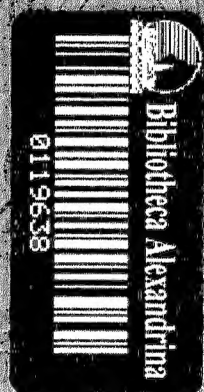


بَحْثُ الْمُؤَلَّفَاتِ

فِي شَرْحِ بَعْضِ عُلَمَاءِ
عَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِ

مُؤَلَّفَاتُ بَعْضِ عُلَمَاءِ
عَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِ

مُؤَلَّفَاتُ بَعْضِ عُلَمَاءِ
عَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِ



الجزء الاول

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه ورحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمه الله
المالك أمين

General Organization of the Islamic Republic of Iran
Doha
(وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور)

(هذه الطبعة مقابلة على نسخة فو بلت على نسخة المؤلف)

الهيئة العامة للكتاب
رقم التسجيل
رقم التوزيع
رقم الترخيص

دار الفكر
الطباعة والنشر والتوزيع

تعالوا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحاحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية وقابل باحسانه داعي التقصير عن
أداء شكره بترادف أنواع مننه الشافية جدا نتجر اليه كمالات المحامد غير مخفوضه وتسكن لديه الآمال
جازمة بأن عز المزيده واثقة غير منقوضه ونسألك اللهم أن تشرح صدورنا بأنوار هدايتك فهي
أعظم مطلوب وتباعدنا عن مساوى الأفعال الناقصة وتبعدنا عن محاسن أفعال القلوب ونشهد أن لا اله
الا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال بل أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات
والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبدك ورسولك المبعوث من خلاصة معة ولباب هدانا الذي
أنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين لا يخفى جديده ولا يعل تردده على مدى الازمان صلى الله عليه
وسلم وعلى آله وأصحابه المستغلين بسنته بلا تنازع في العمل وأنصاره المنصرفين لاعلاء كلمة الله من غير وقف
ولا بدل ما يقن ذوتميز بأن لشأنهم التكبير ولشأنهم التصغير وماعلم ذوا درك بانهم جمع السلامة
ومخالفوهم جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني مجد الخضري الشافعي
عامله الله بلطفه الخفي وبره الخفي ان شرح العلامة ابن عقيل لألفية الإمام ابن مالك رحمه الله تعالى من
أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها في الخافقين ذكر السهولة على الطالب وقرب مأخذها للراغب
ولا خلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت أؤمل عليه حاشية تجمع منه شوارده
وتمكن من اقتناص أوابده رائده وتتم منه مع المائن المقاد وتبين منهما اللطاب المراد فيما نعتي عجز القصور
عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثلني بمعاينة هاتيك الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن في المقال
ان أعراض المؤلفين أغراض لسهام السنة الحساد وحقايب تصانيفهم معرضة لا يبدى النظارة تنهب
فوائدها ثم ترميها بالسكساد لاسيما في زمان بدل نعيمه بوسا وعد جديده من حوسا قد ملأ الحساد من أهله
جميع الحساد وقادهم الغرور بحبل من مسد فسكاً نماعناهم من قال

ان اسمه واسم طاروا بها فرحا * منى وما يسامعوا من صالح دفنوا

صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بسوء عندهم أذنوا

أومن قال ان يعلموا الخبر أخفوه وان علموا * شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا
فهم يحادلون في الحق بعد ما تبين وتري نفوسهم الموت من قبوله أهون فالعاقل بينهم مذموم ومهجور
والعجب برأيه معزوز ومنصور الا أتى أعود فاقول عدم المبالاة بذلك أخرى والتأليف ربما انتفع به
فاجرى لصاحبه أجرا وأعمل بقول البدر السامعي هب أن كلابد في مطاوعة الهوى مقدوره والتهب
حسدا ليطفي نور البدر ويأبى الله الآن يتم نوره هل هي الامنحة أهدها الحاسد من حيث لا يشعر وفعلة
ظن أنها تطوى جيل الذكر فاذا هي له تنشر كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها لسان حسود

وما زال هذا الخطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن من فضله
بالقسديد الى سواء الطريق فنت بفضل الله ما كنت ترجيت وأتى جمعه فوق ما كنت له تصديت
بغات بعون الله حاشية لا كالخواشي أعينها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشي ومع ذلك لست أبرئ من
كل عيب ولا أضفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى يصحكون فيه لبس أو ريب كيف وان الخطأ
والنسيان كالصغة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه وحسن نمطه كان حقيقة عند ذوى الانصاف بالقبول
واقالة العثرات وعدم الاصغاء لقول غيبي جليل لا هم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض
افضاله أستمد وأسال الله سبحانه وتعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بجنت النعيم
وان ينفع بهام من تلقاها بالقبول ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسئول على الدوام
وأحق من يرنجي منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكم عليها غالب من كتب
هنا لکن نريد أن نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمة واستحجالا بالزيادة برکتها فنقول ونبرأ الى الله من
القوة والحول اعلم أن البسملة مصدر قياسي لبسمل كدحرج دحرجة اذا قال بسم الله على ما في الصحاح
وغيره أو اذا كتبها على ما في تهذيب الازهرى فهي بمعنى القول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم
الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب
النحت وهو أن يختصر من كلمتين فاكثركلمة واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بنماها بالاستقراء
خلاف البعض ولا الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهد نكلامهم
يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عدم وقوع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من طباق بتقديم الباء على اللام
اذا قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طابق والنحت مع كثرتة عن العرب غير قياسي كما صرح به الشمني
ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمعنا اذا قال السلام عليكم وحوقل بتقديم القاف
اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليلا وهليل هيللة اذا قال لا اله الا الله وياء هليل
للإخفاق بدحرج ومنه في القرآن واذا القبور بعثت قال الزخشي هو من نحوت من بعث وأثير أي بعث
موتاهما وأثير ترابها ومن المولد الفدلكة من قولهم فذلك العدد كذا وكذا والبالغة التي أخذها الزخشي
من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا * شنع الوري فستزوا بالملكفه

قيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد أثبتنا كثير
من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فياحبذ اذاك الحديث المبسمل

وقد استعمل كثير لاسيما الاعاجم النحت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ جاء مفردة

بسم الله الرحمن الرحيم

ورحمه الله روح وغنوع م والى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك
 لكن الاولى ترك نحو الاخبارين وان أكثر منه الاعاجم * ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها
 الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما في تفسير البلقيني بحديث بسم الله الذي لا يضر مع
 اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح
 بطلانه اذ لا تبرك في تحوّل جمع بخفي حنين مما ملأ لوهابه بل هي مجرد الملازمة لانها بمعونة المقام تحمل على
 الملازمة التبركية فتقديرهم أبدأ متبرك كاليس بياناً لمتعلق الباء بل تصويراً للمعنى وبيان لصفة تلك الملازمة فان
 لها أحوالاً شتى * فان قلت التبرك في بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان
 ناقصاً وقليل البركة وهذا غير ممكن في بسملة القرآن أجيب بأن المراد به دفع الوسوسة عن القارى مع اجزال
 نوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء أئدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديره لا محلا لان الاعراب المحلى
 للمبنيات ولا ضرر في اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل
 والتقدير اسم الله مبدوء به أو بدأ به بداءة قوية أى بحسن نية وإخلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف
 الزائد يدل على التأكيّد كما ذكره الرضى والا كان عبثاً لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أى غير
 التأكيّد ومن الغريب كونها لا تقسم فيحتاج الى تقديره قسم عليه وعلى المشهور فتعلقها محذوف قدره
 الكوفيون فعلا كبدأ فبسم ظرف لغو متعلق به قال في المغنى وهو المشهور ومن التفسير والاعراب ووجه
 بقلة المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابلة ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا
 كما في آية افرأ باسم ربك وحديث باسمك ربى وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه وبان الجلة عليه
 مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو أنسب بالمقام من الدوام المفاد بالاسمية
 * قلت ونخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد انه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في رسالة
 البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقة ولم يطلب
 شيأ في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من
 البدء بالبسملة اول فعله الشارع فيه أو منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزمخشري
 ونسبه المتأخرون تقديره فعلا مؤخر اخصاً أى مناسباً بالمبادئ بالبسملة اما الفعل فاسمى وأما تأخيره
 فلا إهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فان تقديم المعمول قد يفيد وليكون اسمه تعالى مقدماً كراكتهم
 مسماه وجوداً ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدئية فهي من
 تمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبي وهذا لا يندفع ما يقال البدء بالبسملة
 مع اشتغالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشى
 الكشف على أن هذا لا يرد الاعلى رواية لا يبدأ فيه باسم الله بباء واحدة كما لا يخفى * وأما كونه خاصاً لرفع
 حق خصوصية المقام ولا شعار ما بعد البسملة به * فان قلت الذاج مثلاً اذا ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن
 فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره علماً كبدأ * فالجواب كما
 في الشهاب على البيضاوى ان هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن الى معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع
 وقدره البصريون اسماً كابتدأى لكن الاولى تقديره خاصاً مؤخر الماسر وهو اما مبتدأ وبسم ظرف لغو
 متعلق به وان كان يتمنع اعمال المصدر محذوفاً أو مؤخراً لان محله في غير الظرف لتوسعهم فيه على التحقيق
 نحو فلما بلغ معه السعى مع أنه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تألبنى بسم
 الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر المحذوف أيضاً وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تألبنى حاصل بسم الله
 الرحمن الرحيم وانما كان هذا مستقراً دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أى معنى الكون والحصول

المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو مامتهلقة خاص ذكر أو حذف لدليل فعلي كالأحتمالين المبتدأ
 وخبره محذوفان الآن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه ودون الاول كقول الكوفيين لانه خاص
 ولو قدر من مادة الابتداء ما صير فيكون لغوا ولك أن تجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره أنا بادي
 فرار ما ورد على المصدر ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل
 لمجموع الجار والمجرور على ماسياتي تحقيقه في الابتداء (تنبيه) ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل
 أو بالمبتدأ ليس على إطلاقه فان الجمهور كافي الشهاب على البيضاوي على ان الظرف مستقر مع بقاء المصاحبة
 ولغو مع بقاء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في
 الظرف وجوز الرضي وغيره اللغوية على الاول أيضا وينبغي حملهما على ما قاله الليثي اذا قصد بقاء المصاحبة
 مجرد كون معمول الفعل مصاحبا لمجرور هاز من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فستقرر في موضع
 الحال وان قصد مشاركة فيه فلفو ويبينه اشتراك الفرس بترجحه فعلى الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحبا
 بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثاني يكون مشريا أيضا بخلاف نحو نمت بالعمامة فانه لا يحتمل اللغوية
 وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالقصد مجرد المصاحبة من غير مشاركة في
 معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسملة القاري عند الشافعي اذ القصد ايقاع القراءة
 عليها فهي مشاركة في العامل فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا في جعله متعلقا بالفعل
 مساحبة لانه متعلق بحال من فاعله هي قيد له فهو متعلق بمعنى لا صناعي وتقدير ذلك الحال متبركا لا يخرج
 عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة والاختصاصا كالمسحوق وقد ذكر الدماميني ان نحو زيد
 على الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راك لان خصوصه ليس الامن القرينة لأصلى * نقي أن
 محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا لان ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها ولا مجزئة كالمحذوف
 شأن القرآن مع ان معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص والجواب كافي الشهاب
 أن معناها ما يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية المرادفة
 تعالى وأما ألفاظها فليست قرآنا لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلا كالخيام
 المستتر فاحفظه فانه من مقصورات الخيام اه * ثم ان أريد بالجلالة مدلولها فاضافة اسم اليها حقيقية لامية
 للاستغراق ان أريد بكل اسم من أسمائه تعالى أو للجنس ان أريد جنس أسمائه تعالى أي الجنس في ضمن
 بعض الافراد لامن حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو للعهد ان أريد اسم مخصوص قال
 الشنواني والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولوية الجنس في الحمد لان القصد هنا التبرك بذكر أفراد الاسم
 كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص
 الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لاختص به الجنس لتحققه في
 ذلك الفرد اه * فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق الا في فرد فها تميزان فلا
 مرجح له قلت يرجح كون الافراد غير مضبوطة لعدم تناسلها جعل اختصاص الجنس دليل عليها أنسب من
 العكس ليستدل به على ماسي وجود منها وان أريد من الجلالة لفظها فالإضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن
 الرحيم امامن قبيل الاستخدام بأن يرجع الضمير المستتر فيهما الى معنى الذات أو مجاز عقلي من اسناد ما
 للدلول للدال وانما لم يقل حينئذ بالله مبالغة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العالي أو
 حضرتك الشريفة أي عليك والرحمن الرحيم اشتهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه يتمتع منها جوار الرحيم
 مع نصب الرحمن أو رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبي الربيع
 ولان في الاتباع بعد القطع رجوعا الى الشيء بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لاعتراض الجملة بين الصفة

والوصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلمون وعظيم وجعل الرحمن نعمته على أنه صفة مشبهة أما على قول
 الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعا لاتابعا فيعرب بد لامن الجلالة والرحيم نعمته لا
 للجلالة اذ لا يتقدم البديل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بماجر منهوثة على الصحيح وعلى الثاني
 بعامل مقدر لما تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البديل فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع
 فالجمله مستأنفة استئنافية انما يجوابا بالسؤال مقصود به التلذذ وتعظيم شأن المسؤول عنه لا التعمين لان المولى
 تعالى لا يحجل ولا يستحالا من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف أحوال لان الحالية تفيد تقييد البديهة باسم
 الله تعالى بحالة الرحمة وهي وان كانت حالا لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف هو حاصل صور البسملة
 أن تضرب أربعة العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقا بالفعل أو بحال من
 فاعله أو بالمبتدأ المصدر أو بحال من فاعله أو بحال من فاعله أو باسم الفاعل أو بحال من فاعله كاتقدم تفصيله فصور
 المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها ويضرب الخاصل وهو أحد
 وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات الاضافة الاربعة
 زادت العصور ثم تتكاثر جدا بالنظر لما في الباء من الاستعانة والمصاحبة أو النعديّة وغيرها فتأمل والله
 سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) قال الشيخ أبو العباس البونوي رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكّر
 المضطربين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج وقال ابن عربي من دأب على ذكره لا يشقى
 أبدا وانما اختير هذان الوصفان في الابتداء للإشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها
 لظفا بالعباد قال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء وفي الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش
 ان رحمتي سبقت غضبي نسأل الله سبحانه وتعالى أن يدخلنا ميدان رحمته في الدنيا والآخرة بحمد سيد
 المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله قال مجمر) فيه التفات
 من التكلم الى الغيبة عند الجمهور ان روى متعلق بالبسملة المقدر بنحو أولف والا فعند السكاكي فقط
 لا اكتشافه بخلافه التعبير مقتضى الظاهر أن كونه حكاية عن نفسه يقتضي أن يقول قلت لا قال وأتى بحملة
 الحكاية ترغيبا في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليسكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله
 في كتاب مؤلفه وهكذا مسح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم يصف الطبيب
 الدواء للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه وبهذا القصد يضم محل
 الرأى خصوصاً مع الامن منه كما هو حال المصنف والمضارع في كلامه بمعنى المضارع بقرينة قوله وأستعين
 المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى أستعين الله في اظهار الفية أو النفع بها خلاف الظاهر فشبهه
 القول المستقبل بالماضى والجامع اما طلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضى في الخارج
 أو تحققه نظر الماقوى عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضى ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو
 استعارة مصححة تبعية أو مجاز مرسل تبين علاقته الأول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما
 ولجئ بوصفه على فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع أن قياس المضموم في الاول ماسيا في قوله

(قال محمد)

وفعل اولى وفعل بفعل * وفي الثاني قوله * فعولة فعالة لفعلا * ولا بالكسر والا كان مضارعه
 يقال كيتخاف ولا بالكسور لان الماضى الثلاثى لا يكون ثانيه سا كذا بالاصالة لئلا يلتقي سا كنان في نحو
 ضم بت وليست الالف صافية لانها لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلا عن ياء لوجود الواو
 مكانها في المصدر وغيره واذا أسند الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه راوا وانما لم يضموا نحو خفت
 ونمت مع أنه واو كقلت ايشار التبيين حركة العين على تبين ذاتها لان الحركة أهم لاختلاف الهيئتها
 وذلك غير ممكن في قلت لان فاءه مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه يقول كينضمير نقلت ضمة

الوالمقابلها الثقلها عليها وان كان ما قبلها سا كذا للزومها ولم تنقل على نحو دلوا لتغيرها بالعوامل مع ان
الاسم اخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلطف لا ينصب الابل كقلت جاز يد أو مفردا في معناها
كقلت قصيدة أو ذعرا أو مفردا قصد لفظه نحو يقال له ابراهيم أو مفردا مسما لفظ كقلت كلمة أي لفظ
رجل مثلا وقال الامير في حواشي المشذور الاسهل ان يقال القول انما يتوجه للفظ جملة كان أو غيرها فقلت
جاز يد معناه قلت هذا اللفظ فان توجه ليعني كان بمعنى الاعتقاد كقلت بأن النية واجبة وان كان اللفظ
مسما لفظا توجه للدال أو المدلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل
مثلا واللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت
اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالاته على معناه ولذلك كان كلاما ما كما
سيأتي بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله أعلم (قوله محمد)
هو اسم الناطم لانه الامام أبو عبد الله محمد جال الدين بن عبد الله بن مالك نسب جده لشهرته بالطائفة نسبة
الشافعي مندهما الجباني منشأ نسبة الى جيان بفتح الجيم وشدة المنة التحتية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة
والدال وحكى ضمه ما التمشقي اقامة ورواية لاثني عشر ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين
على النون واحدة وستائة وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما في العربية ونبها مع كثرة
العبادة والعفة ومع ذلك قليل الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في
علم الحديث أو التفسير أو كذا أو كذا قد اخلاصتهم من ذمتي فاذا لم يحب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه
شرفا أن ممن اخذ عنه الامام النووي رضى الله تعالى عنهم ما يقال انه عنه بقوله في المتن ورجل من الكرام
هندنا ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس هند أبي علي الشافعي
بضعة عشر يوما ونقل التبريزي في آخر شرح الحاجبية انه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال
الدمامي ولم أقف عليه لغیره ولا أدري من أين اخذ ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب يدعى في
بابه والتوضيح في اعراب أشياء من مشكلات البخاري أبان فيه عن اطلاع واسع وقصيدة الطائفة في
الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجلا في النحو عظيم الفائدة تسهله
المشاركة ثم نثره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحيوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل
الفوائد وتكميل المقاصد تسهلا لذلك الكتاب وتكميلا وانه لا سم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه
في بعض الابواب يقصر عن معتاده ويترك ما ارتهن في ايراده فسيحان المنفرد بالسكال قال الدمامي
وقد قرظ سعد الدين ابن العربي الصوفي رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جال الدين فضله * الهه ونشر العلم أهله
أملى كتابا له يسمى الفوائد * يزل مقيدا الذي لب تأمله
وكل فائدة في النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لا نظيره

فظن الصلاح الصفي ان هذا انقراط لتسهيل الفوائد لالفوائد نفسه فقد ج في التورية في كتابه المسمى
بفض الختام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العمدة ولولا ذلك
لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اه (قوله هو
ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عن شاركه في اسمه وتجوز كونها استثنافا لبيانها
لا يخرجها عن الاعتراض فلا محمل لها وقيل حال من محمد فجعلها نصب وقيل نعت تابع له بتقديم تمكينه
فجعلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجع للحال والاستثناء لكن ردها بان شرط القطع تعين المنعوت
بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع وردبانه يكتفي بالتعين ادعاء ومجمل وجوب الحذف

هو ابن مالك

كاذكره الاشمونى في النعت اذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم أو للتخصيص أو للتوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سيأتى هناك ان شاء الله تعالى (قوله أجدري) قال العرب وتبعه أكثر الخواشي كان مقتضى الظاهر أن يقول بحمد بالغيبة لكنه التفت منها إلى التسكيم فغنا فأبطله الصبان بأن هذا حكاية للفظ الواقع منه لأنه مقول القول فهو موافق للظاهر لأنه عبر عن نفسه بطريق التسكيم اه وهو ظاهر على ما مشى عليه الاشمونى من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على العرب لذكره جواز كونها حالا من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والاتفات على هذا ظاهر فاللائق الجمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظاهر أن هذا الحال مقاربة بناء على أن المقارنة في كل شيء بحسبه كما يأتى في مصليا أو يؤول قال بنوى القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجديد الاستمرارى أى اشعارها السامع بأن التسكيم سيحمد مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد أنه تعالى أهل لأن يحدد جده دائما وذلك جده مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمد وعليه وهو التر بية المأخوذة من رب لتعليقه الحمد به فكأن تر بيته لنا بنوع النعم لا تزال تتجدد كذلك تحمده بمحمد لا تزال تتجدد فالمضارعية أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لأن الاولى وإن أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وإن أفادت التجدد أى الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال العرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الخلفية والميم الشفوية والذال اللسانية في ثنائه على رب البرية كى لا يخلو محل عن ذلك بالكلية اه (قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح سم الاول بأنه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي أو أن طرحه بالنسبة للعامل أى أن عامله مطروح ليس عاملا في البديل أو باعتبار حكم العامل أى أن الحكم المقاد بالعامل لم يقصده البديل فلا ينافى قصد المبدل منه لشيء آخر كمود الضمير في نحو أ كات الرغيف ثلثه ولا يخفى أن هذا لا ينفع هنا لأنه بروج الاعتراض ولا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما قاله الساماني أن البديل مستقل بنفسه لا تتم متبوعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أ فعل تفضيل من الخبر بالفتح مصدر خاير خيرا اذا صار خيرا بشد الياء أى ملتبسا بخيرا أو من الخير بالكسر كالقيل وهو الشرف والكرم وأصله أخير حذفت همزة تخفيفا لكثرة استعماله كشر والاولى جعله منصوبا بنحو أمدح محذوفا لا أعنى لما نقله الساماني عن المحققين ان النعت المقطوع لا يقدر بأعنى الا فى نعت التخصيص وهو هنا المدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الحمد ببعض الصفات ولا بدلا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفتها لمذهب الجمهور ان جعل بدلانا من رب لمنهم تعدد البديل أو من الله لمنهم الابدال من البديل في غير بدل البداء لمافية من التهافت حيث يكون مقصودا غير مقصود وان أجيب عنه بأن ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أما بدل البداء فلا يمنع ابداله من البديل وفي البيت الجناس التام اللفظي والخطي ان كتب مالك الاول بالالف كما هو جيد في مالك العلم وقد رسمها في المصحف قوله تعالى ونادوا يا مالك فان حذفت كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لأن مالك الثاني لكونه صفة يجب رسم ألفه لعدم كثرت كالعالم ولا يرد حذفها خطأ من مالك يوم الدين مع قراءته بالالف لان المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشمونى وجملة أجدري الخ محلها نصب بالقول والجل بعد ما عطف عليها أى في كل جملة في محل نصب وقال السندوبى أجدري إلى آخر الكتاب في محل نصب بالقول في كل جملة لا محل لها لأنها جزء مقول كالزاي من زيد ولا تنافى لا مكان حل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لا من المحكى في كل جملة مقول مستقل والثاني بالعكس في مجموع الجمل مقول أفاده الصبان والثاني ملاحظ من ألفز بقوله

أجدري في الله خير مالك

حاجيتكم معشر جمع نبلا * العربيين مفردا وجدا

ما ألف نيت غير شرط نصبت * بوتد منها رقيتم للعلا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحمد كافي الاشموني أي أحدر في حال كوني ناويا للصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالدين أي مقدرين الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للحاق والتقصير فلا برد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالجد فلا تنأى الحالية وفيه ان المطاوب إيجاد الصلاة بالفعل لانية إيجادها فالوجه انها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحمد بالساني وأصلي بقاي فهي مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بالانلفظ لانواب فيها بقي ان مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه في قوة جملة انشائية برد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا لأن يجعل على تقدير القول أي أحدر في حال كوني قائلا اللهم صل على الرسول الخ و يصح تأويله بجملة خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس أي أحدر في حال كوني أصلي أي أخبر بأني أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الاصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار أنه ينتفع بصلاتنا عليه بالترقي في أعلى الدرجات وتوارد أنواع الكمالات وما من كمال الا وعند الله أعظم منه لكن الادب أن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بثوابها اذ المنة صلى الله عليه وسلم علينا لاننا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالمطابوب من آية يأيتها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبي) اشتهر ان المهموز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر أو مخبر عن الله والمشهد من النبوة وهي الرفعة لانه مرفوع الرتبة أو رافع رتبة من تبعه فهو على كاهن مفعيل بمعنى فاعل أو مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النبأ بسكون الموحدة وهو الارتفاع كافي القاموس فيكون كالشدد ويجوز كون المشدد مخفف المهموز فيسكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة فأصله نبووا اجتماعت الواو والياء الخ (قوله المصطفى) أصله مصتفو بوزن مفتعل من الصفو وهو الخالص من الكدر والمراد هنا المختار قلبت ناء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف

* طانا افتعال رد اثر مطبق * وقابت الواو ألفا لتحرر كها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى تفسيرهم بمطابق الأتباع أي أمة الاجابة عموما لا بقار به فقط لئلا يلزم اهمال الصاحب ولا بالانقياء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعميم ففيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله عليه وسلم وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطابق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان لا لآل في القاموس نحو اثني عشر معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الاتقياء كما قيل لصدقه بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السنين والثناء للطلب وعلى هذا فهو وصف لازم أما على القيل المتقدم فمخصص وكذا ان أراد بالاتباع أمة الدعوى فنأمل هذا والذي اختاره العلامة الصبان أن تفسر الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدحوبه لا بالاتباع مطلقا في نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهبنا عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصابيح الظلمة يحمل على العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأ قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك يحمل على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع * وبقي ما اذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائز بن العمل الصالح والظاهر ان الاولى جملها على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السنين

مصليا على النبي المطفى *
وآله المستكملين الشرفا

والثناء اما للطلب أي الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم أو زائدتان أي الكاملين فالشرف بافتتاح
 الشين مفعول به على الاول ومشبه به على الثاني كالجسدية الوجه أو منصوب بنزع الخافض أي في الشرف
 بناء على المرجوح من أنه قياسي وأنه توسع فيه فأجزي بجري القياسي أكثر ما سمع منه ويصبح ضبطه
 بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتأكيد ومعمول المستكملين محذوف ايذاناً بالعموم أي
 جميع أنواع الشرف لكن هذا يمنع أن يراد بالآل جميع الامة وكذا ان جعلت آل في الشرف بالفتح
 للاستغراق فيفوت التعميم في مقام الدعاء مع أنه مطلوب فالاولى جعلها جندسية لذلك الآن يحتمل على
 المبالغة بجعل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لأنه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستمعين الله)
 أي أطلب منه الاعانة أي الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل لاستحالتها عليه تعالى فاستعار الاعانة
 للاقدار لأنه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجاداً وقدرة العبد كسباباً
 تأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضاً اهتماماً بالاستعانة المطلوبة كما قيل في اقرأ باسم
 ربك وأصله أستمعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها فقلبت ياء لكسر ما قبلها (قوله في ألفيه) أي
 في نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز وألفين ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل في ألفينية بالثنائية
 لان علم التنثنية يحذف للنسب وان التيسر بالنسبة للفرد لانهم لا يبالون به كما سيأتي ثم يحتمل ان لفظ في
 استعارة تبعية لمعنى على التي تعدى بها الاستعانة على حذف جذوع النخل وأنه ضمن أستمعين معنى فعل
 يتعدى بفي كارجو تضميناً نحو يا وهو اشرب الكامة بمعنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة
 بلفظها والترجي بتعديتها بفي والاول أولى لان التجوز في الحرف أخف من الفعل مع أنه مختلف في قياسيته
 أو تضميناً بيانياً وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجياً وهذا مقدس اتفاقاً لأنه من حذف العامل لدليل
 لكن قال ابن كمال باشا التضمين البياني هو عين النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من
 تقدير الكشف خارجين في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه بيان للمعنى المضمن لا
 تقدير عامل محذوف اهـ وانما قدرنا أرجو دون أستخير كافي الاشمو في لما ورد عليه ان الاستخارة
 للتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أي جمل مقاصده لا كلها ليوافق قوله في آخر الكتاب
 نظام على جل المهمات الخ وانما لم يصرف ما هناك الى ما هنا مع أنه الاولى لكونه في محل الحاجة لان هذا هو
 الموافق للواقع لتركة باب القسم والساكنين وغيرهما من المقاصد أو يقال ما هنا في حيز الرجاء لا لكل
 وباسمياً في اخبار بما تيسر له فلا تنافي وللنحو لغة ستة معان القصد والجهة كمنحوت نحو البيت والمثل
 كن يدنو عمرو والمقدار كعندي نحو ألف والقسم كهذا على خمسة أنحاء والبعض كأكلت نحو السمكة
 وأظهرها أولاً كثرها الاول وللإمام الداودي

واستمعين الله في ألفيه *
 مقاصد النحو

للنحو سبع معان قد أتت لغة * جمعها ضمن بيت مفرد ككلام

قصيد ومثل ومقدار وناحية * نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلاً

ور في الاصطلاح يطلق على ما يعم الصنف تارة وعلى ما يقابله أخرى ويعرف على الاول بأنه علم بأصول
 مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف
 والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط النحو والنواسخ وحذف العائد
 وكسر ان أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الاول فهو مرادف لعلم العربية
 حيث غلب استعماله في هذين فقط وإن كان في الاصل يعم اثني عشر علماً اللغة والصرف والاشتقاق
 والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاتيان بالكلام الموزون المقفي
 وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصل ملكة

التجارب والتحرز من مكاييد الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراهنة لأنها ثمرة
وأما البديع فتدبر لأقسام برأسه وكذلك الوضع وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن أحوالها
السابقة وغايتها وفائدته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وشرفه بشرف فائده
ووضعه أبو الأسود الدؤلي بأمر الامام علي كرم الله وجهه وذلك أن العرب لفطرتهم على الفصاحة كان
الناطق بالاعراب سجيحة فيهم من غير تطبع كما قال

ولست بنحوي يلوك لسانه * ولكن سليمي أقول فأعرب

فلمسا كثر الاسلام وتألفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناحكة فتولد اللحن والامالة في غير
محلها حتى كادت العربية أن تتلاشى فرسم الامام علي لابي الأسود منه أبوابا منها باب ان والاضافة والامالة وقال
له انم هذا النحو ثم سمع أبو الأسود رجلا يقرأ أن الله يرى من المشركين ورسوله بالجر فوضع باب العطف
والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستفهام فقال لها أي بنية تجومها فقالت انما أعجب
من حسنها فقال قولي ما أحسن السماء وافتحى فاك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان يرجع الامام في
ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذه عن أبي الأسود نفر من ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم
جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيديو والسكسائي ثم صار الناس فريقين بصرى وكوفى
وماز الوائيد اولونه ويحكمون تدوينه الى الآن جزاهم الله الجنة (قوله بها محويه) أي فيها من ظرفية
المدلول في الدال لان الالفية اسم للدالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد هي تلك المعاني أو ان
الباء سببية وصلة محوية محدوفة أي محوية لمتعاطها سببها وأصلها محوية كفعولة قلبت الواو ياء
لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الواو للناسبة (قوله تقرب الاقصى) فيه مجازة على من الاستند
للسبب العادي اذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصي أي البعيد فأفعل التفضيل على غير باب
كما قاله ابن النظم ليدل على تقريب البعيد والابعد بالمطابقة لان البعيد يطلق على القليل والكثير وما قيل انه
يلزم من تقريب الابد تقرب البعيد ودبانه قديمهم بالابد لشدة خفائه دون البعيد (قوله بلفظ موجز)
الباء بمعنى مع كما في الاشمو في لاسيبيه لان المعهود سبب التقررب هو البسط لا الأيجاز لكن قال السيوطي
لا بدع في كون الأيجاز سببا لفهم كما رأيت عبد الله وأكرمه دون وأكرمت عبد الله في السببية غاية
المدح للصنف حيث قدر على توضيح المعاني بالفاظ موجزة (قوله وتبسط البسطة) أي توسع العطاء يعني
تكثر افادة المعاني ففيه استعارة اما تمثيلية بأن تشبه حال الالفية في كثرة افادتها المعاني بسرعة عند سماعها
بحال الكرى في كثرة اعطائه ووفائه بما يعد ويستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة الكرى للمشبه
أو مصرفة بان تشبه افادتها المعاني ببذل المال والوعد ترشيح أو مكنية بان تشبه الالفية في النفس بكرم
وبسط البذل تخييل وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لان البسط أقوى اختصاصا بالكرى من انجاز الوعد
وأسبق في الذكر فاللائق جعله هو التخيل سوا عجز ينال على طريقة السمرقندي من أن التخيل هو
الاقوى اختصاصا أو على قول العصام انه الأسبق ذكر أو مساواة ترشيح (قوله بوعده منجز) أي موفى
سر يعاوب بن موجز ومنجز الجناس اللاحق لاختلافها بمحرفين متباعدي المخرج والباء سببية أو بمعنى مع
وقيد بالوعد مع أن الاعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعاني لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها
وتصور ألفاظها فكأنها التمييزا لفهم منها وتوقف الفهم على الالتفات اليها فعدوا انجزا أفاده سم (قوله
وتقتضى) اما بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو منهما ففيه مجازة على اذ الطالب ناظمها بسببها أو بمعنى
تستلزم الرضا لاشتغالها على المحاسن فلا مجاز (قوله رضا) بكسر الزاء وسخط بضم فسكون مصدران
سماعيان لرضى وسخط كفرح والقياس كالقزح وقائدة قوله بغير سخط الاشارة الى انها تطلب رضا محضا

بها محويه * تقرب
الاقصى بلفظ موجز *
وتبسط البذل بوعده منجز
وتقتضى رضا بغير سخط *

لا يشوبه السخط ولا من وجه على حد ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل
تقتضي أو خبر المحذوف أو نعت لالفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك من النعت بالمفرد بعد الجملة وان
كان الغالب العكس ومن بوجه وان أمكنه جعل مبارك خبرا ثانيا لهذا أو خبر المحذوف كيف يصنع في
نحو يقوم بهم ويحبونه أدلة وقد فاقته هذه ألفية ابن معطي لفظا لأنها من بحر واحد وتلك من السريع
والرجز ومعنى لأنها أكثر أحكامها كما قاله سم وللجلال السيوطي ألفية زاد فيها على هذه كثيرا وقال في
أوطافائقة ألفية ابن مالك وللجاهوري المالكي ألفية زاد فيها على السيوطي وقال فائقة ألفية السيوطي
فسيحان المنفرد بالكمال الذي لا يداني (قوله بسبق) متعلق بكل من حازر ومستوجب والباء سببية أي
بسبب سبقه على في الزمن والافادة وفي تقديم المفعول إشارة إلى أنه لم يفضل عليه إلا بالسبق وجوز سم
جعله خبرا آخر عن هو أي وهو ما تنسب بسبق ففيه إشارة إلى فضيلة السبق ثم أشار إلى فضيلة أخرى بقوله حازر
تفضيلا توفي ابن معطي سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة وعمره خمس وأربع وستون سنة
ودفن بقرب الامام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) أما مصدر فضيلته على غيره حكمت له بالفضل أو
صيرته فاضلا والمراد به الفضل نفسه من اطلاق المسبب على السبب أو مصدر المبني للجهول أي كونه مفضلا
ولا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف يحوز ابن معطي (قوله الجيلا) أما منصوب ينزع الخافض أي بالجيل
أو على أنه صفة لثنا أي أو بالنيابة عن المفعول المطابق أي ثنائيا للثناء الجليل لخلف المصدر وأتاب عنه صفته
وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصصة بناء على خلف الجهور وابن عبد السلام في تفسير الثناء (قوله بهيات
وافره) أي عطيات تامة ولم يقل وافرات مع ان الافصح المطابقة في جمع القلة مطلقا جبر القلة وفي جمع
الكثرة للعاقل اشرفه لأن بهيات وان كان جمع قلة لأن جمعي السلامة منها عند سبويه لكنه مستعمل في
الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والافصح في الكثرة لغير العاقل الافراد واعلم ان القلة والكثرة انما يعتبران
في تكررات الجوع أما ما صار فافصا لهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح ان مبدأ الجمعين ثلاثة
ومنتهى القلة عشرة ولا ينتهي للكثرة (قوله لي رله) أما متعلقان بيقضي بمعنى يحكم ويقدر أو بمحذوف
صفة لطبات وأما في درجات فيه متنع فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة الآشورية وهي ليست
ظرفا للحكم لأنه أزل بل محكوم بها ومقدرة وهي نفس الطبات ان جعلت في بمعنى من البيانية فان جعلت
بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والطبات بغيرها فان قلت يلزم على تدل على رله بيقضي الفصل بين بهيات
وصفته وهي في درجات قلت لا يضر لأنه ليس أجنبيا محض بل هو موصول لعامل الموصوف نحو سبوحان
الله عما يصفون عالم الغيب كما سيأتي في رخص درجات الآخرة بالذكر لأنها الماهم عند العاقل ولان الدعاء
لابن معطي بعد موته انما يتأني في الآخرة وبدأ بنفسه حديث أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي وعن موسى رب اغفر لي ولاخي لكن
فانه التعميم المطلوب أيضا لانه من أسباب الاجابة كما في كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكان يوفي به وسلم
من افراد وصف جمع القلة لوقال كما في الاسموني

فائقة ألفية ابن معطي
وهو بسبق حازر تفضيلا
مستوجب ثنائيا للجيل
والله يقضي بهيات وافره
لي وله في درجات الآخرة
(الكلام وما يتألف منه)

والله يقضي بالرضا والرحمة * لي رله ولجميع الامه

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك ولي التوفيق وببداية الهداية الى اقوم طريق فوقنا المانحبه وترضاه
وقنا من منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يا رب العالمين صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر المحذوف لكن فيها حذف مضافين أي هذا باب شرح الكلام وشرح
ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حذف قبضت قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول والاولى

انه اختصر على التدرج بان حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وأنيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح وأنيب
 عنه الكلام وقيل دفعة واحدة لانه أقل عملاً فالكلام على هذا اما نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع
 اشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات وأما المبتدأ فمفسر على كل حال لم يذب عنه شيء
 ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي أو مفعول محذوف أي خذ لاهالك كما قيل لان
 اسم الفعل لا يعمل محذوفاً وما واقعة على الكلمات الثلاث التي يتألف منها الكلام وقد شرحها بذكر
 أسماؤها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه وذكري الضمير المحرور مرة لفظ ما والضمير في يتألف عائد
 للكلام فهو صلة جوت على غير ما هي له ولم يبرز لأن اللبس عند الكوفيين وان أوجه البصريون مطلقاً بل
 قبل محل الخلاف في ضمير الوصف أما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الابرار مع أمن اللبس قولاً واحداً لكن
 في الجمع والتصريح أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصبان (قوله كاستقم) ان جعل من
 تمة التعريف فهو في محل رفع صفة ثانية للفظ لا مفيد لان التعت لا يثبت مع وجود المنعوت أي لفظ كائن
 كاستقم أو في محل نصب اما صفة لمفعول مفيد المحذوف على حذف مضاف أي مفيد فائدة كفاية استقم
 وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطابق كذلك أي مفيد فائدة كافاً ذاستقم وان جعل مثلاً بعد
 تمام الحد فهو خبر محذوف أي وذلك كاستقم وعلى كل فالكاف داخل على استقم لقصد افظه فلا حاجة
 لتقدير كقولك استقم على أن حذف المحرور وادخل الكاف على معموله لا يصح في مثل ذلك كاسياً في
 الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والكلام مبتدأ مؤخر أي الكلام اسم وفعل وحرف أي منقسم اليها
 واعتراض بأنه ليس من تقسيم الكل إلى جزئياته لان المقسم وهو الكلام لا يصدق على كل قسم مفردة بل
 على ثلاثة ألفاظ فصاعداً ولان تقسيم الكل إلى أجزائه لانها لو كانت أجزاء لا نعدم بانعدام بعضها مع انه
 يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والحوار بابا باختيار الثاني والمراد بيان أجزائه في الجملة أي
 التي يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزائه في العرف وان لم تتوقف عليها
 الماهية كشمع زيد وظفره أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار أن الكلام اسم جنس يصدق بحسب
 وضعه على القليل والكثير كاسياً فيصدق على كل قسم أنه كلام بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره
 الجوهرى أو باعتبار واحد وهو لفظ كلمة كما قاله الاشعري في كانه قال واحد الكلام اسم الخ ولا شك أن
 لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لاداته وأشار الشارح كالتوضيح إلى ان في الكلام
 تقدير عا وتاخير واحد والاصل الكلام واحد كلمة وهي اسم الخ فجملة واحدة كلمة خبر الكلام واسم الخ خبر
 المحذوف يعود لكلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم إلى الثلاثة ففقه استخدام وهذا كانه
 على ان الكلام اسم جنس جنى يفرق بينه وبين واحد بالثناء فيصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعداً وقال ابن هشام
 في بعض تعاليقه الظاهر أن أراد أولاً بيان انحصار جميع الكلمات العزبية في الثلاثة كقول سيبويه هذا باب
 تلم ما الكلام في العربية الكلام اسم وفعل وحرف فـ كانه قال الكلمات التي يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا
 غيرها أي فالكلام جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظاً قبل الاخبار ثم أراد بقوله
 واحد كلمة بيان ان المسمى في الاصطلاح كلمة هو أحد هذه الثلاثة لا غيرهما من الالفاظ المهملة اه وهذا الوجه
 أولى تلوه عن التكاثرات المارة وعليه فتد كبر الضمير في واحد لتأويلها بالذكري فلاحاجة إلى الاستخدام
 يعود الضمير إلى الكلام بمعناه الاصطلاحي (قوله ثم حرف) أتى بـ إشارة إلى انحطاط رتبة الحرف عن
 قسيميه وتركها في الفعل اضيق النظم ولا يكفي في بيان رتبها في الشرف ترتيبها في الذكر لان المؤخر قد
 يكون أشرف نحو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحد كلمة) أي واحد معنى الكلام أي
 جزء ماصدق عليه الكلام وهو أحد الثلاثة ألفاظاً كثيراً يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل أن المعنى

كلامنا لفظ مفيد كاستقم
 واسم وفعل ثم حرف الكلام
 واحدة كلمة والقول

(قوله وهذا الوجه أولى)
 اختار في النكت على هذا
 أن يعرب اسم وما عطف
 عليه مبتدأ سوغه قصده
 لفظه والكلام خبره أي لفظ
 الاسم وما بعده هي الكلام
 أي الكلمات التي يتألف
 منها الكلام لا غيرها وفيه
 نظر فان الكلام لا يتألف
 من هذه الالفاظ أعني لفظ
 اسم وما بعده بل مما صدقها
 كما لا يخفى الآن يقدر
 مضاف أي هي دوال
 الكلام الخ فتأمل اه منه

واحد أي مفردة الاصطلاح هو لفظ كلمة وهذا على أن المراد به اسم الجنس الجعبي أما على أنه جمع بمعنى
 السكومات فقد مر بيانه في كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها
 في الشعر يجب تخفيفها الصحة الوزن وهو ما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله عام حذف ألفه تخفيفا
 كبر في بارأ للضرورة أو هو أفعال تفضيل حذف همزة للضرورة والاول أحسن لفظا لخواه عن تكاف
 الحذف والاخيرا حسن معنى لا فادته أن القول يع جميعها ومجموعها إذا فعل التفضيل يقتضي المشاركة
 وزيادة فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد كاسيدين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكر
 الابتداء عن الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ سوغ قصد لفظها لأنه المحكوم عليه هنا لا التنويع كافي
 المسكودي لأنه انما يسوغ ما قصد معناه لا لفظه وبها متعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان سوغ كونه نائب فاعل
 في المعنى كما قاله العرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا ويعد أنه من غير سند فحاقيل انهم لم يذكروا في
 المسوغات مردودا وما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان السكامة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ماصدق
 عليه انه لفظ مفيد الا ان يراد الحقيقة في ضمن الافراد وفيه ماسيأتي في قوله فعل ينحلي وجلة قديوم بمعنى
 يقصد خبر الثاني والجملة خبر الاول وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بمفعول خبر الثاني وهو بها للضرورة
 (قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر لفظ الشيء من باب ضرب اذا طرحت مطلقا ومن
 الفم خاصة لكن صرح في الاساس بأن لفظت الرحي الدقيق بحجاز وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج
 من مخرج الفم محقق كاللسان أو مقدر كالجوف وسمى ذلك لفظا لأنه هو اعصرى من داخل الرئة الى
 خارجها فهو مصدر أر يد به المفعول كالتحق بمعنى الخافق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مستعمل
 على بعض الحروف لأنه يرد على ما هو على حرف واحد كواو والعطف اذ الشيء لا يشتمل على نفسه وان
 أجيب عنه بأنه من اشتمال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذ الحرف مجموع الصوت
 وكيفية وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط ولا السكيفية فقط فان قيل
 وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا متنازع النطق بالساكن والحركة متوقفة على
 الحرف لانها صفة له قائمة به وانه دور في قلنا هو على ان الحركة مع الحرف دور في لا سبقي فلا يضر والحق انها
 بعده وانما المشددة المقاربة تتوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد محقة هي ما يمكن النطق بها بالفعل كزيدا بالقوة
 كالحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر لتدبر النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ
 المحقة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر
 دون غيرهم فهي كذلك والافهمى محقة بالفعل والى الاول يشير قول الشنوائى المراد باللفظ في تعريف
 الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس
 بحرف ولا صوت وله أفراد مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألفاظ
 حتى ينطق بها وانما عبر واعنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا لمعناها وتدر بها المتعلم كما قاله الرضى وأما
 تقسيمها الى مستتر وجواب وجواز فانما هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها
 حقيقى كما قاله الروداني لا يحاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحقة من الاسناد اليها وتوكيدها والعطف
 عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من قوله كاستقم كما سيصرح به وفيه ماسيأتي
 والمراد سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عد السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ آخر
 لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشئين ايجابا كانت أو سلبا وان
 كانت معلومة للمخاطب كما اختاره أبو حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن
 الجنس الادخال وما لم يتناوله يقال خرج عنه لابه وبعضهم أخرجهما به نظرا لان بين الجنس وفصله العموم

عم وكلمة بها كلام قديوم
 (ش) الكلام المصطلح
 عليه عند النحويين عبارة
 عن اللفظ المفيد فائدة
 يحسن السكوت عليها
 فاللفظ جنس

(قوله لا التنويع) أي
 تنويعها الى انها إحدى
 السكات والى انها يقصد بها
 الكلام اه منه
 (قوله والمراد سكوت
 المتكلم الخ) الظاهر أن
 فيه سقطا والاصل والمراد
 بالسكوت سكوت المتكلم
 الخ كما في عبارة الصبان
 ليعطف عليه قوله وبحسنه
 أي والمراد بحسنه اه
 مصححه

الوجهي فيخرج بكل ما دخل في الآخر والسؤال هي الكتابة والاشارة والعقد بالاسابع الدالة على اعداد
مخصوصة والنصب كغرف وهي العلامات المنصوبة كالحرف للقبلة جمع نصبة كعقدة أما النصب بضمين
فالاصل (قوله) وبعض الحكم أي بعض ما يصدق عليه الحكم فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب من
ثلاثة ألفاظ فأكثر كاسيأتي (قوله وهو) أي بعض الحكم الذي خرج ما تركب الخ (قوله الامن اسمين)
ظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه
وهما اما كتمان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي تذكر خارجة عن حقيقة الكلام
عارضة لها واعتد ابن هشام ان ذلك أقل ما يتركب منه وفصله في شرح القطر بان صور تركيب الكلام
سنة اسمان فعل واسم كمثل ومن الثاني المنادى فان يائنة عن أدعو وما بعدها فضلة لانه مفعل به فعل
واسمان نحو كان زيد قائما فعل وثلاثة أسماء كعلت زيد قائما فعل وأربعة أسماء كعلت زيد قائما
السادسة جلتان كجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم وجملة نحو زيد أبوه
قائم وعلى هذا فالحصر اضافي بالنسبة للاثرا كيب الممنوعة كفعلين أو فعل وحرف مثلا (قوله) كزيد
قائم) اعترض بان الوصف مع مرفوعه اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولى التمثيل بهذا أحد
ورد الاول بان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد لعدم بروزه في ثنية ولا جمع وأما نحو قائمان
وقائمون فالانف والواو فيه حرفان ثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما مع الفعل والثاني بان التنوين ليس
بكامة اتفاقا لعدم استقلاله كألف المفاعلة وياء التصغير والنسب ولذا زاد في التسهيل قيد الاستقلال في
حد الكلمة لاخراج هذه (قوله) كقيام زيد) أظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما
على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب الاستمرار كما في التصريح وناقشه ليس
بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطع كيف يشترط وجوب الاستمرار اه ويمكن جملة على غير الواقع
جوابا عما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله) فاستغنى بالمثل الخ) أي فالمثال تقيم للحد وفيه ان المفيد في
عرف النحاة لا يطابق الاعلى ما يحسن السكوت عليه وأما المفيد فائدة ما كعلام زيد فليس معنى مفهما لا مفيدا
فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم جعله نعم وغيره لمجرد التمثيل لتسام الخ بدونه ولم يذكر
التركيب مع انه لم يشذ عن اشتراطه الا ابن دحية ولا قصد مع ان الجمهور ومنهم من والمصنف في التسهيل
على اشتراطه اخرج كلام النائم والساهي ومحاكاة الطيور نظرا الى أن الافادة تستلزمهما اذ ليس للمفيد غير
مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به لكن فيه ان دلالة الالتزام مهجورة في
التعاريف فالاولى جعل المثال تقيما من حيث اغناؤه عنهما كفاعل ابن الناظم لما قاله الشارح وان كان
تمثيلا من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لدانته النخرج جملة الصلة والصفة والحال والخبر لان
اسنادها لم يقصد لدانته بل لتوضيح الموصول مثلا لكن يغني عنه المفيد لان هذه لم تفد لنقص اسنادها
بتوقفها على ما هي قيد له قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي اخرج كلام الاعاجم اذ مدار بحث النحاة
على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقام اشارة الى هذا القيد اه والاصح أنه لا يشترط
اتحاد المتكلم اذ المتفقان على أن يقول أحدهما قام والآخر يتركب منه متكلم بكلام تام وانما اكتفي
باحدى الكلمتين لتصريح الآخر بالآخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجدد الفائدة
والله أعلم (قوله) يعلم ان التعريف الخ) ردبانه معلوم من الخطبة وقد يجاب بانه نبه عليه أيضا في أول مسائل
القرن زيادة في البيان ليكتفي به في كل مسألة وقع التعالف فيها أو ان فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف
الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد انه في النحوي فحط لتعليل الشارح قوله لا في اصطلاح اللغويين
وقيل فائدتها الاشارة الى انه من مجتهدي النحاة (قوله في اللغة) هي ألفاظ يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال

يشمل الكلام والكلام
والكامة ويشمل المهمل
كثير والمستعمل كعمرو
ومفيد أخرجه المهمل
وفائدة بحسن السكوت
عليها أخرج الكلمة
وبعض الكلام وهو ما يتركب
من ثلاث كلمات فأكثر
ولم يحسن السكوت عليه
نحو ان قام زيد ولا يتركب
الكلام الامن اسمين
كن قيام أو من فعل
واسم كقيام زيد وكقول
المصنف استقم فانه كلام
مركب من فعل أمر وفاعل
مستتر والتقدير استقم
أنت فاستغنى بالمثل عن
أن يقول فائدة بحسن
السكوت عامها فكأنه قال
الكلام هو اللفظ المفيد
فائدة كفائدة استقم وانما
قال المصنف كلامنا ليعلم
أن التعريف انما هو
للكلام في اصطلاح
النحويين لا في اصطلاح
اللغويين وهو في اللغة

الامر في حوائش الشهور وذلك لا يظهر في نحو قولهم في كذا الغتان ولغة تميم اسمال ما لا يستعمل كأن
يقال في هذه المادة لفظان موضوعان كل بهيمة مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم بالمهمة فلا يسمون أن
تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كذا الاستعمالان واستعمال تميم اسمال ما يؤيد ذلك ان اللغة
مصدر في اذ اطلع بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون مصدر
قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اهـ قلت وهذا أيضا لا يظهر في نحو قولهم واضح
اللغة هو الله تعالى أو البشر اذ الموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فلا حسن أن لا يقتصر على أحد هما بل
تفسر في كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلفي اما بوحى كما روى ان
الله علم آدم الاسماء كلها الموضوع بكل لغة وعلمها آدم لا ولاده فلما افرقوا في البلاد تفرقت اللغات وابتدأ
علم ضروري في أناس بمعنى اللفظ وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى
والملائكة فواضعها الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله
اسم لكل الخ) مثله في مخنار الصحاح كما في ابن الميت ومقتضاه أنه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح
انه عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوما وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه أى
كالخط والاشارة الآن يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام النحوى فلا ينافى اختصاصه بالاستعمال
واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطابق حقيقة على الحدث
وهو التكلم كقوله

قالوا كلامك هنداهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلام وعلى المعنى القائم بنفسه قال الاخطل

ان الكلام لى الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والاصح انه حقيقة أيضا (قوله والتكلم اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للمساهية من
حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افرادا وان دل على أكثر من اثنين وفرق
بينه وبين واحده بالتاء بأن يتفق فى الطبيعة والحروف ما عداها كشمرة وقمرة وأبالياء كروم ورومى سمي جميعا
والفرق بينهما وبين مشابهة من الجمع كشخم ونخمة ان الغالب في ضميره التذكير مراعاة للفظه وفي الجمع
التأنيث وكونه جميعا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافى وضعه للمساهية من حيث هي كما قاله الرضى وبقي
ما يصدق على واحد لا بعينه كأسماء وسماه بعضهم أحاديذا علمت ذلك فالتكلم اسم جنس جنى لا فردى
كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة نذكيره نحو اليه يصعد التكلم الطيب يحرفون التكلم عن
مواضعه ولا اسم جمع لتمييز واحد منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة
وجماعة وأوله واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجوع كصحب وركب ومنها مع اجزاء أحكام المفرد
عليه كتصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجوع لا ينسب اليها
(قوله واحد كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دل الخ) دليل لانتصارها في الثلاثة
والنحويون مجمعون على هذا الامن لا يعتد بخلافه في اسم الفعل وقول الفراء في كذا ليست اسما ولا فعلا ولا
حرفا انما هو تردد من أيها لى لتعارض الأدلة عنده لآنها خارجة عنها والاصح انها حرف وتردد لى جوازا
تسميها ما يزجر عنه نحو كذا انها كلمة وللعجوب كآى اذا تلاها فم نحو كذا والقمر والاستفتاح كالأذا دخلت
عن ذلك نحو كذا ان الانسان ليظنى انظر المعنى وحواشيه (قوله في نفسها) خرج به الحرف وفي امسية في
المواضع الثلاثة أى دلت بسبب نفسها لاستقلالها بالحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في
نفسه لكن لا يستقل بأفادته وهو مذهب السيبانيين ولذلك أجروا فيه الاستعارة التبعية وأظرفية مجازا باعتبار

اسم لكل ما يتكلم به
مفيدا كان أو غير مفيد
والتكلم اسم جنس واحد
كلمة وهي اما اسم أرفع أو
حرف لانها ان دلت على
معنى في نفسها

غير مقترنة بزمان فهي الاسم وان اقترنت بزمان فهي الفعل وان لم تدل (١٧) على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف

والكلام ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقوله ان قام زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد فقوله الموضوع لمعنى أخرج الماهل كبز وقوله مفرد أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى غير مفرد ثم ذكر المصنف وجه الله تعالى أن القول بعم الجميع والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ويقع أيضا على الكلام والكلمة أنه قول وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقوله لم في لاله الا الله كلمة الاخلاص وقد يجتمع الكلام والكلمة في الصدق وقد يفرد أحدهما فقال اجتماعهما فبقام زيد فانه كلام لافادته معنى يحسن السكوت عليه وكلام لانه مركب من ثلاث كلمات ومثال انفراد الكلام

(قوله من اطلاق الجزء) أي كاطلاق العين على الربيعة براء فوحدة ثم همزة كقتيلة أي الرقيب من ر بأت القوم بالهمز اذا رقبتهم خفيفة أو براء فهزمة مكسورة فتحشية مشددة وهو من يجلس

على مكان عال لينظر القوم اه منه

فهم الاسم الذي من اللفظ فكأنه كامن فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف أصلا وانما يدل على معنى غيره وهو المقصود من هذه النجاة (قوله غير مقترنة بالح) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لا أنه مقترن به والمراد غير مقترنة بأحد الأزمنة وضعا لا بطلاق زمن لا يخرج نحو اصبح وهو الشرب أو في النهار والغبوق وهو الشرب آخره والقبل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترن بطلاق زمن كالصباح ولا يعلم أها موضوع أم غيره أما الفعل فيقترن وضعا بأحد الأزمنة على التعمين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضرب لانه لم يوضع الا لأحد ههنا ووضع للأخر بوضع ثان فلما يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بدله من زمن ولا يكون حاصل حقيقة الا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لا قترانها به وضعا ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء أو التي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كاحد لانه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية واما وضعه الأصلي فقد انسلخ عنه فتدبر (قوله في غيره) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والسكاف الاسمية وكما الخبرية واسماء الاستفهام والشرط لان كلامها دل على معنى في غيره وأجاب الرضى بأن الموصول والضمير معناهما شئ مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج لاصلة والمرجع لكشف ابهامهما لاندلالتهما عليه والسكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التي هي معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وأي في الموضوعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحمد اه نكت (قوله الموضوع لمعنى مفرد) ظاهر اطلاقه واقتضاه في المحترز على المهمل أن اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أي والكلام أيضا وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كانه ليس كلاما ولا كلبا بل قول مركب اما العلم الاضافي فمجموع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما كلمة اصطلاحية (قوله بعم الجميع) أي عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مفردا كان أم لا مفيدا أم لا فينفرد عن كل واحد في آخرتها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاما ولا كلبا ولا كلمة كما لا يسمى قولا وحينئذ كان الاولى للمصنف أخذ القول جنسا في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالشترك المبهجور في التعاريف فرد بان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله قد يقصد بها الكلام) أي مجازا مرسلا عند النجاة واللغويين أيضا كما صرح به الشنوا في على القطر من اطلاق الجزء على السكل وهذا المجاز مهم في عرف النجاة البتة ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفية التي لا دواء لها لكنه ذكره تبرعاً تنبيها على كثرة في نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها لالفاظ أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كحرف النداء النائية عن ادعوا وحرف الجواب النائية عنه كنعم في جواب هل قام زيد فلا مجازاً أصلاً وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجتمع الكلام والكلام) فيبينهما العموم والوجهي وأما الكلمة فتبينهما

(قوله ان قام زيد) يلغز بذلك فيقال أى قول ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان نقص لفظه نواد معناه وعكسه (قوله بالجر) انما يتعلق بحصل ولاسم خبراً وعكسه وتميز مبتدأ سوغه الوصف بحصل أى التميز بالحاصل بالجر الخ كائن للاسم والحاصل للاسم كائن بالجر وفيهما تقديم معمول الصفة على الموصوف ومنعه المبصرين لان الصفة لا تتقدم فكذا فرعها الا في الضرورة وسهله هنا معها كونه ظرفاً قال الاسقاطى وجوز السكونيون والزمخشري اختياراً وخرج عليه وقبل لهم فى أنفسهم قولاً بليغاً بناء على تعليق فى بليغاً أو أن تميز مبتدأ بالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر ولاسم متعلق به وعكسه أى التميز بالجر حصل للاسم أو التميز للاسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه ويسهله كونه ظرفاً وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة مع توسعهم فى الظرف على أن الاصح جوازُه مطلقاً لان المنع فى الخبر لثلايوهم كون المبتدأ فاعلاً وذلك منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال فى تقديم المعمول الفصل بينهما وبين عامله بالمبتدأ وهو اجنبى لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب الاشتغال بمنع النصب فى زيد أنت تضر به للفصل المذكور كما سيأتى فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الأأن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لكونه ليس اجنبياً محضاً لعمله فى الخبر مع ان الفعل قوى العمل وأنه لا يمنع الفصل الامع تأخر الاجنبى والمعمول عن العامل لامع تقدمهما فتأمل فان فيه دقة وأعاريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات الاسم) أى بعضها ولم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فنها ومنهادون أو لها وثانها اذ بقى منها الاضافة وعود الضمير اليه كعوده على أل الموصولة فى أفلاج المتقى به والجمع والتصغير وابدال اسم صريح منه نحو كيف أنت أصح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه كنزال الموافق للفظ حذام الثابت الاسمية أو فى معناه كقط وعوض رحيث فانها بمعنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق بين العلامة والتعريف انها انطرد ولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم فالغلب فيها جانب السبب لانها توافقه فى شق الوجود لا الشرط لمخالفته فى الشقين وأما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه الا عند من جوز التعريف بالاعم والأخص فان قلت سيأتى ان الكلمة اذ لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسماً فقد لزمت من عدمها العدم فكيف تكون علامة قلت لزمت العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما انحصرت العلامات كلها كانت مساوية لازمتها وهو العلم والمزوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزمت أخص فلا يلزم من عدمها العدم فتدبر (قوله فنها الجر) عرفوه على أن الاعراب لفظي بالكسرة التى يحذفها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا بد كره ودور لا خلد المعرف فى التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لانه جزء من التعريف فلو حذف ما ضراً وهو تعريف لفظي وعلى انه معنوي بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذ لا عامل للجر غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم كما حققه ابن هشام فى شرح اللوحة ولم يذكر الشارح هذين لندرتهما قال الجلال ومذهب الناطم ان المضاف اليه مجرور بالحرف المقدر فقد ذكر الحرف شامل له الا أن براعى مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض بان الحرف يتناول المبنيات وعن وعلى والكاف الاسميات اذ يستدل على اسميتها بالجر لعدم ظهوره فى كل ما ليس فى الآخر نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهراً كحجبت من أن فت فى موقع المبتدئ فى الخطأ والجر وان كان كذلك فى نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهراً فى الفعل حتى يوقع فى الخطأ بخلاف الحرف وقد راد بالجر الظاهر والمقدر والحلى فلا يخرج ما ذكر (قوله ومنها التنوين)

ان قام زيد ومثال افراد الكلام زيد قائم (ص) بالجر والتنوين والندا وأل *
ومسند للاسم تميز حصل (ش) ذكر المصنف فى هذا البيت علامات الاسم فنها الجر وهو يشمل الجر بالحرف والاضافة والتبعية نحو مررت بغلام زيد الفاضل فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور بالاضافة والفاضل مجرور بالتبعية وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر لان هذا لا يتناول الجر بالاضافة ولا الجر بالتبعية ومنها التنوين وهو أقسام

استشكل هذه علامة بان معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للتمكين مثلا الا اذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بان المستدل به مطلق النون الآتية لا خصوص الأقسام وهو لغة مصدر نوت أي صوت أو دخلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة أي النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلا لا خطا ووقفا فهو من اطلاق المصدر اما على آتية لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا أعني أو على المفعول فخرج بالساكنة النون الاولى من ضيفن وأما الثانية فتتوين وبالزائدة نون اذن سواء كتبت ألفا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر وكذا نون اذن لانها نفس الآخر لا لاحقة له وقوله وصلا لبيان الواقع كما قاله يس وبلا خطا الخ تنوين الترنم والغالى الآتيان في الشرح لثبوتها خطأ ووقفا وحذفهما وصلا وانما يطلق عليهما التنوين مجازا للمشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضا تنوين المنصوب لانه يثبت في الخط ألفا لا نون المنفي ثبوت النون بنفسها لا مع بدله فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة في نحو الفسقة لانها ترسم ألفا عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بأن هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن يراعي مذهب الكوفيين يزيد قيدا لغير توكليد لآخر اجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج بهما يخرج عما بعدهما (قوله تنوين التمكن) ويسمى تنوين التمكن والامكنية لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابته الحرف والفعل وتنوين الصرف لصفه عن تلك المشابهة (قوله وهو الاحق للاسماء المعربة) أي المنصرف معرفة كانت أو نكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذ اسمى به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكن تعسف وجوز الرضى كونه تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نكرة وبعد القسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه ان تنوين التنكير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح الآن يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبنية) أي لبعضها وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قيامى وفي الاخير بن سماعي فاسمع منونا وغير ممنون كصومه وحيهل جازفيه الامران وراسمع منونا فقط كواها بمعنى أنجب وريها بمعنى أغر فلا يجوز تركه وراسمع غير ممنون كنزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيدويه آخر) أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المراد به ما جمع بألف وناء من يدين وان لم يكن مؤنثا ولا سائما (قوله لانه في مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلا من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يردان مفرد هذا الجمع قد لا يكون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكور الذي لا يكون مفردا كإبراهيمون والدليل على انه لا مقابلة للتنكير ثبوته في المعربات ولا للتمكين ثبوته فيما لا ينصرف منه وهو مسمى بمؤنث كاذرعات وتنوين التمكن لا يجمع منع الصرف وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من يمنع الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يحجره بالكسرة ولا ينونه يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التمكن (قوله وتنوين العوض) اضافة بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضا عنه) أي وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاختفاء لبقاء افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة للدليل كقوله

نحو الأتى فاجع جو * عك ثم وجههم الينا

أي الأتى عرفوا بالشجاعة ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولوسلم ففيها سبب آخر وهو الشبه

تنوين التمكن وهو
اللاحق للاسماء المعربة
كن بدورجل الاجع المؤنث
السالم نحو مسلمات والانحو
جوار وغواش وسيماني
حكمهما * وتنوين
التنكير وهو الاحق
للاسماء المبنية فراقبين
معرفة ونكرتها نحو
مررت بسيدويه وسيدويه
آخر * وتنوين المقابلة
وهو الاحق لجمع المؤنث
السالم نحو مسلمات لانه
في مقابلة النون في جمع
المذكر السالم كسالمين *
وتنوين العوض وهو
على ثلاثة أقسام عوض
عن جملة وهو الذي يلحق
اذ عوضا عن جملة تكون
بعدها كقوله تعالى وأنتم
حينئذ تنظرون أي حين اذ
بلغت الروح الحلقة وحذف
بلغت الروح الحلقة وأتى
بالتنوين عوضا عنه وقسم
يكون عوضا عن اسم

الوضي وإضافة حين اليها من إضافة الأعم للأخص كشجر أراك وفاقا للمامني لان الحين مطلق زمن
واذ زمن مقيد بما انضاف اليه ومثلهما يومئذ (قوله وهو لاحق لكل) أي ولبعض قال في التصريح
والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اه ويمكن الجمع بانه للتمكين لصرف
مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية نطلق على السفينة والسفن
لجربها في البحر والفلك وعلى نعمة الله لجربها على عباده وعلى فتية النساء كافي القاموس أي لجربها في
حاجتها مثلا فهي في الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت في الاخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة
وان كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب فخصيصها بالامة عرف طاري منشؤه حديث لا يقل أحدكم
عبدى ولا أمتي فان العبد والامة لله وليقل غلامى وجاريتي أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما)
أي من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كما مثل أو مفردا كاعيم تصغير أعيم فانه ممنوع من الصرف
لوصفية ووزن الفعل لانه كادسرح وأبيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيديويه والجمهور
والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذي هو حال من أحوالها فالاصل
جوارى وأعيمى بتنوين الصرف حذف الضمة الرفع وكسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء للثقل
الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الاول ووزن الفعل في الثاني تقديره لان الياء لحذفها لعله
كالثابتة ولقد اقدر عليها الاعراب لاعلى ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء لزوال مانعها وهو
التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فأصله جوارى بلا
تنوين حذف الضمة لثقلها على الياء وكذا فحة الجر لثقلها على الياء ثم الياء للتخفيف وعوض عنها
التنوين وانما لم يراع جوهه بالفحة على الاول كنهه لانه لا يمنع الابدال الاعلال ومذهب المبرد والراجح انه
عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذف الياء لثقلها ساكنة مع تنوين العوض
وبقي مذهب رابع للاخفش وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كيان
وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء (قوله رفعها وجوا) وأما النصب فيظهر على الياء خلفته (قوله
يلحق القوافي) أي في لغة تميم وقيس بدلا عن حرف المد والقافية آخر البيت وهي من الحرف المحرك قبل
أول ساكنين يقعان في الآخر الى انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أي التي أطلقت
عن السكون فتجركت واستبد بها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها (قوله أقلى اللوم) قاله جري
وأقلى بكسر اللام أمر لاؤنة واللوم بفتح اللام العدل والتعنيف وعادل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح
الهمزة وضم التاء أي ان نطقت بالصواب فلا تنكريه بل قولي لقد اخطأ أو بكسر التاء أي ان أردت أنت
النطق بالصواب بدل اللوم فقولي وجواب الشرط محذوف بفسره قولي ولقد أصاب من مقول القول والشاهد في
العتاب وأصابن اذا أصابها العتاب وأصابا عوض التنوين عن المدوقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية
مردود بان البيت المقفى ينزل كل من شطره منزلة البيت الكامل كما بين في العروض (قوله اترك الترم)
أي لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروى الذي هو الترم فسميتهما بذلك على حذف مضاف وقيل لان
الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا أغن وليس الترم خصوص المد المدكور (قوله أرف الترحل الخ)
ساقط في نسخ وقائله يزيد بن معاذ الشهير بالناطقة لبغية الشعر بغته بعد تعذره عليه وأرف بالزاي والقاء
وروى أرف بالقاء والدال المهملة وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والترحل أي الرحيل فاعله والركاب اسم
جمع للابل التي يسار عليها واحد هارحلة ولا واحد لها من لفظها كافي الصحاح وقيل واحد ركوبة كأمس
ولسانا فية وتزل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله ولعل
المراد بها الخيل التي تحمل على الابل أو ان الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف أي وكانت

وهو لاحق لكل عوضا
عما انضاف اليه نحو كل قائم
أي كل انسان قائم لحذف
انسان وأتى بالتنوين
عوضا عنه وقسم يكون
عوضا عن حرف وهو
اللاحق لجوار وغواش
ونحوهما رفعها وجوا نحو
هؤلاء جوار ومررت بجوار
حذفت الياء وأتى بالتنوين
عوضا عنها وتنوين الترم
وهو الذي يلحق القوافي
المطلقة بحرف علة كقوله
أفلى اللوم عادل والعتابن *
وقولي ان أصبت لقد أصابن
لجىء بالتنوين بدلا من
الالف لترك الترم وكقوله
أرف الترحل غير أن
ركابنا
لما نزل برحائنا وكان قد ن

قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أى قرب الرحيل لكن ركابنا لم تذهب مع عز منا عليه والشاهد فى قدس
حيث أبدلت النون من الياء إذا أصله قدى بكسر الدال واشباعها للروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل
بعد قد **(قوله الغالى)** من الغلو وهو الزيادة ومجازة الحد لانه زائد على الوزن فى آخر البيت لترنم بالنون
أولى وزن بالوقف إذا الشعر المسكن آخره للوزن لا يدري أى فيه واقف أنت أم واصل فهو كالجزء بمجمتين وهو
زيادة أربعة أحرف فأقل فى أوله **(قوله المقيدة)** أى التى يكون رويها حرفا صحيحا حساسا كذا **(قوله وقام
الاعماق الخ)** قاله رؤبة بن الججاج وبعده * مشتبه الاعلام لماع الخفقن * أى دررب مكان قام
الاعماق أى مظلم النواحي من القتام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المغازاة مستعار من عمق البئر
والخاوى الخالى والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المسار يخترقه ومشتبه الاعلام أى مختلط العلامات
ولماع الخفقن أى شديدا لعان البرق من قولهم خفق البرق خفقا وخبر محجور وزرب محذوف أى قطعتة مثلا
كفى العيني وقيل مذكور بعد فى القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج
لتحريكها تخلصا من السكونين قال فى التصريح والمشهور كسر ما قبله كسه ويومئذ واختر ابن الحاجب
الفتح جلا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول
الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجعوا عليه اه ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالمبنى
أصالة كالحرف أما الاسم والفعل المعربان فيحركان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم فى البيت
الآتى فتأمل **(قوله وظاهر كلام المصنف الخ)** قد علمت أن تسميتهما تنوينيا مجاز فلا تشملهما باعتبارته لان
الشيء إذا أطلق انما ينصرف حقيقة وبقى من الاقسام التنوين للحكاية كان تسمى رجلا بعاقلة فيمنع
الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وتنوينه حينئذ لحكاية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف
والمنادى المفرد فى الشعر وللتناسب كقراءة سلاسل وأغلالا وللشدوذى هؤلاء وجعل ابن هشام الحكاية
والضرورة مبيحين للصرف ولا عراب المنادى ويمكن مثله فى التناسب لكن خالفه الدماميني وجعلها أقساما
مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختر المصنف انه كنون ضيقن كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها
المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حوزا

مكن وعوض وقابل والمنكر زرد * رنم وأحك اضطرر غال وما همزا

قيل أشار باضطرر للضرورة بقسميه وبما همز للشاذ وقوله زد تسكمت ولا يبعد انه أشار للتناسب فتدبر
(قوله يخصص به) الباء داخل على المقصور فالتنوين مقصور على الاسم لان معانيه الأربعة لا توجد فى غيره

(قوله فيكونان فى الاسم) ذكر الشارح مثال الترتم فى الثلاثة والغالى فى الاسم ومثاله فى الفعل كقوله

أحار بن عمرو كافى خرن * ويعدو على المرء ما ياتمرن

وفى الحروف

قالت بنات العم يأسلى وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن

(قوله النداء) هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها سماعية ما عدا الكسر مع المد لانه مصدر

نادى ومصدر فاعل الفعل وحقيقته طلب الاقبال بيا وأحدى أخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادى
مفعول به وهو لا يكون الاسما وأما دخول ياعلى الحرف فى نحو يالىت قومي ياعلمون يارب كاسية فى الدنيا
عارية يوم القيامة وعلى الفعل فى قراءة الكسائى أليا لاسجدوا بتخفيف الالف مجرد التنبيه ولا يلزم ذكر
المنبه بل تكفى ملاحظته عقلا وقيل المنادى محذوف تقديره ياهؤلاء مثلا **(قوله والالف واللام)** أى
المعرفة كالرجل أو الزائدة كالجرث وظمت النفس دون الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عنه

والتنوين الغالى وأنته
الاخفش وهو الذى يابحى
القوافى المقيدة كقوله
* وقام الاعماق خاوى
المخترقن *

وظاهر كلام المصنف أن
التنوين كله من خواص
الاسم وليس كذلك بل
الذى يخص به الاسم انما
هو تنوين التمسكين
والتنكير والمقابلة والعوض
وأما تنوين الترتم والغالى
فيسكونان فى الاسم والفعل
والحرف ومن خواص
الاسم النداء نحو يارب
والالف واللام نحو الرجل

ونظمها العلامة الامير مع

الاشارة لامثالها بقوله

مكن بز يد وابه نسكرنه

كذا *

قابل بجمع لتأنيث وقد سألها

عوض جوار اذ رنم بطلقه

* غال ان أو بصرف

الشعر ما حوزا

كذا نداء بتنوين كيامطر

* والحكى ماشد تلك

العشر فاقهما * اه

من هامش نسخة المؤلف

الناظم والاستفهامية لدخولها على الماضي في نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاستناد إليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لأنه دل على اسمية نحو الضمائر كتناء ضربت وما الاستفهامية في نحو الحاققة ما الحاققة والموصولة في نحو أنما صنعوا كي يساحر أن قدر العائد أي صنعوه والافهسي حرف مصدرى أي أن صنعهم وفيه علامة أخرى وهي عود الضمير إليها وليست انما أداة جصر لأنه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع أنه خبر أن فان قلت قد ورد الاستناد إلى الفعل في نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته يرБК البرق وقولهم زعموا مطية الكذب وإلى الحرف نحو من حرف جر أجيب بان الاستناد في الأخير ينقصه اللفظ وهو اسم قطعاً فان السكامة إذا أر يدلفظها كانت اسماء ومداولها اللفظ الواقع في الترا كيب فإذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعالية ليس على اللفظ الذي في هذا التركيب والالافى كونه اسماً مستنداً إليه بل على مدلوله الواقع في نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثي فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مدلوله الذي في ضرب عمر ومثلاً والمشهور تسمية هذا الاستناد لفظياً لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنوياً أيضاً لان المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتى ايضاحه آخر الباب وأما تسمع وير يكمن فسبوكان بمصدر مع أن محذوفة وقد روى أن تسمع على الأصل وحذف أن مع رفع الفعل كما هنا قياسى وقيل سماعى وأما مع نصبه بأضمارها كما روى به تسمع فشا في مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كما في قوله

الأيها ذا الزاجرى أحضر الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلى

بنصب أحضر وقيل ير يكمن صفة لمبتدأ محذوف أى آية ير يكمن بها البرق لانه المبتدأ كما في قوله

وما الدهر الا تارتان فنهما * أموت وأخرى أبتنى العيش أ كدح

على رواية رفع أموت أى منهن ماتارة أموت فيها وأ كدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل أبتنى وأجيب أيضاً بان الفعل قد يراد به جزء معناه المستقل وهو الحديث فيكون اسماً كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أى من غير حاجة الى حذف أن وأضمارها فيسند إليه كالمثال والآية ويكون في محل جر بالاضافة كهذا يوم ينفع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنوائى ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عن يوثق يعر بيته وهلا قالوا انه فعل وقع مبتدأ قلت لا جاعهم على ان الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الاستناد أبداً فجعله مستنداً إليه شق لا جاعهم اه وأما يوم ينفع فن موضع سبك الجملة بلا سبك لاضافة اسم الزمان إليها ومنها باب التسوية فتدبر (قوله واستعمل المصنف أ ل الخ) مقتضاه ان التعبير بالالف واللام هو الأصل وهو مبنى على ان المعرف باللام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللحق التعبير بأل لان ثنائى الوضع ينطق بسماء لا باسمه بخلاف الاحادى وأما على كون الهمزة زائدة معتد بها في الوضع فيعبر بأل نظر للاعتداد بها وهو الاقيس وبالالف واللام نظر الى يادتها وقد استعمل سيبويه العبارتين أفاده المرادى وأل في كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته الا ما استثنى (قوله واستعمل مستند الخ) أى فأقام المفعول مقام المصدر وحذف صلته وهى اليه اعتماداً على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل للام صلته لئلا يلزم جهل من له التمييز ولا ممتاز عافية لان المصنف لا يراه في المفعول المتوسط كالمستقدم لكن جعله اسم مفعول أولى من هذا التكلف أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مستند فتكون هى مستنداً إليها ولو بحثت المصدرية لكان هو بنفسه مصدر الا أنه من اقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتى مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا أجيز في قوله تعالى رب أنزلنى منزلاً مباركاً كونه منزلاً مفعولاً مطلقاً وحالاً وأظرفاً (قوله بتأفعلت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء محتوماً بالثبوت يجوز قصره ومده اجاباً كما في الجمع لكن تتعبن هنا قصر تا

والاستناد اليه يجوز بد قائم
فمعنى البيت حصل للاسم
تميز عن الفعل والحرف
بالجر والتنوين والنسب
والالف واللام والاستناد
إليه أى الاخبار عنه
واستعمل المصنف رجحه
لأنه أ ل مكان الالف واللام
وقد وقع ذلك في عبارة
بعض المتقدمات وهو
الخليل واستعمل مستند
مكان الاستناد له (ص)
(بتأفعلت)

(قوله صفة لمبتدأ) أى
وشرط حذف الموصوف
بالجملة موجود وهو كونه
بعض اسم مجرور بمن أو
في على أحد مناظعين ومنا
أقام أى منا فسر يقظن
اه منه

وأنت وبيافعلى * ونون أقبلن فعل ينجلي (ش) ثم ذكر المصنف ان الفعل يتنازع الاسم (٢٣)

والحرف بقاء فعلت والمراد
بها تاء الفاعل وهي المضمة
للمتكلم نحو فعلت والمفتوحة
للمخاطب نحو تباركت
والمكسورة للمخاطبة نحو
فعلات ويمتاز أيضا بقاء
أنت والمراد بها تاء التأنيث
الساكنة نحو نعمت وبست
فاحترزنا بالساكنة عن
اللاحقة للأسماء فانها تكون
متحركة بحركة الاعراب
نحو هذه مسلمة ورأيت
مسلمة ومررت بمسلمة
ومن اللاحقة للحرف نحو
لات وربت ونمت وأما
تسكينها مع رب وم فقليل
نحو ربت ونمت ويمتاز
أيضاً بيافعلى والمراد بها
ياء الفاعلة وتلحق فعل
الأمر نحو اضربى والفعل
المضارع نحو تضرع بين ولا
تلحق الماضى وإنما قال
المصنف وبيافعلى ولم يقل
ياء الضمير لأن هذه تدخل
فيها ياء المتكلم وهي لا
تختص بالفعل بل تكون
فيه نحواً كرمي وفي الاسم
نحو غلامى وفي الحرف نحو
انى بخلاف ياء افعلى فان
المراد بها ياء الفاعلة على ما
تقدم وهي لا تكون الا في
فعل ويمتاز به الفعل نون
أقبلن والمراد بها نون
التوكيد خفيفة كانت نحو
قوله تعالى لنسفعا أو ثقيلة
نحو قوله تعالى لنخرجنك

للضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره وأنت معطوف عليها بتقدير مضاف أى
وبقاء أنت وأما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التاءين مع أنهما نوعان متباينان لأن يجعل من استعمال
المشترك وهو تاءى معنييه أفاده ابن قاسم وفعل مبتدأ خبره ينجلي وبتمامه تعلق به وقدم معمول الخبر الفاعلى
على المبتدأ للضرورة على ما صرح بالاشموني ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة
وفيه أن العلامات لا تميز الا ما في الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في
ضمن الفرد ولو قلنا بهما لو كان المراد الجنس في ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المتميز هو الافراد لان
الحكم على شئ باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذا ادخل للجنس في التسويغ بخلاف تمرة خير من
جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويغ لانه نوع من
الحكمة ولعل هذا امراد المعرب يجعله المسوغ كونه قسما للمعرفة أعنى الاسم والحرف فقوله للمعرفة بيان
للمواقع لا شرط في التسويغ كما يعلم مما يأتى وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال أفعل ينجلي بشئ
أو كونه فاعلا في المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أى لا خصوص المفتوحة متلافية مجاز مرسل
أو كناية من ذكر المزموم وهو فعلت وأرادة لازمه وهو الفاعل فكأنه قال بقاء الفاعل وكذا قوله وبيافعلى
ونون أقبلن والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتا أو نفيا لا الفاعل
اللغوى وهو من أوجد الفعل لثلاث خرج تاء نحو موت وما ضربت ولا الاصطلاحى لثلاث خرج تاء كان وأخواتها
ويلزم الدور بأخذه في تعريف الفعل ثم أخذ الفعل في تعريفه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء في نحو
ما ضربت الا أنت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اما مجموع أنت لا التاء وحدها أو أن فقط والتاء حرف
خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أى أصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى
التاء في قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسرها لساكنين وقالتا تينان طائعتين بفتحهم اللالفة وانما اختصت
الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أى فلا ترد لان القليل لا حكم له وأجيب أيضا بانها
لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله ياء الفاعلة) أى ولومع المضارع لا خصوص الأمر كما مر
وبهذه الياء مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلام من هات وتعال فعلا أمر لا اسم له فهما مبنيان على حذف
الياء والالف كرم واخش (قوله نون التوكيد) ودخولها في اسم الفاعل شاذ كما سيأتى فلا يرد (تنبيهه)
بقي مما ذكره من علامات الفعل لم الآتية ومثلها باقى الجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز
ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية أفعال التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف
وابن فلاح في مغنيه النواصب ولو أحرقت المضارعة اه نسكت (قوله سواهما) خبر مقدم لامبتدأ لان
الحرف هو المحدث عنه وهي معنى غير ورفعها مقدر على الالف بناء على الرجوع من خروجهما عن الظرفية
أما على انها في محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتتعلق بمجذوف هو الخبر كما سيوضح في الاستثناء
قيل لا فائدة لهذه الجلالة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلامها غير الآخرين ورد بأنه على حذف مضافين
أى سوى قابل علامتهما ففيه إشارة الى أن علامة الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هي تمهيد
لتنقيصه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل مضارع الخ) شروع في تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر
العلامات مجملة وبدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثنى بالماضى للاتفاق على بنائه
وختم بالأمر للاختلاف في وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لا قسم رأسه (قوله كيشم) خبر
لمجذوف أى وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شحمت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه

ياشعيب فعنى البيت ينجلي الفعل بقاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وبيافعلى ونون التوكيد (ص)
(سواهما الحرف كهل وفي ولم * فعل مضارع يلى لم كيشم

لا يوافق في المصدر وحكاة الفراء وغيره من باب نصر والاولى تتعين هذان فعلا السناد التوجيه وهو اختلاف
حركة ما قبل الروى المقيد وترك شديديه للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق يشامه اذا رآه حذفت
ألفه حكاية لحالة جزمه (قوله وماضى الافعال) أى الماضى منها مفعول مقدم لمزأمر من مازة يميزه كباية
يبينه بمعنى ميمزه وبالتاء متعلق به وأل فيها للعهد الذى كرى أى التاء المتقدمة بنوعها استعمالا للشتراك فى
معنييه للاحتمس لثلاث تدخل تاء الاسماء (قوله وسم) بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده يعده اذا
علمه بشد اللام والنون متعلق به وفعل الامر مفعوله وأمر نائب فاعل لمخوفه يفسره فهم لان أداة الشرط
لا يلها الا الفعل والمراد به الامر اللغوى وهو الطلب فلا دور فى جعله علامة فعل الامر الاصطلاحى وجواب
الشرط محذوف وجوبا أى قسمه بالنون لجواز اكما قيل لما نص عليه فى المغنى انه يجب حذف الجواب ان
تقدم على الشرط أو اكتنفه ما يدل عليه أى مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وان ان شاء الله
لمهتمون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل هو اسم
جوابا حذفت فاؤه للضرورة فقد سهها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان افترن ما بعدهما بالفاء
أرسلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوف والا كان خبرا والجواب محذوف كنهنا أفاده الحفنى وغيره
قال الصبان والمتمم كفى المغنى ان الخبر فى الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة
محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقد جوز صاحب المغنى فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد
هو الكلام * أن يكون هو الكلام جوابا حذفت فاؤه للضرورة وجلة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان
يكون خبرا والجواب محذوف فافسكنا يجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطى تلزمه الضرورة
على كل حال اذ جلة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبرا كان فيه ضرورة
حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط لفظا أو معنى كما سيأتى فلا مرجح لاحدهما
وحذف الجواب هنا اختيارا مضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرارى فسا قاله الحفنى هو المتعين
فلا تكن أسير التقليد وبالله التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو الطلب لا فعل الامر الا لينا فيه الحكم عليه
بانه اسم وفيه حذف مضاف أى ودال الامر أى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره
(قوله محل) مصدر ميمى بمعنى الحدث أى حاول أو بمعنى المكان وهو أولى لاحتياج الاول لتقدير مضاف
أى قبول حاول وفيه متعلق به وان كان اسم المكان لا يعمل لان الظرف تكفيه راحة الفعل والنون خبر
كان أو عكسه وهو أظهر على جعل محل مصدرا (قوله نحو صه الخ) الاولى التمثيل بنزال ودراك لان
اسمية ما ذكر معلومة من النونين (قوله وحمل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وفتحها بالانوين
ومنونة وكلام الناظم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغته بيعه من الوقف على المنسوب النون بالسكون
(قوله بخلوه من علامات) أى من قبول شئ منها فعلا منه عدم القبول ولا يردان العدم لا يصالح علامة
لوجودى كما صرحوا به لانه فى العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المجمعول عدمها علامة له
حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها ألفاظا معينة وهذا
التعريف لما يسمى كلمة بقرينة أن الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجلة وان كانت لا تقبل العلامات
لانها لا تسمى كلمة فى الاصطلاح بقى أن يقال ان أريد بالعلامات التى لا يقبلها الحروف التسع المذكورة هنا فقط
دخل فيه ما ليس منه اذ لينا ألفاظ لا تقبلها وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودراك وان أريد بالذكورة
هنا وغيرها كان فيه حوالة على مجهول ويجاب باختيار الاول ويكون تعريفا بالاعم وأجازه المتقدمون
لأفاده التمييز فى بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع وسهله الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغنى عنه
المبتدئ على ان المراد بقبول العلامات ما يعقبول اللفظ لها بنفسه أو مجرد فهمه أو بمعنى معناه وقط وعوض

وماضى الافعال بالتام
وسم * بالنون فعل
الأمر ان أمر فهم
والامر ان لم يك للنون محل
فيه هو اسم نحو صه وحمل
(ش) يشير الى أن الحرف
يتميز عن الاسم والفعل
بمخالوه من علامات الاسماء
ومن علامات الافعال ثم
مثل بهل وفى ولم منها على
أن الحرف ينقسم الى
قسمين مختص وغير مختص

فاشار بهل الى غير المختص وهو الذي يدخل على الاسماء والافعال نحو هل زيد قائم وهل (٢٥) قام زيد وأشار بي ولم الى المختص وهو قسمان مختص بالاسماء

كفي نحو زيد في الدار ومختص بالافعال كما نحو لم يقيم زيد ثم شرع بين أن الفعل ينقسم الى ماض ومضارع وأمر فجعل علامة المضارع محذوف لم عليه كقولك في شتم لم يشم وفي يضرب لم يضرب واليه أشار بقوله فعل مضارع يلي لم كيشم ثم أشار الى ما يميز الفعل الماضي بقوله ماضى الافعال بالتامز أي ميز ماضى الافعال بالتاء والمراد بهاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وكل منهما لا يدخل الاعلى ماضى اللفظ نحو تباركت يا ذا الجلال والاكرام ونعمت المرأة هند وبشت المرأة عدثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الامر قبول نون التوكيد والدلالة على الامر بصيغته نحو اضرب واخرج فان دلت السكامة على أمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل والى ذلك أشار بقوله

(والامر ان لم بك لانون

محمل *

فيه هو اسم مخصوص ومحمل) فصح محمل اسمان وان دلا على الامر لعدم قبولهما نون التوكيد فلا يقال صهن

يقبلان الاسناد اليهما بمرادفهما وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه ونزال تقبلها بمرادفها وهو المصدر بناء على أن مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناها بناء على أن مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فاشار بهل الى غير المختص) هي في الاصل تختص بالفعل لكونها بمعنى قد كاهي في هل أتى على الانسان حين ولما عرض لها افادة الاستفهام تطفلا على الهمزة دخلت على الجملتين مثلها السكت مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان معمولاً لفعل مضمر بل لا بد من معانقها لفظاً عند سيبويه فلا يجوز هل زيد أخرج ولا هل زيد أتيته وبالأولى هل زيد أربى بالاضمير وذلك لأنها اذا لم تر الفعل في حينها تسلب عنه ذاهلة والاحت إلى المسابق الالفة ولم ترض الابعانقة لفظاً واكتفى الكسائي بوليها الفعل المضمر فاجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبهاتين التاءين رد على من زعم من البصريين حرفية ليس جلا على ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى جلا على لعل والثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبش مستدلاً بدخول الجار عليها في نحو ما هي بنعم الولد لان قبول التاء نص في الفعلية وأما الجار فدخل على مقدر أي ما هي بولد مقول فيه نعم الولد كما سيأتي في بابيه (قوله تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه اشارة الى ما صرح به في شرح الكافية من أن تاء الفاعل تنفرد في تبارك كتاء التأنيث في نعم وبش لكن في البجائي على الأجرومية أنه يقال تباركت أسماء الله ورد التصريح له بان اللغة لا تثبت بالقياس يرد بان القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر لجامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخل علامة في فعل يصلح لها أفاده الصبان وقالت والله أعلم لعل المصنف راعى ان معنى تبارك التنزيه المبلغ الذي لا يليق بغيره تعالى فمنع التاء لامتناع التأنيث في جانبه تعالى ولما لاحظ البجائي أن ذلك التنزيه يكون له اسماء وصفاته أيضاً أجازها باعتبار الجلة فتأمل فانه نفيس جدار به يرد ما في التصريح (قوله فان دلت السكامة الخ) مثله ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم فعل مضارع كأوه وأف أي أتوجع وأتضرع وان دلت على الماضي ولم تقبل التاء لأنها فهي اسم فعل ماض كهيات وشتان أي بعد واقتري فان لم تقبلها العارض فلا يضر كفعلي التعجب والاستثناء وحيداً في المدح لعروض ذلك من استعمالها كالأمثال التي لا تغير قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يكن منها لذي غير محمل * فاسم كهيات ووي وحيل

أي وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الافعال غير محمل لهذه العلامات فاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى اسكت) أي مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجع وبيانه ان كل لفظ مستعمل اسماً كان أو غيره له وضعان وضع قصدي به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعي به يدل على لفظه الواقع في التراكيب فيكون علماً عليه ولكون هذا الوضع تبعياً لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها وضعا قصدياً أسماء أخرى غير ألفاظها اطلاقاً ويراد بها ألفاظ الافعال لكن من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الافعال فصح مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالة لته على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من س ك ت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا كذا حققه التفقازي في حواشي الكشاف والله أعلم

(المعرب والمبني)

ولا حيها وان كانت صه بمعنى اسكت ومحمل بمعنى أقبل فالغارق

(٤ - خضري - اول)

بينهما قبول نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك في صه ومحيل (ص) (المعرب والمبني)

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله هو فعل أمر ومضى بنينا الخ استطراد يافقد تعسف
 وأل فيها اسم موصول يظهر أعرابها على الوصف صلتها بطريق العارضة منها السكونها بصورة الحرف والوصف
 نفسه لا محل له لكونه صلة في معنى الجملة وهذا قيل جعلها مترجمة أما بعده فهي معرفة لانسلاخ مدخولها
 عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول المطلق وأخوهما عن شرح
 الكلام لتقدمه عليهما تعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وإن كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه
 خالي عن الاعراب وقدمها على الاعراب الآتي في قوله والرفع والنصب الخ مع ان المشتق فرع المصدر
 قيل لتقدم المحل على الحال وقيل لأنه لم يبينهما من حيث انصافهما بالا عراب والبناء بالفعل بل من حيث
 قبولهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لأن من عرف
 قابل الاعراب وغير قابل توجه الى معرفته فبين أو لا القابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لغة له معان
 كالإبانة والتحسين والازالة واصطلاحا ما سيأتي في المتن ويطلق أيضا على تطبيق الكلام على قواعد
 العربية كما نص عليه الساماني على المعنى وغيره ومنه قولهم أعراب جاء زيد وهذا الاطلاق اصطلاحى أيضا
 لأن العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وإنما تنطق به مطابقتها لاسمها أفاده الأمير
 (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزمخشري في من التبعيضية انها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرب
 خبره وهي جار ومجرور خبر لمعرّب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبنى أى ومنه مبنى فأعرابه كذلك
 والاسم منحصّر فيهما على الصحيح الذى عليه الناظم وإن كانت عبارته لا تفيد الحصر كالاتية الواسطة
 خلافا لمن توهمه لأن قوله ومبنى ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم وهناك بعض
 آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد فقههم من آمن ومنهم من كفر نعم يستفاد
 الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء لشبه الحرف فله تحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بأن
 يقال وبعضه الآخر مبنى كما قدره الاشموني ولا عبرة بمن جعل المضاف ليا المسمى واسطة وسماه خصيالا
 اعرابه مقدر وقول ابن عصفور ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولاً بالواسطة لا مكان جملة
 على أن المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الاعداد المسرودة انها معربة حكما أى قابلية اذا
 ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل اذا دخلت عليها وذهب الناظم الى بنائها لشبهها الآن
 بالحروف المهملة في كونها لاعاملة ولا معمولة وكذا الخلاف في فواتح السور على أنها من المتشابهة أمان جعلت
 أسماء السور والقرآن مثلاً فليست من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمخروف أو مجرورة بحرف
 قسم مقدر وما كان منها مفردا نحو ص أو موازن مفرد حكم موازن قابل بقدر اعرابه لحكاية قبل
 العلمية أو يعرب لفظا في غير القرآن كقوله قرأت ياسينا وما عدا ذلك نحو ألم يتعين فيه الاول كذا في
 البيضاوى وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أى بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ من خواص
 الاسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما عرفت أى مع شبهها الحرف موصولة أو غيرهما معارضة بلزومها الاضافة
 لفظا أو تقديرا لبعض الموصولة كما سيأتي وانما بنيت لدن مع لزومها الاضافة لفظا وهو أقوى لأن اضافتها
 اما المفرد أو جملة فخرجت عن أصل الاضافة من الافراد فلم تقو على المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن
 الأنبارى انما عرفت أى تنبيهها على أن أصل المبنى الاعراب كما صح بعض ما يجب اعلا له تنبيهها على أن أصله
 التصحيح وعلى هذا لا ترد لدن (قوله منحصرة عند المصنف) أى كما يفيد قوله شبه الخ مع قوله ومعرب
 الاسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جنى والزجاج وغيرهم خلافا لمن يجعل بناء اسم سدا
 لشبه الفعل ونحو خدام لشبه شبه الفعل وهو زوال والمتأدى لوقوعه موقع الضمير واسم لا للتركيب اذ كل
 هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتى في المتن وكاسم لاقائه بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية

(والاسم منه معرب ومبنى)
 لشبهه من الحروف مدنى
 (ش) يشير الى أن الاسم
 ينقسم الى قسمين أحدهما
 المعرب وهو ما سلم من شبه
 الحرف والثاني المبنى وهو ما
 أشبه الحرف وهو المعنى
 بقوله شبه من الحروف
 مدنى أى شبه مقرب من
 الحروف فعلة البناء منحصرة
 عند المصنف في شبه
 الحرف ثم نوع المصنف رجه
 الله وجوه الشبه في البيتين
 اللذين بعده هذا البيت
 وهذا قريب من مذهب

لالتراكيب كإسيائي أو بواسطة كندام فإنه أشبهه مشبه الحرف وهو زال وزنا وعد لا ونعر يفا وقيل لتضمنه
معنى هاء التانيث فهو من الشبه المعنوي بالواسطة وكان المنادي فإنه أشبهه ضمير أدعوك أفرادا ونعر يفا وخطابا
وهو مشبه لفظا ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناطم بناء المنادي لتضمنه معنى كاف الخطاب
فهو من الأول لا يقال من أسباب البناء الاضافة لمبنى وهي ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام
في الواجب (قوله أبي على الفارسي) مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة كما في الزهر (قوله) في شبه
الحرف) أي مشابهه وقوله أو ما تضمن معنى أي معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو ما من عطف
الخاص على العام والمغاير ان خص الشبه الأول بماعدا المعنوي فأوتو يعمة فهو في المعنى عين مذهب
الناظم لكن لما خالفه في اللفظ بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله)
سيبويه) هو امام النحو واسمه عمرو ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى ويه را تحته وضافة الجهم مقبولة
لقب بذلك لأنه كان يشبه منة التفاح أو لشبهه به في اللطافة مات في أواخر المائة الثانية وعمره ينصف على
الثلاثين أو الاربعين (قوله كالشبه الوضحي الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعني
الناظم ورد بأنه ثقة ومن حفظ محجة على من لم يحفظ واعترض بأنه لو سمي بباء أضرب مثلاً أعر بت مع
همزة الوصل عند سيبويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال ابأ ورب فلو أوجب الشبه الوضحي البناء لكأن
هذه الباء أولى به ورد بأن المعتبر وضع أصل اللغة بخلاف باب القسمية فيعرب باسمي به ولو كان حرفا نحو يا
كعن اشرفها وعروض وضعها ولذا عبر بالوضحي دون اللفظي وان كان هو الأنسب بمقالة المعنوي (قوله في
اسمي جئتنا) باضافة اسمي الى جئتنا لأن المقصود لفظه ولا يرد ان التاء وناحيته بمنزلة الزاي من زيد
لاسمان لأن المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا المستعمل في معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جئتنا
لأنه لا يغني عن قصد اللفظ فتدبر والاضافة على معنى من وان لم يصح الاخبار بالثاني عن الأول كما هو ضابطها
لأن محل ذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف كباب ساج كما قاله الروداني والأظهر كونهما بمعنى في (قوله)
وكنيابة) أي وكشبه نيابة أي فيها كما يفيد عطفه على كالشبه الوضحي وكذا يقال في وكافتقار وقوله بلا
تأثرت نيابة أي كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا معنى غير نقل اعرابها لمساعد عارية لكونها بصورة الحرف
وتأثر مضاف اليه وجوه مقدر لحركة العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب بحسب
الوضع فالمعنى يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبول الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه لأن ذلك
متأخر عن البناء لاسبب له ويغني عن هذا القيد في اخراج المصدر الآتي جعل ألفا أصلا لثنية لأن نيابة
المصدر عارضة في بعض التراكيب لا أصلية كاسم الفعل (قوله في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف
أو حرفي هجاء فإزاد فعلى خلاف الأصل وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر فأنقص فقد شبه الحرف في
وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة
كامل أو خمسة كامل لأن هذا الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضا ولعدم احتياجه اليه بخلاف
المضارع أعرب لشبه الاسم لاحتياجه في تمييزه معانيه التركيبية الى الاعراب كإسيائي وأيضا هو أضعف أقسام
الكامة اذ ليس مقصود ذاته بل ربط معاني الأفعال بالأسماء ولا يستقل بالفهومية فلا يقوى بالشبه على
اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على السكالم متعلما بأشرف الخلال فلما أشبه بالدون انحط
عن رتبته وسقط من العيون وإنما اكتفي في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تبعاعها بينه
وبين الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فإنه وان كان نوعا آخر لكنه أقرب
اليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معنهما فالشبه الواحد به لا يخرج عن حكم الاسم من الصرف
فتدبر (قوله أو على حرفين) أي ثانيهما لين كما أشار اليه بنا أمام محجة الثاني فلا يختص بالحرف

أبي على الفارسي رحمه الله
حيث جعل البناء منهجرا
في شبه الحرف أو ما تضمن
معناه وقد نص سيبويه
رحمه الله على أن علة البناء
كلها ترجع الى شبه الحرف
ومن ذكره ابن أبي
الربيع (ص)
(كالشبه الوضحي في اسمي
جئتنا

والمعنوي في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا
تأثر وكافتقار أصلا
(ش) ذكر في هذين
البيتين وجوه شبه الاسم
بالحرف في أربعة مواضع
فالاول شبهه له في الوضع
كان يكون الاسم موضوعا
على حرف واحد كالتاء في
ضربت أو على حرفين

كنا في كرمنا الى ذلك أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتاء من جئتنا الميم لانه فاعل وهو مبني لانه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد كذلك نال اسم لأنها مفعول وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين والثاني شبه الاسم له في المعنى وهو قيمان أحدهما أشبه حرفا موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير موجود فتال الاول متى فانها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى فانها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشروط نحو متى تقوم أقم وفي الحالتين هي (٢٨) مشبهة لحرف موجود لأنها في الاستفهام كالمزوجة في الشرط كان ومثال الثاني هنا فانها مبنية

لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معني من المعاني لحقها أن يوضع لها حرف بدل عنها كما وضعوا للثاني ما وللثاني لا وللمعنى ليت وللثاني لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرًا والثالث شبهه في النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالعامل وذلك كاسماء الأفعال نحو دراك زيد فدراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك واحترز بقوله بلا تأثير عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضرب زيد فإذ نائب مناب المضرب وليس بمبني لتأثره بالعامل فإنه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فإنه وإن كان نائبًا عن ادرك لكنه ليس متأثرًا بالعامل وحاصل ما ذكره المصنف أن المصنف الموضوع موضع الفعل رأسماء الأفعال يشتر كافي النيابة مناب الفعل لكن

لوجوده في الاسم المعرب كم بناء على أنها ثنائية لأصلها ميم وكقد الاسمية على لغة اعرابها وإن كان الغالب بناءها فإطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله أبو إسحق الشاطبي شارح المتن وهو غير أبي القاسم المقرئ (قوله في كونه على حرف الخ) في سببية (قوله شبهه في المعنى) أي بأن يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف في إفادة ذلك وقطع عنه النظر لأنه ملاحظ في نظم الكلام وقد اختصارا كتضمن الظرف معنى في والتميز معنى من فإن هذا التضمن لا يقتضي البناء (قوله معنى من المعاني) أي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعقل إلا بين شيئين فإن هذه هي معاني الحروف (قوله حرفا مقدرًا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي وطالما خضت عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان أن بناء لدن لدلائها على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معنى جزئي حقه الحرف ولم يضعوه وذكر ابن الصانع أن ما التجسيم كذلك لأنه لم يوضع للتعبج حرف إلا أن الشبه الوضعي ظاهر فيها ولا يرد على الاول أن ال العهدية حرف موضوع للإشارة الى معهود ذهني لأن الكلام في الإشارة الحسية باليد ونحوها وهي غير القهنية كما هو ظاهر لسن نقل ابن فلاح عن أبي علي أن بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى ال (قوله في النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالي وهو أن يكون الاسم عاملا غير معمول كالخرف (قوله في كونه يعمل) أي في الفاعل دائما وفي المفعول أن كان متعديا كمناله (قوله ولا يعمل فيه غيره) الاولى أن يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أي إذا كان مستعملا في معناه وأما قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال وج في الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقد صدق لفظه أي دعيت هذه الكلمة وهي ثقال عند طاب النزول للحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور في محل نصب بأفعال مضمرة وعند آخر بن مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر * فان قلت ما علة البناء على هذين به قلت يرجع لما في النكت عن ابن جني أنها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه (قوله في الافتقار) أي الى الجملة كافي شرح الكافية نخرج نحو سبحان وعند وكلاهما لازم الاضافة الى المفرد فان هذا الافتقار لا يقتضي البناء ولا يرد ما قيل في أسماء الجهات أنها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لافتقارها اليه مع أنه مفرد لان بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام في الاصل ولم يبن عند نية لفظه أو ذكره لان اللفظ المنوي كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم يبن عند وكل ونحوهما لما لم يبن الاضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والظاهر أن علة بنائها شبهها بأحرف الجواب في الاستغناء عنها بما بعدها وشبهها بالحرف في الوجود حيث تلزم الظرفية أو شبهها فلا افتقار الى الجملة على إطلاقه وقوله اللازم تفسير لقول المتن أصلا وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم في غير تركيبتها (قوله كالاسماء الموصولة) وكذا إذا وحيث فانها لا تفارق الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين ولم

تعارض

المصنف متأثر بالعاميل فأعرب لعدم مشابته الحرف وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل

فبنيت لمشايتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الاعراب والمسئلة خلافية وسند ذلك في باب أسماء الأفعال ان شاء الله تعالى والرابع شبه الحرف في الافتقار اللازم واليه أشار بقوله وكافتقار أصلا وذلك كالاسماء الموصولة نحو الذي فانها مفتقرة في سائر أحوالها

الى الصلة فأشبهت الحرف
في ملازمته الافتقار فينبيت
بوحاصل اليقين أن البناء
يكون في ستة أبواب
المضمرات وأسماء الشرط
وأسماء الاستفهام وأسماء
الاشارة وأسماء الافعال
والاسماء الموصولة (ص)
(ومعرب الاسماء ما قد سلمها
من شبه الحرف كأرض
وسما) (ش) ير يدان المغرب
خلاف المبني وقد تقدم أن
المبني ما يشبه الحرف
فالمعرب ما يشبه الحرف
وينقسم الى صحيح وهو
ما ليس آخره حرف علة
كأرض والى معتل وهو ما
آخره حرف علة كسما وسما
لغة في الاسم وفيه ست
لغات اسم بضم الهمزة
وكسرها وسم بضم السين
وكسرها أيضا وسما بضم
السين وكسرها وينقسم
المعرب أيضا الى متمكن
أو ممكن وهو المنصرف
كز يدوعمرؤ والى متمكن
غير ممكن وهو غير
المنصرف نحو اجدومساجد
ومصاييح فغير المتمكن
هو المبني والمتمكن هو
المعرب وهو قسمان متمكن
أمكن وممكن غير أمكن
(ص)
وفعل أمر ومضى بنيا *

تعارض اضافتها شبه الحرف لان الاضافة للجمله كلاضافة اذهي في حقيقة الى مصادر الجمل وسدان
المضاف اليه محذوف ومصر في التنوين خلاف الاخفش في اذ (قوله الى الصلة) أي وهي اما جملة أو مقام مقامها
كالوصف المشتق في الالموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أي لانه موضوع لربط معاني الافعال وشبهها
بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها فهو مفتقر اليها أبدا (قوله في ستة أبواب الخ) وهي متفرقة على
وجوه الشبه الاربعة المذكورة فالمضمرات للشبه الوضوي في أكثرها وجل الباقي عليه كافي التسهيل
وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبه المعنوي والموصولات ونحوها للافتقار وأسماء الافعال
للاستعمال وزاد في شرح الكافية الشبه الالهي أي كون الاسم لاعمالا ولا معمولا كالحروف المهمة
ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومصر ما فيه نعم هو ظاهر في أسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها
أصلا وذكري في التسهيل من وجوه بناء المضمرات الشبه الجودي أي عدم التصرف في لفظها لوجه من
الوجوه كالحرف ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول مروني الآن لعدم التصرف فيه بثنية ولا غيرها
بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمال كما أدرج ابن هشام فيه الافتقار وعدم هاتين
واحد في سائر كتبه وفصره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لخصوص ما مر وهذا كله بناء
أصلي ومثله باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكأنما دى واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها والمركب
العددي وبنائه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل تاء التأنيث والعلم المحتوم بوجه
تغليب المجزء الذي هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كاه واجب وأما الجائر فن أسبابه ما سيأتي في الاضافة
من اضافة الاسم المهم الى مبني والظرف الى الجملة وعد بعضهم منها الشبه اللفظي كما بنيت حاشا الاسمية اشبهها
بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للصنف ومثلها عن وعلى وقد الاسمييات (قوله ومعرب الاسماء الخ)
بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف بالمبني لخصر أفرادها كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل انه آخر
المعرب لان علمته عدمية رد بأن السلامة من الشبه ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علمته توارد المعاني
عليه كاسيأتي وهو وجودي قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضيقين عموم وجهها اه ويرد
عليه ما مر عن الروداني من ان شرطها اذا كان الثاني جنسا للاول صحة جله عليه والجل لا يصح هنا
لاختلافهما افرادا وجمعا الا أن يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعروضه ولا مكان جعل ال جنسية فتبطل
معنى الجمع وأما جعله من اضافة الصفة للوصف فيرد بانها غير قياسية (قوله ما قد سلمها) ما واقعة على اسم
بدليل ما قبلها فلا يرد أن التعريف يشمل الحرف اذا شئ لا يشبه نفسه وانما صرح بهندامع انفهامه من
تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيها والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر
الاعراب ومقدرة (قوله من شبه الحرف) أي من شبه الحرف الشبه المعهود وهو المذني بأن لم يعارضه شئ
من خواص الاسماء فلا ترد أي ونحوها (قوله خلاف المبني) أي ضده لا اختلاف الاصطلاح لان الخلافين
قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالفاء وهي الصواب
(قوله ست لغات الخ) واللفظ الثاني بلغته يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذي
في المتن وأوصلها بعضهم الى ثمانية عشر نظما بقوله

سم سمعة واسم سماه كداسما * سماه بقتلايت لاول كلها

(قوله الى متمكن) أي في باب الاسمية باعرابه وأمكن أي زائد المتمكن بالتنوين وهو من ممكن الثلاثي لان
أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر فجور لا غير والف بنيا لا إطلاق لان
ضميره جنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل مضى فهو ما باق على جوه
بعد حذف المضاف المماثل للمند كور أو مرفوع باقامته مقامه أو بجعله بمعنى ماض فألف بنيا للتثنية وهو

مصدر مضى فاصله مضوى كقعود لقعداً يبداء الواو ياء وأدخمت وكسر ما قبلها بالناسبة (قوله وأعر بوا)
 أى العرب أى نطقوا به معرباً والنحاة أى حكموا بأعرابه (قوله ان عربياً) هو هنا كفتح بمعنى خـ
 ويأتى كغزايغزو بمعنى نزل كقوله * واني لتعرفني لذ كراك هزة * (قوله نون اناث) أولى من نون
 النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوعات لذلك وان استعملت في الذكور مجازاً كقوله
 * يرون بالدهنا خفا فاعيا بهم * ويرجع من دارين ببحر الخقائب (قوله كبر عن) خبر لمخوف أى
 وهى كنون يرعن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله ومن فتن مفعوله والجله مجرورة بالكاف
 لقصد لفظها وبالضاف المخدوف ولا حاجة لتقدير كقولك لانه لا يغنى عن ارادة اللفظ كاسم وأصله يروعن
 كيقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذفت لالتقاء الساكنة مع العين المسكنة لاجل النون (قوله
 فالاصل في الافعال البناء) وانما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أن كلامهما يتوارد عليه معان تركيبة
 لولا الاعراب لالتبس فالتوارد على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في ما أحسن زيداً وعلى الفاعل
 كالنهي عن كلا الفعلين أو عن أو طما فقط أو عن مصاحبتهما في نحو لا تمن بالحقا وتمدح عمرا ولما كان
 الاسم لا يغنى عنه في افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلا فيه بخلاف المضارع يغنى عنه وضع اسم مكانه كان
 يقال في النهي عن كليهما ومدح عمرو بالجر وعن الاول فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة مادحاً عمرا
 فكان اعرابه فرعاً بطريق الحمل على الاسم هذا ما اختاره في التسهيل في عدة اعرابه ورد ما عداه لكنه
 عورض بان الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضاً نحو ما صام زيد واعتكف يحتمل ما صام وما اعتكف
 وما صام وقد اعتكف أى معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت عدة الاعراب توارد المعاني لاعرب
 هذا أيضاً وأجيب بأنه نادر ولك أن تقول هذه المعاني لا يتوقف تمييزها في الماضي على الاعراب لا مكان
 تمييزها مع بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو
 جلي فتدبر وبعد فالعمدة في هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لا تحتل هذا البحث
 والتدقيق (قوله وذهب الكوفيون الخ) أى اتوا رد المعاني على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه
 يغنى عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كما مر (قوله ابن العالج) بكسر العين والبيس اسم كتاب له
 (قوله أصل في الافعال) أى لوجوده فيها بسبب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت أن سبب اعرابها
 توارد المعاني قيل انما جمع الافعال في المواضع الثلاثة نظر الافراد المضارع وليس بشئ لان القول بالاصالة
 الاعراب وفرعية لم ينظر فيه لنوع مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت أصالته أو فرعية فأتى منها على
 أصله لا يستل عنه وما خالفه مثل عنه فتدبر (قوله وهو مبنى على الفتح) لا يستل عن بناء لانه الاصل بل
 عن كونه لم يسكن على أصل المبنى وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبر واحالا
 وشرطاً والاصل في المعرب الحركة لما يأتى ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجلة لان الفعل هو المقصود منها
 وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل وظاهر اطلاق الشارح أنه مبنى على الفتح حتى مع واو الجماعة
 كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر
 لمناسبة الواو وأما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية و بناؤه مقدر على الحرف المخدوف اذا أصله غزوا وقضوا
 قلبت اللام ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين وبقي ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل
 لامه ألفاً اذا اتصلت به واو الجماعة وأما الثاني فقد رفته لسكراته توالى أربع حركات في الثلاثي وبعض
 الخماسي كان ظلت مع أنه ككلمة واحدة وحل الرابعي والسادسي وبعض الخماسي كتمظت عليه وانما
 حل السكتين على القليل لان فيه دفع المخدور بخلاف عكسه واعترض بان نحو شجرة فيه ذلك التوالى ولم
 يكرهه ولو كانت تأوذه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لا يغنى عنه

وأعر بوا مضارع ان عربياً
 من نون توكيد مباشر
 ومن *
 نون اناث كبر عن من فتن
 (ش) لما فرغ من بيان
 المعرب والمبنى من الاسماء
 شرع في بيان المعرب والمبنى
 من الافعال ومن ذهب
 البصريين أن الاعراب
 أصل في الاسماء فرع في
 الافعال فالاصل في الافعال
 البناء عندهم وذهب
 الكوفيون الى أن الاعراب
 أصل في الاسماء وفي
 الافعال والاول هو
 الصحيح ونقل ضياء الدين
 ابن العليج في البسيط أن
 بعض التعويين ذهب الى
 أن الاعراب أصل في الافعال
 فرع في الاسماء والمبنى من
 الافعال فسر بان أحدهما
 ما اتفق على بنائه وهو
 الماضي وهو مبنى على
 الفتح نحو ضرب وانطلق
 ما لم اتصل به واو جمع فيضم
 أو ضمير وفتح متحرك
 فيبنى على السكون نحو
 ضربت والثاني ما اختلف
 في بنائه والراجع أنه مبنى
 وهو فعل الامر نحو اضرب

ولوجب في نحو فلسوة قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم
 ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحواً كرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة
 على نالان كلامهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه خفف
 فيه وأما نحو ضرباً مما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية للمناسبة الألف لسبق البناء عليها بخلاف نحو
 غلام في الجرفان كسره لمناسبة الياء لالأعراب لسبق الإضافة على دخول العامل فتدبر (قوله وهو مبني
 عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كضرب أو
 مقدر كرد واضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذلو كان
 طما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤكد وأمر الاناث حيث يبينان كمضارعهما على الفتح
 والسكون لاجل النونين صحيحين كانا ومعتلين لا على ما يجزم به المضارع لا مكان أن يقدر بناؤهما على
 سكون أو حذف منه تلك النون ولا يقال المضارع معهما مبني لا معرب لانه يثبت له محل الجزم والنصب كما
 قاله غير واحد أو يقال لو كان معرباً ولو قيل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المنافع بهما لم يبعد فتدبر
 (فائدة) قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو من الوأى كالوعد لفظاً
 ومعنى وأصله أو ثي حذف واو كتحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو بوئى لوقوعها بين عدوتها الياء
 والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بني على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقى منه حرف واحد
 وهو عين السكامة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جعلها المصنف مبيناً كيفية إسنادها للواحد
 المذكور ثم المثني مطلقاً ثم الجمع المذكور ثم الواحدة ثم جمعها فقال

وهو مبني عند البصريين

اننى أقول لمن ترجى شفاعته * ق المستجير قيامه قوه قى قين
 وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لى لين
 وان وثى ثوب غيرى قلت فى ضجر * ش الثوب وبك شياء شوه شى شين
 وقيل لقاتل انسان على خطا * د من قتلت دياه دوه دى دين
 وان هموا لم يروا رأيي أقول لهم * ر الرأى وبك رياه روه رى رين
 وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
 وان أمرت بواى للمحب فقل * ا من تحب اياه أره اى ابن
 وان أردت الوفى وهو الفتور فقل * ن يا خليم نياه نوه فى نين
 وان أبى أن يبنى بالعهد قلت له * ف يافلان فياه فوه فى فين
 وقل لساكن قباى ان سواك به * ج القلب منى جياه جوه جى جين
 فهذه عشرة أفعال كلها بالكسرة لا ر فيفتح فى جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلها متعدي الا ن
 فلازم لانه بمعنى تأن فالهاى فى نياه هاء المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل الساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة
 بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل يا خير يارب بكسر اللام أصله قل فعلاً أمر من
 القول والواى وبها أنغز السامى من مجزى الرجز أقول يا أسماؤ قو * لى ثم يازيد قل
 وذلك جلتان والثانى ثلاث جل أى جملة النداء وجملة القول وجملة الأمر من الواى والباقي من هذه حركة
 اللام من قل كما قال بعضهم فى أى لفظ يا نحة الله * حركة قامت مقام الجملة
 وقال شيخنا الامام العطار
 نحة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

ومعرب عند الكوفيين والمعرب من الأفعال هو المضارع ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون توكيد أو نون اناء. فقال نون التوكيد المباشرة هل
تضربن والفعل مبنى معها على الفتح ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإن لم تتصل به لم يبن وذلك إذا فصل بينهما ألفا اثنين نحو هل
فاجتمعت ثلاث نونات حذف الأولى وهي نون الرفع كراهة توالى الأمثال (٣٢)

تضربان أصله هل تضربان

فصار هل تضربان

وكذلك يعرب الفعل

المضارع إذا فصل بينهما

وبين نون التوكيد واجمع

أولياء مخاطبة نحو هل

تضربن يازيدون وهل

تضربن ياهند وأصل

تضربن تضربون حذف

النون الأولى لتوالي

الأمثال كما سبق فصار

تضربون حذف الواو

لالتقاء الساكنين فصار

تضربن وكذلك تضربن

أصله تضربن فعل به

ما فعل بتضربون وهذا

هو المراد بقوله رحمه الله

وأعربوا مضارعان عريبا

من نون توكيد مباشرة

فشرط في إعرابه أن يعرى

من ذلك ومفهوما أنه إذا

لم يعر من ذلك يكون مبنيًا

فعلم أن مذهبه أن الفعل

المضارع لا يبنى إلا إذا باشرت

نون التوكيد نحو هل

تضربن يازيد فإن لم

تبشره أعرب وهذا هو

مذهب الجمهور وذبح

الأنفاس إلى أنه مبني مع

نون التوكيد سواء اتصلت

به نون التوكيد أو لم تتصل

به التحريك قام مقام مقام فعل * به استمر الضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) أي مجزوم بلام الأمر مقدرة لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها
حذفت اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى بهزة الوصل عند
الاحتياج إليها (قوله هو المضارع) تقدم على إعرابه فلا تغفل (قوله والفعل مبنى معها) أي أن
اتصلت به وباشرت لفظا كما مثله أو تقديره كقوله

لأنهم الفقير عليك أن تر * كم يوما والده قد رفعه

أصله لا تهيئن بالنون الخفيفة حذفت للساكنين وبقى الفعل مبنيًا على الفتح في محل جزم بالانهاية وإنما
بنى مع النونين لمعارضتهما سبب إعرابه وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الأفعال فرجع إلى أصله ولم
يبن مع لم وقد والتنفيس وباء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضا لقوة النونين بتنزيههما منزلة الجزاء لاختلاف
الساكنة ولا كذلك ما ذكرتم بقاء الفاعلة كالجزء لكونها حشولا آخر إذا بعدهما نون الرفع فلم تقو كالنون
فتدبر * فإن قلت البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علة * أجيب بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم
فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلا في الأعراب وبخص
بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها تخمسة عشر (قوله هل تضربان) بالنون الثقيلة إذا تقع
الخفيفة في فعل الاثنين ولا جاعة الأناث وهي مكسورة لشبهها بنون المثني في وقوعها بعد ألف كما سيأتي
(قوله لتوالي الأمثال) أي الزوائد لأنه هو المستكره فلا يرد النسوة جنين ويحذف لان الزائد فيه الأخيرة
فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم (قوله
هل تضربن إلخ) بضم الباء في هذا وكسر هاء في الثاني (قوله لا لتقاء الساكنين) أي لدفعه * إن قلت
هو هنا على حده لكون الأول من الساكنين حرف مد والثاني مدغما وهما في كلمة واحدة لان الواو
والياء كجزئها فلم يقبل كإفيل في نحو دابة * أجيب بأن الساكنين هتامن كلمتين لا كلمة واحدة إذا الواو
والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجزء لا يعطيهما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاء الثقيلة وإنما اغتفر في فعل
الاثنين لان حذف الألف يوجب فتح النون لغوات شبهها بنون المثني فيلتبس بفعل الواحد (قوله إذا
باشرت إلخ) ضابط ذلك أن ما يرفع بالضمة يبنى مع النون لتركيبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى إذا لتركب
مع الفاصل (قوله مبنى معها على السكون) تقدم على بنائه وأما سكونه فله شبهه الماضي المتصل بها في
صيرورة النون جزأ منه فعمل عليه في سكون الآخر لفظا وإن كان سكون الماضي ليس بناء كما مر هذا
ما ظهر وما في الأسماء وحواشيه لا يتخلو عن نظر وإنما احتاج لحله على الماضي لان الموجب لسكون الفعل
معها وهو كراهة أربع حركات أو نحوه لم يوجد فيه بل في الماضي فقط فتدبر (قوله بل الخلاف موجود)
أي فذهب قوم منهم ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه
الماضي في صيرورة النون جزأ منه (قوله وكل حرف مستحق للبناء) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق
البناء حصوله بالفعل مع أنه المقصود ورد بأن حصوله يعلم من قوله ومبنى لشبهه من الحروف والغرض هنا بيان
استحقاقه له ومن كون الواضع حكما يعطى كل شيء ما يستحقه أو يجعل آل للعهد الحضورى أي للبناء الحاضر

ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد ومثال ما اتصل به

فيه

نون الاناث المندبات بضربن والفعل مبنى معها على السكون ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه انه لا خلاف في بناء الفعل المضارع
مع نون الاناث وليس كذلك بل الخلاف موجود ومن نقله الاستاذ أبو الحسن بن عصفور رحمه الله تعالى في شرح الايضاح (ص)

(وكل حرف مستحق للبناء *)

فيه والقائم به (قوله والاصل في المبني) أي الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنة
(قوله أن يسكنها) في تأويل مصيهر مبني للمفعول لتكون الفعل كذلك أي كونه مسكنة فصح كونه وصفا
للكامة والافالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه إلخ) فيه إشارة إلى أن منه ما بنى على غير المذكورات مما
ينوب عنها فينوب عن السكون الخذف في الامر المعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو
يازيدان ويازيدون وعن الفتح السكسر والياء في نحو لا مسلمات ولا مسلمين لا الالف خلافا لما في النسكت
وأما نحو لا وتران في ليلة ففتح مقدر لان من يلزم المثني الالف يقدر اعرابه عليها كالمقصود فكذا ابتداء وأما
نحو لا بالك فهو على قول سيبويه أنه مضاف للكاف واللام زائدة معرب لامبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه
غير مضاف إنما يبنى على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر ان فتحه مقدر عليها
أي ابتداء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

أخاك أخاك ان من لأخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح

فتدبر قال في النسكت وينوب عن السكسر الفتح في سحر عنده من بينه ولعله سهو لان الفتح إنما ينوب عنه
فيما لا ينصرف وسحر عنده من بينه ليس كذلك لان ما لا ينصرف لا يبنى الا ابتداء أو لام لا وليس شيء
منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالياء فتدبر واعلم ان حرف البناء لا يكون الا ظاهرا
كامثل وأما حركته فظاهرة أو مقدره كضرب وضربت وكذا السكون كمن واذا فان اذامنية على
سكون مقدر منه السكون الاصل في الالف كما تمنع الحركة لان ذات الالف لا تقبل غيره فوجب
كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هو لا حيث تجعل حركته للبناء أغنت عن حركة البقية لانه يقبلها
وغيرها فتحصيص السكسر من تأثير البناء أفاده الامير (قوله والساكن كم) فيه إشارة باطاف الى
كثرة أمثلته (قوله اذ لا يتورها) أي لا يتعاقب عليها ما تقتضي معنى تركيبة تقتضي (قوله لانه
أخف) أي للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبني ولان الاصل في الاعراب الحركة لانه أصل الاسماء التي
لاجرم فيها فضده يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبني الاسباب) أعلم ان ما بنى على السكون من الافعال
والحروف لا يستل عنه مجيئه على أصل البناء وهو السكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم يبن وما بنى على
حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم يحرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه ثلاثة أسئلة لم يبن
ولم يحرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأسبابه خمسة التقاء الساكنين
كاين وكون السكامة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرصة للبدء بها كباء الجر وأصل في الاهراب
كقبل وبعداً وشابهت العرب كالمضامى المشبه للضارع فيما مر هذا ما ذكره ولا يصلح واحد منها سببا
لتهريك هو وهي لكن رأيت نقلا عن الرضي مانعه الصحيح أن الضمير جلة هو وهي كما عليه البصريون
وأنما حركته كالتصير الكامة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لا الحركة لتوهم كونها للاشباع
كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس وهو الدلالة على استقلال السكامة أو أصالة المحرك * فان قيل
كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اتباعا ولا تخلصا من
سكونين * أجيب بان محل ما هنا اذا كانا في كلمة واحدة كاي ومنه لازم الحركة وما في التعريف اذا كانا في
كلمتين كضرب الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقتضى للحركة حينئذ مجرد التخصيص مثلا وهو
منتف عنده فصلهما أو ان ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثير البناء وما في التعريف اذا لم
يصلح غيرها نحو قول ادعوا فتأمل (قوله وقد تكون الحركة فتحة) من أسبابها الخفة كاي وبجاءرة
الاف كايان والفرق بين أداتين كما لا يدل على كسرت الثانية على أصل لام الجر وقتحت الاولى للفرق
بين المستعاط به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبا في نحو لموسى عبدا وقديلتسان نحو ان

والاصل في المبني أن يسكنها

ومنه ذوق وذو كسر وضم

* كايين أمس حيث

والساكن كم

(ش) الحروف كلها مبنية

اذ لا يتورها ما تقتضي في

دالاتها عليه الى اعراب

نحو أخذت من الدراهم

فالتبعيض مستفاد من

لفظ من بدون الاعراب

والاصل في البناء أن يكون

على السكون لانه أخف

من الحركة ولا يحرك المبني

الاسباب كالتخلص من

التقاء الساكنين وقد

تكون الحركة فتحة

الذين يدن طم عبيد والاتباع ككيف اذا الساكن حاجز غير حصين ويمكن مثله في أن السكون الخفة أولى بها
لثقلها بالهمزة (قوله كآين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولا يخفى حكمة تعداد الامثلة (قوله
وقد تكون كسرة) من أسبابها مجانسة العمل كبناء الجرد ولا ترد الكاف وواو القسم وثاؤه لانها لا تلزم عمل
الجر اذا الكاف ترد اسمها كمثل والواو والنساء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام مع الضمير للزومها
الجر ولعلمها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحل على المقابل ككسر لام الامر جلا على لام الجر مع الظاهر
لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي لا مؤنث والاتباع
كذوته وكونها أصل الشخص من الساكنين كأمس وانما كانت أصلا لانها ضد السكون لاختصاص
كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بضده وعدم التباسه بجزء الاعراب اذا لا تكون اعرابا لامع التنوين
أوالا والاضافة (قوله كأمس) شرط بنائه خلوه من أل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به
معين وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة ٢ أو اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره الشنوفاني فيكون
كالجلى بأل أما المنون فيعم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بنى على الكسر مطلقا عند الخجاز بين
لتضمنه معنى أل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم أمس الدابر لا يعود وأما تميم
فبعضهم يعربه كالآين يصرف مطلقا لثبته العلمية والعدل عن الامس بأل وعلمها أقوله

* لقد رأيت عجباً من أمسا * وأكثروهم يعربه كذلك في الرفع فقط لشرفه وبينه على الكسر في غيره
عملاً بالموحدين وحكي فيه أيضاً البناء على الكسر منونا واعرابه منصرفاً مطلقاً فلهذه خمس لغات كلها في غير
الظرف أما الظرف مع استيفاء الشروط كفعلته أمس فبنى اجما كما نقل عن الموضح وان توزع في حكاية
الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسراً ظرفاً وان فقد شرطاً منها أعرب اجما ظرفاً كان أو غيره لغوات
شبه الحرف في عدم الشرط الأخير ولعارضته بنحو اوص الاسماء في غيره وأما قوله

واني وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

على رواية كسره فخرج على زيادة أل وأنه عطف على توهم أنه قال وقفت في اليوم والامس فيكون معرباً
والفرق بين العدل والتضمنين ان الاول يجوز فيه ذكر أل والثاني يؤدي معناها مع طرحها وامتناع ذكرها
والله أعلم (قوله وجبر) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء حرف جواب كنتم (قوله وقد تكون
ضمة) من أسبابها الاتباع كمنه وان لا تكون للكامنة حال اعرابها كالغايات وكونها في السكامة تقابل
الواو في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواوهم لتقابلهما كما ما وغيبة الشيء يحمل على مقابلة وليقناسب اللفظا
كتناسل بهما جعاً واضماراً وكونها تجزى برفوات الاعراب لكونها أقوى الحركات كياز يدي قول وكأى
الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه في كل مادة ومشابهة الغايات في الاعراب في بعض الاحوال كأى
وياز يدا وفي عدم الضم حالة الاعراب كياز بذلك أن تجعل وجه شبهه بها ضير ورته آخر في النطق مثلها بعد
حذف المضاف اليه لانها التماسجية غايات لذلك أوفى القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجمل كاد
اضافة اذهى في الحقيقة لصادرها فكان المضاف اليه محذوف كالغايات حال بنائها حملت عليها في الحركة
لا في أصل البناء لانه أصلي في حيث عارض في الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومنذ حرف فاجر اذا جزم بعدهما
واسمان اذا رفع نحو ما رأيت منذاً ومنذ يومان فهما امام مبتدأ المعنى أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم
والمعنى بيني وبين رؤيته يومان واعل علة بنائها ما حينئذ شبه الحرف في الجود اذ لا يتصرف فيهما بثنية ولا
غيرها ويلزمان الرفع (قوله نحوكم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكسيرية لاللتشبه الوضحي لغوات
شرطه المار (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كنتم (قوله لا يكون في الفعل) أي لثقله وانما
دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتمثيل الكسر بنحو ارم والضم بنحو ردا بالاتباع فاسد لان بناء الاول على

كآين وقام وأن وقد تكون
كسرة كأمس وجبر ونزال
وقد تكون ضمة كحيث
رهواسم ومنذ وهو حرف
اذا جرت به وأما السكون
فنهوكم واضرب واجل واعلم
بما مثلنا به أن البناء على
الكسر والضم لا يكون
في الفعل بل في الاسم
والحرف وأن البناء على
الفتح أو السكون يكون
في الاسم والفعل والحرف
(ص)

٢ (قوله خاصة) على هذا
القول الغرض منه ابن عبد
السلام بقوله ما كلمة اذا
تكررت عرفت واذا عرفت
تكررت فالاول أمس المبني
والثاني المحلى بأل اه منه

الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لا جعل واعرابا مفعوله الثاني ولا يرد أن الفعل المثنى كد لا يتأخر عن معموله لئلا ينافي الاهتمام بتأكيده لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لا احتياج الخبر الطلبي لتأويل ما كما سيأتي قيسل وفي هذا البيت بيان مذهبه من ان الاعراب لفظي ورد بان الرفع واخواته اعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعا والخلاف انما يظهر في الضمة واخواتها فاعلى أنه لفظي هي نفس الاعراب ويعرف حينئذ بانها الحركات ونوابها التي يحلها العامل وعلى أنه معنوي علامته ويعرف حينئذ بانها تغييرا واخر السكام الخ والرفع على الاول هو نفس الضمة وما ناب عنها وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى انه لفظي هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لغیر عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخاص من سكونين وعلى أنه معنوي لزوم آخر السكامة حالة واحدة وأنواعه تدعى عند البصريين ضما وفتحاً وكسرا وسكوا فالضم على الابدل هو نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الاعراب تسمى بالرفع واخواته والكوفيون لا يفرقون بين اسمائهما ولقد أحسن من نظم ألقابها بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فأنجز النكسر
ومن سكن القلب انتصبت لشكره * لجزمي بان الرفع قسجوه الشكر

(قوله قد خصص بالجر) الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر وانما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما صار له كونه علامة فلا تكرر (قوله فارفع بضم الخ) الباء للتصوير أو المعنى ارفع مع ما بضم كونه الحركات عند المصنف هي نفس الاعراب لعلامته لان كونها اعرابا من حيث عموم كونها أمثرا لجله العامل لا ينافي أن خصوص احداها علامة على وجود مطلق الاعراب من تعليم وجود الكل بحزنيته وان اشتهر على هذا القول أن يقال مرفوع ورفعه ضمة لعلامته رفعة فان قيل كان الاولى أن يقول ارفع برفعة لا بضم لانه لقب البناء كما مر أجب بان الخاص بالبناء هو الضم واخواته وبالأعراب الرفع واخواته وأما الضمة فمشاركة بينهما غاية الامر انه تسمع في اطلاق الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم واخواته يطلق عند البصريين على حركات الاعراب تسميها مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تنصرف الحركات غير اعرابية كهم البناء والبنية في حيث وقفل اه وعلى هذا فهي أكثر موردان ألقاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة واخواتها فيهما دون الرفعة واخواتها فتدبر (قوله فتحاوجر * كسرا) الاقرب نصهما بنزع الخافض ليوافقا قوله بضم وتسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعيا على الراجح لا بعد اختصاصه بما اذا لم يذكّر الحرف في نظيره وقد مر ان المصنفين أجروه كالقياس لكثرة سماعه أفاده الصبان (قوله كذا لله) مبتدأ خبره يسر وعبد مفعول به اما ذكر أوليسر والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمخدوف أي وأمثلة الثلاثة كذا لله الخ (قوله جاأخو) بقصر جالان الهمزتين من كلمتين اذا اتفقتا حركة جاز حذف احدهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونحو كذا أبو قبيلة (قوله أنواع الاعراب) جعله الرفع واخواته أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة ونوابها أو التغييرات المعاملة بها لا ينافي جعلها ألقابه أي أسماءه من حيث ألفاظها والمراد ألقاب أنواعه لان نفسه فتدبر (قوله فيختص بالاسماء) أي لان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر (قوله يكون بالضمة) أي مصوراها أو معالجها على ماسر (قوله كما نابت الواو الخ) الحاصل أنه يثوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فيثوب عن الضمة الواو

(والرفع والنصب اجعلن اعرابا *
لاسم وفعل تحولن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما
* قد خصص الفعل بان
ينجز ما
فارفع بضم وانهم بن فتحاوجر
* كسرا كذا لله عبده
يسر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر
* يثوب نحو جاأخو بنى نمر)
(ش) أنواع الاعراب أربعة
الرفع والنصب والجر والجزم
فالما الرفع والنصب فيشترك
فيهما الاسماء والافعال نحو
زيد يقوم وان زيدا ان
يقوم وأما الجر فيختص
بالاسماء نحو زيد وأما الجزم
فيختص بالافعال نحو لم
يضرب والرفع يكون بالضمة
والنصب يكون بالفتحة
والجر يكون بالكسرة
والجزم يكون بالسكون وما
عدا ذلك يكون نائبا عنه كما
نابت الواو عن الضمة في
أخو والياء عن الكسرة
في بنى من قوله جاأخو بنى
نمر وسيد كذا لله
مواضع النياية ان شاء الله
نعالي (ص)

بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعاً ونصباً وجرّاً نحو جاء في ذوقهم رأيت ذوقهم ومررت بذوقهم ومنه قول الشاعر
 فاما كرام موسرون لقيتهم
 فحسبي من ذوعندهم ما كفانيا
 وكذلك يشترط في اعراب الهم بهذه الحروف زوال الهم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه ونظرت الي فيه
 واليه الاشارة بقوله * والهم حيث الهم منه بانا * أي انفصلت منه الهم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالحركات نحو هذا فم ورأيت فما
 ونظرت الي فم (ص) (أبأخ حم كذاك وهن * والنقص في هذا الاخير (٣٧) أحسن وفي أب وتاليه يندر *

وقصرها من نقصهن أشهر)

(ش) يعني ان أبا وأخا

وحسبى مجرى مجرى ذوقهم

اللذين سبق ذكرهما

فترفع بالواو وتنصب بالالف

وتجر بالياء نحو هذا أبوه

وأخوه وحوها ورأيت

أباه وأخاه وحها ومررت

بأبيه وأخيه وحها وهذه

هي اللغة المشهورة في هذه

الثلاثة وسيلد كرم المصنف

في هذه الثلاثة لغتين

أخرى وأما هنا فالصحيح

فيه أن يعرب بالحركات

الظاهرة على النون ولا

يكون في آخره حرف علة

نحو هذا من زيد ورأيت

من زيد ومررت به من

زيد واليه أشار بقوله

والنقص في هذا الاخير أحسن

أي النقص في من أحسن

من الاتمام والاتمام جائز

لكنه قليل جداً نحو هذا

هذه ورأيت هاهنا ونظرت

الي هنيهة وأنكر الفراء

جواز اتمامه وهو محجوج

بحكاية سيبويه الاتمام عن

العرب ومن حفظ حجة

على من لم يحفظ وأشار

أي ودال الهم الخ (قوله بل تكون مبنية) أي على سكون الواو عند بعض طي * وبعضهم يعربها بالحروف
 حملا على ذي معنى صاحب ولو قال ذوان أعرب كما في الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها (قوله ومنه
 قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروى بالياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ وكرام
 خبر مبتدأ مقدر أي فالناس اما كرام الخ ولقيتهم صفة وحسبى امام مبتدأ وما كفاني خبره أو العكس وهو
 أظهر ومن ذوعندهم متعلق بحسبى أو بكفاني والمعنى أن ما كفاني من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبي
 لا أطلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الهم مخففة كدم أو
 مشددة كهم أو اعرابه مقصورا كفتى أو منقوصا كقاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشرة اتباع فانه لم يعمه
 في الحركة وفصحاهن كدم وحكى الدماميني فوه وفاه وفيه اعرابه على الهاء منونة وجع الثلاثة أفواه
 لجملة لغاته التي تعرب بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد اللفظ وأخ وحكم معطوفان
 عليه بحذف العاطف وكذلك خبر أي كالمذكور من ذوق الهم في الحكم وهي امام معطوف على أب وأمبتدأ
 حذف خبره أي كذلك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها
 وجعلها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولا مهاو ولا تحذف الامع قطعها عن
 الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص للتعريف في قاض
 (قوله يندر) أي النقص (قوله وقصرها) أي اعرابها كفتى فتقلب لامها ألفا لتحركها وانفتاح
 ما قبلها لان عينها مفتوحة لاسا ككنه ككسر وأفرد الضمير هنا وجعه فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان
 كان الثاني أكثر في عدد القلة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق بأشهر وقدمه عليه لانه يجيز تقديم من على
 أفعال مطلقا ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام ولا حجة في قوله

اذاسيرت أسماء يوماط عينة * فأسماع من تلك الظعينة أملح

لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص شهير في كلها وهو كذلك وأما ندرته في أب وتاليه فذميمة على انه لا تنافي
 بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وحوها) فيه جرى على اختصاص الهم بأقارب الزوج أبا كان أو غيره
 فلا يضاف الا للمؤنث وقيل يطلق على أقاربهم ما معا فيضاف للزوج أيضا (قوله هذا من زيد) أي شبهه
 لانه كناية عن أسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستخرج ذكره وقيل عن الفرج خاصة وفي المصباح انه
 يكتفى به عن اسم الانسان أيضا تقول جاء من وفي الانثى هنة (قوله من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله
 تعزى أي انتسب بانتساب الجاهلية بان يقول بالفلان فاعضوه أي قولوا له أعضض على هن أبيك الذي
 انتسب اليه ولا تسكنوا أي لا تذكروا الهن الذي هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج)
 أي مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدى الخ) هو عدى بن حاتم الطائي محبب وقوله فما ظلم امام يزل
 منزلة اللازم فلا مفعول له أي ما حصل منه ظلم لانه لم يشابهه أجنبيا ومفعوله محذوف أي ما ظلم أحد في تلك
 الصفة لسكونها صفة أبيه أو ما ظلم أباه بتضييع صفته أو أنه بانتسابه فيه اذ لم يشابهه (قوله بالالف مطلقا) هي

بقوله * وفي أب وتاليه يندر * الى آخر البيت الى اللغتين الباقيتين في أب وتاليه وهما أخ وحكم فاحدى اللغتين النقص وهو حذف
 الواو والالف والياء والاعراب بالحركات الظاهرة على الباء وأخاه والهم نحو هذا أبه وأخيه وحها ورأيت أبه وأخيه ومررت بأبه
 وأخيه وحها وعليه قول الشاعر بأبه اقتدى عدى في السكرم * ومن يشابهه فاعظم ومن يشابهه فاعظم * وهذه اللغة نادرة في أب وتاليه ولهذا قال وفي أب
 وتاليه يندر أي يندر النقص واللغة الاخرى في أب وتاليه ان يكون بالالف مطلقا فاعوانا ونصبا وجرّا نحو هذا أباه وأخاه وحها ورأيت أباه
 وأخاه وحها ومررت بأباه وأخاه وحها وعليه قول الشاعر

ان أباهاً وأباً بها * قد بلغا في الجود غايتها
 فعلامه الرفع والنصب والجرح كقدرته على الالف كما تقدر في المفصّل وهذه اللغة
 أشهر من النقص وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحمل ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف
 مطلقاً والثالثة أن تحذف منها الحرف الثلاثة وهذا نادر وإن في هن لغتين أحدهما النقص وهو الأشهر والثانية الاتمام وهو قليل (ص)
 (وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا كجأخوأبيك ذا اعتلا) (ش) ذكر النحويون لاعراب هذه الاسماء بالحروف شروطاً أربعة
 أحدها أن تكون مضافة واحترز بذلك من ان لا تضاف فانها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا أب ورأيت أباً ومررت بأب الثاني
 أن تضاف الى غير ياء المتكلم نحو هذا (٣٨) أبو زيد وأخوه وجوه فان أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بحركات

مقدرة نحو هذا أبي ورأيت
 أبي ومررت بأبي ولم تعرب
 بهذه الحروف وسيأتي
 ذكر ما تعرب به حينئذ
 الثالث أن تكون مكسرة
 واحترز بذلك من أن
 تكون منصرفة فانها حينئذ
 تعرب بالحركات الظاهرة
 نحو هذا أبي زيد وذوي
 مال ورأيت أبي زيد وذوي
 مال ومررت بأبي زيد
 وذوي مال الرابع أن
 تكون مفردة واحترز
 بذلك من أن تكون
 مجموعة أو مشناة فان كانت
 مجموعة أعربت بالحركات
 الظاهرة نحو هؤلاء آباء
 الزيدين ورأيت آباءهم
 ومررت بأبائهم وإن
 كانت مشناة أعربت
 اعراب المثني بالالف رفعاً
 وبالياء جراً ونصباً نحو
 هذان أبوا زيد ورأيت
 أبويه ومررت بأبويه ولم
 يذكر المصنف رحمه الله

لغة بني الحارث وخشم وزيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أباجهل وقول أبي حنيفة لا قود في مثقل ولو
 ضرب به بأقبيس (قوله ان أباه الخ) ساقط في غالب النسخ والشاهد في الثالث صراحة وكذا في الاولين
 بقريفته اذ بيده التلخيص بين لغتين وقوله غايتها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثني الالف والضمير للمجدد
 وأنه باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية أو غاية المجدد في النسب وغايته في الحسب والالف
 للأشباع لا للتثنية (قوله وشرط ذا الاعراب) أي بالحروف لان الكلام فيه وبدايل المثال لا القصر
 وإن كان هو أقرب مذكور (قوله لا ليا) عطف على محذوف أي يضمن لأي اسم ظاهر أو مضمّر
 معرفة أو نكرة لا ليا وقد مثل للجميع ولم يقيد بآباء المتكلم لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها
 الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخو لأم من المضاف اليه لعدم شرطه الآتي في قوله
 * ولا تجز حالاً من المضاف له * الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره لا وقف (قوله
 مضافة) أي لفظاً كاملاً أو نية كقول الججاج * خاط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها
 تخفف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف (قوله من ان لا تضاف) أي ما عدا ذو وفوك للزومها
 الاضافة كالمس (قوله مجموعة) أي جمع تكسير اما جمع السلامة لذكر تعرب اعرابه كالتثنية وكذا
 المؤنث بان يراد بهما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا وفوك وقيل فيه أيضاً (قوله ولا
 تضاف الى مضمّر) أي وإن رجع الى اسم جنس وشذخوا عما يعرف الفضل من الناس ذروه (قوله الى اسم
 جنس) المراد به ما وضع لمعنى كلّي ولو معرفاً بأل قال في النكت وضافتها العلم قليلة نحو أنا لله ذو بكه بالوحدة
 لغة في مكة أي أنا صاحبها والى الجملة شاذة كقولهم اذهب بذى نسل أي بطريق ذي سلامة وقوله غير صفة
 أي نحوية وهي المشتق فلا يقال ذو فاضل وإن كانت جميع المشتقات أسماء أجناس أمال المعنوية كالعالم
 والكرم فتضاف اليها وانما اختلفت بذلك لانها وصلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما
 والمشتق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الاسم الجنس (قوله اذا بمضمّر الخ) الجار متعلق بوصول
 محذوف فيفسره المذكور ومضافاً حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لان وصل المضمّر به ليس الا
 بالاضافة فالله للاطلاق لا للتثنية وجواب اذا محذوف لدلالة ما قبله أي اذا وصل كلا بمضمّر حال كونه مضافاً
 الى ذلك المضمّر فارفعه الخ وهي ظرف لرفع مجرد عن الشرط (قوله كلتا كذلك) مبتدأ وخبره واثنتان
 واثنتان مبتدأ وخبره يجريان وكابنتين حال من فاعله أوصفة لمصدر محذوف أي يجريان جريا كجريا ابنتين
 واعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لهما لما صر في ذور الظاهر انه لا يقدر على النون لانها في

الاصل

تعالى من هذه الاربعة سوى الشرطين الاولين وقد أشار اليهما بقوله

وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا * ليا أي شرط اعراب هذه الاسماء بالحروف ان تضاف الى غير ياء المتكلم فعلم من هذا أنه لا بد من
 اضافتها وأنه لا بد أن تكون لغیر ياء المتكلم ويمكن أن يفهم الشرطان الآخوان من كلامه وذلك ان الضمير في قوله يضمن راجع
 الى الاسماء التي سبق ذكرها وهو لم يذكرها الامفردة مكسرة فكانه قال وشرط ذا الاعراب أن يضاف أب وأخواته المذكورة الى
 غير ياء المتكلم واعلم ان ذل لا تستعمل الامضافة ولا تضاف الى مضمّر بل الى اسم جنس ظاهر غير صفة نحو جاءني ذومال فلا يجوز
 جاءني ذوقائم (ص)

كلتا كذلك اثنتان واثنتان * كابنتين واثنتين

(بالألف ارفع المثني وكلا * اذا بمضمّر مضافاً وصلاً

الاصل بمنزلة التنوين فليست محمل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال في قوله الآتي
 عشرون والاحولون الخ هذا والظاهر انه يجري فيه ما للماضي في اعراب المثني والجمع بعد التسمية بهما
 ومن جعلها اعرابهما بالحروف كاصلهما فتدبر (قوله وتختلف الياء) بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف في
 بيان مقتضى العامل لافي النوع الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقدرا ليدخل نحو وليك عالم
 يستعمل بالالف ويجوز ان يصحظ فان بتقدير مضاف أي وقت جوالج كافي آتيك طلوع الشمس لا حال لان
 محي المصدر حال اسمي (قوله قد ألف) كالتعليق لبقاء الفتح أي انما بقي مع الياء لسبق ألفته مع الالف
 وقيل يشعر من حيث لزومه لالاف بأن الياء خلف عنها اذ الرفع أول أحواله وانما يبقى الضم قبل ياء الجمع
 بشقه نخفف بالسكسر دون الفتح للفرق بينه وبين المثني ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد في المثني
 (قوله وحده لفظ الخ) الاولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال الخ يخرج لما دل على واحد كسكران
 ورجلان أي ماش أو أكثر كغلمان وصنوان جمع صنو والمراد دال عليها في الحالة الراهنة اذ اسم الفاعل
 حقيقة في الحال فخرج المثني المسمى به علما كالبحر بن لبلد أو اسم جنس كسكبان في الحداد فانه ملحق بالمثني
 في اعرابه لامثني حقيقة على انه لو عبر بالماضي ما دخل ذلك لان الفعل في التعاريف منسوخ عن الزمان فان
 قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنائيك مما أريد به التكثير مع انه مثني حقيقة كما اختاره ابن هشام
 لا ملحق به قلت استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحر بن ونحوه فانه
 بوضع جديد وقد انسخ عن وضعه الاصل بالسكسية فتدبر (قوله وعطف مثله) أي وصالح اعطف مثله بعد
 التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثني والمراد ان المعنى يصبح مع العطف وان امتنع العدول عن التثنية
 اليه الا لتسكتة كقصد التكثير في أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر في نحو رجل قصير ورجل طويل
 أو مقدر كقول الخراج محمد ومحمد في يوم أي محمد ابني ومحمد أخى والتثنية لا تغني عن العطف بغير الواو لان
 لغيرها معاني تفوت بفواته كالترتيب في الفاء (قوله فيدخل في قولنا الخ) جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ
 جنسا فخرج سكران خارج عنه لانه هو وان كان خلاف المألوف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو
 شفع) أي وزوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثني ما يعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما
 سواء كانا مفردين كرجلين أو جمعين كجملتين أو اسمي جمعين كركبين فأخرج بقيد الزيادة
 لانهما ليسا من المثني ولان الملقى به وبمعناها كالبزاي كفتي وضده خشي بمجموعة فسين موهلة
 قال السكيت

مكارم لا تحصى اذ نحن لم نقل * زكي وخشي فيما بعد خلافا

أي لم نقل عند عدد خصال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنتان الخ) مثلهما اثنتان
 وكذا اذ لم يسمع لها مفرد فهي من الملقى بالمثني لانه ثمة حقيقة وكذا كذا كذا يخرج بقيد الزيادة
 كشفع لان ألفها بدل عن أصل واو أو ياء وأما كذا فالفها زائدة وناوها بدل عن اللام وقيل بالعكس
 (قوله وعطف غيره) أي مغايره في الوزن كافي قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين
 اليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقت له السعادة أو في الحروف كمثل
 الشارح وكلاوين لادب والام فشكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثني على التحقيق لان شرط التثنية عند
 الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مراد به حقيقة ومجازه وقولهم القلم أحد اللسانين شاذ وكذا
 المشترك باعتبار معنييه كقراّن للحيض والظهور لثلاثين بفردي أحد المعنيين وانما ثني العلم المشترك
 كالزبد بن اتمأوله بالمسميين يزيد ولعدم التماسه اذ ليس تحتها أفراد وأجاز الناظم تثنية كل منهما وجعه

يجريان وتختلف الياء
 جميعها الا لام جوا ونصبا
 بعد فتح قد ألف (ش)
 ذكر المصنف رحمه الله
 تعالى أن مما تنوب فيه
 الحروف عن الحركات
 الاسماء الستة وقد تقدم
 الكلام عليها ثم ذكر
 المثني وهو ما يعرب بالحروف
 وحده لفظ دال على اثنين
 من زيادة في آخره صالح للتجريد
 وعطف مثله عليه فيدخل
 في قولنا لفظ دال على اثنين
 المثني نحو الزبدان والافاظ
 الموضوعات لاثني نحو شفيع
 ونحو بقولنا بن زيادة في
 آخره نحو شفيع ونحو
 بقولنا صالح للتجريد نحو
 اثنان فانه لا يصح لاسقاط
 الزيادة منه فلا نقول اثن
 ونحو بقولنا وعطف مثله
 عليه ما صالح للتجريد
 وعطف غيره عليه كالقمر بن
 فانه صالح للتجريد فتقول
 قبر واسكن يعطف عليه
 مغايره لامثله نحو قمر وشمس

مع أمن اللبس كعندي عينان منقودة ومورودة ولا يرد على الجمهور أن نحو القمرين ثنية قمر الحقيقة
وقر المجاز مع أن التغليب سائغ لما صرح به غير واحد من تغليب التثنية سماحاً ولا يقال أنه مجاز لا يحجر فيه لأن
كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد وإنما كان مجازاً لأن هيئة التثنية موضوعة
للمشتركين لفظاً ومعنى عند الجمهور فاستعملها في المشتركين لفظاً فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص
نقل عن يس وغيره والظاهر أن علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك الجزئية كما هو ظاهر ولا
المجاورة كما قيل لأن ذلك إنما هو في فرديه قبل التثنية فيتجاوز بلفظ القمر مثلاً إلى الشمس حتى يشتركا
لفظاً لعلاقة المجاورة في الذكر والذهن ثم يثنى فيدل على فردين حقيقيين ومجازين كالمركرين بالعطف هذا
في لفظ التثنية والجمع أما نحو ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض حيث استعملت من في غير العاقل
لاختلاطه به وتغلبه عليه فالظاهر أنه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجازاً لأنهما تستعمل في المجموع من حيث
هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب السكينة التي هي كتهداد أفراد
حقيقية ومجازية ومن يمنع جمعها أنه أن يجعلها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق ذات فتعهمها هذا لتحقيق
المقام (قوله وهو) أي المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزادة) كائنين واثنين وكائنا
وقوله أو شبهها ككلا فان ألفها أصلية كما صرح وخرج ما دل عليه ما يجوز هـ كشفه كما صرح (قائده) شروط
التثنية عند الجمهور ثمانية بمجموعة في قوله

شروط المثني أن يكون معرباً * ومفرداً منكرًا ماركباً

موافقاً في اللفظ والمعنى له * مماثل لم ينع عنه غيره

فلا يثنى المبني على الأصح ونحو ذان والذان صيغة مستقلة وإنما تغير بالعوامل نظر الصورة التثنية فبنينا على
ما يشاء كل أعرابها وهذا مراد من قال إنهما ملحقان بالمثني في أعرابه ونحو يازيدان بناؤه وارد على التثنية
ونحو منان ومنين زياته للحكاية تحذف وصلاً للتثنية ولا غير المفرد من المثني وجمعي التصحيح والجمع
المتناهي وإنما يثنى غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لأن لها نظيراً في الآحاد وكذا يشترط في كل جمع ولا
العلم إلا بعد تنكيره بأن يراد به أي واحد مسمى به ثم يعوض عن العملية التعريف بأل والنداء لأنه يدل
على التشخيص والتثنية على الشبوع والتعدد فيقننا فيان ومثلها الجمع ولهذا لا يثنى ولا تجمع كذايات الأعلام
كفلان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كإسمين في الجمع ولا ما اختلف لفظه أو معناه كما صرح ولا ما ليس له
مماثل أو ثان في الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما صرح ويمكن الإغناء عن هذا ما قبله لأن ما لا ثاني
له لم يوافق شيئاً في معناه ولا ما استغنى عن تثنيته بغيره كما استغنى بتثنية جزءه وسي عن بعض رسوا وبكلا
وكائنا عن ثنية أجمع وجعاء وبسته وثمانية عن ثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيأرب أن لم تجعل الحب بيننا * سواء من فاجعل لي على حبها جلا

فشاذ (قوله كما بالالف) أي ويقدر الأعراب عليها كالمقصود وذلك لأن لهما حظاً من الأفراد والتثنية
لأن لفظهما مفرد ومعناهما مثني فأعراباً كالمفرد تارة وكالمثني أخرى ولما كان أعراب المثني فرع المفرد
والمضمر فرع المظهر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربهما كالمثني مطلقاً وبعضهم
كالمقصود مطلقاً ومنه قوله

نعم الفتى عمدت إليه مطيتي * في حين جدبنا المسير كالنا

(قائده) إلا كثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصاً في قوله تعالى كلمت الجنتين أنت أكلها ولم
تظلم منه شيئاً وأما ضمير خلاهما فيحتمل رجوعه للجنتين وإن كان مضافاً إليه كما يرجع مع كل ما مضاف إليه
قد اجتمع في قوله يصف فرسين سابقا

وهو المقصود بقوله
القمرين وأشار المصنف
بقوله

بالألف ارفع المثني وكلا *
الح أن المثني يرفع بالالف
وكذلك شبه المثني وهو كل
ما لا يصدق عليه حمد المثني
وأشار إليه المصنف بقوله
وكلا فلا يصدق عليه حمد
المثني مما دل على اثنين
بزيادة أو شبهها فهو ما يحق
بالمثني فكلا وكائنا
واثنين ملحقة بالمثني لأنها
لا يصدق عليها أحد المثني
لكن لا تاحق كلا وكائنا
بالمثني إلا إذا أضيفاً إلى
مضمر نحو جاء في كلاهما
ورأيت كليهما وصررت
بكليهما وجاءتني كليهما
ورأيت كليهما ما وصررت
بكليهما فان أضيفاً إلى
ناحراً كما بالالف

رفعا ونصبوا نحو جاءني كلاً الرجلين ورأيت كلاً المرأتين وجاءتني كلاً الرجلين ومررت بكلاً المرأتين فهذه قال المصنف وكلاً * اذا بمضمرة مضافا وصلاً * كلاً كذلك ثم بين ان اثنين واثنين يجريان مجرى اثنين واثنين فائتان واثنان ملحقان بالثنى كما تقدم وابنان وابنتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف (٤١) أن الياء تخالف الألف في المثنى

والملحق به في حالتي الجر والنصب وأن ما قبلها لا يكون الا مفتوحا نحو رأيت الزيد بن كلبهما ومررت بالزيد بن كلبهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ما قبلها لا يكون الا مكسورا نحو ومررت بالزيد بن كلبهما وحاصل ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح أن الاعراب في المثنى وما ألحق به بحركة مقدرة على الألف رفعا والياء نصبا وجرا وما ذكره المصنف من ان المثنى والملحق به يَكُونان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا فتقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما (ص)

كلاهما حين جد الجرى بينهما * قدأ قلما وكلاً أنفيهما راني فتني أ قلما أي ترك الجرى مراعاة للعين وراعى اللفظ في راني بمعنى منتهى من التعب قال في المعنى وقد سئلت قديما عن قولك زيد وعمر وكلاهما قائم وقائمات أيهما الصواب فكُتِبَ أن قدراً كلاهما تو كيدا فقامتا لأن خبر عن زيد وعمر أو مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمران فان قيل كلبهما قيل قائمتان أو كلاهما فالوجهان اه قال الدماميني ويتمين الافراد مراعاة للفظ في قوله كلاً نأفني عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشهد تغانيا وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه الى ثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنا لانه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله بالألف مطلقا) أي ويعرب به كالمقصود مع كسر النون أبدا وبعض هؤلاء يعرب به على النون كسلمان والظاهر على هذا أن نحو صالحان يمنع الصرف لازيادة والوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه اسمان بصورة التثنية فيبنى على ما يشاء كل اعرابها كما صرح وقيل اسمان ضمير الشأن محذوف وجلة هذان الخ خبرها واللام داخلية على مبتدأ محذوف أي لهما ساحران لاعلى ساحران لان لهما الصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من المبتدأ وخبره وحذف المبتدأ الاينافي تأكيده باللام لوروده في غير موضع وقيل ان بمعنى نعم وما بعده حجة مستقلة كما حكى أن ابن الزبير قال له رجل ان ناقتي قد نقتبت فقال أرحها قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ما جئتك مستطبا بل مستمحا عن الله ناقة جئتني اليك فقال ابن الزبير ان رراك بها أي نعم لعن الله ورأى كونه رأي عدم استحقاقه انظر المعنى وحواشيه (قوله وبياء الجر) يقصر يا بلاتنوين للضرورة وهو متعلق بالجر وحذف مثله من انصب لدلالته عليه ولم يتنازعنا آخرهما عنه دلالة وجه العامل الثاني اليه على الاصح عند الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجوازه لطلب المعمول في الجملة يتعين هنا اعمال الثاني اذ لو كان الاول لوجب الضمير في الثاني وان كان فضلة كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازع ارفع واجر وانصب فأعمل الاخير لقر به وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف أو على معنى من لصحة حمل الثاني على الاول وخرج بالسالم تكسيرا عامرا على عوامر كجابر وجوابر ومذنب على مذانب لكن سيأتي في جمع التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها فالتمييز بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعامة دون مذنب فتدبر (قوله في هذا البيت) أي وما بعده (قوله السالم) الاولى جره صفة للذكر لان المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير وأما تغييره في فاضون ومصطفون فلا دلال ولا يصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحد (قوله جاد) هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله في شرط في الجامد) أي زيادة على شروط التثنية المارة كما زاد في الصفة أيضا كما في الورداني (قوله علما) أي شخصا أما الجنسي فلا يجمع منه الا التوكيد كاجمعون لانه في الاصل وصف أفعول تفضيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تكسيره

شالم جمع عامر ومذنب (ش) ذكر المصنف قسمين

(٦٥ - خضري) - أول

يعربان بالحروف أحدهما الأسماء الستة والثاني المثنى وقد تقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليه وعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا وأشار بقوله عامر ومذنب الى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان جامد وصفة فيشتري في الجامدان أن يكون علما

عند الجمع كما مر في التثنية قلت اشتراطها لاندانها وهو الشخص حتى تنافي الجمع بل لتحصيل الوصفية
 تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابهه
 معنى وصحة واهل الا وهو الوصف المشتق وجعل عليه العلم لانه وصف تأويلا وتأويلا بالمسمى دون باقي الاسماء ولا
 حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق اوهى شرط معناه أي مهى لقبول الجمعية والمعد لا يجمع
 المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي وتسميته شرط المشابهة له في التوقف عليه (قوله) المذكور
 عاقل) أي باعتبار معناه لا لفظه فيقال زينون وسعدون في زينب وسعدى المذكورين كما يقال زيدات
 وعمرات في زيد وعمر ولؤثين واختص بالذكر كور العقلاء لشرفهم كما ان الصحة أشرف من التكسير قال
 السامعيني وقد ورد هذا الجمع في اسمائه تعالى للتعظيم لا امتناع معنى الجمع فيه وهو توقفي فلا يقال رحيمون
 قياسا على نحو فنع الماهدون لعدم الاذن وحينئذ فلا يراد أنه تعالى لا يطلق عليه ذكر ولا عاقل فكيف
 يجمع لأن كلامنا في الجمع القياسي (قوله) خاليا من تاء التأنيث) أي ما لم تكن عوضا فاء أو لام كعدة
 وثبة والاجما قياسا اذا سمى بهما وماسميا أي من عدمها في الملحقات عند عدم التسمية اه صبان وأوجب
 المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوا
 فيقال حبليون وصحراون عند التسمية (قوله) ومن التركيب) الأولى حذفه لأنه شرط لكل جمع بل
 وللتثنية أيضا كما مر (قوله) ان صغرجاز) أي لأنه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذلك
 بصرى وكوفى لتأويله بالمنسوب لكذا (قوله) فكذلك لا يجمع) أي لأن حذف التاء كالالف المقصورة
 يلبس بالجرى وفتح ما قبل الف دفع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح ما قبل التاء
 فليحزر ولو بقيت التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهر او سوغ ذلك في الف الممدودة ذهاب صورتها
 وأيضا يمنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية لضرورة أن حذفها ملبس مع أنه ليس
 للثلاث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله) وأجازه بعضهم) أي سيديون يجمع الجزأين وبعضهم
 يقول سيديون يجمع الاول فقط وبعضهم يجمع المزجي وان لم يختم بويه أما الاسنادى فلا يجمع ولا يثنى اتفاقا
 بل يقال ذر وأذر وأبرق نجره مثلامن اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على
 القول الاول ويظهر أن التقييدي كذلك وأما الاضافي فيثنى ويجمع جزؤه الاول مضافا للثاني كغلاموزيد
 وعبدالله وجوز الكوفيون جمع الجزأين قال الروداني لأنظر أحدا يجترئ على ذلك في نحو عبدالله انما
 الله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل ان انفرد المضاف
 اليه جمع الصدر فقط قول واحد كعبيد زيد وان تعدد كل منهما كعبيد زيد المكي وعبيد زيد المصري
 مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيد (قوله) صفة لمد كرهاق) أي ولونيز لا يدخل نحو أنينا طائعين
 رأيتم لي ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها ما وصفت بصفات العقلاء من الطاعة والسجود
 جمعت جمعهم ويقلب المذكور والعاقل على غيره فيقال زيدوا هندات أو والجرى منطلقون (قوله) خالية من تاء
 التأنيث) أي الموضوعه له وان استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة (قوله) ليست من باب أفعل الخ) بجر
 أفعل وعلان بالسكرة لاضافتها الى ما بعدهما فابطلت ما فهم ما من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة وأما فعلاء
 بفتح الفاء في الموضوعين فغير مصروف للالف الممدودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة لادنى ملاسة
 أي أفعل الذي مؤنثه فعلاء كاجر وجرى وعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب
 أفعل وعلان أصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنثه كسكران كسكران وسكرى وعبارته تشمل ما ليس من باب
 مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الأول كفاضل وفصلى وعلان في الثاني كدسمان وندمان من المناداة
 لا من الندم فكل هذه تجميع بالواو على كلامه (قوله) ولا مما يستوى فيه الخ) قال أرباب الحواشي هو مع

المذكر عاقل خاليا من تاء
 التأنيث ومن التركيب
 فإن لم يكن علما لم يجمع
 بالواو والنون فلا يقال في
 رجل رجلون نعم ان صغر
 جاز ذلك نحو رجيل
 ورجيلون لأنه وصف وان
 كان علما لغيره من كرم
 يجمع بهما فلا يقال في
 زينب زينبون وكذلك
 ان كان علما لم يذكر غير
 عاقل فلا يقال في لاحق
 اسم فرس لاحقون وان
 كان فيه تاء التأنيث
 فكذلك لا يجمع بهما فلا
 يقال في طلحة طلحون
 وأجاز ذلك الكوفيون
 وكذا ان كان مركبا فلا
 يقال في سيديو سيديون
 وأجازه بعضهم ويشترط
 في الصفة أن تكون صفة
 لمذكر عاقل خالية من
 تاء التأنيث ليست من باب
 أفعل فعلاء ولا من باب
 فعلان فعلى ولا مما يستوى
 فيه المذكور والمؤنث
 نخرج بقولنا صفة المذكور

ما كان صفة مؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة مذكر غير عاقل فلا يقال في سابق صفة لفرس سابقون وخرج بقولنا خالية من ناء التأنيث ما كان صفة مذكر عاقل ولكن فيه ناء التأنيث نحو علامة فلا يقال فيه علامون وخرج بقولنا ليست من باب أفعل فعلا ما كان كذلك نحو أحر فان مؤنثه جراء فلا يقال فيه أحررون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران سكرى فلا يقال سكرانون وكذلك ان استوى في الوصف المذكور والمؤنث نحو صبور ورجل صبور وامرأة صبور ورجل صبور وامرأة جريح فلا يقال في جمع المذكور السالم صبورون ولا جريحون (٤٣) وأشار المصنف الى الجامع والجامع

للشروط التي سبق ذكرها بقوله عامر فانه علم له كره عاقل خال من ناء التأنيث ومن التركيب فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة المذكورة أولا بقوله ومنذ بان فانه صفة للمذكر عاقل خالية من ناء التأنيث ليست من باب أفعل فعلا ولا من باب فعلان فعلى ولما استوى فيه المذكور والمؤنث فيقال فيه مذنبون (ص) وشبه ذين وبه عشرون وبابه ألحق والاهلونا

أولو وعالمون علمونا وأرضون شئوا السنونا وبابه ومثل حين قد يرد ذال الباب وهو عند قوم بطرد (ش) أشار المصنف بقوله وشبه ذين الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم فتقول محمدون وإبراهيمون والى شبه مذنب وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط

ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء أو الدلالة على التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران وأحر يخرج به نحو أفضل وأكر ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا أفضل فعلى هذا نحو أكر ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه في أكر صرح في حواشي الازهرية وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أي لان أحر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء بعد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كما صرنا واجمع الافضل مع عدم قبوله التاء أيضا لان التزام تعريفه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم حالة التذكير ومن الشاذ خلافا للكو فيين قوله

فما وجدت نساء بني تميم * حلالن أسودين وأحررين

من الذي هو مان طر شاربه والعاثون ومن المرد والشيب

وقوله

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى (قوله نحو صبور ورجل) أي غير علمين والاجمع ما يحل استوائهما في فعول اذا كان بمعنى فاعل وفي فاعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانها على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجوع مسمى بها كعلمين وجوع تكسير كارضين وسنين (قوله وبابه) أي أخواته ولو عبر به لكان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قديم شمل مئين مع أنه من باب سنين ولم يقل ألحقا أي عشرون وبابه لتأولهما بالمذكور (قوله والاهلون) الى علميون مبتدآت حذف عاطفها وخبرها أي كذلك ألحقت وأرضون مبتدأ خبره شذ وحذف خبر السنون لدلالة شذ كإفاده الاشمونى ونص على شذ وذنين مع ان جميع الملحقات شاذة لشذ فيهما اذ هو من أربعة أوجه فان كلامهما جمع تكسير لامم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أي باب سنين أو صفة مصدر مخدوف أي ورودا مثل حين (قوله لا واحده) أي لا من لفظه ولا معناه كقوله الذنوشرى (قوله اذ لا يقال عشر) والالزم اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفردة (قوله لانه اسم جنس جامد) أي لذي القرابة لاعلم ولا صفة ويستعمل وصفه معنى المستحق كالحمد لله أهل الحمد وجمعه حينئذ حقيقى لا ملحق به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولاندل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أي بل من معناه لانه اسم جمع لذو معنى صاحب ويكتب بالواو بين الهمزة واللام ليميزهن الى الجارة نصبا ورجل الرفع عليهما (قوله اسم جنس) أي لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل يعبر عنهم أيضا وهو الراجح فهو اسم جمع لعالمه قاله الشارح

كالافضل والضراب ونحوهما فتقول الافضاون والضرابون وأشار بقوله وبه عشرون الى ما ألحق بجمع المذكور السالم في اعرابه بالواو ورفعا وبالياء جوازا ونصبا وجمع المذكور السالم هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها فبالا واحده من لفظه أوله واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم بل هو ملحق به فعشرون وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق بالجمع المذكور السالم لانه لا واحده من لفظه اذ لا يقال عشرون وكذلك اهلون ملحق به لان مفردة وهو أهل ليس فيه الشروط المذكورة لانه اسم جنس جامد كرجل وكذلك أولو لانه لا واحده من لفظه وعالمون جمع عالم وعالم كرجل امم جنس جامد

ولان شرط الجمع أن يكون أعم من مفردة لا أخص ولا مساويا والابطال قولهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع في ذلك والافعال معني كونه اسم جمع حيث لم يفسد معناه في الجملة فالحق أنه جمع له لان العالم كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً بناء على القول الاول أوليعم جميع الأنواع والاصناف بناء على الثاني والحق أيضاً أنه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضي تبعاً للكشاف وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معني العلم كالحاتم لما يختم به والقالب لما يقرب به الشيء من حالة الى حالة لان جميع الخلق لا مكانها واقتضارها الى مؤثر يعلمها ذات موجدتها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو كسائر أوصافهم فدخلوا غيرهم في العالمين تغليباً (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كز يدون مسمى به وكنهيدين وقنسر بن علمي بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استصحاباً لاصله على الراجح وبقي فيه أربعة مذهب لانه اما أن يعرب على النون منونة مع لزوم الياء كحكين وغسلين أو الواو كعربون أو يمنع الصرف مع الواو كعربون للعلمية وشبه الجملة أو يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون أبداً وهذا أقلها ثم ما قبله على الترتيب وأما المتن اذ اسمى به فاما أن يعرب كاصله أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزيادة ومحل ذلك ما لم يجاوز اسبعة أحرف والاعتين اعرابه ما بالخروف كما في التسهيل كاشهيبا بين مثنى اشهباب مصدر اشهاب من الشبهة وهي لون معروف (قوله اسم لأعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب مر قوم على حذف مضاف أي محل كتاب وفي الكشاف انه اسم ليدوان الخير الذي دقن فيه ماعلمته الملائكة وصلحاء الثقلين فكتاب الابراوم مصدر بتقدير مضاف أي كتاب أعمال الابرار (قوله لكونه لما لا يعقل) أي اسم له ليس بجمع الآن وان كان في الاصل جمع على كسكيت من العلو فان كان اسم مكان كان ملحقاً باعتبار أصله أيضاً وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعاً حقيقة (قوله اسم جنس الخ) أي لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويزاد كونه غير عاقل وجع تكسير وكذا في سنة كما مر (قوله مؤنث) أي بدليل ان أرضي واسعة ولتصغيره على أريضة (قوله سنة) أصله سنو أو سنه لجمعه على سنوات وسنات وفعله سائيت وسائنت وأصل سائيت سائوت فلبت الواو ياء لظرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه للام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكسير وزاد في نسخ كون الاسم ثلاثياً وتركه في أخرى لان ما أخرجه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الا بخواتم القيد الاخير فيخرج بالاول نحو عمرة عالم يحذف وشذاضون بالكسر جمع اضافة كقناة وهي الغدير واوزون لازمة والثاني نحو عمدة مما حذف فاقوه وشذرقون في رقة وهي الفضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو يد مما لم يعوض وشذايون واخون وبالرابع نحو اسم وأخت لان المعوض في الاول الهمزة وفي الثاني التاء لاهاء وشذايون بنون جمع ابن وهو مثل اسم فلهذه شذنت عن باب سنة في قلة الاستعمال وكذا ظهون الذي في الشارح وان كان الباب من أصله شاذاً عن قياس الجمع وهذه القيود لضبط ما كثر سماعه منه لا لقياسيته فيه فتدبر (قوله كائنة ومثين) بكسر الميم فيهما لان مفردة هذا الباب ان كان مكسوراً الفاعل تغير في الجمع أو مفتوحاً كسنة كسرت في الجمع على الافصح فيهما وحكى مثون وعزون وسنون بالضم أو مضمومها كشبة ضمت في الجمع أو كسرت وأصل مائة مائى من مائت القوم تميمهم مائة كما في القاموس فالهاء عوض عن لامها (قوله وثبة) أي بمعنى الجماعة والاقوى أن أصله ثبوم من ثبوت أي جمعة لا ثبى لان أكثر ما حذف من اللامات واو ولم نجتمع في التنزيل الا بالالف والتاء كما في التصريح نحو فائت واثبات وامانة بمعنى وسط الحوض فحذفت وفة العين لا اللام لانها من ثاب يشوب اذ ارجع ومنه مثابة للناس (قوله كشفة) أصلها شفة حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها في ذلك شاة اذا أصلها شوهة لتصغيرها على شوية والاقرب فتح

وعليون اسم لأعلى الجنة وليس فيه الشروط المذكورة لكونه لما لا يعقل وأرضون جمع ارض وأرض اسم جنس عام ومؤنث والسمنون جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث فلهذه كلها ملحقة بالجمع المذكور لما سبق من انها غير مستكاملة للشروط وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو كل اسم ثلاثى حذفت لامه وهو عوض عنها هاء الثانية ولم يكسر كائنة ومثين وثبة وثبين وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه فان كسر كشفة وشفاء لم يستعمل كذلك الا شذوذاً

واوها كما اختارة الروداني ليتأتى قلبها ألفا بعد حذف الهاء (قوله كظبة) بكسر المعجمة كما في التصريح وضمتها كما في الغاموس وهي طرف السيف والسهم وأصلها ظبو وقولهم ظبوتنه إذا أصبته بالظبة (قوله على ظبا) كهدى وعلى أظب أيضا كادل جمع دلو وأصله أظبو وأدلو كأرجل قلبت الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة والضمة كسرة لتناسبها ثم أعل كفاض (قوله هذه سنين) أي بقنوينه لبني عامرو بعدهم لتقيم مع جوه بالكسرة على ظاهر كلام المصنف وبالفتحة على ظاهر كلام الفراء ولا وجه له أفاده الصبان (قوله واختلف في اطراده هذا) من النحويين من يطرده في باب الجمع كله ولا يخصه بباب سنين تمسكا بقوله

ربحى عرندس ذى طلال * لا يزالون ضار بين القباب

حيث أتى النون مع الاضافة لان الاعراب عليها وقوله * وقد جازرت حد الاربعين * والصحيح قصره على السماع مطلقا والعندس الشديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة (قوله في إحدى الروايتين) والرواية الاخرى اجعلها سنين بلا تنوين كسنى يوسف بحذف النون للاضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على أهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى ساء حالهم (قوله دعاني) أي اتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالتثنية تعظيما للشاهد في سنينه لثبوت نونه مع اضافته ولو حذفت اسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه مفعولا لافتح لان فاءه زائدة لتزوين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاء الجزاء ورفعته مبتدأ يحوج الى تقدير رابط في افتح (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء ولم تسمع مع الواو لزيد الثقل (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لان الكثير في أحد هما قليل في الآخر يغنى عن هذين البيتين قول السكاكية

والنون في جمع له الفتح وفي * تثنية كسر وعكس قد يني

(قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو الذي لا أصل له وأصل الزعانف أطراف الاديم وأكارعه والشاهد في آخره بفتح الخاء وكسر نونه على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الاصراف وهو اختلاف حركة الراءى المطلق لكسر النون في قول جرير قبله

عرين من عرينة ليس منا * برئت الى عرينة من عرين

الا أن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروه على أصل فتح الجمع وعرين كما ير بطن من تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصغرا بطن من بحيلة (قوله وماذا الخ) قبله

أكل الدهر حل وارتحال * أما يبقى على ولا يقيني

وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حاول أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسرون الاربعين مع اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الا أن يجعل مثالا فاده الصبان (قوله وحق نون المثني الكسر) أي على أصل التخلص من السكونين اذا أصل النون السكون كالنوين المعوضة هي عنون يادتها الزائد ينبنى تخفيفه ما أمكن ولم يتخلص بحذف الالف على القياس المذكور في قول السكاكية

ان ساكنان التقيا كسرا سبق * وان يكن لينا خذفه استحق

لثلاث فوات التثنية والاعراب والسبق المثني على الجمع حركة بأصل التخلص ثم فتح الجمع فرقا بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلما حذف للاضافة مثله وعن الاعراب بالحركات فلما ثبتت مع ال مثلها وقيل هي لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليلان مومى وعيسى ومررت ببني كرام ولدفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين (قوله على أحوذيين) بفتح النون محل الشاهد

حين قد بردذا الباب الى
ان سنين ونحوه قد تلزمه
الياء ويجعل الاعراب
على النون فتقول هذه
سنين ورأيت سنينا ومررت
بسنين وان شئت حذف
التنوين وهو أقل من
اثباته واختلف في اطراد
هذا الصحيح أنه لا يطرده
وأنه مقصور على السماع
ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم اللهم اجعلها عليهم
سنينا كسنيين يوسف في
احدى الروايتين ومثله
قول الشاعر
دعاني من نجدي فان سنينه
لعين بنا شيئا وشيئنا
مردا

(ص)

(ونون مجموع وما به التحق *
فافتح وقل من بكسره نطق
ونون مائى والمحقق به *
بعكس ذلك استعملوه
فالتبه)

(ش) حق نون الجمع وما

ألحق به الفتح وقد تسكس
شذوذاً ومنه قوله

عرفنا جعفر أوبى أبيه *

وأذكرنا زعانف آخرين

وماذا ثبتني الشعر اعنى *

وقد جاوزت حد الاربعين

وليس كسرهما لغة خلافا

لمن زعم ذلك وحق نون

المثني والمحقق به التسكس

وفتحها لغة ومنه قوله

على أحوذيين استقلت عشية *

فيما هي الالفة وتغيب وظاهر كلام المصنف أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في الالفة وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه وهل يختص (٤٦) الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الالف قولان وظاهر كلام المصنف

الثاني ومن الفتح مع الالف قول الشاعر

أعرف منها الجيد والعينانا
ومنخر ين أشبهنا ظبيانا
وقد قيل أنه مصنوع فلا يحتاج به (ص)

(وما بتا وألف قد جمعا)
يكسر في الجبر وفي النصب (معا)

(ش) لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة وهو قسمان أحدهما جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وقيد نال السالم احترازاً عن جمع التكسير وهو ما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو هندود وأشار المصنف إليه بقوله

وما بتا وألف قد جمعا

أي جمع بالالف والتاء المزدتين نخرج نحو قضاة فان ألفه غير زائدة بل هي منقلبة عن أصل وهو الياء لأن أصله قضية ونحو أبيات فان تاء أصلية والمراد منه ما كانت الالف والتاء سبباً في دلالاته على الجمع نحو هندود واحترز بذلك عن نحو قضاة وأبيات فان كل واحد منهما

لأنه تشبيهاً حوذي وهو الحاذق الخفيف المشي وأراد بهما جناحي قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستعملت أي ارتفعت تلك القطاة وقوله في أي فإما مسافة رؤيتها لا مقدار للحمة وتغيب عن البصر بعد ما قيل وهذا من مواضع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حدهما أي أحياتنا الدنيا وفيه ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعراف منها الجيد) بكسر الجيم والعينان وارد على لغة من يلزم المثنى الالف فنصبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخر ين أن كان بفتحها أيضاً فذلك والاف قد لقي بين اللغتين كالفق في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف والمنخر بفتح الميم والهاء أو كسرهما أو ضمهما وكجلاس وعصفور وظيفيان اسم رجل على ما صوب به العينين لا تشبيه ظني وهل المعنى أشبه بمنخر به في الكبر أو الحسن أو أشبه بنفس الرجل في العظم أو القبح الأقرب الأول (قوله مصنوع) صحح العين أي أنه عرني لرجل من نوبة والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما بتا الخ) أعلم ان هذه الحروف إذا قصرت وجب تنويناها عند الشاطبي بناء على قصرها من المدود كسرت ما يقدر اعراسها على الالف المحذوفة للتونين لأن حذفها العلة تنصرف فية فهي كالثابتة بخلاف الهزرة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن غازي وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة فتبني للشبه الوضعي ولا تنون بقي أن يقال ان أوقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد وردان الذي يكسر نصبها والجمع الآن يقال المعنى الجمع الذي تحققت جميعته بتا الخ (قوله يكسر الخ) سكت عن الرفع لدخوله في قوله سابقاً فارفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليمين أن النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله) (معا) هي عند الناظم كجميعاً فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه دون جميعاً فتكون هنا مجازاً في مطلق المصاحبة (قوله على الذي تنوب فيه الحروف) أي من الأسماء وستأتي الأفعال الخمسة (قوله وقيدنا بالسالم الخ) فيه أنه قد يكون مكسراً كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحرريك وسطها بعد سكونه في المفرد ويكون مذكراً كحمامات وأصطبلات فعبارة المصنف أولى وبجواب بان جمع المؤنث السالم صار لقباً لكل ما جمع بالف وتاء فلا احترازاً عما هو عن المكسر بغيرهما وأعلم ان هذا الجمع ينقسم في خمسة أنواع ذي التاء مطلقاً علماً كان مؤنثاً أو غيرهما وذي الالف مطلقاً قصورة أو معدودة وانظر هل يعمم فيه كالتاء حتى إذا كان علماً المذكر كزكريا جمع أم لا وعلم مؤنث لا علامة فيه كزنب الاباب حذام عنده من بناء ومضمر مذكراً لا يعقل كسريهمات ووصف مذكراً غير عاقل كأيام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبي فقال

وقسه في ذي التاء ونحو ذكري * ودرهم مصغر ومجرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذامس لم للناقل

فيمقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وأرضات وثيابات وشمالات وأمهات لأنها أسماء جنوس مؤنثة بالاعلامه ونحو سجالات وحمامات من كل مذكراً لا يعقل ليس مصغراً ولا صفة ويستثنى من الأول امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي لعبة للصبيان زاد الروذاني وأمة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل تجمع شفة على شفهاش وشفوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثاني فعلاء وفعلى مؤنثي أفعل وفعلان كحمراء وسكري فلا يجمعان بالالف والتاء كالمجمع مذكراً هما بالواو والنون وكذا فعلاء الذي لا يفعل له كجزاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاء أصلية) أي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوفي جميع حروف مفردته بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفردة زائدة

جمع ملتبس بالف وتاء وليس مما يمكن فيه لان دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو

بالصيغة فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل قضية وأبيات وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول بأنهم يدعون فالباء في قوله بنا
متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضم وينصب ويجر بالكسرة نحو جاء في هذه (٤٧) ورأيت هذه ذات وممرت

بهذه ذات فماتت فيه
الكسرة عن الفتحة وزد
بعضهم أنه مبني في حالة
النصب وهو فاسد إذ لا
موجب لبغائه (ص)
(كذا أولات والذي اسما
فندرجه

كأذرع في ذاتها (ب) (ش) أشار بقوله كذا
أولات إلى أن أولات بحري
بحري جمع المؤنث السالم
في أنها نصب بالكسرة
ولست بجمع مؤنث
سالم بل هي ملحقة به
وذلك لأنها لا مفرد لها من
لفظها ثم أشار بقوله والذي
اسما قد جعل إلى أن
ماسمى به من هذا الجمع
والملاحق به نحو أذرع
بنصب بالكسرة كما
كان قبل التسمية به ولا
يحذف منه التنوين نحو
هذه أذرع ورأيت
أذرع وممرت بأذرع
هذا هو المذهب الصحيح
وفيه مذهبان آخران
أحدهما أنه يرفع بالضم
وينصب ويجر بالكسرة
ويزال منه التنوين نحو
هذه أذرع ورأيت
أذرع وممرت بأذرع

على بنيتها للتأنيث فتحذف في الجمع لتلاي جمع علامتا تأنيث وانما لم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهب
صورتها بانقلابهاياء وواو في نحو حيليات ومجراوات ولأنها كالجزء من السكامة والتاء في نية الانفصال فإن
قلت حينئذ يخرج بنات وأخوات لأن تاء مفردهما عوض عن أصل لازمنة إذا أصل بنت وأخت بنو وأخو
كذلك كرها حذف اللام وعوض عنها التاء يجب بأنهما مع كونها للعوض دالة على التأنيث لحذف في
الجمع لذلك لأنها التي فيه بدليل رد اللام في أخوات إذ لا يجمع العوض والمعوض وانما لم ترد اللام في بنات
كأخوات جلالا على مذكوره وهو أبناء وأخوة لأنها اضمحلت في أبناء بانقلابها هزة فكأنها لم ترد
بخلاف أخوة (قوله بالصيغة) أي بصيغة التكسير فإن وزنهما فعلة وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع
كونها للسببية لا بمعنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة) جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام
فيما حذف لامه حكى سمعت لغاتهم رأيت بناتهم بالفتح قال فإن ردت في الجمع نصب بالكسرة كأخوات
وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء ألفا وحذفت لاجتماعها مع
الألف والتاء لمز يدنين فوزنه فعات فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقة به فالصواب أن
وزنه فعلات بز يادة التاء فقط وألفه أصلية اه والمقصود لفظ أولات فهي معرفة بالعلمية فإن أولات بالكسرة
منعت الصرف للتأنيث المعنوي أو باللفظ مثلا صرفت وإن كان فيها التاء لأن المانع مع العلمية هاء التأنيث
لاتأوه والنظم صحيح على كل قيل وتكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق بينهما
بكتابة اللات بلامين فإن صح كتبها بالواو فليكن للحمل على مذكوره وهو أولوا ممر فتدبر (قوله
والذي اسما الخ) أي والذي قد جعل علما مذكورا ومؤنث بعد أن كان جمعا وأذرع في الأصل جمع أذرع
جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشام وذكر في هذا البيت نوعين من الملاحق بجمع المؤنث ربق اللات
جمع التي في لغة وإن كان الأشهر بناء وذوات جمع ذات الطائفة عند بعض من أثبتته وأما ذوات بمعنى صاحبات
فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحقة به والتاء في ذات عوض لامها كبنت وبنات (قوله بحري)
مصدر ميمي بمعنى الحدث فإن بني بحري للفاعل كان بفتح الميم من جرى الثلاثي أو للفعول كان بضمها من
أجرى إلى باع لان مصدره الميمي بوزن مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها هو ذات فهو اسم جمع
في المؤنث كأول في المذكر إلا أن أولوا خاص بالعاقل (قوله ولا يحذف منه التنوين) أي لأنه للمقابلة مراعاة
لأصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلا (قوله وفيه مذهبان) أي إذا سمى به مؤنث
أما المذكر فلا يمنع من التنوين لفقد التأنيث كافي التصريح وغيره وفيه أنه على المذهب الثاني منها تقلب
تأوه في الوقف هاء كائن عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي أن يمنع أيضا للتأنيث اللفظي (قوله وينصب
ويجر بالكسرة) أي مراعاة لأصله وينع التنوين نظر اللمتين لأنه وإن كان للمقابلة لكنه يشبه الصرف
صورة والمذهب الثاني ينظر إليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنويرها الخ) لا مري القيس من قصيدة أولها

ألا عم صباحا أيها الظل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال

وفي معنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدّة خمس سنين ونصف ومعنى
تنويرها نظرت بقلبي إلى نارها يريدان الشوق بخيل محبوبته إليه حتى كأنه ينظر إلى نارها وجلة وأهلها يثرب
حال من الهاء وكذا جلة أدنى دارها الخ وفيها حذف مضاف أي نظر أدنى دارها نظر عال وأدنى دارها

والثاني أنه يرفع بالضم وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو هذه أذرع ورأيت أذرع وممرت بأذرع ويرى قوله
* تنويرها من أذرع وأهلها * يثرب أدنى دارها نظر عالي * بكسر التاء منونة كالمذهب الأول وبكسرها لاتنوين كالمذهب
الثاني وفتحها لاتنوين كالمذهب الثالث (ص)

ناب فيه حركة عن حركة وهو الاسم الذي لا ينصرف وحكمه انه يرفع بالضمه نحو جاء أجاب وينصب بالفتحة نحو رأيت أجدا ويجر بالفتحة أيضا نحو مررت بأجد فثبت الفتحة عن الكسرة هذا اذا لم يضاف أو يقع بعد الالف واللام فان أضيف جـ بالكسرة نحو مررت بأجداكم أو دخلت عليه أل نحو مررت بالأجد فانه يجز بالكسرة (ص)

(واجعل النحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا وحذفها للجزم والنصب سمه كالم تكوني لتروى مظلمه) (ش) لما فرغ من الكلام على ما يرب من الاسماء بالنيابة شرع في ذكر ما يرب من الافعال بالنيابة وذلك الامثلة الخمسة فأشار بقوله يفعلان الى كل فعل اشتمل على ألف اثنين سواء كان في أوله الياء نحو يضرب بان أو التاء نحو تضر بان وأشار بقوله وتدعين الى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو أنت تضر بين وأشار بقوله وتسألونا الى كل فعل اتصل به واو الجمع نحو أنتم تضر بون

سواء كان في أوله التاء كما مثل أولياءه نحو الذين يضربون فهذه الامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلون وتفعلون وتفعلين

ذو نظر حال يعني ان الأقرب اليه من دارها وهي يثرب يحتاج لنظر حال عظيم لشدة بعدها عن أذرع فكيف جعلها يثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العمالق وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الخرج نحو لا تريب عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فسميكم عن المنافقين (قوله وجـ بالفتحة الخ) اما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لان أصله اجر كالنصر فقامت ضمة الراء الى الجيم فحذفت الهززة وأدغم فيكسر على أصل التخص من الساكنين ويضم للاتباع ويفتح للخفض وكذا كل ما وازنه أو هو ماض مجهول فبالفتح لا يجر ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه (قوله ما لم يضاف الخ) أي مدة عدم كل من اضافته وردف لأل فهو من عموم السلب لان أو بعد النفي لنفي كل نحو ما لم تمسوهن أو تفرضوا الخ ولما كانت البعدي لا تقتضي الاتصال أتى برفد ليفيده فليس حشوا (قوله ويجر بالفتحة) أي ولو مقدرة على المختار كوسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقيل وذلك لانه لما نقل بشبه الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخي في الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فليل يبقى فتحة لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لحض الضرورة وقيل يكسر تبع للتنوين لانه ما صرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ) ظاهره كالمصنف انه باق على منع صرفه مطلقا كما صرح به في شرح الكافية لان الذي حكم عليه بالكسرة مع الاضافة هو ما لا ينصرف وهو قول الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو مفعود مع أل والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيرافي وغيرهما واختاره في النكت مصروف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء ويؤثر في معناه فأضعف شبهه بالفعل فرجع الى أصله وهذا امامني على أن الصرف هو الكسر فقط أذهو والتنوين معافلا يمنع منه الا يمنع كل أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للاضافة أو أل وقيل ان زالت منه علة فنصرف نحو بأجداكم لزوال علميته مع الاضافة أو أل وان بقيت العلمتان فلا نحو بأحسنكم واختاره الناطق في نكته على مقدمة ابن الحاجب وقال المتأخرون انه التحقيقي (قوله أو دخلت عليه أل) أي معرفة كانت كالتى في أفعل التفضيل نحو الافضل أو فى الصفة المشبهة على الاصح كالاعى واليقظان أو موصولا كالعواذل والقوائم أو زائدة كاليزيد بناء على بقاء تعريف العلمية ما على تكبيره قبلها فهي معرفة (قوله لنحو يفعلان) نحو مضاف الى يفعلان لقصد لفظه وجزمه مقدرة على النون للحكاية وتدعين وتساءلون عطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك (قوله سمه) أي علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظي الا أن يحمل الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدرى أي ان حذف التكام النون علامة على انه جزم الفعل أو نصبه فلا ينافى أن الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصطلاحى وقد مر أن جعل الحركات علامة يجزى على المذهبين فلا تنقل (قوله كام تكوني) خبر المحذوف أي وذلك كلفظ لم تكوني الخ وتروى نصب بأن مضرة وجوبا بعد لام الجود فهو في تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقة بمحذوف خبر تكوني أي لم تكوني قابلة لروم مظلمة بفتح اللام أي ظلم وكسرها غير مقبوس وان كثرت لان مفعول للحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر كاسيأتى (قوله فهذه الامثلة الخ) اعلم أنهم لما عرّبوا المثني والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرهما من الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها بحرف العلة الموجودة لتلا محذوفها الجازم وهي ضمائر ولا الايتان بحرف علة آخر لتلا يلقى ساكنان معها فيحذف ثانيهما فرفعوها بالنون لشدة شبهها بحرف العلة ولذا تدغم فيها نحو من وال وتبديل ألفا في الوقف على نحو اذن ثم حذف للجزم كاحرف العلة ولما حادوا النصب على الجرف في نظيرها من الاسماء لتأخيرها في اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل

ترفع بالنون وتنصب وتجرم
بحذفها فنابت النون فيها
عن الحركة التي هي الضمة نحو
الزيدان يعلان فيفه لان
فعل مضارع مرفوع
وعلامه رفعه ثبوت النون
وتنصب وتجرم بحذفها نحو
الزيدان لم يقوموا لن يخرجها
فعلامه الجزم حذف النون
من يقوموا وعلامة النصب
سقوط النون من يخرجها
ومنه قوله تعالى فان لم تفعلوا
وان تفعلوا فأتقوا النار
(ص)

(وسم معتلا من الاسماء ما
كالصطفي والمراتي مكارما
فالاول الاعراب فيه قدسرا
جميعه وهو الذي قد قصر
والثاني منقوص ونصبه
ظهر *

ورفعه ينوي كذا أيضا بحر
(ش) تنوع في بيان اعراب
المعتل من الاسماء والافعال
فذكر ان ما كان مثل المصطفي
والمراتي يسمى معتلا فاشار
بالمصطفي الى ما في آخره ألف
لازمة قبلها فتحة مثل عصا
ورحى وأشار بالمراتي الى
ما في آخره ياء مكسور ما قبلها
نحو القاضي والداعي ثم
أشار الى أن ما في آخره ألف
مفتوح ما قبلها يقدر فيه
جميع حركات الاعراب الرفع
والنصب والجر وأنه يسمى
المقصور فالمقصور هو الاسم
المعرب الذي آخره ألف
لازمة يخرج بالاسم الفعل
نحو برضى والمعرب المبني نحو اذا وبقولنا ألف ما آخره ياء

لا مكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا لغات اعرابها بالحدوف وكسرت النون بعد
الانما تشبها بالمتنى وقصت بهد اختبها تشبها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير المنصل كالجزء قدم عليها
وبها يظهر فيقال أي اعراب ينصل من الكلمة معه وطأ وأي كلمة تفصل بين الكلمة واعرابها (قوله ترفع
بالنون اسج) أي عند الجهور وقيل اعرابها مرفوعة على لام الفعل وحذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره
(قوله وتنصب وتجرم بحذفها) لا يرد ثبوتها في الآن يعنون لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه
يقولون بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعنون فان واده ضمير الجمع ونونه للرفع بحذفها الناصب نحو وان
تفعلوا وأصله تعفون وبواو ين حذفت الاولى وهي لام الفعل للاعلال والنون للنصب وقد حذفت النون بلا
ناصب وجازم وجوب نون التوكيد وجواز ابتكارة مع نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها وكهها وقد قرئ
تأصروني بفك النونين وادغامها وبنون واحدة والصحيح انها نون الوقاية لا الرفع وبقلة فيما عدا ذلك
كحديث والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون
وأصل تحابوا اتعابوا أفاد في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة السكن في الجمع وغيره لا يقاس عليه
اختيارا (قوله فان لم تفعلوا) قيل تذازع الحرفان في الفعل فعمل الثاني وحذف نظيره من الاول وقيل الاصل
ان ثبت انكم لم تفعلوا لغضبي لم في عدم الفعل واستقبال ان في اثبات ذلك العدم على حدان كان قيصره قد
فان المعلق عليه اثبات القدر لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكمة وقيل لم عملت في الفعل وهي معه في محل
جرم بان وجواب الشرط على كل محذوف أي فتركوا العناد وعبر بانقوا النار تنبها على أنه يوجبها (قوله
وسم معتلا اسج) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول والمصطفي صلتها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها
وتقديم الحال على صاحبها جائز لكن قال الرضي يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف
كثني أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفا أي لفظا من الاسماء والموصول
بدل منه والمعتل عند الحاجة ما آخره حرف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة أو آخر أو وسطا ولكل
اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرتقي على حذف مضاف أي درج مكارم أو تمييز محمول على الفاعل
جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الخير (قوله جميعه) امانا أكيد للضمير في قدسرا ونائب فاعله ولا ضمير فيه
أوتا أكيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للمؤكد لا لأجنبي على حد ولا يحزن ويرضين بما
آتين كاهن لكن الفصل في الآية بمعمول العامل المؤكد لانه وكذا نفسه وبصح جره تأكيد للضمير
في فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد (قوله قد قصر) أي سمي مقصورا من القصير وهو الجنس لحبسه
عن المد أو عن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام أي محبوسات عن بعولتين (قوله ينوي) فيه
مع قدر تفنن فانه شاع واحد على المشهور وقيل المنوي مخصوص بالياء وبالآلف الاصلية والمقدر بالآلف
المنقلبة نكت (قوله كذا أيضا بحر) الظاهر ان كذا متعلق بيجر على انه حال من ضميره أو صفة
لمصدر محذوف أي يجر جوا مثل ذافي كونه ممنويا لا على انه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع حركات الاعراب)
مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة ككاسر وهذا التقدير للتعذر لان الآلف اللينة
لاستطالها وجربها مع النفس بتعذر تحريكها لا بقاها همزة (قوله آخره ألف) أي لينة لاهزمة كالخطأ
(قوله لازمة) أي لفظا أو تقديرا كالمقصور والمنون ولا يرد أن نحو المقرئ اسم مفعول من أقرأه الكتاب
بإبدال الهمزة ألفا يجري عليه حكم المقصور مع انه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمز بدلها لا
نقول إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصور قياسيما وكذا يقال في الياء
(قوله نخرج بالاسم الفعل) أي فلا يسمى مقصورا في الاصطلاح وكذا المبني وان كان ممنوعا من المد وظهر
الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أي لازمة لتخرج بياء المتنى والجمع والاسماء الخمسة

وهو المنقوص نحو القاضى كما سيأتى وبلازمة المثني حال الرفع نحو والزيدان فان ألفه لا تلزم اذ تقلب ياء في الجر والنصب نحو والزيدين وأشار بقوله والثان منقوص الى المرتقى فالمنقوص هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المرتقى فاحتز بالاسم عن الفعل نحو يرمى وبالمعرب عن المثني نحو الذى وبقوله قبلها كسرة عن التى قبلها ساكون نحو ظي ورمى فهذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضممة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت القاضى قال الله تعالى يا قومنا أجيئوا داعى الله ويقدس فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو (٥٠) جاء القاضى ومررت بالقاضى فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة

(قوله يظهر فيه النصب) أى ما لم يكن الجزء الاول من مركب من جى أعرب كانه ضايفين كرايت معدى كرب ونزات قالى فلا اسم موضع فليسكن الياء بلا خلاف استصحبها بالضم حال البناء أو منع الصرف كما فى الجمع وفى الروض الانف تقول تفرقوا يادى سبابسكون الياء وهو حال جعلهما كالاسم الواحد اه نسكت لسكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله ولوان واش باليمامة داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

فيسكن ياء واش وحذفها للتنوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه جل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه فى السعة لقراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وألف بعدها اه صبان (قوله ويقدرفيه الرفع والجر) أى لثقلهما على الياء وقد ظهر ضرورة كقوله لعمر ك ما تدرى متى أنت جأى * واسكن أقصى مدة لعمر عاجل

وكقول جرير

فيوما يوافين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهن غولا تغولا

(قوله وأى فعل الخ) أى مضارع لان الكلام فى المعرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غيران ولولا مفسر اقبل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد وآخر اسم كان ومنته صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغز بيعة فى المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لا مكان جعله خبر مبتدأ محذوف أى وأخر منته وأوالخ فأولعطف الجملة على جملة كان بتمامها وأواسمها ضمير الشأن وجملة آخر منته ألف خبرها مفسرة كفى الاشمونى أى فهمى فى محل نصب وقولهم لا محل للجملة المفسرة أى لغز ضمير الشأن وصرح بذلك الجرى على أن كان الشانية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها وقيل انها تامة لان الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل واسطة فى كان الشانية ثلاثة أقوال حكاه فى النسك وأصحها الاول لان ضمير الشأن لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحد نواسخه وعلى الاخيرين فهمل محل الجملة رفع كفسرها الفاعل أو لا محل لها بحرر (قوله فمعتلا) الاولى جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لاحال من ضميره لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى سعى وانظر لم دخلت الفاء فى جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الاداة ولعله على تقدير قد فتأمل (قوله فالألف) منصوب بمحذوف يفسره انولازم له كاقصد أو لا بس على حد يد اضرب أخاه ولا يقدر انولان الألف لا تنوى (قوله ثلاثهن) أى أحرف العلة مفعول حذف ومفعول جازما محذوف أى الافعال أو ثلاثهن أى الافعال فهو مفعول جازما ومفعول حذف محذوف أى أحرف العلة وعلى الاول حل الشارح (قوله تقض) أى تؤد حكما أى يحكم وما به أو تقض بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه (قوله الى أن النصب يظهر الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

الجر كسرة مقدرة على الياء وعلم مما ذكر ان الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيًا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك فى المعرب الا فى الاسماء الستة فى حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين أحدهما ما سعى به من الفعل نحو يدعو ويغزو والثانى ما كان أعجميا نحو سمند ورفندو

(ص)

(وأى فعل آخر منته ألف *

أو واو ياء فمعتلا عرف)

(ش) أشار الى أن المعتل

من الافعال هو ما كان فى

آخره واو قبلها ضمة نحو

يغزو أو ياء قبلها كسرة

نحو يرمى وألف قبلها فتحة

نحو يخشى (ص)

(فالألف انوفيه غير الجزم *

وأيد نصب ما كيدعو يرمى

والرفع فيهما انو واحد

جازما *

ثلاثهن تقض حكما لازما)

(ش) ذكر فى هذين البيتين

كيفية الاعراب فى الفعل

فما

المعتل فذكر ان الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد

يخشى فيخشى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف وان يخشى فيخشى منصوب وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف وأما الجزم فيظهر لانه يحذف له الحرف الاخير نحو لم يخش وأشار بقوله وأيد نصب ما كيدعو يرمى الى ان النصب يظهر فيها آخره واو ياء نحو وان يدعو وان يرمى وأشار بقوله والرفع فيهما انو الى ان الرفع يقدر فى الواو والياء نحو يدعو ويرمى فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء وأشار بقوله واحذف جازما ثلاثهن

فما سودتني عامر عن ورائة * أبي الله ان أسمو بأمر ولا أب

وقوله ما أقدر الله أن يبدني على شحط * من داره الحزن من داره صول

وما تنجمية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة كما سرفي المنقوص (قوله الى أن الثلاث الخ) أي اذا كانت أصلية أم المبدلة من الهمز كيقرا ويقرى ويوضو ولا تحذف ان قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لاخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحريك الهمزة ولا يحذف أيضا في الاكثر لعدم الاعتماد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتدبر (قوله تحذف في الجزم) أي اضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها لكونه لم يجد غيرها السكون التحقيق منهيب سيبويه أنه انما يحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لابه فرقا بين المجزوم وغيره واما ثبوتها مع الجازم في نحو قوله

وتضحك مني شخة عيشية * كان لم ترى قبلي اسرا يمانيا

فضرورة لانها تزد السكامة الى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف وحيثما جزمه بسكون مقدر على الحرف حتى على القول الاول للضرورة ويحتمل انه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الجمع انه لغة جزمه كذلك وخرج عليها قراءة قبل انه من يتقى ويصبر بالياء وجزم يصبر وقيل الموجود اشباع والحرف الاصل حذفه الجازم ويرده ان حرف الاشباع لا يكتب أو من موصولة وسكن يصبر تخفيفا أو لنية الوقف وليس من ذلك سنقرئك فلا تنسى لانه في لانه في أي فاست نفسى (نقطة) بقي مما تقدر فيه الحركات ما سكن للوقف أو لادغام كيضرب بكر وداود جالوت أو لتخفيف كتسكين بارتسكم وبعولتهن ورسلنا ومكر السوء وبأمركم ويشعركم والصحيح جوازه نرا للقراءة به في السبع والتبع كالجلدة والمحي كالعالم المركب اسنادا والمضاف لياء المتسكاه حتى في حال جوه خلافا للمصنف لسبق حركة المناسبة على الاعراب وكالياء بدلها كياغلاما ويقدر السكون فيما حرك للسا كمين كام يكن الذين وما أدغم في آخره كام يشدوما حرك من القوافي كقوله

أغررك مني أن أحبك قانلي * وأنت مهماتنا مري القلب يفعل

والظاهر أن هذا التقدير كالتعذر فيما عدا الخفف لتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الافعال الخمسة عندنا كيدها كما سرفي والحروف الثلاثة في الاسماء الستة اذا وليها سا كن كابي الرجل وكذا ألف المثني كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالحوا القوم والمقيم الصلاة أما في جمع المسكسور فيحذف كان للسا كن كياء المثني ولا تحذف لعدم ما يدل عليها الفتح ما قبلها أبدأ والظاهر أن تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر قليل وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتسكاه رفعا كجاء مسلمى لذهاب صورتها اذا أصله مسلمون لي حذف النون واللام للاضافة وقبيل الواو ياء لاجتماعها مع الياء وأدغمت فيها وكسرت الميم لمناسبتها قال ابن الحاجب وتقديرها للثقل لان الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتسكاه فرد عليه بانها تعذر مادامت الياء الاولى فلا تدق انه لا تعذر نظر الحال الراهنة كقادره في الفتى لا تعذر مع ان أصل الالف لا تعذر عليها الحركة بل ثقل لكن أنت خير بأن الموجب لقلب آخر الفتى ألفا ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا واختار وفاقا لابي حيان ان اعرابه لفظي لوجود ذات الواو وتغير صفته العلة تصريقية لا يقتضي تقديرها والله أعلم

(النكرة والمعرفة)

اسماء صدر لنسكر وعرف المشدد ومصدر ان لا مخفف يقال نسكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعل

الى أن الثلاث وهي الألف
والواو والياء تحذف في الجزم
نحو لم يحش ولم يغز ولم يرم
فعلمة الجزم حذف الالف
والواو والياء وحاصل ما ذكره
أن الرفع يقدر في الواو
والالف والياء وان الجزم
يظهر في الثلاثة بحذفها
وان النصب يظهر في الواو
والياء ويقدر في الالف
(ص)

(النكرة والمعرفة)

اسمى جنس الاسم المنسكر والمعرف لاعلمين لهما كما قيل والالتمع الصريف ولا يصح ان علميتهما ما لكونهما
ترجمة لان مدلولهما حينئذ اللفاظ التي بعدهما كاسترا التراجم لا الاسمان المذكوران لان التقدير هذا باب
شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات لا معرفة له كاحد وعرب دون
عكسه واسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد
بنحو صلة أو عهد قيل ووجودا كالأدنى اذا ولد يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرده انه يطلق
عليه المعارف أيضا كهو وهذا الذي ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات المذكور فوجود فيحدث
بجوهر فبسم فنام خيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك ما شابهه فيكمذ كور معلوم وشئ اصدق
الشيء بالمعلوم لغة وكحيوان شجر وحجر مثلاً وكانسان فرس وحمار وكرجل امرأة وكعالم جاهل وضارب
مثلاً وما بينهما العموم الوجهي كانسان وأبيض فالظاهر أنهما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه
وبعد فلا فائدة في هذا البحث الا لقرين (قوله نكرة) مبتدأ لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم لا الجنس
في ضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل آل خبر وذكرة لان المراد اسم قابل آل
والاسم يقع على المذكر والمؤنث ولتأول النكرة باللفظ مثلاً بالكامنة قيل أو لكون النكرة صفة
لخوف مذكر أي اسم نكرة وهو الذي سوغ الابتداء بها ويرده ما مر من انها اسم جنس للمنكر
لا وصف الا أن يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالاشتقاق في أن قابل آل الخ تعريف للنكرة والتعريف
ليس محمولاً على المعرف لا مواطاة ولا اشتقاقاً كما صرح به الميزانيون لتلا محكم عليه قبل تصويره وانما هو
تفسيره على حذف أي التفسيرية أو عطف بيان عليه كجاء يداً بوعبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى
مسوغ كذا قيل وهو مردود بأن الحكم على الشيء انما يتوقف على تصويره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور
التام الحاصل بالتعريف مع أن كونه تصوراً خالياً عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف أما
بالنسبة للمتسكك العالم به فحكم قطعاً وان كان قصده الاصلية تفسيره وهذا معنى ما قيل انه تصوير لا تصور ولو
سلم عدم حمله أصلاً كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحيح صورة اللفظ لانها مابتدأ وخبر
صورة لاحقيقة فتدبر وحمل المواطاة ما يصح بالاتأويل بالمشق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه
وحمل الاشتقاق بخلافه كحمل العلم على الشافعي (قوله مؤثراً) حال من المضاف اليه وهو آل لان المضاف اسم
فاعل يقتضي العمل في الحال (قوله ما يقبل آل الخ) اعترض بأنه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا
ومجرد ررب وأفعل من فانها نكرات مع انها لا تقبل آل ولا تقع موقعه وغير مانع لدخول يهود ومجوس
وضمير الغائب العائد لنكرة كجاء في رجل فأكرمته فانها معارف مع ان الاولين يقبلان آل والثالث
واقع موقع قابلها وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال ومامعه يقبل آل في الافراد ولا يضر عدم قبولها في
تراكيها الخاصة لعروضه وعن الثاني أن يهود ومجوس لا يقبلانها الا اذا كانا مجعنين ليهودي ومجوسى
كروم ورومى وهم حينئذ نكرتان أما اذا كانا علمين على القبيلتين فلا حينئذ يمتنعان الصريف للعلمية
والتأنيث المعنوي وأما الضمير فمعناه الرجل المذكور وهو لا يقبل لارجل بالنسبة فتدبر (قوله وتأثيره
التعريف) قيد به لانه المراد من تأثير آل عند الاطلاق خروج نحو العباس والحرف فان آل فيها مؤثرة للمع
أصلها من الوصفية بشدة العبوس والحرف لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه أيضاً تأويل في الابهام
كاحد وعرب وبغير وشبه لوقوعها موقع انسان مثلاً وكذا امرؤ وامرأة ولعلم لم يسمع دخول آل عليها
فيكون نحو الغير والشبه مولداً وكذا أسماء الاستفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان وأما ان ضمن
الاستفهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضاً لامن الاول أسماء الفاعلين والمفعولين
لان آل فيها موصولة لا معرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلاً وكل وبعض بمعنى جميع وجزء

(نكرة قابل آل مؤثراً)
أو واقع موقع ما قد ذكرنا
(ش) النكرة ما يقبل آل
وتأثيره التعريف أيضاً ويقع
موقع ما يقبل آل مثال ما
يقبل آل وتأثيره التعريف
رجل فتقول الرجل واحترز
بقوله وتأثيره التعريف
مما يقبل آل ولا يؤثر فيه
التعريف كعباس علماً
فانك تقول فيه العباس
فتدخل عليه آل لكنها لا
تؤثر فيه التعريف لانه
معرفة قبل دخولها عليه
ومثال ما يقع موقع ما يقبل
آل ذواتي بمعنى صاحب نحو
جاء في ذومال أي صاحب
مال فذو نكرة وهي لا تقبل
آل لكنها واقعة موقع صاحب

وإدخال آل عليه المالحن عند الجمهور لإضافتهم معنى وتندو بينهما بدل عنها وكذا أسماء الأفعال النسكرات
لوقوع صه مثلاً موقع سكوتا أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر (قوله) وصاحب يقبل آل) أى المعرفة لان
المراد به الدرام والثبوت فهو صفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله) وغيره معرفة) أفرد
الضمير لإرادة المذكر لا لان العطف بالواو لا نهائوية بمعنى الواو لا للاحد الدائر حتى تقتضى الأفراد
وفى الاخبار قلب لان المعرفة هى المحدث عنها يبين خاصتها كالنسكرة ولم يعرفهما بالحد لما فى التسهيل
من تعذر بلا اعتراض عليه وعمله بالميل له وقد عرف كثير النسكرة بما شاع فى جنس موجود كرجل
أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل فى شئ بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهما
وهو الاصح خلافاً لمن أثبتا فيما لا يدخله تنوين ولا لآل كمن وما (قوله) كهم وذى الخ) لم يرتبها لضيق النظم
وقدرتها فى السكافية بقوله

وَصاحب يقبل آل نحو
الصاحب (ص)

(وغيره معرفة كهم وذى
وهندوا بنى والعلام والذى)

(ش) أى غير النسكرة

المعرفة وهى ستة أقسام

المضمرة كهم واسم الإشارة

كذى والعلم كهند والنحلى

بالاف واللام كالغلام

والموصول كالذى وما

أضيف الى واحد منها كبنى

وسنتكاه على هذه

الاقسام (ص)

(فألذى غيبة أو حضور

كانت وهو سم بالضمير)

(ش) يشير الى أن الضمير

مضمرة أعرفها ثم العلم * فتدو إشارة فوصول ثم فتدو أداة فتدو عينا * فتدو إضافة بها تبيينا
وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع فى التوكيد لذكرها فى أبوابها وذ كرسحرفيا
لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك الى ما هنا لان تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الإضافة
المقدرة والباقي بأل مقدرة لكن اختار فى التسهيل ان تعريف المنادى بالمواجهة والاقبال عليه لأل
فليس مما هنا * واعلم ان الجلالة أعرف المعارف اجماعاً ثم الضمير على الاصح لالعلم ولا الإشارة وأعرفه ضمير
المنكاهم فالخاطب فالغائب السالم من الإبهام بان يتقدمه اسم واحد كإلى التصریح بخلاف جاء زيد وعمرو
فأكرمته فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصى كإلى التسهيل أما الجنسية فالظاهر أنه دون الجميع وأما
المضاف فكما أضيف اليه عند المصنف مطلقاً وعند الاكثر الاضاف للضمير فكالمعلم لانه يوصف به كمررت
بن يد صاحبك والصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه ورد بأنه لا ضرر فى ذلك بل هو الانسب
لكونها تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختار ابن هشام تبعاً للقرء والشوا بين وقال المصنف انه الصحيح
نعم على قول الناظم بنقض القول بأن الضمير أعرف الجميع والانسب كون المضاف دون ما أضيف اليه مطلقاً
لا كسبابه التعريف منه ولان نحو غلام زيد صادق بأى غلامه انه فففيه إبهام عن زيد (قوله) والذى مقتضاه
انه يسمى معرفة حال افراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومه له وعدم استعماله بدونها بخلاف
المضاف دون المضاف اليه (قوله) فألذى الخ) لما فانه ترتيباً ذ كرارتها تبويبا لكن فانه ان يترجم للضمير
كاخوته والفاء فصيغة كمالا نحى وما مفعول أول اسم والظرف صلتها أى فوضع لذى غيبة الخ أى لغيره
السكى بناء على قول السعدان المضمرة ونحوها كالأشارات والموصولات والحروف كليات وضعها جزئيات
استعمالاً فهو مثلاً موضوع لمطلق غائب ولا يستعمل الا فى واحد بخصوصه كز بدأ والمعنى فوضع لافراد
ذى غيبة بناء على قول العضد والسيد انها جزئيات وضعها استعمالاً فهو موضوع لكل فرد فرداً
يستعمل فيه لكن بواسطة استحضارها بأمر كلى نعم تلك الافراد لتعذر أن يحيط الواضع على انه من البشر
بجميعها وقت الوضع تفصيلاً فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت اذا كان الضمير والإشارة والموصول
مستوية وضعها استعمالاً فمعنى كون بعضها أعرف من بعض كما سرفت لان تعريفها من أمر زائد على
الوضع كالمرجع والحضور فى الضمير والإشارة فى اسم الإشارة والصلة فى الموصول ولا شك أن بعض هذه
أوضح من بعض فالترتيب انما هو باعتبارها لا بالوضع ألا ترى أن الحروف مثلها وضعها استعمالاً وليست
معارف لعدم قرينة التعريف فتدبر (قوله) كانت) جوه بالكاف لقصد اللفظ وليس من انابة ضمير
الرفع عن ضمير الجر كاتوهم (قوله) بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالباً أو من الإضمار
وهو الاخفاء لكثرة استتاره ولانه خفى فى نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الخمس غالباً

وهي التاء والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرا أيضا ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا أي كنى به عن
الظاهر اختصارا (قوله مادل على غيبة) أي لفظ جامد وضع لذي غيبة الخ فخرج أحرف المضارعة وكاف
الخطاب في نحو ذلك وأخر نحو أنت وإياه وضمير الفصل عند البصريين فانها أحرف لنفس الغيبة والخطاب
لأنهما وخرج أيضا ما فيه أل الحضورية كجئت الساعة ونحو يازيد فان الحضور في ذلك ليس من الوضع
بل من القرائن والمراد بالحضور خصوص التكلم والخطاب بقريضة التمثيل لا مطلق حضور فخرج أسماء
الإشارة على أن حضورها لم يعتبر وضعها وانما لزمها من كونها لا يشار بها إلا حاضر وبايقاع ما على الاسم
الجامد فخرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب فانها مشتقة على أن المراد هنا بالتكلم شخص يحكي بذلك اللفظ
عن نفسه وبالمخاطب شخص يوجه إليه الخطاب به وبالعائب ما تقدم له ذكر أي مرجع وهذه ليست
كذلك وبهذا تخرج الأسماء الظاهرة بناء على أنها موضوعات للعائب لأنها لم تقدم ذكرها ولا صرح أنها
وضعت لأسماء المعلنين لا بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها في كل منهما حقيقة واعلم أن ضمير العائب لا بد من
تقدم مرجعه لفظا ولو بمادته كاعدلو أو أقرب أي العدل المفهوم من اعدلوا أو معنى بأن يعلم من السياق
نحو ولا يوبه لكل واحد أي الميت بقريضة ذكر الارث حتى توارت بالحجاب أي الشمس بقريضة ذكر
العنى والاطباء عن ذكره أي صلاة العصر أو رتبة كضرب غلامه زيد فان رتبة الفاعل قبل المفعول
ولا يعود على ما تأخر لفظا ورتبة الأفيست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لنسكات خاصة بها كالاجال ثم
التفصيل وهي ضمير الشأن والقصة والضمير المجرور برب والمرفوع بنعم أو بأول المتنزهين كما سبق في
أبوابها والضمير المبدل مفسره كضربته زيد واللام صل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه مفسره نحو
ما هي الأحياء الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حلت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل ضمير هذين للقصة
وقيل من باب ضربته زيد بالجملة تقول وتحمل خبره وفي الجمع انه قد يرجع إلى نظير السابق نحو وما يعمر من
معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر عندى درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه وجعله الدماميني
لنفس السابق مع حذف مضاف أي من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذو اتصال) اما خبر مقدم عن
مالا نها هي المعرفة أو عكسه لان القصد تعريف المتصل بما ذكره منه صفة ذو (قوله مالا يتبدأ) أي به حذف
الجار فاقبل الضمير واستتر وليس محذوفا لانه نائب الفاعل ولما لا يحذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد
لا يتبدأ به الخ مع بقاءه على حالته الأولى فخرج ضمير ضربتهم وضربتهم فانها إذا ابتدئ به صار
مبتدأ بعد أن كان مفعولا فلأورد بقاؤه مفعولا قيل إياهم ضربت لاهم افتدبر (قوله الا) مفعول يلي
لقصد لفظه واختيار انصب بنزع الخافض أي في الاختيار والمراد ما يعي الاستثنائية والوصفية وهي التي
بمعنى غير كما في شرح الجامع (قوله كالياء والكاف الخ) تمثيل لأنواعه ومحاله لكنه راعى الاعراف فقدم
التكلم فالمخاطب فالغائب وان فاته تقديم المرفوع وتأخير المجرور كعادتهم للضرورة فمثل للتكلم والمجرور
بإني ولا مخاطب والمنصوب بأكرمك وللمرفوع والغائب بسليبه (قوله المضمير) أي من حيث هو ينقسم
الخ وهل المنصل أصل المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله فإلى عوض الخ)
لي خبر مقدم وناسر مبتدأ مؤخر والاد مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الأايه وعوض ظرف يستغرق
المستقبل كابدا الآن مختص بالثني وهو مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد وسمع فيه حينئذ
الكسر والفتح فان أضيف نصب كالأفعله عوض العائضين كأبد لا يدين وفي القاموس ما رأته عوض
فاستعمله في الماضي (قوله وما نبال الخ) ما الأولى نافية والثانية زائدة لا مصدرية خلافا للعنى لان اذا
الشرطية مختصة بالجل الفعلية وجلة ان لا يجاوزنا الخ مفعول نبال وديار بمعنى أحد من ألفاظ العموم
الملازمة لثني أصله ديوار لانه من دار يدور والاك مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الأايه أي لنبالي بعدد

مادل على غيبة كهو أو
حضور وهو قسمان أحدهما
ضمير المخاطب نحو أنت
والثاني ضمير المتكلم نحو
أنا (ص)

(وذا اتصال منه مالا يتبدأ
ولا يلي الاختيار أبدا
كالياء والكاف من إني
أكرمك

والياء والها من سليبه مالا
(ش) المضمير البارز
ينقسم إلى متصل ومنفصل
فالمتصل هو الذي لا يتبدأ
به كالكاف من أكرمك
ونحوه ولا يقع بعد الأفي
الاختيار فلا تقول ما
أكرمك الاك وقد جاء
شاذ في الشعر كقوله
أعوذ برب العرش من قئة
بغت

على فإلى عوض الاله ناصر
وقوله
وما نبال إذا ما كنت جارتنا
أن لا يجاوزنا الاك ديار
(س)

وكل مضمرة له البناء يجب * ولفظ ما جاز كلفظ ما نصب (ش) المضمرات كلها مبنيّة لشبهها بالحرف في الجود ولذلك لا تنصرف ولا تني ولا تجمع وإذا تقرّر أنها مبنيّة فنهما يشتركان في الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جزم متصل نحواً كرميتك ومرت بك وأنه وله فالكاف في أكرميتك في موضع نصب وفي بك في موضع جر والهاء في أنه في موضع نصب وفي له في موضع جر ومنهما ما يشتركان في الرفع والنصب والجر وهو ناو اليه أشار بقوله (ص) للرفع والنصب وجوزنا صلح * (٥٥) كاعرف بنا فأننا لنلنا المنصوح (ش) أي صاحب

لفظ نا للرفع نحو لنا والنصب نحو فأننا وللجر نحو بنا وما يستعمل للرفع والنصب والجر الياء فمثال الرفع اضربني ومثال النصب أكرمني ومثال الجر ضربني ويستعمل في الثلاثة أيضاً هم فمثال الرفع هم قائمون ومثال النصب أكرمهم ومثال الجر لهم وأنما لم يذكر المصنف الياء وهم لأنهما لا يشبهان نا من كل وجه لأن نا تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة بخلاف الياء فأنها وإن استعملت للرفع والنصب والجر وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة لأنها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالة النصب والجر للمتكلم وكذلك هم لأنها وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة فليست مثل نا لأنها في حالة الرفع ضمير منفصل وفي حالة

مجاورة سواك أيها المحبوبة إذا كنت أنت جارتنا وفي نسخ وما علينا أي وما علينا بأس بعدم مجاورة سواك وإذا تأملت في معنى البيت وجدت الابعنى غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في محل جر بالإضافة لاستثنائي كما قاله أرباب الحواشي والاتصال ممنوع بعد كل منهما كافي شرح الجامع (قوله وكل مضمرة إلخ) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الأعراب يؤهم أعرابها دفعه بذلك في ابتدائه ليعلم أن الجر وغيره لمخالفاً فقط وليس هذا مكرراً مع قوله قبل كالشبه الوضعي لأنه لا يفيد هذه السكينة فأشار هنا إلى أن هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليها وأن له عللاً أخرى (قوله كلفظ ما نصب) أي في الصورة ولومع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله وذو اتصال إلى قوله وذو ارتفاع وانفصال فأشار إلى الجر وروى المنصوب في هذا الشرط وكل منهما اثنا عشر قسمًا كما سيأتي وإلى المرفوع فيما بعده وأنما أخوه لأنه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للمتعصل والمنفصل فربما توهم أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم الجر والذى لا يكون في المنفصل أصلاً لا فتدبر (قوله في الجود) هذا أحد أوجه أربعة في التسهيل ثانيها الشبه الوضعي في بعضها وحمل الباقي عليه ثالثها الشبه الافتقاري لافتقار دلالتها إلى المرجع أو الخطاب مثلاً رابعها استغنائها عن الأعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني كالخرف اه وقال ابن غازي للشبه المعنوي لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة وهي من معاني الحروف الجزئية كحرف المضارعة والواحق في أي أي وأياك وأياه اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي (قوله ولا تني إلخ) وأما نحوهما وهما ونحن فوضعت كذلك ابتداء (قوله للرفع إلخ) متعلق بصلح الواقع خبراً عن نا وهو بفتح اللام أفصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لئلا يلزم عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمنه معنى أشعر فعداه بالياء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا (قوله لا يشبهان نا إلخ) هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا في نحو أعجبتني كوني مسافراً إلى أبي فان الياء في الجميع ضمير متصل بمعنى واحد ومحملها نصب في الأول ورفع في الثاني بالكون وجر في الثالث والجواب أن رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعاً كالفعل ومحملها الأصلي بالنسبة للمضاف هو الجر فقط أما ما فشرطه بالإضافة (قوله وأنف) مبتدأ أسوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره وأشار بهندام قوله للرفع والنصب وجر إلى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار بهندام الثلاثة مع نا المتقدمة إلى بعض أقسام البارز المرفوع وبقى التاء في نحو ضربت بضربتها إلخ وياء المخاطبة في تضرب بين ثم ذكر المستتر فتكمل ضماث الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضماث الرفع) أي مع الأفعال أمافي نحو صار بان وضار بان خرفان والفاعل مستتر (قوله وليس بجيد) ولو قال لما غاب وخوطب السكفاء لكان أجيب عنه بأنه دفع التوهم بالمثل كما أفاد به أنها خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب الأعراب لا الغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالمرفوع لأنه عمدة فلا بد منه لفظاً وتقديرًا وأما غيره ففضلة لا داعي إلى تقديره إذا عديم من اللفظ إلا بط الخبر ونحوه وذلك ما درو صنيع المصنف صريح في أن المستتر من المتصل لأن كلامه الآن فيه وهو الأصح لأن المنفصل كما قيل

النصب والجر ضمير متصل (ص) (أنف والواو والنون لما * غاب وغيره كقما وأعلما) (ش) الألف والواو والنون من ضماث الرفع المتصلة وتكون للغائب والمخاطب فمثال الغائب الذي يدان قاما والز يدون قاموا والمندبات فن ومثال المخاطب أعلما وأعلما وأعلما ويدخل تحت قول المصنف وغيره المخاطب والمتكلم وليس بجيد لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً بل إنما تكون للغائب والمخاطب كما مثلنا (ص) (ومن ضمير الرفع ما يستتر * كافعل

أوافق نغبط اذ تشكر (ش) ينقسم الضمير الى مستتر و بارز والمستتر الى واجب الاستئثار وجائزه والمراد بواجب الاستئثار ما لا يحل محله الظاهر
وبجائز الاستئثار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها استئثار الضمير أربعة * الاول فعل الامر للواحد
المخاطب كالفعل التقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز ابرازه لانه لا يحل محله الظاهر فلا تقول افعلز يد فأم افعلز أنت فأنت تأ كيدا للضمير المستتر
في افعلز وليس بفاعل لافعل لصحة (٥٦) الاستغناء عنه فتقول افعلز فان كان الامر لواحدة أو اثنين أو جماعة برز الضمير

اذ لا يتدأ به ولا يلي الا بل لا ينطق به أصلا واختار في الجامع انه واسطة لأن الاتصال والانفصال من عوارض
الالفاظ المحققة اه نكت (قوله أوافق) مجزوم في جواب الامر ونغبط بالعين المججمة بدل منه (قوله
ينقسم الضمير) أي المتصل بالامر والمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الذي
ضربت لا مكان النطق به أما المستتر فامر عقلي لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعير ون له المنفصل في قولهم
تقديره أنت مثلا لتقريب كما مر فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من
المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل لاقرينة فهو كالموجود ولذلك اختص بالعمد أما المحذوف فلا بد له من
القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أي بان يمكن تساطع عامله على الاسم الظاهر والضمير المنفصل كمن بدقام
يصح فيه قام أبوه وأما قام الاهو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ يقال قام هو على الفاعلية
لان المستتر مطلقا لا ينطق به أصلا لانه أمر عقلي وحينئذ فقسمة هذا جائزا ومقابلته واجبا مجرد اصطلاح
لامشاحته فيه فاندفع ما للموضح هنا فأفاده سم (قوله للواحد) سيد كرحترزه والمخاطب لبيان الواقع
ولم يذ كر نهى الواحد لدخوله في المبدوء بالتاء (قوله لا يجوز ابرازه) الاولى واجب الاستئثار كقال في مقابله
الآتي كما يعلم مما مر (قوله في أوله الهمزة) الاولى حذف في (قوله نحو تشكر) الأفيده جعله له وثمة الغائبة
نحو هنت تشكر ليسكون الماتن مثلا للمستتر جوازا أيضا ولحصول المخاطب بالفعل (قوله هذا ما ذكره الخ) بقي
مما يجب استئثاره كافي التوضيح وشرحه مرفوع بفعل الاستغناء أو التوجب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل
أمر مفرد كان أولا كنزال يازيد وياهندو يازيدان الخ أو بالمصدر المائب عن فعله في الامر نحو فضررب
لرقاب أو بالفعل التفضيل اه ولا يرد أن الأخير يرفع الظاهر في مسألة السكحل اجماعا وفي غيرها على لغة قليلة
كاسيأتى لندور ذلك وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له بخبر الاستئثار قطعاً كما سيمثل له الشارح
بز يدقام لانه يخلفه الظاهر باطراد كن يدقام أبوه وعدم صحة بروزه لا يضر كما علم مما مر خلافا لمن وهم فيه
وكذا مرفوع نعم وبش فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ) أي مضارعا كان أو ماضيا لافعل الاستغناء
والتجب فانهما للغائب مع وجوب الاستئثار فيهما الجريان الثاني مجرى المثل فلا يغير والمثالي ففوت جمل الاول
على الا في تلوا المستثنى له (قوله وما كان بمعناه) أي الفعل من الصفات المحضة سواء جرت على من هي له
كأمثله أولا وخرج بالمحضة ما غلبت عليها الاسمية كالاجرع والاطمح فلا ضمير فيها أصلا لدلاتها على مجرد
الذات وبقي من مواضع الجواز اسم الفعل الماضى كهيأت (قوله وذوارتفاع) أي محلا كما مر وهو خبر
مقدم عن أنا وهو بسكون الواو لغة حكاهما القارضى لا مجرد الوزن مبتدأ أنت عطف عليه والخبر محذوف
أي كذلك ولم نعطفهما على أنا لافراد خبره المتقدم فهذه الضمائر لا تكون بالاصالة الامر فوعة وأما
ورودها غير مرفوعة فاعلمها بالنيابة عن ضمير الجر نحو ما أنا كانت ولا أنت كأننا لقبح اللفظ معه
أو النصب نحو * ياليتني وهما تخلو بمنزلة * للضرورة ويكثر نيابتها في التوكيد كرايتك أنت ومررت
بك أنت كما سيأتى وأما ندأ وهى نحو يا أنت فشاذ (قوله أنا لامتسك الخ) المختار عند البصر بين أن الضمير

نحو الضمير واضربا
واضربوا واضربن * الثاني
الفعل المضارع الذى فى أوله
الهمزة نحو أوافق التقدير
أما فان قلت أوافق أنا كان
انانا كيدا للضمير المستتر
* الثالث الفعل المضارع
الذى فى أوله النون نحو
نغبط أى نحن الرابع الفعل
المضارع الذى فى أوله التاء
نخطاب الواحد نحو تشكر
أى أنت فان كان الخطاب
لواحدة أو اثنين أو جماعة
برز الضمير نحو أنت تفعلين
وأنتما تفعلان وأنتم تفعلون
وأنتن تفعلن هذا ما ذكره
المصنف من المواضع التى
يجب فيها استئثار الضمير
ومثال جائز الاستئثار ز يد
يقوم التقدير هو وهذا
الضمير جائز الاستئثار لانه
يحل محله الظاهر فتقول
ز يد يقوم أبوه وكذا كل
فعل اسند الى غائب أو غائبة
نحو هنت تقوم وما كان
بمعناه يجوز بدقام أى هو
(ص)

(وذكوارتفاع وانفصال أنا هو)
هأنت والفروع لا تشبهه

(ش) تقدم أن الضمير ينقسم الى قسمين مستتر و بارز وسبق الكلام
في المستتر و البارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مرفوعا منصوبا مجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مرفوعا
ومنصوبا ولا يكون مجرورا وذكر المصنف في هذا البيت البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر أنا لامتسككم وحده ونحن لامتسككم المشارك أو المعظم
نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنتا للمخاطبتين وأنتم للمخاطبتين وأنتن للمخاطبات وهوللغائب وهى للغائبة
وهما للغائبتين أوللغائبتين وهن للغائبات (ص)

(وذواتصاف في انفصال جملا * اياى والتقرير ليس مشكلا) (ش) أشار في هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو اثنا عشر اياى
للتكلم وحده واياى بالتكلم المشترك أو المعظم نفسه واياى للمخاطب (٥٧)

أو المخاطبين واياىكم
للمخاطبين واياىكن
للمخاطبات واياىه للغائب
واياها للغائبة واياهما
للمغائبين والغائبتين واياهم
للمغائبين واياهن للغائبات
(ص)

(وفي اختيار لايجي المنفصل
* اذا تأتى أن يجي المتصل)

(ش) كل موضع أمكن
أن يؤتى فيه بالضمير
المتصل لا يجوز العدول
عنه الى المنفصل الا فيما
سبب كره المصنف فلا
تقول في أكرمك
أكرمك اياك لانه يمكن
الاتيان بالمتصل فتقول
أكرمك فان لم يمكن
الاتيان بالمتصل تعين
المنفصل نحو اياك أكرمك

وقد جاء الضمير في الشعر
منفصلا مع امكان الاتيان
به متصلا كقول الشاعر
بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت
اياهم الارض في دهر
الدهار ير

(ص)
(وصل أو أفصل هاء سلتيه
وما
أشبهه في كنهه الخلف
انتمى)

فيه وفي فروعه أن فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرفي خطاب ولواحقها التبيين المقتضى وغيره وان
الهاء في هما وهم وهن هي الضمير وحدها ولواحقها التبيين الحال فان والهاء مشتركان بين المفرد وغيره
والواحق قرينة على المراد بهما والنون الاولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو في هم وفي الفارضى ان
الواحد حذف من أنتم تخفيفا ولذا عادت في ضرب جموه لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها فتسكون النون
الثانية من أنتم في مقابلتها وأما هو وهي فكلاهما الضمير كما في البناء وخالف الكوفيون في الجميع
(قوله وذواتصاف) مبتدأ خبره جعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره النائب عن الفاعل
واياى مفعوله الثاني ولم يقل وان انفصال كسابقه للتفان والصحيح ان الضمير ايا فقط ولواحقها حروف تبيين
المراد واختار المصنف أنه الجميع (قوله أشار في هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف في قوله وذواتصاف
الى ههنا ان الضمير خمسة أنواع له كره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما
علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسما لانه اما المفرد المذكور او المؤنث أو المثنى أو الجمع المذكور أو الاناث
وعلى كل اما مخاطب أو غائب ثم المتكلم وحده ومع غيره فالجاءة مشثون ولا تخفأك أمثلها ويزيد ضمير الرفع
المتصل أربعة مع المضارع وهي أضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب
تضرب كما تحذف مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقتدر وكذلك تعدل الواو والالف ونون النسوة مع المضارع
لاتحاد صورتهما مع الماضي وكذا اضربى مع تضر بين وانما جعل الضمير في الامر على المضارع دون
العكس لانه الاصل فتدبر (قوله لايجي المنفصل الخ) أى لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا
يعمل عن المتصل الا حيث يتعذر اما الضرورة كبيت الشارح أولتقدمه على عاله كاياك نعبد أو لخصره
كلا تعبدوا الاياه وقوله أنا الذائد الحارى الفمار وانما * ينفع عن أحسابهم أنا أو مثلى
أو لكون عامله مخدوفا كاياك والشر أو معنويا كانه بعد أنتم وأنت مولى كريم أو حرف نفي نحو ما هن
أمراتهم أو فصل من عامله يتبعوع له كيخرجون الرسول واياكم أو وى أو المصاحبة كقوله
فاكيت لأفئك أحد قسيده * تكون واياها بما مثلا بعدى

أو لرفع مفعله مضاف الى المنصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما في التصريح (قوله
بالباعث الخ) متعلق بحلقت في بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباءت أو الوارث اليه وحذف نظيره من
الآخر على حد * بين ذراعى وجهه الاسد * أو منصوب تنازعه الوصفان فاحمل فيه الثاني وحذف ضميره
من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم حال من الاموات والدهار ير أول الدهر
في الزمن الماضي لا واحده من لفظه ويقال دهر دهار ير أى شديدة كيلة ليلاء ويوم أيوم وساعة
بالشدائد وان كان المتناصب ههنا الاول وفي الصحاح دهر دهار ير أى شديدة كيلة ليلاء ويوم أيوم وساعة
سوءاء (قوله هاء سلتيه) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثاني لا الاول كما قيل والالا ضمير في الثاني لماسيا أى
الا أن لا يجعل تنازعا بل حذف من الثاني دلالة الاول لكون الوصل أرجح فيتعلق بالمعمول الظاهر وهذا
كالا استثناء من قوله وفي اختيار الخ لا منافض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله الى أنه على
حذف مضاف وما واقعة على فعل أى وهاء كل فعل أشبه سلتيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل
وليس كذلك فالاحسن جعل الاشمونى ما واقعة على ضمير والهواء في أشبه عائدة لهاء سلتيه أى وكل ضمير
أشبه هاء سلتيه فباسيا أى سواء كان عامله فعلا كما مثله أو اسما كما دهرهم أنا معطيك ومعطيك اياه (قوله)

(٨ - (خضرى) - أول) * كذلك خلطته واتصلا * اختار غيري اختار الانفصالا
(ش) أشار في هذين البيتين الى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع امكان ان يؤتى به متصلا فإشار بقوله سلتيه الى ما يتعدى
الى مفعولين الثاني منهما

ليس خبراً في الأصل وهما ضميران نحو الدرهم سلتيه فيجوز لك في هاء سلتيه الاتصال نحو سلتيه والاتصال نحو سلتني آياه وكذلك كل فعل أشبهه نحو الدرهم أعطيتك وأعطيتك آياه وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسئلة الاتصال والانفصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب وإن الانفصال مخصوص بالشعر وأشار بقوله في كنهه الخلف انتهى إلى أنه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميراً فإنه يجوز اتصاله وانفصاله واختلاف في المختار منهما واختار المصنف الاتصال بحوكمته واختار سيبويه الانفصال نحو كنت آياه تقول الصديق كنهه وكنت آياه وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو خلتيه وهو كل فعل تعدي إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران ومنه سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال نحو خلتي آياه ومنه سيبويه أرجح لأنه هو الكثير في لسان العرب على سحكه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر

ليس خبراً صادق بكون العامل ليس ناسخاً أصلاً كسأل أو ناسخاً لأحد الضميرين فقط كاذير يكهم الله في منامك فليلاً الآية فإن أرى الحلية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبراً في الأصل فالآية من باب سلتيه لاختلتيه لأن النسخ المعتبر في خلتيه للضميرين معاً فتعير الشارح أولى من التعير بكون العامل ليس ناسخاً (قوله وهما ضميران) أي وأولهما أعرف كما يفيد المثال فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سيأتي في المتن وخرج بكونهما مفعولين بالذرفع وأولهما فيجب الوصل مع الفعل فلو قدم غير الأعراف كضربك وضربونا لأن الفصل إنما جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفقود هنا إذ المرفوع كجزء الفعل ويجوز الأمران مع الاسم سواء كان الأول مرفوعاً مجروراً كحجبت من ضرب بك وضربني آياك إذا لاء فاعل المصدر مجرور بالإضافة أو مرفوعاً فقط ولا يكون المستترا كانا الضارب بك والضارب آياك بناء على أن الكاف مفعول لامضاف إليه والاتعين الوصل لأن المجرور لا يكون المتصلاً به صلباً وكذلك يجب الوصل في أنضاربه بلال لتعين الإضافة فيه فإن نون الوصف تعين الفصل كضارب آياه فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدي إلى مفعولين خاص بالفعل لأنه اقتصر عليه دون الاسم بقي موضوع المسئلة الضميران فلو أبدل أحدهما بالظاهر كالدرهم أعطيتك بدا فالظاهر تعين الوصل على الأصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه في عبارته وأصرح منها قول الكافية * سلتيه صل وقد فصل * ومنه فسيكتفيكم الله أن نزلكموها إن يسألكموها إذا يركهم الله كما مر هذا في الفعل أمافي الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المفعولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله * ومنعكم أبشئ يستطاع * وقوله

لئن كان حبك لي صادقا * لقد كان حبيبك حقا يقينا

(قوله مخصوص بالشعر) رده حديث أن الله ملككم أي الأرقاء ولو شاء لملكهم أي أكرمهم والشاهد في الأولى فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقديم غير الأعراف ولو وصل لقال ملككموها بفتح الكاف الأولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع مافي الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله إذا كان خبر كان ضميراً الخ) سكت عن اسمها فافاد أنه لا يشترط كونه ضميراً ويدل عليه كلام ابن الناطم نحو الصديق كأنه زيد لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط (قوله وأخواتها) مثله في شرح الكافية ويحزم أبو حيان بتعين الفصل فيها وأن ليس وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء أمافيه فيجب الفصل كجاء البس آياه ولا يكون آياه كما يجب مع إلا وتفاوت هذه المسئلة ما قبلها بأن أول الضميرين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول العامل ناسخاً لهما معاً (قوله فاختار المصنف الاتصال) أي لأنه الأصل وأكثرته نظاماً ونثراً في الفصح كحديث أن يكنه فلن تسلط عليه الخ وكقول أبي الأسود له بعد

دع الخريش ربها الغواة فأنني * رأيت أخاها مغنياً بكمكانها

فان لا يكنها أو تنككته فانه * أخوها غنثته أمه بلبانها

ومراد به أخوها نبيذ الزبيب ولعله ممن يقول بحله إذا لم يسكر وأما الانفصال فجاء شعراً كقوله

لئن كان آياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير

ولم يبح نثراً إلا في الاستثناء ومثاله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخاً لهما معاً (قوله وهما ضميران) أي وأولهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وملتية إلا بالنسخ وإذا كان أولهما أخص فلا بد من نفايرهما معاً كإظهارهما ولا يحتاج جعل الخبر فيها من باب شعري شعري إلا في اتحاد رتبة كما سيأتي (قوله أرجح) أي في المسئلتين لأن حق الخبر الانفصال قال الرضي وإنما وصل أولهما القربة من الفعل وإن كان حق المبتدا كذلك ووافقه في التسهيل على باب ظن لحجز الخبر عنه بمنصوب شبه

إذا قالت حذام فصدقوها * فإن القول ما قالت حذام (ص) (وقدم الاخص في اتصال * وقدم من ماشتت في انفصال) (ش)
 ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من
 الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما فتقول الدرهم أعطيتك (٥٩) وأعطيتنيه فتقدم الكاف والياء

على الهاء لأنها أخص
 من الهاء لأن الكاف
 للمخاطب والياء للمتكلم
 والهاء للغائب ولا يجوز
 تقديم الغائب مع الاتصال
 فلا تقول أعطيتوك ولا
 أعطيتوني وأجازه قوم
 ومنه ما رواه ابن الأثير في
 غريب الحديث من قول
 عثمان رضي الله تعالى عنه
 أراهمني الباطل شيطاننا
 فإن فصلت أحدهما كنت
 بالخيار فإن شئت قدمت
 الأخص فقلت الدرهم
 أعطيتك إياه وأعطيتني
 إياه وإن شئت قدمت
 غير الأخص فقلت أعطيتني
 إياك وأعطيتني إياه
 أشار بقوله وقدم من ماشتت
 في انفصال * وهذا الذي
 ذكره ليس على إطلاقه
 بل إنما يجوز تقديم غير
 الأخص في الانفصال عند
 أمن اللبس فإن خيف اللبس
 لم يجوز فإن قلت زيدا أعطيتك
 إياه لم يجوز تقديم الغائب
 فلا تقول زيد أعطيتني
 إياك لأنه لا يعلم هل زيد
 أخذ أم أخذ (ص)
 (وفي اتحاد الرتبة الزم
 فصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

الفضلة فرجع إلى أصل الخبر بخلاف كنفته فلم يحجزه الأخص برفع كجزء الفعل فأشبهه ضربه فرجع إلى
 أصل الضمير من وصله بعامله (قوله إذا قالت الخ) حذام بالبناء على الكسر اسم امرأة قيل هي الزباء
 وقيل غيرها وكانت تبصر من مسافة ثلاثة أيام ولا تخطئ في قول تقول ولذا صار هذا الشعر مثلان يقدم قوله
 على غيره كما هو مراد الشارح (قوله وقدم الأخص) أي في المسائل الثلاث كما في الأشموني دون غيرها
 وضابطه أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاستلونا فيجب اتصالها وتقدم المرفوع وإن
 كان أقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يحجز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلامعارض
 بخلاف الأبواب الثلاثة ونص بهذا على أن جواز الأمرين مشروط بتقديم الأخص لأن قوله وما أشبهه
 يصدق بأي شبهه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتوك) أي ولا حسبتهوك ولا كانوك بل يجب
 الفصل لتقديم غير الأخص (قوله وأجازه قوم) كالمبروك كثير من القدماء لكن الفصل عندهم أرجح
 (قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والهاء مفعول أول والياء ثان وشيطان ثالث قال ابن الأثير وفيه
 شذوذ أن الوصل وترك الواو لأن حقه أراهموني كراجموها (قوله كنت بالخيار) من هذا مع ما قبله
 يعلم جواز الأمرين حال تقديم الأخص (قوله لأنه لا يعلم) الأولى لتبادر خلاف المراد لأن الفاعل معنى
 وهو الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان أو ظاهرا فلو قدم غيره تبادر أنه الآخذ فيحصل اللبس وأما
 عدم العلم بشئ فاجبال للبس (قوله وفي اتحاد الرتبة الخ) قال سم أي في باب سلمية وخلتية لأن من
 قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهذا محترزه وكذا اقتصر الأشموني في التمثيل عليهما ومقتضى
 ذلك أن باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككننتي بضم الناء وكننتك بفتحها أو يكون الخبر فيه
 على حد شعري شعري كما سيأتي في ريم أي يده أن امتناع الوصل فيهما حينئذ إنما هو لتوالي المثليين مع إيهام
 كون الثاني تأكيداً وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين وإيهامهما منه في الغيبة حديث أن يكناه
 الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لسيأتي أن كون الفاعل والمفعول
 ضميرين متصلين مسمى واحداً من خواص أفعال القلوب وأيضا من الأشموني أن تقديم الأخص
 واجب في الأبواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الآن يراد تقديمه عند وجوده فليتمل ويحذر (قوله
 وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الرتبة (قوله لمتكلمين) أي بحسب الأصل وإن كان في ذلك التركيب
 لمتكلم واحد ومخاطب واحد لا يمكن اتحاد رتبة المتكلم والمخاطب إلا حينئذ بخلاف الغيبة وفي نسخ
 لمتكلم أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة وإذا اتحد مدلول الضميرين كان الخبر في خلتك إياك على حد
 شعري شعري (قوله واختلاف لفظهما) أي في الأفراد والتذكير والخطأ كمثلته ونحوهم أحسن
 الناس ونحوها وأنظرهم هو سواء تباعدوا أن كذا كرام تقار بانحوا عطاها وأعطاهها الآن الفصل
 حينئذ أجدو تخلصا من قربهما إذ ليس بينهما الحروف واحداً بخلاف ما مر وإنما اشترط الاختلاف لدفع
 توالي المثليين وإيهام التأكيدي وقيد بالغيبة لأن اختلاف لفظ الضميرين المتحد في الرتبة إذا لم يرفع أولهما
 يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن في الخطاب أو التكلم لأنهما حينئذ لشي واحد لا يقال علمت أن ولا
 ظننت كذا (قوله وإليه أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولده وأشار إليه هنا بقيد كبير وصل أي يبيح

إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحد في الرتبة كان يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين فإنه يلزم الفصل في أحدهما فتقول أعطيتني
 إياي وأعطيتك إياك وأعطيتني إياه ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول أعطيتني ولا أعطيتك ولا أعطيتنيه نعم إن كانا غائبين واختلف
 لفظهما فقد يتصلان نحو الزيدان الدرهم أعطيتهم وإليه أشار بقوله

في الكافية مع اختلاف ما رخصت * اياهم الارض الضرورة اقتضت * وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الالقية وليس منها أو أشار بقوله ونحو ضمنت الى آخر (٣٠) البيت الى أن الاتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله ضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت

اياهم الارض في دهر
الدهارين

وقد تقدم ذكر ذلك (ص)
(وقبل يا النفس مع الفعل

النرم
نون وقاية وليسى قد نظم)

(ش) اذا اتصل بالفعل ياء
المتكلم لحقته لزوماتون

تسمى نون الوقاية وسميت
بذلك لانها تاتي بالفعل من

الكسر وذلك نحو اكرمنى
ويكرمنى واكرمنى وقد

جاء حذفها مع ليس شذوذا
كما قال الشاعر

عددت قومي كديد
الطليس

اذ ذهب القوم الكرام
لبسى

واختلاف في فعل التعجب
هل يلزمه نون الوقاية أم لا

فتقول ما أفقرنى الى
عفو الله وما أفقرى الى

عفو الله عندهم لم يلزمها
فيه والصحيح انها تلزم

(ص)
(وليتنى فشا وليتى ندرا

ومع اعل اعكس وكن
تخير

(٢) قوله عليه رجلا لا
فيه نيابة اسم الفعل عن

المضارع واللام معافه وشاذلانه انما ينوب عن الفعل وحده
ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل اهاء التي هي حرف غيبة كالسكاف في هالك حرف خطاب

والفاعل مستتر اه منه

الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل تفسيره الى الموقف (قوله في الكافية) مثله في النكت وفي ابن
الميت أنه سهو وانما هو في الشافية وأما بيت الكافية فهو

ولا ضطرار سوغوا في ضمنت * اياهم الارض حقق ما ثبت

(قوله وربما أثبت) أى بعد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقبل يا النفس) أى المتكلم بقريفة وليسى
وليتنى فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالترزم أو حال من يا النفس

ومفهومه انها لا تلزم مع غير الفعل بل امتحور برأحية أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله وليتني فشالخ
أو تمنع وهو ما عدا ذلك وفي التوضيح أنها تلزم مع اسم الفعل المتعدي أيضا كدرا كنى وعليكنى وحكى

الفراء مكانى أى انتظرنى لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان من حقها أن تلحق بقية الاسماء لتعقبا
خفاء الاعراب لكن تركت لثلاث فصل بين المتضامين وقد لحقت شذوذا اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم

التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم لليهود هل أنتم صادقونى ولو حذفتم لقليل
صادق بكسر الفاف وشذوذا ياء وقوله

وليس بمعينى وفي الناس تمتع * صديق اذا أعيا على صديق

ومن الثانى قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفنى عليكم روى بلانون وبها أى أخوف الامور التي أخافها
عليكم والمفضل عليه محذوف أى أخوف من الدجال لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبسه بخلاف غيره فرب

متستر بالصلاح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله لحقته نون الوقاية) أى وتدغم فيها نون الرفع
في الافعال الخمسة أو تفك كتأمرنى وتجاوزنى وقد تحذف احدهما تخفيفا والصحيح انه نون الرفع

لانه عهد حذفها لغير ذلك ولانها ثابتة عن الضمة التي تحذف تخفيفا وشذوذا فها مع فعل الاناث ولا فرق في
الفعل بين الماضى المتصرف وغيره كدرفنى ويذرفنى وتخلانى وعدانى وحاشانى اذا جعلت أفعالا كقوله

تمل الذمى ما عدانى فأننى * بكل الذى بهوى ندى مولى

فان قدرت حروفا سقطت كقيام القوم خلاى (قوله لانها تاتي الفعل) أى الصحيح وحل عليه نحو دعى
ورمى طردا للباب وقوله الكسر أى الذى يختص مثله بالاسم وهو الذى بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجرفى

الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أماما لا يختص به بأن لم يدخله أصلا كالذى قبل ياء المخاطبة أو يدخل
فيهما كالذى للتخاص من السكران فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناظم لانها تاتي لبس ياء المتكلم

بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث فى نحو اكرمنى وأكرمنى وحل الماضى والمضارع على الامر ودخلت
في غير الفعل لتقى تغير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أى لشبهها بالحروف الآنية في الجود والقياس

لزومها كسائر الافعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصاهمده (٢) عليه رجلا ليسنى أى
ليلزم رجلا غيرى (قوله الطليس) بفتح المهملة وسكون التيمية الرمل الكثير واذا ظرف زمان أعددت أو

للقفاة والمعنى عددت قومي كالرمل كثره وقت ذهاب الكرام أو فاجأ نى ذهابهم سوى واسم ليس
مستتر وجوابا والياء خبرها أى ليس الذاهب اياى وفيه شذوذا آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء

(قوله ما أفقرنى) من فقر بالكسر أى افتقر لامن افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثى شاذ (قوله
عندهم لم يلزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فتلزمها النون كما عند

البصريين

المضارع واللام معافه وشاذلانه انما ينوب عن الفعل وحده

ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل اهاء التي هي حرف غيبة كالسكاف في هالك حرف خطاب
والفاعل مستتر اه منه

في الباقيات واضطرار اخفها * معنى وعن بعض من قد سلفا (ش) ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف وقد كررنا
وان نون الوقاية لا تخفف منها الا نورا كقولهم كناية جابر اذا قال ليتي * اصادفه واقتدج لى والى والكثير في لسان العرب
ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى يا ليتني كنت معهم وامال عدل قد كرر (٦١) أنها بعكس ليت فالصحيح

تجريد هامن النون كقوله
تعالى حكاية عن
فرعون لعلى أبلغ
الاسباب ويقل ثبوتها
كقول الشاعر

فقلت أعيراني القلم يوم
لعلي

أخط بها قبر الایض ما جد
ثم ذك، أنک ما خسر

في الباقيات أي في باقى
أخوات ابتدأ بهن

ان وان وكن وان وكن

وڪاٺي وڪاٺي وڪاٺي وڪاٺي
وڪاٺي وڪاٺي وڪاٺي وڪاٺي
وڪاٺي وڪاٺي وڪاٺي وڪاٺي

وَعَنْ تَلْزِمُهُمَا نُونُ الْوَقَايَةِ

فتقول منى وعنى بالتشديد
ومنهـم من يخفف الذنوب

وهو شاذ قال الشاعر

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَهِيَ
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي

(ص)
(وفی لدنی لدنی قـلـ)

وفي
قدني وقطني الحذف أيضا

(ش) اُشارہذا الی اُن

الفصيح في لدني اثبات
الذون كقوله تعالى قد

البصريين (قوله الاندورا) ظاهره جوازه اختيارا وهو احدث قول الناظم والثاني قصره على الضرورة (قوله كنية جابر الخ) قبله * ثم يزداد افلاقي * أخاثة اذا اختلفت العوالى كنية الخ كان مزبدا وجابر يمتنان لقاعد الخيل الذى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير لعداوة بينهما فعلما قيام طعنهما وهرب فقال ذلك والعوالى الرماح والمنية الغنى (قوله والكثير ثبوتها) أى لشبهها الفعل معنى وعملا بلا معارض بخلاف لعل فان عملها الجبر فى بعض الاحيان وتوالى الامثال فى بعض لغاتها وهول من بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما خبر فى الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو توالى الامثال فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجر يدليت فقوله اعكس أى فى مطلق القلة (قوله القدم) بتخفيف الدال آلة النحت وأخط أى أنحت والقبر الغلاف والايبض السيف والماجد العظيم (قوله فتقول انى وانى) فثبوتها لشبه الفعل وحذفها لتوالى الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذف الاولى لسكونها والساكن أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللام التى يلحقها التغيير وكذا الخلاف فى أنا بالثبوت لكون لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لانها ضمير عمدة قاله الرودانى اه صبان (قوله تلزمهما) أى لتحفظ بقاءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره (قوله من قيس) يروى بالاسرف على ارادة القبيلة ومصر ولا ارادة ابيها (قوله وفى لدنى) متعلق بقول خبر لدنى الثانية وفى قدنى متعلق ببنى خبر الحذف ولا يضر تقديم ممول الخبر الفعلى على المبتدأ كما مر وتعليقه بالحذف يرد عليه اعمال المصدر مؤخر ومحلى بال والثانى قليل وفى الاول خلاف وأشار بقدره أيضا الى قلة الحذف فيهما كادنى فبنى من الوفاء بمعنى بأتى لامن النفى (قوله بالتخفيف) هى لنافع ولم تجعل نونها اللو قاية لحقت له بالسكون لضم الدال فى الآية وللدال بالضم وهما لغتان فى لدن لان هذه يقال فيها لدى بالنون كما قاله سيديويه لان النون انما تحفظ البناء على السكون لا غيره كما مر وصرح كلام سيديويه هذا ان لد بالنون تضاف للضمير خلافا لمن منعه (قوله أى حسى) تفسير لسكر من قدنى وقطى على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيديويه خلافا لاسكوفيين فى قولهم يجب الحذف فى التى بمعنى حسب كما يجب فى اسم الفاعل الذى هى بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الظرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسم فعل بمعنى يكفى كفى المعنى أو كفى كما استقر به الدمايىنى لان اسم الفعل المضارع يختلف فيه فان النون تلزمهما كالافعال كما مر عن التوضيح واذا كما بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون وقد يسيران وقد يعر بان كفى الرودانى (قوله قدنى من نصر الخ) تمامه * ليس الامام بالشحيح الملهود * والخبيثين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب ويروى بصيغة الجمع على اراد خبيب بن عبد الله ومن على رأيه والشاهد فى الثانى حذف نونه مع اضافته للياء بقراءة سابقه فاحتمال كون الكسر على لغة أو لاجل الروى والياء اشباع للالتسكام مرجوح ومن الحذف أيضا ما فى صحيح البخارى من فوعا لاتزال جهنم تقول هل من مزبذ حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط ويروى بعضها الى بعض يروى بسكون الطاء ركسرها بلاياء وبها رظنى بالنون وقط بالتنوين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلى عليها بقره وكبريائه وقيل ما قدمه لها لما رددانه لخلقها اذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم

(11)

بلغت من لدنى عندنا ويقل حذفها كقراءة من قرأ من لدنى بالتخفيف والكثير فى قد وقوط ثبوت النون نحو قدنى وقطنى
ويقل الحذف نحو قدنى وقطنى أى حسبى وقد اجتمع الحذف والاثبات فى قوله * قدنى من نصر الحبيبين قدنى

(三)

(ص)

يطابق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام وقول الخنساء

وان صخرنا لتأت الهداية * كأنه علم في رأسه نار

وعلى الربة والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتي والظاهر ان النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه

فيصاح للنكرة أيضا بحسب أصله لكن خص بماسيأتي (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه المحدث عنه

بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حمل عين حبيها فان

عاد الى الاسم فاضافته بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر في معنى اللام الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل

يعين أو صفة لمصدر محذوف أي تعييننا مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر المجمة والنون علم المرأة الآتية منقول

من ولد الارنب كما في قوله * لينة المس كس الخرنق * فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا

لفظه وانما منع الحكاية أصله أو الملاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلميح لقوله تعالى وانما منهم

كلهم حيث ذكر سبعة أعلام وضمنهم بالسكاب (قوله يعين مسماه) أي بدل على تعيينه لانه يحصل له لان

المسمى لا يكون الامعينا والمبراد ما يعين التعيين الخارجي والتعني معا كغالب علم الشخص أو الذهن فقط

كعلم الجنس لماسيأتي وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنا وكعلم القبيلة الموضوع

لمجموع من وجوبه وجوب هذا المجموع لا يوجد الا ذهنا فقوله تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي

أفاده الصبان عن بس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا قرينة خارجية عن ذات اللفظ لان تعيين

العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعة لتعيين مسماهما لكن بواسطة قرينة امام عنوية

كالتكم وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للنادي أو لفظية كالصلة في الموصول وأل في مدخولها

والظاهر ان منها الاضافة في غلام زيد أو حسية وهي الاشارة بنحو الاصبع في اسم الاشارة فتعيين المدلول

انما هو بهذه القرائن لا من الوضع ولا يردان العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد

الوضع أما باعتبار كل وضع على حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أي كرجل وشمس فانه موضوع

لكل كوكب نهاري وان انحصر في الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع

(قوله أو الغيبة) أي معرفة مرجعها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حينئذ ذلك الشيء

المتقدم بعينه وان أبهت ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والواضح حذف المسميات وفي نسخ العقلاء

بالوهي ظاهرة (قوله من المألوفات) هذا في العلم الشخصي أما الجنسي فاما يسكون غالبا لغير المألوف

كالسباع والحشرات الآتية وفيكون مألوفاً كأبي المضاء للفرس وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون

المجمة وبالفاء ممدودا للاحق وهيان بن بيان بشد الياء فهما للانسان المجهول وهو من الاضداد لان

المجهول صعب خفي لاهين بين وفي المحكم يقال ما أدري أي هي بن بني هو أي أي الناس هو قال ابن هشام

وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كالأولف وكذا أبو الدغفاء لغيرتهم عنه أفاده المصرح (قوله أخت طرفة)

بفتح المهملة والراء كافي القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء والياء ينسب أويس القرني رضي الله

تعالى عنه (قوله وعدن) بفتح حين بلد بساحل اليمن (قوله فرس) أي لمعاوية رضي الله تعالى عنه (قوله

وشندقم) قيل بالذال المجمة وقيل بالمهملة جل للنعمان بن المنذر (قوله واسما أو الخ) أي أي العلم حال كونه

اسما الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم في التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفي نحو

وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع (قوله ما كان في أوله) أي علم مركب تركيب اضافة في أوله

أب الخ لا نحو أبوزيد قائم سمي به لانه تركيب اسناد أولان المركب الاضافي فيه جزء علم (قوله أب وأم)

أي وابن أو بنت أو أخ وأخت أو عم أوعمة أو خال أو خالة سم (قوله ما أشعر بمدح الخ) أي باعتبار

مدح الأصل فان ذلك قد يقصد تبعاً قاله السيد وفي التصريح عن ابهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط

واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الاهانة اه ومقتضاء ان اشعاره مقصود في وضعه العلمي من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ تبعاً و يلتفت اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد ان نحوز بدا اذا اشتهر بصفة كمال كان فيه اشعار بها ويبعد كونه لقباً نعم اذا سمى به شخص آخر بعد ذلك الاشتهار كان لقباً أفاده يس واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كافي الروداني ان الاسم ماضع للذات ابتداء كائناً ما كان ثم ماضع بعده فان كان مصدراً باب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية أو بعدها فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سم ان الكنية واللقب يجتمعان في نحو أبي الفضل وتنفرد الكنية في أي بكسر واللقب في مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميراً فربقية في تكنيته بأبي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تكسبوا بكنتي فاجاب بانه اسمه لا كنيته أي لانه يعتبر تأخراً و وضع الكنية عن الاسم لكن فيه ان ماضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجاً عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الا أن يجعل اسمائنا وقيل لا فرق بين الثلاثة الا بالحيثية فقط كافي الخبر من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم في أم كانوا اسمها كنيته ادون ما قبله لمباينة الاسم والكنية عليهما الا أن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سببت مع اختها في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهداً وعلماً وكانوا يزغبون عن التمسرى فرغبوا فيه من حيثئذ (قوله كاف النافقة) لقب جعفر بن بن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاءه ليأخذ قسم أمه ولم يبق الا الرأس فخرها من أنفها فلقب به وكانوا يعضبون من هذا اللقب حتى قال الحطيئة

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوي بانف النافقة الدنيا

فصار مدحاً والنسبة اليه أنى اه تصریح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أي جلا على النعت لانه يشبهه بالاشعار بالصفة والملائمة لهم ارادة مسماه الاول في نحو بطة وأنف النافقة وحل الباقي عليه وتأخره عن الاسم وضعاً فكذلك الفظا (قوله الا قليلا) أي ما لم يشتهر اللقب والاجاز بكثرة لانتفاء الابهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن ذالك السكب) متعلق بما بلغ في قولها أبلغ هذا لا بأبلغ من يبلغها * عن حديثا وبعض القول تسكديب

بان الخ قائلة أخت عمرو في مريته لها ولها

كل امرئ بمحال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وذا بمعنى صاحب وعمر ابدل منه و بطن شر يان اسم موضع خبر ان وجلة يعوى الخ حال أو عكسه وشر يان بكسر الشين شجر تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضاً قول أوس بن الصامت

أنا ابن من يقيم عمرو و جدى * أبوه من نذر ماء السماء

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى من قهما كراهة أن يلبس ما غيبره فلقب من يقيها (قوله فاما مع الكنية الخ) رجح كثير وجوب تأخيرها عنها أيضاً لما مر في الاسم فابقى المتن على عمومها ولا ترتيب بين الاسم والكنية فن تقديمها أقسم بالله أبو حفص عمر ومن تأخيرها قول حسان

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الاسعد أبي عمرو

كز بن العابد بن أوزم كاف
النافقة وأشار بقوله وأخر
ذا الخ الى أن اللقب اذا
صحب الاسم وجب تأخير
كز بد أنف النافقة ولا يجوز
تقديم اللقب على الاسم
فلا تقول أنف النافقة زيد
الا قليلا ومنه قوله بان ذا
السكب عمر اخبرهم حسبا *
بطن شر يان يعوى حوله
الذيب وظاهر كلام
المصنف انه يجب تأخير
اللقب اذا صحب سواء
ويدخل تحت قوله سواء
الاسم والكنية وهوانما
يجب تأخيرها مع الاسم
فلما مع الكنية فانت

بالتأخير بين ان تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله القزويني العابد بن أبي عبد الله أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله و يوجد في بعض النسخ بدل قوله وأخرن ذا ان سواه صحبا * وهذا جعل آخر اذا سما صحبا * وهو أحسن منه لسلامته عاررد على هذا فإنه نص في أنه انما يجب تأخير اللقب اذا صاحب الاسم ومفهومه انه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولو قال * وأخرن ذا ان سواها صحبا (٦٤) لما ورد عليه شيء اذ يصير التقدير وأخر اللقب اذا صاحب سوى الكنية وهو

الاسم فكانه قال وأخر
اللقب إذا صاحب الاسم والله
أعلم (ص)

(وان یہ کونا مفردین
فاضاف

حَنَمُوا لَا أَتَّبِعُ الَّذِي رَدَفَ
(ش) إِذَا اجْتَمَعَ الْأَسْمَاءُ

واللقب فاما أن يكـونا
مفردین أو مـركبـین أو

الاسم مركبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا

واللقب مركبا فان كانا

البصريين الاضافة نحو

سعید کز و صورت

الكوفيين الاتباع

کرزاوس-عید کرز و واقفہم

المصنف على ذلك في
غير هذا الكتاب وان لم
يكن له في الكتاب

مردین بان گانا
مرکبین نحو عبد الله أنف

النافه اوسر کبا ومفردا
نحو عبـ بالله کرز وسهید

أنف المذاقة وجب الاتباع
فتتبع الشانئ الاول في اعرابه

ولم أرى ذلك خلافاً (قوله وهذا جعل آخر) بنقل حركة الهززة إلى اللام (قوله إسمائمه مساورد) أجيب بان
قوله وان يكونا أى اللقب وسواهما مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوى لانها لا تكون مفردة
ورده سم بان كون السوى مفرداً يتحقق ببعض أفرادها فقط وان كان البعض الآخر مركباً فتدبر (قوله
ولو قال الخ) في شرح السيوطي انه وجد كذلك في نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ككباب
السكامة ما قبل المركب بخلافه في باب الاعراب والمبتدا والمزاد كالا يخفى وأما ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
فاستلاح منطقي (قوله فاضف) قال في التصريح بالامناع ككون الاسم أو اللقب بال كالحرف كرز
وهرون الرشيد فتمتنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اه وفيه ان أ ل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام
الرجل وعبيد الأمير فتأمل بقي ان قوله هنا فاضف حماية تقتضي اطراد الاضافة في المتحددين معنى وقوله في
الاضافة ولا يضاف اسم لما به اتحاد الخ يقتضي منعها لنا ويقتصر على ما ورد منه مع تاويله وقد ذكرناه هناك
من جملة ما ورد ويجب تاويله اضافة الاسم الى اللقب فيبين الكلامين تناف قطعاً كما في الخنثى وأجاب بعضهم
بان المراد هنا باضف أبقى الاضافة الواردة مع تاويلها الآتي فيرجع الى ما هناك من قصره على السماع
لكن ربما يفيد غوى الكلام هنا قياساً به فتأمل (قوله والا أتبع الخ) المراد به الاتباع اصطلاحاً
وردف التبعية لغة أى اجعل الذي جاء آخر بدلاً أو عطف بيان (قوله الاضافة) أى على تاويل الاول
بالسمي لانه المعرض للاسناد اليه والثاني بالاسم غالباً وقديع كس اذا كان الحكم على اللفظ كتبت
سعيد كرز وهذا يندفع اتحاد معنى المتضاميين لاختلافه بهذا التاويل وجعل الزخمشري اضافة الاسم الى
اللقب اللفظية لتقدير انفكاكها كاضافة الوصف الى معموله اذ المعنى على البداية أو البيان فلا يحتاج
للتاويل بخلاف المعنوية استقاطي (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على اللئيم والحادق
(قوله وأجاز الكوفيون) أى وبعض البصريين الاتباع أى بدلاً أو بياناً وهذا هو الحق لعدم احواجه
للتاويل لجوازه أو على ما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وانما افتصر سيبيويه على الاضافة لانها خلاف
الاصل فيبين انها مسموعة وأما الاتباع والقطع فعلى الاصل مع اعتضادهما بالسماع (قوله وجب الاتباع)
أى بالنسبة لا تمتناع الاضافة فلا ينافي جواز القطع الآتي وهذا المختار جواز الاضافة في الصورة الثالثة كسعيد
أنف الناقة كما صرح به الرضى لانه كغلام عبيد الله فالاضافة في صورتى كون الاول مفرداً والاتباع في صورتى
كونه مركباً (قوله وجملة الخ) عطف على منقول أى ومنه جملة ومنه ما ركب الخ ودمتضاه انهما قسمان لانتقال
مع انه شامل لهما وللمضاف الآن يجعل من عطف الخاص اهتمامه به أو يخص المنقول المتقدم بالمفرد لانه
الاصل والجملة هي المركب الاسنادى بضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد. وأما المزجي فهو من جنس السكامة من كلمة
واحدة من زلانية ثم امتزجة تاء التانيث مما قبلها في ان الاعراب على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كعباءك
ومعدي كرب والمراد بالاعراب المدكور ما يشمل المحل ليدخل نحو خمسة عشر وسيبيويه على لغة بنيائه
ومركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وشعر يشجر بفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجي

والاضافي

فتتبع الشانى الاول فى اعرابه ويجوز القطم الى الرفع أو النصب

نحو مسرت بزيدا نف الناقة وأنف الناقة فالرفع على اضمار مبتدا التقدير هو أنف الناقة والنصب على اضمار فعل التقدير أعنى أنف الناقة فيقطع مع المرفوع الى النصب ومع المنصوب الى الرفع ومع المجرور الى النصب أو الرفع نحو هذا زيدا نف الناقة ورأيت زيدا أنف الناقة ومسرت بزيدا نف الناقة وأنف الناقة (ص)

(ومنہ منقول کيفضل وأحمد * وذوار خجال کہ داد و آدد و جملہ و ما بمنز جربا *

والاضافي كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين محاسنها في ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلماذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد ما ركب من حرفين كانما أو حرف واحد كياز بدأ وحرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجملة وأما المركب التوضيحي كزيد القائم فالحق بالمفرد اه (قوله ذا) أى المزجي مبتدأ وبغير وبه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم المذكور وأعراب جواب الشرط لا خبر لاصولحه لمباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر (قوله من ربح الخطة والشعر اذا ابتداء هما بلا تنوين فكأنه مأخوذ من قولهم ارتحل الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقع ويترى اه تصریح (قوله والى منقول) منه العلم بالعلبة لان غلبته كالوضع الجديد خلافا لمن جعله واسطة قالة في الآيات وقيل كل الاعلام منقولة لان اصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم في نحو سعد وقيل كلها مرتجلة (قوله ما لم يسبق له استعمال) أى للفظه الخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كفقير فان مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيشنه والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا لم يحكى عن ذلك غيره أفاده المصريح ولو أبدل الاستعمال بالوضع خرج ما نقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كفى شرح الجامع (قوله قبل العلمية) أى قبل نوعها الحاضر فخرج اسامة علماء الشخص فانه منقول كما قاله الشنوافي وغيره لاختلاف النوع ودخل سعد لامرأة غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده (قوله وأدد) نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أداة وهي المرة من الود كخرف وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة كفى أقتت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام أدد علم رجل مشتق عنده سيبويه من الود فهمز به بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا (قوله كفضل) أى وزيد فانه مصدر زاذب يد (قوله أو من جملة) أى فعلية أو اسمية كما مثله قال في التسهيل والاسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كاطر للمفاضة أو مستتر كقوله

نبشت أخوالى بنى زيد * بضم الدال فكمل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد واللباب وليست من المبني أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كسمر بشد الميم لفرس وبذر بشد الميم لماء بقرب مكة ومضارعا كيشكر لسيد فانوح صلوات الله عليه أو أمرا كاصمت بكسر الهمزة والميم للمفاضة لان سالكها يقول لصاحبه اصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثير ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورته اسما فاعول معاملة الاسماء ولم تجعل هذه كيزيد لاجتماع منعها من الصرف كقوله

أشلى سلوقية باتت وبات بها * بوحش اصمت في اصلها أود

فجر اصمت بالفحة ولم يحك سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلابا سلوقية في اصلها أود أى عوج بوحش تلك المفاضة بخلاف زيد فانه جوه مقدر لضمه الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وحدي يا حجاج فارس شمرا * حل على الثاني لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم زيد المار (قوله بعلي بك) بع اسم صنم وبك رجل يعبد فزجا وجعل علماء البلدة (قوله ومعدي كرب) بكسر الدال شذوذ القياس فتحها كرمى ومسمى قالة المصريح هنا قال في باب النداء معنى معدي كرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته انه اسم مفعول أعل اعلال مرضى فلا شذوذ لأنه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف ياءه وان كان القياس شذوها كمرضى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل (قوله اعراب ما لا ينصرف) أى على الجزء الثاني أما الاول فيلزم

ذا ان يغير وبه ثم أعربا
وشاع في الاعلام ذو الاضافة
كعبد شمس وأبي قحافة
(ش) ينقسم العلم الى
مرتجل والى منقول فالمرتجل
هو ما لم يسبق له استعمال
قبل العلمية في غيرها كسعاد
وأدد والمنقول ما سبق له
استعمال في غير العلمية
والنقل اما من صفة كحرث
أو مصدر كفضل أو من اسم
جنس كاسد وهذه تكون
معربة أو من جملة كقام
زيد زيد قائم وحكمها انها
تحكى فتقول جاءني زيد قائم
ورأيت زيد قائم وممرت
زيد قائم وهذه من الاعلام
المركبة ومنها أيضا ما ركب
تركيب مزج نحو بعلي بك
وبعدي كرب وسيدويه
وذ كر المصنف أن المركب
تركيب مزج ان ختم بغير
وبه أعرب ومفهومة أنه ان
ختم بويه لا يعرب بل يبنى
وهو كاذ كره فتقول جاءني
بعلي بك ورأيت بعلي بك
وممرت بعلي بك فتعربه
اعراب ما لا ينصرف ويجوز
فيه أيضا البناء

على الفتح فتقول جاءني بعابك ورأيت بعابك وصيرت بعابك ويجوز أيضا ان يعرب اعراب متضايين فتقول جاءني حضرموت ورأيت
حضرموت وصيرت بحضرموت وتقول فيما ختم بويه جاءني سيديويه ورأيت سيديويه وصيرت بسيديويه فتبنيه على الكسر وأجاز بعضهم
اعرابه اعراب ما لا ينصرف نحو جاءني (٦٦) سيديويه ورأيت سيديويه وصيرت بسيديويه ومنها ما ركب تركيب

الفتح والسكون وكذا نحو سيديويه اذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أي فتح الجزأين تشبيها
بخمسة عشر بجامع المزج في كل لان موجب البناء انما وجد في الثاني وهو تضمنه معنى العطف كما مر اذا
سمي بالركب العددي سمي بناؤه على الاشهر كما سئد كره المصنف في بابه فراه بالزج هذا غير العددي
(قوله اعراب متضايين) أي في خفض الجزأين وتجرى على الصدر وجوه الاعراب الا ان الفتح
كغيرها لا يظهر في نحو معدى كرب وان كانت تظهر على الباء في غيرها الثقيلة بالتركيب (قوله فتبنيه على
الكسر) أي تغايير الجزأين الثاني لانه اسم صوت مبنى لعدم تأثره بالعوامل وكسر على أصل التلخيص (قوله
أبو قحافة) اسمه عثمان والدم الصديق محبني مثله رضى الله تعالى عنهما ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم
صحابة الا أبو قحافة وابنه أبو بكر وبنته أسماء وابنها عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله ووضعوا) أي
العرب لكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع هو الله تعالى وفيه إشارة الى ان علم الجنس سمعي (قوله
كعلم الاشخاص) صفة لعلم لانه انكبره ولفظا تميز لمعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ أو نصب
بنزع الخافض (قوله وهو علم) فعل ماض لا فعل تفضيل حذفته لانه ضرورة لاقتضائه العموم في علم
الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التثنية كنية العقرب واسمها
شبوقة وعما جرب للدهن رضع خنفساء مشقوقة عليها وأدهنها بما في جوف العقرب (قوله تعالة) بالتنوين
للاوزن وكنيته أبو الخمين (قوله برة) بفتح الواو وحده غير مصروف للعلمية والتأنيث والمبرة بفتح التين البر
(قوله بخار) مبتدأ مبنى على الكسر كدام وعلم خبره وكذلك حال والفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور
والثناء لما ثبت الحقيقة لا للوحدة (قوله وتأتي الحال بعده) قيد بالبعدية لان تقديمها يسوغ مجيئها من
النكرة وكذلك ابتدأ به بالاسم (قوله كسك النكرة) أي فهو نكرة معننى كما هو ظاهر المتن وأنص
عليه المصنف في شرح التسهيل لكن تعقبه المرادى بأن تفرقة الواضع بين أسد وأسامة لفظا تؤذن بفرق
في المعنى والالزام التحكم والتحقيق في بيانه كما أشار له سيديويه أن علم الجنس موضوع للمساهية باعتبار حضورها
أي تشخصها في الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع له أو شرط قيل هو الصحيح واسم الجنس للمساهية بلا
قيد أصلا من حضور أو غيره وان لزم الحضور الذهني أيضا لتعدد الوضع للجهول اسكنه لم يقصد فيه كالاول
وان شئت فقل علم الجنس للمساهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص
للمساهية المشخصة ذهنا وخارجا كما قاله ابن الصانع فالشخص الذهني يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس
والخارجي يفرقهما وكعلم الجنس المعروف بالام الحقيقة وكعلم الشخص المعروف بالام العهد الا ان العلم يدل
على التعيين بجوهره وذا اللام يقرئتها اه ملخصا من الذكوت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبنى
على وجود المساهية خارجا في ضمن الفرد فتشخص بشخصه أما على التحقيق من انها لا توجد في الخارج
أصلا فهو للفرد المعين خارجا وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجا أغلب لما مر أول
الباب فتسدير وعلى ما ذكر فاسم الجنس بغير النكرة مفهوم والوضعها للفرد المنتشر أي للحقيقة باعتبار
وجودها في فردا وان وافقه في المصادق فكل من أسد ورجل ان اعتبر دلالة على المساهية بلا قيد يسمى
اسم جنس ومطلقا عند الاصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند الآمدي وابن الحاجب انهما

إضافة كعب الشمس وأبي
قحافة وهو عرب فتقول
جاءني عبد الشمس وأبو
قحافة ورأيت عبد الشمس
وأبو قحافة وصيرت بعبد
شمس وأبي قحافة ونسبه
بالماليتين على أن الجزء
الاول يكون معربا
بالحرركات كعبد والحروف
كأبي وان الجزء الثاني
يكون منصرفا كشمس
وغير منصرف كقحافة
(ص)

(ووضعوا البعض الاجناس
علم
كعلم الاشخاص لفظا وهو
شم
من ذلك أم عريط والعقرب
وهكذا نهالة للتعاب
ومثله برة للبره

كذا بخار علم للفجرة
(ش) العلم على قسمين
علم شخص وعلم جنس
وعلم الشخص له حكان
مضوي وهو ان يراد به واحد
بعينه كزبد واحد ونظري
وهو محبة محبي الحال
منأخرة عند نحو جاءني
زيد ضاحكا ومنه من
الصراف مع سبب آخر غير
العامة نحو هذا أحد

ومنع دخول الالف واللام عليه فلا تقول جاء العمر وعلم الجنس كعلم
الشخص في حكمه اللفظي فتقول هذا أسامة مقبلا فتعلمه من الصنف وتأتي الحال بعده ولا تدخل عليه الالف واللام فلا تقول هذا الاسامة
وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة انه لا يخص واحدا بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عريط
وكل تعاب يصدق عليه تعالة وعلم الجنس

شي واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حيث قد
ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى إذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد
من الأفراد بالفرق فتأمل (قوله يكون للشخص) في نسخ العين وهي أوضح (قوله للمعنى) منه كيسان
للغدر وسبحان للتنزيه ويسار للميسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بحجاء نبيلك عليه الصلاة والسلام

﴿ اسم الإشارة ﴾

هو ما وضع لمشار إليه أي حسا بالأصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضرا محسوسا بالبصر فاستعمله في المعقول
والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك فخرج ضمير الغائب
وأل لان اشارتهما ذهنية قيل والإشارة في التعريف لغوية وفي المعرفة اصطلاحية فلا دور وفيه ان المراد
بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضا فالأحسن جواب الدماميني بأن أخذ جزء المعرفة في
التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر (قوله بهذا) قدم المعمول للحصر
بالنسبة لما ذكره هنا ولا يقلها إذا همزة مكسورة وذاته بها بعدها كذلك وذاؤه بضمهم مامع المد في السكك
ويروى بالآخرين قوله

هذاؤه الدفتر خير دفتر * في يد قمر ما جدمصدر

وآلك همزة مدودة فلام كافي التسهيل قال الدماميني وليست بدلا من النال لتباعد مخرجيهما فصارت
الهمزة اسماء هنا كما هي حرف في النداء وفعل أمر من أوأى كما مر فجملة اشارات المفرد خمسة (قوله للمفرد)
متعلق بأمر واللام بمعنى إلى كقوله تعالى إلى لما أنزلت إلى من خير فقير ان لم يضمن معنى سائل لان الإشارة
لا تتعدى باللام كما يفيد صنيع القاموس والمفرد اما حقيقة أو حكما كهذا الجمع وذاك الفريق ونحوه وان
بين ذلك أي المذكور من الفارض والبكر وقد يستعمل في الجمع كقول لبيد

واقدم سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

(قوله مذكر) أي ولو تنزىلا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل ذكره مراعاة للخبر الأولان
لغة إبراهيم لا تفرق بين الذكر والمؤنث (قوله بذى) متعلق باقتصر لتضمنه معنى خصص والخصر اضافي
أيضا لماسيأتى (قوله من نفس السكامة) أي وهو ثلاثى الوضع لا كما الموصولة خلافا للسبب في الغلبة أحكام
الثلاثى عليه كالوصفية والتصغير وأصله ذى غير ممنون للبناء حذف لامه اعتباطا وقلت عينه ألفا لانها محركة
وقيل حذف العين لانها ساكنة ورد بان الحذف بالواو آخر أليق وحكاية سيبويه امالة ألفه تعين ان اصلها ياء
اذ لا سبب لها سواء وان كان باب طويت أكثر من باب حييت (قوله زائدة) أي فهو أحادى الوضع لان
الألف والياء في ذان وذين للثنية ورد بان ألفه حذف للسكنتين ولذا شدد النون عوضا عنها على أن
التحقيق أنهما ليسا مثنيتين حقيقة كما سيأتى (قوله بذى الخ) جملة ما ذكره لها عشرة خمسة بالنال
وخسة بالتاء وأقاد الرودانى ان أصل الجميع ذا قلبت الألف ياء والنال تاء في ذى وتى ثم الياء هاء في ذهونه وقس
الباقى (قوله وذات) بالضم هي أغربها والاسم ذا والتاء للتأنيث (قوله للثنى) أي صورة المرتفع محلا
لان التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للذكر والمؤنث لامتثان اذ لا يفتى المبني كما مر والظاهر بناؤه على
الألف والياء مراعاة لصورة الثنية كيارجلان ولا رجلين (قوله وفي سواء) أي وفي حال ارادة سوى
المرتفع وأما ان هذان لساحران فقد مر تأويله (قوله للثنى المذكور) أي ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى
فذلك برهان كافي للمعنى (قوله مطلقا) أي مذكرا عاقلا أولا وهو حال من جمع مع تنكيره لو ورد الحال
من النكرة فليسا (قوله والمذكر) جرى على عرف اللغويين والقراء أن المد والقصر لا يخص الاسم

يكون للشخص كما تقدم
ويكون للمعنى كما مثل بقوله
برة للبرة وخيار للخيرة
(ص)

﴿ اسم الإشارة ﴾

هذا المفرد مذكر أشرف بذى
وذه في تعالى الانثى اقتصر
(ش) يشار إلى المفرد المذكور
بذا ومن ذهب البصر بين ان
الالف من نفس السكامة
ومن ذهب السكون فيمن أنها
زائدة وإشار إلى المؤنثة
بذى وذه بسكون الهاء وفى
وتأؤه بكسر الهاء باختلاس
وباشباع وت بسكون الهاء
وكسرها باختلاس واشباع
وذات (ص)

(وذا ن ثان للثنى المرتفع *
وفي سواء ذين ثين اذ كراطم)
(ش) يشار للثنى المذكور
في حالة الرفع بذا ن وفى حالتى
النصب والجر بذين والى
المؤنثين بتان فى الرفع وبتين
فى الجر والنصب (ص)
(و بأولى أشرف لجمع مطلقا *
والمد أولى ولدى المعهد

المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المصنف كنون ضيقن كثر به اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع
 الهمزة أوله وابدأها هاء مضمومة وكذا مفتوحة تليها واو ساكنة كما في التسهيل وشرحه وتكتب ألف
 المقصورة ياء وكذا الممدودة في أولئك ويفرق بينهما وبين الـجـارة بـواو بين الهمزة واللام وبهذين
 مع اشارات المفرد والمفردة وذين وتنين تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر وبلغات أولاء الممدود أربعة
 وعشرين وهي بالنظر للإشارة إليه ستة أقسام فقط باعتبار الأفراد والتذكير وضمهما **(قوله انطقا)**
 ألقه بدل من نون التوكيد الخفيفة **(قوله واللام)** مبتدأ خبره ممنوعة وحذف جواب الشرط للدلالة الخبر
 عليه على ما مر في قوله والامر ان لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وها بالقصر مفعول قدمت وتكتب مفعولة
 منه لان المقصود اللفظ الموضوع للتنبيه المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه
 لكنه يشكر ويضاف للتنبيه ليتضح المراد به من اضافة الدال للدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمد الا يقتضي
 أن الدال عليه هو هاء بالمد ان قصد لفظها أو سماها وهو المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع أن
 العامل مسماها وهو بفتدبر **(قوله وغيرهم)** منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان
 عنه مسؤولا **(قوله ذم المنازل)** بفتح الميم للتحفة وكسر هاء على أصل التخالص وضمها اتباعا للدال وهي على
 هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صبان وفي الاسقاطي الراجح السكسر
 لانه الواجب لوفك الادغام **(قوله أنى بالكاف وحدها)** لكنها لا تدخل في اشارات المؤنث الامع في وتا
 وكذا ذي بخلاف بحذف غيرهما كما تغفل عن الجمع وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذاء بالضم والسكسر من
 اشارات المذكر **(قوله أوالكاف واللام)** لكن لا تدخل اللام في المثني ولا أولاء الممدود بل في المفرد
 مطلقا وأولى المقصور والظاهر منعها أيضا فيما لا تدخله الكاف من اشارات المفردة والمفردة وتقيم لا بدخلونها
 أصلا وأصل هذه اللام السكون لكنها تسكسر للتخلص في نحو ذلك وتلك وتلك ولثلاثتهم أنها لام الجر
 مع الضمير وقد يبق سكونها ويحذف ما قبلها من ياء أو ألف كذلك بكسر التاء وفتحها **(قوله حرف)**
 خطاب) أي لا ضمير ولا الأضيف اسم الإشارة إليها اذ لا يتصل الضمير إلا بعامله ولو أضيف لحذفت النون
 من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية وتصرف هذه الكاف بحسب
 الخطاب على الافصح كالسكاف الاسمية وقد تغرد امام فتوحة في الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكر
 ومكسورة في المؤنث جمعا أو غيره ففيها ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو
 هاك ها كما ولا ضمير في اياك اياك الخ ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو رأيتك هذا الذي كرمتم على
 فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم افراده استغناء بتصريف الكاف وليست هي الفاعل والتاء حرف
 خلافا للقرء لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستخبر بهذا الترتيب
 الا عن حالة عجيبة فلا بد بعده من استفهام يبينها ما ظاهر كآ رأيت زيدا ما صنع أو مقدر كآلية أي لم كرمته
 وقوله لئن أخوتن كلام آخر والمنصوب بعده ما بنزع الخافض أي أخبرني عن زيد وذن الذي لان هذا من
 مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أي أخبرني خبر زيد كما اختاره الدماميني وقد يحذف نحو
 أرايتكم ان أناكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لاتهام مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء
 على أن أصله بمعنى أبصرت أو أعرفت فيطلب مفعولا واحدا مع انه انسلخ عن معنى الرؤية أصلا الى طلب
 الاخبار **(قوله فان تقدم حرف التنبيه أثبت بالكاف)** لكن يقل جمعها حتى في المثني والجمع كما اختاره
 أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كقول

ياما أميالح غزلانا شدن لنا * من هو ليأسكن الضال والسمير

وهو تصغير هو لاء إلا أن يحكم المصنف بشذوذ ذلك وتمنع الكاف ان فصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة لان

انطلقا بالكاف حرفا دون
 لام أو معه
 واللام ان قدمت هاء ممنوعة
 (ش) يشار الى الجمع مؤنثا
 كان أو مذكرا بأولى وهذا
 قال المصنف أشرب لجمع مطلقا
 ومقتضى هذا انه يشار به
 الحد العقلاء وغيرهم وهو
 كذلك لكن الاكثر
 اسما لها في العاقل ومن
 ورودها في غيره قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى
 والعيش بعد أولئك الايام
 وفيها لغتان المد وهي لغة
 أهل النجاش وهو الواردة في
 القرآن العزيز والقصر
 وهي لغة تميم وأشار بقوله
 ولدى البعد انطلقا بالكاف
 الى آخر البيت الى ان المشار
 اليه له ربتان القرب والبعد
 فجميع ما تقدم يشار به الى
 القريب فاذا أريد الإشارة
 الى البعيد أنى بالكاف
 وحدها فتقول ذلك والكاف
 واللام نحو ذلك وهذه
 الكاف حرف خطاب فلا
 موضع لها من الاعراب
 وهذا الخلاف فيه فان تقدم
 حرف التنبيه الذي هو هاء
 على اسم الإشارة أثبت
 بالكاف وحدها فتقول
 هذاك وعليه قول طرفة

جميعها بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كفاي التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها انا ذاهو كثير وقد تعادها
توكيدا نحوها اتم هؤلاء أو بغيره وهو قليل كقوله

هان ذي عنرة الاتسكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

والعنرة بالكسر المعنرة والاختبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام
في حاشية التسهيل وان وقع في ديباجة المعنى حيث قال وهما انا بفتح ما سررتي (قوله بنى غبراء) هي الارض
و بنوها الفقراء أو الاضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في يسكر وني للفصل بالمفعول والطراف
بكسر المهملة البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت لطرفة بن العبد في معلقته (قوله فلا تقول هذلك)
أي كراهة كثرة الزوائد (قوله ثلاث مراتب) يضعفه أن اللام تمتنع في المثني وأدلاء الممدود فيما ذل على
البعد حيفئذ وتشديد النون والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضا مع ان لغة تميم تركها مطلقا
* واعلم ان المشار اليه امام فرد أو مثني أو جمع مذ كرا مؤنث فتلك ستة تضرب في ستة المخاطب كذلك
بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه
فيها لا يتعد لفظها باعتبار مخاطب لعدم حلوها الكاف وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطب فتقول كيف
هذا الرجل وذى المرأة مثلاً يارجل و يارجلان الخ ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهي جمع الكاف واللام
في ستة المخاطب مع مثني المشار اليه مذ كرا مؤنثا نحو ذان لك ذان لك تان لك الخ تبقى صور الجواز
مستة وستين وهي رتبة المتوسط بتمامها وستة من القرب وأربع وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى
والايفشار المذكور والمؤنث بلفظ واحد وخطاب المثني مذ كرا مؤنثا كذلك باعتبار اللفظ
تضرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين يتعذر منها عشرون ويمتنع
عشرة وان نظر الى تعدد أدوات الاشارة اسكل مشار اليه تكثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن
الجدول (قوله داني المسكان) أي المسكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمسكان لسكن في التسهيل ان
هناك وهناك وهما بالتشديد قد يشار بهما للزمان نحو هناك تبلو كل نفس ما أسلفت أي في يوم نحشرهم
وقوله واذا الامور تشابهت وتعاضلت * فهناك يعترفون أين المقزع

أي في وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أي ولات في هذا الوقت حنين فلات
مهملة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت المؤول بحنين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير
ولات الوقت وقت حنين لان هنا لا يخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة واعلم ان المسكان والزمان
لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الأدوات فهي في محل نصب على الظرفية أمام من غير تلك
الحقيقية فلا يشار بهما بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وذلك زمان الر بيع (قوله وبه الكاف صلا) أي
مفتوحة مفردة دائماً سم (قوله أو بتم) بفتح المثناة وشدا الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة
كربت وهما السكت وقفا وقد يجرى الوصل مجراء لا الكاف ولاها التنبيه وهي هنا لازمان للظرفية أو
شبهها وهو الجرب من أوالى كفاي أين لا خصوص من كفاي الداميني ولذا غلط من زعم ان ثم مفعول رأيت
في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت بل الصواب ان الفعل امام منزل منزلة اللازم أي واذا وقعت رؤيتك ثم أي في
ذلك المسكان أو حنف مفعولة أي واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فه) بضم الفاء أمر من فاه يفوه اذا نطق
(قوله أو هئا) بالفتح والتشديد والاختيار بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء ساكنة على
هنا المفتوحة المشددة وحنت ألفها لساكنين وقد نكسر هاؤها اه نصريح والله سبحانه وتعالى أعلم

(الموصل)

رأيت بنى غبراء لا يسكر وني
* ولا أهل هذلك المراف
الممدود ولا يجوز الاتيان
بالكاف واللام فلا تقول
هذلك وظاهر كلام المصنف
انه ليس للمشار اليه الا
رتبان قري وبعدى كما
قررناه والجمهور على أن له
ثلاث مراتب قسري
ووسطى وبعدى فيشار الى
من في القري بما ليس فيه
كاف ولا لام كذا وذى
والى من في الوسطى بما فيه
الكاف وحدها نحو ذلك
والى من في البعدى بما فيه
كاف ولا م نحو ذلك (ص)

(وبهنا أو ههنا أشترى *
داني المسكان وبه الكاف
صلا
في البعد أو بتم فها وهنا *
أو ههنا لك انطقن أو ههنا)
(ش) يشار الى المسكان
القريب بهما ويتقدمها
التنبيه فيقال ههنا ويشار
الى البعيد على رأى المصنف
بهناك وهنالك وهما بفتح
الهاء وكسرها مع تشديد
النون وبتم وهنت وعلى
مذهب غيره هنا للمتوسط
ومابعد البعيد (ص)
(الموصل)

هو اسم مفعول من وصل الشئ غيره جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة **(قوله موصول الاسماء)** مبتدأ
 أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الأول والتي مبتدأ ثالثة حذف خبره والجملة خبر الثانية أي التي
 التي فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه والتي مبتدأ ثالثة حذف خبره والجملة خبر الثانية أي التي
 لها التي **(قوله لا تثبت)** بضم أوله مجزوم بالانهاية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن الياء لا تثبتا أنت
 وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو الياء مفعوله مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط
 لجواز أن اذ مجرد الظرفية **(قوله بل ما تليه)** أي الحرف الذي تليه الياء فالصلة جرت على غير صاحبها ولم
 يبرز لمن الابس وهذا تصریح بما علم فلغظ بل انتقال الاضراب وكون ما مفعولا محذوف بفسره أوله من باب
 الاشتغال أرجح من كونه مبتدأ خبره أول كما ستعرفه **(قوله ان تشدد)** اما بضم التاء مع كسر الدال
 مبني للفاعل أو مع فتحها للمفعول من أشدد الر باعى أو بفتح التاء مع ضم الدال مبني للفاعل أو بعكسه
 للمفعول من شدد يشده والنون مبتدأ على كل لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره والجملة
 الشرطية والرابط على بنائه للفاعل محذوف أي تشدها وللمفعول مستتر فيه **(فائدة)** قال القراء كل
 مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كغفقت أعف ولا يضم الاسماعا ومتعديا ضم كرددت
 أردو مددت أمدا الثلاثة أحرف من المتهدى كسرت أيضا ندورا وهي شدة يشده ويشده وعلة اذا سقاء نانيا
 يعله ويعله ونم الحديث ينه وينه فان جاء مثل هذا لم نسمعه فهو قليل والضم أصله وجاء منه حرف واحد
 بالكسر فقط شذوذ وهو حجة يحبه اه صحاح **(قوله وتعويض)** مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الحصر
 على حدثي جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد الاتعويض عن ياء المفرد دخلا فلن جعله لتأ كيد الفرق بين
 تشنية المعرب والمبني وان حصل أصل الفرق بمحذوف الياء **(قوله الى اسمي)** هو كأي التسهيل ما افتقر أبدا
 الى جملة ولوتا ولا كالأظرف والوصف الى عائد من ضمير أو خلفه كما سيأتي فخرج بابدا النكرة الموصوفة
 بجملة قائما فتقرر اليها حال وصفها بها لا أبدا وبالعائد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبك ما بعده بمصدر
 ولم يحتاج لعائد **(قوله وهي خمسة)** نظمها السندوبى فقال

وهاك حروفا بالصادر أولات * وذكرى لها خسا أصبح كجروا

وهاهي أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كي نخدها وما ولو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخضتم كالذي خاضوا أي تخوضهم قالوا وأل فيه زائدة دخلت على
 الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسمية وحذف عائد وموصوفة أي كالخوض الذي
 خاضوه وأصله الذين حذف نونه على لغة أو المراد كالغريق الذي خاضوا جميع العائد نظر المعنى **(قوله ماضيا)**
 الخ لكن لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان الشرطية لما قبلته الى الاستقبال ناسب عملها
 في محله فالموصولة بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة للمضارع عند الجهور ولا غيرها وان كانت ساثر النواصب
 لا تدخل على غيره لانها أم الباب فتوسع فيها ووصلها بالماضي اتفاقا وبالأمر عند سيبويه بدليل دخول
 الجار عليها في نحو كتبت اليه بأن قم أولا تقعد اذ لا يدخل الأعلى الاسم فتؤول بمصدر طلي أي كتبت اليه
 بالأمر بالقيام كما قدر الزمخشري في قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أذر قومك أي بالأمر بالانذار فلا
 يفوت معنى الطلب ورده الدماميني بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أي
 كهذه الآية ونحوها وحينا اليه أن اصنع الفلك واذا أوحيت الى الخوار بين أن آمنوا بي وانطلق الملائمهم
 أن امشوا أي انطلقت أسنتهم فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول
 دون حروفه وخالوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة كالثال أي كتبت اليه بقم
 أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا وإن كان في الواقع اسما لقصد لفظه **(قوله)**

(موصول الاسماء الذي

الانثى التي

والياء اذا ما ثانيا لا تثبت

بل ما تليه أوله العلامة *

والنون ان تشدد فلا ملامه

والنون من ذين وتين شدد

* أيضا وتعويض بذلك

قصدا

(ش) ينقسم الموصول الى

اسمي وحرفي ولم يذكر

المصنف الموصولات الحرفية

وهي خمسة أحرف أحدها

أن وتوصل بالفعل المتصرف

ماضيا مثل عجبت من أن

قام زيد ومضارعنا نحو عجبت

من أن يقوم زيد وأمرنا

نحو أشرت اليه بأن قم فان

وقع بعدها فعل غير متصرف

نحو قوله تعالى وأن ليس

للانسان الاماسى وقوله

تعالى وأن عسى أن يكون

قد اقترب أجلهم فهي

مخففة من الثقيلة

ومنها أن وتوصل باسمها وخبرها مثل عجب من أن زيد قائم ومنه قوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن الخففة كالثقلية وتوصل باسمها وخبرها
 لكن اسمها يكون محذوفا واسم الثقيلة يكون مذكورا ومنها كي وتوصل بفعل مضارع فقط نحو جئت لكي تسكرم زيدا ومنها ما وتكون
 ظرفية مصدرية نحو لا أصعبك مادمت منطلقا أي مدة دوامك (٧١) منطلقا وغير ظرفية نحو عجبك ما

ضربت زيدا وتوصل
 بالماضي كمثل المضارع
 نحو لا أصعبك ما يقوم زيد
 وعجبك مما ضرب زيدا
 ومنه مما نسو اليوم الحساب
 وبالجملة الاسمية نحو عجبك
 مما زيد قائم ولا أصعبك
 ما زيد قائم وهو فليس
 وأكثر ما توصل ظرفية
 المصدرية بالماضي أو
 بالمضارع المنبني بل نحو لا
 أصعبك ما لم تضرب زيدا
 ويقل وصلها أعني المصدرية
 الظرفية بالفعل المضارع
 الذي ليس بمنبني بل نحو لا
 أصعبك ما يقوم زيد ومنه
 قوله

أطوف ما أطوف ثم آوى
 إلى بيت قعيد له كعاج
 ومنها لو وتوصل بالماضي
 نحو وددت لو قام زيد
 وبالمضارع نحو وددت لو
 يقوم زيد فقول المصنف
 موصول الاسماء احتراز
 من الموصول الحرفي وهو
 أن وأن وك وما ولو وعلامته
 صحة وقوع المصدر موقعه
 نحو وددت لو تقسم أي
 قيامك وعجبك مما تصنع

وجئت لكي أقرأ ويجبني أنك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة
 فإذا نيت أسقطت الياء وأثبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللتان وبالياء في حالة النصب والجاء فتقول اللذين واللتين وإن
 شئت شددت النون

ومنها أن) بالفتح والتشديد والمناسب للمصدر أن يقول ثانيا (قوله وتوصل الخ) أي وتوول بمصدر خبرها
 مضافا لاسمها أن كان مشتقا وبالكون أن كان جامدا أو ظرفا كبلغني أنك زيد أو في الدار أي بلغني كونك
 زيدا إلى آخره أو يقال في الجامد بلغني زيديتك لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالقروسية أفاده
 الاسقاطي وكذا يقال في الخففة إلا أن اسمها ضمير الشأن محذوف خبره بالجملة والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل
 الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال في الآية الأولى وعدم كون شيء للإنسان الاسمية وفي الثانية وكون
 أجلهم متوقع القرب فتأمل (قوله كي) أي المحرورة باللام لفظا وتقديرا (قوله ظرفية) الأولى زمانية ليشمل
 نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت أضاءه أذال زمن المحفوض لا يسمى ظرفا (قوله بالماضي والمضارع) أي
 المتصرفين ولو تصرفا ناقضا كدأبم ويندروصلها بالجامد كذا وعدا أو يمنع بالامر (قوله وبالجملة الاسمية)
 أي إذا لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما أن نجما في السماء لأنها حينئذ فاعل محذوف هو صلة ما أي ما نبت أن
 نجما الخ وقيل أن وصلها مبتدأ حذف خبره أي ثابت (قوله أطوف) بشد الواو للتسكين ما أطوف أي مدة
 تطوي في ولا كع كذا مذكور للمؤنث أي لثيمة أو وسخة ويقال للمذكرة كع كعمر (قوله بالماضي
 والمضارع) أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا لو أنهم يادون في الاعراب
 فالمشهور أن تقديره لو نبت أنهم الخ وبحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم يادون ثابت كما قدره جمع بعد الواء الشرطية
 في لو أنهم صبروا كما سيأتي هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل اه
 والغالب أنها لا تقع إلا بعد مفهم التثنية كودوا أحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

(قوله احتراز الخ) أي في بادئ الرأي والاحتراز في لم يدخل أصلا لأن الكلام في المعارف فقد ذكر الاسماء لبيان
 الواقع (قوله فالذي) يكتب هو وجهه والتي بالام واحدة لكثرة استعمالها والذين واللتين مثني بالماين
 على الأصل في كل ما أوله لام حلى بال والفرق بينهما وبين الجمع نصبا وسجرا وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق
 المثني فاستحق الأصل وأل في الجميع زائدة لا معرفة لأن تعريفها بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف
 نون الجمع ونحو خرج عليها كالذي خاضوا في قول ونون المثني لبني الحارث كقوله

أبني كليب أن عمي الذاب قتل الملوك وفكك كالإغلال

وقوله هما اللتان ولدت تميم لقيس نخر طم صميم
 والحاصل أن الذين الجمع أما بالنون مع ال أو حذفها أو بحذف النون مع أل والرابعة رفعه بالواو والمثني أما
 بتخفيف النون مع أل وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع أل ففيه أربع أيضا وأما الذي والتي فتعذف
 بأوهم مع أل مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا تثبت ساكنة مع أل وبدونها تشد مكسورة ومضمومة مع
 أل ففيها ست لغات (قوله للمفرد) أي حقيقة أو حكما كالفریق (قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد
 لكونها مع العلامة ولم يقل اللذان بتحرير ياء المفرد لكونها مع العلامة كالشجيان لأنها لا حظ لها
 في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك أنها تنفية حقيقة فلا يشترط فيها العراب المفرد كما قيل به والاصح
 اشتراطه وانها مصيغتان وضعتا ابتداء للمثني لا تنفية حقيقة وحينئذ فالظاهر بناؤها كالمفرد لأن التنفية
 التي هي من خواص الاسماء لم توجد حتى تعارض شهما الافتقاري وإنما اختلفا مع العامل نظرا للصورة

وجئت لكي أقرأ ويجبني أنك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق ذكره وأما الموصول الاسمي فالذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنثة
 فإذا نيت أسقطت الياء وأثبت مكانها بالالف في حالة الرفع نحو اللذان واللتان وبالياء في حالة النصب والجاء فتقول اللذين واللتين وإن
 شئت شددت النون

في موضعين الياء المحذوفة فتقول اللذان واللتان وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم ويجوز التشديد أيضاً مع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول
 اللذين والتين وقد قرئ ربنا أرنأ (٧٢) اللذين بتشديد النون وهذا التشديد يجوز أيضاً في تشنية ذاتوا اسمي

الإشارة فتقول ذان وتان
 وكذلك مع الياء فتقول
 ذين وتين وهذا مذهب
 الكوفيين والمقصود
 بالتشديد أن يكون عوضاً
 عن الالف المحذوفة كما
 تقدم في الذي والى (ص)
 (جمع الذي الالى الذين
 مطلقاً

وبعضهم بالواو رفعاً
 نطقاً
 باللات واللاء التي قد جمعها
 واللاء كالذين نزارا وقعا
 (ش) يقال في جمع المذكر
 الالى مطلقاً عاقلاً كان أو
 غيره نحو جاء في الالى فعلاوا
 وقد تستعمل في جمع المؤنث
 وقد اجتمع الاسران في
 قوله

وتبلى الالى يستلمون على
 الالى
 تراهن يوم الرزع كالحمد
 القبل

فقال يستلمون ثم قال
 تراهن ويقال للمذكر
 العاقل في الجمع الذين مطلقاً
 أي رفعاً ونصباً وجرراً فتقول
 جاء في الذين أكرموا زيداً
 ورأيت الذين أكرموا
 وصبرت بالذين أكرموا
 وبعض العرب يقول
 اللذين في الرفع والذين في
 النصب والجر وهم بنو

عدنيل ومنه قوله
 ونحن اللذين صبحوا الصبا
 ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلاياء فتقول جاء في اللات فعلان واللاتي
 فعلان وقد

الثنية فبينا على ما يشاء كل اعرابها من ألفا ويا ومثلها ما ذان وتان وكذا يقال في اللذين على رفعه بالواو
 فتدبر (قوله عوضاً عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لرجوع يائه قاله سم ولم يعوضوا في يدين
 ودمين لان الحذف فيها قبل الثنية لاهلها (قوله وقد قرئ واللذان) هي لابن كثير وكذا أرنأ اللذين
 ويسكن راء أرنأ (قوله جمع الذي) مبتدأ أخبره الألى والذين بحذف العاطف ومطلقاً حال من الذين أي
 بالياء في الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوي وهو مطلق التعدد لانها اسمها جمع لا جمعان لان شرط الجمع اعراب
 المفرد كالثنية ولان الألى لا واحدة من لفظه والذين أخص من المفرد لا اختصاصه بالعلاء فلم يجر على سبيل
 الجوع كذا قيل وفيه ان عموم الذي للعلاء وغيرهم بدلي فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ليعمهم شمولاً
 بجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائم بين خصوص العلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم لبطل كونه
 اسم جمع أيضاً كما سرفي عالم وعالمين فالاسم التعليل الاول وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشروط
 فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الالى بلاواو للزومه أَل فلا يشتهر به الى الجارة كما في التصريح
 بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلهم يعرفونه بها في التصغير نحو اللذين (قوله
 باللات) متعلق بجمع خبر عن التي والباء بمعنى على (قوله كالذين نزارا) حالان من فاعل وقع أوصفتان
 المصدر أو مختلفان أي وقع اللاتي في كلامهم وقوعاً نزارا حال كونه كالذين في كونه للمذكر كما قاله الشارح
 أوفى أنه يستعمل بالياء والنون كقوله

ونأمن اللذين ان قدروا عفووا * وان أثر بواجادوا وان تربوا عفووا
 وسمع اللذين رفعاً كالذين وأترب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضربه كأنه اصق
 بالتراب اه صحاح (قوله عاقلاً كان أو غيره) لكن يقل في غيره كما في التوضيح كقوله
 تهيجني لاوصل أيا من الالى * سررن علينا والزمان وريق
 وقصره كاذ كراشهر من مده كقوله

أي الله لا نسلم اللاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوماصفاها
 أي أي الله ضرر الشهم بالضم من الشهم وهو ارتفاع قصبة الالف والقين بفتح القاف الحداد (قوله وتبلى
 الالى الخ) ضميره للذين في قوله قبله

فتلك خطوب قيتملت شبابنا * قديما فتبلى المنون وما تبلى
 أي وما نابها ويستأثمون أي ويلبسون اللأمة وهي الدرع حال كونهم على الخيل الالى تراهن الخ والروع
 بالفتح الخوف والحدأ جمع حدأة كعنب وعنبه طائر معروف والقبيل جمع قبلاء كحمر وجرء من القبيل
 كالحول في العين وزناومني فالاول للذكر بدليل يستأثمون والثاني للمؤنث بدليل تراهن ومنه قول
 مجنون ليلى محابها حب الالى كن قبلها * وحلت مكانالم يكن حل من قبل
 (قوله اللذين رفعاً) والصحيح انه مبني على صورة المعرب والظاهر بناؤه على الواو والياء لماسر
 قريباً ويكتب حينئذ بلامين لمشابهة المعرب الذي تظهر فيه أَل ولقوات النقل الحاصل على اللغة الاولى
 يلزومه حالة واحدة والظاهر عليها انه مبني على فتح النون لاعلى الياء فتأمل (قوله هذيل) في التوضيح
 أو عقيل بالتصغير فيهما (قوله صبحوا الصباحا) ظرف تأ كيد أي صبحوهم وقت الصباح والتخيل

بالحجوة
 نحن اللذين صبحوا الصباحا * يوم التخييل غارة ما حاحا
 ويقال في جمع المؤنث اللات واللاء بلاياء فتقول جاء في اللات فعلان واللاتي
 فعلان وقد

بالمجتمعة مصغرا موضع بالشام والغارة اسم مصغر لا غار على العدو مفعول لاجله أحوال أي مغيرين وملحاحا
بكسر الميم من ألح المطردام واشتد (قوله ورد اللائي بمعنى الذين) أي لذكر كان اللى ورد للمؤنث
فيتمارضان الا ان الثاني أكثر من الاول (قوله فاما آباؤنا إلخ) أي أبس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم
مهدا لنا بآ كثر متناعلينا من الممدوح فأوقع اللائي لذكر بدليل ممدوح فصل بين الموصوف وصفته
بأجنبي هو الخبير وتجوز به قول (قوله تساوى إلخ) لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول وهو
التمانية المتقدمة الذي والتي ومثناها والدين والالى واللات واللام شرع بين المشترك بين الواحد وغيره
وهو ستة من وماوأل وأي وذو ذات فكل واحد منها يساوى الثمانية في الاستعمال (قوله وهكذا إلخ) أي
ذو شهر وعنده طي حال كونه كهذا المذكور في المساواة (قوله طي) بشد الياء وهمز آخره على المشهور من
الطاعة كالطاعة وهي الابعاد في المرحى كافي الصحاح ويقال بلا همز أيضا كافي شرح مسلم ويتمين الاول
للوزن وقال السيوطي سمي به جدهم جليلة لانه أول من طوى المنازل (قوله وموضع) ظرف لآئي وذوات
فاعله (قوله وأكثرت استعمال إلخ) ظاهره انها لقلاد وغيرهم كانقله في التلويح عن أكثر اللغويين
والقول بانها لغيرهم فقط للبعض وفي شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبير لما سمع قوله
تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لا خص من محمد أليس قد عبد المسبح والملائكة
فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما جعلك بلغاة قومك ما لا يعقل اه وهذا
ان صح كان نصافي محل الخلاف (قوله في العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد اذن في وصفه تعالى
بالعقل (قوله فانكحوا ما طاب إلخ) وقيل انها في ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته الملاحظة مع الذات وهي
من غير العالم فلم يخرج عن أصلها قال السعد في حواشي الكشف التفرقة بين ما ومن انما هي عند ارادة
الذات وحدها أما اذا لوحظ معها صفة نحو كرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد وماز يدأ فضل أم كريم
فما كن يحكم الوضع على ما ذكره الزنجشري والسكاكي وغيرهما وان أنكره بعضهم والمعنى انكحوا
الموصوفة بأى صفة أردتهم من البكارة والشيوبة ونحوهما اه والمراد الصفة غير المفهومة من الصلاة اذ هي في
كل موصول ولعل المعنى في المثال الثاني سبيحان القادر الذي سخر كن مثلا فتدبر وتستعمل في العاقل اذا
اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض وفي الميم امره كقول من رأى سبيحان
بعد انظر ما ظهر لي وأما نحو قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني فاعلم استعماله في ما لان الحبل في حكم الجواد
ما لم ينفصل لالهام ذكره وأنوته كانه الشيع خال عن المصنف لان ذلك لا يخرج عن العقلاء فتدبر
(قوله وقد تستعمل في غيره) أي اما لا قترانه في عموم فصل عن الجارة نحو فهم من عشي إلخ فتكون من
محار الجاورة أو لتشبيهه به نحو أسرب القطا إلخ فتكون استعارة أو لاختلاطه به نحو ولله يسجد من في
السموات فتكون تليما وقد بيناه في بحث التثنية (قوله بكيت إلخ) قيل انها للعباس بن الاحنف وهو
مولد لا يحتاج بشعره ولذا سقط في نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجماسة والقطا جمع قطاة نوع
من الطير وهو يت بكسر الواو أي أحببت والشاهد قوله هل من يعير نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطالب
منه الاعارة فاستعمل فيه من و بعد البيتين

فأراني من فوق غصن أراك * ألا كلنا يا مستعير نعير

وأي قطاة لم تعرك جناحها * تعير بذل والجناح كبير

(فائدة) تأتي من والمعان جمعها بقولي

محامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وتما

وهندي لما مع نفي كف تعجب * تغير معنى مع تهيواعلا

على سرب القما ادمررن
 في * فقلت ومثلي بالبعاء
 جدير * أسرب القطا هل
 من يعبر جناحه * اعلى
 الى من قد هويت أطير
 وأما الالف واللام فتكون
 للماقل وغيره نحو جاء في
 القائم والمركوب واختلاف
 فيها فذهب قوم الى انها اسم
 موصول وهو الصحيح
 وقيل انها حرف موصول
 وقيل انها حرف تعريف
 وليست من الموصولية في
 شيء وأما من وما غير
 المصدرية فاسمان انما فاء وأما
 المصدرية فالصحيح انها
 حرف وذهب الاخفش الى
 انها اسم و لغة طي استعمال
 ذو موصولة وتكون للماقل
 وغيره وأشهر لغاتهم فيها
 انها تكون بلفظ واحد
 للذكر والمؤنث مفردا ومثنى
 ومجموعا فتقول جاء في ذوقهم
 وذوقاقت وذوقاوا وذوقاها
 وذوقاوا وذوقن ومنهم من
 يقول في المفرد المؤنث
 جاني ذات قامت وفي جمع
 المؤنث جاء في ذوات فن
 وهو المشار اليه بقوله وكانني
 أيضا ليسهم البيت ومنهم
 من يشنها ويجمعها فيقول
 ذوا وذوي في الرفع وذوي
 رذوي في النصب والجر
 وذوانا في الرفع وذواتي في
 الجر والنصب وذوات في
 الجمع

وزائدة تأتي كذا مصدرية * مع الظرف أولا فافهم من لغتها
 أي يأتي كل منهما مشرطا واستغناء موصولا ونكرة موصوفة أو تامة فالموصوفة اما بغير ذكر قوله
 لما نافع يسمى اللبيب فلا تكن * لشيء بعيد نفعه الدهر ساهيا
 ونحو صرت بما يحب لك ومن يحب لك فنافع ومحجب بالجر صفتان أو بمجمله كقوله
 رب من أنضجت غيظا قلبه * قد تمنى لي موتا لم يطع
 ربما تذكره النفوس من الامسلة فرجة كحل العقال
 بمجمله أنضجت وتذكره صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لما وله فرجة خبرها وأما
 جعل ما كافة وله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول تذكره ومن الامر بيان له أي قد تذكره النفوس حال من
 الامر له فرجة الخ فيرده ان الموصوف بالجملة لا يحدف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو مناظرة
 ومنا أقام وفيها سلم وفيها هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحاج قارئا يقرأ الامن اغترف غرفة بالفتح
 فأذكرها وتوعد بالقتل ان لم يأت بشاهد على وقوع فعله في الكلام فخرج الرجل هائما يطلب شاهدا فيريد
 أيام سمع رجلا ينشد لامية ابن أبي الصلت
 صبر بالنفس عند كل ملم * ان في الصبر حيلة المحتال
 لا تضق بالامور ذرعا فقد يكسب غماؤها بغير احتيال
 ربما تذكره الخ وسمع عقب ذلك في الحاج فقال ما أدري أنا بأيهما أكثر سرورا والنكرة التامة
 لا تحتاج لوصف كما التجببة عند البصريين ونحو غسلته غسلا ناعما وقوله * فنعم من هوى سر وعلان *
 أي نعم شيئا ونعم شخصا ومن تمييز لفاعل نعم المستتر والفظ هو مخصوص بالمدح وفي سر حال أي نعم من أي
 شخصا هو المدح وحال كونه في سر الخ كما قدره الفارسي وتزيدها من يكونها تجببة وزائدة ونافسة
 وكافة نحو انما الحكم الله ومصدرية ظرفية ومهيئة كرم بما يود هيأت رب للفعل ومغيرة كالوما
 ضربت غيرت لوم من الشرط الى التضيض وبقى الابهامية نحو أعط شيئا مالا مرا ما جع قصيرا نفعه وجعلها
 المصنف زائدة منهية على وصف لائق بالمحل وليست هي وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة
 الا وهي مرفوعة بمثل الموصوف نحو صرت برجل أي رجل وطعمنا شاة أي شاة اه (قوله واختلف فيها)
 محل الخلاف حيث لا عهد ولا معرفة اتفاقا كجاءني محسن فأكرمت المحسن قاله الرضي (قوله وهو
 الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كجاءني وعود الضمير عليها في أفصح المتفق
 ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازني لان الموصوف لا يحدف
 الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في كما مر أو كان النعت صالحا لمباشرة العامل نحو ان اعمل سابعات
 أي دروعا سابعات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كما في الصبيان (قوله حرف موصول)
 قاله المازني ورد بان لم يوجد موصول حرفي الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف)
 قاله الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يعجل ولو كان بمعنى
 المضى مع انها حينئذ من خواص الاسماء فكان ينبغي ابطاها عمله كالتصغير ونحوه لبعده عن شبه الفعل
 وأجاب الاخفش عن هذا بالترامه (قوله بلفظ واحد) أي مبنى على سكون الواو في الاحوال كلها وهي
 مراد المتن بقوله وهكذا ذوا أي تساوى ما ذكر (قوله وهو المشار اليه بقوله وكانني الخ) أي فهو إشارة الى
 لغة ثانية كما يفيد قوله أيضا وحاصلها أن ذات وذوات بضمهما للمؤنثة وجمعها وذوالباق وهو مفرد المذكر
 ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن في الرضي ان له ذات على هذه اللغة كفردة
 فقول المتن وكانني أي واللذين لديهم ذات (قوله ومنهم من يشنها الخ) أي فيصرفها نصريف ذي بمعنى

وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن أعرابها كاعراب جمع المؤنث السالم والاشهر في ذواته أعني الموصولة أن تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعا وبالالف نصباً وبالياء جواً فيقول جاء في ذوقهم رأيت ذاقهم ومررت بذى قام فتكون مثل ذي بمعنى صاحب وقدرى قوله فلما كرام مودرون لقيتهم * غسبي من (٧٥) ذي عندهم ما كفتانيا بالياء على

الأعراب وبالواو على البناء وأما ذات فالفصيحة فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصباً وجواً مثل ذوات ومنهم من يعربها أعراب مسلمات فيرفعها بالضمة وينصبها بنجرها بالكسرة (ص)

(ومثل ماذا بعدما استفهام أو من إذا لم تلخ في الكلام)

(ش) يعني أن ذا اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة وتكون مثل ما في أمها تستعمل بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجوعا فتقول من ذا عندك وماذا عندك سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقه بما ومن

الاستفهاميتين نحو من ذاك وماذا فعلت فن اسم استفهام وهو مبتدأ وذام موصول بمعنى الذي وهو خبر من وجاءك صلة الموصول التقدير من الذي

جاءك وكذلك ما مبتدأ وذام موصول بمعنى الذي وهو خبر ما فعلت صلته والعائد محذوف تقديره ماذا فعلته أي ما الذي فعلته واحترز بقوله اذ لم تلخ في الكلام من أن تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك أي شيء عندك وكذلك من ذاهندك

صاحب مع أعراب جميع تصار يفها جلا عليها كذا في الرضى ومقتضاها أن ذات تعرب بالحرركات الثلاث وإن يقال في تنقيتها ذواتا وذواتي بواو بعد النال كافي التي بمعنى صاحبة وإن ذوات تعرب بجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحبات على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم أن الشارح تكلم أولا على ذوات من حيث أفرادها وعدمها فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث الأعراب والبناء فهذا كلام مستأنف يبين به أن من يقول ذوات بعضهم يميزها وهي اللغة الثانية في كلامه وبعضهم يعربها وهي الثالثة وليس مرتباً بقوله ومنهم من يشنها لئلا يخالف كلام الرضى المار ثم بين أن بناء ذوات المفردة أي في اللغة الأولى والثانية أشهر من أعرابها بالحرروف وهي اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لأن ذلك من حيث لزومها لفظا واحداً بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والأعراب نعم كان يكفي أن يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالفصيحة الخ وهذا التقرير يعلم أنه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص أعرابها بلغة نصريتها ببناءها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفي بمصر سنة سبع وأثمان وثلاثين وثلاثمائة كافي السجاعي وقوله هذا هو ما مر عن الرضى في لغة نصريتها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فلما كرام الخ) تقدم في الأسماء الستة (قوله ومنهم من يعربها أعراب مسلمات) صريحه أن هذه الذات المفردة وهو أيضاً في الجمع على أن الشارح ثقة فليس لنا أن نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فساد نعم يوهم كلامه أن ذات لا تنصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاه أبو حيان في الارتشاف كافي التصريح ومر عن الرضى (تنبيهه) إذا عرّب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم الإضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءني ذات قامت وذوات فن وهكذا كافي التصريح وقياسه ثبوت النون في تنقيسة ذوات وجمع ذوات فيقال ذران قاما وذوون قاموا وذواتان قامتاهما لعدم الإضافة لكنهما في جميع النسخ محذوفتان لم أر من نسب عليه فلم ينظر ما وجهه والله أعلم (قوله ومثل ما) خبر مقدم عن ذواتها ما مر فوج لفظاً أو مبنياً على الفتح في محل رفع لأن الإضافة إلى المبنى تجوز البناء كإسباني وقرئ بهما في السبع قوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون وقوله ما استفهام من إضافة الدال للدلول فهي على معنى لام الاختصاص لا ببيانية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلمه منه (قوله في أنها تستعمل الخ) أي لا في كونها غير العاقل بل هي للعاقل وغيره كما مر جوابه (قوله أن تكون مسبوقه بما) أي وأن لا تكون مشارباً نحو وماذا التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تأتي كافي المتن ولم يشترط الكوفيون الأول عملاً بقوله

عند ما عباد عليك أمانة * نحووت وهذا تخمليين طليق

أي والذي تخمليينه ورد بجعل ذا اشار يقر تخمليين حال أي وهذا طليق حال كونه محجولاً لك (قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الأخبار بالمعرفة عن النكرة لأن ذلك في غير الاستفهام نعم الأولى عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أي وأسماء موصولة أو نكرة موصوفة كقوله

دعي ماذا علمت سأ نقيه * ولكن بالغيب خبر يني

فيذا كالم أنهم موصول بمجدة علمت عند التبر في ونكرة موصوفة بها عند الغار مسمى قال لأن التركيب إنما

ثبت في أسماء الاجناس لافي الموصولات أي اتركى الذي علمته أنا وخبرني بما تغيب عني لاجتنابه وهذا أي جعلها جزء كلمة الغاء حكمي أما الحقيقي فجعل ما استقهامية وذائدة على رأي من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر أثر الالغاءين في نحو سألته عماذا فتثبت الفسا في الالغاء الحكمي لصبر ورثها جزءا من المركب وتحذف للجاري الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى صبان **(قوله فماذا مبتداً)** ويحتمل أيضاً عدم الالغاء فتداء وصول بالظرف خبر عن ما يظهر أثر الاحتمالين في البدل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا صنعت أخيراً أم شرباً بالنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقبدم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتداً ومنه قوله

ألا تأسلان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل وكذلك يفعل في الجواب نحو ماذا ينقون فل العفو بالرفع لاني عمر وعلى جعل دام موصولا والنصب للباقيين على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا قيل ولينعين الالغاء اذا وقع بعد دام موصول نحو من ذا الذي يشفع فن ذا مبتداً أو من فقط وذائدة على ماضى والذي خبر لكن قال الدماميني بل يترجح فقط لاحتمال ان الذي تأ كيد لندا أو خبر المحذوف والجللة صلة ذا اه **(قوله يلزم بعده صلة)** ويجوز حذفها للدليل اما لفظي كأن يدل بصلة الموصول على صلة آخر نحو أعط الذي والتي وصلتك أو معنوى كقوله

نحن الاولى فاجمع جو * عك ثم وجههم الينا أي الاولى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكدهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخصلة التي من فطاعة شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايها الما قصر العبارة عن تصوير شديتها انتهى تصريح والتتيا بفتح اللام وتضم تصغير التي وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء **(قوله حرفية)** هذا زائد على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتها لها على الضمير **(قوله أن يقع بعده هاء صلة)** أي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجللة القسمية كقوله

ذلك الذي وأبيك يعرف مالكا * والحق يدفع ترهات الباطل أو الندائية كقول الفرزدق لتنب رعى اليه من زاده

تعش فان عاهدتني لا تخونني * نكن مثل من ياذب بسط حبان

وكذا الاعتراضية كما في اللمع وسيا في مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول لانها كالجزء المتحملة وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة أل أي وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالظرف الثاني اما خبر ثان أو صفة للخبر المحذوف للتأكيد كعالم من العلماء وللتأسيس على معنى من بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا من الزاهدين **(قوله تبين معناها)** أي لان تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لاهتمامه بتعيين شخصه أو جنسه اذ هو موضوع للدلالة على معهود بضمونها فتعرف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تعرف بها **(قوله على ضمير)** ويسمى عائدا وقد يخلفه الظاهر سماعا كقوله * وأنت الذي في رحمة الله أطمع **(قوله ان مفردا)** الخ بنصب الاول ورفع الثاني أي ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب كان **(قوله مراعاة اللفظ)** هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثاني ومنهم من يستمعون ويجرى الوجهان في كل ما خالف لفظه معناه كاسماء الشرط والاستفهام الال الموصولة فإرعى معناها فقط خلفاء موصوليتها وجوز أبو حيان مراعاة لفظها اذ لم تقع خبرا ولا نعما كجاء الضارب للواحد وغيره ونوجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ لبس كأعط من سألتك لامن سألك أو قبح كجاء من هي جراء ولا تقل هو

فماذا مبتداً وعندك خبره فتداني هذين الموضعين ملغاة لانها جزء كلمة لان المجموع اسم استفهام (ص)

وكاها يلزم بعده صلة

على ضمير لا تقي مشتمله

(ش) الموصولات كماها

حرفية كانت أو اسمية يلزم

أن يقع بعدها صلة تبين

معناها ويشترط في صلة

الموصول الاسمي أن

تشمّل على ضمير يلق

بالموصول ان مفردا ففرد

وان مذكرا فمذكرا وان

غيرهما فغيرهما نحو جاءني

الذي ضربته وكذلك

الذي والمجموع نحو جاءني

الذي ضربتهما والذين

ضربتهم وكذلك المؤنث

فتقول جاءت التي ضربتها

واللتان ضربتهما واللاتي

ضربتهن وقد يكون

الموصول لفظه مفردا لمذكرا

ومعناه مشي أو مجموعا أو

غيرهما وذلك نحو من وما

اذا قصد بهما غير المفرد

المذكور فيجوز حينئذ

مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى

فتقول أعجبني من قام

ومن قامت ومن قاما ومن

قامتا ومن قاموا ومن قن

على حسب ما يعنى بهما

(ص)

(وجلة أو شبهها الذي وصل * به يكن عندي الذي ابنه كفل) (ش) صلة الموصول لا تكون الا جلة أو شبهه جلة ونعني بشبهه الجلة الظرف والجار والمجرور وهذا في غير صلة الالف واللام وسيأتي حكمها ويشترط في الجلة الموصول بها ثلاثة شروط أحدها أن تكون خبرية الثانية أن تكون خالصة من معنى التعجب الثالث أن تكون غير مفتقرة الى (ص) كلام قبلها فاحترز بالخبرية من

لان الخبر مؤنث ويترجح اذا عطفه سابق كقوله * وان من النسوان من هي روضة * كافي التصريح أي فيجوز من هو روضة بلا قبح لان التاء للوحدة لالتأنيث كالأقبح في زيد علامة فتدبر (قوله وجلة الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يصل به جلة الخ وهذا مستأنف لبيان الصلة ما هي (قوله والظرف والجار والمجرور) لم يجعلها جلة باعتبار متعلقها بالفعل لانه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بقي أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه لانه ارادة الاستغراق وأن تكون معهودة أي معروفة للسامع قبل حتى يتعرف بها الموصول قال في التوضيح الا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فغشبههم من اليم ما غشبههم فأوحى الى عبده ما أوحى ويلزم من عهدا خبريتها دون العكس لان الخبر قد يجهله المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محتملة للصدق والكذب في ذاتها وان قطع بأحدهما بالنظر لغايتها ومنها الجلة القسمية نحو وان منكم من لم يعطئن وان كان القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجلة الشرطية اذا كان جوابها خبرا كجاء الذي ان قام فت والمراد خبرية أصالة اذ هي الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كلاما فضلا عن كونها خبرا وكذا جلة الصفة والخال والخبر (قوله جاء الذي اضربه) هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية ضمنا وبقى جاء الذي رجه الله مما هو انشاء معنى فقط اذ لا فرق بين الثلاثة عند الجمهور وخالف المازني في الاخير والكسائي في الكل كافي الاشمو في قول الشارح خلافا لهشام أي والكسائي ولا حجة لهم في قوله واني لراج نظرة قبل التي * لعل وان شئت نواها أزورها

لان تقديره التي أقول فيها العلى الخ أو ان أزورها صفة دالة على خبر لعل وهي معترضة بين الصلة والموصول ولا في قوله وماذا عسى الواشون أن يشهدنوا * سوى أن يقولوا اني لك عاشق لا مكان ان ذام لغاة لا موصول وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء الترحي لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسىتم ووقوعها خبر لان نحو اني عسىت هاء تامة دليل على أنه فعل خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصالة لانها الآن انشائية اتفاقا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بأن يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كان يقال اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد فهذا تام كما قاله الدماميني أما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح وهذا هو التحقيق في تفسير التام والناقص وسيأتي في الابتداء للفقير والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جلة ولا يقدر اسمها خبرا محذوف كجاء الذي هو كأن عندك لان شرط الحذف من الصلة أن لا يصلح الباقي للوصل به كإسبائي والظرف هنا صالح لذلك دماميني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الانسمية (قوله وكونها) أي أل بعرب الافعال أي موصولة به والضمير موصولة أل والباء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما التجديد لا الدوام والا كانا من الصفة المشبهة كالؤمن والصابغ فيجري فيهما الخلاف وكذا أمثلة المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤنث

غسبرها وهي الطلبية والانشائية فلا يجوز جاء الذي اضربه خلافا للكسائي ولجاء في الذي ليته قائم خلافا لهشام واخترت بخالية من معنى التعجب من جلة التعجب فلا يجوز جاء في الذي ما أحسنه وان قلنا انها خبرية واخترت بغير مفتقرة الى كلام قبلها من نحو جاء الذي لكنه قائم فان هذه الجلة تستدعي سبق جلة أخرى نحو ما عهد زيد لكنه قائم ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ونعني بالتام أن يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي عندك أو الذي في الدار والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا والتقدير جاء الذي استقر عندك أو الذي استقر في الدار فان لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما فلا تقول جاء الذي بك ولا جاء الذي اليوم (ص) (وصفة صريحة صلة أل * وكونها بعرب الافعال قل) (ش) الالف واللام لا توصل

الا بالصفة الصريحة قال المصنف في بعض كتبه وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب والصفة المشبهة نحو الحسن الوجه نخرج نحو القرشي والافضل وفي كون الالف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة بخلاف وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسئلة فمرة قال انها موصولة ومرة منع ذلك وقد شد وصل الالف واللام بالفعل المضارع

بالمشتق أى المنسوب الى كذا لاصفة صريحة وأما الافضل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعد ان الفعل
من جهة كونهما للشبوت لا للتجدد فلا يؤولان به ويزيد الافضل بكونه لا يطرده الظاهر الا في مسألة
الكحل فلذا اتفق على ان ال فيه معرفة واختلاف فيها فنظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة
كالصنف ومن نظر الى كونها للشبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفضيل
وخرج أيضاً ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم صاحب الملك والابطح للمكان المنبسط
أى المقسم والاجزع للكان المستوي فيه الرمل لا ينبت شيئاً قال فيه معرفة لانساخها عن الوصفية اذ
لا تجري على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً كقوله الشاطبي (قوله واليه أشار) أى الى
الوصل بالمضارع لامع وصفه بالشئ وذوقه بجواز اختصارا بناء على ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة
أى بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلق ما وقع في الشعر وان سهل تغييره كقوله الجمهور والشاعر هنا
يمكنه بسهولة أن يقول المرضى حكومتهم فعدوله الى المضارع يدل على الجواز ولا يرد انه كان يجب تأنيث
المرضى فينسكس الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفي التصريح ما يفيد ان بعض السكوفيين يحيزه
بكثرة فتكون المذهب ثلاثة واستبعد الصبان وخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلالاً لاسكن
بحسن عطفه كالمضارع على صلته لكونها مؤولة بالفعل نحو فالغبرات صبيحا فائرن أى فالخيول التي أغرن
صبيحا فائرن به نقعا أى غبارا ونحو يجعني الصائم ويعتكف (قوله الترضي) بادغام أل في التاء وفكها
بجمل ألف أل الحرفية يجب ادغامها فيها لكثر استعمالها كإفص عليه شيخ الاسلام وغيره اه سجعاً
(قوله الرسول الله) أى الذين رسول الله كائن منهم ودانت أى خضعت وبنو مدهم قر يش (قوله على
المع) أى السكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسما بخلافه في صلة غير أل كما هو وسعة بفتح السين وتسكسر
واعلم أن صلة أل ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبهة بالجملة كافي التوضيح وما في المطول وغيره من أنه
جملة فعل المراد في معناها ولا اعراب له كالموشان الصلة لان العامل انما يتسلط على أل ولكن ينتقل اليه
اعراب اعرابية كما تنتقل اعراب الاولا بمعنى غير بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان
فيهما آلهة الا الله لسكرن ما بعد هذين مجرور تقدير باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان رصت بجملة فيبحث
السماعيني انه يشبث لمحلها اعراب المفرد التي هي في موضعه كالجر في البيت أى ينتقل اعراب العاربية لمحلها قال
فهذه جملة بثبت لها أنواع الاعراب وليست خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشمني
بأن المفرد الذي هي في موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل في معنى الجملة مع ان اعرابه ليس
أصليا بل عاربية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لآل نفسها كجاء في الموصولات لا للجملة هذا
وطالب توقفت في قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فانه يقتضى انها معربة مع قيام موجب البناء بها وهو
الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان الى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر فيؤثر البناء وكذا لا
والا اللتان بمعنى غير قالمهما سبب البناء وهو الشبه اللفظي فيهما والوضعي في لالكن يمكن في هذين ان
اضافتهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظي مجوز لا موجب فاعربا على ما بعدهما لما مر بخلاف
أل فان موجب بناءها لم يعارضه شئ الا أن يراد بقولهم ظهر اعرابها أى بالذي حققه أن يكون لمحلها كسائر
الموصولات لا لفظها فلا ينافي انها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف أى الذي هو جزء مما بعده
ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورته فتدبر والله
أعلم (قوله ما لم تضاف) ما صدرية ظرفية وجملة وصدر وصلها الخ حال من ضمير تضاف فتقيد الاضافة
المنفية بخذف صدر الصلة أى مدمع عدم اضافتها المقيدة بالخنف والنفي اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بنفيهما
معاً بان لا تضاف ولا يخذف الصدر نحو أى هو قائم وبانتفاء المقيد فقط بان لا تضاف ويخذف الصدر نحو أى قائم

واليه أشار بقوله وكونها
بمعرب الافعال قل ومنه قوله
ما أنت بالحكم الترضي
حكومته
ولا الاصيل ولا ذى الرأى
والجلد

وهذا من جمهور البصريين
مخصوص بالشعر وزعم
المصنف في غير هذا الكتاب
انه لا يختص به بل قد يجوز
في الاختيار وقد جاء وصلها
بالجملة الاسمية وبالظرف
شذوذاً فمن الأول قوله

من القوم الرسول الله منهم
لم دانت رقاب بني معدة
ومن الثاني قوله

من لا يزال شاكر اعلى المعه
فهو حر بعشة ذات سمه
(ص)

(أى كما واهر بت ما لم تضاف
وصدر وصلها ضمير الخاف)
(ش) يعنى أن أيام مثل

ما في انها تكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو يعجبني أيهم هو قائم ثم ان أيا لها أربعة أحوال أحدها أن
تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبني أيهم هو قائم الثاني أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو يعجبني أي قائم الثالث أن لا تضاف ولا يذكر
صدر الصلة نحو يعجبني أي هو قائم وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة (٧٩) بالحرركات الثلاث نحو يعجبني

أيهم هو قائم ورأيت أيهم
هو قائم وصرت بأيهم هو
قائم وكذلك أي قائم ورأيت
قائم ورأيت أي قائم وكذلك أي
هو قائم وأيا هو قائم ورأيت
هو قائم الرابع أن تضاف
ويحذف صدر الصلة نحو
يعجبني أيهم قائم وفي هذه
الحالة ينبغي على الضم فتقول
يعجبني أيهم قائم ورأيت
أيهم قائم وصرت بأيهم
قائم وعليه قوله تعالى ثم
لنزعن من كل شيعة أيهم
أشد على الرحمن عتيا
وقول الشاعر إذا ما لقيت
بني مالك * فسلم على
أيهم أفضل وهذا مستفاد
من قوله وأعربت مالم
تضاف إلى آخر البيت أي
وأعربت أي إذا لم تضاف
في حالة حذف صدر الصلة
فدخل في هذه الأحوال
الثلاثة السابقة وهي ما إذا
أضيفت وذكر صدر
الصلة أو لم تضاف ولم يذكر
صدر الصلة أو لم تضاف وذكر
صدر الصلة وخروج الحالة
الرابعة وهي ما إذا أضيفت
وحذف صدر الصلة فانها
لا تعرب حينئذ (ص)
(وبعضهم أعرب مطلقا
وفي هذا الحذف أيا غير أي

وبانتفاء القيد فقطبان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أيهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها
صورة ثبوت الإضافة والحذف معان نحو أيهم أشد فتنبى حينئذ ولو قال * أي كما بنيت إذا تضاف * الخ لكان
أوضح ومحل هذه الصور إذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلت بفعل أو ظرف أو عربت
اجتماعا كما نقل عن أبي حيان نحو أيهم قام أو عندك إذا حذف في الأول والحذف في الثاني ليس ضميرا بل
جاء فعلية اهـ (قوله في انها تكون الخ) أي وفي الموصولة كما يعلم من المقام ونحو الخ في الأعراب وكونها للعاقل
وغيره ولزوم الإضافة لفظا وتقدير التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه فقيم ما عرفان لكن
بجهتين فلاشكال ولا تضاف لتبكر الأصل بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوز ابن عصفور وابن الصائغ
وجعل منه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون على معنى سيصرفون المنقلب الذي ينقلبونه وجعلها
الجمهور واستفهامية لاموصولة وهي مفعول مطلق لينقلبون عقلت يعلم عن العمل في الجاء أي سيعلم الذين
ظلموا ينقلبون أي انقلاب (قوله معرفة) أي لان شبه الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم
وهو اضافتها لفظا أو تقديرًا فرجعت إلى الأصل في الاسماء وهو الأعراب ولذا أعربت الشرطية
والاستفهامية دائما بنيت في الحالة الرابعة لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة لشبهها في الصورة فساكنه
لاضافة حتى تعارض شبه الحرف من أعرابها حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم تن في أي قائم مع عدم الإضافة
لفظ القيام التنوين مقامها كما في كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدأ الكونه لا يشبهه ولانه لم يعمد هذا
ما علوا به وفيه انه لا يمكن تنزيل المضاف إليه منزلة المبتدأ المحذوف في نحو أيهم قائم لاختلافهما جعلا
وأفرادا وان يمكن في أيهم أشد لان أفعال التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الآن يقال حل الأول على
الثاني طردا للباب فليتأمل هذا وبنيت على حركة دفع اللساكنين أولان لها أصلا في الأعراب وكانت ضمة
جبر الفوات أعرابها باقوى الحركات وتشبهها بقبل وبعد في حذف بعض ما يوضحها (قوله ورأيت أيهم
الخ) جرى على رأي المصنف والبصريين من جهة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامه
ولا تقديمه خلافا للكوفيين اهـ وسئل الكسائي في حلقة بنونس لم لا يجوز أعجبني أيهم قام فقال أي كذا
خلفت فصار مثلا (قوله إذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد في أيهم حيث بنى على الضم مع اضافته وحذف
صدر صلتها أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطلقا) حال من المفعول
المحذوف أي أعرب أي حال كونه مطلقا عن التقييم بما مر والمراد أعرابها أعرابا مطلقا (قوله أيا) مفعول
يقتنى الذي هو خبر عن خبر أي غير أي من الموصولات يقتنى أي أي يتبعها في حذف صدر الصلة فتقدم مفعول
الخبر الفعلي على المبتدأ والأصح جوازهما كما مر (قوله ان يستعمل) السين والتاء اما للعباء أن يعدطويا لا
كأنه حسنت الفعل عدته حسنا وزائدتان أي ان يطل أي بطله المتسكام فهو مجعول على كل ويصح على
الثاني بناؤه للعامل أي ان يطل بفتح الياء أصله يستعمل وحذف جواب الشرط ضرورة لعلمه مما قبله أي
جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يختزل) أي يحذف وضميره صدر
الصلة الذي هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم
الثانية أي كامل بأن يكون جملة بعائدها وشبهها (قوله كثير منجلى) خبران تنازعا قوله في عائد فان جعل
منجلى صفة لكثير كان هو العامل وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمين وهو
نعاقي القافية بما بعده وان لم يكن حمدة وخصه بعضهم بالثاني فأفاده الصبان (قوله أعرب أيا مطلقا) هو منهج

يقتنى ان يستعمل وصل وان لم يستعمل * فالحذف نزروا بوا أن يختزل ان صالح الباقي لو صل مكمل * والحذف عندهم كثير منجلى
في عائد متصل ان انتصب * بفعل أو وصف كن نزجوهب (ش) يعني ان بعض العرب أعرب أيا مطلقا أي وان أضيفت وحذف
صدر صلتها فتقول يعجبني أيهم قائم ورأيت أيهم قائم وصرت بأيهم قائم وقد قرئ ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد بالنصب وروى

فستسلم على أيهم أفضل
بالجر وأشار بقوله وفي ذا
الخطاف أيا صلح إلى الموضع
التي يحدف فيها العائد
على الموصول وهو إما أن
يكون مرفوعاً أو خبره فإن
كان مرفوعاً لم يحدف إلا
إذا كان مبتدأ وخبره
مفرد نحو وهو الذي في
السماء هو أيهم أشد فلا
تقول جاء اللذان قام ولا اللذان
ضرب لرفع الأول بالفاعلية
وإثاني بالنيابة بل يقال فلما
وضرب أو ما المبتدأ في يحدف
مع أي وإن لم تطل الصلة كما
تقدم من قولك يجئني أيهم
قائم ونحو ولا يحدف صدر
الصلة مع غير أي الا اذا طالت
الصلة نحو جاء الذي هو
ضارب زيد في يجوز حذف
هو فقول جاء الذي ضارب
زيد أو منه قوله ما أنا بالذي
قائل لك سواء التقدير
بالذي هو قائل فإن لم تطل
الصلة فالخذف قليل
وأجازة الكوفيون قياساً
نحو جاء الذي قائم التقدير
هو قائم ومنه قوله تعالى
تأما على الذي أحسن في
قراءة الرفع أي هو أحسن
وقد جازوا في الاستجازة
إذا رفع زيد أن تكون
ما موصولة وزيد خبر مبتدأ
يحدف التقدير لاسي
الذي هو زيد

التخليل ويونس ونأولاً بقية استهفامية مبتدأ خبره أشد فضمها العراب ثم قال يونس الجملة مبتدأ
مفعول نزع لأن أي علقته من العمل لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب وقال التخليل هي
للقوله المحذوف على تقدير القول أي لنزع من كل شعبة فربما يقال فيه أيهم أشد ورد ما يحدف
* فسلم على أيهم أفضل * بالضم لا امتناع الاستهفامية فيه لأن حرف الجر لا يعلق من العمل ولا يصح
أن يحدف على شخص مفعول فيه أيهم أفضل لا امتناع حذف الجرور وادخال الجر على معمول صلته بلا
ضرورة كافي المفعول والمراد بصلته ما هو من تمامه ولو صفة كاهنا وإنما قدروا كذلك في نحو ما هي بنهم
الولسما لي بنام صاحبه لضرورة أن الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنية وبذلك يرد
على ثعلب المنكر لموصولة أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يحتاج بهما على الأعراب
(تنبيه) يؤخذ مما ذكر عن المفعول أنه لا يجوز في قوله كن رجوا بهب أن يحدف كقولك من رجوا لأن
الجملة صالحة للجر لقصد لفظها فلا ضرورة إلى حذف الجرور وادخال الجار على معموله كما لا يدخل على
معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف أي كذا اللفظ ومثله كاستقم ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك في
مواطن كثيرة (قاعدة) كما ترد أي موصولة وشرطاً واستهفاما ترد صلة لنداء ما فيه أل كيا أيها الرجل
ونعت المنكرة وحالاً من معرفة التين على الكمال كررت بفارس أي فارس وبز يد أي رجل وكلها معرفة
الاموصولة فيما مر والندائية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله وفي ذا
الحدف لعود اسم الإشارة لقوله وصدر وصلاها ضمير انحدف وصدر الوصل هو المبتدأ وكون خبره مفرداً من
قوله وأبو أن يحدف * ان صلح الخ كما سنبينه وهذا شرطان للجواز وطول الصلة لا كثرة وبقى للجواز
أن لا يكون الضمير معطوفاً ولا معطوفاً عليه كجاء الذي زيد وهو أو هو زيد قائم ان لا يخبر بالثني عن
المفرد أو يبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذي لولا هو لا كرمك لوجوب حذف الخبر بعدها
فيأزم الاجفاف ولا منغياً ولا محصوراً كالذي ما هو قائم أو ما في الدار الا هو (قوله بالفاعلية الخ) أي
والفاعل ونائبه لا يحدفان إلا في مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدأ (قوله في يحدف مع أي الخ) أي
اطوياً بالاضافة لفظاً وتقدير فاستغنت عن شرط الطول لكنه يقبح يجئني أي قائم لعدم الطول لفظاً
كما نقله ابن خروف وإن كان جائزاً (قوله الا اذا طالت) أي بشئ يتعلق بها كمعمول الخبر أو نعتاً أو غير
ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء اله أي الذي هو اله في السماء أي
معبود فيها وجعل الهم مبتدأ خبره الظرف أو فاعليه يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كجاء هو ظاهر
(قوله قليل) أي لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله

لاتنوا الذي خبر فاشقيت * الا نفوس الالى للشمر ناوينا

أي الذي هو خير والالى هم ناوون للشمر (قوله في قراءة الرفع) هي شاذة ليسجى بن يعمر ومثلها لمالك
ابن دينار وابن السكيت ما بعوضة بالرفع أي ما هو بعوضة فاموصولة بدلاً من مثلاً حذف صدر صلتها بلا طول
وجوزاً بوالبقاء زيارتها فالجملة نعت للدار وما على النصب فأنكرة موصوفة ببعوضة بدلاً من مثلاً أو زائدة
وبعوضة بدل وأما فتح أحسن فعلى أنه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أي الذي أحسنه
وجعله الكوفيون موصولاً حرفياً أي على إحسانه (قوله لاسي الذي الخ) سى بمعنى مثل لا يعرف
باضافته لما الموصولة لتوغلها في الاسماء فصح كونه اسم لاولك جعل ما نكرة موصوفة بالجملة أي لاسي رجل هو
زيد أو زائدة وسى مضاف إلى زيد فإن كان بدله نكرة كقوله

ألا رب يوم صالح لك منها * ولا سيما يوم بدارة جلجل

فذلك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييزاً لاسي كما تميز مثل نحو ولوجئنا بمثل مددا وما حينئذ كافة

حذف العائد الذي هو المنته أو هو قولك هو وجوبها وهذا وضع حذف فيه صدر الصلة مع غير أي وجوب أو لم أطل الصلة وهو مقيس وليس
 في هذا ما يشار إليه بقوله ولا يوافق أن يختزل في أن يصلح الباقي لوصل مكل إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لأن يكون صلة كما
 أن أوقع به بجهة شروجه الذي هو أبو منطلق أو ظرف أو جار ومجرور تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز
 في هذه الموضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبو منطلق أو أبو منطلق لأن الكلام يتم دون فلا يدرى أحذف منه شيء
 أم لا وكذلك بقية الأمثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وغيره فلا تقول في يجنبني أيهم هو يقوم يجنبني أيهم يوم لأنه لا يعلم الحذف
 ولا ينقص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ بل الضابط أنه متى احتمل (٨١) الكلام الحذف وعدمه لم يجوز حذف

العائد وذلك كما إذا كان
 في الصلة ضمير غير ذلك
 الضمير المحذوف صالح
 لعوده على الموصول نحو
 جاء الذي ضربته في داره
 فلا يجوز حذف الهاء من
 ضربته فلا تقول جاء
 الذي ضربت في داره لأنه
 لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر
 لك ما في كلام المصنف من
 الإيهام فإنه لم يبين أنه متى
 صالح ما بعد الضمير لأن
 يكون صلة لا يحذف سواء
 كان الضمير مرفوعا أو
 منصوبا أو مجرورا وسواء
 كان الموصول أيا أو غيرها
 بل ربما يشعر ظاهر
 كلامه بأن الحكم مخصوص
 بالضمير المرفوع وغير أي
 من الموصولات لأن كلامه
 في ذلك والامر ليس
 كذلك بل لا يحذف مع أي
 ولا مع غيرها متى صالح
 ما بعدها لأن يكون صلة
 كما تقدم نحو جاء الذي هو

عن الإضافة وقصة بني بناء على هذا الأفراد وإعراب في سواء لاضافتها إلى ما والبيت مروي بالأوجه
 الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أي لا ممثل كذا موجود ولا محل للجملة وقد تحذف ياؤها وقد تحذف منها
 الواو أو ما وحدها أو مع لا كما حكاه الرضي وتعبه السامعي هذا وقد يرد بمعنى خصوصا فيكون في محل نصب
 مفعولا مطلقا لا خص محذوفًا وحيدًا يؤول في بعده بالحال كحيز بدو لا سيارا كبا أو هورا كب فهي
 حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه بزيادة المحبة خصوصا في حال ركوبه وكذلك الجملة الشرطية نحو
 ولا سيما إن ركب أي أخصه بذلك فقول المصنفين لا سيما والامر كذا تركيب عربي أفاده السامعي وغيره
 (قوله وجوبا) أي لجريانه مجرى المثل وليكون ما بعده لا سيما مفردا صورة لأنها كالاستثنائية في مخالفة
 ما بعدها ما قبلها وهي لا يقع بعدها جملة وإنما جرت عادتهم بذلك كراهي الاستثناء وإن لم تكن من أدواته
 لأن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لا خارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقيس) أي فهو
 مستثنى من شرط الطول لئلا يفسر فان قلت لا سيما بدل الصالح فلا استثناء أطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار
 (قوله جملة) هذا محترز لقوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جملة أو ظرفا فلا بد من إسنائه على ما يربطه
 بالمبتدأ وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعا فهو أبدأ صالح للوصل به والكاف في قوله كما إذا وقع
 استقصائية فتأمل (قوله فلا يدرى الخ) فيه أن هذا أجمال لا يعاب مع أن الحاصل للبس فلو قال لتبادر
 عدم الحذف لاستقام هذا إذا لوحظ المحذوف فإن جعل الباقي صلة مستقلة جاز في كل ما ذكره (قوله بل
 ربما يشعر الخ) أي لا نقضاء الكلام على أي وهو الآن في غيرها ولرجوع ضمير يفتزل لقوله وصدر
 وصلها وهو لا يكون الأمر مرفوعا اللهم الآن يرجع لقوله ضمير الخذف بلا قيد المصدرية فيعم المرفوع وغيره
 في أي وغيرها فتدبر (قوله وشرط جواز حذفه) أي زيادة على عدم صلاح الباقي للوصل لوجوب هذا
 في كل عائد كما تقدمه (قوله تام) أخذه من مثال المصنف ولم يذكره في الوصف لعل من هذا (قوله ومن
 خلقت) إمام معطوف على الباء من ذرفي أو مفعول معه ووحيد أحال أي خلقت حال كونه مفردا بلا أهل
 ولا مال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ أخبره موليك أي معطيك والجملة صلة ما حذف
 عاندا وهو المفعول الثاني لموليك وفضل خبر ما وفاء فاجدنه سبيبة وفاء فاللتعلي (قوله موليكه)
 قدره متصلا مع أن عامله اسم يترجح معه الانفصال كما مر لأن الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم أن
 المراد المتصل ولو جازا كما سبقتضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد إلى ذلك بتقديم
 الفعل واتكلم على اشتهاؤه في العمل والتصرف الذي من جملة حذف المفعول وقرعية الوصف فيهما
 (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف أنه لا فرق بين صلة أو غيره ومذهب الجمهور أن منصوب صلتها

(١١ - خضري - أول) أبو منطلق ويجنبني أيهم هو أبو منطلق وكذلك المنصوب والمجرور نحو جاء الذي
 ضربته في داره ومررت بالذي مررت به في داره ومررت بأيهم مررت به في داره وأشار بقوله والحذف
 عندهم كثير من جلي الخ إلى أن العائد المنصوب وشرط جواز حذفه أن يكون متصلا منصوبا بفعل تام أو بوصف تميم جاء الذي ضربته
 والذي أنا معطيك درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذي ضربت ومنه قوله تعالى أهدنا
 الذي بعث الله رسولا التقدير خلقتهم وبعثه وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيك فتقول الذي أنا معطيك درهم ومنه قوله ما الله موليك
 فضل فاجدنه به فما الذي غيره نفع ولا ضرر تقديره الذي الله موليكه فضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك

بل الكثير حذف من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فإن كان الضمير منفصلا لم يحذف نحو جاء الذي أياه ضربت فلا يجوز حذف أياه وكذلك يمنع الحذف (٨٢)

منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يمنع الحذف إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذي كانه منطلق فلا يجوز حذف الهاء (ص) (كذلك حذف ما يوصف خفضا كانت قاض بعد أمر من قضى كذا الذي جر بما الموصول جر

لا يحذف أصلا إن عاد عليها لانه يدل على اسميتها الحقيقية وأما قوله ما المستقر الهوى محمود عاقبة * ولو أتبع له صفو بلا كسر أي المستقره فشا ذقان عاد إلى موصول قبلها جاز بكاء الذي أنا الضارب أي الضاربة (قوله منفصلا) أي وجوبا إما تقدمه كمثال أو بعده كجاء الذي ما ضربت أياه لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جواز إفيد حذف كالمبتدأ والمار ونحوها كهيئ بما آناه رهم أي آناههم أياه ولا يقدر متصلا لان اتحاد رتبة الضميرين في الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحتمل عليه القرآن ومثله وعمارزقناهم بنفقون ويرضين بما آتيتن كلهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك انما هو عند التلغظ أمام الحذف فلا ضعف لعدم النطق كفي اعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء) أي لانها عمدة والحرف لا يستقل بدونها فمقدح حذفه تبعاً للحرف نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شركائي ورب شئ يجوز تبعاً لاستقلاله فان قدر تزعمونهم فلا إشكال (قوله بفعل ناقص) أي لانه كالحرف في أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالعوض عن مصدره لاسيما على قول البصريين انه لجر د الزمان لاحداث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذي جر) بضم الجيم صلة الذي وجرا ثمانى بفتحها صلة ما (قوله بمعنى الحال) أي مع كونه معتمدا ليكون عاملا في محل الضمير نصب وان جره بالاضافة أيضا وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أي بغير وصف أصلا أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومحل في اسم المفعول المتعدي لواحد كماله لان الضمير حينئذ فاعل في المعنى أما المتعدي لاثنتين كذا درهم الذي أنا معطاه فلا منع فيه لانه حينئذ فضلة منصوب المحل أفاده الاسقاطي (قوله ما أنت قاض) قيل لا شاهد فيه لاحتمال أن ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية أي اقض قضاءك أو مصدرية نظرية أي مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله الان دخل على الموصول الخ) أي ليسكون في الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله لا تركزن الى الأمر الذي ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أي ركنت اليه وكذا المضاف للموصول وألا موصوف به كررت بغلام الذي مررت أو بغلام الرجل الذي مررت أي به (قوله مادة) أي لفظا وكذا معنى فلا يكفي اتفاق اللفظ فقط كوقفت على الذي وقفت عليه من الوقوف والوقوف ولا المعنى فقط كسررت بالذي فرحت به لكن استموجه شيخ الاسلام الاكتفاء بالثاني وخرج عليه فاصدع بما تؤمر أي تؤمر بما تؤمر به بل نقل السجاعي في النسبة عن الشاطبي ان المصنف لا يشترط اتحاد المتعاق أصلا وخرج عليه قوله * ويندب الموصول بالذي اشتهر * أي به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعاً كما مثله من الفعل مع الوصف وجملة ما ذكر الحذف المجرور بالحرف خمسة شروط جو الموصول وكون جاره كجار العائلة لفظا ومعنى واتفاق العامل لفظا ومعنى ويزاد ان لا يكون الضمير عمدة ولا محصورا ولا موقعا حذفه في إحداهن فلا حذف في مررت بالذي مر به أو بالذي ما مررت الابه أو رغبت في الذي رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالخاصل أنه يزداد على هذا الشرط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي المجرور بالاسم ككون جاره اسم فاعل عاملا أو واسم مفعول متعديا

المصنف استغنى بالمثل عن أن يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال وان كان مجرورا بالحرف فلا يحذف الان دخل على الموصول حوف مثله لفظا ومعنى واتفق العامل فيه ما مادة نحو مررت بالذي مررت به وأنت ما به في يجوز حذف الهاء فتقول مررت بالذي مررت قال الله تعالى ويشرب مما تشربون

أى منه وتقول مررت
بالذى أنت مارأى به ومنه
قوله

لقد كنت تخفى حب سمراء
حقبة

فبجح لان منها بالذى أنت
بالج

أى أنت بالبح به فان اختلف
الحرفان لم يحز الحذف نحو

مررت بالذى غضبت عليه
فلا يجوز حذف عليه

وكذلك مررت بالذى
مررت به على زيد فلا

يجوز حذف به منه لا لخلاف
معنى الحرفين لان الباء

الداخلية على الموصول
للإصاق والداخلية على

الضمير للسببية وان اختلف
العاملان لم يحز الحذف أيضا

نحو مررت بالذى فرحت
به فلا يجوز حذف به وهذا

كله هو المشار اليه بقوله
كذا الذى جى أى كذلك

يحذف الضمير الذى جى
بمثل ما جى به الموصول نحو

مررت بالذى مررت فهو جى
أى بالذى مررت به فاستغنى

بالمثال عن ذكر بقية
الشروط التى سبق ذكرها

والله أعلم (ص)
المعرف باداة

التعريف
(أل حرف تعريف أو اللام

فقط * فمنه

متعدى لاثنين على ماضى وفى المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أووصفا وكونه تاما
ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفى المرفوع أن يكون مبتدأ وأن لا يكون
معطوفا إلى آخر ماضى فتدبر (قوله أى منه) لم يقدره نشر بونه لمشا كلمة ما قبله ولان ما كان مشروبا
لم لا ينقلب مشروبا بالغيرهم وتصحيحه بان المعنى نشر بون جفسه تكلف (قوله حب سمراء) كحمر
اسم امرأة وحقبة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فوحدة أى مدة طويلة وتخفى من الخفاء ضد الظهور
وقوله فبجح بضم الباء أى أظهر جواب شرط مقدر أى اذا كان كذلك فبجح وقوله لان أصله الآن حذفت
الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام فاستغنى عن همزة الوصل (قوله فان اختلف الحرفان) أى لفظا ومعنى
أو معنى فقط كما مثله أول فظا لا معنى كحالات فى الذى حالاته وقيل يجوز الحذف حينئذ وفيه نظر لانه لا يعلم
نوع المحذوف اه تصریح (قوله للسببية) أو المصاحبة وهى أظهر فان حذف على زيد كان معنى
الاول فتأمل (قوله وان اختلف العاملان) أى عند غير المصنف كما مر وشذوقه

وان لسانى شهادة يشقى بها * وهو على من صبه الله علقم
لتعلق على المذكورة بعلة أى شاق والمحذوفة بصبه أى علقم على من صبه عليه كما شذ الحذف عند عدم
جاء الموصول فى قول حاتم

ومن حسد يجور على قومي * وأى الدهر ذولم يحسدونى
أى فيه فندو بمعنى الذى خبر أى الاستههامية وحذف عائدها المجرور بلى لكن قيل لاشذوذ فى البيت لان
محل الشروط المذكورة اذ لم يتعين الحرف المحذوف والاجاز الحذف مطلقا كما فهمنا وهذا ظاهر فى الثاني
اعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو اذا كان الزمان ظرفا لا مجرا لا بلى نحو أعجبنى اليوم الذى
جئت أى فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل أن صب بمعنى سبط فيتعدى بعلى ومعنى أطلق فيتعدى
بلى فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك الذى يشهد الله عبادته أى به ففعل الحذف فيه سماعى
أيضا لعدم جواز الموصول وقيل على مذهب السكاكى من ان الحذف تدريجى لحذف الجار أولا فالتعصب
الضمير واتصل ثم حذف وهو منصوب لا مجرور فهو قياسي وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لانه
فى كل حذف اه لكن أنت خير بأن المشر به لا يجزى بالباء فالمحذوف فيها متعين جرما وتقديره
به شرفيه بأباه أن مساق الآية لبيان المشر به لا يمكن البشارة كما لا يخفى فتخرج الآية على هذا أولى
فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم

المعرف باداة التعريف
هذا أولى من التعبير بأل لجريانه على كل الأقوال الآتية واصله بأى عند جى لكن لا حاجة لاضافتها
للتعريف لان أداة الشئ ما يحصله والانصب بباقى المعارف حيث لم يقل فهين المعرف بالعلمية مثلا أن يقول
ذوالاداة والمقام يعينها قيل ان كانت الباء سببية فقوله أل حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة أو
بمعنى مع فلاز يادة (قوله أو اللام) أو لتنوع الخلاف لا لشك واللام مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله
أى حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كى بد قائم وعمر وفان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من
المعطوفين فلازى أو الثانى أو مخبر فيه أقوال فان صالح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحوز يدوهند
قائم أو قائمة وهذا كله فى والتنويعية لانها يجب معها المطابقة كالواو كفى المغنى أما التى للشك ونحوه فلا
حذف معها لانها لا أحد الدائر كما أفاده يس (قوله فقط) الفاء زائدة تزيين اللفظ فقط بمعنى حسب حال
من اللام أى حال كونها حسبك أى كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء فى جواب شرط مقدر فقط خبر
لمحذوف أو اسم فعل بمعنى انتبه أى اذا عرفت ذلك فهى حسبك أو فاته عن طلب غيرها (قوله فقط

عرفت) أى أردت تعريفة مبتدأ وصفة نقل فيه خبر والعطف مفعول قل لقصد لفظه (قوله همزة قطع) أى أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الالعارض ولشبوتهما مع تحرك اللام فى نحو الآخر بنقل حركة همزة أجر إلى اللام لأنها وصلت فى الدرج لكثرة الاستعمال (قوله همزة وصل) أى زائدة بعد الوصل للنطق بالسالكين ولا مدخل طاقى التعريف وإنما لم تحرك اللام ويستغنى عنها لأن كسرهما مع ثقله يلبسها باللام الجروفقها باللام الابتداء وضمها لا نظيره ونقل فى التسهيل عن سيبويه أن المرفع أى بجملة كالأول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها فى الوضع بمعنى أنها جزء الأداة وإن كانت زائدة فيها كحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافى الاعتماد بها فى الوضع ونظير ثمة الخلاف فى نحو من القوم فعلى الثانى لا همزة فيه أصلاً للاستغناء عنها وعلى غيره موجودة لأنها حذفست لكثرة الاستعمال وعن المبرد أن المرفع الهمزة وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فالأقوال أربعة اثنان أحاديان واثنان ثنائيان (قوله للمهد) فيه حذف، ضايفين أى لتعريف ذى العهد أى الشئ المعهود واحداً كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام ذكرى وعلمى وحضورى فالأول ما تقدم ذكره صريحاً كاملاً أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى لتقدم الذكر مكنياً عنه بما فى قول طامى بطنى محرراً لأن التعريف رأى الوقف لخدمة بيت المقدس كان عنه مذهبهم خاصاً بالذكور والثانى ما حصل فى علم الخطاط بغير الذكر المار والحس الآتى نحو بالوادى المقدس اذ هم فى الغبار تحت الشجرة والثالث ما حضر فى الحس والمشاهدة كقولك لمن فوق سهمها أى رفعه القزطاس أى أصب القزطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرحى اليه ومنه اليوم أكلت لكم دينكم أى هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذى نزلت فيه الآية ومن جعلها للعهد العلمى نظر إلى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد فى الثلاثة خارجى عند البيانيين والنسبة لجمعها من الثانى ذهنية كقضى يس وهو فى الجميع كعلم الشخص فى الدلالة على الفرد المعين لأنه بقريته ألعلم بجوهره ولذا كان أعرف من المحلى مطلقاً (قوله ولا استغراق الجنس) أى استغراق أفراد ولو كان مدخولها جمعاً كما حققه فى المطول أن خلفها كل حقيقة كاملاً ولذا صح الاستثناء بعده ولا استغراق خصائص الجنس وأوصافه أن خلفها كل محراز كانت الرجل وزيد الرجل علماً أى الجامع لأوصاف كل الرجال وخصائص العلم المنفرقة فيهم اذ يصح أنت كل رجل على استعارة مال لكل البعض لاستجماعه صفاتهم وقد خلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الأبرار الصاغية أى صاغية بلده لصاغية الدنيا وليست أى فى الصاغية موصولة لأن المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها فى كل ذلك كمنسكرة مسورة بكل (قوله ولتعريف الحقيقة) أى المساهية باعتبار حضورها الذهنية بقطع النظر عن الأفراد فدخولها كعلم الجنس فى الدلالة على ذلك لأنه بقريته العلم بجوهره كما مر وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والمساهية وهى النسخة على المعارف كالإنسان حيوان ناطق والسكيات كالإنسان نوع وبقي من أقسام ألعلم ما يشير بها لبعض منهم واحداً أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركيها الشارح لأنها كلام الجنس فى وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وإنما جملت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالمدخول والا كل فيما ذكره من الوضع فهى داخلية فى لام الجنس عند النحاة وأما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهنى لعهدية الحقيقة التى لذلك البعض فى الذهن وإن كان هو مذهبهم ما مدخول هذه وإن كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة فتجوز عليه أحكام المعارف كحجيته مبتدأ وذال حال ووصف للمعرفة لأنه فى المعنى كالمنسكرة نظر القرينة ذلك البعض المبهمة ولذا نعت بالجملة فى قوله

ولقد أمر على اللثيم يسبنى * فغضبت ثمة قلت لا يعنبنى

عرفت قل فيه الخطأ
(ش) اختلف النحويون
فى حرف التعريف فى
الرجل ونحوه فقال الخليل
المعرف هو ألعلم وقال سيبويه
هو اللام وحدها فالهمزة
عند الخليل همزة قطع
وعند سيبويه همزة وصل
اجتمعت للنطق بالسالكين
والالف واللام المعرفة
تكون للعهد كقولك
لقيت رجلاً فأكرمته
الرجل وقوله تعالى كما أرسلنا
إلى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول ولا استغراق
الجنس نحو أن الإنسان فى
خسر وعلمتها أن يصلح
موضعها كل وتعريف
الحقيقة نحو الرجل خير
من المرأة

الحقيقة والخط ضرب من
البسط والجمع أنماط مثل
سبب وأسباب والنمط أيضا
الجماعة من الناس الذين
أمرهم واحد كذا قاله
الجوهري (ص)

(وقد تزداد لازما كاللوات
والآن والذين ثم اللات
ولا ضطرار ككلمات
الادب

كذا وطبت النفس
ياقيس السري)

(ش) ذكر المصنف في هذين

البيتين ان الالف واللام

تأتي زائدة وهي في زيادتها

على قسمين لازمة وغير

لازمة ثم مثل للزائدة

اللازمة باللات وهو اسم

صنم كان بمكة وبالألف وهو

ظرف زمان مبني على

الفتح واختلاف في الالف

واللام الداخلة عليه فذهب

قوم الى أنها تعريف

الحضور كما في قولك

صررت بهذا الرجل لان

قولك الآن بمعنى هذا الوقت

وعلى هذا لا تكون زائدة

وذهب قوم منهم المصنف

الى أنها زائدة وهو مبني

لتضمنه معنى الحرف وهو

لام الحضور ومثل أيضا

بالذين واللات والمراد

بهما ما دخل عليه أل من

الموصولات وهو مبني

على أن تعريف الموصول

بالالة فتكون الالف واللام

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهمة أو للحقيقة في ضمنه وهذه الحقيقة الحاضرة لا باعتبار
فرد أصلا كما علمت فالجرد وذواللام بالنظر للقرينة سواء في الابهام وبالنظر لانفسهما مختلفان وكذا اسم
الجنس مع علمه المستعمل في فرد كقمت أسامة كما أفاده السعد في شرح التلخيص والحاصل ان أل عند
الجماعة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيهقيين أربعة لكنهم ترجع الى خمسة أو ستة لان
العهدية ثلاثة أقسام ورجع السيد الصفوي انها قسمان فقط لانها المخصصة معهودة خارجا بأقسامها الثلاثة
أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض مبهمة مع قرينة ذلك فلام
العهد الذهني أو في جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على السكينة وان لم توجد
قرينة كالاستثناء لكان لا بد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام
الحقيقة حملت عليه بالقرينة كاتى للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الاول فوضعها للافراد
لا الحقيقة وأما العهدية خارجا لفرد عليها ما ربي قول ثالث وهي انها الحقيقة من حيث هي مطلقا ثم يشعب
منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمل (قوله أي هذه الحقيقة خبر الخ) التفاضل بينهم ما من حيث
تغايرهم بالبذرة والاثونة وان اتحدنا في الانسانية ولكون الحكم على الحقيقة لا ينافي تخالف الخبرة في
بعض الافراد لخصوصيات عرضته (قوله وقد تزداد) أي لفظة أل المتقدمة في قوله أل حرف تعريف فاجلحة
عطفت على الخبر فكأنه قال قسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ أل من حيث هو
لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير وأنت الفعل هنا باعتبار انها كلمة وذكره في قوله
الآتي دخلا باعتبار انها حرف أو لفظ اشارة الى جواز الامرين (قوله لازما) صفة لصدر محذوف أي زيدا
لازما ولا ضطرار عطفت عليه أي وزيدا لا ضطرار (قوله كاللات) هذا اسم صنم والثاني موصول جمع
التي وفيها اجناس تام لاتفاقهما لفظا لا معنى (قوله ياقيس) منادى مضموم والسري بفتح فكسر أي
الشريف نعتة فيجوز رفعه تبعاً للفظه ونصبه مراعاة لمحل كما سيأتي في النداء (قوله تأتي زائدة) أي غير
معرفه بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التنكير كالحال والتمييز
لأصالة الحلة لاسقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع (قوله لازمة) هي ما قارنت وضع الكامة وغير
اللازمة ما عرضت بعده (قوله باللات) مثله كل علم قارنت أل وضعه للعامة مرتجلا كان كالسمو أل اسم
شاعر يهودي أو منقول كاللات فان أصله بشد التاء وصف من اتيلت وكان رجلا يلبث السويق بالطائف
فلما مات اتخذه صنما وسموه به تخففت تاؤه وكالعزيز تأنيث الاغز نقلت اسم أشجرة تعبد بها غطفان
وكاليسع بناء على انه عربي منقول من مضارع وسع وقولهم لا عري من الانبياء الاشعيب وهو دود صالح ومحمد
معناه لا عري في مصر وفاؤا فافا الا هو لا وقيل هو أعجمي قارنت أل ارتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أي
لأن من الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازا واعلم أن الجمهور على انه علم جنس للزمان مبني لقولهم من الآن
بالفتح ثم اختلفوا في سبب بناءه فقل تضمنه معنى أل الحضورية مع زيادة التي فيه كما بنى الامس على الكسر
في قوله * واني وقفت اليوم والامس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث ألغى اللفظ الموجود
وضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجودي
اذ لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم اشارة لازمان كهنالك
للمكان وعليه الموضح فعلة بنائه كاسماء الاشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعريف الحضور) أي
للعهد الحضورى كهي في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازمة وفتحته حينئذ اعراب وهو
ملازم النصب على الظرفية وقد يحجر عن كجاري من الآن بالجر قال في النكت وهذا قول لا يمكن القبح فيه

زائدة وهو مذهب قوم واختاره المصنف وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو التسمية وان لم تكن فيه

فبينتها نحو من وما الاياقنا تعرف بالاضافة فعلى هذا المذهب لا تكون الالف واللام زائدة وأما حذفها في قراءة من قرأ صراط الذين
أنعمت عليهم فلا يدل على انها زائدة إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وان كانت معرفة كما حذفت من قولهم سلام عليكم من غير تنوين
يرسلون السلام عليكم وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة اضطراراً على العلم كقولهم في نبات أو بر علم لضرب من السكأة بنات الاوبر
ومنه قوله ولقد جنيتك أكموا وعساقلا * ولقد نهيتك عن نبات الاوبر والاصل بنات أو بر فزيدت الالف
واللام وزعم المبرد أن بنات أو بر ليس (٨٦) بعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز كقوله

رأيتك لما أن عرفت
وجوهنا *
صددت رطبت النفس
ياقيس عن عمرو
والاصل رطبت نفساً فزاد
الالف واللام وهذا بناء
على أن التمييز لا يكون إلا
نكرة وهو مذهب البصريين
ومذهب الكوفيون إلى
جواز كونه معرفة فالالف
واللام عندهم غير زائدة
والى هذين البيتين اللذين
أشدهما أشار المصنف
بقوله كبنات الاوبر وقوله
رطبت النفس الخ (ص)
(وبعض الاعلام عليه
دخلاً
للح ما قد كان عنه نقلاً
كالفضل والحرث والنعمان
* فذكرنا وحذفه مسياناً)
(ش) ذكر المصنف فيما
تقدم أن الالف واللام
تكون معرفة وتكون
زائدة وتقدم الكلام
عليهما ثم ذكر في هذين
البيتين أنها تكون للح
الصفة والمراد بها الداخلة

وهو الراجح عندي والقول بمنائه لا توجد له علة صحيحة اهـ (قوله فبينتها) شامل لأن الموصولة متعريفها
بنية آل ولا مانع منه اهـ صبان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أي لو كانت معرفة
لنكر الموصول بعد حذفها مع أنه باق على تعريفه إذ لم يختلف معناه ويحتمل أنه إيراد على لزومها في الموصول
أي لو كانت لازمة لما حذفت في ذلك وحاصل الجواب عنهما أنه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الأول قول
الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وإن كانت معرفة وفي التسهيل إن حذفتها من الذين واللاقي لغة لاشاذ
وكذا الذي والى كجاء فلاحسن آل يقال انها لازمة في اللغة الفصحى عندنا كثر العرب (قوله بنات
الاوبر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لأنه يقال نثر لان الكلام في الضرورة (قوله ولقد جنيتك)
أي جنيت لك على الحذف والايصال ليوازن نهيتك والا يكو بهن من آخره جمع كم كأم فليس وفلس والسك
واحد السكأة لانها اسم جنس جمع له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهي ثبت في البداية له ثم
يخفى والعساقل جمع عسقول كصفر ونوع منها وهي الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله
عساقيل كعصافير حذفت ياؤه للضرورة وبنات الاوبر كماء صغيرة من غيبة على لون التراب رديئة الطعم
وهي أول السكأة وقيل مثلها وليست منها نخرج زيادة (قوله ليس نعلم) أي بل جمع ابن أو بر كبنات
أوى وبنات عرس جمع ابن أوى وابن عرس وأما جمع على بنات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة)
أي بل معرفة لانه نكرة حيثئذ وعليه فمعه من الصرف اذا جرد من آل للوزن والوصفية الاصلية كادهم
وأسود لان أصل أو بر بمعنى كثر الوبر وعلى الأول للوزن والعلمية لان جزء العلم في حكمه (قوله على
التمييز) وكذا الداخلة شذوذاً على الحال كادخلوا الأول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه
زيد فيهما آل شذوذاً لوجوب تمكيك الحال والاصل ادخلوا أول فاول وأتى بالفاء لتبدل على الترتيب أي
ادخلوا مرتبين (قوله وجوهنا) أي ذواتنا وأكبرنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أو هي
متعلقة بصدت (قوله طبت نفساً) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس مفعول بصدت وحذف
تمييز طبت أو لا تميز له (قوله وبعض الاعلام عليه دخلاً) فيه إيعاء الى انه سماعي فلا تدخل على غير
ماورد كحمد وصالح ومعروف (قوله للح) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كان نقل هو أي ذلك البعض
عنه أي عن ما فالصلة جرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أي الحديث
بالمطابقة السكونية صدرها والحرث مشتق يدل عليه بالضمن وأخر النعمان لان دلالاته على وصف الحرث
الترامية السكونية في الاصل اسم للندم أو انه رتبها على الترتيب زيادة الحروف وكون آل في النعمان عارضة للحج ينافي
تمثيله به في التسهيل لما قارنت آل وضعه الآن يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه آل وبنعمان
فقد خله للحج قال الشافعي ومن الأول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير آل (قوله المنقولة بما
يصلح الخ) خرج المرتجلة كسماء والمنقولة بما لا يصلح لها كيزيد ويشكر فلا تدخلها آل وأما قوله

* رأيت

على ما سمي به من الاعلام المنقولة بما يصلح دخول آل عليه كقوله

في حسن الحسن وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقوله في حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقوله في فضل
الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقوله في نعمان النعمان وهو في الاصل من أسماء الدم فيجوز دخول آل في هذه الثلاثة
نظراً الى الاصل وحذفها نظر الى الحال وأشار بقوله بالحج ما قد كان عنه نقلاً الى أن فائدة دخول الالف واللام الدلالة على الالتفات الى
ما نقلت منه من صفة أو ما في معناها وحاصله أنك اذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه انه انما سمي به تفاقلاً لا بمعناه أي ثبت بالالف واللام للدلالة

على ذلك كقولك الحرب نظرنا الى انه انما يسمى به للتفاضل وهو انه يعيش وبحرث وكذا كل ما دل على معنى وهو بما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علما لم تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحارث ونعمان فستقول الالف واللام اقام معنى لا يستفاد به ونحوها فليست براءتين خلافا لمن زعم ذلك وكذلك (٨٧)

المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين اللتين سيق ذكرها وهو انه اذا الملح الاصل جيء بالالف واللام وان لم يلحق لم يؤت بهما (ص)

(وقد بصير علما بالغلبة مضاف او موصوب ال

كالتعبه * وحذف ال ذي ان تناد

أوتضف * أوجب وفي غيرهما قد

(ش) من أقسام الالف واللام انها تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب فان

حقهما المصدق على كل مدينة وكل كتاب لكن غلبت المدينة على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والكتاب على كتاب

سبيويه رجع الله تعالى حتى انهما اذا أطلقا لم يتبادرا الى الفهم غيرهما وحكم هذه الالف واللام انها لا تحذف

الا في النداء والاضافة نحو يا صدق في الصعق وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد تحذف في غيرهما شذوذا سمع من كلامهم هذا عيوق طاعا والاصل

رأيت الوليد بن البرز بن مباركا * فضرورة سهلهامسا كلة لوليد والتقييد بالنقل وبما يصلح لم يلبس للاحتراز من غيره لان الباب سماه بل لبيان مورد السماع بطراد سم (قوله في الجملة) أي في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم الفاعل مثلا في الفضل والاجر في الدم بخلاف ما لا يوصف به أصلا ولا بالتأويل (قوله فليست براءتين) أجيب بأن المراد بالزائدة ما ليست للتعريف وان لم تصاح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف سيان أي في عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالغلبة) هي ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله اقلية اطلاقه على شيء بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة الحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بال تقديرية وأما الله فعمل بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح اغيره تعالى وضعه ولا استعماله وأما اله بغير ال فليس علما بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهري في زمن الجاهلية أما الآن فلا يبعد انه علم بالغلبة الحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غيره تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذلك في باب العلم فينوعه الى وضعي وغايي ليكون ذكر المضاف في مركزه فانه هنا استطرادي وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بهما علما ويلي تعريفه السابق (قوله مضاف) اسم بصير مؤنث وعلما خبرها مقدم (قوله كالعقبة) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة منى التي يقال فيها جرة العقبة قاله الشاطبي وقيل بعقبة أيلة عند مصر (قوله وحذف ال) مفعول مقدم لأوجب وقوله ذي أي التي في الغلبة كما بينه الشارح وخصها بالذ كرمع ان المعرفة كذلك احتراز عن المقارنة للوضع نقلا كالنصر والنعمان أو ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في الكافية

وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كاصول الابنية

قال في شرحها أي لانها جزء علم كهمزة أحمد وجيم جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والنابعة فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد ثم أني تعريفها بالغلبة فصارت زائدة اه ويحتمل ان قوله ذي اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف أيضا كما نقل عن الطمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالد بن الوليد

يا عزمك كفرانك لا سبجانك * اني رأيت الله قد أهانك

ففائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم نبوتها معهما لكونها زائدة لا يلزم عليها جمع معرفين أو ان فائدة التنبيه على تعيين حذفها فلا يتوصل لنداءها بأي ولا بهذا كالمعرفة فلا يقال يا أيها السموأل ولا يا ذا الاعشى أو الحرب لان التوصل بذلك انما هو في ال الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصعق) بكسر العين هو وخويلد بن نفيل كان يطعم الناس بهامة فسفت الرجح التراب في جفانه أي أوعية طعامه فسمها رمي بصاعقة فسمى الصعق وهو في الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عيوق) فيقول بمعنى فاعل كقيموم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والديران سمي بذلك لزعيمهم ان الديران يطلب الثريا وهو يعوق عنها والثريا نصغير ثروى من الثروة وهي الكثرة لكثرة كواكبها فاصلها ثروى اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قيل الصواب

العيوق وهو اسم نجم ويكون العلم بالغلبة أيضا مضافا كابن عمرو وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم فانه غلب على العبادة دون غيرهم من أولادهم وان كان حقه المصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن مسعود وهذه الضافة لا تفارقه لا في نداء ولا في غيره نحو يا ابن عمر والله أعلم (ص)

ذكر ابن الزبير أو عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل إطلاق العبادلة لانه من الطيبة
الاولى من الصحابة ويرده ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبد الله
وانما قال غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادلة أى على الاشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع
ان ابن عمر مثلاً يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبد بل بزيادة اللام كما يقال في زيد بدل
هي زيادة شائعة في مثله من الاسماء وان عبد لم يأخذ من عبد الله ومثل هذا يسمى تحتيلا اشتقاقا لانه لا
يكون من كلمتين في قياس التصريف اه اسقاطي والله سبحانه وتعالى أعلم

(الابتداء)

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع في الاحكام التركيبية والتركيب المفيدة ترجع الى جملتين فعلية ومنها
جمله ابتداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفي بمرفوعه وأما قولهم الوصف مع
مرفوعه ولو ظاهر في قوة المفرد فخصوص بغير هذا وبغير صلة أل فانها في قوة جملة فعلية كما مر وقدم المصنف
باب المبتدأ في سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيبويه لانه مبدوء به وقيل أصلها الفاعل لان عامله لفظي
ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان الابتداء يستدعي مبتدأ وهو يستدعي خبرا أو ما يسد مسده
كان في الترجمة به توفية بالمقصود مع الاختصار وإشارة من أول الامر الى أنه العامل والى عدم ملازمة المبتدأ
للخبر فتأمل (قوله مبتدأ زيد الخ) خبر مقدم عن زيد وعاذر مبتدأ آخر سوغه قصد لفظه ولفظ خبر خبره
وجواب الشرط محذوف أى ان قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ أخبر عن أول وسوغ
الابتداء به كونه قرينا للمعرفة أعني قوله والثاني جملة أغنى صفة فاعل أى أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل من
سرى يسرى اذا مشى ليلا (قوله أن المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاء بالمثال وأحسن مما
هنا قول الكافية

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لانه مع اختصاره صرح بحمد نوعي المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى ان عامله معنوي فيفيد تجرده عن
العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البر وزف يشمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العارى
عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه خبرا عنه أو وصفا مكنتها بمرفوعه والمراد الاسم ولتأويلا
ليدخل نحو وأن تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظي من فعل أو حرف مثلا ودخل بغير الزائدة
ما سيأتي في الشرح وخرج بكونه خبرا عنه الخ أسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها
عارية عن العوامل لكنها ليست بمبتدآت لانها ليست مخبرا عنها ولا وصفا الخ ولا يرد على حصرة القسامين
قولهم أقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له ولا مرفوع يكتفي به بل الجملة صفة للتكررة أغنت هن
الخبر في الافادة لأن افتقارها الى الصفة أشد من الخبر لان هذا المعنى والكلام في القياس على أنه أجاز في
التسهيل جعل الجملة خبرا وقيل ان أقل فعل في المعنى لا مبتدأ لانه بمعنى قل رجل يقول ذلك أى صغر وحقر
فلذا لم يخبر عنه (قوله فاعل) أى أو نائبه فالمراد مطلق المرفوع (قوله سدد مسد الخبر) ليس المراد
ان له خبرا محذوفا وهذا اقام مقامه لأنه لا يستحق حينئذ خبرا بل انه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به
لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعنى ولا يثنى ولا يجمع في الفصيح كما في التسهيل (قوله كل
وصف) أى اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعال تفضيل فانه يرفع الظاهر باطراد في مسألة السكحل
ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد السكحل منه في عين غيره فالسكحل فاعل
أحسن أغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضيا أو غيره بخلاف عمله النصب ملفوظا أو مقدرا نحو أفي الله

(الابتداء)

(مبتدأ زيد وعاذر خبر)
ان قلت زيد عاذر من اعتذر
وأول مبتدأ والثاني

فاعل أغنى في أسارذان
وقس وكاستفهام النفي وقد
يجوز نحو فائز أو لوالرشد
(ش) ذكر المصنف أن
المبتدأ على قسمين مبتدأ
له خبر ومبتدأ له فاعل سد
مسد الخبر فمثل الأول زيد
عاذر من اعتذر والمراد به
مالم يكن المبتدأ فيه وصفا
مستملا على ما يذكرك في
القسم الثاني فزيد مبتدأ
وعاذر خبره ومن اعتذر
مفعول لعاذر ومثل الثاني
أسارذان فاعله لا استفهام
وسار مبتدأ وذان فاعل سد
مسد الخبر ويقاس على هذا
ما كان مثله وهو كل وصف
اهتمد على استفهام أو نفي
نحو وأقائم الزيدان وما قام
الزيدان فان لم يعتمد الوصف
لم يكن مبتدأ وهذا ما ذهب
البصريين الا الاخفش

ورفع فاعلاظها كما مثل أوضمير منفصلا نحو أقام أنما وتم الكلام به فان لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو أقام أبواه زيد فن يد مبتدأ مؤخر وقام خبره مقدم وأبواه فاعل بقام ولا يجوز أن يكون أقام مبتدأ لأنه لا يستغنى بفعله حينئذ لا يقال أقام أبواه فقيم الكلام وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ اذا رفع ضمير المستتر فلا يقال في ما زيد قام (٨٩) ولا قاعدان فاعدا مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لانه ليس بمنفصل على أن في المسئلة خلافا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النسب بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قام الزيدان فليس فعل ماض وقام اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس وقول غير قام الزيدان فغير مبتدأ وقام مخفوض بالإضافة والزيدان فاعل بقام سد مسد خبر غير غير لان المعنى ما قام الزيدان فعمول غير قام معاملة ما قام ومنه قوله غير لاه هناك فاطرح الاله - ولا تغتر بعراض سلم فغير مبتدأ ولا مخفوض بالإضافة وعندك فاعل بلاه وقد سد مسد خبر غير ومثله قوله

المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لانه ليس بمنفصل على أن في المسئلة خلافا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون النسب بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك ليس قام الزيدان فليس فعل ماض وقام اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس وقول غير قام الزيدان فغير مبتدأ وقام مخفوض بالإضافة والزيدان فاعل بقام سد مسد خبر غير غير لان المعنى ما قام الزيدان فعمول غير قام معاملة ما قام ومنه قوله غير لاه هناك فاطرح الاله - ولا تغتر بعراض سلم فغير مبتدأ ولا مخفوض بالإضافة وعندك فاعل بلاه وقد سد مسد خبر غير ومثله قوله

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن فغير مبتدأ ومأسوف مخفوض بالإضافة وعلى زمن جار ومجرور في موضع رفع بأسوف لنيا بته مناب الفاعل وهو قد سد مسد

شك وأعندك زيدان جعل شك فاعلا مبتدأ متعلق بالظرف أغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدأ أى كأثن في الله شك والجملة حينئذ اسمية كما اذا جعل الظرف خبرا مقدا مع ما بعده فان جعل فاعلا باستقر محذوفا كانت فعلية أو بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما في المعنى وسواء كان وصفا حقيقة أو تاء ولا نحو عدل أبواك لتأوله بعادل وكلنسوب ونحوه كإثباتي في الخبر (قوله ورفع فاعلا) عطف على اعتماد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشرطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقام) في نسخ وأبوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتعيينه في الاولى بل يجوز كون قام خبرا عن أبوه والجملة خبر زيد (قوله لا يستغنى الخ) أى لا فتقارمه لرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد فقل أقام أبواه لم يمنع أفاده الاسقاطي وقيل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالمرفوع انما هو عن الخبر لا مطلقا (قوله فلا يقال في ما زيد قام الخ) أى بل قاعد معطوف على قام الواقع خبرا فان قلت أقام أخواك وأردت العطف فالقياس أم قاعد هما بابر از الضمير وحكى أم قاعدان بالضمير المستتر لان الالف حرف قال ابن هشام فقاعدان مبتدأ لعطفه بام المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعهم في الثواني أى فهو مبتدأ اكتفى بفعله المستتر توسعا فتقييدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكما كهذا فانه في حكم البارز لكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم قاعدان بحذف المبتدأ فالعطف والجملة أفاده الاسقاطي ومثل ذلك سواء يجرى في نحو ما قام زيد ولا قاعد بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكثف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أى ومن ضارب الزيدان ومنى ذاهب أخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول الوصف ومنى ظرفه وقس (قوله وقام اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل وادخال ذلك هنا لكونه مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسم ما للحجازية وخبرها لکن فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظيره وأيضا فالوصف انما يعمل لقوة شبهة بالفعل والناسخ بعده عنه لاختصاصه بالمبتدأ والخبر أفاده الاسقاطي (قوله سد مسد خبر ليس) ظاهره أنه في محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبرا بل فاعل اسمها انظر ما في (قوله مخفوض بالإضافة) لا يراد أنه حينئذ ليس مبتدأ لان المتضايفين كالشيء الواحد على انه وان خفض لفظا فهو في قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكأنه قيل ما قام كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لها يلهو والمراد لازمه أى غير غافل واطرح بشد المهمة وكسر الراء أى اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح أى سلم عارض (قوله في موضع رفع بمأسوف) أى والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ أى لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة فتى * عاش في أمن من الاحن

مخفول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأنيب عنه الجار والاحن بالمهمة جمع احنة كقرب بالكسر وقربة وهي الحقد والعداوة والمراد بها هنا كيد الدهر والبيتان لابي نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله أبا الفتح) في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلا فلا يحرر وقد كان ولده مثله حذوفا وباجيد الضبط حسن الخط واسمه غالى وكنته أبو سعد مات سنة سبع وأثمان وأربعمائة (قوله فارتبك) في القاموس ربكة ألقا في وحل فارتبك فيه فهو واستعارة تبعية للتحجير (قوله

(١٢) - (خضري) - (أول)

خبر غير وقد سأل أبا الفتح ابن جني ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك في اعرابه ومنه البصريين الا لا خفش ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد

على نفي أو استفهام وذهب الاخفش والكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فاجازوا قائم الزيدان فقام مبتدأ والزيدان فاعل سدمسدا الخبر والى هذا أشار بقوله وقد يجوز نحو فائز (٩٠) أو الرشيد أى وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من خبر ان يسبقه نفي أو استفهام

وزعم المصنف أن سبويه يجيز ذلك على ضعف ومما ورد منه قوله
خبر نحن عند الناس منك
* اذا الداعي المثوب قال يالا
خبر مبتدأ ونحن فاعل سد
مسدا الخبر ولم يسبق خبر نفي
ولا استفهام وجعل من هذا
قوله

خبر بنو لوط فلانك ما غيا
يقال له طي اذا الطير صرت
خبر مبتدأ بنو لوط فاعل
سدمسدا الخبر (ص)
(والثاني مبتدأ اذا الوصف
خبر
ان في سوري الافراد طبعا
استقر)

(ش) الوصف مع الفاعل
اما ان يتطابقا افرادا أو
تثنية أو جمعا أو لا يتطابقا
وهو قسمان جائز وممنوع فان
تطابقا افرادا نحو قائم زيد
جاز فيه وجهان أحدهما
أن يكون الوصف مبتدأ
وما بعده فاعل سدمسدا
الخبر والثاني أن يكون
ما بعده مبتدأ مؤخر
ويكون الوصف خبرا مقدما
ومنه قوله تعالى أراغب
أنت عن آلتي يا ابراهيم
فيجوز ان يكون أراغب
مبتدأ وأنت فاعل سدمسدا
الخبر ويحتمل أن يكون

على نفي) أى ولو معنى كأنما قائم الزيدان أو منقوضا كقائم الالزيدان (قوله أو استفهام) أى ولو
مقدر نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح أن النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالرفع وأما العمل
فشرطه مطابق اعتمادا ولو على الموصوف مثلا كإسائي في بابه (قوله وذهب الاخفش الخ) اعلم ان المذهب
ثلاثة مذهب البصر بين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما لا جوازه بفتح كاقيل
ومذهب الكوفيين والاخفش جوازه بلا قيح ومذهب المصنف جوازه بفتح كاصرح به في التسهيل وذكره
الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى جل المتن عليه يجعل قد كناية عن القبح والمسوخ لا ابتداء
حيث عمله في المرفوع ولا يردان شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف في
العمل لان اعتماده أعم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخفش والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا
أصلا كما في التصريح (قوله المثوب) أى المرجع صوته والمكرر له ليستفيث من تاب الرجل يشوب ثوبا وثوبانا
رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يالا أصله يالفلان
فوقف على اللام (قوله خبر مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن لئلا يفصل بين أفعال ومن باجنبي
وهو المبتدأ فهو شاهد من حيث اكتفاؤه بالرفع ولا اعتمادا لرفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل في خبر
مسئلة الكحل الآن يقول بان خبر خبر عن نحن مخدوفة والمذكورة تأكيذا للضمير في خبر فلا شاهد فيه
(قوله بنو لوط) بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير وعيا فته بالغاء وهي أن يعتبر الطير باسمائه
ومساقطه وأنوائه فيستعبد أو يتشعأ (قوله خبر مبتدأ) أى لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو
بنو ورده البصريون بان فعلا بمعنى فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالصدر فانه يوازنه كتهيل وان يثق نحو
واللائكة بعد ذلك ظهير وقوله * هن صديق للذي لبشيب * (قوله طبعا) اسم بمعنى المطابق كالشبه
بمعنى المشابهة حال من فاعل استقر العائد لذل أو مصدر بمعنى المطابقة تمييزا لمحمول عن الفاعل أى ان استقرت
مطابقته في سوى الخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنبل المني * وداعي المذون ينادى جهارا

كما في المعرب ومقتضاه ان استقر المذكور هو العامل وليس كذلك بل هو مفسر للمخدوف بعد ان فتدبر
ولولا كتابته بالالف لا يمكن جعله على حد وان أحدهم المشركون استجارك (قوله وهو قسمان) أى
غير المطابق قسمان (قوله فان تطابقا افرادا الخ) ههنا مفهوم المتن ومثله في جواز الأمرين كما في الجمع
والنكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع كخبر وجرح نحو أجنب زيدا والزيدان أو
الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لامع مفرد لما يأتي نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجملت
صورا لكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التكسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان)
أرجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الامناع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أراغب
الخ لما في الشرح وفي نحو حاضر القاضي امرأة لا يخبر عنه ذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز
لعدم تأنيده كالفعل وتمتنع الفاعلية في نحو في داره زيدا لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا
جعل زيدا فاعلا بالوصف المخدوف أى كائن زيدا في داره كان مقبدا للرتبة عن الجرور كما لا يخفى الا أن يجعل
فاعلا بالظرف نفسه فتدبر (قوله ويحتمل الخ) أى بقطع النظر عن المانع الآتي وقوله أولى أى واجب (قوله
فيلزم فيه الفصل) أى ان لم يقبل للجار متعلق بعد أنت أى أراغب أنت راضب عن آلتي فيجوز حينئذ قسم

أنت مبتدأ مؤخر وأراغب خبرا مقدما والاول في هذه الآية اولى لان قوله
عن آلتي معمول لأراغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت على هذا التقدير فاعل لأراغب فليس باجنبي
منه وأما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت اجنبي من راضب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس لأراغب عمل

المانع

فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح وان تطابقتا ثنية نحو أقامان الزيدان أو جمعاً نحو أقامون الزيدون فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثاني مبتدأ الى آخر البيت أي والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقتا في غير الافراد وهو التثنية والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة كلوني البراغيث أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان ممنوع وجاز كأن تقدم فقال (٩١) الممتنع أقامان زيد وأقامون زيد

فهذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز أقام الزيدان وأقام الزيدون وحيداً يتعين أن يدون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل مسد مسد الخبر (ص)

(ورفعوا مبتدأ بالابتداء) كذلك رفع خبر بالابتداء (ش) منذهب سبويه

وجهه البصر بين ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالابتداء

والعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية غير الزائدة

ومأشبهها واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم بحسبك

درهم بحسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يجرد عن

الزائدة فان الباء الداخلة عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل رب رجل قائم

فرجل مبتدأ وقائم خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو رب

رجل قائم وامرأة والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ وهذا هو منذهب سبويه

وجهه الله وذهب قوم الى ان العامل في المبتدأ والخبر بالابتداء فاعمل فيهما معنوي وقيل المبتدأ مرفوع

الممانع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع (قوله وان لم يتطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعلمه من السياق أي حكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالوارد تفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتمنع الخبرية لئلا يخبر بالمفرد عن غيره والحاصل ان الصور ٢ خمسة عشر ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثني والمجموع لما ذكرنا امتناع الفاعلية في تطابقهما ثنية وجمع نصحيح نحو أقامان الزيدان وأقامون الزيدون الاعلى لغة أكاوني البراغيث وامتناع الامرين في عكس هذه الاربعة نحو أقامان زيد وأقامون زيد وأقامان زيد وأقامون زيدان في غير ذلك (قوله بالابتداء) خبر عن رفع وكذلك حال من المستسكن في الخبر وهو خبر بالابتداء متعلق برفع أي رفع الخبر بالابتداء كائن كذلك في النسبة لمن ذكر ولا يراد به عين المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رافعاً لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولغظهما مختلف بل ومفهومهما أيضاً لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحد اما صدقا (قوله والعامل في المبتدأ) الاولى تفرعيه بالفاء كافي نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحاً وقيل هو كون الاسم أولاً ليخبر عنه بشأن ولو في الرتبة وأما لغة فهو الافتتاح فنفسه بالاهتمام بالشئ وجعله ولا لثان أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للنفوس والاصطلاح (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالباء زائدة في المبتدأ على احتمال أي زيد ناهيك عن طلب غيره لكفايته (قوله بحسبك مبتدأ) أي ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها واختار الكافي جى عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لاعتن الكافي بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائماً ممنوع بل لسكل مقام مقال فلا ينبغي اطلاق أحدهما ثم ينظر ما لمسوغ لا ابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كاسيدين ولا قصد الحقيقة لأن الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أي درهم واحد فتأمل فان وليها معرفة كبحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لأنها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفعال التفضيل كمن أبوك وخبر منك زيد والافى النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقاً لأن الباء لاتزاد في الخبر واكتفي في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان حسب ان استعمال بحرف الجر الاصل كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا أي بقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فرجل مبتدأ) هو بحسب رفعه مقدر لحرارة الجار الزائد وأشبهه ولا ضرر في اجتماع اعراب لفظي وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلاً ولا يختص المحلى بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أي لان الابتداء يستلزمهما معاً فاعمل فيهما كما فعل في الفاعل والمفعول ويرده انه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوي الضعيف ولا يراد المبتدأ في نحو القائم أبوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهه الفعل لا بكونه مبتدأ فلم تعد

ان العامل في المبتدأ والخبر بالابتداء فاعمل فيهما معنوي وقيل المبتدأ مرفوع

٢ (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره في أربعة المرفوع المفرد والمثني والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثني والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثني والجمع صحيحاً ومكسراً وكونه يستوي فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمها اه منه

وأعدل هذه المذاهب
مذهب سيديوه وهو الاول
وهذا الخلاف لا طائل
تحته (ص)

(و) الخبر الجزء المتم الفائدة
كالله والأيادي شاهده
(ش) عرف المصنف الخبر
بأنه الجزء المكمل للفائدة
ويرد عليه الفاعل نحو قام
زيد فإنه يصدق على زيد
أنه الجزء المتم الفائدة وقيل
في تعريفه أنه الجزء
المنتظم منه مع المبتدأ
ولا يرد الفاعل على هذا
التعريف لانه لا ينتظم
مع المبتدأ جملة بل ينتظم
منه مع الفعل جملة
وهذا ما عرف
الخبر بما يوجد فيه وفي
غيره والتعريف ينبغي أن
يكون مختصا بالمعرف دون
غيره (ص)

ومفرد يأتي ويأتي جملة
حاوية بمعنى الذي سيقته
وان تكن اياه معنى اكتفى
بها كمنطقى الله حسي
ركفي
(ش) ينقسم الخبر الى
مفرد وجملة وسياق
الكلام على المفرد فأما
الجملة فاما ان تكون هي
المبتدأ في المعنى أولا فان لم
تكن هي المبتدأ في المعنى
فلا بد فيها من رابط يربطها
بالمبتدأ وهذا معنى قوله

جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر نحو هذا حلوا مض فجموعهما الخبر لكن ظهر الرفع في أجزائه لتعديده
فيه ونحو كاتب شاعر ومؤول بالمفرد أي متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدأ) أي اضعف الابتداء
فيقوي بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد
(قوله ترافعا) أي لافتقار كل الى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فعله في نحو أيا ما تدعو او هو قياس مع
الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين (قوله لا طائل تحته) فيه أنه يترتب عليه صفة عطف المفردات في
نحوز يدقائم وعمر وجالس اذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الاقوال لئلا يعطف على معمولي
عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدأ اهتماما بحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه الى مفرد وغيره
(قوله المتم الفائدة) أي المحصل الفائدة تامة اذ لم تحصل قبله وأما الحاصلة في زيد يضرب أبوه مع حذف الاب
فهى غير المقصودة ولا يرد قائم في زيد أبوه قائم لانه محصل لها وضعا وتوقفا على المرجع ليس من حيث
الاسناد ولا شعري شعري لحصولها بالتأويل أي شعري الآن هو شعري المعروف سابقا (قوله كالله) أي محسن
والأيادي أي النعم جمع أي دمج بد معنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أي فاعل الفعل
وفاعل الوصف المكتفى به ويجاب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور لانه لم يبق من قوله مبتدأ
زيد الخ لدلالته على ان الخبر لا يكون الامع المبتدأ وان ذلك الوصف لا خبر له وأكذلك بمثابة الله بر الخ
(قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدأ جملة كما مر فلا بد في هذا أيضا من استثناء ذلك
الوصف (قوله بما يوجد الخ) أي فهو تعريف بالاعم وقد جوزته المتقدمون لكن قد علمت سقوطه
(قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمل المثني والجمع
والركب بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتي جملة) أي غير ندائية ولا مصدرية بل كمن
أو بل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا
في نحو زيد وان كثرة ماله لكنه بخيل مع وروده في كلامهم وخرجه بعضهم على انه خبر عن المبتدأ مقيد بالغاية
وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا للعلب وانشائية
خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر
الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها
اقيامه بالمشي لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالمتكلم الا انه
متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب اضربه مثلا وهذا صحيح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب
أفاده الدمايني عن بعضهم وقال انه في غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي مشتملة على اسم معنى المبتدأ الذي
سيقته خبرا له هو الرابط (قوله معنى) سيشير الشارح في حله الى نصبه بنزع الخافض أي في المعنى
والاحسن كونه تميزا (قوله اكتفى) أي المبتدأ بها عن الرابط (قوله وكفى) أصله وكفى به حسيبا
لان الكثير جرح فاعل كفى بالباء الزائدة خلف الجار فانصل الضمير واستتر (قوله يربطها) من بابي ضرب
وقتل كما في المصباح (قوله اما ضمير الخ) أي ولو في جملة أخرى مرتبة بالاولى اما بشرط كنى يدقوم عمرو
ان قام أو بعطف بالفاء كقوله

وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يحم فيغرق

أو بالواو أو ثم كما قاله الرضى كرسات همد وورثها أو ثم ورثها فيكتفى في الجملتين بضمير واحد لا ارتباطهما
وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال (قوله مقدر) أي ان علم ونصب بفعل كقراءة ابن

منوان منه بدرهم أو إشارة

الى المبتدأ كقوله تعالى
ولباس التقوى ذلك خير
في قراءة من رفع اللباس أو
تكرار المبتدأ بالفظه وأكثر
ما يكون في مواضع التفخيم
كقوله تعالى الحاقة الحاقة
والقارعة والقارعة وقد
يستعمل في غيرها كقولك
زيد مازيداً وعموم يدخل
تحت المبتدأ نحو زيد نعم
الرجل وإن كانت الجملة
الواقعة خبرها المبتدأ في
المعنى لم تحتج الى رابط وهذا
معنى قوله وإن تكرر الى
آخر البيت أى وإن تكرر
الجملة أياها أى المبتدأ في المعنى
اكتفى بها عن الرابط
كقوله تعالى حسبي
فنطقى مبتدأ والاسم الكرم
مبتدأ ثان وحسبي خبر
عن المبتدأ الثاني والمبتدأ
الثاني وخبره خبر عن الاول
واسمته عن الرابط لان
قولك الله حسبي هو معنى
نطقى وكذلك قولى لا اله الا
الله (ص) والمفرد الجامد
فارغ وإن * يشق فهو
ذو ضمير مستكن (ش)
تقدم الكلام في الخبر اذا
كان جملة أو ما المفرد فاما ان
يكون جامداً أو مشتقاً فان
كان جامداً فقد سكر المصنف
انه يكون فارغاً من الضمير
نحو زيد أخوك وذهب
الكسائي والرماني وجماعة

عاصر في الحديد وكل وعاد الله الحسنى بالرفع أى وعده أو بوصف كالدبرهم انما عطيتك أو جى باسم فاعل كزيد
أناضارب أو بحرف دال على التبعيض كمثل الشارح أو الظرفية نحو * فيوم نساء ويوم نسر * أى
فيه أو مسبوق بمثل المحذوف كقوله * أصبح فالذى توصى به أنت مفلح * أى به كذا في التسهيل ولم
يشترط ابن الحاجب سوى العلم به اه نكت وبقى نحو قوله تعالى فان الجنة هي المأوى أى له وزوجى المس
أرنب أى المس له أو منه فهنا رابط مقدر عند البصر بين وليس واحداً ما ذكر فعله ليس مراداً للتسهيل
الحصر (قوله منوان) تنبيه منا كعصا مكيا لوزان ويقال منيان كفى القاموس وهو مبتدأ ثان
سوغه الوصف المقدر أى كائنان منه (قوله رفع اللباس) أى أن جعل ذلك مبتدأ ثانياً خبره خبر ثان
جعل بدلاً من لباس أو نعتاً له على تجوز الفارسي كون النعت أعرف من المنعوت وخبر خبر لباس فاخبر بمفرد
لا يحتاج لرابط وكذا على نصب لباس عطفاً على لباس الاول وهما سبعتان (قوله وأكثر ما يكون الخ) أفاد
أن وضع الظاهر موضع الضمير قياسى في التفخيم وغيره وإن كان فيه أكثر قال الاخفش وإن لم يكن بلفظه
الاول فعنده يكفى إعادة المبتدأ بمعناه فقط وجعل منه آية والذين يمسكون بالكتاب الخ فالرابط إعادة الذين
يمسكون الخ بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورد بان الذين مجرور عطفاً على الذين يتقون لامبتدأ ولأن سلم فالرابط
عموم المصلحين أو محذوف أى منهم أو الخبر محذوف أى ما جاورون بدليل لاضيع الخ كفى المعنى واشترط
سبويه كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفخيم ونحو أو الماعيد فندوعبيد وفى غير ذلك خاص بالشعر
اه نصريح بزيادة (قوله ما الحاقة) ما استغفاهم مابتدأ ثان سوغه العموم لانها نكرة عند الجمهور وأما عند
ابن كيسان فعرفة والحاقة بعدها خبرها والجملة خبر الاول والرابط إعادة المبتدأ بلفظه (قوله زيد نعم الرجل)
أى لان الأصح أن فى فاعل نعم استغرافية فتشمل زيدا أماً على كونها عهدة فالرابط إعادة المبتدأ بمعناه
بناء على ما قاله الاخفش ومن الرابط بالعموم قوله

ألا ليت شعرى هل الى أم مالك * سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدأ وجملة لا صبر ولا قتال خبر وطلبت بعموم
النكرة المنفية ويحتمل إعادة المبتدأ بلفظه ويرد على الرابط بالعموم أنه يستلزم جواز زيد مات الناس
وعمر ولا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذنا من هذا الكلام إلا أن يوجد نص بخلافه (قوله هي المبتدأ
في المعنى) لا يردان كل خبر كذلك كما مر لان المراد هنا كون المبتدأ مفرداً في معنى الجملة كحديث
وكلام كما مشه وكضمير الشأن فان المراد بنطقي منطوقى كقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون
من قبلى لا اله الا الله وقوله تعالى وأخردعواهم أن الحمد لله ان جعلت أن صلاة لا تخففة وكون الخبر في هذا جملة
انما هو في الظاهر والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما أخبر عنها في لا حول ولا قوة الا بالله كنز من
كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر في ضمير الشأن نحو قول هو الله أحد فالجملة خبر عن هو بل رابط لانها عينه أى
مفسرة له أى الحال والشأن الله أحد ويصح كون هو ضمير المسؤول عنه بناء على أنها نزلت جواباً لقول
المشركين صف لنا ربك فالتعريف وأحد بديل أو خبر ثان (قوله نطقى الخ) أى منطوقى وكذا قوله الآتى
قولى لا اله الا الله أى مقولى (قوله والمفرد الخ) مبتدأ خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها أى الجامد
منه وليس الجامد صفة للمفرد لئلا ينافى عود الضمير في يشق عليه وعود اليه بدون صفته خطأ عند الشاطبي
لقول سبويه انهما كالشيء الواحد لكن الأصح جواز عود الضمير اليه لانه لا ضرورة اليه لان حذف الرابط
كثير (قوله وإن يشق) أى يصغ من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين أما عند
الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وإن لم تتصف به فيشمل أسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة

الى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم زيد اخوك هو وأما البصريون ففصلوا بين أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا فان تضمن
معناه نحو زيد أسد أي شجاع تحمل الضمير وان لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل وان كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير
نحو زيد قائم أي هو هذا اذ لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم انما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل وامم المفعول والصفة المشبهة
وأفعل التفضيل فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا وذلك كاسماء الآلة نحو مفتاح فانه مشتق من المفتاح
ولا يتحمل ضميرا فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير وكذلك ما كان على صيغة مفعول وقصده الزمان أو المكان كرمى فانه مشتق من
الرمى ولا يتحمل الضمير فاذا قلت هذا رمي زيد ترمى مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق الجاري
مجرى الفعل الضمير اذ لم يرفع ظاهرا (٩٤) فان رفعه لم يتحمل ضميرا وذلك نحو زيد قائم غلامه فغلامه مرفوع بقائم فلا

يتحمل ضميرا وهو حاصل
ما ذكر أن الجامد يتحمل
الضمير مطلقا عند
الكوفيين ولا يتحمل
ضميرا عند البصريين
الا ان أول مشتق وان
المشتق انما يتحمل الضمير
اذا لم يرفع ظاهرا وكان
جاريا مجرى الفعل نحو زيد
منطلق أي هو فان لم يكن
جاريا مجرى الفعل لم يتحمل
شيئا نحو هذا مفتاح وهذا
مرمى زيد (ص)
وأبرزته مطلقا حيث تلا
ما ليس معناه له محصلا
(ش) اذا جرى الخبر المشتق
على من هو له استتر الضمير
فيه نحو زيد قائم أي هو
فلو أتيت بعد المشتق بهو
ونحوه وأبرزته فقلت زيد
قائم هو فقد جوز سيبويه
فيه وجهين أحدهما أن
يكون هو توكيدا للضمير

هنا (قوله الى انه يتحمل) أي وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين أما
المؤول فيتمحله اتفاقا كما هو مفاد الشارح وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول أيضا
كلا يخفى (قوله أسد) أو تسمى أو ذوال أو رجب فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات
لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان رفعه الخ) المراد بالظاهر ما يشمل الضمير البارز
منفصلا كان كزيد قائم أنت اليه أو متصلا بمجرور كالكافر مغضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل
في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الامر فوع واحد (قوله وأبرزته) أي ضمير الخبر المشتق مطلقا
أي أمن اللبس وأي وأبرز الضمير مطلقا ان فلا خبر المشتق ما أي مبتدا ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك
المبتدا ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشيت الضمائر وأكمل منه قول الكافية

وان تلا غير الذي تعلقا * به فابرز الضمير مطلقا *

في المذهب الكوفي شرط ذلك أن * لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعت والصفة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والشارح بل مثله
الفعل والظرف اذا جرى على غير صاحبهما كزيد عمر وضربه هو وفي داره هو فيجب فيه مجازا مطلقا
عند البصريين و بشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المخدور في الجميع كما في الجمع وقال بعضهم محل
الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه الابرار عند الامن اتفاقا ولعل سره أصالة في العمل وتحمل
الضمير (قوله فقد جوز سيبويه الخ) مقتضى الوجه الثاني أن المستتر يمكن ابرازها والنطق به ويلزمه أن يجوز
زيد قائم هو على الفاعلية والافعال الفرقي وغير سيبويه بوجب الوجه الاول لما مر أن المستتر واجبا كان أو
جائزا لا يتيسر النطق به وانما يتيسرون له لفظ المنفصل تقرر بما وتدرى بما فالوصف الجاري على صاحبه كالفعل
في امتناع بروز ضميره وان سمي مستترا جواز الانه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب ابراز الضمير) ويخلفه
الظاهر كزيد عمر وضار به زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضار بها) خبر هذا وهو قائم بغيرها وهو زيد لانه هو
الضارب ولا لبس فيه لتد كبره فيعلم أنه لزيد ومثله ههنا يضر بته (قوله أتيت بهو) أي على انه فاعل
نظرا لجر يانه على غير صاحبه فيمنع استناره أو تأ كيد نظرا لامن التباسه المجوز استناره وأما عند الخوف
ففاعل لا غير والبصريون يجعلونه فاعلا مطلقا فيقال في التذنية على الفاعلية الهندان الزيدان ضار بهما

هما

المستتر في قائم والثاني أن يكون فاعلا بقائم هذا اذا جرى على من هو له فان جرى على غيره من هو له

وهو المراد بهذا البيت وجب ابراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن فمثال ما أمن فيه اللبس زيد ههنا ضار بها هو ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس
لولا التميز زيد عمر وضار به هو فيجب ابراز الضمير في الموضعين عند البصريين وهذا معنى قوله وأبرزته مطلقا أي سواء أمن اللبس
أو لم يؤمن وأما الكوفيون فقالوا ان أمن اللبس جازا لا صراحا كالثال الاول وهو زيد ههنا ضار بها هو فان شئت أتيت بهو وان شئت
لم تأت وان خيف اللبس وجب الابرار كالثال الثاني فانك لو لم تأت بالضمير فقلت زيد عمر وضار به لا حتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا
وأن يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت زيد عمر وضار به هو تبين أن يكون زيد هو الفاعل واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب
البصريين ولهذا قال وأبرزته مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين وقد ورد السماع
بمذهبهم فن ذلك قوله

هما على التأكيده صار بتأهما وكذا في الجمع قال الساماني والمسموع من العرب افراد الوصف في
 مثل ذلك الاعلى لغة كوني البراغيت أي فيؤيد مذهب البصريين (قوله ذرى المجد) جمع ذروة
 بتثنية المضافة وهي أعلى الشيء ويكتب بالالف عند البصريين لانقلابها عن واو والياء عند الكوفيين
 انضم أوله كافي الصبان وهو مبتدأ ثالث خبره بانوها جمع بان من بني بني وفيه ضمير مستتر عائذ لقومي
 لجر يانه عليه وأما الواو فخرف جمع ولم يبرز مع جريانه على غير مبتدئه وهو الذرى للعلم بانها مبنية لا بانية
 وللدلالة الواو على اسناده لقومي والالقيـل بانيتها ولو أُرزل قال على الفصحى بانيتها هم وعلى غيرهما بانوها هم
 وتسكف البصريون باحتمال كون ذرى معمولاً لوصف محذوف خبر عن قومي يفسره المذكور فلا شاهد
 فيه أي قومي بانون ذرى المجد بانوها ويراد من الوصف الدوام للمضي بقربته المدح فيعمل ويقدر العامل
 (قوله بانوها هم) الاصح بانيتها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو مع لا غير (قوله بنظر)
 أي مكاني أو زماني مفيد كما يعلم من البيت بعده لا خصوص المكاني وانما يخبر به وبالجرور اذا كانا مابين بان
 يفهم منهما معنى متعلقهما المحذوف لكونه عاماً وخاصة بقربته كما مر في الصلة عن الساماني ومثاله هذا
 على قياس ما مر أن تقول بل زيد اليوم وعمر وأمس في جواب زيد قائم أمس وعمر واليوم وفي المغنى ان من
 الحذف الخاص لقريظة قوله تعالى الحر بالحر أي مقتول أو يقتل لان تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة
 لتسكف حذف المضاف من المبتدأ والخبر أي قتل الحر كأن يقتله (قوله أو بحرف جر) أي مع مجروره
 لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فاطلق الجزء على السكل وما قبل انه أراد بالحرف المجرور مجاز العالقة
 المجاورة أخذ من قول الرضى محل العامل للجرور وحده لان الحرف لتوصيل معاني الافعال وشبهها الى
 الاسماء لا يصح لان مراد الرضى المحل الذي يقتضيه المتعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية فالخاص ان محل
 العامل في الظرف اللغوي للجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعاً كمر يزبد مجهولاً فزيد
 وحده نائب الفاعل ولا يكون جواً وكذا في المستقر من حيث تعلقه بعامله الآن محل نصب أبداً وأما من
 حيث قيامه مقام عامله فالمحل للمجموع رفعاً في الخبر ونصباً في الحال وجوا في الصفة المجردة ولا محل له في الصلة
 كعامله (قوله متعلق بمحذوف) أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو مذهب
 جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعهما كما اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع الآن الاول
 نظر الى أن العامل أولى بالاعتبار وان كان معموله قيد الابد منه والثاني الى المفعول به وهو معمول العامل فلا بد
 من ملاحظته معه الثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف في الحال والصفة والصلة أما عمل الرفع في نحو
 أي الله شك وتحمل الضمير فيجري فيه القولان الاولان فقط ثم هذا الخلاف في المتعلق العام أم الخاص فهو
 الخبر أو الحال مثلاً اتفاقاً ذكر أو حذف (قوله واجب الحذف) أي عند الجمهور لانه كون عام يفهم
 بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقر الاستقرار معنى عامه فيه أي فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه
 اذا قلنا بانه الخبر أم الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قريظة وأما مع افتتارة يجوز كزيد في جواب بمن
 صررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف في كل ذلك لغو الخلقه عن الضمير
 فدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغنى
 وعليه اقتصر الساماني لكن قد يقدّر المتعلق خاصاً كزيد على الفرس أو من العامة أو في البصرة أي
 راكب ومعدود ومقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه
 بمعرفة المقام لا يقتضى لغويته كما صرح به الساماني في أول شرح التسهيل وفي بسملة الشنوائى عن السيد
 نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطاً مطرداً اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص

قومي ذرى المجد بانوها وقد
 علمت
 بكنه ذلك عدنان وخطان
 التقدير بانوها هم محذوف
 الضمير لأن اللبس (ص)
 وأخبروا بنظر أو بحرف
 جرائون معنى كأن أو استقر
 (ش) تقدم أن الخبر يكون
 مفرداً أو يكون جملة وذ كر
 المصنف في هذا البيت أنه
 يكون ظرفاً وجاراً ومجروراً
 نحو زيد عندك وزيد في
 الدار فكل منهما متعلق
 بمحذوف واجب الحذف
 وأجاز قوم منهم المصنف
 أن يكون ذلك المحذوف
 اسماً أو فعلاً نحو كأن أو
 استقر فان قدرت كأنما
 كان من قبيل الخبر بالمفرد
 وان قدرت استقر كان من
 قبيل الخبر بالجملة واختلف
 النحويون في هذا فذهب
 الاخفش الى أنه من قبيل
 الخبر بالمفرد وان كلاهما
 متعلق بمحذوف وذلك
 المحذوف اسم فاعل التقدير
 زيد

كان عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا السبب إليه وقيل انهما من قبيل الجبل وان كلاهما متعلق بمحذوف هو فعل
التقدير يز يد استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والسيبويه أيضا وقيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد
فيكون المقدر مستقرا ونحوه وان (٩٦)

المصنف ناوين معنى كأن
أو استقر وذهب أبو بكر
ابن السراج الى أن كلا
من الظرف والمجرور قسم
برأسه وليس من قبيل المفرد
ولان قبيل الجلة نقل
عنه هذا المذهب فليذه
أبو عـ الى الفارسي في
الشيرازيات والحق خلاف
هذا المذهب وانه متعلق
بمحذوف وذلك المحذوف
واجب الحذف وقد صرح
به شذوذا كقوله
لكم العزان مولك عزوان
هـ
فانت لدى بمحبوحة الهون
كائن
وكما يجب حذف عامل
الظرف والجار والمجرور اذا
وقعا خبرا كذلك يجب
حذفه اذا وقع صفة نحو
مررت برجل عندك أوفى
الدار أو حالا نحو مررت
بز يد عندك أوفى الدار
أو صلة نحو جاء الذي عندك
أوفى الدار لكن يجب في
الصلة أن يكون المحذوف
فعلا التقدير جاء الذي
استقر عندك أوفى الدار
وأما الصفة والحال

المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثل الجواب والاشتغال لا مطلقا هـ او مقتضى ذلك مع ما صرفي
تفسير التام أنه أعم من المستقر لانفراده في نحو الحر بالحر أو ما على القول بأن مدار المستقر على حذف
العامل عاما كان أو خاصا والاعو على ذكره ولا يكون الا خاصا فلازم له وما اشتهر من ان المستقر هو ما وقع
صفة أو صلة أو خبرا أو حالا لا يتشبه على اطلاقه الا على هذا دون الاول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير
مستقر كاعلمت فتدبر (قوله كأن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة
لذلك المقدر او متعلق به لان الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كأن آخر ويتسلسل أفاده
السعد (قوله وقد نسب هذا السببويه) أيده في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اسما بعد ما اذا الفجائية
نحو أوفى الدار فزيد اذا لهم مكر لان الفعل لا يليهما فعمل الباقي عليهما لكن رده ابن هشام بإمكان تقدير
الفعل مؤخرا (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المعنى (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أملا هـ
بشيراز قال السيوطي لم أر ذلك فيه ولا في الحلبيات (قوله وان هـ) نائب فاعله يعود لمولك المراد به
الناصر والحليف ومحبوحة بضم الواو حدين وبهملتين وسط الدار وغيرها والهن بضم الهاء الفل
والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كونا عاما كما هو فرض كلام المتن
فان قدر خاصا جاز ذكره في السكل كاعلمت وجوز ابن جنى اظهار العام أيضا متصيا بنحو فلما رآه مستقرا
عنده ورد بأنه استقر اخص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا
يكون اسم زمان خبرا هـ عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها الا مع الفائدة لانها كالخبر في المعنى
وانما قيد بالزمان والجثة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى وبالسكان عن الجثة والمعنى مفيد لان كل معنى
من فعل أو حركة مثلا لا بد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للسكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان
هذا الخاص بخلافها مع الزمان المطلق لانه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان تحصل فيه وذلك معانوم فلا
فائدة في الاخبار به فلو كان الزمان مع المعنى أو المكان معهما عاماما امتنع أيضا نحو القتال زمانا زيدا أو القتال
مكنا لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدائمه استظهر
جواز الاخبار مطلقا عند من لا يشترط تجديد الفائدة فتدبر (قوله عن جثة) هي الجسم قاعدة والقائمة الجسم
قائمة فكان الاولى عن جسم ليعمهما السكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر والعين والجثة ألفاظ
مقاربة المراد بهاما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كأمثله فلا يقال طلوع الشمس يوم
الجمعة لعدم الفائدة اسقاطي (قوله ألا ان أفاد) أي وذلك بأحد أمور ثلاثة اما بتخصيص الزمان
بوصف أو اضافة مع جوهه بفي وكذا بعامة على الظاهر كنحن في يوم طيب أوفى شهر ربيع أوفى رمضان
واما بتقدير مضاف هو معنى كاليوم خرو غدا أمرأى اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير في أمر لان المراد به
القتال المترقب وهو معنى واما شبه الذات للمعنى في تجدد ها وقتا فوقتا كالرطب شهري ربيع والليالة
الهلل والورد أيار بفتح الهمزة وشدة المثناة التحتية كما في التصريح اسم شهر رومي غير مصروف للعلمية
والجمعة يوافق أوله سادس بشنس القبطي والنوع الاول يجب جوهه بفي فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث

فحكمهما حكم الخبر كاتنهم (ص) ولا يكون اسم زمان خبرا هـ عن جثة وان يقبدا خبرا
يخبر
(ش) ظرف السكان يقع خبرا عن الجثة نحو يز يد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا
أو مجرورا بفي نحو القتال يوم الجمعة أوفى يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن الجثة قال المصنف الا ان أفاد كقولهم الليالة الهلال والرطب شهري ربيع
فان لم يقبل يقع خبرا عن الجثة نحو يز يد اليوم والى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب

يجوز كالورد في أي ظرف يكون فيه مسوغان (قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله ويؤول) أي بتقدير مضاف مطلقاً سواء كان المبتدأ يشبه المعنى كما مثله أولاً كنعن في يوم طيب أي وجودنا واليوم آخر أي شر به ومذهب الناظم أن الأولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق (قوله الآية الالهة) بنصب الالهة ظرفاً للمحذوف خبراً عن الالهة وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتشليل بنوع ثان مما يفيد ولا تصريح بعدم شذوذه فكان الاختصار ذلك مع ما تقدم (قوله نمره) بفتح فسكون كساء محظوظاً بلبسه الأعراب والجمع عار كافي المصباح (قوله فاخل لنا) يتعين جعل ما تميمية لأن الكلام في المبتدأ غير المنسوخ ومنه ما أحداً غير من الله (قوله ورجل من الكرام) قيل أراد به الامام النور لأنه تلميذ المصنف رضي الله تعالى عنهما (قوله يزين) بالفتح كيبس (قوله وليقس ما لم يقل) أي من بقية أنواع المسوغات وأما السكاف في كعند زبد الخ فلا دخل بقية أمثلة الأنواع المذكورة فلا تكرار رسم (قوله أن يكون معرفة الخ) أي لأنه محكوم عليه فلا بد من تعيينه وأخصيصه بمسوغ لأن الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحجير السامع فيه فينفرد عن الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما يشترط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضاً لتقديم حكمه وهو الفعل بدأ فبقتصر مضمونه في الدهن أولاً ويعلم أنه صفة لما بعده وإن كان غير معين فلا ينفرد السامع عن الاصغاء لحصول الفائدة مما به هذا التقرير يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم كان قبل الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقديمه وتقرره أولاً فيشابه الصفة في تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنسبة إذا تقدم خبرها مطلقاً كما تقدم رجل ولم يقلوا به لا مكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف الأصل فلم يكف مسوغاً مجردة بخلاف تقديم الفعل فإنه لازم أبداً فتدبر واختار الرضى جعله كالمتبادر من لا يشترط تجديد الفائدة لا يشترط مسوغاً أصلاً ثم ما ذكر في المبتدأ المخبر عنه أما المكتفي برفعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لأنه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر التنكير وكان حقه أن لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنه ما جردناه عما يطرأ أو يحتاج لعلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) الحق في شرح التسهيل بهما الجملة كقصدك غلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف إليه الظرف والمستند إليه في الجملة صالحاً للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا إنسان ثوب وولده ولرجل لعمد الفائدة قال في المعنى ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسوية والالجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اهـ وقد يقال لا يلزم من منع ذلك كونه لا يدخل له لجواز كونه جزءاً من ذلك وإن كان صلة تامة في الفاعل لا اختصاص كل باب بأحكامها من الفرق فتدبر (قوله استفهام) أي سواء كان بغير الهمزة مع أم كما مثله أمهما نحو أرجل في الدار أم امرأة خلافاً لابن الحاجب في قصره على الثاني وإنما كان مسوغاً لأن الإنكارى منه معنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقى سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فكان السؤال عم جميع الأفراد فأشبهه العموم الحقيقي في حصول الفائدة أماده المصريح (قوله ان توصف) أي بوصف مخصص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف اما لفظي كما مثل أو تقديري بأن يقدر في نظم الكلام نحو وطائفة قد أهمتهم أي من غيركم بدليل ما قبله أو معنوي بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النسبة بقرينة لفظية كالتصغير في رجيل جاء لأنه في معنى رجل صغيراً وحالية كالتعجب في ما أحسن زيدا أي شيء عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضي صحة حيوان ناطق هنا دون إنسان هنا وهو كذلك وإن كان بمعناه لأن الموصوف مظنة

جاء شيء من ذلك أول نحو قولهم الالهة الالهة والربط شهرى ربيع فان التقدير طلوع الالهة الالهة ووجود الربط شهرى ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا وإلى هذا أشار بقوله وإن يفد فإخباراً لم يفد امتنع نحو زيد يوم الجمعة (ص) (ولا يجوز الابتداء بالنسبة * ما لم تقدم كعند زيد نمره وهل فني فيكم فاخل لنا * ورجل من الكرام عندنا ورغبة في الخير خير وعمل * برزين وليقس ما لم يقل (ش) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نسكرة سكن بشرط أن يفيد ويحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو في الدار رجل وعند زيد نمره فان تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجوز نحو قائم رجل الثاني أن يتقدم على النسبة استفهام نحو هل فني فيكم الثالث أن يتقدم عليها نفي نحو ما خل

لنا الرابع أن توصف نحو رجل من الكرام عندنا الخامس أن تكون عاملة نحو

رغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة نحو عمل برزين هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أنهاها غير المصنف إلى نيف
 وثلاثين موضعاً أو أكثر من ذلك (٩٨) فذكر السبعة المذكورة والسابع أن تكون شرطاً نحو من يقيم أقم معه

الثامن أن تكون جواباً
 نحو أن يقال من عندك
 فنقول رجل التقدير
 رجل عندي التاسع أن
 تكون عامة نحو كل موت
 العاشر أن يقصد بها التوزيع
 كقوله

ما فات زحفاً على
 الركبتين
 فثوب لبست وثوب
 أجز

فهو ثوب مبتدأ ولم يست
 خبره وكذلك أجز الحادي
 عشر أن تكون دعاء نحو
 سلام على آل ياسين الثاني
 عشر أن تكون فيها معنى
 التعجب نحو ما أحسن
 زيدا الثالث عشر أن
 تكون خلفاً عن موصوف
 نحو مؤمن خير من كافر
 الرابع عشر أن تكون
 مصغرة نحو رجل عندنا
 لأن التصغير فيه فائدة معني
 الوصف تقديره رجل حقير
 عندنا الخامس عشر أن
 تكون في معنى المحصور
 نحو شر أهر ذئاب وشئ
 جاء بك التقدير ما أهر
 ذئاب الأشهر وما جاء بك
 الاثنى عشر على أحد القولين
 والآخر أن التقدير
 شر عظيم أهر ذئاب وشئ
 عظيم جاء بك فيكون

الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الاجال ونقل سم عن شيخه الصفوي أن اعتبار الوصف قاعدة
 حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وإن لم يظهر أثره في بعض آخر طرد الباب
 (قوله رغبة في الخير) قيل ليس الظرف معمولاً للرغبة بل وصف لها فهو مقابلة والصواب خلافه لأنهم مصدر
 رغب في الشيء أي أحبه ففتعدى بنى والمجرور في محل نصب بها قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لأن
 كونها عاملة يشمل عمل الجر كخمس صلوات كتبهن الله وعمل برزين ومثلك لا يخل والنصب كأمر
 بعرف صدقة ونهى عن منكر صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فإن المجرور في محل نصب
 بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عنده من جوزه كذا في الاشموني وغيره وفي الآخر نظر لأن
 المبتدأ المكتفي بمرفوعه شرطه التشكيك كما في ليس ممن نحن فيه فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان
 حسن بقنوين ضرب كقوله الدماميني (قوله إلى نيف) في نسخ إلى أكثر من ذلك وهي الصواب
 لأنه سيد كر النيف بعد ذلك (قوله التقدير رجل عندي) أي لا عندي رجل لأن الجواب يسلك به
 مسلك السؤال من تقديم وتأخير كما في شرح التسهيل فلو قيل أهدك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب
 عندي رجل موافقة له فيكون فيه مسوغان فتأمل (قوله عامة) أي بنفسها كما مثله وكاسماء الشرط
 والاستفهام أو بغيرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في
 المعنى والشرح عندها أربعة ولوذ كرام الاستفهام كالشرط كانت خمسة وليس داخل في هل فتي فيكم
 لأن هذا المبتدأ في سياق الاستفهام لأنه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولي كما هو في هذه المذكورات وأما
 البديلي فليس مسوغاً لوجوده في كل نكرة وجعل في التسهيل قصد الحقيقة الآتي داخل في العموم
 لوجودها في كل فرد ولا يظهر عنده مسوغاً مستقلاً كما سيأتي عن المعنى (قوله التوزيع) هو المعبر عنه
 بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفاً) امام مصدر لاقيات من معناه أو حال من التاء أي زاحفاً وقوله لبست
 الذي في المعنى نسيت من النسيان بدله قال وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجرا آل خويلد في أثره وطأنا
 زحف على الركبتين والبيت لمرى القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسيت وأجز محتملان للوصفية والخبر
 محذوف أي فن أثوابي ثوب نسيت الخ وإن كانا خبرين احتمل تقدير الوصف أي فن ثوب لي نسيت الخ اه
 (قوله دعاء) عبر عنه في المعنى بكون النكرة في معنى الفعل وجعله شاملاً للدعاء لشخص كمثل الشارح
 وعليه كويل للطففين ولما يرا دبه التعجب كجذب لزيد والشارح جعل التعجب مستقلاً وأراد به ما أحسن
 زيدا وقد مر أنه داخل في الوصف المعنوي كالتعغير الآتي فتدبر (قوله خلفاً عن موصوف) يعبر
 أيضاً عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهم ماسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضح في الوصف لأنه يشمل
 ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو ولعب مؤمن خيراً والموصوف فقط نحو وطأنا فقه قد أهمتهم أو الصفة
 فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدأ في الحقيقة مسوغه الوصف
 أي امرأة سوداء إلا أنه حذف وأقيم الوصف مقامه اه وصرح في المعنى بأن عنده مسوغاً مستقلاً خلاف
 الصواب ويظهر أن منه قول الشاعر * ثلاث كاهن قتلت عمدا * أي أشخاص ثلاث ونحو تميمي
 عندي أي رجل تميمي (قوله في معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالاولى فالمسوغ هو المحصر
 إلا أنه تارة يكون معنواً كما مثله وتارة لفظياً نحو أمار رجل في الدار وتنظير المعنى فيه إنما هو من حيث تمثيله
 بأنما في الدار رجل لأن فيه مسوغاً آخر فتدبر (قوله شرأضراخ) أي شر جعل ذالذئاب وهو السكاب

مهرا

داخل في قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً أو مقدرًا وهو
 هنا مقدر السادس عشر أن يقع قبلها

واو الحال كقول الشاعر

سر ينسا ونجم قد أضاء
فقد بدا

محيالك أخفى ضوءه كل
شارق

السابع عشر أن تكون

معطوفة على معرفة

نحو زيد ورجل قائمان

الثامن عشر أن تكون

معطوفة على وصف نحو

تجمي ورجل في الدار

التاسع عشر أن يعطف

عليها موصوف نحو رجل

واحدة طويلة في الدار

العشرون أن تكون

مبهمة كقول امرئ

القيس

مرسعة بين أرساغه

به عدم يتنى أرنبا

الحادي والعشرون أن

تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لأودي كل

ذي مقة

لما استفلت مطايهن

للظهن

الثاني والعشرون أن تقع

بعد فاء الجزاء كقولهم إن

ذهب غير فعير في الرباط

الثالث والعشرون أن

تدخل على النكرة لام

الابتداء نحو لرجل قائم

الرابع والعشرون أن

تكون بعد كم الخبرية نحو

قوله

كم عمة لك يا جوير وخالة

فدعاء قد حلبت على عشاري

وقد انتهى

مهرا أي مصونا وهذا مثل لظهور أمارات الشر (قوله واو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال وإن لم تكن بواو كقوله

تركت ضائي نودة الذنب راعيها * وأنها لا تراني آخر الأبد

الذنب يطرقها في الدهر واحدة * وكل يوم تراني مدي يبدى

فدية مبتدأ مسوغه كونه بدء جملة حالية من ياء تراني ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجم قد أضاء) فيه الشاهد ومحيالك وجهك والشارق الكوكب الطالع من الأفق من شرق يشرق كقطع يطلع وزنا ومعنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع إلى م وغ واحد وهو العطف بأن يكون أحدهما عاطفان يصلح للابتداء إما لكونه معرفة أو نكرة مسوغة لأن العاطف بشرط في الحكم فالصورأر بعة ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله مبهمة) أي مقصودا إبهامها لأن البليغ قد يقصده فلا يراد أن إبهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ (قوله مرسعة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات خطابا لاخته هي

أي هندی لا تنكحني بوهة * عليه عقيقته أحسبا * مرسعة بين أرساغه

به عدم يتنى أرنبا * لي جعل في رجله كعبها * حمار المنية أن يعطبا

والبوهة الاحق وعقيقته شمره الذي يلبه لكونه لا ينظف والا حسب الاحرف في سواد والمرسعة بمهمات على زنة اسم المفعول تيمية تعلق بخافة العطب على الرسخ وهو طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع وفي القاموس رسغ الصبي كمنعه شد في يده وأرجله حزال دفع العين والعسم بفتح المهملة ينس في مفصل الرسخ تعوج منه اليد وإنما طلب الارب لزمعهم أن الجن تحتذيها خيضا فن عاق كعبها لم يصبه جن ولا سحر بخلاف الثعالب والظباء والقنا قد يقول لها لا تنكحني شخصامن أو تلك الحقاء والشاهد في مرسعة حيث قصد إبهامها بتحقيق الوصوف حيث يحتمى بادنى تيمية وبين أرساغه خبرها فتدبر (قوله لولا اصطبار) خبره مخدوف وجوبا أي موجود وإنما مسوغ لولا لأفادتها تعليق الجواب على الجملة التي فيها النكرة وأودي أي هالك والمقة كعدة من ومقه بفتح كوعه يعده إذا أحبه واستقلت أي مضت والظعن بفتح المحجمة فالمهمة السير (قوله ان ذهب غير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو مادون العشرة من الرجال خاصة أي ان ذهب من القوم سيد فقيهم غيره ويروي فعير في الرباط فالمراد به الحمار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المعنى المسوغ في ذلك الوصف المقدر أي فعير آخر (قوله كم عمة الخ) أي على رواية رفع عمة مبتدأ أخبره قد حلبت ولك صفته فقيمه مسوغان وخالة ميمنة أحذف خبره لدلالة الاول عليه وفدعاء بقاء فهمتلتين صفتها وهي التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب قال في النهاية الفدع بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك في اليد فهو زوال المفاصل عن أما كمنها رجل افدع وامرأة فدعاء كاجر وجرأ وقد حذف نظيره من عمة كما حذف لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عشار وهي الناقة الحامل وأني بعلى إشارة إلى أنه كان مكرها في حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما وكما على هذا خبرية للتكثير وهي اما ظرف أو مصدر لحلبت حذف بميزها أي حلبت كم وقت أو كم حلبته بالجر أما على رواية جر عمة وخالة تمييزا لكم الخبرية ورواية نصيها تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه لأن كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على الاول والعموم على الثاني وقد حلبت خبرها والاستفهام لانتهمكم أي أخبرني بعدد عمتك اللاتي حلبن لي فقد نسيتيه والظاهر جواز استفهاميتها على الاول أيضا فيقدر تمييزها منصوبا لا عند الغراء فيجوز جره

نيم وثلاثين موضعا وبالم
أذكره منها أسقطته
لرجوعه الى ما ذكره أو
لانه غير صحيح (ص)
(والاصل في الاخبار أن
تؤخر
وجوزوا التقديم
لاضررا

(ش) الاصل تقديم
المبتدأ وتأخير الخبر
وذلك لان الخبر وصف في
المعنى للمبتدأ فاستحق
التأخير كالوصف ويجوز
تقديمه اذا لم يحصل بتقديمه
ضرر أى لبس أو نحوه
على ما سبق فتقول قائم
زيد وقام أبوه زيد وأبوه
منطلق زيد وفي الدار زيد
وعندك عمر وقد وقع
في كلام بعضهم ان من ذهب
الكوفيين منع تقديم
الخبر الجائر التأخير عند
البصريين وفيه نظر فان
بعضهم نقل الاجماع من
البصريين والكوفيين
على جواز في داره زيد
فنقل المنع عن الكوفيين
مطلقا ليس بصحيح هكذا
قال بعضهم وفيه بحث نعم
منع الكوفيون التقديم
في مثل زيد قائم وزيد
أبوه زيد أبوه منطلق
والحق الجواز اذا لمانع من
ذلك واليه أشار بقوله
وجوزوا التقديم الى آخر
البيت فتقول قائم زيد
ومنه قولهم

كأسيأتني فتدبر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن النحاس ومن جملة ما ذكره كافي النكت
ان يراد بالذكاة واحد مخصوص كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمرو بن لحي اختار لنفسه أمرا
يريدون ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبرا محذوف والباقي مستغنى
عنه أو باطل فانظره (قوله الى نيف) بشد الياء وقد تخفف من ناف ينفو اذا ارتفع وهو كل ما زاد على
العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فما بين الثلاثة والعشرة (قوله وبالم أذكره الخ) أرجع بعضهم
جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته نهاية الاعراب
وكل ما ذكر في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

وجرى عليه في السندور وغيره وقال في المغني لم يقول المتقدمون الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه
ليس كل أحد يهتدى الى موطنها فتتبعوها فن مقل مغل ومن مكثر مورد ما لا يصح أو معدلا مور متداخلة
والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها
في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير
من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوغان التاسع
كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية
نخرجت فاذا رجل بالباب وزاد الاشموني خمسة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها
جوابا أو مبهمه فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر
والتنويح وباقي ما ذكره متداخل وما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو نائبه في المعنى نحو كريم
يوفي بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله في معنى
الفعل أو يؤتى بها للمناقضة كرجل قائم لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين وقد
نظمناها فقلت مسوغات ابتداء منكورهم صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل
حصر وخرق وتنويح حقيقته * أو بدء حال جواب للسؤال الى
أو بعد لولا وكلم لا ابتداء واذا * تقديم اجباره الابهام فانهل
كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل

والله أعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أي الارجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع
ثم فصل ذلك مقدما للجواز لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامنع له جريانه على أصل
التأخر دون أهل الجواز وآخر وجوب التقديم بقوله ونحو عندي درهم الى آخره لمخالفته الاصلين معا (قوله
وجوزوا التقديم) أي لم يمتنعوه فلا ينافي ما مر من أصالة التأخير أي أرجحيته (قوله اذا ضررا) الاحسن
والاناسب بقوله فامنع حين الخ ان اذ طرفية كما يشير اليه قول الشارح اذا لم يحصل الخ لا تعليلية (قوله
فاستحق التأخير كالوصف) وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتذكير
والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال (قوله
فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المفرد والجملة والظرفين ومحل تقديم الفعل اذا لم يرفع ضمير المبتدأ كما
مثله والامتناع كما سيأتي (قوله وفيه بحث) أي في الاعتراض على نقل المنع بتجوز هذه الصورة بحث قيل
وجهه أن نافي الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو نافي المنع وهو كلام مركب وقيل وجهه أن تجوز
هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لا مكان تسامحهم في الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعترض
اذمعناه ينبغي لنا نقل المنع أن لا يطلعه بل يقيده بغير الظرف وهو المفرد والجملة ان لعل الاحسن أن يقال
تجوزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم

مشنوع من يشنؤك فمن مبتدأ ومشنوع خبر مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله قد نسكت أمه من كنت واجده * وبات منتشبا في برتن الاسد
فن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد نسكت أمه خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله الى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت تليق بظاهره
فأبوه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريفة ابوالسعادات هبة الله بن الشجرى الاجماع من البصريين والكوفيين
على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف (١٠١) في ذلك عن الكوفيين (ص)

فأمنه حين يستوى

الجزآن

عسرا ونكرا عادي

بيان

كندا اذا ما الفعل كان الخبرا

أو قصد استعماله منحصرا

أو كان مسندا الذي لام

ابتدا

أو لازم المصدر كمن لي

منجدا

(ش) ينقسم الخبر بالنظر

الى تقديمه على المبتدأ

وتأخيره عنه ثلاثة أقسام

قسم يجوز فيه التقديم

والتأخير وقد سبق ذكره

وقسم يجب فيه تأخير الخبر

وقسم يجب فيه تقديم الخبر

فأشار بهذه الايات الى الخبر

الواجب التأخير قد كرمه

خسة مواضع الاول أن

يكون كل من المبتدأ والخبر

معرفه أو نكرة صالحة

لجعلها مبتدأ ولا معين للمبتدأ

من الخبر يجوز يد أخوك

وأفضل من زيد أفضل

من عمرو ولا يجوز تقديم

الخبر في هذا ونحوه لأنك

لو قدمته قلت أخوك زيد

وأفضل من عمرو وأفضل

الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر في تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ
ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الآن بحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار
لقوله الماروقية نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يوجه
اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا ولعل هذا هو الموافق فليحذر (قوله مشنوع) بهمز
آخره كيعوض وزنا ومعنى ولا سكوفيين ان يقولوا ما بعده نائب فاعل له لجوازه بلا اعتماد عندهم (قوله قد
نسكت) من باب تعب أي عدمت ولدها وأوجهه بالجيم خبراً أت وكنت كافي نسخ وهو من وجد بمعنى لقي
فيتعدي لواحد فقط والجملة صلة من الواقع مبتدأ ومنشبا بالشين المعجمة أي متعلقا بالبرتن بوحدة ثم
مثلثة مضبوطة من السباع كالاصبع للانسان (قوله الى ملك) هو لفرزدق يدح الوليد بن عبد الملك
ومحارب وكليب قبيلتان (قوله فأبوه مبتدأ مؤخر الخ) أي والجملة صفة ملك أي ملك موصوف بان
أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبوه الملك وهو رابط الصفة
هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أي خلاف السكوفيين للبصريين لأن بين السكوفيين خلافا (قوله
عسرا ونكرا) اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع الخافض أي في العرف والنكر لتوسع
المؤلفين فيه وأوضح من نصبهما على التمييز المحول عن فاعل يستوى (قوله عادي) حال من الجزآن وبيان
بمعنى المبين وهو القرينة المبينة للسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف لدليل واغريه
وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابها المذلول عليه بكندا والثاني حذف نعت الفعل واما
الثالث فلان الحديث عنه الخبر والاصل كندا اذا كان الخبر فلا مسند الضمير للمبتدأ المستتر فامنع تقديمه
بخلاف غير المستتر كما سيبيته الشارح ولك جعل اذا مجرد الظرف متعلقة بالمنع المفهوم من كندا فلا يحتاج
لجواب (قوله منحصرا) بالفتح أي منحصرا فيه على الحذف والايصال وان قيل انه سماه في تقديمه
ويروى بالكسر على تقدير مضاف أي منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصرا هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله
أولزم المصدر) بالجر عطف على ذي أي أو مسندا للازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة
المسبوقة بعمل النصب في الجر وروا بكونها صفة لحذف ولا يشترط اتحاد المسوغ (قوله لكان المتقدم
مبتدأ) أي لانه يجب الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين أو النكرتين وان تفاوتتا ريفا كما هو المشهور
وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبرامطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق ان المبتدأ هو
الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهلهما أو لغير الاعرف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وان تساوى علم
أحد هما فهو المبتدأ أو علمهما ووجهل النسبة فالمتقدم المبتدأ انظر المغني وحواشيه (قوله فان وجد دليل)
أي لفظي نحو حاضر رجل صالح التسوية الثاني بانوصف دون الاول أو معنى كمثل الشارح فان القرينة
الحالية هي كون أبي يوسف تابعاً لأبي حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الاول بالثاني لا العكس اللهم الآن
يكون المقام للبالغ في مدح أبي يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبر جملة بنوهن الخ أي أولاد بناتنا

من زيد لكان المقام مبتدأ وانت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف
أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا تشبيه أبي يوسف ومنه قوله
بنونا بنوا بناتنا بناتنا بنوهن أبناء الرجال الابعاد فقوله بنونا بنونا خبر مقدم وبنوا بناتنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على أبي
أبنائهم بأنهم كبنينهم وليس المراد الحكم على بنينهم بأنهم كبنين أبي بنائهم الثاني أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا نحو يد قام فقام وفعاله
المقدم خبر عن زيد ولا يجوز التقديم

فلا يقال قام زيد على أن يكون زيدا مبتدأ مؤخر والفعل خبر مقدم بما بل يكون زيد فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر يجوز يدقام أبوه زيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك يجوز التقديم ثم إذا رفع الفعل الزيدان مبتدأ مؤخر

(١٠٢)

وقام خبرا مقدما ومنع ذلك قوم إذا عرفت هذا فقول المصنف كذا إذا ما الفعل كان الخبرا يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلي، ملقا وليس كذلك بل انما يجب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما تقدم الثالث أن يكون الخبر محصورا بانما نحو انما زيد قائم أو بالانحوا ما زيد الا قائم وهو المراد بقوله أو قصد استعماله منحصرا فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في المثالين وقد جاء التقديم مع الاشتاذ كقول الشاعر فيارب هل الابلك النصر يرتجى عليهم رهل الاعليك المعول الاصل رهل الامول الاعليك فقدم الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو قولك يدقام وهو المشار اليه بقوله أو كان مستندا الذي لام ابتداء فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فلا نقول قائم زيد لان لام الابتداء لها صدر الكلام وقد جله التقديم شذوذا كقول الشاعر

ليس نفهم لنا بل لا بأهم الاجاز من العلم نسبتهم اليها بخلاف أولاد بني نافعهم ينسبون اليها (قوله فلا يقال قام زيد) أي لا يثبتونهم ان زيد فاعل لامبتدأ فيغوت الدرام الحاصل بالاسمية وكذا تقوى الحكم بتكرار اسناد الجملة الى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لئلا يظن نقل السامع عن السيد ان الاسمية التي خبرها فعل نفي التجدد لا الدوام وعليه فلا يفتى الا تقوى الحكم والاصل صراحة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وبرز الضمير اذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ وهو الاصح كعمران بد ضرب اذا لاهام فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم معمول أقاده الصبان (قوله قاما الزيدان) أي والالتباس في النطق بخذف الالف يدفعه الوقف والخط وتقدم الخبر أكثر من لغة كالوني البراغيث فلا يحتمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا لخلاف الظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عمروا صموا كثيرا وأسمروا الفجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله فقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بان ال في الفعل لا عهد العاصي بين النجاة العارفين وأما المبتدئ فلا بد له من موقف (قوله محمورا) أي فيه كما علم مما مر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أي لا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف وانتفاءه عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره وأما كون غيره قائما أو لا فشيء آخر فان قلت ينتفي اللفظ في الا بتقديمهما مع الخبر كما في البيت فلم حكم بشذوذه قلت جازوا الاعلى انما طرد الباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في عجزه كما اشار له الشارح وكذا في صدره ان جعل الخبر بك ويرتجى حال لان جعل الخبر يرتجى وبك متعلقا به لان المقسم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله فقدم الخبر) أي وهو عليك ولا يجوز كون المعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام زيد اذا الظرف العامل كالفعل ولان الاتم مع اعتداده على الاستفهام (قوله شذوذا) أو له بعضهم بان اللام ليست لا ابتداء بل زائدة أو أنها دخلت على مبتدأ محذوف أي هو أنت فهي مصدرة في جملتها أو ان أصله الخالي أنت زحلمقت اللام للضرورة (قوله ومن جرى الخ) قيل من شرطية لجزم نيل جوابا لها كسر للساكنين وفعل الشرط كان الثانية محذوفة وجلة جرى الخ خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذ فالاحسن جعلها موصولة ونيل خبرها وجزم لاجزائها مجرى الشرطية والعلاء بالفتح والمد كما هنا العلو بالضم والقصر جمع عليا كذلك ويكرم عطف على ينل أو مرفوع استثناء أي وهو يكرم والاخوان المفعول ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للفعل أي للاخوان (قوله له صدر الكلام) أي اما بنفسه كالمعنى الشرط والاستفهام وما التجبئية وكما الخبر بة أو بغيره كالضام كذا كرام من عندك وعلام من يقيم أضر به ومال كم رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب حينئذ للضاف لامن لانها خاتمة عليه كما قاله الناصر الطيلاوى ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ للضاف لامن لكن استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بمحالة هي عينه في المعنى كمنطقى الله حسبي كما في التسهيل وكذا كل ما غير معنى الكلام كالعرض والتقى والنفي والنهي وغير ذلك كما في الرضى اذ لو أخذ ذلك لتجبر السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سيرد ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبئ عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها

الخبر

خالي لأنت ومن جرى خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا فلانت مبتدأ مؤخر وخالي خبر

مقدم الخامس أن يكون المبتدأ صدر الكلام كالماء الاستفهام نحو من لي منجد اغن مبتدأ أولى خبر ومنجد حال ولا يجوز تقديم الخبر على من فلا نقول لي من منجد (ص)

الخبر المقرون بالفاء كالذي يأتي في درهم لشبهه بجواب الشرط وبالباء الزائدة كإز يد بقاءم والطائي كز يد
اضربه والخبر به عن مذومند نحو ما رأيت مذومند ومذومند إذا جاعلا مبتدأين لتعريفهما معنى إذا المعنى
أمدانقطاع الرؤية يومان فقول يس لنا نكرة لا تحتاج لسوغ وهي مذومند صراده انما نكرة لفظا (فائدة)
لا يقرن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم والاستقبال وترتيب ما بعده عليه وذلك
لكونه موصلا بفعل صالح للشرطية بان يخلو من علم الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما للنافية
أو ظرف أو مجرور كالذي يأتي أو هنا أو في الدار فله درهم أو نكرة موصوفة بذلك كرجل يأتي أو هنا
أو في الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ كل في الثاني كما قاله
السيد البليدي كغلام الذي يأتي أو كل رجل يأتي أو موصوفا بالموصول المذكور كالرجل الذي
يأتي أو وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتي أو فتلك ثمان عشرة صورة يكثر اقتران
خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتيب الدرهم على الايمان مثلا فلو عدم العموم كالسعي الذي تسعاه
في الخير مستلقاه أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا أو اقترن الفعل بشئ مما سمي كالذي سمي يأتي أو ان
يأتي أو كرمه أو قد أتاني وما أتاني له كذا امتنعت الفاء لغوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو الصلة
غير ما ذكر كالذي أبوه محسن مكرم والقائم زيد ولا يجوز فسكرم ولا فزيد خلافا للمصنف في الثاني وأما
آية السرقة والزنا خبرهما محذوف أي مما يتلى عليكم حكم السارق والزاني الخ وقوله فاقطعوا فاجلدوا بيان
للحكم وتدخل الفاء بقلة في خبر كل اذا أضيف لغير مامر بان أضيف لغير موصوف أصلا كسكن نعمة فن
الله أو لموصوف بغير ما ذكر كقوله

كل أمر مباح أو مباح

ومنه حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ كان من
الكثير لاصوحه للشرط كإلى الصبان والظاهر أن مثل ذلك اضافتها لموصول بغير مامر كمثل الذي أبوه
قام فله درهم جملة ما تدخل الفاء في خبره أحد وعشرون صورة ما لم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء باجتماع
المحققين الا ان وأن ولكن على الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا أنما غنمتم الخ وذلك كثير
والله أعلم (قوله ونحو عندي الخ) أعاد ذلك بعد قوله كعند زيد نكرة لان ذلك لبيان التسوية ولا
يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا فلا تكرار (قوله كذا اذا
عاد الخ) أي يلزم التقديم التزاما كذا أي كالتزامه فيما صر إذا عاد عليه أي الخبر مضمرا عما أي مبتدأ بخبر به
أي بالخبر عنه أي المبتدأ حال كونه أي الخبر مبنيًا لذلك الضمير العائد اليه قال ابن غازي وهذا البيت مع
تعقيده وتشتيت ضمائر كان يغني عنه وصحاحه أن يقول

كذا إذا عاد عليه مضمرا من مبتدأ وماله التصدير

اه (قوله التصدير) أي في جملة فلا يردز يد أي مسكنه (قوله وخبر المصور) الاولى والخبر المصور
لانه هو المصور في المبتدأ هنا لا العكس الا أن يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف وإيصال كما صر
أي خبر المبتدأ المصور فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أي أو جملة كعندك غلامه رجل وانما وجب ذلك
لأن يتوهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها أقوى من الخبر
وكذا كل ما وقع في لبس كعندي انك فاضل اذ لو أخر الخبر وهو عندي لالتبس ان المؤكدة بالتي
بمعنى لعل وأما قوله

عندي اصطبار وأما اني جزع * يوم النوى فلو جحد كادي يربني

ونحو عندي درهم ولي وطر
ملزم فيه تقدم الخبر
كذا إذا عاد عليه مضمرا
مما به عنه مبيد بالخبر
كذا إذا استوجب التصديرا
كأن من علمته نصيرا
وخبر المصور قد بدأ
كإلا لا اتباع أجدا
(ش) أشار بهذه الأبيات
الى القسم الثالث وهو
وجوب تقديم الخبر
فذكر أنه يجب في أربعة
مواضع الاول أن يكون
المبتدأ نكرة لبس لها
مسوغ الاتقدم الخبر والخبر
ظرف أو جار ومجرور ونحو
عندك رجل وفي الدار
امرأة فيجب تقديم الخبر
هنا فلا تقول رجل عندك
ولا امرأة في الدار

فاجتمع النحاة والعرب على منع ذلك والى هذا أشار بقوله * ونحو عندي درهم لى وطير * البيت فان كان للنكرة مسوغ جازا لامران
نحو رجل ظريف عندي وعندي رجل ظريف الثاني أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شئ في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها
مبتدأ والضمير المتصل به راجع الى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر نحو صاحبها في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
وهذا امراد المصنف بقوله * كذا اذا عاد عليه ضمير البيت أي كذلك يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمرا مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فكانه
قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة لان الضمير في قولك في الدار
صاحبها انما هو عائد على جزء من (١٠٤)

فانما أخر الخبر وهو لو وجد لعدم اللبس اذا المكسورة والتي بمعنى لعل لا يقعان بعدا (قوله فاجت
النحاة) قال الاسقاطي بل أجزاه الجزوى والواحدى بل الكوفيون قاطبة (قوله أن يقدم مضاف)
أي بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ في الخبر لا عليه نفسه فلا بد من
ذلك التقدير (قوله على النمرة الخ) خبر مقدم عن مثلها وزيد تميز لئلا أحوال منه ويجوز رفعه بيانا
أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من المسئلة
الاولى لا من هذه وعلى كل فثل امام عرب رفعا أو نصباً أو مبنياً على الفتح لاضافته للمبنى كما قرئ بهما
مثل ما أنكم تنطقون وبحسب الدماميني في الشاهد بأن الخبر المتعلق العام المخدوف وهو يصح تقديره
مؤخرا على الاصل كما يدكر الخاص مؤخرا نحو على الله عبده متوكل ويمكن الجواب بأنه مبنى على كون
الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهالك) بكسر الكاف (فائدة) سئل بعضهم عما قرئ شاذاف
قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء رفع الجلالة ونصب العلماء مامعنى ذلك فاجاب بهذا البيت
أهالك الخ أي ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال (قوله ضرب غلامه زيدا) مثله كلما عافيه
ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أي الاشكال المعلوم من قوله في الفرق بدليل
أمره بالتأمل أو الفرق نفسه ظاهر لمن تأمله بدليل ذكره بعد وما فرقه به ان المفعول مشعور به من الفعل
والفاضل فكان كالتقديم بخلاف هذا فان المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر بملابسه الذي هو المرجع أصلا
(قوله ما يعلم) أي تفصيلا لاجبالا بأن يعلم ان هناك حذفا ما بلا تعيين له فلا يكفي اسقاطي (قوله جاز)
أي غير ممنوع فيصدق بالوجوب (قوله كما تقول) لم يقل تقولان ليطابق عندك لا احتمال أن يجيب أحد
المسؤولين فقط ويصح نقول بالتون ان لم تعلم الرواية (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غيره مرضا
ملازما كما في القاموس وهذا الجواب مبنى على قول السيرافي والاختش انه يستفهم بكيف عن الاحوال
والصفات وليست ظرفا وضابطا لمرادها حينئذ انها ان لم يستغن عنها ما بعدا فحذفها بحسبه رفعا في كيف
أنت بالخبر يعزى نصباً في كيف كنت كذلك وكذا في كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها
فحذفها نصباً بدا اما على الحال ككيف جاء زيد أو على المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك أي أي فعل
فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أي أي صنع يصنعون اذا جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح
كونها عالما من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية الجيء بل عن
حاله وقتها تجيبها من انما هي الفاعل المشهور وأما قول سيرافي انها ظرف فأقره المصنف بأنه ليس معناه

عليه التقدير كذا اذا عاد
على ملابسه ثم حذف
المضاف الذي هو ملابس
وأقيم المضاف اليه وهو
العلم مقامه فصار اللفظ
كأنه اذا عاد عليه ومثله
قوله في الدار صاحبها
فولم على النمرة مثلها
زيدا ومنه قول الشاعر
أهالك اجلالا وما بك
ذيرة

على ولكن ملء عين
حبيبها

فحببها مبتدأ مؤخر مملوء
عين خبر مقدم ولا يجوز
تأخيره لان الضمير المتصل
بالمبتدأ وهو هاء عائد على
عين وهو متعلق بالخبر فاو
قالت حبيبها ملء عين
عاد الضمير على متأخر
لفظا ورتبة وقد جرى
الانحلاف في جواز ضرب
شلامه زيدا مع أن الضمير
فيه عائد على متأخر لفظا
ورتبة ولم يجر خلاف فيما

أعلم في منع صاحبها في الدار الفرق بينهما وهو ظاهر فليتأمل والفرق بينهما أن ما عاد عليه
الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسئلة ضرب غلامه زيدا بخلاف مسئلة في الدار صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد
عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا * نحو أين زيد فزيد مبتدأ مؤخر
وأي خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد أين لان الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من عامته نصيرا فاين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر
وعلمته نصير صلة من الرابع أن يكون المبتدأ محصورا نحو انما في الدار زيد وما في الدار الا زيد ومثله ما لا الاتباع أجدا (ص)

وحذف ما يعلم جاز كما * تقول زيد بعد من عندك
وفي جواب كيف زيد قل دنف * فزيد استغنى عنه اذ عرف
(ش) بخلاف كل

من المبتدا والخبر اذ دل عليه جواز اوجوبه فاذا ذكر في هذين البتين الحذف جوازاً فمثال - حذف الخبر ان يقال من عندكم
فتقول زيد التقدير يد عندنا ومثله في رأى خرجت فاذا السبع (١٠٥)

نحن بما عندنا رأيت بماءه
بك راض والرأى مختلف
التقدير نحن بما عندنا
راضون ومثال حذف
المبتدا أن يقال كيف
زيد فتقول صحيح أي هو
صحيح وان شئت صرحنا
بكل واحد منهما فقلت
زيد عندنا وهو صحيح
ومثله قوله تعالى من عمل
صالحا فأنفسه ومن أساء
فعلها أي من عمل صالحا
فعمله لنفسه ومن أساء
فأسأته عليها قيل وقد
يحذف الجز أن أعني المبتدا
والخبر للدلالة عليهما
كقوله تعالى واللائي يؤمن
من المحيض من نسائكم
ان ارتبتم فعدهن
ثلاثة أشهر واللائي لم
يحضن أي فعدهن ثلاثة
أشهر فحذف المبتدا والخبر
وهو فعدهن ثلاثة أشهر
لدلالة ما قبله عليه وانما
حذفنا لوقوعهما موقع
مفرد والظاهر أن المحذوف
مفرد التقدير واللائي لم
يحضن كذلك وقوله
واللائي لم يحضن معطوف
على واللائي يؤمن والاولى
أن يشمل بنحو قوله نعم

انها في محل نصب دائم على الظرفية الجزائية كاتوهم بل انها في تأويل ما يسمى ظرفا وهو الجار والمجرور
لانها تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالا عن الاحوال اه واستحسنه في المعنى وأيده وحيث لم
فتكون في محل رفع عند سبويه أيضا ويكون تفسيرها المطابق للفظها في كيف أنت أصبح أنت وفي كيف
جاء زيد أرا كجاء زيد مثلا وحق الجواب صحيح أو سقيم ورا كبا أو ماشيا ويكون تفسيرها بقولهم
على أي حال أو في أي حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سبويه كاتوهم لما
عادت من رجوعه الى الاول بل هو تفسيرها بقولا واحدا اذهي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال
الزمخشري انها سؤال تفويض كأنك فوضت للخاطب أن يجيب بما أراد بخلاف المزة فسؤال حصر
أي عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه وهذا قد تناسب الاستفهام وتخصص المعنى الحال والكيفية
كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد أي الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها قاله
الندما ميني (قوله من المبتدا والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولولمبتدا اكتب فيهما فلا يحذفان ولذا قال المبتدا
كما نقله يس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدا أو خبرا فلاولى المبتدا وقيل الخبر (قوله زيد
عندنا) أي بتقديم المبتدا ليطلق السؤال كاسم (قوله في رأى) هو أن اذا الفجائية حرف أماعلى
كونها ظرف زمان أو مكان فهى الخبر ولا حذف أي في الوقت والحضرة الاسد (قوله نحن بما عندنا
الخ) من المنسرح ٢ ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول دلالة الثاني والقياس العكس
ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم
يسمع نحن قائم بل يجب المطابقة لفظا ونحو وانما نحن نحى ونميت ونحن الوارثون (قوله لوقوعهما الخ)
قيل هذا لتعليل غير صحيح لحذفهما بعد نعم ولم يحل عمل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى
يرد عليه ما بعد نعم بل يعمل حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيهما على ان هذا التعليل يمكن بناؤه على
ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعدها السكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك)
أي الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الاولى التعبير بالاولان هذا احتمال ثالث في الآية لامن
نتمة ما قبله وحاصله ان اللائي يؤمن مبتدا والثاني عطوف عليه وقوله فعدهن خبر عنهما ولا حذف أصلا كما
في المعنى أي وليس ههنا من باب زيد قائمان وعمر وحتى يتمتع للقبح اللفظي بل من باب زيد في الدار وعمر
وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على المبتدا المعطوف وهو واجب التأخير كما في الآن
يقال يغتفر في التابع أفاده الصبان وفي كون فعدهن خبرا نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر
فتأمل ومعنى ان ارتبتم شكيكم في عدتهن ماهي (قوله وبعد لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده
وهو حتم أو يحتم نفسه ولا يرتفع مع معمول المصدر لتوسيعهم في الظرف كما في وكذا يقال في وبعدوا وقيل
حال لانهما معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لا يليها الا الفعل كما سيأتي نحو لولا
أرسلت البشارسولا (قوله غالبا) هو نصب بمنزلة الخافض أي في الغالب (قوله وفي نص يمين) من
اضافة الصفة للوصف وهو متعلق باستقرار الواقع خبرا عن ذا وأظهره مع انه كون عام للضرورة كما في
ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا كما قيل به في قوله تعالى فلما رآه مستقرا
عنده لان عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر (قوله كمثل الخ) الكاف زائدة وما مصدرية لتكون

في جواب أز يد قائم اذا التقدير نعم زيد قائم (ص)

وبعدوا وعينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع

(١٤ - (خضري) - اول)

(وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وفي نص يمين ذا استقرار

٣ قوله ونصفه نون عندك لا يخفى أن النصف ما من بما كاه وظاه

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذي خبره قد أضمرنا كضرب في العبد مسيئا وأتم * تبينني الحق منوط بالحكم (ش) حاصل ما في هذه
الآيات أن الخبر يجب حذفه في أربعة (١٠٦) مواضع الأول أن يكون خبر المبتدأ بعد لا نحو ولا زيد لا يتك

التقدير لولا زيد موجود
لا يتك واحترز بقوله غالبا
بما ورد ذكره فيه شذوذا
كقول الشاعر

لولا أبوك ولولا قبله عمر
ألفت اليك بعد بالمقاييد
فعمد مبتدأ وقوله خبر وهذا
الذي ذكره المصنف في هذا
الكتاب من أن الحذف
بعد لولا واجب الا قليلا هي
طريقة لبعض النحويين
والطريقة الثانية أن الحذف

واجب دائما وإن ما ورد من
ذلك بغير حذف في الظاهر
مؤول والطريقة الثالثة أن
الخبر إما أن يكون كونا
مطلقا أو كونا مقيدا فان

كان كونا مطلقا وجب حذفه
نحو لولا زيد لكان كذا
أي لولا زيد موجود وإن
كان كونا مقيدا فاما أن
يدل عليه دليل أولا فان لم
يدل عليه دليل وجب ذكره
نحو لولا زيد محسن الى

مأيت وإن دل عليه دليل
جازا إثباته وحذفه نحو أن
يقال هل زيد محسن اليك
فتقول لولا زيد هل لك
أي لولا زيد محسن الى فان
شئت حذف الخبر وإن
شئت أثبتته ومنه قول
أبي العلاء المعري

يذيب الرعب منه كل غضب
* فلول الغمد بمسكه لاسالا
أن يكون المبتدأ ناصيا للبين

الواو ناصيا للمعية أي كل صانع وصنعتة اذهي التي تلازم الصانع لاصنعته (قوله لا يكون الخ) الجملة صفة
لحال أي لا يحذف الخبر قبل الحال الا اذا لم تصلح تلك الحال للخبر يد عن ذلك المبتدأ وان صلحت غيره (قوله
منوطا) من ناط الشيء بالشئ ينوطه اذار بطه وعلقه به (قوله واحترز بغالب الخ) دفع اتوهم منفاة الغلبة
للتحتم وحاصله أن المراد بالغالب الكلام القصيح فيتم تحتم فيسه الحذف مطلقا كما كان الخبرا وأما
ذكره فشاذا ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة (قوله معد) هو ابن عدنان أبو العرب وأنت فعله
لارادة القبيلة والمقاليد المقامات جمع اقلد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه اقليد وقيل لا واحده من
لفظه كافي العيني وهو مفعول ألفت بزائدة الباء وكفى بذلك عن الطاعة والامتثال أي لولا ظلم أبيك يز يدب
هميرة وجدك عمر قبله لا طاعتك جميع العرب (قوله هي طريقة الخ) وانما سجل المتن عليها لانها المتبادرة
من التعبير بغالبوا لكان الاولى جملة على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب
فيكون مراده بالغالب أكثر حواها وهو كون الخبر عاملا فيتم الحذف فيه أما كونه خاصا فقليل
ولا يتحتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام القصيح والتحتم على الحذف في
تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أي في كل تركيب لان الخبر لا يكون الا كونا مطلقا فان
أريد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو لولا مسلمانا زيد ماسلم ولا يجوز لولا
زيد سالما ماسلم لافي شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يوهمه أول بعاسيا أي ولا يحمل على أنه
شاذ كما في الاولى فحصل الفرق بين الطارين بقتين خلافا للحنشي (قوله مؤول) أي كما أول قوله صلى الله عليه
وسلم لعائشة لولا قومك حديث عهدي بكفربليت الكعبة على قواعد ابراهيم بأنه مروي بالمعنى والمشهور في
الروايات لولا حدثان عهد قومك لولا حدثا عهد قومك لولا أن قومك حديث عهدي لخنوا المعري في بيته
الآتي ورد عليهم بأن ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج بهامع أن الاصل عدم التبديل
لتحريمهم في نقلها باعيانها وتشديد هم في ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الاولى وغلبة
الظن كافية في الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على أن الاحاديث دونت في المصدر الاول قبل فساد اللغة
فغايتة ابدال لفظ محتج به بأخر كذلك وبعد تدويرها لا يجوز تبديلها بالاخلاف كما قاله ابن الصلاح فبقى
الحديث حجة في بابه وكيف يلحنون المعري مع ورود مثله في الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله

* لولا زهير جفاني كنت معتبرا * ولولا الشعر بالعلماء يزري * وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يسكه
بدل اشتغال من الغمد على أن الاصل أن يسكه حذف أن وارتفع الفعل والخبر محذوف أي موجود
ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل يسكه حالا من الخبر المحذوف لامتناع
ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه خبرا في المعنى كما نقله في المغني عن الاخفش وهذا يبطل جعل قبله في
بيت الشارح حالا فتدبر (قوله وجب حذفه) أما الحذف فلا علم به وأما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا
يجمع بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد جوه ماسلم لان شأن
الغمد الامسالك والناصر الحماية أو خارج عنه كالشال الاول (قوله يذيب الخ) يصف سيفا معاولا بان
السيوف القاطعة تذوب في أغصانها الرعبا وفزعها منه فلول أن أغصانها تسكه السالت على الارض
فضمير يسكه لكل غضب والمنفي يقتضي لولا سيلا نها على الارض والمثبت بقوله يذيب سيلا نها في نفسها
فلاتناني (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرماني وابن السجري والشاويين وهو الحق وشواهدا

كفلق

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب * الموضوع الثاني

لعمرك قسمي فعمرك
مبتدأ وقسمي خبره ولا
يجوز التصريح به قيل ومثله
يمين الله لا فاعل التقدير
يمين الله قسمي وهو
لا يتعين أن يكون المحذوف
فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ
والتقدير قسمي يمين الله
بخلاف لعمرك فإن المحذوف
معه يتعين أن يكون خبرا
لان لام الابتداء قد دخلت
عليه وحققا الدخول على
المبتدأ فان لم يكن المبتدأ
نصا في اليمين لم يجب حذف
الخبر نحو عهد الله لا فاعل
التقدير عهد الله على فعهد
الله مبتدأ وعلى خبره ولك
اثباته وحذفه * الموضوع
الثالث أن يقع بعد المبتدأ
واو هي نص في المعية نحو
كل رجل وضعته فكل
مبتدأ وقوله وضعته
معطوف على كل والخبر
محذوف والتقدير كل رجل
وضيعته مقترنان ويقدر
الخبر بعد الواو المعية وقيل
لا يحتاج الى تقدير الخبر
لان معنى كل رجل وضعته
كل رجل مع ضيعته وهذا
كلام تام لا يحتاج الى تقدير
خبر واختار هذا المذهب
ابن عصفور في شرح
الايضاح فان لم تكن الواو
نصا في المعية لم يحذف الخبر
وجوز بنحور بدو عمر وقائمان
* الموضوع الرابع أن يكون
المبتدأ مصدرا

كفلق الصبح اه سندوني وقد علمت جل المتن عليها خلافا للشارح (قوله لعمرك) أي حيانك
من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمر بالفتح والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح
والتمزوا المفتوح في القسم خاصة تخفيفا لكثرة وقيل أصله نعميرا لحذف زوائده (قوله يمين الله) في
نسخة آيين بفتح الهزرة وضم الميم من اليمين وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد لذلك
القول وأجاب سم بانهم لم يدعوا التبيين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم
ولعل الحذف حينئذ غير واجب اذ لم يسد جواب القسم مسدده أي لعدم جوده محله لكن قال الروداني
لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسدده بخلاف الخبر لانه محط الفائدة (قوله على المبتدأ)
أي المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي لقسمي عمرك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله)
انما لم يكن نصا في القسم لاستعماله في غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء به وأوفوا بعهد الله ولا يفهم منه
القسم الا بد كالمقسم عليه بخلاف عمرك فانه غلب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره الا بقرينة
فرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا للصرح والكناية فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر
والعهد في انهما كناية عينية لان مرادهم اليمين الشرعي الموجب للآثم وهو لا يكون الا باسماء الله وصفاته
لا اللغوي الاعم ولا يعتد بها شرعا الا اذا نوى بالعمر بقاء الله وأحياته وبالعهد استحقاقه لما أوجبه عليهما من
العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما نفس العبادة لانهما يطلقان عليهما كما نقل عن سم فتدبر (قوله
نص في المعية) أي مع كونها للعطف والمراد انها ظاهرة فيها لان الواو فيما ذكره تحتمل مجرد العطف أيضا
كأن يقال كل رجل وضعته مخلوقان لكنهما ظاهرة في المعية بسبب ان الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست
من مجرد الواو بل مع المعطوف (قوله وضيعته) بفتح المجهمة وسكون التحتية أي حرفته سميت به لان
تركها يضيعها وصاحبها وطاق على الثوب والعقار أيضا وهما اشكال مشهور وهوانه لا يصح عود الضمير
الى كل لا فادته ان كل رجل يقارن ضيعة كل رجل ولا الى رجل لا فادته ان كل رجل يقارن ضيعة رجل
واحد وهما فاسدان والجواب ان كل لما كانت في قوة أفرا د متعددة كان الضمير العائد عليها أو على
مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقضية للقسمه آحادا كركب القوم دوابهم فكأنه
قيل زيد وضيعته وعمر وكذلك الخ (قوله بعد الواو المعية) أي بعدم معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين
واعترض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسددا لخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بان المعطوف يسد مسدده من
حيث كونه خبرا عن الاول لخلوله حينئذ في محله وان لم يسد مسدده من حيث كونه خبرا عنه هو (قوله
وقيل لا يحتاج الخ) رد بان الواو وان كانت بمعنى مع لكن لا تصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا
بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أي بان لم تكن للمعية أصلا بل مجرد التشريك في الحكم كزيد
وعمر ومتباعدان أو لما لانصا كمثل الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أي بل جوازا ان علم بدليل
والامتنع فلو قلت زيد وعمر وأردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين يقيده معنى
الاصطحاب وجاز ذكره لان الواو ليسبب انصافيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

نمنا الى الموت الذي يشعب الفتي * وكل امرئ والموت يلتقيان

ويشعب كيعلم أي يفرق فقد كر الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنصب على المعية ولو حذفه لفهم أفاده المصريح
وفيه أن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضعته بل ان اللقي يحصل ولو بعد حين كما هو
الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلا ويرد كل امرئ وقبول الموت ملتقيان بالفعل كان ذكر
الخبر شاذا للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أي صريحا عند جمهور البصريين وقيل ولو مؤولا
كان ضربت العبد مسيئا ولا بد من عمله في اسم يرجع اليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير

وبعد حال سدد مسد الخبر وهي لاتصلح ان تكون خبرا فيحذف الخبر وجوب بالدالحال مسده وذلك نحو ضرب في العبد مسيئا فحذف في مبتدأ والعبد معمول له ومسيئا (١٠٨) حال سدد مسد الخبر والخبر محذوف وجوب بالتقدير ضرب في العبد اذا كان

صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما بينه الشارح (قوله) وبعد حال أي مفردة كمثل أو ظرف كضرب في العبد مع عصيانه أو جهة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خبر اقتراني من المولى حليف رضا * وشر بعدى عنه وهو غضبان
ولو مضارعية عند سيبويه خلافا للفرع كضرب في العبد مسمى ومنه قوله
ورأى عيسى الفتي أباك * يعطى الجزيل فعليك ذاك

(قوله حال من الضمير الخ) انما يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحال من معمولات المبتدأ فيتقدم محلها حينئذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيفتقر الى تقديم خبر كما هو رأي الكوفيين أي ضرب في العبد مسيئا موجود فيغوت المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد شي مسده وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لاحالا مع أن حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجلة الاسمية مقرونة بالوار وموقعه كالحديث والبيت المارين وهي لاتكون خبرا لها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله) فلا يكون الخبر الخ أي بل يجب ذكره وما حكاه الاخفش شاذ كقولهم حكمك مسمطا بحمد أي حكمك لك حال كونه نافعا وخرجت فاذا زيدا جالسا بناء على ان اذا حرف أماعلى انها ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضرب في العبد شديدا بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضرب في العبد اذا كان شديدا أو الخبرية وجب الرفع (قوله) لا يوصف بأنه مسمى أي بحسب قصد المتكلم كون المسمى هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بها مجازا عن فاعله ولا حجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال المتن الثاني لان منوطا يصلح لجريانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجريانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منهما ضرب في العبد قائما وأكثر شرب السويق ملتوتا لان الحال فيهما لاتصلح للخبرية لاجسب ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله) والمضاف الى هذا المصدر الخ أي صريحا كان كما مثله أو مؤولا كخطب ما يكون الامير قائما أي أخطب كون الامير أي أ كونه اذا كان قائما (قوله أربعة) زاد في اللمع وغيره مواضع منها لاسيما زيدا بالرفع كما مر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر نحو سقيا ورعيالك فلك خبر مبتدأ حذف وجوب باليلى المصدر فاعله أو مفعوله كإيليان الفعل أي اسقيا بالله هذا الدعاء لك يازيدا مثلا فالكلام جملتان وليس الجار متعلقا بالمصدر لامتناع خطابين لاثنيين في جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى اذا كان المصدر نائبا عن فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان نائب عن غير الامر كشكر الك أي شكرت لك شكرا أو كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيالك فاعله فانظروا ان اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أي اسقيا بالله زيدا وارعها فاحفظ هذا التحقيق اه صبيان واللام في ذلك مبينة للمفعول ومثال الفاعل كما في الرضى نحو يؤسالك وسحقوا بعد أي بشئت وسحققت وبعثت ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا ان التعدي باللام انما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبينة للعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت ماموصولة أما المبينة للسكرات فهي صفة لها كما اذا جعلت

مسيئا ان أردت الاستقبال وان أردت الماضي فالتقدير ضرب في العبد اذا كان مسيئا فمسيئا حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد واذا كان أو اذا كان ظرف زمان نائب عن الخبر ونبه المصنف بقوله * وقبل حال لا يكون خبرا على ان الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التي سدد مسد الخبر كما تقدم تقريره واحترز بقوله لا يكون خبرا عن الحال التي تصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ما حكى الاخفش رحمه الله من قولهم زيدا قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ثبت قائما وهذه الحال تصلح ان تكون خبرا فاقول زيدا قائما فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف ضرب في العبد مسيئا فان الحال فيه لاتصلح ان تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها فلا نقول ضرب في العبد مسمى لان الضرب لا يوصف بأنه مسمى والمضاف الى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو أتم تبييني الحق منوطا بالحكم فاتم

مبتدأ وتبييني مضاف اليه والحق مفعول لتبييني ومنوطا حال سدد مسد خبر أتم والتقدير أتم تبييني الحق اذا كان أو اذا كان منوطا بالحكم ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة الاول

الذمت المقطوع الى الرفع في مدح نحو صمرت بزهد الكريم أو ذم نحو صمرت بزبد الخبيث أو ترحم نحو صمرت بزهد المسكين فالمتبدا محذوف في هذه المثل ونحوها وجو بالتقدير هو الكريم وهو الخبيث وهو المسكين * الموضوع الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بُس نحو نعم الرجل زيدو بُس الرجل عمرو فزيدو عمرو وخبران لمبتدا محذوف وجو بالتقدير هو زيدو أي الممدوح وزيدو هو عمرو وأى المذموم عمرو * الموضوع الثالث ما حكى الفارسي من كلامهم في ذمتي لا فعلن (١٠٩) ففي ذمتي خبر لمبتدا محذوف واجب الحذف والتقدير في ذمتي

الحذف والتقدير في ذمتي
يمين وكذا ما أشبهه وهو
ما كان الخبر فيه صريحا
في القسم * الموضوع الرابع
أن يكون الخبر مصدرا نائبا
مناب الفعل نحو صبر جميل
التقدير صبري صبر جميل
فصبر مبتدأ وصبر جميل
خبره ثم حذف المبتدأ
الذي هو صبري وجوبا

ما في الآية نكرة اه (قوله الذمت المقطوع) سمي نعتا باعتبار ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمتنوع أو للاشعار بانشاء المدح كالفعل في النداء (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص أو الايضاح فان الحذف فيه جائز كافي التصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أي لصيرورة الكلام لانشاء المدح مثلا جري مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أي المؤخر عنها كما مثله أما المقدم كن يدع الرجل فهو مبتدأ خبره الجملة ورابطها العموم كما مر ومثل نعم فيما ذكر ما شاكلها في المدح أو الذم كحب وساء (قوله في ذمتي يمين) أي أو عهدا وميثاق أي متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسدده مسددا لكونه واجب التأخير والجواب في محله (قوله صريحا في القسم) ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة فيه قطعا اه اسقاطي (قوله نائبا مناب الفعل) أي أي به بدلا عن اللفظ بفعله اذا صله اصبر صبرا محذوف الفعل وعوض عنه المصدر كاستغناء بدلالته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليقيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدأ استصحا بالحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية (قوله صبر جميل) أي في قول الرازي

وأخبروا بانهين أو بأكثر
* عن واحدكم مرة
شعرا

(ش) اختلف النحويون
في جواز تعدد خبر المبتدأ
الواحد بغير حرف عطف
نحو زيد قائم ضاحك
فذهب قوم منهم المصنف
الى جواز ذلك سواء كان
الخبران في معنى خبر واحد
نحو هذا حالوا مض أي من
أم لم يكونا كذلك كالمثال
الاول وذهب بعضهم الى
أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان
الخبران في معنى خبر واحد
فان لم يكونا كذلك تعين
العطف فان جاء من لسان
العرب شئ بغير عطف قدر

شكالى تجلى طول السرى * صبر جميل فكلانا مبتلى
أي أمر ناصبر جميل ومثله سمع وطاعة أي أمر ناذك (فائدة) الصبر الجليل هو الذي لا شكاية معه والصفح الجليل هو الذي لا عتاب معه والهجرجل الجليل هو الذي لا أذية معه (قوله سراة) بفتح المهملة وقد تضم أصله سرية قبلت يؤه ألفا كقضاة جمع صرى أي شريف على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل باللام أفعلاء كنبى وأنبيا عوتقى وأتقياء كجسياتى في قوله * وناب عنه أفعلاء في المعل * لا ما الخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لانه ما في اللفظ والمعنى كمثل المتن والآية البيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وجرها أوفى اللفظ فقط وضابطه أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ نحو حلولها مض أي من وهذا أعسر يسرى أضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهما شئ واحد في المعنى ولا يتوسط المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فيهما وزاد ولده نواعجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة كقوله

يداك يدخيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غاظه
أو كما لكونه ذأجزاء كقوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهوا الخ والنوع الاول يصح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الاحجازا أفاده الدماميني (قوله من) بضم الميم كافي القاموس أي متوسط بين الخلاوة والخواصة الصنفين وليسا مجتمعين فيه لانهم ماضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لذاتهما فاسكل منهما خبر مستقل (قوله من بك الخ) من شرطية حذف نون يكن وقوله فهنا بتي قائم مقام جوابها من إقامة السبب مقام السبب أي فانما مثله لان هذا بتي والبت كساء غليظ مربع ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أي كاف في في القليظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينال

له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد وقول الشاعر من يك ذابت فهذا بتي * مقيظ مصيغ مشى وقوله ينال بأحدى مقلتيه ويتقى * باخرى المنيا فهو يقظان نائم وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر الا اذا كان من جنس واحد كان يكون الخبران مثلا مفردين نحو زيد قائم ضاحك أو جملتين نحو زيد قائم ضحك فاما اذا كان أحدهما مفردا والآخر جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد قائم ضحك هكذا زعم هذا الغائل

(الح) المروى فهو يقظان هاجع يدل نأثم لان قبله

وبت كنوم الذئب في ذى حفيظة * أ كات طعاما دونه وهو جائع

ينام الح والعرب تزعم ان الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم يتناوبان في الحرس فهو نأثم من جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة والشعر (قوله ويقع الح) رد لذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذا لم يجعل خبرا كونه صفة لطيفة لانها انكرة لامسوخ لمجيء الحال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

استعار الأخوات للنظائر في العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذكر لانها أم الباب اذ حدثها وهو السكون يع جميع أخواتها ولذا اختصت عنها زيادة أحكام ونصرفات وأصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر في الخطبة (قوله اسما) الظاهر انه معمول لمخدوف كما يشير له حل الشارح أى ويسمى اسما لها وقد يجعل حالا أى حال كونه اسما لها أى يسمى بذلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بخذف العاطف في غالبه (قوله زال) أى ماضى زال لا ماضى يزىل بفتح أوله فانه تام متعدي بمعنى ماز تقول زل ضا نك من معرك أى ميزها ومصدرها الزل ولا ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض أن تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة ووزنها فعل بالكسر وغيرها بالفتح كما في التصريح وغيره (قوله فتى) بتثنية التاء ويقال أفتا كافى الجمع (قوله وهذى الاربعه) أى موادها فلا يردانها أفعال ماضية لاتى التنى الذى من جملة شبه النفى (قوله اشبهه نفى) قدمه على النفى جبرا لضعفه (قوله ومثل كان الح) خبر مقدم عن دام لقصد افظها ومسبوقا حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كاعط الح) درهما ما مفعولان لا عطا وحذف الاول كمفعول مصيبا أى واجدا أى أعط المحتاج درهما مادمت واجدا له ففيه تقديم وتأخير وحذفان أو هو مفعول مصيبار وحذف مفعولا أعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل الى المضوم عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الدال لتبدل بعد حذف عينه لاسا كنين على انها واورا نظلم جعل مفتوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالجل على التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو قيل فى المضوم والمكسور كما مر ويأتى (قوله نواسخ الابتداء) من النسخ وهو الازالة لانها حكم المبتدأ والخبر (قوله الى انها فعل) أى لقبول التاءين (قوله ترفع المبتدأ) أى تجدد له رفعا غير رفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل الابعام له استقرار ولانها لم تعمل الا فى الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبدءا انما هو باعتبار ما كان وأل فى المبتدأ كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف كالنعت المقطوع ونحوه مما مر واللازم اصفه واحدة كطوبى للؤمن وويل للكافر وكأين فى القسم واللازم لا ابتداء بنفسه كاقول رجل يقول ذلك ولله درك وما التعجبية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو بغيره كصحب لولا واذا الفجائية فانها لا يصاحبان غير المبتدأ (قوله وتنصب خبره) أى غير الظلي في الجميع وشذوقه * وكوفى بالمسكاره ذكرينى * أو هو بمعنى تذكرينى وغير الفعل الماضى فى صار وما معناها درام وزال وأخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته وغير اسم الاستفهام فى دام وليس المنفى بما فلا يقال لأ كلك كيف مادام زيد ولا أين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليه ما ولا أين مازال زيد لان ما النافية تلزم الصدر عند البصريين فتزحم مع الاستفهام بخلاف المنفى بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفى ككيف كان زيد واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر

ويقع فى كلام المعرب بين للقرآن الكريم وغيره تجوز ذلك كثيرا ومنه قوله تعالى فاذا هى حية تسمى جوزوا كون تسمى خبرا نائلا لا يتعين ذلك لجواز كونه حالا (ص)

﴿ كان وأخواتها ﴾

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر تنصبه ككان سيديا عمر ككان ظل بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا فتى وأنفك وهذى الاربعه لشبهه نفى أو نفى متبعه ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط مادمت مصيبا درهما (ش) لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع فى ذكر نواسخ الابتداء وهى قسمان أفعال وحروف فالأفعال كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها والحروف ما وأخواتها ولا التى لنفى الجنس وان وأخواتها فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها وكلها أفعال اتفاقا لا ليس فذهب الجمهور الى انها فعل وذهب الفارمى فى أحد قوليه وأبو بكر بن شقير فى أحد قوليه الى أنها حرف وهى ترفع المبتدأ وتنصب خبره

ويسمى المرفوع بها اسمها والمنصوب بها خبرها وهذه الأفعال قسمان منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي كان وظل و بات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط وهو قسمان القسم الأول ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقدير أو شبهة نفي وهو أن يعزى أو يرجع فني أو تفك فمثال النفي لفظاً ما زال زيد (١١١) قائماً ومثاله تقدير قوله تعالى قالوا

تالله تغفون إذ كر يوسف
أي لا تغفون ولا تحذف النافي
معه قياساً إلا في القسم
كالآية السكرية وقد شد
الحذف بدون القسم
كقول الشاعر

وأبرح ما أدام الله قومي
بحمد الله منتظماً مجيداً
أي لا أبرح منتظماً مجيداً
أي صاحب نطاق وجواد ما
أدام الله قومي وعني بذلك
أنه لا يزال مستغنياً ما بقي له
قومه وهذا أحسن ما حسن
عليه البيت ومثاله شبه النفي
والمراد به النهي كقولك
لا تزال قائماً ومنه قوله
صاح شمر ولا تزال ذا كرى
المو

ت نفسي يانه ضلال مبين
والدعاء كقولك لا يزال الله
محسناً إليك وقول الآخر
ألا يا سامي ياداري على
البلى
ولا زال منها بجرعائك
القطر
وهذا هو الذي أشار إليه
المصنف بقوله وهذا الأبرح
إلى آخر البيت القسم الثاني
ما يشترط في عمله أن يسبقه
ما المصدرية الظرفية وهو
دام كقولك أعط مادمت

في هذا الباب اختصاراً أي بلا دلائل ولا اختصاراً أي به عند الجمهور لا ضرورة لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها إذا القيام مثلاً كون من أن كوان زيد والعوض لا يحذف أي وأما حذفها في أن خبر خبر كاسياً أي فتبع لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقاً والمصنف ليس فقط سكي سيبويه ليس أحد أي هنا أفاده في الجمع مع زيادة (قوله ويسمى المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لأن زيد مثلاً اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها وقد يسميان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لأن الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها فعني كان زيد قائماً كان قيام زيد (قوله أن يسبقه نفي) أي لأن المقصد بالجملة الإثبات وهذه الأفعال معناها نفي فإذا نقيت انقلب إثباتاً (قوله إلا في القسم) أي مع المضارع وكون النافي لا كقَالَ الدنوشري

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة * إذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله بحمد الله) متعلق بالاستمرار المفهوم من أبرح المنفي ومجيد بضم الميم خبر ثان إن قلنا بقصد الخ في هذا الباب إلا فذمت (قوله نطاق) هو ما يشبه الوسط جهة نطاق ككتاب وكتب (قوله وجواد) بتخفيف الواو يطلق على الفرس ذكر أو أنثى كقافي المسباح (قوله وهذا أحسن) الإشارة إمامي الأعراب فقابله أن أبرح غير منفي بل تام بمعنى أزل عن كوني منتظماً مجيداً أي أترك ذلك مادامت قومي لأنهم يكفوني فلا شاهد فيه أو إلى المعنى فقابله أن منتظماً معناه نطاق ومجيداً أي محسناً في إنشاء على قومي أفاده العيني (قوله النهي والدعاء) أي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وهو نفي فخرج غيرهما كالاستفهام قيل إلا لا نكاري لأنه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا أو بلى كقوله
إن تزلوا كذا لكم ثم لازلت لكم خالد الخلود الجبال

إن قلنا بأنها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها ثم فرار من عطف الانشاء على الخبر (قوله صاح) منادى صريح صاحب على غير قياس ليكون ليس بعلم وشمر أي اجتهد في الاستعداد للوثة ولا تنسه (قوله ألا يا سامي الخ) الأحرف استفتاح وتنبيه وياؤ كدة لها أو المنادى محذوف أي يا هذه وهي اسم امرأة غيرية لا ترخيمها كقافي التصريح أي فلا يرد أن ترخيم غير المنادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام ذي الرمة نظمها ونثرها وجدته يسمى محبواً بهما وعلى البلى أي منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقاً والجرح عارمة مستوية لا تنبت شيئاً ومنها كمنصبها وزناز معني والمراد انصباب غير مضر بدليل اسمي (قوله المصدرية الظرفية) أخذها من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نياتها عن الظرف وهو المدة ومما شرطان لصحة العمل لأن دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها في مادام السموات والأرض مع استيفائها الشرطين بل هي تامة أي مدة بقائها مخرج غير المصدرية كالنافية في نحو مادام شيء وغير الظرفية كيحجني مادمت مهيحاً أي دوامك فدام فيها تامة بمعنى بقي والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كادام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعني ظل) أي مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماضٍ نهاري وقوله بالخبر أي بمذلوله التضمني وهو الحدث وقوله نهاري أي ماضياً وكذا يقال في الباقي (قوله ومعني صار التحول) أي موضوعه له وأما

مصيبادرهما أي أعط مدة دوامك مصيبادرهما ومنه قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حياً أي مدة دوامى حياً ومعني ظل انصاف الخبر عنه بالخبر نهاري ومعني بات انصافه به ليلاً وأضحى انصافه به في الضحى وأصبح انصافه به في الصباح وأمسى انصافه به في المساء ومعني صار التحول من صفة إلى صفة أخرى ومعني ليس النفي وهي عند الإطلاق

لنفي الحال نحو ليس زيد قائما أي الآن وعند التقييد زمن على حسبه نحو ليس زيد قائما غدا ومعنى ما زال وأخواتها لازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا وما زال عمر وأزرق العيني ومعنى دام بقي واستمر (ص) وغير ماض مثل قد غملا * ان كان غير الماض منه استعمال (ش) هذه الأفعال قسمان أحدهما ما يتصرف وهو ما عد ليس ودام

والثاني ما لا يتصرف وهو ليس ودام فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وذلك هو المضارع نحو يكون زيد قائما قال الله تعالى يكون الرسول عليكم شهيدا والامر نحو كونوا قائمين بالقسط قال الله تعالى قل كونوا حجارة أو حديد واسم الفاعل نحو زيد كأن أخاك قال الشاعر وما كل من يبدي البشاشة كأنها

أخاك اذ لم تلغه لك من جندا والمصدر كذلك واختلف في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح أن لها مصدرا ومنه قول الشاعر بئس حلم ساد في قومه الفتى دكونك إياه عليك يسير وما لا يتصرف منها وهو دام وليس وما كان النفي أو شبهه شرطافيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمرو ولا مصدر (ص)

وفي جيه هنا توسط الخبر * خبر وكل سبقه دام - ظر (ش) مراده أن أخبار

التحويل المفهوم من كل فعل قائم الزم من دلالة على التجدد والحدوث لا من الوضع ففصل الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جئته بتولي

بمعنى صار في الأفعال عشر * تحول أض عا دار جمع لتفهم وراح غدا استعمال ارتد فاقم * وحار فيها كلها والله أعلم

وحكى سيدويه ما جاءت حاجتك بالنصب أي أي حاجة صارت حاجتك فاسمها ضمير ما الاستفهامية وبالرفع أي صارت حاجتك أي حاجة فما خبرها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا زاد الزحش شربى بات قال في شرح الكافية ولا يحمله عليها (قوله لنفي الحال) أي لنفي حدث خبرها في الحال وان لم يدل على المضي كسائر الأفعال الماضية لان شبهها الحرف في الجود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لا بدله من زمن فعمل على الحال لانه الاقرب (قوله وعند التقييد زمن) أي صريحا كما مثله أوضمنا كاليس خالق الله مثله أي في الماضي واسمها ضمير الشأن ألا يوم يأتيهم ليس مصدرا أي في المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفا ولم تقلب ألف الجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أي ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول الخبر عنه لا خبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله محسنا لا يزال أزرق العيني أم لا نحو ما زال زيد ضاحكا أو علما أي مدة قبول ذلك وجود سببه لا مطلقا (قوله مثله) أمحال من فاعل عمل أو نعت لمصدره محذوف أي عمل عملا مثل عمله وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقده عليه وهو ممنوع فاعل فيه خلافا وللضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصره غير المتصرف فيهما يقتضي ان مراده بالمتصرف ما يعم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زال وأخواتها فانه ليس لها الماضي والمضارع واسم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والامر وأما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح في دام وأما يدوم ودم ودأب ودوام فن دام التامة لكن رجح الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدلها لجعلها صلة لما المصدرية وادعاء ان هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد جور وسوء ظن والباقي تصرف تام كما بينه الشارح لكن اختلف في اسم المفعول فنبه قوم منهم أبو علي قال في شرح اللامحة ان تاء يذه أبا الفتح ابن جني سأله عن قول سيدويه مكون فيه فقال ما كل داء يعالجها الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم اما الظرف كما مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه نحو مكون قائما فتأخص أنها ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كأنها واسمها ضمير يعود على من وكأنها خبر ما الحجازية وتلفه أي تجده (قوله والصحيح ان لها مصدرا) أي فله كان الكون والكيونة واصار الصبر والصبرورة ولبات الليات والبيتونة واطل الظلوة ولأصبح وأمسى وأضحى الاصباح والامساء والاضحاء (قوله بئس) الباء سمعية متعلقة بساد أي شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالاضافة ورفع من حيث انها اسم الكون وإياه خبره من حيث النقصان ويسير أي سهل خبره من حيث الابتداء وعليك متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها) الخ هذه العبارة في غاية البقلاء فيهما من التكرار والمناقضة لما مر كالا يخفى (قوله وفي جميعها) متعلق بأجز وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع وسبقه مفعول حظر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام مفعوله أي وكل النحاة منع أن يسبق دام خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لان تقديم

الخبر

هذه الأفعال ان لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الاسم

والعمل فمثل وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لئلا زمنية ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك كان أخى رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي على انه خبر لانه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الاعراب

الله تعالى وكان جفاعة عليا

نصر المؤمنين وكذلك

سائر أفعال هذا الباب من

المتصرف وشبهه يجوز

توسط أخبارها بالشرط

المذكور ونقل صاحب

الارشاد خلافاً في جواز

تقديم خبر ليس على اسمها

والصواب جوازه قال

الشاعر

سلى ان جهلت الناس عنا

وعنهم

فليس سواء عالم وجهول

وذكر ابن معطى أن خبر

دام لا يتقدم على اسمها فلا

تقول لأصاحبك مادام

قائماً زيد والصواب جوازه

قال الشاعر

لا طيب للعيش مادامت

منغصة

لذاته بأدكار الموت والهرم

وأشار بقوله

* وكل سبقه دام حذر *

الى ان كل العرب أو كل

الحياة منع سبق خبر دام عليها

وهذا ان أراد به أنهم منعوا

تقديم خبر دام على ما المتصلة

بها نحو لا أصحبك قائماً مادام

زيد فسد وان أراد أنهم منع

منعوا تقديمه على دام وحدها

نحو لا أصحبك ما قائماً دام

زيد وعلى ذلك حمله ولده

في شرحه ففيه نظر والذي

يظهر أنه لا يمنع تقديم

خبر دام على دام وحدها

فتقول لأصحبك ما قائماً مادام

زيد كما تقول لأصحبك ما زيداً كيت (ص)

ان لم يبق بتقديمه على الاسم وحده كنهذا على الفعل أيضاً كفي الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن
فان وجوب التوسط حتى يتعرض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان الخبر ستة
أشياء وجوب التأخر ككان صاحب عدي لما ذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الامكأى
فغير ابلغاء ونسبة أي نصفيها حصصه وجوب التوسط كيجهني أن يكون في الدار صاحبها فيمنع
تأخر خبر في الدار لمكان الضمير وتقدمه على الفعل للتلايفصل بين أن وصلتها وعلى أن لان معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كإن كان زيد وجوب التأخر أو التوسط كهل كان
زيد قائماً فيمنع تقدمه على هل لان لها المصدر وعلى كان للتلايفصل بينهما جوب التوسط أو التقدم
ككان في الدار صاحبها وكان غلام هندا بعلمها بنصب غلام ونحو ما كان قائماً الا زيد لجواز تقديم الخبر
على كان لاعلى ما لان لها المصدر السادس جواز التلاية ككان زيد قائماً وكان غلام هندا مبعوضها بنصب
مبعوض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم
يجب تقديمها الخ أي بشرط أن تخلو من وجوب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله
والصواب جوازه) منه قراءة حرة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر
ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا من قصيدة للسموأل اليهودي يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فالت
للاخر: أولها

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جيل
وان هولم يحمل على النفس ضجها * فليس الى حسن الشئ سبيل
نعيرنا أنا قليل عديدنا * فقلت لها ان الكرام قليل
وما قبل من كانت بقاياهم مثلنا * شبابا تسامى للعلا وكهول
وما ضرنا أنافل جيل وجارنا * عزيز وجار الا كثيرين ذليل
وانا أناس لا نرى القتل سبة * اذا مارأته عامر وسلول
يقرب حب الموت آجالنا لنا * وتكرهه آجالهم فتطول
ومامت مناسب في فراشه * ولا طل مناحيت كان قتيل
اذا سيد مناخلا قام سيد * قول بما قال الكرام فعول
ونكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول
وأيامنا مشهودة في عدونا * لها غرر مشهورة وحول
وأسيافنا في كل شرق ومغرب * بهامن قراع الدراعين فلول
معوذة أن لا نسل نصلها * فتعمد حتى يستباح قتيل

سلى الخ (قوله لا طيب للعيش) أي العيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو ولدانه قال
شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعوذها وهو بأدكار باجني وولدانه فالاولى احتمال أن
دامت ومنغصة تنازعاً لذاته فاعمل الثاني وأضمر في دامت ضمير اسمتها هو اسمها فلا شاهد فيه وأصل
ادكار اذ تكرر قلبت تاء الافتعال دالا وأدغمت فيها الذال المحجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتي (قوله
فسلم) أي الاجماع على ذلك مسلم لا يمنع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب
الى كلامه ليوافق ما شبهه به بقوله كذلك سبق الخ في ان الخبر في كل سابق على ما قبل (قوله ففيه
نظر) أي في ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل
بين الحرف المصدرى وصلته لانه خبر عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها الشدة تعلقه بها لانه

كذلك سبق خبر ما النافية * فجئى بها متلو لا تاليه (ش) يعنى انه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطاً في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائماً ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن النفي شرطاً في عمله نحو ما كان زيد قائماً فلا تقول قائماً ما كان زيد وأجاز به بعضهم ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائماً لم يزل زيد ومنطلقاً لم يكن حميراً ومنهم ما به منهم ومفهوم كلامه أيضاً جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بما نحو ما قائماً ما زال زيد وما قائماً ما كان زيد ومنهم (١١٤) بعضهم (ص) ومنع سبق خبر ليس اصطفى * وذو تمام ما برفع يكتفى

وماسواه ناقص والنقص في فتى ليس زال دائماً ففي (ش) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف الى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهاني الى الجواز فتقول قائماً ليس زيد واختلف النقل عن سيدييه فنسب قوم اليه الجواز وقوم المنع ولم يرد من لسان العرب تقدم خبر ليس عليها وانما ورد من لسانهم مظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا استدلال من أجاز تقديم خبرها عليها وتقريره أن يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصروفا وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم معمول الاحيث يتقدم العامل وقوله وذو تمام الخ

يطلمها الوصول بها ولعمل فيها وغير العامل يطلبها الوصول فقط فتدبر (قوله كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر بالتنوين وما مفعوله أى سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على ما المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لما سيأتى (قوله فجئى بها الخ) فيه مع توكيد ما قبله الاشارة الى أن ما نلزم صدر جلتها أبداً (قوله وأجاز به بعضهم) أجاز الكوفيون الصورتين لأن ما لا تلزم المصدر عندهم ورافقهم ابن كيسان في الاولى لأن نفيها الإيجاب فكانه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعها بعضهم) حكاه في التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النفي لكن قال في شرح السكاكية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

مه عاذلى فهأئمان أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفى خبره أى ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه بنفسه الوزن والمعنى لا فادته منع سبقه مطلقاً ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والمنع بما السكونية عنه وهو كذلك ولو كان جملة على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره في بضم القاف أى تبسع ودأتما حال من ضميره وحذف العاطف من ليس زال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء أمافيه فلا يتقدم خبرها اجماعاً ومثله لا يكون (قوله وتقريره) براء من أى بيان وجه دلالتيه وقد أجاب عنه المانعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول للمعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر إذا كان ظرفاً أو أن يوم معمول المحذوف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفاً حال منه مؤسسة أو انه مبتدأ بئى على الفتح لا ضافته الى جملة يأتيهم وليس مصروفاً خبره والضمير في ليس يعود له لا لا عذاب (قوله الاحيث يتقدم العامل) أى الاصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الاصل كما أجازوا تقديم معمول خبران على اسمهما دون الخبر كان في الدار زيد جالس وقدموا معمول الفعل المنفي بلم أولن دونه كن بدالم أولن أضرب ومعمول الخبر الفعلي على المبتدأ عنه البصر بين درنه كمرار يضررب ومعمول الفعل بعد ما دونه نحو فاما البيتم فلا تهر وكل ذلك لشككنا تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) جوز الكوفي نقصها على حذف الخبر أى من غرمانكم ويرده ان الخبر لا يحذف في هذا الباب كما مر ويوجد في نسخ بعد الآية قال الشاعر اذا كان الشتاء فأدفتوني * فان الشيخ بهرمة الشتاء

والاكثر عدمه (قوله مادامت السموات) أى بقيت (قوله حين تمسون الخ) أى تدخلون في المساء والصباح وكذلك بات وأضحى التامان معناه ما دخل في البيات والضحي وظل ما به معنى دام كما وظل الظلم هلك

الناس

معناه ان هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكون تاماً

وناقصاً والثاني ما لا يكون الا ناقصاً والمراد بالتام ما يكتفى بمر فوعه وبالنقص ما لا يكتفى بمر فوعه بل يحتاج معه الى المنصوب وكل هذه الافعال يجوز ان تستعمل تامة الا فتى وزال التي مضارعها زال التي مضارعها يزل فانها تامة نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الا ناقصة ومثال التام قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أى وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص) (ولا يلى العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفاً أى أو ظرف جر)

(ش) يعنى انه

لا يلى كان وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالين أحدهما ان يتقدم المعمول وحده على الاسم ويكون الخبر مؤخر عن الاسم نحو كان طعامك زيد آكل وهذه ممتعة عند البصريين وأجازها الكوفيون الثانى ان يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر نحو كان طعامك آكل زيد (١١٥) وهى ممتعة عند سيبويه وأجازها

بعض البصريين ويخرج

من كلامه انه اذا تقدم

الخبر والمعمول على الاسم

وقدم الخبر على المعمول

جازت المسئلة لانه لم يل

كان معمول خبرها فتقول

كان آكل طعامك زيد

ولا يمنعها البصريون فان

كان المعمول ظرفا أوجارا

ومجرورا جازا بلاؤه كان

عند البصريين والكوفيين

نحو كان عندك زيد

مقيما وكان فيك زيد

راغبا (ص)

وهضم الشأن اسما ان وان

وقع

موهما مستبانا انه امتنع

(ش) يعنى انه اذا ورد

من اسان العرب مظاهره

انه ولى كان وأخواتها

معمول خبرها فاوله على

أن فى كان ضميرا مستترا

هو ضمير الشأن وذلك نحو

قول الشاعر

فنافذ هذاجون حول

بيوتهم

بما كان اياهم عطية عودا

فهنا ظاهره انه مثل

كان طعامك زيد آكل

ويتخرج على ان فى كان

الناس أو طال كظل البيت أو الليل وتقول برج الخفاء أى ذهب وانفك الشئ خاص وصرت الى ز بدتحوالت ورجعت اليه ومنه ألى الله أصبح الامور وصار فلان الشئ يصير هو يصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى

فصرهن اليك أى ضمنهن وهذا يدخل قوله

انى رأيت غزالا * أورث قلبي خبالا قد صار كابا وقردا * وصار بعد غزالا

ولى بذلك دليل * فى قول ربى تعالى

(تنبيه) نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد أكل لا متناع كون الحال معرفة

الآن تجعل كان بمعنى كفل فأخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك اياها ما ذكر الآن يجعل

الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فاما حذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أى لا متناع الفصل بين

العامل والمعمول بمعمول لا غير ذلك المعمول لانه أجنبي بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير مفعولا

لذلك العامل فلا يجوز جاء عمر ان يديضرب بخلاف زيد جاء عمر اديضرب وزيد كان طعامك آكل لان

صرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والفارسي لان

الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجهور البصريين على المنع مطلقا

والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسئلة) أى باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو

وأنتسهم كانوا يظلمون (قوله وضم الشأن) أى الضمير الدال على الشأن وهو مفعول انوار اسمها حال

منه أى حال كونه اسما لكان فيفيد ان كان الشانية ناقصة وهو الاصح كما صرف آخر المعرب وموهما فاعل

وقع أى ورد (قوله فاوله الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله

باتت فؤادى ذات الخال سالبة * فالعيش ان حمى لى عيش من العجب

وقوله اثن كان سلمى الشيب بالصد مفريا * لقد هون السالون عنها التحمل

فقدم فؤادى وسلمى مع نصبهما بسالبة ومغريا ولا سبيل الى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر وهذا أقوى

ما استدلل به الكوفيون وأجيب بانه ضرورة أو ان فؤادى وسلمى منادى ومعمول سالبة ومغريا محذوف

أى لك وقوله لقد هون الخ التفات عن خطابها العراضا وطرحا لها (قوله فنافذ الخ) جمع قنفذ بضم الفاء

وفتحها آخره مججمة وهذاجون من الهذجان وهى مشية الشيخ الضعيف يهجو الفرزدق قوم جرير

بالفجور والخيانة أى هم كالقنفذ فى مشيهم ليلا للسرقة وعطية أبو جري وأعمه والشاهد تلواياهم لكان مع

انه معمول خبرها وهو عودا وعطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى ان المعمول مقدم على الاسم

والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثانى فالمعمول والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فاصبحوا الخ) المعرس

بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليلا مطلقا وقائله جند بن ثور احد البخلاء

المشهور بن يهجو أضيفا له بكثرة الاكل حتى ان نوى القمر الذى أكلوا أصبح عاليا على محل نزولهم مع

أنهم لا يقوونه كانه بل يتلوهونه بنواه وأول القصيدة

لامر حباب وجوه القوم اذ نزلوا * كأنهم اذا ناخوها الشياطين

(قوله اذا قرىء بالتاء) أما اذا قرىء بالياء وهى الاصح فيتمين بكون المساكين فاعله والجملة خبر ليس

ضمير المستترا هو ضمير الشأن وهو اسم كان ومما ظاهره انه مثل كان طعامك آكل زيد بقول الشاعر فاصبحوا والنوى على معرسمهم *

وليس كل النوى تلقى المساكين اذا قرىء بالتاء المشناة من فوق فيخرج البيت ان على أن فى كان ضمير المستترا هو ضمير الشأن والتقدير فى

الاول بما كان هو أى الشأن

فضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعودا خبره وإياهم معمول عود والجملة من المبتدأ والخبر خبر كان فلم يفصل بين كان واسمها معمول
الخبر لان اسمها مضمرة قبل المعمول والتقدير في البيت الثاني وليس هو أى الشأن فضمير الشأن اسم ليس وكل النوى مفعول لتلقى وتلقى
المساكين فعل وفاعل والجموع (١١٦) خبر ليس هذا بعض ما قيل في البيتين (ص) وقد تزايد كان في حشو كما

كان أصبح علم من تقدما (ش) كان على ثلاثة أقسام أحدها الناقصة والثاني التامة وقد تقدم ذكرهما والثالث الزائدة وهي المقصودة بهذا البيت وقد ذكر ابن عصفور أنها تزايد بين الشيتين المتلازمين كالمتبدا والخبر نحو زيد كان قائم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والصلة والموصول نحو جاء الذي كان أكرمه والصفة والموصوف نحو مررت برجل كان قائم وهذا يفهم أيضا من اطلاق قول المصنف وقد تزايد كان في حشو وانما تنقاس زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أصبح علم من تقدما ولان تزايد في غيره الا سماعا وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الانمارية السكملة من بنى عيس لم يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا زيادتها بين الصفة والموصوف كقوله فكيف اذا مررت بدار قوم

واسمها مضمير الشأن اجاءا اذ لو كان اسمها المساكين وبقى خبرها لوجب ان يقال يلقون ليطابقه في الجمعية والتاء نفى عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله فضمير الشأن اسم كان) أى وجلتها صلة ما والعائد محذوف أى عودهم به ويحتمل أن اسمها مضمير يعود على ما وجلة عطية عودا خبرها ورا بطلها بالمبتدأ محذوف أى عودهم به وقيل كان زائدة (قوله فضمير الشأن اسم ليس) أى لا المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمتبدا والخبر ولم أر من ذكره هنا لكن سيأتى في أفعال المقاربة ما يؤيده (قوله وقد تزايد) التقليل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافى كثرتها في ذاتها ومعنى زيادتها انها لا تعمل شيئا فلا مرفوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة كما في الشارح وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل مجرد التوكيد ولا تدل على الحدث اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بان لها مرفوعا لانها حينئذ مسندة اليه ولا يسند من الفعل الاحداث (قوله في حشو) خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط القائدة (قوله وانما تنقاس الخ) الذي في التوضيح وغيره انما تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لسكنها في فعل التعجب أكثر وقال في السكاكية وزيد كان بين جزأى جملة * وشذ حيث حرف جر قوله (قوله بنت الخرشب) بضم الخاء والشين المجمعين وسكون الراء آخره موحدة والانمارية بالرفع صفتها نسبة الى أنمار قبيلة من العرب والسكملة بفتح حاء جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل وقيس الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أى بنيتك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس نكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفها حكاية الخنخشي في المستصفي قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لخيران والوا وفاعـل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها من (زيادتها) كما تستلزم اللغة الى الفاعل الآن يفرق بان الزيادة أضعف من الالغاء فتناهي العمل وأما على أنها قسم ثالث فقيل الاصل وجيران كائنين لانهم على انهم تأكيد للمستكن في الظرف فصار زيدت كان بعد لنا وصل بها هذا المقى كد بالسكسر فانقلب واوا اصلا للفظ لثلايق الضمير المنفصل بجواب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير لا يتصل بالعاملة فالواو حينئذ تأكيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وفر بعضهم من هذا التكاف جعلها في البيت ناقصة لازائدة والواو واسمها ولنا خبرها وجلتها معترضة بين الصفة والموصوف (قوله سراة الخ) بفتح المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس كما مر وتسامى أصله تسامى حدثت احدى التاءين تخفيفا والمسومة الخيل المجمعول عليها سومة بالضم أى علامة لتترك في المرعى والعرب العربية ويروى المطهمة الصلاب أى المتناسقة الاعضاء الشديدة (قوله عقيـل) بوزن وكيل كما في السجاعي أخوالا امام على كرم الله وجهه والماسجد الكريم والنبيـل كشريف من النبيل بالضم وهو الفضل وشمال كجعفر ربح الشمال كسحاب ويقال شامل بتقديم الهمزة وشمل يسكون الميم وفتحها وبليل أى مبالغة من الندى أو بالملأ تمر عليه لوطو بها وقولها اذا تهب الخ كناية عن الدوام (تنبيه) أفهم تخصيص الحكم بكان أن غيره ممن أخواتها لا يزداد وهو كذلك الا ما شذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أسنى أدفاها

وجيران لنا كانوا كرام وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله
سراة بنى أبى بكر تسامى على كان المسومة العرب وأكثر ما تزايد بلفظ الماضي وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيـل بن
أبى طالب رضى الله عنه أنت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل (ص) (ويحذفونها وييقون الخبر روى

روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله

عند عفيفك وشانيهما * أصبح مشغول ومشغول

وقوله أعاذل قولي ماهويت فاربي * كثير أرى أمسى لديك ذنوبي

وأجاز بعضهم زيادة سائرهما إذا لم ينتقض المعنى (قوله وبعدان ولو) أي الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فيطول الكلام تخفف بالحذف واختص ذلك بهما لأن أم الأدوات الجازمة ولو أم غير الجازمة كما كان

كان أم بابها وهم يتوسعون في الامهات والغالب كون ان تنويعية كما مثل ومن غير الغالب

* انطق بحق وان مستخرج احنا * أي وان كنت مستخرجاً أو ما لو فقال أبو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لأعلى منه ولا أعم كمثل الشاذ ونحوه لأطعمام ولو تمر ارد بقولهم لأحشف ولو تمر او قوله

لأيا من الدهر ذوبني ولو ملسكا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف اه تصریح (قوله التقدير ان كان الخ) أي حذفت كان مع اسمها وبقى خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله

أزمان قومي والجامعة كالذي * لزم الرحالة ان تميل ممبلا

قال سيبويه أراد أزمان كان قومي مع الجامعة الخ فقومي اسمها والجامعة مفعول معه وكالذي خبرها وانما قدر كان لان المفعول معه لا يقع إلا بعد جلة فيها اللفظ الفعل أو معناه وحرّفه كما سيأتي قال الشنوائى ومراد

الشاعر وصفا ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه أي فمثل حال قومه في لزوم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال را كب لزم الرجل خوف أن يميل ممبلا بفتح الميم الاولى أي ميلا فهو

مفعول مطلق كما في التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو لأطعمام ولو تمر بالرفع أي ولو يكون عندكم تمر كما قدر سيبويه فلا يختص حذفها بالماضي بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله ان خير غير وان

شرفش برفعهما أي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير الخ وفي هذه المسئلة أربعة أوجه * ثانيها نصبها على تقدير ان كان عمله خيرا فهو مجزى خيرا * الثالث نصب الأول ورفع الثاني أي ان كان عمله خيرا فجزاؤه

خير * الرابع عكسه وهو أضعفها لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعدفاء الجزاء وكلاهما نادر والثالث أرجحها لسلامته منهما والاولان متوسطان وقد حذفت مع معموليها بعد ان الشرطية

في قولهم فاعل هذا ان مالا أي ان كنت لا تفعل غيره فاعوض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لان لاجز من الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللقاني

ما زائدة لتأكيده الشرط نحو فاما ترين ولاداخله على فعل الشرط بلا تقدير لكان أي ان لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروداني بان مالا تزداد

قبل الشرط المنفي بلاد بان جواب الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل (قوله من لدالخ) بضم الدال لغة في لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو منوناجع شائلة على غير قياس اذ

قياسها شوائل وهي الناقة التي خفلبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من تناجها سبعة أشهر أو ثمانية أما الشائل بلاهء فأتى تشوّل بذنبها أي ترفعه لطلب اللقاح وجعلها شول كرا كم وركم والغاء زائدة والاتلاء

بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا أتلاها ولدها أي تبعها (قوله من لدان كانت الخ) أي من زمن كونها شولا وهذا تقدير سيبويه وفيه حذف الموصول الحرفي وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف أن وحدها

اه صبان وفي الاسقاطى بل نص سيبويه على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه الا أن يقال انه حل معنى أتى فيه بان فرارا من قلة اضافة لدن الى الجمل وحل الاعراب من لد كانت بحذف أن وقدرها بعضهم من

لدشالت شولا فيكون مصدرا لاجعا وهو أقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتي ما فيه

وبعد ان ولو كثيرا اذا

(اشتهر)

(ش) تحذف كان مع

اسمها ويبقى خبرها كثيرا

بعد ان قال الشاعر

قد قبل ما قيل ان صدقا

وان كذبا

فاعتذارك من قول اذا

قيلا

التقدير ان كان المقول

صدقا وان كان المقول كذبا

وبعد لو كقولك اثنتي

بداية ولو حارا أي ولو كان

المأني به حارا وقد شذ

حذفها بعد لدن كقوله

من لد شولا فالى

اتلاها

التقدير من لد أن كانت

شولا (ص)

وبعد أن نعويض ما عنها ارتكب * كمثل ما أنت برافاقترب (ش) ذكر في هذا البيت ان كان تحذف بعد أن المصدرية ويعوض عنها ما يبقى اسمها وخبرها نحو ما أنت برافاقترب والاصل ان كنت برافاقترب حذف كان فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصارت أنت برا ثم أتى بما عوض عن كان فصارت ما أنت برا ثم أدمجت النون في الميم فصارت ما أنت برا ومثله قول الشاعر أبأخراشة أما أنت ذا نضر فان قومي لم تأكلهم الضبيع فان مصدرية ومازاة عوضا عن كان وأنت اسم كان الحذوفة وذات خبر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما السكون ما عوضا عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعووض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو أما أنا منطلقا انطلقت والاصل ان كنت منطلقا ولا مع الظاهر نحو أما زيد ذاهبا انطلقت والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب والاصل أن كان زيد ذاهبا انطلقت وقدم مثل سيدويه (١١٨) رحمه الله في كتابه بأما زيد ذاهبا (ص) ومن مضارع لسان منجزم *

تحذف نون وهو حذف ما التزم (ش) اذا جزم الفعل المضارع من كان قيل لم يكن والاصل يكون حذف الجازم الضمة التي على النون فالتقى سا كان والنون والنون حذف الواو والتاء السا كنين فصارت اللفظ لم يكن والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكانهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال فلو لم يكن وهو حذف حائلا لازم ومذهب سيدويه ومن تابعه ان هذه النون لا تحذف عند ملاقة سا كن فلا تقول لم يكن الرجل قائما وأجاز ذلك بونس وقد قرئ شاذ لم يكن الذين كفروا ومثل الآية قوله

(قوله ارتكب) مثل هذه العبارة لا يقال الا فيما خرج عن القياس مع ان هذا الحكم ليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى (قوله تحذف) أي وحدها ولا يحذف الاسم معها كافي الشارح رصريح بالفارسي (قوله والاصل أن كنت برا) أصله الاول اقتراب لان كنت برا قدمت العلة على المدلول للحصر ثم حذف اللام لا طراد حذفها مع أن وزيدت الفاء في المدلول تشبيها بجواب الشرط في ترتيبه على ما قبله ثم حذف كان فانفصل الضمير لان صلة الحرف المصدرية قد تحذف نحو لا أصحبك ما أن حواء مكانه ما ثبت ان الخ (قوله أبأخراشة) بضم الخاء المعجمة وحكى كسرهما صحابي وهو منادى وأما أنت الخ علة أولى وفان قومي الخ علة ثانية حذف معاولا هم لالة المقام أي لان كنت ذا نضر افتخرت على لا تفخر فان قومي الخ والمراد بالضبع اما السنة المجدة بالاستعارة التصريحية والا كل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم (قوله) وأجاز ذلك المبرد أي على زيادة ما لأنها عوض (قوله ما التزم) أي لم يلتزمه العرب (قوله غير ضمير الخ) أي بأن لم يكن ضميرا أصلا كما مثله أو ضميرا منفصلا كالصديق لم تكن إياه * والحاصل ان شروط حذف نون كان ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده سا كن ولا ضمير متصل ذكر المصنف الاولين والشارح الاخيرين وتركوا الوسطين فلا حذف في الجزم بغير السكون نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين ولا في حالة الوقف بل ترد النون لان جزء السكامة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كما يبع والظاهر انها لا ترد في القرآن لان الوقف فيه على سر سوم الخط ولانه لا يجتلب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو واقتده فكذا النون فليحذر والله أعلم

(فصل في ما ولالات وان المشبهات بليس)

(قوله اعمال ليس) مفعول مطلق لا عملت وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أي وبقاء ترتيب زكن أي علم من قوله فيما * والاصل في الاخبار أن تؤخر * لانه يصدق بالنسوخ (قوله وسبق) مفعول به لاجاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أي جاز العلماء ان الحرف والظرف المعمولين خبرها كما يفيد المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها هي لان لها المصدر ومفهوم ذلك ان

فان لم تكن المرأة أبدت وسامة * فعدا أبدت المرأة جهة ضيغم وأما اذا لاقت متحركا فلا يخلو اما أن يكون معمول ذلك المتحرك ضميرا متصلا أو لا فان كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكنه فان أساط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان يكنه والايك وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما لم يكن زيد قائما وظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تلك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص)

(فصل في ما ولالات وان المشبهات بليس)

اعمال ليس أعمال ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن وسبق حرف جواظرف كما * في أنت معنيا أجاز العلماء (ش) تقدم في أول باب كان واخواتها ان نواسخ الابتداء تنقسم الى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان واخواتها وهي من الأفعال الناسخة وسيا في الكلام

على الباقي وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف النسخة قسمها بعمل عمل كان وهو ما ولا ولا وان أما ما فلهذا تميم أنها لا تعمل شيئاً فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل لها في شيء منها وذلك لأن ما حرف لا يختص بال دخول على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز عموماً كما عمل ليس لشبهها ما في أنها في الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبونها الخبر نحو ما زيد قائم قال الله تعالى ما عندنا بشرا وقال (١١٩) تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناءؤها متسكنهوا آبائهم
حقنوا الصدور وما هم
أولادها

لكن لا تعمل عندهم إلا
بشرط ستة ذكر

المصنف منها أربعة الأول
أن لا تزداد بعدها فان

زيدت بطل عملها نحو ما
ابن زيد قائم برفع قائم

ولا يجوز نصبه وأجاز ذلك
بعضهم الثاني أن لا ينتقض

النفي بالانكسار ما زيد
قائم فلا يجوز نصب قائم

كقوله تعالى ما أتمم إلا بشر
مثلنا وما أنا إلا نذير

خلافاً لمن أجاز الثالث
أن لا يتقدم خبرها

على اسمها وهو غير
ظرف ولا جار ومجرور

فان تقدم وجب رفعه
نحو ما قائم زيد فلا

تقول ما قائم ما زيد في ذلك
خلاف فان كان ظرفاً

أو مجروراً وقدمته
فقلت ما في الدار زيد

وما عندك عمرو فاختلف
الناس في ما حينئذ هل

معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما قدم
هذه الحروف على بقية الافعال لانها أظهر شبهها بباب كان لموافقتها ليس معنى وعملاً ولا كثرة مجي خبرها
مفردا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله قلعة تميم الخ) بها قرأ ابن مسعود ما هذا
شروى نقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهي القياس لما قاله الشارح وقدموا له ليس جلا على
ما في قولهم ليس الطيب الالمسك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أي عند البصريين أما الكوفيون
فدخلوا المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئاً ولعل الخافض هو الباء التي
زاد بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلاً أو تقدير كحالة وجود الباء فتأمل (قوله أبناءها الخ) قبله

وأنا لنذير بحرة مسودة * تصل الجيوش اليكم أقوادها
والحرة بفتح المهملة أرض ذات حجارة سوداً أراد بها هنا السكتية السوداء لكثرة جبالها أما الحرة بالكسر
فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرة أي عطش مع برد والأقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل
والمراد بابنائها رجالها و آبائهم ساداتهم متسكنهوا بالنون لضافته لما بعده أي أبناء تلك القبيلة محذوقون
برؤسائهم ومحيطون بهم وفي نسخ بالنون فأكعمهم مفعول به وتقصير همزة الأولى للوزن وحقنوا الصدور جمع
حقن بفتح فس كسر من الحنق بفتح حين وهو الغيظ وهو خبر ثان لابنائها وقوله وما هم أولادها أي
حقيقة بل مجازاً كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم من الرابع مذكور ضمننا لأصريحا
(قوله بطل عملها) أي لان ان تبعدها شبهها بليس لكونها لا عليها أصلاً ولضعف ما عن نخطها أما ان النافية
فلا تنصرف بل تكون مؤكدة لما تأتى كيد الغيا بالمراد بخلاف الزائدة فتأ كيدها معنوى كسائر الحروف
المزادة (قوله أن لا ينتقض النفي) أي من خبرها كافي الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجاعا
لانه ليس معمولاً لها نحو ما زيد قائم إلا في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصريين
كما زيد غير قائم (قوله خلافاً لمن أجازها) هو يونس والشوليين وتبعهم ما المصنف في التسهيل وسبك
المنظوم لو روده في قوله

وما الدهر الامنجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الامعنا
وقوله وما حق الذي يشو نهارا * ويسرق ليله الانكالا
وأجيب بانه شاذ ومؤول بانه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يدور دوران منجنون وهو دولا ب الماء
ويعذب معناباً أي تعذيباً وينسكل نكالا على حد ما زيد الأسير (قوله وفي ذلك خلاف) اختار في
التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسببويه وهو مذهب الغراء وقال الجرمي أنه لغة سمع ما مسياً
من أعتب أي من اعتذر من اساءته وخرج على انه شاذ وأرجح الخبر المحذوف أي موجود وكذا قول
الفرزدق فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذما مثاهم بشر
بنصب مثل أو أنه مبني لاضافته للبنى على حد مثل ما نسك نطقون فهو مبتدأ وبشر خبره وما مهملة لانه

الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انها في موضع رفع على انها خبر ثان للمبتدأ الذي بعدها وهذا هو الثاني هو
ظاهر كلام المصنف فانه شرط في عموماً أن يكون المبتدأ والخبر بعد ما على الترتيب الذي زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن
أي علم ويعني به أن يكون المبتدأ مقسماً والخبر مؤخر ومقتضاه أنه متى تقدم الخبر لا يعمل ما شيئاً سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً
أو غير ذلك

وقد صرح بهذا في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم بطل عملها نحو ما طعامك زيداً كل فلا يجوز نصب آكل ومن أجاز بهاء العمل مع تقدم الخبر بحيث يقع الموصول مع تقدم المعمول بطريق الأولى لتأنيث الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الأعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله وهذا غير موجود مع تقدم الخبر فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يطل عملها نحو ما عندك زيداً وما في أنت معني لأن الظرف والمجرورات يتوسع فيهما لا يتوسع في غيرهما وهذا الشرط مفهوم من كلام الأصنف (١٢٠) لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً

ومجرور الشرط الخامس أن لا تتكرر ما فإن تكررت بطل عملها نحو ما ما زيد قائم فالأولى نافية والثانية نفى النفي فتبقى اثباتاً فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم الشرط السادس أن لا يبدل من خبرها ما وجب فإن أبدل بطل عملها نحو ما زيد بشئ الأشي لا يعاب به فشي في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن ما وأجازه قوم وكلام سدو به رحمه الله تعالى في هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين أعني القول بأشترط أن لا يبدل من خبرها ما وجب والقول بعدم اشتراط ذلك فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو ما زيد بشئ الخ استوت اللغتان يعني لغة الجاز لغة تميم واختلف شراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله استوت اللغتان فقال قوم هو راجع إلى

نعمي (قوله وقد صرح بهذا الخ) رد بان تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه أو قدمه أو تقدم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غير دون الخبر فكان هذا بالأولى لأن الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الأول ومحجة الاعلم وابن عصفور كما قاله بن هشام أفاده في النكت (قوله بطل عملها) منه قوله

وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافي منى أناعارف

بنصب كل معمول عارف الذي هو خبراً واما ما هو له ومعنى تعرفها طلب معرفتها في المنازل واما أهملت أضعفها عن أن يتصرف فيها واختلفوا الظرف لتوسعه فيه وكذا يمنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لئلا يفصل بينها وبين معمولها بجاني فلا يقال ما زيد طعامك آكل ولا ما زيد اضارب قائماً وان تردد فيها ما سمع كذا في يس لكن الظاهر جواز الأولى لانهم لم يفصل من معمولها ما (قوله لم يبطل عملها) منه قوله

باهبة خزم لنوان كنت آمناً * فما كل حين من توالي مواليا

(قوله أن لا تتكرر) أي مع كون الثانية نافية لنفي الأولى كما صرح به الشارح لصبر ورثة الكلام إيجاباً وهي لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياساً على ان الزائدة اما ان كانت نافية مؤكدة للأولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما في شرح القسطل واعتمده الدماميني وغيره كقوله

لا ينسك الاسمي تأسيساً * ما من حمام أحدهم متصفا

(قوله فالأولى نافية والثانية نفى النفي فتبقى اثباتاً) الاظهر في المعنى ان الأولى هي التي نفى النفي الثانية عن الخبر أي انتفى عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ما ما زيد قائم (قوله فان أبدل بطل عملها) لان إيجاب البديل إيجاب للبديل منه وهي لا تعمل في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أي بناء على ان الاعراب المحلى لا يختص بالبينيات أو رفعه مقدور لحركة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل أو التقدير لوجود محرز وهو كونه خبر المبتدأ ولا يعاب به صفة (قوله وأجازه قوم) وحينئذ فشيء الثاني بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز ما على اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدأ محذوف أي الا هو شيء الخ والاحتمال بمعنى لكن (تنبيه) يجوز نصب شيء الثاني على الاستثناء مطلقاً وكذا على البديل من محل الأول ان أعمالها على القول الثاني ويمتنع على الأول لان البديل عليه يمنع عملها ولا يجوز جره تبعاً لـ الأول مطلقاً لان الباء لا تعمل في موجب فتدبر (قوله في انه مرفوع) أي محلاً أو تقديره على ما مر لانه خبر المبتدأ وما هو محلة (قوله سواء جعلت الخ) وعلى كونها محذوفة فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح المختار) أي بيان وجه ترجيحه والحاصل ان الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا

الاسم الواقع قبل الا والمراد انه لا عمل لما فيه فاستوت اللغتان في انه مرفوع

تركيها

وهؤلاء الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها ما وجب وقال قوم هو راجع إلى الاسم الواقع بعد الا والمراد انه يكون مرفوعاً سواء جعلت ما محذوفة أم تيمية هؤلاء هم الذين لم يشترطوا في أعمال ما أن لا يبدل من خبرها ما وجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثاني لا يليق بهذا المختصر (ص) (ورفع معطوف بل لكن أو بيل * من بعد منصوب بما ألزم حيث حل) (ش) اذا وقع بعد خبر ما عاطف فلا يشترط ان يكون مقتضياً للإيجاب أو لا فان كان مقتضياً للإيجاب تبين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو بل ولكن فقول

ما زيد قائماً لكن قائماً أو بل قاعدة فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير اكن هو قاعدة وبل هو قاعدة ولا يجوز نصب قاعدة عطفاً على خبر ما لأن ما لا يعمل في الموجب وإن كان الحرف العاطف غير مقتضٍ للإيجاب كالواو ونحوها جاز لرفع والنصب والختار النصب نحو ما زيد قائماً ولا قاعدة ويجوز الرفع فتقول ولا قاعدة وهو خبر مبتدأ محذوف التقدير ولا هو قاعدة ففهم من تخصيص المنصب وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد بل ولكن أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما (ص) وبعد ما وليس جواً للخبر (١٢١) * وبعد لا وفي كان قد يحجر

(ش) تزداد الباء كشيء في الخبر المنفي بليس وما نحو قوله تعالى ليس الله بكافٍ عبده وأليس الله عز وجل ذي انتقام وما ليس بيسار بما قبل هما يعملان وما ربك بظالم للعبيد ولا تختص زيادة الباء بعدما

بكونها حجازية خلافاً لقوم بل تزداد بعدها وبعد التعمية وقد نقل سيبويه والزمخشري عنهما الله تعالى زيادة الباء بعدما عن بني تميم فلا التفات إلى من منعه ذلك وهو موجود في أشعارهم وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك فرة قال لا تزداد الباء إلا بعد الحجازية ومرة قال تزداد في الخبر المنفي وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر لا

كقوله فكان لي شغيعاً يوم لا ذو شفاعة يغني فتية عن سوادين قارب وفي خبر مضارع كان المنفي لم كقوله

ركبهما المثنى وبفرض جهة السادس يعني عنه شرط بقاء النفي لما سر (قوله ورفع الخ) مفعول الزم ومن بعده متعلق برفع (قوله منصوب بما) مثله المجزور بالباء الزائدة فيتعين الرفع بعده أيضاً يمتنع الجزلان الباء لا تزداد في الإثبات والنصب لما سيأتي (قوله خبر مبتدأ الخ) أي وبل ولكن حينئذٍ حرفاً ابتداءً لا عاطفان إذ لا يعطفان إلا المفرد فإطلاق العطف مجاز للشبه الصوري (قوله وهو خبر مبتدأ محذوف) أي لا عطف على المحل على التحقيق لأنه منسوخ (قوله جواً للخبر) الباء بالعصر فاعل جر والخبر مفعوله (قوله وفي كان) أي وبعد وفي ما ذهبا وإن لم تكن ماضياً وأعم منه قول التسهيل وبعد وفي فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أخى واخيل بيني وبينه * فلما دعاني لم يجدني بقعد

فزداد الباء في المفعول الثاني ليجعل لكونه ناسخاً منقياً والقعد بضم الفاف واللام الأولى الضعيف (قوله في الخبر المنفي) أي إذا كان قابلاً للإيجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك بأحد وليس زيد إلا بقاء وقاموا وليس بزيد وهذه الباء لثأ كيداً في على الصحيح والمجزور بها على الأعمال منصوب بخلا أو تقدير أو على الأعمال مرفوع كذلك على ما سر ولم يقع خبرها في القرآن مجرداً عن الباء إلا وهو منصوب فيلحق عليه المقرون بها (تنبيه) الاسم إذا وقع في محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة ليس البر بأن تولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيباً بأن الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

(قوله فكأن لي) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أي ليس مغن اغناء قليلاً وسوادين قارب صحابي جليل هو قاتل البيت ففيه التفات (قوله أجمع القوم) أي أشدهم حرصاً على الأكل وأجمل الأول بمعنى عجل بقرينة المدح والثاني على بابه وأمثله وإذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله في النكرات) متعلق بأعملت ولأنائب فاعله وكيس حال من لا ومفعول مطلق أي عملاً كليس (قوله وقد تلى) من ولي الشيء يليه ولا ية أي تولاها ولا ت وان فاعله وذا العمل مفعوله والاشارة لأعمال ليس في البيت الأول لا لقوله في النكرات الخ لأن التنكير لا يشترط في أن كما وقد للتحقيق بالنسبة للآلات وللتقليل في أن استعمالاً للشعر في معنييه فلا ينافي قول التوضيح وعمل لا تاجع من العرب على أن هذا الاجتماع لا ينافي قلة الوقوع والمراد أن العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الاخفش الآتي (قوله بشروط ثلاثة) أعلم أن شروط أعمال ما لا رتبة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف الاعداد الافتتان بأن فانه لا تزداد بعدها أصلاً فلا حاجة إليه لكن يظهر قياساً على ما سبق في ما نأ كيد أن عملها لا يضرم لا يشترط غير ذلك في أن وأما الآلات فبزيادته بتنكير معموليها وتختص لا بأن لا تنفي الجنس نصوصاً والأعمال كانت وتختص لا بكون معموليها اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف أحدهما

(١٦١ - (خضري) - أول) وان مدت الابد إلى الزاد لم أكن * بأعمالهم إذا بشع القوم أعجل (ص) في النكرات أعملت كليس لا * وقد تلى لا وان ذا العمل * ومالات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل (ش) تقدم أن الحروف العامة لا عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما ذكره الآلات وان أمالات فذهب الحجاز بين أعمالها عمل ليس ومن ذهب تميم أعمالها ولا تعمل عند الحجاز بين الألفاظ ثلاثة أحدها أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لرجل أفضل منك ومنه قوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا دوزر عما قضى الله واقيا وقوله نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل * فبؤت حصنا بالكماء حمينا وزعم بعضهم أنهم قد عمل في المعرفة وأنشد للناطقة بدت فمل ذى ود فلما تبعتهما تولت و بقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها رلا عن جهات تراخيا واختلف كلام المصنف في هذا البيت فمرة قال ان القياس عليه سائق * الشرط الثاني أن لا يتقدم خبر دعاء على اسمها فلا تقول لا قائما رجل * الشرط الثالث أن لا ينقض النفي بالافلاتة تقول لا رجلا أفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه ولم (١٢٢)

فشرط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله تعز) أي تسلم وتبصر والوزير الملجأ والشاهد في الثاني صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقيا فكذلك أو على الارض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقرينة الثاني اذ بعده التلويح (قوله اذ لا صاحب الخ) اذ ظرف لنصرتك وبؤت ماض مجهول من بؤاه الله منزلا أسكنه اياه والكماء جمع كمي وهو الشجاع المتكلم بسلاحه أي المتغطى به وهو متعلق بحصينا (قوله للناطقة) أي الجعدي وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا الديلمي ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماه قصيدته التي أولها بلغنا السماء محمدنا وسناؤنا * وانا لثرجو فوق ذلك مظهرها فقال له إلى أين قال إلى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير في حلم اذ لم يكن له * بوادر تحمي صفوه أن يكبرا ولا خير في جهل اذ لم يكن له * حلیم اذا ما أورد الامر أصدرها

قال له صلى الله عليه وسلم لا يفض الله فاك فلم ينكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حذف مضاف رفعه نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بد لا زم أي بد افعالها كفعال الخ و بقت بتشديد اللقاف أي تركت وسواد القلب وسويداؤه وسوداؤه حبيته وباغيا أي طالبا (قوله مؤول) أي بان أنا نأب فاعل محذوف أي لا أرى باغيا من رأى البصرية فباغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير وأن ذلك الفعل خبره أي لا أنا أرى الخ فان قيل قد وقع في أمثلة سيديويه ما زيد قائما ولا أخوه قاعدا فاعل لافي المعرفة أجيب بأن لازمة والاسمان تابعان لمعمول ما اه تصریح (قوله أن لا يتقدم خبرها) أي ولا معموله غير الظرف كما صرفي ما (قوله فذهب أكثر البصريين الخ) يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فاصله ان أنا قائم أي لست قائما حذف همزة أنا اعتباطا وأدغم ثم حذف الالف الاخيرة للوصل ومثل هذا في لکنها والله ربی فأصله لكن أنا فعل به ما مر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده في المغنى فلكن في الآية حرف استتراك مهملة لتخفيفها وأنا مبتدأ أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره جملة الله ربی والجملة خبر أنا قال الدماميني وأثبت ابن عامر ألف لكننا وصلا ورقفا تعويضا عن الهمزة وأثبتها غيره ووقف فقط على الاصل في ألف أنا (قوله الاعلى الخ) يؤخذ منه أن نقض النفي في معمول الخبر لا يضر كافي ما (قوله ان الذين الخ) أي ليس الاصنام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها (قوله ز يدت عليها ناء التأنيث) أي لتقوى شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها كتناء ربت وثمت وحركت للساكنين ولغرفهما من ناء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان المنفى حين خاص وهو الذي ينوصون فيه أي يهربون أي ليس حين مناصهم حين فرار أي ليس حاله ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير

والفراء انها لا تعمل شيئا وذهب الكوفيون خلا الفراء انها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيديويه رحمه الله تعالى اشار إلى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر

ان هو مستوليا على أحد الاعلى أضعف المجانين وقال آخر

ان المرء ميتا باذنه حياته ولكن بان يبغي عليه فيخذله وذكر ابن جني في المنتجب ان سيدي بن جبر برضى الله عنه قرأ ان الذين تدعون

من دون الله عبادا أمثالكم بنصب العباد ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول ان رجلا قائما وان زيدا القائم وان زيدا قائما وأما

لات فهي لا النافية ز يدت عليها ناء التأنيث مفتوحة ومنه ذهب الجمهور انها

معموليا

نعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بانها لا يذكرونها الاسم والخبر معا بل انما يذكرونها أحدهما والكثير في لسان العرب حذف اسمها وابقا خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين مناص بنصب الحين حذف الاسم وبقي الخبر والتقدير ولات الحين حين مناص فالحين اسمها وحين مناص خبرها وقد قرئ شذوذا ولات حين مناص برفع الحين على أنه اسم لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي ولات حين مناص

كاننا لهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذى الرفع الى آخر البيت وأشار بقوله * ومالات في سوى حين عمل * الى ما ذكره سيديويه من أن لا تعمل الا في الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد انها لا تعمل الا في لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد انها لا تعمل الا في أسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان (١٢٣) ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة

منهم

والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وكلام المصنف محتمل

للقوانين وجزم بالثاني في

التسهيل وذهب الاخفش

انها لا تعمل شيئا وانه ان

وجد الاسم بعدها منصوبا

فناصبه فعل مضمر والتقدير

لات أرى حين مناص

وان وجد مرفوعا فهو

مبتدأ والخبر محذوف

والتقدير لات حين مناص

كأن لهم والله أعلم (ص)

(أفعال المقاربة)

ككان كاد وعسى لكن

ندر

غير مضارع هذين خبر

(ش) هذا هو القسم الثاني

من الأفعال الناسخة

للابتداء وهو كاد وأخواتها

وذكر المصنف منها أحد

عشر فعلا ولا خلاف في

انها أفعال الاعسى فنقل

الزاهد عن ثعاب انها

سوف ونسب أيضا الى ابن

السراج والصحيح انها

فعل بدليل اتصال تاء

الفاعل وأخواتها بها نحو

عسيت وعسيتم وعسيتن

معمولها لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كاننا لهم) أي حيننا كاننا لهم (قوله ولات ساعة مندم) أي ندم والجله حال أي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أي لا تصالحه والمرتع مكان الرتع أي الرعى ومبتغيه طالبه ووخيم كشيقل وزنا ومعنى خبر مرتع والجله خبر البغى (قوله محتمل للقولين) فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين فيعم لفظ الحين وغيره وتحصل انها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقا وأما قوله

لطف عليك للهفة من خائف * ينبغي جوارك حين لات محير

فتقديره حين لات يوجد محجرا ولات محجره فهو ما فاعل أو مبتدأ لا اسمها والله سبحانه وتعالى أعلم

(أفعال المقاربة)

لم يقل كادوا أخواتها لانه لا دليل على انها أم بابها بخلاف كان لما صر قبل والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة لانه لا خبر فقط وقديقال يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو الحكاية سيديويه كدت بالضم وكان قياسها أ كود كطأت أطول لكنهم قالوا كادشئكذا وجعله المصنف من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضنومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عينها ياء لاحتمال انه لبيان حركة العين تكفت فتحصل أنه لا يقال كاد كود ولا يكيد هذا الذي بمعنى قارب أما التي بمعنى المكرف كاد يكيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع لا مطلقا كما يفيد قوله لكن ندر الخ أي فتخاله في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كإسئتي ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بان كما صححه ابن عصفور والدمامي ويجوز حذفه ان علم الحديث من تأني أصاب أكاد ومن محجل اخطأ أو كاد وفي انها لا تزاد بخلاف كان في الجميع ولذا أفردت عنها باب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء المثني والجمع ونون النسوة والتسكيم مع غيره كما مثل بعضه (قوله وهي كاد وكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخه وألم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يعم الطمع في الخير محبوا بالاشفاق أي الخوف منه مكرها ففيه تغليب كافى يس وقد اجتمع في آية عسى أن تسكر هو شيئا الخ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كما قاله الدمامي نظرا للواقع ونفس الامر وعكس الشئ نظرا الى حال مخاطبين وما عندهم وعسى في الآية تامة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشروع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى * فليج كافي كنت باللوم مغريا

وينبغي عد شرع وزاد الرضى أقبل وقرب وفي الشذور هل هل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهل هلت * نفوسهم قبل الامانة تزهق

قال في النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذه التسمية ان يكون السك م كبا حقيقة كتسمية

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة وليست كلها للمقاربة بل هي على ثلاثة أقسام أحدها ما دل على المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك والثاني ما دل على الرجاء وهي عسى وحري وأخلاق والثالث ما دل على الانشاء وهي جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ فتسميتها بأفعال المقاربة من باب تسمية السك باسم البعض وكلها تدخل على المبتدأ والخبر وترفع المبتدأ اسمها ويكون خبره خبرا لطافى موضع نصب وهذا هو المراد بقوله ككان كاد وعسى لكن الخبر في هذا الباب لا يكون

الامضارع نحو كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم ونذر مجيئه اسما بعد عسى وكاد كقوله
أكثر في العذل ملحا دائما
لا تكثرن اني عسيت صائما وقوله
فأبت الى فهم وما كدت آيها
وكم مثلها فارقته وهي تصفر وهذا هو مراد المصنف بقوله
لكن نذر الى آخره لكن في قوله غير مضارع ايها
فانه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع ولم
يتدرج في هذه كلها خبرا عن عسى وكاد بل الذي
نذر مجيء الخبر اسما وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا
عن هذين (ص)
وكونه بدون أن بعد عسى
نزر وكاد الامر فيه عكسا
(ش) أي اقتران خبر عسى
بأن كثير ونحوه من
أن قابل وهذا مذهب
سبويه ومذهب جمهور
البصريين أنه لا يتجرد
خبرها من أن الا في الشعر
ولم يرد في القرآن الا مقترنا
بان قال الله تعالى فعسى الله
أن يأتي بالفتح وقال عز
وجل عسى ربكم أن يرحمكم
ومن وروده بدون أن قوله

المركب من كلمتين فكثر كلة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بالتركيب باسم بعضها فتغليب كالقمرين فكان
الأنسب أن يقول فعلت البهض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للفتارة اذا الشروع
في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا محاز ولا تغليب (قوله الامضارع) أي ولا
يرفع الا ضمير اسمها الا الظاهر ولو سببها في غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها
لا يغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله
وأسميته حتى كاد مما أبشه * تكلمني أحجابه وملاعبته
وقوله وقد جعلت اذا ماقت بشقائي * نوبى فأنهض نهض الشارب السكر
وكننت أمشي على رجلين معتدلا * فصرت أمشي على أخرى من الشجر
وأولان نوبى وأحجابه بدلا اشتغال من اسم جعلت وهو التاء وامم كاد وهو ضمير يرجع لربعية قبله وفاعل
يشقائي وتكلمني ضمير البدل لتقديمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فاغنيا
عن خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلا قلة خلافا لابي حيان في النكت الحسان والمراد بالسببي هنا
الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جازنا حفير زياد
يرفع جهده أي وما الذي يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد
فيه أي يبلغ الحجاج جهده به (قوله ونذر مجيئه اسما) أي شد كما في التوضيح وليس من ذلك فطفق
مسحابل الخبر مخدوف أي فطفق يسمح السيف مسحا بسوق الخيل أي أرجلها وأغناقها فمسحا مصدر
مبين للنوع لتعاقب ما بعده لا مؤكدا حتى يتنع حذف عامله (قوله ملحا) اسم فاعل من الح في القول
دارم تكراره وصائما أي مسكا عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير
أبؤسا تصغير غار اسم ماء الكلب وأبؤس أي شدة تدجع أبؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين
لكن صوب في المعنى انه مما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الاصل اه
وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت أكون آيها ومثله يقال في عسيت أكون صائما فأفاده
المصرح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآيها أي راجعا محل الشاهد وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ
ومثله بالجر تمييز لها وفارقته خبر وتصغر بالفاء مضارع صغر ككتب يتعب أي خلا ومضارع أصغر كما كرم
يكرم بمعناه (قوله لكن في قوله الح) أشار الاشموني لجوابه بان فيه تقدير العطف أي هذين وأخواتهما
لانه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج الى
اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والا فلا ولي الجواب بان الحكم بالتدوير على غير المضارع يكفي في صدقه
ثبوته لبعض أفرادها وان لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بني زياد * من الا كوار مرثعها قريب
والقلوص النافقة الشابة والا كوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كما في العبان أي جعلت ترعى قرب المنازل
لضعفها والماضوية كقول ابن عباس لجمل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بناء على ان اذا
ظرف لا رسل مجرد عن الشرط والا فالخبر جملة الشرط وجوابه ولك جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار
أن المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملا في اذا فهو أول الجملة في
الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لان المترجي مستقبل فيناسبه أن لاستقبالها ومن ثم خص الجمهور
عدمها بالشعر كما في الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بها عن الذات الى تأويل كالصدر الصريح أي عسى
زيدا أن يقوم أو عسى حال زيدا أن يقوم * لكن قال السيد المصدر المؤول يصح جملة على الذات بلا

تأويل كزبد امان يقول خيرا أو يسكت لاشتغالها على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى

السكرب الخ) بعده فيأمن خائف ويفك عان * ويأتى أهله المأى الغريب

وأمسيت فيه بضم التاء وبرى بفتحها على انه جرد من نفسه شخصا مخاطبه واسم يكون ضمير السكرب
وجلة وراه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سميتها

المضاف اضميره وفرج أجنبي منه كذا فى التصريح والسمامىنى وغيرهما وانظر ما صنع فى قوله عسى فرج
يأتى به الله فان فاعل يأتى لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وإنما حصل الربط بينهما بالهاء من به فقطضى

ذلك انه لا يشترط السبب بالمعنى المذكور بل يكفى ملاسته للضمير بأى وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك
تجوز ابن اياز كفى التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لا ضمير الاسم

لان الفصد الحكم بوجود الفرع عقب كى به لا بوجود السكرب لانه حاصل فتأمل برأى سديد ولا تسكن
أسير النقة يد (قوله عسى فرج الخ) قبله

عليك اذا ضافت أمورك والتوت * بصرفان الضيق مفتاحه الصبر

ولانسكون الالى الله وحده * فن عنده تأتى الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده

اذالاح عسر فارح يسرا فانه * قضى الله أن العسر يعقبه يسر

وضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشأن لتقدم مرجعه مع احتياج الثانى الى ذلك المرجع وله خبر عن أمر
وفى خليفته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن يتجرد الخ) أى لادلتها وضعا على قرب الخبر فكأنه

مشرع فيه حال لا مستقبل وقرن بها قليلا لانظر الاصلها من استقبال خبرها وان كان قرىبا ومثلهما فى ذلك
كرب (قوله فندبحوها الخ) لا يناقضه وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقارنته لعدم

اتحاد زمنهما الذى هو شرط التناقض اذا المعنى فندبحوها بعد أن امتنعوا حتى لا يقر بوامنه ولا تناقض فى
ذلك وأما الجواب بان كاد نفيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط النفي على معناها وهو

مقاربة الخبر ويلزمه نفي الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكديرها أبلغ من لم يرها لان نفي الرؤية لا ينفي
مقارنتها بخلاف عكسه وكذا قول ذى الرمة

اذا غبر النأى المحبين لم يكدي * رسيس الهوى من حبه مية يبرح

أبلغ من لم يبرح أى لم يذهب كالأخفى (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من ذكر
المهاجرين والاصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير القلوب لتقدمها رتبة كما مر فى تكلمنى

أعجازه لا القلوب نفسها لئلا يتخلوا خبر عن ضمير الاسم اعالى قراءته بالتحتمية فلا يصح كون القلوب فاعله
لما ذكر ولا ضميرها الوجوب تأنيث الفعل المستند اضمير المؤنث قال السامىنى بل هو على اضممار الشأن اه

أى فاسم كاد ضمير الشأن لأنه فاعل يزيغ اذ ليس بعده جلة تفسره ولانه لا يرفعه الا ابتداء أو نواسخه
لكن حينئذ يتخلوا خبر عن ضمير الاسم الا أن يخص هذا الشرط بغير ضمير الشأن لان جلة المعارع لكونها

مفسرة له كأنها عينه وذلك أبلغ فى الربط من اشتغالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض
الرجل يفيض فيضاً وفيوضاً وفيضاً نابالضاد أو الظاء بدها اذ ماتت وكذلك فاضت نفسه وفاظت أى خرجت

روحه عن أبى عبيدة والفراء قالوا والضاد لقيم الظاء لقيس ومنع الاصل منى فاظت نفسه بالظاء وفاض مع
النفس وغيرها لان الفيض للسمع والماء وإنما يقال فاظ اذ ماتت كذا فى الصحاح بزيادة وبه يعلم ما فى

الصحاح والريطة بفتح الراء وسكون التحتمية وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد تطلق على

عسى السكرب الذى

أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب

وقوله

عسى فرج يأتى به الله انه

له كل يوم فى خليفته أمر

وأما كاد فذكر المصنف

أنها عكس عسى فيكون

السكرب فى خبرها أن يتجرد

من أن ويقل اقترانه بها

وهذا بخلاف مانص عليه

الاندلسيون من ان اقتران

خبرها بان مخصوص بالشعر

فن تجرده من أن قوله

تعالى فندبحوها وما كادوا

يفعلون وقال من بعدما كاد

تزيغ قلوب فريق منهم

ومن اقترانه بأن قوله صلى

الله عليه وسلم ما كدت أن

أصلى العصر حتى كادت

الشمس أن تغرب وقوله

كادت النفس أن تفيض

عليه

اذ ضا احشور ريطة وبرد

(ص)

وكعسى حوى ولكن جعلنا * خبرها حتما بان متصلا
 (ش) يعنى أن حوى مثل عسى في الدلالة على رجاء الفعل لكن يجب افتراض خبرها بان نحو حوى زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من ان
 لافى الشعر ولا في غيره وكذلك اخلاوق تلزم أن في خبرها نحو اخلاوق السماء أن تنطر وهو من أمثلة سيبويه وأما أو شك فالكثير افتراض
 خبرها بان ويقل حذفها منه من افتراضها بقوله
 ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * إذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا
 يوشك من فر من منيته * في بعض غسراته يوافقها
 (ص) ومثل كاد في الاصح كرا * وترك أن مع ذى الشروع وجبا
 كانشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق
 (ش) لم يذكروا سيبويه في كرب (١٣٦) الاتجرد خبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح خلافه وهو أنها مثل كاد

كل ثوب رقيق وجعهار ياط ككابة وكلاب والبرود جمع برود نوع من الثياب والمراد انه صار حشوا كفانه
 (قوله وكعسى) خبر عن حوى بفتح المهملة والراء وحقا صفة مصدر محذوف أى اتصالا حتما (قوله والزموا
 الخ) يصح في كل من اخلاوق وان كونه مفعولا أولا أو ثانيا لان اللزوم من الجانبين ومثل حوى حال من
 اخلاوق (قوله وبعدا الخ) متعلق بنزرا الذى هو خبر عن انتفاء بالقصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من
 كلمتين لا يجوز حذف احدهما اختيارا الا اذا اتفقا في الحركة (قوله لكن يجب الخ) انما وجبت فيهما
 دون عسى مع ان الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل لان عسى هي الاصل والشبهة فيه فاختفت عن لزوم أن
 بخلافهما (قوله وأما أو شك الخ) انما خالفت كاد وكرب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المرجح
 للتجريد لان أصل وضعها للسرعة كأو شك فلان يوشك ايشا كأي أسرع السير ووشك البين سرعة
 الفراق ثم عرض استعمالها في القرب لترتبها على الاسراع فاندك خالفهما اما على ما ذكره الشاطبي عن
 الشاويين وغيره من انها للرجاء كعسى فالامر ظاهر لكن كان حقه الزوم أن حوى واخلاوق اذ لم تشتر
 في الرجاء اشتهار عسى فتأمل (قوله غرانه) بكسر المجمة وشدة الراء أى غفلانه والبيت من المنسرح
 (قوله وترك أن الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الافعال أربعة أقسام ما يجب افتراضه بأن وهو حوى
 واخلاوق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب افتراضه وهو عسى وأوشك وما يغلب تجرده وهو كاد
 وكرب (قوله يحدو) بمهملتين بعد التحتية أى يعنى للابل التسرع والسائق هو الذى يسوقها (قوله
 وطفق) بالهاء والموحدة بدلا كفتح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل الطبراني عن شرح
 مسلم للنووي ان سيبويه كثيرا ما يبدل زعم النسبة الى الفاعل لا لغيره فليحتمل كلام الشارح عليه
 (قوله من جواه) أى شدة رجده وحزنه (قوله سقاها) أى العروق المذكورة في قوله
 * مدحت عروقا للندى مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم
 العارضين اذ لا يناسبه الجمع فى أعناقها لان الشاعر بهجوجاعة بانهم حديثون فى الغنى وأصلهم الفاقة كما
 فى العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح الدلو العظيمة ممتلئة كفى القاموس أو التنى فيهما ماء وان قل
 وتقطعا أصله تقطعا صبان (قوله لا غير) لاعاطفة لغير على أو شك فهو مبنى على الضم فى محل جر أى
 لا لغيرهما مكودى (قوله فوشكة الخ) خبر عن أرضنا وفيه ضمير هو اسمها وأن تعود خبره وخلاف بمعنى
 بعد كقوله تعالى فرح الخلفون بمقدمهم خلاف رسول الله ووحوشا خبر تعود أى تصير وهو بفتح الواو

فيكون الكبر فيها تجر يد
 خبرها من أن ويقل
 افتراضها فى تجر يد قوله
 كرب القلب من جواد يحدو
 حين قال الوشاة هند
 غضوب
 وسمع من افتراضه بها قوله
 سقاها ذو والاحلام سجلا
 على النظم
 وقد ذكرت أعناقها ان
 تقطعا
 والمشهور فى كرب فتح الراء
 ونقل كسرهما أيضا معنى قوله
 وترك أن مع ذى الشروع
 وجبا
 أن ما دل على الشروع
 فى الفعل لا يجوز افتراض
 خبره بان لما بينه وبين أن
 من المناقاة لان المقصوده
 الحال وأن للاستقبال وذلك
 نحو وأنشأ السائق يحدو
 وطفق زيد يدعو وجعل
 يتكلم وأخذ ينظم وعاق
 يفعل كذا (ص)

واستعملوا مضارا لاوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا (ش) أفعال هذا الباب لا تنصرف الا كاد وأوشك أى
 فانه قد استعمل منها المضارع نحو قوله تعالى يكادون يسطون وقول الشاعر * يوشك من فر من منيته * وزعم الاصمعي انه لم يستعمل
 يوشك الا بلفظ المضارع ولم يستعمل أو شك بلفظ الماضى وليس بجديد بل قد حكى الخليل استعمال الماضى وقد ورد فى الشعر كقوله
 ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا بمنعوا
 نعم الكثير فيها استعمال الماضى وقول المصنف وزادوا موشكا معناه أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من أو شك
 كقوله
 فوشكة أرضنا تعودا * خلاف الانيس وحوشا يابا
 وقد يشعر تخصيصه أو شك بالذكرا أنه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله فى الشعر كقوله

أموت أسي يوم الرجم واني * يقيناً الرهن بالذي أنا كأند وقد ذكر المصنف هذا في غيره هذا الكتاب وأفهم كلام المصنف أن غير كاد وأوشك من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك وحكى صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى فهو عاس وحكى الجوهري مضارع طفق وحكى الكسائي مضارع جعل (ص)
 بعد عسى اخلوق وأوشك قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثاب فقد (ش) اختصت عسى واخلوق وأوشك بأنها تستعمل ناقصة وتامة فاما الناقصة فقد سبق ذكرها أما التامة فهي المستندة إلى أن والفعل نحو عسى أن يقوم (١٢٧) واخلوق أن يأتي وأوشك أن يفعل فان

والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلوق وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها وهذا اذا لم يل الفعل الذي بعده أن اسم ظاهر ويصح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم زيد قد ذهب الاستاذ أبو علي الشلو بين الى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعده أن وأن وما بعدهما فاعل بعسى وهي تامة ولا خبر لها وذهب المبرد والسبكي والفارسي الى تجويز ما ذكره الشلو بين وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعده أن مرفوعاً بعسى اسمها لها وأن والفعل في موضع نصب بعسى وتقديم على الاسم والفعل الذي بعده أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تأخر لانه مقدم في الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث فنقول على منهج غير

أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش ويبدأ بفتح التحتية بعدها موحدان أي خراباً (قوله أموت أسي) أي خراباً الرجم بكسر الراء والجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أي مروهون وكأند بالهمز التي ترسم ياء بلا نقط لما سياتي في الابدال وخبره محذوف أي كأند آتية كافي شرح السكاكية وتصويب الموضح انه بالوحدة من المكابدة على غير قياس اذ قياسه مكابدة كقائل فلا شاهد فيه رجوع عنه في شرح الشواهد الكبرى فقال ظهري ان الحق مع الناظم اه تصرح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول أيضاً الاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر أي بالذي أنا فأقرب من فعله كما قالوا ان قوله

أبني ان أباك كارب يومه * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل لا يدل على محي اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال أنه من التامة كقوله كرب الشتاء أي قرب والاصل كارب يومه بالرفع أي قرب يوم وفاته ولا يرد انه لم يأت من أفعال الباب تاماً غير ما في البيت الآتي لان المراد به المكتنى بأن يفعل لا مطلقاً تدبر (قوله عسى يعسى) قيل وعسى يعسواً أيضاً فهو واري ويأتي (قوله مضارع طفق) أي ومصدره أيضاً كصدر جلس وفرح (قوله مضارع جعل) كقوله ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء سجد وفيه شدة وذوق وقع الماضي خبراً كما مر في ارسال رسولاً فلما خص من الشرح أن ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كينصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضح كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة لطف كارب ولا وشك ايضاً كاولسكاد كوداومكادا وكيداً بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه (قوله أوشك قد) بسكون الكاف لا وزن فتدغم في القاف فتصير قافاً مشددة (قوله غنى بأن يفعل عن ثاب) أي عن أن يكون لها ثابان لتماها فلا خبر لها أصلاً كما هو منهج الجمهور وأما عند الناظم فهي ناقصة وان يفعل سد مسد معمولة بها كما سد مسد المفعولين في أحسب الناس أن يتركوا ولا يضر كونه في محل نصب ورفع لانه باعتبارين كافي أعجبتني كرونك مسافر او كان المناسب للشارح حله على منهجه بأن يقول غنى عن ثاب أي وعن الاول أيضاً وانما سكت المصنف عن هذا الوقوع أن يفعل في محله فاعناؤه عنه واضح (قوله الشلو بين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاء والوحدة لانه لفظ أعجبتني كما ذكره اللسانيني (قوله وتجويز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفعل الفعل بعدها وقدمت على تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل وقد يجب ان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان الجلة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فان الجلة تخرج عن الاسمية الى الفعلية اه ويرده جواز كونه حيداً مبتدأ مؤخر او جلة عسى خبره وفيها ضمير فتنتقل الى الاسمية كما ذكره الاشعوني في شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في وليس كل النوى (قوله مرفوعاً بعسى) قال سم هل يجوز ذلك اذا لم يقرن الفعل بأن كعسى يقوم زيد اه واستظهر السبكي الجواز ان قدرت أن مع الفعل

الشلو بين عسى أن يقوموا الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقوموا الزيدان فتأتي بضمير الفعل لان الظاهر ليس مرفوعاً بل هو مرفوع بعسى وعلى رأى الشلو بين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن يقوم الزيدان فلا تأتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص) وجرد عسى أو رفع مضراً * بها الاسم قبلها قد ذكرنا الهمدات فلا تأتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص) واختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها اذا تقدم عليها اسم جار أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز تجريدها عن الضمير وهذه

لغة الحجاز وذلك نحو يز يد عسى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وان يقوم في موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وان يقوم في موضع رفع بعسى وتظهر فائدة ذلك في التأنيت والتشنية والجمع فتقول على لغة تميم هند همت أن تقوم والز يدان عسيا أن يقوم (١٢٨)

والاوجب لعدم ما يصلح لفوعة عسى حيث لا غير (نفيه) يمنع كون الظاهر اسم عسى في عسى أن يضرب يز يد عمر الثلاثا فصل بين صلة أن وهي يضرب ومعمولها وهو هجرأبأجنبي هو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب مقاما يبعثك على الظرفية أو غيرها فان جعل مصدر المندوف أى فتقوم مقاما جازا لمران (قوله لغة الحجاز) عليها قوله تعالى لا يستخفر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله) وأما غير عسى الخ صريح في أن الخلق وأوشك يجب فهما الاضمار ولكن نص المرادى والاشموني وغيرهما على انهما كعسى (قوله وانتقا) بكسر التاء الفوقية ففان مصدر انتقا أى اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وز كن أى علم لكونه الاصل والمشتهر والله أعلم (ان واخواتها)

(قوله وهى ستة أحرف) زاد الموضح عسى في لغة حملا على لعل لكونها بمعناها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله * فقلت عساها نار كاس وعلها * وهى حيث لا حرف فكاكمل وفقا للسيراني وخلافا للجمهور في اطلاق فعليتها ولا بن السراج وتعلب في اطلاق حرفيتها اه والحاصل ان نحو عساك وعساها فيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انها حرف كاهل ومذهب المبرد انها على أصلها تعمل عمل كان لكن انعكس طرفا الاسناد فما كان مبتدأ فى الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره اسمها مؤخرا فالضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انها على أصلها والضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر في البيت الماروان النياية انما سمعت في المنفصل نحو ما كأنت لافى المنصل وأما قوله * يا ابن الزبير طامعسيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا تصريا لانيابة (قوله فاسقط أن الخ) وانما لم يسقط كان مع ان أصلها ان المكسورة والكاف لا تنسخ هذا الاصل بصورتها كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشئ ولا تجر ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أى مذنوب له من نسبة الجزئى لكايه لان توكيد هـ جزئى من مطلق توكيد أو اللام زائدة أى معناها التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع ايجابية كان زيدا قائم أولا ونحو ان الله لا يظلم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع انها بمعنى المصدر فمعت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جر يانه على قوله قلت كونها بمعناه لا يوجب مساواته لمن كل وجهه هم (قوله للتشبيه) أى المؤكد لتركها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل ان زيدا كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الحمزة للجاء ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيلها المشبه به قال في المعنى أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا وظرفا أو فعلا كانت للظن قال الكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مشعرا * كان الارض ليس بها شام

أى لان الارض الخ وللتقرير نحو كانك بالفرج آت وبالشاء مقبل وكانك بالدينالم تكن وبالآخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كان على حذف مضاف في الاولين وما بعد الجار خبرها أى

الحجاز هند عسى أن تقوم والز يدان عسى أن يقوم والز يدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الز يدان جعلنا ينظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الز يدان جعل ينظمان كما تقول الز يدان عسى أن يقوموا (ص) والفتح والكسر أجزأى السنين من نحو عسيت وانتقا الفتح

ز كن (ش) اذا اتصل بعسى ضمير مرفوع وهو لتسكلم نحو عسيت أو مخاطب نحو عسيت وعسيتا وعسيت وعسيتين أو لغايات نحو عسين جاز كسر سنها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيتم ان نولينم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها (ص) (ان واخواتها)

لان أن ليت لكن لعل * كأن عكس ما كان من عمل كان زيدا عالم بأنى * كفو ولكن ابنه ذو صغن

(ش) هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للاثاء وهى ستة أحرف ان وأن وكان ولكن وليت راعى وعد هاسيويه خسة فاسقط ان المفتوحة لان أصلها ان المكسورة كاسيا أى ومعنى ان وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه ولكن

كان زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء وأما الاخيران فاحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضى ان الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كأنى بالليل وقد أقبل و بالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكأنى أبصر الليل الخ حذف الفعل وزيدت الباء اه ولولا وروده بالواو لا يمكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى في متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزبد شجاع لكنه ليس بكريم أو باثبات ما يتوهم نفيه كزبد شجاع لكنه كرم وما قام زيد لم يكن عمر وإذا كان بينهما ملازمة كالبسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكافؤ وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفا على ثبوته أو بالجر عطفا على الهاء إذا المعنى على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثانى أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهم شي فأى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي اثبات كما أن المراد فى الاول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدراك غالبا إذ قد ترد لجر التوكيد كإوجاه زيد لا كرمته لكنه لم يحجى أ كدت لو فى نفي الحياء وكذا ما زبد ساكن لكنه متحرك وقبل لا تخرج عنه أصلا وهو المشهور لكن فسروه بخالفة حكم ما بعدهما قبلها وان لم يندفع به توهم فلا تقع الابتناء بين متغابرين اما بالتناقض كما ذكرنا والتضاد كما زبد أبيض لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كما يداقم لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا أفاده فى المعنى مع زيادة (قوله وفى غير الممكن) أى الممتنع وهو الاكثر فيه ولا يكون فى الواجب كيت غددا يحجى وأما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا تحجيه وهو مستحيل (قوله الا فى الممكن) أى المتوقع أما الممكن فى النفي فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون ائلى أبغ الاسباب الخ لانه ممكن متوقع فى زعمه الباطل (قوله والاشفاق فى المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو فى مثاله وأما التمثيل له بلعل العدو هالك فباطل لان هلا كه محبوب لا مكروه ولا بد من كونه المكروه ممكنا كالمحبوب ولا يرد قوله تعالى فاعللك تارك بعض ما يوحى الخ لان التارك والضيق بممكنان فى ذاتهما وان استحالة عقلا بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلى (فائدة) اختلاف فى لعل وعسى فى كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير الموثوق به اذ علمه محبة لا فقيل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فاعللك تارك الخ وقيل انهما باعتبار حال الخطابين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالكسب فى أو يؤخذ من التصريح أن معناهما فى القرآن أمر بالترجى والاشفاق (قوله عكس عمل كان) انما عملت رفعا ونصبا كالافعال لانها أشبهت كان فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما وأشبهت مطلق الماضى لفظا فى البناء على الفتح وكونها ثلاثية فاكثروا معنى لكونها بمعنى أ كدت وتتميت مثلا وعملت على عكس الفعل تنبيه على الفرعية ولم ينبه عليها فى ما أخواها مع جملها على ليس اظهر ورفعتها بعدم اتفاق العرب على اعمالها (قوله فتنصب الاسم) أى اتفاقا بخلاف الخبر قال فى التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف أى فلا تدخل على المبتدأ لازم الحذف أو الابتداء أو التصدير الا ضمير الشأن الى آخر ما مر فى كان وأما قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلقى فيها جاذرا وظباء

فاسم ان ضمير الشأن محذوف لامن الشرطية لازومها المصدر وقد كثرت فيها حذف ضمير الشأن ومنه كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عندا يوم القيامة المصورون وليست من زائدة فى اسم ان خلافا لالكسائى ولا تدخل على خبر طبرى ولا انشائى وأما نحو ان الله نعماء بعضكم به انهم ساء ما كانوا يعملون فهو اما على تقدير القول كقوله ان الذين قتلتم أمتهم سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم كما

للاستدراك وليت للتمنى
ولعل للترجى والاشفاق
والفرق بين الترجى والتمنى
ان التمنى يكون فى الممكن
نحو ليت زيدا قائم وفى
غير الممكن نحو ليت
الشباب يعود يوما وان
الترجى لا يكون الا فى
الممكن فلا تقول لعل
الشباب يعود والفرق بين
الترجى والاشفاق ان
الترجى يكون فى المحبوب
نحو لعل الله يرجنا
والاشفاق فى المكروه
نحو لعل العدو يقدم وهذه
الاحرف تعمل عكس
عمل كان فتنصب الاسم

وترفع الخبر نحو ان زيد قائم فهي عاملة في الجزأين هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنها لا عمل لها في الخبر وانما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخوله ان زيدا هو خبر (١٣٠) المبتدا (ص) وراع هذا الترتيب لافي لذي * كليت فيها وهذا غير البدي

(ش) أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر الا اذا كان الخبر ظرفا أو جاريا مجرورا فإنه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما أنه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو كليت فيها غير البدي أوليت هنا غير البدي أي ألويت فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرهما عنها والثاني أنه يجب تقديمه نحو كليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لظهور رتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيدا آكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيدا آكل وكذا ان كان المعمول ظرفا أو جاريا مجرورا نحو ان زيدا واثي بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيدا واثي أو ان عندك زيدا جالس وأجاره بعضهم وجعل منه قوله فلا نحى فيها فان بحجها أخاك مصاب القلب نجم بلا به (ص) وهما ان افتح اسد مصدر

أو على استعمال نعم وشبهها خبرا لا انشاء واستثنى في المعنى أن المفتوحة المحققة فيكون خبرها جلة دعائية كقراءة أن غضب الله عليها بسكون النون وغضب كفرح وقولهم أمان جزاك الله خيرا (قوله) وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا أسدا وقوله كان أذنيه اذا تشوفا * قادمة أو قادمة محرفا وقوله * وياليت أيام الصبار واجعا * ولعل أباك قائما وأوله الجمهور بحذف الخبر والمنصوب الثاني امحال أي تلقاهم اسدا واقبلن رواجعا ويوجد قائما أو مفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهي مقدمة أجنحته بل الحذف في هاتمتين اثلا خبر بالمفرد عن غيره (قوله) وذهب الكوفيون الى سياتي ما يترتب عليه عند قوله وجازر فعك الخ (قوله) وهو خبر المبتدا) الواو للاحال أي باق على رفعه في حال كونه خبر المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ وبعده بدليل انه لا يفصل بينهما وبين اسمها ولو كان معمولها لجاز ومذهب البصريين أصبح لما ص من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سياتي ذكره يبا (قوله) وراع هذا الترتيب أي المعلوم من الامثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان اضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما وأخواتها وما أحسن قول ابن عني

كأنى من أخبار ان ولم يحز * له أحد في النحو ان يتقدما عسى حرف جر من نداءك بجرني * اليك فأنحى في علاك مقدما

(قوله) (الافى الذي) استثناء من مقدر أي في كل تركيب الافي التركيب الذي استقر كليت الخ في كون خبره ظرفا أي فيقدم الخبر على الاسم لتوسيعهم في الظروف لافى الاحرف نفها لان لها المصدر وأن المفتوحة وان لم تقع صدر المسامياتي لكانها اجالت على المكسورة وانما قدم الخبر الظرف في هنادون مالمقوة هذه بشبهها الفعل فيما ص لانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب أن يقدر متعلق الظرف بعد الاسم كاي قدر الخبر وهو غير ظرف في نحو ان زيدا ولدا فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والافى الحقيقة من تقديم معمول الخبر (قوله) لا يلزم تأخيره أي الامناع كان زيدا اني الدار لا متناع تقديم الخبر مع اللام فأقسام الخبر الظرف في ثلاثة (قوله) أي الوقح) بفتح الواو وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبدي وهو الفاحش في نطقه بلازمه (قوله) على الاسم) أي لثلا يفصلها عن معموليها ما عالج خلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفعول منها في الجلة (قوله) وأجازة بعضهم هو الظاهر لانه يقدم في ما وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك (قوله) فلا نحى) بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا من لحيت الرجل أخاه بفتح الحاء فيهما أي لته وأخاك اسم ان ومصاب خبرها بحبها متعلق به وفيه الشاهد وجم أي كثر خبرتان وبلا به أي وسواسه وهموم فاعله (قوله) اذا قدرت بمصدر) أي اذا وجب المصدر مسدها ومصدر معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز كاسياتي والمصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها ان كافي مشتقا والسكون المضاف لاسمها ان كان جامدا أو ظرفا وكذا يجب الفتح اذا سد مسد مفعولي علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان المصدر على أحد صرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعولي علم مع عدم التعاقب كملت انك قائم كذا في الجل على التفسير (قوله) مرفوع فعل) أي فاعلا كان كمثل أو نائبه نحو قول أوسى الى انه استمع ظاهرا كان الفعل كما ذكر أو مقدر كاجلس ما ان زيدا اجالس أي ما ثبت جلوسه بناء على ان ما المصدرية لا توصل بجملة اسمية

مصدرة

* مسدها في سوى ذلك اكسر (ش) ان لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجواز الاسمين فوجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو يعجبني أنك قائم أي قيامك

أو منصوب به نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عجبك من أنك قائم أي من قيامك وإنما قال المصدر مسدها ولم يقل المصدر مسدها لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرهما نحو ظننت (١٣١) زيدا انه قائم فهذه يجب كسرهما

وان سدت مسدها مفرد لانها في موضع المفعول الثاني ولكن لا تقدر بالمصدر اذا يصح ظننت زيدا قيامه فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوباً أو جوازاً على ماسييين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر فأشار الى وجوب الكسر بقوله (ص) فا كسر في الابتداء وفي بدء

صه
وحيث ان لم يكن مكمله أو حكيت بالقول أو حكيت محل حال كونه وانى ذوأمل وكسروا من بعد فعل علقا باللام كما علمه التواتر (ش) فذكر انه يجب الكسر في ستة مواضع الاول اذا رفعت ان ابتداء أي في أول الكلام نحو ان زيدا قائم ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندي بل يجب التأخير فتقول عندي أنك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء بها الثاني أن تقع ان مصدر صلة نحو جاء الذي انه قائم ومنه قوله تعالى وآياته منس الكون ما ان مفتوحة لتنوء الثالث ان تقع جوا بالقسم

مصدره مجرور وهو الاصح كما مر أول الموصول ونحو ولولوا أنهم صبروا أي ولولبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتي في باب لولا كوقوعها. مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض الخ. وخبر عن اسم معنى غير قول ولا صا. ق عليه خبرها كاعتقادي أنك فاضل على معنى معتقدي فضلك فان قدرا اعتقادي فضلك ثابت فهي مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولك أنك فاضل واعتقادي انه حق فيجب كسره كما سيأتي (قوله أو منصوبه) بهاء الضمير أي منصوب فعل سواء كانت مفعولاً به لفعل غير قول ولا ناسخ كما في بخلاف الحكمة بالقول والمفعول الثاني لنحو ظننت كما سيأتي في الشرح أو مفعولاً به كجئتك أي أحببك وأمع كيجبني جالسك عندنا وأنت تحدثنا وتقع مسقنني كتهجيني أمورك الا انك انشتم الناس لا مفعولاً مطلقاً ولا ظرفاً ولا حالاً ولا تمييزاً كما في الداميني وغيره (قوله مجرور حرف) أي أو إضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فاصلة ومثل مضاف الى ان وصلتها ومحل تعين الفتح في الإضافة اذا كان المضاف مما لا يضاف الا الى المفرد فان كان لا يضاف الا الى الجلة كحيث واذا عين الكسر على ماسي أي أو يضاف لهما كحين ووقت جاز الامران ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو اذ كر وانعمت التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم أو ابدل منها نحو واذا بعدكم ابدل احدي الظن فتبين أنها لكم (قوله وحيث ان الخ) عطف على في الابتداء فهو متعلق بكسر على انه ظرف مكان اعتباري له أي وا كسر في تركيب تكون ان فيه مكمله ليمين (قوله أو حكيت الخ) عطف على مبدعول حيث (قوله لتواتر) اللام للابتداء دخلت في خبر ان وقد علقنا العلم عن العمل في لفظ الجلة فهي في محل نصب بدولها لفتح تحت الهمزة وكان عاملاً في لفظ المصدر المؤول منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء) أي لا تلتبس بالكسرة خطأ وبالنهي لغة في لعل لفظاً وخطأ (قوله صدر صلة) مثلها الصفة كما اذا جعلت ما في الآية نكرة موصوفة وخرج حشوهما كجاء الذي أو رجل عندي انه فاضل ولا فاعله ما ان في السماء نجوماً فتفتح لانها في الاول مبتدأ مؤخر فهي حشوة لفظاً وفي الثاني فاعل لثبت محذوفاً فهي حشوة رتبة (قوله لتنوء) أي تثقل خبر ان وجلتها صلة ما الواقعة مفعولاً ثانياً لا يتناهى أي أعطيناه من الكنوز القدر الذي ان مفتاحه الخ (قوله وفي خبرها اللام) أخذها من قول المصنف الآتي لا لام بعده وذلك شامل للذكر فعل القسم واللام نحو ويحلفون بالله انهم لمنكم أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهداً بما نهم انهم لعنكم ولخذه دونها نحو والعصران الانسان لفي خسرة فيتعين الكسر في هاتين كما هو منطوق الشارح وان لم يمثل للثانية ومفهوماً لا يجب الكسر باللام سواء ذكر فعل القسم كحلفت بالله ان زيدا قائم أو لا كوالله ان زيدا قائم وهو أيضاً ظاهر قول المصنف الآتي لا لام بعده وصرح به الشارح هناك مع انه يجب الكسر في الاخرة كالاولين نحو وحكم الكتاب المبين انا أنزلناه قال في شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لانه لم يسمع ونقل في التوضيح اجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي ان يقيد المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحكم على مذهب الكوفيين لما علمت خلافاً لماسي أي في الشرح بقي ما اذا كان القسم جلة اسمية ومقتضى ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعنكم ان زيدا قائم أو قائم وسيصرح الشارح بالثاني فتدبر (قوله فان لم تحك به) أي مع كونها معمولاً به كما مثل أو غيره كاخضك بالقول أنك فاضل أي لانك فيجب الفتح (قوله في موضع الحال) أي في صدرها كما مر في الصلة والصفة فتفتح في جاز زيد وعندي أنه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الانهم ليا كاون الطعام فكسرت لانها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كيببت الشارح والآية فان قلت لم تفتح في الحال مع أن أصله الافراد قلت لان مصدرها معرفة لاضافته للسند اليه ولان مجيء المصدر حالاً مع كونه

وفي خبرها اللام نحو والله ان زيدا قائم وسيأتي الكلام على ذلك الرابع ان تقع في جلة تحكية بالقول نحو قلت ان زيدا قائم فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن فتحت نحواً تقول ان زيدا قائم أي أنظن الخامس ان تقع في جلة في موضع الحال كقولك زرتني وانى ذوأمل ومنه

قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون وقول الشاعر ما أعطيتني ولا سألتهم ما إلا واني لحاجزى كرمى
السادس أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو علمت أن زيد أقام هذا ما ذكره المصنف وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر ان فيها الأول إذا وقعت بعد ألا
الاستفتاحية نحو ألا ان زيد أقام (١٣٣) ومنه قوله تعالى ألا انهم هم السفهاء الثاني إذا وقعت بعد حيث نحو اجلس

حيث ان زيد اجلس الثالث
إذا وقعت في جملة هي خبر
عن اسم عين نحو زيدانه
قام اه ولا يرد عليه شيء
من هذه المواضع لدخوله
تحت قوله فاكسرى في
الابتداء لان هذه انما
كسرت لكونها أول جملة
مبتدأ بها (ص)
بعد إذا فجاءة وقسم
لالام بعده بوجهين نبنى
مع نالوفا الجزا وإذا يطرده
في نحو خير القول اني أحد
(ش) يعنى انه يجوز
فتح ان وكسرها إذا وقعت
بعد إذا الفجائية نحو خرجت
فاذا ان زيد أقام فن كسرها
جعلها جملة والتقدير خرجت
فاذا زيد قام ومن فتحها
جعلها مع صلتها مصدر او هو
مبتدأ خبره إذا الفجائية
والتقدير فاذا قيام زيد
أى في الحضرة قيام زيد
ويجوز أن يكون الخبر
محدوفا والتقدير خرجت
فاذا قيام زيد موجود وما
جاء بالوجهين قول الشاعر
وكنيت أرى زيدا كقيل
سيما

لا ينقص لم يسمع الا في الصريح لا المؤول (قوله ما أعطيتني) أى الخليلان في قوله
دع عنك سلمى ادعز مطلبها * واذا كر خليليك من بنى الحكم
وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أى التى يستفتح بها الكلام قال في المغنى وقول المعمر بين
الأحرف استفتاحية ح بيان مكانها وإهمال معناها وهى حرف للتنبيه على تأكد مضمون الكلام عند
التمسك ومثلها في وجوب الكسر بعدها كالألف التى معناها وهى التى لم يتقدمها ما يجر عنه كقوله أبو حاتم
والزجاج نحو كلاً ان الانسان فكل حرف استفتاحية وتنبيه لا بمعنى حقا كقوله الكسائى والالوجب بعدها
الفتح مثله وهو خلاف المسموع أمألتى للزجر فالكسر بعدها ظاهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز
الوقف أبدا على كلاً والابتداء بما بعدها والجمهور على انها في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه إذا لم
يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلاً فاعلم أن السورة مكينة أى لان أكثر التهديد نزل بها لكونها دار
العتق (قوله بعد حيث) أى وإذا لوجوب اضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا
لابن حيان كجاء بعد إذا الفجائية مع اختصاصها بالجل فان وصلتها اما فاعل لثبت محدوفا ومبتدأ خبره
محدوف وقيل يكفي اضافتهما بصورة الجملة وعلى قول الكسائى يجوز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال في
الفتح (قوله عن اسم عين) أى لان المصدر لا يخبر به عن الذات لا بتأويل وهو ممتنع مع ان اه تصرح
وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخولها الخ) أى فلما راد بالابتداء ابتداء جملة
اما حقيقة كما مر أو حكما بأن يسبقها ماله تعلق بالكلام غير أجزاء الجملة كهذه المذ كورات ومثلها بعد
حتى الابتدائية كرض زيد حتى انهم لا يرجونه (قوله بعد إذا فجاءة) بضم الفاء والمبدع اضافة الدال
للدلول أى إذا الدالة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبعد ظرف لئى أى نسب ونائب فاعله ضمير عائد
لمزان فيما مر لكن لا بقيد فتحه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله لالام بعده) بهذا غير ماصر
ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف على بعد باسقاط العاطف
فهو متعلق بنبنى أيضا (قوله فن كسرها الخ) هذا كالقول بأن الخبر محدوف مبنيان على ان إذا حرف
مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهى الخبر وما
بعدها مبتدأ ويجب حينئذ فتح ان والتقدير في الحضرة أو في الوقت قيام زيد (قوله وكنيت أرى)
أى أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم همزة كقوله ليس وقد تفتح ويتعدى للمفعولين فقط فتح
أوضح فزيد مفعول أول وسيدانان ولا يردان المضموم مضارع أرى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن
قصره عن الثالث وحينئذ فضميره المستتر فاعل لانائبه وفي المراءى على التسهيل والمقتضى ما يفيد تعديه لثلاثة
أولها الضمير لانه نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده والكثير كونه للتمسك كارى ونرى وأريت بالبناء
للجهول وقد يكون المخاطب كقراءة وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس أى تظنهم والقمام مؤخر
العتق واللاهزم جمع لزممة بالكسر طرف الخلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته لان القمام موضع الصفع
واللاهزم موضع اللكن الحاصلين للعبد وقوله كقيل أى ظننا موافقا لما قيل (قوله لتعبدن الخ) اللام للقسم

وروى بفتح ان وكسرها فن كسرها جعلها جملة والتقدير اذا هو عبد القفا واللاهزم ومن فتحها جعلها مصدر مبتدأ وفي خبره والفعل
الوجهان السابقان والتقدير على الاول فاذا عبوديته أى في الحضرة عبوديته وعلى الثاني فاذا عبوديته موجودة وكذلك يجوز فتح ان
وكسرها إذا وقعت في جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو حلفت ان زائد أقام بالفتح والكسر وقد روى بالوجهين قول الشاعر
لتعبدن مقعد القصى * منى ذى القادر الملقى أو تخلفى ربك العلى * انى أبو ذيلك الصبى ومقتضى كلام المصنف انه يجوز فتح ان وكسرها

بعد القسم اذ لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو سلفت ان زيدا قائم أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيدا قائم أو اسمية نحو لعمرك ان زيدا قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد فاء الجزاء نحو من يأتي فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعمولها جملة أجيب بها الشرط فكأنه قال من يأتي فهو مكرم (١٣٣) والفتح على جعل ان وصلتها

مصدرا مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من يأتي فاكرامه موجود ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفاً والتقدير جزاءه الا كرام ومما جاء بالوجهين قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً سجهه له ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ فانه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن والفتح على جعلها مصدرا مبتدأ خبره محذوف والتقدير فالغفران جزاءه أو على جعلها خبرا للمبتدأ محذوف والتقدير جزاءه الغفران وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر ان قول والفاعل واحد نحو خبر القول أي أجد الله فن فتح جعل ان وصلتها مصدرا خبرا عن خير والتقدير خبر القول أجد الله فخير مبتدأ وجد الله خبره ومن كسر جعلها جملة خبرا عن خير كما تقول أول قرأتني سبح اسم ربك

والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وحذفت ياء الفاعلة لكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل عليها ومقدّر ظرف مكان ومعنى حال من ياء الفاعلة أي بعيدة معنى أو متعلق بالقصى أي البعيد وذو الغاذرة صفة القصي وكذا المقل أي الميغوض وتحذف منصوب بان مضمرة بعد أو التي بمعنى الا وذالك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد في أبي أبواخ فالكسر على ان جلتها جواب القسم والفتح على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب أي على أي الخ لانها هي الجواب لانه لا يكون الا جملة لجواز الوجهين موزع على الاحتمالين (قوله أو غير ملفوظ) تقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالتعين فيه الكسر كما علمت (قوله أو اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعد فاء الجزاء) قال المصنف والكسر أحسن قياسا لعدم احواله لتقدير ولذا لم يحسن الفتح في القرآن ان مسبقا بمثله نحو ألم يعلموا أنه من يحاد الله ورسوله فان له كتب عليه أنه من تولاه فانه يضل ولا كان واجب الكسر أي قراءة نحو انه من يأتي به مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولذا لم يفتح فانه غفور رحيم الامن فتح أنه من عمل منكم سوءاً وينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما غنمتم من شيء فان الله بالفتح والكسر فامو صولة لاشروطية لانها لا تدخل عليها النواسخ كما سر وعائدها محذوف أي غنمتموه ودخلت الغاء في خبرها لشبهها بالشرط فعلى كسر ان جلتها هي الخبر وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف أي فكون خمسة لله ثابت وأخبر بخبره أي فالواجب كون خمسة لله والجملة خبر ان الاولى (قوله ويجوز أن يكون خبرا الخ) هذا أولى لان حذف المبتدأ في جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط أي فهو يؤس (قوله هو في المعنى قول) أي ان كان من غير مادته وكنا ما بعده وترك شرطا ثالثا وهو اتحاد القائل فان اتفق القول الاول تعين الفتح كعملى أي أجد الله مالم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق والا كان من الاول أو القول الثاني أو لم يتحد القائل تعين الكسر كقولي اتى مؤمن وقولي ان زيدا يحمد الله فقولي مبتدأ فان جعل معلى بمعنى مقولي كان خبره الجملة بعده بالرابط لانها عينه في المعنى لقصد لفظها كمنطقى الله حسبي وان بقي على مصدر يته خجلة ان محكية به وخبره محذوف أي قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على ان المصدر المنسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه ولا بحمد غيره لاختلاف مورد هما (قوله نحو خبر القول) انما كان هذا قولاً لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فن فتح الخ) أي والقول حينئذ باق على مصدر يته للاخبار عنه بمصدران وصلتها أما على الكسر فبمعنى المقول وجملة ان خبره لقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كأول قرأتني أي مقروئى بلفظ سبح وتجوز كونه حينئذ مصدرا وجملة ان محكية به والخبر محذوف رد بأمور منها أنه لا يطردي نحو أول قولي اني أجد الله اذا التقدير حينئذ أول قولي هذا اللفظ ثابت فيكون خبر أوله ليس بشاب وليس مراداً والحاصل أن الخبر عنه بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لاسم أو اسم معنى فلا يخلو اما أن يكون قولاً أو غيره وعلى كل خبر ان اما قول أو غيره وعلى كل اما أن يصدق على المبتدأ أولا فيجب الفتح اذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبر ان قولاً أو غير قول مع عدم صدقه على المبتدأ كعملى اني أجد الله واعتقادي أنك فاضل ويجب الكسر في الثاني ان صدق عليه كاعتقادي انه حق وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على

الاعلى فالول مبتدأ وسبج اسم ربك الاعلى جملة خبر عن أول وكذلك خبر القول مبتدأ وانى أجد الله خبره ولا يحتاج هذه الجملة الى رابط لانها نفس المبتدأ في المعنى فهو مثل نطقى الله حسبي وسيبويه مثل هذه المسئلة بقوله أول ما أقول اني أجد الله وخروج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره وهو انه من باب الاخبار بالجلل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالبرد والزاكج والسبراني وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين (ص)

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام الابتداء نحو اني لوزر (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة نحو ان زيدا قائم وهذه اللام حقها ان تدخل (١٣٤) على أول الكلام لأن لها صير الكلام حقها ان تدخل على ان نحو لان زيدا قائم

ذلك المبتدأ فتمنع اذا القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدأ قولاً وخبراً غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولي انه حق وقولي انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولاً غير صادق عليه لكونه لم يتجدد القائل كقولي ان زيدا يحمد الله فان الحمد جار الاصران فتأمل (قوله) وبعد ذات (الكسر) متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكونه بالنسبة لآخواتها لا مطلقاً فلا ينافي انها تصحب المقدم من المبتدأ وخبره على الاصح في الثاني نحو لقائم زيدا قائم كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعموله المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فأنشئوا فلا تلام القسم لان لام الابتداء لا تدخل على الفعل الا في باب ان كافي المفعول وسميت بذلك لان أصلها الدخول على المبتدأ (قوله تصحب الخبر) أي بشرط تأخره عن الاسم وان تقدم معموله عليه خلافاً لابن المصنف بدليل ان ربههم يومئذ تخير و بشرط كونه مثبتاً وغير ماض متصرف خال من قد كما سيذكره المصنف وغير جملة شرطية بان يكون مفرداً نحو ان ربي لسميع الدعاء أو مضارعاً ولومع التنفيس كان زيدا السيقوم أو ماضياً جامداً كأنه لم يسمى أن يقوم أو متصرفاً مع قد كأنه لم يرقم أو ظرفاً أو مجروراً أو جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام فان زيدا الوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل في البسيط ان هذا اذا (قوله لوزر) بزاى فراء أى ملجأ (قوله حقها ان تدخل على ان) أى ولا تزاحمها في الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية ورواها العطف في عدم نفوذية صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أى باقيتين على صورتها فخرج لهنك قائم بابدال همزة ان هاء ازال صورة ان لا يقال هلا كانا هنا من التأكيذ للفظي بالمرادف كنم جبرلاً نافع المرادفة اذا اللام لا تعمل ولا تنخص الاسم وان بمعنى الفعل وهو أكد بخلاف اللام فتأمل (قوله فأخروا اللام) أى لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله لعميد) من عمده العشق بالكسر اذا هده وأوله الزنخسرى بأن الاصل لكن اننى خذفت الهمزة ونقلت حركتها الى لكن ثم أدغم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله من سئلوا) مرسوم في النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للفعول وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن قيسل الرواية بناؤه للفاعل فحقه الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف يقدر مفرداً لان الأكثر مراعاة لفظ من أى سألوه ولجهود اخبراً أمسى من جهده الأمر بلغ منه المشقة (قوله أم الخليل) بالضم مصغراً والمجوز بلاهاء عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الانبارى تحقيقاً للتأنيث وهى المرأة المسنة والشهيرة الغانية الضعيفة ويقال شهيرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعيضية ان قدر مضاف بعد الباء أى بلحم عظم الرقبة والا فبمعنى بدل وانما شذوذ دخولها في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخلية على مبتدأ محذوف أى لى مجوز يرد عليه ان الخلف ينافي التأكيذ وفيه مامر (قوله) ويتخرج على زيادة اللام) أى ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيذ كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكى عن الخبيث الروح الحجاج انه سبق لسانه ففتح همزة ان ربههم يومئذ تخير خذف اللام لتلاينسب اليه لحن وهو من جرائته على الله ورسوله (قوله ذى اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول على وما قد نفياً فاعله (قوله ولا من الافعال) بيان لما تقدم عليها أو لمحذوف أى ولا شئ من الافعال وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد تضم جمع عدو كافي المصباح ومستحوذا أى مستولياً حال (قوله لم تدخل عليه اللام) أى فراراً من تولى الامين في نحو لا ولم وطردا للباب في باقى النوافى ولان اللام لتأكيذ الاثبات وهو ضد النفي (قوله

لكن لما كانت اللام للتوكيد وان للتوكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات ان فلا تقول لعل زيدا لقائم وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشدوا يلهوننى في حب ليلي عواذلى ولستنى من حبها لعميد وخرج على ان اللام زائدة كما شذز يادتها في خبراً مسمى نحو قول الشاعر مروا عجالى فقالوا كيف سيحكم فقال من سئلوا أمسى لجهودا أى أمسى مجهودا وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً كقول الشاعر أم الخليل المجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبة وأجاز المبرد دخولها على خبر ان المفتوحة وقد قرئ شاذاً الا أنهم لا يكون الطعام بفتح أن ويتخرج أيضاً على زيادة اللام (ص) ولا يلى ذى اللام ما قد نفياً ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا

واعلم

اذا كان خبر ان منفيالمدخل عليه اللام فلا تقول (ش) ان زيدا قائم وقد ورد في الشعر كقوله

واعلم ان تسليما وتركيا للام متشابهان ولا سواء وأشار بقوله ولا من الافعال ما كرسيا الى أنه اذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم تدخل عليه اللام فلا تقول ان زيد الرضى وأجاز ذلك الكسائي وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك بين المتصرف نحو ان زيد الرضى وغير المتصرف نحو ان زيد اليزيد الشرهنا اذا لم تقترب به السين أو سوف فان اقترنت نحو ان زيد سوف يقوم أو سيقوم في جواز دخول اللام عليه خلاف وان كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه فتقول ان زيد انتم الرجل وان عمر البئس الرجل وهذا مذهب الاخفش والقراء والمنقول ان سيبويه لا يجوز ذلك فان قرن الماضي المتصرف بقدم جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد نحو ان زيد القدام (ص) (١٣٥) وتصحب الواسط معمول الخبر

والفصل واسما حل قبله الخبر (ش) تدخل لام الابتداء على معمول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيد الطعامك آكل ويذني أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا فان كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخوله على معمول كما اذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم يصح دخول اللام على معمول فلا تقول ان زيد الطعامك آكل وأجاز ذلك بعضهم وانما قال المصنف وتصحب الواسط أي المتوسط تنبيها على انها لا تدخل على معمول اذا تأخر فلا تقول ان زيد آكل الطعامك وأشعر قوله بان اللام اذا دخلت على معمول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول ان زيد الطعامك لا آكل

واعلم ان الخ) بكسر الهمزة وتشديد الخاء هو تعليق الفعل عنها باللام فهو تعليق شاذ لبلذاته على شاذ وتسليما أي على الناس أو تسليما للام وتركيا لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على متشابهان لان في التشابه ينفي الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيد الرضى) أي على ان اللام لا ابتداء ويجوز على انها اللقسم وحينئذ تفتح ان في نحو علمت ان زيد الرضى لان الفعل لا يتعلق على ان الالام الابتداء خاصة وانما امتنعت في ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدمه من الحال في شبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالة على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على تقدير قد كافي المفعلي (قوله ليزيد الشر) أي يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفا تاما والافله الامر نحو قدرهم وقد يأتي منه ماض ومصدر كودته وذراوهما قليلا ان كافي المصباح ولذا قيل ان العرب امتازوا بعدم اعتبار ذلك لقلته أو شذوه (قوله ٧ فيجوز ان كان سوف الخ) برده عليه ان المضارع مع اللام يتعين للحل ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيبويه وحينئذ فتعني في التنفيس لاسيما سوف وجعلها الكوفيون مع التنفيس للقسم (قوله ماضيا غير متصرف) يشتمل ليس مع امتناع اللام معها ولا تخرج بقوله ما قد نفيا لانها نافية لا منفية اللهم الآن يراد ما لا يسه النفي سواء كان واقعا عليه أو به (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط القوم كوصد أي توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفي البيت الا يطاء لان شطري البيت المقي كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني وعليه فلا يطاء (قوله اذا توسط الخ) أي سواء تقدم الاسم كماله أو الخبر كان عندى في الدار زيد او كذا تقدم غيرهما كان عندى في الدار زيد اجالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشم ذلك (قوله ما يصح) أي لان معمول فرع العامل فلا تدخله الاحتمال فيه ولا يمكن أخذهما الشرط من جعل ال في الخبر لانه أي الخبر الذي سبق دخول اللام عليه في المتن شرطان وسيا في اشارة بثالث وهو عدم دخوله على الخبر وسيد كر الشارح را بعا وهو ان لا يكون معمول حال لعدم معاه قيل وكذا التمييز فلا يقال ان زيد الرا كبا منطلق أو لنفسا طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيد الضر بآولنا ديبا ضارب خلا فالأبى حبان والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه (قوله ضمير الفصل) سواء البصريون بذلك لما في الشارح وقد يسمى فصلا فقط كافي المتن وسواء الكوفيون عمدا للاعتماد عليه في تأدية المعنى وانما يسمى ضميرا مع انه حرف لا محل له عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدا والخبر) أي بشرط كونهما معرفتين أو نائيهما كالمعرفة في عدم قبول ال كفاعل من نحو زيد هو أفضل

وذلك من جهة انه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا لا حكي من كلامهم اني لبحمد الله اصالح وأشار بقوله والفصل الى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيد اهلوا القائم قال الله تعالى ان هذا هو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللام والقصص خبر ان وسمى ضمير الفصل لانه يفصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القائم فلو لم تأت به ولا حتمل أن يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما أثبت بهو تعين أن يكون القائم خبرا عن زيد وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدا والخبر نحو ان زيد اهلوا القائم وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر الى ان لام الابتداء تدخل على الاسم (٧) ليس موجودا في نسخة الشارح المتداول

إذا تأخر عن الخبر نحو أن في الدار لزيد قال الله تعالى وإن لك لأجر غير ممنون وكلامه يشعر أيضاً بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول إن زيدا هو لزيد أو لزيد أو مقتضى إطلاقه في قوله إن لام الابتداء تدخل على المفعول المتوسط بين الاسم والخبر أن كل معمول إذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص الذحويون على منع دخول اللام على الحال فلا تقول إن زيدا الضاحك راكب (ص) ووصل ما بذي الحروف مبطل أهمها هو فديقي العمل (ش) (١٣٦) إذا اتصل ما غير الموصولة بأن وأخواتها كقمتما عن العمل الاليت فإنه يجوز فيها

الاعمال والاهمال فتقول انما زيدا قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكان ولكن ولعل فتقول ليتما زيدا قائم وان شئت نصبت زيدا فتقول ليتما زيدا قائم وظاهر كلام المصنف ان ما إذا اتصلت بهذه الاحرف كقمتما عن العمل وقد تعمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكي الاخفش والسكسائي انما زيدا قائم والصحيح ان المذهب الاول وهو انه لا يعمل منها مع ما الاليت وأما ما حكاه الاخفش والسكسائي فشاذ واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة فانها لا تنكفها عن العمل بل تعمل معها والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي نحو ان الذي عندك حسن أي ان الذي عندك حسن والتي هي مقدرة بالمصدر نحو ان مافعلت حسن أي ان فعلك حسن (ص)

من عمرو ولا يكون الالبصيفة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وافراد او غيرهما كأولئك هم المفاجون كنت أنت الرقيب وانما نحن الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المغنى (قوله اذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقديمه على الاسم كما مر كان في الدار لزيد اجالس (قوله غير ممنون) أي غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فإنه تعالى يعطيك بالانوسط بيبضوي (قوله غير الموصولة) أي وغير الموصوفة والمصدرية كان مافعلت حسن أي ان فعلك فالكافة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كفتها) أي لازاتها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قول النمايوي كأنما يساقون فوجب اهمالها (قوله فإنه يجوز فيها الاعمال) أي لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجود اهمالها لكن حكى في شرح التسهيل الاجماع على خلافه وانه لم يعتبر بذلك القيل لشدته ضعفه وما حيثئذ زائدة ملغاة وعلى الاممال كافة (قوله قليلا) أي في غير ليت لكثرة فيها (قوله وحكى الاخفش الخ) أي فالاعمال مسموع في غير ليت أيضا لا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلها بكر اجالس وكذلك أخواتها ينصب بها ويبنى ما موشى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الاول) هو مذهب سيبويه لزوال اختصاصها كما مر والثاني يكتفى بالاختصاص الاصل (قوله وجاز) أي اجماعا وهو خبر عن رفعك وبعدهم عطفوا كعلي ومفعول تستكمل محذوف أي خبرها (قوله على منصوب ان) أي المكسورة وسيند كالمفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيده بالاول لان لا مثلها كان زيدا قائم لا عمر ولا عمر وواستظهر الصبان ان الفاء ثم وأدو حتى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع كما في الجمع وأجازة الجرمي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد وعطف البيان قال ميم والظاهر بناءه على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على انه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لان الطالب للرفع هنا الابتداء وقد نسخ وطالبه بخلاف نحو ما عندي من رجل ولا امرأة بالرفع عطف على محل رجل لان طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جرافظه (قوله يشعر به) أي لجهله معطوفا على منصوب ان الآن يراد معطوفا صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان وجد فاصل كان زيدا آكل طعامك وعمر وفوه عطف مفرد فان لم يفصل تعين الاول عند الجمهور لما سيأتي في العطف (قوله تعين النصب) أي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لم تقدم المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لم تواردها ملين على معمول واحد لان المعطوف حيثئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر لان لم تعمل في الخبر كما مر ولذا أجاز

بعضهم

وجاز زرفك معطوفا على * منصوب ان بعد ان وخبرها بعاطف

جاء في الاسم الذي بعده وجهان الاول النصب عطفا على محل اسم ان نحو ان زيدا قائم وعمر او الثاني الرفع نحو ان زيدا قائم وعمر واختلاف فيه فالشهور انه معطوف على محل اسم ان لانه في الاصل مرفوع لكونه مبتدأ وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير وعمر وكذلك وهو الصحيح فان كان العطف قبل ان تستكمل ان أي قبل تأخذ خبرها بين النصب عند جمهور النحويين فتقول ان زيدا وعمر قائمان وانك وزيدا اذا هما

وأجاز بعضهم الرفع (ص) وألحقت بان السكت وأن * من دون ليت ولعل وكان (١٣٧) (ش) حكم أن المفتوحة

ولكن في العطف على اسمها حكم أن المكسورة فتقول بلغني أن زيداً قائماً وعمره برفع عمرو ونصبه وتقول علمت أن زيداً وعمره قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك تقول ما زيد قائماً لكن عمراً منطلقاً وخالداً بنصب خالداً ورفعه وما زيد قائماً لكن خالداً وعمره منطلقان بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكان فلا يجوز معها إلا بالنصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر فتقول ليت زيداً وعمره قائمان ولت زيداً قائم وعمره بنصب عمرو وفي المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كأن ولعل وأجاز الفراء الرفع فيه مقدماً ومتأخراً مع الاسوف الثلاثة (ص) وخففت أن فعل العمل وتلزم اللام إذا ماتهمل وير بما استغنى عنها أن بدا ما ناطق أراد معتمداً

(ش) إذا خففت اب فلا كثر في إسان العرب أهمالها فتقول أن زيداً قائماً وإذا أهملت لزمها اللام فارقة بينهما وبين أن النافية ويقول أهمالها فتقول أن زيداً قائماً وحكي الأعمش سيبويه والاختصاص رجحهما الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام لأنها لا تنبئ

بعضهم كما سيأتي وقد يقال على الأول ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلاً كما قالوه في أن زيداً وان عمر قائمان الآن يفرق باختلاف العاملين هنا كما سيأتي في باب لا وان قدر له خبر وعطف جملته على جملة أن لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة (قوله) وأجاز بعضهم الرفع) أجازوه الكسائي مطلقاً والفراء فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه نحو أنك وزيد ذاهبان فراراً من قبح اللفظ استدلال الكسائي بقوله تعالى أن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله أن الله وملائكته يصلون على النبي برفع ملائكته وقول الشاعر فن بك أمسى بالمدينة رحله * فأنى وقيارها قريب وخرج ذلك على أنه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة خبره عليه مع ملاحظة تقديمه أي أن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك حذف من الثاني لدلالة الأول كما هو الكثير ولا يلزم حينئذ العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة أن في النية بملاحظة تقديم خبرها وأن الخبر المذكور خبر عن المرفوع وخبران محذوفان وإن كان الحذف من الأول لدلالة الثاني قليلاً ويتعين الأول في البيت لمكان لام الابتداء في خبران الآن تعذر زائدة ويتعين الثاني في يصلون فلا يصح خبراً عن الجملة كقوله

خيل لي هل طب فاني وأتما * وإن لم نبوحا بطوى دنفان

ولا يصح جعل الواو للتعظيم كهي في رب أرجعون لأنه لا بد في الاستناد من المطابقة اللفظية نحو ونحن الوارثون إذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على المحذوفة التي بمعنى الرجعة فالجواب ما اختاره في المتن من أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب إليه فهي من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي (قوله حكم أن المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة بأن تسند مسنداً معقولاً العلم للذين أصلهما الجملة فتسكون في حكم المكسورة كما أشار له الشارح بالمثال وكذلك ما في معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله إلى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقاً وقيل نسج مطلقاً (قوله) وأما ليت الخ) أي لأن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لكن هذا لا يتم على أن العطف على ضمير الخبر لأنه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال في متن الجامع يرفع مطلقاً تالي العاطف أن نسق على ضمير الخبر وبعيدان وأن ولكن أن قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر أن كان لانشاء التشبيه وهو قول نقله الدماميني وصرح في المعنى بأنها لاخبار (قوله) وأجاز الفراء) أي بشرط خفاء الإعراب نظير ما مر (قوله) وخففت أن) أي بشرط كون اسمها ظاهراً لا ضميراً مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدماً ولا ماضياً متصراً ولا جملة شرطية إلا خبر المنفي فانها تخفف معه وإن لم يصلح للام لعدم التباس اسمها به بان النافية (قوله) إذا ماتهمل) ما زائدة (قوله) وير بما استغنى الخ) اعترض بأنه يفيد أن الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج حينئذ إليها كثير مع أن القرينة تغني عنها أبداً وأجيب بأن المراد بالاستغناء التارك لعدم الحاجة ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة كثيراً من تركها أو أن التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة إلى صدمتها فتأمل (قوله) ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعد هاء صلتها وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلاً للمعنى ومعتمد حال من فاعل أراد أي معتمد على قرينة معنوية كمثل الشارح أو لفظية كقوله أن الحق لا يخفى على ذي بصيرة أو وجود لا يمنع من كون أن نافية لأن في النفي يفسد المعنى والتأكيدي خلاف الظاهر فتأمل (قوله) لزمها اللام) أي في خبر المبتدأ بعدها (قوله) ويقل أهمالها) أي أن وليها اسم فان ولها فاعل كالأمثلة الآتية وجب الأهمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفاً كما قاله زكريا (قوله) وحكي الأعمش سيبويه) منه قوله تعالى

إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقول الشاعر
 وإن مالك كانت كرام المعادن التقدير وإن مالك لكانت خدفت اللام لأنها لا تنفك بالنافية لأن المعنى على الإثبات وهذا هو مراد
 المختلف بقوله ويرى ما استغنى عنها أن بدا (١٣٨) إلى آخر البيت واختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام الابتداء

أدخلت للفرق بين أن
 أنافية وإن المحذوفة من
 الثقيلة أم هي لام أخرى
 اجتلبت للفرق وكلام
 سيبويه يدل على أنها لام
 الابتداء أدخلت للفرق
 وتظهر فائدة الخلاف في
 مسألة جرت بين ابن أبي
 العافية وابن الأخضر وهي
 قوله صلى الله عليه وسلم قد
 علمنا أن كنت لمؤمنين
 جعلها لام الابتداء وأوجب
 كسران ومن جعلها لاما
 أخرى اجتلبت للفرق فتح
 أن وجوب الخلاف قبلهما
 في هذه المسألة بين أبي
 الحسن علي بن سليمان
 البغدادي الأخفش الصغير
 وبين أبي على الفارسي
 فقال الفارسي هي لام غير
 لام الابتداء اجتلبت
 للفرق وبه قال ابن أبي
 العافية وقال الأخفش
 الصغير إنما هي لام الابتداء
 أدخلت للفرق وبه قال
 ابن الأخضر (ص)
 والفعل أن لم يك ناسخا
 فلا

وإن كلالها ليوفينهم على قراءة تخفيف الميم فكلا اسمان واللام الأولى للابتداء أ كست بالثانية كفاي
 البيضاء ومازائدة للفعل بين اللامين وليوفينهم خبران أو ما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء
 وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وإن كان القسم إنشاء لأنه لمجرد التأكيد والصلة في اللغة مبنية
 جوابه كفاي المعنى والتقدير وإن كلال الذين والله ليوفينهم وكذا الأعراب على تخفيف الميم مع شدان أما على
 عكسه فإن نافية ولما معنى إلا وكلا مفعول محذوف أي ما أرى كلالا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه وأما على
 شديهما فاحسن ما قيل فيه أن لما جازمة محذوف قدره ابن الحاجب لما بهما وفي المعنى لما يوفوا أعمالهم
 وهو الأولى لدلالة ما بعده عليه وجلة القسم مستأنفة والظاهر صحة هذا الأعراب على الثالث أيضا (قوله إذا
 أهملت) أي وأهملت وكان اسمها خفي الأعراب نحو أن هذا الذاهب فتلزم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا
 ابن أبة) جمع آب كقصة وقاض من أي إذا امتنع والضيم الظلم ومالك الأولى اسم أي القبيلة والثاني نفس
 القبيلة ولذا أنث فله وصرفه للضرورة أو على مراعاة الحى ومن آل مالك حال من ابن أومن أبة لأن المضاف
 بعض منه (قوله خدفت اللام) أي لدلالة مقام المدح على الإثبات ولودخلت في البيت لدخلت على
 كرام لا كانت خلافا لما قدره الشارح لما من من أنها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فإن هذا عام
 في أن العاملة وغيرها كفاي الارتشاف أفاده الصبان لسن هذا لا يظهر على كونها لا مافارقة للماسياني عن
 الفارسي (قوله أوجب كسران) أي لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجلة (قوله فتشأن) أي
 لطلب العامل لها ولا معلق لأن الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسي) قال الدماميني بحجته دخولها
 على الماضي المتصرف نحو أن زيد لتمام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وأن وجدنا أكثرهم
 لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقبيلها بانهم توسعوا في المحذوفة لضعفها بالتخفيف اه صبان
 وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارتشاف وفي التصريح وحجته أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في
 الأصل ولا راجعا إلى الخبر كالمفعول في نحو أن قتلتم مسلما أو أجيب بان الفعل مع فاعله لا يكونهما كالشيء الواحد
 حلا محل الجزء الأول مما بعد أن والمفعول كالجزء الثاني فإن قتلتم مسلما بمنزلة أن قتلتم مسلما (قوله غالبا)
 ظرف زمان أو مكان متعلق بالتي أي انتفى في غالب الأزمنة أو الترا كيب اتصال الفعل عبر الناسخ بان ومفهومه
 أن اتصال الناسخ بها لم ينتف في غالب الترا كيب فمصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولوعلق
 بالتي لأفهم أن اتصال الناسخ بها غالب مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة وبينهما فرق أفاده سم
 (قوله موصلا) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل إلى ما عى وهو المفعول الثاني لتلقيه وذى إشارة لأن فهو
 صفة لها (قوله فلا يليها الخ) أي إذا دخلت على فعل فشرطه عند جمهور البصريين كونه ناسخا لأنها لما
 ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالابتداء والخبر عوضوها بالدخول على فعل يختص بهما مراعاة لحقة
 الأصل في الجلة وشرطه كونه غير نافي ولا منفي كلبس وما زال ولا صلة كإدام (قوله وقديليا غير الناسخ)
 أي عند غير من ذكر وأعلم أن الأقسام أربعة كثيرة وهو مضارع الناسخ وأكثر وهو ماضيه ويقاس
 عليهما اتفاقا ونادر وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير الأخفش القياس عليه وأندر وهو مضارعه ولا يقاس
 عليه اتفاقا ثم إن اللام تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا في الأصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد
 غيره على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا منفصلا وأمثلة الجميع في الشارح فإن اجتمع

نحو كان وأخواتها وطن وأخواتها قال الله تعالى وإن كانت لكبيرة إلا على
 الدين هدى الله وقال الله تعالى وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم وقال الله تعالى وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين وقديليا غير الناسخ
 واليه أشار بقوله غالبا ومنه قول بعض العرب

ان يزنيك لنفسك وان يشينك عليه وقولهم ان قنعت كاذبك لسوطا وازاجز الاخفش ان قام لانا ومنه قول الشاعر شلت يمينك ان قتلت لسانا
 حلت عليك عقوبة المتعمد (ص) وان تخفف ان فاسمها استمكن * والخبر اجعل جملة من بعد ان (ش) اذا خففت ان
 بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها الا ضمير الشأن (١٣٩) محذوف خبرها الا يكون الاجلة وذلك

نحو علمت ان زيد قائم فان
 مخففة من الثقيلة واسمها
 ضمير الشأن وهو محذوف
 والنقد ير علمت انه زيد قائم
 وقد يبرز اسمها وهو غير
 ضمير الشأن كقول
 الشاعر
 فلما رأيتك في يوم الرخاء
 سألتني
 طلاقك لم أبخل وأنت
 صديق
 (ص)

وان لم يكن فلما لم يكن دعاء
 ولم يكن تصرفه متمعا
 فالاحسن الفصل بقدا وفي أو
 تنفيس اولو فليل ذكرو
 (ش) اذا وقع خبر ان
 المخالفة جملة اسمية لم تحتاج
 الى فاصل فتقول علمت
 ان زيد قائم من غير حرف
 فاصل بين ان وخبرها الا
 اذا قصد النفي فيفصل
 بينهما بحرف النفي كقوله
 تعالى وان لا اله الا هو فهل
 انتم مسلمون وان وقع
 خبرها جملة فعلية فلا يخلو
 اما ان يكون الفعل متصرفا
 او غير متصرف فان كان
 غير متصرف لم يؤت
 بفاصل نحو قوله تعالى وان
 ليس للانسان الاماسي

الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضميرا متصلا أفاده في التصريح (قوله ان يزنيك) بفتح
 الياء وكذا يشين وهما مرفوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضرر به سوطا على رأسه
 وجعلته له كالفناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار (قوله شلت) بفتح الشين أفصح من ضمها جملة
 دعائية من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت ونزلت (قوله استمكن) أي حذف وجوبا
 لانها محتملة لأنها حرف ولأن ضمير النصب لا يستمكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوب بالخلاف
 المكسورة وان كانت فرعها لانها أشبه بالفعل منها اذ لفظها كلفظ عض ماضيا واما المكسورة لان شبهه الا
 الامر كجسولا عبرة بشبهها نحو قيل لانه مغير عن أصله ولان طلبها المفعول من جهتين الاختصاص والوصل
 به والمكسورة من الاولى فقط وانما علمت في ضمير محذوف لتسكون كداعلة اظهارا لضعفها بالتخفيف
 لثلاث نظرية الفرع على أصله (قوله الا ضمير الشأن) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور
 لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما يمكن غيره ولذا قد رسي بيويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك
 وكان المناسب للشارح حل كلامه على مذهبه (قوله الاجلة) أي ان حذف الاسم كاهو الواجب سواء
 كان ضمير الشأن أو غيره محافظة على المسند والمستند اليه فان ذكر شئ وذا أو ضرورة جاز كون الخبر جملة
 ومفردا وقد اجتمع في قوله

لقد علم الضيف والمرامون * اذا اغبرأق وهبت شمالا
 بانك ربيع رغيت صريع * وأنت هناك تسكون النملالا

فر ببع خبر الادلى مفرد وجملة تسكون النملالا خبر الثانية والمرامل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت أي هبت
 الريح شمالا والنمل بكسر المثلثة الغيات وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين كون اسمها غير ضمير
 الشأن وكونه مذكورا وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت الشارح (قوله فلما رأيتك) بالكسرة وكذا
 سألتني لانه خطاب لوجهته وصديق فاعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكور والمؤنث أو انه من اجراء فاعيل
 بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى
 ان صديقه الذي يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل بخلة وأنت صديق حال من تاء
 سألت وخص يوم الرخاء لان الانسان رعيامون عليه مفارقة حبابه في الشدة (قوله وان يكن) أي
 الخبر (قوله فيفصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جزأ منه
 (قوله وان عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة عسى
 الخ خبرها ويظهر ان عسى تامة فاعلها ان يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن محذوف وقد اقترب خبرها
 أو انه تنازع يكون واقترب في أجملهم فاعمل فيه الثاني واستتر ضميره في الاول كاجوز بعضهم الوجهين في قوله
 تعالى وانه كان يقول سفيهننا بناء على انه لا يشترط وجوب توجه العاملين للتنازع فيه كاسيأتى وان أجملهم
 اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقديمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كافي
 المغنى وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة وأجملهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون
 ضميره وكذا فاعل اقترب لتقديمه رتبة قياسا على ما مر عن المبرد في عسى أن يقوم زيد أو يفرق بطول
 الفصل هنا بالفعلين (قوله ان غضب) أي بتخفيف أن وهي قراءة نافع (قوله يجب ان يفصل)

وقوله تعالى وان عسى أن يكون قد اقترب أجملهم وان كان متصرفا فلا يخلو اما ان يكون دعاء ولا فان كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى
 والخالسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرأ غضب بصيغة الماضي وان لم يكن دعاء فقل قوم يجب ان يفصل بينهما الا قليلا وقالت
 فرقة منهم المصنف

يجوز الفصل وتركه والاحسن الفصل والفصل أحدار بعة أشياء الاول قد كقوله تعالى ونعلم أن قد صدقنا الثاني حرف التنفيس وهو السين
أو سوف فقال السين قوله تعالى علم أن سيمكون منكم مرضى ومثال سوف قول الشاعر واعلم فعمل المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قد را
الثالث الذي كقوله تعالى أفلا يرون (١٤٥) أن لا يرجع اليهم قولاً وقوله تعالى أيجيب الانسان أن لن نجتمع

أي للفرق بين المخففة والناسبة للمضارع ولم يحتج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لان الناسبة
لا تدخل عليها واعترض بان المخففة لا تقع الا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريين وهي بعد العلم لا تحتاج
لفارق لعدم وقوع الناسبة بعده لما سيأتي في بابها وأما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيها وأوجب
بان هذا الفرق أغلبي ولذا قال المصريح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضاً من المحذوف وهو اسمها مع
احدى النونين أولئلا تلتبس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من
الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اهـ (قوله يجوز الفصل وتركه الخ) صريحه ان تركه
حسن على هذه الطريقة فاعمل التفضيل في قول المصنف فلاحسن على بابه بالنسبة لمنهجه أما على الاولى
وجرى عليها في التوضيح فتركه قبيح للبسها بالمصدرية قال الورداني وينبغي أن محل قبضه اذ لم يكن هناك
فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اهـ أي
مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم رجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة
حينئذ عند جمهور البصريين ولذا جعلوا أن يتم الرضاعة بالرفع على اجمال أن المصدرية وسبأني لذلك مزيد
في اعراب الفعل (قوله أحدار بعة أشياء) فالتنفيس ولن ولم للمضارع فقط وقيل للماضى فقط كافي
التصريح ولو ولا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله أن قد صدقنا) اسمها بالضمير الشأن أو ضمير
المخاطب على مذهب المصنف أي أنك وقد صدقنا خبر والجملة سدت مسد مفعولى نعم وقس باقى الامثلة
لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول بعضها يقدر فيه ضمير المخاطب أو الغائب أو المتكلم
بحسب ما يناسب (قوله الثالث النفي) أي بلا أول ولم وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما سم (قوله
أن لا يرجع) أي بالرفع مضارع رجع الثلاثي وهو يستعمل متعدياً كها هنا ولازماً كرجع زيد وهذا يدل
يعدونه بالهمزة واسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير العجل ومن الفصل بلا قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون
فتنة في قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤمنوا) اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحذوف عنهم
والسؤال بمعنى المسؤول كقوله تعالى قد أتيت سؤالك ومما ورد بغير فصل قوله

اني زعيم يا نويقة * ان أمنت من الرزاح
ونجوت من عرض المنويين من العشى الى الصباح
ان تهبطين بالادقو * م يرتعون من الطلاح

والرزاح بضم الراء وكسر هاء زاي هو الهزال والطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول)
أي قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجملة اسمية) لا تحتاج لفصل
كالخبر المفرد أما الفعلية فتفصل بلم أو قد كافي شرح القطر وسيمثله الشارح (قوله وهو ضمير الشأن)
لا يتعين عند المصنف كافي أن فيحتمل في الآية ان اسمها ضمير الأرض المذكورة قبل أي كأنها وفي
البيت ضمير الركاب أما في المثال الاول فيتمتع ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر جملة
الامع ضمير الشأن ويجوز افراد مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتي أو حذف كقوله
ويوما تواقينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارف السلم
أي كأنها ظبية والمقسم من القسم وهو الحسن وتعطو أي تأخذ من عطوت الى الشيء تنازلته باليد وضمنه

عظامه وقوله تعالى أيجيب
أن لم يره أحد الرابع لورفل
من ذكر كونها فاصلة من
النحوين ومنه قوله تعالى
وأنت لو استقاموا على
الطريقة وقوله تعالى أولم
يهاد الذين يرثون الارض
من بعد أهلها أن لو نشاء
أصنامهم بذنوبهم وبما جاء
بدون فاصل قول الشاعر
علموا أن يؤمنوا بنجادوا
قبل أن يسئلوا بأعظم سؤال
وقوله تعالى لمن أراد أن
يتم الرضاعة في قراءة من
رفع يتم في قول والقول
الثاني ان أن ليست مخففة
من الثقيلة بل هي الناسبة
للفعل المضارع وارتفع يتم
بعده شذوذا (ص)

وخففت كان أيضا
فنوى
منصوبها وثابتا أيضا روى
(ش) اذا خففت كان
نوى اسمها وأخبر عنها
بجملة اسمية نحو كان زيد
قام أو جملة فعلية مصدرية
بلم كقوله تعالى كان
لم تنعن بالامس أو مصدرية
بقد كقول الشاعر
أفلا ترحل غيـر أن ركابنا
لما نزل برحالنا وكان قد

أي وكان قد زالت واسم كان في هذه الامثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير
كأنه زيد قائم وكأنه لم تنعن بالامس وكأنه قد زالت والجملة التي بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله فنوى منصوبها وأشار بقوله وثابتا أيضا روى إلى
أنه قد روى اثبات منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

وصدر مشرق النحر * كان ندييه حقان فتدريسه اسم كان وهو منصوب بالياء لانه مشئى وحقان خبر كان وروى كان ندياه حقان فيكون اسم كان محذوفاً وهو ضمير الشأن التقدير كانه ندياه حقان فتدريان حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كان ويحتمل أن يكون ندياه اسم كان وجاء بالالف على لغة من يجعل المثني بالالف في الاحوال كلها (ص) (١٤١) (لا التي لنفي الجنس)

عمل ان اجعل للادى
نكره

مفردة جاءتك أو مكرره

(ش) هــنا هو القسم

الثالث من الحروف

الناسخة للابتداء وهي لا

التي لنفي الجنس والمراد بها

لا التي قصد بها التخصيص

على اسم متغراق النفي

للجنس كله وإنما قلت

التخصيص احتراماً من التي

يقع الاسم بعدها مرفوعاً

نحو لا رجلاً قائماً فانها

ليست نصاً في نفي الجنس

اذ يحتمل نفي الوحدة ونفي

الجنس فبتقدير ارادة نفي

الجنس لا يجوز لارجل قائماً

بل رجلاً وبتقدير نفي

الوحدة نحو لا رجلاً وأمثالاً

هذه فهي نفي الجنس

ليس الا فلا يجوز لارجل

قائم بل رجلاً وهي تعمل

عمل ان فتنبه المبتدأ

اسما لها وترفع الخبر خبراً

لها ولا فرق في هذا العمل

بين المفردة وهي التي لم

تتكسر نحو لا غلام رجلاً

قائم وبين المكسرة نحو

لا حول ولا قوة الا بالله ولا

يكون اسمها وخبرها الا

نكرة فلا تعمل في المعرفة

معنى تميل فعده بالي والسلم يفتحان كما في الشمي شجر معروف (قوله مشرق النحر) أي مضى العنق وندييه أي الصدر رأى التدبيان فيه وتشبيههما بالحقين في الاستدارة (قوله وهو ضمير الشأن) لا يتعلق بل يحتمل ضمير المصدر مامني (خاتمة) لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها وأما السكون فتخفف وتعمل وجو بالحوال كن الله قتلهم وأجاز يونس والاختفأ اعماها والله سبحانه وتعالى أعلم (لا التي لنفي الجنس)

أي لنفي حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لأن النفي إنما يتعلق بالاحكام لا الذات فهو محاذ عقلي في النسبة الابقاعية وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال للدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر (قوله ليست نصاً) أي بل ظاهرة فيه ضرورة أن النكرة في سياق النفي للعموم فاحتملها لنفي الوحدة أي لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته مرفوعاً يحتاج لقرينة كقولك بعدها بل رجلاً وقد تنص على نفي الجنس بقريضة خارجية كقوله

نعر فلا شيء على الأرض باقياً * ولا وزر مما قضى الله واقياً (قوله لنفي الجنس ليس الا) أي عند افراد اسمها بنى أو نصب خلافاً للتأني كسبكي حيث خصه بحالة البناء فان ثنى أو جمع احتملت ذلك ونفي قيد الانثنية أو الجمعية كما في المهمة والتي كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم في الجميع كما ونحبه في المظول وقال ابن الهمام لا تقيد النص كالعامة كليس (قوله عمل ان) أي لشبهها بها في توكيد النفي كما هي في الاثبات وفي التصدير وتساوى لفظها اذا خففت (قوله الانكرة) الحاصل أن شروط اعماها مستأجرة برة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا وعدم جارها وواحد لعمولها وهو تنكير همداء واحد لاسمها وهو اتصال بهاء يلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطاً مستقلاً وأما قول المصنف وبعد ذلك الخبر اذ كرفلا يغني عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل في نحو لا في الدار رجل قائم فلو لم تكن نافية فهي زائدة لاعامة أو كانت لنفي الوحدة أو الجنس لانصاعمت كليس وان دخل عليها جار الغيت وكانت معترضة بينهما وبين مجروره كجئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وجعلها الكوفيون حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة والحرف جار لها وسيد كر الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) أي هذه قضية ولا بأحسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطربيت من السكامل دخله الوقص كما قيل ثم صار مثلاً للامر المتعسر (قوله ولا مسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة السجى به وأيضا ليس كل مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام وأمثالاً ويله بأنه على تقدير لامس أبي حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه أن مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لا نفي مثله فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أي قضية ولا يفصل لها أي لا قاضي يفصلها كقولهم لكل فرعون وسى بقنو بينهما أي لكل جبار فهار (قوله حناناً) بمهمله فنونين أي رجة أي راحوا في نسخ حيامن الحياة وفيه ان علمها مامات الابد عمر القائل لذلك الآن يجعل الوصف ليس من كلامه كابر شد اليه قول الشارح كقولك (قوله ألفت) أي لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها كمثلها تنبيهاً على نفي الجنس اذ هو تكرار لنفي كالجذب مع المعرفة جبراً لما فاتها من نفي الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما (قوله غول) أي

وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا بأحسن لها والتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها يدل على انه معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا بأحسن حناناً لها ولا يفصل بينهما ألفت كقوله تعالى لا فيها غول (ص)

فانصب بهامضاً أو مضارعاً * وبعد ذلك الخبر اذ كرفاهه

وركب المفرد فالتحكاكلا * حول ولا قوة والثاني اجعلا
(ش) لا يخلو الاسم من ثلاثة
(١٤٢) أحوال الحال الاول أن يكون مضافا نحو لا غلام رجل حاضر الثاني أن يكون مضارعا

شئ يقتال عقولهم ويذهبها (قوله وركب الخ) أشار به الى علة البناء الآتية في الشرح وفي قوله فالتحكاك قصور سيئير اليه الشارح (قوله والثاني) مفعول أول لاجع لاحذفت باؤه للضرورة ومرفوعا مفعوله الثاني وألف لاجع لامبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة (قوله مضافا) منه قولهم لا أبالك ولا يد لك عند سبويه والجمهور فأبامضاف للسكاف منصوب بالالف بالتثنية والخبر محذوف أي لا أبالك موجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهي في مثلك لانه لم يقصد في أب معين بل هو ومن يشبهه اذ هو دعاء بعدم الناصر وانما زيدت اللام بينهما كراهة لادخال لا على صورة المعرفة وقال الفارسي وابن الطراوة أبامفرد مبنى جاء على لغة القصر أي ففتحته مقدر على الانك كاعرابه على تلك اللغة لامبنى عليها ولأن شرط نصبها كونه مضافا وهو حينئذ غير مضاف كما مر في المبنى حذف تنوينه للبناء وحذفت نون يدي للتخفيف شذوذ اولك خبر وقيل هو شبهه بالمضاف لوصفه بذلك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها به (قوله لا ثلاثة ولا اثنين) أي غير علم بان أريد مطلق جماعة بهذا العدد أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر ما إذا أريد جماعة معينة هذه عندهم لانه حينئذ يجب تعريفا فلهما بأل فنهمل لا وتسكرر مع شئ آخر معطوف فان أريد بالثلاثة جماعة معينة وبالاثنين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت في الثاني فيقال لا الثلاثة ولا الاثنين هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمله واعلم ان مشبه المضاف يلزم اعرابه منوناعند البصريين وجوز ابن كيسان بناءه أيضا فلا ينون اجزائه مجرى المفرد لعدم الاعتماد بالمعمول لصحة الكلام بدونه وأجاز الناظم اعرابه غير منقون بقلة تشبيها بالمضاف وعلى أحدهما يخرج حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت وقوله تعالى لا جدال في الحج ويمكن تحريكه على الاول بجعل الظرف خبرا متعلقا محذوف لا باسم لا فهو مفرد مبنى لا تشبيه بالمضاف أي لا مانع لما أعطيت واللام للتقوية ولا جدال حاصل في الحج وأجاز البغداديون بناءه ان عمل في ظرف كالأية اه اسقاطي بزيادة (قوله تركبه معها) هكذا عمل سيبويه وكثير البناء مستبدلين باعرابه عند فصله منها وفيه ان التركيب انما يصلح علة للفتح لا لقتضائه التخفيف لا لاصل البناء والالبني بعلمك وحضر موت وأما بناء خمسة عشر وسبويه فليس للتركيب كما مر فالوجه انه بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس يستدعي وجود من الدالة عليه لفظا أو معنى ولذا صرح به في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال الألامن سبيل الى هند

لان قولنا لا رجل في الدار مبنى على سؤال محقق أو مقدر كأنه قيل هل من رجل في الدار فاجيب بالنفي على وجه الاستغراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن أعرب المضاف وحمل عليه شبهه لا يقال التضمن لقتضى البناء ما كان باصل الوضع وهذا عارض بدخول لا لانا نقول ذلك في البناء الاصل لا العارض ولا يردان هذا التضمن كتضمن الحال معنى في حيث انها مبدرة في نظم الكلام بدليل ذكرها في البيت فلا يقتضى البناء كما مر لان ذكرها ضرورة وبني على حركة ايذانها بعروض البناء وكانت فتحة للخفة (قوله فتحة اعراب) أي وحذف تنوينه للخفة وردائه لم يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف أو اضافة أو وصف العلم بان أو ملاقة ساكن أو وقف أو بناء وليس ههنا من غير البناء (قوله وذهب المبرد الخ) أي لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فيعارضان علة البناء وردائها واردة عليها والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها بخلاف اللذين على القول باعرابه ولوسلمنا ذلك لكان يعرب نحو يازيدان ولا قائل به وتظهر

للمضاف أي مشابهه والمراد به كل اسم له تعلق بما بعده اما بهمل نحو لا طالعا جبلا ظاهر ولا خيرا من زيد راكب واما بهطف نحو لا ثلاثة ولا اثنين عندنا ويسمى المشبه بالمضاف معطولا ومعطولا أي مبدودا وحكم المضاف والمشبه به النصب لفظا كما مثل والحال الثالث أن يكون مفردا والمسراده هنا ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف فيدخل فيه المثنى والجمع وحكمه البناء على ما كان ينصب به لتركبه مع لا وصيرورته معها كالشئ الواحد فهو معها كخمسة عشر ولكن محله النصب بلا لانه اسم لها فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح لان نصبه بالفتحة نحو لا حول ولا قوة والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به وهو الياء نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لزيد فمسلمين ومسلمين مبنيان لتركبهما مع لا كما بني رجل لتركبه معها وذهب الكوفيون والزجاج الى أن رجل في قولك لا رجل معرب وان

ان الشباب الذي محمد
عواقبه
فيه نكاح ولا نكاح للشباب
وأجاز بعضهم الفتح نحو
لامسعات لك وقول
المصنف هو بعد ذلك الخبر
اذكر رافعه بمعناه انه يذكر
الخبر بعد اسم لا صرفوعا
والرافع له لا عند المصنف
وجاعة وعند سيبويه
الرافع له لان كان اسمها
مضافا أو مشبها بالمضاف
وان كان الاسم مفردا
فاختلف في رافع الخبر
فذهب سيبويه الى انه ليس
مرفوعا بل وانما هو مرفوع
على انه خبر المبتدأ لان
منه به ان لا واسمها المفرد
في موضع رفع بالابتداء
والاسم المرفوع بعدهما
خبر عن ذلك المبتدأ ولم
تعمل لا عنده في هذه
الصورة الا في لاسم وذهب
الاخفش الى أن الخبر
مرفوع بلا فتكون لاعاملة
في الجزأين كما علمت فهما
مع المضاف والمشبّه به
وأشار بقوله والثاني اجعلا
الى انه اذا أتى بعد الاسم
الواقع بعدها بعاطف
ونكرة مفردة وتكررت
لا نحو لا حول ولا قوة الا
بأنه يجوز فيه خمسة أوجه
وذلك لان المعطوف عليه
امان يبنى مع لاعلى الفتح
أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لاعلى الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

ثمرة الخلاف في لابنين كراما فتبنى الصفة على الفتح عند الجمهور ودونه (قوله بكسر التاء) أى بلا تنوين
لانه وان كان لاقا بله مشبه لتنوين التمكن الذي لا يجامع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسما
نظرا الى انه للقبالة (قوله ان الشباب) يروى أودى الشباب بفتح الهززة وسكون الواو فندال مهمة
أى فنى وذهب ومحمد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لسكونه مصدرا والجملة صلة الذى وجملة
فيه نكاح بفتح اللام مضارع لذن من باب تعب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب اما
بكسر الشين جمع أشيب أو بفتحها مصدر على حذف مضاف أى لذى الشيب أو اللام بمعنى فى أى فى زمن
الشيب والشاهد كسر لئذات على هذه الرواية. ويروى بفتحها بلا تنوين (قوله والرافع له لا عند المصنف
وجاعة) أى سواء ركبت مع الاسم أولا وهذا هو مذهب الاخفش الآتى ومخالفة سيبويه انما هي في
حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب وصرح به
الشو بين وينبى أن يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان في الخبر فلا بالاولى
أفاده الدماميني (قوله ان لا واسمها المفرد الخ) صريحه ان المبتدأ مجموع لامع اسمها ويرد عليه ان
خبر حينئذ يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه النفي ويكون معنى لارجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات
القيام لغير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مرادوا أيضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير
سابق وأجيب بان في نحو هذه العبارة تسميها كما أشار اليه سم وان المبتدأ فى الحقيقة هو الاسم فقط
وهو الذى عمل في الخبر كحاله قبل دخول لا لكن لما كانت كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك
قال الاشموني مذهب سيبويه ان الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا الا في الاسم
فينبى ارجاع ما خالف هذه العبارة اليها ولا يرد أن لا نسخت حكم الا ابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في
شرح الكافية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الا ابتداء اللفظ وهو باق تقديره ولذلك يتبع
اسمها بالرفع باعتبار محلها بخلاف ان فتنسخه لفظا ومحلها لاقوتها أفاد جميع ذلك الصبان (قوله الا في الاسم)
أى لقر به منها ولم تعمل في الخبر لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة وقال في المعنى الذى عنده ان
سيبويه يرى عدم عمل المركبة في الاسم أيضا لان جزء الشئ لا يعمل وأما لارجل ظر يفا بالنصب فتل يازيد
الفاضل بالرفع أى ان نصب ظرف بتبعية اللفظ لا محل كما ان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش
الخ) يظهر أثر الخلاف في نحو لارجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لان العامل في الخبر مجموع
المبتدأين المتعاطفين وعند الاخفش يمنع لاقوتها على الخبر عاملان لا الاولى والثانية فيذكر لكل
خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدّر في نحو لا حول ولا قوة ما عند سيبويه فيجوز تقديره مثنى عنهما
ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بانهما وان كانتا جملتين في الخبر لانهما متماثلتان لفظا ومعنى فيجوز
عملهما في اسم واحد وعمل واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان أفاده المصريح والدماميني قال الروداني
والحق المشبه أن رفع الخبر في ذلك انما هو مجموع الحرفين لا بكل على حدته اذ لا يعقل معمول
لعاملين ثمتا أولا لاستحالة اثر بين مؤثرين ولان قائمان لسكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاثنين بل
عن مجموعهما فافترس كونه معمول للمجموع الحرفين سوى ان ولا وكذا يجوز يد وعمر وقائمان وعلى هذا فلا
خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه مجموع المبتدأين المعطوفين مثل
زيد وعمر وقائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا)
سيأتى محترزه في المتن (قوله يجوز فيه) أى في التركيب المشتمل على ذلك لافى الاسم الثانى وحده فان
أوجه ثلاثة فقط وهى البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتى يقتضى انها
ثمانية لانه ان بنى الاول أو نصب فى الثانى ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر أنها خمسة كالاشموني اقتصر

أو ينصب أو يرفع فان بنى مع لاعلى الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الاول

البناء على الفتح لتركبه مع
لا الثانية وتكون لا الثانية
عاملة عمل ان نحو لاحول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الثاني النصب عطفا على
محل اسم لا وتكون
لا الثانية زائدة بين العاطف
والمعطوف نحو لاحول
ولا قوة الا بالله ومنه قول
الشاعر

لانصب اليوم ولاخلة

اتسع الخرق على الراقع
الثالث الرفع وفيه ثلاثة
أوجه الاول ان يكون
معطوفا على محل لا واسمها
لانها في موضع رفع
بالابتداء عند سيبويه
وحينئذ تكون لازمنة
الثاني ان تكون لا الثانية
عملات عمل ليس الثالث
أن يكون مرفوعا بالابتداء
وليس لا عمل فيه وذلك
نحو لاحول ولا قوة الا بالله
ومنه قوله

هذا لعمركم الصغار بعينه
لأنهم ان كان ذلك ولا آب
وان نصب المعطوف عليه
جاز في المعطوف الواجهة
الثلاثة المذكورة أعني البناء
والنصب والرفع نحو لا غلام
رجل ولا امرأة ولا امرأة
ولا امرأة وان رفع
المعطوف عليه جاز في الثاني
وجهان الاول البناء على
الفتح نحو لا رجل ولا
امرأة ولا غلام رجل ولا
امرأة ومنه قوله

على كون الاول مفردا كالثاني كمثل المصنف وحينئذ فليس في الاول الا البناء بثلاثة في الثاني أو الرفع
بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أو لا لا تنصب بقطع النظر عن مثاله فيبدأ كثيرا لا نه خلق من نصب
الثاني على رفع الاول أي فتح فتحة أو نصبه لتكون مضافا أو شبهه يكون في الثاني ثلاثة وجه رفعه سواء كان
مفردا أو مضافا أو شبهه وجهان فالجاء خمسة عشر وأما الثاني فمفيد في كلامه بالمفرد بميل انه خبر شبه بين
التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضعف الواجهة لان القياس مع وجود لا بناء ولا نصبه
وأيضا لا الاولى لا تعمل النصب في لفظ الاسم لكونه مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه بالمفرد (قوله على
محل اسم لا) أي عند النظم اما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبنيا لشبهه بحركة الاعراب في
العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا ونصبا فتدبر اه صبان وجوز الزحشرى نصبه
بمحذوف أي لا أرى قوة وقال يونس وجاعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتنوين المنادى المفرد
كذا في التوضيح أي فهو مركب مع لا وهي غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى
وخبر الثانية محذوف لدلالة الاول عليه أي ولا خلة اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي والخبر محذوف اما خبر
واحد لهما أي لا نصب ولا خلة بينهما أو لكل خبر ويتعين هذا عند سيبويه ان نصب الثاني على محل الاول لان
خبر الاول حينئذ مرفوع بالابتداء وخبر الثاني بل لان لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لزم
ارتفاعه بعاملين مختلفين وهو ممنوع أفاده المصريح وفيه نظر أما أولا فان لا الثانية عند نصب ما بعده زائدة
لا تحتاج خبر بل الثاني معطوف على الاول عطفا مفردا لا جملة فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام
جملة واحدة نعم على مذهب يونس من أنه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانيا فكونه
يتعين لكل خبر عند سيبويه الى آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الراقع يروى
اتسع الفتق على الراتق وهو بمعناه قليل وهذا هو الصواب لان الفاقية قافية (قوله على محل لا واسمها)
أي عند سيبويه على التسامح المار فلا يردان لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تنسلط على الخبر
فكيف تكون الثانية زائدة لان المعطوف في الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة) أي بين
المتعاطفين والخبر المحذوف مثنى عنهما في جملة واحدة (قوله وليس لا عمل فيه) أي لوجود شرط
الفائتها وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما في الزائدة فيجب لكل خبر
ويكون من عطفا لجل كما اذا عملت كليس (قوله هذا لعمركم الخ) بفتح العين مبتدأ خبره محذوف
وجوابا أي لعمركم قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فغنيين معجمة الذلل والخوان (قوله وان نصب المعطوف
عليه) أي لكونه مضافا أو شبهه مع كون الثاني مفردا (قوله أعني البناء) أي لتركبه مع الثانية والنصب
أي عطفا على لفظ الاول والرفع أي لانها أو أعمالها كليس أو زائدتها مع عطفه على محل اسم لا عند
سبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله ميم عن الدماميني
ويؤيده ما مر عن شرح الكافية من ان لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الالفاظا مع بقائه تقدير
لكن فيه ان لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها في محل المبتدأ لزم ان هذا المبتدأ لا
يعمل في شيء الآن يقال الثاني والمنفي كالشيء الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما قالوه في غير قائم الزيدان
فتأمل صبان (قوله الاول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت الاولى
كليس أو عملت اثلاثا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر يلزم على الاول كون الخبر منصوبا مرفوعا (قوله
فلا فوالخ) اللغو الباطل والتأنيم اللوم من قولك للشخص أئمت والضمير للجنة وما قالوه أي نطقوا به وهذا
من قصيدة لأمية بن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها وهو ملق من بيتين وأصله
فلا فوالخ ولا تأنيم فيها * ولا حين ولا فيها ملهم

فلا فوالخ ولا تأنيم فيها * وما قالوه أبدا مقيم

وفيها

والثاني الرفع نحو لارجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثاني لانه انما جاز فيما تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا ليست
 النعت قائمة بالنصب ولهذا اقال المصنف وان رفعت أولا لا تنصب (ص) ومفردا نعتا لبنى بلى * فافتح أو انصب أو ارفع نعتا (ش)
 اذا كان اسم لا مبنيا ونعتا بمفرد عليه أي لم يفصل بينهما وبينه بفصل (١٤٥) جاز في النعت ثلاثة أوجه الاول البناء

على الفتح لتركبه مع اسم
 لا نحو لارجل ظرف
 الثاني النصب سرعاة لحل
 اسم لا نحو لارجل ظرفا
 الثالث الرفع سرعاة لحل لا
 واسمها لانها في موضع رفع
 عند سببها كقوله لا
 لارجل ظرف (ص)
 وغير ما يلي وغير المفرد *
 لاتبين وانصبه أو الرفع
 اقصد

(ش) تقدم في البيت
 الذي قبل هذا أنه اذا
 كان النعت مفردا
 والمنعوت مفردا ووليته
 النعت جاز في النعت ثلاثة
 أوجه وذكري في هذا البيت
 انه اذا لم يل النعت المفرد
 المنعوت المفرد بل فصل
 بينهما بفصل لم يجز بناء
 النعت فلا تقول لارجل
 فيها ظرف يبنى ببناء ظرف
 بل يتعين رفعه نحو لارجل
 فيها ظرف يبنى أو نصبه نحو لا
 لارجل فيها ظرفا وانما
 سقط البناء على الفتح
 لانه انما جاز عند عدم
 الفصل لتركب النعت مع
 الاسم ومع الفصل لا يمكن
 التركيب كما لا يمكن التركيب
 اذا كان المنعوت غير مفرد

وما فاعل الخ والحين بالفتح الملاك والمليم اللائم والساهرة أرض يجدها
 انما تعالى يوم القيامة فاعلم فيهما الحزم وروى (قوله والثاني الرفع) أي على عمل الثانية كلبس أو اهدأها
 وسأ يهدأها مبنيا مستقلا أو ز يادنها وعطفه على الاول سواء عملت الاولى كلبس أو أهملت وتقدر خبر واحد
 أو اثنين يعلم ماصي (قوله ولا يجوز النصب) أي عطف على المحل أو تبع اللفظ لا تتفاهما أما النصب بمحذوف
 كما مر عن الزمخشري فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز في الاول البناء والرفع الغاء أو عملا
 كلبس فتاك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول أو لفظه أو بمحذوف ورفع على الغاء الثانية
 أو ز يادتها أو عملها كلبس فتاك أحد وعشرون وجهها يمنع منها أربعة وهي رفع الاول الغاء وعللا كلبس
 مع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثاني تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء
 بنصبه بلا الثانية فتاك أربعة عشر في ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمنع منها الاربعة السابقة مع كونه مضافا
 أو شبهه بثمانية وان أفرد الثاني فقط فتلاثة الاول تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب
 فتكون ستة في سبعة اثني عشر باثنين وأربعين يمنع منها نظير الثانية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب
 الاول سواء كان مضافا أو شبهه مع نصب الثاني على محله اذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي
 الثاني أربعة عشر في ستة الاول بأربعة وعشرين يمنع منها ضعف ما قبله فجمله الصور مائة وتسعة وثمانون يمنع
 منها اثنا عشر وأربعون كما هو ظاهر للتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وقاؤه للتحسين فلا
 تمنع عمله في المقدم عليه ونعتا بدل منه أو بيان كذا قيل والظاهر اجاؤه على قاعدة نعت التكررة اذا
 تقدم يغرب حالا وتغرب هي بحسب العوامل ولبنى وبلى صفتان لنعتا أو الاول متعلق بالثاني وحذف
 مفعول انصبين وارتفاع دلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه في المتقدم (قوله لتركبه مع اسم لا)
 أي قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لام مثل لا خمسة عشر كذا في التوضيح
 والاشموني وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء كافي الصبان هذا وصريح ذلك
 ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما امما واحدا قبل دخولها تحمسة عشر
 وبعليك لأن كلا منهما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم بنى لتركبه مع لا والنعت
 بنى لتركبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الا أن يكون
 من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل علة بناء الاسم تضمينه معنى من ولما كان الوصف من تمامه
 كان كلاهما معا تضمينها فبنيا وافرقت بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تبين بان صفة
 المنادى ليست مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي المنفية في المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة
 ليست مبنية بل فتحتها اعراب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر
 ان من جعل الموصوف في النداء من التشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا حيث يجعل من نفي الموصوف لامن
 وصف المنفي فينصب الاول لشبهه بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كما ذكره في النداء لكن لم أر من
 ذكره هنا الا ما مر من بعضهم في لا بالاك فلي تأمل (قوله سرعاة لحل اسم لا) أي أو اتباعا للفظ واعرابه
 مقدر كما مر نظيره (قوله لحل لا واسمها) فيه التسامح المسار (قوله وغير ما يلي) مفعول لتبين المجزوم

(١٩ - (خضري) - اول)

نحو لا طالع جلا ظر يفا ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت
 عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد الى أنه اذا كان النعت غير مفرد كالضاف والمشبه
 بالمضاف يتعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينهما وبين
 النعت أو لا يفصل وذلك نحو لارجل صاحب برفيها ولا غلام رجل فيها صاحب بروجاصل ما في البيتين انه اذا كان النعت مفردا والمنعوت

مفردا ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه نحو لارجل ظريف وطر يفاطر يف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء (ص) والعطف ان لم تكرر لا احكاما * له بالنعت ذى الفصل اتنى (ش) تقدم أنه اذا عطف على اسم لا نسكرة مفردة وتكررت لا يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لارجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وهذا البيت انه اذا لم تكرر لا يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وقد تقدم في البيت الذي قبله انه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لارجل وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكي الاخفش لارجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لا فكانه قال لارجل ولا امرأة (١٤٦) ثم حذف لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الالرفع

والنصب سواء تكررت
لأنحو لارجل ولا غلام
امرأة أولم تتكرر نحو
لارجل ولا غلام امرأة هذا
كله اذا كان المعطوف نسكرة
فان كان معرفة لا يجوز فيه
الالرفع على كل حال نحو
لارجل ولا زيد فيها أولا
رجل وزيد فيها (ص)
وأعط لامع همزة
استفهام
ماستحق دون الاستفهام
(ش) اذا دخلت همزة
الاستفهام على لالنافية
للجنس بقيت على ما
كان لها من العمل وسائر
الاحكام التي سبق ذكرها
فتقول أالارجل قائم وألا
غلام رجل قائم وألا طالعا
جب لا ظاهر وحكم
المعطوف والصفة بعد
دخول همزة الاستفهام
كما فيهما قبل دخولها
هكذا أطلق المصنف رحمه
الله تعالى هنا وفي كل ذلك

بلا الناهية وغير المفرد عطف عليه أي غيره من النعت والمنعوت كما يشير اليه الشارح فهو محترز قول
المصنف ومفردا مع قوله المبني قال ابن غازي ولوقال

وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زدان أفردا واتصلا

لا غنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب اذا لامني بلا فالاولى
حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أي حذف وبيت وليس الفتح
بالتركيب مع الاول للفصل بالواو (تنبيه) البدل النسكرة كالنعت المفصول نحو لارجل وامرأة فيها
بالنصب والرفع ولا يبنى على تركبها مع البدل منه لانه على نية تكرار العامل فيبينهما فصل مقدر وجوزه
بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا أحد زيد بكر فيها وكذا يقال
في عطف البيان وأما التوكيد فالاولى في اللفظ منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه
ونصبه وأما المعنوي فيمتنع بناء على أنه لا يتبع نسكرة لان ألفاظه معارف أما على أنه يقبها فيتمتع برفعها لعدم
تسلط لا على المعرفة (قوله وأعطا لا) قال سم يمكن شموله للعامة عملان وليس (قوله دون
الاستفهام) ليس فيه مع الاول ايطاء لتخالفهما أعريفا وتكريرا (قوله فالحكم كذا كر) لكن مع
التو بيخ كثير ومع الاستفهام عن النفي قليل حتى توهم الشاوبين عدم وقوعه (قوله أالارواء) أي
انكشافا عن القبيح وهو اسم لا خبرها محذوف أي موجود والهمزة للتو بيخ والانكار والشبهة للشباب
وأذنت أي أعامت والهرم بفتح تحتين الكبر وقدرهم هرما كتعجب تعبها فهو هرم اذا كبر وضعف كذا في
المصباح (قوله أالاصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا واسمي خبرها أوصفتها والخبر محذوف
أي موجود والذي لا قاه أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مت هل يفتني اصطبار اسمي زوجتي أم تتجلى
وأم امامتة فالاطلوب بهامع الهمزة تعيين أحدهما أو منقطعة فتكون اضرابا عن الاستفهام الاول الى
الاستفهام عن التجلد دما ميني (قوله الاعمالها في الاسم) أي ولا خبرها لانها بمنزلة تمنى فتقولك ألاماء
كلام تام جلا على معناه وهو أتمنى ماء فلا خبر لها لالفظا ولا تقديرا كما قاله الساميني والاسم هنا بمنزلة
المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقدرا (قوله ولا يجوز الغاؤها) أي لانها كابت وهي لا تاتي
(قوله بالرفع) مقتضى اقتضاره عليه جواز النصب على محل الاسم وهو الظاهر فلم يحذر (قوله ألاماء
باردا) ماء الثاني نعت للاول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق ككررت برجل رجل صالح ويسمى

نعتا

تفصيل وهو انه اذا قصد بالاستفهام التو بيخ والاستفهام عن النفي فالحكم كما

ذكر من انه يبق عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الالغاء فمثال التو بيخ قولك أالارجوع وقد شئت ومنه قوله

أ لارواء لمن رأت شبيبته * وأذنت بشيب بعدهم

ومثال الاستفهام عن النفي قولك أالارجل قائم ومنه أالاصطبار لاسمي أم لها جلد * اذا ألاق الذي لا قاه أمثالي

وان قصد بالالتنى فذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الاحكام وعليه يقتضى اطلاق المصنف ومنه ذهب سيدي به أنه لم يبق لها الا
عملها في الاسم ولا يجوز الغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة لا ابتداء ومن استعملها للتمنى قولهم ألاماء باردا وقول الشاعر

* ألامرولى مستطاع رجوعه *

الغفلات (ص)

وشاع في ذا الباب اسقاط

الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر

(ش) إذا دل دليل على خبر

لا النافية للجنس وجب

حذفه عند التقييمين

والطائين وكثر حذفه عند

الحجازين ومثاله ان يقال

هل من رجل قائم فتقول

لا رجل ونحوه الخبر وهو

قائم وجوباً عند التقييمين

والطائين وجوازاً عند

الحجازين ولا فرق في ذلك

بين أن يكون الخبر خبر

ظرف ولا جار ومجرور

كـمـثـل أو ظرفاً ومجروراً

نحو أن يقال هل عندك

رجل أو هل في الدار رجل

فتقول لا رجل فإن لم يدل

على الخبر دليل لم يحذفه

عند الجميع نحو قوله صلى

الله عليه وسلم لأحد أغير

من الله وقول الشاعر

ولا كـرـيـم من الولدان

مصبوح

والى هذا أشار المصنف بقوله

إذا المراد مع سقوطه ظهر

واحتراز بهذا مما لا يظهر

المراد مع سقوطه فإنه

لا يجوز حينئذ الحذف

كأن تقدم (ص)

﴿ظن وأخوانها﴾

انصب بفعل القلب جزأى

ابتداء

أعنى رأى خال علمت

وجدا

نعتاموطاً فهو مبنى على الفتح تركبه مع الاول ويمتنع رفعه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين
 تنوين بارداً لان العرب لم تركب أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثاني توكيداً ولا بدلاً كما في التوضيح
 لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مراد فاعله حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكن يجوز بعضهم
 التوكيد في قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة فكنا ههنا وجوز في النكت كونه عطف بيان لجواز كونه
 أوضح من متبوعه (قوله فيرأب) بفتح التحتية والهمزة وسكون لراء آخره موحدة أى يصلح وفاعله
 ضمير العمر وأذات بمثلثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أى أفسدت ويد الغفلات فاعله
 وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكسب وأثبت من لوازمه اليد تخيلاً واحتج المازني
 بالبيت على سيبويه فقال مستطاع ما خبر لا فيمطل قوله لا خبر لها وصفة لا سمها امر إعادة لا ابتداء فيمطل قوله
 بعدم ذلك وأيا كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبراً مقدماً عن رجوعه والجملة صفة
 ثانية لعمر بعد وصفه بولى ولا خبر لا لاقال الروداني ونحوه الوصفية مكبرة لا يشك عاقل في ان المتضمني انما
 هو استطاعة رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلا شك (تنبيه) تردألا
 للتنبيه وهي الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله الخ أليوم يأتيهم وللعرض
 والتخصيص فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألاتقانون قوما الخ (قوله إذا المراد الخ)
 إذا شرطية كما يشير اليه صفيح الشارح فالذال مفتوحة وليست هي اذالتعملية لان المراد لا يظهر في كل
 تركيب كما لا يخفى (قوله إذا دل دليل) أى مقالى كوقوعها جواباً للسؤال أو حالى بأن دل عليه السياق
 نحو فلا فوت أى لم قالوا لا ضير أى علينا وأكثراً يحذفه الحجازيون مع الانحوا لاله الا الله فيرفع ما بعد الاعلى
 البدلية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل
 الاسم قبل الناسخ وليس هذا مبنياً على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية فتأمل (قوله)
 أغير من الله المراد بالغيرة لازمة وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمه لا انفعال النفس من فعل
 ما يستكره لاستحالة على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته تخاف يخاف غضب من فعلها
 والمصدر غيرا تخوفاً وغيرة كضربة ولا يكسر أولهما كما قاله ابن السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ)
 قيل انه لحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والمنابعة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها
 فقدمت حاتماً فقال النبي

هـلا سألت النبيين ما حسبي * عند الشتاء اذا ما عبت الرج

ورد جازرهم حرفاً مصرمة * في الرأس منها وفي الاصلاء تلميح

اذا اللقاح غدت ملقى أصرتها * ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف الناقصة المهزولة أو المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون
 أقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب والتلميح الشحم لشبهه بالملح في البياض واللقاح جمع
 لقوح وهي الناقصة الخلوب والاصرة جمع صرار خيط يشده بضرع الناقصة للابرضها ولدها وانما تاتي وتترك
 عند عدم اللبن والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته سقيته المصبوح
 والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ظن وأخوانها﴾

(قوله بفعل القلب) مفرد مضاف فيعم (قوله جزأى ابتداء) الاضافة لادنى ملابس أى جزأى جملة
 ذات ابتداء والمراد الجنس الصادق بالبعض لان أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدأ يلزم الحذف أو
 الصدر أو غيره مما يمتنع في كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه في يجوز هنا مقدماً على أنه مفعول أول

(ش) هذا هو القسم الثالث من الافعال الناسخة للابتداء وهو ظن وأخواتها وتنقسم الى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فلما أفعال القلوب فتقسم الى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذكر المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودرى وتعلم والثاني منهما ما يدل على الرجحان وذكر المصنف منها ثمانية ظن وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فثال رأى قول الشاعر

رأيت الله أكبر كل شئ

محاوله وأكثرهم جنودا فاستعمل رأى فيه لليقين وقد نستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أى يظنوننه ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر

عامتك البازل المعروف فانبعث

اليك بنى واجفات الشوق والامل

ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاستقين ومثال درى قوله

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط

كلهم ظننت أفضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استنهما في البابين كان كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيهما وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبر بقرته فعلى اضممار القول أى مقولا فى كل واحد منهم اختبره بنفسه ومثله فى كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر الا بعد استيفاء فاعلها أى وجوده وذكره وان تأخر عنها فان قلت نحو حسبت زيدا هجر او صيرت الطين خزفا ليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمر ولا الطين خزف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح فى الاول باعتبار التشبيه على حذف الاداة وفى الثانى باعتبار الاول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعاقبا على أى أحوال من مفعوله (قوله الله) بسكون الذا ل لغة فى الذى وكاعتد صلاته احتزبه عن جعل التى من أفعال المقاربة وقد صرت والتى بمعنى صبر وستأتى (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى ظن لامن الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الحريرى انه من لحن الخواص ويرده قصة هب أن أبانا كان حجارا كذا فى شرح الجامع (قوله والتى) مبتدا وكصبرا صلتها وبها انصب خبره أى والافعال التى بمعنى صير انصب بها أيضا مبتدا وخبرا كما نصبهما بأفعال القلوب (قوله وهو ظن وأخواتها) جعل منها الناظم تبعالا لخفش وغيره سماع المتعلقة بذات خبر عنها بفعل دل على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيد مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلاما زيدا فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الخواص فان كان مما يسمع فذاك والافقيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم (قوله الى قسمين) قسمها غيره الى أربعة فوجد وتعلم ودرى لليقين فقط وجعل وحجا وعد وزعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث فى الاول والرابع فى الثانى نظرا للغالب فيهما وتقليل للاقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على محييه لغير ذلك (قوله فثال رأى) أى اليقينية بمعنى علم كما هو فرض كلامه لابعنى أبصر أو أصاب رثته والاتعات لواحد وأما بمعنى رأى والاعتقاد فحصل كلام الرضى تعديتها نارة لاثنين كراى الشافعى كذا احتلا ومنه قوله

رأى الناس الامن رأى مثل رأيه * خوارج ترا كين قصد الخارج

وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافا لهما كراى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك ا ه وصرح هذا عدم الاحتياج حية ثلثا نقد المفعول الثانى لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه وان كان فى الدما معنى ما يخالفه (قوله محاوله) أى قدرة وهو تمييزا لكبر بالباء الموحدة كما ان جنودا تمييزا لاكثرهم بالثلاثة (قوله انهم يرونه) أى يظنون البعث بعيدا أى ممتنعان زراه أى نعلمه قريبا أى واقعا لان العرب تستعمل البعث فى النفي والقرب فى الوقوع فى الآيات الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أى اليقينية وتأتى للظن قليلا نحو فان علمتموهن مؤمنات وكان عليه ذكركه كراى أما التى بمعنى عرف فستأتى فى المتن والتى من علم يعلم عامسا كفرح يفرح فرحافهو أعلم والمرأة عاماء اذا انشقت شفقه العليا فلازم ويقال عامه بعلمه ككسره يكسره اذا شق شفقه ومشقوق الشقة السفلى يسمى أفلح بالفاء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو بالجر باضافته اليه وانبعثت أى انطلقت وواجفات الشوق بالجيم والغاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لابعنى أصاب الشئ أى لقيه والاتعات لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود أيضا ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد للزوم الثلاثة ومصدر الثالث موجدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بتثنيها كفى القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهدا مافا علمها ومضاف اليه وانصب على التشبيه بالمفعول به

وعروهم بخرم بخذف التاء والاختصاص بالغين المججمة من الغبطة وهي تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه والظاهر أن المعنى فليغبطك غيرك أو أنه دعاءه بدوام اغبطاط الغير له كناية عن دوام أوصافه الحيدة قال أبو حيان ولم يبدأ أصحابنا درى فيما يتعدى لمفعولين ولعله ضمها في البيت معنى عامات والتضمن لا ينقاس اهـ لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل والاكثر تعديده لواحد بالباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهزمة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدرا كم به قيل الامع الاستفهام فيتعدي لثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة لسد الجلة مسد للمفعولين والوجه ما في الجمع والمغنى انها سدت مسد للمفعول بالباء فقط فهي في محل نصب باسقاط الجار كما في فكرت أنها صحيح أم لا (قوله وهي التي بمعنى اعلم) أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلاً والاعتدت لواحد والفرق بينهما أن هذه أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه والاولى أمر بتحصيله في الحال بما يند كرم من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على أن وصلتها ففسدت مسد لمفعولها كقوله

فقلت تعلم أن لا صيد غرة * والانصيةها فانك خاتله

وفي حديث الدجال تلهوا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثاني قهر (قوله خلت زيدا الخ) ومضارعها خال والكثير فيه كسر الهزمة على غير قياس كقوله

اخالك ان لم تغض الطرف ذاهوى * يسومك ما لا استطاع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو ظلع في مشيه أي عرج أو أعوج فلازمة (قوله دعاني) أي سماني الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الخلى والياء من خلتي مفعول أول والثاني جلة إلى اسم وقوله فلا أدعى به يظهر أنه على تقدير الانكار أي أفلا أدعى به والحال أنه أول اسم لي وقد عمل خال في ضميرين شئ واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب) أي بكسر السين بمعنى ظن والاكثر في مضارعها الكسر أيضا ويقال الفتح وإن كان القياس في مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرهما فان كانت بمعنى صار أحسب أي ذاشقرة وبياض وجرة فلازمة أو بمعنى اعتدت لواحد وفتحت سينها في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها حسبا كنصر او حسبان بالضم والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسرهم فاموس (قوله رباحا) تميز الخير وثاقلا كناية عن الموت لثقل الشخص به (قوله زعم) أي لا بمعنى كفل أو رأس أي شرف وساد والاعتدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا بمعنى سمن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال والافلازمة اما الهزل ضد الجدة فيبني للفاعل (قوله فان زعميني الخ) الياء مفعول أول وجلة كنت الخ ثان وأجهل مضارع هو وفاعله خبر كان لأفعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسبب لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والاكثر تعدي زعم الى أن وصلتها كتعلم نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها * ومن ذا الذي ياعز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتي على قول السيراني الزعم قول مع اعتقاد صح أو لا فاذا قلت زعم فلان كذا فعنده قاله معتقده وان كان اعتقاده غير صحيح أما على قول الجرجاني أنه قول مع علم فن أفعال اليقين وقال ابن الأنباري انه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أي مطية النسبة الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكذا قلت كذب أي قال قولا غير صحيح فلي هذا لا نكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معنفا لما قال ويحتمل ان المعنى مطية الكاذب أي هو يتصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبري نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بشس مطية القوم زعموا اذ

وهي التي بمعنى اعلم قوله

تعلم شفاء النفس قهر

عدها

فبالغ بلطف في التحصيل

والسكر

وهذه مثل الأفعال الدالة

على اليقين ومثال الدالة

على الرجحان قولك خلت

زيدا أخاك وقد تستعمل

خال لليقين كقوله

دعاني الغواني عمهن

وخلتي

لي اسم فلا أدعى به وهو أول

وظننت زيدا صاحبك

وقد تستعمل لليقين

كقوله تعالى وظننوا أن

لاملجأ من الله الا اليه

وحسبت زيدا صاحبك

وقد تستعمل لليقين كقوله

حسبت التقي والجود خير

تجارة

ربا اذا المرء أصبح ثاقلا

ومثال زعم قوله

فان زعميني كنت أجهل

فيكمو

فاني شررت الجلم بعدك

بالجهل

ومثاله عند قوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى * ولكن المولى شريكك في العدم ومثاله حقا قوله قد كنت أجدوا بأعمر وأخانة حتى أملت بنايومامات ومثاله جعل (١٥٠) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنا وقيده المصنف

جعل يكونها بمعنى اعتقد احترازاً من جعل التي بمعنى صير فانها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب ومثاله ب قوله فقلت أجرني أبأمالك والافهني امرأها لك ونبه المصنف بقوله أعني رأى على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو رأى وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ومنها ما ليس كذلك وهو قسمان لازم نحو جبن زيد ومتعدي واحد نحو كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم الاول من أفعال هذا الباب وهو أفعال القلوب وأما أفعال التحويل وهي المارة بقوله والف كصيرا الى آخره فتعدي أيضاً الى مفعولين أصليهما المبتدأ والخبر وعداها بعضهم سبعة صير نحو صيرت الطين ابريقا وجعل نحو قوله تعالى وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منسورا وهب كقوله لم وهبني الله فذلك أي صيرني واتخذ كقوله تعالى واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خيالا وترك

هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للحكي لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر ان ليس مراد السيراني ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً فن العلم قول أبي طالب * ودعوتني وزعمت أنك ناصح * أي قلت ذلك عالماً به دليل قوله بعد * ولقد صدقت وكنت ثم أميناً * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقدين لا عن دليل ولذلك قال الفاكهي انه يستعمل في الحق والباطل وأكثر استعماله فيما يشك فيه أي فاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما في الآية وقد تكون شاك فيه فتأمل (قوله صد) أي لا بمعنى حسب المال والاعتد لواحد (قوله فلا تعدد المولى) هو لان نعمان بن بشير الصحابي وقيله واني لأعطي المال من كان سائلاً * واغفر للمولى المجاهر بالظلم واني متى ما تلفني جازم له * فبايننا عند الشدائد من صرم أي قطع والمراد بالمولى الخليف أي أو صاحب أي لا تحسب صاحب هو من يخاطبك في الغنى بل في العدم بضم فسكون أي الفقر لان كل الناس تتلقى للغنى كما قال ابن دريد في مقصورته والناس كلا ان بحثت عنهم * في كل أقطار البلاد والقرى عبيد ذي المال وان لم يطعموا * من غمره في جرة تشفي الصدا وهم لمن ألقى أعداءه وان * شاركهم فيما أفاد وحوى وقال آخر

حتى الكلاب اذا رأت ذا أثره * حنت اليه وحركت أذنانها
واذا رأت يوماً فقبراً معدماً * هرت عليه وكشرت أنيابها

(قوله حجا) أي بمعنى ظن لا بمعنى قصد أورد أوساق أو حفظ أو كتم أو غلب في المحاجة من حاجيته فحجوته أي فاطنته فغلبيتها والاعتد لواحد في السكل ولا بمعنى أقام أو بخل والا فلازمة (قوله أخانته) بتدوين أخ لعدم اضافته وثقة صفته أي موثوقه أو بالاضافة أي أخا وثوق والمهمات الحوادث (قوله والا فهني) أي ظنني هالكاً (قوله أي صيرني) هو بهذا المعنى لازم الماضي لجريانه كالمثل والفداء بالكسر يبيع ويقتصر وبالفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله لتخذت عليه أجرا) مقتضى الشارح انه بمعنى صيرت ففعوله الاول أجرا والثاني عليه لكن فسرهما البيضاوي بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما تركته) حتى ابتداءية وما زائدة وجواب اذا قوله بعده

تغمد حتى ظالمنا ولوى يدي * لوي يده الله الذي هو غالبه

قاله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج الى من يزيل القدر عن نفسه وأنفه وتغمد بالغين المججمة أي ستر وجحد وأصل ترك كونها بمعنى طرح وخلي فلها مفعول واحد فضم من معنى صير فتعدي لانهين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يبصرون (قوله رمى الحدنان الخ) حدنان الدهر بكسر فسكون كما يؤخذ من القاموس وفي السجاعي بفتح جتين تجدد مصائبه فهو مرفوع بضم النون وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه انه مشئى حدث بفتح جتين بمعنى حادث فنونه مكسورة وعليه فضمه يرد للقدار أي مقدار من المصائب وسعدن بفتح الميم من باب دخل كما في المختار أي خزن ويطاق على السرور أيضاً كما في القاموس فهو من الاضداد (تنبيه) عد بعضهم من أفعال التمييز ضرب العامل

كقوله وتركنا بعضهم يومئذ يوج في بعض وقوله ورأيت حتى اذا ما تركته * أأالقوم واستغنى عن المسح شاربه في ورد كقوله رمى الحدنان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا فرد سمورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا (ص)

ما
من قبل هب والامر هب
قبلاً لزم
كانت تعلم ولا غير الماضي
من
سواء ما اجعل كل ماله
زكن
(ش) تقدم ان هذه
الافعال قسمان أحدهما
أفعال القلوب والثاني أفعال
التكويل فاما أفعال القلوب
فتنقسم الى متصرفة وغير
متصرفة فالمتصرفة ما عدا
هب وتعلم فيستعمل منها
الماضي نحو ظننت زيدا
قائماً وغير الماضي وهو
المضارع نحو وأظن زيدا
قائماً والامر نحو وظن زيدا
قائماً واسم الفاعل نحو أنا
ظان زيدا قائماً واسم المفعول
نحو زيدا مظلون أبوه قائماً
فأبوه هو المفعول الاول
وارتفع لقيامه مقام الفاعل
وقائماً المفعول الثاني
والصدر نحو عجبني من
ظنك زيدا قائماً ويثبت لها
كلها من العمل وغيره ما ثبت
للماضي وغير المتصرف
اثنان وهما هب وتعلم بمعنى
اعلم فلا تستعمل منهما الا
صيغة الامر كقوله
تعلم شفاه النفس قهر
عدوها
فبالغ بلطف في التحويل
والسكر

في مثل كضرب الله مشلاً لاعداء واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية فمثلاً مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه ونبت
كمنبت فريق من الذين الخ فكاتب الله مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبت لان الظرف
يجب احتوائه على فاعل عامله وورد الورداني هذا الوجوب بأنه لا شك في صحة قولك أبصرت الهلال بين
السحاب على ان بين ظرف لا بصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالخلق ان نبت بمعنى طرح ووراء ظرف
له لا بمعنى صبر وأما ضرب فاختار في التسهيل انه بمعنى ذكره مثلاً مفعول له والمنصوب الثاني بدل أو بيان
(قوله وخص) اما ماض مجهول ويرجح آخر البيت وأمر ويؤيده قوله اجعل كل ماله زكن وقوله واتو
ضمير الشان ومن قبل هب صلة ما أي ماذ كمن قبله (قوله والامر) مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره ألزما
والجمله خبر الامر رابطها محذوف أي الزمه أو ان الامر مفعول ثان مقدم لا لزوم لجواز تقديم معمول الخبر
الفعل على الاصح (قوله ولا غير الماضي) مفعول ثان لاجعل والاول كل المضاف للموصولة والموصوفة
بجمله زكن أي علم ومن سواء محال من غير أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماضي ثابتة لغيره حاك كون
ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالخصر على خروج الصفة
المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وأفعال التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول أصلاً والثاني
لا ينصب مفعولين وان صح صوغهما من القلي كز بدأ علم من عمر وروما علم صيان (قوله أنا ظان) أي
أنا رجل ظان فالضمير في ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر أنا لان اسم الفاعل لا يعود
ضميره الا على الغائب كقوله بعض المحققين اه سجعاً (قوله الا صيغة الامر) اما هب فاتفق واما
تعلم فعند الاعلم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت تعلمت أن فلاناً خارج أي علمت قال سم وقياس
تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفة الخ) واختصت أيضاً بان يسد مسد
مفعولها أن وأن وصلتهما وان كانتا في تقدير المفعول لضمهما المسند والمسنود اليه صريحاً وهي حينئذ محمولة
في لفظ المصدر المتصدي من الصلة لا في محل الجمله لانها ليست معلقة عنها والاكسرت ان ويجوز كون فاعلها
ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد كظننتني قائماً وخننتني لي اسم أن رآه استغنى وألحق بها في ذلك
رأى الحامية والبصرية بكثرة نحو اني أراي أعصر خرا وقوله

ولقد أراي للرماح دريئة * من عن يميني تارة وشمالى

وعدم وفقد ووجد بمعنى لقي بقلة دون يليق الافعال فلا يقال ضربتني اتفاقاً لئلا يكون الفاعل مفعولاً بل
ضربت نفسي وظلمت نفسي ليعتبر اللفظان فان ورد ما يورهم قدر فيه النفس نحو وهزى اليك واضم اليك
جناحك أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وعلى نفسك بخلاف أفعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة
مضمون الجمله لا المنصوب بها فلا ضرر في اتحادهم مع الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال
ظننت نفسي عالمة وجوزة ابن كيسان فان كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا
اياي (قوله بالتعليق والالغاء) أي بمجموعهما أو ان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفة منها فلا ينافي
أنه يشاركهن في الالغاء كان كز يد كان قائم ذهب بعضهم الى انها فيه ملغاة لازائدة وفي شرح السكاكية
ما يساعد كذا في النسكك ويشاركهن في التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فليظن أنها أركي طعماً
فستبصر ويصرون بأيكم المفتون يستأون أيان يوم الدين ويستنبئونك أحق هو عرفت من أنت ونسبت
أيهما زيدا وعلم أن الجمله مع المعلق سادة مسد المفعولين ان لم ينصب الاول والافسد الثاني كعلمت زيدا أبو
من هو قال بعض المغاربة فالعامل حينئذ معلق عن العمل في لفظ الجمله عامل في محلها النصب على انها
مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لان حكم الجمله في مثل هذا أن تكون في محل نصب ولا يؤثر العامل في
لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت زيدا أبوه قائم ويؤيد الاول ما سيأتى في الشرح عند تمثيله بان لئنهم فان

فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لما منع نحو ظننت لز يدقائم فقولك لز يدقائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لاجل المانع لها من ذلك وهو اللام
لكنه في موضع نصب بدليل أنك لو عطف عليه لنصبت نحو ظننت لز يدقائم وعمر منطلقا فهي عاملة في لز يدقائم في المعنى دون اللفظ والالغاء
هو ترك العمل لفظا ومعنى للمانع (١٥٢) نحوز يدظننت قائم فليس لظننت عمل في زيد قائم لافي المعنى ولا في اللفظ

كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجمله في محل نصب باسقاطه كفسكرت أهذا الصحيح أي في ذلك
أو بنفسه فالجمله سادة مسده ان لم يذكركم فرت أي هم زيدوا فالراجح انها بدل منه كعرفت زيدا أبو من
هو حال لانها النشائية فقبل بدل كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتغال بالتقدير والظاهر جريان
الخلافا المتقدم في التعليق وعدمه هنا أيضا (قوله فالتعليق ترك العمل الخ) سمي بذلك لعمل العامل
في المحل دون اللفظ فكانه لم يعمل كالمرة المعلقة لا من وجه ولا مطلقا لاساءة الزوج عشرينها (قوله المانع)
هو اعتراض ماله صدر الكلام وهو جميع المعلقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لثلاث زول صدارتها
بسبب عمله فيها وفيما بعدها فتكون حشا وهو باطل (قوله لا المانع) أي لفظي بل معنوي وهو ضعف
العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أي لقوتها لانها تؤثر في القوت بقلبها وتحويلها
واقبلية لا تقوى على التأثير فيها الضعفاء انما تؤثر في الاحداث المأخوذة من مفاعيلها الثانية فعلق وألغيت
ومنع من ذلك في هب وتعلم لزم لفظهما حالة واحدة فتناسب كون عملهما كذلك وهل المراد بعدم الغاء
ما ذكر أنه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يمتنع تأخره أصلا وعدم تعليقه عدم دخول المعاني بعده أصلا وأنه
يدخل ويلغى والظاهر فيهما الاول فليحذر (قوله لافي ابتداء) عطف على محذوف أي في حال توسط
العامل أو تأخره لافي حال الابتداء به أي جمعه قبلهما فهنا ابتداء لغوى وفي آخر البيت اصطلاحى ففيه
الجناس التام لاختلاف معناه مع اتفاق لفظهما ولا تنصرا في الاول لكونها في نية الانفصال كما ذكره
علاء الدين (قوله يجوز الغاء هذه الخ) أي بشرط عدم انتفاء الفعل والاتباع الاعمال كن يدقائم
لم أظن لان الغاء حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت فيناقض في الفعل بعده لتوجه في المعنى الى المفعولين وأما
قوله وما خال لدينا الخ فقول بما سياتى لا مامنى ولو سلم فلا تناقض فيه لا بثنائه على النفي من أوله فتأمل
ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والواجب الالغاء كن يدقائم ظنى غالب
لامتناع عمل المصدر مؤخر ونحوز يدقائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقبل الفعل معانيها الامانى
ومثلها باقى المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله سيمان) أي لان الفعل لما ضعف بالتوسط
قاربه العامل المعنوى وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال أحسن أي لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا
تأخر فانه يضاف فقدم عليه المعنوى (قوله فالالغاء أحسن) أي اذا لم يؤكده العامل بمصدر منصوب
كن يدقائم ظننت ظنا والافصح الالغاء اذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فيبينهما
شبه التثافي فان أكد بضمير المصدر أو بإشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتهم في المصدرية وكذا يقال
في المتوسط (قوله وان تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليهما شيء مما يتعلق بالجمله غيرهما
كمضى ظننت زيد قائما فقبل يرجع الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتين
لتقدم مامنى الاول وانى في الثانى الاله حمل على الارجح (قوله وأمل) عطف مرادف وهو لا يكون
الابالوارتدو من منصوب تقدير للضرورة على حد * أي الله ان أسمو بام ولا أب * وخال بكسر الهمزة
أفصح من فتحها والتحويل العطاء (قوله كذلك) أي مثل الادب المذكور في قوله قبله

ويثبت المضارع وما بعده
من التعليق وغيره ما ثبت
للماضى نحو أظن لز يدقائم
وزيد أظن قائم وأخواتها
وغير المتصرفه لا يكون
فيها تعليق ولا الغاء وكذلك
أفعال التحويل نحو صير
وأخواتها (ص)
وجب - ووز الالغاء لافي
الابتداء
وانوضمير الشأن أولام
ابتداء
في موهب الغاء ما تقدم
والترزم التعليق قبل نفي ما
وان ولا لام ابتداء
او قسم
كذا والاستفهام ذاله
انتم
(ش) يجوز الغاء هذه
الافعال المتصرفه اذا وقعت
في غير الابتداء كما اذا وقعت
وسطا نحووز يدظننت قائم
أو آخر نحووز يدقائم ظننت
واذا توسطت فقبل الاعمال
والالغاء سيمان وقيل الاعمال
أحسن من الالغاء وان
تأخر فالالغاء أحسن وان
تقدم امتنع الالغاء عند
التعسير بين ولا تقول ظننت
زيد قائم بل يجب الاعمال

فتقول ظننت زيد قائما فان جاء من لسان العرب ما يوهم الغاء ما تقدمه أول على اضمار ضمير الشأن كقوله
أرجو وأمل ان ندنو مودتها * وما خال لدينا منك تنويل فالقدير ما خاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشأن وهى المفعول
الاول * ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثانى وحينئذ فلا لغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله
كذلك أدبت حتى صار من خلقى * اتى وجبت ملاك الشيمه الادب

والتقدير اني وجدت الملاك الشيمه الادب فهو من باب التعليق وليس من باب الالغاء في شيء وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره الى جواز الالغاء المتقدم فلا يحتاجون الى تأويل البيهقي وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبه على ان الالغاء ليس بلازم بل هو جائز بحيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فانه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذ وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ما زيد قائم أو ان النافية نحو علمت ان زيدا قائم ومثاله بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقال بعضهم ليس ههنا من باب التعليق في شيء لان شرط التعليق انه اذا حذف المعنى تسلط العامل (١٥٣) على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فالمر

حذفت ما قلت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لايتأني فيها ذلك لانك لو حذفت المعنى وهو ان لم تسلط تظنون على لبثتم اذ لا يقال وتظنون لبثتم ههنا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالجميع عليه من انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد بذلك وكذلك يعلى الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لاز يدقائم ولا عمرو أولام الابتداء نحو ظننت لز يدقائم أولام القسم نحو علمت ليقوم من زيد ولم يعدها أحد من النحويين من المعلمات والاستفهام وله صور ثلاث الاولى أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك الثانية أن يكون

اكتنيه حين أناديه لا كرمه * ولا أقبه والسوء اللقب وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمه بالكسر الخلق والطبيعة (قوله والتقدير اني وجدت الخ) قيل يجوز في كل من البيتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد كالاشموني خلافا لما يوهمه صنيع الشرح اه والظاهر امتناع اللام في الاول لانها التأكيد الاثبات فتشافي النفي فتأمل (قوله بل هو جائز) أي الامع المصدر واللام فيجب كما مر (قوله فانه لازم) أي الا اذا كان المعنى في المفعول الثاني كعلمت زيدا من هو فانه يجوز نصب زيدا لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول أول والجملة في محل الثاني ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما في قولهم ان أحد الا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير في يقول شيئا واحدا في المعنى (قوله ولعله مخالف الخ) هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدها هي وان في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم لانها لا يلزمان المصدر الا حينئذ كما نقله في المغني عن سيبويه في لوان مثلها قال في التوضيح والقسم امام لفظ كعلمت والله ان زيدا قائم ولا زيدا قائم ولا عمرو ومقدر كعلمت الخ الشرح اذا قدر فيها القسم فالعامل في ذلك معلى عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب تسلط العامل عليها وان كانت جملة الجواب في محل لها من حيث القسم لكن في النسكت ان التقييد بذلك من ذهب الكوفيون والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقه في القطر وقد بسطته في حاشية التوضيح اه (قوله ولا عمرو) كرر لالوجوب به مع المعرفة لالغاء لامعها لكن لا فرق هنا بين اللغة والعامة كليس أو ان (قوله اسم استفهام) أي لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن أخذت وعمن تسأل (قوله اعلم عرفان الخ) انما نبه على هذين دون باقي الافعال مما امر التنبيه عليه لانها أصل أفعال اليقين والظن ولم يخرجها حينئذ عن كونها قلبيين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله اذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح في ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فعلى علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضي لا فرق بينهما في المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي (قوله ولراى) متعلق بانم بمعنى انسب ثم ان أريد بالرؤ بالفظها وهو المصدر الاصطلاحي فاضافة رأى اليها لامية لنسبتها اليها باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناه هو والحلم فن اضافة الدال للمدلول وما مفعول انم وانتمى أي انقسم صلتها ولعلمت متعلق به وطالب حال من علم احترزه عن العرفانية ومن قبل امامتعلق بانتمى لجر دال الايضاح أي من قبل ذكر العرفانية كما

مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم أبوك (٢٠ - (خضري) - اول) الثالثة ان تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وعلمت هل زيدا قائم أم عمرو (ص) لعلم عرفان وظن تهمة * تعدية لواحد ملتزمه (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أي عرفته ومنه قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أممها تكملون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى انهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين أي بمتهم (ص) ولراى الرؤ بانم ما لعلها * طالب مفعولين من قبل انتمى (ش) اذا كانت رأى

حامية أي للرؤى في المنام تعدت إلى المفعولين كما تعدى إليهما المذكرة من قبل وإلى هذا أشار بقوله ولرأى الرؤى يا نائم أي انبأ لرأى التي مصدرها الرؤى يا نائم أي المتعدية إلى اثنين فعبر عن الحامية بما ذكر لأن الرؤى وإن كانت تقع مصدر الغير رأى الحامية فالشهور كونها مصدرا لها وشال استعمال رأى الحامية (١٥٤) متعدية إلى اثنين قوله تعالى أنى أرانى أعصر خرافا لاء مفعول

أول وأعصر خرافا جلة في موضع المفعول الثاني وكذلك قوله

أبوحنس يورقنى وطلق وعمار وأونة اثالا

أراهم رفقنى حتى إذا ما نجاني الليل والنخل النخل إذا أنا كالذى يجرى لورد إلى آل فلم يدرك باللا

فألهاء والميم في أراهم المفعول الأول ورفقنى هو المفعول الثاني (ص)

ولأنجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول (ش) لا يجوز في هذا

الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا إذا دل دليل على ذلك

فقال حنف المفعولين للدلالة أن يقال هل ظننت

زيدا قائما فتقول ظننت التقدير ظننت زيدا قائما

خففت المفعولين للدلالة ما قبلهما عليهما ومنه قوله

بأي كتاب أم بأية سنة ترى جهنم عارا على

وتحسب أي وتحسب جهنم عارا على خففت المفعولين وهما

جهنم وعارا على دلالة ما قبلهما عليهما ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال هل ظننت أيدا قائما

فتقول ظننت زيدا أي ظننت زيدا قائما فتخفف الثاني للدلالة عليه ومنه قوله ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة الحب المسكر

بشرا إليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أي حال كونها من قبل المفعولين وهو أولى لينص على أن الحامية لا تأتي كأفهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين إذ التبادر منه المفعول الصريح فلا يجوز العاوه ولا تعليقها خلافا للشاطبي (قوله حامية) بضم الحاء نسبة إلى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم يحلم كقتل يقتل إذا رأى في منامه شيئا (قوله بما ذكر) أي برأى الرؤى أو قوله لأن الرؤى يا نائم جواب عما يقال ليس في كلامه نص على المراد إذا الرؤى يستعمل مصدر الرأى مطلقا حامية أو غيرها فأجاب بما ذكر ومنه الجري والمصنف أنها لا تأتي لغيرهما فلا إشكال عليه وأما الروية بالتاء فالغالب كونها البصرية والعلمية (قوله أبو حنن) اسم شخص وكذا أطلق وعمار وأثالا صرخم أثالة في غير النداء للضرورة ويورقنى أي يسهرنى خبر الأول وحذف خبر ما بعده لدلالة عليه وأونة جمع أو أن طرف للخبر المحذوف أي يورقونى أونة وحتى ابتدائية وإذا الأولى شرطية ونجاني الليل والنخل بمعنى ذهب وإذا الثانية بخاتمة دخلت في جواب الأولى والورد المنهل أي الماء العذب والآل بالماء السراب الذى يرى وسط النهار كأنه ماء وبلا بكسر الموحدة ما يبل به الخلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر رفقة له فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما (قوله ورفقنى هو المفعول الثاني) بحث فيه السامنى بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقة له لأنه محقق قبل ذلك قال فرقنى حال لأنه بمعنى مرافقى اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال المحقق كونهم رفقة يقظة لا مناما كما هو فرض كلام الشاعر على أن المراد هنا بالرفقة الاجتماع الجسمى لا الصداقة المحقة كما يعطيه النظر السديد أي أراهم مجتمعين بى فهو مفعول ثان جزما ولا إشكال أصلا فتدبر (قوله بلا دليل) والخنف حينئذ يسمى اقتصارا والذى لا دليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثاني فاتفق لأن المفعول في الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد بخنف أحدهما فقط بلا دليل كخنف جزء الكلمة وهو ممنوع بخلاف حذفهما معا فختلف فيه لأنه كخنف الكلمة بتمامها وهو ساغ وجوزه إلا كثرون مطلقا والأعلم في أفعال الظن دون العلم ومنعه سيبويه والخنفس مطلقا كما هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أى ما يعتقده حقوا وظننت ظن السوء أى ظننت انقلاب الرسول والمؤمنين منتقيا ونحو من يسمع بخل أى يظن مسموعه حقا فالخنف في كل الدليل لأن أعنده علم الغيب يشعر بهما في الأول وبل ظننت أن لن ينقلب الرسول إلخ أوضح دليل عليهما في الثاني ويسمع في الثالث يشعر بالأول وحال مخاطب بالثاني (قوله في هذا الباب) أى لا نعدم الفائدة فيه بالخنف إذ يكون اخبارا بمجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم ألا يتخلوا أحد عن ذلك بخلاف غير هذه الأفعال كاعطيت وكسوت وضررت فالأخبار بمجرد الفعل مفيد وإن لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد الفائدة فافهم ثم محل المنع إذا أر يد مطلق علم أو ظن فإن أر يد ظننت ظنا عجيبا أو أر يد تجدد الظن مشلا وأبهم المظنون لنسكتة فينبغى الجواز كما في الرودانى وكذا إذا قيد بظرف كظننت في الدار وعندك لحصول الفائدة حينئذ كما في التسهيل (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى كما في الرودانى والضمر في جهنم لآل البيت وهو لكسبت (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أي والله لقد نزلت وقوله فلا تظنى غيره مفرع على ذلك القسم وهما غيره لأنزول المفهوم من نزلت ومنى متعلق بنزلت وكذا

بمنزلة

فتقول ظننت زيدا أي ظننت زيدا قائما فتخفف الثاني للدلالة عليه ومنه قوله ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة الحب المسكر أي فلا تظنى غيره وأفعاله المفعول الثاني وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين فإن لم يدل دليل على الخنف لم يجوز لافيهما ولا فى أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما ترى ظننت زيدا قائما

(ص) وكثظن اجعل تقول ان ولي * مستفهما به ولم ينفصل
(ش) القول شأنه اذا وقعت بعده جملة ان تحكى نحو قال زيد عمر ومنطلق (١٥٥) وغير ظرف أو ظرف أو عمل وان ببعض ذي فصلت بجملة

بعده في موضع نصب على
المفعولية ويجوز اجراؤه
مجرى الظن في نصب المبتدأ
والخبر مفعولين كما تنصهما
ظن والمشهور ان للعرب في
ذلك مذهبين أحدهما وهو
مذهب عامة العرب انه
لا يجري القول مجرى
الظن الا بشرط ذكر
المصنف منها أربعة وهي
التي ذكرها عامة النحويين
الاول ان يكون الفعل
مضارع الثاني أن يكون
للمخاطب واليهما أشار
بقوله اجعل تقول فان
تقول مضارع وهو
للمخاطب الثالث أن يكون
مستفهما باستفهام واليه
أشار بقوله ان ولي
مستفهما به الشرط الرابع
أن لا يفصل بينهما أي بان
الاستفهام والفعل بغير
ظرف ولا مجرور ولا
معمول الفعل فان فصل
بأحدهما لم يضر وهذا
هو المراد بقوله ولم ينفصل
بغير ظرف الى آخره
فمثال ما اجتمعت فيه
الشروط قولك أتقول
عمر انطلقا فمفعول
أول ومنطلقا مفعول ثان
ومنه قوله

بنزلة الحب المكرم بصيغة المفعول وواقعها المفعول الثاني المحذوف ويحتمل انه منى أي فلا تظني غيره كأننا
منى ومتعلق نزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكثظن) مفعول ثان لاجعل والاول تقول (قوله أو عمل)
أي معمول كما يشير اليه الشارح (قوله وان ببعض ذي) قال من أو بكها لان أصل ضم الجائز الى
الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم تزد على ما قبلها وقال سيبويه الظاهر انها احتراز عن الفصل
بالكل ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات اه وقد يفرق بان النهي انما هو عن تتبع
الرخص من مذاهب متعددة لافي مذهب واحد كما هنا وهو محتمل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه فتأمل
(قوله ان تحكى) أي بلفظها الاصلى بلا تغيير اعرابه سواء نطق بها قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع
كقوله زيد عمر ومنطلق أم لا كقول أو قل عمر ومنطلق ويجوز حكاية معناها اجاءا فلان ان تقول قال زيد
انطلق عمر ولو حكيت قول زيد انا قائم أو قولك له أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو
بخيل كما في الرضى وأما الجملة الملحونة كقام زيد بالجرح فصحيح ابن عسفور منع حكاية لفظها بل يجب
الرفع اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذ لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحدا منعه
(قوله على المفعولية) أي المفعول به عند الجمهور لا المطلق وكالجملة مفرد في معناها كقلت شعرا أو
فصل لفظه كيقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقلت كلمة أي لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به للقول الآن
هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن منع الثاني منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المحذوف (قوله
مجرى الظن) أي اذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها الا حكاية ولا في المفرد الا نصب اجاءا
وهل المراد بجراؤه في العمل فقط مع بقاءه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبين الشرح بقوله في نصب الخ
أوفى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله الجمهور على الثاني حتى عند سليم وعليه
فالظاهر صحة تعليقه والغائه وكون فاعله ومفعوله ضمير بن لمسمى واحد كالظن الذي هو بمعناه كما يحشه
المصرح (قوله أربعة) زاد السهيلي ان لا يتعدى بلام الجبر والواجب الرفع على الحكاية نحو أتقول زيد
عمر ومنطلق لأنها تبعده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد في التسهيل
كون القول حاليا وردة الاكثر بقوله

أما الرحيل فدون بعده * فتنى تقول الدار تجتمعنا

بنصب الدار مع ان متى ظرف للقول فتجعله مستقبلا وأجاب الموضح والدمامي بانها ظرف لتجمعنا
فالمستقبل هو الجمع والقول حال ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو
عن غيره كما في الدمامي خلافا للمصرح كقوله

علام تقول الرح يشقل عاتني * اذا انا لم أظعن اذا الخيل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها
ما يخلص المضارع للاستقبال أما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله
القلص) بضمين مخفف اللام جمع قاوس وهي الناقصة الشابة مفعول أول والرواعم صفتها جمع راسمة
من الرسم وهو التأثير في الارض اشد الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سير الابل ويحمان مفعول الثاني
ويروى يدين بدله ومتى ظرف له أي أنظن النياق يدينهما في أي وقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان

متى تقول القاص الرواعم * يحمان أم قائم وقاسما
القول مفعولين عندهم ولا وكذا ان كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمر ومنطلق لم ينصب أول يكن مسبقا باستفهام نحو أنت تقول
عمر ومنطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له

نحو أنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحد هالم يضر نحواً عندك تقول زيد منطلقاً وفي الدار تقول زيداً منطلقاً وعمر تقول منطلقاً ومنه قوله أجهلاً تقول بني لؤي * لعمراً بئك أم متجاهليننا فبني مفعول أول وجهه لا مفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين تقول نحواً تقول زيداً منطلقاً وجاز رفعهما على الحكاية نحواً تقول زيداً منطلقاً (ص)
وأجرى القول كظن مطلقاً * عند سليم نحو قل ذامشققاً (ش) أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب سليم فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقاً أي سواء كان مضارعاً أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قل ذامشققاً فلذا مفعول أول ومشققاً مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنت رجلاً فطيناً * هذا العمر الله اسرائيلنا فهذا مفعول أول لقالت واسرائيلنا مفعول ثان (ص) (أعلم وأرى) إلى ثلاثة أرى وعلمها * عدوا إذا صاروا أرى وأعلمها (ش) أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل (١٥٣)

مثله مفعول المعمول فيجوز أن هذا تقول زيداً صار باوقيل لا يضر الفصل مطلقاً وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيديويه والاختفش (قوله نحو أنت تقول الخ) محلها لم يجعل أنت فاعلاً بتقول محذوفاً ناصباً للمفعولين والاجاز اتفاقاً لعدم الفصل كذا في التوضيح فاستشكله شارحه لما نقله الموضح في حواشي الألفية من أن المحذوف لا يتعلق بسوى المشتغل عنه وباقى المعمولات انما هي للمذكور المفعول من الاستفهام ويحجب بانه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر مطلقاً والله كور لمجرد التفسير (قوله جاز نصب المبتدأ الخ) أي بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر تأملاً الرفع فعلي كونه بمعنى التلطف فالجواز عندهم موزع على الحالتين (قوله هذا لعمراً الله) الإشارة إلى ضرب صادقه الشاعر لاعتقاد العرب ان الضباب من مسخ بني اسرائيل ففيه حذف مضافين أي هذا مسوخ بني اسرائيل بالنون بدل اللام لثمة ثمانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعلم وغيره بهذا البيت على أنه لا يشترط عند سليم تضمين القول معنى الظن لان قصيد الشاعر حكاية لفظ المرأة لأنها ظنت ذلك كما هو ظاهر واحتمال ان اسرائيلين باق على جرهما بالفتحة بعد حذف المضاف السابق وهو خبر عن هذا لا مفعول القول بعيد فلا يصلح رد الالاحتجاج المبني على الظاهر والله أعلم

(أعلم وأرى)

في نسخ أرى وأعلم والكل وجهه لموافقة هذه لما بعد الترجمة ترتيباً والاولى بتعادل فيها اللفظان بتقديم كل في محل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر حتى يقدم مطلقاً (قوله إلى ثلاثة) متعلق بعدوا بفتح الدال مشددة ورأى وعلمها مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميهما يقينية وحلمية نحو أذير يكهم الله الآية (قوله وهذا هو شأن الهمزة وهو شأن ما كان فاعلاً مفعولاً فان كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحد نحو خرج زيد وأخرجت

يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل لانهما قبل دخول الهمزة عليهما فكانا يتعديان إلى مفعولين نحو علم زيد عمراً منطلقاً ورأى خالد بكراً أخاك فلما دخلت عليهما همزة النقل زادت هما مفعولاً ثالثاً وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة وذلك نحو أعلمت زيداً عمراً منطلقاً وأريت خالداً بكراً أخاك فزيداً وخالداً مفعول أول وهو الذي كان فاعلاً حين قلت علم زيد ورأى خالد وهذا هو شأن الهمزة وهو أنها تصير ما كان فاعلاً مفعولاً فان كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحد نحو خرج زيد وأخرجت

زيداً وان كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين نحو

لبس زيد حبة فتقول ألبست زيداً حبة وسيأتي بيان ما يتعلق به من هذا الباب وان كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة كما تقدم في أعلم وأرى (ص) وما لمفعولاً عامت مطلقاً * للثان والثالث أيضاً حقاً (ش) أي يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت لمفعول علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبر في الاصل ومن جواز الالغاء والتعليق بالنسبة إليهما ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما اذ دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيداً عمراً قائماً فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر وهو عمر وقائم يجوز الغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمر وأعلمت زيداً قائماً ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر فنام مفعول أول والبركة مبتدأ ومع الاكابر ظرف في موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والاصل أعلمنا الله البركة مع الاكابر وكذلك يجوز التعليق عنهما فتقول أعلمت زيداً عمراً قائماً هل أعلمت أحداً عمراً قائماً فتقول أعلمت زيداً ومثال

الواقع

حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيداً عمراً أي قائماً وأعلمت زيداً قائماً أي عمراً قائماً (ص)

وان تعديلاً واحداً بلا * همز فلاثنين به توصلًا والثان منها كثنائي اثني كسا * فهو به في كل حكم ذواتنا

(ش) تقدم أن رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل تعدياً إلى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما ثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد كما إذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيداً وعمراً وعلم بمعنى عرف نحو علمت زيداً الحق فانهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو رأيت زيداً وعمراً وأعلمت زيداً الحق والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيداً (١٥٧) حبة وأعطيت زيداً درهمين كونه

لا يصح الاخبار به عن الاول فلا تقول زيداً الحق كالاتقول زيداً درهم وفي كونه يجوز حذفه مع الاول وحذف الثاني وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثاني وان لم يدل على ذلك دليل فمثال حذفهما أعلمت وأعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتى ومثال حذف الثاني وابقاء الاول أعلمت زيداً وأعطيت زيداً ومنه قوله تعالى واسوف يعطيك ربك فسترضى ومثال حذف الاول وابقاء الثاني نحو أعلمت الحق وأعطيت درهماً ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وهذا معنى قوله والثاني منهما إلى آخر البيت (ص) وكأرى السابق نبأ أخيراً حدث أنبا كذا كذا خبراً

الواقع خبراً عن أي والذي ثبت لمفعولي علمت حقاً للثاني والثالث حال كونه مطلقاً عن التقييم بحكم أحوال خلاف لمن اشترط في جواز التعليق والافاء هنا بناءً على المفعول أما المفعول الاول فليس له شيء من هذه الاحكام بل هو كسائر المفاعيل (قوله توصلًا) اما ماض معلوم فالله للثنية عائدة على علم ورأى في البيت الاول كالف تعدياً وأمر فالف بدل من النون الخفيفة ويؤيد هذا وجود الفاء في جواب الشرط بلا احتياج إلى تقدير قبل ماض مجهول لانه لا يبنى من اللازم وعلى القول بجوازه يحتاج إلى تكافؤ جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا لالف لانها ليست مفعولاً به بل تكون للاطلاق ولا الجواز قبله لتقدمه (قوله فهو به الخ) أتى بذلك لدفع توهم أن التشبيه في بعض الاحكام لكنه يقتضي منع التعليق هنا كباب كسا وليس كذلك فلو قال بدله * ومن يعاقب ههنا فها أسا * لوى بالمراد وانما جازا التعليق ههنا لان علم العرفانية قلبية وأرى البصرية ملحقة بها ومن تعليقه قوله تعالى رب أرني كيف تحيي الموتى فجعل الخ في محل المفعول الثاني علق عنها أرى وقد يقال يصح ككون كيف اسما مع بالجر داعي الاستفهام هي المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة إلى الفعل بعدها على حذف يوم ينفع أي أرني كيفية احيائك كما قيل به في ألم تركيف فعل ربك (قوله نبأ) هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كآرى والسابق بالجر صفة أي السابق قبل قوله وان تعديلاً واحداً قال الدماميني وتعدي هذه الافعال إلى ثلاثة انما هو بتضمينها معنى اعلم بالهمزة والتضعيف اذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اه ولم يسمع تعليمها إلى ثلاثة صريحة الا وهي منية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم اذا مضى كل عزم انكم لنبي خلق جديد لان جملة انكم ست مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة (قوله نبئت زرع الخ) التاء مفعول اول ثابت عن الفاعل وزرعة ثان وجملة نبئت ثالث وقوله والسفاضة كاسمها أي في القبح جملة معترضة قصدها التعريض بدم زرع سفاضة عليه في أشعاره (قوله وما عليك الخ) استفهام انك آرى أي شيء ثبت عليك في عبادتي اذا أخبرني بكسر التاء خطاباً لا نبي وهي المفعول الاول ثابت عن الفاعل والباء ثان ودنفنا ثالث وأن تعوديني على حذف في متعلق بثبت المقابر كما قدرناه (قوله أو منعم الخ) عطف على آيات قبله ومنعم ماض معلوم وتساؤلون مجهول ومن استفهام انك آرى والشاهد في حديثه فالفاء مفعول اول والهاء ثان وجملة له علينا الولاء ثالث والولاء بفتح الواو بمعنى العلاء بالعين كافي نسخ (قوله ولم أبله) من بلاه يبلوه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو لدلالة ضم اللام عليها وقوله كآرى أي لم أجز به تجربة موافقة لما زعموا والجملة الحالية معترضة بين الثاني والثالث

(ش) تقدم ان المصنف عد الافعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر اعلم وأرى وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي نبأ كقوله نبأت زيداً عمراً قائماً ومنه قوله وأخبرك قولك أخبرت زيداً أخاك منطلقاً ومنه قوله وحدثك قولك حدثت زيداً بكرمقياً ومنه قوله وأنبا كقوله أنبأت عبد الله زيداً مسافراً ومنه قوله وخبرك قولك خبرت زيداً عمراً غائباً ومنه قوله

والثاني هو الاول (قوله سوداء الغميم) لقب امرأة كانت تنزل موضعاً من بلاد غطفان يسمى الغميم
بفتح الغين المعجمة فعرفت به واسمها إلى وقوله بمصر مصرفة لاهلى أى السكانيين بمصر وجملة أعودها حال
مقدرة من تاء أقبلت والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفاعل)

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً ما في الشرح (قوله التام) أى ولوناسخاً كظنذت فخرج الناقص
ككان وكاد (قوله المسند إليه) أى المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الانبات أو النفي أو التعليق
أو الانشاء فدخل الفاعل فلم يضرب وان ضرب وهل ضرب زيد وخرجت المفاعيل لأنها لا تسمى
اصطلاحاً مسنداً إليها ولا منسوباً إليها بل متعلقاً بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البديل والنسق فان
الاسناد فيهما تبني وأما باقي التوابع فلا سند فيها أصلاً والمراد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي الذي هو
الحدث ثلاثي كقولنا أو شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام خروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تسند إليه
أصلاً أما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيدوا للسند وهو الخبر فظاهر وأما على أن لها حاداً طلقاً هو
الحصول والنبوت فلأنه لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة وهو صدر خبرها مضافاً لاسمها فعلى أن زيد قائماً
حصل قيام زيد وكذا يقال في أفعال المقاربة ولم يقيّد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة لاخراج المبتدأ في
زيد قام وزيد قائم وقائم زيد فانه أسند إليه فعل وشبهه لكونه مؤخر لفظاً في الأولين ورتبة في الأخير لان
هذا حكم من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد في تعريفه واستغنى في اخراج
ذلك المبتدأ بقوله أسند إليه فعل كإسدينه (قوله على طريقة فعل) أى بفتح تحتين وطر يقته هي كونه
مبنياً للفاعل ثلاثياً كان أو غيره مفتوح العين أو غيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل أى بضم
فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصالة الصيغة لأنه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفاً وان
أجيب عنه بان المراد باصالتها عدم بنائها للمجهول لعدم التصرف فيها (قوله أو شبهه) بالرفع عطفاً
على فعل (قوله وحكمه الرفع) أى لانه عمدة الرفع اعراب العمدة وأشار بذلك إلى أن الرفع المأخوذ من
قوله كرفوعى آتى ليس من تمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة المذكورة في المتن ورافعه
عند سيديويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذاً عند أمن اللبس كما قاله في الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل روروا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القناد هذا جون قد بلغت * نجران أو بلغت سواهم هجر

يرفع نجران وهجر ونصب سواً وقاسه ابن الطراوة عملاً بقراءة فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع
كلمات ورد بان كان حمله على الاصل من أن المرفوع هو الفاعل لان التلقى نسبة من الجانبين وقد عرفت لفظه
بإضافة المصدر نحو ولولادفع الله الناس أو أسماه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء أو بمن والباء الزائدة
نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كفى بالله شهيداً أى ما جاءنا بشير وكفى الله وهو حينئذ مرفوع تقديره وقيل
محلا ويجوز في تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف أو المصدر وقيل من الفعل
جزءه عناء المستقل وهو الحدث فيكون اسماً بلا تأويل بمصدر فيصح أن يسند إليه كسمع بالمعدي
خير ويضاف إليه كيوم ينفع ويجر فاعله بإضافته إليه حتى ألغز فيه السامعي بقوله

أياعلماء الهنداني سائل * فنسوا بتحقيق به يظهر السر

أرى فاعلاً بالفعل أعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر

وليس بمحكي ولا بمجاور * لذي الخفض والانسان للبحث يضطر

وخبرت سوداء الغميم

مریضة

فأقبلت من أهلى بمصر

أعوذها

وانما قال المصنف وكأرى

السابق لانه تقدم في هذا

الباب ان أرى تارة تعدى

الى ثلاثة مفاعيل وتارة

تعدى الى اثنين وكان

قد ذكر ولا أرى المتعدية

الى ثلاثة فنبه على ان هذه

لافعال الخمسة مثل أرى

السابقة وهى المتعدية الى

ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة

وهى المتعدية الى اثنين

(ص)

(الفاعل)

الفاعل الذى كرفوعى

آتى

زيد منبيرا وجهه نعم

الغنى

(ش) لما فرغ من الكلام

على نواسخ الابتداء شرع

في ذكر ما يطلبه الفعل التام

من المرفوع وهو الفاعل

أو نائبه وسياقى الكلام

على نائبه في الباب الذى يلى

هذا الباب فاما الفاعل فهو

الاسم المسند إليه فعل

على طريقة فعل أو شبهه

وحكمه الرفع والمراد بالاسم

ما يشمل

فهل من جواب عندكم أستفيد به * فنبحركم لازال يستخرج الدر
قال الشمني على المغني وسبقه الى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن النحوي الاندلسي
فقال في منظومته النونية في الالغاز النحوية

مافاعل بالفعل لكن جره * مع السكون فيه ثابتان

جوابه ما أنشده ابن جني في الخصائص لطرفة بن العبد قال

بحفان نعتري نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما أثر يدمنه الحدث أضيف الى فاعله خفضه
ولسكون الروي في البيوت قبله ساكنة فاعل كسر الراء الى الباء التي أصلها السكون والحفان جمع جفنة
وهي القصعة والنادي المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك هاج في محل جر باضافة
حين اليه كما قيل في يوم ينفع فيقال في الالغاز أي فعل في محل جر بالاضافة وفاعل مجرور ساكن مرفوع
أي مجرور بالكسرة المنقولة ساكن للضرورة مرفوع محلا هذا وفي الصحاح مانعه وصنبر الشتاء شدة
برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة

بحفان نعتري بحلسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر بتسكين الباء يوم من أيام الجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة اه وعلى
هذا فاللغز من أصله باطل لان كسر الباء ما أصلى ينطق به في غير البيت أيضا واما ضرورة للتخلص من
سكونها مع الروي على أصل التخلص وفرار من اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد لأنه منقول عن الراء
بل هي مرفوعة تقدير اولولا الروي للفظ رفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب
عن الشنوازي رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنام وأيام الجوز عند العرب خمسة
أوسبعة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قما بقرينة المقابلة (قوله
والمؤول) أي لوجود ساكن ولوتقديره والسابك هنا أن وأن وما دون كي ولو نحو أول يكفهم أنا أنزلنا
ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي لم يخشعوا * يسر المرء ما ذهب اليه أي أي ذهابها ولا
يقدر منها الآن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غير هاج وما راعى الا يسير الخ أي الآن يسير أي سيره
وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا ساكن من الثلاثة قال الساميني الا في باب التسوية كسواء عليهم
أأنذرتهم بناء على أن سواء بمعنى مستو خبران وما بعده فاعله ولا تقع الجلة فاعلا بلا تأويل أصله فلا يقال
يجبني يقوم زيد وظهري أقام زيد دخلا للكوفيين ولا حجة لهم في ثم بداهم من بعده ما روا الآيات
ليس جنة وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جلة ليس جنة ليست هي الفاعل بل مفسرة له وهو ضمير
المصدر المفهوم من الفعل أي ثم بداهم بداء كما صرح به في قوله * بدالي من تلك القلوص بداء * وأما
كيف فسيأتي انها بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بأي معاق وقال الساميني تبعا للمغني
بخصوص الاستفهام كآلية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لانفس الجلة اذ المعنى تبين لكم جواب
كيف فعلنا فلا قال أربعة (قوله ما أسند اليه غيره الخ) الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان
مفردا ليصح عطف قوله أو جلة عليه أو ان قوله غيره صفة لمحذوف أي مفرد غيره ويعلم من كلام الشرح
ان قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسم كعجبت من عطاء
النانيز يدو أمثلة المبالغة نحو أضراب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتدوين ضرب ورفع
زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمر وهو الفاعل
استتابته بالالف على ان اضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله

الصريح نحو قما زيد
والمؤول به نحو يجبني
أن تقوم أي قيامك فخرج
بالسند اليه فعل ما أسند
اليه غيره نحو زيد أخوك
أو جلة نحو زيد قام أبوه
أو زيد قام أو ما هو في قوة
الجملة نحو زيد قائم غلامه
أو زيد قائم أي هو وخرج
بقولنا على طريقة فعل
ما أسند اليه فعل على طريقة
فعل وهو النائب عن الفاعل
نحو ضرب زيد والمراد
بشبه الفعل المذكور اسم
الفاعل نحو قائم الزيدان
والصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجهه والمصدر نحو
عجبت من ضرب زيد عمرا
واسم الفعل نحو هيات
العقيق والظرف والجار
والمجرور نحو زيد عندك
غلامه أو في الدار غلامه
وأفعل التفضيل نحو مررت
بالأفضل أبوه فأبوه مرفوع
بالأفضل والى ما ذكر أشار
المصنف بقوله كرفوعي أتى
الى آخره والمراد بالرفوعين

* قرفع القوارير أقواه الاباريق * برفع أقواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك الى دفع ماورد على المصنف من انه ذكر ثلاث مرفوعات لاثنين فقط * وحاصل الجواب ان المراد مرفوعى الفعل وشبهه الكائنين في قولك أتى الخ ثم عمم في الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله وبعـد فعل الخ) اشارة لثاني أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره وهو الظرف المختص بوجه اختصاصه ان فعل المضاف اليه يصلح للابتداء معنى لكون المراد به العموم كفى علمت نفس أى وبعد كل فعل فاعل فيفيد انه لا بد ان كل فعل من فاعل وان لا يكون الابعده وهذه هي المقصودة هنا أسألاولى فتستفاد من قوله فان ظهر الخ كما سنبينه لكن يرد على عمومته ان بعض الافعال لا يطلب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو أتاك أذاك الاحقون والمبني للمجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكشوف بما كلفه ما وطالم ما وكثر ما وقيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل وقال الشاطبي ان قلما ترد لاثبات الشيء القليل وقد ترد للنفي المحض فيمكن أن تكون حرف نفي كما لا فاعلا بـلا فاعل اهـ ولا يقع بعدها الالفاظ الاجلة فعلية فاعلها من كور وأما قوله

صدت فاطولت الصدود وقلمنا * وصال على طول الصدود يدوم

حيث جعل وصال فاعلا محذوف يفسر يدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة كذا في المعنى (قوله فان ظهر) أى الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أى الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لانه لا يظهر ويستتروى يكون بعد الفعل الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لاهى كما هو ظاهر وقوله فهو أى الظاهر المفهوم من ظهور خبره محذوف أى فالظاهر المطلوب أو فهو أى الحكم واضح والافيه حكم باستتاره وهذا التقرير ينتفى اتحاد الشرط والجزاء بـلا تكاف وهذا اشارة الى حكم ثالث وهو انه لا بد منه لفظا وتقدير او لا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والافضمير) اعترض بانه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفا ويجاب بان حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يلىق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكـد بالتون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصـدك لاتضر بن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو ما قام الازيد أى ما قام أحد والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجوده كضرب يـزيدا وأطعم في يوم والتعجب كما سمع بهم وأبصر أى بهم فحذف فاعل الثاني دلالة الاول عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصدهما التفصيل نحو فتلحقها رجل رجل فان أصله فتلحقها الناس رجلا رجلا أى متنازعا بين كفاي ادخلوا الاول فالاول أى مرتبين فحذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شئ واحد لانه عدد الا في أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يمنع في حاوا مض وزاد يس واحدا وهو ما قام وقعد الازيد لانه من الحذف لا التنازع لان الاضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اهـ وقد يقال يضمن في أحدهما مع الايمان بالآخرى فلا يرد ما قاله وقد ينازع في الباقي بامكان جعل ما في التعجب من الحذف والايصال بأن يجعل فاعل أبصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوفا وأما المصدر فصحيح السبوطى تحمله للضمير لتأوله بالمشتق فضرر بـاعنى اضرب وأطعم بمعنى ان يطعم ففاعلها مستتر لا محذوف وأما في الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحا ما بعده الا وكون الاصل ما قام أحد من منظور فيه للمعنى ونظر النحاة لالفظ والفعل المؤكد كحذف فاعله لعلة تنصرفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره فهو كالثابت وأما الفعل المجهول فأنما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال في رجل رجل فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهرى وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائى حذفه مطلقا تسكا

ما كان مرفوعا بالفعل أو بشبه الفعل كما تقدم ذكره ومثله للرفوع بالفعل بمثالين أحدهما مارفع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثاني مارفع بفعل غير متصرف نحو الفتى ومثله للرفوع بشبه الفعل بقوله منيرا وجهه (ص)

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والافضمير استتر

(ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيدان وزيد قائم غلاماه وقام زيد

ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام على أن يكون زيدا فاعلاما مقبلا على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع ضمير مستترا لتقدير زيدا قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأتي بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله فان ظهر الى آخره الى أن الفعل وشبهه لا بدله من مرفوع فان ظهر فلا ضمائر نحو قام زيد وان لم يظهر فهو ضمير نحو زيد قام أى هو (ص) وجرد الفعل إذا ما أسندا لأنين أو جمع كغفار الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند (ش) مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى أو مجموع وجب نجر يده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا أسند الى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قن الهندات فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على (١٦١) ان يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما

اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على ثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الاسماء المضمرة أعني الالف والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصنفار في شرح الكتاب ان الفعل اذا

بحديث لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا إذا بلغت التراقي وقولهم اذا كان غدا فأتيتني ورد بأن الفاعل في كلها مستتر لا محذوف ففي يشرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفي بلغت ضمير الروح المعاواة من السياق والتراقي أعلى الصدر وفي الأخير ضمير يعود لمادات عليه الحال المشاهدة أى اذا كان هو أى ما نحن عليه من السلامة غدا فتأتي (قوله ولا يجوز تقديمه) أى الا في الضرورة كإنص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيدي به وقيل يمنع مطاقا لان الفعل وفاعله كجزأى كلمة فلا يقدم مجزها على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضمير مستترا والمقدم امام مبتدأ كز يد ضرب أ و فاعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله فاجازوا التقديم) أى تمسكا بقول الزباع بفتح الزاي وشدها ملحودة

مالا لجمال مشيها وثيدا * أجنده لا يحملن أم حديدا * أم الرجال جنفا فعودا

يرفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبره لنصب وثيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لوثيدا مقبلا عليه وهو بفتح الراو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهي التأتى وهو عند البصريين ضرورة كما صر في قوله وقلموا وصل الخ ومن يمنعه مطاقا يجعل الخبر محذوفا لشد الحال مسده أى يظهر وثيدا أو غير ذلك ويرى مشيها بالنصب على المصدر أى تمشى مشيها وبالجر بدل اشتغال من الجمال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الاحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل أو أراد الفعل اللغوى على حذف مضاف أى مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما صر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجردوه من علامة التثنية لانه لا حاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه متكررا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد الا بالتاء وعدمها بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تغني عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير لصاحب الزبير والمارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسماها أى خذله وفيه الشاهد اذ قياسه أسماها والمبعد بكسر العين أو فتحها الاجنبى والحليم القريب والصادق (قوله يلومونى) قياسه يلومنى ويعنل بالضم من باب نصر

(٣١ - (خضرى) اول)

أسند الى ظاهر مثنى أو مجموع أى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروف تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هند حرفا تدل على التثنية عند جميع العرب والاسم الذى بعد الفعل المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقامت ومن ذلك قوله تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسماها مبهود حليم وقوله يلومونى في اشتراء النخيل أهلى فكاهمو يعنل وقوله رأين الغواني الشيب لاح بعارضى * فاعرض عنى بالخذود النواضر فبعد حليم مرفوعا بقوله أسماها والالف في أسماها حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلى مرفوع بقوله يلومونى والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث والى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا الى آخر البيت ومعناه انه قد يؤتى في الفعل المسند الى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بأن ذلك قليل والامر كذلك وانما قاله والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على ان مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا الى الظاهر الذى بعده فأما اذا جعلته مسندا الى المتصل به من الالف

والواو والنون وجمعت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمرة فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة كاوني
البراغيث وعبر عنها المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل كاوني وملائكة فاعل
يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) (١٣٢) ويرفع الفاعل فعل أضمرنا * كمثل زيد في جواب من قرا (ش) اذ ادل

دليل على الفعل جاز حذفه
وابقاء فاعله كما اذا قيل لك
من قرأ فتقول زيد التقدير
قرا زيد وقد يحذف
الفعل وجوبا كقوله
تعالى وان أحد من
المشركين استجارك
فاحذف فاعل بفعل محذوف
وجوبا والتقدير وان
استجارك أحد استجارك
وكذلك كل اسم مرفوع
وقع بعد ان أو اذا فانه
مرفوع بفعل محذوف
وجوبا ومثال ذلك في اذا
قوله تعالى اذا السماء
انشقت فالسما فاعل بفعل
محذوف والتقدير اذا
انشقت السماء انشقت
وهذا مذهب جمهور
النحويين وسيأتي
الكلام على هذه المسئلة
في باب الاشتغال ان شاء
الله تعالى (ص)

وتاء تأنيث تلي الماضي
اذا
كان لا نبي كآبت هذا الذي
(ش) اذا أسند الفعل
الماضي الى مؤنث لحقته
تاء ساكنة تدل على
كون الفاعل مؤنثا ولا
فرق في ذلك بين الحقيقي

كافي المختار (قوله مبتدأ أو بدلا) لا يجوز حل جميع ماورد من ذلك على الابتداء أو الابدال لان
أئمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كتاء التأنيث ولئلا يكون
الابدال أو تقديم الخبر واجبا ولا قائل به (قوله كاوني البراغيث) حقه على الافصح كائى وأ كائى
بالتاء وعلى هذه اللغة كائى بنون الذنوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل والتأنيث بواو العقلاء لتزويلهم
منزلتهم في الجور والتعدي المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله يتعاقبون) أى تاتى طائفة عقب أخرى (قوله
هكذا زعم المصنف) أشار بذلك الى انه مردود بأنه حديث مختصر حذف الراوى صدره ولغظه ان الله
ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفة للملائكة السابق والواو ضمير
يرجع اليها وملائكة بالليل مستأنف لبيان ما أجل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائده
على ملائكة المحذوفة كاصلها لكن قال سم يبعد كون الراوى يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا
دليل فيتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اهـ (قوله ويرفع الفاعل
الح) هذا خامس الاحكام ولو قال

ويرفع الفاعل فعل حذف * كمثل زيد في جواب من وفي

لسلم من التجوز بالا ضمرا عن الحذف لان الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير قرا زيد) انما لم
يقدر زيد القارى ليكون جملة اسمية كالسؤال لان الفعلية في هذا الباب أكثر فالجمل عليها أولى تصريح
(قوله وتاء تأنيث الح) هذا سادس الاحكام وهي من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضي) مثله
الوصف نحو قائمة هند الاما يستوى فيه الذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعل بمعنى فاعل فلا
تلتحقه تاء (قوله اذا كان لا نبي) أى مسندا اليها ولوعلى وجه النفي والمراد بها المؤنث حقيقة وهو ماله
فرج كالمرأة والنخلة أو مجازا وهو ما لا فرج له كالشمس والارض أو تأويلا كالكتاب من ادابه الضعيفة
أو حكا وهو المضاف للمؤنث كصدر الفتاة (قوله تدل على كون الفاعل الح) قيد به لكونه محل البحث
والافتله نائبه واسم كان ولوعبر بمرفوع الفعل لشملها ما لما كان المرفوع للمؤنث قد يخاوعن التاء وقد توجد
في الذكر وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداء لحقوا علامته بالفعل لكونه كجزء منه كما وصلوا علامة الرفع في
الافعال الخمسة بمرفوعها (قوله فاعل مضمرة) أى فعل فاعل مضمرة ولو مجازى التأنيث مستترا كان كما مثله
أو بارزا وهو خصوص الالف نحو قامت بخلاف فت للمؤنثة وقتما لثناها وقتن وقتن لجمعها فلا تلتحقه التاء
فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر
يعود على امرأة بعده لكن لا تلزم التاء في فعله لما سياتى في نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان عطف عليه مذكر
كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم أو آخر
اذا جمعهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم) عطف على مضمرة أى أو فعل اسم ظاهر مفهم
الح بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثاني لذكره
في الاول فيه ان معنى الاتصال في الضمير غير معناه المراد هنا كالا يخفى وان كان لازماله فلاولى ماسمعه
(قوله تلزم تاء التأنيث الح) مثله في اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند للمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي

التاثير

(ص) ذلك على الكلام (ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين أحدهما

أن يسند الفعل الى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازى فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع

وانما تلزم فعل مضمرة * متصل أو مفهم ذات حر

قار كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند

ما قام الاهی الثاني أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث نحو قامت هند وهو المراد بقوله ومفهم ذات حروا أصل حو ح حذفت لام
السكامة وفهم من كلامه ان التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في (١٦٣) المؤنث المجازي الظاهر فتقول طاع

الشمس وطلعت الشمس

ولا في الجمع على ما سيأتي

تفصيله (ص)

وقد يبيح الفصل ترك

التاء في

نحو وأنى القاضى بنت

الواقف

(ش) اذا فصل بين الفعل

وفاعله المؤنث الحقيقي بغير

الاجاز اثبات التاء وحذفها

والاجود اثبات فتقول

أنى القاضى بنت الواقف

والاجود أنت وتقول قام

اليوم هند والاجود قامت

(ص)

والحذف مع فصل بالافضل

كأز كالافتاة ابن العلاء

(ش) اذا فصل بين الفعل

والفاعل المؤنث باللام يجوز

اثبات التاء عند الجمهور

فتقول مقام الاهدوم

طلع الاشمس ولا يجوز

ما قامت الاهدوم لا طلعت

الاشمس وقد جاء في

الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع

الجراشع

فقول المصنف ان الحذف

مفضل على الاثبات يشعر

بان الاثبات أيضا جائز

وليس كذلك لانه ان أراد

به انه مفضل عليه باعتبار

انه ثابت في الشعر والنظم

التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا أو مثنى وأما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتنقوم
الهندات كما سيأتي في تاء الماضي أو ضمير الاستغنى عنها بالنون كيتربعن الآن يغنون بيا بعنك فهل تمنع
حينئذ لذلك كتاء الماضي أولا فليحذر (قوله مقام الاهی) مثله اما مقام هي (قوله حقيقي التأنيث)
أى سواء كان التاء كفاطمة أولا كز بذب ويستثنى من الجرد ما لا يتميز منه كره من مؤنثه كبرغوث فلا
يؤنث فعليه وان أريد به مؤنث كما ان ذا التاء الذى لا يتميز يجب تأنيث فعله وان أريد به مذكر بالاخلاف
كتملة بقر وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما في النكت فتى لم يعرف حال المعنى في الواقع يراعى اللفظ فعلم
أن الاستدلال على أن نمة سليمان كانت أنى بقوله تعالى قالت نمة وهم لعمري نمة وكل ذلك في الحقيقي أما
المجازي فتد التاء مؤنث جواز الجرد مذكر وجو بالا أن يسمع تأنيثه كشمس وأرض وسما وقد نظمت
ذلك فقلت

اذا سقط التمييز بين مذكر * وأنى ففعل السك أنة مطلقا

لذى التارذ كرى المجرد يافنى * كتملة مع برغوث فاعلم وحققا

وان مبرا أنت لافنى ولو خلا * من التاء وذكر فى سواء لتنتقى

وذافى الحقيقي لا المجازى فانه * مع التاء بالوجهين فى الحكم قدر فى

ومع حذفه اذ كروجو باسوى الذى * بنقل كشمس فهو بالنقل علقا

(تنبيه) حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكره كل ذلك فيما إذا أريد معنى الاسم
فان قصد لفظه جازت كيرد باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار السكامة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء
وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكر الا فى الشعر (قوله حرح) أى بدليل تصغيره على حرج يجمع
على أحراح حذفت لامه وهى الحاء اعتباطا بقى كيدودم وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر
الحاء فرج المرأة كفى المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج معد للوطء ولودبرا كالطير (قوله الفصل)
أى بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به لبعده عن الفعل ويضير الفصل كالعوض من التاء (قوله
والاجود الاثبات) أى كما يفهم من تعبيره بقدر فرض السكلام فى ظاهر حقيقي التأنيث اما المجازى فنقل
الدمايين أن الاجود فيه ترك التاء اظهارا لفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لان اثباتها كثر جذا فى
القرآن على حذفها (قوله لم يجز الخ) أى لان الفاعل فى الحقيقة مذكر محذوف اذ المعنى مقام أحد الا
هندوانه ما جاوز المصنف اثباتها نظر الظاهر المأخوذ به ومثل الاسوى وغيره فيها بالخلاف وان كانا مذكرين
لا كتسابهما التأنيث من المضاف اليه (قوله فابقى الخ) صدره لذى الرمة

* طوى النحر والاجراز ما فى غروضها * فابقى الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحر بجاء
مهملة فزأى هو النخس والركض وهو فاعل طوى أى أذهب والاجراز جمع جرز يحجم فراء فزأى أرض
لانبات بها والغروض بمجمعتين بينهما حاء جمع غرض كفأوس وفس كفى الصحاح وهو حزام الناقة
والجراشع جمع جرشع كقنفاقد وقنفدا أى الضلوع المنتفخة الغليظة وأما الرقيقة فذهبت من الهزال ووجه
الشاهد منه أنه اذا جاز اثبات التاء فى الفصل بالامع الضلوع وهى جمع تكسير يجوز فيها الاثبات وعنده عند
عدم الفصل فليجوز فيما يجب فيه الاثبات عند عدم الفعل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس
كذلك) أى ليس جائزا فى الشعر بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف فى غير هذا الكتاب ان الصحيح

وان الاثبات انما جاء فى الشعر فصحيح وان أراد أن الحذف أكثر من الاثبات فغير صحيح لان الاثبات قليل جدا (ص)

والحذف قديا تى بالافضل ومع * ضمير ذى المجازى شعر وقع (ش) قد يحذف التاء من الفعل المسند

الى مؤنث حقيق من غير فصل وهو قليل جدا حتى سيمويه قال فلانة وقد تحذف التاء من الفعل المسند الى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر كقوله فلانة زدت ودقها * ولا أرضاً بقل ابقاها (ص) والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللين والحدف في نعم الفتاة استحسنوا * (١٦٤) لان قصد الجنس فيه بين (ش) اذا أسند الفعل الى جمع فاما ان يكون

جوازه نثرا أيضا خلافا للجمهور وقد قرى غاصب نحو الا ترى الامساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصيحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثاني من التردد هو المراد (قوله الى مؤنث حقيق) أي ظاهر أما ضميره فالظاهر أنه لم يسمع فيه الحدف (قوله مخصوص بالشعر) جوزه ابن كيسان في النثر أيضا فيقال الشمس طلع كطلع الشمس (قوله فلانة) بالتنوين على افعال لا كليس أو اهلها وأما الثانية فمعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء وودقت ودقها أي أمطرت كامطارها وأقبل أي أنبت البقل كانباتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أفاد به هنا ان ما مر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعددا سالما كان كزبدون وفاطمت وطلحات أو مكسرا كهنود وزبدون أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجر وبقرف كل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق مثلا واثباتها ولو مذكر اسما لتأوله بالجماعة وهي من المؤنث المجازي والفرج في نساء وفاطمت ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقا بل لآخاذه نداء مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وتمرات ووجوب تذكير جمع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكر بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات

جمع سلامة لمذكر أولافان كان جمع سلامة لمذكر لم يجوز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزبدون ولا يجوز قامت الزبدون وان لم يكن جمع سلامة لمذكر بان كان جمع تكسیر لمذكر كالرجال أو المؤمنات كالهنود أو جمع سلامة مؤنث كالهنود أو جمع سلامة اثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقامت الهنود فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع احدى اللين الى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كائنه كما تقول كسر اللبنة وكسرت اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقي ما تقدم وأشار بقوله والحدف في نعم الفتاة الى آخر البيت الى انه يجوز في نعم وأخواتها اذا كانت فاعلها مؤنثا اثبات التاء وحذفها وان كان مفردا مؤنثا حقيقا فتقول نعم

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي * والناظرون الى ثم تصدعوا وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اماما تغير كنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبي وأما التذكير في جاءك فلفصل بالكاف وبهذا تعلم ان ما ذكره المصنف وجراه عليه الشارح من جواز الامرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل للمؤنث ليس منه بابصر ياولا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصريين كما في التصريح وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزخشي ان قومي تجمعوا * وبقتلى تحذوا * لا بأبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث أي جواز اوليس عندهم جمع يجب تأنيثه أو تذكيره وأما الغز من قال أيا فاضلا قد حاز كل فضيلة * ومن عنده علم العويص يراذ أن جمع تصحيح يحى مذكرا * وفي فعله تاء الاناث تزد فاما يصح على مذهب البصريين أو المصنف من وجوب ترك التاء في سالم المذكر ويحجب عنه بما تغير فيه بناء الواحد كما منته به بنو اسرائيل فتأمل وسكت المصنف والشارح عن حكم المثني وهو كالمفرد حقيقا أو غيره (قوله كالتاء مع احدى اللين) أي في أصل الجوازا والافتاء مع نحو لبنة أرجح والحدف في جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس أرجح على ما لا سامني والذي للسيوطي استواء الامرين (قوله مقصوده استغراق الجنس) أي بناء على ان أل في فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين في كل مؤنث قصده الجنس ولا بعده فيه كصار المرأة خيرا من الرجل ومن ذلك ما قام من امرأة فيخبر فيه لان من أفادت الجنسية بخلاف ما قامت امرأة تكون المراد بها الفرد وانما جاء العموم من الذي قاله الشاطبي وقد يقال جواز الامرين في الاول للفعل بمن لا للجنس ونقل ابن هشام ان التأنيث في المقرون عن الزائدة أكثر قال ويتعين التذكير في كفي بهند لا التزامه من العرب ببقي ان الحكم لا يختص باسناد نعم الى

المرأة هندية نعمت المرأة هندية وانما جاز ذلك لان فاعلها مقصوده استغراق الجنس فعمول معاملة جمع التكسير في جوازا اثبات التاء وحذفها شبهه به في ان المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا أن الحدف في هذا ونحوه حسن ولكن الاثبات أحسن منه (ص)

والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن ينفصلا وقد يجيء بخلاف الاصل * وقد يجيء المفعول قبل الفاعل (ش) الاصل ان يلى الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينهما وبين الفعل فاصل لانه كالجزم منه ولذلك يسكن له آخر الفعل ان كان ضمير متكامل أو مخاطب نحو ضربت وضربت وانما سكنوه كراهة توالي أربع متحرركات وهم انما يكرهون ذلك في الكامة الواحدة قبل ذلك على ان الفاعل مع فعله كالكامة الواحدة والاصل في المفعول ان ينفصل من الفعل (١٦٥) بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز

تقديمه على الفاعل ان خلا
مما سبقت ذكره فتقول ضرب
زيد امرأته وهذا معنى قوله
وقد يجيء بخلاف الاصل
وأشار بقوله

وقد يجيء المفعول قبل الفاعل

الى أن المفعول قد يتقدم على

الفعل وتحت هذا قسمان

أحدهما ما يجب تقديمه

وذلك كما اذا كان المفعول

اسم شرط نحو أيا تضرب

أضرب أو اسم استفهام

نحو أى رجل ضربت

أو ضميرا منفصلا لو تأخر

لزم اتصاله نحو اياك نعيد

فلو أخرت المفعول لزم

الاتصال وكان يقال نعيدك

فيجب التقديم بخلاف

قولك الدرهم اياه

أعطيتك فإنه لا يجب تقديم

ايه لانك لو أخرته لحاز

اتصاله وانفصاله على

ما تقدم في باب المضمرات

فكنت تقول الدرهم

أعطيتك وأعطيتك اياه

والثاني ما يجوز تقديمه

وتأخيره نحو ضرب زيد

عمرا فتقول عمرا ضرب

زيد (ص)

الظاهر كما وهمه المتن والشرح بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضا كنعم امرأة هند كما صرح به السيوطي
(قوله والاصل) أى الراجح والغالب وهذا سابع الاحكام التي في المتن ومن هنا الى الآخر من تعلقاته وبقى
منها اغناؤه عن الخبر في نحو أقام الزيدان وكونه لا يتعدا اجاعا كما في تعليق ابن هشام وأما نحو اختصم زيد
وعمر وفالفاعل المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا في أجزائه وأما * فتلقها رجل رجل * فن حذف
الفاعل كما صرح به (قوله والاصل في المفعول الخ) قال سيم لا يغني عنه ما قبله لاحتمال ان الاتصال
أصل في كل مكان نقل عن الاخفش أى ان الاصل اتصال أحدهما لا بعينه اذ لا يمكن اتصالهما معا (قوله
وقد يجيء) بالقصر في لغة من قال جايحي وشايحي (قوله كراهة توالي الخ) تقدم في المعرب والمبني
نقضه بنحو شجرة فانظره (قوله ما يجب تقديمه) أى على الفعل ذكر الشارح من ذلك مستثنين الاولى
كون المفعول ماله الصدر كالشرط والاستفهام أى وكل خبرية نحو كرم عبيد ملكك والمضاف الى ذلك
كغلام من تضرب أضرب وغلام من ضربت ومال كرجل أخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا أى في
غير باب سئلته وخلتني وكذا يجب تقديمه اذا وقع عامله في جواب ما ليفصلها من الفعل اذ لم تفصل بغيره
ظاهرة كانت نحو فاما اليقيم فلا تقهر أو مقدره نحو وور بك فكبر بخلاف أماليوم فاضرب زيد للفصل
بالظرف ولا يردان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله في غير أمال يكون الفاء معها مزحقة عن
موضعها كما سيوضح في بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أى على الفعل وتأخيره عنه وذلك اذا خلا من موجب
التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ماسيا تى مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسيطه وكذا يمنع تقديمه
على الفعل اذا كان ان المشددة أو المخففة منها ومعموليها فلا يقال انك فاضل عرفت الامع نحو اياك
فاضل فعرفت أو كان معمول فعل تعجب أو معمول صلة حرف مصدرى ناصب كأن ركي فلا يقال جئت
أن زيد أضرب أو كز يدا أضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كيجهني ما زيد تضرب ووددت لوز يدا
تضرب وقيل يمنع مطلقا أو معمول فعل مجزوم أو منصوب بلن الا اذا قدم على الجازم ولن أيضا فيجوز
وكذا المنصوب باذن عند الكسائي أو معمول لعامل مقرون بلام ابتداء لم تسبق بان أو بلام قسم أو بقدر أو
بسوف أو بقلما أو ربما أو نون توكيد فكل ذلك يمنع تقديم معموله عليه كافي الجمع وغيره وأما تقديم
ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما في البيتين الآتين (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أى
غير منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشارح الآتي غير محصور أى فيه غيره ولا يجوز
فتح الصاد لان انحصرا لزم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب السناد (قوله كما اذا خفي الاعراب
فيهما) صور ذلك ستة عشر من ضرب أر بمة المقصور واسم الاشارة والموصول والمضاف للماء في نفسها
(قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور (قوله لما غرض في الالباس) أى بدليل
تصغير عمر وعمر وعمر ونحو يضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا
وأجيب بان هذا مبني على انه لا فرق بين اللبس والاجال والحق الفرق بينهما فان اللبس تبادل خلاف المراد
كالذي ههنا هو ممنوع لا يباعه في الخطا والاجال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك لا دعور ليت عيني

وأخر المفعول ان ليس حذر * أو أضر المفعول غير منحصر (ش) يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف
اللباس أحدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب
كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه واحتج بان العرب لما غرض في الالباس
كما لما غرض في التبيين فاذا وجدت

منوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تألوه وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جني وثابعهما المصنف ورواهما
 ورد من ذلك قوله لما رأى طال بوه مصعباً دعروا * وكاد لو ساعد المقدور يفتصر وقوله
 كساحله هذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداهذا الندى في ذرى المجد وقوله (١٦٧) ولوان مجد أخذ الدهر واحدا *
 من الناس أبقى مجد الدهر

مطعما
 وقوله

جزي ربه عني عدي بن
 حاتم

جزاء السكالب العاويات
 وقد فعل

وقوله

جزي بنوه أبا الغيلان عن
 كبر

وحسن فهل كبايجزي
 سنار

فلو كان الضمير المتصل
 بالفاعل المتقدم عائداً على

ما اتصل بالمفعول المتأخر
 امتنعتم المسئلة وذلك نحو

ضرب بعلمها صاحب هند
 وقد نقل بعضهم في هذه

المسئلة أيضاً خلافاً للحق
 فيها المنع (ص)

(النائب عن الفاعل)
 (ينوب مفعول به عن

فاعل
 فيأله كخبر خـ

نائل)
 (ش) يحذف الفاعل

ويقام المفعول به مقامه
 فيعطى ما كان للفاعل من

لزوم الرفع ورجوب التأخير
 عن رفعه وعدم جواز

حذفه وذلك نحو نائل خبر
 نائل خبر نائل مفعول قائم

مقام الفاعل والاصل نال زيد
 خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم

المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل
 على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبره الجلالة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

مقام الفاعل والاصل نال زيد خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل
 على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبره الجلالة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

مقام الفاعل والاصل نال زيد خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل
 على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبره الجلالة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

مقام الفاعل والاصل نال زيد خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل
 على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبره الجلالة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

مقام الفاعل والاصل نال زيد خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل
 على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبره الجلالة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

مقام الفاعل والاصل نال زيد خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل
 على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبره الجلالة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو

زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعور به (قوله منوعة)
 أي شعر او نثر او قوله وأجازها أي فيها أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو وابن جني سكون الياء
 لان أصله كني فعر بابدال السكاف جيا وليس منسوبا للجن كما قد يتوهم وبق قول ثالث هو الحق وهو
 جوازها شعر الاثرا (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طال بوه الى
 المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضي الله تعالى عنه وذعر وامنني للمجهول أي خافوا جواب لما روي
 اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) بشد القاف أي أعلى
 ورفع والندى العطاء والذرى بالضم جمع ذررة بالضم والكسر كما في القاموس وهي أعلى الشئ والشاهد في
 شطريه ظاهر (قوله ولوان مجد الخ) لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه يرثي به المطعم بن عدي أحد
 رؤساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبي صلى الله عليه وسلم وينصره قبل الهجرة وأبقى جواب لو فعاد
 الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعم وهو مفعول مؤخر (قوله جزاء السكالب العاويات) قيل
 هو الضرب بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة لانهم اتهموا عدي عند طلب السفاد وعدي بن حاتم الطائي صحابي
 فلا يليق به هذا الهجاء (قوله أبا الغيلان) بكسر الميم جمع وعني بعد وعبر بالمضارع في يجزي استحضارا
 للحال الماضية وسنار بكسر الميم لقوا النون وشد الميم رجل رومي في القصص المسمى بالخواريق بظهر الكوفة
 للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ القاه من أعلاه للابن لغيره مثله فصر به المشعل في سوء
 المجازاة اللهم أحسن جزاء ناعذك بحجاء نبيلك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

(النائب عن الفاعل)

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهي أولى وأخص من قول الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل غير
 المفعول مما ينوب كاظرف اذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ولانه يشمل المفعول الثاني في نحو أعطى
 زيد ديناراً وليس مراداً أن أجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل أي كان دون غيره
 (قوله خبر نائل) في الصحاح النوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا الشئ المعطى لانه تمثيل لآبئة
 المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أي افترض ما لفظي كالايجاز في نحو نائل ماعوقبتم والسجع
 نحو من طابت سريرته جدت سيرته وتصحيح النظم كقوله

علقتها عرضاً وعلقت رجلاً * غيري وعلق أخرى ذلك الرجل

أي علقتها بالله أي جعلاني أحبها عرضاً بلا قصد أو معنوي كالعلم به في خلق الانسان ضعيفاً وجهله كسرق
 المتاع وابهاه كصدق على مسكين وتعظيمه بصون اسمه عن اسائه أو عن قرينه بالمفعول خلق الخنزير
 وتحقيره كقطع عمر وكرامة معاه والخوف عليه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) بضم الميم لانه من أقام
 الرابعي (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصيرورته كجزء منه واغناؤه
 عن الخبر في نحو أم مضر وب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وتأنيث العامل لتأنيثه وتجريد
 من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصيرورته مبتدأ اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الظرف
 والمجرور لان الكلام الآن في النائب المفعول به لا مطلق نائب (قوله فأول الفعل الخ) كالاستدراك على

مقام الفاعل والاصل نال زيد خبر نائل حذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خبر نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خبر نائل نيل
 على أن يكون مفعولاً مقديماً على أن يكون مبتدأ وخبره الجلالة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير هو
 وكذلك لا يجوز حذف خبر نائل فتقول نيل (ص) (فأول الفعل

(ش) يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقاً أي سواء كان ماضياً أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضي ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك في الماضي قولك في وصل وصل وفي المضارع قولك في ينفتح

ينفتح (ص) والثاني التالي للمطارعة كالاول اجعله بلا منازعة وثالث الذي يهمل الوصل كالاول اجعله كاستحلى (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول مفتوحاً ابتداء المطارعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك في تدسج تدسج وفي تسكسر تسكسر وفي تغافل تغافل واذا كان مفتوحاً بهجمة وصل ضم أوله وثانيه وذلك كقولك في استحلى استحلى وفي اقتدر اقتدر وفي انطلق انطلق (ص) واكسر أو اضم فالثاني

أعل عينا ضم جاكبوع فاحتمل (ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين فقد سمع في فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل وبيع ومنه قوله سحكت على سيرين اذ تشاك تخبط الشوك ولا تشاك

قوله فياله أي في كل شيء لافي صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصل واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثلة المبالغة والجماد المؤول بمشتق ولا يرتفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل أقوال ثالثها الاصح جواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بنونين أكل ورفع الطعام أي من أن أكل بخلاف عجبت من ضرب عمر واذا كان عمر ومضروباً فيتمين اضافته له على انه في محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضم من) أي ولتقدير كنبيل وكذا قوله اكسر كذا فان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فاما أن يقدر بحج غير الاولين أو يراى بقوله اضم واكسر اذ لم يكن وكذا يقال في قوله منفتحاً (قوله اكسر في مضى) أي في لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقاً كقوله * لوعصر منها البان والمسك انعصر * ومنهم من يفتح في معتل اللام ففتح قلب الياء ألفاً في قول في رؤى زير رؤى بفتح الهمزة في المعتل لثلاثة لغات أفاده في التصريح (قوله كينفتح) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أي اعتمدتها في السير ومات اليها وانتحيت لفلان عرضت له وانتحيت السكين على حلقه عرضتها والمقول بالجر صفة لينفتح في الاول بفتح الياء والثاني بضمها نائب فاعل المفعول لقصد لفظها (قوله تالمطارعة) هي قبول التأثير وحصوله من الاول في الثاني كعلمته فتعلم وكسرتة فتكسر وانما قيد تاليها بكونه ثانياً لينبه على اختصاص هذا الحكم بالماضي فان تاليها في المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعولاً أول لمخوف يفسره اجعله وكالاول مفعوله الثاني ويرد عليه ما مر من أن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه فان جعل مبتدأ خبره اجعله بقي الاشكال في قوله كالاول لتقدمه عليه وقد مر ان المصنف ارتكب ذلك كثير الضرورة (قوله وفي تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل تاء المطارعة مأشبهها من كل تاء معتاد يادتها وان لم تكن للمطارعة كتبخترو تواني وتغافل بخلاف ترمس الشيء أي رمسه أي دفعه فلا يضم تاليه لعدم اعتبار يادتها اذا اتصل التوصل لساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفي انطلق الخ) صريحه بناء للالزم للمجهول وقدمه أكثرهم مطلقاً ولا يرد عليهم قراءة وأما الذين ساءوا بضم السين لحكاية الكسائي ساءوا متعدياً ومنعه أبو البقاء فيما لا يتعدى بحرف كقيام وجلس اذ لو بني لبقى الفعل خبراً بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز كمر به وقيل يجوز مطلقاً ينوب المصدر المعرف عن الفاعل كجلس المجلس وأما الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقاً وأما بناء كان وكاد وأخواتهما فجازة مسيوبة والجمهور ومنعه أبو حيان تبعاً للمقامر في كافي النكت (قوله واكسر الخ) تقييد لقوله المار فأول الفعل اضم من (قوله أو اضم) بنقل فتح الهمزة الى الوار وليست مكسورة لانه من أشم الرباعي ومصدره الاشمام وبالقصر تنازعه كل من اكسر واشم فاعمل فيه الثاني وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعيناً يميز محوّل عن نائب الفاعل أي أعلت عينه وضم مبتدأ سوغه التقسيم وجاب بالقصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفي لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين وقلبها واوا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتي معل بلا تاء ليساوي عبارة المصنف المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بالتغيير كمر وصيد واعتور فاذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر أعلاها والضم أرداها (قوله حيك) بالياء وروى بالواو فأورده الاشمونى شاهداً للضم وضميرها رداء بصفة بالقوة والمتانة وهو يؤث ويذكر أي نسجت تلك الرداء على نيرين أي طاقتين واذ تحاك أي اذ حيك وتختبط الشوك أي تضربه من اختبط الشجرة تضربها بعصا ونحوها ولا تشاك أي لا يخرقها الشوك لصفاتها (قوله شباباً) اسم لبيت الاول وبوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها هي مرفوعة بالضم الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى

بالغاء محركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك الا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد قرئ في السبعة قوله تعالى وقيل يأرض اباهي ماءك وباعهاه
أقاهي وغيض الماء بالاشمام في قيل وغيض (ص) وان بشكل خيف لبس يجنب * ومالباع قد يري لنحو حب
(ش) اذا أسند الفعل الثاني المعتل العين بعد بناءه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فاما أن يكون واوياً أو يائياً فان كان واوياً نحو
سام من السوم وجب عند المصنف كسر الغاء والاشمام فتقول سميت ولا يجوز الضم فلا تقول سميت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم
ليس الانحوسمت العبد وان كان يائياً نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضاً (١٦٩) ضمها والاشمام فتقول سميت يا عبد

ولا يجوز الكسر فلا تقول
سميت لئلا يلتبس بفعل
الفاعل فانه بالكسر فقط
نحو سميت الثوب وهذا معنى
قوله * وان بشكل خيف
لبس يجنب * أي وان
خيف اللبس في شكل من
الاشكال السابقة أعني
الضم والكسر والاشمام
عمل عنه الى شكل غيره
لا لبس معه هذا ما ذكره
المصنف والذي ذكره غيره
أن الكسر في الواو والضم
في الياء والاشمام هو المختار
ولكن لا يجب ذلك بل
يجوز الضم في الواو
والكسر في الياء وقوله
* ومالباع قد يري لنحو حب *
معناه أن الذي ثبت لغاء باع
من جواز الضم والكسر
والاشمام ثبت لغاء المضاعف
نحو حب فتقول حب وجب
وان شئت أشممت (ص)
ومالباع لما العين نلى *
في اختاروا نقاد وشبهه ينجلي
(ش) أي يثبت عند البناء

وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشياً مفعول مطلق لينفع أي لا تنفع ليت نفعاً مفعول به خلافاً
للمعنى وروى بمبادل هل (قوله بنى دبير) بمهولة فوحدة مصغراً (قوله بالغاء محركة) بالميم فهو حال
من الغاء وفي نسخ الاتيان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفي نسخ الاتيان بالغاء بحركة الخ وفيها تعلق
حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ممنوع الآن تحول الياء الاولى لمجرر التعدي والثانية للابسة أو
الثانية للتعدي والاولى بمعنى على (قوله بين الضم والكسر) أي بأن يؤثر في جزء من الضمة قليل سابق
وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تعوضت الياء قاله العلوي فاليمينية على جهة الافراز لا الشيوخ
والقراء يسمون ذلك روماً والاشمام عندهم يطلق على الاشارة بالشفقتين في الرفع والضم عند الوقوف على
نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أي للكسائي
وهشام (قوله الى ضمير متكلم) المراد به وبما بعده الجنس فيصدق بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا
وبعنا بدين الآن الغائب لا يلتبس الا عند اسناده لنون النسوة فاقيل ان الصواب اسقاط قوله أو غائب
خلاف الصواب نعم الاولى بدله أو غائبات كما في نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي اذالم يكن مكسوراً والعين
تخفت والامتنع فيه الكسر كالياء لا الضم لان المبني للفاعل ليس الا بالكسر (قوله من الاشكال
السابقة الخ) صريح في أن الاشمام شكل وهو كذلك ان أراد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المسموعة
لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال السابقة أو يقال الجلة الشرطية لا تستلزم
الوقوع فان أراد بالشكل التحريك بحركة خاصة كان اطلاقه على الاشمام بالتعليق (قوله هذا ما ذكره
المصنف) أي فان قوله يجنب ظاهر في المنع وان احتمل الكراهة (قوله بل يجوز الخ) أي ولا يضر
الالباس كالم يبالوا به في نحو مختاروا تضارفاً فانهما يحتملان المجهول والمعلوم ورد بان هذا اجمال لا لبس كما هنا
لكن في النكت عن أبي حيان أن اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها سيبويه (قوله
الذي ثبت لغاء باع الخ) لكن الافصح في المضاعف الضم فلاشمام فالكسر في باع بالعكس حتى قيل
لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز قرأ علقمة ردت الينا ولوردوا عادوا بالكسر وقرأ الجاعة بالضم
الخالص والتباس الثاني بأمر الجاعة مدفوع بالوان الامر لا يقع بعدها على ان اللازم بدون لوا جال لا
الباس (قوله وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تمثيله باختاروا نقاد وليس بالازم بل مثله المضاعف
كاستدوا نهل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي (قوله بمثل حوكة التاء) أي من ضم أو كسر أو اشمام
(قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفاً لمخدوف أي ولفظ قابل أو وصفه بالظرف بعده ان جعل صفته
أو عمله فيه ان جعل حالاً من ضميره المستتر فيه وحرف أي حقيق خبره وبنيابة متعلق به (قوله أو حرف جر)
أي مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تبعاً لظاهر التسهيل وشرح الكافية من أن الغائب هو المجموع ونقل

(٣٣ - خضري - اول) للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انفعول وهو معتل العين
الذي ثبت لغاء باع من جواز الكسر والضم والاشمام وذلك نحو اختاروا نقاد وشبهه في جواز في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختاروا
وانقودوا والكسر نحو اختاروا نقيدوا والاشمام وتحرك الهمزة بمثل حوكة التاء والقاف (ص)
وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حر (ش) تقدم ان الفعل اذا بني للمام يسم فاعله أقيم للمفعول به مقام الفاعل
وأشار في هذا البيت الى انه اذا لم يوجد للمفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنيابة
أي صالحاً لاحتراز بذلك عما لا يصلح للنيابة كالظرف الذي لا يتصرف والمراد

ترجيحه عن ابن هشام لكن قال في الارشاف لم يذهب إلى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كأنه بعد المبني للفاعل في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرفوب عنه إذ الحرف لا حظ له في الاءراب أصلاً اه وعلى الثاني ففي الماتن مضاف مقدر أي أو مجرور حرف جر ذهب السهيلي وابن درستويه إلى عدم نيابة الجار والمجرور أصلاً وما أوهم ذلك بقدر فيه ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو ضمير مبهم يعود للمادل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان إذ لا دليل على تعيين أحدها واختار مذهب البصريين (قوله ما لزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلاً كقطوع وروض وإذا وسحر ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجرب من كعدوهم بالفتح فكل ذلك لا يجوز أنابته لعدم تصرفه إذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً به بما ذكر فلا يقال ما جرى قط ولا يجاء إذا جاء زيد على أنابتهما وأجازة الاخفش فيقال جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى لقد قطع بينكم ومنادون ذلك كون الظرف في محل رفع فاعلاً مبتدأ مع نصبه على الظرفية لكن المشهور أن فتحته حينئذ بناء لضافته إلى المبني لا اعراب أفاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطف على قوله ما لزم لا على سحر لئلا يقتضي أنه يلزم النصب أبداً وليس كذلك بل يخرج عنه إلى شبهة وهو الجرب من (قوله من لزوم النصب) أي أو شبهة (قوله معاذ الله) مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله أي أعوذ بالله معاذاً وإنما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحانه (قوله وكذلك ما لا فائدة فيه إلخ) استفيد منه أنه لا ينوب من الظروف والمصادر إلا المتصرف المختص فالتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ما يخص بشئ من أنواع المخصصات ومن المصادر ما ليس لمجرد التأكيد بأن يكون مبيناً للعدد كضرب ثلاثون ضربة أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم أو لنوع مقصود إبهامه كقوله تعالى فن عفي له من أخيه شئ أي نوع قاتل أنواع العفوس أو صادر من كل الورثة أو بهضمهم وإنما جعل شئ مصدر الفعل لا به لانه عفا لا يزم رجعه بمعنى ترك ضعيف إذ لم يثبت عفا الشئ بمعنى تركه بل أعفاه كما في البضاوي وأما النائب من المجرور فشرطه أيضاً الاختصاص كما يفيد قول الشارح ولا جلس في دار وأن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كدومند الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن إذا جاءت له وأما قوله

يفضي حياءه ويفضي من مهابته * فلا يكلم الاحين يبتسم

فإن نائب فاعل يفضي ضمير المصدر أي ويفضي هو أي الاغضاء المعهود وهو اغضاء الحياء واغضاء كائن من مهابته أو التقدير ويفضي هو أي الطرف أي تطبق العين من مهابته كما استقر به الردائي لأن الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لانه لا يكون جاره للتعليل مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى ولهذا امتنع انابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما منع المفعول معه والمستثنى الثلاثة فصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه وجهان يستلجج فنه الزحام فجلس بعيداً على كرسي ينتظر الفضو فجاء زين العابدين يطوف وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أرجاً فلما انتهى للمحجر نصي له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذي هابتة الناس هذه الهيبة فقال هشام لا أعرفه مخافة أن تميل إليه أهل الشام فقال الفرزدق أنا أعرفه

هذا ابن خبير عباد الله كام * هذا التقي النقي الطاهر العلم

هذا الذي تعرف البطحاء وطائنه * والبيت يعرفه والركن والحرم

به ما لزم النصب على الظرفية
نحو سحر إذا أريد به
سحر يوم بعينه ونحو
عندك فلا تقول جلس
عندك ولا ركب سحر لئلا
تخرجهما عما استقر لهما
في لسان العرب من لزوم
النصب وكالمصادر التي
لا تتصرف نحو معاذ الله
فلا يجوز رفع معاذ لما تقدم
في الظرف وكذلك ما لا
فائدة فيه من الظرف
والمصدر والجار والمجرور
فلا تقول سير وقت

ولا ضرب ضرب ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سير يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومبرز يد (ص)
ولا ينوب بعض هذى ان وجد * في اللفظ مفعول به وقد يرد (ش) مذهب (١٧١) البصريين الا الاخفش انه اذا وجد

بعد الفعل المبنى للميم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين اقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة امام الامير في داره ولا يجوز اقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول ومذهب الكوفيين انه يجوز اقامة غيره وهو موجود تقدم أم أو آخر فتقول ضرب ضربا شديدا زيد اضرابا شديدا شديدا وكذلك الباقي واستألفوا ذلك بقراءة أبي جعفر ليحجزى قوما بما كانوا يكسبون وقول الشاعر لم يعن بالعلياء الاسبيدا ولا شفى ذا النى الا ذوهدى ومذهب الاخفش انه اذا تقدم غير المفعول به عليه جاز اقامة كل واحد منهما فتقول ضرب في الدار زيد اضرابا شديدا في الدار زيد اضرابا شديدا في الدار ولا يجوز ضرب زيد اضرابا شديدا في الدار (ص)

وباتفاق قد ينوب الثمان من باب كسا فيما التباسه أمن

تسكاد تسكه عرفان راحته * ركن الحطيم اذا جاء يسـتم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بجده أنبياء الله قد ختموا

ينغضى حياء الخ الى ان قال

من معشر جهنم دين وبغضهم * كفر وقربهم ملجا ردهم
ان عدأهل التقي كانوا أئمتهم * أو قيل من خير أهل الارض قيل هم
لا يستطيع جواد بعيد غايتهم * ولا يدانهم قوم وان كرموا
من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الدين من بيت هـ هذا ناله الام

فغضب عليه هـ شام حتى سجنه فارس الى زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت لله لا لمطاء فارس يقول له أنا أهل البيت اذا وهبنا شيئا لا نستعيده والله يعلم نيتك ويثيبك عليها فقبلها (قوله ولا ضرب ضرب) أي لانه لا فائدة في اسناد الفعل الى المبهم من المصدر أو الزمان أو المكان لان فهم الاولين منه وضعا والثالث التزاما فلا بد من تخصيصها بشئ من المخصصات ولا عبرة بفائدة المصدر تؤكد الفعل لان هذه غير فائدة الاسناد وأولى من ذلك بالمتع ضرب على اضممار ضمير الضرب المبهم لان الضمير أشد اجماعا من الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محدودة لدليل جاز كما مر في يغضى حياء الخ ومثله قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يبخل عليك ويعتلى * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

وقوله فيالك من ذى حاجة حيل دونها * وما كل ما يهوى امرؤ هو طائله

أي حيل هو أي الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدر في أحد التفاسير ويعتلى هو أي الاعتلال المعهود الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح وغيره أي ولا يصح جعل بين في الآية ودون في البيت نائب الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كافي التصريح نعم يجوز ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية في محل رفع بالنيابة كما مر في عند وكذا عند من يجوز تصرفهما كافي قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر وقوله

ألم تريا أنى حيت حقيقتى * وباشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما البناء ولا يصح جعل النائب في البيت الاخير ضمير ذي حاجة لان الفعل لازم لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطلب مفعولا به لكن لم يذكر فلا يمنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أي ولو منصوب بانزع الخافض فتتمنع انابة غيره مع وجوده كآنابته مع وجوده منصوب بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند الجمهور خلافا للفرأ والتسهيل (قوله وقد يرد) أي شذوذ أو ضرورة (قوله أبي جعفر) هو من العشرة (قوله ليحجزى قوما الخ) أي يبنأ يحجزى للجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذلك لم يعن مجهول وبالعلياء نأبته مع وجود المفعول به وهو سيدا أي لم يعن الله أي لم يجعل أحدا يعتنى بالعلياء الاسبيدا وأوله البصريون بانه ضرورة والنائب في الآية ضمير الغفران المفهوم من يغفروا غاية ما فيه انابة المفعول الثاني وهو جاز هذا وحقق في شرح الجامع ان الاحق بالنيابة ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع ضرب زيد أمام الامير أئيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثاني مفعوليه غير

(ش) اذا بنى الفعل المتعدي الى مفعولين للميم يسم فاعله فالمان يكون من باب أعطى أو من باب ظن فان كان من باب أعطى وهو المراد بهذا البيت فقد ذكر المصنف أنه يجوز اقامة الاول منهما وكذلك الثاني بالاتفاق فتقول كسى زيد جبة وأعطى عمرو درهما وان شئت أفت الثاني

فتقول أعطى عمرادهم وكفى زيدا جبة هذا ان لم يحصل لبس باقامة الثاني فان حصل لبس وجب اقامة الاول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا
فيتين اقامة الاول فتقول أعطى زيدا عمرا ولا يجوز اقامة الثاني حينئذ لا يحصل لبس لان كل واحد منهما يصاح أن يكون أخذ بالخلاف
الاول ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز اقامته عندا من اللبس فان دعي به أنه اتفاق من جهة النحو يبين كلهم فليس
بجيد لان مذهب الكوفيين أنه اذا كان الاول معرفة والثاني نكرة تعين اقامة الاول فتقول أعطى زيدا درهما ولا يجوز عندهم اقامة الثاني
فلا تقول أعطى درهم زيدا (ص) في باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعاً اذا القصد ظهر (ش) يعني أنه اذا
كان الفعل متعدياً الى مفعولين الثاني (١٧٢) منهم ما خبر في الاصل كظن وأخواتها أو كان متعدياً الى ثلاثة مفاعيل

كأرى وأخواتها فالأشهر
عند النحويين أنه يجب
اقامة الاول ويمتنع اقامة
الثاني في باب ظن والثاني
والثالث في باب أعلم فتقول
ظن زيدا قائماً ولا يجوز ظن
زيداً قائماً وتقول أعلم زيدا
فرساً مسرجاً ولا يجوز
اقامة الثاني فلا تقول أعلم
زيداً فرساً مسرجاً ولا
اقامة الثالث فلا تقول أعلم
زيداً فرساً مسرجاً
ونقل ابن أبي الربيع
الاتفاق على منع اقامة
الثالث ونقل الاتفاق
أيضاً ابن المصنف وذهب
قوم منهم المصنف الى أنه
لا يتعين اقامة الاول لافي
باب ظن ولا في باب أعلم
لكن يشترط أن لا يحصل
لبس فتقول ظن زيدا قائماً
وأعلم زيدا فرساً مسرجاً
وأما اقامة الثالث من باب
أعلم فنقل ابن أبي الربيع
وابن المصنف الاتفاق على

خبر في الاصل ولا أحدهما منصوباً بنزع الخافض كاخترت الرجال زيدا (قوله لا لا يحصل لبس الخ) أي
ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الاصل تأخير الثاني عارضه كون الاصل انابة الفاعل معنى فلا يدل على
كون التأخير هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس لعدم المعارض فيه
وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يفيد كون المؤنث هو النائب وأما كونه أخذاً أو مأخوذاً فشي
آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجب عنه بأنه لم يصح عنده حكاية الخلاف أو مراده اتفاق جهور البصريين
(قوله ولا يجوز عندهم الخ) أي وان لم يحصل لبس لان المعرفة أحق بالاسناد وقيل بالمنع مطلقاً رد الباب
(قوله اذا القصد ظهر) أي بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذ تعليمية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف)
أي أجاز به بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى كلام التسهيل بل هو داخل هنا لانه ثاني مفعولي ظن
فنقل الاتفاق غلط قاله ابن هشام (تنبيه) شرط انابة الثاني مع عدم اللبس أن لا يكون جملة والامتنع اتفاقاً
كما يمتنع في غير الثاني الا اذا حكيت بالقول لانها حينئذ كالفرد لقصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا
فان كان الثاني ظرفاً مع وجود الاول ففيه الخلاف المار في الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب متعلقه
لانه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافاً لسم لانه معمول للتعاقق للفعل بخلاف مبرز يد كما مر
(قوله فلا تقول ظن الخ) أي لان كلاهما يصاح أن يكون ظاناً ومظنوناً (قوله ونصبت الباقي) أي لفظاً في
غير المجرور ومخلافه والله أعلم

﴿اشتغال العامل عن المعمول﴾

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى اه صبان
وفيه ان أول المنصوبات المفعول به في باب تعدى الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه مع انه يرفع وينصب
فكان ينبغي على هذا توسطه أيضاً (قوله ان مضمر اسم الخ) مضمر فاعل بمحذوف يقسره شغل وفعلاً
مفعول لتلك المحذوف ومضمر عنه ولفظه للاسم السابق والباء في نصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه
بإعادة العامل بمعناه وأل في المحل بدل عن الضمير على مذهب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلاً
عن كونه ينصب لفظ ذلك الاسم كزيد اضربته أو محله كزيد اضربته فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق
للاضمر لان نصبه محلي أبداً ههنا ما أشار اليه الموضع والاشموني وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره الى أن
اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه ومحله تعديه بالحرف كزيد اضرب
به مجازاً من اطلاق المزموم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير في
لفظه للضمير والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتي * وفصل مشغول بحرف جر * تعميماً بعد تخصيص

لان

منه وليس كما زعموا فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول أعلم زيدا فرساً مسرجاً

فأوحصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن وأعلم فلا تقول ظن زيدا عمراً وعلى ان عمره هو المفعول الثاني ولا أعلم زيدا خالداً منطلقاً (ص)
وبأسوى النائب ماعلقاً * بالرافع نصب له محققاً (ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل

فكما انه لا يرفع الفعل الافاعلا واحداً فكذلك لا يرفع الفعل الامفعولا واحداً ولو كان للفعل معمولان فاكثر أتت واحداً منهما مقام
الفاعل ونصبت الباقي فتقول أعطى زيدا درهما وأعلم زيدا عمراً قائماً وضرب زيدا ضرباً شديداً يوم الجمعة امام الأمير في داره (ص)

﴿اشتغال العامل عن المعمول﴾ ان مضمر اسم سابق فعلاً شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمرنا • حتماً، ووافق لما قد أظهرنا (ش) الاشتغال ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم السابق أوف سببيه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير زيد اضربته وزيد امررت به ومثال المشتغل بالسببي زيد اضربته غلامه وهذا هو المراد بقوله ان مضمراً اسم الخ والتقدير ان شغل مضمراً اسم سابق فعلا عن ذلك الاسم (١٧٣)

بنصب المضمير لفظاً نحو زيداً
ضربته أو بنصبه محلاً
نحو زيد امررت به فكل
واحد من ضربت وممرت
قد اشتغل بضمير زيداً لكن
ضربت وصل الى الضمير
بنفسه وممرت وصل اليه
بحرف جر فهو مجرور لفظاً
منصوب محلاً وكل من
ضربت وممرت لو لم
يشتغل بالضمير لسلط على
زيد كما تسلط على الضمير
فكنت تقول زيداً
ضربت فتصوب زيداً
ويصل اليه الفعل بنفسه كما
وصل الى ضميره وتقول
زيد ممرت فيصل الفعل
الى زيد بالباء كما وصل الى
ضميره ويكون منصوباً
محلاً كما كان الضمير
وقوله فالسابق انصبه الى
آخيه معناه أنه اذا وجد
الاسم والفعل على الهيئة
المذكورة فيجوز لك نصب
الاسم السابق واختلاف
النحويون في ناصبه
فذهب الجمهور الى ان
ناصبه فعل مضمراً وجوباً
ويكون الفاعل المضمير
موافقاً في المعنى لذلك

لأن فصل المشغول امام ضمير الاسم السابق كما ذكرنا ومن سببيه كزيد امررت بغلامه فلا تكرار (قوله
فالسابق) نصب محذوف يفسره انصبه وأفاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أضمرنا) أي
حذف حتماً أي اضماراً حتماً كما سيذكره الشرح لا نصباحاً لأن في النصب التفصيل الآتي (قوله ان يتقدم
اسم) أي واحد لأنه نكرة في الاثبات فيفيد أن المشغول عنه لا يتقدم مع اتحاد العامل المقدر لأنه لم يسمع
وأما زيد وعمر اضربتهما فكالاسم الواحد بسبب العطف وأجازه الأخفش ان عمل المقدر في متعدد كزيد
درهماً أعطيته إياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضى كزيد أخاه غلامه ضربته أي لا يست زيداً
أهنت أخاه ضربت غلامه وأفاد أيضاً اشتراط تقدمه وأما ضربته زيداً فليس اشتغالا بل ان نصب زيد
فبدل من الهاء أو رفع فبتمتد مؤخر ويشترط فيه أيضاً قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتعيين
ومصدر مؤكّد ومجرور ما يختص بالظاهر كخني كذا في الصبان لكن سيأتي في المفعول المطلق نيابة الضمير
عن كل من المصدر المؤكّد والمبين الآن يكون فيه خلاف وكونه مفعولاً لما بعده فلا اشتغال في جاءك زيد
فأكرمه وكونه مختصاً لأن نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبا نية
ابتدعوها بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف أي وحب رهبا نية وابتدعوها صفة كما
في المفعلي (قوله ويتأخر عنه فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي يذكر بشرطه الاتصال بالاسم
السابق كما سيأتي وصاحبه للعامل فيما قبله سواء كان فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يعمل فيما قبله
نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم مفعول الأولين وخبر الثالث كزيد است
مثله أي باينت زيداً است مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هذا هو الشاغل بشرطه كونه ضميراً للاسم
السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بعلاته نية اه صبان ومراد
الشارح بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه ومقتضى ذلك مع قول المصنف بنصب لفظه وقوله
فالسابق انصبه الخ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان أحدهم المشتركين استجارك لا يكون
اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأبي حيان أنه منه وكذا في التوضيح وهو المتجه في الضابط قصور
فأحد فاعل محذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره ولا يراد أنه لو تفرغ لم يعمل فيه لأن ذلك لعارض
تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافه
لحكاية الأخفش عن العرب زيد اجلست عنده مع ان زيداً مفعول به وعنده ظرف والتقدير لا يست
زيداً اجلست عنده (قوله مضمراً وجوباً) أي لأن المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى
انني رأيت أحد عشر كوكباً الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثاني تأكيده وساجدين مفعول ثان لرأيت الأول
أو مفعوله الثاني محذوف أي ساجدين لي وقوله والشمس والقمر مفعول محذوف يفسره رأيتهم والجمع
حينئذ للتعظيم (قوله وما وافق معنى دون لفظ) أي سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدّي بالباء
والمجازة بخلاف المتعدّي بعلى فمعناه المحاذاة أو بالزوم ولو عرفنا كزيداً ضربت أخاه أو قتلت عدوه أي

المظهر وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك في زيد اضربته ان التقدير ضربت زيداً ضربته وما وافق معنى دون لفظ كقولك
في زيد امررت به ان التقدير جاوزت زيداً امررت به وهذا هو الذي ذكره المصنف والمذهب الثاني أنه منصوب بالفعل المذكور بعده
وهو مذهب كوفي واختلاف هؤلاء فقال قوم انه عامل في الضمير وفي الاسم معاً فاذا قلت زيداً ضربت به كان ضربت ناصباً لزيد واللهاء
ورد هذا المذهب

انصافها بالعوامل (ص)
والنصب حتم ان تلاحظ السابق
ما * يختص بالفعل كان
وحيثما (ش) ذكر
النحويون ان مسائل هذا
الباب على خمسة أقسام
أحدها ما يجب فيه نصب
والثاني ما يجب فيه الرفع
والثالث ما يجوز فيه الأمران
والنصب أرجح والرابع
ما يجوز فيه الأمران
والرفع أرجح والخامس
ما يجوز فيه الأمران
على السواء فأشار المصنف
الى القسم الاول بقوله
والنصب حتم الخ ومعناه أنه
يجب نصب الاسم السابق
اذا وقع بعد أداة لا يليها
الا بالفعل كاداة الشرط نحو
ان وحيثما فتقول ان زيدا
أكرمته أكرمك وحيثما
زيد اتلقه فأكرمه فيجب
نصب زيد في المثالين وفيما
أشبههما ولا يجوز الرفع
على أنه مبتدأ اذ لا يقع
بعد هذه الأدوات وأجاز
بعضهم وقوع الاسم بعدها
فلا يمتنع عنده الرفع على
الابتداء كقول الشاعر
لا تجزعى ان منفس
أهلكته
واذا هلكت فعند ذلك
فاجزى
تقديره ان هلك منفس
وانه أعلم (ص)

أهنت زيدا أو سررت له لأن ذلك لازم عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله يدا مررت بغلامه أى
لا يستزيد الا جازت لأن المجاوزة ليست له واعلم أنه لا محل للجملة العامل المظهر على الصحيح لأنها مفسرة
خلافًا للشاويين في جعله المفسرة بحسب ما تفسره أى فلا محل لها في يدا ضربته ومحلها الرفع في انا كل شئ
خالفناه بقدر ونحو يدا الخبز يأكله لأنها مفسرة للخبر والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات
لهم مغفرة اذ لو صرح بالموعد به المفسر بجملة لهم مغفرة كان منصوبا هذا وكون المفسر جملة انما هو في
اشتغال النصب الذي كلامه فيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله اعراب ما يفسره
لفظا أو خلا ولذا جزم في قوله * فنحن نؤمنه يبيت وهو آمن * (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه يلزم
كون المتعدي لواحد متعدي لاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تلغى الخ) وبأن الضمير قد لا يتعدى اليه
الفعل الا بالحرف فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدي وأيضا لا يمكن الالغاء في السببي لأنه مطلوب الفعل
في الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه (قوله كأدوات الشرط) أى والتخصيض والعرض
لاختصاصها بالفعل مطلقا وأدوات الاستفهام الالهمة لا تختص صوابا بآثاره في حينها بخلاف ما اذا لم تره
كأين زيد وهل زيد قائم وانما ذكر ذلك في خصوص هل لعروض استفهامها بالطفل كأمروا بالهمزة
فلا تختص به مطلقا لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما يدا
تلقاه الخ) أى وهل لازيدا أكرمه ومتى يدا تكرمه وأين زيد افاقرته فيجب النصب في كل ذلك وقوله
تلقاه ليس مجزوما لأنه مع فاعله مفسر للجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر بالفعل وحده حتى يكون مجزوما
كفسره وفي نسخ تلقاه بالجزم اجراء له مجرى المحذوف ﴿ تنبيه ﴾ تسوية الناظم بين ان وحيثما انما هي في
وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما أعم من كونه في شعرا ونثرا من جميع الوجوه فلا بد أن جميع
الأدوات المذكورة لا يليها في النثر الا صريح الفعل فلا اشتغال بعدها خاص بالشعر الا ان مع الماضي لفظا
أرغمى واذا مطلقا فلا يقبح تلخيص الفعل ظاهرا لهما في النثر لضعف طلبهما له لأن لا يظهر عملها حينئذ مع
انها أم بابها واذا لا تعمل أصلا قال الروداني ومثلهما كل شرط لا يجوز نحو لو ذات سوار لم تمنى لو غيرك قالها
يا أبا عبدة بخلاف ان مع المضارع لما ظهر أثره فافيه قوى طلبها له فقبح تلخيصه لها في النثر كباقي الأدوات
ويستثنى من أدوات الشرط أمافان الاشتغال يقع بعدها نظما ونثرا لكن لا يجب النصب لان الاسم يليها ولو
مع وجود الفعل نحو وأما نعود فهديناهم قرى بالرفع على الابتداء وبالنصب على الاشتغال ويجب تقدير
العامل بعد المنصوب لأن أمالا يليها الا الاسم وبعد الفاء لأنه لا يفصلها من اما الاسم واحد أى وأما نعود
فهدينا هديناهم (قوله ولا يجوز الرفع) أى على الابتداء كما ذكره اما على الفاعلية لفعل مطاوع
للذكر فيجوز كقوله

لا تجزعى ان منفس أهلكته * واذا هلكت فعند ذلك فاجزى
أى ان هلك منفس أهلكته والظاهر ان مثل المطاوع المبني للجهول كان زيد أكرمته أكرمك على
ان زيد نائب فاعل محذوف أى ان أكرم زيد أكرمته فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع الاسم)
أى المبتدأ بعدها أى أدوات الشرط وكذا التخصيض والاستفهام وهذا القول ضعيف (قوله السابق)
بالرفع فاعل تلاما بالابتداء الخ مفعوله أى ما يختص بذى الابتداء (قوله كذا الخ) مفعول مطلق محذوف
وفاعل تلاما ضمير الفعل ومالم يرد مفعوله وما قبل بالضم أى قبله فاعل يرد ومعمولا حال منه أى اذا تلاما بالفعل
شيأ لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده بان كان له صدر الكلام فالترنم الرفع التزاما مثل ذلك (قوله

وان تلاما السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبدا كذا اذا الفعل تلاما يرد * ما قبل معمولا لما بالابتداء فيجب
(ش) أشار بهذين البيتين الى القسم الثاني وهو ما يجب فيه الرفع

زيد يضربه عمرو برفع
زيد ولا يجوز نصبه لان
اذا هذه لا يقع بعدها الفعل
لا ظاهر ولا مقدر او كذلك
يجب رفع الاسم السابق
اداء الفعل المشغول
بالضمير اداة لا يعمل
ما بعدها فيها قبلها كأدوات
الشرط والاستفهام وما
النافية نحووزيد ان لقيته
فاكرمه وزيد هل ضربته
وزيد ما لقيته فيجب رفع
زيد في هذه الامثلة
ونحوها ولا يجوز نصبه
لان ما لا يصلح أن يعمل
فيما قبله لا يصلح أن يفسر
عاملا فيما قبله والى هذا
أشار بقوله

كذا اذا الفعل الخ أي
كذلك يجب رفع الاسم
السابق اذا اتى الفعل شيئا
لا يرد ما قبله معجولا لما
بعده ومن أجاز عمل ما بعد
هذه الأدوات فيما قبلها
فقال زيد ما لقيت أجاز
النصب مع الضمير بعامل
مقدر فيقول زيد ما لقيته
(ص)

واختير نصب قبل فعل ذي
طلب
وبعد ما لا يؤه الفعل غالب
وبعد عاطف بالأفصل على *
معمول فعل مستقر أولا
(ش) هذا هو القسم
الثالث وهو يختار فيه

فيجب رفع الاسم المشغول عنه الخ مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الحاجب
لم يذكره وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال في شيء ولم يدخل تحت ضابطه لان العامل لو تفرغ
من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق والمتنجه ما اقتضاه المتن والشارح من عده منه لان العامل صالح
في ذاته للعمل فيه وانما امتنع لعارض وقوعه في هذه الاما كن فقول المصنف في الضابط بنصب لفظه أو المحل
على الاعراب الاول يعني باعتبار حاله الدائمة وان منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته
كالفعل الجامد أفاده سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أي مطلقا لفرقها من اذا الشرطية وقيل يقع ان
اقترب بقدر لانها لا تقع بعد الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول أصح ومثلها ليتما فلا يجوز
النصب في ليتما بشرارزته على الاشتغال لان ما لم تزل اختصاص ليت بالاسم خلافا لابن أبي الربيع نعم يجوز
النصب على أعمالها وما يلزم الابتداء والاحال مع المضارع المثبت فلا نصب في نحو خرجت وزيد يضربه
عمرو وما سمي في قوله * وذات بدء بمضارع ثبت * الخ وكذا الام بالابتداء فلا نصب في اني لزيد يضربه (قوله
اداء الفعل الخ) وكذا اذا فصل بين الاسم والفعل بأجنبي نحووزيد أنت تضربه وهدم عمرو ويضربها فلا
نصب فيه للفصل بين العامل والمعمول بأجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل في قوله كذا اذا الفعل
تلاخ (قوله كأدوات الشرط) أي والتحصيض والعرض ولام الابتداء وكما الخبرية والحروف الناصخة
والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب في زيد هل يضربه
أو لا تضربه أو لا تضار به أو كم أو اني ضربته أو الذي تضربه أو رجل ضربته أو ما زيد لا يضربه عمرو
بخلاف حرف التنفيس كزيد اضربه فيجوز نصبه على الراجح (قوله وما النافية) مثلها لا في جواب
القسم لان لها الصدارة أيضا ولذا قال سيدويه في قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس

ان نصب حب بنزع الخافض هو على لا بمحذوف يفسره أطعمه على الاشتغال لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما
قبله أي حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر بخلاف زيد لا تضربه أو لم تضربه فالرفع فيه راجح فقط
لا واجب لانه من القسم الخامس الآتي (قوله ولا يجوز نصبه) أي على الاشتغال وقوله لا يصلح أن يفسر
عاملا أي على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فلا نصب الاسم بمقدر يدل عليه بالمفوظ
دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم صلاحية المفوظ حينئذ للعمل فيما قبله ولذا صرح
المصنف في قول الشاعر * يا أيها المسامح دلوي دونك * بأن دلوي مفعول لمحذوف يدل عليه دونك
أي خذ دلوي مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحينئذ يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله
وبعد ما لا يؤه الخ) أي وبعد شيء يغلب في لسان العرب جعل الفعل نالياه فالأوه مصدر مضاف لمفعوله الثاني
والفعل مفعول أول لانه الفاعل معنى وفاعله محذوف أي اياه العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أي
على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بتمامها (قوله كالامر) أي ولو
باللام نحو زيد لا تضربه لانه كالأمرية لا يلزمان المصدر فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع
تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كافي لم ولما ولن (قوله والدعاء) أي بخير أو شر
بصيغة الطلب كزيد اللهم ارحه أو أخبر كما مثله (قوله والمختار نصبه) أي لان الاخبار بالطلب عن المبتدأ
قليل وخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والسكيب الا بتأويل كما صرح في بابه بل قيل بمنعه وانما اتفقت
السبعة على الرفع في آية السرقة والزنا لانه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند سيدويه مما يتلى عليكم حكم
السارق الخ والزانية الخ بخبر محذوف والفعل بعده مستأنف ليبيان الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من

النصب وذلك اذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر والنهي والدعاء نحووزيد اضربه وزيد لا تضربه وزيد ارحه الله فيجوز رفع
زيد ونصبه والمختار النصب وكذلك يختار النصب اذا وقع

وكذلك يختار النصب اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرا اكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم تقدمه شئ نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما سيأتي وتقول قام زيد وأما عمرو فأكرمه فيختار نصب عمرو كما تقدم لانه وقع قبل فعل دال على طلب (ص)

وان تلامعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخبرا (ش) أشار بقوله فاعطفن مخبرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط المعونون ذلك بانه اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بانها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمروا كرمته في داره فيجوز رفع عمرو ومراعاة

مواضع دخول القام في الخبر عنده كما في وعند البرد الجملة الفعلية خبر ودخلته الفاء على المبتدأ من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعدهما الخاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها على انه لا يمتنع اجتماع الهمزة على الرجوح قياسا كقوله تعالى وجعل الشمس والقمر حيث لم يؤث الفاعل مع انه المختار في المؤنث غير الحقيقي وان عطف عليه مذكر كما في وقال ابن ابيساذ يختار الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيدا اضربه (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها النفي بما ولا وان وكذا حيث المجردة من ما لان دخول الجميع على الفعل أكثر في ترجيح النصب بعدها كما يدارأيته ولا عمرا كلمته وان بكرارأيته واجلس حيث يدارأضربه بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم بعدها الاضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أنت زيدانضربه ترجع الرفع أما الظرف فلا أثر له نحو كل يوم يدارأضربه والظاهر ان مثل الهمزة في ذلك ما ذكر معهما (قوله بعد عاطف) أي أو شبهه كضربت القوم حتى يدارأضربه وما رأيت زيدا لكن عمر اضربه في ترجيح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبه العاطفين في كون ما بعده حتى بعضا مما قبلها وفي كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك كما كرمت زيدا حتى عمروا كرمته وقام بكر لكن عمر اضربه ترجع الرفع لعدم شبهتهما بالعاطف ولا وجه لتعيينه كما قيل اذا غابته انهما مثل زيد اضربه أفاده سم (قوله لتعطف جملة الخ) ان قلت كما يرجع النصب بذلك يرجع الرفع يكون الاصل عدم التقدير أجيب بان التقدير في العربية كثير جدا ومخالف المتعاطفين قليل جدا بل نقل في المعنى قبجه عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون فان المقتضى للتخالف ان دعاه الاصنام متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء مسار للصلوات الدائم في عدم الافادة فكأنهم لم يدعوا أصلا ولو عبر بالفعل لقات هذا المعنى فتدبر (قوله قام زيد وعمروا الخ) انما اختبر رفعه لان ما بعدهما مستأنف ومنقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية كرايت عبد الله فاذا زيد يضربه عمرو لكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا أثر للفصل بغيرهما كقام زيد وفي الدار عمر اضربه (قوله في يختار نصب عمرو الخ) أفاد ان محل ترجيح الرفع مع الفصل ما لم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالمطلب والارجح النصب لعدم مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة أو مع اما لكونها معهما من حلقة عن مكانها كما سيأتي بيانه ويمتنع أن يقدر النعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينهما وبين اما بكثر من جزء واحد والتقدير وأما عمر فأكرم أي غير مغفول باما لما مر وشبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كانا ضربت القوم حتى عمر اضربه والثاني كهذا اضرب زيد وعمرا يكرمه (قوله جملة ذات وجهين) أي غير تعجيبة لجر يان فعل التعجب مجرى الاسماء لجوده ولذلك صغروه (قوله جاز الرفع والنصب) أي بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمروا كرمته في داره أو تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام أو بالاولى فادتها الجمعية كإي الفاء السببية ورد بان جمعيتها في الفردات لا في الجمل فان خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيرافي لان المعطوف على الخبر ولا رابط فيه وجوزة النظم وجعاعة ومنه مثال الشرح للتوسع في الثواني وقد أجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطف على الكبرى ترجع الرفع لتناسب المتعاطفين والنصب مرجوح على حذف يدارأضربه ويكون من عطف فعلية على اسمية أفاده الاسقاطي وللاخفش أن يدعى مثل ذلك في الآية فتدبر (قوله فأأبيع الخ) فأدته دفع توهم أن ما خالف المختار

للصدر ونصبه مراعاة للجز (ص) والرفع في غير الذي مرجح فأأبيع افعل ودع ما لم يبيع من (ش) هذا هو الذي تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الامر ان ويختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجد

معها ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء وذلك نحو زيد يضر بته فيجوز رفعه زيد ونصبه
 فيقال زيد يضر بته لان عدم الاضمار في جميع من الاضمار وزعم بعضهم انه لا يجوز النصب لما فيه من كافة الاضمار وليس بشيء فقد نقله سيدي وغيره
 من أنما الأمر بته من العرب وهو كثير وأشد أبو السعادات ابن السجري في أماليه على النصب قوله فارسا ما غادره ما حما * غير زميل
 فيقال بته وكل ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها بكسر جنات (ص) وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل بحرف جر
 (ن) بته لا فرق في الاحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو زيد يضر بته أو يفصل منه بحرف جر
 نحو زيد يضر بته أو باضافة نحو زيد يضر بته غلامه أو غلام صاحبه أو صررت بغلامه أو بغلام صاحبه فيجب
 صررت بغلامه (١٧٧)

النصب في نحو وان زيدا
 صررت به أكرمك كما
 يجب في ان زيدا أكرمه
 أكرمك وكذلك يجب
 الرفع في خرجت فاذا زيد
 صرته عمرو ويختار النصب
 في أن يدا صررت به ويختار
 الرفع في زيد صررت به
 ويجوز الأمران على
 السواء في زيد قام وعمرو
 صررت به وكذلك الحكم
 في زيد يضر بته غلامه أو
 صررت بغلامه والله أعلم
 (ص) وسوفي هذا الباب
 وصفاذا عمل * بالفعل
 ان لم يك مانع حصل
 (ش) يعني ان الوصف
 العامل في هذا الباب يجري
 مجرى الفعل فيما تقدم
 والمراد بالوصف العامل
 اسم الفاعل واسم المفعول
 واحترز بالوصف عما يليه مل
 عمل الفعل وليس بوصف
 كاسم الفعل نحو زيد
 دراكه فلا يجوز نصب

من الوجوه السابقة لا يقاس عليه نقله سم عن الشاطبي (قوله فارسا ما غادره) أي تركوه وما زائدة
 ولما فيهما بفتح الحاء المهملة أي غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاي وشد الميم الجبان والنكس
 بكسر فسكون الضعيف والكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل أمره إلى غيره المجزؤه أو بفتح الكاف فعل
 ماض ولا يردان شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسا كسر محضة لان ما فاعله مقام الوصف وان كانت
 زائدة أي فارسا أي فارس (قوله بكسر جنات) هي شاذة (قوله أو باضافة) أي بذي اضافة أو بمضاف
 ولو تعدد ذكر يدا صررت بته غلام صاحب أخيه أو مانعة خلافت يجوز الجمع كما أشار له الشارح بقوله صررت
 بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيد يدا صررت بته رغبا فيه أو ضررت بته من أكرمه
 أو رجلا يحبه كما سيأتي في قوله * وعلاقة حاصلة بتابع * الخ وحيث أنه فليست أو لمنع الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل
 المقدري اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه أو لازمه كما صررت الإشارة إليه ولذا
 كان النصب عند الاتصال أحسن منه عند الفصل (قوله فيما تقدم) أي في الجملة اذ لا يتأتى فيه وجوب
 النصب لانه لا يكون الا بعد ما يختص بالفعل (قوله اسم الفاعل) أي وأمثلة المبالغة لا الصفة المشبهة ولا
 فعل التفضيل (قوله فلا يجوز نصب زيد) أي بل يجب رفعه مبتدأ خبره جملة اسم الفعل وفاعله فالحل
 للجملة ما هو وحده فلا محل له على الراجح وكذلك يجب الرفع في نحو زيد يضر باياه لان المصدر لا يعمل فيما قبله
 فز يد مبتدأ خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر نعم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائي يجوز تقديم معمول
 اسم الفعل والسبب في الجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله اما ما
 ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكر مانع عنه مانع كالفاء في
 والذين كفروا فتعسا لهم فیتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعسا مصدر محذوف هو الخبر أي تعسا لهم تعسا دخلته
 الفاعل مع ان فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية ان الذين فتنوا المؤمنين الخ (قوله زيد اناضار به الآن)
 أي بنصب زيد بفعل مضمر يفسره جملة اناضار به أو باسم فاعل مضمر خبر عن انا تقدم عليه أو مبتدأ
 وانا فاعله ان اعتمد على نحو استفهام نحو اناضار به اناضار به الوصف المذكور على هذين خبر مبتدأ محذوف
 كما قاله اللاماني وهو مفسر للمحذوف وقام مقامه بالتقدير مبتدأ كما قاله سم فان قيل قد مر في الابتداء
 ان الوصف لا يفصل من معموله باجنبي وحيث لا يصلح ضار به لان يفسر عاملا في زيد لانه لو تفرغ له لم
 يتسلط عليه لفصله بانقلنا هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو ان محل امتناع الفصل عند تأخر الاجنبى
 والمعمول عن الوصف كما في آية اراغب أنت عن آلهى أخدام من كلامهم أفاده الصبيان ولا يرد أنهم صرحوا
 بامتناع زيد أنت تضر به للفصل كما مر مع تقدمهما لانهم اغتفروا ذلك في الوصف لا احتياجه الى ما يعتمد

(٢٣ - (خضري) - اول) زيد لان أسماء الافعال لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فيه واحترز بقوله وصفا
 ذا عمل من الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى نحو زيد اناضار به أمس فلا يجوز نصب زيد لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا
 ومثال الوصف العامل زيد اناضار به الآن أو غدا والدرهم أنت معطاء فيجوز نصب زيد والدرهم ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل
 واحترز بقوله ان لم يك مانع حصل عما اذا دخل على الوصف مانع يمنع من العمل فيما قبله كما اذا دخلت عليه الالف واللام نحو زيد انا
 اناضار به فلا يجوز نصب زيد لان ما بعد الالف واللام لا يعمل فيما قبله ما فلا يفسر عاملا فيه والله أعلم (ص)
 وعلاقة حاصلة بتابع * كعلاقة بنفس الاسم الواقع (ش)

تقدم انه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو زيدا ضربته وبين ما فصل بحرف نحو زيدا ضربته أو بإضافة نحو زيدا ضربت غلامه وذ كرفي هذا البيت ان الملازمة بالتابع كالملازمة بالسببي ومعناه انه اذا عمل الفعل في أجنبي وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف بيان نحو زيدا ضربت رجلا أو معطوف بالواو خاصة نحو زيدا ضربت رجلا أو أخاه حصلت الملازمة بذلك كما تحصل بنفس السببي فينزل زيدا ضربت رجلا يحبه منزلة زيدا ضربت غلامه وكذلك الباقي وحاصله ان الاجنبي اذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله أعلم (ص) (تعدى الفعل ولزومه)

علامة الفعل المتعدي أن اتصل به (١٧٨) ها غير مصدر به نحو عمل (ش) ينقسم الفعل الى متعد ولزومه

عليه بخلاف الفعل (قوله وعلاقة الخ) يعني ان الارتباط بين العامل والظاهر والاسم السابق الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل موجه اليه في المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الاجنبي اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والملازمة والباع في بتابع وبالاسم سببية كما يشير اليه صنيع الشارح فان كلامهم سبب في الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البديل والتوكيد ويحتمل ان المراد بالعلاقة الضمير والباع في بتابع وبالاسم بمعنى في والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فتأمل والله أعلم

(تعدى الفعل ولزومه)

لزومه عطف على تعدى فهو تابع له في اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من اضافة الصفة للوصف أي الفعل المتعدي والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لانفس التعدى واللازم وفي هذا الباب ذكر المفعول به وهو اول المنصوبات فكان الاولى تأخير عن التنازع كما مر في الاشتغال (قوله علامة الفعل المتعدي) أي بنفسه وضعه لانه المراد عند الاطلاق لا المعنى بالحرف ولا بنزع الخافض (قوله أن اتصل) أي صحة ان اتصل الخوله علامة ثانية وهي صحة وقوع اسم مفعول منه تام أي غير مفتقر الى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول اتصل وغير بالجر مضاف اليه أي هاء هي ضمير غير مصدر أي وغير ظرف أيضا فان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة قتها والنهار صمته وانما لم يذكر المصنف لانه لا يتصل به الا توسعا بخلاف الجار والاصل قمت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم غير المتعدي صرح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على ان كان وأخواتها واسطة قيل ولعل المصنف أدخلها في المتعدي لشبهها به في عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها هاء غير المصدر والظاهر ان موضوع كلامه الافعال التامة بديل قوله فان نصب به مفعوله والاقال وأخبره ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفي التسهيل أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرته له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مقصور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسعا ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل وأما ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفر فاه بغاه فغين مجعنة أي فتجده وفقر فوه أي انفتح وكرادون قص فلا يخرج عن القسمين (قوله فان نصب به مفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية المفاعيل فينصبها اللازم أيضا (قوله كنهم) في القاموس النهم محركة وكسب حابة افراط الشهوة في الطعام وان لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وفي أي بضم

الذي يصل الى مفعوله بغير حرف نحو ضربت زيدا واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا يصل الى مفعوله الا بحرف نحو ضربت زيدا ولا مفعول له نحو قام زيد ويسمى ما يصل الى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومجاورا وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ومتعدى بحرف جو وعلامة الفعل المتعدي أن اتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو والباب أغلقته واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدي واللازم فلا تبدل على تعدى الفعل فمثال المتصلة بالمتعدي الضرب بضميرته زيدا ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قمت أي قمت القيام فان نصب به مفعوله ان لم يذب

فكسر

عن فاعل نحو تدبرت الكتب (ش) شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله ان

لم يذب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقدير رفع المفعول به وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار ولا ينقص ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدى الى مفعولين وهي قسمان أحدهما ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن وأخواتها وثانيهما ما ليس أصلهما ذلك كاعطى وكسا والقسم الثاني ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدى الى مفعول واحد كضرب ونحوه (ص) ولازم غير المتعدي وحتم

لزوم أفعال السجيا كنهم كذا أفعلا

اللازم هو ما ليس بمتعدي
وهو ما اتصل بهاء ضمير
غير المصدر ويتختم للزوم
الاسم على فعل دل على سنجية
وهي الطبيعة نحو شرف
وكرم وظرف ونهم وكذا
كل فعل على وزن أفعال
نحو اقشعر واطمأن وأعلى
وزن أفعمل نحو اقعنس
واحر نجم وأدل على نظافة
كظهر الثوب ونظف وأعلى
دنس كدنس الثوب

ووسخ وأدل على عرض
نحو مرض زيد واحسر
أو كان مطاوعاً لما تعدى
إلى المفعول واحد نحو
مددت الحديد فامتد
ودحرجت زيدا فتدحرج
واحترز بقوله لواحدما
طواع المتعدى إلى اثنين
فانه لا يكون لازماً بل يكون
متمدياً إلى مفعول واحد
نحو فهمت زيدا المسئلة
ففهمها وعلمته التحو
فتعلمه (ص)

وعذلما بحرف جر
وان حذف فالتصحب
للنجر

نقلاً وفي أن وأن يطرد
مع أمن لبس كحجبت أن
يدوا

(ش) تقدم ان الفعل
المتعدى يصل إلى مفعوله
بنفسه وذلك كرهنا ان الفعل
اللازم يصل إلى مفعوله

فكسر فهوهم ونهم ومنهم اه وفيه أيضاً كسر وضرب وتخم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاسنجية
وتمثيله بنهم المكسور يفيد ان افعال السجايلا يلزم ضم عينها وفي التصريح خلافه (قوله والمضاهي) بكسر
الهاء أي المشابهة واقعنسسا امام مفعوله أي والذي شابه افعنسسا في كونه معدى نونه الزائدة حرفان أعم من
كونهما أصليين كاحرنجم أي اجتمع أو أحدهما زائد للضعف كافعنس أو لغيره كاسلنقي أي نام على ظهره
واحرني الديك اذا انتفض للقتال واما فاعله ومفعوله محذوف بقا على مذهب المصنف من جواز حذف
عائذ الالموصولة أي والذي ضاهاه اقعنس لا لحاقه به وهو وزن افعئل أصل اللامين كاحرنجم فان السين
الثانية في اقعنس زائدة لحاقه باحرنجم لأصلية بدليل تكرارها بالفصل وعلى كل فالمراد اقعنس وما
شابهه لاشتهار هذه العبارة في ذلك قيل ويضعف الاول أنه لا يفيد الا الحاق المذكور بالقشبيه عليه مقولاً لما
علمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثاني لا يشمل نحو اسلنقي فان اقعنس لم يلحق به بل هو أيضاً ملحق
باحرنجم فالأولى حل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلامنا افعئل المضاعف كافعنس ومن
افعلنى كاسلنقي ملحق بافعئل أصل اللامين وكلاهما لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسرنديني * أدفعه عنى ويغرنديني

فشاو معنى اسرندي واغرندي علاوركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى الملازم للفاعل أي الذي
لا يفارقه غالباً أو بشرط عدم المعارض فلا يردان نحو انظر يزول لمعارض كالمرض ولك الغرام عسى
زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس ووسخ)
كلاهما كفرج (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فيها
لازم بكشي ومتعد كدها ما يلزم فن السجايلا كما مر ودخل في العرض نظف ودنس فعطفه عليها عام
وشمل أيضاً فهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلنا ثابتين أو كالثابت أشكلا على أفعال السجايلا (قوله
مطاوع الخ) المطاوعة قبول الاثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه
اشتقاقاً فان حصل الاثر بلا ملاقة فليس مطاوعاً كضر به فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة
فان علمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس وأما محسوسهم انقطعت إلى الله وانكشف حقيقة
المسئلة عما كان معنواً يفتجأز لا حقيقة أو انه ليس مطاوعاً لفعلت بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت
هذا الكلام فان قالوا ان الألفاظ المسموعة لا حساس علاجها بتحرريك للسان والشفقتين فان أردت
المعنى المفهوم من القول بالنظر للفظ امتنع أفاده الدمايني ويستفاد من كلام المصنف ما عليه الجمهور من
أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معاً إلى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معاً بل المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر
عن واحد وأما استعطيته درهما فأعطاني درهما واستنصحتني فنصحتني فن باب الطلب والاجابة للمطاوعة
وأما قوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى * باجرامه من قنة النيق منهوى

فضرورة أو ان منهوى مطاوع أهوى به المتعدى لا هوى اللازم لكن مطاوعة ان فعل لا فعل شاذة والنيق
بكسر النون وسكون التحتية وبالقاف الجليل وقفته أعلاه (قوله وعدلازما الخ) مثله المتعدى لواحد أو
أكثر فانه يتعدى لغيره بالجار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كاذهبت زيداً وانما تنقاس في اللازم
عند سيبويه قيل وفي المتعدى لواحد أيضاً وقيل بمعامية مطلقاً بتضعيف العين ما لم تكن همزة كناية والا
امتنع ويقال في غيرهما من حروف الخلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدى لواحد وفي قياسيته فيهما
خلاف وبغير ذلك (قوله نقلاً) راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صفيح الشارح بقرينة قول
المصنف وفي أن وأن يطرد فهو متعلق بمحذوف من مادته أي ويحذف نقلاً كما قدره الأشموني وليس
راجعاً للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالاً ولا لا يقتضى أن عدم النصب

بحرف جر نحو مرت بزيد وقد يحذف حرف الجر

فوصل الى مفعوله بنفسه نحو مرت زيدا قال الشاعر
 الجهور أنه لا ينقاس حذف حرف (١٨٠)
 تمرن الديار ولم تعوجوا * كلامكمو على اذا حرام أي تمرن بالديار ومذهب
 الجرمع غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن على

ابن سليمان البغدادي وهو
 الأخفش الصغير إلى أنه
 يجوز الحذف مع غيرهما
 قياسا بشرط تعيين الحرف
 ومكان الحذف نحو برت
 القلم بالسكين فيجوز عنده
 حذف الباء فتقول برت
 القلم السكين فإن لم يتعين
 الحرف لم يجوز الحذف نحو
 رغبت في زيد فلا يجوز
 حذف في إذا ليدري
 حينئذ هل التقدير رغبت
 عن زيد أو في زيد وكذلك
 أن لم يتعين مكان الحذف
 لم يجوز نحو اخترت القوم
 من بني تميم فلا يجوز الحذف
 فلا تقول اخترت القوم
 بني تميم إذا ليدري هل
 الأصل اخترت القوم من
 بني تميم أو اخترت من القوم
 بني تيم وأما أن فيجوز
 حذف حرف الجر معهما
 قياسا مطردا بشرط أمن
 اللبس كقولك عجبت أن
 يدوا أو الأصل عجبت من
 أن يدوا أي من أن يعطوا
 الهدية ومثال ذلك مع أن
 بالتشديد عجبت من أنك
 قائم فيجوز حذف من
 فتقول عجبت أنك قائم
 فإن حصل لبس لم يجوز
 الحذف نحو رغبت في أن
 تقول أوفى أنك قائم فلا

مع الحذف ليس مجامعا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معاوان استوجهه شيخ
 الاسلام أفاده الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أي في نصب وجوب أو ناصبه عند البصريين الفعل فقولهم
 منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب فالباء لا لا لتوضيحه الجري قوله
 إذا قيل أي الناس شمر قبيلة * أشارت كايب بالأصابع
 أي أشارت الأصابع مع الألف الى كايب (قوله ولم تعوجوا) أي تيملوا وتدخلوا (قوله مع غير أن وأن)
 مثلها كى المصدرية فيطردقة دير اللام قبلها كجئت كى تكرمنى أي لى وفى التسهيل أن ما ورد فيه
 الحذف كثير من غير ذلك قيل وقيس عليه كدخلت الدار والمسجد فقياس عليه ما دخلت البلد والبيت
 وإن لم يكثر توجهت مكة وذهبت الشام لا يقياس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلا لأنه لم يسمع في
 غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذلك ما طرنا السهل والجبل وضربته الظهر والبطن أي عليهما وهل المنصوب مع
 دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على التوسع بحذف الحرف أو ظرف شدوذ الان ظرف المكان شرطه
 الإبهام وهذا مختص بخلاف لكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لأنه على معنى إلى لاف فتنبه لذلك
 وسيأتى في حروف الجر أطراد الحذف في غير ذلك ثم من السماع ما ورد في السعة كجاءت وكشكرته ونصحتة
 بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الاضرورة فلا يجوز لنا أن نأول في التركيب الذى سماع فيه كقوله

لدى هز الكف يعسل متنه * فيه كعسل الطريق الثعلب

وقوله * أليت حب العراق الدهر أطعمه * أي حلفت على حب العراق وكعسل الثعلب أي اضطرب
 في الطريق ولدى بفتح فسكون أي ربح ومتنه صدره قال حفيد الموضح والحكم بقياسية الحذف مع أن
 وإن دون نصحتة وشكرته غير ظاهر لأن المراد بالقياس جوازه في أي تركيب وإن لم يسمع وهذا بعينه في
 نصح وشكر اه (قوله الأخفش الصغير) الأولى الأصغر لأن الصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة
 تلميذ سيبويه والأصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب والمبرد والأكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وجلة من
 لقب بالأخفش أحد عشر نحو يوسيمويه أربعة كفى التصريح (قوله يريت القلم) من باب رعى
 ويقال يروته بالواو ولا يسمى قلم إلا بعد البراية وقبلها بوصة وقصة ففي قولهم يريت القلم مجاز الأول كالعصر
 خرا أي عنبا يؤل للخمر أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف في لاحتال الخ) هذا مبني على مذهب
 المصنف من عدم الفرق بين الاجمال واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم في المثال أنما هو الاجمال
 لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البقاء الا اذا اقتضى المقام التعيين فيمنع كاللبس فينبغي أن يحمل المثال
 عليه بخلاف وترغبون أن تنسكوهن فان الاجمال فيه مقصود ليرتدع من يرغب في النساء الجمالهن وما لهن
 ومن يرغب عنهن لسانتهن وفقرهن إشارة الى طلب تعلق الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف في الآية
 لقرينة كانت وقت النزول لانها نزلت في فرقة ترغب فيهن الجمالهن وقيل في فرقة ترغب عنهن لفقرهن
 وقيل في الفرقتين فالقرينة في كل فرقة حاظف الاجمال فيه بالنسبة لذلك (قوله في محل جر) أي تسكبا بقوله
 وما زرت ليلي أن تكون حبيبة * الخ ولادين بها ناطا ليه

بجردين عطف على محل أن تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخرون الأول أظهر ولا يرد فقد
 الطالب لذلك المحل لأن المحل هنا بمعنى اللفظ المقدرا وهذا الجمل لفظي أي مستحق لفظ المصدر المقدر لا محلي
 بمعنى استحقاقه للوضع حتى يشترط بقاء طالبه (قوله وذهب السكسائي) أي والخليل وهذا هو الأقيس

ضعف

يجوز حذف في لاحتال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلاف في محل أن وأن
 عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش إلى أنهم ما في محل جر وذهب السكسائي إلى أنهم ما في محل نصب

وذهب سيبويه الى تجويز الوجهين وحاصله ان الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف الجر ثم ان كان الجرور غير أن وأن لم يحذف حرف الجر الاسما وان كان أن وأن جاز ذلك قياسا عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح (ص) والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبس من زاركم نسج العن (ش) اذا تعدى الفعل الى مفعولين الثاني منهما ليس حبرا في الاصل فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالاصل تقديم زيد على درهم لانه فاعل في المعنى لانه الآخذ للدرهم وكذا كسوت زيدا جبة وألبس من زاركم نسج العن فمن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج العن لانه اللبس ويجوز تقديم ما ليس بعلام معنى لكنه خلاف الاصل (ص) ويلزم الاصل لموجب عرا * وترك ذلك الاصل حتما قد يرى (ش) أي يلزم الاصل وهو تقديم الفاعل في المعنى اذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عرا فيجب تقديم (١٨١) الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره

لضعف الجار عن العمل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكذا مفعولهما غايته أنهما لما طال بالامالة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الخ) أي فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضوع جركا كان قويا ولذلك نظرا كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الأشعري تبعاً للتسهيل وكذا في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبس) اما بضم السين مسندا لجامعة المذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج العن أي منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والا فالخبر والمبتدأ في الاصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زائدا قائما لا في ظننت زيدا عرا ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أي وتقديم ما لا يجز على ما قد يجز فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي نزل ووجد ومضارعه يعرو كغزا يغزرو وأما عري يعري كعرب يتعرب فبمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلا فله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا والأول ضمير امتصلا كأعطيتك درهما فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أي لما منع من التأخير كالحصر في الأول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضمير امتصلا كالدرهم أعطيت زيدا وكالضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كأعطيت زيدا ما له جاز وجاز لما عرف في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كعدم مضارع ضار يضر ضمير بمعنى ضار قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا أي لا يضركم (قوله كحذف ما سبق الخ) مثال للنفي وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أي لدليل ويسمى اختصارا وغيره ويسمى اقتصارا الا في باب ظن فيمنع الاقتصار والمراد بالحواس ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربتي زيدا لما سيأتي في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضمر (قوله الناصبها) نائب فاعل بحذف وها مفعول الناصب لانه صلة آل فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لآل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة وبمتنع كون الناصب مضافا الى هالأن الوصف المحلى بال لا يضاف للخالي منها ولا ضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سيأتي في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المنادي أدعو محذوفا نابت عنه يا ولا

لضعف الجار عن العمل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكذا مفعولهما غايته أنهما لما طال بالامالة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر (قوله وذهب سيبويه الخ) أي فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضوع جركا كان قويا ولذلك نظرا كقولهم لاه أبوك أي لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم أنه يجوز الأمرين وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما في الأشعري تبعاً للتسهيل وكذا في البيضاوي عند ان الله لا يستحي فسهو (قوله من ألبس) اما بضم السين مسندا لجامعة المذكور بدليل زاركم أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز خطاب واحد من الجمع المزورين أو أنه للتعظيم ونسج العن أي منسوجه (قوله الثاني منهما ليس خبرا) قيد بذلك لقول المصنف فاعل معنى والا فالخبر والمبتدأ في الاصل كالمفعول والفاعل معنى في الأحكام الآتية فيجوز التقديم في ظننت زائدا قائما لا في ظننت زيدا عرا ويجب في ظننت في الدار صاحبها (قوله فالأصل تقديم الخ) أي وتقديم ما لا يجز على ما قد يجز فاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أي نزل ووجد ومضارعه يعرو كغزا يغزرو وأما عري يعري كعرب يتعرب فبمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو خوف اللبس) أي مثلا فله كون الثاني محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا والأول ضمير امتصلا كأعطيتك درهما فلا يقدم على الأول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب) أي لما منع من التأخير كالحصر في الأول كما أعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثاني ضمير امتصلا كالدرهم أعطيت زيدا وكالضمير في مثاله ومنه قولهم أسكنت الدار بانيها وأعطيت القوس باريها فلو كان ضمير الأول في الثاني كأعطيت زيدا ما له جاز وجاز لما عرف في باب الفاعل (قوله ان لم يضر) كعدم مضارع ضار يضر ضمير بمعنى ضار قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا أي لا يضركم (قوله كحذف ما سبق الخ) مثال للنفي وهو الحذف المضمر (قوله فيجوز حذف الفضلة) أي لدليل ويسمى اختصارا وغيره ويسمى اقتصارا الا في باب ظن فيمنع الاقتصار والمراد بالحواس ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربتي زيدا لما سيأتي في التنازع (قوله كقولك الخ) مثال للنفي وهو الحذف غير المضمر (قوله الناصبها) نائب فاعل بحذف وها مفعول الناصب لانه صلة آل فلا يحتاج في عمله الى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لآل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة وبمتنع كون الناصب مضافا الى هالأن الوصف المحلى بال لا يضاف للخالي منها ولا ضميره عند سيبويه ويجوز عند غيره كما سيأتي في الاضافة (قوله في باب الاشتغال) أي والنداء فان ناصب المنادي أدعو محذوفا نابت عنه يا ولا

وكقوله في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتقى وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى وسوف يعطيك ربك فترضى وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية للتقدير والله أعلم حتى يعطوا الجزية فان ضرح حذف الفضلة لم يحذف عنها فها كما اذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت فقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت الا زيدا فلا يجوز حذف زيد في الموضوعين اذا لم يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عند حذفه (ص) ويحذف الناصب ان علما * وقد يكون حذفه ملتزما (ش) يجوز حذف ناصب الفضلة اذا دل عليه دليل نحو ان يقال من ضربت فقول زيدا التقدير ضربت زيدا حذف ضربت لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجبا كما تقدم في باب الاشتغال نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته حذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم

يجمع بين العوض والمعوض وكذا يجب الحذف في التحذير بشرطه الآتي وفي المثل كالكلاب على البقر
أى أرسل وما جرى مجراه كأنه وأخيرا لكم أى انتهوا وأخيرا والله أعلم
(التنازع في العمل)

هو لغة التجاذب واصطلاحا ما سجد ذكره الشارح (قوله ان عاملان) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وعمل
مفعول به لذلك المحذوف وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر
للضرورة أو للتوسع في الظرف والمراد باقتضائهما العمل توجههما لذلك الاسم وطلب كل منهما له في المعنى
امامع التوافق في الفاعلية والمفعولية أو التخالف فيهما كما سيمثل (قوله قبل) حال من عاملان أى حال
كونهما قبل الاسم (قوله ذا أسره) في القاموس الأسيرة بضم الهمزة الدرع الحصينة وأسيرة الرجل رهطه
الأذنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية (قوله عن توجه عاملين) قال الموضح أى فعلمين
متصرفين كأتوني أفرغ عليه قطرا أو اسمين يشبهانهما كقوله

عهدت مغنيما مغنيما من أجرته * فلم أتحذد الا فناءك موثلا

أو اسم وفعل كذلك نحوهاؤم اقرؤا كتابيه اه وقوله يشبهانهما أى في العمل لا في التصرف كما قاله
شارحه لثلاثين فیه تمثيله هاؤم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع هو واقرؤا في كتابيه فاعمل فيه
الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمل اسم
الفاعل كالميت والمفعول كقوله * وعزة مطول معنى غريمها * واسم الفعل كآلية والمصدر كقوله
* لقيت فلم أنسكل عن الضرب مسمعا * فلفقت والضرب تنازع اسمعا وانسكل أى أعجز من باب
دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن يقال من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء ولم أر
من ذكر الصفة المشبهة وأفعال التفضيل والامانع منها فيما يظهر كمن بدأ ضبط القوم وأجمعهم للعلم وزيد حذر
وكرم أبوه فليحذر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره وأما نحو فان لم تفعلوا فلم جزم الفعل وهما في
محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين أو فعل جامد وغيره لأن الجامد لضعفه لا يفصل من معموله والفصل لازم
في التنازع عندا أعمال الاول فإذا بطل أعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز أعمال كل منهما ومن
هذا يؤخذ منع زيد أفضل وأكرم من عمرو ولانه لا يفصل بين أفضل ومن بأجنبي قال الروداني ما لم يتأخر
الجامد عن غيره والاجاز لعدم فصله سواء عمل الاول أم الثاني كما عجبني ولست مثل زيد وأجازته المبرد في فعل
التعجب مطلقا واغتفر فصل الاول من معموله اذا كان هو العامل لا متراجا للجمتين بالعاطف واتحاد
مطلوبهما وقيد في شرح التسهيل بأعمال الثاني حذر من الفصل ولا بد من ارتباط بين العاملين اما
بعطف مطلقا كما مثل أو بعمل أو لهما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا فظنوا وظننتم
تنازعا أن لن يبعث والثاني معمول للاول لانه صفة لمصدره المحذوف أى ظنوا ظنا كظننكم أو يكون الثاني
جوابا للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة والشرط كأتوني أفرغ عليه قطرا
ومنه كافي الاسقاطي هاؤم اقرؤا كتابيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كافي المعنى فلا يجوز قام قعد أخوك
(قوله ان معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا بمجرورا نحو
زيد انما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الاياه ووثقت وتقويت بك على خلاف في الاخير واشترط قوم
وجوب توجه العاملين الى المعمول فخرج قوله تعالى وأنه كان يقول سفيها للاختلاف ان اسم كان ضمير الشان
فلا توجه الى سفيها ولا يظهر عدم اشتراطه في يجوز التنازع في الآية كما يجوز عدمه وخرج بتوجه العاملين
أنك أنك اللاحقون فليس تنازعا والافساد للفظ لوجوب أن يقال أنك أنك أو أنك أنك بل الثاني
لمجرد النوكيت كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلا ومثله هيما هيما العقيق وخرج أيضا قول امرئ القيس

(ص)

(التنازع في العمل)

ان عاملان اقتضيا في اسم

عمل

قبل فلا واحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل

البصرة

واختار عكسا غيرهم ذا

أسره

(ش) التنازع عبارة عن

توجه عاملين الى معمول

واحد نحو ضربت وأكرمته زيداً فكل واحد من ضربت وأكرمته يطلب زيداً بالمفعولية وهذا معنى قوله ان عاملان الى آخره وقوله قبل معناه ان العاملين يكونان قبل المعمول كما مثلنا ومقتضاه انه لو تأخر (١٨٣) العاملان لم تكن المسئلة من باب التنازع

وقوله * فلو واحد منهما العامل * معناه ان أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر والآخر يعمل عنه ويعمل في ضميره على ما سيذكره ولا خلاف بين البصريين والكوفيين انه يجوز اعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الاولى منهما فذهب البصريون الى ان الثاني أولى به لقربه منه وذهب الكوفيون الى ان الاول أولى به لتقدمه (ص) وأعمال المهمل في ضميرها تنازعهما والتميز ما التزمنا كعيسى بن يسى ابننا كما وقد بنى واعتدبنا عبدنا كما (ش) أى اذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأعملت الآخر عنه فأعمل المهمل في ضمير الظاهر والتميز الاضمار ان كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفاعل وذلك كقولك يحسن ويسى ابننا فكل واحد من يحسن ويسى يطلب ابننا بالفاعلية فان أعملت الثاني وجب أن تضمير في الاول فاعله فتقول يحسنان ويسى ابننا وكذلك ان أعملت

ولو أن ما أسى لادنى معيشة * كفاًنى ولم أطب قليل من المال
فقليل فاعل كفاًنى ولم يتوجه اليه أطب والافسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف أى لو سمعت لادنى كفاًنى القليل ولم أطب الملك بدليل قوله
ولسكنما أسى لمجد مؤئل * وقد يدرك المجد المؤئل أمثالى
انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنتين أو ثلاثة وهو رأى وصحيح في التسهيل والجامع الجواز وقد يتعدد المعمول لغيره كما يز يد العامل عن اثنين وقد اجتمعا في حديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين فتنازع الثلاثة في الظرب وهو دبر والمصدر وهو ثلاثاً فأعمل الاخير وحذف الضميرين من الاولين لكونهما فضلتين أى تسبحون فيه اياها وتكبرون فيه اياها ولو أعمل غير الاخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار ومن ذلك قوله طلبت فلم أدرك بوجهى وليتنى * فعدت ولم أبغ الندى عند سائب فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافاً لمن وهم فيه وهى طلبت وأدرك وأبغ الندى وعند فأعمل الاخير كما مر ومن تنازعهما مع اعمال الاول قوله

كسائك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر
ونقل الاجماع على جواز اعمال أى الثلاثة لكن قيل لا يحفظ اعمال الثاني (قوله لم تكن المسئلة من باب التنازع) أى لان السابق ان رفع كز يدقام وقعد فكل من الفعلين مستوف لمعموله وهو ضميره فلم يطلباه ليعملاه فيه وان نصب كز يداضر بت وأكرمته فهو معمول للاول بمجرد وقوعه عقبه فلا يطلبه الثاني كما قاله بعضهم ولذا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو يمنع الا في نحو فلم يسير واصعد الزمخشري حيث قدر فيه تأخير الهمزة لانها داخل على محذوف أى أقعدوا فلم يسيروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضلة يجوز ذكره وحذفه وكذا يمنع التنازع في المتوسط كضربت زيداً وأكرمته فزيدا معمول الاول وحذف معمول الثاني كما قاله ابن هشام وتعبه بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالعمل لان معمول العامل يجوز تقدمه يرد منه منع تقدم ما في حيز العاطف عليه وأجاز جماعة منهم الرضى في المتقدم المنصوب والغازى في المتوسط أما المتقدم المرفوع فيبعد جوازه لما مر (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفق في عمل الرفع كجاء وقام زيداً ما سأتى عن الفراء (قوله الى ان الثاني أولى) أى وان كان أضغف عملان الاول بدليل استدلالهم على اعمال المصدر المحلى بال بقوله لقيت فلم أدرك الخ وعلى اعمال المجموع بقوله قد سخر بوه فزادت تجاربهم * أباقامة الالمجد والفتنما

ولم يحملوه على ان العامل لقيت وزادت (قوله لقربه) أى واسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وان اغتفر هنا الضرورة على ان الرضى نص على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل اسقاطى (قوله لتقدمه) أى واسلامته من الاضمار قبل الذكر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائى ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما مرجح والا فيجب اعمال الثاني في نحو ضربت بل أكرمته زيداً والاول في ضربت بل لا أكرمته زيداً كما في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتميز ما التزمنا) أى من وجوب اضممار العدة ومطابقته للظاهر افراد غيره الا اذا صلح العامل لكل فيضمير مفرد اذكر الاغبر نحو أخرج وقتيل هند أو الزيدون مثلاً لكن في التسهيل ان تلك المطابقة أغلبية فقد يجوز سيبويه الافراد في الاحوال كلها

الاول وجب الاضمار في الثاني فتقول يحسن ويسى بنى وابنته عبدك وان أعملت الثاني في هذا المثال قلت بغيا واعتدي هبهك ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول يحسن ويسى بنى وابنته عبدك ولا بنى واعتدي عبدك

لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل والفاعل ملتزم الذكر وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل وأجازته
 القراء على توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر وهذا بناء منهما على منع الاضمار في الاول عند اجمال الثاني فلا تقول بحسنان ويسىء
 ابنك وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور ومن مذهبهما في هذه المسئلة (ص) ولا تجيء مع أول قدا أهمل * بمضمر لغير رفع أو هلا
 بل حذفه الزم أن يكن غير خبر * (١٨٤) وآخره ان يكن هو الخبر (ش) تقدم انه اذا أهمل أفعال العاملين في الظاهر

وأهمل الآخر عنه أهمل في
 ضميره ويلزم الاضمار ان كان
 مطلوب الفعل بما يلزم ذكره
 كالفاعل أو نائبه ولا فرق
 في وجوب الاضمار حيثئذ
 بين ان يكون المهمل الاول
 أو الثاني فتقول بحسنان
 ويسىء ابنك ويحسن
 ويسىء ابنك وذكر
 هنا أنه اذا كان مطاوب
 الفعل المهمل غير مرفوع
 فلا يخلو اما أن يكون عمدة
 في الاصل وهو مفعول
 ظن وأخواتها لانه مبتدأ
 في الاصل أو خبر وهو
 المراد بقوله ان يكن هو
 الخبر أولا فان لم يكن
 كذلك فاما ان يكون
 الطالب له هو الاول أو
 الثاني فان كان الاول لم يحز
 الاضمار فتقول ضربت
 وضربني زيد ومررت
 ومررتني زيد ولا تضمر
 فلا تقول ضربتني وضربني
 زيد ولا مررت به ومررتني
 زيد وقد جاء في الشعر
 كقوله اذا كنت ترضيه
 ويرضيك صاحب *

كضربني وضربت قومك بالنصب أي ضرب بني هو أي من ذكر لكنه قبيح كما نقله الساماني فالمراد التزم
 ذلك في الفصيح (قوله لان تركه الخ) هذا الدليل لا يعين الاضمار لا مكان وجوب اظهاره أو جوازه الا أن
 يقال اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على الكسائي أي ولان اظهاره يؤدي إلى التكرار فتعين
 الاضمار ما في الثاني وهو اتفاق أو في الاول عند البصر بين واعتراض الكوفيين يلزم الاضمار قبل الذكر
 مردود بوقوعه في غير هذا الباب كـ به رجلا وبساعة فيه نظاما ونثرا حتى سيبويه ضرب بوني وضربت
 قومك وكقوله

جفوني ولم أجف الاخلاء اني * لغير جيل من خلبي مهمل

وغير ذلك (قوله في جواز حذف الفاعل) أي في باب التنازع عند افعال الثاني فرارا من الاضمار قبل
 الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه الا أن يقال انه عهد حذف الفاعل في المواضع المتقدمة في باب
 فليقس عليها هذا لكن قال في شرح الايضاح ما اشتهر عنه من حذف الفاعل في ذلك باطل بل هو عنده
 مستتر في الفعل مفردا في الاحوال كلها كما مر عن سيبويه أفاده يس (قوله على توجه العاملين معا) أي
 ان عطف بالوارو اتفاقا في طلب الرفع قال الصبان وكذا في النصب كما يقتضيه قول الجمع في الاعراب المطاوب اه
 وينبغي تقييده بنصب العمدة لعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلفا أضمر مؤخر كضربني وضربت
 زيداهو فرارا من الاضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو
 لا يعقل الا أن يدعى ان العامل بمجموعهما (قوله أهلا) ماض مجهول من أهله الله لكذا أي أهله بشد
 الهاء أي جعله أهلا له (قوله ولا تضمر) أي بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجأ فيه للاضمار قبل الذكر الا
 اذا أوقع حذفه في ابس فيضمر مؤخر كضربت ورضيت ورضيت في الزيدان عنهما مع وفي شرح الكافية ميل إلى
 اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا (قوله اذا كنت الخ) الشاهد في ترضيه ويرضيك فالاول
 يطلب صاحب مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاعمل فيه الثاني ولم يحذف من الاول ضميره مع أنه فضلة وتقدم
 الكلام على قاسم في الفاعل (قوله بعكاظ) بضم العين المهمة وتخفيف السكاف ثم ظاء مشالة سوق كانت
 تقام في الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم وبعشى من الاعشاء بالعين المهمة وهو عدم الابصار ليلا والمراد عدمه
 مطلقا ولحوام من اللح وهو سرعة البصر فيعشى يطلب شماعه أي السلاح فاعلا ولحو يطلبه مفعولا فاعمل
 فيه الاول فهو فاعله وحذف ضميره من الثاني مع ان حقه الذكر وان كان فضلة (قوله وهو شاذ) أي خلافا
 لما يقتضيه مفهوم قوله والتزم ما التزمنا من جواز حذف الفضلة من الثاني المهمل لعدم التزام ذكره في غير
 ذلك وانما شاذ حذفه هنا لان فيه تهية العامل للعمل ثم قطعه عنه لغير مقتض بخلاف حذفه من الاول فانه
 للفرار من الاضمار قبل الذكر مع كونه فضلة (قوله فان كان عمدة الخ) اشارة إلى أن المراد بالخبر في

قول

جهازا فكان في القيب أحفظ للعهد وألغ أحاديث الوشاة فقاما

يحوال واش غير هجران ذي ودوان كان الطالب له هو الثاني وجب الاضمار فتقول ضربتني وضربني وضربتني زيد ومررتني زيد ولا يجوز
 الحذف فلا تقول ضربتني وضربني وضربتني زيد وقد جاء في الشعر كقوله بعكاظ يعشى الناظر يسن اذا هم لحو شماعه
 الاصل لحوه حذف الضمير ضرورة وهو شاذ كما شذ عن المهمل الاول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الاصل هذا كاه اذا كان ضمير
 المرفوع ليس بعمدة فان كان عمدة في الاصل فلا يخلو اما أن يكون الطالب له هو الاول

وأجاز الكوفيون الاضمار
مراعى فيه جانب الخبر عنه
فتقول أظن ويظننى أياه
زيدا وعمر أخوين وأجازوا
أيضا الحذف فتقول أظن
ويظننى زيدا وعمر
أخوين (ص)

﴿ المفعول المطلق ﴾

المصدر اسم ماسوى
الزمان من

مدلولى الفعل كأمن من أمن
(ش) الفعل يدل على شيئين
الحدث والزمان فقام يدل

على قيام فى زمن ماض

و يقوم يدل على قيام فى

الحال أو الاستقبال وقم

يدل على قيام فى الاستقبال

فالقيام هو الحدث وهو

أحد مدلولى الفعل وهو

المصدر وهذا معنى قوله ما

سوى الزمان من مدلولى

الفعل فكأنه قال المصدر

اسم الحدث كأمن فانه أحد

مدلولى أمن والمفعول

المطلق هو المصدر المنتصب

توكيداً للعامل أو بياناً للنوعه

أو عده نحو ضربت ضرباً

وسرّ سيرة زيد وضربت

ضرباً بتيان، وسمى مفعولاً

مطلقاً لصدق المفعول عليه

غير مقيد بحرف جر ونحوه

بخلاف غيره من المفعولات

فانه لا يقع عليه اسم المفعول

الا مقيداً كالـمفعول به

والمفعول فيه والمفعول معه

والمفعول له

عند أعمال الثانى أظن ويظننى الزيدان أياهما أخوين أو يظننى وأظن الزيدان أخوين أيا
(قوله وأجاز الكوفيون إلخ) أى كما يجوزون الاظهار والحذف أيضاً للدلالة معمول الآخر عليه كما يجوزوه
عند عدم التخالف فى المسئلة السابقة لوجود دليله كدأ فى التوضيح والاشموتى وغيرهما لكن يعكس عليه
ما نقله المصريح فى المسئلة السابقة عن أبى حيان فى النكت الحسان ان شرط الحذف عندهم مطابقة
الحذف للثبوت افراد وغيره والامتنع نحو علمنى وعلمت الزيدان قائمين فلا بد أن تقول أياه ولا يجوز
حذفه اهـ (قوله مراعى فيه جانب الخبر عنه) أى وان خالف المفسر ويضمر مقدما عن معمول الاول
كامله الشرح وليس اضماراً قبل الذكر لتقدم مفسره رتبة لكونه معمول الاول فان اعمل الثانى أضمر
مؤخرا كما فى التصريح عن المرادى فيقال أظن ويظننى الزيدان أياهما أياهما أو يظننى وأظن
الزيدان أخوين هما أياه فهما فاعل يظننى وأياه مفعوله الثانى وتقول على الاظهار أظن ويظننى الزيدان
أياهما أخوين ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما أياهما وتقول على الحذف أظن ويظننى الزيدان
أياهما أياهما عائداً على الزيدان وحذفنا العائد على أياهما ويظننى وأظن الزيدان أخوين هما ويحذف
عائداً الاخوين فتأمل والله أعلم

﴿ المفعول المطلق ﴾

(قوله يدل على شيئين) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة الى
الفاعل المميز فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام أما عند من يقول بدخولها كالسيد
فتضمن كدلالته على أحدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاماً (قوله وهو المصدر)
أى مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره (قوله المصدر اسم
الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كغسل غسلاً وتوضاً وضواً وأعطى عطاء لان مدلوله لفظ
المصدر لا الحدث كما نقله السامع عن ابن يعين وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد
الدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالصبر فلا بد لإخراجه من قيد ما يحفظ أى الجارى على
فعله واسم المصدر لا يجرى عليه بل ينقص عن حروفه أو المراد الدال على الحدث بالاصالة واسم المصدر
نائب عنه وبما ذكر يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أى الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً
والمنتصب يخرج المرفوع ولونائب فاعل فلا يسمى مفعولاً فى الاصطلاح خلافاً لظاهر الاشموتى واعلم
ان بين المصدر والمفعول المطلق عموم وجهياً يجتمعان فى ضربته ضرباً وينفرد المصدر فى ضربته
ضرباً أليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سياتى فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر
المقدر نظراً للاصل فالمصدر أعظم مطلقاً (قوله توكيداً لعامله) أى لنفس عامله ان كان مصدر مثله والا
فيؤكد مصدر عامله ليتحدد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظى الذى هو هذا منه فمعنى قولك
ضربت ضرباً أحدثت ضرباً بضرباً كما أفاده السامع والرضى فان قلت كيف يكون لفظياً مع قول
النحاس أجمع النحاة ان توكيد المصدر يدفع الجواز كالمعنوى نحو وكلم الله موسى تسليماً أى بذاته لا بترجمان
أجيب بأن ذلك ليس خاصاً بالمعنوى بل يكون فى اللفظى أيضاً كما فى المطول نحو قطع اللص الأمير الأمير
(قوله أو بياناً إلخ) أى مع كونه مؤكداً أيضاً فالنوعى والعديد مؤكدان وان كان القصد منهما بالذات
البيان وأما القسم الاول فالتوكيد لا غير فهو لا يجامع غيره وأما الباقيان فيجتمعا فى ضربته ضرباً
الامير (قوله غير مقيد بحرف) أى لانه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل اذ لم يوجد من الفاعل الاudit
الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجد لها وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها أو وقوعه لاجلها
أو معها فلذلك لا تسمى به الامعية بما ذكرى فالأحق بالذكر ألا هو المفعول المطلق وانما قدم المفعول به فى

(ص) بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلاً لذين انتخب (ش) يشتبب المصدر بمثله أي بالمصدر نحو عجبت من ضربك زيداً
ضرباً شديداً أو بالفعل نحو ضربت زيداً ضرباً أو بالوصف نحو أنا ضارب زيداً ضرباً بأمذهب البصر بين

(١٨٧)

ان المصدر أصل والفعل

والوصف مشتقان منه

وهذا معنى قوله

وكونه أصلاً لذين انتخب

أي المختاران المصدر أصل

لذين أي الفعل والوصف

ومذهب السكوفيين ان

الفعل أصل والمصدر

مشتق منه وذهب قوم الى

ان المصدر أصل والفعل

مشتق منه والوصف مشتق

من الفعل وذهب ابن

طلحة الى أن كلاما من المصدر

والفعل أصل برأسه وليس

أحدهما مشتقا من الآخر

والصحيح المذهب الاول

لان كل فرع يتضمن

الاصل وزيادة والفعل

والوصف بالنسبة الى المصدر

كذلك لان كلامهما يدل

على المصدر وزيادة والفعل

يدل على المصدر والزمان

والوصف يدل على المصدر

والفاعل (ص)

توكيداً أو نوعاً يبين أو

عدد

كسرت سيرتين سيردى

رشد

(ش) المفعول المطلق

يقع على ثلاثة أحوال كما

تقدم أحدها أن يكون

مؤكداً نحو ضربت ضرباً

الثاني أن يكون مبيناً للنوع

باب تعدى الفعل استطراداً لا قصداً وعند اجتماعها ترتبت على ما في قوله

مفاعيلهم رتب فصـدر بمطلق * وثن به فيه له معه قد كمل

تقول ضربت الضرب زيداً بسوطه * نهـاراهـنا ناديه وامراً نكل

(قوله بمثله) أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله المصدر اسم الخ وكوناً الضمير في قوله وكونه وأما ضمير

نصب فراجع له بغيره مفعولاً مطلقاً ففيه استخدام بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظاً وأما ينجني

إيمانك تصديقاً وقعت جلوساً على ما يحججه الناظم من أنه منصوب بالمذكور فن باب النية وستأتي في أفرح

الجلد أفاده شيخ الاسلام (قوله أو فعل) أي متصرف غير ملقي عن العجل فخرج فعل النجيب وكان

وأخواتها وباب ظن عند الغائب فلا يقال زيد قائم ظننت ظناً (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول

أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله

أما المالك فانت اليوم الأهم * لو ما أبيضهم سر بال طباح

فما نصب لو ما محذوف أي ناؤم أو ما دلخى ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأراني طرباً في أثرهم * طرب الواله أو كالتحصيل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق ودلفظ الى آخره مناسبة بينهما في المعنى ولوجاز يامع اتفاقهما في الحروف

الأصول فان اتفاقاً كاملاً على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة أو الدلالة مجازاً

وان اختلفا ترتيباً فقط فاشتقاق كبير كما في جبد وجنب وان اختلف فيهما بعض الاصول فاشتقاق أكبر

كثلب من التلم فلم ان مناسبة المعنيين شرط في الجميع (قوله أن الفعل أصل) أي لانه يعمل في

المصدر ويؤثر فيه فكان أصل لقوته ورد بان الحرف يؤثر في الاسم مع أنه ليس أصل لاله والمراد الفعل

المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً وحين

وجوده حالاً وبعده ماضياً وقيل الماضي هو الأصل لسبقه بمضى زمانه ويرجح الاول أنه فرض الأوصاف

الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين والظاهر ان غير الاصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر وكذا

الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع لا قسم برأسه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أي فهو

فرع الفرع (قوله وذهب ابن طلحة) هو شيخ الزمخشري وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله

يبين) أي المصدر بغيره مفعولاً مطلقاً والضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله مبيناً للنوع) أي

لكونه مضافاً وموصوفاً كما مثله أو محلى بالعهدي كسرت السبأ أي المعهود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة

أقسام ويسمى المختص أيضاً لاختصاصه بما ذكر والتحقيق ان المحدود مختص أيضاً لخصه بالعدد المختص

ولذا جعل في التسهيل المفعول المطلق قسمين مبهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان محدود ونوعى واعلم ان

النوعى ان كان مضافاً كان من باب النية على التحقيق لاستحالة ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل

مثله فالأصل سيراً مثل سيردى رشد خلف المصدر ثم صفته وأنيب المضاف اليه منها كما حقه الدماميني ولا

يرد ذلك على المصنف لان مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه أصلاً أو نائباً وما ذوال فالظاهر انه

قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير سابق معهود للمخاطب سواء كان منك أو من غيرك

وقد يكون أصلياً كأن قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذي وقع منك بعينه استحضار صورته فتدبر

(قوله وقد ينوب عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ عال له لاعتنا مطلق المصدر

حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد ان الجدل في مثاله بفتح الجيم والذال المججمة مصدر جدل كفرج

نحو سرت سيردى رشد وسرت سير احسنا الثالث ان يكون مبيناً للعدد نحو ضربت ضرباً وضربتين وضربات (ص)

وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجدل الجد وافرح الجدل (ش)

كل الميل وضربته بعض
الضرب والمصدر المرادف
المصدر الفاعل المذكور نحو
قعدت جالوسا وافرح
الجلد جالوس نائب مناب
القعود لما دفته له والجلد
نائب مناب الفرح لما دفته
له وكذلك ينوب مناب
المصدر اسم الإشارة نحو
ضربته ذلك الضرب وزعم
بعضهم انه اذا ناب اسم
الإشارة مناب المصدر فلا
بد من وصفه بالمصدر كما
مثلنا وفيه نظرفن أمثلة
سبويه ظننت ذلك أى
ظننت ذلك الظن فذاك
إشارة الى الظن ولم يوصف
بقدينبوب عن المصدر أيضا
ضميره نحو ضربته زيداً
أى ضربت بالضرب ومنه
قوله تعالى لأعذبه أحداً
من العالمين أى لأعذب
العذاب وعدده نحو ضربته
عشرين ضربة ومنه قوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة والآلة نحو ضربته
سوطاً والأصل ضربته
ضرب سوطاً فحذف
المضاف وأقيم المضاف اليه
مقامه والله تعالى أعلم
(ص)

والتوكيد فوجد أبدأ
وثن واجمع غيره وأفردا
(ش) لا يجوز تشبيه المصدر
المؤكد لعماله ولا جمعه

بل يجب أفراده فتقول ضربت بضربته لأنه

وزناً ومعنى وظاهر كلامه ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والسيدي والبرد
واختاره المصنف لا طراد وأما مذهب سبويه والجمهور من انه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى فرحت
وجذلت جذلاً فلا يطرده في نحو حلفت عينا اذا فعل له مع ان الأصل عدم التقدير بالضرورة ملحجة قاله
الرضي (قوله قدينبوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة السكينة والبعضية والمرادف والإشارة
والضمير والعدد والآلة أما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما أشار له الشرح وكذا الإشارة والضمير كما
في الروداني والباقي عن المبين فقط وبقي ما ينوب عنهما اسم المصدر غير العلم كافتسلا وتوضأت
وضوء العلماء والملاقى للمصدر في الاشتقاق بان يشاركه في مادته امام كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه
تبتلياً فانه مصدر ليتل كقدينبوب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل أو مع كونه اسم عين كأنتسك
من الأرض نباتاً أو أنتها نباتاً حسننا فنباتاً اسم للنابت من زرع أو غيره وقدينبوب عن انباتا وقال سبويه انه
مصدر جار على غير فعله أى فيكون من الأول لأنه في الأصل مصدر لثبت سمي به الثابت كإص عليه غير
واحد فيصح فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباره أيضاً اسم مصدر لا نبت كفسلا ووضوا لا غفسل وتوضأ
مع انهما مصدران لغسل ووضوا ما نبتيلاً فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما
هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقى في الاشتقاق شاملاً للاقسام الثلاثة أى فيسكن في النيابة
ملاحظة الملاقاة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقي ما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقري
وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كيموت الكافر ميتة سوء ووقته كقوله

* ألم اغتمض عيناك ليلة أرمد * أى اغتمض ليلة أرمد وما الاستفهامية نحو ما ضربت زيداً أى
ضربت بضربته وما الشرطية نحو ما شئت فجالس أى جالوس شئت فجالس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة
عنها عشرة عن المبين لكن لم أر نصاً في انابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جواز كسبتل اليه
تبتيل الخافين (قوله ذلك الضرب) أى المجهود للخطاب كان علم الضرب وجهل فاعله فأخبرته بأنه
أنت فيكون مثلاً للمبين وظننت ذلك مثالاً للو كداعوده للمصدر المبهمة المفهوم من الفعل وقدينبوب
عن النائب كان يقال ضرب الامير زيداً فتقول ضربت اللص ذلك الضرب أى ضربت بمثل ذلك لان فعل
الامير لا تفعله أنت فحذف الموصوف وأثب عنه الصفة ثم الصفة وأثب عنها الإشارة (قوله نحو ضربته
زيداً) ان رجوع الضمير الى مصدر الفعل المبهمة فؤ كد لانه لو صرح بالظاهر لم يقد الالاتوكيد وان رجوع الى
مصدر مفعول دلالة المقام فنوعى فقول الشرح أى الضرب يحتمل جعل أل فيه للجنس والعهد ومحل ذلك
ما لم يجعل زيداً بدلاً لنفس الضمير والكان مفعولاً به لا مطلقاً وهكذا قوله * من كل ما نال الفنى قد نلت *
وقوله * هذا سر اقل للقرآن يدرسه * أى نلت النيل ويدرس الدرس فيحتمل المؤكد والنوعى بالطريق
المذكور وأما لأعذبه أحد من العالمين فنوعى لا غير لرجوعه له نادياً قبله بمعنى تعذيباً عظيماً لان تنوينه
للتعظيم والأصل أعذبه أى من يكفر تعذيباً عظيماً لأعذب تعذيباً مثله أى التعذيب المذكور أحد الان
تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف وأثب عنه صفته وهي مثله ثم حذفها وأثب
المضاف اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه وأثب عنه ضميره فأداه في التصريح وغيره فتأمل (قوله والآلة)
أى اذا كانت في العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة (قوله مقامه) أى في اعرابه وافراده
وتثنيته وجمعه كضربته سوطين واسواطاً (قوله غيره) تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثاني وحذف
ضميره من الاول لسكونه فضلة وحذف مفعول افر دلالة ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من
الأمرين قبله ولا يفتنى عنه قوله فوجد أبدأ من حيث ان مفهومه أن غير المؤ كد لا يوجب أبدأ لان هذا المفهوم
كما يحتمل نفي التأبيد أى لا تدم توحيد غير المؤ كد يحتمل تأبيد النفي أى لا توجد في وقت أبدأ فاندفع

وجمه اذا اختلف أنواعه
نحو سرت سبیری زید
الحسن والقبیح وظاهر
کلام سبویه انه لا يجوز
تثنیته ولا جمعه قیاسا بل
یقصر فیہ علی السماع
وهذا اختیار الشلوین
(ص)

بكي الخبز من عوف وأذكر جلده * وجمعت عجميها من جذام المطارف
حيث أكد المسكر والجميج أي التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف هي
التياب الرقيقة لان محل عدم تأكيده المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضا كقتلت قتلا فلا فيها مجاز قطعا
كما في القسطلائي على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كالأية والبيت وما يحتملها لا يؤكده الا اذا
استعمل في حقيقة لان تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليما (قوله) فيحذف
عامله (أي لدلالته على معنى زائد على العامل فاشبهه المفعول به وهو يحذف عامله (قوله) وقول ابن المصنف
مبتدأ خبره قوله الآتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مقول ابن المصنف وهو خبران والضمير في
منه للناظم (قوله) لان قوله ضربا زيدا الخ) هذا أحد دليلين لابن المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد
سمع حذفه جواز في نحو أنت سير او جوباني نحو أنت سير اسيرا وما أنت الاسير او ضربا زيدا او غير ذلك مما
سيأتي فغنه من حذفه هنا اما سهو عن ورود هذا وما للبناء على ان ذلك من المصدر المختص لا المؤكد وهو
دعوى بلا دليل الثاني ان تعليل المصنف بأن القصد به التقرير والتقوية المنافي للحذف ان أراد أن المقصود
منه ذلك دائما فمنوع ولا دليل عليه وان أراد أنه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به مجرد التقرير فغسل ولكن
لا نسلم ان الحذف منافي لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامله المذكور فليقرر المحذوف لقرينة
بالاولى اه وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بأن الحذف منافي للتأكيده
مطلقا لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الاول فيكون معني به
وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتناهيان اه فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم أن الخليل
وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيده فلا ينقض ذلك جوابا عنهما وقد اعترف الشاطبي بأن نحو
أنت سير للتأكيده مع ما فيه من الحذف فمنازعة ابن الناظم قوية فالأولى التزام ان هذه الامثلة من المؤكده
كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع الحذف للتأكيد ويدل على الاستثناء قوله والحذف
حتم الخ فلا ترد على الناظم لا يقال لا دليل على استثناء أنت سير لانه لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم
قوله كذا مكرر (قوله) لانه واقع موقعه) أي ففائدته النيباء عن فعله واعطاؤه معناه لا تأكيده والا كان
مؤكد النفسه وهو باطل (قوله) ليست من باب التأكيده) أي بل هي قسم برأسه فالمصدر امام مؤكده
أدعوى أو عددي أو بدل من فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله توكيدها أو نوعا الخ أو ان المراد ليست
منه الآن بعد النيباء وان كانت منه أصالة (قوله) عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لعارض نيباتها لا

ضر باز يداليس من التآ كيد في شئ بل هو امر خال من التآ كيد بمشابة اضرب زيد لانه واقع موقعه فكما ان اضرب زيد لا تأ كيد فيه كذلك ضر باز يدا وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها ليست من باب التآ كيد في شئ لان المصدر فيها نائب عن الفعل دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شئ من المؤكدات يمتنع الجمع بينهما وبين المؤكد

بالنظر لذاتها وأيضاً لا يأتي في نحو أنت سير الان الحذف فيه غير واجب فالأولى الجواب بما مر (قوله وما يدل
الح) فيه ان من قال يعمل النائب يحتمل انه يراه من المؤكد ولكن اختص بمنزلة اقتضت عمله وهي نيابته
عن فعله فتأمل (قوله بدلا من فعله) أي عوضا عن اللفظ به أي عن التلغظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذي
لا فعل له كبه بمعنى ترك في قوله يصف السيوف

فذكر الجاحم ضاحيا هاما * بله الا كف كأنها لم تخاف

أي ترك الا كف في رواية خفض الا كف بالاضافة قبله امام منصوب بفعله الممهل وان لم يصح النطق به
أو بفعل أمر مرادف لفعله الممهل وهو اترك عند الجمهور أي اترك ذلك الأ كف بله أي تركا أما على
رواية نصب الأ كف قبله اسم فعل بمعنى اترك ومثل ما ذكر يقال في ريحه وويله وويسه وويبه وهي
بحسب الاصل كنيات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتهجيب
يقولها الانسان لمن يحب ويغضب وقيل ان وبع وويس كل تارحة وويل وويب للعذاب فهي مفاعيل
مطلقة لفعل مهمل أو لفعل من معناها أي أخزى الله أو أهلكه أو رجه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به
والتقدير ألزمه الله وويله وفي الايضاح ان المصدر في نحو ضرب بازيدا وقياما لا يعودا مفعول به أيضا عند سيبويه
أي الزم ضرب بالخ أي فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غير سيبويه القائل بأنه مفعول مطلق (قوله في
الأمر والهي) أي سواء تكرر كقوله

فصبر في محال الموت صبرا * فبانيل الخلود بمستطاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل (قوله أي قم قياما لا تفعل الخ)
اعتراض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى في التخلص عن ذلك أن يجعل قياما مفعولا به لفعل
مخدر وف لا يعود اعطى عليه أي افعل قياما لا يعودا وأما جعل أبي حيان لانا فية للجنس وعودا اسمها
نون شذوذ افتسكاف مع انه يحتاج كما قاله الساماني الى جعله خبرا بمعنى النهي أقاده الصبان وعلى هذا فليس
المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد
ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما إذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله
نحو سقيالك) الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي سحقا لزيد وبعدها لبيان فاعله فهو متعلق بأعني
مخدوفا أي لك أعني أو خبر لمخدوف وجوبا أي ارادتي أو دعائي لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم لذلك
من يدي في الابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده ويكون المسوغ له معنى الفعل
كسلام على آل يس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبره وأما ذوال فرغته
أحسن كالويل له والخيبة لسكن ادخال آل سماحي عند سيبويه فلا يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه الفراء
والجرمي كافي الهمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف أيضا وهو الوجه اذا ما منع من تقدير خبره ويجوز الرفع
أيضا في المكرر والمخصور والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كافي التسهيل نحوه على ألف اعتراف
وز يدقائم حق أي هذا اعتراف وحق وكذا في المفيد خبرا سواء كان انشائيا كحجب تلك قضية وقول
الاعرابي حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف أصبحت أي أمرى عجب وشأنى - مد الله أو غير انشائي كافعل
وكرامة أي ولك كرامة اه قال الصبان والظاهر ان ما للتفصيل كذلك والاروجه اطراد الرفع فيما ذكر كما
يفيده كلام ابن عصفور (قوله وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه ان الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر
ليس من الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب منابه الخ نص في انهما منه في عبارته فلاقفة والثاني
هو الصواب فالآتي بدلا عن ان طلب وخبري فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا أو دعاء أو توبيخا وهذا النوع
مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكر أو لا كان سماعيا كويله

وما يدل أيضا على أن
ضرب بازيدا ونحوه ليس من
المصدر المؤكد لعماله أن
المصدر المؤكد لا خلاف في
انه لا يعمل واختلفوا في
المصدر الواقع موقع الفعل
هل يعمل أولا والصحيح
انه يعمل فزيدا في قولك
ضرب بازيدا منصوب بضربا
على الاصح وقيل انه
منصوب بالفعل المخدوف
وهو اضرب فعلى القول
الاول نائب ضربا عن اضرب
في الدلالة على معناه وفي
العمل وعلى القول الثاني
ناب عنه في الدلالة على
المعنى دون العمل (ص)

والحذف حتم مع آت بدلا *
من فعله كندلا لا كندلا
(ش) يحذف عامل المصدر
وجوبا في مواضع منها اذا
وقع المصدر بدلا من فعله
وهو مقيس في الأمر
والنهي نحو قياما لا يعودا
أي قم قياما لا تفعل الخ
والدعاء نحو سقيالك أي
سقاك الله وكذلك يحذف
عامل المصدر وجوبا اذا
وقع المصدر بعد الاستفهام
المقصود به التوبيخ نحو
أتوانيا وقد علاك المشتب
أي أتتواني وقد علاك
ويقل حذف عامل المصدر
واقامة المصدر مقامه

في الفعل المقصود به الخبر

نحو **افعل** وكرامة أي
وأكرمك فالمصدر في هذه
الامثلة ونحوها منصوب
بفعل محذوف وجوبا
والمصدر نائب منابه في
الدلالة على معناه وأشار
بقوله كندلا إلى ما أنشده
سبويه وهو قول الشاعر
على حين ألقى الناس جل
مورهم فندلا زريق المال
ندل الشعاب فندلا نأب
مناب فعل الامر وهو
اندل والندل خطف الشيء
بسرعة وزريق منادى
والتقدير ندلا زريق المال
وزريق اسم رجل وأجاز
المصنف أن يكون مرفوعا
ندلا وفيه نظرا لأنه ان جعل
نائباً مناب فعل الامر
للخطاب والتقدير اندل
يصح أن يكون مرفوعا به
لان فعل الامر اذا كان
للخطاب لا يرفع ظاهرا
فكذلك ما نائب منابه وان
جعل نائبا مناب فعل الامر
للغائب والتقدير ليند
صح أن يكون مرفوعا به
لكن المنقول أن المصدر
لا ينوب مناب فعل الامر
للغائب وانما ينوب مناب
فعل الامر للخطاب نحو
ضربا يدا أي اضرب يدا

والله أعلم (ص)

والتفصيل كما منا *

عامله يحذف حيث عدا

(ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوباً اذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى

والخبري امام مسموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله **افعل** وكرامة وامام قيس وهو ما ذكره
بقوله ومالتفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود
به الخبر) المراد بالخبر ما قبل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلبي كقوله عندئذ كرامة جدا وشكرا
لا كفر او عندئذ كرامة صبرا لا جزعا وعند ظهور محجب عجبها وعند الامتثال سماعا وطاعة أي حدث
جدا وشكرا وشكرا وصبر صبرا الخ فالقصد في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظر اللفظ
العام وعن ابن عصفور انها أخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة الحذف في ذلك قصره على السماع فان المصدر
الخبري خمسة أنواع اربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله ومالتفصيل الخ وواحد سماعي وهو هذا واضابطه
أن يدل على عامله دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل في جميعها محذوف
وجوباً بالكثرة دورانها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كلاما مثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب
الحذف في جدا وشكرا لا كفر او عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه يقال حدث جدا وشكرا وشكرا
على ان الكلام بذكر الفعل يكون خبرا وكلامنا عند قصد الانشاء وحيد فنكون المصدر والفعل متعاقبين
فلا يجمع بينهما كذا قال الساماني نقلنا عن الشاو بين والظاهر ان صبرا لا جزعا وسمعا وطاعة كذلك
فوجوب الحذف خاص باجتماعهما او عند قصد الانشاء هذا للرضي تفصيل آخر حيث قال القدي أرى أن
هذه المصادر ومثاله ان لم يأت بعدها ما يميزها ويبين ما تعلقت به من مجرور بحرف أو باضافة المصدر اليه
فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحدث جدا وشكرا وشكرا وسقالك الله سقيا وأما ما بين
فأعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعده الله ووصفه الله وحنانيك ودوايك أو بحرف جر كسحقك أي
بعد أو بوسالك أي شدة أو بين مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولييك وسعديك ومعاذ
الله أو بحرف كمدالك وشكرا وعجباً منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس أن
يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع
احترازاً من نحو مكر ومكرهم وسمى لها سعيها ممحل ذلك فانظره (قوله على حين الخ) قبله

يمرون بالدهنا خفا فاعياهم *

والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء وموضعان والضمير في يرون للصوص وكذا في يرجعون
وأنته تخويرا لهم وعياهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالخناث أو عيبة الثياب والزاد ونحوهما وجر بضم
الموحدة وسكون الجيم جمع بجرأ كمر وجرأ أي مئة حقايقهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على
البناء لا ضافته لجة ألقى وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين
ألقى الخ والمال مفعول به ندلا ولغعله المحذوف أي اختطف المال (قوله وزريق اسم رجل) لا ينافي
قول العيني اسم قبيلة لا احتمال تسميتها باسم أيها (قوله ومالتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان
للاكتفي بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تأكيذاً لفاد عطفه على المثال وليست مأمية بالخبرها
ما بعدهم الا يوههم أنه قسم للاكتفي بدلا من فعله مع انه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أي الفائدة المرتبة
عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كآلية فان طلب شد الوفاق يترتب عليه ما فصله بالمصادر بعده
أو خبر كقوله

لا جهن فامرد واقعة * تخشى واما باوغ السؤل والامل

فلا جهن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحتراز بالقبليية عن نحو اما
اهلا كأو ناديا فاضرب يدا فيجوز اظهار فعله وقيدان الحاجب ما قبله بكونه جلة فلا يجب الحذف
فيما فصل به مفرد قبله كزيد سفر فاما محبة أو اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جلة وتقدمها

إذا ائتمنتهم فشدوا الوثاق فاما منابعد وانما فدا فداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبه بالتقدير والله أعلم فاما ممنون مناواما
تفدون فداء وهذا معنى قوله وما تفصيل الخ أي يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عن أي عرض (ص) كذا مكرر وذو حصر ورد
* نائب فعل لاسم عين استند (ش) أي كذا يحذف عامل المصدر وجوبه بالذات نائب المصدر عن فعل أسند لاسم عين أي أخبر به عنه وكان
المصدر مكررا أو محصورا فقال المكرر زيد سير اسير والتقدير يزيد سير سيرا يحذف يسير وجوبه بالقيام التكرير مقامه ومثال المحصور
ماز يد الاسير وانما زيد سير والتقدير ماز يدا لا يسير سيرا وانما زيد يسير سيرا يحذف يسير وجوبه بالما

(١٩٣)

في الحصر من التأكيد
القائم مقام التكرير فان
لم يكرر ولم يحصر لم يجب
الحذف نحو زيد سيرا
والتقدير يزيد يسير سيرا
فان شئت حذف يسير
وان شئت صرحت به والله
أعلم (ص)

ومنه ما يدعونه مؤكدا *
لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحوه على ألف عرفا *
والثان كابني أنت حقا
صرفا

(ش) أي من المصدر
المحذوف عامله وجوبا
ما يسمى المؤكد لنفسه
والمؤكد لغيره فالمؤكد
لنفسه هو الواقع بعد الجلة
لا يحتمل غيره نحوه على
ألف عرفا أي اعترافا فاعترافا
مصدر منصوب بفعل
محذوف وجوبه بالتقدير
اعترف اعترافا ويسمى
مؤكدا لنفسه لانه مؤكد
للجلة قبله وهي نفس
المصدر بمعنى أنها لا يحتمل
سواه وهذا هو المراد بقوله
فالمبتدا أي فالاول من

(قوله اذا ائتمنتهم) أي أكثرتم فيهم القتل فشدوا الوثاق أي فامسكوا عن القتل وأسروهم وشدوا
وثاقهم أي ما يقيدون به (قوله كذا مكرر) أي مرتين فأكثر (قوله ورد) أي المذكور من
المكرر والمصور لان الجلة نعت لها ونائب حال من فاعله ولاسم عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما
استظهره العرب وجعلها المكودي نعتا ثانيا لمكرر وما عطف عليه (قوله اسند الخ) يستفاد منه ان
شروط وجوب الحذف ثلاثة كون عامله خبرا أي ولو مفسوخا كان زيد اسير اسيرا وكون المبتدا اسم عين
وتكرار المصدر أو حصره ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدا نحو أنت سير او العطف عليه كانت
أكل أو ضربا كافي التصريح ويشترط أيضا استمراره الى الحال كما نصوا عليه لا منقطعا ولا مستقبلا وانما
اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر اذا لا يخبر عنها الا بتأويل فيحتاج للفعل بخلاف
اسم المعنى فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بالتأويل كأمر ك سبب ومقتضى ذلك ان اسم المعنى
اذا لم يصح المصدر خبرا عنه الا بالتأويل كمالك نقصان وشغلا كزيادة يصح فيه النصب ويجب حذف الفعل
مع التكرار على تقدير أملك ينقص نقصانا ويزيد زيادة وحينئذ في مفهوم قوله لاسم عين تفصيل
يس (قوله صرفا) نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجلة بانفراده فساكنهما مثالان في مثال واحد (قوله
لا يحتمل غيره) ان أراد أنها لا تفيد معنى حقيقيا غير معنى المصدر فابعد ذلك أو أنها لا تفيد معنى
غيره ولو مجازيا فمنوع سم أي لا احتمال كونها للتوهم مجازا الا أن يراد لا يحتمل غيره احتمالا قريبا
والتوهم بعيد صبان والاصح منع تقديم هذا المصدر كالقدي بعده على الجلة وتوسطه بين جزأها لانه دليل
العامل فلا يفهم الاتيها وأما قولهم أحقاز يد نطلق فحافظر لا مصدر كائن عليه (قوله وهي نفس
المصدر) فيه تسميح والمراد ان التسميح بها هو نفس الاعتراف ونص فيه فالمصدر مؤكد للاعتراف الذي
نضمنته الجلة فصار مؤكدا لنفسه كافي ضربا ولا يشك ذلك على قوله وحذف عامل المؤكد كما تمنع
لما صر أن هذا مستثنى منه أو يقال لبادات الجلة على العامل كان كاه مذكور لقيامها مقامه (قوله أنت
ابني حقا) مثله لأفعله البتة فالبتة مصدر محذوف عامله وجوبه بالتاء للوحدة والبت القطع أي أقطع بذلك
القطعة الواحدة أي لا ترد ثم أجزم مرة أخرى وكان اللام للعهد أي القطعة المألومة التي لا ترددها ولا
يجوز حذف ال على المشهور ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها تصريح وانما كان مثله لان
البتة محقق لاستمرار النفي قبله بعد احتمال الانقطاع (قوله يحتمل أن يكون حقيقة) مقتضاه ان
حقا هنا بمعنى حقيقة فيكون رافعا لاحتال المجاز ما اذا كان بمعنى ضا الباطل فلا يرفع بل يصح معه أن
يراد بنوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية لاحتمال الجلة قبله للصدق والكذب فتصير به ناصي
الثبوت وسمى مؤكدا لغيره لان الجلة مغايرة له لفظا ومعنى قاله الدماميني قال الرضي وهو مؤكد لنفسه أيضا
لان الجلة تدل عليه ناصم من حيث انه مدلول لفظا وأما احتمالها للكذب أو المجاز فامر عقلي لا مدلول للفظ

القسمين المذكورين في البيت الاول والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جلة تحتمله

بل

وتحتمل غيره فتصير بكراهة ناصية نحو أنت ابني حقا فقام مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبه بالتقدير أحقه حقا ويسمى مؤكدا
لغيره لان الجلة قبله تصلح له ولغيره لان قولك أنت ابني يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى أنت عندني في الحق بمغزلة ابني
فلسا قال حقاصارت الجلة ناصيا على ان المراد البتة حقيقة فتأثرت الجلة بالمصدر لانها صارت به ناصيا كان مؤكدا لغيره لوجوب مقابلة
المؤثر للمؤثر فيه

بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد الا ثبوت مدلولها في الواقع حقيقة وأما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وحينئذ فانما سمي هذا مؤكدا لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكده بمثله اذا توهم الخطاب ثبوت نقيض الجمله في نفس الامر وغلب عنده كذب مدلولها فكان الجمله محتملة له ولنقيضه فقبل مؤكدا لغيره وأما الاول فلا يوقى به لمثل هذا الغرض (قوله كاشي بكاء) ينبغي جعله صفة لجمله أي بعد جملته كانه كونه ليس يكون مشير الباقي الشروط والبكاء بالقصر اسالة السمع وبالمدرفع الصوت وقيل لغتان في كل كافي المصباح وعلى الاول يحتاج لارة كالب الضرورة في قصر الاول أو مثلا الثاني والاورد أن الجمله لم تحو معنى المصدر لكن يردانها لم تحو فاعلى المصدر المنصوب اذا فعله ذات عضلة أي ممنوعة من النكاح وهي غير الباء فيلى ويدفعه ان المعنى بل كاء مثل بكائها أو صاحب المثل هو المتكلم والعضلة أيضا الداهية يقال انه لعضلة من العضل أي داهية من الدواهي (قوله اذا قصده التشبيه الخ) جملة الشروط سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدوث وقصده التشبيه وبعد جملة ومشملة على فاعله وعلى معناه وليس فيها ما يصلح للعمل ذكر الشارح منها ثلاثة وترك الباقي واستعمل محترزها (قوله الشكلى) بفتح المثناة مقصورا أي الخزينة لفقد هار لها يقال نكحت ولدها اذا فقدته (قوله تشبيهى) أي لكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان في الجمله قبله معناه وفاعله لان فاعل المثل هو زيد وهو أيضا مشعرا بالحدوث لكونه مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت أي اخراج ما يسمع واحدا نه لا بمعنى المسموع خلا فالمرادى وليس في الجمله قبله ما يصلح عمله لما سيأتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المصنف ونحوه ضرب الملوكة واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذا نصب ويجوز معارفه بدلها ما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبرا محذوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء قولان (قوله بفعل محذوف وجوبا) أي لا بالمصدر الذى في الجمله لان المصدر لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدر بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك أما الاول فظاهر وأما الثاني فلانه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعلى المرادى مثال الصوت بأن الاول فيه بمعنى ما يسمع فليس مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال في الشذور لان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى في قولك مررت فاذا له صوت صوت حمار انك مررت به وهو في حال تصويته فلذا قدروا للثاني ناصبا اه أي واشترط الاشعار بالحدوث انما هو في الثاني المنصوب فلا تنافي فليتأمل هذا وقال الناظم اشتراط ذلك في عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز النصب بالمصدر الذى في الجمله بالاتقدير فعل وهو ظاهر كلام سيدي وفي هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع) أي خبر الما قبله (قوله وكذا) أي يجب الرفع لكن ليس خبرا لما قبله بل بدل منه أو نعت بتقدير مثل أو خبر محذوف أي هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن في الظرف وعالم يستعمل على الفاعل قولهم عليه نوح النوح الجسام لأن ضمير عليه للنوح عليه لا للنائح وكذا يجب الرفع اذا عدم المصدر كله بدله أسدا ولم يشعر بالحدوث كله ذكاه الحكاء لان الذكاه من المالكات الراسخة لا من الافعال المتجددة بالعلاج كالضرب والتصويت أو لم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن أو لم يكن في الجمله قبله معناه كله ضرب صوت حمار أما اذا كان في الجمله ما يصلح للعمل فيه كزيد يضرب ضرب الملوكة فيتعين نصبه به (تنبيه) المراد باشتراط اعلى معناه ما هو أعم من أن يكون فيها لفظة أيضا كحمار أو معناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور ما ان يمس الارض الامنكب * منه وحرف الساق طى المحمل

أي بلغ في الضمور الى حيث لواضطجع لم تمس بطنه الارض بل منكبه وحرف ساقه فالعنى انه مدمج الخلق

(ص)

كذلك ذو التشبيه بعد

جمله

كلى بكاء بكاء ذات عضله

(ش) أي كذلك يجب

حذف عامل المصدر اذا

قصده التشبيه بعد جملة

مشملة على فاعل المصدر

في المعنى نحو لزيد صوت

صوت حمار وله بكاء بكاء

الشكلى فصوت حمار مصدر

تشبيهى وهو منصوب

بفعل محذوف وجوبا

والتقدير يصوت صوت

حمار وقبله جملة وهي لزيد

صوت وهي مشتملة على

الفاعل في المعنى وهو زيد

وكذلك بكاء الشكلى

منصوب بفعل محذوف

وجو بالتقدير يبكي بكاء

الشكلى فاولم يكن قبل هذا

المصدر جملة وجب الرفع نحو

صوته صوت حمار وبكاه

بكاء الشكلى وكذا لو كان

قبله جملة وليست مشتملة

على الفاعل في المعنى نحو

هذا بكاء بكاء الشكلى وهذا

صوت صوت حمار ولم

يتعرض المصنف لهذا

الشرط ولكنه مفهوم من

تشبيه

مدكوك بعضه في بعض مطوى كطى الحمل وهو علاقة السيف أى كدمجها في بعضه بالضمير والله أعلم

﴿ المفعول له ﴾

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطابق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون أنه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لأن احتياج الفعل إلى الظرف أشد من العلة (قوله ودن) أمر من الدين بفتح الدال أى اقترض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علة له لدلالة علة الأول أى دن شكرا لأنه يجوز حذف المفعول له للدليل أو أن شكرا المذكور علة له ماعا (قوله وقتنا) تمييز محوّل عن الفاعل أى متحد وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كان هذا الخ) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جرك مثله أو نصب كقوله * طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * وفيه تقديم مفعول الخبر الفاعل (قوله في الوقت) أى بأن يقع حدث العامل أثناء زمن المصدر كهربت جينا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجستك خوفا من فرارك أو عكسه كجئتك إصلاحا لحالك نصريح (قوله والفاعل) أى بأن يكون فاعل المصدر هو فاعل عمله ولم يشترطه ابن خروف تسكبا بقوله تعالى يريكم الهريق خوفا وطمعا حيث إن فاعل الآراء هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له ورد بأنه متحد بتأويل الخوف والطمع بالآخفة والاطماع أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشري وأما تأويله بأنه علة للرؤية من المخاطبين التي تضمنها يريكم لا للآراء التي هي فعل الله تعالى فيرده أن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التي في ضمنه وأيضا لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لأنهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم لاجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابني تأديبا) قيل فيه تعليل الشيء بنفسه لأن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى ولا يصح تقدير ارادة تأديب لصيرورة المعنى أدبته أو ضربته لارادة ذلك وفيه ركازة لا تخفى اذ ارادة الشيء مسببة عن الباعث عليه لانها هي الباعث وأجيب بأن المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أى ضربته لارادة أن يتأديب بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضربته لاجل أن يتأديب بناء على عدمه ولا شك أن التأديب يحصل أثناء زمن الضرب وآخره فهمامة متحدان وقتا على حد جئتك إصلاحا لحالك فلا حاجة لبيانها على عدم اتحاد الوقت أيضا لكان يرد عليه أن الضرب هو سبب التأديب وعلة فكيف يجعل التأديب علة للضرب ويوجب بانفكاك الجهة فوجود الضرب علة في وجوب التأديب وتصور التأديب علة في إيجاد الضرب ككفر البئر لاجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه أى جئتكم أكرمكم أكراما كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور لاقائه في المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهرة كالنظم ان هذه شروط لنصبه لا تسميته مفعولا فيسمى بذلك عند جره والجمهور على ان الجرور ولو مستوفيا للشروط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقيق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذي في المتن أى مفهما لعل الفاعل والباعث عليه لأنه رتب على فقدها الجر بحرف التعليل وذلك متمنع عند فقد العلية وليس تركها إشارة للاعتراض على المتن لأن العلية محل الشروط لا شرط كما قيل لأن محل الشروط نصب المفعول له أو تحققه على ما مر لا العلية بل هي شرط يخرج به نحو أحسنت اليك انعاما عليك لأن الشيء لا يعمل بنفسه وهي تغنى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصنف وان شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقي من الشروط كونه قلبيا فلا يجوز جئتكم قراءة للعالم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد خلافا للفراسي لأن الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك ورد الرضى بأنه ان أراد ان الباعث يتقدم وجوده فنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصورا فسلم

(ص) ﴿ المفعول له ﴾

ينصب مفعولا له المصدر ان أبان تعليل الجحد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفعلا وان شرط فقد فاجره بالحرف وليس يتمنع

مع الشروط كانه مد ذا قنع

(ش) المفعول له هو المصدر

المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو جحد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لأن المعنى جحد لاجل الشكر وهو مشارك لعامله وهو

جحد في الوقت لأن زمن الشكر هو زمن الجود والفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني تأديبا فتأديبا مصدر

وهو مفهم للتعليل اذ يصح أن يقع في جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضربت في الوقت والفاعل وحكمه جواز النصب ان وجدت فيه هذه الشروط

الثلاثة أعنى المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل فان فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل

وهو اللام أو من أوفى أو الباء فمثال ما عذمت فيه المصدرية قولك جئتكم للسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتنى اليوم للام كرام
غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لا كرام عمرو له ولا يتمتع الجرب بالحرف مع استحكال الشروط نحو هذا قنع لزهدي وزعم
قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدر او لا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب اكرام في المثالين السابقين والله
أعلم (ص) وقل أن يصحبها المحرر * والعكس في مصحوب آل وأنشدوا (١٩٥) لا أقعد الجبين عن الهيجاء *

ولونوات زمر الاعداء

(ش) المفعول له المستكمل

للسروط المتقدمة له ثلاثة

أحوال أحدها أن يكون

مجردا عن الالف واللام

والإضافة والثاني أن

يكون محلي بالالف واللام

والثالث أن يكون مضافا

وكلاهما يجوز أن تجز بحرف

التعليل لكن الاكثر فيها

تجرد عن الالف واللام

والإضافة النصب نحو

ضر بت ابني تأديبا ويجوز

جره فتقول ضر بت ابني

لتأديب وزعم الجزولي أنه

لا يجوز جره وهو خلاف

ما صرح به النحويون

وما يجب الالف واللام

بعكس المجرد فلاكثر جره

ويجوز النصب فضر بت

ابني للتأديب أكثر من

ضر بت ابني التأديب وما

جاء فيه منصوبا ما أنشده

المصنف

لأقعد الجبين عن الهيجاء

البيت فالجبن مفعول له

أي لأقعد لأجسل الجبن

ومثله قوله

فليت لي بهم قوما اذاركبا

شئوا الاغارة فرساوركبانا

ولا ينفعه وينقض قوله ضر بت ابني تأديبا وجئتكم اصلاحا لخالك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا
مقدم الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فلا يجوز جئتكم اكرامك لي وجئتكم اليوم اكرامالك
غدا بل جئتكم سمنوا وعسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر
وانه على ضر بين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال القلوب كقعدت جينا أو صورته فقط لكونه
غرضيا يترتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب كضر به تأديبا (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل
وما بعد هاتان اب عنهما نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل ودخلت امرأة النار في هرة لعدم
المصدرية ولا تقتلوا أولادكم من املاق أحناد دار المقامة من فضله لعدم القلبي ان قلنا باشتراطه والافعال جمع
استيفاء الشروط وبقي مما يفهم التعليل نحو واذا كروه كما هذا كم أي لم يأتكم وأسلم حتى تدخل الجنة
وجئتكم كي تكرمني وتكبروا الله على ما هذا كم وفي شرح اللامحة لابن هشام ان السكاف وحتى وكى لا تجز
المفعول له لانها لا تكون للتعليل الامع الفعل وسابكه اه وينبغي ان على كذلك ومقتضاه ان المصدر
المؤول لا يقع مفعولا له وان أفاد التعليل (قوله جئتكم للسمن) مثله والارض وضهها للانام أي المخلوقات
(قوله جئتنى اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى السترا لالبسة المتفضل

وانضت بتخفيف الضاد المجمع أي خلعت وزمنه قبل النوم (قوله لا كرام عمرو له) مثله

واني لتعروني لذكر الكهزة * كما تنفض العصور بلله القطر

ففاعل العروا الهزة وفاعل الذكرى المتسكام (قوله ولا يشترط اتحاده الخ) هو مذهب سيديويه والمتقدمين
كافي الجمع ومصر عن الرضى ترجيح كونه غير قلبي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو ما العبيد فندو
عبيد بالنصب أي مهمان ذكر أحد الاجل العبيد فالمدكور ذو عبيد فلم يبق له شرط الاعلمية لكن قال
سيديويه رواية النصب رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا له أي مهمان ذكر العبيد الخ (قوله
أن يصحبها) أي الحرف المذكور في قوله فاجره بالحرف وأنشئتأويلاه بالكلمة وفي نسخ ان يصحبها
بالتد كبير وفي أخرى فاجره باللام فالتأنيث ظاهر (قوله وأنشأوا) أي النحلة شاهد الجواز قول بعض
العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الاكثر فيها تجرد الخ) أي لانه أشبه الحال والتميز
في التنكير والتبيين (قوله لا يجوز الجر) رده قوله

من أتمك لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا نصريه ينتصر

(قوله فليت لي بهم) الباء للبدلية أي بد لهم وشنوا من شق اذا فرق حذف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لاجل
الاغارة أو هو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون لياتوهم من كل الجهات (قوله عوراء
الكريم) بفتح العين المهملة معسودا أي كلمته القبيحة وكل ما يستحق منه فهو عورة ومنه عورة الانسان
أي اذا قلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات

وأما المضاف فيجوز فيه الامر ان النصب والجر على السواء فتقول ضر بت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما
ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للالف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحدا منهما بل يكثر فيه الامر ان ومما جاء منصوبا قوله
تعالى يجملون أصابعهم في آذانهم من الصواحق حذر الموت ومنه قول الشاعر
وأغفر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم اللثيم تكمرا

(ش) عرف المصنف الظرف بأنه زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد نحو امكث هنا أزمننا فها نظر في مكان وأزمننا ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى في لان المعنى امكث في هذا الموضع في زمن واحترز بقوله ضمن معنى في مما لم يضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى في كما اذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً نحو يوم الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد فانه لا يسمى ظرفاً والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجروراً نحو سرت في يوم الجمعة وجلس في الدار على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما مفعولاً به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجبل واحترز بقوله باطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام فان كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنى في ولكن تضمنه معنى في ليس مطرداً لان أسماء المكان المتضمنة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشام في المثال منصوبة على الظرفية

الله ومن جره لما يهبط من خشية الله قيل وكذا لا يلاف قر يش فانه علة ليعبث واودخلته الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبد وارب هذا البيت لساثر نعمه الكثيرة عليهم فليعبث به لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف أي السفر فيهما الى اليمن والشام مع أمنهم من القطار والتهيبين واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجر هنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لان العبادة مستقبلة والايلاف حالي وقيل اللام متعلقة بالعجب وامقدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كعصف ما كول لان السورتين سورة واحدة تصرح (تذييه) لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جر ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضراراً تعتدوا نعلق لتعتدوا بالفاعل ان جعل ضراراً مفعولاً له أي بل هو متعلق بضراراً وانما يتعلق به ان جعل حالاً أي مضارين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً)

أي تسمية مجازية اصطلاح عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يراد ان الظرف هو الوعاء المنتهي الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة ولعله باعتبار الكينونة فيه اه صبان وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستزامه له ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ (قوله وقت) أي اسم وقت أو اسم مكان لان الظرف اصطلاحاً من صفات الالفاظ وألف ضمناً اما للاطلاق ان جعلت أو للاحد الدائر على التخيير ويرجح ان المراد بيان حقيقة الظرف المتحققة في أحدهما أو ضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو أظهر لان كلاهما ظرف لأحد هما فقط (قوله أزمننا) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل وجعه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت وأفاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف جنسه اما المتفق فلا يتعد الا مع اتباع الثاني للاول بدلا كسرت يوم الجمعة سحر أو مع كون العامل اسم تفضيل كزبد اليوم أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشف منه حيث قد ربي قوله تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بعدم سماعه بان الفعل مقتض لسكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يطف الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولا اختلا فلهما باشتراط الابهام في المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المعنى (قوله معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه له اشارته اليه لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تتصرف ولذلك أعرب لان الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً لان معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلاً حتى يقتضي بناءه فتدبر (قوله باطراد) أي بأن يتعدى اليه سائر الافعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما يشير له الشرح فخرج وترغبون أن تنكحوهن لانه وان تضمن معنى في على قول لكن لا يطردي في غير هذا الفعل على أن النكاح ليس زماناً ولا مكاناً فلا حاجة لآخره بذلك الا أن يجعل مكاناً اعتباراً بالرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما يصح من الفعل اذ لا ينصب الابدان له لانه مستثنى من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي وكذا أسماء المقادير لا تنصب الا بافعال السير (قوله من نحو دخلت البيت) أي مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه لا ينصب الا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزات فلا يقال نمت البيت مثلاً لكن في ذكره ذهب الشام نظر لانه على معنى الى لافي فهو عاين نصب بحذف الخافض توسعاً لان الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها اليها وكذا توجهت مكة فلا يأتى فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس بمكان فمنه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لاجراء القاصر مجرى المتعدي قاله الاسقاطي فيما سيأتي وهذا غير القول بانها مفعول به على

التوسع

وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان الظرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه متضمنة معنى في لا باطراد هذا تقرر كلام المصنف وفيه نظر لانه اذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به

لم تكن متضمنة معنى في لان المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج الى قوله باطراد ليخرجها فانها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم (ص) فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والا فانوه مقدرا (ش) حكم ما تضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان النصب والنصب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو عجبت (١٩٧) من ضرب بك زيدايوم الجمعة عند الامير

أو الفاعل نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الأمير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفاعل والوصف والنائب له أما المذكور كأمثل أو محذوف جوازاً نحو أن يقال متى جئت فتقول يوم الجمعة وكمن سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين أو وجوبا كما إذا وقع الظرف صفة نحو سرت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي عندك أو حالا نحو سرت بزيد عندك أو خبراً في الحال أو في الأصل نحو زيد عندك وظننت زيدا عندك فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها والتقدير في غير الصلة استقر واستقر وفي الصلة استقر لان الصلة لا تكون الاجلة والفعل مع فاعله جلة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم (ص)

التوسع باسقاط الخافض لان الشارح حكاه معه فيما سبأني (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيدها لان الفعل أجزى مجرى المتعدى بنفسه فنصبها بلا ملاحظة حرف أصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة وأما على نصبها بخلاف الخافض فقال ابن المصنف لا يحتاج اليه لانهم تتضمن معنى في بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود لفظها أو ملاحظته بعد حذفه توسعا وأما المعنوي فهو الإشارة الى معناها من غير توسع بخلافها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور ان المراد باللفظي وجود لفظها في الكلام والمعنوي خلافه فقيدها لطراد محتاج اليه على هذا كما درج عليه الاشمونى وأما على أنها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيم قد تبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لان الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ وأيضاً الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحاً وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان في المتن حذف مضافين أي فانصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتي أوفيه استخدام بجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحي وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثاني فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ما صحت اليوم (قوله متى جئت الخ) هي لطلب تعيين الزمان خاصة كائن في المكان وكما لطلب تعيين المعدود زماناً أو مكاناً وغيرهما فهي أعم وقوعاً (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صحت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جزمه في كافي التصريح لكن قال الشاطبي قد ينصب توسعاً بخلافها في المسموع بالخلف كقولك لمن ذكر أمر اتقاد حينئذ الآن أي وجد ما نقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولي فهما من جملتين والمقصود نهيه عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كافي التصريح قال يس ومحملة اذالم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ والواقع (قوله وكل رقت) أي داله وقوله ذلك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر لما في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كقعدت مقعداً يدا أي زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكاناً (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أو مادته ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الشارح الآتي لاعلى الجهات لثلاث يفيد انه مبهم مع أنه من المختص اتفاقاً نصب تشبيهاً بالمبهم كجاء النكت (قوله مبهما كان) المراد بالمبهم مادل على زمن غيره تقدير كمين وقت ومدة والمختص مادل على مقدم معلوماً كان وهو المعروف بالعامة كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو بال كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المحدودة كسرت يوماً أو يومين أو الموصوفة كسرت زماناً طويلاً كذا في الاشمونى فقول الشاعر لحظة وساعة ينبغي تقييدهما بما إذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطفرة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيذ اللفظي لزمن الفعل اذ لا يزيد عليه كإيلا من أسرى بعده ليلا اذ الأسرى لا يكون إلا ليلاً فالظرف يكون مؤكداً كالصمد لان تأكيذه لزمن عامله (قوله باضافة) لم تضاف العرب لفظ شهر الارضين مع جواز تركها والراجع جواز اضافته الى غير الثلاثة قياساً عليها (قوله الانوعان) أي لضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان لكونها بالاتزام

وكل رقت قابل ذاك وما * يقوله المكان الامههما نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كرمى من رمى (ش) يعني ان اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصاً بما باضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوماً طويلاً أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه الا نوعان

أحدهما المبهمة والثاني ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سيذكره والمبهمة كالجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ ويريد تقول جلست فوق الدار وممرت غلوة فتتصبها على الظرفية وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعدته فشرط نصبه قياساً أن يكون عامله من لفظه نحو قعدت مقعد من يد وجلست مجلس عمر ولو كان عامله من غير لفظه تعين جره بـ في نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول جلست (١٩٨) مرمى زيد الاشدودا ومما ورد من ذلك قولهم هومنى مقعد القابلة ومضى جـ

السكاب ومناطق التريا أى كائن مقعد القابلة ومضى جـ السكاب ومناطق التريا والقياس هومنى في مقعد القابلة وفي مرمى جـ السكاب وفي مناطق التريا ولكن نصب شذوذا ولا يقاس عليه خلافاً للكمسائى والى هذا أشار بقوله (ص) وشرط كون دامقياً أن يقع ظرفاً لما في أصله مع اجتماع (ش) أى وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً أن يقع ظرفاً لما اجتماع معه في أصله أى أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد كجماعة جلست بمجلس في الاشتقاق من الجاوس فأصلهما واحد وهو الجاوس وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مهمان أما المقادير فذهب الجمهور إلى أنها من الظروف المبهمة لأنها وان كانت معلومة المقادير فهي مجهولة الصيغة وذهب الاستاذ أبو على الشلوبين

فلم يتعد إلى جميع أسمائه بل إلى المبهمة لدلالته عليه في الجملة وإلى ما هو من مادته لقوة دلالاته عليه حينئذ ولما قويت دلالاته على الزمان بالتضمن تعدى إلى جميع أسمائه (قوله أحدهما المبهمة) المراد بالمبهمة هنا ما ليس له صورة أى هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة أى نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وان شئت قلت المبهمة لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف إليه وهو معنى قول الموضح تبعاً لآين المصنف ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه أى صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقة إلا بالاضاف إليه كمكان زيد وكالجهات وما ألحق بها من عند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل الدماميني عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بـ في قال لان فيها اختصاصاً ما لا يصلح لكل بقعة وكذا استثناءها الحفيد نقلاً عن الرضى وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة وجهه وكشف ثم قال يقول بعضهم سكنت ظاهراً باب الفتوح لحن اه لكن ذكر الموضح مما يشبه الجهات في الشيعان جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره بـ في فقطضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيد الهامع فيهما وفي جانب أيضاً ونحوها كجهة ووجه ولعل هذا هو الوجه فتدبر (قوله ويمين وشمال) مثلهما ذات اليمين وذات الشمال أى البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المبهمة أحدهما سبائى (قوله غلوة) بفتح المججمة مائة باع والميل عشر غلوات فهو ألف باع والفرسخ ثلاثة أميال والبر يدأر بعه فراسخ وفي المصباح الغلوة الغاية وهي مائة سهم بعدما يقدر عليه ويقال ثلثاً تذر أع إلى أر بعما تراجع غلوات كشهوة وشهوات (قوله من لفظه) انما لم يكن تقواً بالتوافق المعنوى كما كتفوا به في قعدت جاوساً لان نصب ذلك بخالف القياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف قعدت جاوساً (قوله أى كائن مقعد القابلة) أى في مقعد هومنى متعلق بذلك المخدوف أيضاً ومن بمعنى إلى أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى في مكان قريب كقرب مقعد القابلة أى محل قعودها عند ولادة المرأة ومثله هومنى مقعد الأزارى هو مستقر منى في مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو وسط الشخص (قوله ومضى جـ السكاب) أى هو مستقر منى أى بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعيد مكان جـ السكاب من زاجره فهو ذم ومناطق التريا مدح أى هو بالنسبة إلى في مكان بعيد كبعيد مكان نوط التريا أى تعلقها من الشخص الراى أى لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل التريا (قوله ولكن نصب شذوذا) أى على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فأوقدر قعد منى أى بالنسبة إلى وزجر منى وناط منى لم يكن شاذاً (قوله لما في أصله الخ) المراد بالأصل المادة لا المصدر فلا يراد أنه في عجبى جاوسك مجلس زيد ظرف لأصله لا لما اجتمع معه فيه (قوله مهمان) أى لان المتبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ما صيغ عطف على مهمان فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً (قوله مجهولة الصيغة) أى لعدم تعين محملها (قوله ليست من المبهمة) أى فتكون مستثناة من المختص وفي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مبهمة حكماً أى تشبه المبهمة في عدم التعين في الواقع لان الميل مثلاً يختلف بدأ ونهاية وجهة بالاعتبار ويحتمل جـ المصنف على هذا بأن أراد المبهمة حقيقةً وحكماً (قوله من رمى الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كما في الرضى

(قوله)

إلى أنها ليست من المبهمة لأنها معلومة المقادير وأما ما صيغ من المصدر

فيكون مهمان نحو جلست مجلساً واختصاصاً نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين فان مذهبهم أنه مشتق من المصدر لان الفعل فاذا انقران المكان المختص وهو ماله أقطار نحو به لا ينتصب ظرفاً فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن

ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلاف الناس في ذلك فقل هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والاصل دخلت في الدار فخذف حرف الجر (١٩٩) فاتصب الدار نحو مرت زيدا

وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (ص)

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك وتصرف في العرف وغير ذي التصرف الذي

لزم ظرفية أو شبهها من الكام (ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان الى متصرف وغير متصرف فالمتصرف

من ظروف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفا وغير ظرف كيوم ومكان فان كل واحد منهما يستعمل

ظرفا نحو سرت يوما وجلس مكانا ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن

وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفا أو شبهه نحو سحر

اذا أردته من يوم بعينه فان لم يرد من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى

الا آكل لوط نجيناهم بسحر وفوق نحو جلست فوق الدار شكل واحد من سحر

وفوق لا يكون الا ظرفا والذي لزم الظرفية أو شبهها عند ولدن والمراد بشبه الظرفية أن لا يخرج عن الظرفية الا باستعماله

(قوله ونصب الشام) أي فقط وكذا مكة مع توجه (قوله على الظرفية شذوذا) قيل هو مذهب سيديويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشاوي للجمهور تشبيها بالمهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لما مر (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم ونسب لسيديويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لأجواء القاصر مجرى المتعدي وبق قول رابع انها مفعول به حقيقة لان نحو دخل يتعدي بنفسه وبال حرف وكثرة الامرين فيه تدل على انها أصلان اه اسقاطي (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أي لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصباب اللزوم على الاحداث بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تدنو يومية مع أنه ليس كذلك وأن غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على ما فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح الا ظرفا أو شبهه والحاصل أن غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمتن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور (قوله نحو سحر) مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلا اذا كان معينا واعتراضه بأنه متصرف بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح الشرح والكلام في الممين وما لزم الظرفية أيضا فظ و عوض ظرفين للماضي والمستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي أو شبهه وبدل بمعنى مكان كقوله هذا بدل هذا بمعنى بدل فانه اسم متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل اما بمعناه الاصل في ظرف متصرف والظرف المركبة كصباح مساء وابين بين وبيننا وبيننا ومنه عند من جعلها خبرين فبكل ذلك لا يخرج عن الظرفية أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لجره بمن في قوله تعالى من فوقهم ومن تحتم فهمان القسم الثاني كعند بل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو فوقك رأسك وتحتمك رجلاك بالرفع على الابتداء والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك وتحتمك نملك فبالنصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصهما في ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن ويشوق تحته نارا بالرفع وانما يخرج على التصرف دما ميني واعلم أن الظروف أربعة أقسام ما يمنع تصرفه أصلا كما مر ومنه عند ونحوها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهرو بين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسط كاسماء الجهات الافوق وتحت فيمتنع لما مر والايين وشمال وذات اليمين وذات الشمال فن الكثير وكبين المجرد من التركيب ومن ما والالف ومن تصرفها مودة ينسبك بالجر لانه تقطع ينسبك بالرفع ومن قرأ هذا منصوبا على انه مرفوع المحل على القاعلية فخلاله على أغلب أحواله من كونه ظرفا كما قيل بمثله في ومنادون ذلك اما بين المركبة والمقرونة بما والالف فغير متصرفة وما تصرفه نادر كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين اما بفتحها فيتصرف كثيرا وهذا اذا صرح بنى فتحت السين انظر الصبان (قوله عند) مثل العين والكسرا كقوله اسم لمكان شئ حاضر أو غيب فالاول نحو فاما رآه مستقر اعنده والثاني ولقد رآه زلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين كقوله الذي عنده علم من الكتاب رب ان لي عندك بينا وقد تكون لازمان كعند الليل كما في تحرير النور ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله لسانى (قوله بمن) أي فقط لكثرة يادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذ قياسا قولهم حتى متى والى متى والى أين (قوله ينوب المصدر الخ) وهما ينوب عن الظرف مطلقا صفة وعنده وكيته وجزئته كجلست طويلا من

مجرور ابن نحو خرجت من عند زيد ولا يخرج عند الا بمن فلا يقال خرجت الى عنده وقول العامة خرجت الى عنده خطأ (ص)

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان يكثر (ش) ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقوله جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد فخذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف اليه مقامه فاعرب بعبارة وهو النصب على الظرفية ولا ينقص ذلك فلا تقول آتيتك

جالوس زيد تتر بد مكان جلوسه ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طالع الشمس وقدم الحاج وخروج زيد والاصل وقت طلوع الشمس ووقت قدم الحاج ووقت (٢٠٠) خروج زيد خذف المضاف وأعرب المضاف اليه بأعرابه

وهو مقيس في كل مصدر (ص)

﴿المفعول معه﴾

ينصب تالي الواو مفعولا معه

في نحو سيري والطريق مسرعه

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لالواو في القول اللاحق

(ش) المفعول معه هو

الاسم المنتصب بعد واو

بمعنى مع والنائب له ما تقدمه

من الفعل أو شبهه فمثال

الفعل سيري والطريق

مسرعة أي سيري مع

الطريق فالطريق منصوب

بسيري ومثال شبه الفعل

زيد سائر والطريق

وأعجبني سيرك والطريق

فالطريق منصوب بسائر

وسيرك وزعم قوم أن

النائب للمفعول معه الواو

وهو غير صحيح لأن كل

حرف اختص بالاسم ولم

يكن كالجزء منه لم يعمل

الاجر كحروف الجر وإنما

قيل ولم يكن كالجزء منه

احترازاً من الالف واللام

فإنها اختصت بالاسم ولم

تعمل فيه شيئاً لكونها

كالجزء منه بدليل تحطى

العامل لها نحو سرت

بالغلام ويستفاد من قول

المصنف في نحو سيري والطريق مسرعه أن المفعول مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه

الدهر شرقى الدار وسرت عشرين يوماً ثلاثين يوماً مشيت كل اليوم كل البر يداً وبعض ذلك وينوب عن ظرف الزمان ألقاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازى لتضمنها معنى في نحو أحقا أنك ذاهب أي في حق ذهابك وقد نطقوا بفي في قوله * أفي الحق أني مغرم بك هائم * ولما ياتيه عن الزمان لا يخبر به إلا عن المعنى لا الجثة ومثله غير شك أو ظننا مني أنك قائم أي في غير شك وفي ظن مني قيامك هذا مذهب سيديويه والجمهور وذهب المبرد وتبعه المصنف إلى أن حقاً مصدر بدل من اللفظ بفعله وإن معمولاً لها فاعله أي أحق وثبت قيامك وردده أبو حيان تصريحاً (قوله ويكثر الخ) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر بشرطه أفهام تعيين وقت كإمثله أو بيان مقداره وإن لم يعين كانت نظريته نحر جز وروح لب ناقة أي مقدار ذلك خذف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر إلى اسم عين فتقوم مقامه كالأتيه الفرقد بن أي مدة بقائهما ولا أكله الفارظين أي مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذي يصيغ به فلم يعلم خبرهما فاضرب بهما المثل والله أعلم

﴿المفعول معه﴾

قال الجلال أسخروا عن المفاعيل لاختلافهم في قياسيته ولوصول العامل إليه بالحرف دون باقيها (قوله تالي الواو) فيه إشارة إلى أنه لا يفصل بينها أي ولا بالظرف وإن فصل به بين الواو والعاطفة ومعطوفها لتسزيل واو المعية من المفعول معه منزلة جار والمجرور بس (قوله في نحو سيري) فعل أمر للوثنة والطريق مفعول معه ومسرعه حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذي هو صلتها (قوله هو الاسم) أي الفضلة وقوله بعد واو الخ أي وتلك الواو بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه قوله بما من الفعل الخ نخرج بالاسم الجملة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كلانا كل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولاً معه وإن كانت واوهما لأعية قاله الموضح وقال حفيده ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب وتشرب والافهم تأويلاً فينبغي أن يكون مفعولاً معه وبه صرح بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمر ورو بكونه بعد الواو بقية المفاعيل ونحو جئت مع عمرو وبعث العبد بشيابه عما يفيد الأعية بغير واو وهو وإن خرج بقول الشارح المنتصب لسكنه حكم من أحكامه لا ينبغي جعله قيداً في التعريف والمراد بكونها الأعية أنها لا تنصب على مصاحبة ما بعدها لأعمال العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضاً كجئت وزيدا فإن العدول عن العطف إلى النصب يدل على قصد الأعية أم لا كما تنوى الماء والخشبة على ماسيين عكس واو العطف فإنها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها لطلق الجمع نخرج بذلك المراد ما تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصباً على ما بعدها كضمير بت زيدا وعمرافلا عطف اتفاقاً وكذا أشركت زيدا وعمرافلا وخلط البر والشعير لأن الأعية فيه من العامل وخرج بتلوها جملة كل رجل وضعته أن قدر الخبر مقترنان مثلاً فيجب رفع ضيعته فإن قدر مقراً قبل الواو جاز نصبها لأنه حينئذ من قبيل جئت وزيدا أي كل رجل موجود هو وضعته و يكون الجملة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتسكاه خلافاً لا في على بل يجب جر أباك لعدم اشتغال الجملة على حرف الفعل (قوله أو شبهه) أي في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المغنى نخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل اسم الفعل كسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعوله فإن جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيدا مفعول به لمخوف أي ويحسب زيد المفعول معه (قوله مقيس فيما كان مثل ذلك) أي

وهذا هو الصحيح من قول

النحويين وكذلك يفهم
من قوله * بما من الفعل
وشبهه سبق * أن عامله لا بد
أن يتقدم عليه فلا تقول
والنيل سرت وهذا بائناق
وأما تقدمه على مصاحبه
نحو سار والنيل زيد ففيه
خلاف والصحيح منه
(ص)

و بعد ما استفهام او كيف
نصب

بفعل كون مضمير بعض
العرب

(ش) حق المفعول معه أن
يسبقه فعل أو شبهه كاتقدم

تمثله وسمع من لسان
العرب نصبه بعد ما وكيف

الاستفهاميتين من غير
أن يلفظ بفعل نحو ما أنت

وزيدا وكيف أنت وقصة
من تريد فرجه النحويون

على أنه منصوب بفعل
مضمير مشتق من السكون

والتقدير ما تسكون وزيدا
وكيف تسكون وقصة من

تريد وزيدا وقصة منصوبان
بتسكون المضمر (ص)

والعطف ان يمكن بالضعف
أحق

والنصب مختار لدى ضعف
النسق

والنصب ان لم يجز العطف
يجب

أو اعتقد اضمار عامل نصب
(ش) الاسم الواقع بعد

هذه الواو اما أن يمكن

فما يمنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جني في اشتراطه بحته وانما يمنع فيما ذكر لان الطريق
لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال سرت وسار الطريق بل المعنى أو وجدت السير حال كونه مصاحبا
للتريق ومثله استوى الماء والخشبة أي ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء
والخشبة في العاوصح العطف بل الظاهر حينئذ وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا باثنين كاشتراك زيد
وعمر وقتأمل وأما سرت والنيل فالظاهر أنه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف
لفظا لما يأتي والمعنى على النصب سرت مصاحبا في سري للنيل بل انظر لكون النيل ساراً أولاً وعلى العطف
سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطحيين زماناً أم لا (قوله وهذا هو الصحيح) قد علمت مقابلة لابن
جني (قوله والصحيح منه) أي خلافا لابن جني ولا حجة في قوله

جعت وخشا غيبة ونيمة * ثلاث خصال است عنها عوى

لانه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا للمفعول معه (قوله من لسان العرب) أي بعضهم وأكثرهم
على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمير) أي جواز لا وجوب بخلاف اللادشمو في ذلك اكتفوا بتقديره
هنا دون هذا وأباك لتزيل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممنوع ولا يرد
جواز النصب في مال ذلك وزيد امع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام
الذي هو أولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه مقتضيا واحداً وهو الظرف والحاصل أن المسوغ
للنصب هو الاستفهام وجذر في أم لا لانه يشتد طلبه للفعل فتدبره بعده عاملا هذا واقتل أن يقول قد
جوز سيبويه اضمار الفعل في قوله * ازمان قومي والجماعة كالنبي * الخ أي ازمان ان كان قومي مع
الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضى تقديره فكان النصب في هذا الك وأباك أولى لوجود
مقتضى الفعل الا أن يقال انه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصودا على السماع بخلاف المثال
وانما يصح هذا الجواب باثبات أن أباعلى أجازة قياسا ولم يسمعه فتأمل وتقدم الكلام على البيت في كان
(قوله مشتق من السكون) لكن يجوز تقدير غيره كتصنع اذا صلح له الكلام كالمثالين لبيان حاصل المعنى
(قوله ما تسكون الخ) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير الخطاب مستتر فيها فلم احذف
برز وانفصل قال يس عن الدماميني ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اه وسوى
بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أي وجوده توجد مع زيد (قوله كالاخوين) مقتضاه
جواز النصب في هذا المثال وهو مبنى على قول الأخفش ان ما بعد المفعول معه يظا بهما معا قياسا على العطف
وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كقوله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في
المثال متعين ولذا مثل النصب في القطر بكننت أنا وزيدا كالاخ (قوله للفصل) أي بين الضمير المتصل
والمعطوف عليه كما سيأتي في قوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافضل بالضمير المنفصل

وقوله والتشريك أي في الحكم لصحة توجه العامل الى المعطوف أولى من عدمه لثلاث اصبير العمدة فضلة ولان
الاصل في الواو العطف ولم يختلف في قياسيته وأما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك قوله تعالى
اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر أولى لما ذكر ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظاهر
لانه يقتضي في التابع جعله فاعلا بمحذوف أي وليسكن زوجك والمعطوف الجلة لاداعي اليه على ان حذف
الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب في ذلك عر بية أي اسكن الجنة مصاحبا لزوجك لكنه ضعيف لما مر
واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص في المعية والرفع لطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة
فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى فالوجه ان يقال ان قصدت المعية نصا فالنصب أو بقاء الاحتمال

أحق من النصب نحو كنت
أنا وزيد كالأخوين فرفع
زيد عطفاً على الضمير
المتصل أولى من نصبه
مفعولاً معه لأن العطف
يمكن للعصل والتشريك
أولى من عدم التشريك
ومثله سار زيد وعمرو فرفع
عمرو أولى من نصبه وإن
أمكن العطف بضعف
فالنصب على المعية أولى
من التشريك لسلامته
من الضعف نحو سرت
وزيد فنصب زيد أولى
من رفعه لضعف العطف
على الضمير المرفوع المتصل
بلا فاصل وإن لم يكن
عطفه تعين النصب على
المعية أو على اضممار فعل
يليق به كقوله * علفتها
تبنا وماء باردا * فناء
منصوب على المعية أو على
اضمار فعل يليق به التقدير
وسقيتها ماء باردا وكقوله
نعالى فأجمعوا أمركم
وشركاءكم فقولهم وشركاءكم
لا يجوز عطفه على أمركم
لأن العطف على نية تكرار
العامل فلا يصح أن يقال
أجمع شركائى وإنما يقال
أجمع أمرى وجمعت
شركائى فشركائى منصوب
على المعية والتقدير والله
أعلم فأجمعوا أمركم مع
شركائكم أو منصوب
بفعل يليق به والتقدير

والإسهام الرفع أول ما يقصد شئ جاز الأمران وأصل هذا الأخير يحمل كلامهم دما بينى (قوله بضعف) أى من
جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان المعنى لا يصح مع العطف إلا بتسكاف
كان يقدر لو تركت الناقة ترأى فصيلها أى تعطف عليه وتركت فصيلها يرضعها أى يتسكن منه لرضعها لأن
رضاعه لا ينسب عن مجرد تركها لا احتمال نقرتها منه وكذا قوله

إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره والليالي

فيحتاج العطف إلى تقدير واكل أمره لليالي والليالي لأمره وفى النصب سلامة من ذلك أى لو تركت
الناقة مع فصيلها أى حسا ومعنى واكل أمره مع الليالي قيل ومن الضعف المعنوى نحو كن أنت وزيدا
كالاخ وقوله

فكونوا أتم وبني أيكم * مكان السكيتين من الطحال

فان العطف يقتضى توجه الأمر إلى ما بعد الواو وأنت لا تريد الأمر المخاطب بان يكون معه كذلك لكن
هذا التحليل ينتج وجوب النصب كما ستظهره أبو البقاء وتبعه المصريح لا ترجمه لفساد المراد بدونه وأيضا
يمنع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للعطوفين اذ لو كان الماء وركا منهما لقال كالأخوين ففيه مانع
لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل كالأخوين تعين العطف كما مر (قوله وان لم يمكن
عطفه) أى لعدم صحة توجه العامل إليه ما لفساد المعنى ولو في القصد وللزوم محذور لفظي كما مر في مثال الأخ
ونحو مالك وزيدا لامتناع العطف على ضمير الجر بلا إعادة الجار عند الجمهور (قوله أو على اضممار فعل)
صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخبر فيه بين المعية وضممار العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في علفتها
الخ ونحو * زججن الحواجب والعيونا * اذ الماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا زمانه والعيون
لا تصاحب الحواجب في معنى التزجيج وهو تدقيقها وتطويلها ومصاصتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في
فصده فيجب فيها تقدير العامل أى وسقيتها ماء وكان العيون فينبغي جعل أو في المثلث تنويعية كفاي
الأشموئى أى ان ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل كذا كر وما يجب فيه المعية كسرت
والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطاوع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير مسلم اذ لا
مانع من تقدير سرت ولا بست أنيل فالمخلص جعلها تنويعية مع ملاحظة أن ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد
المعية فيصدق بجواز الاضممار وقوله أو اعتقد الخ أى أوجب ذلك فالنوع الاول يجوز فيه الأمران والثاني
يجب فيه الاضممار وتقدم نوعان ترجع النصب وترجع العطف وبقى خامس وهو تعين العطف كمثل
رجل وضعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو وقوله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كن
أنت وزيد كالأخوين كما مر فتذكر (قوله فلا يصح أن يقال أجمعت الخ) أى لان أجمع بالهمزة إنما
يتعلق بالمعاني لا بالنوات يقال أجمع أمره وأجمع عليه أى عزم وأما جمع فشترك بينهما بدليل فجمع كيد
جمع مالا فنصب شركاء م اما لكونه مفعولا معه أو لكون الواو لعطف مفرد على مفرد بتقدير مضاف أى
وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير واجهوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم أمرا من جمع وقيل
ان أجمع يستعمل في النوات أيضا وعليه فلا إشكال في العطف وكذا على قراءة فاجعوا بوصل الهمزة
ويقرأ برفع شركاء عطفاً على الواو في اجمعوا وما امتنع فيه العطف والذين تبوءوا الدار والايمان لان الايمان
لا يتبوء فهو امة مفعول معه أو لمحدوف أى وأخلصوا الايمان ولك تأويل العامل المذكور بفعل يتبعه
لما كننا ولتبتها تبنا الخ وحسن الحواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر والله أعلم

(الاستثناء)

هوانة استفعال من الثنى بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف

لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه وحققيقته اصطلاحاً لاخراج بالأوحدى اخوانها لما كان داخلاً
أو كالدخل لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات وقديقال يمكن ارادة المعنى
المصدرى وذكره فيها باعتبار متعلقه كالمصدرى الفعل ولزومه فالخراج جنس وبالأخرج التخصيص
بالوصف والاضافة والتقييد بالشرط ونحوه وما كان داخلاً أى في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً في
النية من أول الامر أو المراد باخراجه اظهاره لأنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث
يكون المستثنى منه علماً مستعملاً في خاص وهو ما عداه بقدر ينسب الاستثناء لئلا يلزم التناقض لادخال الشيء
ثم اخراجه والكفر ثم الإيمان في لاله الا الله وكالدخل لادخال المنقطع على ما ستره وأما المرفوع فداخل في
المستثنى منه المقدر حقيقة فالدخل الحقيقي اما لفظي أو تقديرى سم (قوله ما استثنى الخ) الافاعل
استثنى والجملة صالحة ما حذف عاندها أى استثنى وينصب خبرها والمراد بالاستثنائية وسعلم الوصفية وانما
بدأ بها لأنها أصل الادوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها النصب وذكر المرفوع استطرادى لتتميم
القسمه فلا يقال كان الاولى تقديم ما ينصب أبداً كليس ولا يكون (قوله مع تمام) أى للكلام السابق
بان يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر أى ومع ايجابه أيضاً بقدر ينسب قوله وبعدنى الخ فإنه مقيد بالتمام أيضاً
كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر أن الطرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ
الابتداء به التنوين لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر (قوله النصب ان وقع الخ)
قيل هو حيزه واجب اتفاقاً ويرده جواز الاتباع في لغة حكاه أبو حيان وخرج عليها قراءة فشرى بوا منه
الاقليل بالرفع بدلاً من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالأية أم لا وقيل ان الآية نفي لايجاب لان
شرى بواي تأويل لم يكونوا معنى بدليل فن شرب منه فليس منى فالتخاريفه الابدال وجعل القراء قليل مبتدأ
خبره محذوف أى لم يشرى بوا والجملة في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب
النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف أو مذكور
ويكون المستثنى حينئذ جملة كما في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الامن تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن
سزوف من مبتدأ ويعذبه خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهى من الجمل التى لها محل من
الاعراب كما عداها صاحب المغنى ومتى كان ما بعد الاجلة فهى بمعنى لكن ولو كان متصلاً لكن ان نصب تالى
الافى كالكن المشددة كاسيأتى أو رفع فكالمخففة أفاده الصبان عن السماضى (قوله بواسطة الا) أى
فتمكون معدية له الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه في العمل فقط لافى المعنى وهذا رأى السيرافى
وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجاعة من البصريين وقال الشاويين هو مذهب المحققين
وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلاً لا بواسطة وقيل استثنى محذوفاً وقيل غير ذلك وعلى الاولين فالولم يكن
قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الا زيداً أو ليه كتباً ويل اخوتك بالمتبئين لك
(قوله في غير هذا الكتاب) أى ويشعر به كلامه هنا حيث قال ما استثنى الخ ثم قال وألغ الا فان ظاهره
ألغها عن النصب المذكور قيل وانما عملت لنيايتها عن استثنى كحرف النداء عن ادعو وظاهر الشرح
جر بان الخلاف في المنقطع أيضاً فيكون منصوباً على الاستثناء والعامل فيه الاعداء المصنف وهو المختار عند
المتأخرين لكونه افييه بمعنى لكن فعملات عملها وخبرها محذوف غالباً نحو جاء القوم الاجارا أى لكن
جار المبحى وقد يندكر نحو القوم يونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نفسه بما قبل الا كالتصل فما بعد
الا عنده مفرد في المتصل وغيره وهى كالكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب
فتح ان بعدها كن يدغنى الا أنه شق أفاده الرضى (قوله على النفي) أى لفظاً ومعنى كما سيحمله أو لفظاً
فقط نحو لا عنه الا المظهرون فانه نهى في المعنى وقد يراد بالنهى الآتى ما يشمل المعنوى فيدخل فيه هذا

ما استثنى الا منع تمام

ينصب

وبعدنى أو كنى في التخب

اتباع ما اتصل وانصب

ما انقطع

وعن تميم فيه ابدال وقع

(ش) حكم المستثنى بالا

النصب ان وقع بعد تمام

الكلام الموجب سواء

كان متصلاً أو منقطعاً نحو

قام القوم الا زيداً وممرت

بالقوم الا زيداً وضربت

القوم الا زيداً وقام القوم

الاجارا وضربت القوم

الاجارا وممرت بالقوم

الاجارا فزيداً في هذه

المثل منصوب على الاستثناء

وكذلك جارا والصحيح

من مذهب النحويين أن

الناصب ما قبله بواسطة

الاختار المصنف في غير

هذا الكتاب أن الناصب

له الا وزعم أنه مذهب

سبويه وهذا معنى قوله

ما استثنى الامع تمام ينصب

أى انه ينصب الذى استثنى

الامع تمام الكلام اذا

كان موجباً فان وقع بعد

تمام الكلام الذى ليس

بموجب وهو المشتمل على

النفي أو شبهه والمراد بشبهه

النفي النهى

أو معنى فقط كقراءة فشر بوا منه الا قيل كاسر ونحو أقل رجل يقول ذلك الا زيداً لا رجل يقول الخ وقوله
وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النوى والوند

فتغير بمعنى لم يبق على حال والصريمة رملة منصرفة أى منقطعة عن معظم الرمل والنوى بضم النون
وسكون الهمزة حغيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر ومن النفي المعنوى ويأبى الله الا أن يتم نوره أى لا يريد
الا ذلك وانها الكبيرة لا على الخاشعين أى لا تسهل الاعليهم لم يكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه وأما
نحو لوجاء القوم الا زيداً لا كرمهم فيتعين فيه النصب لان نفي لوضمى لا قصدى وأما الرفع فى لو كان فيهما
آلهة الا الله فلساسياً (قوله والاستفهام) أى المؤول بالنفي انكاراً كان وهو مائة مائة غير واقع
ومدعيه كاذب ويسمى ابطالياً أيضاً نحو ومن أصدق من الله حديثاً أو توبيخاً وهو مائة مائة واقع ومدعيه
صادق لكنه مالم عليه نحو أنفكا آله الخ فهو بمعنى نفي الانباء واللباقة ومثال الشرح يصلح لهما (قوله
بعضاً ماقبله) عدل عن قول غيره من جنسه لئلا يدخل في المتصل جاء القوم الاحار واجاء بنوك الابن
زيد لا تفاهما في الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع في الثاني وان صح في الاول ولئلا
يخرج منه نحو أحرقت زيدا الايدهما كان المستثنى فيه جزءاً ماقبله لانه لا يصدق عليه أنه من جنس كاه
مع أنه متصل فقوله بعضاً المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالأول نحو لا يدورقون فيها الموت
الا الموتة الأولى ولان تأكلوا أموالكم يديكم بالباطل الا أن تكون تجارة فان المستثنى بعض ماقبله ومن
جنسه مع أنه منقطع فينبغي أن يقال المتصل ما كان بعضاً محكوماً عليه بنقيض ماقبله لا مطلقاً بعض والمنقطع
بخلافه اما الفقد القيد الاول كقيام بنوك الاحار أو الابن زيداً والثاني كآيتين فانه لم يحكم على الموتة الأولى
بذوقهم لها في الجنة الذى هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة بجواز أكلها بالباطل الذى هو
نقيض منع أكلها بالباطل قاله القرافى والاسهل أن يقال المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الامتلاء باصباح
واعلم ان كلام من المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كالمى التلويح وأما ما اشتهر من انه
حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع فالمراد به أدواته لا تسميته (قوله وهو المختار) أى ان لم يتقدم المستثنى لما يأتى
في المتن ولم يطل الفصل والاختيار النصب كجاء فى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيداً ومنه الحديث القدسى
ما لعبدى جزاء اذا قبضت صفية من الدنيا ثم احتسبه الى الجنة بالنصب لان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا
يظهر مع الطول وكذا يختار النصب فى نحو ما قاموا الا زيداً رداً لمن قال قاموا الا زيداً ليحصل التشاكل
ودعوى تعين النصب فى هذه مردودة بل نازع أبو حيان فى اختياره فيها وفى التى قبلها وكل ذلك مالم ينتقص
النفي بالا والا كان اثباتاً فينصب ما بعد الا الثانية وجوباً كما شرب أحد الماء الا زيداً لانه بمنزلة شربوا الماء
الا زيداً (قوله بدل من متبوعه) أى بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للربط وهو مفقود لحصول
الربط بالدلالة لالتها على اخراج الثاني من الاول فتفيد أنه كان بعضاً منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان
قلت كيف يكون بدلاً وهو مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أوجب بمنع
ذلك لان سبيل البديل جعل الاول كانه لم يذكر والثاني حالاً فى موضعه بالنسبة الى عمل العامل بلا نظر للنفي
والاثبات وهو هنا كذلك فقوله البديل هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما
قد يخالف المعطوفان فى زيدا قائم والصفة والموصوف فى مرتب برجل لا قصير ولا طويل وهذا
الاشكال انما يرد على من يجعل البديل هو المستثنى وحده فيجاب بما ذكره أعلى قول المحققين انه المستثنى
مع الافلايرد أصلاً صحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو بالتأويل فى نحو كلمة الشهادة اذهى فى تأويل
ما فى الوجود الا الله ويصح فيها الاحلال حينئذ وعند الكوفيين أن الاحرف عطف فى الاستثناء خاصة
فما بعدها عطف على ماقبلها لا بديل وهى كالا عاطفة فى مخالفة ما بعدها لما قبلها ويرد عليه انها تباشر العامل

والاستفهام فاما أن يكون
الاستثناء متصلاً أو منقطعاً
والمراد بالمتصل أن يكون
المستثنى بعضاً مما قبله
وبالمنقطع أن لا يكون
بعضاً ماقبله فان كان متصلاً
جاء نصبه على الاستثناء
وجاز اتباعه لما قبله فى
الاصراب وهو المختار
والمشهور أنه بدل من
متبوعه وذلك نحو ما قام
أحد الا زيداً والا زيداً
يقم أحد الا زيداً والا زيداً
وهل قام أحد الا زيداً والا
زيداً وما ضربت أحد الا
زيداً ولا تضرب أحد الا
زيداً وهل ضربت أحد الا
الا زيداً فيجوز فى زيداً
أن يكون منصوباً على
الاستثناء وأن يكون
منصوباً على البدلية من
أحد

بدلاً من الأول على القاب ومنه فانهم يرجون منه شفاعه * اذ لم يكن الا النبيون شافع فعنى الميت انه قد ورد في المستثنى السابق
غير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو مقام الازيد القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه ورود غير النصب
بالنفي ان الموجب يتعين فيه النصب نحو مقام الازيد القوم (ص) وان يفرغ سابق الالما * بعد يمكن كمال الاعدما (ش) اذا
بما يطالبه كان الاسم الواقع بعد الامر بابا عراب ما يقتضيه ما قبل الا قبل
تفرغ سابق الالما بعدها أى لم يشتمل (٢٠٦)

خلا الله لأرجو سواك • وإنما أعدت عمالي شعبة من عمالي
فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الا يزيدا ضربت (قوله بدلا) أى بدل كل من كل
لأن العامل فرغ لما بعد الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أى يديه الخصوص فصاح ابداله من
المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعا كفى نحو ما مسرت بمثلك أحد (قوله
وان يفرغ سابق) بالتنوين والامفعوله و اضافته لها نخل الوزن (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد
وقوله كالجواز ائدة وما صدرية أو عكسه والافعال محذوف يفسره عدم ان بنى للجوهول فان بنى
للفاعل كانت الامفعوله و فاعله ضمير السابق أو ما بعده أى يكن السابق أى حكمه حكمكم انعدام الأوكم
عنده الا فى تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير الكسائي أما هو فيجوز ان نصب فى نحو ما قام الا يزيد
لتجوز به حذف الفاعل (قوله المفرغ) سمي به لتفرغ العامل لما بعد الا فى الظاهر وان كان معموله فى
الحقيقة وهو المستثنى منه مقدر ويجوز التفرغ لجميع معمولات الالمفعول معه والمصدر والحال
المؤكدين فلا يقال ما مسرت الا والنيل وما ضربت الا ضربا ولا تمس الا مفسدا التناقضه بالنفى والاثبات واما
ان نظن الاظنا فتقديره الاظنا عظيما فهو نوعى لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الا يزيدا) أى لاستحالة
ضربك جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادرا فطلق المنع طرد الباب
الا اذا أمكن تأويله بالنفى نحو ويأبى الله الا أن يتم نوره كما مر هذا مذهب المصنف وجوز ان الحاصب
التفرغ فى انوجب بشرط كونه فضلا وأن تحصل به فائدة كقراءات الا يوم كذا الامكان أن تقرأ فى غيره من
الايام ورد بأنه نادرا فنع طرد الباب كما تنفقا على الجواز فى النفى وان لم يستقم المعنى كما مات الا يزيد لذلك
(قوله الا العلاء) بفتح العين ممدود بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع
علياء كذا ذلك وعلى كل فقيه حذف مضاف أو نحوه كفى زيد عدل (قوله اذا كررت الا) أى فى الايجاب
أو النفى كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعده (قوله وهذا معنى الغائبا) أى فالمراد ألغها عن افادة معنى
الاستثناء أو عنه وعن العمل فيه بناء على الخلاف المار (قوله فى البديل) أى بدل الكل كما مثل وكذا
البعض والاشتمال والاضراب كما أعجبني أحد الا يزيد الا وجهه أو علمه أو عمره (قوله والعطف) أى
بخصوص الواو (قوله فالعلاء بدل من الفتى) أى ان نصب الفتى على الاستثناء لان جعل بدلا من الضمير
فيهم لان الجمهور بمنعون الابدال من البديل ويرد على الاول ان العامل فى البديل نظير العامل فى المبدل
منه فاللثانية محتاج اليها التعمل فى البديل لا مؤكدة ملغاة فاللذا جعده عطف بيان لا بدلا اه سمى
هذا الا يظهر الا فى بدل الكل فيبقى الاشكال فى بدل البعض والاشتمال والغلط وقديقا المامل فى البديل
منوى لا ملفوظ فيستغنى عن الثانية بالبنوية فكانت لحض التوكيد لا عمالة فتدبر (قوله ثم غياريها)
بالعين المجعومة من غارت الشمس أى غابت وفى نسخ ثم غياريها بالموحدة بدل الراء (قوله مالك من شيخك)
أى جلاك والرسم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لان المراد بالعمل مطابق
السير (قوله وان تسكر) بالنبناء للجوهول ونائب فاعله يعود على الاوقوله لا لتوكيد عطف على محذوف

دخولها وذلك نحو وما قام
الازيد وما ضربت الا
زيدا وما ضربت الازيد
فزيد فاعل مرفوع بقام
وزيدا منصوب بضربت
وبزيد متعلق بمضرت كما
لولم تذكر الا وهذا هو
الاستثناء المفرغ ولا يقع
في كلام موجب فلا تقول
ضربت الازيدا (ص)
وأغ الا ذات تو كيد
كلا * تمر بهم الا
الفتى الا العلا (ش) اذا
كررت الانقاص التوكيد لم
تؤثر فيها دخلت عليه شيئا
ولم تفد غير توكيد الاولى
وهذا معنى الغاء وذلك في
البدل والعطف نحو ما ضربت
بأحد الازيد الأخيك
فأخيك بدل من زيد ولم
تؤثر فيه الا شيئا أى لم تفد
فيه استثناء مستقلا فكانت
قلت ما ضربت بأحد الازيد
أخيك ومثله لا تمر بهم
الافتى الا العلا والأصل
لا تمر بهم الا الفتى العلا
فالعلا بدل من الفتى وكررت
الاتوكيد ومثال العطف
قام القسوم الازيدا والا

عمره والاصل الازيد او عمره ثم كررت الاتوكيد او منه قوله هل الدهر الاليلة ونهارها * اى
والاصل وطلع الشمس ثم غيارها وكررت الاتوكيد او قد اجتمع تكرارها فى البدل والعطف فى قوله
مالك من شيخك الاعماله * الارسيمه والارمله والاصل الاعماله رسميه ورمله فرسميه بدل من عمله ورمله عطف على رسميه
وكررت الافهم اتوكيدا (ص)

وان تكرر لا تؤكد فمع * تفرغ التأثير بالعامل دع
(ش) اذا كررت الاغتر التوكيد وهي التي يقصد بها ما يقصد بها قبلها من الاستثناء ولو أسقطت لفهم ذلك فلا يخلو ما أن يكون الاستثناء
مفرغاً وغير مفرغ فان كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الازيد الا عمرا لا يتعين واحد منها شغل العامل
بل أيها شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فمع تفرغ أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد
استثنائه بالواحد انصب الباقي وان كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله (٢٠٧) (ص) ودون تفرغ مع التقدم *

نصب الجميع احكم به والتزم
* وانصب لتأخير وجي
بواحد منها كما لو كان
دون زائد

كام بقوا الامر والاعلى
وحكمها في القصد حكم
الاول

(ش) فلا يخلو ما أن تقدم
المستثنيات على المستثنى

منه أو تتأخر فان تقدمت
المستثنيات وجب نصب
الجميع سواء كان الكلام

موجباً وغير موجب نحو
قام الازيد الا عمرا لا يتعين

القوم وما قام الازيد الا
عمرا لا يتعين الا بواحد

معنى قوله ودون تفرغ
البيت وان تأخرت فلا يخلو

اما أن يكون الكلام موجبا
أو غير موجب فان كان

موجباً وجب نصب الجميع
فتقول قام القوم الازيد

الا عمرا لا يتعين الا بواحد
غير موجب عومل واحد

منها بما كان يعامل به لولم
يتكرر الاستثناء فيمبدل
مما قبله وهو المختار أو ينصب

أي لتأسيس لا تؤكد وفي نسخ دون توكيد وعلى كل فالظرف المحذوف أو المندكور متعلق بتكرار أو
حال من مرفوعه (قوله بالعامل) المراد به ما قبل الاقوله دع في واحد الخ أي اترك تأثير العامل الذي
قبل الا بقيا في واحد وانصب سواء بالا كما قدره الاشعري وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان
لحاصل المعنى لا أنه تفسير لدع باجمل لأنه غير معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد أو بقه
فيما سواء كما هو بوجه ظاهر المتن لغساده نعم ان أراد بالعامل الاصح أي اترك التأثير بها في واحد وانصب بها
ما سواء فيكون قوله مما بالاظهار في محل الاضمار للضرورة ويؤيد هذا عدم التقدير في قوله دع ويؤيد
الاول خاؤه من الاظهار ونصير يحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فسكوت عنه وان كان يعلم من قوله
سا بقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به والخبر محذوف
أي موجود أو الاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد والتأثير ومغني خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة
(قوله ونصبت الباقي) أي وجوب بالامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء
لان الاحتمال ان يكون مؤكدة وليس الكلام فيها (قوله ودون تفرغ الخ) دون ومع متعلقان باحكم
وحذف نظيرهما من التزم لالتزامهما أو الفعلان تنازعا هما بناء على جوازه في المتقدم وانصب مفعول المحذوف
يفسره احكم أي أمض نصب الجميع لا باحكم لانه لا يتعدى بنفسه ولا خذ معمله ولا بالتزم لان ما بعد الواو
لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والتزم بفتح التاء ليفيد ذلك (قوله كالمو
كان الخ) قال المكدودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية أو
عكسه وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وجي بواحد كحال وجوده
دون زائد عليه اه وفيه تسميح لان الواحد يكون مشبه بالحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كما خبرا
لحذف والجلة حال من واحد أو صفة له أي وجي بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في
الحكم ويصح جعل ما سما واقعا على الواحد وجلة كان الخ صفتها وأصلها أفاده الصبان (قوله سواء
كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما س وغير نصب سابق في النفي الخ لانه في غير تكرر
المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل اما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام
أحد الاجارا الاجالا الا فرسا ويجوز الابدال في واحد على لغة تميم (قوله فامرؤ بدل من الوار) أي
وعلى منصوب سكن وقفا على لغة ربيعة ولك عكسه اذا لا يتعين واحد لا بدال (قوله حكم المستثنى الاول) أي
اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كما مثله فان أمكن ذلك كله نحو على عشرة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين فقبل
الحكم كذلك وان السكلى خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقرا بواحد لكن الصحيح ان كل عدد
مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته أن تجمع الاحداد الواقعة في المراتب الاربعة وهي

وهو قليل كما تقدم وأما بما قبله فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الازيد الا عمرا لا يتعين الا بواحد وان شئت أبدأت غيره
من الباقيين ومثله قول المصنف لم بقوا الامر والاعلى فامرؤ بدل من الواو في بقوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير أي وانصب
المستثنيات كلها اذا تأخرت عن المستثنى منه ان كان الكلام موجبا وان كان غير موجب فجئ بواحد منها معربا بما كان يعرب به لولم
تتكرر المستثنيات وانصب الباقي فمعنى قوله وحكمها في القصد حكم الاول أن ما تكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الاول
فيثبت له ما يثبت للاول

الاول والثالثة والخامسة وتشرح منها مجموع الاعداد الواقعة في المراتب الثمانية وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلاً وتسقط آخر الاعداد مما قبله ثم باقيه مما قبله وهكذا فبقي فيهما فهو المراد (قوله من الدخول) أي ان كان الكلام منقياً واخرج ان كان موجبا لان الاستثناء من النسب اثبات وعكسه والمراد الدخول في النسبة الثبوتية واخرج منها فلا ينافي أن الاستثناء اخرج دائماً لان المراد به اخرج مما قبله اثباتاً ونقياً (قوله بغير) بالتنوين تنازعه كل من استثنى ومجروراً ومعر بأحال من غير قصد لفظة (قوله ويعرب غير الخ) أي لفظاً وقد بينى على الفتح جواز في الاحوال كلها اذا اضيف للمعنى كافي التسهيل نحو مقام غير هذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حامة في غصون ذات ارقال

بفتح غير لاضافتها الى أن وصلتها وأجاز القراء بناءها على الفتح مطلقاً لتضمنها معنى الاو اعلم أن أصل غير كونها صفة مفيدة لغاية مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة وتوغلها في الابهام لا تتعرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذي كنا نعمل أو مشبه لها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فتعرف بها فلذا وصف بها المعرفة في الآية وأما الا فاصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا واثباتاً فاما اتفاقاً في مطلق المغايرة جلت غير على الا في الاستثناء بها أي في المغايرة نفيًا واثباتاً بالنظر لغاية ذات أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بمجر الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العارية ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو مقام غير زيد وعمر بالرفع اذ المعنى مقام الازيد وعمر وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير الذي كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالاً أو في الاصل وعند الشاويين على توهم وجود الاو يمنع في تابع ما بعد الا لجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه أصلاً كما جازوا غير على الاحوال الاعلى في الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتاً أو صفة بالنظر للنفي والاثبات لكن جلت غير على الأ كثر لان التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف فلذلك تقع في جميع مواقع الا ولا تقع الا في موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعاً نكرة أو شبههما كالوكان فيهما آله الا الله لفسدنا وقوله

لو كان غيري سليماً لسمي الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فلا صفة لغيري لأنه شبه جمع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حديث يصبح الاستثناء برده الآية لا متناعه فيها معنى ولفظاً أما الاول فلانه يصير التقدير لو كان فيهما آله أخرج منهم الله لفسدنا فية تقتضي عدم الفساد مع التعدد اذ لم يخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكداً صالحاً للسقوط اذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد وأما الثاني فلان آله جمع منكر في الاثبات فعمومه بدلي وشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في المعنى فان قلت قد جوز الزمخشري في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطعاً من قوم وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب السامعي بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الأخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة فاده الصبان ومن أمثلة سيبويه لو كان معنارجل الازيد لبلغنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله أيضاً فشرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارقه أخوه * لعمر أيبك الا الفرقدان

لصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثني الالف وقال الرضي مذهب سيبويه جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الازيد بالرفع بدلاً أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تسكاهم البيت اه وما مر عن المعنى من أن هموم آله بدلي الخ كلام افناحي للنظر فيه مجال لان عموم الجمع انما يكون بدلياً

من الدخول واخرج في قولك قام القوم الازيدا
الاعمر الا بكرة الجميع
مخرجون وفي قولك مقام القوم الازيدا
الاعمر الا بكرة الجميع داخلون وكذا
في قولك مقام أحد الازيدا
الاعمر الا بكرة (ص)
واستثنى مجروراً بغير معربا
بما مستثنى بالانسيا
(ش) استعمال بمعنى الا في
الدلالة على الاستثناء لفاظ
منها ما هو اسم وهو غير
وسوى وسوى وسواء
ومنها ما هو فعل وهو ليس
ولا يكون ومنها ما يكون
فعلاً وحرفاً وهو خلا وعدا
وحاشا وقد ذكرها المصنف
كأما ما غير وسوى وسوى
وسواء فحكم المستثنى بها
الجر لاضافتها اليه ويعرب
غير بما كان يعرب به
المستثنى مع الافتقار قام
القوم غير زيد

بنصب غير كما تقول قام القوم الا زيدا بنصب زيد وتقول ما قام احد غير زيد وغير زيد بالاتباع والنصب والاختار الاتباع كما تقول ما قام احد الا زيد وتقول ما قام غير زيد وغير زيد بالاتباع والنصب والاختار الاتباع كما تقول ما قام احد غير زيد وغير زيد بالاتباع والنصب والاختار الاتباع (٢٠٩) وأما سوى فالشهور فيها كسر

السين والقصر ومن القريب من يفتح سينها ويسونهم من يضم سينها ويقصر ومنهم من يكسر سينها ويمد وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقل من ذكرها ومن ذكرها القامى في شرحه للشاطبية ومن ذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون الا ظر فاذا قلت قام القوم سوى زيد فسوى عندهم منصوبة على الظرفية وهي مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية الا في ضرورة الشعر واختار المصنف أنها كغير فتعامل بماتعامل به غير من الرفع والنصب والجر والى هذا أشار بقوله (ص)

واسوى سوى سواء
اجعلا
على الاصح ما لغير
جعل
(ش) فمن استعمالها
بحرورة قوله صلى الله عليه
وسلم دهوت ربى أن لا
يسلط على أمتى عساوان
سوى أنفسها وقوله صلى
الله عليه وسلم ما أئتم في
سواكم من الامم الا

الذين استعملوا جعله يصدق عليها الجمع أما بالنظر لافراده الداخلة تحتها فشمولى قطعاً فيصح استثناء المفرد منه كما في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل والجمع وليس المستثنى هنا جماعاً حتى يتجه ما ذكره كذا قيل وهو مردوداً على قوله يصدق عليها أنها جمع لم يتحقق دخول المستثنى فيها فاقلة في الآية يصدق بكل جمع من الآلة بدلا عن الآخرة وان لم يكن منهم الذات الا قدس فكيف يصح استثناءه منهم فكلام المغنى هو الحق وما جوزه الزمخشري في آل لوط لا يرد لان العموم الشمولى انما يشترط للتصل لا المنقطع كما يفهم من كلام الصبان قبل ذلك وهو مقتضى ما صر في تعريف المنقطع فتدبر وهل اذا وصف بها تبق على حرفتها فيكون الوصف مجموعها مع ما بعدها وظهر اعراب هذا المجموع في آخره وتكون اسما بمعنى غير مضافة الى ما بعدها وظهر اعرابها عليه بطريق العارية كما في زيدا قائم ولا قاعد قولان وعلى الثاني فما بعدها مجرد تدوير الحركة العارية باضافتها اليه (قوله بنصب غير) أى على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور وقياساً على نصب ما بعده الا وان كان العامل فيه الا على الصحيح وفي غير ما قبلها من فعل أو شبهه وقيل على التشبيه بطرف المكان لا بهام كل وجعلها الفارسى حالاً فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد وكذا يقال في سوى (قوله فالشهور فيها كسر السين الخ) ظاهره انه يستثنى بها في جميع لغاتها ومحل ذلك ما لم تكن الاولى بمعنى مستو نحو مكانا سوى أى مستوطر يقناوطر يفتك اليه كما قاله المفسرون ولا الثانية بمعنى وسط نحو فآلقوه في سواء الجحيم أو تام نحو هذا درهم سواء أو مستو ونحو فهم فيه سواء أى مستوون فلا يستثنى بشئ من ذلك (قوله القامى) نسبة الى فاس مدينة بالمغرب وحكاها أيضاً ابن هشام في الجامع وأبو حيان وابن الخباز (قوله الاظرفا) أى مكانا ملازم للنصب على الظرفية بدليل انه يوصل بها الموصول بمعنى جاء الذى سواك فى الاصل جاء الذى استقر فى مكانك عوضاً عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك ومكانك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حاول فظرفيتها مجازية ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه أنه لا مانع من جعلها في ذلك خبر المحذوف والجملة صلة الموصول حذف صدرها الطول بالاضافة أو حالاً من فاعل ثبت مقدار ما ان وقوعها صلة لا يدل على ملازمتها للظرفية (قوله الا في ضرورة الشعر) أى فلا ترد الا بيات الآية لكن يرد عليه الحديثان الآتيان أما الاول فلانها خرجت فيه عن الظرفية الى شبهها وأما الثاني فخرجت فيه عنهما ولا ضرورة فيهما وجل ذلك على الشذوذ كما جل عليه قول بعض العرب أتانى سواك لا يلىق وأما قول أبى حيان لا يحتج بالاحاديث على اثبات القواعد فقد مر رد في الابتداء (قوله بماتعامل به غير) أى من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وجر ما بعدها بالاضافة وجواز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لذكر أو شبهها وقبولها تأثير العامل (قوله ولا ينطق الفحشاء) نصب بنزع الخافض أى بالفحشاء أو مفعول مطلق على حذف مضاف أى نطق الفحشاء أو مفعول به بتضمنين ينطق معنى يذكرون في قوله مساوياً من سوائنا بمعنى في متعلقة بينطق (قوله واذا تبع كريمة) أى خصلة كريمة أو بمعنى الواو كما في العيني وقيل على ما يفهم قوله فسواك باتباعها راجع للادول وما بعده للثاني أى اذا وجد بيع فليس الامن غيرك أو شراء فليس الامنك (قوله دناهم كدانا) أى جزيانهم كجزائهم والجملة جواب لما في قوله

فلما أصبح الشر * فأمسى وهو عريان

(٢٧ - (خضرى) - أول)

كالشعرة البيضاء في الثور الاسود وكالشعرة السوداء في الثور الابيض وقوله ولا ينطق الفحشاء من كان منهمو * اذا جلسوا منا ولا من سوائنا ومن استعمالها مرفوعة قوله واذا تبع كريمة أو تشتري * فسواك باتباعها وأنت المشتري وقوله ولم يبق سوى العدوا * دناهم كدانا وقوله فسواك مرفوعة بالابتداء وسوى العدوان مرفوعة بالفاعلية ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله

لديك كفيلا بالمنى مؤمل * وان سواك من يؤمله يشقى فسواك اسم ان هذا تقرر بكلام المصنف ومذهب سيبويه والجمهور انها لا تخرج عن الظرفية الا فى ضرورة (٢١٠) الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك محتتمل للتأويل (ص)

واستثنى ناصبا بليس
وخلا
وبعدا وبكون
بعدا
(ش) أى واستثنى بليس وما
بعدها ناصبا المستثنى فتقول
قام القوم ليس زيدا وخلا
زيدا بعدا زيدا ولا يكون
زيدا فى قولك ليس
زيدا ولا يكون زيدا
منصوب على انه خبر ليس
ولا يكون واسمه ضمير
مستتر والمشهور انه عائد
على البعض المفهوم من
القوم والتقدير وليس
بعضهم زيدا ولا يكون
بعضهم زيدا وهو مستتر
وجو بار فى قولك خلا زيدا
وعدا زيدا منصوب على
المفعولية وخلا وعدا فعلا
فاعلهما فى المشهور ضمير
عائد على البعض المفهوم
من القوم كما تقدم وهو
مستتر وجوبا والتقدير خلا
بعضهم زيدا وعدا بعضهم
زيدا ونه بقوله وبكون
بعدا وهو قيد فى يكون
فقط على أنه لا يستعمل
فى الاستثناء من لفظ
السكون غير يكون وانها
لا تستعمل فيه الا بعد فلا
تستعمل فيه بعد ضميرها من
أدوات النفي نحو لم ولن ولما

ولم يبق الخ (قوله لديك كفيلا) أى عندك جود كفيلا الخ أو هو مجر يد والمراد أنت كفيلا (قوله
محتتمل للتأويل) أى بانه ضرورة أو شاذو بعضهم لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجرح من ومذهب الرماني
والعكس يرى انها تكون ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا أعدل المذاهب لعدم تكلفه فى بعض المواضع (قوله
بليس الخ) تنازعه استثنى وناصبا نظير ماسر وقوله بعدا حال من يكون لقصد لفظه والاستثناء بهذه الافعال
الخسة لا يكون الا مع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة
بين استقباله بمعنى قاموا سم (قوله عائد على البعض الخ) أى نظير قوله تعالى فان كن نساء فان النون
عائدة على البعض المفهوم من كله السابق فان أولادكم يشمل الذكور والاناث والنون للاناث فقط وقيل
الضمير للاولاد وأنشئه باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور لا طرأه فى جميع المواد بخلاف عوده الى
الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أى ليس هو القائم زيدا وليس هو أى قيامهم
قيام زيدا فلا يطردان فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقيد يقال يتصيد من
الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا وليس نسب اخوتهم
نسب زيدا نعم المصدر لا يؤدى مقصود الاستثناء من اخراج زيدا من القوم والحكم عليه بعدم القيام على
ما هو المختار وكذا يقال فى فاعلى خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أى لان هذه الافعال محمولة على الاى
تلو المستثنى طالع يكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالاظهار والفاعل يفصل بينهما فينوت الخ (قوله
وخلا وعدا فى الان) أى جامدان لوقوعهما موقع الارض بالاسم بعدهما على انه مفعول به لانها متعديان
بمعنى جاوزا معا عدا فتعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أى جاوزه وفى القاموس انه يتعدى بنفسه
وبعنه ومعناه جاوز وترك وأما خلا فاصله لازم نحو خلا المنزل من أهله وقيد يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه
والترم ذلك فى الاستثناء لينصب ما بعدها كالذى بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شئ فقد جاوزه
(قوله عائد على البعض الخ) أى لا على الوصف أو المصدر على ماسر لكن اعترض الرضى هنا بانه لا يلزم من
مجاوزة البعض لزيدى القيام مثلا ومجاوزة الكل له الذى هو المقصود وأجيب بان مرجع الضمير بعض مبهم
فلا تتحقق مجاوزته الا بمجاوزة الكل وفيه نظر ظاهر وان المراد البعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق
البعض على الا كثر قليلا وبحث الصبان عوده فيما عدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه
التدكير والافراد ليكون كالاستثناء بالا لجريانه كالثل مثل حينذا الزيدان فلا يرد تنظير الرضى كالا
يرد على عوده للوصف أو المصدر ثم الجلية من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أى قام القوم
حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضى بقولانه فى غير الاستثناء كما قاله أبو حيان
وقيل مستأنفة أى لم تتعلق بما قبلها فى الاعراب وان تعلقت به معنى فلا محل لها وصححه ابن عصفور تصريح
(قوله بسابقى يكون) أى بالذين سبقاها فى الذكر وهما خلا وعدا (قوله حرفا ج) أى يتعلقان
بما قبلهما من فعل أو شبهه فوضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلقا بشئ أشبهها بالزائد
وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أى الجلة قبله فهى الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب
تميز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول فى نحو القوم اخوتك خلا زيدا ولانها
لا يه بان معنى الافعال الى الاسماء بل يزىلانه عنها فاشبهها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة
الاولى لا تتعلق بشئ ويرد الاول بما مر من نصيب الفعل من الكلام والثانى بان التعدية إيصال معنى الفعل
الى الاسم على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى ان انشاء الفعل فى نحو لم

أضرب

وأجور بسابقى يكون ان ترد * وبعدا نصب وانجر او قيد

وان وما (ص)

(ش) أى اذ لم تقدم ما على خلا وعدا فاجر بهما ان شئت فتقول قام القوم خلا زيدا وعدا فاجر بهما

ولم يحفظ عن سبويه الجرهما وانما حكاه الاخفش فن الجر بخلافه خلا الله لأرجو سواك وانما * أعدت على شعبة من عيالكا
ومن الجر بعدا قوله تركنا في الحضيض بنات عوج * عوا كف قد خضعن الى النصور أبجنا حيهن قتلا وأصرا *
عبد الشمطاء والطفل الصغير فان تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فقول قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا فاصدر به وخلا عدا
صاتها وفاعلها ضمير مستتر يعود على اليهض كما تقدم تقريره زيدا مفعول (٢١١) وهذا معنى قوله وبعد ما انصب هذا هو

المشهور وأجاز الكسائي
الجر بهما بعد ما على جعل
ما زائدة وجعل خلا عدا
حرفي فتقول قام القوم
ما خلا زيدا وما عدا زيدا وهذا
معنى قوله وانجرار قد يرد
وقد حكى الجرجي في الشرح
الجر بعد ما عن بعض
العرب (ص)

وحيث جرفهما حرفان *
كما هما ان نصبا فعلان
(ش) أي ان جرت بخلا
وعدا فهما حرفا جردان
نصبتهما فهما فعلان
وهذا مما لا خلاف فيه
(ص)

ونحلا حاشا ولا نصب ما
رقيت حاش وحشا
فاحفظهما

(ش) المشهور ان حاشا
لانكون الاحرف جر
فتقول قام القوم حاشا
زيد بجـ زيدا
الاخفش والجرحي والمأزني
والبردد وجاعة منهم المصنف
الى انها مثل خلا فتعمل
فعلا فت نصب ما بعدها
وحرفا فتجر ما بعدها
فتقول قام القوم حاشا
زيدا وحاشا زيدا وحكي

أضرب زيدا لا يخرج به عن كونه مفعولا به والثالث بانه لا يلزم مساواتها لالا في جميع الوجوه ألا ترى أنهما
يجزان ومعنى لا تجر (قوله ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا (قوله تركنا الخ) ذكر
البيت الاول ليدل على أن القافية مجرورة فيتم الشاهد من الثاني والحضيض بمجمعتين موضع بنات عوج
أي بنات خيل عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كف أي مقيمات خاضعين تأكل
منها النصور لا بطلان منعهن أي حيهن فقول أبجنا فتلا تميز محمول عنه أو هو المفعول وحيهن نصب بنزع الخافض
أي في حيهن والشمطاء هي المرأة التي بخالط سواد شعرها بياض الشيب لجرها والرجل أشمط (قوله
وجب النصب) أي لتعينهما بالفعلية لأن ما المصدرية لا يليها حرف لكن بشكل عليه انها لا توصل
بفعل جامد كافي التسهيل وأجيب باستثناء هذين أو أن المنع في الجامد مسألة وهذا بالعروض وموضع ما
وصلتا نصب اتفاقا ف قيل على الظرفية وما وقتية ثابت هي وصلتا عن الوقت أي قاموا وقت مجازتهم
زيدا وهو المعدولانه كثير ما يحدف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينصب
غيري قاموا غير زيد وقال السباني على الحال وفيها معنى الاستثناء أي قاموا ومجازتهم زيدا أي مجازين
له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حال التعريفه بالضمير المشتمل عليه (قوله على جعل ما زائدة)
ان قانه قيا على زيداتهم بعض حروف الجر ففاسد لان ما لا تزد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فجا
رسعة أو سما فافهم من السند وذبح لا يحتج به (قوله وحيث جرا) متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله
فهما حرفان أي تثبت حرفيهما حيث جرا وأدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حدوا ذلم بهتدوا
به فسيقولون أو أنه جرى على اجازة الفراء شرطية حيث مجرودة من ما (قوله كما هما) الظاهر أن ما مصدرية
وصلت بجمله هما فعلان والكاف متعلقة بنسبة الجلة قبلها على أنها صفة لمصدر متصide منها أي تثبت
حرفيهما حيث جرابونا كشيوت فعليهما ان نصبا فتأمل (قوله تستعمل فعلا) ويأتي في فاعلها ومحل
جانبها ما مر على المشهور وقال الفراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء بالحال على
الاولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا مع امكانه فيهما (قوله وحرفا فتجر) وفي متعلقها ما مر (قوله حاشا
الشیطان) ليس بنظم كما قد يتوهم وأبوالاصبع بفتح الهمزة فهو ملثم مجمعة وانما أتى بحاشا تكا لانهما
انما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضرب القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشا زيدا
الا اذا أريد المبالغة في خسته كما هنا فكانها نزه المغفرة عن الشيطان لخسته وعما بعده لالتحقاق به (قوله
ما حاشا فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث مصدرية وحاشا استئنائية جامدة بناء على
أنهما من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على أنه يقال قام القوم ما حاشا زيدا وليس كذلك بل مانافية
وحاشا فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته أحاشيه اذا استئنيت على حد قوله

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقوام من أحد

فهى من كلام الراوى أي انه صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما في

جماعة منهم الفراء وأبو زيد الانصاري والشيبياني النصب بهما ومنه اللهم اغفر لي ولان يسمع حاشا الشيطان وأبوالاصبع وقوله
حاشا قريشا فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين وقول المصنف ولا نصب ما معناه ان حاشا مثل خلا في انها انصب ما بعدها
أو تجر وليسكن لا تقدم عليهما كما تقدم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشا زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبها ما قبله في مسند
أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة وقوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا
فأنا نحور أفضلهم فعلا
ويقال في حاشا حاش وحشا
(ص) (الحال)

الحال وصف فضلة منتصب
مفهم في حال ككفردا
أذهب

(ش) عرف الحال بانه
الوصف الفضلة المنتصب
للدلالة على هيئة نحو فردا
أذهب ففردا حال لوجود
القيود المذكورة فيه وخرج
بقوله فضلة الوصف الواقع
عمدة نحو زيد قائم بقوله
للدلالة على الهيئة التمييز
المشتق نحو لله دره فارسا

فانه تمييز لا حال على الصحيح
اذ لم يقصد به الدلالة على
الهيئة بل التعجب من
فروسيته فهو لبيان المتعجب
منه لا لبيان هيئته وكذلك
رأيت رجلا راكبا فان
را كبا لم يسق للدلالة على
الهيئة بل لتخصيص الرجل
وقول المصنف مفهم في حال
هو معنى قولنا للدلالة على
الهيئة (ص)

وكونه منتقلا مشتقا *
يغلب لكن ليس مستحقا
(ش) الاكثر في الحال
أن يكون منتقلا مشتقا
ومعنى الانتقال أن لا تكون
ملازمة للتصنيف بها نحو جاء
زيد راكبا فراكبا وصف
منتقل لجواز انفسا كما
عن زيد بان يجيء ماشيا

مجمع الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما البيت فشاذا (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت
الثاني محذوف أي دوننا كما قاله الدماميني فالغاء تعليلية لهذا المحذوف أو تفرع عليه أو أن جملة فانا الخ هي
المفعول الثاني بزائدة الغاء على رأي الاخفش في نحو زيد قائم وقدرى فأما الناس فالغاء في جوابها وان
بالكسر على كل حال وما قيل انها افتتح اذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لها ولا معلق له سهو ظاهر
لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظنفت مما يوجب كسرها نحو ظنفت زيدا انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم
ذات كإمر فكذا هذا وفعلا بفتح الغاء أي كراما أما بكسرها فجمع فعل (قوله حاش وحشا) ظاهره
كالمثنى وشرح الكافية انها لغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل أنها في التنزيهية وهو الاقرب
لأنها لا تكون حرفا باتفاق فتكون أقبل للتصرف مما يكون حرفا واعلم أن حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية
وكونها فعلا متصرفا بمعنى استثنى وقدمنا والثالث التنزيهية أي الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص كحاش
لله والصحيح أنها اسم لا فعل خلافا للسكوفيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السكك حاشا لله وإضافتها في قراءة
ابن مسعود حاش الله كما اذ الله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح ابن الخاجب بالثاني قال
ومعنى حاش لله برى الله فاللام زائدة في الفاعل كهيئات هيئات لما توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة
وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدرا مرادفا للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله أي تنزيه الله كما يقال
رعيل زيد والعامل فيه فعل من معناه كويح وويل والوجه أنها عند ترك تنوينها وإضافتها بمنية لشبهها بحاشا
الحرفية لفظا ومعنى وقد مر أن الشبه اللفظي مما يجوز البناء ولا يوجب به والله أعلم

(الحال)

الافصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير بأن يحذر من التأنيث فيقال حال حسنة ومنه قوله
* اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * وألغها بدل على وأولجها عن أحوال وتصغيرها على حويلة
مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بلاتنوين لان المضاف اليه منوى الثبوت أي في حال كذا
وهو في محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أي مفهم معنى في حال أي ان
قولك جاء زيد راكبا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيد في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما
سينكره الشارح (قوله بانه الوصف) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل والمراد الوصف ولو تأويل بالتدخل الجملة وشبهها والحال الجامة
لتأويل كل بالوصف المشتق (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس ركنا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو
وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بعين واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أي
أصالة وفي مجر لفظه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله

فأرجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب مشتها

ولا يرد أن النصب حكم من أحكام الحال فاخذه في تعريفه يؤدي للدور لتوقفه على التصور والتصور على
التعريف لانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور المستفاد من الحد وان
قوله المنتصب خبر لمحذوف والجملة معترضة لا قيد في التعريف وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج
بشيء (قوله للدلالة على الهيئة) أي هيئة صاحبه وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان المتعجب منه)
أي لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية لافي (قوله بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وان كان
فيه بيان الهيئة أيضا لكن بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أي قصد المخرج هذا (قوله
لكن ليس مستحقا) فائدة مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما
للكون فستحقا بفتح الحاء أو للحاء فبكسرها وضميرها متعلقه حينئذ محذوف أي ليس مستحقا (قوله أن يكون

منتقلا) أى لانه مأخوذ من التحول وهو التثقل ومشتق لانه صفة لصاحبه فى المعنى وهى لان تكون
الامشقة (قوله وقد نجىء الحال غير منتقلة) أى فى ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بتجدد
صاحبها كما بهد مثاله الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية أن تكون مؤكدة امالها كاعت حيا
أول صاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا ولمضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوف الثالثة أن يكون
مراجعة السماع ولا ضابط لذلك كشال الشرح الاول ونحو قائما بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله
الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف
فى الكلام زاد كذا فى القاموس وقيل لانها فى صورة جماعة من الحيوانات فرأسها كالابل ورجلها
كالنمر وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقرة وذنبها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم
كفى المصباح ويدها بدل بعض منها وأطول حال من الزرافة كفى شرح الشذور وقيل من يدها ويروى
يدها أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة وصفة لها لكون آل فيها جنسية قال الغزالي لما كانت
الزرافة ترعى الشجر وتقتات به جعل يدها أطول ليسهل عليها ذلك (قوله وجاءت به) أى ولده أمه
سبها العظام بفتح فسكون أو فسكسر لكن فى غير البيت أى تمتد القامة حسنها واللواء الرابة الصغيرة أى ان
عمامة كاللواء فى الارتفاع والعلو على الرأس (قوله اذالمعنى مسعرا الخ) أى بفتح العين ان جعل مداحلا
من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسر هاء ان جعل حالا من الفاعل وبكده صفة لدا أى كائنا بكندا
والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفته ويصح كون مدعبته أسوغة الوصف المقدر رأى مدمنه وبكندا خبر
والجملة حال وكندا يقال فى ايدى ايدى كائنة مع يدا ويدمنه مع يدمنك ومن هذا يعلم أن قول المصنف
وفى مبدى تأول عام بعد خاص لان السعر من المؤول (قوله أى مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف
لضمير المشتري المعلوم من السياق أى مقابضة ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التأنيت على انه مصدر فيؤول
باسم الفاعل (قوله أى مشبه بالسد) الاسد على هذا مستعمل فى حقيقته والتجوز انما هو بخلاف
الكاف أما على قول التوضيح كرز يدا أسدا أى شجاعا فجاز لغوى بناء على مذهب السعد من تجوز
الاستعارة فى مثله (قوله لظهور تأويلهما بمشتق) مثلهما مادل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا أو رجلاين
رجلاين أى مرتبين وضابطه أن يذكرا المجموع أولا ثم يفصل بينهما مكررا والمختار ان كلا منهما نصب على
الحال وان كانت الحال هى مجموعهما لكان يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل فى أجزائه
كجاء فى حلوا مض وجعل ابن جنى الثانى صفة بتقدير مضاف أى رجلا ذارجل أو مفارق رجل
واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضى وقد يعطف بتم اه
ومن العطف لفظا دخلا الاول فالاول أى مرتبين الا ان هذا فاته الاشتقاق والتشكيك أيضا تأوله بما فهذه
مع ما فى المتن أربع مسائل تقع فى الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تسكاف وبقى ست مسائل
لا يظهروا تأويلها لا بتسكاف وهى كونها موصوفة نحو قرآنهم بيا فتمثل لها بشراسو يابناء على ان تمثل
بمعنى تشخص أما على انه بمعنى تصور فنصب بشراسقاط الباء لا الحال لان التصور فى حال الملكية
لا البشرية قاله اللقائى والفرق بين هذه وبين مدا بكندا ويداييد مع ان الشكل موصوف ان المقصود هنا
الصفة وحدها وذكرا مقابلهما تمهيدا وتوطئة لها ولذلك تسمى حالا موطئة كالخبر الموطئ فى بل أنتم قوم
تجهلون والحال فى مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونهما فى عدل نحو فتم ميقات به أى بعين ليلقا وعلى
طوره فيه تفضيل بالضاد المحجمة كهنا بسرا أطيب منه رطبيا أو نوعا صاحبها كهنا مالك ذهبا أو فرعاه
كهنا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا وأصله كهنا خاتمك حديدا أسجد لمن خلقت طينافهذه

وقوله وجاءت به سبط
العظام كأنها * عمامته
بين الرجال لواء فسيما
وأطول وسبب أسوال
وهى أوصاف لازمة وقد
تأنى الحال جامدة ويكثر
ذلك فى مواضع ذكر
المصنف بعضها بقوله (ص)
ويكثر الجود فى سعر وفى
* مبدى تأول بلا تسكاف
كبه مدا بكندا يدا يدا
وكرز يدا أسدا أى كاسد
(ش) يكثر محىء الحال
جامدة ان دلت على سعر
نحو به مدا بدرهم فدا
حال جامدة وهى فى معنى
المشتق اذالمعنى بهه مسعرا
كل مد بدرهم ويكثر
جودها أيضا فيما دل على
تفاعل نحو به يدا يدا
مناجزة أو على تشبيهه نحو
كرز يدا أسدا أى مشبهها
لاسد فيدا وأسد جامدان
وصح وقوعهما حالا ظهور
تأويلهما بمشتق كما تقدم
والى هذا أشار بقوله وفى
مبدى تأول أى يكثر محىء
الحال جامدة حيث ظهر
تأويلها بمشتق وعلم بهذا
وما قبله ان قول النحويين
ان الحال يجب أن تكون
منتقلة مشتقة معناها ان
ذلك هو الغالب لانه لازم
وهذا معنى قوله فيما تقدم
لكن ليس مستحقا (ص)

(ش) مذهب جمهور النحويين ان الحال لا تكون

والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحده اجتهد

الانكسرة وان ماورد منها
معرفا لفظا فهو منكسر معنى
كقوله لم جاء الغفير
وأرسلها العراك واجتهد
وحده وكلمته فاه الى في
فالجاء والعراك ووحده
وفاه أحوال وهي معرفة
الغظا لكنها مؤولة بشكرة
والثقدير جاءوا وأرسلها
معتركة واجتهد منفردا
وكلمته مشافهة وزعم
البغداديون ويونس أنه
يجوز تعريف الحال مطلقا
بلا تأويل فأجازوا جاء زيد
الراكب وفصل الكوفيين
فقالوا ان تضمنت الحال
معنى الشرط صريح تعريفها
والافتقار لما تضمنه من معنى
الشرط زيد الراكب
أحسن منه الماشي فالراكب
والماشى حالان وصح
تعريفهما بالتأويل بالشرط
اذ التقدير زيد اذا ركب
أحسن منه اذا مشى فان
لم يتقدم بالشرط لم يسح
تعريفها فلا تقول جاء زيد
الراكب اذ لا يصح جاء
زيدان ركب (ص)
ومصدره من كركب لا يقع
بكثرة كبغثة زيد طلع
(ش) حق الحال أن يكون
وصفا وهو مادل على معنى
وصاحبه كقائم وحسن
ومضروب فوقه مصدر
على خلاف الأصل اذ لا دلالة
فيه على صاحب المعنى وقد
كثر مجيء الحال مبدرا
لشكرة ولكنه

لا تؤول أصلا لما فيها من التكافؤ والخفاء بخلاف الاربعة الاولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن
الناظم تبع الشرح الكافية يجب تأويل الجميع أى مقروأعربا ومتصفا بصفات البشر من استواء الخلق
ونحوها ومعدودا ومطورا بطور البشر والرطب ومنوعا ومضنوعا ومتأصلا وفيه تكافؤ وجعل الموضح
السعر من القسم الثاني ليكون المصنف متعرضا للقسمين فقوله وفي مبدى تأويل عطف مغاير لاعلم لكن
فيه أن تأويلها ظاهر بلا تكافؤ فالاولى مامر (قوله الانكسرة) أى لان الغالب تعريف صاحبها ولو
عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انها نعت عند نصب صاحبها أو خفاء الاعراب وحل غير الغالب عليه (قوله
وان ماورد) أى عن العرب لان ترفيفها مامر كقوله الشاطبي (قوله الجاء) بفتح الجيم وشد الميم
ممدودا كحراء من الجموم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى حبا جاء أى كثيرا وأنشده لانه صفة المؤنث أى
الجماعة الجاء أى الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أى الساترين لكثرةهم وجه الارض وحذف
التاء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل تجب فيه المطابقة لانه قد يحذف على فعيل بمعنى مفعول في استواء المذكر
والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضا جاء غفيرا بالتشديد والمذوء جاء الغفير وجاء الغفير
بالاضافة والجم الغفير كفى الصحاح والقاموس فلا نظرا فيل لا يذكرا الغفير الامع الجاء بالمذلا الجم (قوله
وأرسلها العراك) أى فى قول الشاعر

فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

والضمير فى أرسلها للادل أو الخيل أو الاتن أى أرسلها للشرب معتركة ولم يذدها أى لم يمنعها عن ذلك
ونغص الدخال أى تنغصها من مداخلتها في بعضها وازدحامها على الماء فيتسكن ويغص عليها فلا تتم
الشرب (قوله واجتهد وحده) هو مصدر وحده بمحذو كوعده يدعو عدا اذا انفرد فلذلك أول
بمنفردا من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو فى ذلك حال من الفاعل قطعوا كذا فى نحو رأيت زيدا وحده
عند سيبويه لان المصادر انما تجيء أحوالا من الفاعل غالبها فاهاء مفعوله يحذف الجار أى حال كونه
مشفردا به أى برؤيته ولك جعله اسم مصدر لا وحده بالهمز أى أفرده مؤولا باسم الفاعل فاهاء مفعوله بلا
حذف أى حال كونه موحده أى مفردة بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول وأوجه ابن طلبة
وضعف (قوله فاه الى فى) ماذ كره الشارح من أن فاه حال أحد أقوال والى للتبيين كهيى فى سقيالك فلا
تعلق بشئ كما قاله الدمامين واستظهر الصبان انها صفة لغاه كفى مدا بكندا أى الكائن الى فى أى الموجه
اليه اه وهذا من الجامد المؤول بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى فى دلالاته على التفعّل كفى يدا بيد أى
مشافهة لكن انتفى فيه الاشتقاق والتشديد كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب بمحذوف هو الحال
أى جاء علفاه فتاب عنه فى الحالية وقيل غير ذلك وبروى فوه الى فى الحال الجلة قال فى التسهيل ولا يقال
قياسا على ذلك جاورته منزله الى منزلى وناضلته قوسه الى قوسى خلا فاه شام لخروجا عن القياس بالتعريف
والجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجلة حالا ينبغى جوازها عند بقية الكوفيين لانه عندهم
مفعول محذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقبوس اه دمامين (قوله معتركة) الاولى معاركة
لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك مفعول مطلق والحال عامله المحذوف أى تعارك العراك أو عامله أرسلها
على حذف مضاف ولا حال أى أرسلها إرسال العراك (قوله مشافهة) امام مصدر وأسم فاعل كما صرفى
مناجزة (قوله مطلقا) أى تضمن معنى الشرط أو لا قياسا على الخبر وعلى ما سمع منه (قوله يقع بكثرة
الح) كلامه يشعر بأن وقوع المصدر المعرف حالاً فليدل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل
بداد وزن حذام فبداد علم جنس على التفرق ومعرف بالجنسية كإرسلها العراك والصحيح انه مؤول

ليس بمقيس لجيئه على خلاف الاصل ومنه زيد طلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع باغتاهذا مذهب
سيبويه والجمهور ومذهب الاخفش والمبرد الى انه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد بغتة فبغتة فيبغت عندهما
هو الحال لا بغتة ومذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلع لئلا يؤول
بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد طلع بغتة زيد بغت بغتة فيؤولون طلع بغتة وينسبون به بغتة (ص)

ولم ينسكروا بالاذوالحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو بين من بعد نفى أو مضاهيه كذا * يدع امرؤ على امرئ مستسهلا
(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينسكروا في الغالب الا عند وجود (٢١٥) مسوغ هو أحد أمور منها أن يتقدم

الحال على النكرة نحو فيها
قائم رجل وكقول الشاعر
وأشده سيبويه
وبالجسم مني بيضاء لوجهته
شعوب وان تستشهدى
العين تشهد
وقوله
ومالام نفنى مثلها لآثم
ولا سد فقرى مثل ما ملكت
يدى
فقالما حال من رجل بيضاء
حال من شعوب ومثلها
حال من لآثم ومنها أن
تخصص النكرة بوصف
أو بإضافة مثال ما تخصص
بوصف قوله تعالى فيها
يفرق كل أمر حكيم أمرا
من عندنا وقول الشاعر
نجيت يارب نوحا واستجبت
له
في فلك ماخر في السيم
مشحونا
وعاش يدعى بآت مبيته
في قومه ألف عام غسير
خسيدا
ومثال ما تخصص بالاضافة

بنكرة مشتقة كإلى المسكر أى متبددة ومعتركة (قوله ليس بمقيس) أى عند سيبويه والجمهور لان الحال
نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد فكذلك ما عناه وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف
مجازا ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا يحرف فيه
الهمم الا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز وأن هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيهانيين
لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد مرة أم لا
كما طراده خبر فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها
لتنكيرها وتعريفه ولا كذلك النعت ولكثر ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أى لانه مبتدأ فى
المعنى وهو لا يكون فى الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها أن يتقدم الحال) أى فالتقديم هو
المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدأ اذا قدم خبره بناء على ان المسوغ هو التقديم (قوله
شعوب) كقعود بمجمة فمهمة مصدر شعوب جسمه من باب قعد اذا تغير ويقال شعوب شعوب به كسهل
سهولته وهو مبتدأ خبره بالجسم ومعنى صفة للجسم وبينما حال من شعوب على مذهب سيبويه من محيى الحال
من المبتدأ وفيه حينئذ الشاهد ما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستنكر فى الخبر ولا شاهد
فيه اذن وكذا المثال قبله ووجه لوجهته بكسر التاء خطابا للمؤثر معترضة وجواب لو محذوف أى لرجتى (قوله
فيها يفرق الخ) أى فأمر حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أى محكم والامر الاول واحد
الامور والثانى واحد الامر ضد النهى أى حال كونه مأمورا به من عندنا كذا أعربه النظم وابته مع
قوله بما تمنع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو مفقود هنا فالاولى كما قاله ابن هشام انه حال من كل
أمر من الضمير فى حكيم أو من فاعل أنزلناه أى حال كوننا أمرين أو من مفعوله أو هو مفعول به لمنذر أو
مصدر معنوى ليفرق أى يؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن الناظم بان المضاف هنا كالجزة فى صحة
الاستغناء عنه من حيث ان لفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما نضاف اليه فيسوغ محيى الحال منه أفاده
الغرضى وزكريا (قوله فى فلك) بضم تين وماخر بكسر المجمة صفة له وهو الذى يشق البحر بسيره
ومنه وثرى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد فى مشحونا أى ملأ حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة
لتخصيصه بالوصف (قوله ما حرم) بضم المهملة أى ما قدر وحى بمعنى حاية نائب فاعله وواقيا حال منه
ومن موت متعلق بواقيا (قوله لتقدم النفى) وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو الحالية لانها من
المسوغات كقوله تعالى أو كالى صر على قرية وهى خارية (قوله خلافا للزحشرى) أى فى جعله الجلة
صفة لقرية فى نحو ذلك والواو بينهما لتأكيدهم التصاق الصفة بالموصوف فى المعنى وان فصلت بينهما لم يظا

قوله تعالى فى أربعة أيام سواء للسائلين ومنها أن تقع النكرة بعد نفى أو شبهه وشبه النفى هو الاستفهام والنهى وهو المراد بقوله أو بين
من بعد نفى أو مضاهيه فمثال ما وقع بعد النفى قوله

ما حرم من موت محي واقيا * ولا ترى من أحد باقيا

ومنه قوله تعالى وما أهلكتنا من قرية الا وهى اكتب معلوم فلها كتاب جلة فى موضع الحال من قرية وضح محيى الحال من النكرة
لتقدم النفى عليها ولا يصح كون الجلة صفة لقرية خلافا للزحشرى لان الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود الامانع من ذلك
اذ لا يعترض بالابتن الصفة والموصوف ومن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش فى المسائل وأبو على الفارسى فى التذكرة ومثال ما وقع

بعد الاستفهام قوله **يا صاحب هل عيش باقيا فترى** * لنفسك العذر في ابعادها الاملا ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف **لا يبع امرؤ على امرئ مستسهلا** وقول قطري بن الفجاءة لا يركنن أحدا الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحام واختار في بقوله غاليا مما قل بجيء الحال فيه من النكرة بلا (٢١٦) مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم صررت بماء قعدة

(قوله بعد الاستفهام) أي انكاريا أو غيره على الاظهر (قوله يا صاحب) مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم وباقيا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكارى أي فلا ترى (قوله مستهلا) أي للبي (قوله قطري) بفتح القاف والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعمان والفجاءة بضم الفاء ممدودا وقطري هذا خارجي مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره وسلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما في العيني وصرح الشارح باسمه رداعلى ابن المصنف حيث نسب البيت للطرمح بكسر تين وشدا الميم آخره مهمة (قوله الى الاحجام) بتقديم الحاء المهملة على الجيم وعكسه مصدر أحجم كذلك اذا تأخر والوغي بالمججمة الحرب والجام بكسر الميم المهملة وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من أحد وبقى من المسوغات كون الحال جلة مع الواو كما مر لانها ترفع توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الاصل لوجودها نحو هذا خاتم حديد وكون النكرة مشتركة مع معرفة أو نكرة مخصصة في الحال نحو هذا نزيد ورجل أو رجل صالح وامرأة منطلقين (قوله بلا مسوغ) هو مقبوس عند سيبويه لان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها وقصره الخليل ويونس على السماع (قوله قعدة) بكسر القاف أي مقدار قعدته (قوله مائة بيضا) بكسر الباء حال من مائة لا تميز لان تمييز المائة يجب كونه مفردا مجرورا باضافتها اليه تصریح (قوله وسبق حال) مفعول مقدم لأنوا هو مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله وجلة جرسلتها أي منعوا ان يسبق الحال على صاحبها المجرور بالحرف وكذا بالاضافة لکن هذا جمع عليه فلا يجوز تقديم مصدر عا في عرفت قيام زيد مسرعا اجابا وكذا لا يمنع تقديمها اذا كانت محصورة فيها نحو وما نرسل المرسلين الامبرشيين أو كان صاحبها منصوبا بكان أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضمير متصلا بصله آل كالفائدة صا لا يزيد أو بصله حرف مصدرى كاعجبنى أن ضربت زيدا أو ديا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كاجار كبا الا يزيد والمضاف الى ضمير ملابسها كجاء زائر هذا أخوها (قوله وذهب الفارسي الخ) محل الخلاف اذا كان حرف الجر أصليا أما الزائد فتقدم عليه اتفاقا كاجار كبا من رجل (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وقوله حالان أي مترادفان لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالا من الضمير في هيمان فتكون متداخلة (قوله فان تكأ ذواد) بالذال المججمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة الى الاشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره مججمة من قولهم ذهب دمه فرغا أي هدر الم يطلب بشاره وحبال اسم ابن أخي الشاعر (قوله عملة) أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف اليه أي اذا اقتضى المضاف العمل في المضاف اليه من حيث انه كالفاعل لا من حيث الاضافة وانما اشترط أحد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال الا اذا أشبه الفعل بان كان مصدرا أو صفة وحينئذ فالقاعدة موقاة فان كان المضاف جزأ أو كالجزء للمضاف اليه صار هو كانه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكاه فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب سيبويه الى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لانه أشبه بالخبر من النعت وعامل الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ على الصحيح ومقتضى ذلك صحة مجيء من المضاف اليه مطلقا في خبر ثم رأيت في الصبان التصريح به (قوله

رجل وقولهم عليه مائة يمضا وأجاز سيبويه فيها رجل قائما وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما (ص) وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد (ش) مذهب جهـور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول في صررت بهند جالسة صررت جالسة بهند وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله ان كان برد الماء هيمان صاديا * الى حبيبها انها حبيب فهيمان وصاديا حالان من الضمير المجرور بالي وهو الياء وقوله فان تكأ ذواد أصـين ونسوة فان يذهبوا فرغا يقتل حبال ففرغا حال من قتل وأما تقديم الحال على صاحبها الذي في الخبر لا يجوز جـاء من كاريـد وصـررت مجردة هندا (ص)

ولا يجوز حالان المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزءا له أو ضمينا * أو مثل جزئه فلا تخيفا اليه (ش) لا يجوز بجيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل فتقول هذا ضرب هند مجردة وأعجبني قيام زيد مسرعا ومنه قوله تعالى

اليه صر جمعكم جديها ومنه قول الشاعر تقول ابنتي ان انطلقك واحدا * الى الروح يوما تاركي لا اباليا

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه منه فمثال ما هو جزء من المضاف اليه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدور والصدور جزء من المضاف اليه ومثال ما هو كجزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا خنيا حال من ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع ابراهيم حنيفا لصح فان لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجز (٢٦٧) مجيء الحال منه فلا تقول جاء غلام

هند ضاحكة خلافا للغارسي
وقول ابن المصنف رحمه
الله تعالى ان هذه الصورة
ممنوعة بلا خلاف ليس
بجيد فان مذهب الغارسي
جوازها كما تقدم ومن
نقله عنه الشريف أبو
السعادات ابن الشجري
في أماليه (ص)

والحال ان ينصب بفعل
صرفا

أو صفة أشبهت المصرفا
لجائز تقديمه كمسرعا

ذا راحل ومخاضا زيدا
(ش) يجوز تقديم الحال

على ناصبها ان كان فعلا
متصرفا أو صفة أشبهت الفعل

المتصرف والمسراد بها
ما تضمن معنى الفعل

وحروفه وقبل التأنيت
والثنائية والجمع كاسم

الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة فمثال تقديمها

على الفعل المتصرف مخلصا
زيدا فعلا فاعل متصرف

اليه صر جمعكم) مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح جيمه لان مضارعه مكسور العين مع صحة لامة
فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان السكسر (قوله تقول ابنتي الخ) واحدا حال من الكاف
المضاف اليها المصدر والروح بفتح الراء الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتاركي خبر ان مضاف لمفعوله الاول
وجلة لا اباليا مفعوله الثاني لانه بمعنى مصري وخبر لا محذوف أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ)
وأضافا للملة لا تفارق الشخص كالا يفارقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لأبيه في شرح
التسويل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أي بان يتغير من الماضي مثالا الى غيره (قوله أشبهت المصرفا)
أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقتربة بالواو عند الجهور خلافا للغارسي (قوله أو صفة
الخ) مثله المصدر النائب عن فعله كمجرد اضرب باز يداوقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كافتترانه
بلام ابتداء أو قسم كان زيدا ليقوم طائعا ولأصبرن محتسبا أو كونه صلة لحرف مصدرى نحو ذلك أن تقتل
قاعدا أو صلة لال كانت المصلى فذا فلا يقدم الحال في شئ من ذلك لان اللام لها المصدر ومعمول الصلة لا يتقدم
(قوله وقبل التأنيت الخ) أي قبول لا غير مقيد بشئ ليصح اخراج أفعال التفضيل فانه انما يقبل ذلك مع ال
أو الاضافة لا مطلقا وفيه أن فعلا بمعنى مفعول انما يقبل ما ذكر اذا لم يجز على موصوف لا مطلقا مع جواز
تقديم الحال عليه فلهذا مستثنى صبان (قوله مخلصا الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ (قوله كفاعل
التفضيل) مثله اسم الفعل كنزال مسرعا (قوله مستقرا) حال مؤكدة لعاملها وهو في هجر كما قاله ابن قاسم
وهو صريح في أن المراد به الاستمرار العام اذ هو المفهوم من الضرف وقيل خاص أي غير متحرك فهو حال
مؤسسه على حد فلما رآه مستقرا عنده لان العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام
اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجاز ظهوره وهذا هو المتعين اذ لا شك في صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا
أفاده الصبان أي وما هنا كذلك لان الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف والمستقرا في الآية لآه (قوله
وهو ما تضمن الخ) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنوى هنا ما قابل اللفظي كالا ابتداء والتجرد فان ذلك
لا يعمل في الحال أصلا اذ لا يعمل الالرفع وما ذكره المثنى والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكر خمسة
الظرف والجور والاشارة وحرفا التثنية والتشبيه وبق حرف الترجي كاعل زيدا أميرا قادم والتثنية كما أنت
زيدا ركبها فرا كبا حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه والعامل فيه ها لتضمنها معنى أنه
والاستفهام المقصود به التعظيم * كما جار تاما أنت جارة * بناء على أن جارة حال لا تميز والنداء نحو
يا أيها الرجل قائما وعاشرها أما نحو ما عاها فعالم بناء على تقديره مهمال كذا أخذ في حال علم فالحال كور عالم فعلا

(٢٨ - (خضري) - اول)

وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة

له مسرعا ذرا حل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا أحسن
زيدا لان فعل التهج غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كفاعل
التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيدا ضاحكا
أحسن من همز بل يجب تأخير الحال فتقول زيدا أحسن من همز ضاحكا (ص)

وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفه مؤخر ان يعمل

(ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الاشارة

أسدوز يدي في الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسدا وقد ندرت تقديمها على عاملها الظرفي نحو زيد قائما عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقرا في هجر ومنه قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه الاخفش فياسا (ص) ونحو زيد مفردا أنفع من * عمر ومعانا مستعجلان

بين

(ش) تقدم ان أفعال التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واسبقني من ذلك هذه المسئلة وهي ما اذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فانه يعمل في حالين احدهما متقدمة عليه والاخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من عمرو ومعانا فقائما ومفردا منصوبان بأحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهما مذهب الجمهور وزعم السيرافي انهما خبران منصوبان

حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها لضعفه قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان رأى ولكن اه وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيده هذا في المعنى المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس يلزم عند سيبويه ويشهد له العجني وجه زيد متبهما وصوته قارنا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وفي قوله * لمية موحشاطل * عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه أمتكم أمة واحدة وأن هذا صراطي مستقيما عمل فيها حرف التثنية والاشارة وفي صاحبها ان وفي قوله * ها بيننا ذاصريح النصيح فاصغله * عمل فيها التثنية وفي صاحبها غيره ولاك أن تمنع أن موحشاحال من طلل بل من ضميره في الظرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقى فلا اتحاد موجود فيها تقدير اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصيح أي فالعامل في الحقيقة الفعل الذي أشير اليه بهذه الادوات كالمعنى وأترجى وفعل الشرط في اما فاسناد العمل اليها ظاهري فقط وأما مثالا للاضافة فصلاحيه المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور للاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتداء لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه (قوله) وأحرف التثنية والتشبيه جمع الاحرف لان التشبيه كأن والكاف قد كرا الجر عام بعد خاص (قوله) وقد ندرنا (خ) أي فإورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وقاسه الفراء والاخفش مطلقا ورجحه في الجامع والسكوفيون ان كان صاحبها ضميرا كانت قائما في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوي تقديمها والاضعف ورجحه في التسهيل وضابط المسئلة أن يكون الظرف خبرا مؤخرًا والحال بينه وبين المبتداء كما رأيت أما تقدم الحال على الجملة كقائم زيدا في الدار فممتنع اجما كما في شرح الكافية ومعه اذا تأخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كقندا لك أي وأمي جاز عند الاخفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وتقدمت على الجملة لكونها ظرفا (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصري وهي شاذة فطويات حال متوسطة بين عاملها الظرفي الواقع خبرا وهو يمينه وبين مبتدئه وهو السموات أي والسموات كائنة بيمينه حال كونها طويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر ورد المانعون ذلك بان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة وطويات حال من السموات ويمينه ظرف لغو متعلق بطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له والسموات حال كونها طويات بيمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيامة (قوله) ونحو زيد (خ) مبتدأ خبره مستعجاز ويمن بالكسر أي يضعف وأصله يوهن حذف الواو لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة ونحو مضاف وجلة زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله * أو صفة أشبهت المصرفا * كما بينه الشرح (قوله) وهما حالان (قوله) فقائم حال من الضمير في أحسن وقاعد حال من الضمير المجرور ومن العامل فيهما أحسن (قوله) منصوبان بكان (خ) صريح في ان كان ناقصة والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها ونسب في شرح الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويرد ان فيه تكلفا ضمير مستتر أشياء اذا وكان واسمها أوفاعلها أولا وثانيا يلزم عليه اعمال أفعال النصب في اذامع تقدمها عليه فيقع في مثل ما فر منه الا أن يجيب بالتوسع في الظرف دون الحال (قوله) زيد اذا كان (خ) أي يؤتى باذا للاستقبال وبأذا للماضي (قوله)

فأعلم بكان المحذوفة والتقدير زيد اذا كان قائما أحسن منه اذا كان قاعدا وزيد اذا كان مفردا أنفع من عمرو واذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد

أحسن منه قائما قاعدا (ص) والخال قليجي عذاته عدد * لمقد فاعلم وغير مفرد (ش) يجوز تعدد الخال وصاحبها مفردا ومتعدد الخال الاول جاز يدر كباضا حكاكرا كباوضا حكاكالا من زيد والاعمال (٢١٩) فيهما جاء ومثال الثاني لقيت

هنا مصدرا منحدرة
فصدا حال من التاء
ومنحدرة حال من هـ
والاعمال فيهما القيت ومنه
قوله

لقي ابني أخويه خائفا *
منجديه فأصابوا غمها
خائفا حال من ابني
ومنجديه حال من أخويه
والاعمال فيهما لقي فعند
ظهور المعنى ترد كل حال
الى ما يليق به وعند عدم
ظهوره يجعل أول الخالين
لثاني الاسمين وثانيهما
لأول الاسمين ففي قولك
لقيت زيدا مصدرا منحدرا
يكون مصدرا حال من زيد
وهنحدا حال من التاء (ص)
وعامل الخال بها قاعدا كذا
* في نحو لانت في الارض
مفسدا

(ش) تنقسم الخال الى
مؤكدة وغير مؤكدة
فالمؤكدة على قسمين
وغير المؤكدة ماسوى
القسمين فالقسم الاول
من المؤكدة مأكدت
عاملها وهي المرادة بهذا
البيت وهي كل وصف دل
على معنى عام له وخالفه
لفظا وهو الاكثر وافقه
لفظا وهو دون الاول
في الكثرة فنال الاول

فاعلم) جملة معترضة تعريضا بقول ابن عصفور الآتي (قوله يجوز تعدد الخال) أى لشبهه بالخبر في كونه محكما به في المعنى على صاحبها بالنعت في افهام الانصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع بما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان كيفية وقوعه ويجب تعدده مع اما نحو اما اشكر او اما كفورا ومع لا كجاء يدا لا خائفا ولا آسفا وأما قوله * قهرت العدا الامستعينا بعبئة * ولكن بأنواع الخدائع والمسكر فضرورة (قوله حالان من زيد) أى فهى حال مترادفة فان جعلت الثانية حالان من الضمير في الاولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فأكثر على شئ واحد لزعمهم ان العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف فالمصوب الثاني اما نعت الاول أو حال متداخلة واستثنوا أفضل التفضيل فانه يعمل في حالين كما مر لانه باعتبار ما ضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين في قوة عاملين اذ المعنى زيد يدين حسنة في حال قيامه على حسنة قاعدا ورد بأن القياس على الظرف مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل في زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحديث بقيدتين مختلفتين خائز كالوصفين (قوله ومثال الثاني) أى تعدد الخال لتعدد صاحبها وهذا القسم ان اختلف فيه لفظ الخالين أو معناهما وجب تفرقهما اما مع تأخيرهما كما مشله أو مع ايلاء كل حال صاحبها كقيت مصدرا زيدا منحدرا وان اتحد اللفظ والمعنى وجب جمعهما لانه أخصر سواء اتحد معنى العامل وعمله في صاحب الخال نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والشمس والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل كجاء زيد وذهب عمرو ومسرعين أو عمله كضربت عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا راكبين ونقل عن الرضى أنه لا مانع من التفرق حينئذ كقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا وكبا ويظهر ان العامل في الخال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلا لئلا يجمع عاملان على معمول واحد أفاده الصبان * فان قلت حيث ان تعدد الخال بالحل على تعدد النعت فينبغي انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع النعت وذلك بان يتحد العامل معنى وعملا والاوجب التفرق فلا يقال جاء زيد وضربت عمرا العاقلين ولا جاء زيد وذهب عمرو والعاقلان بل يجعل كل نعت بجنب صاحبه لئلا يجمع عليه مؤثران مختلفان ويكون صرفا منصوبا فالجواب ان الخال لكونه منصوبا لا يضره اختلاف عمل العاملين في صاحبه فيمكن ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لا اتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوتة في العمل فيلزم كونه صرفا منصوبا مثلا وحل عليه اختلاف المعنى فقط طرد الباب فتدبر (قوله الى ما يليق به) أى تقدم أو تأخر (قوله يجعل أول الخالين لثاني الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يعكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال بجنب صاحبها فلا كلام في جوازه (قوله الى مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسبكي أن الخال لا تكون مؤكدة بل هي مبينة أبدالان الكلام لا يتخلو عند ذكرها من فائدة (قوله وغير مؤكدة) ويقال لها مؤسسة ومبينة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالب (قوله على قسمين) زاد الموضح ثالثا وهي المؤكدة لصاحبها نحو لآ من من في الارض كلهم جميعا (قوله لا نعت) يقال عنايتهم عنوا من باب فعد وعنى يعنى عنى من باب فرح وعلى الثاني جاءت الآية واما مثال الناظم فان كان بفتح المثلثة كلاتخش فكذاك أو بضمها كلاتدع فن الاول (قوله مضمون الجملة) هو مصدر مسند لها مضافا للمسد اليه ان كان المسند مشتقا كقيام زيد في زيد قائم وقام زيد والسكون المضاف للمسد اليه مخبر عنه بالمسد ان كان

لا نعت في الارض مفسدا ومنه قوله تعالى ثم ولتيم مديريه وقوله ولا تعثوا في الارض مفسدين ومن الثاني قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمرى (ص)
وان تؤكدة جملة فمضمرة * عاملها لفظها يؤخر (ش) هذا هو القسم الثاني من الخال المؤكدة وهي مأكدت مضمون الجملة

أنا بن دائرة معروف بها

نسبي

وهل بدائرة بالناس من

شار

فعطوفاً ومعروفاً حالان وهما

منصوبان بفعل محذوف

وجوبا والتقدير في الاول

أخوه عطوفاً وفي الثاني أحق

معروفاً ولا يجوز تقديم هذه

الحال على هذه الجملة فلا

تقول عطوفاً زيد أخوك ولا

معروفاً أنا زيد ولا توسطها

بين المبتدأ والخبر فلا تقول

زيد عطوفاً أخوك (ص)

وموضع الحال تنجيء جملة

كجاء زيد وهو ناو رجلة

(ش) الاصل في الحال والخبر

والصفة الافراد وتقع الجملة

موقع الحال كما تقع موقع

الخبر والصفة ولا بد فيها من

رابط وهو في الحالية اما

ضمير نحو جاء زيد يديه على

رأسه أو واو وتسمى واو

الحال وواو الابتداء

وعلامتها صحة وقوع اذ

موقعها نحو جاء زيد وهو

قائم التقدير اذ عمر وقائم أو

الضمير والواو معاً نحو جاء

زيد وهو ناو رجلة (ص)

وذاً بضم مضارع ثبت

حوت ضمير او من الواو حلت

وذاً واو بعدها التو مبتدأ

بالمضارع اجعلن مسندا

(ش) الجملة الواقعة حالا

ان صدرت بمضارع مثبت

لم يجز ان تقرر بالواو بل لا تبط الا بالضمير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو

جامداً ككون زيداً أخاك فزيد أخوك عطوفاً وهذا هو الممكن هنا لما سألني من اشتراط جود جزأى
الجملة والتأكيدي في الحقيقة للارز الكون أخا وهو العطف والحق وكأقالة الشنواني في كلامه حذف
مض أى ما كدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يمكن أخذه هذه الشروط من المتن
فمعرفة جزأيهما من كونها مؤكدة بالخال اذ لا يؤكداً الا ما عرف عند البصريين والاسمية والوجود
من اضماعاً بالخال او من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لسكان عاملا في
الخال فلا يصح مع عاملها وتكون هي مؤكدة للمضمون الجملة والمراد بالوجود المحض ليخرج نحو أنا
الاسم مقداما فانها مؤكدة لعاملها وهو الاسد لتأويله بالشجاع للجملة لا ليس جامداً معضاً وكذا زيد
أبوك عطوفاً وهو الحق بينا كافي التسهيل لتأويل الأبالعاطف والحق بالواضح فعمودهم ليس معضاً
ولما كان عطف الاخ وحقوقه قليلاً بالنسبة للاب وغير لازم له لزومه للاب لم يؤول به بل جعل جامداً معضاً
بخلاف الأب (قوله أنا بن دائرة) هي اسم اسمية وبالاستغناء وانما كان معروفاً مؤكداً للجملة لاشتهار
نسبه بذلك حتى لا يحذف (قوله محذوف وجوبا) أى لان الجملة كالعوض منه ولا يجمع بين العوض
والمعوض (قوله في الاول) يعنى بزيد أخوك الخ ويعنى بالثاني الاثنين بعده وسأله ان المبتدأ اذا كان
غير أن يقدر الفعل مبنياً للفاعل ومع أن الفاعل أو يقدر محذوف فعل أمر (قوله أحق) بفتح فضم من
حققت الامر بالتخفيف أى تحققت أو بضم فكسر من أحققتة بمعنى أنبته وأحق الثاني بضم ففتح لا غير
(قوله ولا يجوز تقديم الخ) أى تضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف
المؤكدة لعاملها فانها كالصدر المؤكدة يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف ممكن ان تنجيء عشاذاً
لعدم اجتماعه معه في المادة والمراد موضع الحال المفردة والاصالية فلا ينافى أن الجملة حال حقيقة لا نائية
عنها بدليل تقسيمه الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (قوله ولا بد فيها من رابط) لا بد أيضاً من
كونها خبرية بضمير تعجبية ولا مصدرية بعلم استقبال كسوف ولن وأداة الشرط فلا يقال جاء زيد ان يسأل
يعطى لاستقبالها كقأله المطر زى فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دما مبنية
وصحح بعضهم وقوعها حالا في نحو لاضر بنه ان ذهب أو مكث لا نسلخ الشرط حينئذ عن أصله اذ المعنى
لاضر بنه على كل حال وجعل منه مثله كمثل السحاب ان تحمل عليه يلهث على كل حال لكن
يبعد الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو الابتداء) أى لدخولها كثيراً على
المبتدأ وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله صحة وقوع اذ موقعها) أى لانها شبه اذ في كونها
هي وما بعدها قيد للعامل السابق كما أن اذ كذلك وليس المراد انها بمعناها اذ الحرف لا يرادف الاسم
(قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدرية بمعموله فتربط بالواو ولذا يجوز البيضاوي جعل واياك
نستعين حالاً من فاعل نعيد وقوله مثبت أى غير مقترن بقدر والالزمت الواو نحو وقد تعلمون أنى رسول الله
وكما تمتنع في المثبت تمتنع في المنفى بلا كما في الشارح نحو ومالنا لا نؤمن مالى لا أرى الهدى والمنفى
بما كقوله

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة * فالك بعد الشيب صبا متبياً

بخلاف المنفى لم أولم فان مضيه يقر به من الماضي الجاز لا اقتران بها وكذا تمتنع في الجملة المعطوفة على
حال قبلها نحو جاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كقوله الحق لاشك فيه ذلك الكتاب
لا ريب فيه والجملة التالية للاسمية كانت كاضر بتأخيراً الا ان زيد خير منه أو ما ضوية كاتسكاز يد الا قال
حقا وما يأتهم من رسول الا كانوا الخ وشد قوله

نصبه حالاً منها اذ لا يساعد الرمم الا عند ربيعة (قوله بما قد فسر) الضمير المستتر في فسر يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لآمن اللبس كما مر واعترضه الموضح بأنه يقتضي نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نسبة مع ان تمييز النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجلة أو ما فيها من فعل أو شبهه على الخلاف الآتي لا بالنسبة المفسرة وأجاب الاشموني بأن كلام الجلة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسراً لهذا أو لهذا باعتبار ان نسبتهم فيصدق أنه نصب بمفسره فالتن على عمومهم ويجرى على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصب بفعلاً فإنه يدل على ان أفعال ليس مفسراً به والا كان محض تكرار فيقاس عليه بما أشبهه من تمييز النسبة أو أنه مقيد بقوله كشبرارضا بان يجعل حالاً من ما أي ينصب بالذي فسر حال كونه كشبرارضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فانما خص المفرد بالذكر لانه جامد غالباً فرمى بتوهم أنه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار وقفيز من الارض مائه وأربعون ذراعاً ومن السكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كافى الصبان وفي السجاعي صاعان ونصف وفي الصالح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة مناوسبعة أثمان مناوالمنا كدما أفصح من المن بالتشديد بطلان وثبتيته منوان وجعه أمنا اه وهذا أقرب الى الثاني فالقفيز مقدار مساحي بريكيلى والمراد هنا الثاني لذكر المساحي في شبرارضا والوزنى في منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجعه أفقزة وقفزان كركبان وهولعراق كالاردب لمصر والمراد بالبحجاز والريستاق خراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ في التعريف كونه ضابطاً فادخل فيه كل الذى للأفراد وليس حداً حقيقياً وارداً على المساهمة حتى تنافيه كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عدى عشرة دراهم بتقوين عشرة واثنى عشرة أسباطاً لانه على معنى من مع أنه ليس تمييزاً بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب لا يجمع ويحجب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم واثنى عشرة هي أسباط وأما المجرور في نحو رطل زيت وقفيز بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزاً كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سبأنى وغيرهما وعلى منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لاخرجه من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكماً (قوله نكرة) خرج المعرفة في نحو حسن وجهه بالنصب فإنه مشبه بالمفعول به لا تمييز عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان آل فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ليس المراد انها مقدرة في الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مفيد معناها وهو بيان ما قبله أى بيان جنسه ولو بالتأويل كما كان من البيانية كذلك فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فإنه يبين جنس المعداد مثلاً وتمييز النسبة فإنه يبين جنس الشيء المقصود نسبة العامل اليه فمثلاً طاب زيد بنفسا في تأويل طاب شيء زيد أى شيء يتعلق به وجنس هذا الشيء مبهم ففسر بنفسا (قوله كاسم لا) مقتضى صنيعه انه أراد معنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لاخرجه بقيد البيان لكن يرد عليه حينئذ ان الحال لا يخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة بل مبين مع ملاحظة قيد آخر أى مبين للدوات لا للهيئات وقيد بحجاب بان المراد معانى من المشهورة لها كالاتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان الظرفية لم تشع فيها فبسين على هذا مخرج لاسم لا فقط وأنه أراد بمعنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لا لخراج الاول أكثر فائدة (قوله اجمال نسبة) التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الدوات مطلقاً غاية الامر انها مقدرة في تمييز النسبة اذ لا بهام في تعلق الطيب بزيد مثلاً الذى هو النسبة بل في متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره أو عامه مثلاً فالتمييز في الحقيقة لامر مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه وانما سمي تمييز نسبة نظر للظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها مما أجرت العرب مجراها لشبهه بها في مطلق

ينصب تمييزاً بما قد فسر
كشبرارضا وقفيز برا
ومنوين عسلا وتمرا
(ش) تقدم من الغضلات
المفعول به والمفعول المطلق
والمفعول له والمفعول فيه
والمفعول معه والمستثنى
والحال وبقى التمييز وهو
المدكور في هذا الباب
ويسمى مفسراً أو تفسيراً
ومبيناً وتبييناً وتمييزاً
وهو كل اسم نكرة تضمن
معنى من لبيان ما قبله من
اجمال نحو طاب زيد بنفسا
وعندى شبرارضا فاحترز
بقوله تضمن معنى من من
الحال فانها متضمنة معنى في
وقوله لبيان ما قبله احتراز
عما تضمن معنى من وليس
فيه بيان لما قبله كاسم لا الذى
لنفي الجنس نحو لارجل قائم
فان التقدير لامن رجل قائم
قائم وقوله لبيان ما قبله من
اجمال يشمل نوعى التمييز
وهما المبين اجمال ذات
والمبين اجمال نسبة فالمبين
اجمال الذات هو الواقع بعد
المقادير وهى المسوحات
نحوه شبرارضا والمكيلات
نحوه قفيز برا والموزونات
نحوه منوان عسلا وتمرا

المقدار وان لم يكن معيناً كذئب ماء ونحو سمن الشبه بالكيل وعلى القرة مثلاً زبد الشبه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تمييز المفرد يكون في أربعة أنواع كفى التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع ما كان فرعا للتمييز كخاتم حديد اوليس هذا حالا عند المبرد والمصنف لجوده وتفكير صاحبه ولزومه والغالب في الحال خلاف ذلك أما نحو خاتمك حديداً فيتعين حال التعريف صاحبه وأوجب سيبويه فيهما الحالية لانه ليس مقدار ولا شبهه دما ميني وأما تمييز التعجب فسياً في ما فيه (قوله والاعداد) ظاهره ان العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب وجعله المصنف قسميهما لاقسما منها لعدم صحة اضافة المقادير اليه فلا يقال مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطي أى فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل لازيت مثلاً وأما العدد فهو نفس العدد واذ العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا فيعطف قوله والاعداد على المقادير لا على المنسوبات (قوله بما فسر) أى بلا خلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جوده لشبهه اسم الفاعل في الاسمية وطلب معموله في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والتون فعشرون درهما شبهه بضاربين زيد اورطل زبتا بضارب زيدا وقيل لشبهه بأفضل من ورجه المصريح (قوله ابيان ما تعلق به العامل الخ) صريح في أن المبيّن ليس هو النسبة بل ذات مقدرة كإمر عن ابن الحاجب فالتقسيم الماراً بها هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما واقتضاه عليهما ما يقتضى ان تمييز النسبة لا ينقل عن غيرهما وسياً في ما في أفعال التفضيل ثم انه قد يكون غير محوّل أصلاً كتمييز التعجب في الله دره فارساً ونحوه بناء على انه من تمييز النسبة وككرم زيد رجلاً أو ضيفان كان هو الضيف فانه غير محوّل عن شئ ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير أن الأصل كرمت رجولة زيداً أو ضيفاً فته لان هذا المصدر عين التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محوّل عن الفاعل ومنه امتلاء الإناء ماء بناء على أن المحوّل عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلاً للفعل المذكور ما على الا كتهفاه بصحة كونه فاعلاً ولولا لازم المند كور وهو التحقيق فمحوّل عن الفاعل والأصل ملأ الماء الإناء والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهراً نفس التمييز في المعنى كان غير محوّل أصلاً كنعم رجلاً زيداً أو أحسن زيداً رجلاً وان كان في المعنى فاعلاً في الأول ومفعولاً في الثاني بخلاف ما أحسن زيداً أو بافانه محوّل عن المفعول أى ما أحسن أدب زيداً لانه غير المنسوب اليه الحسن في المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد نفساً) أى ونحو عجبته من طيب زيد نفساً وزيد نفساً نفساً فهو محوّل عن فاعل المصدر أو الوصف والأصل عجبته من طيب نفس زيد وزيد طيبة نفسه فالنسبة المميزة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل (قوله ومثله اشتعل الخ) أى في انه محوّل عن الفاعل اذا اصل اشتعل شيب الرأس فقول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع بدله وحصل في الاسناد اليه ايهام فجئ بذلك المضاف الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً لان التفصيل بعد الاجمال أو وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبهه سر يان الشيب في جميع الرأس باشتعال النار في الحطب بجامع العموم أو البياض أو استعقاب الغناء في كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلاء أو شبه الشيب بالنار استعارة بالكناية واشتعل تخميسل والجامع ماصر (قوله هو العامل الذي قبله) أى من فعل أو شبهه كإمر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنصب عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة لانها هي الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد مر صحة حمل المتن على المذهبين (قوله بعد ذى) أى المقدرات ونحوها أى مما يشبهها كيلاً أو وزناً ومساحة وقوله اذا أضفتها أى الى التمييز بقريئة البيت بعد لانه تقييد لهذا أى فتمييز المقدرات اذا أضفت له جواً وغيره نصب (قوله كد حنطة) مبتدأ وخبر كفى المسكودى أو الخبر محذوف أى عندي وخبره ابدل أو حال والسكاف جارة للجملة لقصد لفظها (قوله ان كان مثل الخ) اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف

والاعداد نحو عندي
عشرون درهما وهو
منسوب بما فسر وهو شبر
وقفيز ومنوان وعشرون
والمبين اجمال النسبة هو
المسوق لبيان ما تعلق به
العامل من فاعل أو مفعول
نحو طاب زيد نفساً ومثله
اشتعل الرأس شيباً وغرس
الارض شجراً ومثله وغرنا
الارض عيوناً ونفساً تمييز
منقول من الفاعل
والاصل طابت نفس زيد
وشجر منقول من المفعول
والاصل غرس شجر
الارض فبين نفس الفاعل
الذى تعلق به الفعل وبين
شجر المفعول الذى تعلق
به الفعل والناصب له في هذا
النوع هو العامل الذى قبله
(ص)

وبعد ذى وشبهها اجزء
اذا

أضفتها كد حنطة غذا

والنصب بعد ما أضيف

وجبا

ان كان مثل ملء الارض

ذهبا

(ش) أشار بذى الى ما تقدم

ذكره في البيت من

المقدرات وهو ما دل على

مساحة أو كيل أو وزن

ومثل خبرها أي إن كان المقدار الذي أضيف من المضاف في ملء الأرض ذهباً في أنه مضاف لغير التمييز
وجب النصب بعده هذا ما يفيد به حل الشارح وقال الاشموني والمراد أي أن كان أي المضاف مثل ملء الخ
أي في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف إليه ومثله قدر راحة سحاباً لا يقال ملء ذهب ولا قدر سحاباً فإن
صح اغناء المضاف عن المضاف إليه جاز النصب والجر بالإضافة به حذف المضاف إليه الأول كأن شجع
الناس رجلاً وأشجع رجلاً اه وفيه أن الذي يغني عن المضاف إليه في أشجع الناس الخ ليس هو المضاف
بل التمييز كما يستفاد من الجمع لأنه الذي يحل في محله فالأولى على هذا أن يعود اسم كان إلى التمييز للمعلوم
من المقام أي أن كان التمييز مثل ملء الخ في أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف إليه وجب نصبه وينبغي أن
يراد بقوله بعدما أضيف أي لغير التمييز ما يعم المقدرات وغيرها ليكون للتمييز بقوله أن كان الخ فائدة إذ
محتززه وهو ما يغني عن المضاف إليه لا يكون في المقدرات وشبهها فلا حاجة لخواجه منها ولأن مما يجب
فيه النصب لضافته لغير التمييز مع عدم اغناؤه تحوّلته دره فارساً ويحرج رجلاً كما في الجمع لكن يرد على هذا
أن التمييز ليس للمضاف الذي هو درو وجب بل للمضاف إليه وهو الضمير على ما سيأتي فالأوجه أن وجوب
النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأني إضافة المميز إليه فتأمل (قوله في مجوز جر التمييز الخ) ظاهره
كالمتن أنه يسمى تمييزاً عند جره وقال ابن هشام بخلافه وأنما يجوز الجر إذا أريد بالشبه ونحوه نفس الشيء
المقدر من البر والأرض مثلاً فإن أريد به الآلة التي بقدرها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزاً أصلاً لأنه على
معنى اللام لا من ولذلك يتعرض له المصنف والشارح (قوله فإن أضيف الدال على المقدار) قيد به لأن الكلام
في المقدرات وإن كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادي والاشموني لكن الشارح جعل قوله أن كان الخ
ليبين الواقع وبيان المراد من أضيف لالا احتراز كما مر فلا يضره التقييد بها (قوله وجب نصب التمييز)
أي بالنسبة إلى عدم الإضافة فلا ينافي جواز جره بمن أخذنا ما سيأتي (قوله والفاعل المعنى) مفعول
لأنه من قومه مع تأكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كما في السندوني أو هو مفعول
للفاعل أمام منصوب أو مجرور بضافته إليه من إضافة الوصف لمعموله أي الفاعل الذي فصل المعنى أي قام به
لأن فاعل العلوم لا في الحقيقة أي القائم به العلوه المنزل (قوله اذ يصح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كالمتن
أن هذا التمييز محوّل عن الفاعل الاصطلاحي كإذهب إليه بعضهم ويؤيده حصره فيما مر تمييز النسبة في
الفاعل والمفعول وفيه أنه يفوت التفضيل المستفاد من أفعل اذ لم تبين الغرب فاعلاً يؤدي معناه حتى يوضع
مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محوّل عن مبتدأ مضاف والأصل منزلك أعلى فجعل المبتدأ تمييزاً والضمير
المضاف إليه مبتدأ فأنفصل وارتفع وعلى هذا أفراداه بقوله والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو المنسوب إليه
المعنى أي المتصف به في الحقيقة لأنه محوّل عنه اه وقد يجب بالمكان أن يراد فعلاً لوازناً وكثرة
زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل أو بان قوته غير ضار إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع
مكان أفعل في غير هذا الباب فكذلك فيه فتدبر (قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعل
بعضاً من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول في مثاله زيد بعض الرجال وهذا بعض
النساء فيجب فيه الجر لوجوب إضافة أفعل لما هو بعضه وإنما نصب في أكرم الناس رجلاً مع أنه بعضه لتعذر
إضافة أفعل مرتين فالخاص أن تمييزاً فاعلاً يتصب في صورتين ويجز في صورة (قوله وبعد كل الخ) قيل
لأنه في هذا البيت إذا التبان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز
أي بالنصب وجوباً كما يشعر به المثال فيمتنع جره بالإضافة (قوله ما دل على تعجب) أي بالوضع وهو
ما أفعله وأفعله به أو بالعرض نحو لته دره فارساً وما بعده والتمييز في كل ذلك من تمييز النسبة كما قاله الموضح
لكن نقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز في نحو لته دره فارساً لا يكون من تمييز النسبة إلا إذا علم

في مجوز جر التمييز بعده
بالإضافة إن لم يصف إلى
غيره نحو عندى شبر أرض
وقفيز بروموا غسل وتمر
فإن أضيف الدال على المقدار
إلى غير التمييز وجب نصب
التمييز نحو ما في السماء قدر
راحة سحاباً ومنه قوله تعالى
فإن يقبل من أحدهم ملء
الأرض ذهباً وأما تمييز
العدد فسيأتي حكمه في باب
العدد (ص)

والفاعل المعنى انصبين بفاعل
مفضلاً كانت أعلى منزلاً
(ش) التمييز الواقع بعده
أفعل التفضيل أن كان
فاعلاً في المعنى وجب نصبه
وإن لم يكن كذلك وجب
جره بالإضافة وعلامة ما هو
فاعل في المعنى أن يصلح
لجعله فاعلاً بعد جعل أفعل
التفضيل فاعلاً نحو أنت
أعلى منزلاً وأكثراً
فمنزلاً وما لا يجب نصبهما
اذ يصح جعلهما فاعلين
بعد جعل أفعل التفضيل
فاعلاً فتقول أنت علامنزلك
وأكثر مالك ومثال ما ليس
بفاعل في المعنى زيد أفضل
رجل وهذا أفضل امرأة
فيجب جره بالإضافة إلا إذا
أضيف أفعل إلى غيره فإنه
ينصب حينئذ نحو أنت
أفضل الناس رجلاً (ص)
وبعد كل ما اقتضى تعجباً
ميز ككرم باني بكرأبا

(ش) يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو ما أحسن زيداً رجلاً أو كرم باني بكرأبا

ولله درك عالما وحسبك يزيد رجلا وكفى به عالما ويا جارا تاما أنت جارة (ص) واجر بمن ان شئت غير ذي العدد *
والفاعل المعنى كطب نفسا تفد (ش) يجوز التمييز بمن ان لم يكن (٢٣٥) فاعلا في المعنى ولا يميز العدد فتقول

عندي شبر من أرض
وقيز من بر ومنوان من
عسل وتمر وغرس الارض
من شجر ولا تقول طاب
زيد من نفس ولا عندي
عشرون من درهم (ص)
وعامل التمييز قدم مطلقا
والفعل ذو التصريف نورا

سبعا
(ش) مذهب سيبويه
رجه الله تعالى أنه لا يجوز
تقديم التمييز على عامله
سواء كان متصرفا أو غير
متصرف فلا تقول نفسا
طاب زيد ولا عندي
درهما عشرون وأجاز
الكسائي والمناذني والمبرد
تقديمه على عامله المتصرف
فتقول نفسا طاب زيد
وشبها اشتمل رأسي ومنه
قوله

أنهم جرساني بالفراق
حبيبها

وما كان نفسا بالفراق تطيب
وقوله
ضيعت حزي في ابعادى
الاملا
وما رعويت وشبها رأسي
اشتملا

ورافقهم المصنف في غير
هذا الكتاب على ذلك
وجعله في هذا الكتاب
قليل فان كان العامل غير

مصر جمع الضمير كن بالله دره فارسا ورجلا وحسبك به ناصر والله درك عالما وكان بدل الضمير ظاهر
كثله در زيد رجلا فان جعل المرجع كان من تمييز المفرد لان افتقار الضمير اليهم الى بيان عينه أشد من
افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس اه وهو في الرضى أيضا ثم قال ماملا خصه فتمييز
النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كنه الامثلة اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد الخ وهو
في ذلك غير محول كما هو وقد يكون متعلقه كفاي طببت عالما اه والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير
ما فاعله وأفعله وأما الضمير في نعم وبئس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد وان علم مرجعه لانه لا يعود
الا على التمييز ونقل عن المصنف انه من تمييز الجملة ومثله به رجلا وأما تمييز كم فن تمييز العدد لانها كناية
عنه (قوله والله درك عالما) الدر بفتح الدال اللين فيحتمل أنه كناية عن فعل الممدوح أو يراد به لئن
ارتضاه أى ما أعجب هذا اللين الذى نشأ به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله
للتعظيم لانه من شئى الجباب (قوله يا جارتا) مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفا كيا غلاما وما للاستفهام
التعظيمى مبتدأ وأنت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير معلوم المرجع بالخطاب أى لبيان جنس ما وقع
عليه التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لانه واجب وقوله غير ذي العدد أى
الصريح فلا ينافى أن تمييز كم يجر بمن وهو من ذى العدد لانها غير صريحة فيه (قوله والفاعل) بالجر
عطاف على ذى أى وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على مامر (قوله ان لم يكن فاعلا) أى محولا
عنه فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحي ومنه أفعال التفضيل على مامر وكذا عن المفعول لان
المحول عنهم مامر للنسبة أوليات مقصورة على مامر فلا يصلح للحمل على المذكور قبله وذلك شرط في
مجرور من البيانية وكذا التمييز في عشرون رجلا لا يصلح للحمل لانه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من
في هذه الثلاثة بخلاف غيرهما من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو
مفعولا في المعنى كنه درك فارسا وأبرحت جارا وما أحسن زيد رجلا فيجوز جره بمن وان كان في
الاولين فاعلا في المعنى لان مدلول الظاهر والضمير شئ واحد اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفي الثالث
مفعولا معنى لكنه غير محول لانه عين ما قبله ومن الجر قوله

يا سيدا ما أنت من سيد * موطأ الا كنف رحب الذراع

وكذا يجر في نعم رجلا زيد لانه غير محول كما هو كقوله * فنعم المرء من رجل تهاى * (قوله غرس
الارض الخ) مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبعا) ماض مجهول ونائب
فاعله يعود للفعل ونزرافة مصدر محذوف أى سبق سبقا نورا الاحال من ضمير سبق كما قيل لان القصد
استناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أى لانه كانت في الايضاح فلا
يتقدم مثله (قوله ورافقهم المصنف) أى قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتسمكا
بما سمع منه كقوله أنفسا تطيب بنيل المني * وداعى المنون ينادى جهارا
وليس من التقديم قوله

إذا المرء عيننا قر بالعيش مريا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما

لان المرء فاعل محذوف يغرسه قر والمحدوف هو العامل في التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٩ - (خضرى) - أول) متصرف منهموا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيد رجلا أو غيره نحو عندي عشرون
درهما وقد يكون العامل متصرفا بمتنوع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو كفى زيد رجلا فانه لا يجوز تقديم رجلا على كفى وان كان
فعلا متصرفا لانه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فعنى قولك كفى زيد رجلا ما كفاه رجلا (ص)

﴿حروف الجر﴾ هـاك حروف الجر هي من الى * حتى خلاها شاعدا في عن على من مندرج اللام كي واو نا * والكاف والباء لعل ومتى (ش) هذه الحروف العشرة كلها مختصة بالاماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء وقل من ذكر كي واهل ومتى في حروف الجر فاما كي (٣٣٦) فتكون حرف جر في موضعين أحدهما اذا دخلت على ما

﴿حروف الجر﴾

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك أولانها تجر معاني الافعال الى الاسماء أي تضييقها وتوصلها اليها ومن ثم مماها الكوفون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا في الاستثناء من حيث انهما لا استخراجا للتوصل لان المراد أنها تبرز معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاعراب المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدم بالجر دون العكس ولما قيل ان الجر في الاضافة بالحرف المقدر (قوله هـاك) اسم فاعل بمعنى خذ وحرف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالـكاف في رويدك وذلك واياك وأرايتك بمعنى أخبرني وقد تبدل في هـاك همزة متصرفه كذلك فيقال هاء هاؤم الخ (قوله في موضعين) زيد عليها ما ثالث وهو المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفنى كيما يضر وينفع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما مقالة الاخفش وقيل ما كافه لكي عن العمل كما تكف رب (قوله ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وحيء بالهاء) أي وقفالتحفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يفعل بهامع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الهـا ان تقف

(قوله بان مضمرة) اعلم أن كي ان ذ كرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعاً وأذ كرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها فاطعاً وان خلت عنهما كما مثاله احتملت الجارة بشدة تقدير أن بعدها المصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور ان معها ضرورة وظهور اللام كثير فالاولى الجمل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فاجرى عليه الشرح احتمال مرجوح (قوله عليل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي (قوله أبى المغوار) بكسر الميم وسكون الغين المججمة كنية رجل ويروى أبى على عملها عمل كان وأول البيت * فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل الخ (قوله شريم) بالنشئين المججمة أي مشرومة أي مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلى أو مقدر للجار الشبيه بالزائد على ماضي (قوله حرف جزائند) صوابه شبيه بالزائد ومثلهما لا ورب لان الزائد لا يفيد شيئاً غير التوكيد وهذه تقييد الترخي والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد في انها لا تتعلق بشئ كجاء المغنى وكذا أحرف الاستثناء في قول من ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعلق فقط لامن كل وجهه (قوله وروى أيضا حذف اللام الخ) ولا يجوز الجر في غير هذه الاربعة من لغات لعل نصريح (قوله يري دون من كنه) أي فهمي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شربن الخ) ضمنه معنى روين فهداه بالباء أو هي بمعنى من التبعية والجمع جمع لجة بالضم وهي معظم الماء ونشيج بنون فهمزة فياء جيم كصهيل أي صوت عال ووجه لمن نشيج حال من نون شر بن العائدة للسحاب لزعم العرب والحكمة أنها تدنو من البحر الملح في أما كن مخصوصة فتبتدئ منها خراطيم عظيمة تخراطيم الابل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد في الجوف فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم تمطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذا لم يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضتا عن باء القسم فانه يقال آله

الاستفهامية نحو كيـمه
أي لـه فا استفهامية
محرورة بكى وحذف
ألفها لدخول حرف الجر
عليها وحيء بالهاء للـسكت
الثاني قبلـوك جئتـكي
أكرمـزيداً كرم فـعل
مضارع منصوب بأن
مضمرة بعدـكي وأن
والفعل مقدران بمصدر
محـرور بكى والتقدير
جئتـكي اكرامـزيداً
لاكرام زيد وأما لـعل
فالجر بها لغة عليل ومنه
قوله

لعل أبى المغوار منك
قريب
وقوله

لعل الله فضلكم علينا *
بشيئ ان أمكم شريم
فأبى المغوار والاسم
الكريم مبتدآن وقريب
وفضلكم خبران ولعل
حرف جزائند دخل على
المبتدأ فهو كالباء في
بحسبك درهم وقدروى
على لغة هؤلاء في لامها
الاخيرة الكسر والفتح
وروى أيضا حذف اللام
الاولى فتقول لعل بفتح
اللام وكسرها وأمامـتى

فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجهامتى كخير يدون من كنه ومنه قوله

شربن بـماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لمن نشيج وسيأتي الكلام على بقية العشرة من عند كلام المصنف عليها ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولا من حروف الجر وذ كرها في غيره ومنه سيبويه

انها من حروف الجر لكن لانجر الا المضمر فتقول لولاى ولولاك ولولا فالياء والكاف والهاء عند سيبويه مجرورات بالواو وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر ووضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كالاتي عمل في الظاهر نحو لولا زيد لايتك وزعم المبرد ان هذا التركيب اعني لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو

(٢٢٧)

أقطع فيمناء أراق دماءنا
ولولاك لم تعرض لاحسابنا

حسن

وقول الآخر

وكم موطن لولاى طحت

كاهوى

باجرامه من قنة النبق

منهوى

(ص)

بالظاهر اخصص منذ مذ

وحتى

والكاف والواو ورب والتا

* واخصص منذ ومنذ وقتا

ورب

* منسكب والقاء لله ورب

ومارو ومن نحو ربه فتي

تزر كذا كها ونحوه فتي

(ش) من حروف الجر مالا

يجر الالظاهر وهي هذه

السبعة المذكورة في البت

الاول فلا تقول منذ ولا

منذ وكذا الباقي ولا تجر

منذ ومنذ من الاعماء الظاهرة

الاسماء الزمان فان كان

الزمان حاضرا كانت بمعنى

في نحو مارا يته منديومناى

في يومنا وان كان الزمان

ماضيا كانت بمعنى من نحو

مارا يته منديوم الجمعة أى

من يوم الجمعة وسيد كر

المصنف هذا في آخر الباب

بالمسمع وصل الهمزة وهاء الله لافعلن بقطع همزة الله ووصلها مدا وقصرا وأضعفها القاطع مع القصر بل أنكرها ابن هشام ويقال الله بالقطع والقصر بالانعوض شيء عن الباء لما في التسهيل ان الجر بالياء المعوض عنها الهمزة فلا لاخفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم وتائه مع ان الواو عوض من الباء والقاء عوض من الواو (قوله انها من حروف الجر) أى الشبهة بالزائدة فلا تنعلق بشئ كرب ولعل الجارة كما مر (قوله مجرورة بالواو) أى مع كونها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلهما محلان على رأى سيبويه فان عطف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجاعا لانها لاتجر الظاهر فقوله وزعم الاخفش انها في محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجراح) أى كما عكسوا في قولهم ما أنا كأت ولا أنت كانا ولا يرد أن النيباة انما عهت في الضمائر المنفصلة لوجودها في المتصلة أيضا في عساك وعساه على قول تقدم في باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير مبتدأ لأن معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون في محل رفع وجر كعجبت من ضمير بك زيدا (قوله أقطع) بالضم من الاطماع والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المأثر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت تحريض معاوية على قتاله (قوله وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف لطحت وأمبتدأ خبره جملة لولاى طحت أى طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح أى هلك وتاؤه للخطاب ومصدرية وهوى أى سقط وفاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم أى جثة والقنة بضم القاف وبشد النون أعلى الجبل كالقنة وزناوه معنى وكذا النيق بكسر النون وسكون التحتية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الآتى واخصص بمداخل وكذا يختص به كي ولعل وبتي فالجملة عشرة لاتجر الضمير لطحت كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت والمنكر أو الآخر والمتصل به أو بكونه عوضا من باء القسم لا أصلا فيه أو بغرابة الجر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين في نحو كك فطر المنع وما عداها يجرها (قوله والقاء لله ورب) بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع أنها اقلية مع رب الآن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة (قوله الاسماء الزمان) أى لانها اذا كانا اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصابه حو فين طلبا للمناسبة بين معلميها ولا يرد قولهم مارا يته منذ أن الله خلقه لان الزمن مقدر فيه أى منذ من أن الله الخ وأما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كاسمى أى وشروط الزمان المجرور بهما كونه متعينا لاميها كمنذ زمن وماضيا أوحالا لمستقبلا كمنذ غد ومتصرفا لا غيره كمنذ سحر تريد به معينا وشروط عالمها كونه ماضيا امامنفيا يصح تكرره كمارا يته منديوم الجمعة أو مبتدأ متطاولا كسرت منديوم الخميس بخلاف قتله أو ما قتله مذ كذا فان قلت ما قتلت مذ كذا بالهاء صح لان القتل المتعلق بمعين لا يكرر بخلاف غيره مالم يتجاوز بالقتل عن الضرب فتدبر ومن أسماء الزمان الظروف الاستهائية كمنذ كم أو منذ متى أو منذ أى وقت سرت (قوله وقد شذ جرها الضمير) قال ابن هشام انخفض راوى وكذا لا تعطفه أيضا فهي مخصصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى اياك (قوله لا ياني) بضم الياء وكسر القاء أى لا يجرد اناس فتي حتى يجردوك حينئذ يجردون القتي

وهذا معنى قوله واخصص منذ ومنذ وقتا وأما حتى فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف وقد شذ جرها الضمير كقوله

فلا والله لا ياني أناس * فتي حتاك يا ابن أبي زياد ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم ولغة هذيل ابدال حائها عينا وقرأ ابن مسعود فتر بصوابه عتي حين وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذكر فعل القسم معها فلا تقول أقسم والله ولا أقسم بالله ولا تجر التاء الالفاظ الله فتقول تائه لافعلن وقد سمع جرها الرب مضافا الى السكبة فقالوا تارب السكبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تالرحن

(قوله تحياتك) أى وحياتك فالتاء بدل عن واو القسم (قوله ولا تجررب الانكرة) أى موصوفة غالبا ان لم تكن هى وصفا لازوما خلافا للبرد كجاف التسهيل ولا تتعلق بشئ وانما تدخل لفائدة التكثير غالبا كحديث يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلا كقوله

ألارب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان

فجرورها امامتدا كذا ذكر وخبره فى الحديث عارية وفى البيت اما جلة ليس له أب وواوها زائدة كهى فى آية وفتحت أبواها أو هو محذوف أو ثابت والواو حالية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم عليهما السلام أو مفعول به كمثل الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لغية بالهاء واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصريين وذهب الكوفيون والا خفش الى اسميتها وأيده الرضى بانها مثل كم التكثيرية وهى اسم اتفاقا فكما أن معنى كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك معنى رب رجل عندي كثير أو قليل من هذا الجنس عندي وجنح اليه الدماميني قال وعلة بنائها حينئذ تضمنها معنى الانشاء كاقيل فى كم أو شبهها وضع الحرف فى لغة تخفيفها وحل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور باضافتها اليه وحصل العامل لها نفسها مثل كم لا تجرورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء أو معها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمين وكل من هذه السبعة امام تخفيف الباء أو تشديد بها ورب بضمين ففتح مشدد ورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الطمع وفى السجاعي ثمانية عشر منها عشرة هنا والثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربع مع ما فقط أو مع ما والتاء فالجاء خمسة وعشرون (قوله وقد شذجها ضمير الغيبة) أى شذ قياسا لاستعمالها لكثرة ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم نفسه بغيره باسم مؤخر عنه مطابق للعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو رب رجلا أو امرأة أو رجالا أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهى أى ضعف مجرور برب محذوف أى ورب واه ورأيت براء فهمزة فو حدة أى أصلحت ووشيك أى سر يعاصف لمصدر محذوف أى رأيا وشيكاً وهن أعظمه مفعول رأيت وعطبا بكسر الطاء أى مشرقا على العطب وهو الهلاك بدليل أنفقت أى أبعدته منه (قوله وأم أو عال الخ) صدره * خلى الذنابات شمالا كشبا * وضمير خلى الجار وحشى والذنابات بالذال المحجمة اسم موضع وشمال ظرف أى ناحية شماله وكشبا بفتح السكاف والمثلثة أى قريبا منه والمفعول الثانى خلى اما شمالا وكشبا حال أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع عطف على الذنابات أو مبتدأ خبره كها أى كالذنابات وأقرب على الاولى عطف على محل كها وعلى الثانى عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا ولا حلالا أى زوجات كه أى كالجار الوحشى ولا كهن أى الاتن الاحاطلا أى الا بعلا مانعا أنشاء من الزوج بغيره كالعاضل واعلم ان جر السكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصونه بها جررها لغيره من الضمائر شاذ نثر وانظما كقول الحسن انا كك وأنت كى وقولهم ما أنا كانت وما أنت كانا وما أنا كايك وما أنت كايلى (قوله فى الامكنة) متعلق بابتدى وعن تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضلة واعلم ان ما ذكر هذه الحروف من المعانى المتعددة ان تبادرت كلها من الحروف كالا ابتداء والبيان والتبعض فى من والاستعانة والمصاحبة والسببية فى الباء كان حقيقة فى جميعها بطريق الاشتراك اللفظى فرار من التعكم اذ المتبادر علامة الحقيقة ولا يردان المجاز أولى من الاشتراك كما فى جمع الجوامع وغيره لان عمله عند تيقن حقيقة أحد المعانى وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم يتبادر منها كالا ابتداء والانتهاى فى الباء نحو شر بن بماء البحر وأحسن بنى فذهب البصريين منع استعمالها فى ذلك قياسا فلا ينوب بعضها عن بعض كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها أو أنهم ذلك فهو امام مؤول بما يقبله

وذكر الخفاف فى شرح الكتاب انهم قالوا تحياتك وهذا غريب ولا تجررب الانكرة نحو رب رجلا عالم لقيت وهذا معنى قوله ورب منكر أى واحد من رب النكرة وقد شذجها ضمير الغيبة كقوله واه رأيت وشيكاً صاع أعظمه

وربه عطبا أنفقت من عطبه كما شذج السكاف له كقوله * وأم أو عال كها وأقربا * وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلالا * كه ولا كهن الاحاطلا هذا معنى قوله ومارووا البيت أى والذى روى من جررب المضمير نحو ربه فتى قليل وكذلك جر السكاف المضمير نحو كها (ص) بعض وبين وابتدى فى الامكنة

بين وقد تأتى لبدء الا زمانه وزيد فى نفي وشبهه جـ * نكرة كالباع من مفسر (ش) تجبى عن

أخذت من الدراهم ومنه
قوله تعالى ومن الناس
من يقول آمنا بالله ومثاها
لبيان الجنس قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من
الاثان ومثاها لا ابتداء
الغاية في المكان قوله تعالى
سبحان الذي أسرى بعبده
ليس من المسجد الحرام
الى المسجد الأقصى ومثاها
لا ابتداء الغاية في الزمان
قوله تعالى المسجد أسس
على التقوى من أول يوم
أحق أن تقوم فيه وقول
الشاعر تخبرن من أزمان
يوم حليلة إلى اليوم قد
جرى كل التجارب
ومثال الزائدة ما جاء في من
أحد ولا تزداد عند جمهور
البصريين الا بشرطين
أحدهما أن يكون المجرور
بها فقرة الشان أن
يسبقها نفي أو شبهه والمراد
بشبهه النفي النهي نحو
لا تضرب من أحد
والاستفهام نحو هل جاءك
من أحد ولا تزداد في
الايجاب ولا يؤتى بها جارة
لمعرفة فلا تقول جاءني من
زيد خلافا للاختصاص وجعل
منه قوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم وأجاز
الكوفيون زيادتها في
الايجاب بشرط تنكير
مجرورها ومنه عندهم قد
(ش) يدل على انتهاء الغاية

اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمنين شر بن معنى روين وأحسن معنى لطف
أو حل على الجواز كالظرفية المجازية في جندوع النخل لتشبيهها بالظرف الحقيقي بجامع التمكن وفي تخجيل
وأمان باب نيابة كلمة عن أخرى شذوذ فالتجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ وهذا الثاني يحمل
الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بالاشذوذ قال في المغنى وهو أقول تعسفا (قوله للتبعية)
علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض بالتجوز وعلامة البيان صحة الاخبار
بما بعدها عما قبلها والابتدائية أن يحسن في مقابلة إلى أو ما يفيد فأنشأها كعوز بالله من الشيطان فان معنى
أعوز به ألتجى إليه منه فالبدء أفادت الانتهاء والغالب فيها لا ابتداء حتى قيل ان سائر معانيها ترجع إليه
فكان ينبغي تعديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على السكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها
ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم الى لا انتهاء الغاية (قوله في غير الزمان) اشارة الى أن المراد بالا مكنة في
الماتن ما ليس زمانا فيشمل نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص أما كن بالتأويل
للازمة المكان لها (قوله ومن الناس من يقول) المتبادران من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر
له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر وعن صرح بأن التبعية اسم
الامام الطيبي وقال السعد بعد كلام قرر فلو جسه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قبل
التبعية يمين يكون أقل مما بعدها دائما فن يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها نقدير والبيان بالبعكس
فالرجس أكثر من الاوثان وقد يكون أقل تخاتم من حديد (قوله من أول يوم) ان أريد بالتأسيس
البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فن بمعنى في كما قاله الرضى قال ومن في الظروف كثير ما تقع
بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن يئتنا وبينك حجاب اه صبان (قوله تخبرن) ماض مجهول
ونون النسوة للسيف ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة وحليلة بنت الحرث بن أبي شمر ملك
غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطبتهم بطيب من عندها فلما قدموا على المنذر قالوا له
صاحبنا يدين لك ويعطيك حاجتك فتبأشروا صحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا
المنذر ويقل انه ارتفع في ذلك اليوم من الحجاج أى الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع
تجربة كما في المصباح (قوله الا بشرطين) بقي ثالث وهو كون مجرورها فاعلا كما يأتيهم من ذكر أو
مفعولا كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولو منسوخا كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائما أو
مفعولا مطلقا على ما قاله ابن هشام نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء أى من تفرط فلا تزداد مع غير الاربعة
عند الجمهور وفائدتها التخصيص على العموم ان لم تختص النكرة بالنفي كما مثل أوتأ كيد النص عليه ان
اختصت به كما قام من أحد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب للعامل بدونها فهي مقحمة بين الطالب
ومطلوبه لا أنها لا تفيد شيئا اذ سقوطها يخل بالمراد منها (قوله أن يسبقها نفي) فلا تزداد في الاثبات الا في
تمييزكم الخبرية اذا فصل منها بفعل متعد نحو تركوا من جنات كما نقله السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أى
هل وكذا الهمة على الوجه ولم تسمع مع غيرهما لانه لا يطلب به الا التضور بخلاف هل فله تصديق والهمة
له ولا تصور (قوله خلافا للاختصاص) أى في عدم الشرطين معا (قوله يغفر لكم الخ) أجاب عنه الجمهور
بان من فيه تبعية لازمة فله معنى بعض مفعول به وذنو بكم مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب جميعا لان هذا النامعشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام
على أن الموجبة الجزئية لا ينافيها الا السالبة الكلية لا الموجبة وفي الاقان عن بعضهم أن يغفر لكم حيث
كانت المؤمنين تجرد عن من بخلافها للكفار تفرقة بينهما (قوله فساكن من مطر) أجيب بانها تبعية

كان من مطر أى قد كان مطر (ص) لانها حتى ولا م والى * ومن وباء يفهمان بدلا

بالى وحتى واللام والاصل من هذه الثلاثة الى فلذلك تجر الآخرو غيره نحو سرت البارحة الى آخر الليل أو الى نصفه ولا تجر حتى الاما كان

آخر الأومة صلاباً لا شوك قوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا نقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام للأنتهاء قابل ومنه قوله تعالى كل يجري لأجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى بدل فمن استعمال من بمعنى بدل قوله عز وجل أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدل الآخرة وقوله تعالى ولونشاء جملتنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون أي بدل منكم وقول الشاعر وجارية لم تأكل المرققا * ولم تدق من البقول الفستقا أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسرني بها جر النعم أي بدلها وقول الشاعر (٣٣٠) فليت لي بهم وقوما أذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا أي بدلهم (ص)

واللام للملك وشبهه وفي تعدية أيضاً وتعليل قفي وزيد والظرفية استثنى بها وفي وقد بينان السببا (ش) تقدم ان اللام تكون للأنتهاء وذكر هنا انها تكون للملك نحو لله مافي السموات ومافي الارض والمال لزيد وشبهه الملك نحو الجبل للفرس والباب للدار وللتعدية نحو وهبت لزيد مالا ومنه قوله تعالى فهب لي من ذلك ويا ايديني ويرث من آل يعقوب وللتعليل نحو جئتكم لا كرامكم وقوله واني لتعرفني لذكر الكهزة كما انتفض العصفور بلله القطر * وزائدة قياساً نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى ان كنتم للرويا تعبرون وسماعاً نحو ضربت لزيدوا شار بقوله والظرفية استثنى الى آخره الى معنى الباء وفي فذكر أنهم ساءوا مشتركاً في افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لترون

كما مر أو بيانية لمخدوف أي قد كان شيء من مطر أو ان زياتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان من مطر فاجيب بذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان في الآية أيضاً جلة ما ذكره هنا من أربعة معان وسياق البديهة بقي الظرفية كاذنودى للصلاة من يوم الجمعة والتعليل بما خاطبهم أغرقوا والمجازاة كمن قد كمن في غفلة من هذا حتى عجز الخبيث من الطيب والاستعانة كالباء ينظرون من طرف خفي والاستعلاء كمن ونصرناه من القوم الذين كذبوا بالجنة عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة في الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بتنزل لاسلام كان قوله يس عن ابن هشام أي تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر ولزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي ومثال الآخر أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل * واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للفرد ولا تكون الا غائية وهي التي لا تجر الا آخر والمتصل به والثانية جارة لان المضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سيأتي ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية في الى وحتى أو عدم دخولها عمل بها والافعال صحيح دخولها في حتى لا في الى جلا على الغالب فيهما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أي الرقيق الرقيق والبقول خضر اوات الارض (قوله شنوا الاغارة) أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة والاغارة مفعول له ومفعول شنوا مخدوف (قوله للملك) هي الواقعة بين ذاتين ثانيهما يملك كما مثله وشبهه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين ثانيهما لا يملك بفتح الياء كما مثله أيضاً وأولاهم لا يملك بضمها كانت لي وأتالك ولز يدأخ فان وقعت بين معنى وذات كالحديث وللـكافرين النار أي عذابها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجبل) بضم الجيم وفتحها ما يلبس اللدابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله وللتعدية) أي المجردة عن افادة معنى فلا ينافي أنها في بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجردورها (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل لشبهه التعليل فتكون في وهبت لزيد مالا للتعليل قال في المغني والاولى أن تمثل التعدية المجردة بما أحب زيداً لعمرو وما أضر به لسكر أي لان ما بعد ما مفعول حقيق للفعل لكونه متعدياً بالاصالة فلما بني للتعجب صار لازماً بالنسبة اليه عند البصر بين فعدي له باللام وأما الهزمة فتعدياً لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الاصلية فاللام حينئذ ليست لتعدية بل مقوية للعامل اضعفه باستعماله في التعجب (قوله وزائدة) أي امالتقوية عامل ضعف بالتأخير عن معموله كشالي الشارح أو بكونه فرعاً في العمل نحو مصداقاً لما معهم فعال لما ير يدو اما المجرد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضامين كالأبالك في قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشئ أصلاً لكونها زائدة محضة وأما الاولى فلا تتعلق بالعامل الذي قوته وان لم تكن معدية لتعديده بنفسه فهي واسطة بين المعدية والزائدة كافي التوضيح وشرحه (قوله خشاش) مثل الخاء والفتح أشهر وهو هوام الارض وحشراتا وقيل

غير

عليهم مصبحين وبالليل أي وفي الليل ومثالها للسببية قوله تعالى

فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً ومثال في الظرفية قولك زيد في المسجد وهو الكثير فيها ومثالها للسببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض (ص) بالباء استعن وعدعوض ألحق * ومثل مع ومن وعن بها انطق (ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية وللسببية وذكر هنا انها تكون

غبر ذلك (قوله للاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى بآلة الالة وبآلة السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلته فلا تندرج احداهما في الأخرى (قوله ولاتعدية) أي الخاصة وهي تعدية الفعل إلى مفعول كان قاصر عنه بان كان قبلها فاعلا فتصيره مفعولا فهي كالمفعول في ذلك وأكثر ما تعدية الفعل القاصر كذهب بن يدأى أذهبته ولذا قرئ أذهب الله نورهم أما تعدية معنى العايل إلى المجرور فعامية في كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى بآلة المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والائمان ففيها مقابلة شيء بشئ أي دفع شيء وأخذ آخر في مقابله أما بآلة البديل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار أحد الشيئين على الآخر واستظهار في الهمع أن بآلة البديل تدل على اختيار الشئ أعم من كونه مقابلا بشئ آخر أم لا فهي أعم مطلقا (قوله اشترى الحياة الخ) أي حيث بدلوا ما في التوراة بما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم لا خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم فكأنهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب السكتمان وأخذوا بدله الدنيا من أسافلهم فهو بمن معنوى لا حسي كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه بآلة التعويض أيضا لدخولها على الثمن المعنوى وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليس بآلة السببية خلافا للمنزلة بناء على زعمهم بوجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث ابن يذخل أحدكم الجنة بعمله فان المنفي فيه السبب الذي لا يمكن تخلفه والمثبت في الآية التعويض والمجازاة (قوله وللاصاق) هذا المعنى لا يفارقها لاند اقتصر عليه سيديوه فكان ينبغي تقديمه ثم هو إما حقيق كما مسكت بن يذاق قبضت على جسمه أو ما يحبس منه من ثوب أو غيره أو مجازي كمثل الشارح فان فيه الصاق المروء بمكان يقرب من زيد لا يزيد نفسه واستظهار السامي أن في قبض الثوب مجازي كالمروء فقال الشمني لا يلقى باللغة هذا التدقيق فإسك ثوب زيد يقال له في اللغة ما سكت زيد بخلاف المروء (قوله ومعنى مع) أي المصاحبة فذكر لها بعد مكرر وعلايتها أن يصلح في وضعها مع ويغنى عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أي معه أو مساهما وقد دخلوا بالكفر كذلك قال في المانتي وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسيح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والجساضاء للمفعول أي سبحه حامدا له أي زهده عما لا يليق به وأثبت ما يليق به وقيل للاستعانة والجساضاء للفاعل أي سبحه بما جده نفسه اذ ليس كل منزه به بحمدود لا ترى أن تسبيح المعتزلة عطل كثير من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن السجري في قوله فسيح بحمد ربك بحمده واختلاف في سبجناك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على زيادة الواو في أي في الباء ما ذكر وقيل جملتان على أنها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك في أي ماض وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا يحول بريد أنه من إقامة السبب وهو الجسد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اه بتصرف (قوله ومعنى عن) أي المجاوزة فيسئل وتختص حينئذ بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنباءكم وقيل لا بدليل يسمى نورهم بين أيديهم وبأيامهم أي وعن إيمانهم (قوله وعن الخ) متعلق بمعنى ومن قد فطن فاعله وتجاوزا بضم الواو مفعوله مقدم (قوله كما على الخ) مامصدرية وعلى مبتدأ خبره جعلوا والف لالطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسي إلا أنه من غير مادته والجملة الاسمية صلة ما وان كان الغالب وصلها بالفعلية أي جعل على الخ (قوله للاستعلاء) أي العلو فالسجين والثناء زائدان لا لالطلب وهو حقيق ان كان العلو على نفس المجرور حسا كمثلها أو بمعنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب ومجازي ان كان العلو على ما يقرب من المجرور ونحو أراجد على النار هدى أي هاديا دما ميني قال الفارسي وأما نحو توكت على الله فن باب الاضافة والاسناد أي أضفت توكتي وأسندته إلى الله اذ لا يعا عليه تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا (قوله للمجازاة) هي بعد شئ مذكورا وغيره من مجرورها بسبب الحدث قبلها فالاول رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس لتركن

للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وللتعدية نحو ذهب بن يد ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم وللتعويض نحو اشترى الفرس بالف درهم ومنه قوله تعالى أولئك الذين اشترى الحياة الدنيا بالآخرة وللاصاق نحو صررت بن يدو بمعنى مع نحو يعتك الثوب بطرازه أي مع طرازه وبمعنى من كقوله شر بن بماء البحر أي من ماء البحر وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب أي عن عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة نحو فسيح بحمد ربك أي مصاحبا حمدا ربك (ص) على للاستعلاء ومعنى في وعن وعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد نجى موضع بعدد على كما على موضع عن قد جعل (ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا نحو زيد على السطح ومعنى في نحو قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها أي في حين غفلة وتستعمل عن للمجازاة كثيرا نحو رميت السهم عن القوس وبمعنى بعد نحو قوله تعالى لتركن

طابقا عن طبق أى ورد
طبق وبمعنى على نحو قوله
لاه ابن عمك لأفضلت في
حسب

عنى ولأنت ديانى فتخزوني
أى لأفضلت في حسب
على كما استعملت على
بمعنى عن فى قوله

أذا رضيت على بنو قشير
* لعمر الله أعجبني رضاها
أى إذا رضيت عني (ص)
شبه بكاف وبها التعليل
قد

يعنى وزائدا لتوكيد ورد
(ش) تأتى الكاف للتشبيه
كثيرا كقوله زيد كالأسد
وقد تأتى للتعليل كقوله
تعالى وأذكروه كما هذاكم
أى طهائره أياكم وتأتى
زائدة للتوكيد وجعل منه
قوله تعالى ليس كمثله شئ
أى ليس مثله شئ وبما
زيدت فيه قول روبة
لواحق الاقرباب فيها
كالملق أى فيها الملق أى
الطول وما حكاه القراء أنه
قيل لبعض العرب كيف
تصنعون الاقط فقال كهين
أى هينا (ص)

واستعمل اسما وكذا عن
وعلى
من أجل ذا عليهما من
دخلا
(ش) استعملت الكاف
اسما قليلا كقوله

بسبب الرمي والثاني رضى الله عنك أى جازتك المؤاخنة بسبب الرضا ثم المجاوزة لما حقيقة كذا كرا ومجاز
كاخذت العلم عن زيد كانه لما عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ فاده سم وكذا سائمه
عن كذا كانه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوز به سبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا أوجب مما سأل بخلاف
ما اذا لم يجب فالأولى أن يقال كانك لما سألته جاوزتك المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزته مالك مجاوزتك
أياها فيصدق أنه بعد شئ وهو السائل عن المجزور فتأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ولم
يذكر لها البصر بكون غير المجاوزة وتأولوا غير هاء فى الآية متعلقة بمحذوف أى طبقا متباعدة فى الشدة عن
طبق فى كل حال أعظم مما قبله (قوله لاه ابن عمك) أى لله دراهن عمك لخلف لام الجر واللام الأولى من
الجلالة شذوذ فافهموا وحذف المضاف وهو دروا ناب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف وأفضلت
أى زدت ديانى بشدة التحية أى مالى والغائم بأمرى فتخزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو يسكون
الواو تخفيفا للقافية وإن كان منصوبا بعد فاء السببية وهو مرفوع عطف على الجلة الاسمية قبله أى ما أنت
ديانى فإنت تخزوني (قوله إذا رضيت على) يحتمل أنه ضمن رضى معنى عطف فعلى على بابها وقشير
بالتصغير (قوله قديعنى) التقليل بالنسبة الى التشبيه والافتعالها كثير كفى شرح الكافية (قوله أى
طهائره) أى فاصدريه (قوله ليس كمثله شئ) أى للزوم المحال على عدم زياتها وهو اثبات المثل له
تعالى لأن النفي يعود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ
شئ فيكونان مثبتين ألا ترى أن قولك ليس كائن زيد بأحد يدل ظاهرا على أن لزى ديانا وان احتمل أن نفي
المشابهة للابن لعدمه وانما زيدت الكاف فى الآية لتوكيد نفي المثل لأن زياتها كعادة الجلة كذا قال
الاكثر ومنع آخرون زياتها ففهم من قال المثل بمعنى الصفة والذات أى ليس كصفته أو كذاته شئ
والحقه ومنهم على أنها باقية على حقيقة ما من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للبالغة فى
التنزيه كفى قولهم مثلك لا يبخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه أى أنت لا تبخل وعدلوا عن ذلك
تنزيها عن تعاقب البخل به ولو على سبيل النفي فكذا فى الآية المراد لازمها وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل
لكان هو مثلا لمثله لأن المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله أما حقيقة المقتضية لاثبات
المثل فلم يستمرادة أصلا وقد صرحوا بأنه لا يضرب فى الكناية استحالة المعنى الحقيقي فضلا عن استعماله لازمه
هنا ما ذكره وطالما كنت أجسد فى نفسى منه شيئا لأن محصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة
الآية وقد تقرر سابقا أنها تقتضى اثباته ولذا أولوها بهذه الأوجه فكيف يعقل أن اثبات الشئ ونفيه
يلزمان معا شئ واحد مع تصريحهم بأن تنافى الوازم يقتضى تنافى الملزومات وبفرض صحة أن كذا
منهم لازم لها فقصروا على هذا دون ذلك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكتفى فيه قولنا
أنه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتل نفيه وإن كان
الأول أقرب فظهر ما مر فى ليس كائن زيد بأحد لكن عارضة فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان
له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل فى نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهى قرينة
الكناية بخلاف المثال فتفهم ذلك فانه مما تحير فيه الافهام وقدا وضحناء والله الحمد (قوله لواحق الاقرباب)
جمع لاحق بمعنى ضامر والاقرباب جمع قرب كعنتى وقفل هى الخاصرة أو من الشاكاة الى مراق البطن
والملق بفتح الميم والقاف الأولى الطول الفاحش مع رقة وهو مبتدأ خبره فيها أى الخيل كفى العيني بصفها
بضمور البطن والطول وقيل الضمير لجر الوحش (قوله اسما قليلا) خصه سيمويه والمحققون بالضرورة
كقوله * يصحكن عن كالبرد المنهم * أى من سن مثل البرد الذائب وقوله

بكالا قوة الشعواء جلت فلم أكن * لاواع الا بالكى المقنع

وأجازته كثيرون منهم الفارسي اختياراً فهي في زيد كالأسماء مخبر مضافاً للاسم كافي المعنى أو متعلقة
بمحذوف هو الخبر (قوله أنتهون الخ) الهمزة للانكار والشطط الظلم والجور ووجهة ولن ينهي حال
من واوتقنون ووجهة يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل في هذه الشواهد انها حرف وهي وبجوررها
صفة لمحذوف أي شيء كالطعن وبفرس كالقوة أجيب بأن حذف الموصوف بالطرف كالجلة له مواضع ليس
هنا منها (قوله عند دخول من) ظاهرة قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على
السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تعين للاسمية وكذا خبر من فان عن
جرت على نادرا ولذا جعل المتن دخوله شاهداً للاسمية لاضابطاً فكان الاول للشارح موافقته وما يرد
اسماً إلى معنى المنتهى وترد منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزخشي والطبي وترد علا فعلاً
ماضي من العلو ومن أمر من المين وهو الكذب فاستكملاً لأقسام السكامة (قوله غدت الخ) أي
سارت القطاة من عليه أي الفرج والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم هموزامة صبرها عن الماء وهو
ما بين الشرب إلى الشرب قال الدماميني يستعمل في الابل لكن استعاره لقطاة يروي جسها بكسر الخاء
وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضاً للابل لا للطير لانها لا تصبر كذلك لكن ضربه مثلاً وتصل بفتح
الفوقية وكسر المهملة أي صوت أحشاؤها من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو بفتح القاف
وسكون التحتية بعدها ضامة مجمة قشر البيض الأعلى وزياء بزاء من مجمعتين مكسورة أو لا هما وقد
تفتح كقوله السيوطي وبينهما تحتية أرض غليظة ومجهول كقوله الفقير الذي لا يمتدئ فيه لعدم علاماته
لا يمتدئ ولا يجمع كافي القاموس وهو مجرور بضافة زياء إليه لانهت لها الان اسم المكان لا يبعث به عند
البصريين فز زاء مجرور بالكسرة لان الاضافة تبطل منع صرفه بالالف الممدودة الا أن يجعل بدلاً فيجر
بالفتحة (قوله دريئة) بهمة بعد التحتية الساكنة مفعول ثانٍ لاري وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي
والطعن وفي شرح شواهد المعنى للسيوطي جواز باء موحدة بدل الهمزة (قوله حيث رفعاً) بالبناء للفاعل
وقوله أو ألياً الفعل ماضٍ مجهول والالف نائب فاعله وهي مفعوله الثاني والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل
معنى أي جعل الفعل واليها والمراد الفعل الماضي فلا يقال مديقوم لان عاملها لا يكون الماضي فلا
يجتمع مع المستقبل ولو قال أو ألياً الجلة نحو مندع الشمل الجلة الاسمية أيضاً كقوله

فما زلت أبني الخبر منذ أن يافع * وليد اوكه لاجين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد (قوله أمم مبتدأ) وسوغه
كونها معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضياً كالمثال الاول فمعناها أول مدة عدم الرؤية كذا وان
كان حاضراً كالمثال الثاني أو معدوداً كإرأيت مديومان فمعناها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهراً أو
يومان (قوله وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها كذا وهو واجب التأخير
فيهما اجراء لهما اسمين مجرأهما حرفين في التقديم على الزمان الآن اسمية مذأغلب من الحرفية ومنذ
بالعكس (قوله خبرين) أي طرفيين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر هما بعد هما بمعنى
ما لقيته مديومان بيني وبين لقائه يومان واعتراض بأن فيه ظرفية الشيء وهو يومان في نفسه وهو بدلانها
حيث نذر زمانية بمعنى بين وأجيب بأن هذا يرد على قولهم بيني وبين لقائه يومان وهو جائز بلا تكبير فما كان
جواباً عنه فهو الجواب عن هذا ما بيني وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفاً للحقبة كافي
قولهم أمس قبل اليوم أي في زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقي أن هذا التفسير لا يطرد فيما إذا قلت في يوم
الاحد ما رأيت مديوم الجمعة لان بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط وأجيب بأنه على حذف
انما ظني أي الجمعة وما بعده إلى الآن ووجهة مندع ما بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافاً بياناً

أنتهون ولن ينهي ذوي
شطط كالطعن يذهب فيه
الزيت والغفل
فالسكاف اسم مرفوع
على الفاعلية والعامل فيه
ينهي والتقدير ولن ينهي
ذوي الشطط مثل الطعن
واستعملت على وعن
اسمين عند دخول من
عليهما وتكون علا بمعنى
فوق وعن بمعنى جانب
ومنه قوله
غدت من عليه بعدنام
ظموها اتصل وعن قبض
بزياء مجهول
أي غدت من فوقه وقوله
ولقد أرايتي للريح دريئة
* من عن يعني تارة وأما
أي من جانب يعني (ص)
ومندع منذ اصمان حيث رفعاً
أو ألياً الفعل كجئت مذعاً
وان يجزأ في مضى فكمن
* هما في الحضور معنى في
استين
(ش) تستعمل مندع منذ
اسمين اذا وقع بعدهما
الاسم مرفوعاً أو وقع
بعدهما فاعل فمثال الاول
ما رأيت مديوم الجمعة أو مند
شهرنا فند اسم مبتدأ خبره
ما بعده وكذلك مندع وجوز
بعضهم أن يكونا خبرين لما
بعدهما ومثال الثاني جئت
مندعاً فند

لا مرتبطة بالجملة الاولى وقيل انها مضافان مضافان لجملة فسمية لان المرفوع بعدهما فاعل بمحذوف أى
 مذ كان أى مضى يومان وهما متعلقاتان بضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره الى أن التكلم فمعنى ما رأيتهم
 يوم الجمعة اتفقت الرؤية وقت وجود الجملة أو مضمرة واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم
 حتى ينافى المقصود كذلك يقال فى سرت مذ كذا فتدبر (قوله اسم منصوب الخ) أى فهو ظرف لضمون
 ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله أو اسمية كالبيت المارو يأتى فيه ماضى من ملاحظة
 الاستمرار الى أن التكلم ليوافق المقصود وقيل انها حينئذ مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن
 مضاف اليها والتقدير فى جئت مذ دعاء وقت المجى هو زمن دعائه وفى البيت المارو أول وقت طلبي الخ وهو
 وقت كوني بأفعلى مقار بالباو غ جملة مداخل مستأنفة كما مر (قوله بمعنى من) أى البيانية هذا ان كان
 مجرورهما معرفة كمثلها فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة الامعودة لفظا كذا
 يومين أو معنى كذا شهر لما مر من أنهما لا يجزان المبهم أى ما رأيتهم من ابتداء يومين الى انتهائهما (قوله
 ان كان حاضرا) ولا يجوز فى الحاضر بعدهما الا الجر عندا كثر العرب أمال الماضى فبعد منه يترجح
 جرو بعده من رفعه والراجح أن أصل مذ من حذف النون تخفيفا بدليل ضمها للاقادة ما كن كذا اليوم والا
 لكسرت على أصل التخلص وبهضم يضمها بلاسا كن أصلا وقيل هما أصلا ن مطلقا وقيل عند كونهما
 اسمين فقط (قوله وبعده من) متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول وما نائب فاعله والضمير فى يعق
 عائدا على ماى فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن العمل لانها لا تزيل اختصاصها بالاسماء وانما يحكم
 بزائدتها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهى موصول حرفى نحو بما نسوا يوم الحساب أى
 بنسيانهم (قوله مما خطاياهم) الاولى التمثيل بقراءة مما خطياهم كفى للمغنى لظهور جرحها لا يقال
 يحتمل فى جميع ما ذكر ان ما لم معنى شئ والذي بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظاهر (قوله
 وقديليهما) فاعله ضمير يعود على ما كذا نائب فاعل زيدر ذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف
 (قوله فتكفهما) أى غالبا وحينئذ يندخلان على الجمل كما مثله (قوله فان الجر) جمع جاروسكنت
 ميمه للضرورة وتخفيفا من الضم والحيطات مبتدأ خبره شروهم جماعة من تميم سمو باسم أبيهم الحبط
 بفتح المهملة وكسر الموحدة أو بفتحيتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو سمى به لانه أكل نباتا بالبادية
 يسمى الزرق وهو الحنذقوق فأنفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحيتين والمنفخ بطنه
 يسمى الحبط بفتح فكسر وجعل أبو حيان ما موصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية لا كافة
 لانها لا تكف الكاف عنده أى ككون الحبطات شر الخ (قوله بما الجامل) بالجيم وهو قطع الابل
 مع رعاها والمؤنل لشدة الموحدة المعد للقدية والعناجيج بعين سهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر
 الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العناجيج لعامة منه
 ودخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسي يجب أن تجعل ما سماه منى شئ
 والجامل خبر لمحذوف والجملة صفة ما وفيهم حال أى رب شئ هو الجامل حال كونه فيهم ولم يجعل جملة الجامل
 فيهم صفة لما لعمد الرابط فيها والغالب دخوله على الماضى نحو رب ما رأيتهم فى علم * ترفعن ثوبى شمالات
 أو المضارع المنزل منزله لتحقق وقوه نحو رب ما يود الذين كفروا كما أن الغالب على ضمير المكفوفة كون
 العامل فيما بعدهما ماضيا نحو رب رجل كريم لقيته بل أرجبهم بعضهم (قوله كما الناس) ما زائدة والناس
 مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه الخ من الجرم وهو الظلم وروى مظلوم عليه وظالم (قوله ماوى الخ)
 منادى صرخم ماوية وبالتنبيه والشاهد فى بتاغرة حيث زيد فيها ما ولم تكفها عن جر غارة والشعواء
 بالعين المهملة أى الغاشية المتفرقة كاللذعة بخر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أى الكى بالحديد

اسم منصوب المحل على
 الظرفية والمامل فيه جئت
 وان وقع ما بعدهما مجرورا
 فهما سر فاجى بمعنى من ان
 كان المجرور ماضيا نحو
 ما رأيتهم مذ يوم الجمعة أى
 من يوم الجمعة وبمعنى فى ان
 كان حاضر نحو ما رأيتهم مذ
 يومنا أى فى يومنا (ص)

وبعد من وعن وباء زيدا
 فلم يعق عن عمل قد علمنا
 (ش) أى تزايدا بعد من
 وعن والباء فلا تكفها
 عن العمل كقوله تعالى
 مما خطاياهم أغرقوا وقوله
 تعالى عما قبل ليصبحن
 نادمين وقوله تعالى فما
 رجعة من الله لت (ص)
 وزيد بعد رب والكاف
 فكف

وقد يليهما وبجر لم يكف
 (ش) تزايدا بعد الكاف
 ورب فتكفهما عن العمل
 كقوله

فان الجر من شر المطايا *
 كما الحبطات شر بنى تميم
 وقوله * ربما الجامل المؤنل
 فيهم * وهنا جيج بينون
 المهار وقد تزايدا بعدهما فلا
 تكفهما عن العمل وهو
 قليل كقوله

ماوى يارب تاغارة *
 شعواء كاللذعة بالميسم
 وقوله وننصر مولانا ونعلم
 انه
 كالناس مجرور عليه وجارم

(ص) وحذفت رب فخرت بعد بل * والفاو بعد الواو اشاع ذا العمل (ش) (٢٣٥) لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء

عمله الا في رب بعد الواو فيها
سند كره وقد ورد حذفها
بعد الفاء بل قليلا فمثاله
بعد الواو قوله
وقام الإعماق خاوي المنخرق
ومثاله بعد الفاء
فمثلا حبلى قد طرقت
ومرضع
فالهيئة عن ذي تمام محول
ومثاله بعد بل قوله
بل بالدمع الفجاج قتمه *
لا يشترى كتمان وجهه
والشائع من ذلك حذفها
بعد الواو وقد حذف الجر رب
مخذوفة من غير ان يتقدمها
شيء كقوله

رسم دار وقفت في طاله *
كدت أقضى الحياة من جاله
(ص)

وقد يحذف سوى رب لدى *
حذف و بعضه يرى مطردا
(ش) الجر بغير رب محذوف
على قسمين مطرد وغير
مطرد فقيل المطرد كقول
رؤبة لمن قال له كيف
أصبحت خير والحمد لله
التقدير على خير وقول
الشاعر

اذ قيل أي الناس شرفيلة *
أشارت كليب بالأصابع
أي أشارت الى كليب وقوله
وكرمة من آل قيس ألفتة
* حتى تبدخ فارتقى الاعلام
أي فارتقى الى الاعلام

(قوله) وحذفت رب فخرت الخ) صريحه كالشراح ان الجر بعد المذكورات رب المخذوفة لابلها وهو
الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الاتفاق عليه في بل والفاء وله لم يعتبر ما نقل عن
بعضهم من أن الجر بهما النيات بهما من باب كمال الكوفيين في الواو (قوله قليلا) أخذه من تقييد
المصنف الشيعي بالواو لكنه بعد بل أقل من الفاء ومع التجرد أقل منهما (قوله فذلك الخ) يحذف رب
المخذوفة وهو مفعول طرقت أي أقيمتها ليلًا وحيل بدل منه ومرضع عطف عليه وألحيتا شغلها عن ذي
تمام أي عن ولد ذي تمام أي تعار يذمه علاقة عليه خوف العين والحول بضم الميم أي عمره حول ويروي
مغيبل بضم الميم وسكون الميم وفتح الياء التحتية وهو الذي توثق أمه وهي ترضع وانما خص الحبل
والمرضع لانهما أزهدها النساء في الرجال ومع ذلك تعلقتا به ومالتا اليه (قوله بل بلد) أي رب بلد والفعجاج
بكسر الفاء جمع فجج بفتحها وهو الطريق والقم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار كالقمام والقم بفتح
فسكون وجهه بفتح الجيم أصله جهر ميه بياء النسبة وهي بسط تنسب الى جهرمة قرية بفارس حذف ياء
النسبة للضرورة وقيل الجهرم بساط من الشعر وجواب رب قطع في بيت بعده (قوله رسم دار) بالجر أي
رب رسم دار وهو ما بقي من آثارها لا صقا بالأرض كالرمد والذلل ما شخص أي ارتفع من آثارها كالوتد
والانافي وقوله من جاله بفتح الجيم واللام الأولى أي من أجله وأعظم شأنه لان الجلال يطلق بمعنى من أجل
وبمعنى عظيم وحقير أيضا وأما جال بالبناء على السكون فخر فبمعنى نعم (قوله كتول رؤبة) بضم الراء
وسكون الهمزة ابن الججاج وهو من فصحاء العرب قال الزخشي وهو من أمضغ العرب للشيخ والقيصوم
يريد بذلك تحقيق كونه بدو لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يعضهما آدميون تصریح (قوله على
خير) أي أو بخير (قوله أشارت كليب) بالجر مصغرا اسم قبيلة والأصابع فاعل أشارت أي أشارت الأصابع
بالأ كف الى كليب والباء اما بمعنى مع أي مع الأ كف وهو مقول أي أشارت الأ كف بالأصابع (قوله
وكرمة) أي وررب رجل كريمة والتاء للبالغ على غير قياس لان أمثلهما فعالة كسبابة وفعولة كفروقة
ومفعولة كهمذارة وليس منها فاعيلة كما في العيني وان المعنى وررب نفس كريمة وذكر في ألفتة على تأويلها
بالشخص وقيس بمنع الصرف للعامة والتأنيث على معنى القبيلة وألفتة بفتح اللام من باب ضرب أي أعطيتها
الفاو أما ألفتة بالكسر فبمعنى أحببته وتبدخ بمثناة فوقية فوحدة ففجومتين بمعنى تكبر وارتفع من البدخ
بفتح حتين وهو الكبر والأعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جر به الى مخذوفة (قوله والمطراد الخ) منه لفظ
الجلالة في القسم بدون تعويض عن الباء نحو الله لأفعلن وكى المصدر به حيث يقدر قبيلها اللام جارة لها مع
صلتها وان وأن مع صلتهما لانهما في محل جر بالحرف المقدر عند الخليل والكسائي أما عند سيديويه فحلها
نصب بنزع الخافض وكذا يطراد الحذف بعد ما تضمن مثل المخذوف سواء كان بعد استهفهام نحو زيد بالجر
جوابا لمن قال بمن مررت ونحو أزيد بن عمرو جوابا لمررت بزيد أو بعد تخصيص كهلاد يمار لمن قال جئت
بدرهم أو شرط كامرر بأهم شئت ان زيد وان عمرو بالجر أو عطف نحو وفي خلقكم ما يثبت من دابة آيات
لقوم يوقنون واختلاف أي في اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس محذور بالمعطف على خلقكم لئلا
يعطف على معمولي عاملين مختلفين العاملان في الإبتداء والمعمولان خالقكم وآيات ونحو قوله

المحب جلدان هجرا * ولا حبيب رافة فيجبرا
أي ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطراد الحذف في المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله
بدالى أنى است مدرك ماضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
بحر سابق على توهم الباء في مدرك (خاتمة) لا بد لك من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق

والمطراد كقوله بك درهم اشتريت هذا فدرهم محذوف عن مخذوفة عند سيديويه والتحليل وبالإضافة عند الزجاج وعلى منه سيديويه
والتحليل يكون الجار قد حذف وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما في غير كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر

متعلق به لان الظرف لا بد له من شئ يقع فيه والجار موصل معنى الفعل الى الاسم فالواقع في الظرف والموصل
منه الى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو اما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولوناً ولا نحو
وهو الله في السموات وفي الأرض فالجار متعلق بلفظ الجلالة لتأوله بالمعبود أو المسمى بهذا الاسم واما مشير
الى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فينعمته متعلق بما لأنها تشير الى معنى الفعل وهو التفتي بناء
على جواز التعلق بحروف المعاني ومنه الجهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذي تشير اليه أى انتفى جنونك
بنعمة ربك والله أعلم

﴿ تم الجزء الأول من حاشية الخضرى على ابن عقيل و يليه الجزء الثانى وأوله الاضافة ﴾

﴿ فهرست الجزء الأول من حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ﴾

صفحة	صفحة
أعلم وأرى ١٥٦	خطبة الكتاب ٢
الفاعل ١٥٨	الكلام وما يتألف منه ١٢
النائب عن الفاعل ١٦٧	المعرب والمبني ٢٥
اشتغال العامل عن المفعول ١٧٢	النسكرة والمعرفة ٥١
تعدى الفعل ولزومه ١٧٨	العلم ٦١
التنازع في العمل ١٨٢	اسم الاشارة ٦٧
المفعول المطلق ١٨٦	الموصول ٦٩
المفعول له ١٩٤	المعرف باداة التعريف ٨٣
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً ١٩٦	الابتداء ٨٨
المفعول معه ٢٠٠	كان وأخواتها ١١٠
الاستثناء ٢٠٢	فصل في ما ولاولات وان المشبهات باليس ١١٨
الحال ٢١٢	أفعال المقاربة ١٢٣
التمييز ٢٢١	ان وأخواتها ١٢٨
حروف الجر ٢٢٦	لا التي لنفي الجنس ١٤١
	ظن وأخواتها ١٤٧

﴿ تم ﴾

الجزء الثاني

من

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف
جميل حرى مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى
أفاض الله عليه سبحانه رحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين
من صالح دعواته على شرح المحقق الجليل العلامة الهمام
ابن عقيل على ألفية الامام ابن مالك رحمهما الرحيم
المالك آمين

﴿وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور﴾

﴿هذه الطبعة مقابلة على نسخة قو بات على نسخة المؤلف﴾

تعلمو العربية وعاموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(الاضافة)

هي لغة مطلق اسناد شيء إلى شيء أو نسبته اليه واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اثنين توجب لشافيهما الجراً بداوان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلة الثاني من الاول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه كنبون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجراً بداو يسمى الاول مضافاً والثاني مضافاً اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لكل منهما قال يس وعينها ياء لاخذها من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه أي فأصلها ضيف ككرام فعل بهما فاعل باقامة واجازة وسيأتي في بنية المصادر (قوله نونا تلي الاعراب) أي حرف الاعراب وهي نون المثني والجمع وما ألحق بهما بخلاف نون بسايتين وشياطين فلا تحذف للاضافة لأنها لا تلي الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للحل وان كان الاصح أن الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجوداً لا متأخر عنه اه وظاهر أن المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالاعراب لما هو معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معرفة ولا مبينة فوصف الحركة بكونها اعراباً أو بناء متأخر عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أي تريد اضافته وقوله احذف أي ان كان ما ذكر موجوداً والا فلا تحذف في نحو ابيك وذوي مال لعدم النطق بالنون ولا في نحو أفضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشابهة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود آل في الثالث الآن يراد الحذف لفظاً أو تقديرًا وانما وجب حذفهما لالتصاقهما على تمام الكلمة وانفصالهما عما بعدهما والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سيناً) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشأم ويقال طور سينين وهو مثال الحذف للتنوين (قوله وانومن أرفي) أي معناهما وهو بيان الجنس المشوب بقبعية والظرفية وليس المنوي لفظهما إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره (قوله اذالم يصلح) أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعية في مصارع مصر وقوله للمساوي ذينك أي مما لم يرد فيه ذلك بأن أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة فهي على معنى اللام لان الظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكاه أفاده يس وهذا يعلم ان

(ص)

(الاضافة)

نونا تلي الاعراب أو تنويناً * مما تضيف احذف كطور سيناً والثاني اجرر وانومن أرفي اذا * لم يصلح الا اذا ك واللام خلتا للمساوي ذينك واخصص أولاً * أو أعطه التعريف بالنون

تلا

(ش) اذا أردت اضافة اسم الى آخر حذفت ما في المضاف من نون تلي الاعراب وهي نون التثنية أو الجمع وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجر المضاف اليه فتقول هذان غلاما زيد وهؤلاء بنوه وهذا صاحبه واختلف في الجاز للمضاف اليه فقل هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أرفي وقيل هو مجرور

بعضهم انها تكون أيضا بمعنى من أوفى وهو اختيار المصنف وإلى هذا أشار بقوله وانومن أوفى الخ وضابط ذلك انه اذا لم يصلح الاتقدير من أوفى فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره والا فلاضافة بمعنى اللام فيتعين تقديره من ان كان المضاف اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب خز وخاتم حديد التقدير هذا ثوب من خز وخاتم من حديد ويتعين تقديره في ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبتني ضرب اليسوم زيدا أي ضرب زيد في اليوم ومنه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين تقديره من أوفى فالإضافة بمعنى اللام نحو هذا غلام زيد وهذه يد عمر وأى غلام لزيد ويد عمر وأشار بقوله واخصص أولا الخ إلى ان الإضافة على قسمين محضة وغير محضة فغير المحضة هي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله كما سيند كرمه وهذه لا تقيد الاسم الأول تخصيصا ولا تعريفا

نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الارادة وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازا فعليا كما أطلقوه بل انما أراد اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلا واختصاص الفاعلية بجعل الليل مكرًا كان فيه مجازة على في النسبة الإضافية كما يكون في الاسنادية كهزم الامبراجند وفي الايقاعية كنومت الليلة أي أوقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين حيث أوقع الاطاعة على الامر وهي لا مرفق تأمل (قوله بالمضاف) هو مذهب سيبويه والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولانه يقتضى المضاف اليه ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الاسماء المحضة لاحظ لها في العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر (قوله عند جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تبعه ابن درستويه ان الإضافة ليست على تقدير حرف أصلا والالزم أن غلام زيد يساوي غلام زيد وليس كذلك فان معنى المعرفة غير النكرة وأوجب بأن قولنا غلام زيد ليس تفسيرًا مطابقيًا من كل وجه بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط ويمكن أن الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف) اختيار ولده والرضي وغيرهما مذهب سيبويه والجمهور انها بمعنى اللام أو من فقط وما أوردهم معنى في محمول على اللام توسعا فبني ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملازمة الوقوع فيه وكذا مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الظرف وانما لم ترد التي بمعنى من إلى اللام كما قال به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحق أن تجعل قسما مستقلا بخلافها بمعنى في فقليلة فردت إلى اللام تقديلا للاقسام فتحصل ان الاقوال أربعة (قوله جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن الاول فلا حاجة لجعله شرطًا ثانيًا بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئي وصحة الاخبار تخرج الاول فنحو يز يدو بعض القوم على معنى اللام لان من اعدم صحة الاخبار ما على ما نقله في الجمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء بالبعضية فعلى معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المصنف اضافة الاعداد إلى المعدادات كثلثه دراهم والمقادير إلى المقدرات كسبعة ارض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسي على معنى اللام وأما إضافة عدد إلى عدد كثلثا ثمة فقد انفقا على انها بمعنى من ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج إلى تأويل مائة بمئات (قوله ظرفا) أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا كسكر الليل يا صاحبي السجن (قوله بمعنى اللام) أي ان لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه فيمكن في افادة مدلولها وهو الاختصاص وبهذا يرتفع الاشكال عن مواد الإضافة اللامية كما في الجامعي وقد يصح اظهارها عند ابدال اللفظ بمرادفه أو مقاربه كندى مال وعنانز يدوم بكر وكل رجل لانه بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل من اللامية لاضافة اللفظية كما صرح به ابن جني والشالو بين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على معنى حرف ولا يدل للاول ظهورها في فعال لما ير يد حافظات للغيب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا) ليس المراد به ما يشمل التعريف بل قلة الاشتراك فقط فلا يرد أن التعريف داخل فيه فكيف يجوز تخصيصه (قوله وتعريفا) أي نوعا من أنواعه المقررة في القرآن الاضافة تأتي لما تأتي له اللام من العهد وغيره وانما أثر التعريف اذا كان المضاف قابلا له بخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا يعرف لشيء غله في الاهام وكذا نحو رب رجل وأخيه ومثلك وناهيك ووجه وحده لان رب ومثلك لا يجبران المعارف فهماني تأويل أخيه وفصيل لما قيل معرفتان للتسامح في التابع وأما وحده فخال وهو واجب التشكيك وهل الإضافة إلى الجمل تقيده التعريف لانها في تأويل مصدر مضاف لفاعلها أو مبتدئها والتخصيص لان الجمل نسكرات استظهر الورداني الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر

على ما سيبين والمحضة ما ليست كذلك وهذه تقيده الاسم الأول تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو هذا غلام امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو هذا غلام زيد (ص)

عن التأويل وظاهر أن محل ذلك إذا كان الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التأويل والا كانت التخصيص
 (قوله وان يشابه الخ) هذا كالاقتناع من قوله واخصص أو لا الخ وكفى بفعل من المضارع مطلقا (قوله
 وصفا) حال من المضاف لازمة لأنه لا يشابه بفعل الاحيائية (قوله كبر راجينا) استعارة كبرى بأن رب
 تصرف ما بعده بالضي وإضافة الوصف الماضي محضة وية نظر لأن الذي يجب منه عند الاستعارة هو العامل
 في محل المجرور لا المجرور نفسه وقال في التسهيل لا يلزم من ضم عاملها ولا وصف مجرورها فتدبر (قوله وذى
 الإضافة الخ) ذى اسم إشارة مبتدأ والإضافة نعتة أو بدل منه والمراد إضافة الوصف للمعمول رجلة اسمها
 لفظية خبره وكان يسمى بذلك رجوع فأنتم اللفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير محضة لأنها في تقدير
 الانفصال بالضمير المستتر في الوصف ومجازية لأنها غير الغرض الأصلي من الإضافة وهو التخصيص أو
 التعريف (قوله محضة ومعنوية) أى وحقيقية لنظير ما قبله وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في
 التسهيل ثالثا هو التشبيه بالمحضة وحصره في سبعة أنواع منها إضافة الموصوف لصفته والمسمى إلى اسمه
 وعكسهما كما بينه الاشموني (قوله كل اسم فاعل) منه أمثلة المبالغة كشراب العسل (قوله بمعنى
 الحال الخ) أى لأنه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل المفعول به والفعل لا يعرف فكأنما هو
 بمعناه بإضافته للمعمول لا تفيد إلا التخفيف بخلاف الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل
 المفعول به بعده عن المضارع فهو مضاف لغيره معمولا فيتعرف به فإن كان بمعنى الاستمرار فقال الرضى
 هو كالحل وقال السعدى في شرح الكشف دافعا للتناهي بين كلاميه في مالك يوم الدين وجعل الليل سكنا
 الاستمرار محتوي على الأزمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل ويتعرف بالإضافة كمالك يوم
 الدين بدليل وصف المعرفة وتارة يعبر بجانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاء الليل سكنا
 وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية إلى البدلية ويجعل سكنا منصوبا بحذف أى يجعله
 سكنا والتعويل على القرائن والمقامات اه وفي الساماني وغيره ما يوافق واخبار السعيد في دفع التناهي
 أن الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتى وفي جعل الليل تجدى بتعاقب أفراده فكان الثاني عاملا وإضافته
 لفظية لتورود المضارع بعناه دون الأول وفي حواشى السعدى انما وصف بمالك المعروفة لأن إضافة الوصف
 إلى الظرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله في جعل الليل سكنا مع قولهم بانها لفظية لأن الليل
 مفعول جاعل لا ظرف بخلاف يوم فإنه ظرف لمالك إذا معنى مالك الأمر والنهي في يوم الدين بدليل قراءة
 ملك فتدبر (قوله أوصفة مشبهة) هى مادل على فاعل الحدث وأفاد الدوام سواء وزنت المضارع أم لا
 واسم الفاعل هو ما وزن المضارع وأفاد الحدث فإن أفاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقية على ما في
 التوضيح وغيره وقال الزحشمى وابن الحاجب أن الصفة لا توازن المضارع أصلا وما أريد به الدوام مما رآه
 كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فاسماء فاعلين ألحقت بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم
 يقيدها الشارح بغير الماضي كسابقها لأنها الدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاه أن
 إضافتها لفظية أبدا وهو ما في الرضى والتبصر صريح قيل لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أفاد
 الاستمرار وقال الرضى لأنها جائزة العمل أبدا أمارعة أو نصب أو ما سماها الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع
 جائز مطلقا لأن أدنى رائحة الفعل يكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى
 مرفوعهما معنى لفظية أبدا كضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملها بالنصب فيحتاج إلى شرط الحال أو
 الاستقبال أو الاستمرار ليشبه المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقوى على عمل النصب وإضافتهما حينئذ لفظية
 دون الماضي لبعده عنه فلا يقوى على العمل فإذا أضيف لمنصوب معنى كان مضافا لغيره معمولا فتعرف به
 وهذا ظاهران قلنا إن الوصف الاستمراري إضافته لفظية بالانفصال كما هو ظاهر إطلاق الرضى أمار على ما مر

وان يشابه المضاف بفعل *
 وصفا فعن تكبره لا يعزل
 كبر راجينا عظيم الامل *
 مروع القلب قليل الحيل
 وذى الإضافة اسمها لفظية *
 وتلك محضة ومعنوية
 (ش) هذا هو القسم الثاني
 من قسمي الإضافة وهو غير
 المحضة وضبطها المصنف بما
 كان المضاف فيه وصفا يشبه
 يفعل أى الفعل المضارع
 وهو كل اسم فاعل أو مفعول
 بمعنى الحال أو الاستقبال
 أو صفة مشبهة ولا تكون
 إلا بمعنى الحال فمثال اسم
 الفاعل هذا ضارب زيد
 الآن أو غدا وهذا راجينا
 ومثال اسم المفعول هذا
 مضروب الأب وهذا مروع
 القلب ومثال الصفة المشبهة
 هذا حسن الوجه وقليل
 الحيل وعظيم الامل فإن
 كان المضاف غير وصف
 أو وصفا غير عامل فالإضافة
 محضة

كالمصدر نحو عجبت من ضرب زيد وامم الفاعل بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وأشار بقوله فعن تنكيره لا يعزل إلى أن هذا
 الثاني من الإضافات أعني غير المحضة لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل رب عليه وإن كان مضافا لمعرفه نحو رب راجينا وتوصف به النكرة
 نحو قولك تعالي عني يا أمي السكينة وإنما تنفيد التخفيف ففائدته ترجع إلى (5) اللفظ فذلك سميت الإضافة فيه

لفظية وأما القسم الأول
 فيفيد تخصيصا أو تعريفا
 كما تقدم فذلك سميت
 الإضافة فيه معنوية وسميت
 محضة أيضا لأنها خالصة
 من نية الانفصال بخلاف
 غير المحضة فإنها على تقدير
 الانفصال تقول هذا ضارب
 زيد الآن على تقدير هذا
 ضارب زيد ومعناها
 متحد وإنما أضيف طلبا
 للتخفيف (ص)

ورصد ال بهذا المضاف
 معتق
 ان وصلت بالثان كالجعد
 الشعر

أو بالذي له أضيف الثاني *
 كزيد الضارب رأس الجاني
 (ش) لا يجوز دخول
 الألف واللام على المضاف
 الذي اضافته محضة فلا
 تقول هذا الغلام رجل
 لان الإضافة معاقبة للألف
 واللام فلا يجمع بينهما
 وأما كانت اضافته غير
 محضة وهو المراد بقوله
 بهذا المضاف أي ههنا
 المضاف الذي تقدم الكلام
 فيه قبل هذا البيت
 فكان القياس أيضا
 يقتضي أن لا تدخل الألف
 واللام على المضاف فيسببه

ان وجدى بك الشديد أرائي * عاذر فيك من عهدت عدولا
 وبان في الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال
 للوصف غير العامل ومنه أفعال التفضيل لانه لا يعمل في المفعول به فاضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل
 نعتة بالمعرنة (قوله لا يفيد تخصيصا) أي حصوله بالمعمول قبل أن يضاف اليه (قوله التخفيف) أي
 بخلاف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب زيد أو المقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون
 المشي والجمع وحصر فائدته في التخفيف إنما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والافتقار لرفع القبح أيضا
 كما في الحسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلوا الصفة عن ضمير الموصوف وفي نية تشبيه بالمفعول به قبح
 اجراء وصف الفاعل مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر
 لعدم فائدته بل الأول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تمييز لانه نكرة (قوله على تقدير الانفصال)

أي بالضمير المستتر في الوصف كما في (قوله بهذا المضاف) أي المشابهة بفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة
 أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أي لان المقصود الأصلي من الإضافة التعريف فيلزم من دخول ال
 تحصيل الحاصل أو اجتماع معرفين على شيء واحد (قوله من انهما) أي الإضافة وأل (قوله بشرط الخ)
 اعترض بانه لا فائدة للإضافة حيثئلا تخفيفا لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لان الوصف متعمد فلا قبح في
 نصبه للمفعول به فكان القياس منع الإضافة كما منع في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر
 وأجيب بان هذا الشرط بحسب الإصالة إنما هو لجواز إضافة الصفة المشبهة للمحلاة بال كالحسن الوجه لانه
 رفع القبح فيها لا يكون الا بذلك الشرط كما مر فعمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لا اشتراكهما في
 تعريف الجزأين كما جازها عليه في جواز النصب وان كان قبيحا فيها وأيضاً ليسكون دخول ال على المضاف
 الذي هو خلاف الأصل كالشكاة (قوله أو على ما أضيف اليه) أي لان المضاف والمضاف اليه كالشيء
 الواحد فلذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبد
 الجاني وبقى من صور الجواز الإضافة إلى مضاف ضمير ما فيه أل كقوله * الودانت المستحقة صفوه *
 وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسمع والأفصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله
 امتنع المسئلة) أي مسئلة الإضافة ووجب النصب وأجاز الفراء الإضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد
 والضارب هذا والضارب في جواز نصب الثلاثة أوجها بالإضافة بخلاف الضارب رجل فيتعين النصب
 لا امتناع إضافة المعرفة للنكرة ووافقه المبرد والرامي في الضمير دون غيره لكن أوجب فيه الجر ومذهب
 سيبويه ان الضمير كالظاهر الخالي من أل يتعين فيه المفعولية ان كان الوصف محلي بها كالضاربك لفقده

لما تقدم من أنهم متعاقبان لكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف اليه
 كالجعد الشعر والضارب الرجل أو على ما أضيف اليه المضاف اليه كزيد الضارب رأس الجاني فان لم تدخل الألف واللام على المضاف اليه ولا على
 ما أضيف اليه المضاف اليه امتنع المسئلة

فلا تقول هذا الضارب رجل ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان هذا اذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر ويدخل في هذا المفرد كما مثل وجمع التكسير نحو الضارب أو غلام الرجل وجمع السلامة المؤنث نحو الضاربات الرجل أو غلام الرجل فان كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع السلامة لمذكر كفي وجودها في المضاف ولم يشترط وجودها في المضاف اليه وهو المراد بقوله (ص) وكونها في الوصف كان ان وقع (١١) * مثنى أو جمعاً سبيله أتبع (ش) أي وجود الالف واللام في الوصف المضاف

شرط الاضافة وتبين فيه الجران كان مجرداً كضاربه لفقد التنوين وأما الضارب باله والضارب بوجه فالجرف فيه جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعاً وكذا النصب أيضاً ولا يمنع منه حذف النون لانها قد تحذف مع نصب الظاهر تخفيفاً كما تحذف في الاضافة كقوله

الفارق والحق للبل به * والمستقل وكثير ما ذهبوا

بنصب الحق وكثير ورد ذلك جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون الا لضافة فلا يدل عنه الا اذا تبين غيره بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هذا وظاهر منه سببويه تعيين النصب في نحو الرجل أنت الضارب به وان عاد الضمير لما فيه ال ولينظر الفرق بينهما وبين الود أنت المستحقة صفوه فان هذا أولى منها لفر به من المضاف فتأمل (قوله فلا تقول هذا الضارب رجل) أي لانتفاء فائدة الاضافة وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل مفعولاً للوصف وكذا زيد عند غير الفراء (قوله وكونها في الوصف الخ) الجارية تعلق بالكون ان كان تاماً وخبره من حيث النقصان ان كان ناقصاً وكان خبره من حيث الابتداء وان وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقه محذوف أي وجوده في المضاف يكفي في اغتفاره وقوعه مثنى الخ وقيل ان وقع مبتدأ ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذفت رابطها أي في اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذفت جوابها للدلالة ما قبلها عليه وعليه حل الشارح أي ان وقع الوصف مثنى أو جمعاً فوجوده في مفعول فيه مغن عن وجودها في المضاف اليه لكن فيه أن الكافي عن وجودها في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الخ لان وجودها في المضاف خلاف الاصل فيحتاج لسوغ وهو مشاكلة كونها في المضاف اليه كاسر أو وقوعه مثنى أو جمعاً لانه لما طال بالتثنية والجمع ناسبه التخفيف فلم يحتج لاتصالها بالمضاف اليه أعاده الصبان (قوله ولا يضاف اسم الخ) في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه عما بعده وعليها شرح الاشموني (قوله لمابه اتحد معنى) أي فقط كقمع برأومعنى ولفظاً كزبد زيد مراد بهما ذات واحدة فيجب فيهما الاتباع على التوكيد اللفظي وخرج عنه المشترك المتحد للفظ دون المعنى لفظياً كان كعين العين وزيد زيد مراداً بهما ذاتان أو معنويًا كاب الاب وابن الابن فان ذلك صحيح سائغ (قوله وماورد الخ) مقتضاه كالتن انه يقتصر في ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخريج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ لارتكابها مثله ولا ينافي ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله * وان يكونا مفردين فاضف * لان معناه أبقى الاضافة الواردة، ولها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله مؤولا) أجازة السكوفيون بل تأويل بشرط اختلاف اللفظين (قوله فيؤول الاول بالمسمى الخ) أي اذا كان الحسب مناسبا للمسمى فان ناسب الاسم ككتبت سعيد كز عكس التأويل أي كتبت اسم هذا المسمى (قوله كيوم الخميس) فيه أنه ليس من المترادفين بل من اضافة الأعم للأخص وهي جائزة لفادتها تخصيص الأعم وأما عكسها فممتنع (قوله حبة الحقاء) بالمسمى الرجل ووصفت بالحق لانها تنبت في مجاري الماء فتثمر بها السيول فتقطعها وتطوؤها الاقدام وفي القاموس بقلة الحقاء بدل حبة وتأويلها أن يقال الاصل بقلة الحبة الحقاء ولا شك أن الحبة التي هي زر

اذا كان مثنى أو جمع سلامة أتبع سبيل المثنى على حذف المثنى وهو جمع المذكر السالم مغن عن وجودها في المضاف اليه فتقول هذان الضاربان زيد وهو لاء الضارب بوزيد وتحذف للاضافة النون (ص)

ولا يضاف اسم لمابه اتحد معنى وأول موها اذا ورد (ش) المضاف يتخصص بالمضاف اليه أو يتعرف به فلا بد من كونه غيره اذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه ولا يضاف اسم لما اتحد به في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته فلا يقال قبحر ولا رجل قائم وماورد موها لذلك مؤول كقوله س سعيد كرز فظاهر هذا أنه من اضافة الشيء الى نفسه لان المراد بسعيد كرز فيه واحد فيؤول الاول بالمسمى والثاني بالاسم فكانه قال جاءني مسمى كرز أي مسمى هذا الاسم وعلى ذلك يؤول ما أشبهه هنا من اضافة المترادفين كيوم الخميس

الرجلة

وأما ما ظاهراً اضافة الموصوف الى صفته فيؤول على حذف

مضاف اليه موصوف بذلك الصفة كقوله حبة الحقاء وصلاة الأولى والاصل حبة البقلة الحقاء وصلاة الساعة الأولى فالحقاء صفة للبقلة لا للحبة والأولى صفة للساعة لا للصلاة ثم حذفت المضاف اليه وهي البقلة والساعة وأقيمت صفة مقامه فصارت حبة الحقاء وصلاة الأولى فلم يضاف الموصوف الى صفته بل الى صفة غيره

(ص) وربما أكتسب ثان أولاً * تأنيثان كان الحذف موهلاً (٧) (ش) قد يكتسب المضاف المؤنث من

المؤنث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض أصابعه فصيح تأنيث بعض لاضافته إلى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء بأصابع عنه فتقول قطعت أصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفوت

أعاليها من الرياح النواصم فانت المر لاضافته إلى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفوت الرياح وربما

كان المضاف مؤنثاً

فاكتسب التأنيث من

المذكر المضاف إليه بالشرط

الذي تقدم كقوله تعالى

إن رحمة الله قريب من

الحسين فالرحمة مؤنثة

واكتسب التأنيث من

بإضافته إلى الله تعالى فإن

لم يصحح المضاف للحذف

والاستغناء بالمضاف إليه

عنه لم يجز التأنيث فلا تقول

خرجت غلاماً ههنا إذا

يقال خرجت ههنا ويفهم

منه خروج الغلام (ص)

وبعض الأسماء يضاف أبداً

وبعض ذاتيات لفظاً

مفرداً

(ش) من الأسماء ما يلزم

الإضافة وهو قسمان أحدهما

الرجلة توصف بالحق كما توصف به نفس الرجل لانهما من جملة ما ينبت في الجبائري فكل من العبارتين موهوم لا إضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من إضافة الأعم للأخص فلا يحتاج لتأويل باعتبار أن الحذف صار كالعلم على تلك البقعة وإن كان خلاف الظاهر وعلم أن التأويل في هذه المذكورات يصير الإضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص (قوله موهلاً) بفتح الهاء من أو هله لكتبة بمعنى أهله أي جهة أهله والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلاً في نفسه للحذف فهو من إطلاق المسبب وهو التأهيل وإرادة سببه وهو كونه أهلاً (قوله وإقامة المضاف إليه إلخ) ههنا مع ما بعده تفسيراً لصاحبه لا حقيقة للحذف وليس شرطاً مستقلاً أي معنى كونه صالحاً للحذف أنه يستغنى عنه في إفادة المعنى المراد بالمضاف إليه ويشترط أيضاً كونه بعضاً من المضاف إليه أو كونه ههنا أو لا أول نحو قطعت بعض أصابعه يلتقطه بعض السيارة * كما شرفت صدر الفتاة من الدم * والثاني كمر الرياح الآتي وكقوله

آتي الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجميل جميل

زاد الدماميني أو كونه كل المضاف إليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لأن المضاف ليس كلاً ولا بعضاً ولا كونه كان صالحاً للحذف (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشياً كاهتزت رماح تسفوت أي أمالت وهي الرياح أي سرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله فاكتسب التأنيث) أي بالشروط المذكورة ففي كلام المتن اكتفاء ومما يكتسبه المضاف أيضاً ما من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصديق كقوله من عندك واجمع كقوله

فأحب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

أو البناء بالإضافة إلى مبنى كما سيأتي قبيل والأعراب كهذه خمسة عشر يدرفع عشر لاضافته للعرب وفيه أن أعرابه إنما هو لمعارضة الإضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف إليه بدليل أن من يعبه لا يخصه بإضافة العرب بل مع المبنى أيضاً كهذه خمسة عشر كقوله الدماميني (قوله واكتسب التأنيث إلخ) أي بدليل قوله قريب والاقبال قريبة ويرد عليه لعل الساعة قريب حيث ذكره بلاضافة فالوجه أن التأنيث كبر في الآيتين لا جواز فعل بمعنى فاعل مجزاه بمعنى مفعول في أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أي مقر بة وقيل أنهم التزموا تأنيث كبر قريب في غير النسب للعرق بينهما وقيل الرحمة بمعنى الغفران أو المطر بقي أن في كلام الشرح إطلاق التأنيث عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب أن التأنيث كبر هنا وصف للفظ الجلالة لا لمعناه فلا ضرر فيه صيان ولك أن تقول المراد اكتسب حكم التأنيث كبر الثابت له تعالى لأنه إذا أخبر عنه تعالى بحكم لا يكون إلا كالتذكير وإن لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التأنيث كبر نفسه إذا إضافة لا تصير المؤنث مذكراً حقيقة بل باعتبار أن يصير الحكم عليه كالحكم على المذكر فتدبر (قوله وبعض الأسماء إلخ) يشعر بأن الأصل في ملازم الإضافة أن لا يقطع عنها * واعلم أن أقسام الأسماء بالنسبة للإضافة وعندها عشرة ما تجوز إضافته وهو الغالب وما تمنع كالضمائر والاشارات وغير أي من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام وما تنجب إضافته للجملة فالماخضوص الفعلية وهو إذا وما أحيائية عند من جعلها اسمياً ولطلق الجملة ولا يقطع عنها لفظاً وهو حيث أو يقطع وهو إذا وما تنجب إضافته للأفراد مطلقاً فالماخضوص أو نية وهو غير موع والجهات ونحوها ككل إذا لم يقع توكيداً ولا نعتاً وألفاظ فقط كسكلاً وكاتوا عند وما عطف عليه في الشرح أو لأفراد الظاهر وهو أول وأولات وذو وذات وفروعها كندوا وذواتا وكل المنعوت بها فيما يظهر كيد الرجل كل الرجل أو للضمير مطلقاً كوحده وكل في التوكيد

ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى فلا يستعمل مفرداً أي بلا إضافة وهو المراد بشرط البيت وذلك نحو عند ولدي وسوي

وقصارى الشئ وجاداه بمعنى غايته والثاني ما لزم الاضافة بمعنى دون لفظا فيجوز أن يستعمل مفردا أى بلاضافة وهو المراد بقوله وبعض
ذاقديأت أى وبعض ما لزم الاضافة قد (٨) يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل من القسمين (ص) وبعض ما يضاف حتما متنع

ايلاؤه اسماء ظاهر احيث وقع
كوحديا لى ودولى سعى
وشدا يلاء يلى لى
(ش) من اللازم للاضافة
لفظا ما لا يضاف الا الى
المضمر وهو المراد هنا نحو
وحده أى منفردا وليك
أى اقامة على اجابتك بعد
اقامة ودوايك أى ادالة بعد
ادالة سعيك أى اسعادا
بعد اسعاده وشداضافة لى
الى ضمير الغيبة ومنه قوله
انك لودعوتنى ودونى *
زوراء ذات مترع بيونى
لقلت لبيبه لمن يدعونى *
وشداضافة لى الى ظاهر
أنشد سيبويه
دعوت لمانانى مسورا *
فلبى فلبى يدى مسور
كذا ذكره المصنف ويفهم
من كلام سيبويه أن ذلك
غير شاذ فى ابي وسعدى
ومذهب سيبويه أن لبيك
وما ذكر بعده مثنى وأنه
منصوب على المصدرية
بفعل محذوف وأن تشيته
المقصود بها التكثير فهو
على هذا ملحق بالمثنى
كقوله تعالى ثم ارجع
البصر كرتين أى كرات
فكرتين ليس المراد به
مرتين فقط لقوله تعالى

أولخصوص ضمير المخاطب كليك وأخواته (قوله وقصارى) بضم القاف مقصورا وحاداه بجاء مهملة
بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما ويقال فى الاول قصيرا كالمضمر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة
(قوله ايلاؤه) مصدر أولى المتعدى بالهمزة بمعنى اتباعه له أى امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعا له فالهاء
منعوله الثانى واسمائه معوله الاول لانه هو الذى كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتى وشدا يلاء يلى مصدر
مضاف لفعله الاول وللى منعوله الثانى وللامه للتقوية هـ هذا هو الصواب (قوله وحده) هو مصدر
ما لزم للافراد والتشد كبر والنصب فقيل على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخولة وقيل لفظ به
حكى الاصمعى وحده وحدا كوعده وعدوا اذا انفرد وقيل أصله ايجاد مصدر واحد بمعنى أفرد
حذفت زوائده وقيل على الحال لتأوله بموحدا أى منفردا على ما مر فى باب وقديجر يعلى كجلس على وحده
أو باضافة كـ نسبيج وحده بوزن كـ بم أى لا نظيره فى الخير وكذا اقرع وحده بالقاف والراء والعين المهملة
وهو السيد ويقال يجش وحده وعير وحده مضمر يجش وعير وهو الجار أى لا نظيره فى الشر (قوله
ليبك) أصله ألب لك البابين أى أقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به خفف
الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ثم حذفت زوائده وحذف الجار وأضيف للضمير كل ذلك ليسر
الجبب الى سماع خطاب مناديه ويقال فى الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون
محذوف الزوائد قاله الرضى (قوله ادالة) الانسب تداول بعد تداول أو مداولة بعد مداولة لان الادالة هى
الغلبة ولا تناسب هنا بخلاف التداول فانه التناوب أى تداول اطاعتك ومداولة فيها (قوله وسعديك)
لا تستعمل الا بعد لبيك لانها توكيدها (قوله ودونى زوراء) بالزاي ثم الراء هى الارض البعيدة والجملة
حال من يادعوتنى والمترع البحر من قوهم حوض ترع بفتح التاء الفوقية والراء أى يمدنى ويؤن بفتح
الموحدة وضم المشناة التحتمية أى راسعة بعيدة الاطراف وفى قوله لبيبه التفات من الخطاب الى الغيبة على
حدا اذا كنتم فى الغلاك وجر ين بهم (قوله دعوت الخ) قائله لزمته دية فدعا مسورا لجلها فلما به أى أجابه بقوله
ليبك فقوله فلبى فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سببية أى فأجيبه اجابة بعد
اجابة اذا سألتنى فى أمر نابه وخص يديه لانه أعطاهم ما فقيه اشارة الى أنه أجاب بالفعل كالتقول (قوله مثنى)
أى بحسب الاصل ثم قصده التكرار وانساخ عن التثنية والحق بهم فى الاعراب نظرا لاصله (قوله على
المصدرية) أى المفعولية لانطقه وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لاسماء مصادر وقوله بفعل محذوف
أى من ألفاظها الالبك وهذا ذيك بذالين معجمتين فمن معناهما فبقدر سديك أسعد أى أعان وفى
دوايك أداول وفى حنانيك أحن وفى هذا ذيك أسرع لان معناه الاسراع وفى لبيك أقيم لانه لا فعل
لهمامن لفظها ما كذا قيل وفيه أن لبيك مأخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من لب بمعناه كما مر فله
فعل من لفظه ولا ضرر فى كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مثل سعديك ودوايك فى ذلك نعم ذكر
جماعة ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجيب لان لب وألب ليسا بمعنى
أجيب اه صبان لا يقال قسوجه فعل من لفظه على هذا أيضا وهو لى كفى البيت المار فان معناه
أجاب كما مر لانا نقول بدل لى ان قال لبيك فلا يصح أن يشتق منه لبيك لازم الضر فتأمل (قوله ثم ارجع
البصر) أى رددته فى نواحي السماء كرتين أى مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطوراى من خلل بصدع

ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير أى من دج وهو كليل ولا ينقلب البصر من دجرا

كلاما من كرتين فقط فيمتعين أن يكون المراد بكرتين التكثير لانهين فقط وكذا لبيك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم فليس المراد الاثنتين فقط
وكذا باقى أخواتها على ما تقدم فى تفسيرها ومذهب يونس

انه ليس بمثنى وان اصله لي وانه مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير كما قلبت ألفه ياء على مع الضمير فقليل لديه وعليه ورد عليه سيبويه بانه لو كان الامر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء كما لا تنقلب ألفه ياء على فكما تقول على زيد ولدي زيد فكذلك كان ينبغي أن يقال اي زيد لسكهم لما أضافوه الى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا قلب ياء مسورة فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصود كزعم يونس (ص) وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذا وان ينون يحتمل افراد اذ وما كاذم معنى كاذ * أضف جواز نحو حين جانبند (ش) من اللازم للاضافة ما لا يضاف الى جلة وهو حيث واذا اذا فاما (٩) حيث فنضاف الى الجلة الاسمية نحو

اجلس حيث زيد اجلس
والى الجلة الفعلية نحو
اجلس حيث جلس زيد
أو حيث يجلس زيد وشند
اضافها الى مفرد كقوله
أما ترى حيث سهيل طالعا
وأما اذ فتضاف أيضا الى
الجلة الاسمية نحو جئتكم
اذ زيد قائم والى الجلة
الفعلية نحو جئتكم اذ قام
زيد ويجوز حذف الجلة
المضاف اليها ويؤتى بالتنوين
عوضا عنها كقوله تعالى
وأنتم حينئذ تنظرون
وهذه معنى قوله وان ينون
يحتمل افراد اذ أى وان
ينون اذ يحتمل افرادها
أى عدم اضافتها لفظا
لوقوع التنوين عوضا
عن الجلة المضاف اليها وأما
اذا فلا تضاف الى جلة
فعلية فتقول آتيتك اذ اقام
زيد ولا يجوز اضافتها
الى جلة اسمية فلا تقول
آتيتك اذ ازيد قائم خلافا
لقوم وسيد كرها المصنف
وأشار بقوله وما كاذ
معنى كاذ الى أن ما كان

أو غيره (قوله انه ليس بمثنى) أى لبيك بخلاف يونس في خصوصه وغلط ابن الناطم في اجرائه في أخواته أيضا (قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذ ونائب فاعل يحتمل هو قوله افراد اذ ولم يقل افرادها ايضا
لثلايتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذا (قوله وما كاذ) مبتدأ خبره كاذ الثاني ومعنى
منصوب على نزع الخافض أى والذي مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفا ماضيا مثله فى الاضافة الى
الجمل وقوله أضف جوازا كالاستدراك على قوله كاذين به أنه مثله فى مطلق الاضافة لافى وجوبها
ويحتمل أن الخبر قوله أضف والرابط محذوف وكاذ صفة لمصدر محذوف على حذف مضاف أى والذي مثل
اذا ضفه اضافة كاضافة اذ فى كونها للجملة حال كونها جارة (قوله وهو حيث واذا) الاول ظرف مكان
لا يخرج عن الظرفية الانادرا وقد راد بها الزمان وثاؤه مثلثة وقد تبدل باؤه واوا قيل وألفا بنو فقهس
يعربونها ولا يضاف الى الجلة من أسماء المكان غيرها والثاني ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى
الاصح بدليل فسوف يعلمون اذا اغلال فى أعناقهم وتلزم النصب محلا على الظرفية مالم يضاف اليها زمان
كيو مئذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بد لانه عند الجمهور وراى نحو واذ كروا اذ تم
قليل واذ كرى الكتاب مريم اذا نقيبت فقول بانها ظرف لمحذوف أى واذ كروا نعمة الله عليكم اذ اتم
واذ كرى قصة مريم اذا نقيبت وتردد للتعليل نحو ولئن ينفعكم اليوم اذ ظنتم أنكم الخ أى لأجل ظنكم وهل هى
حينئذ حرف كاللام أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وتردد للمفاجأة بعد بينا وبيننا كقوله
* فبينما العسر اذ دارت مياسير * وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف لمعنى المفاجأة أو زائد
أقوال (قوله الى الجلة الاسمية) قال فى التصريح شرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلا ولا بعد اذ
أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه اه ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما فى المعنى
أن نصب زيد فى جلست حيث زيد اراه أرجح من رفعه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر
اه وفى الهمع يقبح اضافة اذ الى اسمية محجزها فعل ماض كجئت اذ زيد قام دون اذ زيد يقوم لان اذ الماضى
فيه قبح أن تفصل منه (قوله أما ترى الخ) تمامه * نجما يعنى كالشهاب لامعا * وترى بصريه مفعولها طالع
وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولها حيث وطالعا حال منها أى ترى مكان سهيل حال كونه
طالعا فيه أو من سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هى حينئذ مبنية على أصلها أو معرفة
لزوال سبب البناء وهو الاضافة للجملة قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف خبره أى حيث سهيل مستقر
طالعا فلا شاهد فيه (قوله اذ قام زيد) يشعر باشتراط مضى الفعل لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو
واذ يرفع ابراهيم القواعد لا غيرهما (قوله ويجوز حذف الجلة الخ) مثل اذ فى ذلك اذا كقوله تعالى ولئن
أطعتم بشرامنا لكم اذ الخامسون وقد يحذف جزء الجلة بعد اذ كقوله * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا *
أى اذ ذاك كذلك وليست مضافة لمفرد كاتوهم (قوله غير محدود) أى ليس له اختصاص أصلا كما مثله ومنه

مثل اذ فى كونه ظرفا ماضيا غير محدود يجوز اضافته الى ما تضاف اليه

(٣ - (خضرى) - ثانى)

اذ من الجلة وهو الجلة الاسمية والفعلية نحو حين ووقت وزمان ويوم فتقول جئتكم حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكر و يوم
خرج خالد وكذلك تقول جئتكم حين زيد قائم وكذلك الباقي وانما قال أضف جوازا ليعلم ان هذا النوع أعنى ما كان مشبها اذ فى المعنى
يضاف الى ما يضاف اليه اذ وهو الجلة جوازا لا وجوبا فان كان الظرف غير ماض أو محدود لم يجرى اذ بل يعامل ضمير الماضى وهو
المستقبل معاملة اذا فلا يضاف الى الجلة الاسمية

بل الى الفعلية فتقول أجيئك حين (١٠) يحكى عزيدولا يضاف المحدود الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى مفرد نحو

شهر كذا وحول كذا

(ص)

وابن أو اعراب ما كاذ قد

اجريا

واختر بنا متلو فعل بنيا

وقبل فعل معرباً ومبتداً *

أعرب ومن بنى فلن ينفدا

(ش) تقدم أن الاسماء

المضافة الى الجملة على قسمين

أحدهما ما يضاف الى الجملة

لنوما والثاني ما يضاف اليها

جوازاً وأشار في هذين

البيتين الى أن ما يضاف

الى الجملة جوازاً يجوز فيه

الاعراب والبناء سواء

أضيف الى جملة فعلية

صدرت بفعل ماض أو جملة

فعلية صدرت بمضارع أو

جملة اسمية نحو هذا يوم جاء

زيد ويوم يقدم بكر ويوم

عمر وقائم وهذا مذهب

الكوفيين وتبعهم الفارسي

والمصنف امكن المختار فيما

أضيف الى جملة فعلية

صدرت بماض البناء وقد

روى بالبناء والاعراب قوله

* على حين عاتبت المشيب

على الصبا

بفتح نون حين على البناء

وكسرها على الاعراب وما

وقع قبل فعل معرب أو قبل

مبتداً فالمختار فيه الاعراب

ويجوز البناء وهذا معنى

قوله * ومن بنى فلن ينفدا

أي فلن يغلط وقد قرئ

في السبعة هذا يوم ينفع

الصادقين صدقهم بالرفع على الاعراب وبالفتح على البناء هذا ما اختاره المصنف

يوم لانه لا يختص بالنهار الا بقرينة كان يقال مارأيت يوماً وليلة والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل ولا نهاراً وله اختصاص من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف للجملة بخلاف المحدود وهو مادل على عدد كيومين وأسبوع وسنة وعام أو على تعيين وقت كأمس وغدا (قوله بل الى الفعلية) هذا مذهب سيديهم من ان مشبهه اذا دأبها عمل معاملة ما يضاف الاول الى الجملتين والثاني الى الفعلية فقط مثلهما ووافقه الناظم في مشبهه اذ لذلك اقتصر عليه دون مشبهه اذ يجوز اضافته للاسمية بدليل يومهم على النار يفتنون وقوله

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة * بمنغ فتيلاً عن سواد بن قارب

فان يوم فيهما مستقبل كذا وأوجب بانه نزل المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه فيوم فيهما مشبه لاذ لا لاذا وقد صرح الشاطبي بان مشبهه اذ يجوز اعرابه وبنائه على التفصيل في مشبهه اذ اه (قوله نحو شهر وحول) أي سنة وعام كما قاله السيوطي والسمايني وقيل يضافان للجملة كسنة أو عام كان كذا انظر الصبان (قوله أو اعراب) بنقل فتحة الهمزة الى الواو للوزن (قوله ما كاذ) تنازعه الفعلان قبله (قوله متلو فعل) أي الذي تلاه فعل مبنى (قوله يجوز فيه الاعراب والبناء) قيده في الكافية بما دالم يكن مثني فقال وما كاذ أجرى ثم نثي * فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجملة يجوز بناؤه عند اضافته لمفرد مبنى كيومئذ وحينئذ وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها مما هو شديد الابهام اذا أضيفت لمفرد مبنى جازاً ان تنكسب من بنائه كما تنكسب النكرة التعريف من المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له شدة تعلق بما بعده لان معناه لا يتضح الا بما أضيف اليه فهو أهل لا كتسابه منه البناء نحو مثل ما أنكم تنطقون لقد قطع بينكم ومنادون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الأول صفة لحق والثاني فاعل تقطع والثالث مبتدأ فتحصل أن الاضافة تجوز البناء في ثلاثة أنواع اضافة الظرف المبهم الى الجملة و اضافته الى مفرد مبنى و اضافة المبهم غير الظرف الى مبنى ومنع ابن الناظم الأخير بن قائل لا يجوز أن تكون الاضافة الى المفرد المبنى سبباً للبناء لا في الظرف ولا غيره لأنها تنكسب سبب البناء لا اختصاصها بالاسماء فكيف تكون سبباً فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير في حق وينسبكم حال من فاعل تقطع وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدأ محذوف أي مناقوم دون ذلك اه أي وأما يومئذ فنصب على الظرفية لا مبنى (تنبيه) عدى الشذور هذا البناء بأنواعه الثلاثة مما يبنى على الفتح لا غير الا أنه جعله نوعين فقط أحدهما الزمان المبهم المضاف للجملة والثاني الاسم المبهم زمنياً وغيره المضاف لمبنى فبناء الأول لا اضافته للجملة ولما كانت جائزة كان جائزاً بخلاف حيث وأما الثاني فلا كتسابه من المضاف اليه كما مروى بناء على حركة اشعاراً بعروض البناء في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم وخصاً بالفتح تخفيفاً لثقل الاضافة للجملة والمبنى حتى آثروه على اتباع الكسرتين بعده في يومئذ لذلك فعلم أنه لا يجوز بناء المذكورات على غير الفتح لا قياساً ولا سماعاً لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور وغيره فيما يبنى على الفتح لا غير وقد صرح الصبان في عمل الآتية بان البناء الجائز بالاضافة الى المبنى هو الفتح لا الضم فكذا الاضافة الى الجملة لأنهما من واحد وهذا مما لا يخفى على من له أدنى الملم بالعلم وأهله لكنه خفي على متعصب زمني حتى جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره (قوله بفعل ماض) الأولى مبنى كعبارة المصنف اشموله المضارع مع احدي التونين (قوله على حين الخ) أي في حين وكذا ما يأتي لما ر أن على الجارة للظروف بمعنى في وتماه * فقلت ألما أصبح والشيب وازرع * بالزاي والعين المهملة أي مانع من اللهو (قوله

ومذهب البصريين أنه

لا يجوز فيها أضمة الى جلة
فلمية صدرت بمسارع أو الى
جلة اسمية الا الاضمة الى جلة
يجوز البناء الا فيما أضيف
الى جلة فعلية صدرت بماض
فما حكم ما يضاف الى الجلة
جوازاً وأما ما يضاف اليها
وجوباً فلازم للبناء شبهه
بالحرف في الافتقار الى الجلة
كثيت واذا اذا (ص)
وازموا اذا اضافة الى *
جل الفعال كهن اذا اعتلى
(ش) أشار في هذا البيت
الى ما قسم ذكره من أن اذا
تأزم الاضافة الى الجمل الفعلية
ولا تضاف الى الجلة الاسمية
خلاف لا خفش والسكوفين
فلا تقول أجيئك اذا زيد
قام وأما جيتك اذا زيد
قام فزيد مرفوع بفعل
مخدوف وليس مرفوعاً
على الابتداء هذا مذهب
سبويه وخالفه الاخفش
لفوز كونه مبتدأ خبره
الفعل الذي بعده وزعم
السيرافي أنه لا خلاف بين
سبويه والاخفش في جواز
وقوع المبتدأ بعد اذا وانما
الخلافا بينهما في خبره
فسبويه يوجب أن يكون
فعلاً والاخفش يجوز أن
يكون اسماً فيجوز في أجيئك
اذا زيد قام جعل زيد مبتدأ
عند سبويه والاخفش
يجوز أجيئك اذا زيد قام
عند الاخفش فقط (ص)

ومذهب البصريين الخ) علوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكاة فلا وجه له مع الاسم والفعل المصرب
وأجابوا عن الآية بان اسم الاشارة عائد للثمة كور قبله ويوم ظرف متعلق بمخدوف خبره وفيه انه يلزم عليه
مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وإيضاف المشاكاة انما يطلب بين المضاف والمضاف اليه
وهو الجلة بتمامها وهي مبنية مطلقاً لا الفعل وحده الا أن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكاته
وان كانت الاضافة الى مجموع الجلة وعمله المصنف بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجلة بحرف الشرط
في جعل الجلة بعده مفتقرة اليه والى غيره بعد أن كانت كلاماً ماناً وذلك عام في كل جلة (قوله جل الفعال)
بنقل حركة الهمزة الى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان هون اذا سهل أي تواضع اذا اعتلى أي
تسكبر غيرك (قوله الى الجمل الفعلية) أي الماضوية غالباً ويقل للماضوية وقد اجتمع في قول أبي ذؤيب
والنفس رغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع

وانما لزمتها التضمنها معنى الشرط غالباً وان خالفت الشروط في أنها لا تجزم اختياراً وفي اختصاصها بالمتيقن
والمظنون بخلاف باقي الادوات فانها للمشكوك والمستحيل كان كان للرجح ولدوأمأ نحو أفان مت
فالتنزيله منزلة المشكوك لاجتماع زمن الموت وقت تجرد عن الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو
جلة هم يغفرون من الفاعل ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى وهي ظرف
للمستقبل وقد تجبى الماضي كآية واذا زاروا وتجارة للحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على أن عاملها فعل
القسم وهو حال ولا يخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اني لاعلم اذا
كنت عنى راضية فهي فيه ظرف للمفعول المخدوف لا مفعول كانوا هم أي لاعلم شأنك اذا كنت الخ
وقوله تعالى حتى اذا جازاها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لا ذاهية منصوبة بحواها عند الاكثر لا بشرطها
لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واقتران جوابها بالفاعل واذا الفجائية لا يمنع عملها فيها التوسع في الظروف
وان لم تستحق التصدير فظنك بما يستحقه أو يقال محل عمل جوابها فيها اذالم يقترب بها والا كان عاملها
مخدوفاً يدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه مثلها
كما يقول الجميع فيها اذا جزم كما في المغنى وحيث فالفارق بينها وبين اذوحيث أنها يحصل الربط فيها بين
جانبى الجواب والشرط بكونها شرطاً كما في ابن ومتى وأما اذوحيث فلو لا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند
تجردها عن الشرط تكون مضافة للجلة بعدها بخلاف فيما يظهر لي حصل بها الربط فتدبر ومثل اذا لما
الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شئ بوجود غيره بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى
الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بحواها كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي
فلا يكون شرطها وجوابها الا ماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المغنى كونها بمعنى اذلا بمعنى حين كما قيل
وأما نحو فلما انجأهم الى البر ففهم مقتصد وفلما ذهب عن ابراهيم الزرع وجاءته البشري يجادلنا فالجواب
فيهما مخدوف أي انقسموا قسمين وأقبل يجادلنا ولا تضاف الا الى الجمل الفعلية كأذا وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاونا * ونحن بوادي عبد شمس وهي شم

فعلى حبوان أحسن من المشركين استجارك لان سقاونا فاعل بمخدوف يفسره وهي أي سقط وشم فعل
أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب سبويه انما حروف وجود ولو وجود فلا محل لها (قوله بفعل مخدوف) أي
يفسره المنه كور ومثله اذا السماء انشقت وأما قوله

اذا باهلى تحت حنظلية * له ولد منها فذلك المدرع

فعلى اضمارة كان أي اذا كان باهلى نسبة الى باهله أردل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة
من تميم والمدرع بذال محجمة من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أي تبعا للسكوفين كما جازوا

لهم اثنين معرف بلا * تفرق اضيف كاتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كاتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاء في كلا الرجلين وكاتا المراتين او معنى دون لفظ نحو جاء في كلاهما وكاتا هما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقيل وهذا هو المراد بقوله انهم اثنين معرف واحترز بقوله بلا تفرق من معرف اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه ولا وكاتا فلا تقول كاتا زيد ورجل واحد وقيل كاتا كقولك كاتا افعى وخيل واحد عضدا * في الثابت والمقام للمعاني (ص) ولا تضاف للفرد معرفة * اياران كثرتها فاضف او تنو الاجزاء او اخصص بالمعرفة * موصولة ايا بالعكس الصفة وان تكن شرطا واستفهاما * فطلقا بكل بها الكلاما (ش) (١٣) من الاسماء الملازمة للاضافة معنى أى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

الانسألون الناس أبى وأبكم
غداة التقينا كان خيرا
وأكرما
أو قصدت الاجزاء كقولك
أى زيد أحسن أى أى
أجزاء بدأ أحسن ولذلك
يجاب بالاجزاء فيقال عينه
أو انفه وهذا انما يكون
فيما اذا قصد بها الاستفهام
وأى تكون استفهامية
وشرطية وموصولة وصفة
فالما الموصولة فذكر المصنف
انها لا تضاف الا الى المعرفة
فتقول يجبنى أيهم قائم
وذ كغيره أنها تضاف
أيضا الى نكرة لكنه قليل
نحو يجبنى أى رجلين
قاما أو اما الصفة فالمراد بها
ما كان صفة لنكرة أو
حالا من معرفة فلا تضاف
الا الى نكرة نحو مررت
برجل أى رجل ومررت
بزيد أى فتى ومنه قول
الشاعر
فأومأت ايماء خفيا لخبير
فلة عينا حبيتر أعمافى

دخول أداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بلا تفرق) أى بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانهما موضوعان لتأكيده المثنى فالشرط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان للخير الخ) المسمى الغاية والوجه والقيل بفتحيتين الجهة أى وكلا ذلك المذكور من الخير والشر ووجهة يصرف اليها فذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حد سواء بين ذلك أى المذكور من الغرض أى المسنة واليكرا أى الشابة والعوان النصف (قوله واحد) بكسر الدال خبر عن كلا باعتبار لفظها ولوراعى المعنى لقال واحد اى بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضدا مفعوله الثانى (قوله ايا) أى شرطية كانت وموصولة أو استفهامية أو وصفية وضمير كررتها لى لا بالعموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الاجزاء (قوله أو تنو الاجزاء) مجزوم بخلاف الياء لفظه على كررتها وفصل بينهما بحجاب الشرط لكونه ليس أجنبيا ولا يردان تقديم الجواب على الشرط وهو تنوع تمنع لانه يغتفر فى الثواني أفاده يس (قوله واخصص بالمعرفة) أى غير ما سبق منعه وهو المفرد المرفوع غير المنوى به الاجزاء والباء داخل على المقصور عليه وأيام مفعول اخصص وموصولة حال منه مقدمة (قوله بالعكس) عطف على المعرفة فهو متعاق باخصص والصفة عطف على أيا فهى مفعولة أى واخصص أيا للصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالاضد لان العكس لغة تبديل أول الشئ آخره وليس مراد هنا ويحتمل أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس أى والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أى خلافة فان العكس قد يطلق على مطلق التغير (قوله فطلقا) اما صفة المصدر محذوف أى تكميلا مطلقا أو حال من المضاف اليها أى سواء أضيفت للنكرة أو معرفة ضمير ما سبق منعه لكن يرد على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها فى التأنيث الآن يجعل مصدرا ميميا أى ذات اطلاق لاسم مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منهما للضمير المتكلم خلافا لبعضهم (قوله أو قصدت الاجزاء) مثله قصد الجنس كالأى الديار دينار ك وأى الكسب أطيّب وكذا العطف بالواو كالأى زيد وعمر وقام (قوله اذا قصد بها الاستفهام) اخصص ممنوع فان التكرار وقصد الاجزاء يأتیان فى الموصولة والشرطية يضافون الحالية والوصفية وهما وان شملها عموم قول المصنف وان كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة أهمها لا يضافان لمعرفة أصلا فأفاده سم فالشرطية المنكرة كالأى وأيك جاء يكرم وذات الاجزاء أى زيد أعجبك أعجبنى والموصولة ضرب أى زيد وأى عمر وهو قائم واقطع أى زيد وهو قبيح أى الجزء الذى هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أى غير ما سبق منعه (قوله الا الى نكرة) أى مماثلة للموصوف لفظا ومعنى كالتمثال الاول ومعنى فقط كالأى بعده وكثرت برجل أى فتى وهى حينة تدل على الكمال أى رجل كامل (قوله حبيتر) هو اسم رجل وأيمافى بنصب أى حال منه ومازأئدة وفتى مضاف اليه (قوله فانهم لا يضافان اليه الخ)

قد

والا الى معرفة مثنى كاتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كاتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاء في كلا الرجلين وكاتا المراتين او معنى دون لفظ نحو جاء في كلاهما وكاتا هما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقيل وهذا هو المراد بقوله انهم اثنين معرف واحترز بقوله بلا تفرق من معرف اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه ولا وكاتا فلا تقول كاتا زيد ورجل واحد وقيل كاتا كقولك كاتا افعى وخيل واحد عضدا * في الثابت والمقام للمعاني (ص) ولا تضاف للفرد معرفة * اياران كثرتها فاضف او تنو الاجزاء او اخصص بالمعرفة * موصولة ايا بالعكس الصفة وان تكن شرطا واستفهاما * فطلقا بكل بها الكلاما (ش) (١٣) من الاسماء الملازمة للاضافة معنى أى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

الانسألون الناس أبى وأبكم
غداة التقينا كان خيرا
وأكرما
أو قصدت الاجزاء كقولك
أى زيد أحسن أى أى
أجزاء بدأ أحسن ولذلك
يجاب بالاجزاء فيقال عينه
أو انفه وهذا انما يكون
فيما اذا قصد بها الاستفهام
وأى تكون استفهامية
وشرطية وموصولة وصفة
فالما الموصولة فذكر المصنف
انها لا تضاف الا الى المعرفة
فتقول يجبنى أيهم قائم
وذ كغيره أنها تضاف
أيضا الى نكرة لكنه قليل
نحو يجبنى أى رجلين
قاما أو اما الصفة فالمراد بها
ما كان صفة لنكرة أو
حالا من معرفة فلا تضاف
الا الى نكرة نحو مررت
برجل أى رجل ومررت
بزيد أى فتى ومنه قول
الشاعر
فأومأت ايماء خفيا لخبير
فلة عينا حبيتر أعمافى
والا الى معرفة مثنى كاتا وكلا (ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كاتا وكلا ولا يضافان الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو جاء في كلا الرجلين وكاتا المراتين او معنى دون لفظ نحو جاء في كلاهما وكاتا هما ومنه قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقيل وهذا هو المراد بقوله انهم اثنين معرف واحترز بقوله بلا تفرق من معرف اثنين بتفرق فانه لا يضاف اليه ولا وكاتا فلا تقول كاتا زيد ورجل واحد وقيل كاتا كقولك كاتا افعى وخيل واحد عضدا * في الثابت والمقام للمعاني (ص) ولا تضاف للفرد معرفة * اياران كثرتها فاضف او تنو الاجزاء او اخصص بالمعرفة * موصولة ايا بالعكس الصفة وان تكن شرطا واستفهاما * فطلقا بكل بها الكلاما (ش) (١٣) من الاسماء الملازمة للاضافة معنى أى ولا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا تكررت ومنه قوله

والزمو اضافة لدن جر *
 ونصب غدوة بها عنهم نذر
 ومع مع فيها قليل ونقل
 فتح وكسر لسكون يتصل
 (ش) من الاسماء الملازمة
 للاضافة لدن ومع فاما لدن
 فلا ابتداء غاية زمان أو مكان
 وهي مبنية عند أكثر
 العرب لشبهها بالحرف في
 لزوم استعمال واحد وهو
 الظرفية وابتداء الغاية وعدم
 جواز الاخبار بها ولا تخرج
 عن الظرفية لا بحرفها من
 وهو الكثير فيها ولذلك لم
 ترد في القرآن الكريم
 الا بـ كقوله تعالى وعلمناه
 من لدنا علما وقوله تعالى
 لينذر بأسا شديدا من لدنه
 وقيل نذر بها ومنه قراءة
 أبي بكر عن عاصم لينذر
 بأسا شديدا من لدنه لكنه
 أسكن الدال وأشبهها الضم
 قال المصنف ويحتمل أن
 يكون منه قوله تنمض
 الرعدة في ظهري * من
 لدن الظهر الى العنصرى
 ويجوز ماولى لدن بالاضافة
 الاغدوة فانهم نصبوها بعد
 لدن كقوله وما زال مهري
 من جبال الكعب منهم *
 لدن غدوة حتى دنت لغروب
 وهي منصوبة على التمييز وهو
 اختيار المصنف ولهذا قال
 ونصب غدوة بها عنهم نذر
 وقيل هي خبر لكان
 المحذوفة والتقدير

قد علمت ما فيه (قوله لدن) كعضد على الاشهر ويقال لدن كبير ولدن كبير ولدن كقالت
 بكسر التاء ولدن كقول ولدن بفتح فضم وغير ذلك وإذا أضيفت المنقوصة النون الى مصدر وجب
 رد النون فلا يقال لدن سم (قوله جر) فأنه يبين أن عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف
 المقدر لأنه لم يصرح بذلك في هذا الكتاب كتفاء باستفادته من ذلك ومن قوله في اعمال المصدر
 * وبعد جره الذى أضيف له * وفي اسم الفاعل * وانصب بهذا الاعمال تلووا واخفض * وفي الصفة
 المشبهة * فارفع بها وانصب وجر * وفي أسماء الأفعال * ويعملان الخفض مصدرين * (قوله
 ومع مع الخ) الاولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول ألزمو كما أشار له الشارح والثانية بالسكون
 مبتدأ خبره قليل والجملة مستأنفة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الاولى لأنه لا يفيد لزومها الاضافة مع أنه
 المقصود (قوله الملازمة للاضافة) أى لفظا فقط لظاهر أو ضمير (قوله ومع) أى الظرفية فهي الملازمة
 للاضافة بخلاف المفردة في نحو جأوا معا فلازمة للحالية على ماسياى (قوله فلا ابتداء الخ) عبارة غيرة
 لمبتدأ غاية زمان الخ قال الدماميني فسمها نفس المبدأ لا ابتداء ومن ثم كانت اسمها بخلاف من ومن (قوله
 وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ) أى ان الثلاثة مجموعة فيها في وقت واحد بخلاف عند فانها وإن
 لزمت الظرفية أو شبهها كان لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز جئت
 من عنده ومن لدنه وجلست عنده لا لدنه لعدم الابتداء فيه وأيضاً يجوز وقوع عند فصلة كما مثل وعمدة
 كزيد عندك والسفر من عند البصرة لأنها جزء خبر ولا يجوز في لدن الا كونها فصلة فبنيت لشبهها
 الحرف في الجود حيث لزمت ما ذكر بخلاف عند وليس جودها بل لزوم الظرفية أو شبهها كقوله لان عند
 كذلك وقيل بنيت لشبهها وضع الحرف في بعض لغاتها وجل الباقى عليه ومما لى أسباب البناء على أخرى
 عن أبي حيان وكذا الجواب عن بنائها مع اضافتها فانظره واعلم أن لدن تخالف عند في بنائها عند الاكثر
 ولزومها ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كما ذكر وكذا في ان الغالب جرهما من ويجوز افرادها قبل غدوة
 كما سيأتى وتضاف الى الجمل كقوله * وتذكر نعماء لدن أنت يافع * وقوله

صريع غوان راقهن ورفقته * لدن شب حتى شاب سود الدواب

وهي حينئذ تنمض للزمان كما صرح به الرضى اذ لا يضاف الى الجملة من ظروف المكان غير حيث كما قاله ابن
 برهان وهو الحق فتلك ستة أمور وأما الذى قتل عند مطفا حتى في الاعراب كما صرح به في المغنى الا أنها تمتنع
 بحر ها بالحرف وقد مر الكلام على عند في باب الظرف (قوله وهو الكثير) من غيره ما مر من قوله لدن
 شب ولدن أنت يافع (قوله وقيل نذر بها) أى تشبهها بعند واعرابها عندهم مخصوص بلفظ المشهورة
 وهي كعضد فتحرك النون بالاعراب كفى التسهيل والجمع (قوله لكنه أسكن الدال الخ) أى وكسر
 النون للاعراب ولا ينافيه ان اعرابها عندهم مخصوص بضم الدال لان هذا السكون عارض للتخفيف
 بدليل اشمامها الضم كما صرح به في الجمع ونقل عن الفارسي أن كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال
 لا للاعراب (قوله ويحتمل الخ) أى كما يحتمل أن الكسر للسكونين (قوله من جبال الكعب) ظرف
 مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كزجورا كان قياسا يار الا فسماعى كما مر (قوله على
 التمييز) أى لدن لانها اسم لاول زمن مبهم فممر بغدوة فهو تمييز لقرد ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة
 لعضد ومعنى (قوله ولهذا قال الخ) فان المبتدأ رمنه ان الباء للالة فيفيد انها هي الناصبة لغدوة وفيه أنه
 يصدق بنصبها على التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى
 ويضعفه سماع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بالانوين الامع أل فان جعلت الباء

لأن كانت الساعة غدوة ويجوز في غدوة الجر وهو القياس ونصبها نادري القياس فلو عطفنا على غدوة المنصوبة به لكان جازا نصب عطفا على اللفظ والجر مراعاة للاصل فتقول لدن (١٤) غدوة وعشية وعشية ذلك الاخفش وحكى الكوفيون

رفع غدوة بعد لدن وهو مرفوع بكان المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وكان تامة وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جالس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر والمشهور فيها فتح العين وهي معرفة وفتحها فتح اعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله فريش منكم وهو أي معكم وإن كانت يارتسك لماما وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة وهي عندهم مبنية على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع على ذلك وهو فاسد فان سيبويه زعم ان الساكنة العين اسم هذا حكمها ان وليها متحرك أعني انها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة فان وليها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول مع ابنك والذي يبنيتها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول مع ابنك (ص)

للساحبة صدق باضمار كان (قوله لدن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلا والدال على تقدير ذلك كلمة لدن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجحالة (قوله الجر) أي باضافة لدن اليها (قوله للاصل) أي الغالب في نالي لدن من الجر فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان مجرور غالبا كنصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء والافغدوة ليس في محل جر أصلا فهو من العطف على التوهم (قوله مرفوع بكان) أي التامة (قوله لمكان الاصطحاب) أي فقط كز يد مع عمرو والله معكم ولما صح الاخبار به عن الذات أو وقته فقط كجئت مع العصر وقد تحتملهما كما كل أو جالس زيد مع عمر وفاته تحتمل زمان الاجتماع في الأكل أو الجاوس ولمكانه ولذا مثل به الشارح للمكان وقد تأتى زمان يقرب من آخر نحو ان مع العصر يسرا ان مع اليوم أخاه غدا وهي حينئذ ملازمة للنصب على الظرفية ولاضافة وقد ترادف عند فتح جر بمن حكى س ذهب من معه ومنه قراءة هذا ذكر من معي بنون ذكرا أي من عندي وقد ترادف عن الاضافة فتدلا ما هو تنصب على الحال دائما كجاء الزيدان أو الزيدون معا وقيل كثيرا ويقل كونها ظرفا مخبرا به كالزيدان أو الزيدون معا فاصل بينهما فعل به كفتي واعرابه مقدر على الألف المحذوفة عند المصنف ومنه ذهب الخليل أن فتحته اعراب وليس مقصورا واختاره أبو حيان وعلى الأول فهي ناقصة في الاضافة تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما يد فناقصة فيها وغالب الاسماء تام فيها فالاقسام أربعة وما ذكر من ان معا بمعنى جميعا هو ما قاله المصنف ومال اليه في المغنى وفرق بينهما تلعب بان معا يدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعا يراد عليه قول امرئ القيس

* مكر مكر مقبل مسد برمعا * اذ وقت الكر والاقبال غير وقت الفر والادبار الآن يخص ذلك بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أي لشبهها بعند في وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالة على حضور نحو نجي ومن معي أو على قرب كما مر فقله سم عن المصنف اه صبان ولينظر ما هذا التعليل مع أن اعراب الاسماء لا يحتاج لعلل ولوسلم فالتعليل بلزوم الاضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أولى فتأمل (قوله فريش الخ) المراد به اللباس الفاخر أو المال ولما باب كسر اللام أي وقتا بعد وقت والبيت لجر ير يدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية على السكون) قيل لجودها بلزوم الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وان لم يوضع له حرف (قوله والذي ينصبها الخ) ظاهره أن كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيه أن الوجهين للسكا كنية فالفتح طلبا للتحفة والكسر على أصل التخلص وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا في الساكنة ولان فتح اعراب مرذوكة في قوله ومع مع فذكره ثانيا تكرار (قوله واضمم بناء الخ) مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء أو حال من المفعول وهو غير أو من فاعل اضمم وعليه فيتنزع هو واضمم في غير لانه بمعنى بانها وكذا يقال في قوله وأعر بوا نصابا الخ ولو قال وغير واضممها اذا عدت ما الخ لأفاد لزومها للاضافة لعطفها على لدن الآن يقال راعى جواز قطعها لفظا ومعنى بقلة (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيهما وفي حسب حكاية لخالنية المضاف اليه والاعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيهما ما يوجب تركه وأما الباقي فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها أو بنائها وهي امعطف على قبل بحذف الهاء في بعضها أو مبتدآت حذف خبرها لدلالة ما قبلها (قوله وأعر بوا نصابا) أي أو جرابين واقتصر على النصب لانه أصل الظرف (قوله وما من بعده قد ذكرنا) دخل فيه غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير فيجوز اعرابها نصب كما سيأتى لكنها ليست ظرفا فينبغي أن يراد بقوله نصابا مع نصب الظرف وغيره (قوله وهي غير) أي اذا

واضمم بناء غير ان عدت ما * له أضيف نارا ياما هذا قبل كغير بعد حسب أول * ودون والجهات أيضا وعل وأعر بوا نصابا اذا ما تكررا * قبل ما ومن بعده قد ذكرنا (ش) هذه الاسماء المذكورة وهي غير وقبل وبعده

وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه فجواز الأحوال الأربع مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لأنها كقبيل في الإبهام كما قاله المبرد وجعله الأخفش ضم اعراب ولم تنوين لنية لفظ المضاف اليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الإضافة رأسا وعلى كل فهي اسم ليس والخبر محذوف أي ليس غيرهما مقبوضا وهي الخبر على الأول في محل نصب والاسم محذوف أي ليس المقبوض غيرها ويجوز قليلا نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الإضافة وبلا تنوين لنية اللفظ كما في التوضيح لأنها حينئذ فتحة بناء لا ضافتها للمبنى لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضا بعد لا كما حقه في القاموس ورد على من جعله لحنًا بما عه في قوله

جوابه تنجوا عتمد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير نسئل

وحينئذ فتبني على الضم في محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لارجل وان نوى لفظ المضاف اليه ففتحة اعراب لا ضافتها تقدير افان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسمها فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء أولفظه فاعراب كما اذا نويت لقطعها عن الإضافة رأسا فتدبر (قوله وحسب) اعلم ان لها استعمالين كما في التوضيح وغيره أحدهما اضافتها لفظا فتكون معرفة بمعنى كاف اسم فاعل لا يتعرف بالإضافة فتارة تعطى حكم المشتقات نظرا لمعناها فتكون وصفا لنكرة وتحوالا من معرفة كمررت برجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامد نظر اللفظ فتقع مبتدأ وخبر في الحال أو في الأصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم فان حسبك الله وبهذين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي لان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال اتفاقا الثاني قطعها عن الإضافة لفظا فتشرب معنى التي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبني على الضم أبدا وتلزم الوصفية كرايت رجلا حسب أو الحالية كهنا زيد حسب أي حسبى أو حسبك أي كافيك عن طلب غيره أو الابتداء كقبضت عشرة فحسب فالغناء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أي حسبى ذلك أو عكسه أي فذلك حسبى وهذا أولى لأنها نكرة كما مر في خبرها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالين وحينئذ فكلام المصنف والشارح منتقدا لان قوله وأعرابوا نصب الخ يقتضى أن يقال فيها حسبيا بالتنوين لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما نكرامع انه لم يسمع ولا وجه له في القياس وأيضا قوله نكرا يقتضى بفهمه انه عند اضافتها لفظا أو معنى معرفة كغيرها مع انها نكرة دائما لما علمت الا أن يحمل قوله وما من بعده قد ذكر على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآتية أفاده المصريح (قوله وأول) الصحيح ان أصله أو أل بواو بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واوا وأدغم وقيل أصله ووأل بهمزة بعد واو ين قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على ووائل لكنهم استثنوا واو ين أول الكلمة وله استعمالات فتارة يرداسما بمعنى مبدأ الشئ نحو ماله أول ولا آخر وتارة يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقيته عاملا ولا بالتنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن أفعال لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كما سيأتى وتارة بمعنى أسبق فتليه من وينع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء كهذا أول من هذين وهل هو حينئذ أفعال تفضيل لا فعل له من لفظه أو جار مجراه في تجرده من التاء وتلوم له خلاف وتارة يرد ظرفا كرايت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي يبنى على الضم لقطعها عن الإضافة قاله يساه صبان بزادة (قوله ودون) هو اسم للمكان الا أنى أي الأقرب من مكان المضاف اليه كجاست دون زيد أي قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل في المكان المفضول ثم في الرتبة المفضولة تشبيها بالمقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم في مطلق تجاوز شئ لشيء كفعلت بزيدا الا كرام دون الاهانة وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله

وحسب وأول ودون
والجهاات الست وهى
خلفك وأمامك ونحتك
وفوقك

ويمينك وشمالك) مثله في التوضيح والجمع وغيرهما وخالف الرضى فضع قطعهما عن الاضافة مبنيين على الضم أو معر بين بالتنوين (قوله وعمل) اعلم انها بمعنى فوق وتوافقها في البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه كمثل الشارح وفي الاعراب منونة لقطعها عن الاضافة أصلاً بان أريد بها اعلو مجهول كقوله * كجهم ودصخر حطه السيل من عل * بكسر اللام أى من شئ عال خفها التنوين لئسكنه ترك للروى لانية ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لان المضاف اليه لا يحذف وينوى لفظه أو معناه الا اذا علم كأمرو هنا ليس كذلك اذا المراد من أى شئ عال لا علو شئ بخصوصه وتخالفا في انها لا تستعمل الا بحرورة بن ولو معربة ولا يجوز نصبها وفي أنها لا تضاف لفظاً أصلاً وأما قوله

يارب يوم لى لا أظلمه * أرمض من تحت وأصحى من عله

فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذا وجه له لو كان مضافاً ولا يقال بنى لضافته الى الضمير المبني لأنه كان يجب فتحه كأمرو وهذا مضموم وحينئذ فياقتضيه جعلها في عداد هذه الأسماء من أنها تضاف لفظاً وأنه يجوز نصبها قال الموضح ما ظن شيئاً منهما واقعاً وأما قول الصحاح يقال أتيته من عل الديار بالاضافة فهو كافي شرح الشذور وبحاج بمأمر عن المصريح (قوله ومن قبل نادى الخ) بجر قبل بالتنوين أى ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى فولى بالتنوين أو مجرور باضافة مولى اليه والمفعول محذوف أى نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثانى مفعول عطفت والعواطف فاعله والمراد بها الامور المقتضية للعطف من المروءة والصدقة ونحوهما (قوله من قبل ومن بعد) بالتنوين قراءة شاذة (قوله أغص) بفتح الهمزة والتين المعجمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف في حلقة الماء ونحوه وجاء في لغة بضم الغين من باب قتل ويقال أغصصته متعدياً بالهمزة فعلى هذا يكون أغص بضم ففتح مبنياً للمفعول والفراغ العذب ويروى بدله الحميم أى البارد ويطلق أيضاً على الحار فهو من الاضداد (قوله ونوى معناه) اشتهر أن المراد بذلك أن ينوى معنى الاضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في بعد زيد مثلاً وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد وأمانية اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظاً ومقدراً في نظم الكلام كالثابت واعترض بان سعى الاضافة لا يتحقق الا بمجموع المتضايقين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الأمير في حواشي الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو المراد ثم يقال ما الدليل على ان النوى لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ والذي يخطر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الا اللفظ وفي تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حذف نوى يوم اذا أضيف للجمله ويقويه انه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علتته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعداً مثلاً لم تستعمل في ذلك كاستعمال من في الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سياتى هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى أن يلاحظ المضاف اليه معبراً عنه بأى عبارة كانت خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية اللفظ فانه يكون ملاحظاً بعينه ومقدراً كالثابت وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف اليه اه وفيه أن ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضى البناء الذي هو المراد والاعراب أصل في الأسماء فلا يحتاج لمقتض ولا يزال عنها الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجبا للبناء وليس له نظير يحمل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل والجواب عن الأول أن الاضافة وان كانت نسبة بين المتضايقين لكن خص بها الثانى لانه العمدة في افادتها لأنك اذا قلت وبعد سكت كانت البعدية كامة تشمل بعدية زيد وغيره فاجاءت البعدية الخاصة وهي النسبة الجزئية الامن المضاف اليه فقوله لم وينوى معناه أى المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لا دنى ملاسته وانما خص بناؤه بهذه الحالة لانه معنى جزئى لا يستقل بالمفهومية فحقه أن يؤدى بالحرف

ويمينك وشمالك وعملها أربعة أحوال تبني في حالة منها وتعرب في بقيتها فتعرب اذا أضيفت لفظاً نحو قبضت درهما لا غيره وجئت من قبل زيد أو حذف ما تضاف اليه ونوى اللفظ كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

فما عطفت مولى عليه العواطف

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً ولا تنون الا

اذا حذف ما تضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتكون

حينئذ نكرة ومنه قراءة من قرأ الله الأمر من قبل

ومن بعد بجر قبل وبعد وتنوينها وقوله

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً

أكاد أغص بالماء الفرات

وهذه الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها وأما الحالة

الرابعة التي تبني فيها فهي اذا حذف ما تضاف اليه

ونوى معناه دون لفظه

فانها تبني حينئذ على الضم نحو قوله الاصر من قبل ومن بعد وقوله أقب من تحت عريض من عل * وحكى الفارسي ابدأ بذا من أول بضم اللام وفتحها وكسرها فالضم على البناء لنية المضاف اليه معنى والفتح على (١٧)

لغظا ومعنى واعرابها اعراب ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل والكسر على نية المضاف اليه لفظا فقول المصنف واضعم ببناء البيت اشارة الى الحالة التي تبني فيها وهي الرابعة وقوله ناو ياماعد ما مراده أنك تبنيها على الضم اذا حذفت ما مضاف اليه ونو يته معنى لا لفظا وأشار بقوله وأعر بوا نصبا الى الحالة الثالثة وهي ما اذا حذفت المضاف اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فانها تكون حينئذ معربة وقوله نصبا معناه انها تنصب اذا لم يدخل عليها جار فان دخل عليها جرت نحو من قبل ومن بعد ولم تعرض للحالتين الباقيتين أعني الاولى والثانية لان حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب وهو الاعراب وسقوط التنوين كما تقدم (ص) وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا (ش) يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه ويقام المضاف اليه مقامه فيعرب بأعرابه كقوله تعالى وأشر بوا في قلوبهم الجمل بكفرهم

وقد أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها بالحرف في المعنى وهذا معنى قولهم لتضمنه معنى الاضافة أي لا فادته معناها ودلالته عليها في الجملة وان كانت بعد مثلام تستعمل فيها كاستعمال من في الشرط لان البناء العارض يكفيه أدنى سبب ولا نه لما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبها بالحرف الجواب في الاستغناء به عما بعده فن ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية أي آخر في النطق بعد الحذف وأما في نية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثاني ملاحظ في نظم الكلام ومقدر فلم يبين ويقال الدليل على نية المعنى في تلك الحالة سماعه مبني بلا موجب فاحتيج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه الحرف تصحيحا للقول كما قالوا في نحو عمران الدليل على عدله بمعاهه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى ان في ذلك مقنعا يكفي في التفرقة بين حالتي البناء والاعراب وأما الافتصا على حالة واحدة يجوز فيها الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكاف لكنه مخالف لاجتماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين وان حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبني) أي لما مر من تضمنها معنى الاضافة أو شبهها بالحرف الجواب أو شبهها بالحرف في الجود بل وزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا وعدم التنقية والجمع أو لا فتقارها بالمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض يكفيه أدنى شيء بخلاف البناء الاصل فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعر بت عند ذكر المضاف اليه أو نية لفظه مع افتقارها اليه لمعارضته بالاضافة لفظا وتقدير او حركت للدلالة على طرق البناء وكانت ضمة جبر الفوات اعرابها بأقوى الحركات أو لتستوفي باقي الحركات اذ في حالة اعرابها الاتصاف بل تنصب أو تجوز بمن فقط لكن نقل المصري على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء في بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان كذا والمسوخ لا ابتداء بالكرة حينئذ الوصف المعنوي والرابط محذوف أي اما من تال للزمن السابق فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع عدم القطع أيضا (قوله أقب) من القب وهو ورقة الخصر يصف فرسا بانه ضامر البطن عريض الظهر فقوله من عل أي من علوه وهو ظهره (قوله من أول) أي من أول غيره أي من قبله (قوله اعراب ما لا ينصرف) لا ينافيه ان الكلام في أول التي هي ظرف بمعنى قبل لا في التي هي وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسي ولعل المعنى حينئذ أبد بذلك في وقت أسبق من غيره (قوله يأتي خلفا الخ) أي غالبا بدليل قوله ورمحوا الخ (قوله لقيام قرينة) أي تدفع اللبس فلا يجوز جاني زيد تريد غلاما زيد للحصول اللبس بخلاف أمثلة الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالذكور ولا بد من صلاحية الثاني لاعراب الاول فلا يحذف المضاف للجملة لانها لا تصح لاعرابه (تنبيه) قد يحذف مضافان فأكثر فيقوم الاخير بمقام الاول نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أي فكان مقدار مسافة قر به قاب قوسين كما قدره الزمخشري بناء على تفسير القاب بالقدرفان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج الى مضاف آخر في الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب أي مثل قابي قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث وهكذا (قوله باعرابه) مثله باقي أحكامه لانه يتخلفه أيضا في التذكير والتأنيث والافراد والتكبير وغير ذلك كما بينه الاشموني (قوله ورمحوا) أي استداموا جرحه (قوله كما قد كان) أي كالجز الذي قد كان والمغايرة بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي التركيب بالذات أو بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه

(٣ - (خضري) - ثاني)

أي حب الجمل وقوله تعالى وجاء بك أي أمر بك حذفت

المضاف وهو حب وأمرأعرب المضاف اليه وهو الجمل وربك باعرابه (ص) ورمحوا الذي أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدم

لكن بشرط أن يكون ما حذف مما لا ماعليه قد عطف (ش) فبالحذف المضاف يبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مما لا ماعليه قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ * ومارتوقد بالليل نارا والتقدير وكل نار حذف كل وبقي المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها والشرط موجود وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف يبقى المضاف اليه على جره والمحذوف ليس مما لا ماعليه بل مقابل له كقوله تعالى ترى يدون عرض الدنيا والله يرد الآخرة في قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يرد الباقي الآخرة ومنهم من بقدره والله يرد عرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مما لا ماعليه للفظ به والاول أولى ولذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه (١٨) للإيضاح (ص) ويحذف الثاني فيبقى الاول * كحله اذا به يتصل بشرط عطف

واضافة الى * مثل الذي له أضفت الاولا

(ش) يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف كحله لو كان مضافا فيحذف تنوينه وأكثرا يكون ذلك اذا عطف على المضاف اسم مضاف الى مثل المحذوف من الاسم الاول كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها التقدير قطع الله يد من قالها ورجل من قالها حذف ما أضيف اليه يد وهو من قالها دلالة ما أضيف اليه رجل وعطف عليه ومنه قوله سقى الارضين الغيث سهل رخصتها * فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع التقدير سهلا رخصتها حذف ما أضيف اليه سهل لدلالة ما أضيف اليه حزن عليه هذا تقرير كلام المصنف وقد يفعل ذلك وإن لم يعطف مضاف الى مثل المحذوف الى الاول

كون كل من الجرين أثر المضاف يدفع بذلك توهم انه جريد بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أي ليس يكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توفد) مضارع أصله توفد (قوله حذف كل الخ) وإنما لم يعطف نار الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثاني على الثاني العامل فيه تحسبين لان العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع عندس أماعلى حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسبين (قوله في قراءة من جر الآخرة) هي مخالفة للقياس من جهة أن المضاف بعض المعطوف وهو الجملة لا معطوف وحده قيل رمن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لامع أن شرط الحذف اتصاله به كالتبعية أو فصله منه بلا كقوله

ولم أرمثل الخبير بتركه الغنى * ولا الشرى أتديه امرؤ وهو طائع أي ولا مثل الشر ونحو ما كل سوداء خمة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء لكن نقل سم عن الأكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول أولى) أي تقدير باقي فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشئ كثير ما يحمل على مقابله (قوله كحله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أي فيبقى الاول كأنما كحله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أي ولو بغير الوار (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أي أو عامل في مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذلى فهأما ابن أبرحا * بمنى وأحسن من شمس الضحى وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبي برزة غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلاتنوين أي ثمانى غزوات (قوله سهل رخصتها) بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاى ضد السهل ونيطت أي تعالت وفي عرى الآمال استعارة بالكتابة وتخجيل ونيطت ترشيح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل الاصل ومن قبل فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم بلاتنوين مع كسر الهاء وهي قراءة ابن محيصن ولا مهمة أو عاملة كليس وقرا يعقوب بالفتح بلاتنوين على عملها عمل كان مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة اعرابا كان فيه الشاهد أيضا أو بناء فلا (قوله وعند الفراء الخ) خصه الفراء بما يكثر اصطحابها في الذ كر كالياء والرجل والنصف والرابع وقبل وبعد فكان العامل في المضاف اليه شئ واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول واحد

واحد

كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فما عطفت مولى عليه العواطف

حذف ما أضيف اليه قبل وأبناه على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ شذوذ فلا خوف عليهم أي فلا خوف شئ عليهم وهذا الذي ذكره المصنف من ان الحذف من الاول وان الثاني هو المضاف الى المثل كور هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه أن الاصل قطع الله يدمن قالها ورجل من قالها حذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يدمن قالها ورجل ثم أقحم قوله ورجل بين المضاف الذي هو يدمن والمضاف اليه الذي هو من قالها فصار قطع الله يدمن قالها فاعلى هذا يكون المحذوف من الثاني لا من الاول وعلى مذهب المبرد بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء يكون الاسمان مضافين الى من قالها ولا حذف في الكلام لا من الاول ولا من الثاني (ص)

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أو جزاء لم يعرب فصل بين واضطرارا واجدا * بأجنبي او بنعت أو ندا (ش) أجاز المصنف ان يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمراد به المصدر (١٩)

بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه مثال ما فصل فيه بينهما مفعول للمضاف قوله تعالى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركتهم في قراءة ابن عاصم بنصب أولادهم الشركا ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بنظر نصبه المضاف الذي هو مصدر ما سكت عن بعض من يوثق بعربيته ترك يوما فسك وهو اها سعى لها في رداها ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف

ذلائحهم بين الله مخلف وعده رساله بنصب وعده وجر رساله ومثال الناصب شبهه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء هل أنتم تاركولوا صاحب وهذا معنى قوله فصل مضاف الخ وجاء الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى السكاسي هذا غلام وابنه يذول هذا قال المصنف ولم يعرب فصل بين وأشار بقوله واضطرارا واجدا الى أنه قد وجد الفصل بين

واحد بخلاف نحو رأيت داروغا لم يذول فيمتنع لعدم الاصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجر وهو مصدر مضاف للمفعول وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما أوردن ضميرها المحذوف أي أجز أن يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل بين) نائب فاعل يعرب (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفعولا بأجنبي للضرورة ولا يصح نعت له بضمير وجد دلي رجوعه للفصل لان ضمير المصدر لا يعمل عنده من قاله البارز وهذا مستتر (قوله أجاز المصنف) أي تبنا لسكوفين وهو المختار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا لما تبعهم من المخشرون رد قراءة ابن عاصم الآية مع تواترها وشرط الفصل مطلقا أن لا يكون المضاف اليه ضمير الاله لا يفصل من عامله (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أن يحجبني قول زيد بد منطق عمر وجر عمر ورفيع زيد وتردد هم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان نفعه للطول مع أن المتضايين كالشيء الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى شركاء من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايين وحسن ذلك كونه فضلة غير أجنبي من المضاف ورتبته التأخير عن المضاف اليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مركزه ولذا استكره الفصل بالمرفوع اختيار التمكن في وضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس بنظم يوما ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسك شأنها مع هو اها يوما ويحتمل انه مضاف للمفعول والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لمخلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رساله (قوله تاركولوا صاحب) أي تاركوا مضاف لصاحب بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال الدماميني ويحتمل ان حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد لا لإضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختيارا ما كقوله

هما خطتا اما اسارومنة * وامادم والقتل بالجر أجز أي الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا أسرا وقتل والخطا بالضم الغضلة لكن المضاف في هذا القسم ليس شبه الفعل فقتضاه عدم اشتراط ذلك فيه ما فتأمل (قوله بأجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كما مثله أو مفعولا كقول جرير

تسقى امتياحا ندى المسواك ريقها * كما تضمن ماء المزة الرصف

أي تسقى المسواك ندى ريقها والامتيح الاستياح فهو ما ظرف أي وقت امتياح أو حال أي امتياحة والرصف حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيرها وأفاعلا لغيره كقوله

أحجب أيام والداه به * اذ بجلاء فنعم ما بجلاء

أي أحجب والداه به أيام اذ بجلاء ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف لما صرح الا أنه أسهل من الفاعل الأجنبي كقوله

نرى أسهما للوت تصمى ولانمى * ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم

وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدونا فخر وجد صب

برفع أهواؤنا ووجدوا العزم وب ومنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هي وصلتها خبر عن محذوف أي رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ ويقارب أي يبين حروف الكتابة ويزيل بفتح الياء أي

المضاف والمضاف اليه في الضرورة بأجنبي من المضاف وبنعت المضاف وبالنسبة مثال الأجنبي قوله كما خط الكتاب بكف يوما * يهودى يقارب أو يزيل فصل ييومان بين كف ويهودى وهو أجنبي من كف لانه معمول لخط ومثال النعت قوله

نجوت وقد بل المرادى سيفه * من ابن أبي شيخ الاباطح طالب
 وإن حلفت على يديك لا حلفن (٣٠) * بين أصدق من عينك مقسم الاصل عين مقسم أصدق من عينك ومثال النداء
 قوله

وفاق كعب بجير من ذلك من
 تجيل تهلكت والخلد في
 سقرا وقوله
 كأن برزون أبا عصام
 زيد جاردق بالاجام
 الاصل وفاق بجير يا كعب
 وكان برزون زيدا أبا عصام
 (ص)
 (المضاف الى ياء المتكلم)
 آخر ما ضيف للياء كسر اذا
 لم يك معتلا كرام وقدا
 أريك كابنين وزيد بن قدي
 جميعها الياء بعد فتحها
 احتسنى

وتدغم الياء فيه والواو وان
 ما قبل واو ضم فا كسره يهن
 وألفا سلم وفي المقصور عن
 هذيل انقلابا ياء حسن
 (ش) يكسر آخر المضاف
 الى ياء المتكلم ان لم يكن
 مقصورا ولا منقوصا ولا مشن
 ولا مجموعا جمع سلامة لمذ كر
 كالمفرد وجهى التكسير
 الصحيحين وجع السلامة
 للوثة والمعتل الجارى
 مجرى الصحيح نحو غلامى
 وغلامى وفتيانى وظمى
 ودلوى وان كان معتلا فاما
 أن يكون مقصورا
 أو منقوصا ان كان منقوصا
 أدغمت ياءه في ياء المتكلم
 وفتحت ياء المتكلم فتقول
 قاضى رفعا ونصبا وجرا

بما عهد بينها والجملة صفة يهودى فالضمير فى الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من
 الخوارج على قتله وقتل على وعمر بن العاص رضى الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا السبع عشرة
 ليلة من رمضان فلما خرج على كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضرب به عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسبة الى مراد
 بضم الميم قبيلة باليمن على صناعه ثم حل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها
 عليه وضرب به الارض فحسوه حتى مات الامام على بعد يومين فقتلوه وأمام معاوية فضر به صاحبه فأصاب
 أوراكه وكان سمي نافق طع منه عرق النسا كح فلم يولد له بعد ذلك وأما عمر وفاشتكى تلك الليلة فلم يخرج
 للصلاة وأتاب رجلا من بنى سهم يقال له خارجة فضر به الرجل فقتله فلما أخذوا سمعهم يخاطبون عمر بالامارة
 قال أو ما قتلت عمر أقالوا بل خارجة قال أردت عمرا وأراد الله خارجة فقتله عمرو وفى ذلك يقول الشاعر

وليتها اذ فنت عمرا بخارجة • فبت عليا بن شاعت من البشر

(قوله الاصل الخ) أى ففصل فيه بين المضاف وهو أبى والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو شيخ
 الاباطح وفيه انه ليس نعمت لنفس المضاف بل لمجموع المتضامين لان العلم مركب منهما المكن لما كانت تبعيته
 فى الاعراب انما هى للجزء الاول جعل نعتا له (قوله وفاق كعب الخ) قاله بجير بالجيم مصغرا أخوك كعب
 ابن زهير صاحب بانت سعاد محرض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبله (قوله كأن برزون الخ) قال ابن
 هشام يحتمل ان أبا مضاف اليه على لغة من يلزمه الافوز يبدل منه فلا شاهد فيه والله أعلم
 ﴿ المضاف الى ياء المتكلم ﴾

أفرد به بالذ كر لان له أحكاما ليست فى الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص والمقصور
 بقرينة تمثيله لانه حوظى فانه كالصحيح هنا وان كان المعتل يشمله (قوله أريك كابنين) فى حيز النفي
 كالذى قبله أى اذالم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فدى) مبتدأ أول وجميعها نان والياء ثالث
 وفتحها رابع وبعد بالضم حال من الياء أى بعد هذه المذكورات ومتعلق باحتسنى بضم التاء ماض مجهول
 أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء بطت بالهاء من فتحها والجملة خبر عن جميعها والرباط
 محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تاء كيدا فالمبتدآت ثلاثة فقط وحق
 المقابلة أن يقول فدى جميعها سكون آخرها احتسنى لان كلامه أو لا فى آخر المضاف لافى حال الياء لكنه
 اكتفى بقوله وتدغم الياء وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك السكون (قوله تدغم الياء) أى التى فى آخر
 الاسم المضاف وقوله فيه أى فى ياء المتكلم المذكورة بقوله جميعها الياء ذكره هنا لتأولها باللفظ (قوله
 والواو) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف للعلم بان الادغام انما يكون فى المثنيين ولا شعار به من قوله
 وان ما قبل واو ضم فا كسره (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل فى النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى
 لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يهن لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر المضاف الخ) أى مع
 سكون الياء وفتحها كما سيذكره فهذان وجهان ويجوز حذف الياء كتفاء بالكسر قبلها وقلبها ألفا بعد
 فتح ما قبلها كغلاما وقد تحذف الالف كتفاء بالفتحة فالجملة خمسة أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة
 بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أما فى غيرها ككسرى فلا تحذف ولا قلب لانها فى نية
 الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة (قوله كالمفرد الخ) ذكر أربع أشياء يكسر فيها آخر الاسم كما
 يسكن فى أربعة (قوله فتقول قاضى) اعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتعاد مع سكون الادغام
 وان كان قبل ذلك ثميلا فقط (قوله رأيت غلامى) بفتح الميم وزيدى بكسر الدال وكنا ما بعده (قوله

خذفت

وكذلك تفعل بالثنى وجع المذ كر السالم فى حالة الجر والنصب فتقول رأيت غلامى وزيدى
 ومررت بغلامى وزيدى والاصل بغلامين لى وزيدى لى

حذفت اللام والنون للاضافة ثم ادغمت الياء وفتحت ياء المتكلم وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضا جاز يدي كما تقول في حالة الجر والنصب والأصل زيدوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ زيدوي وأما المثنى في حالة الرفع فتسلم ألفه وفتحت ياء المتكلم بعده فتقول زيداي وغلماي وعند جميع العرب وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع فتقول عصاي وفتاي وهذيل تغلب ألفه ياء (٣١) وتدغم ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم

بعده فتقول عصي ومنه قوله

سبقوا هوي وأعنقوا

لهوام

فتعزموا واسكل جنب

مصرع

فالحاصل ان ياء المتكلم تفتح

مع المنقوص كقاضى

والمقصور كعصاي والمثنى

كغلماي رفعا وغلماي جوا

ونصب باو جمع المذكر السالم

كزيداي رفعا ونصب باو جوا

وهذا معنى قوله

فدى * جميعها ليا بعد فتحها

احذنى

وأشار بقوله وتدغم الياء

الى أن الواو في جمع المذكر

السالم والياء في المنقوص

وجمع المذكر السالم والمثنى

تدغم في ياء المتكلم وأشار

بقوله وان ما قبل واو ضم

الى أن ما قبل واو الجع ان

انضم عند وجود الواو يجب

كسره عند قلبها ياء لتسلم

الياء فان لم ينضم بل انفتح

بقى على فتحه نحو مصطفىون

فتقول مصطفى وأشار بقوله

وألفا سلم الى ان ما كان

آخره ألفا كالمثنى والمقصور

لا تغلب ألفه ياء بل تسلم

حذفت اللام والنون للاضافة قال الصبان هذا هو التحقيق عندي وان اشتهر ان حذفت اللام للخفة والنون للاضافة فليس في الشارح تسميخ خلافا لن توهمه اه ولعل وجه ما اشتهر أن اللام لا تنافي للاضافة للجمع بينهما في نحو لا بالك عند سيبويه كما مر في باب لا (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة عن الواو (قوله زيدوي) هو مرفوع بواو مقدرة لتعذر هاء مع الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مر في باب الاعراب (قوله تغلب ألفه ياء) أى جواز اذعوا عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الاعراب ومثله لارجلين اه يس قال الموضح وانفق الجميع على قلب الالف ياء في على ولدى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما الى (قوله سبقوا هوي) قاله أبو ذؤيب في قصيدة يرثي بها بنه الحسة هلكوا جميعا في طاعون وأعنقوا أى أسرعوامن العنق بفتح عين نوع من السبر ونحرموا ماض مجهول أى خومتهم المنية أى أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم تفتح الخ) أى في الكثير الشائع ونكسر قليلا اذا كانت مشددة بأن أدغم فيها كعصاي وقاضى وبها قرأ حجة بمصر حتى وكسر الحسن والاعمش ياء عصاي وهو أضعف من الكسر مع التشديد لكنه مطرد في لغة بني يربوع وأما تسكين محياي لورش فن اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله وأما ما عدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التذكير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المؤنث السالم فشكل هذه يجوز فيها التسكين كما هو الاصل في كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر (تنبيه) اذا كان آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكسى وحوارى فهو من المعتل المشبه للصحيح لكن اذا أضيف للياء وجب حذفها لتوالي الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون توال كما مر وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا حذفت فاما أن يسبق كسر ما قبلها أو يفتح على حذفها بعد قلبها ألفا لانها بدل ثقيل أو تحذف احدى الياءين الاوليين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على الاصل فيها والله أعلم

(اعمال المصدر)

(قوله بفعله المصدر الخ) اعترض بانه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه أصل للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه أصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى ما أشبهه وهو المضارع وقد يجب بانه من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه به بالمشبه فاعلة الحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أى لا في غيره لانه يخالف الفعل في انه لا يعمل الا بالاشروط الآتية وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف الا اذا كان نائبا عن فعله وفي رفعه نائب الفاعل بخلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس كجئت من قراءة في الحمام القرآن ومن أكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع (قوله ان كان الخ) فعل اسم كان ومع ان أو ما صفت وجهه يحل خبرها (قوله نائبها مناب الفعل) قيل عمله سماعى وقيل ينقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو وجد الله والوعد نحو

فتقول غلماي وعصاي وأشار بقوله وفي المقصور الى ان هذا لا تغلب ألف المقصور خاصة فتقول عصي وأما ما عدا هذه الاربعة فيجوز

(اعمال المصدر)

(ص)

ان كان فعل مع أن أو ما يحل * محله ولا سم مصدر عمل

بفعله المصدر الخ في العمل * مضافا او مجردا أو مع ال

(ش) يعمل المصدر عمل فعله في موضعين أحدهما أن يكون نائبا مناب الفعل نحو ضرب باز يدافز يدا منصوب بضرب بالنيا بته مناب اضرب

وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في اضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر والموضع الثاني

أن يكون المصدر مقدرًا بان والفعل أو بما والفعل وهو المراد بهذا الفصل فيقدر بان إذا أريد الماضي أو الاستقبال نحو عجت من ضربك زيدا أمس أو غدا والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضرب زيدا غدا ويقدر بما إذا أريد به الحال نحو عجت من ضربك زيدا الآن التقدير مما تضرب زيدا الآن وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال مضافا نحو عجت من ضربك زيدا بمجرد عن الإضافة وأل وهو المنون نحو عجت من ضرب زيدا ومحلى بالالف واللام نحو عجت من الضرب زيدا وأعمال المضارع أكثر من أعمال المنون وأعمال المحلى بال ولهذا بدأ المصنف بذكر المضارع ثم المجرد ثم المحلى ومن أعمال المنون قوله تعالى أو اطعم في يوم ذي مسغبة يتيما فيتيما منه وب اطعم وقول الشاعر بضرب بالسيوف رؤس قو
بأزلهامهم عن المقيبل فرؤس منصوب بضرب ومن أعماله وهو محلى بال قوله

* قالت نعم ويا غابقية ومنى * والتوبيخ كقولهم * وفالقاني الإهواء وانني والهوى * اه صبان وأما نفس المصدر فقدم في المفعول المطابق الخلف في ناصبه (قوله أن يكون مقدرًا الخ) في التسهيل أن ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع أذن أخاك يقول ذلك فسمع مبتدأ مضاف لفاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سدت مسد الخبر على حد ضربني العبد مسيئًا أي سمع أذن أخاك حاصل إذا كان يقول ذلك ونحو أن ضربك زيدًا قبيح وكان أكرامك بكر احسننا ولا اعراض عن أحد فهذه المصادر عاملة مع أنه يمتنع تأويلها بالفعل لا التزام العرب بعدم وقوعه في هذه المواضع لأنهم كافي السماء يني لا يقولون أن ضرب العبد مسيئًا ولا يوقعون أن وصلتها بعدان وكان الانفصولة بالخبر نحو أن لك أن لا تنجو فيها ولا الحرف المصدرى وصلتته بعد لا غير المكررة اه وعمل بعضهم الأول بأنه لا يصح تقديره بما ولا بان الخفة لا شرط أن يسبقهما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لأنها تخص المضارع للاستقبال والقصد للاخبار بان السمع حاصل لا يسمع اه ونظر فيه بأنه يصح تقديره مع الماضي فالأول أدنى لكن أجاب عنه من جعل ذلك شرطًا بأن التقدير سائغ بحسب الأصل وإن امتنع لهذا العارض وهو الوقوع في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كون اللفظ مقدرًا بأخر صحة النطق به مكانه فالخاصل أن الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وإن لم يصح حمله ويخرج به المصدر الذي لم يرد به الحدوث كما مر عن السندوري مررت فأذله صوت صوت جاز من أن العامل في صوت الثاني محذوف لأن الأول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل و يعمل بل أنك مررت به وهو في حال تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يرد بالصوت الأول في هذا المثال الشيء المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين لا يعدد لأن تأويل الثاني يعوت العدد وتأويل الأول يجعله نوعيًا باسناد الفعل إلى فاعله والقصد أنه مجرد التوكيد أما النوعي فيعمل ولو في حالة كونه مفعولًا مطلقًا كضربت زيدا ضرب عمرو بكرًا أي مثل ضرب عمرو بكرًا فتأمل وفي الإسقاطي قال ابن هشام قد يرد على هذا الشرط أن المحلى بال لا يحل محله فعل مع أنه يعمل والجواب أنه يحل وأل كجزء منه اه (تنبيه) يشترط أيضا أن لا يكون مضمرا خلافاً للكوقيين ولا مصغرا ولا بناء الوحدة كضربت أمالتي في أصل بنيتها كرجة فلا تضرب ولا مفصولا من مفعوله بتابع أو غيره فلا يجوز أن يحل محله ضربك المبرح زيدًا بخلاف ضربك زيدا المبرح لأن معموله كالعلة من الموصول فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى أنه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول محذوف أي يرجعه لرجعه للفصل بينهما بخبران ولا محذوفاً ولهذا ضعف تقديره متعلقاً بالسجدة اسمًا كابتدأ كجاء مع جوابه هناك ولا مؤخرًا عن معموله لكن يجوز الرضى بتقديم معموله الظرفي واختاره السعد وغيره لتوسيعهم فيه ومنه فلما بلغ معه السعي ولا تأخذنكم بهما فرقة لا يبعثون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعل الظرف متعلقاً بمحذوف حالاً من المصدر فكاف وأن يكون مفرداً وشذوذاً أعمال غيره كقوله

قد جربوه فما زادت تجارتهم * أباقداة الالهجر والغنما

بالفاعة والنون والعين المهملة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشروط لا غناها ما ذكره عنها إذ المضمرة لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدراً أصلاً وتأويل المصغر وذو التاء والمجوع يفتوت المقصود منها وأما المفعول والمؤخر فلان معمول الصلة لا يفصل باجنبي ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلقنا في ذلك للاحتياج إليه فتدبره والله أعلم (قوله ويقدر بما الخ) مقتضاه أن لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل هي صالحة للزمنة الثلاثة الأنا يقال إنما خصوصها بذكر الحال لتعده مع أن دلالة أن مع الماضي على الماضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما عليهما (قوله أكثر من المنون) أي في الاستعمال والأفالمون أقيس لشبهه الفعل في التنكير وإليه المضاف لأنه كثير ما ينوي فيه الانفصال (قوله بضرب)

ضعيف النكابة أعداءه * يخال الفرار يراخي الاجل وقوله فانك والتأبين عروبة بعدما * دعاك وأهدينا اليه شوارع وقوله
لقد علمت أولى المغيرة أنني * كرت فلم أنكل عن الضرب مسدعا فاعدا منصوب بالنكابة وعروبة منصوب بالتأبين ومسدعا منصوب
ببضرب وأشار بقوله ولا سم مصدر عمل الى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل والمراد باسم المصدر مساوى المصدر في الدلالة على معناه
وخالفه بخوله اعطاء تقدير من بعض ما في قوله دون تمويض كمطاء فانه (٢٣) مسا ولاعطاء معنى ومخالفه بخوله

من الهمزة الموجودة
في فعله وهو خال منها لفظا
وتقديره ولم يعوض عنها
شيء واحترز بذلك بما خلا
من بعض ما في فعله لفظا
ولم يخل منه تقديره فانه
لا يكون اسم مصدر بل
يكون مصدرا وذلك نحو
قتال فانه مصدر قاتل وقد
خلا من الالف التي قبل
التاء في الفعل لكن خلا
منها لفظا ولم يخسل منها
تقديره ولذلك نطق بها
في بعض المواضع نحو قاتل
قيمة لا وضارب ضربا بالكن
انقلابت الالف ياء لكسر
ما قبلها واحترز بقوله دون
تمويض مما خلا من بعض
ما في فعله لفظا وتقديرا
ولكن عوض عنه شيء
فانه لا يكون اسم مصدر
بل هو مصدر وذلك نحو
عدة فانه مصدر وعد وقد
خلا من الواو التي في فعله
لفظا وتقديرا ولكن
عوض عنها التاء وزعم ابن
المصنف ان عطاء مصدر
وان همزته حذفت تخفيفا
وهو خلاف ما صرح به
غيره من النحويين ومن

متعلين بالزنا والهام جمع هامة وهي الرأس كلها وتطلق على ججمة الدماغ وحدها فاضافته لضمير الرأس
للتأكيده على الاول وسماه اختلافا للافظين ومن اضافة الجزء للكل على الثاني وأراد بالقبيل العنق
لانه محل اقالة الرأس أي استقرارها (قوله يخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب يمنع الموت (قوله
فانك والتأبين) هو مصدر أبنت الرجل شدا الموحدة واسكان النون اذا بكيتها وأثبتت عليه بعد الموت
ومن معانيه أن يعاب الانسان في وجهه أو يذكر بقبيح وكلام مناسبة هذا في بعض نسخ العيني والتأنيب
بنون فتحتية فوحدة وفسره بالتعنيف وهو منصوب على انه مفعول معه أو عطفا على اسم ان وعروبة مفعوله
وخبران في بيت بعده ردعاك أي طلبك لنصرته ويروي عاك أي حفظك وشوارع أي ممتدة لقتله (قوله
أولى المنبرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو وأنكل أي انجز ميثاث الكاف وماضيه بالفتح والكسر
ومصدره النكول كافي القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول الضرب (قوله في الدلالة على معناه)
أي على معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي صوب به بعضهم ان بدل اول اسم المصدر
مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهنا فرق معنوي وما ذكره الشارح لفظي وخرج بهذا القيد نحو الكحل
والدهن بضم أولهما فانه وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر
المعلوم (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الاصلية أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن
حروف فعله اما بما رواه كتبكم تسكما أو بزيادة ككرم اكراما فان نقص دون تمويض كان اسم
مصدر كتوضا وضوا أو تسكما كلاما (قوله دون تمويض) متعلق بخوله (قوله ولكن عوض عنه)
أي سواء كان عوض في آخره كاذ كره أو لا كما تعلما وسلم تسليما فانه نقص عن فعله احدي اللامين
المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المدة قبل آخره لوجودها الغير تمويض في نحو اكراما (قوله
وزعم ابن المصنف الخ) لم ينفرديه بل تبع والده وجري عليه الدماميني في شرح التسهيل فقال ينبغي أن
يتقيد البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام
والعرف والعون والكبر لبعدها بينها وبين أفعالها أي نوضا واغتسل وتسكما واعترف وأعان وتكبر وأما
نحو العطاء والثواب فمصدران لقربهما من الفعل اذا اصل اعطاء واثنوا بخلف زائدهما وهو الهمزة
وحرك ما بعدهما ليصح الابتداء به اه (قوله وبعدها تلك) اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله
أي المائة من الابل والزناغ بالفوقية جمع رانعة (قوله من قبله الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته
مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء (قوله اذا صح عون الخالق الخ) هو بمعنى قوله

اذا كان عون الله للعبدة مسعفا * تهياله في كل أمر مراده

وان لم يكن عون من الله لافنى * فاول ما يخفى عليه اجتهاده

(قوله فلا ترين) مضارع مجهول وألوفافتح الهمزة وضم اللام أي محبا مفعوله الثاني (قوله فان
الخلاص فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بيم زائدة لغير مفاعلة بالعلم فلا يعمل اتفاقا
كيسار وخار وبرة ان كانا من أجزأ وأبرأ أي صيره ذا خور وبر والافهم مصدران لفجرو بر ولا يرد ذلك

اعمال اسم المصدر قوله أكفرا بعدد الموت عنى * وبعدها تلك المائة الزناغ فالمائة منصوب بعبطائك ومنه حديث الموطأ من قبلة
الرجل امرأته الوضوء فامرأته منصوب بقبلة وقوله
بمشرتك الكرام تعد منهم * فلا ترين لغيرهم ألوفافتح
اعمال اسم المصدر قليل ومن ادعى الاجماع على جواز أعماله فقد وهم فان
الخلاص فيه مشهور

وقال الصيمري أعماله شاذوا نشد أ كفرا البيت وقال ضياء الدين بن العالج في البسيط ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله وتعمل عن بعضهم أنه أجاز ذلك قياسا (ص) وبعد جره الذي أضيف له * كمل ينصب أو يرفع عمله (ش) يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجبت من شرب (٢٤) زيد العسل إلى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو عجبت من شرب العسل زيد ومنه

على قوله ولا سم مصدر عمل لأنه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل وأما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالضربة والمحمدة ومنه قوله

أظلم أن مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظلم

فالمزعة للنداء ومصابكم اسم أن مضاف لفاعله ورجلا مفعوله ووجه أهدي السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لأهدي كقعدت جلوسا وأحال من الفاعل وظلم خبران واحتراز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح وتبعه الاشعري هنا وكره غيرهما أن ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه في الشذور (قوله الصيمري) بفتح الميم نسبة إلى صيمرة بلدة بالجهم (قوله وبعد جره الخ) فيه افادة أن جر المضاف إليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل أي أن أردته والافه وغير لازم فبزاد على صور الشارح الثلاثة صور ثلث اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار إبراهيم أي ربه وعكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخبير أي من دعائه الخبير (قوله تنفي بداها) أي الناقاة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار ونفي الدراهم مفعول مطلق أي نفيا كنفها وهو جمع درهم لغته في درهم فالباء منقلبة عن ألف المفرد لا للشباع بخلاف ياء صيارف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقد فاعل نفي وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الالتقاء وتبين فبالكسر (قوله وليس كذلك) أي لان حجج المستطيع ليس الأعلى نفسه لا غيره والالزم تأنيم جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الرديني على أن أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذي ذكرى صح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة دن رتبة المبتدأ وهو حجج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حجج البيت من استطاع وجب على الناس المذكور بن وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع إليه سبيلا (قوله من بدل من الناس) أي بدل بعض والرابط محذوف أي منهم كما أشار إليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجر ما يتبع الخ) ما الأولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر محذوف أي فرأيه حسن وانما يجزى التابع اذا عدم المانع لا في نحو أعجبتني أكرامك وزيد الامتناع العطف بلا إعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تهجر الخ) أي سار ذلك الحمار الوحشي في الهاجرة أي شدة الحر والرواح من الزوال إلى الليل وهاجها أي أثارأ نثاء المرافقة له في طلب الماء وطلب المعقب مصدر لها ج على حذقت جلوسا مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أي الغريم الطالب لغريمه من عقب في الامر طلبة بجذ وحقه مفعول طلب والمظالم صفة المعقب على محله أي هاجها هي جانا كطلب المظالم حقه (قوله قد كنت داينت) بتقديم التحية على النون أي أخذت تلك الجارية المعلومة في دين لي عليه والليان بفتح اللام أكثر من كسرهما المماثلة والله أعلم

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

عرفه في التسهيل بأنه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعال في حالتها التذكير والتأنيث المفيدة لعنى المضارع أو الماضي يخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بمعناه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي كفريح وغير الجارية على فعل ككريم

قوله تنفي يدها الخ صافي كل هاجرة * نفي الدراهم تنقاد الصيارف وليس هذا الثاني مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وجعل منه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فاعرب من فاعلا بحج وردبانه يصير المعنى ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك فمن بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت وقيل من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك ويضاف المصدر أيضا إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا (ص) وجر ما يتبع ما جر ومن * راعي في اتباع المحل لحسن (ش) اذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعل يكون مجزورا لفظا من فواعل محلا فيجوز في تابعه من الصفة والعطف وغيرهما سرعاة اللفظ فيجرر سرعاة المحل فيرفع فتقول عجبت من شرب زيد الظريف والظريف ومن اتباعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث فرع المظالم لكونه نعتا للمعقب على المحل واذا أضيف إلى المفعول فهو مجزور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه سرعاة اللفظ والمحل ومن سرعاة المحل قوله قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

شرب زيد الظريف والظريف ومن اتباعه المحل قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها * طلب المعقب حقه المظالم وبالتأنيث

فرع المظالم لكونه نعتا للمعقب على المحل واذا أضيف إلى المفعول فهو مجزور لفظا منصوب محلا فيجوز أيضا في تابعه سرعاة اللفظ والمحل ومن سرعاة المحل قوله قد كنت داينت بها حسانا * مخافة الافلاس والليانا فالليانا معطوف على محل الافلاس (ص) ﴿اعمال اسم الفاعل﴾

وبالتأنيث نحو أهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير لان مؤنثه هي فاعل ولامناه أو معنى الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح مما دل على الاستمرار ويخرج به أيضا أفعال التفضيل لانه للدوام كما خرج بما قبله فهذه الخريجات ماعدا الاول والاخير صفات مشبهة لاسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كاسيأتي وإن شئت فقل اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل في افادة الحدث فخرج بالاول اسم المفعول والثاني الصفة بجميع أوزانها وأفعال التفضيل (قوله في العمل) أي لافي غيره فانه يضاف للمعمول ويطرد جرمه مع موله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدي ان تعدي فعله وال لزوم ان لم والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو بهانفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل (قوله بمعزل) بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيه متعلق به لا كتهفاه الظرف براءة الفعل وان كان اسم المكان لا يعمل في غيره والمعنى ان كان في مكان عزل أي ابعاد عن مضى حدثه والمكان هنا مجازي وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للابسة أي ان كان ملتبسا بانزال لانه كان يجب فتح زائه كما هو قياس مفعول للحدث من مكسور عين المضارع كاسيأتي (قوله ان كان مستقبلا وحالا) مثله الدال على الاستمرار على ماضى في الاضافة يشترط أيضا أن لا يكون ماضيا ولا موصوفا قبل عمله كالمصدر لانها من خواص الاسماء فيبعدها عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانها لا يغبر ان صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهما تلحق الفعل وانما بطلا عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالة على الزمان جدا لان لزومه له غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضي لم يعمل) أي الا اذا صح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضارب باعمر أمس اصححة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيدا أمس لعدم صحة يضرب بدله (قوله فهو مشبهه) أي للماضي معنى لكونه بمعناه لالفاظا لانه لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائي الخ) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فان كان ضميرا رفعه انفاقا أو ظاهرا فكذا على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال السيوطي وهو الاصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكره اه ومقتضاه انه يرفع الضمير وان لم يعتمد في نحو ضارب أنت أمس (قوله حكاية حال) أي بدليل ونقلهم دون وقلبناهم والمعنى ببسط ذراعيه والمشهور في حكاية الحال أن يقدر الماضي واقعا من التسكيم وقيل أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل ويعبر على كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار الخطابين لا الخالق جل وعلا فان الله تعالى عنده كالحظة الواحدة وقيل لا حاجة الى الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط جانب الحال فيعمل وفي كلامهم ما يؤيده (قوله الا اذا اعتمد على شيء) أي ليقر به من الفعل وأشار الشارح الى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات فان لم يعتمد لم يعمل خلافا للاخفش والكوفيين وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر وعدم المضى شرط لعمله في المفعول فقط فقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما هو لعمل النصب يعني به مجموع الامرين والا فلا اعتماد بشرط لعمل الرفع في الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدماميني والشمي أفاده الصبان (قوله أو حرف ندا) الصواب أن المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر اذا التقدير يار جلا طالعنا جبلا لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقر به من الفعل وقد يقال لم ندع ان حرف النداء مسوغ بل اذا وليه الوصف عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ الموصوف المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله في قوله وقد يكون الخ لدفع توهم ان النداء يبعده من الفعل فلا يعمل (قوله أو النفي) أي ولولا أن لا نحو انما ضارب زيد

بأل أو مجردا فان كان مجردا عمل فعله من الرفع والنصب ان كان مستقبلا أو حالا نحو هذا ضارب زيدا الآن أو هذا وانما عمل جريانه على ال عمل الذي هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات لموافقة ضارب ليضرب فهو مشبهه للفعل الذي هو بمعناه لفظا ومعنى وان كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشبهه له معنى لالفاظا فلا تقول هذا ضارب زيدا أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيدا أمس وأجاز الكسائي عمله وجعل منه قوله تعالى وكليمهم باسط ذراعيه بالوصيد فنراعيه منصوب بباسط وهو ماض وخرجه غيره على انه حكاية حال ماضية (ص)

دولى استنهما أو حرف ندا أو نغيا أو جافة أو مسندا (ش) أشار بهذا البيت الى ان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد على شيء قبله كأن يقع بعد الاستفهام نحو أضراب زيد عمرا أو حرف ندا نحو يا طالعنا جبلا والنفي نحو ما ضارب

(٤ - خضري) ثاني (خضري) ز يد عمرا أو يقع نغما نحو مرت برجل ضارب زيدا أو حالا نحو جاز يذرا كبا فرسا ويشمل

هذين النوعين قوله أو جاء صفة وقوله أو مسندا معناه انه يعمل اذا وقع خبرا وهذا يشمل خبر المبتدأ نحو زيد ضارب عمرا وخبر ناسخه

أو مفعوله نحو كان زيد ضارب عمر أو ظننت زيداً ضارباً بعمر وأعلمت زيداً ضارباً بـ (ص)
وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف (ش) قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كالأولاء على
مذكوره ومنه قوله وكما في عيني من شيء غيره * إذا راح نحو الجرة البيض كالدمي فعيينه منصوب بمالي صفة لموصوف محذوف
تقديره وكما شخص مالي ومثله قوله كمناطح صخرة يوماليوها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل التقدير كوعل ناطح صخرة (ص)
وان يكن صلة أل ففي الماضي * (٢٦) وغيره أعماله قد ارتضى (ش) إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل

ماضي أو مستقبلا وحالا
لوقوعه حيثما وقع
الفعل إذا حق الصلة ان
تكون جملة فتقول هذا
الضارب زيد الآن أو غدا
أو أمس هذا هو المشهور
من قول النحويين وزعم
جماعة من النحويين
منهم الرماني أنه إذا وقع صلة
لأل لا يعمل الماضي ولا
يعمل مستقبل ولا حالا
وزعم بعضهم أنه لا يعمل
مطلقا وان المنصوب بعده
منصوب بضمير فعل والحجب
أن هذين المذهبين ذكرهما
المصنف في التسهيل
وزعم ابنه بدر الدين في
شرحه ان اسم الفاعل إذا
وقع صلة للألف واللام
عمل ماضيا ومستقبلا
وحالا باتفاق وقال بعد هذا
أيضا ارتضى جميع النحويين
أعماله يعني إذا كان صلة
لأل (ص)
فعال أو مفعول أو فاعل *
في كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ماله من عمل
وفي فاعل قل إذا وقع

عمر أو غير مضاع نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أي مفعول ناسخه (قوله محذوف عرف) أي بقرينة حالية
كاختصاص الصفة بنحو مررت بعاقل أو مقالية كيتي الشارح بدليل بقيتها وكالنداء لانه ظاهر في العاقل
بخلاف مررت بقاتم (قوله وكما في الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أي لا يفيد له نظره شيئا ومالي
اسم فاعل من ملاء ملاءم لا تميز لكم مجرور بإضافتها اليه وعيينه مفعوله ومن شيء غيره أي ملك غيره متعلق
به وراح نامة بمعنى ذهب والبيض أي النساء الحسنات فاعلها وكالدمي حال منه وهو بضم الدال جمع دميمة
كذلك وهي الصورة من العاج شبه بها النساء الحسنات وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها
نحو الجرة أي صار البيض كائنة نحو الجرة وكالدمي حال أيضا والمعنى على تمامها أظهر فتدبر (قوله ليوهاها)
بالياء التحتية بعد الهاء يقال أوهى الشيء يوهيه أي أضعفه ويرى بالنون بدل الياء بمعنى والوعل ككتف
وذهب التيس الجبلى (قوله قد ارتضى) أي بلا شرط اعتماد كما في التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما
في ألفية ابن معطى والسيوطي (قوله لا يعمل مطلقا) أي وأل فيه معرفة لاموصولة (قوله وزعم ابنه الخ)
هو ما في شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف أضعفه (قوله بديل) خبر عن المذكورات قبله على حذف
والملائكة بعد ذلك ظهر أولان العطف بالواو التي للأحد الدائر أي كل واحد منها على حدته بدليل وسوغ
الابتداء بها كونها أعلاما على أوزان خاصة وقوله في كثرة أي في التنصيص عليها كما أوكيفا وأما فاعل
فمحتمل لها ولقلة (قوله يصاغ لكثرة) في نسخ من الثلاثي وأخذ من قول المصنف عن فاعل لانه انما
يجي عن الثلاثي فلا تبنى هذه الامثلة من غيره الاما من قولهم درك وسار من أدرك وأسأرى أبقى في
الكاس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وشميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهى (قوله
فتعمل عمل الفعل) أي كلها على الصحيح جملا على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون أعمالها
لن يادتها بالبالغة على معاني أفعالها ولزوال الشبه الصوري والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هي وأنكر
أكثر البصريين والآخرين والجري فعلا فقط (قوله على حد اسم الفاعل) أي بشرطه وفاقا وخلافا
(قوله أما العسل فأنشرب) فيهرد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل
فيما قبلها انما هو مع غير ما كما مر وسيأتي (قوله أأخا الحرب) كناية عن ملازمة لها والى بمعنى اللام وأراد
بالجلال بكسر الجيم جمع جبل بضمها ما يلبس في الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو
الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بمجمة
ففاف من أعقل الرجل إذا اضطر بت رجلاه من الفزع وهو حال أو خبر ثان ليس (قوله لمنحجار بوائكها)
جمع بائكة وهي النافقة السمينة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره
الجملة الشرطية أي لو تراءت الخ والجملة في محل جر بإضافة عشية اليها على ما في الصبان فهي ظرف لشيء غير
مذكور في البيت أي كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت الخ ويحتمل انها

ظرف

(ش) يصاغ لكثرة فعال ومفعول وفعل فتعمل عمل

الفعل على حد اسم الفاعل وأعمال الثلاثة الأولى أكثر من أعمال فعيل وفعل وأعمال فاعل أكثر من أعمال فعل فن أعمال فعال ماسمعه
سديويه من قول بعضهم أما العسل فأنشرب وقول الشاعر
أأخا الحرب لباسا إليها جلاها * وأيس بولاج الخوالف أعقلا
مفعول قول بعض العرب انه لمنحجار بوائكها فبوائكها منصوب بمنحجار ومن أعمال فاعل قول الشاعر
عشية سعدى لو تراءت لراهب

منصوب بهيوج ومن
اعمال فاعيل قول بعض
العرب ان الله سميع دعاء
من دعاء فدعاء منصوب
بسميع ومن اعمال فعل
ما انشده سيبويه

حذراً موراً لا تضرب وآمن *
ماليس بنجيه من الاقدار
وقوله أثنائي أنهم من قون
عرضي * بحاش الكرمين
طهم فديد * فأمورا
منصوب بحذر وعرضي
منصوب بمزق (ص)

وماسوى المفرد مثله جعل
* في الحكم والشروط
حينما عمل

(ش) ماسوى المفرد
وهو المثنى والمجموع نحو
الضاربين والضاربين
والضارب والضارب
حكمها حكم المفرد في
العمل وسائر ما تقدم
ذكره من الشروط فتقول
هذان الضاربان زيدان
وهؤلاء الضاربون بكرا
وكذلك الباقي ومنه قوله
أو الفاعلة من ورق الحلي *

أصله الجاهل وقوله
تمزادوا أنهم في قومهم *
غفر ذنبهم غير غفر (ص)
وانصب بذى الأهمال
تلاوا واخضع

وهو نصب ماسوا مقتضى

ظرف اقترأت فلا تكون مضافة ولم تنون حينئذ لا ضرورة وألمنع صرفها بأن أراد بها عشية معينة أى لو
تراعت سعدى لراهب وقت العشية فلا الخ وبدوثة صفة لراهب وهى بضم الدال قرية بين الشام والعراق
تسمى دومة الجندل ونجر وحجيج مرفوعان بالابتداء ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراهب وهما اسمان جمع لتاجر
وحاج لاجمان لان الصحيح ان فعلا وفيه لا ليسا من صيغ الجوع قليل والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه
انه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط مسوغا ولا مسوغ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه وصفا
لحذف أى قوم تجر مثلاً على حدمؤمن خير من كافر أو الوصف المقدراً أى تجر كثيراً لان المقام للبالغة والثاني
مثله في ذلك ولا حاجة للعطف ولا بالقاف أى أبغض جواب لو واحتاج أى نار واخوان العزاء أى الملازمين
للتصبر مفعول مقدم هيوج لانه من حاج المتعدي لا اللازم يقال حاج الشئ بنفسه وهيجه أى أثرته (قوله)
أثنائي أنهم الخ) ان ومعها ولا هاء فاعل أتى ومن قون بفتح فكسر جمع من ق كذا لك من من قث الثوب قطعته
والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرمين بكسر الكاف وفتح اللام ماء في جبل طي تشرب منه
الحجاش والفديد بقاء ودالين مهماتين التصويت أى هم مثل بحاش الخ (قوله فأمورا منصوب بحذر) أى
لاعتماده على المبتدأ المقدراً أى هو حذر وكذا ماليس بنجيه منصوب بآمن (قوله وماسوى المفرد) مبتدأ
خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له وما زائدة وجلة عمل مضاف إليها حيث أو ان حينما شرطية
وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف أى جعل مثله (قوله وهو المثنى والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثله
المبالغة كما يعلم من الشواهد (قوله أو الفا) جمع ألفة من اللفة وهى المحبة وهو حال من القاطنات في قوله
* القاطنات البيت غير الريم * بضم الراء وشدة التحتية جعراً ثمة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أو الفاعل والورق
جمع ورقاء وهى الحمامة التى يضرب بياضها الى سواد والحى بفتح فكسر أصله الحمام حذف الميم الاخيرة
وقلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى (قوله تمزادوا أنهم الخ) بفتح الهمة على تقدير الياء أى زادوا
على غيرهم بانهم الخ أو بكسر هاء على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف مفعول زادوا للعموم وكذا عند
تقدير اللام مع الفتح وغفر وغفر بضم غين جمع غفور ونفور بالخاء المعجمة أى غير مغتخرين أو الجيم من
الفجور وهو الكذب وذنبهم مفعول غفر وضافته لادنى ملاسة أى ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ)
أفاد بتقديم النصب انه أولى لانه الاصل وقيل الخفض للتحفة وقيل سواء أفاد أى ان العامل لا يضاف للفاعل
لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للتحال ولا التمييز بل للمفعول وحكى اضافته للخبر فى أنا كائن أخيك اشبه به
وأما قائم الاب فاضيف الى فاعله لعدم عمله النصب وعمل جواز الوجهين فى الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين
بحره بالاضافة لعدم التنوين كنهنا مكرمك وجعله الأخفش وهشام فى محل نصب كاهلها فى درهم زيد
معطية كاهلها فى الاضافة (قوله وهو نصب ماسوا) أى ماسوى التلا وهو ما فصل عن الوصف بفصل
ولو غير مضاف اليه نحو اتى جاعل فى الارض خليفة وانما ينصب ماسوا اذ لم يكن فاعلاً والاوجب رفعه كنهنا
ضارب زيد أبوه ولم يكن التلا مضافاً به بين المتضايين والاجازة كنهنا معطى درهم زيد وخلف وعده
رساله ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فتجب اضافته لتاليه ونصب ماسوا
ولو أكثر من واحد لا متتابع الاضافة لشبهتين كنهنا معطى زيد أمس درهم وعل بكرة أمس عمر قائموا ونصبه
بفعل مقدر عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السيرافى بالوصف وان كان ماضياً لشبهه الحلى بال فى عدم
التنوين بسبب الاضافة ولطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولم تعذر الاضافة تعين النصب
للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكننا بلا احتياج الى اعتبار الاستمرار فتأمل (قوله فتقول الخ)

(ش) يجوز فى اسم الفاعل العامل اضافته الى ما وليه من مفعول ونصبه له فتقول هذا ضارب زيد هذا ضارب زيد فان كان له مفعولان وأضفته الى

أحدهما وجب نصب الآخر فتقول هذا معطى زيد درهم ومعطى درهم زيد (ص)

واجزراً وانصب تابع الذي انخفض * كبتني جاء وما لامن نهض (ش) يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجزور بالاضافة الجبر والنصب نحو هذا ضارب زيد وعمر وعمر فالجزم اعادة للفظ والنصب على اضرار فعل وهو الصحيح والتقدير ويضرب عمراً أو مراً على محل الخفوض وهو المشهور وقد روي بالوجهين قوله (٢٨) * الواهب المائة الهجان وعبيدها * عوداً تزجي بينها

أطفالها بنصب عبد وجزه وقال الآخر

هل أنت باعث دينار لحاجتنا

أو عبد درب أخاعون بن خرق

بنصب عبد عطف على محل دينار أو على اضرار فعل

التقدير أو تبعث عبد درب (ص)

وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا

تفاضل فهو كفعل صبح للفعل في معناه كالعطى كفاً يكتني

(ش) جميع ما تقدم في اسم الفاعل من انه ان كان

مجرداً عمل ان كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط

الاعتماد وان كان بالانف واللام عمل مطلقاً يثبت

لاسم المفعول فتقول أمضروب الزيدان الآن

أو غدا أو جاء المضروب أبوها الآن أو غدا أو أمس

وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول

فيرفع المفعول كما يرفع فعله فكما تقول ضرب

الزيدان تقول أمضروب الزيدان وان كان له

وبالوجهين قرى ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره (قوله وجب نصب الآخر) أي بالوصف لانه عامل (قوله تابع الذي الخ) شمل جميع التوابع لانه مفرد مضاف فيم والمثال لا يخص وقوله انخفض مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جزه خلافاً للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل كونه أصلياً والاصل في الوصف المستوفى للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر الى أريجيتها ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو اضرار الرجل وزيداً لا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخالي منها وجوزه سيديويه لانه يغتفر في التابع (قوله على اضرار فعل) الارجح اضرار وصف منون يطابق المذكور ولان حذف المفرد أسهل من الجلة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكيناً والشمس أي ويجعل الشمس (قوله وهو الصحيح) أي عند سيديويه لافقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان منوناً أو بال أو مضافاً الى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب الخ) الهجان ككتاب الابل البيض الكرام يستوى فيه المفرد المذكور وغيره وهو بالجر صفة للمائة وعوداً بضم المهملة وآخره مجمة حال منها وهو جمع عائذ أي النافعة الحديثة النتاج بعشرة أيام أو خمسة ثم هي مطلق وتزجي بزاي غيم مضارع مجهول أي تساق بينها أطفالها ويلزم على جر عبد اضافة الوصف المحلى بال الى الخالي منها وهو جائز عند سيديويه لاغتفارهم في التابع كما سر أو يخرج على مذهبه المبرد من انه يضاف الى مضاف ضمير مافيه أل (قوله دينار) اسم رجل وكذا عبد درب وأخاعون بدل من عبد درب وابن خرق صفة لاخا (قوله وكل ما قرر الخ) جعله مفعولاً ثانياً يعطى واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جلة يعطى لاسلامته من حذف الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل أي يعطاه ومن انابة المفعول الثاني مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولاً ثانياً (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى أي لانه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيذاً كما قيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعل) الاظهر كون الفاء فصيحة أي اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعدهم يعلم من الكيفية السابقة (قوله في معناه) أي في جزئه وهو الحادث والمراد في عمله من اطلاق السبب وارادة السبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى (قوله كالعطى الخ) أل فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها الى صلتها وهو معطى لكونها بصورة الحرف وفي معطى ضمير يعود الى أل هو نائب فاعله وكفاً كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكفي الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقير ويكتفي خبر المبتدأ (قوله وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول اجزاء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصل بان يكون من الثلاثي كفعول ومن غيره كضارعه المجهول فان حول الى فاعل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحيل عينه وقتيل أبيه بالجر خلافاً لابن عصفور (تنبيه) قال الموضح في الحواشي اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلاً كما هو شأن الصفة لانه لا يضاف الى ما كان له قبل فأعطى حكم الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) ظاهره أنه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعه معنى اذ ملول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشيء الى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع

كالعبد

مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو المعطى كفاً يكتني فالمفعول الاول ضمير مستتر عائذ

على الاف واللام وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل وكفاً المفعول الثاني (ص) وقد يضاف ذا الى اسم مرفوع *

معنى كبحمود المقاصد الورع (ش) يجوز في اسم المفعول أن يضاف الى ما كان مرفوعاً به فتقول في قولك زيد مضروب عبد زيد مضروب العبد فتضيف اسم المفعول الى ما كان مرفوعاً به ومثله الورع محمود المقاصد والاصل الورع محمود مقاصده

كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف مبالغة بجعله هو المضروب والمحمود مثالا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلا والوصف منقون فينصبه تمييزا وتشبيها بالمفعول ثم يجر بالاضافة رفعه القبح اجزاء وصف المتعدي لواحد مجرى المتعدي لاثنتين فالجر فرع النصب وهو فرع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينبه المصنف على جواز النصب فيه أيضا كالصفة للزومه للاضافة لما علمت انها فرعها ولانها أكثر منه ونحوه لا كثر من واحد اتفاقا فان تعدي لواحد جاز عند المصنف ان لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثل الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصارا جازوا لا فلا واختاره ابن عصفور وغيره والجمهور على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله ما لراحم القلب ظلاما وان ظلمنا * ولا الكريم غناع وان حرما أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان أراده الدوام كضامر البطن لانه يصير صفة مشبهة حقيقة أو ملحقا بها على ما صر في الاضافة والله أعلم

﴿أبنية المصادر﴾

قديم اعمال البابين على صيغتهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف فذكرها هنا استطرادى فلا يرد أن معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أى موازنه ومن ذى ثلاثة حال ومن للتبعيض أى حال كون ذلك المتعدي بعض الافعال الثلاثة (قوله على فعل قياسا) يستثنى منه ما دل على صناعة فقياسه فعالة كما حياكة وخاطه خياطة وحججه حجمة قيل وعبر الروى يا عبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لأنك تقيس مع السماع خلافا للفرع (قوله فتقول الخ) عدد المثل اشارة الى انه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفاً ومفتوح العين أو مكسورا امام ضمومها خاص باللازم ولا فرق أيضا بين كونه صحيحا كضرب ضرب بأومعتل الفاء كوعود وعدا ووطئ وطئاً والعين كباع بيعاً وخاف خوفاً واللام كرمى رمياً ورمى بالسكر أى صعد السلم رقيار ورديه أى صار قيا بضم فكسر على فعمل كفى الصالح أو هموزاً ككلأ كلأ من أمنا (قوله لا ينقاس) أى لان مصادر الافعال الثلاثة لا تدرك الا بالسمع فاذا عدم لا يقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أى المكسور العين أما مفتوحها ففي البيت بعده والمكسور المتعدي سبق (قوله بابه فعل) أى قاعدة مصدره موازن فعل بفتح تحتين الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعلة بالضم كسمر سمره وشهب شهبه ودهم دهمه (قوله كفرج الخ) مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام ومنه عى عى وبقى والجرى حرقه العشق ونحوه وبقى معتل الفاء كوجع وجعاً والعين كعور عوراً والمهموز كاسف أسفاً (قوله وشلت يده) أى فسدت عروقها وبطل عملها وأصله شلت بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا عطف على مثل قعدا باسقاط العاطف اذ لا وجه لعدم العطف مع انه مثال ثان لأن يجعل قعدا مثالا لللازم من حيث فتح العين وغدا مثالا له من حيث المصدر وأشار به الى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل وبقى المضاعف كرمى ورمى والمعتل اما باللام كغدا غدا وعشاعتوا وعلاوا والفاء كوصل وصولاً امام معتل السين فالغالب فيه فعل كصام صوماً ونوماً أو فعال كصام صيماً وقام قياماً أو فعالة كمنح نياحة ويقل فيه فعمل كغابت الشمس غيوباً (قوله باطراد) حال من المستكن في له (قوله مستوجبا) أى مستحقاً فعلاً بكسر الفاء أو فعلاً بفتح تحت أو فعلاً بالضم أى أو فعلاً كما يؤخذ من قوله وشمل الخ (قوله كآبى) أى اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء أيضاً للمتعدى بمعنى كرهه في القاموس أبى الشئ بأباه وأبىه اباءً واباءً بكسرهما كرهه اه (قوله لاداً) بالقصر للضرورة (قوله أولصوت) هو مع قوله وشمل الخ بغيد أن الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعل

ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل
فلاتقول صررت برجل
ضارب الابزيدا تريد
ضارب أبوه زيدا (ص)
﴿أبنية المصادر﴾

فعل قياس مصدر المتعدي
* من ذى ثلاثة كرردا
(ش) الفعل الثلاثى
المتعدي يجي بمصدره على
فعل قياسا مطردا نص
على ذلك سيبويه في مواضع
فتقول رردا وضرب
ضرباً وفهم فهماً وزعم
بعضهم أنه لا ينقاس وهو
غير سديد (ص)

وفعل اللازم بابه فعل *
كففرج وكجوى وكشلال
(ش) أى يجي بمصدره فعل
اللازم على فعل قياسا
كففرج فرحاً وجوى جوى
وشلت يده شلالاً (ص)

وفعل اللازم مثل قعدا
له فعمل باطراد كغدا
مالم يكن مستوجبا فعلاً
أو فعلاً لانا قادراً أو فعلاً
فأول لئى امتناع كآبى
والثان للذى اقتضى تقلباً
للافعال أولصوت

وشمل * سيراوصونا الفعيل كصهل (ش) يأتي مصدره فعل اللازم على فعول قياسا فتقول قعد قعودا وغدا غدا وبكر بكورا وأشار بقوله ما لم يكن مستوجبا فعلا لا الخ الى أنه انما يأتي مصدره على فعول اذا لم يستحق أن يكون مصدره على فعال وفعلان أو فعال فالذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل (٣٠) دل على امتناع كافي ابا ونقر نغارا وشردا شردا وهو المراد بقوله قاول

فإذا سمعنا فيه فذلك كمنعني نعتا وناعا أو أحدهما فقط اقتصر عليه عند سيبويه والاختصاص كبغم الظبي بغما وسهل الفرس سهيلا وان لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب اسماعيا في غيره وكذا يقال في قوله الآتي فعولة فعالة الخ فلا يرد اعتراض سم بأنه ان أراد التخيير فبمعيار لازم الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله وشمل) يتعين فتح ميمه للروى وان جاز كسرهما (قوله كصهل) من بابي ضرب ومنع كافي القاموس (قوله اذا لم يستحق الخ) الحاصل ان فعل بالفتح القاصر يطرد في مصدره فعول الا في الخمسة التي ذكرها المصنف ويزاد عليها ما دل على حرفة أو ولاية فصدره فعالة بالكسر كمتجر تجارة وسفر سفارة وأمر امارة ونقب نقابة أي صار نقيباً أي عرف القوم فتحصل من هذا مع ما مر ان فعالة ينقاس في الحرفة والولاية من فعل المفتوح لازما كان كما هنا أو متعديا كما مر ومنه نحو تجر تجارة بالنون والجيم وكتب كتابة وأما اتيانها لفعل بالكسر اللازم في الحرفة والولاية فنادر كولي عليهم ولاية (قوله وشردا الخ) بمعنى نفرو من الامتناع أيضا جمع جاسا وأبق ابا (قوله تغلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد قام قياسا وقعد قعودا ومشي مشيا (قوله جال) بالجيم بمعنى طاف وزا بالنون والزاي يقال نزا الفحل على أنشاء أي وثب وهو خاص بذى الحافر والظلف والسباع (قوله وز كم) هو من الافعال اللازمة للبناء لا لجهول فالتثنية به لفعل المفتوح بالنظر لأصله المقدر وجعله من المفتوح ايثار للاخف وجعل على النظائر وما في القاموس من أنه يقال زكم كعني وأزكمه فهو من كرم لا يدل على أنهم نطقوا بأصله لان كلامنا في زكم بلا عزم لا المهموز لكن في نسخ منه زكمه وأزكمه فهو من كرم لا يقال أصله متعد بدليل بناءه للفعول والسكلام في اللازم لا نأقول اللازم بيني للجهول سماعا لكن فيجعل هذا منه أو يقال ما لم ينطق بهذا الاصل كان في حكم اللازم على ان بناءه لذلك صوري فقط وفي الحقيقة مبنى للفاعل فرفوعه فاعل لا نائبه ومثله نتجت الشاة وعني بحاجتك أي اعتنى وزهى علينا أي تكبر وسقط في يديه أي ندم فيه والجملة أفعال مبنية للفعول صورة (قوله نعب) بنون فمهمة فو حدة أي صوت (قوله وأزت القدر) بشد الزاي أي غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالجمجمة أي سار بلين ورفق (قوله نعب نعبا الخ) أعاد بهذا مع ما مر أنه قد يجتمع في الصوت فاعيل وفعال ومنه صرخ صرخا وصري يخاف وقد ينفرد فاعيل كصهل سهيلا وصخب الطائر صخبيا بمهمة فمهمة ولم يثنى لانفراد فعال كبغم الظبي بغما بالموحدة فمهمة وضبح الثعلب ضبحا بمهمة فوحدة فمهمة كل ذلك بمعنى صوت أو ما لهاء فيختص به فعال وبالسيف فاعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن الناطم ضابطا لكل منهما فقال في شرح اللامية اذا كان الوصف من فعل المضموم على فاعيل كليلح وظريف وشجيع فقياسه فعالة كالأحبة وظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اه وهو أغلبي فان ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح أي صار ما لحام مصدره مألوفة وليس وصفه على فعل ولا فاعيل (قوله فبابه النقل) أي السماع (قوله كسخط ورضي) قال الاشمونى بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتح حتين فاعترض بأنه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كفروح ورد بان تعديهما توسع بخلاف الجار والاصل سخط عليه ورضي عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف

لذي امتناع والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على تغلب نحو طاف طوفانا وجال جولانا وزازنا وهاذا معنى قوله هو الشأن للذي اقتضى تغلبا والذي استحق أن يكون مصدره على فعال هو كل فعل دل على داء أو صوت فمثال الاول سعل سعالا وزكم زكما ومشي بطنه مشاء ومثال الثاني نعب الغراب نعبا ونعق الراعي نعاقا وأزت القدر ازازا وهذا هو المقصود بقوله للادفعال أو لصوت وأشار بقوله وشمل سيراوصونا الفعيل الى أن فعلا يأتي مصدر الما دل على سير ولما دل على صوت فمثال الاول ذمل ذميلا ورحل رحلا ومثال الثاني نعب نعبا ونعق نعقا وأزت القدر أزيلا وصهلت الخيل صهيلا (ص) فعولة فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جزلا (ش) اذا كان الفعل على فعل ولا يكون اللازما يكون مصدره على فعولة

أصلا

أو فعالة فمثال الاول سهل سهولة وصعب صعوبة وعذب عذوبة ومثال الثاني

جزل جزالة وفصح فصاحة وضخم ضخامة (ص) وما أتى بخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضي (ش) يعني ان ما سبق ذكره في هذا الباب هو القياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف ذلك فليس بقياس بل يقتصر فيه على السماع نحو سخط وسخطا ورضي ورضا وذهب

ذهابا وشكر شكرنا وعظم عظمة (ص) وغير ذي ثلاثة مقدس * مصدره كقدس التقديس وزكاة تزكية وأجلا *
 أجال من تجملا تجملا واستعداستعاذة ثم أقم * اقامة وغالباذا التالزم ومايلي الآخر مدوافتها * مع كسر تلو الثاني مما افتتحتها
 به مزو صل كاصطفي وضيم ما * يربع في أمثال قد تلها (ش) ذكر في هذه الايات (٣١) مصادر غير الثلاثي وهي مقدسة

كاهنا كان على وزن فعل
 فاما أن يكون صحيحا أو
 معتلا فان كان صحيحا
 فمصدره على تفعيل نحو
 قدس تقديسا ومنه قوله
 تعالى وكلم الله موسى تكليما
 ويأتي أيضا على وزن فعال
 كقوله تعالى وكذبوا يا أيها
 كذبا ويأتي على فعال
 بتخفيف العين وقرئ
 وكذبوا يا أيها كذبا
 بتخفيف الذال وان كان
 معتلا فمصدره كذلك
 لكن تحذف ياء التفعيل
 ويعوض عنها التاء فيصير
 مصدره على تفعلة نحو زكي
 تزكية ونذر يحثه على
 تفعيل كقوله

باتت تنزي دلوها تنزيا

كأنزى شهلة صبا
 وان كان مهموزا لم يذكره
 المصنف هنا فمصدره على
 تفعيل وعلى تفعلة نحو خطأ
 تخطيئا وتخطئة وجزأ تجزأ
 وتجزئة ونبأ تنبأ ونبهة
 وان كان على أفعل فقياس
 مصدره على أفعال نحو
 أكرم أكراما وأجل أجالا
 وأعطى أعطاه هذا ان لم
 يكن معتل العين فان
 كان معتل العين نقلت

أصلا لانه لم يتعرض لمصدرهما القياسي وليس في كلامه ما يدل على انهما مثالان لل لازم أو المتعدي كما لا يخفى
 خلافا لمن توهمه ومثلهما في أن قياسه كفتح حزن ونحل بالضم مصدر اخزن ونحل بالكسر (قوله
 ذهابا) قياسه ذهيبا لانه على السبيل لذهوبا كما قيل (قوله وشكر شكرنا) قياسه كضرب لتعديه
 (قوله وعظم عظمة) قياسه عظامة وعظومة أو الاول فقط على الضابط المار ومثله فبح فبحا وحسن
 حسنا والله أعلم (قوله وغير ذي ثلاثة الخ) الاحسن في اعرابه ان غير مبتدأ أول ومقدس بمعنى قياس ثان
 ومصدره مضاف اليه وكقدس خبر الثاني والجملة خبر الاول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس أو كقدس
 حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس الخ أو قياسه حال كونه
 كقدس هو التقديس وأما جعل مقدس اسم مفعول خبر غير مصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر
 لمخبر أي وذلك كقدس الخ كافي المعرب فيقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقدس دائما وليس كذلك
 بدليل قوله وغير ماص السماع عادله الا ان يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقدس كما فسره
 الاشمونى بذلك (قوله أجال من الخ) من موصولة مضاف اليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله
 وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلته أي أجال من تجملا وقوله الآتي
 وضم ماير بع الخ يعم ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالبا الخ) ذامبتدأ خبره لازم والتاء مفعوله
 مقدم أو هي مبتدأ ثان خبر لازم والجملة خبر ذامبتدأ خبره لازم والتاء مفعوله مقدم أو هي مبتدأ ثان خبر لازم
 غالبا أي صحبته ثلاثا في الغلبة ولم ترجع ذا الى اقامة فقط ليكون لذكر الاستعاذة هنا فائدة لزومها التاء والا
 فهي داخلية في البيت بعده (قوله ومايلي الخ) الآخر فاعل يلي ومفعوله محذوف أي ومد الحرف الذي يليه
 الآخر وافتتحه (قوله مع كسر) متعلق بمد وما افتتحه حال من تلو (قوله ماير بع) من ربت القوم
 من باب منع صرت رابعهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المائلة في الحركات والسكنات وعدد
 الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من باب ذلك عشرة بنية تفعل كتجعل تجملا وتفاعل
 كتغافل تفاعلا وتفعلا كتلم تلمها وتخرج تخرجها وتفعيل كتيبطر تبطر وتفعول كتمسكن تمسكنا
 وتفعول كتجورب تجوربا وتفعول كتقلنس تقلنسا وتفعول كترهول ترهولا وتفعول كتعفرت
 تعفرتا والاشترتفعلي كتنلى تدليا وتدنى دنيا وتساق تسلقيا فكل ذلك يضم رابعه لكن تقلب ضمة
 الاخير كسرة لمناسبة الياء (قوله ويأتي على فعال) ويأتي أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله باتت
 تنزي) بضم التاء وفتح النون وشذ الزاي مكسورة أي تحرك والشهلة المجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب
 من تفعيل (قوله وحذفت) أي العين بعد قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وافتتاح ما قبلها الآن فلها
 التفت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الشارح لوجود الساكنين
 قبله وأيضا فشرط قلب الواو والياء ألفا تحرك ما بعدهما كجسيأتي في قول المصنف ان حرك التالي وان سكن
 كف * اعلال غير اللام الخ ولذا صححت العين في نحو بيان وطوبى وخورنق لسكون ما بعدها قلت أجاب
 سم بان هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر في الجمل عليه
 وهو جواب سيد بخلاف الجواب بان هذا الشرط انما هو في معتل اللام ليخرج غزوا ورميا مسندا لاثنين
 فلا يخفى خلاله على من فهم قوله ان حرك التالي الخ هذا وصرح الشارح أن المحذوف العين من اقامة ونحوها

حركة عينه الى فاء السكامة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقواما فنقلت حركة الواو الى القاف
 وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث فصار اقامة وهذا هو المراد بقوله ثم أقم اقامة وأشار بقوله وغالباذا التالزم الى ما ذكرناه من ان
 تعويض التاء غالب

وقد جاء حذفها كقوله تعالى واقام الصلاة وان كان على وزن تفعل فقياس مصدره على تفعل بضم العين نحو تجمل تجملا وتعلم تعلماء وتكرم تكريما وان كان في أوله همزة وصل كسمر ثالثه وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن انفعّل أو افتعل أو استفعل نحو انطلق انطلاقا واصطفي اصطفا واستخرج استخرجا وهذا معنى قوله * وما يلي الآخر مد وافتحا * فان كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث لزوما نحو استعاذ استعاذوا والاصل استعوا اذا فقلت حركة الواو الى العين وهي فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها التاء فصارت استعاذة وهذا معنى قوله واستعاذ استعاذة ومعنى قوله (٣٢)

وضم ما يربع في امثال قد تعلماء

ان ما كان على وزن تفعل فان مصدره يكون على تفعل بضم رابعه نحو تعلم تعلماء وتدحرج تدحرجا (ص)

فعلال او فعلة لفعلا * واجعل مقبسا ثانيا لا أولا (ش) يأتي مصدر فعل على فعلا كدحرج دحرجا وسرهف سرهفا وعلى فعلة وهو المقيس فيه نحو دحرج دحرجة وبرهم برهمة وسرهف سرهفة (ص) لفاعل الفاعل والمفاعله * وغير ماص السماع عادله (ش) كل فعل على وزن فاعل فمصدره الفاعل والمفاعلة نحو ضارب ضرابا ومضاربة وقاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة وأشار بقوله وغير ماص الى أن ما ورد من مصادر ضمير الثلاثي على خلاف ماص يحفظ ولا يقاس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع له عديلا

كفائدة واجازة واعادة فوزنها افالة وهو مذهب الفراء والاحفش والراجح منه مذهب الخليل وسيبويه أن الحذوف الالف الزائدة فوزنها أفعلة (قوله) وقد جاء حذفها هو مقصور على السماع (قوله) وان كان في أوله همزة وصل أي ثابتة اصاله فخرج ما اصاله تفاعل أو تفاعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يزداد قبل آخره الالف كطاير واطير بشد الطاء فان أصلهما طاير وطيأ ودغمت التاء في الطاء وأتى بهمزة وصل فيقال طاير بطاير اطاير واطير يطير اطيأ (قوله) فعلال بكسر الفاء وجوبا لافي المضاعف وهو ما فاءه ولا مه الاولي من جنس وعينه ولا مه الثانية من جنس فيعجز فيه المفتوح كزلال ووسواس وقلقال لكن الاكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو من شر الوسواس أي الموسوس وليس في العربية فعلال بالمفتوح غيره والاصل كسره كما انه ليس فيها تفاعل بالكسر الانلقاء وتبين وماعدا هما بالمفتوح كشد كار وتعداد وتنفاد ورجع المصنف ان التفعال مصدر لفعل المشد لا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتفعل كد كرتد كيرا وتذكارا أو جماعي قولان (قوله) وسرهف يقال سرهفت الصبي أحسنت غذاءه (قوله) وهو المقيس فيه أي الفعلة هو المقيس في فعل كمثل وكذا فيما أحق به كجلب جلبية اذا صوت وبيطر بيطرة اذا عالج الخيل وفلس فلسا وأما الفعلا فسماعي كسرهاف قال في التوضيح وشرحه لافي المضاعف كزلال فقياسي ولم يسمع في دحرج دحرجا كما قاله الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعل لافي حوقل حوقلة وحيقلا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيد قول الناظم فعلا او فعلة لفعلا اه فقول الشارح دحرجا مجر دمثال وليس مسموعا وقيل انه قياسي مطلقا (قوله) وبرهم بالميم أي نظر مع سكون طرفه وفي نسخ بهرج بالهم أي أتى بالبطل والردى من الشيء (قوله) لفاعل الفاعل الخ قال اللسان المني والمطر دأما عند سيبويه المفاعلة وأما الفاعل فقد يترك كجالس مجالسة ولم يقلوا جلالة وتعين المفاعلة فيما فاءه كياسره مياسرة ويأمنه ميامنة لثقل الابتداء بالياء المكسورة وشدياومه يومالاميامرة (قوله) عادله فعل ماض من المعادلة كما يشير اليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا وضميره يعود لغير ففيه قلب وعكس انضميرين وان أغنى عن القلب لكن فيه جر يان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الابرار (قوله) بثبت بفتح الباء أي بدليل ونقل عن العرب وأما بسكونها فهو الرجل الثابت قلب (قوله) وشرحيقال الذي في الشواهد وبعض حيقال وتقدم معناه (قوله) علاقا بكسر التاء والميم وشد اللام يقال تعلقه وتعلق له تعلقا وتعلقا توذداليه وتلففه قال

ثلاثة احباب فحب علاقة * وحب تلاق وحب هو القتل

صاح (قوله) وفعله مرة أي من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين أن يكون مصدره الاصل على فعل كضربة من الضرب أو لا كجلسة من الجلوس ثم فعلة التي للمرة انما تكون لما يدل على فصل الجوارح الظاهرة المحسوسة كمثل الشارح لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل أو الصفة الثابتة

كالحسن

فلا يقدم عليه الا ثبت كقولهم في مصدر فعل المعتل تفعيلا نحو *

بانت تنزي دلوه تنزيا * والقياس تنزية وقولهم في مصدر حوقل حيقالا وقياسه حوقلة نحو دحرج دحرجة ومن ورود حيقال قوله يا قوم قد حوقلت أو دنوت * وشرحيقال الرجال الموت وقولهم في مصدر تفعّل تفعلا نحو تلتقي تملقا (ص) وفعله لمرة كجلسه * وفعله لمرة كجلسه (ش) اذا أريد بيان مرة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فعلة بفتح الفاء نحو ضربته وضربته وقتلته وقتلته هذا اذا لم يبين المصدر على تاء التأنيث

فان بنى عليها ووصف بما يدل على الوحدة نحو نعمة ورحمة فاذا أريد المرة وصف بواحدة وان أريد بيان الهيئته منه قيل ففعله بكسر الفاء نحو
 جالس جلسة حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص) في غير ذي الثلاث بالثالثة (٣٣) * وشذفيه هيئة كالنحو

(ش) اذا أريد بيان المرة
 من مصدر المزيد على
 ثلاثة أحرف زيد على
 المصدر تاء التانيث نحو
 أكرمتها كرامة ودحرجته
 دحرجة وشذبه بناء فاعلة
 للهيئة من غير الثلاثي
 كقولهم هي حسنة الخمر
 فبنوا فاعلة من اختمر وهو
 حسن العمة فبنوا فاعلة من

تعمم (ص)
 الأبنية أسماء الفاعلين
 والمفعولين والصفات
 المشبهة بها

كفاعل صغ اسم فاعل اذا
 من ذي ثلاثة يكون
 كغدا

(ش) اذا أريد بناء اسم
 الفاعل من الفعل الثلاثي
 جى به على مثال فاعل
 وذلك مقيس في كل فعل
 كان على وزن فعل بفتح
 العين متعديا كان أو لازما
 نحو وضرب فهو ضارب
 وذهب فهو ذاهب وغدا
 فهو وغدا فان كان الفعل
 على وزن فعل بكسر العين
 فالما أن يكون متعديا أو
 لازما فان كان متعديا فقياسه
 أيضا أن يأتي اسم فاعله
 على فاعل نحو ركب فهو
 راكب وعلم فهو عالم وان
 كان لازما أو كان الثلاثي

كالحسن والظرف (قوله لهيئة) أي لهيئة الحدث وكيفيته (قوله فان بنى عليها) أي مع الفتح لامع
 الضم ككبره ولا الكسر كشد فانهما يفتحان للمرة (قوله بكسر الفاء) أي ما لم يكن المصدر المطلق عليها
 كشد وذو به وهي الحدة في الشيء والادل على الهيئة بالصفة أو غيرها كشد عزيمة ودخل في ذلك فاعلة
 بالضم والفتح فيكسر ان للهيئة (قوله بالتالمره) أي في غير ما بنى عليها كقائمة والادل عليها بالوصف
 (قوله كالنحو) بكسر الخاء المججمة من اختمرت المرأة غطت رأسها «خاتمة» يصاغ من الثلاثي
 مفعول بفتح العين الزمان والمكان والحدث اذا اعتلت لامة مطلقا وصحت ولم تكسر عين مضارعه كقتل
 ومنه ب فان صحت مع كسر العين كيضرب فتصحت في المصدر وكسرت في الزمان والمكان ولا فرق في صحيح
 اللام بتفصيله المذكور بين كونه راوي الفاء كوعدا ولا عند طي أو ما غيرهم فيكسرون واوهم الثلاث
 مطلقا كسرت عين مضارعه ولا عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم
 المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعول * بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا
 بمعنى زمان أو مكان ومصدر * كغزى وممرماه ومرفاه من رقى
 كذلك صحيح اللام حيث مضارع * أناك بغير الكسر فاعلم وحققا
 والافتتح للمراد المصدر * وفي غيره كسر فقل فيه منطقا
 وراوى فاعل بالفتح مطلقا * لدى غير طي جاء فاجعله موثقا
 وان رمت من غير الثلاثي هذه * فجي باسم مفعول كجري ومراقى
 وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك أضحى بالسمع معلقا

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

والله أعلم
 إضافة أبنية لأسماء للبيان وإضافة أسماء لما بعده لامية والصفات عطف على أسماء على الفاعلين لان اللامية
 لا تصح فيها أي أبنية هي أسماء للدوات الفاعلين الخ وغلب العاقل من تلك الدوات على غيره فجمعه بالياء
 والنون فاقبل ان أسماء الفاعلين ألفاظ وهي لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة تعجبية لان الفاعلين
 ليس وصف الالفاظ بل للدوات وقوله بها أي باسماء الفاعلين كطاهر القلب أو المفعولين كحمود المقاصد كما
 هو المتبادر من الترجمة ويؤيد ما من ان اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة
 ومرفوعه فاعل لانه نائبه لكن الموافق لقوله الآتي الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للدوات وهو
 المشهور وانما ذكر الصفة هنا لانه باب الابنية وجميع ما فيه يصلح ان يكون صفة مشبهة اذا أريد به الدوام وأما
 الترجمة الآتية فلاحكامها كما فردد عمل اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) امحال من اسم فاعل أي
 صغ اسم فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثي اما من غيره فلا يوازن فاعل أو صفة لمصدر محذوف
 أي صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوابها العامل فيها للدلالة
 صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كغدا) بمجهتين يستعمل لازما كغدا الماء أي سال
 ومتعديا كغداوت الصبي باللبن أي ر يتنه وكلاهما صحيح ففي تمثله به اشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به
 أيضا التقييد فيما بعده بقوله غير معدى لانه حال من فعل المكسور (قوله بل قياسه فعل) أي ان دل على
 معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشرو بطر فهو أشرو وطرأى لا يحمد النعمة وشذبه مريض
 وكهل اذ قياسهما كفرح لانها معرضان وقوله وأفعلى أي ان دل على لون كحمر فهو أحمر وأخلقة أي حال

(٥ - (خضري) - ثاني)

(ص) وهو قابل في فعلت وفعل * غير معدى بل قياسه فعل وأفعلى فعلا ن نحو أشرو * ونحو صديان ونحو الاجهر

(ش) أى اتيان اسم الفاعل على فاعل قليل في فعل بضم العين كقولهم حض فهو حاض وفي فعل بكسر العين غير متعد نحو آمن فهو آمن وسلم فهو سالم وعقرت المرأة فهي عاقرة بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين اذا كان لازماً أن يكون على فعل بكسر العين نحو نصر فهو ونصر و بطر فهو و بطر وأشر فهو وأشر وأعلى فعلاً نحو عطش فهو عطشان وصدى فهو صديان وأعلى أفعل نحو سود فهو أسود وجهر فهو أجهر (ص) وفعل أولى وفعل بفعل * كالضخم والجبل والفعل جل وأفعل فيه قليل وفعل * وبسوى الفاعل قد يغني فعل (ش) اذا كان الفعل على وزن فعل بضم العين كترجيح اسم الفاعل منه على وزن فعل كضخم فهو وضخم وشهم فهو وشهم وعلى فعيل نحو جل فهو وجل وشرف فهو وشرف يقل بحجى اسم الفاعل على أفعل نحو خضب فهو وأخضب وعلى فعل نحو بطل فهو وبطل وتقدم ان قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين (٣٤) أن يكون على فاعل وقد أتى اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلاً نحو طاب فهو

ظاهرة في البدن كمور وحور وجهر فهو أعور وأحور وأجهر أى لا يبصر في الشمس وقوله فعلاً أى ان دل على الاتساع كروى فهو ريان وأحرارة لباطن كصدى فهو صديان أى عطشان (قوله نحو آمن) أى اللازم كأمن البلد أى اطمان أهله وقديته مدى كأمث العبد (قوله وفعل أولى الخ) لعلمه لم يصرح بالقياس لانهم لم يكثر في المضموم كثرة تقطع بقياسه ما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف برى قياساً في فعل لا فعل (قوله والفعل جل) ليس حشواً بل يخرج به جيل من جملات الشحم بالفتح أى أذنته فجعل هو البناء للمجهول فهو جيل أى مجول قاله الشاطبي ويرده أن كون الفعل جل بالضم معلوم من كون الكلام في فعل المضموم فالأولى انه مستأنف لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله قد يغني) مضارع غنى يغني كفرح يفرح أى يستغنى (قوله ضخّم) هو الغليظ والشهم الجلد ذكي الفؤاد (قوله خضب) بالخاء والاضاد المجتمين أى احرالى الكدرة (تنبية) جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل صفات مشبهة ان قصد بها الثبوت وان لم تضفر فوجهها راطلاق اسم الفاعل عليها حيث نذكر في الاصطلاح الشئ مع فان قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسم قناني انه اذا أريد بها النص على الحدوث حوّلت الى فاعل فيقال حاسن لـ... وأما موازن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل الا اذا دل على الثبوت وأضيف لمرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقاً بها على ما مر وبقيّة الاوصاف الآتية وهى اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي بضميره كفاعل في هذا التفصيل (قوله بعد زيادة ميم) أى بدل حرف المضارعة لامه كما ينسب المثال (قوله ويكسر ما قبل آخره) أى ولو تقديرا كقتل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذنتن بضم التاء انباءاً للميم اسم فاعل من أتن كاشد الفتح في ألفاظ كاحصن فهو محصن وألفح بالفاء والحاء المهملة فهو ملفح أى فقير مفلس وأسهب فهو سهب اذا تكلم بما لا يعقل أمافى المعقول فيكسر على القياس (قوله واكن تفتح منه) أى ولو تقديرا كقتل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح (قوله كات من قصد) أى وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه أيضاً مبيع ومقول ومرى الا أنها غيرت اذا أصلها مبيع ومقول ومرى نقلت حركة الياء والواو في الاولين الى الساكن قبلهما خذفت وارفعول للساكنين وقلبت ضمة الاول كسرة لتسلم الياء وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها (تنبيه) مراده بالثلاثي فيهما

طبيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله * وبسوى الفاعل قد يغني فعل * (ص) وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذى الثلاث كالمواصل مع كسر متوالا خيره طلقا * وضم ميم زائد قد سبقا وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر (ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة ميم في أوله مضمومة ويكسر ما قبل آخره طلقا أى سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً فمفعول قاتل يقتل فهو مقاتل ودحرج يدحرج فهو مدحرج

وواصل بواصل فهو موصل وتدحرج يدحرج فهو مدحرج وتعلم يتعلم فهو متعلم المتصرف فان أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على زنة اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنه نظر (ض) وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده * زنة مفعول كات من قصد (ش) اذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي بحجى به على زنة مفعول قياساً لطرده نحو قصدته فهو مقصود وضربه فهو مضروب ومررت به فهو ممرور به (ص) وناب نقلا عنه ذو فعيل * نحو فتاة فتى كحيل (ش) ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه نحو مررت برجل جريح وامرأة جريح وبفتاة كحيل وفتى كحيل وبامرأة قتيل ورجل قتيل فناب جريح وكحيل وقتيل عن مجروح ومكحول ومقتول ولا ينعاس ذلك في كل شئ بل يقتصر فيه على السماع وهذا معنى قوله * وناب نقلا عنه ذو فعيل * وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة

ولست مقيسة باجماع وفي دعواه الاجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكر نيابة فاعيل عن مفعول وليس مقيسة اخلافا لبعضهم وقال في شرحه زعم بعضهم انه مقيس في كل فعل فيما ليس له فاعيل بمعنى فاعل كجريح فان كان للفعل فاعيل بمعنى فاعل لم ينب فيما سا كعالم وقال في باب التذكير والتأنيث وصوغ فاعيل بمعنى مفعول مع كثرة غيره مقيس كجرح بأصح القوانين كما جزم به هنا وهذا لا يقتضي نفي الخلاف وقد يعتد عن ابن المصنف بأنه ادعى الاجماع على ان فاعلا لا ينوب عن مفعول ويعني نيابة مطلقة أي في كل فعل وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل (٣٥) بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له

فاعيل بمعنى فاعل ونبيه المصنف بقوله نحو فتاة أو فتى كحيل على أن فاعلا بمعنى مفعول يستوي فيه الذكر والمؤنث وستأتي هذه المسئلة مبينة في باب التأنيث ان شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل ان فاعلا ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لافي العمل فعلى هذا لا نقول

مررت برجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز هذه المسئلة (ص)

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

صفة استحسن جرح فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل (ش) قد سبق ان المراد بالصفة ما دل على معنى وذات وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وذكر المصنف ان علامة الصفة المشبهة استحسان

المتصرف أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وناب نقلاً) أي سماها وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فاعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولاً عن العرب (قوله وليست مقيسة) فلا يقال ضرب وعالم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله خلافا لبعضهم) أي في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فاعيل الخ) أي لانه لا ليس فيه بخلاف ما له ذلك فيلبس بالفاعل (قوله كعالم) أي وقدير ورقيم فالخاصل ان كل فعل سمع له فاعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول ومالم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده (قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنفي فهو منفي لان العمل المنفي شامل للرفع لكنه عند المصنف يرفع الضمير المستتر لا طلاقة القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمعنى انه لا يعمل في الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما به مناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجعول والله تعالى أعلم

﴿ الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾

أي في دلالتها على حدث ومن قام به وقبولها الافراد والتذكير وغيرهما غالباً فعملت النصب كالمفعول لو احدى لكن عملها أخط منه لانها لم تفقد الحدوث مثله وأما اسم التفضيل فيخالفه مطلقاً للزومه الافراد والتذكير وافادته الدوام فلم يعمل النصب أصلاً (قوله صفة استحسن الخ) خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييزاً ونصب برفع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً الا في المعنى والمراد استحسن الجر بنوعها لا بشخصها لا يرد صوراً امتناع الجر وضعفه الآية قيل استحسن الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتوقف معرفتها عليه وهو دور ودور يمنع توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعليها بحيث لو حول الاسناد عنه لم يقبح ولم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره أن الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم عامر (قوله فلا تقول ز يدضارب الاب الخ) أي لان اسم الفاعل المتعدي لو احدى تمتنع اضافته لفاعله عند الجهور وان قصد ثبوته لالباسه بالاضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الاب قائماً تمتنع اضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها (قوله ان اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد الدوام (قوله وصوغها) عطف على جرى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبره في غير الخصر أي انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعد) أي مالم ينزل منزلة اللازم أو يحول الى

جر فاعليها بما نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وطاهر القلب والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقول ز يدضارب الاب همراة يدضارب أبوه همراة ولا ز يدقائم أبوه غدا وقد تقدم ان اسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه فتقول ز يدضارب الاب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص) وصوغها من لازم الحاضر * كطاهر القلب جميل الظاهر (ش) يعني ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد فلا تقول ز يدقائم الاب بكراة ز يدقائم أبوه بكراة بل لا تصاغ الا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجميل الظاهر ولا تكون

الالاحال وهو المراد بقوله الحاضر فلا تقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس ونبه بقوله كظاهر القلب جميل الظاهر على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين (٢٦) أحدهما موازن المضارع نحو مظهر القلب وهذا قليل فيها والثاني ما لم

يوازنه وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكريم الابن كان من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو منطلق اللسان (ص)

وعمل اسم فاعل المعدي * لها على الحد الذي قد

حدا (ش) أي يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه في حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لأن حسنا شبيهه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد حذا إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كما أنه لا بد من اعتمادها (ص) وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذات سببية وجب

(ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول زيد الوجه حسن كما تقول زيد عمر ضارب ولا تعمل إلا في سببي نحو

زيد حسن وجهه ولا تعمل في أجنبي فلا تقول زيد حسن عمر أو اسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو زيد ضارب غلامه وضارب عمرا (ص)

فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن والرحيم (قوله الالاحال) أي الذي هو من لوازم دلالتها على الدوام في الأزمنة الثلاثة لا خصوص الحال أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلالة عن الآخر وأما الدوام عقلية كما نقله يس لأوضعية لانها لما اتقي عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلية لأن الأصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع وإطلاقه على غير موازنه مجاز كما مر في تعريفه ومذهب الزمخشري وإن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلاً ونحو مظهر القلب ومنطلق اللسان اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فاعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله المعدي) أي لواحد والمراد العمل صورة والافضوية مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيهه أو تميز (قوله على الحد) حال من المستمكن في لها الواقع خبرا عن عمل (قوله وهو أنه لا بد الخ) لم يذكر كونها للحال أو للاستقبال لازمه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وإنما يشترط الاعتماد لعمليها النصب على التشبيه بالمفعول به كما أشار إليه بقوله المعدي أما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعناه والمشبّه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اه يس (قوله وسبق الخ) هذان مما يتخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذات سببية أي ذات علق وارتباط بوصفها لاشتماله على ضميره كما سيبين وتقدم منه نصير يحاوتلويجا أربعة هي استحسان الجر بها وصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جرهما على المضارع ويؤخذوا أحده من قوله الآتي وما اتصل بها الخ وهو أنه لا يفصل معمولها منها منصوباً كان أو مرفوعاً بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار أبوه عمر راعي البقي أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يجوز تقديم معمولها) أي التشبيه بالمفعول به لأنه الذي يفتقران فيه أما الرفع والمجرور فلا يتقدمان مطلقاً لأنه فاعل أو مضاف إليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقاً كزيدك واثق وفرح (قوله كما جاز في اسم الفاعل) أي لأنه يجوز تقديم مفعوله إذا كان هو بال أو مجروراً بإضافة أو حرف أصلي كزيد غلام فأنزل زيداً ممررت بضارب زيداً فيمتنع تقديم زيد لاني نحو لست بضارب زيداً لزيادة الجار (قوله فلا تقول زيد الخ) أي ينصب الوجه على التشبيه بالمفعول أما رفعه مبتدأ ثانياً على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله الافي سببي) أي إذا عملت النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجر لأنه فرعه فلا بد من كون معمولها سببياً أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيهما ذلك لأن عملها فيهما بالحل على الفعل لا بشبهه اسم الفاعل فيجوز كونهما أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيدك فرح نعم بحب ذلك في مرفوعها إذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما إلا في التشبيه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس أجنبياً من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقدير كحسن الوجه أي منه وقيل أل خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كافي التسهيل كون معمولها ضميراً بارزاً متصلاً وصورة ثلاثة لأنه إما متصل بالصفة مع أل كالحسن الوجه الجليل أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفر

فاعمل طلق في الهاء المضاف إليها وأصلها النصب لأنها ليست أجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو أل وأما مفعول منها بضـ مير آخر مع خلوها من أل كقريش نجباء الناس ذرية

وكرامهموها

فارفع بها وانصب وجرمع ال * ودون ال مصحوب ال وما اتصل بهامضا أو مجردا ولا * تجرر بهامع ال سمان من ال خلا
 من إضافة التانيه او ما * لم يخل فهو بالجواز وسما (ش) الصفة المشبهة اما أن تكون بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة عنها نحو
 حسن وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة الاول أن يكون المعمول بال نحو الحسن الوجه وحسن الوجه الثاني أن يكون
 مضافا اليه ال نحو الحسن وجه الاب وحسن وجه الاب الثالث أن يكون مضافا (٣٧) الى ضمير الموصوف نحو مرت

بالرجل الحسن وجهه
 ورجل حسن وجهه
 الرابع أن يكون مضافا
 الى مضاف الى ضمير
 الموصوف نحو مرت
 بالرجل الحسن وجه غلامه
 ورجل حسن وجه غلامه
 الخامس أن يكون المعمول
 مجردا من ال دون
 الاضافة نحو الحسن وجه
 أب وحسن وجه أب
 السادس أن يكون المعمول
 مجردا من ال والاضافة
 نحو الحسن وجهها وحسن
 وجهها فهذه ثلثا عشرة
 مسألة والمعمول في كل
 واحدة من هذه المسائل
 المذكورة اما أن يرفع
 أو ينصب أو يجر فيتحصل
 حينئذ ست وثلاثون
 صورة والى هذا أشار بقوله
 فارفع بها ال بالصفة المشبهة
 وانصب وجرمع ال اذا
 كانت الصفة بال نحو الحسن
 ودون ال أي اذا كانت
 بغير ال نحو حسن مصحوب
 ال أي المعمول المصاحب
 لال نحو حسن الوجه وما
 اتصل بها مضافا أو مجردا

وذكر ان محمل الضمير ج في الثابتة لخالو الصفة من ال مع مباشرته ال وانصب على التشبيه بالمفعول به في
 اليقين واما اتصال الضمير بها مع قرنهما بال فلم يذكره أحد لعدم جوازه (قوله مع ال) حال من الضمير
 المجرد بال بعد دون ال عطف عليه ومصحوب ال بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الأخير وحذف ضميره
 مما قبله لكونه فضلا (قوله من أحوال ستة) بقى ستة أخرى وهي كون المعمول موصولا كحسن ماتحت نقابه
 أو موصوفا بشبهه في كون صفته جملة كحسن نوال أعطاه أو مضافا الى أحدهما كحسن كل ماتحت نقابه
 وكل نوال أعطاه أو مضافا الى ضمير يعود على مضاف لمضاف الضمير الموصوف كمرت بامرأة حسن وجه
 جاريتها فجاءت في هذه اربعة المضاف للجارية المضافة للضمير الموصوف أو مضافا الى ضمير معمول
 صفة أخرى كمرت برجل حسن الوجهة جميل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها أنه لا يشترط في الأولى
 كون مرجع الضمير معمول لاصفة أخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي
 ثني عشر وكما تدخل في كلام المصنف لان قوله مصحوب ال واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح
 انها اربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحدا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه
 الاثنا عشر في كون الصفة بال أو لا يحصل اربعة وعشرون في أحوال اعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين
 وسبعين ضيفا ماذ ذكره الشارح وهي التي جدولها الاشمونى ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميرا
 تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة بسلامة أو تكسيرا مذكورة أو مؤنثة فتلك
 ثمانية ومعمولها كذلك فتلك اربعة وستون في أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنان وتسعون
 في الخمسة والسبعين المارة تبلغ اربعة عشر ألفا وأربعمائة يتعدى منها مائة وأربعة وأربعون لان الصور
 الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميرا لا تعدد في جعي التصحيح والتكسير بل مطلق جمع فقط فيسقط
 منها ثلاثة جمع التصحيح مثلا مذكروا مؤنثا بستة في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ ثمانية
 وأربعين في أحوال اعراب الصفة بمائة وأربعة وأربعين فهي المتعددة والباقي منه الجائر والممتنع وستة
 ضابطه هذا مذكروا المصريح وغيره وعند التأمل ترى الصور على ذلك كثيرا لان أنواع السببي الاثني عشر
 منها ستة في كونه مضافا للضمير أو لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير اما بال أو لا ويختلف الحكم
 في بعضها كما يعلم مما أتى فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابه بأربعة وخمسين في كون الصفة
 بال أو لا بمائة وثمانية ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا اما مرجعه بال أو لا بستة فاجلثة مائة وأربعة عشر تضرب
 في المائة والاثنين والتسعين المارة تبلغ احدى وعشرين ألفا وثمانمائة وثمانية يتعدى منها ضيف
 ماض لانه يضرب في كون المرجع بال أو لا فتأمل والله أعلم (قوله اما أن يرفع) أي على الفاعلية للصفة
 وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) أي تشبيها
 بالمفعول به ان كان معرفة وعليه أو على التمييز ان كان نكرة (قوله أو مجردا) تحته ثلاث صور الموصول
 والموصوف بغيرهما كما مر (قوله ويدخل تحت قوله مضافا الخ) كذا يدخل تحته المضاف للموصول أو

أي والمعمول المتصل بها أي بالصفة اذا كان المعمول مضافا أو مجردا من الالف واللام والاضافة ويدخل تحت قوله مضافا المعمول
 المضاف الى ما فيه ال نحو وجه الاب والمضاف الى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف الى ماضيف الى ضمير الموصوف نحو وجه غلامه
 والمضاف الى المجرد من ال والاضافة نحو وجه أب وأشار بقوله ولا تجرر بهامع ال الخ الى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمتنع
 منها اذا كانت الصفة بال

للموصوف أراضيمير عائد على مضاف مضاف لضمير الموصوف أراضيمير معمول مضافة أخرى فتحتته ثمان صور كما س (قوله أربع مسائل) أي من العدد الذي ذكره وهو تسعة من الاثنين والسبعين المارة عن الاشعوني وشاطها كل منزلة عليه اضافة الصفة المحلاة بال الى الخالي منها ومن الاضافة لتاليها وارضيمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وانما يكون هذا من الانواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السببي الاثنى عشر يبقى ما ذكر ثم نزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم اضافة المعرفة للنكرة في نحو الحسن وجهه ووجه أب لان ال في الصفة المشبهة معرفة على الاصح ولان هذه الاضافة لا تقيده تخفيفا في نحو الحسن وجهه أو وجهه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال اعطائه كما صرح في بابها وظاهر ان محل المنع حيث تمكن الصفة ثمانية ولا مجموعة والا جاز لحصول التخفيف بخذف الون كما صرح وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ أي وما لم يخل من ال رلان الاضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو بجواز الجر وسما فهذه ثلاث صور تضم للرفع والنصب في صور السببي الاثنى عشر بسبعة وعشرين تضم للسته والثلاثين التي في خلو الصفة من ال فالجمله ثلاث وستون كما جازة لكن فيها الضعيف وغيره ثم نزيد (قوله الحسن وجهه) ينبغي ان محل منعها اذا كان الموصوف بغير ال كزيد والجار الجر كزرت بالرجل الحسن وجهه لان معمول الصفة حيثئذ مضاف لضمير مافيه ال كما صرح عن التسهيل ومنه قوله

سبقتي الفتاة البضة المتجر دال * لطيفة كشحه وما خلت أن أسبي

بحر كشحه لا ضافته لضمير مافيه ال وهو المنجر دأى البدن اذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشهد الضاد المججمة رقيقة الجلمة ثمانية والكشع ما بين الخاصرة والضاح ومرفى الاضافة ان المبرد يمنع هذه الصورة وفي الصبان عن سم ان مثل ذلك في هذا التفصيل نحو الحسن وجهه أي به الحسن كل ماتحت نقابه الحسن وجهه جاريتها الجميلة أنفه فحل منع جرها اذا كان الموصوف خاليا من ال كزيد وهند والا جاز اه وفيه نظر ظاهر لما صرح في الاضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذى ال أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبد الجاني فضمير الخلى بها في نحو الرجل الحسن وجهه أي به أولى بذلك وكذا ما بعده فتأمل (قوله يجوز جره كما يجوز الخ) لكن منه الفبيح وضابطه أن ترفع الصفة بال أو لا نكرة وذلك أربعة الحسن وجهه أو وجهه أب وحسن وجهه أو وجهه أب خلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وانما جازت التقدير لضمير فيها ودونها في القبح رفع معمول بال أو مضافا لما هي فيه وهو أربعة أيضا الحسن الوجهه أو وجهه الاب أو حسن الوجهه أو وجهه الاب لان ال خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبيح ومنه الضعيف وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وهي ثمانية من صور السببي كحسن الوجهه أو وجهه الاب أو وجهه أو وجهه أي به أو ماتحت نقابه أو تجر هاسوى المعارف بال والمضاف لتاليها كحسن وجهه أو ماتحت نقابه ووجه الضعيف في الاولى انها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدي وفي الثانية مافيهما من شبه اضافة الشيء لنفسه فتأمل والله أعلم

(التعجب)

هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى شديدا ولذا يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لانه لا يخفى عليه شيء وما ردد منه في الشرع فانما مصروف الى الخاطئين نحو فما أصبرهم على النار أي يجب ان يتعجب من ذلك واما مراد لازمته وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم يقادون الى الجنة في السلاسل أي وهم أسارى المشركين يؤب أمرهم الى الاسلام فيدخلون الجنة (قوله تعجبا) معمول لاجل له كما يشير له قول الشارح بعد ما للتعجب أحوال من فاعل انطق أي ذانجب

أربع مسائل الأولى جر معمول المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه الثانية جر معمول المضاف الى ما أضيف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه غلامه الثالثة جر معمول المضاف الى مجرد من ال والاضافة نحو الحسن وجهه أب الرابعة جر معمول المجرد من ال والاضافة نحو الحسن وجهه

فهي كلامه ولا تجر بها أي بالصفة المشبهة اذا كانت الصفة مع ال اسما خلا من ال أو خلا من الاضافة لما فيه ال وذلك كما سائل الأربع وما لم يخل من ذلك يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجهه والحسن وجهه الاب وكما يجوز جر معمول ونصبه ورفعها اذا كانت الصفة بغير ال على كل حال (ص)

(التعجب)

بأفعل انطق بعد ما تعجبا أو جئ بأفعل قبل مجرور بها

وتأفعل انصبه كما أو في خاليينا وأصدق همما (ش)

للتعجب صيغتان أحدهما ما أفعله والثانية أفعله به واليهما أشار المصنف بالبيت الأول أى انطق بأفعل بعدما للتعجب نحو ما أحسن زيد وما أوفى خليلينا أوجى بأفعل قبل مجرور بباء نحو وأحسن بالزبدن وأصدق به نعماً بدأ وهي نكرة تامة عند سيديويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائداً على ما وزيد ما أفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شئ أحسن زيد أى جعله حسناً

(٣٩)

وكذلك ما أوفى خليلينا وأما فعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر وفاعله المجرور بالباء والباء زائدة واستدل على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أوفى الله على عفو الله وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه في قوله ومستبدل من بعد غضبي صريفة

فأحر به من طول فقر وأحرى أراد وأحرى بنسب التوكيد الخفية فابدأها ألفاً في الوقف وأشار بقوله وتلو أفعـل إلى أن تالي أفعل ينصب لكونه مفعولاً نحو ما أوفى خليلينا ثم مثل بقوله وأصدق بهما للصيغة الثانية وما قدمناه من أن مانكرة تامة هو الصحيح والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير شئ أحسن زيد أى جعله حسناً وذهب الاخفش إلى انها موصولة والجملة التي بعدها صلتها والخبر محذوف والتقدير الذي أحسن زيد شئ عظيم وذهب بعضهم إلى انها استفهامية

أومتعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أى الموقب لهما عند النجاة والأفعل صيغ كثيرة لم يقبـلـهـاـنـحو كيف تكفرون بالله سبائحان الله ان المؤمن لا ينجس لله ذره فارسا وغـير ذلك وسيأتي في باب نعم وبئس صيغة وهي فعل بالضم كشر فوظرف (قوله فامبدأ) ويجب تقديمه اجاءا لجريانه مجرى المثل فلا يغير (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعد لان التعجب انما يكون فيما يحتمل سببه فينباهه التذكير والمسوق لا ابتداء قصـد الابهام كفى التسهيل (قوله ضمنية مستتر) أى وجوب ما عائد على ما ولذا أجمعوا على اسميتها ويجب اضماره مفرداـمـ ذكر اغالب الاتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانمحي عنه معنى الجمل فجوز استعماله في التعجب ما يستعمل كونه مجمولا كصفاته تعالى وفاقا للسبكي وجـاءـةـ نحو ما أوفى الله وما أعظمه لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب سواء كان مجمولا وله سبب أو لا كما قاله الرضى فلا بد انه تعالى عظيم لا يجعل جاعل لانجاء هذا المعنى فلم ينظر اليه أصـلا على أنه لو كان منظورا اليه قلنا ما شئ عظيم الله شئ وصفه بالعظمة أى دل عليه به وهو مصنوعاته أو ذاته أى انه تعالى عظيم لذاته لا شئ جعله عظيما والتعجب على هذا حقيقة كما قل عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقولا الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضى كونه مجازا لان ذلك التقدير يبان لما حق التركيب أن يكون مفيداً له والا فاعرب لم تقصد منه هذا المعنى كما قالوا في أصل قال قول أى ما حق التركيب أن يكون عليه وان لم ينطق به فاستعمله في التعجب حقيقة لغوية في صفاته تعالى وغيره فتمأمل أما اذا أريد به في جانبه تعالى الاخبار بأنه في غاية العظمة وان عظمتها مما تحارفها العقول لقصد انشاء عليه بذلك فيجـاز (قوله ففعل أمر) أى صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد به مزة الصيرورة أى اراد احسن فهو في الاصل خبر ثم نقل الى انشاء التعجب فغير والفظه من الماضي الى الامر ليكون بصورة لانشاء ففصح اسناد صيغة الامر الى الظاهر فزادت الباء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر من يدرفعا للفتح فلزمت الا اذا كان الفاعل أن وصلتها كقوله * وأحب اليك أن تكون المقصود أى بالانكسار لا طراد الخلف مع ما وصار في حكم الفضلة فلم يؤثف الفعل له وجاز حذفه لانه كما سيأتي وأما الباء ففاعل كفى فلا تلزم كقوله

* كفى الشيب والاسلام للرءاهيا * فلذا لا تصير كالفصلة الا في عدم التأنيث له دون الخذف (قوله بلزوم نون الوقاية) أى لانها لا تلزم الا الفعل كما مر أول الكتاب وأما زوده بصغر في قوله * ياما أميلج غز لا ناشدن لنا * فنشاذ لا يدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بوارب والغضي بمجمتين فوحدة بوزن ساسى المائة من الابل كفى الصياح وتعبه في القاء وسباهه تصعيف والصواب انه بالمشناة التحتية بدل الموحدة وصريفة تصغير صريفة وهي نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحرى بالمشناة التحتية أى به خذف فاعله لدلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أى ما أحرى بذلك المستبدل وما أسقـه بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكنه خالف المفاعيل في عدم حذفه الالـبـيل لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة أو نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة كذا فاعل الفعل (قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا وله قول ثالث كقول سيديويه وهو الصحيح المار (قوله يضح) بكسر المعجمة أى يتضح المراد به مطلق الظاهر ولانه لا يطرط الوضوح الحقيقي قيل ولا يبعد قراءته

والجملة التي بعدها خبر عنها والتقدير أى شئ أحسن زيد ما ذهب بعضهم الى انها نكرة موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير شئ أحسن زيد عظيم (ص)

وحذف ما منه تعجبت استفتح * ان كان عند الخلف معناه يضح (نر)

يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد الفعل والمجرور بالباء بعد الفعل اذا دل عليه دليل فمثال الاول قوله
أرى أم عمر ومعهما فتحدرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا التقدير وما كان أصبرا خذف الضمير وهو مفعول أفعل للدلالة عليه بما
تقدم ومثال الثاني قوله تعالى أسمع بهم وأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم خذف بهم لدلالة ما قبله عليه وقول الشاعر
فذلك ان يلقى المنية يلقها * حيدا وان يستغن يوما فاجدر أي فاجدر به خذف المتعجب منه بعد الفعل وان لم يكن معطوفا على أفعل مثله
وهو شاذ (ص) وفي كاد الفعلين (٤٠) قد مالزما * منع تصرف بحكم حتما (ش) لا يتصرف فعلا

المتعجب بل يلزم كل منهما
طريقة واحدة فلا يستعمل
من أفعل غير الماضي ولا
من أفعل غير الامر قال
المصنف وهذا لا خلاف
فيه (ص)

وصفهما من ذي ثلاث
صرفا
قابل فضل ثم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي
أشبهلا

وغير سالك سبيل فعلا
(ش) يشترط في الفعل
الذي يصاغ منه فعلا
المتعجب سبعة شروط
أحدها أن يكون ثلاثيا

فلا يبينان مما زاد عليه
نحو درج وانطلق
واستخرج الثاني أن يكون
متصرفا فلا يبينان من
فعل غير متصرف كنعم

وبئس وعسى وليس
الثالث أن يكون معناه
قابلا للفاضلة فلا يبينان
من مات وفني ونحوهما إذا
ضربت فيها لشيء على شيء

الرابع أن يكون تاما واحترز
بذلك من الأفعال الناقصة نحو كان وأخواتها فلا تقول ما أكون زيد أقامنا
وأجازة الكوفيون الخامس أن لا يكون منفيا واحترز بذلك من المنفي لزوما نحو ما عالج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جواز نحو ما ضربت
زيدا السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعل واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود وجرف فهو أجوف والعيوب
كحول فهو أحول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أجروه ولا ما أعوربه ولا أحولبه السابع أن لا يكون مبنيا
للمفعول نحو ضرب زيد فلا تقول ما ضرب زيد أتر يد المتعجب من ضرب أوقع به لئلا يلتبس بالمتعجب من ضرب أوقعه (ص)

بالمهمة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لان التعجب انما هو من ذلك لامن
ذاته مع وانما يحذف اذا كان ضميرا لا في نحو ما أحسن زيدا أو أحسن زيد لعدم الدليل عليه ولا في
نحو زيد ما أحسن زيد الثلاث لا تنفوت نسكته الاظهار في مقام الاضمار وهي التفعيم (قوله حذف بهم) أي
لان لزوم جزم كساده صورة الفضلة وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء (قوله فذلك ان
يلقى الخ) التمثيل به لجواز الحذف في أفعل به يقتضي أن الشرط وجوده مطابق لدليل على المحذوف وهو
الوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كآية فهذا البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر
فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدرا وحال (قوله سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطا لانه جعله موضوع
الشروط فلا يصاغان مما لا فعل له كالحمار وقيل والجواب فلا يقال ما أجره وما أجلفه لكن في القاموس جلف
جلفا كفرح فرحا وجلافة صار جافيا غليظا فثبت له الفعل فيجوز ما أجلفه (قوله مما زاد عليه) وشذ
ما أتاه وما أملا القرية من اتقى وامتلأ واختاف في أفعل ككرم وأظلم فأجازه سبويه مطلقا واختاره في
التسهيل وقيل ان كان همزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وقيل بال منع مطلقا (قوله متصرفا) أي تصرفا تاما
ليخرج نحو يدع ويذر (قوله للفاضلة) أي الزيادة والنقص ويظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث
ان مطلق العلم والقدرة مثلا قابل لذلك وان كانت في جانبه تعالى لا تقبله (قوله منفيا) أي لا لتباسه بالمتب
(قوله ما عالج الخ) مضارعه يعييج أن ينتفع اما عالج يعوج يعني مال يعمل فيعجي في الاثبات أيضا ويجي
الاول في الاثبات نادر كقوله

ولم أر شيأ بعد ليلى ألد * ولا مشرأ بأروى به فاعيج

أي فانتفع (قوله أن لا يكون الوصف منه على أفعل) أي لا لتباس أفعل التفضيل بوصفه فهو هو
والتعجب لاشتراكهما في أمور كثيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عمرا وما أصفر هذا
الطائر وما أبيض هذه الحمامة وما أجره هذا الفرس ان أردت اللون في كل ذلك فان أردت السيادة والسمر
أي الحديث لا يلاصق أصفر الطائر ويبيض الحمامة وتنف فم الفرس جازا سقاطي أي لانه يقال جرابه ذون بالكسر
بحمر جراب كفرح فرحا إذا أنتن فوه من أكل السمير وإذا عبر أحد بالبحر يقال له يا غافر جرابه
في الصحاح (قوله لئلا يلتبس) فان أمن اللباس جاز كافي التسهيل بأن كان الفعل ملازما للبناء للجهول
فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وكذا ان قامت قرينة على انه من فعل المفعول (قوله وأشد)
بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهزلة والشين وفعلها ما شد الثلاثي كاذ كره الناظم في شرح العدة لا اشتد
حتى بردانها ما شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس وأما أشد الرابعي فلم يسمع الا ما قاله في الصحاح
والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة وبه ان يبنى منه نحو ما شد استخراجه (قوله يخالف ما

الخ

بذلك من الأفعال الناقصة نحو كان وأخواتها فلا تقول ما أكون زيد أقامنا
وأجازة الكوفيون الخامس أن لا يكون منفيا واحترز بذلك من المنفي لزوما نحو ما عالج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جواز نحو ما ضربت
زيدا السادس أن لا يكون الوصف منه على أفعل واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود وجرف فهو أجوف والعيوب
كحول فهو أحول وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أجروه ولا ما أعوربه ولا أحولبه السابع أن لا يكون مبنيا
للمفعول نحو ضرب زيد فلا تقول ما ضرب زيد أتر يد المتعجب من ضرب أوقع به لئلا يلتبس بالمتعجب من ضرب أوقعه (ص)

وأشد أو أشد أو شبيههما * يخالف ما بعض الشروط عما

ومصدر العادم بعد ينتصب * وبعد فعل جزمه بالباب (ش) يعني انه يتوصل الى التعجب من الافعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشدد ونحوه ينتصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد فعل مفعولا ويجز بعد فعل بالباء فتقول ما أشدد حرجته واستخراجه وأشدد بدحرجته واستخراجه وما أقبح عوره وأقبح بعوره وما أشدد حرجته وأشدد بحرجته (ص)

وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تنفس على الذي منه أثر (ش) يعني انه اذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الافعال التي سبق انه لا يبنى منها احكم بندوره ولا يقاس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنو فاعل (٤١) من فعل زائد على ثلاثة أحرف

وهو مبنى للفعول وكقولهم ما أحقه فبنوا فاعل من قول الوصف منه على أفعل نحو حق فهو أحق وقولهم ما أعساه وأعس به فبنوا أفعل وأفعل من عسى وهو فعل غير متصرف (ص) وفعل هذا الباب لن يقدم

معموله ووصله به الزما وفصله بفرف او بحرف جر

مستعمل والخلاف في ذلك استقر

(ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيد ما أحسن ولا ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن ويجب وصله بهامله فلا يفصل بينهما ما بأجنبي فلا تقول في ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين الجرور وغيره

تقول ما أحسن بز يدمارا تريد ما أحسن مارا يزيد

(الخ) وكذا يخالف ما استكمل الشروط كما أشدضر به ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يخالف وجوبا (قوله ومصدر العادم) أي مصدر الفعل الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل لأنفي والمجهول الآن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا كما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشدد بهما وأما الجامد والذي لا يتفاوت فلا يوجب منهما البتة اهـ لكن الاولى في المنفى المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم ان أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما أكثر ابله وما أشدد عبده فلا يؤتى بالمصدر بعده (قوله او بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام الدماميني خلافه اهـ صيان (قوله بأجنبي) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيد او غير الفاعل في أفعل به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما أحسن جالس زيدا ولا أحسن جالس يزيد (قوله ولا فرق في ذلك بين الجرور) أي المعمول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن بز يدمارا فان الجار متعلق بما را لا باحسن ومثله أحسن عندك بجالس اما المعمول له ففيه الخلاف الآتي (قوله والمشهدور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على الجرور والاعتين الفصل كما أحسن بالرجل ان يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله خليلي ما أحرى البيت نقله في النكت عن أبي حيان ففي تمثيل الشارح بذلك محل الخلاف نظر الآن يقال هو تمثيل للجرور الفصل بل انظر للخلاف (قوله عمرو بن معديكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة (قوله في الهيجاء) بالمد والقصر أي الحرب والازبات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لربة وهي الشدة والقحط والمكرمات جمع مكرمة بضم الراء فيهما أي الكرم (قوله أعزز على) تمثيل للفصل بالجرور وهو على لان الاصل أعزز بأن أراك كذا على أي ما أعزز ذلك وأشده على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجوازه (قوله خليلي ما أحرى الخ) الاصل ما أحرى ان يرى ذواللب صبورا أي ما أحق الرؤية صبورا بصاحب العقل فان يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذى اللب وهو فصل واجب لكان الضمير في يرى كما مر ومثله قوله

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومد من القرع للابواب أن ياجا

فان يحظى فاعل بأخلق حذف منه الباء وفصل بينهما بذى الصبر وجوبا بالاصل أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أي ما أحق الفوز بالمطوب بالصابر وما أحق الولوج أي الدخول للمد من قرع الابواب أي الملازم له والله تعالى أعلم

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

أي في افادة المدح والذم كعندنا وساء ومجرى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثي ولو قال وما أجرى بالهمز

(٦ - (خضري) - ثاني) ولما أحسن عندك جالس تريد ما أحسن جالس عندك فان كان الظرف أو الجرور

معمولا لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهدور المنصور جوازه خلافا للاخفش والمبرد ومن وافقهما ونسب الصيمري المنع الى سيبويه وما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معديكرب لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها وأكرم في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بقاءها وقول علي كرم الله وجهه وقدمر بعمار ففسح التراب عن وجهه أعزز على باليقظان ان أراك صريحا مجدلا وما ورد منه في النظم قول بعض الصحابة رضى الله عنهم وقال نبي المسادين تقدموا * وأحب اليينا أن يكون المقدم * وقوله خليلي ما أحرى بذى اللب ان يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر (ص) (نعم وبئس وما جرى مجراهما)

فعلان غير متصرفين * نعم وبش رافعان اسمين مقارنى آل أوه ضافين لما * قارنها كنعم عقي الكرما
ويرفعان مضمر افسره * ميز كنعم (٤٢) قوما معشره (ش) مذهب جمهور النحويين أن نعم وبش فعلان

بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو نعمت المرأة هندو بنست المرأة دعدو ذهب جماعة من الكوفيين منهم الفراء الى انهما امان واستدلا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم نعم السير على بش العير وقول الآخر والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وخرج على جعل نعم وبش معمولين اقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لانهم وبش والتقدير نعم السير على عير مقول فيه بش العير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد مخفف الموصوف والصفة وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء نعم وبش على فعليتهما وهذان الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضي ولا بدليهما من مرفوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام الاول أن يكون محلى بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم النصير واختلاف في هذه اللام فقال قوم هي للجنس حقيقة فدخلت

لوجب ضمها وأعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيمتصرفان كسائر الافعال تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبش زيد يباس فهو باس وأخرى لانشاء المدح والذم فلا يتصرفان لما سيأتى وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم وبش وغير صفته ورافعان خبر محذوف أى همارافعان لانعتان فعلان لان المبتدأ فاعل بينهما وهو أجنبي عن المنعوت ومقارنى آل صفة لاسمين أى آل المعرفة لانها المرادة عند الاطلاق فخرج لفظ الجلالة والذي (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبهة (قوله الى انهما امان) أى معنى الممدوح والمنعوم وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف ولا يردان المفيدة للجلة تمامها لانها العمدية فى افادته فهمامة تدان ربما كان فاعلا على القول الاول بدل على هذا أو عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل العكس والمعنى الممدوح الرجل زيد فاداه فى البسيط قال سم ويبقى النظر فى نحو نعم رجلان زيد فيحتمل أن رجلا تميز للنسبة التى فى ضمن نعم لسكونها بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية أو هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلو به لانه تابع للجرور أى ما هي بالممدوح الولد فان كان مراد بالرفع فعله مقطوع عما قبله (قوله على بش العير) بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحار وجعه أعيار كيت وأبيات والافنى عيرة (قوله ما هي بنعم الولد الخ) قاله حين بشر ببنت (قوله نصرها بكاء) أى انها اذا أرادت أن تنصر أباهما مثلاً على أعدائهم لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ لتستغيث بالناس وبرها بكسر الباء وبالراء أى اذا أرادت أن تبرأ حداسرت له من زوجها أو غيره ويحتمل انه بفتح الباء بالزاي بمعنى السلب والاخذ قهراً ومنه قولهم من عز برأى من غلب أخذ السلب أى انها لا تقدر على لاخذ قهراً اجهاراً كالرجل بل سرقة خفية (قوله لا يتصرفان) أى خروجهما عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة والانشاء من معانى الحروف وهى لا تنصرف فكذلك شبهها (قوله للجنس) أى فى ضمن جميع الافراد فهى آل الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أى انه لا يريد مدحها جميع أفراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أى فالجنس كله مدح تبعاً لزيد والمقصود بالمدح زيد فقط فكأنه قيل بمدح جنسه لا حله وقيل بمدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق الصدق لا يتوهم كون ذلك المدح طارئاً على زيد وان جنسه نافض بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة فى قولك نعم الرجل زيد وبش الرجل عمر ولا ان الجنس الواحد صرحاً ومدحاً ومعاملاً واجب باختلاف جهتي المدح والذم ولا تناقض مع اختلاف الجهة (قوله مجازاً) أى من سلامن اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية العموم وقدر يدلها فرد معين بادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكالات أو بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجامع الاحاطة فى كل فغير هذا الفرد ليس بمدحاً لا قصداً ولا تبعاً (قوله للعهد) أى الذهنى لان مدحها فرد مدحهم كادخل السوق واشترى اللحم ثم فسر ذلك الفرد بعد اتمامه بز يد مثلاً تفخيماً للمدح والتم وقيل للعهد الخارجى والمعهد هو المخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتفخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص كما ذكر وكذا ان آخر وأعرب مبتدأ خبره الجلة قبله لتقديمه رتبة لان أعرب خبر المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف ولا تنافى بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالمدح وهو فعل الشخص المادح والعهد بالممدوح (قوله مضافا الى ما فيه آل) أى أو مضافا لمضاف ما فيه آل كقوله * فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * وأما كونه مضافاً لضمير

الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيداً بالذكورة فتكون قد مدحته من تين

وقيل هى للجنس مجازاً وكانك جعلت زيداً للجنس كله مبالغة وقيل هى للعهد الثانى أن يكون مضافاً الى ما فيه آل كقوله نعم عقي الكرما ومنه قوله تعالى ولنعم دار المتقين الثالث

ماهى

ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو نعم قوما معشره في نعم ضمير مستتر يفسر قوما ومعشره مبتدأ وزعم بعضهم ان معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها وقال بعض هؤلاء ان

(٤٣)

نعم قوما معشره قوله تعالى

بئس للظالمين بدلا وقول

الشاعر

لنعم موثلا المولى اذا حذرت

بأساء ذي البغي واستيلاء

ذي الاحن

وقول الآخر تقول عرسي

دهلي في عومره

* بئس امرأ وأنتي بئس

المره (ص)

وجمع تمييز وفاعل ظهر *

فيه خلاف عنهم وقد اشهر

(ش) اختلاف النحويون

في جواز الجمع بين التمييز

والفاعل الظاهر في نعم

وأخواتها فقال قوم لا يجوز

ذلك وهو المنقول عن

سيدويه فلا تقول نعم الرجل

رجلا زيد وذهب قوم الى

الجواز واستدلوا بقوله

والتغليبيون بئس الفحل

خلفهم

فلا وامهموزلاء منطبق

وقول الآخر

تزد مثل زاد أبيك فينا

* فنعم الزاد زاد أبيك زاد

وفصل بعضهم فقال ان أفاد

التمييز فائدة زائدة على

الفاعل جاز الجمع بينهما

نحو نعم الرجل فارسا زيد

والأفلا نحو نعم الرجل رجلا

زيد فان كان الفاعل مضمرا

جاز الجمع بينه وبين التمييز

انما قال نحو نعم رجلا زيد

(ص)

ماهي فيه كقول * فنعم أخوا طيحا ونعم شبابها * فالصحيح لا يقاس عليه وضافته للنكرة ضرورة عند الجمهور كقوله * فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم * (قوله أن يكون مضمرا) أي مستترا لازما للأفراد فلا يبرز في تشبيه ولا جمع استغناء بجمع تمييزه وشذوذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذزه بالباء الزائدة في نعم بهم قوما كما حكاه الفارسي ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو نعموا يعود على متأخر لفظا ورتبة كما صرح ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشئ منتظر بعد وشذنا كيد في نعم هم قوما أتم ومثله في كل ذلك ضمير الشأن وهل اذا فسر بمؤنث تلحقه التاء وجوبا كنعمت امرأة هند أو جوازا أو تمتنع أقوال (قوله مفسرا بنكرة) أي عامة متكررة الأفراد فلا يجوز نعم شمسها هذه الشمس اذ لا ثاني لها اما نعم شمسها شمس هذا اليوم فيجوز لتعدد ايام ومن أحكام هذا التمييز وجوب تأخيرها عن العامل وتقديمه على المخصوص وشذذ زيد رجلا ومطابقة للخصوص افرادا وتذكيرا وغيرهما وقوله ال المعرفة لانه خلاف عما يجب قرنها وهو الفاعل فاعية بصلاحيتها لما خرج مثل وغيره وافتل من وجوز المصنف حذفه اذا فهم المعنى كقولهم صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت أي فبالسنة أخذ ونعمت خصلة تلك الفعلة وهي الوضوء يوم الجمعة (قوله ومعشره مبتدا) أي خبره الجملة قبله على ماسيا في والرابط إعادة المبتدا بعنانه ان أريد بالمستتر معهود معين هو المخصوص وعمومه للمبتدا وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو الماعل) أي واغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أي محمول عن الفاعل والاصل نعم القوم معشره فقول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزا بعد تنكيره وكذا نعم رجلا زيد (قوله بئس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعلمه بما قبله أي ابليس وذريته (قوله لنعم موثلا) أي ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع احنة بكسر فسكون وهي الحقد (قوله تقول عرسي) أي زوجتي والعومرة بالعين المهملة الصياح والصخب ولي بمعنى ممي والشاهد في بئس امرأ وأما المره بفتح الميم والراء لغة في المرأة ففاعل بئس الثانية لانها بال وحنف المخصوص من كل منهما لا لشعار به أي بئس امرأ أنت وبئس المرأة أنا (قوله وفاعل) بالجر عطف على تمييز أو جلة تظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أي لعدم ايهام الظاهر حتى يميزونا ولوا ما ورد بجعل المنصوب حالا مؤكدة أو ضرورة ورد بان رفع الابهام غير لازم للتمييز فقد يرد لجر التأكيد كقوله

وان قد علمت بان دين محمد * من خير أديان البرية ديننا

فكندا ما ورد من هذا (قوله والتغليبيون) نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب اكن تفتح لامه في المنسوب لثقل كسرتين مع باء النسبة وقد تكسر كفا له الجوهرى وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وقد هجاء جرير بهذا البيت وأراد بالفحل الاب وهو فاعل بئس وخلا تمييز مؤكده خلفهم هو المخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف تمييز الضمير كما صرح الزلاء بفتح الزاي وشذذ اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والمنطيق صيغة مبالغة من المنطق يستوى فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التي تعظم عجيزتها بازاءها قاله العيني وفي القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأثرة بحشية تعظمها عجيزتها اه وكان الثاني مأخوذ من النطاق وهو شقة تحزم عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزود الخ) الشاهد في زاد آخر البيت فانه تمييز لفاعل نعم الظاهر وزاد أبيك هو المخصوص وقيل زاد ما فعل تزود ومثل حال منه وان كان نكرة لتأخره فلا شاهد فيه (قوله فتقول نعم ما) أي بلا ادغام ونعما أي بادغام الميمين (قوله نكرة منصوبة الخ) وهي اما

وما يميز وقيل فاعل * في نحو نعم ما يقول الفاضل (ش) تقع ما بعد نعم وبئس فتقول نعم ما ونعما وبئس ما ومنه قوله تعالى ان تبدوا الصادات فذمها هي وقوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهم واختلف في ما هذه فقال قوم هي نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر وقيل

هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص) ويذكر المخصوص بعدمبتدا * أو خبر اسم ليس يبدأ أبدا
(ش) يذكر مبتداً نعم وفاعلها اسم من فروع هو المخصوص بالمدح أو الذم وعلامته ان يصلح لجعله مبتداً وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه نحو نعم
الرجل زيدو بنس الرجل عمرو ونعم غلام القوم زيدو بنس غلام القوم عمرو ونعم رجلا زيدو بنس رجلا عمرو ونعم (٤٤)

نافعة والفعل بعد هاء صفتها والمخصوص محذوف أي نعم هو شيء بقوله الفاضل ذلك الشيء أو نامة لا تحتاج لصيغة
والجمله بعدهما ماصفة لمخصوص محذوف أي نعم هو شيئاً شيء بقوله الخ أو صلة لما أخرى محذوفة هي المخصوص
أي نعم شيئاً الذي يقوله الخ ولا يردان التامة تساوي الضمير اهما ما فكيف تميزه لانه يراد بهما شيء له عظمة أو
حقارة بحسب المقام فتكون أخص منه على ان التمييز قد يكون للتأكيـد (قوله هي الفاعل) أي
فهي مستثناة من وجوب قرينه بال (قوله وهي اسم معرفة) أي امانامة لا تحتاج لاصلة والجمله ماصفة لمخصوص
محذوف أي نعم الشيء شيء بقوله الخ واما موصولة بالجمله والمخصوص محذوف أي نعم الذي يقوله الفاضل ذلك
القول أو اغنت هي وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هي ذكرة تامة أو موصوفة بالجمله على قياس ماسر
وقيل غير ذلك فان وليها مفرد نحو فنعما هي فهي امانكرة تامة تمييز للفاعل المستتر أو معرفة تامة هي
الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها وهي مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب كجاء ما بعدها
فاعل فان لم يلها مفرد ولا جمله كدققتة دقانها فهي امان معرفة تامة فاعل أو نكرة تامة تمييز والمخصوص على
كل محذوف أي نعم الشيء أو شيئاً ذلك الدق (قوله يذكر بعد نعم الخ) أي وجوباً على ظاهر كلامه هنارفي
الكافية وغالباً على ما في التسهيل وهو الارجح ويجب أيضاً كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر (قوله هو
المخصوص) شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كبئس مثلاً القوم الذين أي مثل الذين وكونه معرفة
أو قريناً بها وأخص من الفاعل لا مساوياً له ولا أعم ليحصل التفصيل بعد الاجال فيكون أوقع في النفس
ولذا وجب تأخيره (قوله والجمله قبله خبر عنه) هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل
أو تكرير المبتدا بعنائه كما مر (قوله وقيل هو مبتداً الخ) لم يحملوا المتن على هذا مع احتمال له لعدم
صحته كما في شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبراً يلزم حذفه الا ومجمله مشغول بما يسد مسده وبقى
قول رابع انه بدل من الفاعل ويرد ان البدل لا يلزم وهذا لازم وانه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد يقال يقتصر
في التابع كما في انك أنت قائم فان أنت بدل مع عدم صالوحه لمباشرة ان ولا ضرر في لزومه لكونه المقصود بالحكم
وان كان تابعا كالأمر تابع مجرور رب (قوله وان يقدم مشعر الخ) عبارته هنارفي الكافية توهم منع تقديم
المخصوص وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له حيث قال أولاً ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم الخ ثم
مثل بمثال يصلح المتقدم فيه لكونه مخصوصاً اذا أخر لان العلم مبتداً خبره الجمله بعده وهو خلاف ما صرح به
في التسهيل من جواز تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض مثال المتن بأنه من
تقديم المخصوص لا للمشعر به الا أن يجعل العلم مفعولاً بمحذوف أي الزم العلم أو خبر المحذوف أي الممدوح
العلم أو حكمه وجله نعم المقتنى مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخير لكونه
من جملة أخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالباً وقوله وان يقدم مشعر به أي بعنائه كفي عن
ذكره مؤخرأ أعم من كون المتقدم مخصوصاً ان صلح أو غير ان لم يصلح واذا قدم المخصوص كان مبتداً
خبره الجمله بعده قولاً واحداً ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم (قوله مسجلاً) أي مطلقاً عن التقييم بحكم دون
آخر (قوله الى ان كل فعل ثلاثي الخ) من ذلك ساء فان أصلها سواً بالفتح فحول الى فعل بالضم ليلتحق
بأفعال الغرائز أي الطبائع وليصير قاصراً كبئس وانما أفرد بالذكر لكثرتها ولانها للذم العام فهي أشبه
ببئس من نحو حق ولأنه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون فعل (قوله يجوز ان يبنى منه الخ) لسكن

اعرابه وجهان مشهوران
أحد منهما انه مبتداً والجمله
قبله خبر عنه والثاني انه
خبر مبتداً محذوف وجوبا
والتقدير هو زيد وهو عمرو
أي الممدوح زيد والمذموم
عمرو ومنع بعضهم الوجه
الثاني وأوجب الاول وقيل
هو مبتداً خبره محذوف
والتقدير زيد الممدوح
(ص)

وان يقدم مشعر به كفي
كالعلم نعم المقتنى والمقتنى
(ش) اذا تقدم ما يدل على
المخصوص بالمدح أو الذم
أغنى عن ذكره آخر
كقوله تعالى في أيوب عليه
السلام انا وجدناه صابراً نعم
العبد انا وأب أي نعم العبد
أيوب حذف للمخصوص
بالمدح وهو أيوب لدلالة
ما قبله عليه (ص)

واجعل كبئس ساء واجعل
فعلاً
من ذي ثلاثة كنعيم
مسجلاً

(ش) نستعمل ساء في الذم
استعمال بئس فلا يكون
فاعلاً الا ما يكون فاعلاً
لشيء يفسر على الالف
واللام نحو ساء الرجل
زيد والمضاف الى ما فيه

الالف واللام نحو ساء غلام القوم زيد والضمير المفسر بذكره بعده نحو ساء رجلا زيد
ومنه قوله تعالى ساء مثلاً القوم الذين كذبوا ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد بئس واعرابه كما تقدم وأشار بقوله واجعل فعلاً الى
ان كل فعل ثلاثي يجوز ان يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ويعامل

معاملة نعم و بئس في جميع ما تقدم لهما من الاحكام فتقول شرف الرجل زيد ولؤم الرجل بكر وشرف غلام الرجل زيد وشرف رجل زيد ومقتضى هذا الاطلاق انه يجوز في علم ان يقال علم الرجل زيد بضم عين الكلمة وقدمثل هو وابنه به وصرح غيره انه لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لان العرب حين استعمالها هذا الاستعمال ابقتهما على كسرة عينها ولم تحوها الى الضم فلا يجوز لنا تحويلها بل نبقيةا على حالها كما بقوها فتقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمرو وسمع الرجل بكر (ص) ويشمل نعم حبنا الفاعل ذا * وان ترد ما قل لا حبنا (ش) يقال في المدح حبنا زيد وفي الذم لا حبنا زيد كقوله لا حبنا اهل الملا غير انه * اذا ذكرت محي فلا حبنا هيا واختلف في اعرابها فذهب أبو على الفارسي في البغداديات وابن

(٤٥)

سيبويه وان من قال عنه غيره فقد اخطأ عليه واختاره المصنف الى ان حب فعل ماض وذا فاعله وأما المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ والجملة التي قبله خبره ويجوز أن يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير هو زيد أي المدح أو المذموم زيد وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور الى أن حبنا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر فركبت حب مع ذا وجعلنا اسما واحدا وذهب قوم منهم ابن درستويه الى ان حبنا فعل ماض وزيد فاعله فركبت حب مع ذا وجعلنا فعلا وهذا أضعف المذهب (ص)

وأول ذا المخصوص أيا كان لا

بشرط صلاحه لبناء التعجب منه لكونه متصرفا تاما الخ لتضمنه معناه (قوله) معاملة نعم الخ) لكن فعل يخالفها في ستة أمور اثنان في معناه اشرايه التعجب وكونه للمدح الخاص واثنان في فاعله الظاهر جواز خلوه من النحو وحسن أولئك رفيقا وكثرة جوه البناء الزائدة تشبيها بأسمع بهم كقولهم حب بالزور الذي لا يرى * منه الاصفحة أو لم

واثنان في فاعله المضمير جواز عوده ومطابقته لما قبله ففي زيد كرم رجلا يحتمل عود الضمير الى رجلا كافي نعم والى زيد كافي فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول الذين كرم رجلا على الاول وكرمو رجلا على الثاني فتقول المصنف كنهم مسجلا ليس على سبيل الوجوب في كل الاحكام والكلام في غير ساء أما هي فتلازم احكام بئس كما يشير له الشرح واستظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجهها آخر لا فسادا بالذكر (قوله لان العرب الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب ومنهم من يحولها فيصح التمثيل بعلم (قوله) ومثل نعم حبنا) أي حب من حبنا مثل نعم في كونها نقلت لانشاء المدح العام وفي الفعلية على الاصح والمضى والجود وتزيد باشعارها بان الحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب وتغافلها في جواز دخول لا عليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك (قوله) الفاعل ذا) وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم كحبنا الرجل فهو مخصوص لاتباع لاسم الاشارة (قوله) اخطأ عليه) ضمنه معنى جار فعداه بعلى (قوله) وجعلنا اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب وغلب جانب الاسمية على الفعلية مع تركبها لشرافها (قوله) وأول ذا الخ) فعل أمر من أولى الشيء بالشيء اذا اتبعه لا بمعنى أعطى كما قيل ودام فعوله الثاني والمخصوص الاول أي اجعل المخصوص واليا ذا أي تابعه واليا اسم شرط منصوب خبرا لكان وهي فعل الشرط واسمها ضمير المخصوص والجواب قوله لا تعدل بهذا حسدت فاؤه للضرورة (قوله) بعد ذا) فلا يجوز تقديمه على حبنا وان قدم على التمييز كحبنا زيد رجلا وحبنا رجلا زيدا مخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير كما مر (قوله) الصيف الخ) مثل لمن يطالب الشيء بعد تفريطه فيه والصيف بالنصب ظرف اضيعت بكسر التاء خطا بالموث وأصله ان امرأة طلق زوجها غنيا لكبره وأخذت شابا فقيرا فامساجاه الشتاء أرسلت الاول تطلب منه لبنا فقال ماذا ترى ضيعت اللبن في زمن الصيف فكيف تطلبينه الآن فقالت هذا ومنه قد خير أي هذا الشاب ولينه المحالط بالماء خير من ذلك الشيخ الغني (قوله) أو غير) الغاء زائدة لا عاطفة لان العاطف لا يدخل على مثله وهي في جواب شرط مقدر أي وان شئت غير (قوله) ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أي وانضمام الحاء من حب حال كونها دون ذا كثر

تعدل بها فهو يضاهي المشلا (ش) أي اذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ذا على أي حال كان من الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع فلا يغير هذا التغير المخصوص بل يلزم الافراد والتذكير وذلك لانها أشبهت المثل والمثل لا يغير فكأنه يقول الصيف ضيعت اللبن لأمنا كذا والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع بهذا اللفظ ولا تفرقة تقول حبنا زيد وحبنا هند وحبنا الزيدان والهندان والزيدون والهندات فلا تخرج ذاهن الافراد والتذكير ولو خرجت لقيل حبني هند وحبنا هندان الزيدان وحبنا هندان وحب أولئك الذين

أولئك الذين (ص) وماسوى ذا الرفع بحب أو غير * بالباودون ذا انضمام الحاء كثر

(ش) يعني اذا وقع بعد حب غير ذاهن الاسماء جاز فيه وجهان الرفع بحب نحو حب زيد

والجر بباء زائدة نحو حب زيد وأصل حب حبب ثم أدغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذا وجب فتح الحاء فتقول حببا وان وقع بعدها غير ذا جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حبب زيد وحبب زيد وروى بالوجهين قوله فقالت اقتلواها عنكم وبزاجها * وحب بها مقتولة حين تقتل (ص) ﴿ أفعال التفضيل ﴾ صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعال للتفضيل وأب اللذان (ش) يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعال فتقول زيد أفضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زيد أو ما أكرم خالد إذا امتنع (٤٦) بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعال التفضيل منه فلا يبنى من فعل

زائد على ثلاثة أحرف كدحرج واستخرج ولا من فعل غير متصرف كنعيم وبئس ولا من فعل لا يقبل المقابلة ككأت وفنى ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها ولا من فعل منفى نحو ما عالج بالدواء وما ضرب ولا من فعل يأتي الوصف منه على أفعال نحو جرو عور ولا من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب وجن وشد منه قولهم هو أخضر من كذا فبنوا أفضل التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول وقالوا أسود من حلك الغراب وابيض من اللبث فبنوا أفعال التفضيل شذوذ من فعل الوصف منه على أفعال (ص)

ومابه إلى تعجب وصل لما منع به إلى التفضيل صل (ش) تقدم في باب التعجب أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشده ونحوها

(قوله وجوه بباء زائدة) كافي فاعل فعل بالضم لان حب عند تجردها من ذات كون من بابه بخلاف فاعل نعم كامر (قوله وجب فتح الحاء) أي ان جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فان بقي على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كافي التصريح (قوله جاز ضم الحاء) أي بنقل ضمة العين اليها لان أصله حبب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بالانقل وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول إلى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان جاني الغاء كحب أو لا كضرب فتقول ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كافي التوضيح (قوله فقلت اقتلواها الخ) أي اخلطوا الخمر بمزاجها وهو الماء من قتلت الشراب إذا من جتبه به لانه يكسر حسنة والشاهد في وحب بها مقتولة أي بمزوجة فإلهاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله أعلم

﴿ أفعال التفضيل ﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسما لكل مادل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن أو تنقيصا كأقبح وان لم يكن على وزن أفعال تكبير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو اسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعال التفضيل بأنه الوصف الموازن لأفعال أي ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس والموازن لأفعال مخرج له - يره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من ذلك وقولنا ولو تقديرنا لادخال خير وشر فأصلهما أخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من الكذاب الاشر وقوله * بلال خير الناس وابن الاخير * حذف هزنتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لاستعمالا وفيهما شذوذ آخر وهو كونهما لأفعال لهما وقد يحمل عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شئ إلى الانسان مامعا * وهو قليل (قوله من فعل زائد الخ) وفي بنائه من أفعال الخلاف المار في التعجب وما سمع منه هو أعطاهم للدرهم وأولاهم بالمعروف وهما شاذان عند من يمنعه مطلقا أو ان كانت الهمزة للنقل لان هزنتهما كذلك وهذا المكان أقفر من غيره وهو شاذ على الاول فقط لان هزنته ليست للنقل (قوله مبني للمفعول) فيه التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بان كان مجعولا لازوما فيجوز كأنه أزهي من ديك وأعني بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشقل من ذات النحجين أي أكثر مشغولية وليس هذا من المجهول لزوما خلافا لابن الناطم بدليل شغلنا أموالنا (قوله حلك الغراب) بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حلك الغراب بالنون بدلها وهو منقاره يقال أسود حالك وحالك أي شديد السواد اه صحاح (قوله ومابه الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختيارا لان علة المنع وهي التباس الجملة بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان وقوله لما منع متعلق بوصل والحرفان بعده بوصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما (قوله يتوصل الخ) لكن أشد ونحوه في

التعجب

وأشار هنا إلى أنه يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط

بما يتوصل به في التعجب فكما تقول ما أشد استخراجه تقول هو أشد استخراجا من زيد وكما تقول ما أشد حزنه تقول هو أشد حزنه من زيد لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد أشد مفعولا وهما ينتصب تمييزا (ص)

وأفعال التفضيل صلة أبدا * تقديرا أو لفظا بمن ان مجردا (ش) لا يخلو أفعال التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال الاول ان يكون مجردا الثاني أن يكون مضافا الثالث أن يكون بالالف واللام فان كان مجردا

فلا بد ان تتصل به من لفظاً أو تقدير اجارة للفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومررت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من ومجرورها للدلالة عليهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفراً أي وأعز نفراً منك وفهم من كلامه ان أفعل التفضيل اذا كان بأل أو مضافاً لا تصحبه من فلا تقول زيد أفضل من عمرو ولا زيد أفضل الناس من عمرو وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أفعل التفضيل خبراً كآية الكريمة ونحو هاهو كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله (٤٧) دنوت وقد خلناك كالبدن أجيلاً *

فأجل فؤادي في هوالك مضللاً
فأجل أفعل التفضيل وهو منصوب على الحال من التاء في دنوت وحذفت منه من والتقدير دنوت أجل من البدن وقد خلناك

كالبدن ويلزم أفعل التفضيل المجرد الافراد والتذكير وكذلك المضاف الى نكرة والى هذا أشار بقوله (ص)

وان لمذكور يضاف
أوجداً

ألزم تذكيراً وأن يوحداً
(ش) فتقول زيد أفضل من عمرو وأفضل رجل وهذا أفضل من عمرو وأفضل امرأة والزيدان

أفضل من عمرو وأفضل رجلين والهندان أفضل من عمرو وأفضل امرأتين والزيدون أفضل من عمرو وأفضل رجال والهندات أفضل من عمرو وأفضل نساء فيكون أفعل في هاتين الحالتين مذكراً مفرداً ولا يؤن ولا شئ ولا يجمع (ص)

التعجب فعل وهما اسم ويستثنى المجهول والمنفى فلا يتوصل اليهما هذا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤنلاً كما صير فيكون معرفة بالمسند اليه فلا يصح نصبه تمييزاً لاشد بخلاف التعجب كذا قيل وفي ذكر المنفى نظر لما صير من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هوأكثر عدم قياماً بالمجهول بلا قرينة فصدره الصريح ملتبس بالمعوم فتأمل (قوله فلا بد ان تتصل به من) ولا يفصل بينهما الا بمفعول أفعل نحو النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو بالو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خير

والموهبة نكرة مستعنة فيها الماء ليرد وكذا بالنداء كما صرح به الدماميني لا بغير ذلك قال المبرد ومن هذه لا ابتداء الغاية في الارتفاع في الخبر أو الانحطاط في الشر وقال المصنف للجواز فغنى زيد أفضل من عمرو انه جازز عمر في الفضل لا لا ابتداء والاجاز ان يقع بعدها الى لا انتهاء اه وأجيب بان الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك بلغ في التفضيل اذ المعنى ابتداء زيد في الارتفاع من عمرو الى ما لا نهاية له واذا بنى أفعل عما يتعدى عن جازز تقديرها على من هذه وتأخيرها نحو هوأقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمرو ومن كل خير (قوله للدلالة عليها) أي فيمتنع حذفها بلا دليل (قوله لا تصحبه من) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للفضول لانها انما تذكر توصلاً لمعرفته مع المجرد وهو مذكور في المضاف صريحاً وفي المحلى بال حكماً لانها عديمة للتقدم ذكر مدخولها لفظاً أو حكماً وذلك يشعر بالمفضول (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أي حذفت من ومجروها من المجرد للقرينة (قوله خبراً) أي ولو منسوخاً (قوله دنوت أجل الخ) إشارة الى أن كالبدر مفعول ثان خلناك أي ظنناك (قوله ألزم تذكيراً الخ) أي لان المجرد يشبه أفعل التعجب وزنا واشتقاقاً ودلالة على المزية فلزم لفظاً واحداً مثله ومن ثم قلنا أبا نواس في قوله

كان صغرى وكبرى من ففقاها * حصبا در على أرض من الذهب

لان حقه أصغر وأكبر لتهجرده وسيأتي الجواب عنه والمضاف لنكرة كالمجرد في التنكير فاعطى حكمه من امتناع مطابقة لوصف لكتنها تعجب في المضاف اليه كالمثلة الشارح الآتية وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فتعديده أول فريق كافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان أفعل التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد أفضل امرأة لانه بعض ما يضاف اليه (قوله وتوال طبق) أي وتالى المطابق لما قبله لان قرينه بها أضعف شبهه بأفعل التعجب (قوله عن ذي معرفة) تعريض برّد قول ابن السراج الآتي (قوله معنى من) أي الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى لها بل لأفعول وظاهر ان قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرد لكن فيه خلاف كما سيأتي (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلي بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان تقترن به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو محترز قوله أولان جرد حقه أن يذكر هناك كافي نسخ (قوله ولست بالاكثرا الخ) بناء الخطاب وحصى

وتوال طبق والمعرفة * أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه هذا اذا نوبت معنى من وان * لم تنوف وطبق ما به قرن (ش) اذا كان أفعل التفضيل بال لزم مطابقة لما قبله في الافراد والتذكير وغيرهما فتقول زيد افضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهذه الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضل وألفاضليات ولا يجوز عدم مطابقة لما قبله فلا تقول الزيدون الافضل ولا الزيدان الافضل ولا هند افضل ولا الهندان الافضل ولا الهندات الافضل ولا يجوز ان تقترن به من فلا تقول زيد افضل من عمرو فاما قوله ولست بالاكثرا منهم حصى * وانما العزة للكاثر فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل ولست بأكثر منهم أو جعل منهم متعلقاً بحذوف مجرد عن الالف واللام لا بما

دخلت عليه الاف واللام والتقدير واست بالا كثيرا كثر منهم وأشار بقوله ولا المعرفة أضيف الى معرفة وقصده التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذا أفضل النساء والهندان أفضل النساء والهندات أفضل النساء والثاني استعماله كالقرون بالالف واللام فتجب مطابقة ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهذا أفضل النساء والهندان أفضل النساء

(٢٨)

الزيدان أفضل القوم والزيدون

أى عدد اثنين لا كثر والكثير بالثلاثة الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها (قوله وقصده التفضيل) أى على المضاف اليه خاصة (قوله أحوص الناس) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدهم مفعول أول ولوطا بقله كسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف نونه للاضافة وبأوه للساكنين وبقيت الكسرة قبلها (قوله وكذلك ج. المالح) الأولى تفسير الجعل بالتمكين كفى البيضاوى فأكثر بجر مجريها مفعوله وفى كل قرية ظرف لغو متعلق به وأما كونها بمعنى صيرنا فأكثر بجر مجريها مفعوله الأول وفى كل قرية الثانى ففيه ركة وتوهين للمعنى والشاهد اضافة أكثر بجر مجريها مع مطابقة ما وصفه المقدر أى قوماً كأبرار الخ وهذا ما يرد قول ابن السراج رداً واضحا فإن أجاب بأن أكثر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا وأجر مجريها مفعول أول لزمه المطابقة فى المجرى من أول والاضافة وهى متنوعة فإن قال إن أكثر بمنزلة إضافة للمعرفة أى أكثر ما وقع فيها فمنه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وقال الزحشرى انما جمع أحسن لانه قصده زيادة المطلقة وأفرد أحب وأقرب لقصده التفضيل الخاص (قوله الموطون) بصيغة المفعول من وطأه بشدة الطاء المهملة إذا همسه وسهله والاكناف الجوانب أى الذين سهلت أخلاقهم ولانت جوانبهم فلا يتأذى منهم أحد (قوله فإن لم يقصد التفضيل) أى على المضاف اليه وحده بأن قصد تفضيل مطابق أى عليه وعلى غيره ولم يقصد تفضيل أصلا بأن أول باسم فاعل أو صفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما المشبه بالمعروف بأل فى التعريف وخلو من لفظ من ومعناها وفى هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف اليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كحمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرىش أى أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون كيوسف أحسن أخوته أى أحسن الناس من بينهم أو حسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لأن اضافة الاخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف الى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف اليه فلو قيل أحسن الاخوة أو أحسن أبناء يعقوب أى أحسن منهم لحاز فتأمل والمراد بكونه بعضه من موصوفه داخل فى المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الاضافة وإن كان خارجا عنه بعدها بحسب الارادة لئلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجند والاشج بالجيم وهو عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه سمي به لشجته كانت فى وجهه أضيفا الى بنى مروان ليعرف أنهم جميعهم لا للتفضيل عليهم إذ لا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله بقيل لأن ما تقدم فى المضاف الى معرفة ولا خلاف فى جواز عرده عن التفضيل مع وجوب مطابقة حينئذ وأما هذا فى المجرى من أول والاضافة ومن وفيه الخلاف الآتى واذا عرى المجرى عن التفضيل فلا كثر فيه عدم المطابقة حلا على أغلب أحواله وقد يطابق خلوه عن من لفظا ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أبى نواس المار وقول العرويين فاصلة صغرى وكبرى خلافا لمن جعله لحننا (قوله أى هين) أى لأن جميع الاشياء بالنسبة لقدرته تعالى كالشئ الواحد فلا يكون بعضها أهون من بعض (قوله إذا جشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص

أو الهندات أفضل النساء أو فضليات النساء ولا يتعين الاستعمال الأول خلافا لابن السراج وقد ورد الاستعمالان فى القرآن فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى ولتجدنهم أحوص الناس على حياة ومن استعماله مطابقا قوله تعالى وكذلك جعلنا فى كل قرية أكبر مجرميها وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحسنكم أخلاقا الموطون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون فالذين أجزوا الوجهين قالوا فصيح لمطابقة ولهذا يجب على صاحب الفصحى فى قوله فاخترنا أفصحهن قالوا وكان ينبغي أن يأتى بالفصحى فيقول فصحا هن فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقولهم الناقص والاشج أعدلا بنى مروان أى عاد لابنى

مروان وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله هذا إذا نويت

على

معنى من البيت أى جواز الوجهين أعنى المطابقة وعدمها مشروط بما إذا نوى بالاضافة معنى من أى إذا نوى التفضيل وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبقا ما قرره به قبل ومن استعمال صيغة أفعال التفضيل لغير التفضيل قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أى وهو هين عليه وربكم عالم بكم وقول الشاعر وإن مدت الأيدي الى الزاد لم أكن * بأعجلهم إذا جشع القوم أعجل أى ألم أكن

بجملهم وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا * يتتادعائهم أعز وأطول أي عزيزة طويلة وهل ينقاس ذلك أولا قال المبرد ينقاس وقال غيره لا ينقاس وهو الصحيح وذو كصاحب الواضح ان النحويين لا يرون ذلك وان أبا عبيدة قال في قوله تعالى وهو أهون عليه انه بمعنى هين وفي بيت الفرزدق وهو الثاني ان المعنى عزيزة طويلة وان النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك وقالوا لا يحسن في ذلك له (ص) وان تكن بتلون من مستغهما * فلهما كن أبدا مقسما كمثل من أنت خير ولدي * اخبار التقديم زراوردا (ش) تقدم ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا حتى بعده بمن جارة للفضل عليه نحو زيد (٤٩) أفضل من عمرو ومن عمرو ومن عمرو هاهنا بمنزلة

المضاف اليه من المضاف فلا يجوز تقديمها عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف الا اذا كان المجزور بها اسم استفهام أو مضافا الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من ويجزورها نحو من أنت خير ومن أهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام واليه أشار بقوله

لدي اخبار التقديم زراوردا - من ذلك قوله

فقلت لنا أهلا وسهلا وزودت

جنى النحل بل مازودت منه أطيب

التقدير بل مازودت أطيب منه وقول ذي الرمة

يصف نسوة بالسمن والكسل

ولا عيب فيها غبيران سريها

قطوف وان لاشئ منهن أكسل

على الاكل (قوله بجملهم) أي فالنفي أصل الجملة لاز يادتها فقط بقرينة مدح نفسه وأما أمجل الثاني فلا مانع من كونه على يابه كما يشير له اقتضاره على الاول لكن فيه ان الاول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من محل الخلاف فتأمل (قوله ان الذي سمك) يستعمل متعددا بمعنى رفع كما هاهنا مصدره سمكا كضرب بالواو لا بمعنى ارتفع ومصدره سموكا كعمودا وأراد بالبيت الكعبة والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي الاسطوانة أي العمود (قوله عزيزة طويلة) لم يحمل على معنى أعز من بيوتكم لان قصده في المشاركة بالاصالة مع ان النزاع ليس في ذلك يس (قوله وهل ينقاس ذلك) أي عز و المجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أي يتمتع قياسا وسماعا قال في شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم المطابقة (قوله لاجبة في ذلك) أي لتأويلها فاهون وارد على ما يعرفه المخاطبون من أن الاعادة أهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما أعلم بكم فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا يشارك له تعالى في علمه وأما أمجل وأعز وأطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصا اذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من ويجزورها) أي على أفعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المصنف وجاراه عليه الشارح لان صدارة الاستفهام انما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا يلزم على تمثيله الفصل بين العامل وهو خير والمعمول وهو من واجبي لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت من خير لكان حسنا وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منصوبان بمخدوف أي أتيتهم أهلا ووجدتهم مكانا سهلا وقوله جنى النحل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على ان منه متعلق بأطيب لا يزودت (قوله غير ان الخ) من تأكيده المدح بما يشبهه الذم والقطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطأ (قوله طعمينة) هي في الاصل الطودج فيه امرأة أولا ثم سميت به المرأة مادامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا وأملح أي أحسن (قوله ورفاهه الظاهر) المراد بما قبل المستتر فيشمل الضمير المنفصل وعبارة الشذو ورو يعمل أفعل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا في مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا في فاعل مفعول به الا في مسألة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قاب أي عاقبه فعل أي صح أن يعقبه ويقع في مكانه فعل (قوله الا في لغة ضعيفة) أي فتجعل أفضل نعتا لرجل مجزور بالفتحة وأبوه فاعله وأكثر العرب يرفعونه خبرا مقدما عن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعدنفي) أي ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فيز يلهو ويبقى مع النفي بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى اقتضت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بمساواته لحسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعني الثاني فاذا رضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن

(٧ - (خضري) - ثاني) التقديم وأن لاشئ أكسل منهن وقوله اذا سايرت أسماء يوما طعمينة * فاسماء من تلك الطعمينة أملح التقديم فاسماء أملح من تلك الطعمينة (ص) ورفعه الظاهر زراومتي * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا كان ترى في الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق (ش) لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بعينه موقعه أولا فان لم يصلح لوقوع فعل بعينه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع ضميرا مستترا نحو زيد أفضل من عمرو وفي أفضل ضمير مستتر عائدا على زيد فلا تقول صرت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه بأفضل الا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه فان صلح لوقوع فعل بعينه موقعه صح أن يرفع ظاهرا قياسا مطردا وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعدنفي

الكحل في عين رجل كحسته في عين زيد أفاد المساواة الصادق بها أفعال ثم توجه النفي الى ذلك الفعل فتنتفي
المساواة كالزيادة ويثبت النقص المراد كالاول فكون أفعال مع النفي كالفعل المثبت انما هو في الجملة والا
فلا بد من توجه النفي الى ذلك الفعل ليفيد الما في المراد فتأمل (قوله أو شبهه) هو النهي كذا يكن أحد
أحب اليه الخبر منه اليك والاستفهام الانكارى كهل أحد أحق به الحمد منه بمحسن لا عين قال في شرح
التسهيل ولم يرد بهذين معاً لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبي) أي لم يتصل بضمير الموصوف
ليخرج ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه وان خرج أيضاً بقوله مفضلاً على نفسه باعتبارين لاختلاف
المفضلين فيه بالذات لكن لا يفترض بالتأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار محلين كعين
زيد والعين الأخرى فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر
وهذا القيد يغني عما قبله لان غير الأجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر بذلك ليضعف أفعال
بمخرجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات فيقوى النفي على إخراجها أيضاً الى معنى الفعل حتى
يعمل عملاً بخلاف ما اذا جرى على أصله كما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة أفعال
حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعال صفة لا اسم جنس ليعتمد عليه ويقوى على
رفع الظاهر ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) ان
جعلت بصرية فاحسن صفة رجلاً أو علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه
أو ظرف لغو متعلق بأحسن كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والأصل في هذا المرفوع الظاهر
أن يقع بين ضميرين أو لهما للموصوف وثانيهما المجرور بمن للمرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني
فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلاً أحسن في عينه
الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتحذف مضافاً أو اثنين وقد تدخل من على ملابس
ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما أحسن به الجليل من زيد فأصله من الجليل في زيد فأضيف الجليل لزيد
للاستتله ثم حذف ودخلت من على ملابس وهو زيد ومثله مثال المتن اذا أصله ان ترى رفيقاً أولى به الفضل
من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر وليس الاصل من ولاية
الفضل الصديق ومن حسن الجليل زيد كما قيل لان المناضلة انما هي بين الفضل ورفيقه باعتبارين لا بينهما
وبين ولايته أحسنه وقد لا يؤتى بشيء بعد المرفوع كما رأيت كعين زيد أحسن في عينه فالحاصل ان
الضميرين قد يندكران معاً وقد يحذفان معاً وقد يندكر أحدهما دون الآخر (قوله مامن أيام الخ) من
زائدة وأيام اسم ما لحزبه وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر والى الله متعلق بأحب رفيقها حال من الصوم
وهو مرفوع نائب فاعل أحب لانه بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شدوذبمئاته من المجهول الاعند
من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه وفي رواية أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر
فهو كمثل الناظم (قوله مرت الخ) جملة ولا يرى حاله واديا مفعول أول لارى وكوادي مفعول الثاني
ان جعلت علمية والافهو حال من واديا مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة واديا وركب فاعل أقل وفيه الشاهد
رجلة أتوه صفة ركب وتنمية بمنزلة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة أي مكثا وهو تمييز لأقل فيما يظهر
لا صفة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لان المعنى لا يظهر عليهما أي ولا يرى واديا أقل به ركب أتوه من جهة
المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أر ركباً يقل مكثه في واد كقلته في وادي السباع وأخوف
عطف على أقل وفاعل ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ أي في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى
فتأمل والله أعلم

أو شبهه وكان مرفوعه
أجنبياً مفضلاً على نفسه
باعتبارين نحو ما رأيت
رجلاً أحسن في عينه
الكحل منه في عين زيد
فالكحل مرفوع بأحسن
اصحّة وقوع فعل بمعنى
موقعه نحو ما رأيت رجلاً
يحسن في عينه الكحل
كزيد ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم مامن أيام أحب
الى الله فيها الصوم منه في
عشر ذي الحجة وقول
الشاعر أنشد سيبويه
مرت على وادي السباع
ولا أرى

كوادي السباع حين يظلم
واديا
أقل به ركب أتوه تنية
وأخوف الاما رقى الله
ساريا
فركب مرفوع بأقل فقول
المصنف ورفعه الظاهر نز
إشارة الى الحالة الأولى
وقوله رمى عاقب فعلاً
إشارة الى الحالة الثانية
(ص)

﴿ الذعت ﴾

﴿ الذعت ﴾

فبـله في اعرابه مطلقا
 ويدخل في قولك الاسم
 المشارك لما قبله في اعرابه
 سائر التوابع وخبر المبتدأ
 نحو زيدا قائم وحال المنصوب
 نحو ضربت زيدا مجردا
 ويخرج بقولك مطلقا
 الخبر وحال المنصوب فانهما
 لا يشاركان ما قبلهما في
 اعرابه مطلقا بل في بعض
 أحواله بخلاف التابع فانه
 يشارك ما قبله في سائر
 أحواله من الاعراب نحو
 صررت يزيد الكريم
 ورأيت زيدا الكريم وجاء
 زيد الكريم والتابع على
 خمسة أنواع النعت
 والتوكيد وعطف البيان
 وعطف النسق والبدل

(ص)

والنعت تابع متم ماسبق *
 بوسمه أو رسمه ما به اعتاق
 (ش) عرف النعت بأنه
 التابع المكمل متبوعه
 ببيان صفة من صفاته نحو
 صررت برجل كريم أو من
 صفات ما اعتاق به وهو
 سببيه نحو صررت برجل
 كريم أبوه فقوله التابع
 يشمل التوابع كلها وقوله
 المكمل الى آخره يخرج
 لماعدا النعت من التوابع
 والنعت يكون للتخصيص
 نحو صررت يزيد الخياط
 والبدل نحو صررت زيدا

يرادفه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما للبصريين (قوله الاسماء) خصها
 بالذكر لانها الاصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم
 وفي قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصرح به في النعت قوله الآتي متم
 ماسبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت للمتعدد تقدم بعضه كقوله

ولست مقرا للرجال ظلامه * أي ذاك عماسى الاكرمان وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشرط ثاني * واعلم انه يمنع فصل التابع من متبوعه باجنبي محض
 عن كل منهما كمررت برجل على فرض عاقل أبيض بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع نحو حشر علينا
 يسيرا والمتبوع كيجبى ضربك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو زيدا ضرب القائم ومنه غير الله أخذ
 وليا فاطر السموات وعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما
 آتيتهن كلهن ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم نحو زيدا والله العاقل وجوابه نحو بلى ربى
 لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه تقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو قوم الليل الا قليلا نصفه وغير
 ذلك مما نقله الصبان عن الهمع (قوله في اعرابه) قيل أى وجود او عدم اليدخل نحو قام قام ولا لا عمل ليس
 بهر بالكن هذا خارج بقوله الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقد مر الاعتذار عن التقييده والمراد الاعراب
 وما يشبهه من حركة عارضة ليدخل نحو يازيدا الفاضل بالضم مما أتبع فيه المنادى على لفظه فانه مشارك
 في شبه الاعراب وكذا في نفس الاعراب لكنه محلى في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمته مجرد اتباع لفظا
 زيد لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أى الحاصل في ذلك التركيب والمتجدد في
 غيره وزاد ابن الناظم وغيره قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حاو حامض فانه مشارك في
 الاعراب الحاصل والمتجدد بالفسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والعامل فيها عند الجمهور وهو
 العامل في متبوعها الا البدل فعامله مقدر خلافا للبدل وقيل العامل في الجميع مقدر وقيل العامل في النعت
 والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره
 واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

قدم النعت فالبيان فاكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف

(قوله بوسمه) الهاء فيه وفي به عائدة لما سبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم اما اسم بمعنى العلامة ففيه
 حذف مضاف أى متم متبوعه بسبب بيان علامته أى صفته وعلى هذا حل الشارح أو مصدر بمعنى التعليم بها
 من وسمته بالسمة وسماعلمته بالعلامة أى متم متبوعه بسبب تعليمه أى دلالاته على معنى فيه ان كان نعنا
 حقيقية وفيما يتعلق به ان كان سببيا (قوله المكمل متبوعه الخ) أى أصل وضعه التكميل ببيان الصفة
 للايضاح بها والتخصيص وأما كونه للبدل ونحوه فجواز كفاي الصبان أو المراد بالمكمل المقيد ما يطلبه
 المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع أقسامه وهذا أقرب لصنيع الشارح فتدبر
 (قوله لماعدا النعت) أى لانه ليس شئ من التوابع يدل على صفة المتبوع أو صفة ما اعتاق به سوى النعت
 ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليسدل على الذات والمعنى القائم بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد
 بهما وضع التكميل بايضاح ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كلاهما لا يوضح
 ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما أصرح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البدل اذا
 عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يرفع الاشتراك اللفظي في المعارف
 وهو المسمى بالايضاح كشماله وتقليل الاشتراك المعنوي في النكرات وهو المشهور باسم التخصيص كجاء

الكريم ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم ولانم نحو صررت زيدا الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ولانم نحو
 صررت زيدا المسكين ولانم نحو أمس الدابر لا يعود وقوله تعالى فاذا نفخ في الصور

نفخة واحدة (ص) وليعط في التعريف والتكبير * لما تلا كاهن بقوم كرم (ش) النعت يجب فيه أن يقبع ما قبله في إعرابه وتعريفه
أو تنكيره نحو صررت بقوم كرماء وصررت بزيدا الكرم فلا نعت المعرفة بالنكرة فلا تقول صررت بزيدا كرم ولا نعت النكرة بالمعرفة
فلا تقول صررت برجل الكرم (ص) وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل فاقف ما قفوا (ش) تقدم أن النعت لابد من
مطابقته للمنعوت في الإعراب والتعريف أو التنكير وإما مطابقته للمنعوت في التوحيد وغيره وهو التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو التأنيث
لحكمه فيها حكم الفعل فإن رفع ضمير استطراد في المنعوت مطلقا يجوز بذكر رجل حسن والزيدان رجلان حسنان والزيدون رجال حسنون
وهذا امرأه حسنة والهندان حسنتان والهندات نساء حسنات فيطابق في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كما يطابق
الفعل لوجئت مكان النعت بفعل (٥٢) فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجال حسنا وامرأة حسنت وامرأتان حسنتا ونساء

حسن وان رفع ظاهرا
كان بالنسبة إلى التذكير
والتأنيث على حسب ذلك
الظاهر وأما في التثنية
والجمع فيكون مفردا
فيجري مجرى الفعل إذا
رفع ظاهرا فتقول صررت
برجل حسنة أمه كما تقول
حسنت أمه وبامرأتين
حسن أبواهما ورجال
حسن أبواهم كما تقول
حسن أبواهما وحسن
أبواهم فالخاصل أن النعت
إذا رفع ضمير طابق المنعوت
في أربعة من عشرة واحد
من ألقاب الإعراب وهي
الرفع والنصب والجر
وواحد من التعريف
والتكبير والتأنيث وواحد
من الافراد والتثنية والجمع
وإذا رفع ظاهرا طابقه في
اثنين من خمسة واحد من

رجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لاشك أن واحدة لتأنيث كيد لأن المرة مستفادة من تحويل المصدر
الأصلي وهو نفخ إلى فعلة وليس هذا كرجة وبغمة مما بني على التاء حتى يكون قوله واحدة تأسيسا لا تأكيداً
كقيل فتأمل (قوله في التعريف والتكبير) في بمعنى من البيانية لما الأولى لا الثانية لأنها واقعة على
المنعوت والواو بمعنى أولان الثابت للمنعوت أحدهما وقوله تلاصقاً وصفة للتأنيث جرت على غير ما هي له ولم
يبرز لمن اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الأولى مفعوله الثاني أي وليعط
النعت مأنيث للمنعوت الذي تلاه هو من التعريف أو التنكير (قوله مجرى الفعل إذا رفع ظاهرا) أي
في وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مفعوله وتجر يده من علامة التثنية والجمع على الالف الفصحى سواء كان
منعوتة مفرداً مؤنثاً أم لا نعم يجوز على هذه اللفظة تكسير الوصف إذا كان مفعوله جمعاً كمررت برجل كرام
أبواؤه هو الأوضح لأنه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجز مجراه ومقتضى كونه كالفعل جواز
تثنيته وجمعه تصحيحاً على لغة كالوني البراغيث كالفعل فيقال صررت برجل كريمين أبواه وحسنيين
ضامانه وهو كذلك ومقتضاه أيضاً جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نغمتها
لجوازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنعوت في أربعة الخ) أي ما لم يمنع مانع ككون
الوصف يستوي فيه المفرد وغيره كصبور وجرح وكونه أفعلاً تفضيلاً مجرداً أو مضافاً للنكرة فإنه يلزم التذكير
والافراد (قوله وذرب) بالذال المهملة هو الحذف للسان مطلقاً أو في الشر فقط أو الحذف من كل شيء أو
بالمهملة الخبير بالاشياء المعتاد لها (قوله لا يشترط) أي عند الاكثرين وذهب جمع محققون كابن
الحاجب إلى أنه لا يشترط في النعت كونه مشتقاً بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على
الرجولية دما ميني وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلى بأل بهد اسم الإشارة كونه نعتاً ككونه بدلاً
أو بياناً نحو هذا الرجل قائم أم على الأول فلا يجوز كونه نعتاً لا المشتق كهذا القائم رجل (قوله وهو اسم
الفاعل الخ) أفاد بالخصر أن أسماء الزمان والمكان والآلة لا تدخل في المشتق بهذا المعنى إذ لا تدل على
صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو آله وهو اصطلاح النحاة أما تفسير الصرفين له بما أخذ من المصدر
للدلالة على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل في اسم الفاعل ما بعناه من أمثلة المبالغة وفي اسم
المفعول ما بعناه من نحو قتييل وصبور (قوله كأسماء الإشارة) أي غير المسكنية إما هي فظرف يتعلق
بمحدث هو الوصف كمررت برجل هناك أي كأن (قوله ذو) أي وفروعها (قوله والموصولة)

ألقاب الإعراب وواحد من التعريف والتكبير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع
لحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً فأن أسند إلى مؤنث أنث وإن كان المنعوت مذكراً وإن كان المنعوت مؤنثاً
وإن أسند إلى مفرداً مؤنثاً أو مجموعاً أفرد وإن كان المنعوت بخلاف ذلك (ص) وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه كذا وذو والمنتسب
(ش) لا ينعت إلا بمشتق لفظاً وتأويلاً والمراد بالمشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة باسم الفاعل وأفعلاً التفضيل والمؤنث بالمشتق كأسماء الإشارة نحو صررت بزيدا أي المشار إليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة
نحو صررت برجل ذي مال أي صاحب مال وبزيد ذوقاً أي القائم والنسب نحو صررت برجل قرشي أي من قبيلة قرش (ص)
ونعتوا بجملة منكرة * فاعطيت ما أعطيت خبراً

(ش) تقع الجلة نعمتا كما تقع خبرا وحالا وهي مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعى بها إلا النكرة نحو مرت برجل قام أبوه وأبوه قائم ولا ينعى بها المعرفة فلا تقول مرت برجل قام أبوه وأبوه قائم وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة بالالف واللام الجنسية بالجلة وجعل منه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقال الشاعر ولقد أصر على اللثيم يسنى * فخصيت ثمت قلت لا يعنيني فنسلخ صفة الليل ويسنى صفة اللثيم ولا يتعين ذلك لجواز كون نسلخ ويسنى حالين وأشار بقوله فأعطيت ما أعطيته خبرا * إلى أنه لا بد للجلة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف وقد حذف للدلالة عليه كقوله وما أدري أغيرهم تناء * وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير أم مال أصابوه حذف بحالته الملاء كقوله عز وجل وانقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه حذف فيه وفي كيفية حذفه قولان أحدهما أنه حذف بحالته دفعة واحدة والثاني أنه حذف على التدرج فحذفت في أولها فصل الضمير بالفعل (٥٣) فصار تجزئته ثم حذف هذا الضمير

المتصل فصار تجزئ (ص)

(وامنع هنا إيقاع ذات

الطالب وان أنت فالقول

أضمر نصب) (ش)

لا تقع الجلة الطلية صفة

فلا تقول مرت برجل

أضربه وتقع خبرا خلافا

لأن الانبساط فتقول

زيد أضرب به ولما كان قوله

فأعطيت ما أعطيته خبرا

يؤهم أن ككل جلة

وقعت خبرا يجوز أن

تقع صفة قال * وامنع هنا

إيقاع ذات الطالب * أي

امنع وقوع الجلة الطلية

في باب النعت وإن كان

لا يمتنع في باب الخبر ثم قال

فإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه

بالجلة الطلية فيخرج

على إضمار القول ويكون

الضمير صفة والجلة الطلية

معمول القول المضمير

وذلك كقوله

حتى إذا جن الظلام واختلف

لا يشملها قول المتن وذى بالياء الأعلى لغة أعرابها لأن المبينة تلازمها الواو ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بال وأل نفسها بخلاف من وما وأي (قوله مؤولة بالنكرة) أي لا نكرة حقيقة وإن جرى على الاستسنة قال الرضي لأن التعريف والتشكيك من خواص الاسم والجلة من حيث هي جلة ليست اسما وإن أقرت به فنحو جاء رجل قام أبوه وأبوه قائم في تأويل جاء رجل قام أبوه ونحو جاء رجل قام أبوه زيدا في تأويل كأن أبوه زيد (قوله الجنسية) هي لام الحقيقة في ضمن فردمهم ولذا كان مدخولها في معنى النكرة وتسميها البيانيون لام العهد الذهني العهد الحقيقة في الذهن (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة في ضمن أي فرد في الليالي لأن السليخ من الأفراد الحقيقة (قوله حالين) أي نظر الصورة التعريف لا يقال الحالية تفيد تقييد السبب بحال المورع أن المراد أنه دأبه وعادته أبدا وإن لم يبر عليه لأنه لا مانع من إرادة التقييد بل قوله فخصيت الخ يدل على أنه صريح عليه حال السبب وتغافل عنه ولئن سلم فجعل الحال لازمة مفيد لذلك (قوله من ضمير يربطها) أي فهي كالخبر في أصل الخبر وإن لم يتبين فيه الضمير حينئذ كما مر لأن طلب المبتدأ له أقوى من طلب المنعوت للنعت فكتفي فيه بأدنى ربط بخلاف النعت لم يقل ما أعطيته حالا للإشارة إلى أن جلة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا تربط بالواو خلافا للزحشري (قوله وما أدري الخ) قبله

كتبت إليهم كتباصارا * فلم يرجع إلى لها جواب

وما أدري الخ (قوله وامنع هنا الخ) في قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشاره الشارح في البيت الأول شرطان وهذا ثالث وبقى وجوب ذكر منعوتها كما سيأتي آخر الباب (قوله لا تقع الخ) أي لأن النعت يمين منعوته ويخصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكره والانشائية ليست كذلك لأنه لا خارج لدلولها إذ لا يحصل إلا بالتلفظ بها والمالم يكن الخبر معروفا للمبتدأ ولا يخصه جاز كونه انشائية (قوله جاؤا بمنق) أي بلين مخلوط بالماء كثيرا حتى قل بياضه وأشبه لون الذئب في زرقته (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا هل يحتاج لإضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدأ (قوله كثيرا) ومع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالا وإن كان أكثر من النعت وقد يشير إليه قوله ونعتوا وشرط المصدر كونه مفرا من ذكر كما في المتن ومنسكرا وصرح بالأمور ولا وثلاثيا أو بزيته وإن لا يبدأ بهم زائدة كزارومسير قيل والامتنع النعت به رأسا فائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها (قوله فالتزموا الخ) أي لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى

* جاؤا بمنق هل رأيت الذئب قط فظاهر هذا أن قوله هل رأيت الذئب قط صفة لمنق وهي جلة طلية ولكن ليس هو على ظاهره بل هل رأيت الذئب قط معمول لقول مضمرة وهو صفة لمنق والتقدير بمنق مقول فيه هل رأيت الذئب قط فان قلت هل يلزم هذا التقدير في الجلة الطلية إذا وقعت في باب الخبر فيكون تقدير قولك زيد أضرب به فإضمار فيه خلاف فذهب ابن السراج والفارسي التزام ذلك ومنه لا أكثرين علم التزاه (ص) ونعتوا بمصدر كثيرا * فالتزموا الأفراد والتذكيرا (ش) يكثر استعماله المصدر نعتا نحو مرت برجل عدل ويلزم حينئذ الأفراد والتذكير فتقول مرت برجل عدل ورجلين عدل ورجلا عدل وباصرة عدل وباصرا تين عدل وبساعتين عدل والنعت به على خلاف الأصل لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول أما على وضع عدل موضع عدل وباصرا تين عدل على حذف مضاف والأصل مرت برجل ذي عدل ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه وأما على المبالغة فيجعل العين نفس المعنى عادل أو على حذف مضاف والأصل مرت برجل ذي عدل ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه وأما على المبالغة فيجعل العين نفس المعنى

ولا يجمع فاجزوه على أصله تنبيه على أن حقه أن لا ينعى به لوجوده وانهم توسعوا بخلف المضاف أو قصروا
للبالغة (قوله مجازا) أي من سلامة اطلاق المعنى على محله وهو الذات وأما على الاول فن اطلاق اللزوم
وهو المصدر على اللزوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالخلف وقوله أو ادعاء أي بأن يدعى أن الذات هي
نفس المعنى لا غيره مبالغة في اتصافها به بلا احتياج الى تأويل أصلا كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت
غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة اذا اختلف الخ لا نصب بمحذوف يفسره فرقه لان ما بعدفاء الجزاء
لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدده مثنى كان أو جمعا كما مثله الشارح
أو اسم جمع كقوله

فوافيناهم منا بجمع * كاسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعي كهندي غنم بيض وسود قيل أو أسماء متعاطفة كجاء يذو عمر والطويل والقصير
لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلف) أي النعت لفظا
ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الارض
أي السير فيها أو لفظا فقط كالذهب والمنطلق فكل ذلك تفرقه واجب (قوله بالعطف) أي بخصوص
الواو اجاء ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فتتحرك قيل الانعت اسم
الاشارة فلا يفرق كمررت بهذين الطويل والقصير لان نعته لا يكون الا طبقه لفظا وفي الحقيقة لا استثناء
لانه لا يجوز نعته بمتخلف حتى يفرق نعم يجوز بعضهم ذلك المثل على البديل لا النعت وبما اختص به نعت
اسم الاشارة كونه محلي بال فلا ينعى بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغير اجنبي وأما كونه جنسا لا مشتقا
فغالب دما ميسني (قوله كريمين) ولا يجوز كريم وكريم نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة
لاختلافهما تأنيشا ويجوز كريمين نظرا للتغليب ومحل وجوب الجمع في المتفة اذا عدم مانعه والا فيمتنع
أعطيت زيدا أخاه السكرين لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا ولا وثانيا بل يفرد
كل بوصف أو يجمع معان في نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل في المنعوتين نص على ذلك الرضي (قوله
ونعت معمولي الخ) نعت مفعول مقدم لا تبع ووحيد صفة لمحذوف أي ونعت معمولي عاملين ووحيد الخ
ومعنى وعمل بالجر لاضافة ووحيد اليه ما وقوله بغير استثناء أي اتبع مطلقا سواء كان المعمولان مرفوعي
فعلين أو خبري مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين خلافا لمن خص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله
لا اذا اختلف حيث أفاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجميع في لفظ واحد فكان
قائلا قال وهل اذا جعت تكون نعتا تابعا أو مقطوعا فأد أنه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عامل المنعوتين معنى
وعملا كما مثله الشارح والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله أتبع أي ان أردته وسكت عن نعت
معمولي عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما في المعنى كقيام زيد وعمر والعاقلان جاز الاتباع
والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد وعمر العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل
كأعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر عن الرضي وان اختلف العمل دون النسبة كخاتم زيد وعمر واجب
القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع عند غيرهم فليل بقبح بالرفع تغليباه وقيل بأيهما
شئت لان كلاهما مخصص ومخصص (قوله متعدي المعنى والعمل) زاد بعضهم شرطان نيا وهو اتفاق المنعوتين
تعريفا وتكثير التعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثا وهو أن لا يكون أول المنعوتين اسم
اشارة كجاء هذا وجاء عمر ولا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت اسم الاشارة لا يفصل منه فان أخرجا لعدم
الفصل لكن مر أن نعته لا يكون الا طبقه في اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أي ولو
بالخبرية والانشائية فلا اتباع في قام زيد وهل قام عمر والعاقلان لاختلفا خبرا وانشاء وان اتحد معنهما أما

مجازا أو ادعاء (ص)
ونعت غير واحد اذا
اختلف

فما ظفر فرقه لا اذا اختلف
(ش) اذا نعت غير الواحد
فاما أن يختلف النعت أو
يتفق فان اختلف وجب
التفريق بالعطف فتقول
مررت بالزيدين الكريم
والبخيل ورجال فقيه
وكاتب وشاعر وان اتفق
جمعا به مثنى أو مجرعا نحو
مررت برجلين كريمين
وبرجال كرماء (ص)
ونعت معمولي ووحيد

معنى

وعمل أتبع بغير استثناء
(ش) اذا نعت معمولان
لعاملين متعدي المعنى
والعمل أتبع النعت المنعوت
رفعا ونصا وجر نحو ذهب
زيد وانطلق عمر والعاقلان
وحديث زيدا وكنت عمرا
السكرين ومررت بزيد
وجزت على عمر والصالحين
فان اختلف معنى العاملين
أو عملهما

وجوب القطع وامتنع الاتباع فتقول جاء زيد وذهب عمر والعاقِلين بالنصب على اضمار فعل أى أعنى العاقِلين وبالرفع على اضمار مبتدا أى هما العاقِلان وتقول اطلق زيد وتلك عمرا الظرفين أى أعنى الظرفين (٥٥) أو الظرفان أى هما الظرفان

ومهرت بزيد وجازت خالدا الكاتبين أو الكاتبان (ص)

وان نعوت كثر وقد تلت مفتقر الذ كرهن أتبعته (ش) اذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح الابهاجيها وجب اتباعها كلها فتقول مهرت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب (ص)

واقطع او اتبع ان يكن معينا

بدونها أو بعضها اقطع معلنا (ش) اذا كان المنعوت متضحا بدونها كلها جاز

فيمها جميعها الاتباع والقطع وان كان معينا ببعضها دون

بعض وجب فيما لا يتعين الابه الاتباع وجاز فيما يتعين

بدونه الاتباع والقطع (ص)

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا

مبتدأ أو ناصبا ان يظهر (ش) أى اذا قطع النعت

عن المنعوت رفع على اضمار مبتدأ أو ناصب على

اضمار فعل نحو مهرت بزيد الكريم أو الكاتب

أى هو الكريم أو أعنى الكريم وقول المصنف

ان يظهر معناه انه يجب

نحو هذا أبوك ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا أو انشاء مع كون أحد المنعوتين مجحولا ولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضى اذا معلوم لا يخطأ بالمجهول ويجوز ان كشي واحد (قوله وجب القطع) أى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافى جواز التفريق وإيلاء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان فى شئ واحد اذا العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ولا يمكن أن يعمل العامل مجموعهما لان الشئ الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا فى آن واحد أما اتحادهما معنى وعملا فيجعلهما كالشئ الواحد وفى ذلك بحث قدمناه فى باب الحال والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلفت لفظها ومعناها وجب تفريقها اما باللفظ أو بإيلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين أو لا وان اتحدت لفظا ومعنى فان اتحد عامل المنعوتين معنى وعملا أو كان العامل واحدا واتحد عمله ونسبته اليهما واتحد المنعوتان تعريفا وتنسكبوا وجب جمعها مع كونها تابعة أو مقطوعة فان اتفقت شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت واحدا أو أكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي (قوله وجب اتباعها) اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالسكينة فكيف منعه مع جواز الترك وأجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فيبينها تناف (قوله أو اتبع) بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من أتبع الرباعى فهمزته للقطع مفتوحة أما قوله فى البيت الآتى وانصب فبكسر الواو على أصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثى فهمزته للوصل (قوله أو بعضها اقطع) مقتضى حل الشارح ان بعضها بالجر عطف على دونها أى وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء فى دونها على منذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض أى وان يكن معينا بدون بعضها وعليهما ففعل اقطع محذوف أى اقطع ماسواه على الاول واقطعه وحده على الثانى ويكون المثنى مصححا بمسئلتى الاستغناء عن جميع النعوت وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله المعرب والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها أو اتبع جميعها واقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم معلومة بالمقايسة (قوله الاتباع والقطع) أى بشرط تقديم المتبع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الاشارة والنعت المؤكد نحو الهين اثنين والمتنم الذى كره نحو الشعرى العبور فلا يجوز قطعها (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت مرفعة أما النكرة فبتعيين اتباع الاول من نعوتها ولا يجوز فى الباقي القطع سواء افتقر الى جمعها أم لا لان القصد من نعتها تخصيصها قد حصل بالاول فان كان نعتها واحدا فقط امتنع قطعها على المشهور الا فى الشعر (قوله مضمرا) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه ولا تنازع لان الحال لا تضمر ومبتدأ مفعول مضمر وانصب عطف عليه والالف فى ان يظهر للتثنية كما حل عليه الشارح لان أو التثنية لا يفرد الضمير بعدها (قوله وهذا صحيح الخ) أى ليكون حذفه الملتزم أمانة على قصد الانشاء للمدح ونحوه ولو صرح بذلك لخصي ذلك القصد وتوهم كونه خبرا مستأنفا (قوله فاما اذا كان لتخصيص) مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفى ذلك بحث طاماتوقفت فيه وهو ان شرط القطع تعيين

اضمار الرفع أو الناصب ولا يجوز اظهار وهذا صحيح اذا كان النعت المدح نحو مهرت بزيد الكريم أو ذم نحو مهرت بعمر والخبيث أو ترحم نحو مهرت بخالدا المسكين فاما اذا كان لتخصيص فلا يجب الاضمار نحو مهرت بزيد الخياط والخياط وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط أو أعنى الخياط والمراد بالرفع والناصب لفظة هو أو أعنى (ص)

عقل

يجوز حذفه وفي النعت يقل

(ش) أي يجوز حذف

المنعوت وإقامة النعت

مقامه إذا دل عليه دليل

نحو قوله تعالى أن أعمل

ساعات أي دروعا ساعات

وكذلك يحذف النعت إذا

دل عليه دليل لكنه قليل

ومنه قوله تعالى قالوا الآن

جئت بالحق أي البين وقوله

تعالى أنه ليس من أهلك

أي الناجين (ص)

(التوكيد)

بالنفس أو بالعين الاسم

أ كذا

مع ضمير مطابق المؤكدا

واجبهما بأفعال ان تبعها

ماليس واحدا تكن متبعا

(ش) التوكيد قسمان

أحدهما التوكيد اللفظي

وسمائي والثاني التوكيد

المنعوي وهو على ضربين

أحدهما ما يرفع توهم

مضاف إلى المؤكد وهو

المراد بهذين البيتين وله

لفظان النفس والعين

وذلك نحو جاء زيد نفسه

فإنفسه توكيد لزيد وهو

يرفع توهم أن يكون التقدير

جاء خبر زيد أو رسوله

وكذلك جاء زيد عينه

ولا بد من إضافة النفس

أو العين إلى ضمير مطابق

المؤكد نحو جاء زيد نفسه

أو عينه وهذا نفسا أو عينها ثم إن كان المؤكدا ضمير متبوعا

المنعوت بدون النعت كما في فكيف يتأني في نعت التخصيص مع أن المنعوت يقتصر إليه في تخصيصه وتعيينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو أن نعت التخصيص ليس على إطلاقه بل المراد به خصوص غير الأول من المنعوت المتعددة لذكره والشرط موجود فيه لتعيين النكرة تعيينا ما ينعتها الأول فيصدق أنها متعينة بدون النعت المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت نكرة وأما التعيين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر واعلم أن النعت المقطوع إلى النصب لا يقدّر بأعني إلا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدّر بأذكر أو بمدح مثلا كما نقله الساماني عن المحققين والله أعلم (قوله وما من المنعوت الخ) يشمل حذفهما مع النحو لا يموت فيها ولا يحيا أي حياة نافعة (قوله وإقامة النعت مقامه) أي شرط صالوحه لمباشرة العامل بأن لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ إذا الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بهافي غيرهما باطراد إذا كان بعض اسم مجرور عن أوفي نحو مناظرة ومنما أقام وفيما سلم وفيما هلك أي فريق ظعن الخ ومنه قوله

لوقات ما في قومها لم تيشم * بفضلها في حسب وميسم

أي لو قلت ما في قومها أحد بفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك ضرورة كقوله * برمي بكفي كان من أرمي البشر * أي بكفي رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) أما بصاحبة ما يدينه نحو أن أعمل ساعات بعد وألناله الحديد وأما باختصاص الصفقة به كررت بكتاب وصالح أو غير ذلك والله أعلم

(التوكيد)

هو بالو أو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال كدرو وكدتا كيدا وتوكيدا أطلق على التابع الآتي من إطلاق المصدر على اسم الفاعل (قوله بالنفس أو بالعين) أي مراد بهما جازي الشيء وحقيقته وإن لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فإن أريد بالنفس الدم والعين الجارحة كسفت كت زيد نفسه وفقتات زيد عينه لم يكونا توكيدا فهما في المثال بدل بعض وأولم منع الخلو فتجوز الجمع وإذا جمعوا جوب تقديم النفس لأنها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه وعمره بعينه بخلاف باقي أفعال التوكيد وأما جازا بأجمعهم فيضم الميم مفردة جمع كفلس وأفلس أي يجمعها تهم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيد والواجب تجر يده من الضمير كما هو حكمها وحكم اخواتها كذا في المعنى لكن نقل الساماني وغيره فتح الميم (قوله مطابق المؤكدا) أي أفراد أو نذكر أيا أو غيرهما (قوله فاعل) أي جمعا متبعا بوزن أفعول أو على أفعال وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع قلة لأن عيننا تجمع في القلة على أعيان ولا يؤكده على المختار (قوله ماليس واحدا) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الأشموني وغيره جواز غيره في المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفسهما واحدا والمختار أنفسهما لأن المثنى جمع في المعنى وكراهة اجتماع مثنيين وكذا كل مثنى في المعنى أضيف إلى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأسي الكبشين والمختار رؤسهما (قوله جازي زيد نفسه) إضافتها للضمير من إضافة العام للخاص لا الشيء إلى نفسه لأن النفس أعم من زيد (قوله توهم أن يكون الخ) أي فهو رافع لتوهم المجاز بالحذف أو هو رافع لاحتمال المجاز العقلي باستناد المجيء لغير من هو له لتعلقه به كضرب الأمير أي جنده وأما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل بإطلاق الشكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلي باستنادا لبعض لأكمله ورفع الحذف ويعم القسمين ما يرفع توهم غير الظاهر وأما رفع السهو والغلط فأنما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع في ذلك الإبعاد لا الرفع بالكمية كما استظهره ابن هشام بدليل الاتيان بألفاظ متعددة ولوصار نصا بالأول لم يؤكدا ثانيا (قوله جاء خبر زيد) مثله

على مثال أفعل فتقول جاء الزيدان أنفسهم أو أعينهما أو ألهندان أنفسهم أو أعينهما والزيدون أنفسهم أو أعينهم والهدات أنفسهم أو أعينهم (ص) وكلاذ كرف الشمول وكلا * كاتاجيعا بالضمير وموصلا (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد بالمعنى وهو ما يرفع توهم ارادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكاتاجيع فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها ووقوعه نحو جاء الركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهدات كلهن أو جميعهن ولا تقول جاء زيد كاهر يؤكد بكلا المثني المذكور نحو جاء الزيدان كلاهما أو بكاتا المثني المؤنث نحو جاء الهندان كاتاهما ولا بد من اضافتها كلها الى ضمير يطابق المؤكد كما مثل (ص) واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم في التوكيد مثل النافله (ش) أى استعمال العرب للدلالة على

الشمول ككل عامة مضافا الى ضمير المؤكد نحو جاء القوم عامتهم وقل من عددها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عدّها سيبويه وانما قال مثل النافله لان عددها من ألفاظ التوكيد يشبه النافله أى الزيادة لان أكثر النحويين لم يذكرها (ص)

و بعد كل أ كد و أبا جع

جاء أجمعين ثم جع (ش) أى بجاء بعد كل با جمع وما بعدها لنقوية قصد الشمول فيؤتى با جمع بعد كد نحو جاء الركب كله أجمع وبجمعاء بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها جمعاء وبأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون وبجمع بعد كلهن نحو جاءت الهندات كلهن جمع (ص) ودون كل قد يحكى ما جمع * جمعاء أجمعون ثم جمع (ش) أى قد ورد استعمال العرب أجمع

جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسو لم لا توهم جاء بهضهم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله ذا أجزاء) أى ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورأيتهم جميعا لصحة اشتريته نصفه ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كله لان المحيى لا يتعلق بالبعض (قوله ويؤكد بكلا وكاتا المثني) أى الدال على اثنين ولو بالعطف بشرط اتحاد المسند اليهما لان نحو جاء زيد وذهب عمر وكلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للاخفش والغراه فيعجزوا اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصاص للواحد لان التوكيد قد يكون للنقوية لالرفع الاحتمال (قوله ولا بد من اضافتها الخ) أى لفظا كما يفيد قول المصنف بالضمير وموصلا فلا يكتفى ببيتها خلافا للزحشرى ولا حجة في قوله تعالى خلق لكم ما فى الارض جميعا لافى قراءة انا كاد فيها على أن المعنى جميعه وكننا لان يعاقل من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأكيد وفرض السكلام فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد وكل في ذلك يسبجون (قوله فاعله) أى وازنها حال كونه مأخوذا من عم ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذى لا يتأتى فى الشعر وقوله مثل النافله حال من فاعله (قوله مضافا الى الضمير) أى لفظا ككل ولا يؤكده الا ذوا أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لان أكثر النحويين لم يذكرها) فيه أن سيبويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضا فجميع لم يذكرها الجمهور ولم يذبه عليه فلعله أراد مثل النافله فى لزوم التاء لماع المذكور وغيره كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة أى زائدة على ما طلبه ابراهيم (قوله با جمع) وقد يجاء بعد أجمع با كتم ثم با بضع زاد الكوفيون ثم باتبع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقد تمت كل انصافها على الاحاطة ثم أجمع لصراحته فى الجمعية على الباقي ثم أكتع لانه من تكتمع الجلسا اذا انقبض واجتمع ثم أبصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أتبع لانه من التبع وهو الشدة وطول العنى ولا يتخلو عن اجتماع فكل واحد اضعف مما قبله فى الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ يتنوع اضافتها للضمير لانها معارف اما ببيتها أو بالعامية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فاجمع ونحوه غير مصروف للعامية والوزن وجع لها وللعبد لانه جمع لجمعاء فقه جمع بسكون الميم كحمراء وحمر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الدمامي يشبه العلمية فى التعريف بدون معرف لفظى وأما جمعاء فلا ألف التانيث الممدودة مطلقا (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة والفاء اسم امرأة وتطلق على المرأة الحسناء والشاهدة فى أجمع حيث أكده الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضا الفصل بين المؤكد والمؤكد كجملة أبكى ومثله فى التنزيل ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله لا يجوز توكيد النكرة) أى لان ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وضميره فيلزم تحذفها عن رعا وتذكيرا وهو ممنوع عندهم

(٨ - (خضرى) ثانى)

جمعاء غير مسبوقه بكلا نحو جاءت القبيلة جمعاء واستعمال أجمعين غير مسبوقه بكلام نحو جاء القوم أجمعون واستعمال جمع غير مسبوقه بكلمة نحو جاء النساء جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله ياليتنى كنت صبيا مريضاً * تحماني الذلفاء حولاً أكتعا اذا بكيت قبلتنى أربعا * اذا ظلت الدهر أبكى أجماء (ص) وان يفد توكيد مذكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل (ش) مذهب البصريين انه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهره حول أم غير محدودة كوقت وزمن وحين ومذهب الكوفيين واختاره المصنف جواز توكيد النكرة

المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهرا كله ومنه قوله **نحملنى الذلفاء حولاً أكتعا** * وقوله قد صرّت انبكرة يوماً أجمعا **(ص)** واغن بكتافى مشى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا **(ش)** قد تقدم أن المثني يؤكّد بالنفس أو العين وبكلا وكانا ومذهب البصريين أنه لا يؤكّد بغير ذلك فلا تقول جاء الجيشان أجمعا ولا جاء القبلتان جمعا وإن استغناء بكلا وكتا عنهما وأجاز ذلك الكوفيون **(ص)** وإن تؤكّد الضمير المتصل **(٥٨)** * بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكّدوا بما * سواهما والقيدين يلزمهما

(ش) لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بضمير منفصل فتقول قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا تقل قوموا أنفسكم فإذا أكّدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كالكم أو قوموا أنتم كالكم وكذا إذا كان المؤكّد غير ضمير رفع بان كان ضمير نصب أوجب فتقول مررت بك نفسك أو عينك ومررت بكم كالكم ورأيتك نفسك أو عينك ورأيتكم كالكم **(ص)**

ومامن التوكيد لفظي يجي مكررا كقولك ادرجى ادرجى

(ش) هذا هو القسم الثانى من قسمى التوكيد وهو التوكيد اللفظى وهو تكرار اللفظ الاول بعينه نحو ادرجى ادرجى ر قوله

فأين الى أين النجاة ببغلاتي أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس

وقوله تعالى كلا إذا دكت

(قوله المحدودة) أى الموضوعه لمدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حذف النكرة مع شمولية التوكيد كمثل وأجمع وعامة لا المطابقة تمر يفاد تنكيراً لم يشترط الرضى والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلاً لهذا أسد نفسه وعندي درهم عينه **(قوله حولاً أكتعا)** أى حولاً نكرة محدودة بالبدء والنهاية وتأكيده من اللفظ الشمول من قولهم حول كتيع أى تام وفيه شاهد أيضاً لأفراداً كتيع عن أجمع **(قوله قد صرّت)** من الصير وهو التصويت والنبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغو والمراد بكرة البرأى لم ينقطع الاستقاء من البرطول اليوم **(قوله واغن)** أمر من غنى كفتح ر بمعنى استغنى **(قوله فى مشى)** أى فى تأكيده ما دل على اثنين وإن لم يسم فى الاصطلاح مشى كجاء زيد وعمرو كلاهما **(قوله عن وزن فعلاء)** أى عن ثنية موازن فعلاء من اللفظ المارة فى قوله وبعد كل أكّدوا بجمع الخ وكان الاولى ذكر هذا بعده لأنه من تعلقاتها أو أشد مناسبة بهامن توكيد النكرة **(قوله)** وأجاز ذلك الكوفيون أى مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبهم جوازهم فى توابع أجمع كما كتعان وكتعاون **(قوله فبعد المنفصل)** أى فأكّد بهما بعد المنفصل لثلاثين اللبس فى نحو همد ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينيها لتبادر أنهما فاعل لا توكيد فاذا قيل ذهبت هى نفسها اندفع ذلك وطرد الباب فى غير ذلك وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما فى غير التوكيد كعلت مافى نفسك بخلاف باقى اللفاظ **(قوله المرفوع المتصل)** أى بارزا كان كما مثله أو مستترا كن يقام هو نفسه **(قوله بضمير منفصل)** الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا فى الدار أنفسكم كالكم كما يقضيه كلام التسهيل **(قوله ومامن التوكيد الخ)** ماموصول مبتدأ ولفظى خبر محذوف والجملة صلاتا ومن التوكيد حال من الضمير فى لفظى لأنه فى تأويل المشتق جملة يجي خبرها أى والذى هو لفظى حال كونه من التوكيد يجي مكررا وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف **(قوله وهو تكرار اللفظ الاول)** أى ما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فهل الكافرين أمهلهم كما قاله السيوطى أو مراد فقه كقوله * نت بالخبر حقيقى قن * ومنه تأكيده الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره الى ثلاث فقط لا اتفاق الادباء على انتفاء أكثر منها فى كلام العرب وأما ما فى سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيده لانه لم تعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التأكيد بما ذكر فيها **(قوله دكا دكا)** منع بعضهم كونه تأكيده لان الثانى غير الاول والمراد دكا بعددك وإنما هو حال لتأويله بمرادها كما فى أول ادخلوا رجلا رجلا بقتلار بين وعلمته الحساب بابا بابا بجموعاً أبواباً ومثله صفا صفا أى صفوفاً مختلفة والحال فى ذلك مجموع السكمتين ولما لم يكن اعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهر اعرابه فى كل من جزأيه دفعا للتحكم كذا قيل ورده الفارضى بأن ذلك فى القيامة مرة واحدة بدليل فدكتا دكة واحدة فيتمين كون الثانى تأكيده كذا صفا صفا فلما ان الملائكة تكون يوم القيامة صفا واحداً لا يعلم طوله إلا الله تعالى **(قوله كذا الحروف)** وكذا الموصولات لا تؤكّد إلا بأداة الصلة **(قوله نعم)** حرف جواب يصدق الخبر ويعلم المستخبر ويوعده الطالب ومثلهاف

ذلك

(ش) أى إذا أريد تكرير لفظ

الارض دكا دكا **(ص)** ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذى به وصل **(ش)** أى إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكّد بما اتصل بالمؤكّد نحو مررت بك بك ورغبت فيه فيه ولا تقول مررت بك بك **(ص)** كذا الحروف غير ما تمصلا * به جواب كنعم وكبلى **(ش)** أى كذلك إذا أريد توكيد الحرف الذى ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد ما اتصل بالمؤكّد نحو ان زيدا قائم وفى الدار فى الدار زيد ولا يجوز ان زيدا قائم ولا فى الدار زيد فان كانت الحرف هو ابا كنعم وبلى وجبر وأجل واى ولا جازعاده وحده فيقال لك أقام زيد فتقول نعم نعم أولا ولا والم يقم زيد فتقول بلى بلى **(ص)**

ومضمرة الرفع الذي قد انفصل * أكده كل ضمير اتصل (ش) أي يجوز (٥٩) أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل

ضمير متصل مرفوعا كان
تخوفت أنت أرمضو بانحو
أكرهني أنا أو مجرورا ونحو
مررت به هو والله أعلم
(ص)

﴿العطف﴾

العطف اما ذو بيان أو
نسق * والفرض الآن
بيان ما سبق * فندو
البيان تابع شبه الصفة *
حقيقة انقصه منه كشفه
(ش) العطف كذا كر

ضربان أحدهما عطف
النسق وسيأتي والثاني
عطف البيان وهو المقصود
بهذا الباب وعطف البيان
هو التابع الجامد المشبه
للصفة في ايضاح متبوعه
وعدم استغلاله نحو أقسم
بالله أبو حفص عمر فعمر
عطف بيان لانه موضوع
لأنه حفيص فخرج بقوله
الجامد الصفة لانها مشتقة
أو مؤولة به وخرج بما بعده
ذلك التوكيد وعطف
النسق لانها لا يوضحان
متبوعهما والبدل الجامد
لانه مستقل (ص)
فأوليه من وفاق الأول *
ما من وفاق الأول النعت وله
(ش) لما كانت عطف
البيان مشبهها للصفة لزم فيه
موافقة المتبوع كالنعت
في وفاقه في احرازه
وتعريفه أو تنكيره

ذلك جبر بفتح الجيم وسكون التحتية مبنيا على كسر الراء راجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام وای
بكسر الهمة كافي المغني فشكل ذلك يقر بما قبله من ايجاب ونفي وأما فلا بطلان الايجاب خاصة فلا يوجب
بها في أصلا عكس بل في فاتها لا يوجب بها الا النفي لتبطله وهو ما مجرد كرم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بل
أومع استفهام حقيقي كبل في جواب أليس زيد قائما أي لم يمتف قياسه أو تو بيخه نحو أم يحسبون أنا
لا نسمع سرهم ونجولهم بل أو تقر يرى كآية الست بر بكم قالوا بل وكان القياس أن الايجاب بها هذا لانه
اثبات معنى لان همة التقرير للنفي ونفي النفي ايجاب ولهذا يمتنع ادخال أحد بعده للازمته للنفي لسكنهم راعوا
لفظ النفي وحده فردوه ببلي في الاكثر لتقرر ابطاله المستفاد من الهمة وتوكده ويجوز اجابته بنعم نظرا
لمعنى الايجاب بشرط أمن اللبس بان لا يتوهم بقاء النفي وعدم ابطاله كما هو شأن نعم ولهذا نازع جماعة
كالسهمي فيما نقل عن ابن عباس لو قالوا نعم الكفر والعدم صراحته في الكفر اذ يحتمل ان نعم تصديق
للايجاب المستفاد من مجموع الهمة والنفي أي أثار بكم كما يحتمل انها تصديق للنفي نفسه بقطع النظر عن
الهمة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل في الاسلام بالاله الا الله
يرفع اله لا احتماله نفي الوحدة فأداه في المغني والله أعلم

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لان المتكلم يرجع الى الاول فأوضحه بالثاني أو شره معه في
الحكم (قوله الجامد) قال في التسهيل أو بمنزلة بيان كان صفة فصار عاما بالغة كالصعق والرحمن الرحيم
(قوله في ايضاح متبوعه) أي ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وقديكون للمدح في الكشف
ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح وللتوكيد كما قاله بعضهم في قوله
* يا نصر نصر نصر * لكن اختار المصنف جعل هذان كيد الغظا (قوله فخرج بقوله الجامد الصفة)
وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وقوله حقيقة المقصده منه كشفه يصلح كونه بيان الوجه شبه
ان نظرا الى مطلق انكشاف وكونه بيان الوجه الفرق بينه وبين الصفة ان نظرا لقوله به أي ان عطف البيان
يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في انه جامد لا يؤول
بالمشتق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله اذا ورد جامدا (قوله لا يوضحان) أي الاصل فيهما
ذلك وقد يعرض لهما الايضاح (قوله لانه مستقل) ظاهره ان البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله
وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح أيضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ولا يرد على اخراجه ان كل عطف
بيان يصح بدلا اما استثنى كاسيأتي لان جواز الامر من منزل على مقصدي الايضاح والاستقلال (قوله
فأوليه) تفريع على قوله شبه الصفة لان المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت في أربعة من
عشرة فما أشبهها كذلك وأول بمعنى أعط والهاء مفعوله الاول وقوله أولا من وفاق بيان المحذوف مضاف
الى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تنكر ارفيه لان التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو
المبين مثل ما تولا النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لان المعطى لعطف البيان ليس هو
عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعريفه) أي فلا يجوز تخالفهما تعريفهما وتنكيرهما أو ما قول
الزنجشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات فخالف لا جماعهم ولا يصح تخريجه على مختار الرضى من
جواز تخالفهما في التعريف لتخالفهما افرادا وتذكرا أيضا وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتدال المغني عنه بان
مراده أنه بدل وعبر عنه بالبيان لتأخيرهما في كثير من الاحكام لنصهم على ان المبدل منه اذا تعدد ولم يف
البدل بالعدة ٢ تعين قطعه فيخرج على البدلية فالاولى جملة مبتدأ حذفت خبره أي مقام ابراهيم منها (قوله

وتد كبره أو تأنيته وافراده أو تشنيته أو جمعه (ص) ٢ (قوله تعين قطعه) أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابطة لانه حينئذ
يكون بدل مفصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل وافيًا بجميع افراد المجل اه منه

فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (ش) ذهب أ كثر النحويين الى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين وذهب قوم منهم المصنف الى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين فيمثل ومن تنكيرهما قوله تعالى يوقد من شجرة مباركة زيتونة وقوله تعالى ويسقى من ماء صديد فيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان لماء (ص) وصالحا بدل يري * في غير نحو يا غلام يعمر ونحو بشر تابع البكرى * (٦٥) وليس أن يبدل بالمرضى (ش) كل ما جازان يكون عطف بيان جاز أن يكون

بدلاً لنحو ضربت أبا عبد الله زيدا واستثنى المصنف من ذلك مسئلتين يتبع فيهما أن يكون التابع عطف بيان الأولى أن يكون التابع مفردا معرفة معرفة معرفة والمتبوع منادى نحو يا غلام يعمر فيتمتعين أن يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البديل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمر على الضم لأنه لو لفظ بيامعه لكان كذلك الثانية أن يكون التابع خالياً من ال والمتبوع بال وقد أضيف إليه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيتمتعين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل لأن البديل على نية تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بال لا تضاف إلا إلى ما فيه ال أو ما أضيف إلى ما فيه ال ومثلاً أنا الضارب

فقد يكونان) تفرع على قوله فأوليه لا على شبه الصفة والواجب عطفه بالواو على فأوليه أي إذا ثبت أن له مع متبوعه ما للنعته مع منعه ففقد يكونان الخ وأتى به مع علمه مما قبله رداعى المخالف (قوله ذهب أ كثر النحويين الخ) أي محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة فلا تبين غيره هاورد بان بعض النكرة أخص من بعض فيبين غيره وكما يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقبيح والمخالف يجعل ذلك كاه بدلاً (قوله وصالحا بدل يري) أي لبدل الشكل دون غيره (قوله يا غلام) منادى مبنى ويعمر اضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر يعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مسئلتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمنع فيه البديل دون البيان بما لا يستغنى عنه التركيب أولاً يصح حوله محل الأول اه والشق الأول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن أفرادها أن تفتقر جملة الخبر إلى رابط وهو في التابع كنهذ قام زيد أخوها فلأولاً عرب أخوها بدلاً لخاله جملة الخبر عن الرابط لأنه من جملة أخرى تقدير أو كذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أو رجل قام زيد أخوه والخال كنهذا أخوه وأما الشق الثاني فيدخل فيه مسئلة المتن لأن المنع فيهما لعدم صحة أحلاله محل الأول كما بينه الشارح ومن أفرادها أيضاً كون تابع المنادى اسم إشارة أو محلى بال كياز يده هذا أو الحارث وأن يتبع وصف أي في النداء ووصف اسم الإشارة بالخالي من ال كإياها الرجل زيد أو إذا الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمرو وان يتبع ما أضيف إليه كإياها وكما يفرق كجاء كإياها أخو بك زيد وعمرو وذهب بكتا أخيتك هند ودعد فيمتنع البديل في كل ذلك لا امتناع أحلاله محل الأول إذ لا يدخل حرف النداء على المحلى بال ولا ينادى اسم الإشارة بدون أن يوصف ولا توصف أي في النداء ولا اسم الإشارة بالخالي من ال ولا تضاف كإياها وكما يفرق كما يعلم من أبوابها ومن أفرادها أيضاً أن يضاف أفعال التفضيل إلى عام أتبع بقسميه كزيد أفضل الناس الرجال والنساء لأن أفضل بعض ما يضاف إليه فيلزم كون زيد بعض النساء والمنع في هذا الصور كصورتي المتن مبنى على أن البديل لا بد من صحة حوله محل الأول ومنعه بعضهم لأنه يقتضي الشوائب وقد يجوز وفي أنك أنت زيد يكون أنت بدلاً مع امتناع أن أنت وغير ذلك مما هو كثير (قوله التارك البكرى) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكرى وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك البكرى بشر حال كون الطير كائنة عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعه بخلاف لأنه هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه لئلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجوازه تقديم معمول نفسه أفاده الصبان والمعنى أنه ترك بشر المذكور مشخفا بالجراح بعالج طالع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لنزول تأكل منه لأنها لا تقع عليه مادام حياً والله أعلم

﴿ عطف النسق ﴾

بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطف بعضه على بعض والمصدر نسق بالسكون قيل وبالفصح أيضاً يقال نسقت البر نظمته ونسقت الشيء بالشيء إذا أتبعته إياه والمراد هنا المنسوق إطلاقاً للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض (قوله تال بحرف الخ) أي

معطوف

الرجل زيد قوله أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً إذ لا يصح أن يكون التقدير أنا ابن التارك بشر وأشار بقوله * وليس أن يبدل بالمرضى * إلى أن تجوز كون بشر بدلاً لغير مرضى وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والغارمي (ص)

﴿ عطف النسق ﴾

تال بحرف متبوع عطف النسق * كإخصص بودثناء من صدق (ش) عطف النسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي ستذكر * كإخصص بودثناء من صدق * فخرج بقوله المتوسط إلى آخره بقية التوابع (ص)

فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم أو كغنيك صدق ووا (ش) حروف العطف على قسمين أسد هما ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي الواو نحو جاء زيد وعمرو وثم نحو جاء زيد ثم عمرو والفاء نحو جاء زيد فعمرو وحتى نحو قدم الحاج حتى المشاة وأم نحو أريد عندك أم عمرو وأونحو جاء زيد وعمرو والثاني ما يشرك لفظا فقط وهو (٦١) المراد بقوله (ص)

وأتبعت لفظا بحسب بل ولا لكن كلم يبدأ صي ولكن طلاء (ش) هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه نحو ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد لا عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (ص)

فالعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم أو مصاحبا موافقا (ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها فالواو مطلق الجمع عند البصريين فإذا قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما في نسبة الجيء إليهما واحتمل كون عمرو وجاء بعد زيدا وجاء قبلا أو جاء مصاحبا وإنما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمرو قبله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب ومذهب الكوفيين أنها للترتيب ورد بقوله تعالى إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا (ص) وأخصص بها عطف الذي لا يفتي

معطوف المنسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تعدد الان حذف العاطف جائز عند المصنف ولو في غير سرد الأعداد وقوله متبع أي مشرك للثاني بالاول في الحكم مخرج لأي تفسيرية في رأيت فضنه رأيت أسدا فان أسدا عطف بيان بالاجلي لانسق وان كان تابعا بحرف لانه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس للعطف بيان يتبع بحرف سوى هذا تصريح ودخل في التعريف النعوت المعطوفة فان إعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا في الاصطلاح (قوله مطلقا) أي لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعده وهو حال من المبتدأ على رأي سيبويه ومن ضمنه في الخبر على مذهب الاخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي (قوله أم أو) بنقل فتح الهمة للميم (قوله أحدهما ما يشرك الخ) قال الناظم هذا هو الصحيح في أم وأو وان قال الاكثر بعدم تشريكهما في المعنى لان ما بعدهما مشترك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواة أو شك مثلا نعم اذا اقتضيا اضربا بشر كلفظا فقط كبل ولم يبنه عليه هنا لقلته واختلاف لفظي لان نظرا لاكثر الى عدم تشريكهما في معنى العامل اذا القيام مثلا لم يثبت الا لاحد المتعطفين لاهما معا والثاني نظرا الى معناهما المتعطفين من احتمال كل من المتعطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيتهما (قوله بحسب) الفاء زائدة لتزوين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر محذوف أي فحسبك ذلك أو فذلك حسبك أي كافيك عن طلب غيره (قوله طلاء) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الظبية أول ما يولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات الظلف مطلقا والجمع أطلاق كسبب وأسباب وأما الأطلاق بالكسر معدودا فالخبر وأما المضموم فمعدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طليئة أو طلالة كما في القاموس (قوله لطلق الجمع) أي الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أي عن التقييد بجمعية أو غيرها فلا فرق بين العبارتين وأما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أي لان مراد المشركين بقولهم ونحيا الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له واعلم ان استعماله عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر في سبق ما قبلها أرجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقيل (قوله لا يفتي متبوعه) أي لسكون الحكم لا يقوم بالاعتداد كالاختصاص ونحوه وإنما اختلفت بذلك الواو وترجح المعية فيها قال في التصريح بذكر المصنف مما اختلفت به ثلاثة أحكام هذا عطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب ثم أوصلها الى أحد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما بينه الصبيان فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كات كل أبلى حتى آدم والفاء في الثالث كاشتريته بدرهم فصاعدا (تنبيه) زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها تكريرا وجها وعلو منه قوله تعالى حتى اذا جاءوها فتمتحت أبوابها قال لهم خزنتها وقوله فلما أسماواته للجبين ونادى بها فلاولى فيها أو الثانية زائدة وما بعدها جواب اذا ولما وقيل هما عاطفتان أو للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أي كان كيت وكيت والزائدة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لاجبر عظمه * حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

وقوله ولقد رمتك في المجالس كلها * فاذا وأنت تعين من يبغيه

فان ما بعد اذا انجائية لا يقرن بالواو ووجه ينوى حال من من وهو مضارع مثبت لا يقرن بالواو الا ان يقدر

متبوعه كاصطف هذا ابني (ش) اختلفت الواو من بين حروف العطف بانها بعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه نحو اختصم زيد وعمرو ولو قلت اختصم زيد لم يجوز مثله اصطف هذا ابني وتشارك زيد وعمرو لا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا تقول اختصم زيد فعمرو ولا ثم عمرو (ص)

والفاء للترتيب بانصال

وتم للترتيب بانفصال
(ش) أى تدل الفاء على
تأخير المعطوف عن
المعطوف عليه متصلاً به
وتم على تأخير عنه منفصلاً
أى من أخيراً نحو جاء زيد
فعمرو ومنه قوله تعالى الذى
خلق فسوى وجاز يثم
عمرو ومنه قوله تعالى والله
خالقكم من تراب ثم من
نطفة (ص)

واخص بفاء عطف ما
ليس صلة

على الذى استقر أنه الصلة

(ش) اختصت الفاء بأنها

تعطف ما لا يصلح أن يكون

صلة خلوه عن ضمير

الموصول على ما يصلح أن

يكون صلة لاشتماله على

الضمير نحو الذى يطير

فيفض زيد الباب ولو

قلت ويفض زيد أو ثم

يفض زيد لم يجز لأن الفاء

تدل على السببية فاستغنى

بها عن الرابط ولو قلت الذى

يطير ويفض منه زيد

الذباب جاز لأنك أتيت

بالضمير الرابط (ص)

بعضاً حتى اعطف على كل ولا

* يكون الاغاية الذى تلا

(ش) يشترط فى المعطوف

بمضى أن يكون بعضاً ما قبله

وغاية فى زيادة أو نقص

نحو مات الناس حتى

الانبياء وقدم الحجاج حتى

المشاة (ص)

له مبتدأ أى وهو شوى أفاده المبنى (قوله بانصال) المراد به التعقيب وهو فى كل شئ بحسبه كترجى زيد
فولده إذا لم يكن بينهما الامدة للجل وإن طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى أهلكتهمها فجاءها بأسها من
حيث أن الأهلكت بعد البأس لا قبله لأن المعنى أردنا أهلكتهم فجاءها وكذا يقال فى حديث توفى ففعل
وجهه الخ ولا يرد على الثانى قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاءً أولاً قوله فتصبيح الأرض مخضرة من حيث
أن جملة غثاءً أى أى أسود من شدة اليبس لا يعقب استراحه واخضرار الأرض لا يعقب انزال الماء لأن
التقدير فضت مدة فجعله غثاءً وفتصبيح الأرض لا يقال مضى المدة تمامها لا يعقب الاستراح والانزال لأنه
يكفى تعقيب أولها وقيل الفاء فيها نافية عن ثم وهو من باب ترجى فولده (قوله أى تدل الفاء الخ) والغالب
إذا وليها جلة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكره موسى ففضى عليه لا يكون
منها فالثون ومن غير الغالب عدم السببية نحو فراغ إلى أهلها فجاء بجمل سمين فقر به لقد كنت فى غفلة
من هذا فكشفنا فقبلت امرأته فى صرة فصكت فالزجرات زجراً فالتاليات ذكر أولاً يرد على كون السببية
تفيد التعقيب نحو أن يسلم فهو يدخل الجنة لأن عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب إذا السبب التام للجنة
وحدها هو الاسلام واستمراره إلى الموت بلا موجب لتطهيره بالنار أولاً قاله الدماميني (قوله) وثم على تأخيره
الخ اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فخلق بنى آدم متأخر من خلق
زوجته حواء وأجيب بأنها عاطفة على محذوف صفة للنفس أى من نفس أنشأها ثم جعل الخ أو أن ثم بمعنى
الوارو زعم الاخفش والكوفون انها زاد كفى قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب إذا قبله ورد
بان الجواب محذوف أى حتى إذا ضاقت عليهم الأرض الخ كان كبت وكيت ثم تاب الخ (قوله اختصت
الفاء بأنها الخ) اقتصر على ذلك مراعاة للثبات والافتخار بعكسه أيضاً وهو عطف الصلة على ما ليس صلة
كجاء الذى تقوم منه فيغضب هو كذا تختص بعطف جلة لا تصلح للخبر أو الوصف أو الحال على ما تصلح له
وعكسه كزيد يقوم فيقعدهمرو وصيرت برجل أو بز يد يقوم فيقعدهمرو وعكس ذلك فلو قال وتنفرد
الفاء بتسويغ الا كغثاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبراً وحال لكان أولى فى
التسهيل تختص أيضاً بعطف مفصل على مجمل متعدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال الخ والترتيب فى مثله
ذكرى لا معنوى لاتحاد معناهما ويمكن أن يجعل من ذلك توفراً ففسل وجهه الخ (قوله الذى يطير الخ)
جلة يطير صلة الذى وعندها الضمير المستتر فى يطير وجلة يغضب زيد عطف عليها خلت من العادة عطفها بالفاء
السببية والذباب خبر الذى (قوله بعضاً) أى جزأ كات السمكة حتى رأسها أو فردا ككرم القوم
حتى زيدا أو نوعاً كأمثله وكذا ما هو مثل البعض فى شدة الاتصال كالتعجبنى الجارية حتى حديثها بخلاف
حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نهله ألقاها

بنصب نعل فعلى تأويله بالقي ما مثله والنعل بعينه فصح عطفه وألقاها على هذا تأكيذاً وان حتى ابتدائية
ونعله نصب بمحذوف يفسره ألقاها كما إذا رفع على الابتداء والخبر ويرى بالجر على جعلها جارة فيكون
الفاء النعل آخر (قوله فى زيادة ونقص) أى معنويين كأمثله ويعبر عنهم بالشرف والخسة أو حسيين
كوهبت الأعداد الكثيرة حتى الأولوف المؤمن يحزى بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط أيضاً كونه
مفرداً لا جلة صريحاً لا مؤثراً لا قليل وظاهر الاضمير كما هو شرط مجرورها والحق عدم هذا في جوز قام الناس
حتى أنا فشرط معطوفها أربعة فقط سواء كان آخرها أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفرداً وظاهراً
وآخرها أو متصلاً به سواء كان صريحاً كخنى مطلع الفجر أو مؤثراً كخنى يرجع اليها موسى وسواء كان غاية
فى خمسة أو شرف أم لا فلكل منهما عموم وخصوص فى كات السمكة الخ تصلح للعطف والجر لأن

الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستقذارها غالباً وفي حتى يرجع تعيين للجرح لا اتصال الرجوع بأخر العكوف مع كونه ليس صريحاً ولا بصلاً ولا غاية في زيادة أو نقص وفي أمثلة الشارح تعيين للعطف لأن ما بعدها ليس آخراً ما كان وقع بعدها جملة اسمية كخني ماء دجلة أشكل أو ماضوية كخني عفواً أو مضارع مرفوع لسكونه حالاً وماضياً كخني بقوله الرسول فهي ابتداءية لأنها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ويسمى في ذلك من بد (تثنية) حتى العاطفة لمطلق الجمع كالاولا للترتيب في الحكم فيجوز مات كل أبلى حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هي تقييد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً أي تدبر يجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه وإذا كان معطوفها آخراً مجروراً وجب كافي التسهيل إعادة الجار لا تلتبس بالجار كما عرفت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كجبت من القوم حتى بنهم (قوله أرمز التسوية) أي بعدها وهي الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء مابالي كما افتتح عليه الرضي وأما الواقعة بعدما أدري ونحوه كالألم وليت شعري فطلب التعيين كما قاله الساماني لا التسوية أي ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافاً لما في المعنى بل مال بعضهم إلى أنها بعدما مابالي كذلك بدليل تعليقها الفعل عن لفظ جزأي الجملة بعده مع أنه متعبد بنفسه ويقل بالباء معنى ما مابالي أي يدقائم أم عمر ولا أكثر جواب هذا الاستفهام أي لا أعتنيه ولا أفكر فيه ازدرأه ويرى بما يؤيد ذلك أن أي الاستفهامية تخلفها كقوله

ولست أبالي حين أقتل مسلماً * على أي حال كان في الله مصرعي

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفي بأحد هما لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد وتساوي أم المعادلة أيضاً لمعادلتها الهمزة في التسوية إذ الاستفهام وهي مشحونة في النوعين ويجب فيهما كافي الجمع تأخر المنفي فيمتنع سواء على ألم يقيم زيد أم قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور سواء خبراً مقدماً عن الجملة بعده لتأويلها بمصدر رأى جزعنا وصبرنا سواء علينا لأن الجار المتعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعله من مواضع سبب الجملة بلا سبب كنهنا يوم ينفع مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة وتسمع بالمعنى خبر من أن تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدور تقدير أن ولا يرد أن سواء لاقتضائهما التعدد تنافي أم التي لاحد الشيئين لا تسلاخ أم عن ذلك ونحو ردها للعطف والتشريك كما تسلاخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الأمرين في الحكم بجماع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً ولا يلزم تصدير ما بعدها بخلاف كونه مبتدأ مؤخر أو على هذا فيمتنع بعدها العطف بأول عدم تسلاخها عن الاحد كأم ولذا الخ في المعنى قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه أم لكن نقل الساماني عن السيراني أن أولاً تمتنع في ذلك إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها قال وهذا نص صريح يصحح كلام الفقهاء وأما التنافي المذكور فيمتنع من منه ما اختاره الرضي من أن سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء والهمزة بمعنى إن الشرطية لدخولها على ما لم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه وأتى بها البيان الأمرين أي أن قت أو قعدت فالأمران سواء فأم للاحد كلاً والجملة غير مسبوبة ونقل عن السيراني في مثله اه وإذا تأملت ذلك علمت أنه على أعراب الجمهور لا تصح أو مطلقاً المنافاة التسوية إلا أن يدعى تسلاخها عن الاحد كأم وعلى أعراب الرضي تصح مطلقاً فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة إذ المقدّر كالثابت على أن التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء لا الهمزة وإنما سميت همزة التسوية لوقوعها بعدما يدل عليها وحيث أنها لا تسلاخ في اجتماع أو مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف (قوله مغني الخ) أي هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الساماني وتختلف همزة التسوية بأمرين الأول أنها تسلاخ عن الاستفهام كتلك

وأم بها اعطف أرمز

التسوية

أو همزة عن لفظ أي مغني

(ش) أم على قسمين

منقطعة وستأتي ومتصلة

وهي التي تقع بعدها

التسوية نحو سواء على

أقت أم قعدت ومنه قوله

تعالى سواء علينا أجزعنا

أم صبرنا والتي تقع بعدها

مغنية عن أي نحو أعتنيك

زيد أم عمر وأي إيهما

عندك (ص)

وربما أسقطت الهمزة إن

* كان خفا المعنى بخلافها

أمن

(ش) أي قد تحذف الهمزة

يعني همزة التسوية والهمزة

المغنية عن أي عند أمن

اللبس وتكون أم متصلة

كما كانت والهمزة موجودة

ومنه قراءة ابن محيصن

سواء عليهم أنذرتهم أم لم

تنذرهم بأسقاط الهمزة من

أنذرتهم وقول الشاعر

أعمر ك ما أدري وإن كنت

دارياً

بسمع رمين الجرام بنان

أي أسمع (ص)

فتطلب جوابا بتعيين أحد الشئيين لا بنعم أولا لأنك إذا قلت أزيد قام أم عمرو كنت عالما بثبوت القيام لأحد همدون من ثبت له في جواب تعيينه وقد يجاب بلاخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كافي قصة ذي الدين وقباصه جواز نعم لأنبائهم ما بخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط اه صيان وفيه ان تعميم النفي في حديث ذي الدين ليس بمجرد دلالة بقوله كل ذلك لم يكن قبياسه في الاثبات ان لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كان يقل وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فان أتى بأوبدها كان السؤال عن الثبوت للأحد وعن النفي أصلا كانت قلت أثبت القيام لأحد همدون ولا في جواب بنعم أولا ويجوز بالتعيين لأنه جواب وزيادة * الثاني أن الغالب دخوله على مغردين ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أاتم أشد خلقا السماء أو يتأخر نحو وان أدري أقرب أم بعيدا متوعدون وقد تدخل على فليتين كقوله

فقلت للطيف مناعا فارتفتني * فقلت أهي سرت أم عادي حلم

إذا لارجح أن هي فاعل محذوف يفسر سرت واسميتين نحو ما أدري أزيد قائم أم هو قاعد ومفرد وجلة نحو قل ان أدري أقرب أم متوعدون أم يجعل له ربي أمدا بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبا الاعلى جلتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور وكما مر وتقل على مفرد وجلة كقوله

سواء عليك النفر أم بت ليلة * باهل القباب من عمير بن عامر

(قوله ومعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضمير وقت رقيدت وخت لام في قوله وأم بها اعطف فالمقصود لفظها هنا وهناك وسميت منقطعة لا تقطع الجلة بعدها عما قبلها فلا تعلق لأحد همدون بالأخرى (قوله ان تك مما قيدت به خلت) أي بان لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلا بل بالخبر المحض نحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراء أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الأنهي والبصير أم هل تستوى الظلمات الخ أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفي في ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد وكالتقرير أي جعل الشئ مقررا ثابتا نحو في فلو بهم مرض أم ارتابوا فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كافي الدمايني لأنه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين معها لا تقطع كل عن الآخر وكذا تكون مع الهمزة إذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كآز يد عندك أم لا لأنه لو اقتصر على الاول لاجيب بنعم أولا فلم يفتقر السؤال الى الثاني وإنما يدكر ليبيان أنه عرض له ظن الاتفاء فاستفهم عنه ضارب عن الثبوت ولولا ذلك اضاع قوله أم لا بلا فائدة كائنص عليه سيويو به وأما إذا لم يكن نقيضا كآز يد قام أم عمرو ففتحتم لهما فان كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما ففصله وان كان السائل عرض له ظن أن القائم عمرو بعد ظنه زيدا فاستفهم عن الثاني ضارب عن الاول فمقطعة كائنص على ذلك سيويو به (قوله وتفيد الاضراب) أي لزوما لا تفارقه وكثيرا ما تفيد مع استفهاما حقيقيا كأنها لا بل أم شاء أي بل أي شاء فاضرب عن الاخبار بكونها بالالى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه أصلا نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم من هذا الذي هو جندلكم إذا لا يدخل استفهام على استفهام وكذا أم يقولون افتراء كما يفيد تقدير الشارح لعدم احتياج المقام الى الاستفهام وجعل الدمايني هذه للاستفهام التوبيخي (قوله بل أي شاء) إنما قدر هي لان أم المنقطعة ليست عاطفة كائنص عليه الرضى وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص بالجل وعلى هذا فقد كرها هنا استطرادى التتميم أقسام أم رقيب تعطف الجمل فقط وقال المصنف وكذا المفرد بقلة سمع ان هناك لا بل أم شاء وأول بأن شاء نصب باري محذوفا (قوله للتخيير والاباحة) قال الشمني أي بحسب العقل والعرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا الا الشرعيين لان الكلام في المعنى اللغوي قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يعي الشرعيين كزوج هندا أو أختها وضيهرها كشمال الشارح فان امتناع الجمع واباحته فيهما لما يؤخذ من قرائن الحال قال في المعنى ومن العجب انهم ذكروا الاباحة والتخيير

وبانقطاع ومعنى بل وقت * ان تك مما قيدت به خلت (ش) أي إذا لم تقدم على أم همزة التسوية ولا همزة مغنية عن أي فهي منقطعة وتفيد الاضراب كبل كقوله تعالى لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراء أي بل يقولون افتراء ومثله انها لا بل أم شاء أي بل أي شاه (ص)

خبر أيج قسم بأورأهم واشكك واضراب بها أيضا (ش) أي نستعمل أول التخيير نحو خذ من مالي درهما أو دينارا أو لا اباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بين الاباحة والتخيير أن الاباحة لا تمنع الجمع والتخيير عنه ولا تقسم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ولا بهام على السامع نحو جاء زيد أو عمرو إذا كنت عالما بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السامع ومنه قوله تعالى وانا أو اياكم على هدى أو في ضلال مبين وللشك نحو جاء زيد أو عمرو إذا كنت شاكا في الجائي منهما

أى بل زادوا (ص)

وربما عاقبت الواو اذا *

لم يلف ذو اللفظ للبس منهذا

(ش) قد تستعمل أو بمعنى

الواو عند أمن اللبس

كقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا

* كجاءنى ربه موسى على قدر

أى وكانت له قدرا (ص)

ومثل أو فى القصد اما الثانية

* فى نحو اماذى واما الثانية

(ش) يعنى أن اما المسبوقة

بمثله تفيد ما تفيد أو من

التخيير نحو خذ من مالى

اما درهما واما دينارا

والاباحة نحو جالس اما

الحسن واما ابن سيرين

والتقسيم نحو الكامة اما

اسم واما فعل واما حرف

والإبهام والشك نحو جاء

امازيد واما عمرو وليست

امادته عاطفة خلافا لبعضهم

وذلك لدخول الواو عليها

وحرف العطف لا يدخل

على حرف العطف (ص)

وأول لكن نفيا أو نهيا ولا

* نداء أو أمرا أو اثباتا تلا

(ش) أى إنما يعطف

بل لكن بعد النسب نحو

ما ضربت زيد لكن همرا

و بعد النهى نحو لا تضرب

زيدا لكن عمرو يعطف

بلا بعد النداء نحو يا زيد

لصيغة أفعل ومثلهما بهذين المثالين ثم ذكر وهما الأول وهما بذلك لكن فى ابن يعقوب على التامخيص
أن المستفاد من الصيغة مطلق الاذن ومن أو الاذن فى الاحداث وما وراء ذلك من جواز الجمع وعدمه فن
القرائن فالفرق الذى فى الشارح ليس راجعا لفظ أو بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخيير
والاباحة إنما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد الخبر كفى التوضيح لكن صرح الشاطبي بان المختص
بالخبر هو الشك والابهام فقط وأما الباقي كالتقسيم والاضراب فى الموضعين وكلام المعنى يشعر به (قوله
ولا يضرب) أى بشرط تقدم نفي أو نهى واعادة العامل عند سيبويه كما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد
أولا يقم عمرو ولم يشترط الكوفيون وأبو على ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقراءة أبي السمال أو كلما
عاهدوا بسكون الواو لكن يحتمل أنها فى معاني الواو (قوله ماذا ترى الخ) قاله جرير لعبد الملك بن مروان
وقوله قد بليت يروى قد بمرت بفتح الموحدة وكسر الراء أى ضجرت وسمعت (قوله عاقبت الواو) أى
جاءت بمنها وهو مطلق الجمع (قوله جاء الخلافة) قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويرى اذ كانت
بدل أو لا شاهد فيه حيثئذ (تنبيه) أو بعد النفي أو النهى لنسب الجميع كقوله تعالى ولا تقطع منهم
أئمة أو كفورا لا الاحد فقط (قوله فى القصد) أى المعنى لافى العطف فغية اشارة لرد القول بأها عاطفة
(قوله اما الثانية) أى ان ذكرت كما هو الغالب وقد تحذف لذكر ما يغنى عنها كما أن تتكلم بخير والا
فاستكت وقوله

فأما ان تكون أخى بصدق * فأعرف منك غنى من سمينى

والافطر حنى واتخذنى * عدوا أتقيك وتقفينى

(قوله ما تفيد ما) أى من المعاني المشهورة المتفق عليها فخرج الاضراب ومعنى الواو فلاتا تى لهما اما ولم
ينبه عليهما لهما والاختلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أى الثانية ولا خلاف فى ان الاولى غير عاطفة
لانها تعترض بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عمرو (قوله وأول لكن الخ) أى اجعلها والية أى
تابعة لذلك فلاتعطف فى الاثبات خلافا للكوفيين فى العطف بها فيه فتثقل الحكم الى ما بعدهما وتصير الاول
مسكوت عنه كبل فى الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجل كقام زيد
لكن عمرو ولم يقم ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدر له خبر جاز ويشترط أيضا أن لا تكثر
بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمدا بأحد من رجالكم ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله
وليس رسول معطوفا بالواو على أبا لاختلافهما ايجابا وسلبا وذلك ممتنع فى عطف المفرد بالواو بل المعطوف
سها الجمله ولكن حرف استدراك وأن يكون معطوفا فها مفردا فلاتعطف بالجل سواء كانت بعد نفي أو نهى أو
أمر أو اثبات بل تتمحض للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشرط عطفها ثلاثة (قوله ولا الخ)
لامبتدأ خبره جملة تلو نداء الخ مفعول تلا أى شرط العطف بلا أن تلو نداء أو أمرا أو اثباتا وكذا النداء
والتضيض ويشترط أيضا أن لا يصدق أحد العاطف على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد وعكسه كفى
التسهيل بخلاف لامرأة وأن يكون ما بعدهما مفرد ليس صفة لما قبلها ولا خبرا لاحالا والا خرجت عن
العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لاضاحكا ولا
با كيا وأن لا تكثر بعطف والا كان العطف به وتمحضت هى للنفي تأسيسا كجاء زيد لابل عمرو أو
تأ كيدا كجاء زيد ولا عمرو كفى المعنى (قوله وبل لكن) أى فى المعنى بعد حال من بل أى اذا قلت
بل نفيا أو نهيا كانت مثل لكن فى المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقيضه
لما بعده كما ذكره الشارح فهى لقصر القلب لا غير ومثلها فى هذا المعنى وان لم يذكر المصنف لكن الا انه

لا عمرو و بعد الأمر نحو اضرب زيد الامرو و بعد الاثبات نحو جاء زيد لا عمرو

(٩ - (خضرى) - ثاقى)

ولا يعطف بلا بعد النفي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بل لكن فى الاثبات نحو جاء زيد لكن عمرو (ص) وبل لكن بعد مصححيهما

كأن في صريح بل فيها وانقلها للثان حكم الاول * في الخبر المثلث والامر الجلي (ش) يعطف ببل في الثاني والاسمي فتكون كأن في أنها تقر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا ففقرت النسبي والنهي السابقين وأثبتت القيام لعمرو والأضرب بضمير به ويعطف بها في الخبر المثلث والامر فتفيد الاضرب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يضرب الاول كأنه مسكوت عنه نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا (ص) وان على ضمير رفع مثلي * فطقت فافضل بالضمير المنفصل أو فاضل ما وبالفصل رد * في النظم فاشيا وضعفه اعتقد (ش) أي اذا عطف على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطف عليه بشئ ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أنتم وآبؤكم في ضلال مبين فقوله وآبؤكم مطوف على الضمير في كنتم وفد فصل بانتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير واليه أشار بقوله أو فاضل ما وذلك كلمة معول به نحو أكرمك وزيد (٦٦) ومنه قوله تعالى جنت عدن يدخلونها ومن صلح فن معطوف على الواو في

يدخلونها وصح ذلك للفصل بالمنفصل به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فأبؤنا معطوف على ما وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وبلا الضمير المرفوع المستتر في ذلك كأنه فصل نحو اضرب أنت وزيد ومنه قوله تعالى أسكن أنت وزوجك الجنة فزوجك معطوف على الضمير المستتر في أسكن وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار بقوله وبلا فصل يرد الى أنه قد ورد في النظم كثيرا العطف على الضمير المذكور بلا فصل كقوله قلت اذ أقبت وزهرتها دى *

مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول فان قلت ايجابا أو أمرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف في ضمير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتاً ونفياً وهي حينئذ حرف عطف واضراب انتقالي كما في المغنى فلا تعطف الا بهذه الاربعة لسكن يختلف منها كما رأيت وبشرط أيضاً افراد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف ابتداء للاضراب الاطالي نحو بل عباد مكرهون أي بل هم عباد أم يقولون به جنه بل جاءهم بالحق أو الا انتقالي من غرض الى آخر نحو فأسألكم من زكي وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون (قوله في صريح) كقوله منزل القوم في الربيع خاصة والتميهاء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى لكن قصرت للوقوف سميت بذلك لتوهان الماشي فيها (قوله الجلي) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض والتثني لان الامر قد يراد به مافيه معنى الطالب فيشملها فليس حشوا (قوله أو فاضل ما) بالجر عطفاً على ما قبله وما نكرة صفة لفواصل المقصد التعميم أي أي فاضل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي سواء كان مستترا أو بارزاً وانما اشترط الفصل لانه كالجزء من عام له لفظاً ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وألحق به مطلق فصل حصول الطول به (قوله فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو ممنوع ولذا قيل انه فاعل بمحذوف والمعطوف الجملة أي وليسكن زوجك كاسمياً أي لانه يغتفر في الشواني ورب شئ يصح تبعاً للاستقلال (قوله قلت اذ أقبت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع زهراء كحمر وحراء وتهادى أصله تهادى أي تبيختر حذفت احدى التاءين والمراد بالنعاج بقرا الوحش والغلاباء اسم جنس جمعى للقلاة أي الصحراء وتسفن جملة حالية أي ملن عن الطريق المسلك وبه لا نصب ينزع الخافض أي في ردل وقيد بتسفن الخ لانه أقوى في التبيختر لبعدها حينئذ عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي لتأويله بمستور والعدم ومثال العطف على المتصل البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمرو (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض حرفاً أو اسماً لا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لتعذر الانفصال في الجر بالا لاستعارة لعمول إعادة الجار عوضاً عن الفصل واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جر العامل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعملاً بدليل قولهم بيني وبينك مع أن بين

كنعاج الغلات تسفن رملاً فقوله وزهر معطوف على الضمير المستتر في أقبت وقد ورد ذلك في النثر قليلاً حكى سيبويه رحمه الله صررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطف على الضمير المستتر في سواء وعلم من كلام المصنف ان العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد ما قام الا هو وعمرو وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل نحو زيد ضربته وعمرو أو أياك وعمرو وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه الا بإعادة الجار له نحو صررت بك وزيد ولا يجوز صررت بك وزيد هذا منهج الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون واختاره المصنف وأشار اليه بقوله (ص) وعود خافض لذي عطف على ضمير خفض لازم ما قد جعله وليس عندى لازماً اذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مثبتاً (ش) أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض اذا عطف على ضمير الخفض لازمة ولا أقول به لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير الخفوض من غير إعادة الخافض فن النثر قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام

بحر الارحام عطفا على الهاء المجرورة بالباء ومن النظم ما أشده سيبويه رحمه الله تعالى
 فذهب فإليك والايام من عجب بحر الايام عطفا على الكاف المجرورة بالباء (ص)
 فاليوم قدبت نهجونا وتشتبنا * فالفاء قد تحذف مع ما عطفت *
 والواو اذا لبس هي انفردت بعطف عامل من ال قد بقي * معموله دفعا لوهم اتى (٦٧) (ش) قد تحذف الفاء مع معطوفها

للدلالة عليه ما ومنه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر أي فافطر فعليه عدة من أيام أخر فحذف فافطر والفاء الداخلة عليه وكذلك الواو ومنه قولهم راكب الناقة طليحان أي راكب الناقة والناقة طليحان وانفردت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف على ما لا محذوف بقي معموله ومنه قوله اذا ما الغائيات برزن يوما * زججن الحواجب والعيونا فاميون مفعول بفعل محذوف والتقدير وكحلن العيون فالفعل المحذوف موقوف على زججن (ص) وحذف متبوع بها هنا استبحر وعطفك الفعل على الفعل يصح (ش) قد تحذف المعطوف عليه للدلالة عليه وجعل منه قوله تعالى أفلم تكن آياتي تتلى عليكم قال الزخشرى التقدير ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم فحذف المعطوف عليه وهو ألم تأتكم وأشار بقوله

لا تضاف الالتمدد أو بالثاني وهو مجر دالتا كيد كالباء في كفي بالله وكالاسم الزائد في قوله ثم اسم السلام عليكم قولان أحدهما الثاني (قوله بحر الارحام) أي وتخفيف تسامون وجعل الجهور والواو للقسام على عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجلة ان الله جوابه وأجوابا عن البيت بشدوده (قوله والفاء قد تحذف) قال ابن هشام هذا البيتان بعده تتعلق بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها على قوله وان على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون بعد قوله واخصص بفاء الخ قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبقى معموله (قوله والواو) عطف على الضمير في تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك واذا ظرف متعلق بتحذف مضاف الى جلة لا لبس أي تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل عليه ما دلي (قوله وهي) أي الواو ومن ار بضم الميم ذهبت لامل أي محذوف وجلة قد بقي معموله ذهبت ثانه ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعا كاسكن أنت وزوجك أو منصوبا كمتبرؤا الدار والايان وكبيت الشارح أو محذورا كما كل بيضاء شحمة ولا سوداء شحمة فالله محذوف في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألفوا الايمان ولا كل سوداء وقوله دفعا تامل المحذوف أي وانما يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لاجل دفع الوهم أي المحذوف من تسلط فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوعا أي مسكونا في الثاني وانما يتبعوا المنزل والعطف على معمولي عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله وكذا الواو) وتشاركهما أم كقوله * فما أدري أرشد طلابها * أي أم غي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان) بفتح الطاء المهملة أي ضعيفان مهزولان وتنشئة هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فاميون منصوب بمحذوف) أي لان التزجج هو تريق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتبوؤا معنى استحسنا أو أنزوا (قوله وحذف متبوع) هو المعطوف عليه وقوله هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع القاء قليل كما في التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أفنضرب عنكم الذكرك صفا أولم يسير وانحو ذلك فالهمزة في ذلك كاه محلها الاصل والفاء والواو عطفا لجملة بعدهما على جملة مقدرة بينهما وبين الهمزة أي أنهم لم يسم ففمنضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا ويضربه انه تكاف ولا يطرد في نحو أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت مع أن الزخشرى جزم في مواضع بذهب الجمهور من ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيهها على صدرها والاصل فآلم تكن فالمعطوف جملة الاشتغال بتمامها (قوله وفي الافعال) أي بشرط اتحادها زنا سواء اتحدت أو لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قوم يوم القيامة فأوردتهم النار وعكسه نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك الآية على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل بسبب الشرط والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لاجلة الفعل والفواصل ظهور النصب والجزم في نحو يجعني أن تقوم تخرج ولم تقم وتخرج (قوله فالغيرات) أي فالحيل اللاتي أغرن صبحا على العدو فآثرن به أي بذلك الوقت أو بكان الاغارة نفع أي غبارا بشدة حركتهن فظهر ان آثرن لا محله لعطفه على

وعطفك الفعل الخ الى أن العطف ليس مختصا بالاسماء بل يكون في افعال نحو يقوم زيد ويقعد وجاز يسورك واضرب زيدا وقم (ص) واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل بجمده سهلا (ش) يجوز ان يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه ويجوز أيضا عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم فمن الاول قوله تعالى فالغيرات صبحا فآثرن به نفعاً وجعل منه قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ومن الثاني قوله

صلة آل وهي كذلك وأما جواهرها في العارية من آل (قوله فألفيته) أي وجدته ويبرر بضم التثنية في كسر
الموحدة آخره أي يهلك والشاهد في قوله وبحر أمم فاعل من الاجراء حيث عطفه على جلاله لا يبرر لا توافق
تأويل الاسم اذهى مفعول ثانٍ لالفية فبحر نصب بفتحته مقسرة على الياء المحذوفة للضرورة وعطفاً منه قوله
والعابر جمع معبر وهو المركب (قوله بات يهشيمها) يهشيم الشاعر رجالات يعاقب امرأته بالعصب الميثاق
أي السيف القاطع وتسمية العقاب عشاء استعارة بقصد من القصد ضد الجور في محل جوصفة ثانية لاهتصاب
في تأويل قاصد لان الاصل في الوصف الافراد لاجل بدليل جر المعطوف عليه والاسوق كافلس يجمع سابقاً
والله أعلم

(البذل)

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها واصطلاحاً ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلاً)
أي عند البصريين أما الكوفيون فقبيل يسمونه ترجمة وتبيناً وقيل تكريراً (قوله المقصود بالنسبة)
أي الحكم المنسوب الى متبوعه اثباتاً أو نفياً (قوله بلا واسطة) المراد بها حروف العطف والافعال بدل من
المرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان الخ ونحو تكون لنا عيداً
لاولنا وآخرنا (قوله مكمل للمقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو ايضاحه (قوله المعطوف
بذل) أي بعد الاثبات كما مثله وكذا المعطوف بل لكن بعده بناء على قول الكوفيين به فان كلامهم ما هو
المقصود بالحكم السابق وهو الاثبات دون ما قبلهما لانه صار كالسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن
أما المعطوف بهم ما بعد النفي فليس مقصوداً به أصلاً كما أن المعطوف بلا ليس مقصوداً بما قبلها بل يشبه له
نقيض الاول والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصوداً أصلاً بالحكم الاول وهو هذه الثلاثة
فتخرج قيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الاثبات فيخرج
بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عد ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظر الكونه
مقصوداً والموضح بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصوداً
أصلاً وهو معنى قولهم في نية الطرح لكنه انما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فانه لا يصح حذف زيد من
قطعت زيدا يده لعدم ما يعود اليه الضمير الآن يقال معنى كونه في نية الطرح انه لم يقصد بحكم العامل ومعناه
فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال وكذا نيت الخبر في قوله

ان السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن مثل قرن الاعضب

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملاً في البذل وقال الزمخشري معنى طرحه أن البذل مستقل بنفسه لا متمم له
(قوله مطابقاً) مفعول ثانٍ ليلقي مقدم عليه ونائب فاعله يعود الى بدلا في البيت قبله (قوله أو ما يشتمل)
ما واقعة على بدل ويشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود لما وهاء عليه للمبدل منه المشعور به من لفظ
البذل أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل ان المشتمل هو المبدل اما على انه المبدل
منه كما أشار اليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضمير ان لكن يلزم عليها عيب السناد
وعلى الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للجهول وعليه
نائب فاعله ليس منهما ثم يرد على القولين أن الثاني لا يطرد في سرق زيد ثوبه لعدم اشتغال زيد على الثوب
ولا الاول في نفعي زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بل العكس فيهما إلا أن يراد بالاشتغال مطلق
الملابسة والتعلق بغير السكينة والجزئية لا الاحتماء الظرفي حقيقة أو مجازاً واختار الموضح ان المشتمل هو
العامل قيل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البذل أي بدل عليه اجالا لكونه لا يناسب المبدل منه في فهم
انه مرتبط بشئ آخر كاعجبني زيد علمه أو حسنه اذا لا تعجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها
كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه انما يفيد تعلق السرقه بشئ منسوب لزيد لا بذاته وكذا ايسر لونه

قاله يمين ما يدينه عنده
وشره عطاء يستحق المخابرا
وقوله بات يهشيمها بعصب باثر
يقصد في أسوقها وجأثر
فبحر عطاء معطوف على
يبير وجأثر معطوف على
يقصد (ص)

(البذل)

التابع المقصود بالحكم بلا
واسطة هو المسمى بدلاً
(ش) البذل هو التابع
المقصود بالنسبة بلا واسطة
فالتابع جنس والمقصود
بالنسبة فصل أخرج
الذمت والتوكيد وعطف
البيان لان كل واحد منها
مكمل للمقصود بالنسبة
لا مقصود بها وبلا واسطة
أخرج المعطوف ببل نحو
جاء زيد بل عمرو فان عمرا
هو المقصود بالنسبة ولكن
بواسطة وهي بل وأخرج
المعطوف بالواو ونحوها فان
كل واحد منهما مقصود
بالنسبة ولكن بواسطة
(ص)

مطابقاً وبعضاً أو ما يشتمل
عليه ينافي أو كعطوف ببل

وذا الاضراب اعزان قصد المحب * وذن قصد غلط به سلب كره خالفه وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلامدى (ش) البديل
 البديل منه المساوى له فى المعنى نحو صمرت (٦٩) للبديل منه المساوى له فى المعنى نحو صمرت

بأخيك زيد وزيره خالدا
 الثانى بديل البعض من
 السكل نحواً كالت رغب
 ثلثه وقبله اليد الثالث بديل
 الاشتغال وهو الدال على
 معنى فى متبوعه نحو
 أعجبت زيد علمه واعرفه
 حقه الرابع البديل المبين
 للبديل منه وهو المراد بقوله
 أو كمعطوف بيل وهو على
 قسمين أحدهما ما يقصد
 متبوعه كما يقصد وهو يسمى
 بديل الاضراب وبديل
 البداء نحواً كالت خبر الجا
 قصدت أو لا اخبار بانك
 أ كالت خبراً ثم بدالك أنك
 تخبر أنك أ كالت لجا أيضاً
 وهو المراد بقوله
 وذا الاضراب اعزان قصدا
 صبح
 أى البديل الذى هو كمعطوف
 بيل انسيه للاضراب ان
 قصد متبوعه كما يقصد وهو
 الثانى ما لا يقصد متبوعه
 بل يكون المقصود البديل فقط
 وانما غلط المتكلم فقد كره
 البديل منه ويسمى بديل الغلط
 والنسيان نحو رأيت رجلاً
 جارا أردت أنك تخبراً ولا
 أنك رأيت جارا فغلطت
 بذكر الرجل وهو المراد
 بقوله
 ودون قصد غلط به سلب

من الشر الحرام قتال فيه فإن السؤال انما يكون عن معنى واقع فى الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم
 فلو كان العامل على معنى البديل اجالا وهو معنى اشتغاله عليه وفيه أنه لا يطرده فى نحو زيد ماله كثير معاملة
 انما اشتغاله به يعاقى بالاول حقيقة فلا يبدل على البديل ولا يحسن تخريج على ان الخبر هو العامل فى المبتدا
 انما هو انما يشار عليه قتل أصحاب الأعداء فان أصحاب لا يفسد حقيقة فلا يبدل على البديل ولا
 جئت على دأيه ولذا قال ابن غازى معنى اشتغال العامل تعلق معناه بالبديل وان تعلق فى اللفظ بغيره ولا يردان
 بيل البعض من السكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتغال فى كل من الأقوال
 الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير السكبة والجزية واللم يطرده فى شئ منها (قوله وذا) أى الذى
 كالمعطوف بيل اعز بضم الزاى أى انسيه للاضراب بان تقول هو بديل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله
 ودون قصد ظرف لمعطوف بيل عليه محب أى وان وقع دون قصد للمتبوع أى قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع
 أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يقين فساد كما قاله سم وهو المسمى ببديل النسيان وغلط خبر مبتدا
 محذوف على حذف مضاف أى هو بديل غلط وجملة به سلب صفة ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من
 السياق أى سلب ببديل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثانى فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب
 المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به بمعنى بديل الغلط على الاستخدام أى
 وان وقع دون قصد فهو بديل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ فى نسبة الحكم الى الاول (قوله على أربعة
 أقسام) زيد خامس وهو بديل كل من بعض كلفته غدوة يوم الجمعة ينصب يوم اذا يصح جعله ظرفاً ثانياً لان
 ظرف الزمان لا تعدد بلا عطف قال السبوطى ووجدت له شاهداً فى التنزيل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة
 ولا يظلمون شيئاً جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بديل كل من كل يجعل آل فى الجنة للجنس (قوله بديل السكل)
 سماه المصنف بديل مطابق لوقوعه فى أسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد لله الجار وانما يطابق السكل على
 ذى أجزأ تعالى الله عن ذلك (قوله المساوى له فى المعنى) أى بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات
 واحدة فيتعقان ما صدقوا وان اختلفا فمهما كره بدأخوك (قوله بديل البعض) أى قليلا كان أو مسارياً أو
 أكثر ككأ كالت الرغب ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفى بديل الاشتغال من ضمير يعود للبديل منه عند
 الجمهور خلافاً لما فى شرح السكبية وهو امام كور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلا ان جعل بديلاً من
 الناس أى منهم وكشال المصنف فان تقديره قبله اليد منه أو ألع عوض عن الضمير ما بديل السكل فلا يحتاج
 لربط لانه عين البديل منه فى المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدا قيل وادخل آل على كل وبعض خطأ
 لما زمتها الاضافة لفظاً ونية كقبل وبعد وأى لكن جوز بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلا (قوله وهو
 الدال الخ) أى فتبوعه مشتعل عليه كما مر (قوله الاضراب) أى الاتمالة لا الاطالى (قوله وبديل البداء)
 بفتح الموحدة والدال المهملة مع المدأى الظهور لان المتكلم بعد ذكره الأزل قصداً بدأ أى ظهر له ذكر الثانى
 وبعضهم نقاه وجعل التابع معطوفاً حذف الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها (قوله بديل الغلط والنسيان) أى
 بديل شئ ذكر غلطاً بأن سبق اللسان اليه أو نسياناً بان قصد أو لا ثم تبين فساد قصده لأن البديل نفسه هو الغلط
 أو النسيان بل هو لفظهما فتبين أن اللفظ متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح
 لكن الشارح تبعاً للمصنف وكثير لم يفرقوه من الغلط (قوله لسكل من القسمين) أى وللثالث أيضاً ان
 كان أراداً ولا الأمر بأخذ النبل نسما وهو اسم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الإرادة وان الصواب أخذ
 المدى فدكره (قوله وهى الشفرة) بفتح الشين المعجمة هى السكين العربية والجمع شفاك كسكة وكلاب

أى اذا لم يكن البديل منه مقصوداً فيسمى البديل بديل الغلط لانه من بيل للغلط الذى سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذ نبلامدى يصح
 أن يكون مثلاً لسكل من القسمين لانه ان قصد النبل والمدى فهو بديل الاضراب وان قصد المدى فقط وهو جمع مدية وهى الشفرة

كأنك ابتهاجك استهلا
(ش) أي لا يبدل الظاهر
من ضمير الحاضر إلا أن
ن البدل بدل كل من كل
فتنضي الاحاطة بالشمول
كان بدله اشتمال أو بدل
من كل فالأول كقول
نالى تكون لنا عيدا
ولنا وآخرنا فالأول بدل
ن الضمير المجزور باللام
فونافان لم يدل على
حاطة امتنع نحو رأيتك
بدله الثاني كقوله

رأيت أن أمرك لن يطاعا
وما ألقىني حلمي مضاعا
لمى بدل اشتمال من
ن فى ألقىني والثالث
قوله

عدنى بالسجن والاداهم
جلى فرجلى شدة المناسم
جلى بدل بعض من
ن فى أوعدنى وفهم
ن كلامه أنه يبدل
ظاهر من الظاهر مطلقا
قدم تمثيله وان ضمير
مبية يبدل منه الظاهر
القائمه وزر خالدا
(ن)

دل المضمّن الهمز يلى
همزا كن ذا أسعيد
على

(ن) إذا أبدل من اسم
ستفهام وجب دخول
زة الاستفهام على البدل
ومن ذا أسعيد أم على وما

ل أخيرا أم شر أو متى فتأنيذا غدا أم بعد غد
الى ان ياستعن بنائه من

وشفرات كسجدة وسجدات والمدى بضم الميم فى المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أى متسكما
كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وضمير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلا أى الاما أى بدلا جلا
احاطة أى أظهرها بان كان بدل كل دالا على الشمول أو بدلا اقتضى بعضا الخ وسكونه عن بدل الاضراب
يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهل بجوازه (قوله كأنك) بكسر الهمزة أى كهذه الجملة وابتهاجك
أى فرحك بدل اشتمال من الكاف وجلة استهلا بالسين المهملة خبران والسين والتاء زائدتان أولاهما ورة
أى ان ابتهاجك أمال الغلوب أو صيرها مائلة اليك ولكون المبدل منه فى نية الطرح راعى فى الخبر ضمير
الابتهاج والالتمال استتممت (قوله لأولنا الخ) أى لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وإرادة
الجميع كسبحان الله بكرة وأصيلا أى كل وقت وفى إعادة اللام دليل على ان البدل على نية تكرار العامل كما
هو قول الأكثر (قوله امتنع) أى عند جهور البصريين وأجازوا الأخفش (قوله والاداهم) جمع
أدهم وهو قديد الحديد رشة بشين معجمة فثلاثة فنون أى غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر
السين المهملة أصله خف البعير استهلا بدم الانسان بجمع الغلظ (قوله فرجلى) أى الأولى بدل من الباء
وقيل منادى استهزاء بالموعود (قوله مطلقا) أى بدل كل أو غيره (قوله ان ضمير الغيبة الخ) قال
الصبان أى البارز وان لم يحضر فى الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز هذا أعجبتنى جالها كجلا يجوز
تعجبنى جالك اه وهو غير مسلم لتصريحهم فى كلمة الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن فى الخبر
ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لان أعجبتنى ماض مؤنث فلا يسند للذكر بناء على
وجوب صحة حلول البدل محل الاول وتعجبنى مضارع مبسوء بقاء الخطاب فلا يسند للظاهر وأما فى نحو
ز بدلا أعجبتنى جاله فلا مانع من جعل جاله بدلا من الفاعل المستتر على أنه مر فى عطف البيان عن السمايين
ان صحة الاحلال غير لازمة لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فتأمل بانصاف * واعلم انه لا يبدل
مضمرا من مضمرا ولا من ظاهر مطلقا الا اذا أفاد اضرابا وأما نحو قات أنت ومررت بك أنت فتوكيد اتفاقا
وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا اياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله
وبدل المضمّن الهمز) أى وبدل الاسم الذى ضمن معنى همزة الاستفهام بلى الخ وكذا بدل المضمّن معنى
الشرط بلى ان الشرطية كن يقيم ان زيد وان عمرو وأقم معه وما تصنع ان خير وان شرانج به ومتى
تسافر ان ليلا وان نهارا أتبعك وخرج بالمضمّن ماض صرح معه بحرف الاستفهام والشرط فلا يلى بدله ذلك
نحو هل أحجاءك زيدا وعمرو وان تضرب أحدا زيدا أو عمرا أضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى
الله عليه وسلم أيمامة ولدت من سيدها فهى حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أى مع أنه لم يلى حرف الشرط
والجواب أن ذلك ليس بواجب فى الشرط بل غالب فى الكشف أن يومئذ بدل من اذا زلت وكذا قال أبو
البقاء ولذا لم يذكره هنا ولا فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان فى مجلس سئل فيه عن ذلك بان
البدل انما يلى حرف الشرط اذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضره مع
أنه ترد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من أمثلتهم ان حرف الشرط انما يلى كفى بدل
التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيها ليس تفصيلا فتأمل (قوله كن ذا الخ) من اسم
استفهام مبتدأ خبره ذا أسعيد بدل من من والجملة فى محل جر بالكاف لقصد لفظها (قوله ويبدل الفعل
الخ) أى بشرط الاتحاد فى الزمان دون النوع كالى العطف فيجوز ان جئتنى تمش الى أكرمك قاله ابن
هشام ثم الحق كما قاله الشاطبي محى الاقسام كما فيه فبدل الكل بهذا المثال فان المجى هو نفس المشى وبدل
الاشتمال كآية البيت الذين فى الشارح فان لقي الآثام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هى هو فهو بدل كل

والمباينة تستلزم الاخذ كرها أو طوعا ومنه مثال المان فان وصول قاصدا الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليه أو يقال ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين اليهم بنفسه أو بوسيلة بناء على أن البديل هو المشتبه وانما رتب قوله بمن على الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم أنه من الكرام فلا يخيب قاصده وبديل اليه من نحو ان تصل تسجد لله برحلك ومن جعل هذا بديل اشتمال لان الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعدهما من ان المراد الاشتمال بغیر السكاية والجزئية والا كان كل بديل بعض كذلك أفاده الهنيد وبديل الغلط جوزه سيديو وجعاعة والقياس يقتضيه كان تطعم زيدا فكسبه جبة يشكر ك اه (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مباداة الملك أى الاتقياد اليه وعلى بديل الماء خبر ان مقبدا والله نصب بنزع الخافض وهو وار القسم وان تبايعا بكسر الباء اسم ان وتؤخذ بديل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف أى أخذ كره أو جال أى كرها وهو أنسب بقوله طائعا (تنبيه) الدليل على ان البديل في هذه الامثلة هو الفعل وحده لاجلة الفعل والفاعل ظهورا عراب الاول من نصب أو جزم على الثانى فهو بديل مفرد من مفرد ما بديل الجملة من الجملة فكسوفه تعالى أممكم بما تملكون أممكم بأنعام وبنين لان الاولى صلة النوى والثانية بديل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ النداء ﴾

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمدفوها أكثر من القصص فلغاته أربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسى لان قياس فاعل كنادى الفعال وغيره مما عاى لكن وجه الضم مع المدان لما انتفت المشاركة في نادى كان بمنزلة الثلاثى الدال على صوت وقياسه فعال بالضم كصرخ صراخا فن راعى اللفظ كسر ومد من راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما تخفيفا وقيل المضموم اسم لا مصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساء كفى العزى وهو لغة النداء بأى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بياء أو احدى أخواتها والمراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل يا لله ولا تناقض في يازيد لا تقبل لان يا لطلب اقباله ليسمع النهى فلم يتوجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا لالاميز لانه الذى تتأنى اجابته وأما غيره كيا جبال ويا أرض فاستعارة مكينة حيث شبهه بالميز في النفس وباتخيل (قوله وللنادى) الاظهر فتح داله وان صحح الكسر أيضا والنداء صفة من النداء وهو البعد والكاف في كانه بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على مسخيل أل الموصولة ويا وهما محذوفتان للضرورة أى وللنادى الذى هو نداء ومماثلة بالخ وانما قد هالانها أهم الادوات اذ تدخل في كل نداء ولا يقدر عند الحذف غيرها وتعين في الجلالة والمستغاث وأما هالانها أهم الادوات اذ تدخل في كل نداء ولا يقدر عند الحذف غيرها فتعريفها (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد تم كفى التسهيل فتكمل الادوات ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أى المقصور للنادى أى القريب (فائدة) ذهب بعضهم الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالأكسر فيكمل للهمزة أقسام الكلمة فهى حروف للاستفهام وفعل أمر من الوأى وهو الوعدو أمم فعل بمعنى أدعو ولكنها في الثانى مكسورة ولها في ذلك نظائر صرت كعلي ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج الى الصوت لسمع وهذه الادوات مشتملة على حرف المداكن هذا ظاهر في غير أى بالقصر ومنه المبرد أن أيا وهما للبعيد وأى والهمزة للقريب ر يا للجميع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى للتوسط وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد استثنى يله منزلة كما اشار له الشارح بقوله أو في حكمه وكذا تجرد التأكيدهما بما يتلو النداء وعلى منع عكسه لئلا يكيد لعدم تأنيبه ولا مانع منه للتشديد (قوله واز يداه) وحرف نداء وتنبه وز يدا من نادى مضموم تقدير المناسبة ألف النسبة والهاء للسكت (قوله قد يعرى) بضم الباء وشدة الراء أى يجرد من حرف

ذلك يلقى أثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بدل من يلقى فأعرب بأعرابه وهو الجزم وكذا قوله

ان على الله أن تبايعا
تؤخذ كرها وتجبى طائعا
فتؤخذ بديل من تبايع
ولذلك نصب (ص)

﴿ النداء ﴾

وللنادى النداء أو كانه يا
وأى وأكنا أيام هيا
والهمز للنادى والمان ندب
أر يا وغير والذى اللبس
اجتنب

(ش) لا يخالو المنادى من أن يكون مندوبا أو غيره فان كان غير مندوب فاما أن يكون بعيدا أو في حكم البعيد كالنائم والساهى أو قريبا فان كان بعيدا أو في حكمه فله من حروف النداء يا رأى وأو يا وهما وان كان قريبا فله الهمزة نحو أزيد أقبيل وان كان مندوبا وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه فله وا نحو واز يداه وواظهم راه ويا أيضا عند عدم التباسه بغير المندوب فان التباس تعينت وا وامتنت يا (ص)

وغير مندوب ومضمر وما جامعتا فاند يعرى فاعلها

(ش) لا يجوز حذف حرف النداء مع المنسوب نحو وا زيدا ولا مع الضمير نحو يا اياك قد كفيتمك ولا مع المستغاث نحو يا زيدا وأما ضميره فمحذوف معها الحرف جواز افتقار في يازيد أقبل زيدا قبل وفي يا عبد الله اركب عبد الله اركب لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل وكذا مع اسم الجنس حتى أن أكثر النحويين منعه ولكن أجازوه طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا قال ومن منعه فانصر عاذله أي انصر من يعذله على منعه لورود السماع به فمما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي يا هؤلاء وقول الشاعر ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرأس * س شيبا إلى الصبا من سبيل أي إذا و ما ورد منه مع اسم الجنس قولهم أصبح ليل أي بالليل وأطرق كرا أي يا كرا (ص)

وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه فمعهدا (ش) لا يخلو المنادى من أن يكون مفردا أو مضافا أو مشبهابه فان كان مفردا فلما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو نكرة ضمير

النداء لفظا (قوله وذاك) أي التعري المفهوم من يعري (قوله والمشاركة) حقيقة أن يقول والمشاركة أي اسم الإشارة لأنه الذي تدخل عليه بالكنه عطفه على الجنس أي في اسم الجنس واسم المشاركة أي الاسم الدال عليه من حيث أنه مشارك له وهو اسم الإشارة وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقا وقيد الشاطبي بغير المنصل بكاف الخطاب فلا يقال يا هذا (قوله لا يجوز حذف الخ) أي لأن الحذف ينافي مد الصوت المطلوب في المنسوب والمستغاث ويفوت الدلالة على أنه المصغر لكونه شاذا قليا لا يقاس عليه على الصحيح بل منعه بعضهم مطلقا وأول ما سمع منه كيا اياك قد كفيتمك وقوله

يا أبحر بن أبحر يا أنت * أنت الذي طلعت عام جمعة

أبان يافيه للتنبيه وإياك مفعول المحذوف يفسره كفيتمك وأنت مبتدأ مؤكداً بآيات الثانية والذي خبره ومحل الخلاف ضمير المخاطب ما غيره فلا ينادى اتفاقا وأما حديث ياهو يامن لاهو الا هو فلفظ هو في مثله اسم الذات العلمية لا ضمير وقولك يا ناخن (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده في التفسير بالبنى لانهاد وهو النكرة المقصودة ما غيره المقصودة كيارجال اخذ بيدي فبإلزامه الحرف كافي شرح الكافية وظاهر الاشتمول بلا خلاف لكن صرح المرادى بأن بعضهم أجاز الحذف معه أي صار له لم يعتبره لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة لا تفوت الدلالة على النداء لكونه بال والمندادى البعيد لا يحتاجه مد الصوت لنداء الحذف والمتعجب منه لانه كالمستغاث لفظا وحكما كيا للساء والعشب تعجبان أكثرهما فالجمله سبعة وفي الإشارة راسم الجنس الممين الخلاف الذي في الشارح (قوله حتى أن أكثر النحويين منعه) أي الحذف فيهما وهو ذهب البصريين وحاولوا المسجوع على ضرورة أو شد وذو نحو من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما ما لا انصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظمها ونثرها وقصر اسم الإشارة على السماع اذ لم يرد إلا في الشعر وقد قال في شرح الكافية وقول الكوفيين في اسم الجنس أصبح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بأن هؤلاء بمعنى الذين خبراً تم وقتلون صلته أروهم اسم إشارة خبراً تم أو عكسه وقتلون حال (قوله ذا ارعواء) مصدر نائب عن فعله أي يا هذا انكف عن دراعي الصبا انكفا (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشيء أي أنت بالصبح بالليل وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يافتي فلم يلتفت لقولها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها استعطفه ليخاصها بما هي فيه بمعنى الصبح (قوله أطرق كرا) أي يا كروان فرخم محذوف النون على لغة من لا ينتظر فتبعتها الانفال لكونها لينازلتها كمناراً كما سبأني ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأكله حلال اجماعاً كافي حياة الحيوان وهذا مثل تمامه ان النعام في القرى يضرب لمن تكبر وقد تواضع أشرف منه (قوله وابن المعرف) أي سواء سبق أمره بغير النداء كالعلم أو حصل به وهو النكرة المقصودة فان تعريها انما هو بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على أمره العلمية ويزيد بالنداء وضوحاً لأنه ينكر قبل النداء إذا المنادى فلا يقبل التنكير كالجلالة واسم الإشارة وانما انكر عند اضافته لان مقصوده الأصلي التعريف أو التخصيص ولو بقيت العلمية لفت الاضافة وأما النداء فقصوده الأصلي طلب الاصفاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم وانما لم يجتمع النداء مع اللفظ لاجتماع بين أداتي تعريه ظاهرين بخلاف العلمية فإنها بغير أداة ظاهرة فتدبر (قوله بنى الخ) قيل حلة بناء شبهه بكاف ذلك خطاباً فراداً عن الاضافة ورد بان النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها وانما هي شبهه بكاف الضمير في نحو أدعوك خطاباً وفراداً تعريها هي مشابهة لكاف ذلك لفظاً ومعنى فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه بالتعريف النكرة وبني على حركة ابداناً بعروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها إذا كسر يلبس بالمضاف لباء المتكلم بعد حذفها والفتح مقصودة فلان كان مفرداً أو معرفة أو نكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به فان كان يرفع

مقصودة فلان كان مفرداً أو معرفة أو نكرة مقصودة بني على ما كان يرفع به فان كان يرفع

و يارجياون و يكون في محل
نصب على المفعولية لان
المنادى مفعول به في المضي
ونصبه فعل مضمر ثابت
يا منابه فاصل ياز بدأدعو
زيد الخذف ادعو ونابت
يا منابه (ص)

وانوا انضمام ما بنوا قبل
النداء

وليحجر بحري ذي بناء
جددا

(ش) أى اذا كان الاسم

للمنادى مبنيًا قبل النداء

قدر بعد النداء بناؤه على

الضم نحو يا هذا ويحري

بحري ما تجدد بناؤه بالنداء

كزيد في أنه يتبع بالرفع

مراعاة للضم المقدر فيه

وبالنصب مراعاة للمحل

فتقول يا هذا العاقل

والعاقل بالرفع والنصب كما

تقول يازيد الظريف

والظريف (ص)

والفرد المنكور والمضاف

وشبهه انصب عادما خلافا

(ش) تقدم أن المنادى

اذا كان مفردا معرفة أو

نكرة مقصودة يبنى على

ما كان يرفع به وذلك كرهنا

أنه اذا كان مفردا نكرة

أى غير مقصودة أو مضافا

أو مشبها به نصب فتقال

الاول قول الأعمى يارجلان

خديدي وقول الشاعر

يا بس به عند قلبها الغار حذفها أو أضافه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به (قوله بالضمة) أى ظاهرة
أو مقصورة فيجب تقديرها في ياموسى ويقاضى ويحذف تنوين قاض انتفاعا لبعثاته وثبت ياؤه عند الخليل
ألم يبق موجب حذفها وتستمر محذوفة عند المبرد لانه نودى منوناً محذوف الياء حذفت تنوينه للبناء وبقى
حذف يائه أفاده الصبان والظاهر جريان ذلك الخلاف في يافى (قوله يازيدان) الظاهر انه من النكرة
المقصودة اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الابد تنكيره وإن اتزمه أن فى غير النداء عوضا عن العامية فكذا يعوض
عنها تعريف النداء وما يقيده صانع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة
فانما ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان عالما (قوله يارجياون) صغره ليسوع جمعه بالواد والنون (قوله فعل
مضمر) أى عند سيبويه وقال المبرد نصب بحرف النداء لانه مسد للفعل فعلى المنهين يازيد جلة الا
أن جزأها قدس ان عند سيبويه وهما الفعل والفاعل وعند المبرد سد حرف النداء مسد للفعل وحده واستمر
الفاعل فيه لانه لما عمل عمله تحمل الضمير مثله وأما المنادى ففضله مفعول به لانه واجب الذكر لثلاثين
النداء (قوله حذف ادعو) أى لزوما لكثرة الاستعمال وسد الحرف مسده فى طلب الاقبال ولا يرد
أن ادعو خبر فلا يكون أصلا للانشاء وهو النداء لجواز أن يقصد بالعدل الانشاء أيضا ولذا كان الأولى
تقديره ماضيا لانه الغالب فى الانشاء (قوله فى أنه يتبع بالرفع الخ) أى ولا يجوز اتباع حركته الأصلية فى
نحو يا سيبويه ويا هؤلاء لبعدها بالصتهاعن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه يعرضه أشبه الاعراب
العارض بالعامل ويهنا ينحل للغز المشهور فى هؤلاء وكذا المحكى فيبنى على ضم مقدم للحكاية كاعرابه فى
غير النداء ويرفع تابعه أو ينصب كياتأبط شرا المقدم والمقدم ولا يجوز اتباع حركته الأصلية وفى قوله بالرفع
تسامح يعلم من الفصل الآتى (قوله والمضافا) أى لغير ضمير الخطاب والافلا ينادى أصلا لئلا يلزم جمع
خطابين لشخصين فى جلة واحدة اذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو متمنع (قوله عادما خلافا)
أى فى الجلة والافتعال يجوز الضم فيما اضافته غير محضة أو كما قيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الخلاف له حظ من النظر

(قوله أو مشبها به) هو ما اتصل به شئ من تمام معناه فيطول به كالمضاف اما بكونه عاملا فيه رفعاً أو غيره
كما حسمنا وجهه ويا طالعاجبلا ويا رقية قابلا وكنيا غافلا والموت يطلبه ان جعلت الجلة حالاً من الضمير
فى غافلا أو بعلقة عليه فى انسمية قبل النداء كياتلثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير
سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الغراء يارجلان كى أقبل وكقوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده
يا عظيم يا رحى لى كل عظيم ويا حليما لا يجهل وقول الشاعر * أدارا يحزوى هجت للعين عسيرة * لان
النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تنمة المنادى كالعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك فى المعرفة
الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانهما حينئذ مفردة مقصودة
وان احتمل الامر ان جاز وراز ولا يرد أن النكرة تعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجلة
لانه يفترق فى المعرفة الطارئة وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليها بما عالا المنعوت وحداد أفاده
المصرح فى التسهيل أن الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت
فقوله هنا وابن المعرف المفرد أى وجوباً فى غير الموصوف وجوازاً فيه قال سم وبمحصر الشبيه بالمضاف
فيما ذكر يعلم أن الموصول فى نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمها كما يقدر فى سيبويه (قوله أيا
راكبالخ) ان شرطية مدغمة فى ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما
ونجرات بلد باليمن (قوله وياضارب عمرو) أشار به لارد على ثعلب فى الاضافة غير المحفظة

(١٠ - (خضرى) ب ثانى)

أياراكيا اما عرضت قبلها * ندامى من بحران أن لا تافيا

ومثال الثانى قولك يا غلام زيدو ياضارب عمرو ومثال الثالث قولك يا طالعاجبلا يا حسمنا وجهه

(قوله وياثلاثة وثلاثين) أي فيمن سمعته بذلك فيجب نصبهما بالاخلاف الأول لشبهه المضاف في الطول والثاني اعطاه على المنصوب ويمتنع حينئذ ادخال يا على الثاني لانه جزء علم كعبده شمس فان ناديت جماعة هذه عندهم فان لم تنهين نصبتهما أيضاً وان عرفت فان أردت بهما جماعة من معينتين ضممت الأولى لانه نكرة مقصودة وعرفت الثاني بأن على المختار لانه نكرة أو يذهبها معين ولم يكتف بتعريف النداء لان يالم تباشره ونصبته أو رفعت لانه تابع المضموم الا اذا أعيدت يافيجب ضمه مجردا من أل وان أراد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما في القسمية سم (قوله ونحو زيد) مفعول ضم ومفعول افتتح ضمير محذوف يعود عليه ومن نحو الخ حال من زيد ولان يفتح التاء من وهن من اذا ضعف أو بضمها من أهان غيره أذله (قوله اذا كان المنادى مفردا الخ) ذكر ستة شروط أفادها المتن بالمثل وسيأتي محترزها وبقى سابع كون المنادى ظاهر الاعراب فتحو يا عيسى بن مريم بتعين فيه تقدير الضم اذ لا تقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وتامن وهو كون ابن مفردا لا مثني ولا جمعا ولا يخفى أخذ ههنا من صنيع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الأول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه فالتثني والجمع على حده خارجان عن ذلك وانظر جمع التفسير كياز يود ابن بكر وابن عمرو وابن خالد هل هو كالمفرد أم لا ومقتضى تعليمهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه في ذلك اذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف فتأمل وشرط النووي في شرح منسل كون البنوة حقيقة (قوله وصف ابن) أي أو ابنة بخلاف بنت لقلة استعمالها في نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أي مذكر أو مؤنث وكذا العلم الأول كياز يود ابن فاطمة ويا هناد ابنة زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشتراط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفردا أم لاصيان وحقه أن يقول مضافا بالنصب على أنه حال من ابن لانه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف بنكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الأصل وأما الفتح فاتباع لفتح ابن لكون الحاضر بينهما ساكنا غير حصين أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف فكسمة عشر أرفتح اعراب على اقحام ابن وادافه زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه للاستهله واما فتحة ابن فعلى الأول اعراب وعلى الثاني بناء وضم النداء مقدر عليه كيقدر في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كما في التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فتقول في اعرابه على الأول زيد منادى قد رضمه لفتح اقباعه لابن وابن صفته منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد ابن منادى ٢ وضمه مقدر على ابن الحركة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لضافته الى سعيد ولفظ ابن معجم بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان اعدم تمام الأول الا بالمضاف اليه وهل يجوز كونه توكيدا للفظيا بالمرادف كما سيأتي في سعيد بعد الاوس فتكون فتحة اعرابا تأمل (قوله ويجب حذف ألف ابن خطأ) أي بالشروط السابقة كما يصرح به قوله والحالة هذه لم يقع أول سطر أو تقطع همزته للشعر والاثبت وكذا ان عدم شرط كأن لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر وابن بكر على أو فصل منه أول يمكن صفته بل بدلا وخبر اول ومنسوخا أو نصب باعنى أو كان منادى كجاء زيد ابن بكر أي يا ابن بكر أو كان مستغفما عنه كهل زيد ابن بكر أو ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد ثنى أو جمع كما مر مثاله ولم يضاف لاسم أبيه حقيقة بل اضميره أو لجلده أو معلمه أو للفظ ابن أو أخ مثلا قال الدينوري في كتاب الرسم أو لقلب غلب على أبيه أو صناعة أشهر بها كجاء زيد ابن الأمير أو القاضي زاد الطبري في نظم له وألامه كعيسى ابن مريم فكل ذلك ثبت فيه الألف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مرأنهم غلطوا من شرط تذكير العلمين في مسئلة جواز الفتح وقد قال في التسهيل كل ما يجوز فتح المنادى المضموم أو جب حذف تنوينه في غير النداء الا لضرورة وحذف ألف ابن خطأ اه وفي الصبان ومثل ابن في ذلك ابنة نظير ما مر ولا فرق في كل ذلك بين كون العلم اسما

ويا ثلاثة وثلاثين (ص)
ونحو زيد بضم واقتح من
نحو أزيدين سعيد
لانهم
(ش) أي اذا كان المنادى
مفردا علميا ووصف بابن
مضاف الى علم ولم يفصل
بين المنادى وبين ابن جاز
لك في المنادى وجهان
البناء على الضم نحو يازيد
ابن عمرو والفتح اتباعا نحو
يازيد بن عمر ويرر ويجب
حذف ألف ابن والحالة
هذه خطأ (ص)

٢ قوله وضمه مقدر على
ابن فيه تأمل لضافته الى
سعيد فخه أن يكون في
محل نصب لانه على هذا
الوجه يكون زيد بن مضافا
وسعيد مضاف اليه كما اذا
قلت يا خمسة عشر زيد
فتأمل اه وسيأتي في
نحو سعيد سعيد الاوس
ما يصرح بذلك اه منه

والضم ان لم يل الين علما * ويل الين علم قدحما (ش) أى اذا لم يقع ابن بعد علم أولم يقع بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع فتحه فقال
الاول نحو يا غلام ابن عمرو ويل الظريف ابن عمرو ومثال الثاني يا زيد ابن (٧٥) أخينا فيجب بذاه زيد على الضم في

هذه الامثلة ويجب ان يضاف
ألف ابن والحالة هذه (ص)
واضم أو انصب ما اضطرارا
نونا

مما له استحقاق ضم بينا
(ش) تقدم انه اذا كان
المنادى مفردا معرفة
أو نكرة مقصودة يجب
بناءؤه على الضم وذكروا
انه اذا اضطر شاعر الى
تكوين هذا المنادى كان
له تنوين وهو مضموم
وكان له نصبه وقد ورد
السمع ههنا فن الاول قوله
سلام الله يا مطر عليها *
وليس عليك يا مطر السلام
ون الثاني قوله

ضربت صدرها الى وقالت
* يا عديا لقد وقتلك الارق
(ص)

واضطرار خص جمع يا وائل
* الامع الله وعجكي الجبل
والا كثيرا اللهم بالتعويض
* وشديا اللهم في قريض
(ش) لا يجوز الجمع بين
حرف النداء وأل في غير
اسم الله تعالى وما سمي به
من الجبل الا في ضرورة
الشعر كقوله

فيا الغلامان اللذان فرا *
اياكما ان تعقبا اذا شرا
وأما مع اسم الله تعالى
وعجكي الجبل فيجوز
فتقول يا الله بقطع الهمزة

أو كشيعة أو لقباً على ما سرج به ابن خروف وجزم الراعي بوجود التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول
مضافا كجاء أبو محمد بن زيد واختاره الصفدى به نقله الخلاف فيه وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء
زيد بن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قدحما وان لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه
والواو فيه بمعنى أولان انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا
وهو مضى فعل الشرط في المعنى كاسيأتى في عوامل الجزم أى فالضم متحتم أو ان قدحما جوابه حذف
فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدأ ربط بالضمير في حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة
كاسر غير مصرية (قوله أى اذا لم يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول
والفصل بينه وبين ابن كذا ذكره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كذا زيد الفاضل اذ يصدق عليه أنه لم يقع
الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفى الموضوع وقوله أولم يقع الخ هو مفاد محجز البيت وهو محترز شرط رابع
أى عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلا منه أو
عطف بيمان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان نثي الابن أو جمع أو وقع بعد مثني أو جمع أولم تكن
البنوة حقيقة أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه (قوله يا غلام
ابن عمرو) افترض وجوب ضمه بان النكرة الموصوفة يجب نصبها أو يجوز على ما مر الا أن يقال لعلة
وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافي جواز ان نصب كشبيهه المضاف أفاده الصبان
(قوله واضم الخ) في تعبيره بالضم والنصب اشارة الى أن المنون اضطرارا يكون مبنيا اذا ضم كحاله قبل
الاضطرار ومعر با اذا نصب رجوعا لاصل الامعاء وحيث يتعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب
(قوله محاله الخ) بيان لما الاول حال منها واستحقاق مبتدأ خبره بينا وله متعلق به بتضمينه معنى أثبت وجهة
المبتدأ والخبر صلة ما الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أى متعجبة من نجأتى مع ما لاقيت من الحروب
على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب قالى بمعنى منى متعلق بحال محذوفة كذا كر أو يضرب
لتضمينه معنى تعجبت وأصل أواقى وواقى جمع واقية أى حافظة فابدأت البوا والاولى همزة لاسيأتى في قوله
وههنا أول الواو ين رداً الخ (قوله في قريض) فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشئ قطعة سعى به الشعر
لاقطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى أن ذكر المصنف يامثال لا يفسد غثاها باقى
الادوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبه به نحو يا الاسد
شدة قبل لان تقديره يامثل الاسد كخفى مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل باقى الحقيقة على أل ولا
يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبه في الاول يدل على معنى المضاف المحذوف
وهو المشلية بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمي به من الموصل المحلى بأل مع صلته كيا الذى قام وصو به الناظم
وان منعه سيبويه فان سمي به بلاصلته منع نداؤه اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أى لان العلم
مفارقتهال صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في النداء وحيث ثبتت ألف يا وجوباً وقوله ووصلها أى
نظر الاصلها وحيث ثبتت ألف يا أو تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع
ثبوت ألف يا لان ما بدى بهمزة الوصل فعلا كان أو غيره يجب قطعها في التسمية به لصيرورتها جزءاً من الاسم
فتقطع في النداء أيضاً ولا يجوز وصلها انظر الاصلان كما في الجلالة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم بيم
الخ) أى فهو منادى بمعنى على ضم الهاء على المختار في محل نصب والميم عوض عن يا فرا من دخولها على أل
وخصت الميم لمناسبتها ليا في انهاء التعريف عند جبر وشددت لتسكون على حرفين كيا وأخرت تبركاً بالبداية

وروصلها وتقول فيمن اسمه الرجل منطلق يا الرجل منطلق أقبل والاكثر في نداء اسم الله تعالى اللهم بيم مشددة معوضة من حرف النداء
وشد الجمع بين الميم وحرف النداء في قوله

ألزمه نصبا كآز يد ذا الحيل

(ش) أي اذا كان تابع

المنادى في المصنف

مصابيح الألف واللام

وجب نصبه نحو يازيد

صاحب عمرو (ص)

وماسواه ارفع أو نصب

واجعلا

كاستقل نسقا وبدلا

(ش) أي وماسوى المضاف

المنكور يجوز رفعه ونصبه

وهو المضاف المصاحب لال

والمفرد فتقول يازيد

الكريم الاب برفع الكريم

ونصبه ويازيد الظريف

برفع الظريف ونصبه وحكم

عطف البيان والتوكيد

حكم الصفة فتقول يارجل

زيدوزيد بالرفع والنصب

ويأثم أجمعون وأجمعين

وأعطف النسق والبدل

ففي حكم المنادى المستقل

فيجب ضمه ان كان

مفردا نحو يارجل زيد

ويارجل وزيد كما يجب

الضم لوقلت يازيد ويوجب

نصبه ان كان مضافا نحو

يازيد أبا عبد الله ويازيد

وأبا عبد الله كما يجب نصبه

لو قلت يا أبا عبد الله (ص)

وان يكن مصحوبا ال

مانسقا

ففيه وجهان ورفع ينتقي

(ش) أي انما يجب بناء

المنسوق على الضم اذا

كان مفردا معرفة بغير ال

فان كان بالجاز فيه وجهان الرفع والنصب

باسم الله تعالى ادل يجب كون العوض في محل المعوض منه كبناء عدة وألفان أما البديل فيجب فيه ذلك كافي ماء وماء وتعالى وتعالى فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند سبويه كالا يوصف غيره مما يختص بالنداء وأجازه المبرد نحو قل اللهم فاطر السموات وجه سبويه على النداء المستأنف وقد تحذف منه ال فيصير لا هم وهو كثير في الشعر (قوله اني اذا الخ) الحدث بفتح الحاء من مكاره الدنيا والما أي نزل (تنه) تستعمل اللهم على ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيا أن يذكرها المحبب تمكين الجواب في ذهن السامع نحو اللهم نعم في جواب أزيد قائم الثالث أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة الوقوع أو بعده نحو أنا أزيد لك اللهم اذالم تدعني اذ الزيادة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول المؤلفين اللهم الآن يقال كذا قيل وهي على هذين موقوفة لا معرفة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهي غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكن أو الندرة فتكون معرفة كالاول ولوسلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

(فصل) (قوله تابع ذى الضم) نصب بمحذوف يفسره الزمه والمضاف صفته ودون ال حال من تابع أرم من ضميره في المضاف قيل ولوقال ذى البناء لشمس المثنى والجمع وأنت خير بان البناء عند المصنف لعظم هو نفس الحركات وما نائب عنها فالضم الذي هو أحد أنواعه يصدق بالضمه وما نائب عنها فتدبر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كياسيبويه هذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبديل وهو النعت والبيان والتوكيد بقرينة ما بعده واعلم ان تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظر السكونه مخاطبا والغيبة نظرا لكونه اسما ظاهرا كياز يد نفسك أو نفسه ويأثم ككم أركهم وياذا الذي قت أوقام (قوله وجب نصبه) أي مراعاة لمحل المادى ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة والاجاز لكونها في نية الانفصال كيازيد ضارب زيد بالضم والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضى وان صرح السيوطي بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كافي الصبان وقد مر انه يتسامح في المعرفة الطارئة وحينئذ فقول الشارح يازيد صاحب عمر ومشكل من وجهين كما لا يخفى الآن يراد بصاحب الدوام وأنه غلبت عليه الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وماسوى المضاف المذكور) أي من تابع ذى الضم خاصة تخرج تابع المصوب فيجب نصبه مضافا أو غيره محلى بالال والنسق والبديل فكاستقل لما يأتي (قوله والمفرد) أي عن الاضافة فقط كيازيد الظريف أو عنها وعن ال كيازيد وكذا يارجل ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة غير محضة مع خلوه من ال والمنسبه به كما مر عن الرضى (قوله برفع الكريم) فيه تسميح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من ال والاضافة لعدم بنائه واعلم ان محل ذلك في النعت اذا كان طارئا بعد النداء أما قبله فينصب منعونه لشبهه بالمضاف كما مر في نصب النعت تبعاله (قوله في حكم المنادى المستقل) أي لان البديل على نية تكرار العامل وهو يا والعاطف كالنائب عنه (قوله فيجب ضمه) أي ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده (قوله وان يكن الخ) اسمها انسق ومصحوب ال خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كاستقل الخ وخص التقييد بالنسق لان البديل لا يكون الا خاليا من ال اذ حرف النداء مقدرا قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ سوغه التقسيم (قوله وجهان) أي لا متناع تقدير حرف النداء قبله بسبب ال فاشبه النعت في ان العامل فيه هو العامل في الاول جاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحل رفعه ولو كان مضافا كيازيد والحسن الوجه قال الصبان ولا بعد فيه اه أي لان اضافته تكون غير محضة أبدا في نية الانفصال اذا اضافته محضة

والختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف ولهذا قال ورفع ينتقى أى يختار فتقول يا زيد والسلام بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى يا جبال أقرى معه والطير برفعه ونصبه (ص) (٧٧) وأيهما مصحوب أل بعد صفة

يلزم بالرفع لى ذى المعرفة وأيهما الذى ورد * ووصف أى بسوى هذا

يرد

(ش) أى يقال يا أيها الرجل ويا أيها الذى فعل كذا فأى منادى مفرد مبنى

على الضم وهما زائدة والرجل صفة لأى ويجب رفعه عند الجمهور لأنه المقصود

بالنداء وأجاز المازنى نصبه قياسا على جواز نصب الظريف فى قولك

يا زيد الظريف بالرفع والنصب ولا توصف أى

الاباسم جنس محلى بال كالرجل أو باسم إشارة نحو يا أيها أقبس أو

بموصول محلى بال نحو يا أيها الذى فعل كذا (ص)

وذا إشارة كأى فى الصفة ان كانت تركها يفيت المعرفة

(ش) يقال يا هذا الرجل فيجب رفع الرجل ان جعل هذا وصلة لندائه كما

يجب رفع صفة أى والى هذا أشار بقوله

ان كان تركها يفيت المعرفة فان لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء ما بعده لم يجب رفع صفة بل يجوز الرفع

يقال يا بعد بعد الأوس ويانيم (ش) ثانيا

لا تدخله أل (قوله والختار الرفع) أى تبع اللفظ لما فيه من مشاكلة الحركة ولكونه أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لان ما فيه أل لا يباشرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشرفه وتسمك بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الاعرج على نصب الطير عطفا على محل جبال وأجيب باحتمال انه بالعطف على فضلا قبله أو بسخرنا مقبرا (قوله وأيهما الخ) مبتدأ خبره يلزم ومصحوب أل مفعوله مقدم عليه وبعد وصفة وبالرفع أحوال منه أى وأيهما يلزم مصحوب أل حال كونه صفة لمرفوعا كأننا بعده أو مصحوب أل مبتدأ ثان خبره يلزم والجملة خبر أيها حذف رابطها أى يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل مالتا ويله بالنداء كور من أيها الذى أو حذف خبر أحد ههنا دلالة الآخر عليه أى ورد أيضا وقوله بسوى هذا أى الذى كور من مصحوب أل وذا الذى (قوله فإى منادى مفرد) أى نكرة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان ثبتت صفتها أرجعت كإيهما الرجلان أو الرجل لكن يختارنا نيتها لتأنيث صفتها كإيهما النفس ولا يجب كما قاله الساماني (قوله وهما زائدة) أى حرف تنبيه زائد لا محل له لئلا يكتفى بذكرها عوضا عما قلنا من الإضافة كما عوضوا عنها ما زائدة فى نحو يا مائدة وأوصت ها بالنداء لانه محل تنبيه وما بالشرط لانه يناسبه الإبهام والغلب فتصح هذه الهماء وقد تضم اذالم يكن بعدها اسم إشارة (قوله ويجب رفعه) أى تبع اللفظ لها فنيه التسامع الماروكند يجب رفع نعتها اذا نعت كإيهما الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كما فى الاشمونى والظاهر ان المانع من ذلك عدم السماع والافتناع أى فى محل نصب مثلها كما اختاره الصبان ولم يوجد مانع من صراعاته فى نعتها كما وجد فى أى (قوله لانه المقصود بالنداء) أى وأى وصلة لندائه لا ممتنع جمع حرف النداء وأل وهو مفرد فوجب ضمها كالأى باشرف الحرف تنبيهها على انه المنادى وخصت أى بالتوصل بها لوضعها على الإبهام واحتياجها للخصص فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الإشارة فى ذلك قام مقامها (قوله محلى بال) أى الجنسية بحسب الأصل وان صارت الآن للحضور وكان نصير كذلك بعد اسم الإشارة وخرج بها العهدية كالزبدى والزائدة سواء فارت الوضوح كاليسع والسموأل أو كانت للحال كالحرف أو فى العلم بالغلبة كالنجم فكل ذلك لا يتوصل لندائه بأى ولا بذال ينادى هو مجردا من أل وأجاز فى شرح الكافية ادخال ياعلى أل الزائدة المقارنة للوضع كاليسع (قوله أو باسم الإشارة) أى بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا أيها ذاك الرجل خلافا لابن كيسان ولا يشترط نعتة حينئذ يذى أل كما مثله الشارح وفاق لابن عصفور والناظم بدليل قوله

أيها ذان كلا زاد كما * ودعائى وأغلا فيمن وغل

بخلاف ما اذا نودى اسم الإشارة نفسه (قوله كإى فى الصفة) أى فى لزومها ولزوم رفعها كونها بال من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهور انه لا يوصف بمثلها يراعى فيه حال المشار اليه من جمع وغيره نحو يا هذان الرجلان بخلاف أى كما مر (قوله يفيت) بضم الياء مضارع أفات الرباعى ومفعوله الاول محذوف أى يفيت مخاطب معرفة المشار اليه (قوله ان جعل هذا وصلة لندائه) بان قصد نداء ما بعدها كقولك لقائم بين قوم جالس يا ذا القائم ويا ذا الذى قام فان قصد نداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه مخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله فى غير النداء (قوله فى نحو سعد الخ) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مسردا وكره مضافا الى غيره علما كان كاملا أو اسم جنس كيار رجل رجل القوم أو وصفا كإيهما صاحب صاحب زيد خلافا لكوفيين فان لم يصف الثانى كإيهما زيد لم يجب نصبه (قوله يانيم تيم عدى) احتراز بالاضافة عن

والنصب (ص) فى نحو سعد سعد الأوس يقتضب * ثان وضع واقتضب ولا نصب (ش) تيم عدى ويا زيد زيد

الضم الثاني ويجوز في الأول الضم والنصب فان ضم الأول كان الثاني منصوباً على التوكيد أو على اضمحلاله أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء (٧٨) وان نصب الأول فذهب سيبويه انه مضاف الى ما بعد الاسم والثاني مقحوم بين

المضاف والمضاف اليه
من مذهب البردانه مضاف
الى محذوف مثل ما أضيف
اليه الثاني وان الأصل
يأتي على نيم على حذف
عدي الأول لدلالة الثاني
عليه (ص)

المندادى المضاف الى ياء
المتكلم

واجعل منادى صح ان
يضاف اليها

ذهب عبد الله بن عبد الله
عبد الله

(ش) اذا أضيف المندادى
الى ياء المتكلم فاما أن يكون

تخيلاً أو مفعلاً فان كان
مفعلاً فكلمة حكمه غير

مندادى وقد سبق حكمه في
المضاف الى ياء المتكلم وان

كان تخيلاً جاز فيه خمسة
أوجه أحدها حذف الياء

والاستغناء بالكسرة نحو
يا عبد وهذا هو الأكثر

الثاني اثبات الياء ساكنة
نحو يا عبدى وهو دون الأول

في الكثرة الثالث قلب الياء
ألها وحذفها والاستغناء

بها بالفتحة نحو يا عبد
الرابع قلبها ألفاً وإبقاؤها

وقلب الكسرة فتحة نحو
يا عبد الخامس اثبات الياء

محركة بالفتحة نحو يا عبدى
(ص)

وفتح أو كسر وحذف الياء المستمر * في يابن أم يابن عم لا مفر

(ش) اذا أضيف المندادى الى مضاف الى ياء المتكلم وجب اثبات الياء

٧ (قوله منصوب بفتحة مقدرة الخ) فيه نظر لأن المبنى اعرابه محلى لا تقديرى فخفه أن يكون في محل نصب فتأمل اه منه

تيم مرة من قرين وتيم قبس وغيرهما (قوله اليعملات) جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل
والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة وإضافة زبد اليها لاشتهاره بالحداء أى الغناء طافى السير (قوله فان ضم
الأول) أى لكونه مفرداً معرفة (قوله على التوكيد) أى للأول باعتبار محله قاله المصنف وتعقب
بأنه لا يصح توكيداً معنوياً لانه ليس من ألفاظه ولا لفظياً لاتصاله بما لم يتصل به الأول ولاختلاف جهتي
التعريف اذ تعريف الأول بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لا يضاف حتى يجرى من العلمية والمصنف
أن يكتب في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شئ (قوله والثاني مقحوم) أى
زائد بناء على جواز زيادة الأسماء والفصل بين المتضامين كالفصل لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى وكان حقه
ان ينون لعدم الاضافة لكونه ترك للشاكلة وعليه ففتحة اتباعه للأول فيما يظهر لانه غير مطلوب لعامل
وصرح الأشموني بنصب الثاني توكيداً لفظياً بوافقه تفسير الحفيد الاغام بالتأكيده اللفظي ففتحة
أعراب ويغنى عن الفصل به وعدم تنوينه لما مر ولا يصح جعله بدلاً أو بياناً كما كان في صورة الضم اذ لا يكونان
الابعد تمام الأول كما مر في زيد بن سعيد (قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أى ونصب الثاني حينئذ
على أحد الأوجه الخمسة المذكورة عند ضم الأول وبقي مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين كخسمة عشر
وجعل مجموعهما منادى مضافاً الى ما بعد الثاني ٧ منصوب بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم
الثاني واما حركة الأول ففتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم
(المندادى المضاف الى ياء المتكلم)

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة على الأفصح فيها آخره ألف أو واو أو ياء غير
مشددة كفتاى ومسلمى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحة كما مر بيانه
وتجوز العاصم حذفها في المثني والجمع اكتفاء ببيانهم ما يرد التباس الجمع حينئذ بالمفرد المضاف للياء ساكنة
(قوله وان كان محيياً) أى ومفعلاً يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أى بشرط أن لا يكون المضاف
وصفاً مفرداً عاملاً كياء مكرمى والاثنتين اثبات يائه مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها أما في المثني والجمع فتفتح
فقط لأنه من المعتل (قوله وهو دون الأول) ويليهِ في الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألفاً ثم حذف
الألف فهو أضعفها ولذا منعه الأكثرون لكن أجازوا الأخفش والفارسي كقوله

ولست براجع ما فات منى * بلهف ولا بليت ولا لوانى

أى بقولى يا لها ولم يرتبها المصنف لضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقديم ان سكون الياء أصل أول
لأنه أصل كل مبنى والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى على حرف واحد وبقي وجه سادس وهو ضم الاسم بعد
حذفها كالمفرد اكتفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداءؤه مضافاً للياء كالأبوين
والقوم لان نحو الغلام قرى رب السجن أحب الى وحكى يارب اغفر لى ويأثم لاتفعلى بالضم فهو منصوب
لاضافته تقدير الكن منع ظهور نصبه مشاكاة المفرد فعلى هذا لا يجوز في تابعه الا لنصب لسنن جوز أبو
حيان رفعه اجراءه كالمفرد في حكم التابع أيضاً (قوله قلب الياء ألفاً) أى لحذفها او يتوصل اليها بفتح ما قبل
الياء ولا يجرى على قاعدة القلب والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالاضافة كأصلها وان الفتحة
قبلها المناسبة وانصب النداء مقدراً سم (قوله وفتح) مبتدأ سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف
الياء عطف على كسر الوافيه بمعنى مع أى أو كسر مع حذف الياء واستمر رأى اطرد خبره وأفرده على اية

المذكور

المذكور لان العطف بالوان أو التسمية كالوار (قوله الا في ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا بنت كافي
النصر يح (قوله فتحذف الياء منها) أي وجوباً وأما انباتها في قوله * يا ابن أمي ويشقيق نفسي *
وقلبها ألفاً في قوله * يا ابنة عمي لا تلومي واهجي * فضرورة (قوله وتكسر الميم) أي لتبدل على الياء
المحذوفة وهو وجود من الفتح (قوله أو تفتح) هو عند الكسائي المناسبة لالف المحذوفة المنقلبة عن الياء
فأعربها مقدر للناسبة وعند البصريين فتح بناء التركيب الاسمين تخمسة عشر وهو مضاف للياء تقديرها
كما قاله الرضي فأعربها مقدر لحركة البناء التركيبي ويحتمل قطعه عن الاضافة أصلاً فيقدر فيه الضم
تخمسة عشر (قوله ومن الياء) متعلق بعوض الواقع خبراً عن التاء (قوله يأت) أي زيادة على
اللغات الست في ياعبدى كما يفيد قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لانه مضاف للياء المحذوفة
المعوض عنها تاء التانيث فهي حرف اذ لم تنقلب الياء اليها كالألف ونصبه مقدر لفتححة مناسبة التاء اذ هي
تقتضي فتح ما قبلها أبداً وخصت التاء بالتعويض لمناسبة الياء في أنها تزداد آخر الاسم للفتحيم كعلامه
وهو يناسب الابد والام وقد تبدل هاء وقفوا خطأ وبهما قرئ في السبع ورسمت في المصحف بالتاء كما في
التسهيل فالاولى موافقته (قوله بفتح التاء) هو الاقرب تبعاً لما هي عوض عنه والكسر أكثر وهو
عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء وسمع ضمها وقد قرئ بهن فالجمله تسع لغات في نداء الابوين
(قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الالف المنقلبة عنها وأما قوله

أيأبتي لازلت فينا فاتما * لنا أمل في العيش مادمت عائشاً

وقوله * ياأبتاعلك أو عسا كما * فضرورة لكن الثاني أهون لنهابة صورة الياء المعوض عنها بل قيل
لا ضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمنادى والمندوب والمستغاث
فتكون لغة عشرة والله أعلم

(أسماء لازمت النداء)

لازمت فعل ماض كضربت لرسم التاء مجرورة فالنداء مفعوله وقطع النظر عن الرسم يحتمل انه اسم
فاعل كضاربة امامنون والنداء مفعوله أو هو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أفاد أن هناك ألفاظاً
أخر تختص بالنداء كابت وامت والهم (قوله وزن يا خبات) فاعل اطرد في سبب متعاقبه والامر عطف
على وزن يحذف مضافين أي واطرد اسم فعل الامر حال كونه كخبات هذا في الوزن والبناء على الكسر
وكذا في الشروط وقوله من الثلاثي متعلق باطرد فهو راجع لهما لانه شرط في كل منهما (قوله يافل)
بضم الفاء واللام ولا تأتي فلة بضم الفاء فقط وأصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الالف
والنون للترخيم وكلها كنيات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشاوي والمصنف الا ان
احذف عندهم للتخفيف لا للترخيم والاقيل للذكر فلا ولا تأتي فلان كما يعلم مما يأتي قال المصنف ولا
ينقصان في غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا جري الشعر فل والمصنف عند البصريين ان فل
وفلة كنياتان عن نكرتين من جنس الانسان كما أشار اليه الشارح بقوله أي يارجل وهما المختصان
بالنداء لا يخرجان عنه أصلاً وأما الآتي في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادتهما في الياء وأما فلان
وفلانة فكنياتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلان بالنون فهما غيرهما عن مادة
وحكما (قوله وياؤمان) بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللؤم أي الشيخ ودناءة النفس وبمعناه
وحكمه يادأهم وياؤمان وياؤمان بفتح النون والاكثر في بناء مفعلان كونه للندم كما ذكر وقد
جاء في المدح كيا مطيبان ويا مكرمان ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان وامرأة مثمنة فعلى
أصهار القول أي مقول فيه يا مكرمان (قوله وهو مسموع) أي مقصور على السماع باجتماع في جميع

الا في ابن أم وابن عم
فتحذف الياء منهما الكثرة
الاستعمال وتكسر الميم
أو تفتح فتقول يا ابن أم
أقبل ويا ابن عم لامفر
بفتح الميم أو كسرهما (ص)
وفي النداء أبت امت عرض
* واكسر أو افتح ومن
اليا التاء عوض

(ش) يقال في النداء يا أبت
ويا أمت بفتح التاء وكسرهما
ولا يجوز اثبات الياء فلا
تقول يا أبتى ويا أمتى لان
التاء عوض عن الياء ولا
يجتمع بين العوض والمعووض
عنه (ص)

(أسماء لازمت النداء)

وفل بعض ما يخص بالنداء
* أو مان نومان كذا
واطردا

في سبب الاتي وزن يا خبات
والامر هكذا من الثلاثي
وشاع في سبب الذكور فحل *

ولا تقس وجري الشعر فل

(ش) من الاسماء مالا

يستعمل الا في النداء نحو

يا فل أي يارجل وياؤمان

للعظيم اللؤم وياؤمان

للكثير النوم وهو مسموع

وأشار بقوله واطردا في

سبب الاتي الى أنه ينقاس

الوصاف المذكورة كما يفيد تعبير المصنف باطراد فيما بعدها الامفعلان في القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصف اللزم كما ذكر بخلاف العلم كقطام وأما قوله أطوف ما أطوف ثم آوى * الى بيت قعيدته لكاع

فعلى تقدير مقول فيها يالكاع أو هو ضرورة (قوله مبني على الكسر) اعلم ان فعال أمرا كينزال مبني شبهه الحرف في الجود كسائر أسماء الافعال أو لضمه معنى لام الامر وفعال وصفا مبني شبهه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعلة كما أن الامر معدول عن افعال فهو مشبه للحرف بالواسطة وبني على حركة لاتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل (قوله وبالكاع) أي يا خبيثة (قوله للدلالة على الامر) ذكره هذا المستطردى لمناسبة خبات في وزنه وبناءه على الكسر وشروطه لان كلاهما لا يبنى الا من ثلاثي تام كامل التصرف فلا ينيان من مزيد ونحو دراك من ادرك مما عي ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو يندر ويدع لعدم تمام تصرفهما (قوله يافسقى الخ) بوزن عمر ممنوع من الصرف للوصفية والعدل عن فاسق وغادر وأما الكع فعن الكع لانه من الكع لكاعة كظرف ظرافة فهو الكع أي اقيم فعدل عنه الى الكع للبالغة ولم يسمع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبت معدول عن خبيث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقبل * والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وامسك الخ لصفة لها بتقدير مقول فيها أمسك الخ يصف الشاعر ابلا أقبلت نزاجة متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلان أي احجز بينهم والله أعلم

(الاستغاثة)

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا ما يمنع حذفها كما مر (قوله كيا للرنضي) أفاد أنه يجوز اقتران المستغاث بأل وهو اجماع لان يالم تباشره بخلاف غيره من المناديات (قوله فيحجر المستغاث بلام) أي فهو معرب وان كان منادى مفرد لان تركيبه مع اللام أعطاء شبهة بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والافك غيره من المناديات كما سيأتي واذا كان معربا قبل النداء والابقى على بنائه كيا لهذا افتداهم بني على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في نابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أي الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضي تميز الجر (قوله بلام مفتوحة) أي مع غير ياء المتكلم امامها فتكسر كقوله

فيا شوق ما بقي وبالي من النوى * ويادمع ما جرى وبقلب ما أصي

أجاز أبو الفتح أن يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان يالي لا يقع الا مستغاثا لاجله والمستغاث به مخدوف وفاقا لابن عصفور واعلم انه اختلف في هذه اللام فقل هي بقية آل والاصل يا آل زيد حذف الهمزة تخفيفا فالتقت الالب بعدها بألف يا خذفت احداهما الساكنين وبقية اللام فهي اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر فيها لا مقدر في زيد ونقله المصنف عن السكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر وفتحت لما في الشارح وللفرق بين المستغاث به وله فقل زائدة لا تتعلق بشئ والصحيح انها أصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى ما يمدى باللام كأن تجيء وقبل بحرف النداء نيابة عن الفعل ولا بد من التضمن هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أي من اجله وهو امانة متصرف له فتعين اللام كقول عمر يا لله لاساميين أو منتصر عليه فقد تخلفه امان لاسهات أي لاتعالميل مثلها كقوله يا للرجال ذوى الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لهم دينا

في النداء استعمال فعال مبني على الكسر في ذم الاتي وسبها من كل فعل ثلاثي نحو يا خبيث ويا فاسق وبالكاع وكذلك ينقاس استعمال فعال مبني على الكسر من كل فاعل ثلاثي للدلالة على الامر نحو زل وضرب وقتال أي انزل واضرب واقتل وكثرا استعمال فعل في النداء خاصة مقصودا به سب الذكر نحو يافسقى ويا غدر وبالكاع ولا ينقاس ذلك وأشار بقوله وجرى الشعر فل الى أن بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلانا عن قل (ص)

(الاستغاثة)

اذا استغاث اسم منادى مخفضا

باللام مفتوحا كيا للرنضي (ش) يقال يا زيد لعمر و فيحجر المستغاث بلام مفتوحة ويجر المستغاث له بلام

وافتح مع المعطوف ان
كررت يا

وفي سوى ذلك بالكسر
انما

(ش) اذا عطف على
المستغاث مستغاث آخر

فاما ان تكرر معه يا أولا
فان تكررت لم تفتح

نحو يا يزيد يا عمرو ليعبر
وان لم تكرر لم بالكسر

نحو يا يزيد يا عمرو ليعبر
يلزم كسر اللام مع المستغاث

له والى هذا اشار بقوله
وفي سوى ذلك بالكسر

انما أى في سوى المستغاث
والمعطوف عليه الذى

تكررت معه يا كسر اللام
وجوبا فتكسر مع

المعطوف الذى لم يكرر
معه يا ومع المستغاث (ص)

ولام ما استغاث عاقبت
الف

ومثله اسم ذر تعجب ألف
(ش) تحذف لام المستغاث

ويؤتى بألف في آخره عوضا
عنها نحو يا زيد يا عمرو

ومثل المستغاث المتعجب
منه نحو يا لداهية

وبالاعجب فيجبر بلام
مفتوحة كما يجبر المستغاث

وتعاقب اللام في الاسم
المتعجب منه ألف فتقول

يا عجب يا زيد (ص)
(لداهية)

لما للمنادى اجعل المنادى وما
فكر لم يندب ولا ما بهما

ويندب الموصول بالذى اشهر * كبر زعمى وامن حفر (ش)

(قوله مكسورة) أى على أصل لام الجر مع المظهر أمام المضمر فتفتح كيان بدلك الامع ياء المتكلم على
ماحر واذا قلت يالك احتمل ان الخطاب مستغاث به وله وحى متعاقبة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل
النداء أى أدعوك لن يدفالكلام جلتان وقيل بفعل النداء أو بيا النائية عنه أو بحال محذوفة من المستغاث
به أى مدعوا لن يدفك وجلة واحدة (قوله وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوف وفار قوله مع المعطوف أى مع
المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أى في سوى
المستغاث الخ) أعاد ان اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالند كور فيعيد
اختصاص الكسر بالمعطوف بلاياء وبالمستغاث له كررت يا لم لا ولا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من
كررت ولا المعطوف مع التكرار لئلا يشبه المستغاث الأول في تافض قوله باللام مفتوحا مع ان أولهما
يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مفعول عاقبت وقف عليه
بالسكون على لغة بديعة أو فاعله والمفعول محذوف أى عاقبت ألف أى تاربتما من العقبة وهى النوبة فكل
يجبى ونوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما وقد يتخلو منها فيجعل كالمنادى في الحسب كقوله

* ألا يا قوم للجب العجيب فتقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمها بقطعه
عن الاضافة أصلا (قوله يا زيدا) الظاهر انه حيفتني على ضم مقدر للنسبة الألف في محل نصب على
النداء قياسا على ما صرح به الشاطبي من ان المفرد مع ألف الندة ضمه مقدر أفاده سم ويس فيجوز في
تابعه الرفع تبعاع لهذا الضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضى والجامي من بناءه على الفتح
ومنع الرفع في بابه صبان فان لحقت الألف مضافا كما غلام زيدا أظهر نصبه في الأول وقدر الجر في الثاني
للمناسبة أو مثنى أو جمع فظاهر أن تكون بعد نونهما وانهما يبينان على مايرفعان به من ألف أو وار فيقال
يا زيدا ويا زيدا يندبنا فتأمل (قوله نحو باللداهية) أى تعجبا من عظمتها وقولهم يا لداهية والعجب تعجبا من
كثرتها وما وظاهر كلامه ان الاستغانة غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنهما باقية مع
اشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغانة حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضى بل
نيز لا فاذا قلت يا لداهية فكانك تناديه وتقول احضر حتى يتعجب منك وبالعجب احضر حتى يروك فهذا
وقتك فاللام مفتوحة مثله في يا زيد ويجوز كسرها باعتبار انه مستغاث له والمستغاث محذوف أى يا لداهية
للجب واللام باللداهية فان أى بالألف تعين الاعتبار الأول (خاتمة) اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه
مع الألف جاز الخاقها جاء السكت كاسيا فى الندبة والله أعلم

(الندبة)

هى بضم النون لغة مصدر تدب الميث اذا ناح عليه وعدد خصاله أو كثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن
احتمال المصائب وعرفان دعاء المتعجب عليه والتوسيع منه (قوله ما للمنادى الخ) يشير الى أن المنادى ليس
منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم أجازوا ندب المضاف لضمر الخطاب كواغلامك مع منع ندائه
لما صريح ونقل الغارضى عن ابن يعيش انه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضى من انه منادى مجازا
لاحقية فاذا قلت يا حمداه فكانك تقول له أقبل فاني مشتاق اليك واخترناه احضر حتى يعرفك الناس
فيعذروني فيك (قوله ولا ما بهما) عطف على الضمير المستتر في ندب للفصل بالأعلى حد ما أشر كنا ولا
آبأنا (قوله ويندب الموصول) فى قوة الاستثناء من المبهم كما بينه الشارح (قوله بالذى) متعلق
بالموصول لا يندب وقوله اشهر أى به خذف العائد لجره بماجر الموصول وان لم يتحد عامل الحرفين لانه
غير شرط عند المنصف كما نقله عنه الشاطبي أفاده السجاعي (قوله كبر زعمى الخ) مثال للموصول بما
اشهر به وبتر بالنصب على حكاية مفعوليته لحفر وقوله لى الخ حال منه وأصل زعمى زعم بثلاث ميمات بدأت

المنسوب هو المتفجع عليه نحو واز يدها والمتوجع منه نحو واظهره ولا يندب الا المعرفة فلا تندب النكرة فلا يقال وارجله ولا المبهم كاسم
 الاشارة نحو واذهبه ولا الموصول الا ان كان خاليا من ال واشتهر بالصلة كقولهم وامن حفر بئر زمناه (ص)
 ومنتهى المنسوب صلة بالالف * متلوها ان كان مثلها حذف كذلك تنوين الذي به كل * من صلة وغيره انلت الأمل
 (ش) تلحق آخر المنادى المنسوب ألف (٨٤) نحو واز يدا لا تبعد ويحذف ما قبلها ان كان ألفا كقولك واموساه حذف ألف

موسى وأنى بالالف للدلالة
 على الندبة أو كان تنويناً في
 آخر صلة وغيره نحو وامن
 حفر بئر زمناه ونحو
 يا غلام ز يده (ص)
 والشكل حتماً أوله بحانسا
 * ان يكن الفتح بوجه
 لا بسا

(ش) اذا كان آخر
 ما نلحقه ألف الندبة فتحة
 لحقته ألف الندبة من غير
 تغيير لها فتقول واغلام
 أحماه وان كان غير ذلك
 وجب فتحه الا ان وقع في
 لبس فتالي ما يوقع في
 لبس قولك في غلام زيد
 واغلام ز يده وفي زيد
 واز يده ومثال ما يوقع
 فتحه في لبس واغلامهوه
 واغلامكه وأصله واغلامك
 بكسر الكاف واغلامه
 بضم الهاء فيجب قلب
 ألف الندبة بعد الكسرة
 ياء بعد الضمة والاولئك
 لولم تفعل ذلك وحذفت
 الضمة والكسرة فتحت
 وأتيت بألف الندبة فقلت
 واغلامكاه واغلامهاه
 لا تلبس المنسوب المضاف

الثانية زاي (قوله المتفجع عليه) أي لفقه حقيقة أو تنزيلا كقول عمر حين أخبر بجذب أصاب بعض
 العرب واعمره واعمره (قوله والمتوجع منه) هو اما سبب الالم كوامصيبته واحزنه واما محله كواظهره
 وارأساه وقيل هذا يسمى المتوجع له (قوله الالمعروف) أي باللمعية أو بالاضافة أو بالصلة المشتهرة بشرط الخلو
 من ال كافي المنادى (قوله فلا تندب النكرة) أي لغوات غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المنسوب وهذا
 في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصيبته وان جهات المصيبة قيسل ومثله المتوجع له كواظهره
 لكن يمكن انه مضاف لياء المتكلم محذوفة (قوله ولا الموصول) الأولى والموصول ليسكون مثالا ثانيا
 لهم لانه منه ومنه أيضا الضمائر أي فلا يقال واز يده ولا واهم قائم لعدم تعيينها الا اذا جعل شي من ذلك
 عاما واشتهر (قوله وامن حفر الخ) واحرف نداء وندبة ومن منادى منسوب وضمه مقدر لسكون البناء
 الأصلي لان الموصول من المفرد كاسم والحق الألف لم يؤثر فيه شيأ لعدم اتصاله به وجلة حفر صلتته وزمزم
 ان اعتبر من كرا كالقلب أو المكان فنصرف فنصرف فيه كسرة الجر لمناسبة الألف أو مؤنثا كالبئر فبئر
 منصرف وتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وأما الموجودة فلمناسبة الألف (قوله ومنتهى المنسوب)
 أي حقيقة أو حكما كالصلة فانها في حكم الآخر (قوله صلة بالالف) أي جوارزا كسبأني (قوله متلوها)
 أي الذي قبلها وهو آخر المنسوب ان كان ألفا مثلها حذف اذ لا يمكن اجتماعهما فالمنحذوف آخر المنسوب لا ألف
 الندبة لانه أنى به الغرض (قوله كذلك الخ) أي كحذف مثل الألف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذي
 تسكمل به المنسوب لاجلها أيضا فالصلة جرت على غير صاحبها لان فاعل كل ضمير المنسوب في البيت الأول
 وهاء به للندبة لا للتنوين وقوله من صلة الخ بيان للندبة وسكت عن تنوين المنسوب نفسه لانه ان كان مفردا
 فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تسكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه والمركب المزجي
 والاسنادي وكل ذلك داخل في كلامه وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلوا الألف
 له فتقول وثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك (قوله ان كان ألفا) أي لينة سواء كانت جزء كلمة كالمقصود
 أو كلمة متقلة كالألف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهزمة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف الندبة كوازكر يا آه
 وأجاز الكوفيون حذفها فتحذف الألف قبلها أيضا لاتقاء مع ألف الندبة (قوله وأموساه) مبنى على
 ضم مقدر للتعذر كما كان قبل الندبة على الألف المحذوفة لاتقاء الألفين والألف الموجودة للندبة والهاء
 للسكت وأنى بهاني هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف الندبة لا الأصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفه ياء فقالوا
 يا موسياه (قوله تنوينها) أخرج نون المثني والجمع فلا تحذف بل يقال واز يدها واز يدونه وبيدنيان
 على الألف والواو كانداء المحض وألف الندبة لم تؤثر فيها شيأ لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله
 والشكل الخ) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف أي ان كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الألف
 موقعي لبس وجب بقاؤها وتقلب الألف حرفا بحانسا لها فقوله أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثاني وبحانسا
 الأول أي اجعل الجانسان تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لاتابع (قوله لا بسا) من لبست

الى ضمير المخاطبة بالمنسوب المضاف الى ضمير المخاطب والتبس المنسوب المضاف الى ضمير الغائب
 بالمنسوب المضاف الى ضمير الغائبة والى هذا أشار بقوله والشكل حتماً الى آخره أي اذا شكل آخر المنسوب بفتح أو بضم أو بكسر فأوله بحانسا
 له من واو أو ياء ان كان الفتح موقعي لبس نحو واغلامهوه واغلامكه فان لم يكن الفتح موقعي لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو
 واز يده واغلام ز يده (ص)

واوقفازدهاءسكتاننرد * وان تشألفالدواهلانزرد (ش) أي اذا (٨٣) وقف على المندوب لحقه بعد الألف

هاء السكت نحو واز يدهاء
أو وقف على الألف نحو
وازيدها ولا تثبت الهاء في
الوصل الاضرورة كقوله
ألا يا عمر وعمره

وعمر وبن الز يبراه

(ص)

وقائل واعبد يا واعبد
من في النداء الياءا سكون
أبدى

(ش) أي اذا نذب المضاف
الى ياء المشكك على لغة من
سكن الياء قبل فيه واعبد يا
بفتح الياء والحق ألف
الندبة أو يا عبد يا يحذف
الياء والحق ألف الندبة
واذا نذب على لغة من
يحذف الياء ويستغني

بالكسرة أو يقلب الياء
ألفا والكسرة فتحة أو
يحذف الألف ويستغني
بافتحة أو يقلبها ألفا
وبقيها قبل واعبد يا ليس
الا اذا نذب على لغة من
يتفتح الياء يقال واعبد يا
ليس الا فالخالف انه انما
يجوز الوجهان أعني واعبد يا
وواعبد يا على لغة من سكن
الياء فقط كما ذكر المصنف

(ص)

(الترخيم)

ترخيا احذف آخر المندادى
كياسعا فيمن دعا سعادا
(ش) الترخيم في اللغة
ترقيق الصوت ومنه قوله
أي رقيق الحواشي وفي الاصطلاح

الامر عليه خاطته (قوله هاء سكت) ونسعى هاء الاستراحة (قوله وان تشألف) تصرح بما علم من
قوله ان ترد بالنسبة للهاء لا للدال ان قوله صلة بالألف يوهم وجوبه فتنبه هاء على عدم وجوبها مطلقا وقيل
نحسب ان نذب بياءا لا يلتبس بالنداء المحض ثم ان نذب المفرد بالألف فكالمندادى فيظهر ضمها في نحو واز يدهاء
وامعديكرب ويقدر الحركة البناء الاصل في واسيبويه وللحكاية في واقام زيد وان نذب بالألف قدر ضمها في
الجميع لكن في الاوّلين لمناسبة الألف وفي الأخيرين يحتمل انه كذلك وانه مقدر للحركة كتي البناء الاصل
والحكاية المحذوفين لأجل الألف كما كانا قبلها قال الصبان والأول أظهر لأن اعتبار الملفوظ به أولى من
المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدم مع الألف والنصب على المحل كما في الاستغاث وأما المضاف
وشبهه كواغلام ز يدهاء واطالعاجيله فجزؤه الأول منصوب مطلقا كالتداء المحض ويقدر اعراب الثاني مع
الألف لمناسبة ياء وسبأ في المضاف لياء المنكهم (قوله ألا يا عمر وعمره) من الهزج وعمره الأول مندوب
مبنى على الضم الظاهر والثاني نأ كيدله وليس فيه حرف ندبة لئلا ينكسر الوزن بل الواو بينهما هي واو
عمره الأول والشاهد في عمره لان العروض محل الوصل لافي قوله وعمر وبن الز يبراه لان آخر البيت محل
وقف وقد يقال لاشاهد في الاول أيضا لان العروض المصرية في حكم الضرب (قوله وقائل) خبر مقدم
ومن مبتدأ ومؤخر وأبدى صلته والياء مفعول أبدى وذا سكون حال منها (قوله واعبد يا) بفتح الياء لاجل
ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبنيّة على سكون مقدرة لمناسبة الألف
(قوله أو يا عبد يا يحذف الياء) أي لا لتفتأها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف
فهو مضاف تقدير انصبه مقدر اماناسبة الألف الموجودة والياء المحذوفة فظير ما مر (قوله واعبد يا ليس
الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الألف المتقلبة عن الياء على الثالث (قوله
يقال واعبد يا) ولا عمل فيه سوى محيى الألف بعد الياء والله سبحانه وتعالى أعلم

(الترخيم)

اطلاقه على الحذف الآتي تسمية قديمه روي لما قرأ ابن مسعود ونداد يا مال قال ابن عباس ما كان أشغل
أهل النار عن الترخيم فاستعبد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين
لفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه بانه ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم يجوزون عن اتمام
الكلمة وهذه القراءة رد على من أنكر ورود حذف بعض الكلمة المسمى بالاقطاع في القرآن وكذا
بفواتح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسماء تعالى أفادة في الاتقان (قوله ترخيا) نصب على انه
مفعول مطلق لا حذف على حد قدمت جلوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المندادى أو صدر نائب عن اللفظ
بفعله في الطلب أي رخم ترخيا واحذف الخ تأ كيدلفظي بالساوي أحواله وكدة من فاعل احذف لا من
المندادى لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف وأظرف لا حذف بحذف مضاف أي وقت ترخيم لكن
يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل اذ المعنى رخم حال كونك مرخيا أو وقت الترخيم الا أن يقدر مريدا
للترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولا له ففيه تعليل الشيء بنفسه مع انه ليس قلبيا فان قدراودة صار المعنى
رخم لا رادة الترخيم وفيه ركابة بخلاف ما قبله (قوله لها بشر الخ) بعده

وعينان قال الله كونا فكاكتنا * فعولان بالأللاب ما تفعل الخ

فاهما ذوالرمة في قصيدة أو لها

ألا يا سلمى يادارمى على البلى * ولا زال منها لاجرم عاتك القطر

والخواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كافي القاموس والمراد هنا نواحي الكلام أي أطرافه
ورخصها بالذكر لان تشويق السامع لاول الكلام وآخوه أكثر أو على عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء
لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الخواشي لاهرا ولا نزر

حذف أو آخر السكلم في النداء نحو يا سعاد الأصل يا سعاد (ص) وجوزنه مطلقا في كل ما * أثبت بالهاء الذي قد رخا
 بحذفها وفره بعد واحد لا * ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا الالرباعي فافوق العلم * دون إضافة واسناد تم (ش) لا يخلو المندى
 من أن يكون مؤنثا بالهاء أو لا فان كان (٨٤) مؤنثا بالهاء جار ترخيمه مطلقا أي سواء كان علمها كقائمة أم غير علم كجارية

زائد على ثلاثة أحرف كما مثل
 أو على ثلاثة أحرف كشاة
 فتقول يا فاطم ويا جاري ويا شاة
 ومنه قولهم يا شاة ادجني
 بحذف تاء التانيث
 للترخيم ولا يحذف منه هاء
 ذلك شئ آخر وإلى هذا
 أشار بقوله وجوزنه
 إلى قوله بعد وأشار بقوله
 واحظ إلى آخره إلى القسم
 الثاني وهو ما ليس مؤنثا
 بالهاء فذكر أنه لا يرخم إلا
 بشروط الأول أن يكون
 رباعيا فأكثر الثاني أن
 يكون علمها الثالث أن لا
 يكون مركبا تركيب إضافة
 ولا اسناد وذلك كعمان
 وجعفر فتقول يا عثم ويا
 جعفر وخرج ما كان على
 ثلاثة أحرف كزيد عمرو
 وما كان على أربعة أحرف
 غير علم كقائم وقاعد وما
 ركب تركيب إضافة كعبد
 شمس وماركب تركيب
 اسناد نحو شاب قرناه فلا
 يرخم شئ من هذه وأما
 ركب تركيب مزج فيرخم
 بحذف عجزه وهو مفهوم
 من كلام المصنف لأنه لم
 يخرج منه فتقول فيمن
 اسمه مدد يكرب يا مدد
 (ص)

عن كانه يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رفته كاهراء بضم الهاء
 وتخفيف الراء أي كثير ونزعه أي كلامها مع رفته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقلة الخلة (قوله)
 حذف أو أخرج هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثاني ترخيم الضرورة وسيأتي هنا أيضا والثالث
 ترخيم التصغير الآتي في باب التعريف العام لها حذف أو آخر السكلم على وجه مخصوص (قوله مطلقا)
 سيأتي تفسيره وهو حال من الهاء الرجعة للترخيم (قوله وفره بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذفها
 ولو كان قبلها لين زائد رابع كارتاني أرطاة وأجاز سيمويه ترخيمه ثانيان بقي بهدالهاء أربعة فأكثر
 وجعل منه * أحاراب بدرق وبيت ولاية * أي حارثة (قوله فافوق) بالضم أي فوقه (قوله العلم)
 بدل من الرباعي ودون إضافة حال من الرباعي (قوله تم) اسم مفعول نعمت لاسناد أي ودون اسناد تام
 قال سمركانه لترز به عن النسبة الإضافية والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دون إضافة فيبدان
 الإضافة تمنع الترخيم كالاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفية ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم
 المركب من موصوف وصفته فيكون كالركب المزجي والافه وبيان للواقع (قوله أي سواء كان علمها الخ)
 بيان لمراده بالاطلاق إشارة إلى انه لم ير دال لاطلاق السكلى بل عن بعض القيود المذكورة بقوله الالرباعي
 الخ فان شرط الترخيم في ذى الهاء وغيره أن لا يكون مضافا كطلحة الخير وعبد الله ولا شبهه كطالعة جبلا
 وثلاثا وثلاثين ولا إذا اسناد كقامت فاطمة وبرق نجرة ولا نكرة غير مقصودة كيا صراة أو ياربلا هذا
 يمدى ولا يختص بالنداء كقفل وقلة ولاه بنياقبله تخمسة عشر وحذام ولا مستغانا ولا مندوب فكل ذلك
 لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه رباعيا وعلمها فخص بالجرّد فراد المصنف الاطلاق عن هذين
 فقط (قوله يا شاة ادجني) أي أقيعي في البيت من قولهم دجن يدجن دجونا إذا قام وشاة داجن إذا ألفت
 البيوت ولم تسرح مع النعم وشاة القصر لأنه مفرد أصله شاة فبعد حذف التاء تحذف ألفه ان لم يهاسا كن كهذا
 المثال أما شاء بالمد فجمع شاة وأصلها شوهة لجمعها على شياء وتصغيرها على شوهية قلبت وارهأ الفاعل حذف
 هاؤه وقصد تعويض التاء الموجودة عنها (قوله الثالث الخ) قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالجرّد
 (قوله وما كان غير علم) أي سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذعند الأكثر قولهم يا صاح يا غصنف
 واطرق كرا في صاحب وغصنف وكروان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء وعلمه فلا
 شذوذ (قوله الذي تلا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذي محذوف أي احذف الحرف الذي تلاه الآخر
 فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الآخر نال لامتلا (قوله ان زيد الخ) يشمل المثني وجمي
 التصحيح أعلاما فترخم كلها بحذف الأحر وما قبله ويتمتع بقاء الألف في هذبات لأن تاء ليست للتانيث
 حتى يوفّر بعدها اه فاضى (قوله ليننا) حال من الضمير زيد وهو مخفف لين كما قاله المكودي فهو
 بفتح اللام ويجوز كسرهما مصدرا أي ذالين واعلم ان حرف راي ان سكنت بعد حركة تجانسها سميت
 حروف علة ولين ومد كقال ويقول ويبيع أو بعد حركة لانجاسها سميت حروف علة ولين فقط كفرعون
 وغريق أو تحركت فعلة فقط فكل مدلين وكل لين علة ولا عكس فالألف حرف مددائم لأنها دائماً كنة
 بعد فتحة إذا علمت ذلك فقول المصنف ساكنا وصف كاشف للين والأولى مد البديل ليننا ليفيد اشتراط أن
 يكون قبله حركة تجانسها لفظا كمنصورا وتقديرا كصطفون ويخرج به نحو فرعون فان فيه الخلاف الذي
 ذكره (قوله بهما) متعلق بقى بالبناء للجھول أي اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنوين

ومع الآخر حذف الذي تلا * ان زيد ليننا ساكنا مكمل
 أربعة فصاعد أو الخلف في * واو ياءهما فتح في (ش) أي يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله ان كان زائدا لين أي حرف لين ساكنا
 رابعا فصاعدا وذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين فتقول يا عثم ويا مدد ويا مسك فان كان غير زائد

كخيار أو غير لين كغير عون أو غير سا كن كغير أو غير رابع كجيد لم يحذفه فتقول يا غنوا يا غنوا يا غنوا (٨٥) والجرى انهما يعاملان معاملة مسكين قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة كغريق ففيه خلاف فذهب الفراء

فيما يظهر لانه نوع غير ما تقدم والجملة صفة لواو ياء أي اذا اتبع بالواو والياء فتح أي جعلتا باعين له مع سكونهما في جواز حذفهما مع الآخر خلف (قوله كخيار) أي لان ألفه منقلبة عن أصل اذا أصله مختير بفتح الياء أو كسرهما (قوله أو غير لين) كغير عون جعل اللين بمعنى المد فخرج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما مر وأما اللين بمعناه المتقدم فيخرج به نحو شمل فان همزة زائدة وليست ليناً كما يخرج نحو فتقور لتحرك واوه واللين لا يكون الا ساكناً (قوله كفتقور) بفتح الفتحة والقاف والنون وشد الواو آخرهراء هو الصعب اليابس من كل شيء ومثله هيبع بفتح الهاء والموحدة وشدة التحمية تغاء وهو الغلام السمين الممتلئ لحما (قوله كغريق) بضم الغين المججمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء (قوله وفيه خلاف) محله في غير جمع المقصور بالواو والياء كصطفون ومصطفين علمين فانه تحذف منه الواو والياء مع النون قولاً واحداً والوجود الضم والكسر قبلهما متقدرا (قوله وفل) فعل ماض من القلة وترخيم جملة فاعله (قوله وذاعمر واخ) ذا اشارة لترخيم الجملة وهو امام مفعول مقدم لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده حذف رابطها أي نقله (قوله ان المركب المزجي يرخم) شمل نحو سيدويه وخسة عشر فتقول يا سيد

والجزء حذف من مركب وقول

ترخيم جملة وذاعمر ونقل

(ش) تقدم ان المركب تركيب مزجي يرخم وذكر

هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه فتقول في

معدى كرب يا معدى وتقدم أيضا ان المركب

تركيب اسناد لا يرخم وذكر هنا انه يرخم قليلا

وان عمرا يعني سيدويه وهذا اسمه وكنته أبو

بشر وسيدويه لقبه نقل ذلك عنهم والذي نص عليه

سيدويه في باب الترخم أن ذلك لا يجوز وفيهم المصنف

عنه من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك

فتقول في تأبط شرا يا تأبط (ص) وان نويت بعد حذف

ما حذف فالباقى استعمل بما فيه ألف واجعله ان لم تنو محذوفا كما

لو كان بالآخر وضعا كما

ولو معر باراً بما قاسه النحويون على ما فيه ناء التأنيث لان عجزه يشبه ما في فتح ما قبله غالباً في حذفه للنسب وغير ذلك (تنبيه) اذا رخت اثنا عشر واثنا عشر علمين حذف الألف مع العجز وكذا الياء في اثني عشر فتقول يا ابن ويا بنت كحذفهما مع النون في اثنان واثنتين لانها لين زائد اذ والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ولذلك لا يضافان وكانا معر بين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله في أبواب النسب) أي حيث قال فيرافقة قول في النسب الى تأبط شرا تأبط لان من العرب من يقول يا تأبط اذ فاعاد ان ترخيمه لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالنون وما مفعول نويت أي اذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ملتبساً بما أي بحاله الذي ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال والحاصل أن المرخم اما أن يحذف منه حرف كساد أو حرفان كروان والمثنى والجمع أو كله كعمدي كرب وخسة عشر وتأبط شرا أو كله وحرف كاثنا عشر والباقي بعد الحذف امام مفتوح كبروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو مكسور كحرث وقاضين أو ساكن صحيح كقمطر أو معتل كشمود فكل ذلك على هذه اللغة يبنى على ضم مقدر على آخر المحذوف الاثنا عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو المحذوفين ويستعمل الباقي في جميعها بحاله قبل الحذف الا اذا كان سكونه عارضا للادغام بعدد كضار ومحاج فيحرك بحركة أصله من كسرى اسم الفاعل أو فتح في المفعول والاجمع المعتل كصطفون وقاضون ويرد اليه الحرف الذي كان حذف لالتقاء ساكنيهما مع الواو والياء سبب الحذف فتقول يا مصطفي ويا قاضي برد الألف والياء واختار في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقديرا اما على لغة من لا ينتظر فينعين لرد فطها لا تتفاء السبب لفظاً أو تقدير السكن لزم عليه التباس الجمع بالمفرد فقياس ماسياً من مناعتهم عدم اللباس اذ تنافع ترخيمه الا على اللغة الأولى بل ارد عن الرضى ما يؤيده فتقول يا مصطف بالفتح مطلقاً ويا قاض بالضم في قاضون وبالكسر في قاضين أفاده الصبان (قوله كالأخ) في موضع المفعول الثاني لاجله وما زائدة ولو مصدرية وهو أولى

فقل على الاول في عموديا نحو ويأتي على الثاني بيا (ش) يجوز في المرخم لغتان احدهما أن ينوي المحذوف منه والثانية أن لا ينوي ويعبر عن الاولى بالغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بالغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي

لا ينتظر عاملات الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر السكامة وضما فتبينه على الضم

وتعامله معاملة الاسم التام
فتقول يا جعف ويا حار
ويا قط يضم الفاء والراء
والطاء وتقول في عمود على
لغة من ينتظر الحرف يأنو
بواو ساكنة وعلى لغة من
لا ينتظر تقول يا ثمي فتقلب
الواو ياء والضممة كسرة
لأنك تعامله معاملة الاسم
التام ولا يوجد اسم معرب
آخره واولها ضمة الا
ويجب قلب الواو ياء والضممة
كسرة (ص)

والترم الاول في كسامة
وجوز الوجهين في كسامة
(ش) اذا رخم مافيه تاء
التأنيث للفرق بين المذكور
والمؤنث وجب ترخيجه
على لغة من ينتظر الحرف
فتقول يا مسلم بفتح الميم ولا
يجوز ترخيجه على لغة من
لا ينتظر فلا تقول يا مسلم
بضم الميم لئلا يلتبس ببناء
المذكر وأما ما كانت فيه
التاء للفرق فيرخم على
اللغتين فتقول في مسامة
عاما يا مسلم بفتح الميم
وضمها (ص)

ولا ضطرار رخو دون ندا
* مالا ندا يصلح نحو أجداد
(ش) قد سبق أن الترخم
حذف أو آخر الكلام في
النداء وقد حذف للضرورة
آخر السكامة في غير النداء

بشرط كونها صالحة للنداء كاجد ومنه قوله لنعم الفتى تعشوا لي ضوء ناره
* طريف بن مال ليلة الجوع والخصر أي طريف بن مالك (ص)

من عكسه لكثرة زيادة واجلة تمام البناء للجهول خبر كان ووضعا نصب بنزع الخافض أي اجعله ككونه
متما بالآخر في الوضع ان لم تنواخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل
القوى الضخم والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصان فيه الكتب قال ويدكر ويؤث
وربما أنت بالهاء فقيل قطرة والجمع قاطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحا والاقسرت فيه
كما بقدر المضموم قبل الحذف لوجود الضم الأصلي ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا
على الأول كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد أجاز الجمهور وصف
المرخم بدليل قوله أمار بن عمرو الخ والمنايع بجعله بدلا (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرفها بعد ضمة كما
تقلبها في أجز وأدل جمع جرود لولذلك اذا أصلهما أجز ورأدلو كالفلس فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصار
أجزى وأدلى ثم أعل كقاض وتقول في كردان على الأولى يا كرو بفتح الواو وعلى الثانية يا كرا بقلبها
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي نحو سقاية وعلاوة على الأولى يا سقاي وعلاو بفتح الياء والواو وعلى
الثانية يا سقاع وعلاو بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء (قوله ولا يوجد اسم الخ)
أي لمزيد الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدعولوضه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سحى به
فأمر عارض وبالعرب المبني كهوذا الطائفة وبضم ما قبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا أبوك
وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربي كسمند واسم طير (قوله في كسامة) بضم
الميم في الأولى اسم فاعل مؤنث والثاني بفتحها مصدر ميمي من السلامة وإنما لم يلتبس هذا لثقل استعجاله
بل تاء بخلاف الاول (قوله لئلا يلتبس) قياس ذلك امتناع الترخم أصلا اذا ألبس كل من الوجهين
كإفشاء وأما يجوز بالمصنف ترخم المثني والجمع بحذف زياتيهما فافهما هو لغة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد
فتقول في نحو زيدان وزيد بن عاصم ياز يدها بفتح في الاول والكسر في الثاني وكذا في المنسوب ويستمتع
الضم لئلا يلتبس بالمفرد وأما زيدون فيمتنع ترخيجه مطلقا لذلك وقد مر ما في جمع المعتل (قوله صالحة
للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطئ من جعل قوله * قواطنا مكة من ورق الحلي * مرخم الحمام
للضرورة والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخما لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والألف
وكسره الميم الباقية للروى في غاية الشذوذ ويشترط أيضا كون الاسم اما بناء أو أكثر من ثلاثة والأفلا
يرخم الا للضرورة ولا تشترط العلمية بل ترخم النكرة كقوله * ليس حى على المنون بخال * أي
بخالد (قوله تعشو) بناء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بفتح المحجمة فالمهملة شدة المبرد
وضبطه بمهملةين سهوز كريا (نبيه) ترخم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجماع كهذا البيت
فانه حذف الكاف ونون الباقي مع جوهه بالإضافة كالاسم التام ولو انتظر لم ينون وأما على اللغة الثانية فآجازه
سبويه ومنه المبرد ويشهد للجواز قوله

الأصحت حبالكم رما * وأصحت منك شاة أمانا

وقوله ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو أمتدحه فان الناس قد علموا
فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وأبقى ما قبلها على قصه لا انتظارها والضم الاول وكسر الثاني منونا والله أعلم

(الاختصاص)

هو لغة مصدر اختصته بكذا قصرته عليه واصطلاحا قصر حكم أسند الضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر
بعده معنول لا خص محذوف واجوبا والباعث عليه لما نكره إلى أيها الكريم يعتمد أو تواضع كاتفي أيها

يا * كأيها الفسقى بائس
ارجونيا وقد يرى ذادون
أى تلأل * كمثل نحن
العرب أسخى من بذل
(ش) الاختصاص يشبه
النداء لفظا ويخالفه من
ثلاثة أوجه أحدها أنه
لا يستعمل معه حرف نداء
والثاني أنه لا بد أن يسبقه
شيء والثالث أن صاحبه
لا ينفرد باللام وذلك كقولك
أنا فاعل كندا أيها الرجل
ونحن العرب أسخى
الناس وقوله صلى الله عليه
وسلم نحن معاشر الانبياء
لانورث ما تركنا صدقة
وهو منصوب بفعل مضمير
والتقدير أخص العرب
وأخص معاشر الانبياء
(ص)

(التحذير والاغراء)

اياك والشئ ونحوه نصب
* محذر بما استتاره وجب
ودون عطف ذالا بالنسب
وما * سواء سترفعه لن
يلزم الامع العطف أو
التكرار * كالضعيف الضعيف

ياذا لسارى

(ش) التحذير تنبيه
المخاطب على أمر يجب
الاحتراز منه فان كان
باياك وأخوانه وهو اياك
واياكم واياكم واياكم
وجب اضممار الناصب سواء
وجد عطف أم لا فمثله مع
العطف اياك والشئ فاياك

منصوب بفعل مضمير وجوبا

العبد فقير الى عفوري أو بيان المقصود بالضمير كندجن العرب أقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء
لانورث (قوله باثر ارجونيا) أى بعدة بأن يقال ارجونى أيها الفتى فارجوا أمر للجماعة والوافاعله
والياء مفعوله وأيها مبني على الضم لمشابهة لفظها في النداء في محل نصب بأخص محذوف ارجو باوها للتنبيه
خففتها الماسر في النداء والفتى صفة أى مرفوع تبعال لفظها بضمه مقدره على لالاف والمراد بالفتى هو مدلول
الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء) أى فهذا خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل
الخبر بصورة الامر في أحسن يزيد والامر بصورة الخبر في والوالدات يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه)
سيزيدك عليها (قوله لا يستعمل معه حرف نداء) أى لفظا ولا تقدير بخلاف المنادى (قوله يسبقه
شيء) أى يسبق المخصوص وهو الاسم الظاهر شيء فيقع في أثناء الجملة كندجن العرب الخ أو بعدها
كارجونيا أيها الفتى والا كتر سبقه بضمير المتكلم كالمثله المذكورة ويقال بعد الخطاب كسبحانك الله
العظيم وبك الله ترجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى اضم ولا يقع بعد ضمير غيبية ولا اسم ظاهر فالشيء
السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفة النداء (قوله أن صاحبه) أى المخصوص الالف واللام
لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى ويخالفه أيضا في أنه يجب كون المخصوص معرفة غير إشارة ويقبل كونه
علما وينصب لفظا ولو كان مفردا إلا أى فتضم ولا يصح وصف أى هنا باسم إشارة بخلاف النداء في الكل
والحاصل أنه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ أو يشارك فيه
كندجن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الاول أيها وأيتها وحكمهما كالنداء فيلزمان الضم الماسر والوصف
بذى أى مرفوعا تبعال لفظها بالاسم إشارة الثاني والثالث المعرف بأل أو الاضافة كندجن العرب أسخى
الناس ونحن معاشر الانبياء لانورث فأسخى لانورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوف
وجوبا الرابع العالم وهو قليل كقوله * بناتما يكشف الضباب * ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم
إشارة بخلاف النداء وجلة الاختصاص المحذوفة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل
بعد المعارف فالتقدير ارجونيا حال كوني مخصوصا من بين الغتيان وفي نحو اللهم اغفر لنا أيها العصابة
اغفر لنا مخصوصين من بين العصابات قاله الرضى اما في مثل نحو العرب ونحو معاشر الانبياء فمعرضة كما في
الغنى (قوله ما تركنا) مبتدأ خبر صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول تركنا أى
لانورث ما تركناه حال كونه صدقة أى بخلاف ما تركناه من غير الصدقة فنورثه وحلهم على هذا التحريف
الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم الفاسد ليتوصلوا به الى الطعن في امامة أبي بكر
حيث منع فاطمة ارثها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

(التحذير والاغراء)

جمعهما الاستواء أحكامهما وان اختلف معناهما لان التحذير هو التبعيد عن الشيء والاغراء التسليط عليه
وقدم الاول لتقديم التحذير بالمجئمة على التحلية (قوله اياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذر
لفظ اياك والشئ بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أى الشريك اياك والاسد اياك والمرء أو نحو اياك كاياك
واياكم واياكن (قوله ودون عطف الخ) حال من ايا أو متعلق بالنسب أى وانسب هذا الحكم وهو النصب
بالمعامل المستتر وجوبا لايالك حال كونه دون عطف شيء عليه (قوله وما سواه) أى المذكور من اياك
مع عطف ودونه بان يحذر بغير اياك (قوله كالضعيف) أى الاسد والسارى أى الماشى ليلا (قوله
سواء وجد عطف) أى لا يحذر منه كالشئ على اياك أم لا بان ذكر المحذر منه مع اياك بلا عطف سواء كرر
اياك حينئذ كقوله

فاياك اياك المرء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

ألم يكرر كاياك ان تفعل كذا فيجب حذف عامل اياك في كل ذلك لكثرة في التحذير لجعل بدلا من اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل فاياك ضمير منصوب متحمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل المحذوف فان كدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطف عليه فلا بد من الفصل كاياك أنت نفسك واياك أنت وزيد بالرفع ويتبع تركه بخلاف اياك في ذلك (قوله والتقدير اياك أحذر) اعلم انه اختلف في تقدير العامل في اياك والمعطوف عليه فقال السبكي وكثير الاصل اتق نفسك أن تدن من الشر والشر أن يدنو منك أي امنع نفسك من دنوهم من الشر الخ حذف ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من المعطوف والمعطوف عليه فصار اتق نفسك والشئ ثم حذف الفعل والمضاف وأنيب عنه الضمير فان فصل وقيل التقدير باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكافؤا وقيل هو من عطف الجمل فليس كل منها عاملا أي اياك ق أو باعد واحذر الشر وأدعه واختار في شرح التسهيل ان الاصل احذر اتق نفسك والشر بجرهما حذف الفعل ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثاني فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنيب عنه الضمير فان نصب وان فصل فصار اياك والشر فنصبهما انما هو بطريق التباينة عن المضاف المحذوف الذي حمل فيه الفعل بالاصالة قال وهو أقل تكافؤا اذا علمت ذلك فقول الشارح اياك احذر يقرأ بصيغة الامر ويكون إشارة للقول الاخير لا بصيغة المضارع لا فتضاه ان الشر محذورا وما العطفه على الضمير الا ان يبنى على ان العامل في الشر محذورا أي احذرك ودع الشر كما شئ عليه الشارح فيما شئ أي حيث قدر رأسك واحذر السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ اياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لانه يصح تقدير عامل اياك لا الشر فتأمل (قوله ومثله بدين العطف) أي بان ذكر المحذوره مع الضمير بلا عطف كمثل وكقوله فاياك اياك المرء واختلف في تقدير العامل حيث قال الجمهور العامل في اياك باعد محذورا يجب جوا المحذوره بمن لان باعد لا يتعدى الى اثنين بنفسه كاياك من الشر أي باعد نفسك منه ولا يجوز نصب الشر بنزع الخافض لانه سماعي ومافي البيت ضرورة وجوز النظم بتقدير عامل آخر كدع وابته بتقدير عامل يتعدى للاثنيين كاحذرك الشر وأجنب نفسك الاسد ويشهد لهما البيت ويجوز عندهما من الشر وأما نحو اياك ان تفعل كذا فجاء عنده الجميع اصلحيته لتقدير من قال الحفص والوجه انه لا يتعين تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالجل كدع واتق واخل ونحو اذالمقدرايس متعبدا به (قوله وان كان غير اياك) اعلم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الاول اياك واخوانه ويجب معه ذكر المحذوره معه معطوفا أو بدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كرام لا عطف شيا به أم لا كما مر بخلاف الباقي الثاني باسم ظاهر مضاف لضمير المحذور كراسك أو نفسك الثالث بذكر المحذوره فقط كالضغيم وقد يكون بذكرهما معا كراسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما الامع اياك (قوله الامع العطف) أي بالواو خاصة وتم عطف محذرا على محذور كاياك وزيدا أن تفعل أو محذرا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي تركوها وسقياها فلا تمنعوها عنها أو محذرا منه على محذور كراسك والسيف واياك والشر وستر العامل في الجميع واجب كما شمله اطلاق المصنف لانهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كالبدل من الفعل ويجوز في الاولين دون الثالث كون الواو للامية فينصب ما بعدها على انه مفعول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالزاي مرخم مازن اسم رجل (قوله ق راسك واحذر السيف) جرى على ان عامل الثاني مقدر والظاهر جريان باقي الاقوال المارة هنا أيضا فيقدر احذر اتق راسك والسيف أو باعد راسك من السيف والسيف منها أو امنع راسك ان تدنو من السيف والسيف ان يدنو منها السكنا لا تأتي في نحو ناقة الله وسقياها واياك وزيدا ان تفعل بل الظاهر ان الدامل فيهما واحد قولا واحدا وانما تأتي في الخلاف في عطف المحذوره على المحذور فتأمل (قوله والتكرار) أي لا محذوره كمثل أو لغيره كراسك راسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك

والتقدير اياك احذر ومثاله بدون العطف اياك ان تفعل كذا أي اياك من أن تفعل كذا وان كان غير اياك واخوانه وهو المراد بقوله وما سواه فلا يجب اضممار الناصب الامع العطف كقوله ماز راسك والسيف أي مازن ق راسك واحذر السيف أو التكرار فهو الضغيم الضغيم أي احذر الضغيم فان لم يكن عطف ولا تكرر ارجاز اضممار الناصب واظهاره نحو الاسد أي احذر الاسد فان شئت أظهرت وان شئت أضمرت (ص)

وشدائيا ويا داسد

وعن سبيل القصد من قاس انقبت

(ش) حق التحذير أن يكون لا مخاطب وشدة مجيئه للتكلم في قوله

اقتبناى ارنجى و بعد من سبيل العدل (قوله اياى وان يحذف الخ) هو اثر عن عمر رضى الله تعالى عنه
اوله لتذكرك لاسم الاسل والرماح والسهم واياى الخ يا امرهم بأنهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد
كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرى بها و ينهاتهم عن حذف الارب بنحو سحر لانه لا يحل
به والاصل اياى باعدوا عن حذف الارب و باعدوا أنفسهم عن أن يحذف الخ فهما تحذيران حذف من
كل منهما نظير ما أثبتته فى الآخر المحذرنه وهو حذف الارب ذكوة فى الثانى دون الأول والمحذر وهو
اياى بالعكس ففيه احتباك (قوله وايا الشواب) بشين معجمة ثم موحدة جمع شابة ويرى بسين مهملة
ثم حمزة فتاء فوقية مع سوءة والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وألف الشواب وفيه شذوذات تحذير الغائب
واضافة ايا للظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر (قاعدة) ذكر الرضى أن المحذرنه المكرر يكون ظاهرا
كسيفك سيفك ومضرا كاياك اياك واياه اياه واياى اياى وفى الجمع ان المحذرنه قد يكون ضمير غائب
معطوف على المحذر كقوله فلا تصحب أبا الجهم * ل و اياك واياه

فاياه هنا حكم الاسد فى اياك والأسد فى هذا لا يكون التحذير بضمير الغيبة والتكلم شاذ اذا جازع
محذر الا محذرا منه والله أعلم

(أسماء الافعال والاصوات)

أى وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بىاتية وقيل بالرفع عطف على أسماء لانها ليست أسماء
بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير
عاقول وأجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بوضعه ومعناه وهذه كذلك ولم يقل أحد
ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ناب عن فعل) أى لم يتأثر بالعوامل وليس فضلة فخرج
المصدر المائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فبيان ان قوله كشتان تقيم للحذف جعل
حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كفى الاشتمون وجعله ابن المصنف مثالا لانها فيكون خبرا
لمحذوف وأوقع ما على اسم بدليل الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل فى افادة معناه وفى
استعماله من كونه عام لا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه ان الفعل يستعمل معه ولا للجوازم
والنواصب فالنابية عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون
معمولا لفعل ولا اسم بطريق الاصله ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق مامر (قوله كشتان) بفتح
النون وكان القراء يكسرها (قوله وكذا أوه) بفتح الهمزة وشذوا وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم
أوه آد الضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى أتوجع كفى المرادى (قوله أسماء الافعال أسماء) أى حقيقة
عند جمهور البصريين لا أفعال حقيقة كالأفعال استعملت كالأسماء فى التنوين وعدمه وفى
أنه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا يؤكدها بالنون كالبعض البصريين واستظهر الصبان ان هذا
عين ما قبله فان السكوفيين لا ينعون استعمالها كالأسماء والا كان مكابرة فالتحالف بينهما فى العبارة
وعلى الأول فالأرجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم فعل اسكن من حيث دلالة على معناه لامن
حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محل لها على هذا
وكذا على أنها أفعال أما على أنها أسماء بمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهى فى محل رفع بالابتداء أغنى
مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر النائب عن فعله فحلها ناصب بافعالها النابتة هى عنها كذا فى
التصريح وانما بنيت حية فند مع اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الأمر والمضى والاستقبال التى هى من
معانى الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقوله أسماء الأفعال أى اللغوية وهى المصادر فتأمل (قوله فى الدلالة
على معناه) أى بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الأرجح المتقدم (قوله بمعنى انكشف) فسر به بذلك

ذلك (ص)
وكمحذر بلايا اجعلا *
مغرى به فى كل ما قد فصلا
(ش) الاغراء أمر المخاطب
بإزوم ما يحمد به وهو مثل
التحذير فى انه ان وجد
عطف أو تكرار وجب
اضمار ناصبه والا فلا ولا
تستعمل فيه ايا فمثال ما يجب
معه اضمار الناصب قولك
أخاك أخاك وقولك أخاك
والاحسان اليه أى الزم
أخاك ومثال ما لا يلزم معه
الاضمار قولك أخاك أى
الزم أخاك (ص)

(أسماء الافعال والاصوات)
ما ناب عن فعل كشتان
وصه
هو اسم فعل وكذا أوه
وبمعنى اقل كآمين كثر
وغيره كوى وهيهات نزر
(ش) أسماء الافعال أسماء
تقوم مقام الافعال فى
الدلالة على معناها وفى عملها
وتكون بمعنى الامر وهو
الكثير فيها كنه بمعنى
انكشف وآمين بمعنى
استجب وتكون بمعنى
الماضى كشتان

بمعنى افترق تقول شتان
زيد وعمر وهيهات بمعنى
بعد تقول هيهات العقيق
وبمعنى المضارع كأوه بمعنى
أنوجع روى بمعنى أعجب
وكلاهما غير مقيس وقد
سبق في الاسماء الملازمة
للنداء أنه ينقاس استعمال
فعال اسم فعل مبهيا على
السكسر من كل فعل ثلاثي
فتقول ضراب زيدا أى
اضرب وزال أى انزل
وكتاب أى اكتب ولم
يذكره المصنف هنا
استثناء بذكره هناك
(ص)
والفعل من أسمائه عليك
وهكذا دونك مع اليك
كذا روى بذكره ناصبين
ويعملان الخفض مصدرين
(ش) من أسماء الأفعال
ما هو في أصله ظرف وما هو
مجرور بحرف نحو عليك
زيدا أى الزمه واليك أى
تمنح ودونك زيد أى خذ
ومنها ما يستعمل مصدرا
واسم فعل كروى بذكره فان
انجر ما بعدهما فهما
مصدران نحو روى زيد
أى ارود زيدا أى اماله
وهو منصوب بفعل مضمر
وبله زيد أى تركه وان
انتصب ما بعدهما فهما
فعل نحو روى زيد أى
أمهل زيدا وبه عمرا أى
اتركه (ص)

لان لا لازم بمعنى امتنع وفي نسخ بمعنى اكفف فينبغي جعله من اللازم ليوافق المفسر وان كان غير واجب
لان كفى يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشيء فكف أى منعه فامتنع كفى الصحاح (قوله بمعنى
افترق) كذا أطلق الجمهور وقيدته الزحشرى بالافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم
فلا يقال شتان الحصان عن مجلس الحكم وتطلب فاعلاد الاعلى اثنين كشتان الزيدان وقد تزايد بعدهما
ما كقوله شتان مانوى على كورها * ونوم حسان أخى جابر
فما زائدة وما بعدهما فاعل والمراد بكورها رحل الناقة وقد تزايد ما بين بعدهما كقوله
* فشتان ما بين اليزيدى فى الندى * فاليزيدى فاعل مرفوع تقدير اوما بين زائدة وقيل ماموصولة ببيان
واقعة على المسافة وهى فاعل شتان بمعنى بعد لا افترق أى بعدت المسافة التى بينهما فأفاده السامعنى وأما قوله
جاز تمونى بالوصل قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى
فقال فى شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ماموصولة ببيان اه أى فتكون شتان
بمعنى بعد وما معنى المسافة (قوله هيهات العقيق) اسم موضع بالحجاز فاعل هيهات وقد تزايد فيه اللام نحو
هيهات هيهات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها ثلثت نأشها (قوله وروى الخ) أى كقوله تعالى
وى كانه لا يفلح الكافرون فوى بمعنى أعجب والكاف امال للتعليل أى أعجب لعدم فلاح الكافرين أو صرف
خطاب توصل بوى واللام مقدرة بعد ما قيل كأن حرف تشبيه بمعنى التحقيق وكذا يقال فى وى كأن الله
يسط الرزق (قوله وكلاهما غير مقيس) أى الماضى والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثانى وجعل أوه
روى بمعنى توجهت وتعبت وهكذا (قوله والفعل الخ) أى فعل الامر مبتدأ أول وعليك مبتدأ ثان
للفعل لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعنى ان اسم فعل الامر قسما من مجمل كما هو منقول اما عن
أحد الظرفين كدونك وعليك أو عن مصدر كروى بذكره وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها
عن الاصل وقاس السكاكى منها ما زاد على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم
وراءك بمعنى تأخر واليك أى تمنح ومكانك أى اثبت فيكون لازما وحكى الكوفيون مكانك زيدا أى
انتظره فهو متعد ولا يستعمل الامع الكاف لان امر غير الخطاب قليل وشذ قياسا واستعمالا عليه رجلا
غيرى أى يلزمه وعلى الشيء أى لازمه الى أى لا تمنح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم
فقد حسنه الخطاب قبله فى يومه شر الشباب الخ فاهاء فاعل والصوم مفعول على ماسيا تى وقال ابن عصفور
عليه خبر مقدم لا اسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للخطاطين أى ألزموه الصوم
أودلوه عليه وكذا قيل فى على الشيء أى ألزمونه فاهاء مفعول أول والصوم ثان والفاعل مستتر (قوله
عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى ألزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون
بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضى بانها زائدة لانها تزداد كثيرا فى مفعول اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف
فهى ضمير عند الجمهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدورها ولان الباء والهاء فى قولهم على وعليه
ضميران اتفاقا وهى فاعل باسم الفعل أو مفعوله والفاعل مستتر أى ألزم أنت نفسك زيدا واليك بمعنى
تمنح نفسك وكذا الباقى أو مجرورة بالحرف فى نحو عليك وبلاضافة فى نحو دونك نظر للاصل قبل النقل
والفاعل مستتر أقوال أصحابنا انها فاذا قلت عليك كاسمك زيدا جاز رفع كل توكيد المستكن وجوه توكيدا
للمجرور وهذا يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من
جارو مجرور فيه تسامح ولم يجعل الكاف مجرورة باضافته بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجار ولا يضاف
فتدبر (قوله روى زيد) أصله أرود زيدا ارودا أى أمهله امهالا فاصغروا الارواد بحذف ز يادتيه وهما
الهمزة والالف تصغير الترخيم واستعملوه مصدران تابا عن فعله وهو أرود وأما به فصدر لافعله من
لفظه بل من معناه وهو ترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما ان دع فعل لا مصدر له من لفظه بل من

لهما وأخر الذي فيه العمل

(ش) أى يثبت لامعاء

الافعال من العمل ما يثبت

لما تنوب عنه من الافعال

فان كان ذلك الفعل يرفع

فقط كان اسم الفعل

كذلك كصه بمعنى اسكت

ومع بمعنى اكفف وهيئات

زيد بمعنى بعد زيد ففي صه

ومع ضميران مستتران كما

في اسكت واكفف وزيد

مرفوع وهيئات كما ارتفع

بيد وان كان ذلك الفعل

يرفع وينصب كان اسم

الفعل كذلك كدراك

زيد أى أدركه وضراب

عمرا أى اضربه ففي دراك

وضراب ضميران مستتران

وزيدا وعمرا منصوبان

بهما وأشار بقوله وأخر

الذى فيه العمل الى أن

معمول اسم الفعل يجب

تأخيره عنه فتقول دراك

زيد ولا يجوز تقديسه عليه

فلان قول زيد ادراك وهذا

بخلاف الفعل الذي يجوز

زيد أدرك (ص)

واحكم بتنكير الذى ينون

منها وتعرف سواه بين

(ش) الدليل على ان ما سمي

باسماء الافعال أسماء شفاق

التنوين لها فتقول فى صه

وهو فى حيل حيل فى حقا

التنوين للدلالة على التنكير

فانون منها كان نكرة

وما لم ينون كان معرفة

معناه وهو الترك ثم تارة ينونان فينصبان المفعول وهو الاصل كرويدا زيدا وبها عمرا وتارة يضافان اليه كمشالى الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان لمفعولهما وقيل بل اضافتهما للفاعل والمفعول محذوف ولا يرد أن فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استناره لان محله فى المنون بدليل تمثيلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر فقالوا رويدا رويدا وبها عمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو ولا موجب للبناء سوى ما ذكره فقول الماتن ناصبين أى مع بناءهما لامع تنوينيهما لانهما حائضتان مصدران وقديحرجان عن الطلب فيكون رويدا حالا أو نعتا على التأويل بالاشتقاق كساروارويدا أى سرودين أو سيرانويدا أى سرودافيه ويكون به بمعنى كيف خبرا عما بعده كبله زيد بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي أعددت لعبادى انصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من به ما طلعت عليه أى من غيره ويحتمل كفى الشئنى انها على أصلها مصدر بمعنى الترك ومن تعليمية أى من أجل تركهم ما عملتموه من المعاصى (قوله وما المالح) ما مبتدأ خبره لها والماليتها وتنوب صلة ما الثانية جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وعنه متعلق بتنوب أى وما استقر للفعل الذى تنوب هى عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الاول حال منها أو من ضميرها فى العلة لافى ان خبر لثلاث تقدم الحال على عاملها الظرف أو من بمعنى فى متعلقة بتنوب والاول أرفع (قوله وأخر الذى الخ) ما مفعول آخر ولذى أى أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أى وأخر المفعول الذى العمل فيه كائن لهذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أى غالبها والافا تمين لم يحفظ للمفعول مع نيابته عن متعدد وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه ما مر فلا تفعل (قوله ولا يجوز تقديسه) أجازة الكوفيون تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها المأخ دولى دونكا * انى رأيت الناس يقصدونكا

وأجيب بأن كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكده لضمون حرمت عليكم الميعة أى كتب ذلك الله عليكم كتابا خفى الفعل وأضيف المصدر الى فاعله كصبغة الله ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة عليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم فعل وأما دولى فمبتدأ للمفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أى دونكا والجملة خبرية مقصودة بها الطلب والمأخ هو الذى ينزل البر عند قلة ماؤها ليلا منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضا فى أنه لا يعمل محذوفا على الاصح وأجازه المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف وخروج عليه الآية والبيت المتقدمين وفى انه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) بفتح اللام كفى المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدمه سماعى كما يشعر به كلام المصنف والحاصل ان ما سمع غير ممنون فقط كنزال وآمين وهيئات وأزه فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه وما سمع منونا فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وما سمع بهما كما مثله الشارح فيعرف وينسك (قوله وفى حيل) أى بالبناء على الفتح حيل أى بالتنوين ويبدل فى الوقف ألفا وقد ثبتت فى الوصل وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للبحث والمجالة للاستفهامية فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير اه فرضى ويكون بمعنى احضر فيتعدى بنفسه كحيل انريد وبمعنى أقبل فيتعدى على كحيل على الخير وبمعنى محمل فيتعدى بالباء نحو اذا ذكر الصالحون خيلا بعمر وقد تفرد حى عن هل فتكون بمعنى أقبل أو اتت كفى الدمامينى (قوله فانون منها الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعرفه تنكير الفعل الذى هو بمعناه وتعرفه لان الفعل لا يعرف ولا ينسك بل ذلك راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصح منونا بمعنى اسكت سكوتا أى أفعل مطلق السكوت عن كل كلام اذلا تعين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره

والزم بنا النوعين فهو قد

وجب

(ش) أسماء الاصوات ألفاظ

استعملت كاسماء الافعال

في الاكتفاء بهادلة على

خطاب مالا يعقل أو على

حكاية صوت من الاصوات

فالاول كقولك لا لزج

الخليل وعدس للبلبل والثاني

كعب لوقوع السيف وغاق

للغراب وأشار بقوله والزم

بنا النوعين الى ان أسماء

الافعال واسماء الاصوات

كلها مبنية وقد سبق في

باب المعرب والمبنى ان أسماء

الافعال مبنية لشبهها

بالحرف في النيابة عن الفعل

وعدم التأثر حيث قال

وكنيابة عن الفعل بلا *

تأثر وأما أسماء الاصوات

فهي مبنية لشبهها بأسماء

الافعال (ص)

(نونا التوكيد)

للفعل توكيد بنونين هما

كنونى اذ هما راقصتهما

(ش) أى يلحق الفعل

للتوكيد نونان احدهما

ثقيلة كاذهين والاخرى

خفيفة كاقصدهما وقد

اجتمعا في قوله تعالى

ليسجنن وليسكنن

الصاغر بن (ص)

يؤكد ان افعل ويفعل آتيا

* ذا طلب أو شرطاما تاليا

أو مثبتا في قسم مستقبلا

* وقبل بعدما ولم وبعدا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضرب بن زيد والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضرب بن زيد

هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه. سندوني وقد يؤخذ منه انها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو الظاهر ثم هذا الكلام يتشبه على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافا للصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتا أى اسم صوت (قوله في الاكتفاء بها) أى عدم احتياجها في افادة المراد الى شئ آخر كما ان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة مركبا مع فاعله المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحتراز بذلك من نحو يا ظيبيات القاع ياد ارمية مما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به في افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لابد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء (قوله لزج الخليل) أى عن البطء وقوله للبلبل أى لزجه كذلك وهلا بوزن ألا كما في الطمع وقيل يتنون وعدس بمهمات مفتوح الاربين مبنى على السكون (قوله كعب) بفتح القاف وسكون الواو الموحدة حكاية صوت السيف على الدقة (قوله الى ان أسماء الافعال الخ) يحتمل أنه أراد نوعى الاصوات لتقدم الكلام على أسماء الافعال أول الكتاب (قوله في النيابة عن الفعل الخ) أى في كونها عاملة غير معمولة (قوله لشبهها بأسماء الافعال) أى فهي مشبهة للحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لا مكان الشبه مباشرة فالارجح أن بناءها لشبهها بالحروف المهمة في انها لا عاملة ولا معمولة كلام لا ابتداء وحرف التنقيس فلا محل لها من الاعراب والله أعلم

(نونا التوكيد)

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله بنونين) أى بكل منهما على انفرادهما وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبيها ألفا وحذفها لساكنين والشديدة بوقوعها بعد الالف كإسمايى ورد بان ذلك لا يدل على الاصلة فهذه أن المفتوحة فرع المكسورة وهما أحكام تخصها وعند السكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصاصها منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي أليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة شدة على قاعدة زيادة المبنى لزادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا ليسجنن وليسكنن الخ لانها كانت أحرص على سجنه في بيتها لتراه كل وقت من كونها صاغرا (قوله يؤكدان) أى جوارزا أو وجوبا على ماسييين (قوله افعل) أى فعل الامر ولودعاء بى صيغة لا خصوص هذه فهو من اطلاق الخاص على العام وكذا قوله ويفعل وخرجهما الماضى ولولفظا فقط فلا يؤكدها أصلا لانها لا يتخلصان الفعل للاستقبال المنان للضى وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رحمت متيا * لولاك لم يك للصباية جانحا

وقوله * أقائلن احضروا الشهودا * فضرورة شاذة لا يجوز ان يكها الكن سهل الاول استقباله معنى لكونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذا طلب حال من الضمير فى آتيا والمراد الطلب الحقيقي كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازا كقولك للعاطس يرحمك الله فلا يؤكده (قوله أو شرطيا) عطف على ذا طلب وتاليا صفة ته واما بال كسر مفعول تاليا أى أو آتيا فعمل شرط تاليا ما أو أن شرطيا بمعنى أداء شرط مفعول تاليا واما بدل منه (قوله أو مثبتا) عطف على شرطيا فهو حال أيضا من ضمير آتيا ومستقبلا اما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفا على مثبت بواو محذوفة وفي قسم متعلق بآتيا (قوله وبعدا) أى النافية ولم بقيد هذا ذلك لما علم من اطراد بعد الطلب الذى من جلته لا الناهية (قوله وضمير) بالجر عطفا على لا (قوله فعل الامر) أى بالصيغة كقومن أما الامر باللام فداخل فيما بعده (قوله والفعل المضارع) اعلم أن له خمس حالات الاولى وجوب توكيده وذكرها بقوله أو مثبتا الخ

الثانية

وغيرا من طوالب الجزا * وآسر المؤكدة افتتح كابرزا

(ش) أى تلحق نونا التوكيد فعل الامر نحو اضرب بن زيد والفعل المضارع المستقبل الدال على طلب نحو لتضرب بن زيد ولا تضرب بن زيد

الثانية قربه من الواجب وذكرها بقوله أو شرطاً أما الثانية الثالثة كثرت وهي قوله آتياً طالب الرابعة قلته
وهي قوله وقل بعد ما حل وفي هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعد ما الزائدة أو لا النافية وأقل وذلك بعد ما
و بعد شرط غير ما كذا في التوضيح وبقى سادسة وهي امتناع توكيده وذلك في جواب قسم بواو منفي أو
حال أو مفصول من لامة كاسياً في (قوله زهل نضر بن زيداً) أي الاستفهام بجميع أدواته اسمية كانت
أو حرفية ومثله التحضيض والعرض والتمني كهل نضر بن زيداً أو لا تنزل عندنا وليتك تقيمن معنا فكل
ذلك داخل في الطلب وبقى من أقسامه التي لم يمتثل لها الشارح الدعاء والترجي وان دل داخل في الأمر والنهي
والثاني لم أر من ذكره (قوله شرطاً بعد ما حل) مذهب سيديوه إن التوكيد حينئذ قريب من الواجب
ولم يقع في التنزيل غيره لأن المؤكدة بما تشبه القسم المؤكد باللام وأوجبه المرد والرجاء وحلوا عدمه
على الضرورة (قوله مثبتاً مستقبلاً) أي غير مفصول من لامة وحينئذ يجب التوكيد باللام والنون معاً
عند البصريين ودخلوه من أحدهما شاذاً وضرورة فإن خلا منهما معان نحو والله أقوم فسر قبله حرف النفي
وكان المعنى على نفي القيام ولذا حكم الحنفية على من قال والله أصوم بحسنه بالصوم وعند غيرهم يحسن بعده
لا ابتداء الإيمان على العرف وأجاز الكوفيون الاكتفاء حينئذ بأحد هما وقد ورد في الشعر وحكى سيديوه
والله لا ضربه (قوله لم يؤكده بالنون) أي ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنفي وأما قوله

ثالثة لا يحمدن المرء مجتنباً * فعل الكرام ولو فاق الوري حسباً

فشاذاً وضرورة ومن الجواب المنفي غير المؤكدة تالله تغتوث ذكر يوسف أي لا تغتوث (قوله وكذا إن كان
حالا) أي لا يؤكده بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيقنفايان ومنه قراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة
وقوله يميناً لا بغض كل امرئ * يزخرف قولاً ولا يفعل

فلم يؤكده بالنون لأن البغض والاقسام أي الخلف موجودان حال التسكام لا مستقبلان. وكذا امتنع النون
في الفعل المفصول من لام القسم نحو لا إلى الله تحشرون واسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول
النون حل) تبع المصنف في التسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك لتصريح المصنف في غير هذا
الكتاب بكثرته بعد ما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما مر من التوضيح أن مثلها لا وأما
بعد ما و بعد شرط غير ما فنادر سواء أكد الشرط أو الجزاء (قوله بعد ما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب
حكي سيديوه بما يقولون ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

وظاهر التسهيل أنه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أرينك)
نقوله لمن يخفى عنك أمر أنت بصيره (قوله ما لم يعلم) الشاهد فيه توكيده بالخفيفة المنقلبة ألفاً والشاعر
يصف جبالهم الخصب والنبات وقيل لبنا في القعب أي الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الأبيات
(قوله لا نصيبين حل) الجملة صفة لغتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قال في شرح الكافية وإنما
كده لأن لا النافية كاللهاية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها أن أناخ محول

الان توكيد نصيبين أحسن لاتصاله بلافه وأشبه بالنهي من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص
غيره على أنه بعد المفصول ضرورة بل عند الجهور ضرورة مطلقاً وحلوا الآية على النهي ففهم من جعل الجملة
مستأنفة لنهي الظالمين والأصل لا تعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة بقول النهي عن تعرضهم إلى اصابة
الفتنة لانه سببها وأوقع الذين ظلموا موقع ضمه المخاطبين تنبيهاً على أنهم إن تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة
خاصة بالمعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع نحو بل النهي المذكور أي فتنة مقولاً في

وهل نضر بن زيداً والواقع
شرطاً بعد ما المؤكدة بما
نحو ما نضر بن زيداً ضربه
ومنه قوله تعالى قلما
تثقفهم في الحرب فشردهم
من خلفهم أو الواقع
جواب قسم مثبتاً مستقبلاً
نحو والله لنضر بن زيداً
فإن لم يكن مثبتاً لم يؤكده
بالنون نحو والله لا تفعل
كذا وكذا إن كان حالا
نحو والله ليقيم زيداً الآن
وقل دخول النون في
الفعل المضارع الواقع بعد
ما الزائدة التي لا تصحب
أن نحو بعين ما أرينك
ههنا والواقع بعد ما كقولك
يحسبه الجاهل ما لم يعلم
* شيخنا على كرسيه معهما
والواقع بعد لا النافية
كقوله تعالى واتقوا فتنة
لا نصيبين الذين ظلموا ومنكم
خاصة ولواقع بعد ما
من أدوات الشرط كقوله
من يشقن منهم فليس
بأي
أبداً وقتل بني فتيبة شافى
وأشار المصنف بقوله وآخر
المؤكدة إلى أن الفعل
المؤكدة بالنون

يبني على الفتح ان لم تله ألف الضمير أو واؤه أو واؤه نحو اضر في زيد أو اقبلن عمرا (ص) واشكاه قبل مضمر لين بما
 * جانس من تحرك قد علمنا (٩٤) والمضمر احذفته الا الألف * وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير الياء

* والواو ياء كسعين سميا
 واحذفه من رافع هاتين
 وفي
 واو ياء بكل مجانس قفي
 نحو اخشين ياهند بالسكر ويا
 قوم اخشون واضم وقس
 مسويا
 (ش) الفعل المؤكد بالنون
 ان اتصل به ألف اثنتين أو واو
 جمع أو ياء مخاطبة حرك ما قبل
 الألف بالفتح وما قبل الواو
 بالضم وما قبل الياء بالسكر
 ويحذف الضمير ان كان
 واو أو ياء ويقي ان كان
 ألفا فتقول يازيد ان هل
 تضربان ويازيدون هل
 تضربن وياهندهن هل
 تضربن والأصل هل
 تضربان وهل تضربون
 وهل تضربين تحذفت
 النون لتوالي الأمثال ثم
 حذفت الواو والياء لالتقاء
 الساكنين فصار هل
 تضربن وهل تضربن ولم
 تحذف الألف خلفها فصار
 هل تضربان وبقيت الضمة
 دالة على الواو والكسرة
 دالة على الياء هذا كله اذا
 كان الفعل صحيحا فان كان
 معتلأفاما أن يكون آخره
 ألفا أو واو أو ياء فان كان
 آخره واو أو ياء حذفت
 لاجل الواو والضمير أو ياءه
 وضم ما بقي قبل الواو والضمير

شأنها لا تصيب الخ أي لا تصحواها تسمىكم خاصة ولا يصح على هذا ان يزل الفتحة منزلة العاقل فيتوجه النهي
 اليها بالتحويل لانه كان يجب كسر الباء من تصيين لكونه خطايا مؤث وهو الفتحة الآن تقول بالاختتان
 أو بالعذاب مثلا فلا صابة حينئذ عامة (قوله من يتقن) بالتحذية مبنيًا للأفعال أو بالوقية للفاعل يقال
 تقته من باب فهم أي وجدته والآيب الراجع (قوله يبني على الفتح) أي أمر اكان أو مضارع صحيحا
 أو معتلا كغزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ وبني لتركة معها خمسة عشر حرك تخالفا من
 السكونين في الامر والمضارع المجزوم وحل الباقي عليهما وكانت فتحة للخفض ومضمر يد لذلك أول
 الكتاب (قوله واشكاه الخ) اعلم ان المصنف ذكر أصليين واستثنى من كل مسألة الأول فتح آخر
 المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله واشكاه الخ الثاني أن ذلك
 الضمير يحذف ان كان ياء أو واو وهو المراد بقوله والمضمر احذفه الخ واستثنى منه أن يكون آخر الفعل
 ألفا كيخشى فتحذف هي ويقي واو الضمير أو ياءه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذفه من
 رافع هاتين الخ أفاده الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لمضمر أو بكسرها مصدر نعت به
 (قوله ألف) ليس فيه مع الألف الأولى إبطاء لاختلافهما نعتا يفا وتنكيرا (قوله فاجعله الخ) مفعوله
 الأول الهاء والثاني قوله ياء أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء حال كون تلك الألف من الفعل حال
 كونه رافعا غير الياء وغير الواو بان رفع ألف اثنتين أو ضمير مستترا أو نون نسوة أو اسما ظاهرا كجاسيأتي
 (قوله واحذفه) أي الألف الذي آخر الفعل من رافع هاتين أي الواو والياء (قوله حذفت النون)
 أي نون الرفع لتوالي الأمثال أي الزوائد فلا يرد النسوة جنن وهذا التوالي في الثقيلة وحلت عليها الخفيفة
 طرد الباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لالتقاء الساكنين) ولم يغتفر كما في دابة لانه هذا ليس
 على حده اذ شرطه كون الأول حرف لين والثاني مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون هنا ككلمة
 منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الاخير بدليل أن حاجوني وعلة الحذف حينئذ استثقال الكلمة
 واستطالها لوبقي الضمير وانما لم تحذف الألف مع تأتي العلتين فيها لخفتها ولثا لا يلتبس بفعل المفرد ولا يزول
 اللبس بكسر النون في فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها بعد الألف كجاسيأتي فلو حذفت لم
 تكسر النون ولم تحذف الألف مع نون النسوة في اضر بنان لتفصل بين الأمثال أفاده الصبان وقوله بدليل
 أن حاجوني مقتضاه ان الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة في نون الوقاية من كلتين مع ان كلا
 منهما جزء من الفعل المستند للواو اذ لا قوام له بدونهما فهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها
 منفصلة طارئة على ذلك الفعل كالأخفي ثم ان بيننا على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف في نحو
 تضربن لكون الالتقاء على غير حده فعدم الحذف في تحاجوني ظاهر لانه على حده لما مر وأعلى عدم
 الاشتراط والالتقاء في الجميع على حده فالحذف في تضربن للثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم يحذف
 في تحاجوني لذلك وليس فيه داع لعدم الحذف كما في تضربان اللهم الآن يقال الثقل مع نون التوكيد
 أشده منه مع نون الوقاية فليتمأمل (قوله هل تغزون) أي بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده
 وأصله تغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون وتغزون
 وكسرتهم من الاخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل وياءه للساكنين فصار تغزون الخ (قوله فتحذف
 نون الرفع) أي لتوالي الأمثال وواو الضمير وياءه لالتقاء الساكنين فصار تغزون الخ (قوله فتحذف
 لام الفعل على حذفها وتجعل الحركة المجانسة للضمير المحذوف على ما قبلها فان قلت كيف قول الشارح

وكسر ما بقي قبل ياء الضمير فتقول يازيدون هل تغزون وهل ترمون
 وياهندن هل تغزين وهل ترمين فاذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه فتقول يازيدون

هل تغزن وهل رمن وياهندهل تغزن وهل نرمن هذا اذا أسند الى الواو والياء فان أسند الى الألف لم يحذف آخره و بقيت الألف وشكل ما قبلها بحركة تجانس الألف وهي الفتحة فتقول هل تغزوان وهل ترميان وان كان آخر الفعل ألفا فان رفع الفعل غير الواو والياء كالألف والضمير المستتر انقلب الألف التي في آخر الفعل ياء وفتحت نحو اسعيان وهل تسعيان واسعين يازيد وان رفع واوا أو ياء حذفت الألف و بقيت الفتحة التي كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول يازيدون (٩٥) اخشون وياهندهل اخشين هذا ان

لحقته نون التوكيد وان لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما فتقول يازيدون هل تخشون وياهندهل تخشين ويازيدون اخشوا وياهندهل اخشوا (ص)

ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها ألف

(ش) لانفع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف فلا تقول اضربان بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة خسلا فاليواس فانه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ويجب عنده كسرها (ص)

والفازد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث أسندا (ش) اذا أكد الفعل المسند الى نون الاناث بنون التوكيد وجب أن يفصل بين نون الاناث ونون التوكيد بالكرهية توالى الامثال فتقول اضربان بنون مشددة مكسورة قبلها ألف (ص)

فعلات به ما فعلت بالصحيح مع ان الصحيح لا تحذف لانه قلت المراد أنه مثله في التغيير لأجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانسه أ ما حذف لانه فسبق على التوكيد عندا تيان الضمير للأجله (قوله هل تغزن وهل ترمين) بضم الزاي والميم في هذين وكسرهما فيما بعد (قوله فان أسند الى الألف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المفرد ولان النون النسوة كهل تغزون وترمين يازيد بالفتح وتغزوان وترمينان يانسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجهه (قوله كالألف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والامم الظاهر كاسعينان يانسوة وهل يسعينان يافتح قلب الألف ياء في الجميع لكونها لاتقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمر. وكذا ان النون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلهما قبل التأ كيدا خشيو واخشى فلبت لام الفعل ألغيت حركتها وافتتح ما قبلها ثم حذفت الساكنين فصار اخشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التفت ساكنة مع الضمير فلا جائز أن يحذف هو لعدم ما يدل عليه ولا النون لغوات المقصود منها فحرك الضمير بما يناسبه (قوله هل تخشون) بفتح الشين فيه وفيما بعده وأصله تخشيمون فعل بهما مر (قوله ولم تقع الخ) شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا اللثيمة وذكر الخفيفة بقوله وحذف الخ وخفيفة ما حال من فاعل تقع العائد للنون المعلومة من السياق أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بلكن أيا كان (قوله بعد الألف) أي امما كانت بان أسند اليها الفعل أو حر فابان أسند للظاهر على لغة كاونى البراغيت كيضربان الزيدان أو كانت هي التالية لنون النسوة كاضر بنان (قوله فلا تقول اضربان) أي ولو كان بعدها ما تنغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه سيديو به (قوله مكسورة) أي لشبهها بنون المثني في زيادتها آخر ابدال ألف ومثله اضربان الآتى ويجرى فيه خلاف يونس (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها وما مفعول اردد وكان عدم ماصاتها ومن أجلها متعلق بعدم (قوله وأبدلها الخ) مقابل قوله وبعد غير فتحة الخ (قوله لاتنين) أصله قبل التوكيد لاتنين يحذف الياء وهي عين الفعل لاتنقأها ساكنة مع لانه عند دخول الجازم فلما أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخوله قياسيا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ فيظهر أنه معرب تقدير الاستيفاء فالجازم مقتضاه قبل النون وليس هو كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبنى معها في محل جزم لامعرب قاله السيد البليدى لكن مر في باب الازراب وسيأتى في اعراب الفعل أنه اذا دخل عليه ناصب أو جازم يكون في محل نصب أو جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله علك لغة في اهلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لسن دخول في مستفعان أول جزء منه الخبن فصار متفعان مركب من وتدين فدخله الحرم بالراء وهو حذف أول التودفصار فاعلن وذلك شاذو بعده

وصل حبال البعيدان وصل الحبد ل واقص القريب ان قطعه * وارض من الدهر ما أناك به من قرعينا بعيشه نفعه * قد يجمع المال غير آكاه * وبأ كل المال غير من جمعه (قوله وكذا لا تحذف الخ) أي فلها سببان فقط الساكن والوقف وتندر حذفها بدونها كما قوله

واحذف خفيفة لسا كن ردف * وبعد غير فتحة اذا تفتح و اردد اذا حذفها في الوقف * من أجلها في الوصل كان علما وأبدلها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول في قفن قفا (ش) اذا دل الفعل المؤكد بالنون الخفيفة ساكن وجب حذف النون لاتقاء الساكنين فتقول اضرب الرجل بفتح الباء والأصل اضربن حذفت نون التوكيد للاتقاء الساكن وهو لام التعريف ومنه قوله لاتنين الفقير علك أن تر * كم يوما والدهر قد رفعه وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة

في الوقف اذا وقعت بعد غير فتحة أي بعد ضمة أو كسرة ويرد حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد فتقول في اضربن يازيدون اذا
وقفت على الفعل اضربوا في اضربن (٩٦) يا هند اضربني فتحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف وترد الواو التي

حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الباء فان وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة أبدت النون في الوقف ألغا فتقول في اضربن يازيد اضربا (ص)

(ملا ينصرف)

الصرف تنوين أي مبدئا معنى به يكون الاسم أمكنا (ن) الاسم ان أشبهه الحرف سمى مبنيا وغير متمكن وان لم يشبه الحرف سمى معربا ومتمكنا ثم المعرب على قسمين أحدهما ما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكنا غير أمكن والثاني ما لم يشبه الفعل ويسمى منصرفا ومتمكنا أمكن وعلامته المنصرف أن يجرب بالكسرة مع الالف واللام والاضافة وبدونها وأن يدخله الصرف وهو التنوين الذي لغير مقابلة أو نحو يض الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن وذلك المعنى هو عدم شبهه الفعل نحو صرت بفلام وفلام زيد والفلام واحترز بقوله لغير مقابلة من تنوين أذرعان ونحوه

اضرب هنك المردوم طار قها * ضرب بك بالسيف قونس الفرس

* وما قيل قبيل اليوم خالف تذكرا * بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح (قوله في الوقف) قال أبو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيـد ثم تحذف بلا دليل عليها اهـ ويرده أنه ليس المراد أنها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا رد فعل مؤكدها وصل وأر يد الوقف عليه حذفت وردا الحذف لأجلها صبان (قوله ونرد الخ) أي وجوب الزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه أيضا لان الحذف منه جزء كلمة بخلاف ما هنا فانه كلمة تامة والاعتناء بها أشد والله أعلم (ملا ينصرف)

ذكره عقب النون لان له تملقا بالـفـعل يشبهه كانه تامة متعلقة به (قوله الصرف تنوين) أي فقط كاهو مذهب المحققين وأما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدمه مالتا أخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لأن التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم يرجع عن شبهه الفعل (قوله معنى) مفعول مبنيا ووجه له يكون الخ صفة معنى (قوله أمكنا) أي زائدة التمكن في باب الاسمية فهو أفعـل تفضيل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لامن تمكن لان بناءه من غير الثلاثي المجرى شذ (قوله ومتمكنا غيرا مكن) وعكسه متمدور به تتم القسم العقلية رباعية (قوله وبدونها) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المنصرف وما قبله مشترك (قوله لغير مقابلة الخ) لو اقتصر كالأشـمـوني على قوله الدال على معنى الخ خرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التفكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من ذلك لم يدل على ذلك المعنى بل القصد به مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تكثير الاسم (قوله عدم شبهه الفعل) أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى انه ليس في عبارة الشارح دور كما توهم وانما هو في عبارة من قال بأن لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وبيانه أنه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا أي غير مبني ولا ممنوع من الصرف فاختار المعروف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور والتوقف المعروف على معرفة جميع أجزاء التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان المعترف في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملازمة الانصراف وعدمه وأما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لأمر مرتب على الشبه ولو حذف منه كما فعل الشارح ما ضار أفاده مم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو ما سمي به أتى كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على جمعيته كسلمات وهنات وما قيل ان كلام الشارح صريح في ان سلمات غير منصرف سهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فأراد ان الباقي على جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلا عن التنوين لدال على الامكانية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفا مع انه لم يسم به الصرف وهو التنوين المذكور وأجيب باحتمال ان الصرف حالة قائمة بالاسم هي امكانيته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فسلمات باق على أصله من الامكانية لكان لم يدل بتنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته للمقابلة مع الصرف كما قيل فتدبر (قوله كنهين)

المتالين

فانه تنوين جمع المؤنث السالم وهو يصحب غير المنصرف كاذرعان وهنات علم امرأة

وقد سبق الكلام في تسميته تنوين المقابلة واحترز بقوله أو تعويض من تنوين جوارش ونحوهما فانه عوض عن الياء والتقدير جوارش وغواشي وهو يصحب غير المنصرف كنهين المتالين وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين

ويجوز بالفتحة ان لم يضاف

ولم تدخل عليه أل نحو
مررت بأحد فان أضيف
أودخلت عليه أل جر
بالكسرة نحو مررت بأحدكم
وبالأحد وانما يمنع الاسم
من الصرف اذا وجد فيه
علتان من علل تسع أو
واحدة منها تقوم مقام
علتين والعلل التسع مجتمعا
قوله

عدل ووصف وتأنيت
ومعرفة

ومجتمعة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
وزن فعل وهذا القول
تقريب

وما يقوم مقام علتين منها
اثنان أحدهما ألف التأنيت
مقصورة كانت كجلى أو
مدودة كحمرء والثاني الجمع
المتناهي كساجد ومصابيح
وسياتى الكلام عليها
مفصلا (ص)
فألف التأنيت مطلقا منع
صرف الذى حواه كيفما
وقع

(ش) قد سبق ان ألف
التأنيت تقوم مقام علتين
وهو المراد هنا فيمنع ما فيه
ألف التأنيت من الصرف
مطلقا أى سواء كانت الألف
مقصورة كجلى أو مدودة
كحمرء علما كان ما هي
فيه كركى يأثم فغير علم كما مثل
(ص)

وزائدة اعلان

المثالين) وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجوز بالفتحة)
الاسمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا يرد على كاديه لتقدم ذكره ذلك (قوله بأحدكم)
الاولى بافضاؤكم وبالأفضل لان العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى يشكر فيكون منصرفا قبلها الزوال
احدى العلتين ومصر في باب الاعراب من يدها المحل (قوله علتان) أى فرعتان لفظية ومعنوية
مختلفتان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه وفى المعنى لاحتياجه فى ايجاده معناه
الى الفاعل وهو لا يكون الاسما فتوقف على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض
الاسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفا لثقله بشبه الفعل
الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلا كرجل وفرس لانه مفرد جامد ذكره مذكرا وما فيه فرعية واحدة
كركى يد فيه العلمية علمة معنوية فرع التنكير وامرأة فيها التأنيت فرع التذكير ومراجعة اللفظ وكذا
ما فيه فرعتان فى اللفظ فقط كاجمال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التنكير وأى المعنى فقط كخائض
وطامث فبهما الوصفية فرع الجود ولزوم التأنيت فرع عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من
جهة واحدة كدرهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما فرعان عن عدمهما وكل منهما نشأ عن
التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما سطر بخلاف نحو أحد كسبيين (قوله عال تسع) ليس
فيها معنوى سوى العلمية والوصفية وباقيها لفظى حتى التأنيت المعنوى لظهوره فى اللفظ بتأنيث الضمير
والفعل مثلا (قوله عدل) أى تحتقيق أو تقديرى وتأنيت أى لفظى أو معنوى ومعرفة أى علمية ثم تركيب
أى مزجى (قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها ووجهة من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة
لعلمه من الاول (قوله تقريب) أى لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية والوصفية وقد جمعا بعضهم
على هذا الوجه بقوله

لمنتهى الجوع منع والالف * عرف مع الجمعة تركيب ألف

تأنيث الحاق وعرف أو صف * مع وزن عدل وزائدة تفى

(قوله أحدهما ألف التأنيت) انما استقلت بالمنع لان المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية المعنى
بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل فى تقدير الانفصال غالبا (قوله الجمع المتناهي) انما استقل بالمنع لان فيه
فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الأحاد العربية لفظا اذ ليس فيها ما يوازنه
وحكما لانه لا يصغر على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة أخرى تنكيرا ولا تسمى منتهى الجمع لانتهاء الجوع
اليه بخلاف غيره من الجوع فانه يجمع ويصغر كأنعام وأكباب يجمعان على أناعم وأكالب ويصغران على
لفظهما كأنعام وأكالب وبوازنان المفرد كصلصال وتنضب فعلم ان أفعالا وأفعالا لم يخرجوا عن صيغ الأحاد
كهذا الجمع خلافا لابن الحاجب (قوله كيف ما وقع) كيفما سم شرط على مذهب السكوفيين ووقع
فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أى كيفما وقع الذى حوى الألف منع الألف صبره أى علما
كان أولا كامثا الشارح مفردا كاذكر أو جمعا كجرى وأصداء امما كهذه أو صفة كجلى وحمرء
هنا ما يقتضيه صنيع الشارح كالأشموئى وأما جعل فاعل وقع ضمير الألف كجلى العرب فيرد عليه ان التعميم
فيها علم من قوله مطلقا (قوله أى سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علم تفسير لكيف ما وقع (قوله
أو مدودة) اطلاق للمد عليها لجوارتها والافهى الهزمة الأخيرة فقط وأصلها ألف لينة فاصل حمرء جرى
بالقصر فلما قصدوا المد زادوا قبلها ألفا فقلت الأخيرة همزة (قوله وزائدة اعلان) امام مبتدأ حذف خبره
أى كذلك أو عطف على الضمير فى منع للفصل بالمفعول أى الألف منع الصرف هو وزائدة الخ وعلان مجرور
بالفتحة للعلمية على الوزن والزائدة وهو بفتح الفاء لا غير لما فى العصام على الجامى أنه لا يوجد فى الصفة اعلان

في وصف سلم

من ان يرى بقاء تأنيث ختم

(ش) أي يمنع الاسم من

الصرف للصفة وزيادة

الالف والنون بشرط أن

لا يكون المؤنث في ذلك

مختوما بقاء التأنيث وذلك

نحو سكران وعطشان

وغضبان فتقول هذا

سكران ورأيت سكران

ومررت بسكران فتمنعه

من الصرف للصفة وزيادة

الالف والنون والشروط

موجود فيه لانك لاتقول

للؤنثة سكرانة وانما تقول

سكرى وكذلك عطشان

وغضبان فتقول امرأة

عطشى وغضبي ولا تقول

عطشانة ولا غضبانة فان

كان المذكر على فعلا

والمؤنث على فعلانة صرف

فتقول هذا رجل سيفان

أي طويل ورأيت رجلا

سيفانا ومررت برجل

سيفان فتصرفه لانك

تقول للؤنثة سيفانة أي

طويلة (ص)

ووصف اصلي ووزن أفعلا

ممنوع تأنيث بتا كاشهلا

(ش) أي وتمنع الصفة أيضا

بشرط كونها أصلية أي

غير عارضة اذا انضم اليها

كونها على وزن أفعلا ولم

تقبل التاء نحو أحر وأخضر

فان قبلت التاء

بالكسر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثه فعلانة بالهاء تخمسان وخمسة وليس الكلام فيه لانه مصروف أما
الاسم فعلى الاوزان الثلاثة (قوله في وصف) حال من زائدا أوصفته (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي
العمدة وشرحا شرط آخر وهو اصاله الوصفية ليخرج صررت برجل صفوان قلبه أي قاس فلا يمنع لعروض
وصفيتها لان أصله اسم للحجر الصلد أي اليابس ويمكن ان قوله الآتي وألغين عارض الوصفية أي من فعلا
وأفعل وتمثله باربع لا يخص الثاني لان المثال لا يخص (قوله للصفة) هي العلة المعنوية فرع عن الجود
لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هي زيادة الالف والنون المضارعتين لاني
جرأ في انهما في بناء يخص المذكور ولا تلحقهما التاء كما ان النون في بناء يخص المؤنث ولا تلحقهما
التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال جرأة وانما يكتمن بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية اللفظ أيضا باستحقاقها
من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لانها كالصدر في البقاء على الاسم والتمسك بولم يخرجها الاشتقاق
الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك اجالا كرجل عدل فكانت كالمفعولة ولذا
صرف نحو عالم وشرى (قوله بشرط أن لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل
أولا مؤنثه أصلا كاحيان لكبير الماخية ورجن والاوول غير مصروف اتفاقا والثاني على الصحيح لانا
لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى لكثرة أولى به من فعلانة (قوله والمؤنث على فعلانة) لم يجزى ممن ذلك الا
ألفاظ معدودة جمعها المصنف في قوله

اجز فعلى لفعلا * اذا استثنيت حبلانا * ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا

وصوجانارعلانا * وقشوانا ومصانا * وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا

وذيله المرادى بقوله * وزدفيهن خصانا * على لغة وأليانا

فهذه أربعة عشر لفظا كلها بفتح الفاء ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلا بالفتح يجب في مؤنثه فعلى
فقول المصنف أجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشارح الاندلسي مع تفسيرها فقال

كل فعلا ان فهو أنشاء فعلى * غير وصف النديم بالندمان

ولذي البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان * ثم سعيان للطويل وصوجا

ولذي قوة على الجمالان * ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان

ثم موتان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان * ثم قشوان لذي قل لجا

ثم نصران جاء في النصراني * ولذي أليسة كبيرة أليسا * ونخصان جاء في النخصان

ثم مصان للنديم وفي لحيا * نرجن يفقد الذوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظمه الصبان لما زاده المرادى والنخصان ضامر البطن وفيه لغتان الضم والفتح
وكل منهما مؤنث بالتاء والمصان بضم فصاد مهمل والقشوان بقاف وشين مججمة والعلان بعين مهمل
والصوجان بالهمزة والجيم الجمل القوي وكل صلب من الدواب والناس وخرج بنديمان بمعنى النديم أي المنادم
ندمان من النديم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أي لضعف زيادته بشبهها الاصول في لزومها
للد كرمؤنث وقبولها علامة التأنيث فكما لم توجدو يشهد لذلك ان بني أسد يصرفون كل صفة على
فعلا لانهم مؤنثونه بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لاعي زائدا لان الصحيح
ان العطف بحرف غير مرتب على الاول أو مبتدأ حذف خبره كاسر وأصلى بنقل حركة همزته الى التنوين
قبلها والوارى في قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن أفعلا أو من أفعلا نفسه لانه علم على الوزن
وشرط محي الحال من المضاف اليه موجودا لصحة الاستغناء عن المضاف (قوله كأشعلا) الشهلة اختلاط
سواد العين زرقة (قوله ولم تقبل التاء) أي اما لان مؤنثها فعلا بالفتح والمساكشيل وأحرأ وفعلى بالضم

صرفت نحو مررت برجل أرمل أى فقير فتصرفه لانك تقول للمؤنثة أرملة بخلاف أحر وأخضر فانهم لا يصرفون اذ يقال للمؤنثة حراء
 وخضراء ولا يقال أحر وأخضر فتعني الصفة ووزن الفعل وان كانت الصفة عارضة (٩٩) كاربغ فانه ليس صفة في الاصل بل

اسم عدد ثم استعمل صفة
 في قولهم مررت بنسوة
 أربع فلا يؤثر ذلك في
 منعه من الصرف واليه
 أشار بقوله (ص)

والذين عارض الوصفية *
 كاربغ وعارض الاسميه
 فالأدهم القيد لكونه وضع
 في الأصل وصفه انصرفه منع
 وأجل وأخيل وأفعى

* مصروفة وقد يثنان المنع
 (ش) أى اذا كان
 استعمال الاسم على وزن
 أفعل صفة ليس بأصل
 وانما هو عارض كاربغ

فأله أى لا تعتد به في منع
 الصرف كما يعتد بعروض
 الاسميه فيها هو صفة في
 الأصل كأدهم للقيد فانه
 صفة في الأصل لشيء فانه

سواد ثم استعمل استعمال
 الاسماء فيطاق على كل
 قيد أدهم ومع هذا فيمنع
 نظرا الى الأصل وأشار
 بقوله وأجل الى آخره الى

ان هذه الألفاظ اعني
 أجلا للصقر وأخيل لطار
 وأفعى للحية ليست بصفات
 فكان حقها أن لا تمنع من

الصرف لكن منعها بعضهم
 لتخيل الوصف فيها فتخيل
 في أجل معنى القوة وفي
 أخيل معنى التخيل وفي
 أفعى معنى الخبث فنهى

والقصر كالفعل التفضيل أو لا مؤنث له أصلا كما كسر لكبير بكرة الذكر وأدر لكبير الادرة فهذه الثلاثة
 لا تصرف للوصف الاصل وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل في الفعل وهو
 به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت يادته معنى أصل لغبره فالوزن المانع مع
 الوصف هو ما كان الفعل أحق به لما ذكره فالأولى تعليق المنع عليه لا على وزن أفعل فقط لئلا يخرج نحو
 أحيمروا فيفضل من المصغر مع انه لا ينصرف لانه على وزن متأصل في الفعل كما يبطر مضارع يبطر اذا عالج
 الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل نحو بطل مع أنه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى
 به فظهر ان الوزن المعبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة في بعض صيغه دون غيره من باقي الأفعال لعدم
 وجودها في الأوصاف أولا نهما مشتركة بخلافه مع العلمية كما سيأتي (قوله صرفت) أى عند غير الأخفش
 لضعف شبهها بالفظ المضارع لان التاء لا تلحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أى قليل المطرفانه
 لا يصرف لان يعتوب حكى فيه سنة رملى فلا يقبل التاء (قوله وألفين الخ) تصريح بفهوم قوله أصلى
 وعارض الوصفية من اضافة الصفة للوصوف أو بمعنى من وكذا عارض الاسميه (قوله كاربغ) بفتح
 الباء كمررت بنسوة أربع فانه في الأصل اسم للعدد المخصوص لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا
 لأصله والتمثيل به لذلك لا ينافى ان فيه ملغيا آخر وهو قبوله التاء لكن الأولى التمثيل بآرب أى جبان فانه
 منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفية (قوله القيد) عطف بيان بالأجلى مفسر للأدهم كما تقول
 البر القمح والعقار الخمر اه سند بن وفيه ان المراد من الأدهم لفظه لانه هو الذى يوصف به وينع من
 الصرف لامعناه وهو قيد الحيد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدلا لانه لا يستعمل بالحكم اذ لا يصح
 التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منطوقه للمعنى وان كان التمثيل بالفظه فالمراد لفظ الأدهم الذى
 معناه القيد (قوله وأجل) هو الصقر وفي المثل بيض القطب يحضنه الاجدل يضرب للوضيع يؤويه
 الشريف (قوله وأخيل) طائر أخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن
 والعرب تشاء به تقول أشأم من أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسودا مما للحية العظيمة وأرقم اسما
 لحية فيها نقط كالرقم (قوله لتخيل الوصف الخ) لكن المنع في أفعى أبعد منه في الأولين لان أجل من
 الجدل بالسكون وهو الشدة وأخيل من الخيول وهى كثرة الخيلان وأما أفعى فلامادة لها في الاشتقاق
 لكن عند ذكرها تصور ضررها وخبيثها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أى حرارته
 فاصلها أفوي قلبت العين موضع اللام وقيل من فعوة السم أى شدته فلا قلب (قوله ومنع عدل) مصدر
 مضاف لغاعله ومفعوله محذوف أى منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر منع (قوله في لفظ مثنى)
 مع قوله ووزن مثنى يفيد اشتراط عدم تغير هذه الألفاظ لا بتصغير ولا غيره والا صرفت للاختلال بالعدل أفاده
 سم (قوله ووزن مثنى) أى موازنه والسكاف من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لاحرفية لان جرها للضمير شاذا
 كما هو وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أى حال كون، وازن مثنى مأخوذ من واحد لاربع لكن فيه
 تكرار بالنسبة لمثنى وثلاث فلو قال من واحد وأربع سلم منه (قوله العدل) هو تحوّل الاسم من حالة الى
 أخرى مع بقاء المعنى الأصلي لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد نخرج من المعدول نحو أيس مقاب
 يشن وتخذ بالسكون مخفف المتكسور وكوثر بزيادة الوار في كثير لاحاقه بمعفر ورجيل مصغر رجيل
 لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكور فعل معدولا
 عن فاعل غالبا كعمرو في المؤنث فعال عن فاعلة كحسام بشرطه الآتى والثانى في الصفات وهو ما في العدد

لوزن الفعل والصفة المتخيلة والكثير فيها الصرف اذ لا وصفية فيها بحقيقة (ص)

في لفظ مثنى وثلاث وآخر ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلم

ومنع عدل مع وصف معتبر *

(ش) مما يمنع صرف الاسم العدل

معدولة عن اثنين اثنين
فثقل جاء القوم ثلاث
أى ثلاثة ثلاثة ومثنى أى
اثنين اثنين وسبع
استعمال هذين الوزنين
أعنى فعال ومفعول من
واحد واثنين وثلاثة وأربعة
نحو أحاد وموحد وثناء
ومثنى وثلاث ومثالث
ورباع ومربع وسبع أيضا
في خمسة وعشرة نحو
خماس وخمس وعشار
ومعشر وزعم بعضهم أنه
سمع أيضا في ستة وسبعة
وثمانية وتسعة نحو سداد
وسدد وسبباع وسبع
وثمان وثمان وتساع
ومتسع ومما يمنع من
الصرف للعدل والصفة
أخر التي في قولك مررت
بنسوة آخر وهو معدول
عن الآخر وتلخص من
كلام المصنف ان الصفة تمنع
مع الألف والنون الزائدتين
ومع وزن الفعل ومع العدل
(ص)

وكن الجمع مشبهة بمفاعلا

أو المفاعيل بمنع كافلا

(ش) هذه العلة الثانية التي

تستعمل بالمنع وهي الجمع

المتناهي وضابطه كل جمع

بهاء ألف تكسيره حرفان

أو ثلاثة أو وسطها ساكن

نحو مساجد ومصاييح ونبه

بقوله مشبهة بمفاعلا أو

المفاعيل على انه اذا كان

الجمع على هذا الوزن منع وان لم يكن في أوله ميم فيدخل ضوآرب وقناديل في ذلك فان تحرك

وله صيغتان فعال ومفعول كاحاد وموحد أو غير موحد أو آخر وفائدته اما تخفيف اللفظ باختصاره كما في مثنى ومثنى
وتخفيفه مع تخفيفه للعلمية كما في عجم زفر عن عامر وزافر لا خنطاهما قبله للوصفية ثم هو تخفيف في ان دل
عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصر وفا لم كونه معدولا كما سيأتى في مثنى وآخر وتقديرى ان لم يدل
عليه غيره وهذا الخاص بالاعلام كما سيبين في عمرو ونحوه (قوله على فعال) بضم الفاء ومفعول بفتح الميم والعين
(قوله فثلاث معدول الخ) أى فقولك جاؤا ثلاث أسله جاؤا ثلاثة ثلاثة بال تكرار فعدل عن هذا المكرر
الى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخواته ولا تستعمل مثل هذه
الألفاظ الا لمحوطافها منى الوصف وان كان أصلها أسماء للعدد ولا يقال ان وصفتها عارضة كأصلها افلا
تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه أفاده الرضى فتكون نفونا كولى أجنحة مثنى وثلاث
ورباع واحوالا كقوله تعالى فأنكحو ما طاب لكم من النساء مثنى الخ وأخبارا كصلاة الليل مثنى مثنى
وكرر هنالكتا كيدنا لوافقتصر على واحد لو في المقصود (قوله وزعم بعضهم الخ) هو الصحيح كما قاله
أبروحيان ونقله عن جمع من أهل اللغة (قوله أخر التي في قولك الخ) أى فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة
في مقابلة آخر بن بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المقابلة ان آخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخرين
لجمع المذكر وكلاهما في الأصل أفعال تفضيل بمعنى أشد تأخرا في صفة من الصفات ثم صارت لمعنى المغايرة
وصوب الموضع في الحواشي أنها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تنطلى حكمه لشبهها به في الوصفية وزيادة
الهمزة وقيام معناها بنسب مغاير ومغاير كما أن أفعلا لا بدله من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك آخر جمع
أخرى بمعنى متأخرة مقابل آخرين جمع آخر بكسر الخاء فيهما فانه معدول لعدم عدله اذ ليس أفعلا تفضيل
ولا في حكمه وأخرجه في الكافية بقوله

ومنع العدل ووصف آخر * مقابلا الآخرين فاحصرا

(قوله وهو معدول عن الآخر) أى بضم ففتح معر قابلا بدليل انه أفعلا تفضيل أو في حكمه فحقه ان لا يجمع
ولا يؤنث الامترونا بال أنه ضافا لفرقة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا بعمله عما يستحقه من التعريف بال
هذا قولنا كثر النحويين وفيه أنه في نحو نسوة أخرى وأيام أخرى نكرة فكيف يدل عن المعرفة مع انه ليس
بمعناه فالتحقيق ان عدله عن آخر بالفتح والمدمر اذ به جمع المؤنث لان حق أفعلا التفضيل أن يكون في
حال تجرده من أل والا ضافة مفردة مذكرا في جميع أحواله نحو يوسف وأخوه أحب الى أينا قل ان كان
أباؤكم الى قوله أحب اليكم ونحو هذا وألهندات أحب اليك فلكان قياس آخر كذلك لتجرده لكانه
ورد بغير ذلك قال الله تعالى فذكر احداهما الأخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فسخران يقومان
فعلنا ان كلاما من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمدمر وانما خصوا العدل باختران أثره لا يظهر
في غيره اذا لاخرى فيها ألف التانيث أوضح من العدل وآخرون وآختران لا مدخل لهما هنا لاعتراهما
بالحروف وآخر المفرد لا عدل فيه بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذلك في التوضيح والاولى حذف
الآية الاولى لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما أنت لقرنها بال فتدبر (قوله وكن جمع الخ) خصه لغلبة
وايس بقيد بدليل قوله الآتى واسرأيل الخ فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وان كان
مفردا (قوله وضابطه الخ) فيه قصور وحقه أن يقال كل جمع فتح أوله وكان ثلثة ألفا ليس عوضا وبعدها
حرفان أو ثلاثة أو وسطها ساكن لم ينبو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضا كسر أصلى ولو
مقدرا كدواب وعذارى اذا أصلها مادواب وعذارى بكسر ما بعده الألف فادغم الاول وقلبت كسرة
الراء في الثانى فتحة والياء الفاقنى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استعمل بالمنع خروجه عن صيغ الآحاد
العربية اذ لا نجد مفردا عر بياهم الاوصاف وأما سراويل فاعجمى ومثى اتنى أحدها صرف لانه اما مفرد

وذا اعتلال منه كالجوارى
رفعا وجرا أجره كسارى
(ش) أى اذا كان هذا الجمع
أعنى صيغة منتهى الجموع
معتل الآخر أجريته فى الرفع
والجر مجرى المنقوص
كسارى فتمنونه وتقدر رفعه
وجزه ويكون التنوين
عوضا عن الياء المحذوفة
وأما فى النصب فنثبت الياء
ونحركها بالفتح بغیر تنوين
فتقول هؤلاء جوارى وغواشى
ومررت بجوارى وغواشى
ورأيت جوارى وغواشى
والاصل فى الرفع والجر
جوارى وغواشى وجوارى
وغواشى فحذفت الياء
وعوض عنها التنوين (ص)
واسراويل بهذا الجمع
شبه اقتضى عموم المنع
(ش) يعنى أن سراويل
لما كانت صيغته كصيغة
منتهى الجموع امتنع من
من الصرف لشبهه به وذهب
بعضهم أنه يجوز فيه
الصرف وتركه واختار
المصنف أنه لا ينصرف
ولهذا قال شبهه اقتضى
عموم المنع (ص)

ابن الحاجب وأشار المتن الى رده بقوله وعموم المنع أى في جميع الاستعمالات (قوله وان به سمي) نائب
فاعله فقط به وان تقدم عليه لما صرح ان النائب الظرف يصح تقدمه لعدم ايقاعه في لبس بخلاف غير الظرف
(قوله كشراحيل) بالشين المحجمة والحاء المهملة علم اعدة أشخاص من الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس
(قوله للعامة وشبه المحجمة) وعلى هذا لو نكر بعد التسمية به صرف لزوال العامة كما هو مذهب المبرد
ومذهب سيديويه منعه مطلقا لشبهه باصالة كما منعوا اسراويل وهو نكرة لثمة مغايل والله أعلم (قوله والعلم
الح) أعلم ان ما لا ينصرف نوعان أحدهما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وهو الخمسة الماضية والثاني
لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وهو ما كانت إحدى علمية العامة وهو السبعة الباقية وقد
شرح بذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أى خلط خرج تركيب الاضافة فانه مصروف والاسناد فانه
محكى كما صرح في باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معدى كربا) يحتمل انه للاحتراز عن نحو سيديويه
فانه مبنى تغليب الجزئية الثاني كما صرح وهو لجزء التمثيل ليدخل ما ذكر عند من يعرب به غير مصروف ولا ترد لغة
بنائه لان الكلام في المعربات وكذا تركيب العدد فانه يحتم البناء كاسيأتى في بابه واداسمي به ففيه ثلاثة
مذاهب اقراره على حاله واطرافه صدره لجزءه واعرابه غير مصروف (قوله فتجعل اعرابه على الجزء
الثاني) وأما الاول فلا يلزم للفتح ان لم يكن معتلا ولا يسكون ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم من يضيف
صدر المركب الى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستصحب سكون يائه في نحو معدى كرب فتقدر
عليها الحركات حتى الفتحة تخفيفا لتقلل التركيب وتخفف عجزه ابدأ وهي اضافة لفظية لان كلام من
الكلمتين كالزاي من زيد فلا فائدة لها الا التنبيه على شدة الامتزاج حتى صار كالشيء الواحد ويعطى
الجزء من الصرف وعدمه ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالحجمة في هرمن
من رام هرمن اسم موضع منع الصرف فيعرب بالفتحة دائما اعطاء الجزء العلم حكم العلم والاصرف كوت
من حضرموت فانه ليس فيه الا العلمية وكذا كرب من معدى كرب فانه مصروف في اللغة المشهورة
وبعضهم يمنعه حيثئذ أى حال الاضافة بناء على أنه مؤنث تأنيثا معنويا قال الخبيصى من قدر كربا صما
للكربة منه ومن قدره اسما للجزء من صرفه ومن قدر بكافولا في بعليك وقالى فلا اسما للبقعة منه أو موضع
أو مكان صرفه اه دمايىني وهكذا حكم عجز العلم المضاف أصالة فيمنع في نحو أبى هريرة وأبى زب
وأبى عمرو وأبى عثمان وأبى يعقوب أعلاما لا في نحو عبد الله علم المصنف فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السببان
لانه مضاف (فائدة) وقع السؤال عن أم كاثوم هل يمنع عجزه العلمية والتأنيث المعنوي كما منع في
أبى هريرة وأبى بكر للتأنيث اللفظي فاجبت قبل ان أرى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهي
التأنيث في هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب
ومنعه بخلاف كاثوم فان فيه جزء كل من العلمية والتأنيث المعنوي لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للجزء
وحده فالظاهر ان لا يمنع وهو الجارى على السنة للمحدثين كما في الدمايىني على المعنى لتجزئ كل من العلتين
فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصى هنا ومن قدر بكاف لا أنه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع
بعليك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كاثوم وهو في الاصل كثير لحم الخدين والوجه من
الكائمة وهي اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كربا صما للكربة منه أن عجز العلم المضاف
يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثا نظرا لاصاله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذلك
حارى الح) أى علم حارى الح أى وان لم يكن على وزن فعلا ان كما اشار اليه بالتمثيل فشمع نحو عجران
وعمران وعثمان بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلا بالفتح كما مر ونقل عن سم أن قوله
كذلك حارى الح مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للثال اذ يصدق على نحو عمران انه حارى زائدى فعلا

وان به سمي أو بمالحق
به فالانصراف منه يحق
(ش) أى اذا سمي بالجمع
المتناهي أو بما ألحق به
لكونه على زنته كشراحيل
فانه يمنع من الصرف العلمية
وشبه الحجمة لان هذا
ليس في الآحاد العربية
ما هو على زنته فتقول
فيمن اسمه مساجد
أو مصابيح أو سراويل هذا
مساجد ورأيت مساجد
ومررت بمساجد وكذلك
الباقي (ص)

والعلم يمنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معدى
كربا
(ش) مما يمنع صرف الاسم
العلمية والتركيب نحو معدى
كرب وبعليك فتقول هذا
معدى كرب ورأيت
معدى كرب ومررت
بمعدى كرب فتجعل اعرابه
على الجزء الثاني وتمنعه
من الصرف العلمية
والتركيب وقد سبق الكلام
في الاعلام المركبة في باب
العلم (ص)

كذلك حاوى زائدى فعلا

كغطفان وكاصبهانا (ش) أى كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان (١٠٣) علما وفيه ألف ونون زائدتان كغطفان

وأصبهان بفتح الهمزة
وكسرها فتقول هذا
غطفان ورأيت غطفان
ومررت بغطفان فتمنع
من الصرف للعلمية وزيادة
الألف والنون (ص)

كندام مؤنث بهاء مطلقا
وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقر
أوز يد اسم امرأة لا اسم
ذكر

وجهان فى العادم تذكيرا
سبق

وعجمة كهند المنع أحق
(ش) ويمنع صرفه أيضا
للعلمية والتأنيث فإن كان
العلم مؤنثا بهاء امتنع من
الصرف مطلقا أى سواء
كان علما لمذكر كطلحة
أو مؤنث كفاطمة زائدة
على ثلاثة أحرف كما مثل أم
لم يكن كذلك كشبة وقلة
علمين وإن كان مؤنثا
بالتعليق أى بكونه علم أنثى
فأما أن يكون على ثلاثة
أحرف أو على أربعة من
ذلك فإن كان على أربعة
من ذلك امتنع من
الصرف كزيب وسعاد
علمين فتقول هذه زيب
ورأيت زيب ومررت
بزيب وإن كان على ثلاثة
أحرف فإن كان محرك
الوسط منعه أيضا كسقر
وإن كان ساكن الوسط

بخلاف قوله فيما مر وزائدة فعلا فى صرف فانه يفيدان زائدى غير المفتوح لا يؤثران اه وهو تحكم محض
أذا زائد نحو عمران ليسا زائدى فعلا بالفتح كالقطف به بل زائدا المكسورا بـ لم ذلك يلزم أن زائدى نحو
خصان بالضم من الأوصاف هم زائدا المفتوح فيكون ماصرا كما كذا بالفتح وهو باطل فالأولى
ما ذكرناه من النظر للثال فتأمل (قوله وكاصبهانا) بفتح الهمزة وكسرها و بفتح الموحدة عند المغاربة
وتبدلها المشاركة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها هو أصبهان بن نوح عليه وعلى نبيينا
أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زائدتهما هنا وفيما مر سقوطهما فى بعض التصاريح
كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية فيها لانه نسبة
للطحن وبيع الثمن امانبان بالكسر فثبت لتبع الجرى والضم سر وال صغير يسترا العورة فان كانا فى غير
متصرف فعلتهما أن يكون قبلهما أكثر من أصلين كتمان هذان فى غير المضاعف اما هو فان قدرت اصاله
تضعيفه فالزيادة والألف والنون أصلية كحسان وعصفان وحيان فتمنع بهان قدرتهما من العفة والحياة والحس
بالكسر أى الاحساس أو بالفتح وهو القتل كاذ تحسونهم باذنه لزيادتهما وان قدرتهما من الحسن والعفن
والحين بالفتح وهو الموت صرفتها الاصاله النون فوزنها حينئذ فعلا لافعلان ومثل ذلك شيطان لانه
من شاط اذا احترق أو من شطن اذا بعد محل ما ذكر فى حسان غير الصحابي اما هو فمنوع قول واحد
لانه لمسموع فى شعره وعلى السنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه أن محل الوجهين فى غير ما سمع فيه
أحد هما فقط والأفلا يتعدى (قوله بهاء) الأولى بناء كعبر فى باب التأنيث فان مذهب سبويه أن الهاء
بدل من التاء فى الوقف وكأنه انما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العلمية بل ان سمي
بهما من كصرف قطعا أو مؤنث كان ذوا وجهين كهند لان تاء هـ ليست للتأنيث هند سبويه به بل بنيت
الحكمة عليها وأسكن ما قبلها كتاء جبت وسخت ما على انها للتأنيث مع بناء الحكامة عليها فتمنع مع
العلمية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الأولى أيضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث
بالتاء لما فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم ان قوله مؤنث بناء أى معها فيصدق على بنت قطعا فتدبر
(قوله العار) أى الخلى من التاء مع كونه مؤنثا (قوله فوق الثلاث) أى ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى
فوق الأحرف بنفسها بل فوق اسم آخر ذى أحرف شاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله
أو سقر أوز يد عطف على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ سوغه التقسيم
لانها فى مقابلة تحتم المنع وفى العادم خبر يرتد كيرامفعول العادم وسبق صفته وعجمة عطف عليه وكان
يذنبى أن يزيد أو تحرك وسط لكن اكتفى عنه بتمثيله بهند (قوله للعلمية) هى فرعية المعنى والتأنيث
فرعية اللفظ لان تاء ملفوظة فى نحو فاطمة ومقدرة فى زيب وسعاد فاقاموا تقديرها مقام ظهورها ذلك
أن تقول انما رجعت تأنيث زيب للفظ اظهروه فى الوصف والضمير وانما اختص بمنع التأنيث بالعلمية لان
العلم المؤنث يلزمه التاء لفظا وتقديرا كما ذكرنا شته ناؤه ألف حبل فى الأزوم فتمنع به بخلاف تاء الصفة كقائمة
وقاعدة فى حكم الانصال للهاهما فى قائم وقام فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أى بالوضع على مؤنث مع خلو
من التاء لفظا (قوله كزيب الخ) أى لتزىل الرابع منزلة التاء (قوله كسقر) أى لقيام الحركة مقام
الرابع القائم مقام التاء وليس ذوا وجهين خلافا لابن الانبارى (قوله كجور) بضم الجيم أى لان نقل
الحجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت الحجمة وحدها لا تمنع الثلاث لانها هنا مقوية للتأنيث لاستقلة
بالمنع ومثل جور حص وماه اسم بالدين (قوله أو منقول الخ) أى لان نقل نقله للمؤنث يعادل خفة اللفظ

فان كان أعجميا كجور اسم بلدا ومنقول من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة منع أيضا وإن لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط
وليس أعجميا ولا منقولاً عن مذكر ففيه

ويصيرها كالعدم فيرجع الى تحتم المنع وانما جاز الوجهان في هـ مع انه مثله هـ مع حروفها ز يد باصالة
تأنيده لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلا اذ الشيء الباقي على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذا
منه سيمويه والجمهور وجعله الجزمي والمبرد ذوا جهين كهـ (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين
والصرف لمقاومة السكون أحدهما (فائدة) يجوز في أسماء القبائل والارضين والسكك الصرف على
تأويلها باللفظ والمكان والحى أو الابل وعدمه على ارادة السككة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيه أحدهما
فقط فلا يتجاوز كاسمع الصرف في كاب وثقيف ومعد باعتبار الحى وبدر وحـين على المكان وكـنعه في
يهود وجوس علمين باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والاذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوي فيمنع بكل
حال كـنـغـلب وباهلة وخولان وبـغـداد أفاده في التسهيل وشرح مع زيادة وقوله وأسماء السكك أى كـسـمـاء
حروف الهجاء وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا عـرـبت جاز فيها الصرف وعدمه
باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصل وأما نحو قولك قرأت هود فان جعلته اسما للسورة
منعته لانه كجوراً ولتنبي عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أى سورة هود صرفته لماسياً تى وكذا
يقاس ما أشبهه ويشكل على ما سبق ولم جاء تى قریش بالتثنية وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين عند
من نونه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكان حقه المنع وأجيب بأن التأنيث على حذف مضاف
أى أولاد قریش وعود مثلاً كما اعتبر المضاف في قوله تعالى أو هم قاتلون بعدوكم من قرية أهلكناها والا
لقال أوهى قاتلة وأنه أنت باعتبار القبيلة وصرف باعتبار الحى فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه
أفاده الرضى (تنبيه) مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه وليس كهـ لانه منع قول من مذكر وهو
مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في اهبطوا مصر التأويل بالمكان
أولانه غير معين أى مصر من الامصار (قوله والجمعى الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمرفوعه
أى الجمعى وضعه وتعريفه وقوله معز يدا محال من الهاء في صرفه وان لم عليه عمل المصدر ومؤخر
للتسارع في الظرف أو من الضمير فى الجمعى لتأوله بمشتق أى المنسوب للجمعى فيجوز ضمير لا من الجمعى
نفسه لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله الجمعة) طريق معرفتها نقل الأئمة أو خروج
الاسم عن وزن الاسماء العربية كـابـراهم وابـرسم أو خلو الخاسمى من حرف مر بـنـقل وهى المندقة
وكذا الرباعى الا ما فيه السين فقد يكون عربياً كـسـجـد أو أن يجتمع فيه ما لا يجتمع فى العربية كالجم
مع القاف ولو بفاصل كما أطلقه بعضهم كـصـنـجـق وجـرمـوق أو مع الصاد كـوـلـجـان وجـص أو مع الكاف
كـسـكـرـجـة وكتبعية الراء للثنون أول السككة كـنـرـجـس والزى للدال آخرها كهـنـسـز (قوله فى لسان
الاعجمى) المراد به ما عدا العربى لا خصوص الفارسى (قوله بل فى لسان العرب) أى سواء استعملته
أولاً فى معناه الاصلى ثم نقلته للعامة كاجام وفبر وزمسحى بهما وهذا مصروف اتفاقاً أو جعلته علماً
من أول الامر كـنـدـار بضم الموحدة عند الجمعى اسم جنس للتاجر الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن
وقالون بالردى اسم جنس للجيد ولم تستعملهم العرب كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير
الشالوين وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أى لان الجمعة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة
بخلاف التأنيث فان علامته مقبرة وتظهر فى بعض التصاريف فله نوع قوة فى الثقل وتحرك الوسط بز يده
فمنع (قوله كسراً) فى نسخ كـشـتـر بفتح الشين المـجـمـعة والتاء فوقية اسم قلعة بالجمعى ومحل صرف
ذلك ما لم يرد به البقعة والاتهم منعه للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالجمعة للجمعة وجمها (فائدة)
أسماء الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كما فى مصروفة للعامة والجمعة حتى موسى عليه السلام
لانه معرب موسى وهو بالعبرانى معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا اسما عليه وأما

وجهان المنع والصرف
والمنع أولى فتقول هذه
هندور أيت هند ومررت
بهـ (ص)

والجمعى الوضع والتعريف
مع

ز يد على الثلاث صرفه
امتنع

(ش) ويمنع صرف الاسم
أيضاً الجمعة والتعريف

وشروطه أن يكون علمانى
اللسان الاعجمى زائد على

ثلاثة أحرف كـابـراهم
واسماعيل فتقول هذا

ابراهيم ورأيت ابراهيم
ومررت بـابـراهم فتمنعه

من الصرف للعامة والجمعة
فان لم يكن الاعجمى

علمانى لسان الجمعى بل فى
لسان العرب أو كان نكرة

فيهما كاجام علماً أو غير
علم صرفته فتقول هذا

لجام ورأيت لجاماً ومررت
بـلـجـام وكذلك تصرف

ما كان علماً اعجمياً على
ثلاثة أحرف سواء كان

محرك الوسط كـسـقـر أو
ساكنه كـنـوـح ولو

اختلافهم في اشتقاقه فاما هو في موسى الحديدي فقليل من أوسيت رأسه اذا حلقته فهو موسى كاعطيته فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس يمس اذا نبخر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به فقلبت الياء والضم ما قبلها كوقوف من اليقين فيمنع للالف المقصورة كافي السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية لسكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الأنبياء سبعة نوح صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فكلمها مصروفة لفقدها الحجة في الأربعة الأولى وفقد شرطها في الباقي وقيل هو ليس عربية بل هو كنوح لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن اسمعيل تعلم أصل العرب ببيتهم حين سكنوا مكة مع أمه بدل على وجود العرب ببيت قبله وفي عز بروجهم قريتهما فالصرف على أنه عربي من التمييز وهو التعظيم وعنده على أنها محمى وأنه حذف تنوينه لئلا يكتسب تشبها به بحرف الميم وأما ليس فقليل منه للحجة وقيل عربي مشتق من الابل والاباس والابعاد وعلى هذا فله شبهة الحجة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو خاص بن أوطاه الله عليه فكأنه دخيل في لسانها لانه لا نظير له في لسان العرب ببيت كقيل لانه كاحليل واكليل وغيرهما والله أعلم **(قوله كذا ذوزن)** أى علم ذوزن وقوله أو غالب بالجر عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعنىه والاحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لانه صفة للوزن والأصل فيه الافراد أى ذوزن خاص أو غالب وان جرى الشارح في الحل على عكسه **(قوله كاجد)** منقول من المضارع أو الماضي المسمى بالهمز أو اسم التفضيل سم **(قوله كفعل)** أى الماضي المجحول وفعل أى الماضي المعلوم المضعف العين ككلم بشدة اللام وكذا المفتوح بقاء مطاوعة كتعلم أو همزة وصل كانطلق وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله ومضارع وأمر غير الثلاثي كيد حرج وينطلق ويستخرج ودحرج الخ إلا أمر المفاعلة في كل هذه الأوزان مختصة بالفعل لانها لا توجد في غيره الا نادرا كيدل بضم فكسر لرب بية كبن عرس وينجلب كينطلق فخرزة أو في اسم المحمى كبقم بوزن كلم الصبغ المعروف واستمرق كاستخرج اللباج الغليظ فاذا سمي بشئ منها مجرد عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أو مع فاعله ولو استترا حكي لانه جملة أم مضارع الثماني وأمره فن الغالب كاسمائي وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيسه فلا يؤثر تصريح **(قوله هذا ضرب وكلم)** أى برفعهما لانه خبر وليس محكما وانثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها **(قوله والمراد بما يشلب الخ)** أشار بذلك الى أن التعبير بالغالب فيه قصور وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثير فيه وما فيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كاسمائي الآن براد الغالب حقيقة أو حكما بان يقتضى القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله باجد ويعلى فانه من الغالب حكما **(قوله يوجد في الفعل كثيرا)** أو رد عليه أن فاعل بالفتح كضارب كثر في الأفعال مع ان موازنه من الاسماء كضارب مصروف اتفاقا الا أن يقال كلامه مبنى على الغالب أى أن كثرة الوزن في الفعل تقتضى المنع غالبا وقد لا تقتضيه **(قوله أو يكون فيه زيادة)** أى مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة كيرمغ بمجزة بوزن يضرب اسم الحجارة ببض وتنضب كتنصير لشجر أو يستوى فيهما وهو مضارع الثلاثي المبدوء بالهمزة كايض رأسود بوزن أذهب وأعلم وأوجه وأعين كالنصر واقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وما قبله لا كثرته والزيادة معا وأعلم ان المراد بالاسم الذى يكثر فيه الوزن أولا يكثر اسم الجنس أما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقول من الفعل **(تنبيه)** شرط الوزن المانع لزومه للاكامة فيصرف امرؤ وابنه علمين لانهم ما خرجا عن الأفعال بكون عينهما لا تلزم حركة واحدة بل هما في الجر كضارب وفي النصب كاعلم وفي الرفع كخرج وان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو الاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو

(ص)

كذلك ذوزن يخص الفاعل

* أو غالب كاجد يعلى

(ش) أى كذلك بمنع

صرف الاسم اذا كان علما

وهو على وزن يخص الفعل

أو يغلب فيه والمراد بالوزن

الذى يخص الفعل مالا

يوجد في غيره الا نادرا

وذلك كفعل وفعل فلو

سميت رجلا بضرب أو كام

منعته من الصرف فتقول

هذا ضرب أو كام ورأيت

ضرب أو كام ومررت

بضرب أو كام والمراد بما

يغلب فيه أن يكون الوزن

يوجد في الفعل كثيرا أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم فالاول كائند واصبع فان هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كاضرب واسمع ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي فلو سميت بائند واصبع منعتهم من الصرف للعلمية ووزن الفعل فتقول هذا ائندورأيت ائندوصرت بائند والثاني كاجدوز يد فان كلامنا من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل وهو التسكيم والغيبة ولا يدل على معنى في الاسم فهذا الوزن وزن غالب (١٠٦) في الفعل بمعنى أنه به أولى فتقول هذا أجندوز يدورأيت أجندوز يدوصرت

بأجدوز يد فيمنع للعلمية ووزن الفعل فان كان الوزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع من الصرف فتقول في رجل اسمه ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا وصرت بضرب لانه يوجد في الاسم كحجر وفي الفعل كضرب (ص)

وما يصير علما من ذي ألف زيدت لالحاق فليس ينصرف

(ش) أي ويمنع صرف الاسم أيضا للعلمية وألف الالحاق المقصورة كعاقى وأرطى فتقول فيهما علمين هذا عاقى ورأيت عاقى وصرت بعاقى فتضمنه من الصرف للعلمية وشبه ألف الالحاق بألف التأنيث من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه أعنى حالة كونه علما لا يقبل تاء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه عاقى علما كما لا تقول في حبيلى حبسلة فان كان ما فيه ألف الالحاق غير علم كعاقى وأرطى قبل التسمية بهما صرفته لأنها والحالة

رد وقيل علمين لخروجهما بالاعلال الى وزن فقل وريم بخلاف نحو يز يد وان خرج الى وزن بر يد لان زيادته تنبه على أصله (قوله كائند) بكسر الهمزة والميم كاضرب أمر واصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله

وهمز أنملة ثلث وثالثه * التسع في اصبع واختم باصبع

وقوله ونحوهما أي كابل بوزن انصر وهو خوص الدم (قوله لالحاق) قال الشاطبي هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي أو الخجاسي الأصول ليلحق به في تصاريفه فيزاد فيه حوف كالألف من أرطى وعلقى لجهلها كجعفر وفي عزهى وذفرى كدهرهم وكاحدى الباعين في جلبب جلببة وجلبا بالجهلها كدحرج دحرجة ودحراجا أو حرفان كالياء والتاء في حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريث للاحاقهما بقنديل وقناديل (قوله كعاقى) بعين ههله ثم قاف بوزن سكرى اسم لنبث قضبانها دقاق تتخذ منه المسكاس ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر رقيق ليست ألفه لالحاق بل أصلية فوزنه أفول فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبه ألف الخ) من إضافة الصفة لوصف أى وألف الالحاق الشبيهة بألف التأنيث المقصورة (قوله من جهة الخ) أى ومن جهة أن كلامهماز يادة غير مبذلة من شئ وانها لا تقع الا في وزن صالح لالف التأنيث كارتى بوزن سكرى وعزهى بوزن ذكرى فأوجه الشبه ثلاثة وتفارقها في أن ألف الالحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان ألف التأنيث مطلقا ولذلك قال الفارضى انما لم يجعل ألف أرطى وعلقى للتأنيث لقولهم أرطاة وعلقاتة ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل ألفه لالحاق وغير ممنون بجعلها للتأنيث وبهما قرى نترى في السبع (قوله حالة كونه علما) ظاهر مذكرا ومؤنثا لكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوى (قوله لا تشبه ألف التأنيث) أى شبهها كاملا للحاقها التاء والتنوين كما سوان أشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية أثرت بخلاف هذه وهى مستقلة بالمنع كالف التأنيث والعلمية مهيئة لها لامانة أو كل منهما مؤثر لان المشبه لغيره أحط رتبة منه احتمالا (قوله كعلباء) بكسر الهمزة ثم موحدة اسم لقصبه العنق وانما كانت ألفه المدودة لالحاق بقراطس لالتأنيث لانها تنوين ولا تكون الا في وزن لا يصلح لالف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيث منقلبة عن ألف فهى مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فأوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة تمثيله بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية لان العلم اما شخصى أو جنسى فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس ولا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالعلم كعلميته باطل اه أى بل هو مشبه بالعلم كما في الشرح لسكن قيل انه علم جنس معنوى للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفية بقاعدة أنه لا يعتبر في منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصریح (قوله كفعل التوكيد) الإضافة على معنى اللام أو فى وتعل أبو قبيلة وأصله علم جنس للشعب (قوله لان مفردة جمعاء) كحمراء والقياس في موازن فعلا اذا كان اسما لا صفة ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات وأيضا فان مذ كرم جمع بالوار والنون غنى مؤنثة لجمع بالألف والتاء فعدل

هذه لا تشبه ألف التأنيث وكذا ان كانت ألف الالحاق مدودة كعلباء فانك تصريف ما هي فيه علما كان أو نكرة (ص) عنه

والعلم يمنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كشمعلا والعدل والتعريف مانع اسحر * اذ به التعيين قصد اي اعتبار (ش) يمنع صرف الاسم للعلمية أو شبهها والعدل وذلك في ثلاثة مواضع الاول ما كان على فعل من أفعال التوكيد فانه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع وصرت بالنساء جمع والاصل جمعواوات لان مفردة جمعاء فعدل عن جمعواوات الى جمع وهو معرف بالاضافة

هذه الى جمع هذا اختيار النظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع أفعل فعلاء مذكوره
ومؤنثه كجمع أهر وسحر وقيل معدول عن فعلى كسحر وسحارى والاول أصح لان فعلاء لا يجمع
على فعل الا اذا كان صفة مذكوره فالفعل ولا على فعلى الا اذا كان امما محضالا مذكوره وجمعا ليس كذلك لانه
ليس صفة وله مذكر **(قوله أى جمعهن)** حذف الضمير للعلم به ونوى ولا يرد أن الاضافة تبطل منع الصرف
فكيف يعتبر تعريفها ما نعالان محل ابطاله مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه أما مع حذفه
فلا مانع من اعتباره وكذا يقال في الآتية **(قوله العلم المعدول)** أى عدل تقديره بأن طريق العلم يعدل
هذا النوع سماه غير مصروف مع علمه العلمية فقط فيقدر فيه العدل لثلاثي ترتيب المنع على علمه واحدة فلو سمع
مصروف قام بحكم عدله كادد وكذا غير العلم من اسم الجنس كغير وصرده والصفة كطعم ولبد والمصدر
كهدى وتقى والجمع كغرف ونجم فكل ذلك غير معدول وكذا الوو وجدله مع العلمية علمه غير العدل كطوى
فان منعه للتأنيث باعتبار البقرة لا العدل اذ لا حاجة لتسكاف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو جمع
وسحروا آخر ومثنى فانه تحقيقى يدل عليه ورود اللفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل
علماء لم يعلم أصرفه أم لا فذهب سيدي به صرفه ومنه ذهب غيره المنع وهذا من تعارض الاصل والغالب في
المراد به أفاده السنواني على القطر **(قوله وزفر)** اسم عالم حنفي **(قوله والاصل عامر)** أى فعلم منقول
عن عامر العلم المنقول عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علمه الاعن الصفة لانها ليست بمعناه
لتنكيرها وقيل ان ثعل معدول عن أنثى لا ناعل لانه غير مستعمل يقال رجل أنثى اذا اختلفت منابت
أسنانه وكان فيها زوائد وامرأة ثعل صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع تحضه العلمية ادل وقيل
عامر لتوهم انه صفة **(قوله سحرا اذا أريد الخ)** مثله أمس عند بعض تميم كأمس أول الكتاب **(قوله)**
يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد اطلاقيه وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير
وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد ان السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على أنه يمكن جعل السحر
من النهار مجازا لجاورته **(قوله ممنوع من الصرف)** أى عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه
لنية الاضافة أو أل وقيل مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ومرفى أمس الفرق بين العدل
والتضمنين وقيل لا معرب ولا مبنى فالاقوال أربعة وهي في سحر المعين اذا كان ظرفا فلو نكر أو عرف
بأل مثلا صرف لقوات العدل نحو نجيناهم بسحر وجئتكم يوم الجمعة السحرا وسحره ولولم يكن ظرفا مع
تعيينه قرن بأل أو أضيف وجوبا كطاب السحرا وسحرنا **(قوله والاصل في التعريف أن يكون بأل)**
أى أو بالاضافة حيث أريد به معين مع خلوه عنهما حكمنا بعدله عن أحدهما لاشتغاله على معناه فهو عدل
تحقيقى لذلك وخص ذوال دون المضاف اقتصارا على ما يدفع الحاجة مع اختصاره **(قوله وصار مشبها)**
لتعريف العلمية) أى وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول المصنف والتعريف لكن صرح في التسهيل بأنه
علم شخصى أو جنسى فاستشكله أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعلمية وهو لا يجمع تعريف اللام فكيف
يكون معدولا عنه مع عدم اشتغاله على معناه اه وصرح ذلك أن العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذى أل لما
ذكر فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة فاقبل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر من الشهور اذا أريد
بهما معين يمنع صرفهما العلمية والعدل عن الرجب والصفر بأل ينبغى حله على العلمية الحسكية وهي المعبر
عنهما بنابشية العلمية لما سجدت ولان العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين والملمح لاشتراطهما معهما
بالصرف وعدمه هذا ويحتمل أن منعهما العلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار
تأويلهما بالمدة وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفي المصباح ان رجب الشهر
مصروف وان أريد به معين وأما باقى الشهور فخامدى ممنوع لأن التأنيث وشعبان ورمضان العلمية والزيادة

المقدرة أى جمعهن فأشبهه
تعريفه تعريف العلمية من
جهة أنه معرفة وليس في اللفظ
ما يعرفه الثاني العلم المعدول
الى فعل كعمر وزفر وتعل
والاصل عامر وزافر وتاعل
فمنعه من الصرف العلمية
والعدل الثالث سحرا اذا
أريد به يوم بعينه نحو
جئتكم يوم الجمعة سحر
فسحر ممنوع من الصرف
لعدل وشبه العلمية وذلك
انه معدول عن السحر لانه
معرفة والاصل في التعريف
أن يكون بأل فعدل به عن
ذلك وصار تعريفه مشبها
لتعريف العلمية من جهة أنه
لم يلفظ معه بمعرف (ص)
وابن على السكس فعالا ما
مؤنثا وهو نظير جشما
عند تميم واصرفن ما نكر
من كل ما التعريف فيه أترا
(ش) أى اذا كان علم
المؤنث على وزن فعال
كخندام ورقاش فلا عرب فيه
منههين أحدهما وهو
مذهب أهل الخجاز

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام وصرفت حذام والثاني وهو مذهب نعيم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كعدل عمرو وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند نعيم وأشار بقوله واصرفن ما نكرنا الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

بناؤه على الكسر فتقول هذه حذام ورأيت حذام وصرفت حذام والثاني وهو مذهب نعيم اعرابه كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والاصل حاذمة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كعدل عمرو وجشم عن عامر وجاشم الى هذا أشار بقوله وهو نظير جشماء عند نعيم وأشار بقوله واصرفن ما نكرنا الى ان (١٠٨) ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى اذا زالت عنه العلمية

والباقي مصروف والله أعلم (قوله بناؤه على الكسر) أي مطلقا سواء كان آخره اعرابا أم لا وانما بني شبهه المبني وهو زال وزنا وعدلا وتعريفالانه معدول عن انزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في وجه الشبه وتنايشا فاعمله أول نزال بالكسمة أو بناء على مذهبه المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزال بمعنى المنزل ودرالك بمعنى الحركة. وقيل بني حذام لتضمنه معنى هاء التأنيث التي في المعدول عنه وخص بالكسر على أصل التخلص من الساكنين فلوسمى به منذ كزال وجب البناء لانه الآن ليس مؤنثا ولا معدولا فيعرب غير منصرف للعلمية والتأنيث الأصلي كغيره قال سيدي به ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كاعراب ما لا ينصرف) أي عند كلهم اذ لم يكن آخره اعرابا متجاوزا بارفأ كثيرهم يبنونه على الكسر كاهل الحجاز توصلا الى اسالته التي هي لغتهم وبعضهم يبنونه على الصرف كالأول وقد لفق الاعشى بين اللغتين لان الاصح قدرة العربي على النطق بغير لغته اذا اراده ففكان

ومر دهر على وبار * فهالكبت جهرة وبار

فكسر الاول على امة أكثرهم ورفع الثاني غير منقون كقلام وقيل لان لفيق بل الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو والالف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأي سيدي به وقال المبرد للعلمية والتأنيث وهو أقوى لتحقق التأنيث والعدل انما يقدر اذ لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو وصرف نجل وعن الاول منقول عن فاعلة علماء المنقول عن الصفة كما صرف عمر (قوله وجشم) بضم الجيم وفتح الشين المحجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم سم (قوله لزوال أحد سببها وهو العلمية) أما ما كان أحد سببها الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة أو كان فيه سبب مستقل وهو الالف والجمع فغير مصروف سواء بقي على تنكيره أو سمي به وسواء نكر بعد التسمية به أم لا أنظر الاشمونى وحواشيه (قوله وتخلص من سببها) الخاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالمانع اثنان وقد عادت أحكامها (قوله وما يكون منه الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى نهج جوارى أى طرقة في اعرابه سواء كان احدي علمته العلمية أو الوصفية فمثاله في العلمية قاض علم امرأة كمالى الشرح ويعمل تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن بدحرج وينقون رفعوا عن الياء وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا الوسميت ببرمى ويقضى أوالوسميت بيفزرو ويدعوفت كسر ما قبل الواو وتقلها ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجزى به كذا كرو مثاله في الوصفية أعيم تصغير أعيمى فانه لا ينصرف للوصفية ووزن ادحرج فيجبرى فيه ما ذكر ويقال أصلها قاضى ويعلى ويرمى ويفزى وأعيمى بتنوين الصرف في الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل ثم الياء للساكنين ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز في الضرورة) هذا جواز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز يصدق بهما قول المصنف صرف (قوله من طعائن) بالصرف للضرورة جمع طعينة وهى المرأة فى الهودج مشتقة من الطعن وهو السفر وقد أطلق على المرأة وان لم تكن فى هودج ولا مسافرة وتتمام البيت * سوا لك نقبا بين خنى شعيب * والسوا لك جمع سالكة مفعول ثان لترى ومفعوله الاول طعائن زيدت فيه من ونقبا مفعول سوا لك أى طريقا فى الجبل

وخنى

للعلمية والتأنيث ففاض كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وهو مشبه بجوار من جهة أن فى آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملته فتقول هذه قاض وصرفت بقاض ورأيت قاضى كما تقول هؤلاء بجوار وصرفت بجوار ورأيت جوارى (ص) ولا يضطررأرأوتناسب صرف * ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف (ش) يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله * تبصر خليلي هل ترى من طعائن * وهو كثير

وحزنى مثنى حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الارض وشعبب اسم ماء (قوله وأجمع عليه البصريون في الجلة والافند قيل في ذي الالف المقصورة يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ يز يد بقدر ما ينقص ورد بأنه قد يلتقي بسا كن فيحتاج السا كن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وأيضا سمع بدون ذلك كقوله انى مقسم ما ملكت فاعل * جزأ الآخري ودنيا ترفع

بأنوين دنيا وكذا منع الكوفيون في الضرورة صرف أفعال من قالوا لان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لاجل من بدليل صرف خير منه وشمر منه لزوال الوزن مع وجود من وقدنون أمثل في قوله * وما الاصباح منك بأمثل * مع وجوده من المتقدمة عليه ﴿ تنبيه ﴾ أجاز قوم صرف الجمع المتناهي اختيارا وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطلقة قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لا يضطرارهم اليه في الشعر فخرى على ألسنتهم (قوله للتناصب) هو نوعان تناسب اسكلمات منصرفه انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسل مناسبة أغلالا وسهيرا وتنوين يغوث ويغوث في قراءة الأعمش لمناسبة نسرا والثاني لرؤس الآى كتنوين قوارير الاول لانه رأس آية ليناسب بقية رؤس الآى في التنوين وصلا وفي الألف بدله وقفا وأما قوارير الثاني فنون لبشا كل الاول للرؤس الآى هنا ما في النصريح فاحذر ما يخالفه (قوله فاجازه قوم الخ) أجاز الكوفيون مطلقا وبعض المتأخرين في العلم لوجود احدى العلتين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا (قوله واسطة شهد والمنع) أى لجواز منعه الصرف (قوله وعن ولدوا الخ) هو رثاء في قومه من الهزج المكشوف جميع أجزائه ما عدا الضرب والكف حذف نون مقامين وآخر الشطر الأول ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره وعن والله أعلم

﴿ اعراب الفعل ﴾

(قوله كتنسعد) اما بفتح التاء والعين مضارع سعاد سعاد بالفتح فيهما أى اعانه أو مضارع سعاد بالكسر اللازم من السعد وهو الجن ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من الأول أو من أسعد المتعدي بالهمز بمعناه أو مع كسرهما مبنيا للفاعل من أسعد (قوله اذا جرد الفعل) أى في اللفظ والتقدير معا فلا يرد قوله * محمد فقد نفسك كل نفس * بحزم تفد مع تجرده لفظا لان جازمه مقدر أى لنفد وقوله رفع أى لفظا كما مثله أو تقديره كالمسكن للتخفيف نحو يأمركم أو للوقف أو غيره فان رفعه مقدر قيل أو محلا لان المضارع مع النونين يرفع محلا كما قاله يس تبع الابن قاسم ولذا لم يقيده المصنف بالخمول منهما لكن صرح الغايوبى وغيره بأنه معهما ليس له محل رفع وله محل النصب والحزم قيل وانما لم يقيده حينئذ كتنسعد بقوله في باب الاعراب * وأعر بوا مضارعان عريا * الخ فان مفهومه انه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفى عنه مع النونين الاعراب اللفظي والتقديرى لا المحلى أيضا والالم يثبت له محل النصب والحزم أيضا وهو خلاف المنصوص ألا ترى أن الاعراب المحلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معربة قطعا فتدبر (قوله موقع الاسم) أى اذا كان خبرا أو صفة أو حالا لان الأصل في هذه الثلاثة الاسم فثبت موقع المضارع فيها استحق الرفع الذى هو أول أحوال الاسم وأشرفها والماضى وان كان يقع في ذلك لكنه مبنى الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعا حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وستفعل وجعلت أفعول رأيت الذى تفعل لاختصاص حرفي التحضيض والتنفيس بالفعل والعلة وخبر أفعال الشروع بالجل وأبشيب بان المراد وقوعه موقعه في الجلة وأيضا فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير اذا تر العامل لا يغير الا بعمل آخر تصریح (قوله لتجرده) أى الدوران الرفع معه وجودا وعدما والدوران من مسالك العلة ولا يرد ان التجرد عدمى فلا يكون علة للرفع الوجودى لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على أول

وأجمع عليه البصريون والكوفيون ورد أيضا صرفه للتناصب كقوله تعالى سلاسل وأغلالا وسهيرا فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة فاجازه قوم ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين واستشهدوا بمنعه بقوله

وعن ولدوا مر ذو الطول وذو العرض فضع عامر من الصرف وليس فيه سوى العمية والى هذا أشار بقوله والمصرف قد لا ينصرف

(ص)

﴿ اعراب الفعل ﴾

ارفع مضارع اذا يجرد

من ناصب وجازم كتنسعد (ش) اذا جرد الفعل المضارع من عامل النصب وعامل الحزم رفع واختلاف في رفعه فذهب قوم الى انه ارتفع لوقوعه موقع الاسم فيضرب في قولك زيد يضرب واقع موقع ضارب فارفع لذلك وقيل ارتفع لتجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف (ص)

و بلن انصبه وكى كذا بان

أحواله وهذا ليس بعدى ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة الوجودى هو المطلق وأما الجواب بان التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصريح الرضى بان عوامل النحو بمنزلة المؤثرات الحقيقية على انه ان أراد به ان علامة الوجودى تكون عدماً مطلقاً فهو باطل أو مقيد يرجع للادول فتدبر وقال السكاكى رفع بالحرف المضاعفة ورد بان جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا مرة لهذا الخلاف (قوله لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أى مقيد (قوله والتى) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدأ أو مفعول محذوف يفسره انصب والفاء عاطفة عليه أى ولا بس التى الخ فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو أى الرفع مع التخفيف مطرد أى لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهولن) هو حرف ينفي المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنفيس يشبهه ولا يفيد تأييد النفي خلافاً للزعم شرسى فى أنموذجه وأما قوله تعالى لن يخلقوا ذباباً فالتا يبد فيه من خارج عن لن لأنها ولاناً كيد خلافاً له فى كشافه لكن وافقه على التأكيذ كثير ون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها عند الجمع وركز يدالن اضرب خلافاً للاخفش ولا يرد أن النفي له صدر الكلام لان ذلك خاص بما ومنه قوله

مه عاذلى فهاتما لن أبرحا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقوله

لن مارأت أبازر يد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجا

أى لن أدع القتال مدرة رؤى أبازر يد مقاتلا وعند ارادة الالغاز تكتب ما كلمة واحدة فيقال أبى جواب لما وبم نصب أدع واشهد ليس معطوفاً على أدع لثلاثين اقض بل على القتال فهو منصوب بان مضمره لعطفه على اسم خالص أى لن ادع القتال وشهود الهيجا قيل والجزم بها لغة كقوله * فلن يحل للعينين بعدك منظر * وقوله

لن يجب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الخلقه

لكن الأول يحتمل انه مما اجتزى فيه بالفتحة عن الألف للضرورة (قوله وكى) أى المصدرية التى تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليلية فان النصب بعدها بان مضمره واعلم ان كى امام مصدرية قطعاً أو تعليلية قطعاً أو محتملة طما فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو كى كى لا تأسوا ولا يصح كونها تعليلية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بالضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كى كى معنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفنى كىما يضرونه نفع

أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتقيد بمر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

كى لتقضينى رقية ما * وعدتى غير مختلس

أو قبل ان كقوله

فقاتل كل الناس أصبحت مانحاً * اسانك كىما أن تغر وتخدعاً

فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملاً واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمره وأظهارها فى الاخير ضرورة عند البصريين وأجازها السكوفيون اختياراً كجئت كى ان تكرمى ويؤيده ان اضماران به اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الاول فظاهر وأما مع اللام فلا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وأما مع أن أو ما المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة طما قسمان

لا بعد علم والتى من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحيح

واعتقد

تخفيفها من أن فهو مطرد

(ش) ينصب المضارع اذا

صحبته حرف ناهى وهولن

وكى

وأن واذن نحو أن أضرب
وجئت لكي أعلم وأريد
أن تقوم واذن أكرمك
في جواب من قال لك آتيك
وأشار بقوله لا بعد علم إلى
أنه ان وقعت أن بعد علم
ونحوه مما يدل على اليقين
وجب رفع الفعل بعدها
وتكون حينئذ مخففة من
الثقيلة نحو علمت أن يقوم
التقدير أنه يقوم مخفف
وحذف اسمها وبقي خبرها
وهذه هي غير الناصبة
للمضارع لأن هذه ثنائية
لفظاً ثلاثية وضعاً وتلك
ثنائية لفظاً ووضعا وإن
وقعت بعد ظن ونحوهما
يدل على الرجحان جازي
الفعل بعدها وجهان
أحدهما النصب على جعل
أن من نواصب المضارع
والثاني الرفع على جعل أن
مخففة من الثقيلة فتقول
ظننت أن يقوم وأن يقوم
والتقدير مع الرفع ظننت
أنه يقوم مخففة أن وحذف
اسمها وبقي خبرها وهو
الفعل وفاعله (ص)
وبعضهم أهمل أن جلا على
مأخذا حيث استحققت
عمل
(ش) يعني أن من العرب
من لم يعمل أن الناصبة
للفعل المضارع وإن وقعت
بعد ما لا يدل على يقين
ولارجحان

المنفردة عن اللام وأن نحو كيلا يكون دولة فإن قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فارة والواقعة
بينهما كقوله * أردت لكيما أن تطير بقريتي * فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة
بان والاول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وإيضاحي أم بابها فلا تؤكدها واغتنقها دخول
حرف الجر أو المصدر على مثله للضرورة إذ لا يمكن غيره بخلاف ما مر وأجوعوا على جواز فصلها من الفعل
بالانافية وأما الزائدة كما مر من الأمثلة وبهما معاً نحو كي مالا يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون
اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كي تجنحون إلى السلم ومائت * قتلا كم واطي الهيجاء تضطرم
أي كيف تجنحون (قوله وأن) أي المصدرية وهي أم الباب ولذا لا يضر غيرها وإنما أخرها أطول
الكلام عليها وهي تنصب المضارع لفظاً ومحلل مع النونين ولا تنصب محل الماضي انفاً لانها توصل به ولا
تؤثر في معناه شيئاً بخلاف أن الشرطية لما قبلته مستقبلاً مناسب عملها في محله ويمتنع تقدم معمول الفعل عليها
خلافاً لغيره لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وخرج بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق
بينهما والزائدة وهي الواقعة بعد الما الحينية نحو فلهما أن جاء البشير أو بين الكاف وبحرورها كقوله
* كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم * أو غير ذلك والمفسرة وهي المسبوبة بمجمله فيها معنى القول دون
حروفه وتأخر عنها جملة ولم تفتن بحمار وهي تفسر معمول الفعل الذي قبلها ظاهراً كان نحو إذا أوحينا إلى
أمك ما يوحى أن أفد فيه مفايحي هو عين أفد فيه أو مقدرنا نحو وأوحينا إليه أن اصنع الفلك أي أوحينا
إليه شيئاً هو اصنع وتحتل الزيادة على معنى أوحينا إليه لفظ اصنع فإن قدر قبلها الجار كانت مصدرية
لاختصاصه بالاسماء ولو تأويل أي أوحينا إليه بـ يصنع الفلك وإن لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وآخر
دعواهم أن الجنة لأن الكلام لا يتم إلا بدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم وإن لم يتأخر عنها جملة
امتدحت أن فلا يقال أرسلت إليه ما يليق أن مباح بل تحذف أو يؤتى بدلها بـ أي فتدبر (قوله مما يدل
على اليقين) أي كراي وتحقق وتبين وظن مستعملاً في العلم وإنما وجب كونها في ذلك مخففة لأن المصدرية
للرجاء والطمع فلا تدخل الأعلى ما ليس مستقراً ولا ثابتاً والعلم إنما يتعلق بالحقق فلا يناسبه إلا التوكيد المقاد
بالخفة والاعمال أكثر حينئذ الفعل بين أن والفعل بما سبق في أن وأخواتها وأجريت سببويه والاختفاء الخوف
يجري العلم عند يقين المخوف تخشيت أن تفعل بالرفع ومنه قوله

إذا مت فادفني إلى جنب كرمه * تروى عظامي بعيموتي عروقها

ولا تدفني في الفلاة فأنني * أخاف إذا مات أن لا أدوقها

رفع أدوق كالفافية قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة فلا يرون أن لا يرجع بالنصب فما شذم
أن أول العلم بغيره كالظن أو الرأي والاشارة مثلاً لا جاز النصب كما علمت إلا أن تفعل كذا أي ما أرى ولا أشير
إلا بذلك قاله سيبويه وجوزوه الفراء بلاتأويل (قوله أحدهما النصب) أي لعدم تحقق المظنون فيناسبه
الترجي بأن المصدرية وهو الأرجح عند عدم الفصل بالاولد أجمع عليه في أحسب الناس أن يتركوا أنما مع
الفصل بلا فالأرجح الرفع كظننت ألا تقوم لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير
لا كقول السنين وإن كظننت أن ستقوم لأن المصدرية لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أي لقرب
الظن من العلم لسكونه الطرف الرجح فكانه معلوم (قوله وبعضهم أهمل أن الح) وبعضهم جزم بها كقوله
إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا إلى أن ياتنا الصيد نحب

(قوله أخنها) بالجر بدل من ما أو عطف بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتباري لأهمل وضهير
استحققت يرجع لأن أي وبعضهم أهمل أن وقت استحقاقها العمل أو في مكان استحقاقها بالان لم يتقدمها
علم ولا ظن جلا على ما يجمع أن كلاً حرف مصدرى إنثائي وكذلك بعضهم أهمل ما المصدرية جلا على أن

فيرفع الفعل بعدها جلا
على اختها ما المصدرية
لاشتركا كما في أنها بقدرا
بالمصدر فتقول أريد أن
تقوم كأنقول عجب مما
تفعل (ص)

وانصبوا بأذن المستقبلا
ان صدرت والفعل بعد
موصلا

أوقبله اليمين وانصب وارفعها
إذا اذن من بعد عطف وقما
(ش) تقدم ان من جملة
نواصب المضارع اذن ولا
ينصب بها الا بشرط أحدها
أن يكون الفعل مستقبلا
الثاني أن تكون مصدرية
الثالث أن لا يفصل بينها
وبين منصبيها وذلك نحو ان
يقال انا آتيتك فتقول اذن
أكرمك فلو كان الفعل
بعدها حال لم ينتصب نحو ان
يقال أحبك فتقول اذن
أظنك صادقا فيجب رفع
أظن وكذلك يجب رفع
الفعل بعدها إذا لم تتصدر
نحو زيد اذن يكرمك فان
كان المتقدم عليها حرف
عطف جاز في الفعل الرفع
والنصب نحو واذن أكرمك
وكذلك يجب رفع الفعل
بمها ان فصل بينها وبينه
نحو اذن زيد يكرمك
فان فصلت بالقسم نصبت
نحو اذن والله أكرمك
(ص)

وبين لا ولا مجرى التزم
اظهار أن ناصبة وان عدم
لأن العمل مظهر أو مضمرا

كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كأنك نوابي عليك وقول الشاعر
وطرفك اما جئتنا فاحبسناه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فيهما للتخفيف لثبوتها نظما ونثرا فلا حاجة الى النصب بما والكاف في البيت
تعليقية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كي فهي الناصبة وما زائدة ففيه ثلاثة أوجه
والمعنى احبس طرفك عن النظر اليها اذا جئتنا لا اجل ظنهم ان هو اك حيث تنظر ستراعليها (قوله فيرفع
الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن أن يتم الرضاة بالرفع وقوله

أن تقرأن على أسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا أحدا

ولم يجعلوها مخففة كالكو فين لعدم وقوعها بعد علم أرطن أفاده الصبان (قوله وانصبوا) أي أكثر
العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لا جوازا كما قيل فان عدم بعضها لزم اهمالها وبعضهم يلتزم
اهمالها طلقا وهي لغة نادرة لكن تلقاها البصريون بالقبول لانتها حرف غير مختص بقياسه الاهمال فلا
التفات لمن أنكرها دما ميني والصحيح أنها حرف بسيط وناسب بنفسه لا بأن مضمرة بعده ومعناها عند
سيبوويه الجواب والجزاء غالبا دائما كما قيل لانها قد تمتحض للجواب نحو اذن أظنك صادقا جوابا لمن
قال اني أحبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وأيضا هو حال والجزاء لا يكون الامستقبلا والصحيح
ابدال نونها ألقى الوقف كتنوين المنصوب لان الجمهور على كتابتها بالالف وكذا رُسِمَت في المصاحف
وعن المبرد والزجاج يوقف بالنون كان ران وتكتب بهاء عن القراء ان أهمت كتبت بالنون لتفرق من
إذا الظرفية وان أعمت فبالالف لتمييزها بالعمل والخلاف في غير القرآن أمافيه فالوقف والرسم بالالف
اجمعا كما في الاتقان اتباعا للمصاحف (قوله والفعل بعد) جملة حالية من اذن أي والحال ان الفعل كأن
بعدها وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن في الظرف وجملة قبله اليمين عطف على بعدا وعلى موصلا فهي
خبر أرحال (قوله وانصب وارفعها) أي الفعل والثاني مؤكدا بالنون الخفيفة المقلبة ألفا وهذا كاستثناء
من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل محذوف يغمره وقع (قوله مستقبلا) أي
لان سائر النواصب لا تعمل في غير ما تحققه في الوجود كالأسماء فلا تعمل فيه عوامل الأفعال دما ميني
(قوله اذالم تتصدر) أي في جملتها بان تأخرت كما كرمك اذن أو وقعت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع
الافى ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والمخبر عنه كما مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه
كان ثاني اذن أكرمك أو والله اذن أكرمك ويجب اهمالها في الجميع وأما قوله
لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بالنصب فضرورة أو خبر ان محذوف أي لا أستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف) هو
الواو والقاء (قوله جاز في الفعل الخ) التحقيق انها ان عطفت على ماله محل النعت والاجاز الامر ان فاذا
قيل ان تزرني أزرك واذن أحسن اليك ان قدر العطف على الجواب ألغيت وجو بالوقوعها حشوا وجرم
الفعل أو على الجملة الشرطية تمامها جاز بالنصب باعتبار تصديرها في جملتها والرفع على ان ما بعد الواو من تمام
ما قبلها لبطها بينهما وهو الأرجح كما أشار اليه المتن بتأكيد عدم تصديرها ظاهرا وقيل يتعين النصب لان
العطف على الاول أولى أولانه مستأنف ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليك ان عطفت على الفعلية
يتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله نصبت) أي لان القسم مؤكدا للربط المستفاد منها ومثله
النافية لأنها لا تضرمع أن فكذلك اذن واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ابن عصفور بالظرفين
والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع شيء منه (قوله وبين لا) متعلق بظاهره وناصبه حال من ان دفع به توهم
اهمالها الفصل بلا (قوله لا) نائب فاعل عدم وان مفعول مقدم لا عمل اما بفتح الميم أمر من عمل يعمل

و بعد نفي كان حتما أضمر
كذلك بعدا وإذا إصلاح في
موضعها حتى أو الألف خفي
(ش) اختصت ان من بين
بقية نواصب المضارع بأنها
تعمل مظهر ومضمر
فتظهر وجوبا إذا وقعت
بين اللام الجر ولا النافية نحو
جئتكم لئلا تضربن يدا
وتظهر جوازا إذا وقعت
بعد لام الجر ولم تصحبها
النافية نحو جئتكم لأقرأ
ولأن أقرأ هذا ان لم يسبقها
كان المنفية فإن سبقها كان
المنفية وجب اضمارا نحو
ما كان زيد ليفعل ولا
تقول لان يفعل قال الله تعالى
وما كان الله ليعذبهم وأنت
فيهم ويجب اضمار ان بعد
أو المقدره بحيثى أو الافتقار
بحتى اذا كان الفعل الذى
قبلها مما ينقض شيئا فشيئا
وتقدر بالا ان لم يكن كذلك
فالاول كقوله لاستسهلن
الصعب أو أدرك المني *
فإنقادت الآمال الاصاب
أى لاستسهلن الصعب
حتى أدرك المني فأدرك
منصوب بان المقدره بعدا أو
التي بمعنى حتى وهى واجبة
الاضمار والثاني كقوله
وكننت اذا عمزت قناة قوم *
كسرت كعوبها أو تستقيم
أى كسرت كعوبها الآن
تستقيم فتستقيم منصوب
بان بعدا أو واجبة الاضمار

كفرح يفرح فهمزته وصل وكسرت ان للساكنين أو بكسرهما أمران أحتمل التعدى بالهمزة فهمزته
للقطع فتثقل فتحته للنون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد أى اجعلها عاملة (قوله و بعد نفي كان)
أى بعد كان المنفية وهو متعلق بالضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان أحتمل الخ والشرط مفروض
مع وجود اللام لان قوله وان عدم لامعناه مع وجود اللام فكذلك قوله واضمر بعد نفي كان أى مع لام الجر
(قوله كذلك الخ) أن مبتدأ خبره خفى و بعدا متعلق به وكذلك مفعول مطلق خفى أو حال من فاعله أى
ان خفى بعدا وخفاء مثل ذلك الذى بعد نفي كان أو حال كونه بمائلا له فى الوجوب (قوله ولا النافية) أى
أو الزائدة للتوكيد نحو لئلا يعلم أهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل وان الا بال لانها كالافصل اذن دخل
بين الجار والجرور كجئت بالازاد (قوله بعد لام الجر) أى للتعليل كانت كالمثل أو للعاقبة نحو لو يكون لهم
عدوا أو زائدة مؤكدة وهى الواقعة بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين فى كل ذلك أن مضمرة
جواز أو قد تظهر نحو وأمرت لأن أكون أول المسلمين (قوله كان المنفية) المراد مادتها لا خصوص
الماضى ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحا لام الجحود والمراد به مطلق الانكار
من اطلاق الخاص على العام لان الجحود انكار ما تعرفه فهو انكار الخ خاصة ولم يقيد كان بالنافية
لانها المرادة عند الاطلاق فاللام بعد التامة لام كى لا الجحود وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أى
مادتها خلافا لمن أجازها فى أخواتها ومن أجازها فى ظننت وأطلق النفي ومراده ما ينفي الماضى فقط وهو
خصوص ماضى الماضى ولم مع المضارع دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه ولما لا اتصال منفيها
بالحال وأما ان فهمى بمعنى ما واطلاقه يشملها وقبيلهم كثير فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
بالنصب لغير الكسائى انهم اللام الجحود مع النافية ولكن يبعد ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الاضمر
الاسم المستند اليه السكون بل الظاهر انها لام كى وان شرطية أى وعند الله مكرهم أى جزاؤهم بما هو أعظم
منه وان كان مكرهم لشدة ندمه لزال الجبال أى الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله أعظم منه كايقار
أنا أشجع من فلان وان كان معتد للنوازل اه أشموى (قوله ما كان زيد ليفعل) زيد اسم كان
وخبرها مخدوف عند البصر بين تعلقت به اللام الجارة للمصدر المنسبك من أن والفعل أى ما كان زيد
مريد الفعل كذا وجعل الكوفيون الخبر جلة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهى الناصبة
بنفسها أى ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم المصنف الا أنه جعل النصب بأن مضمرة بعد اللام فهو قول
مركب لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر فى قوله سموت ولم تسكن أهلا لتسمو * (قوله بحتى أو لا) أجود
من قول التسهيل الواقعة موقع الى أن أو الآن لان ان مقبرة بعدا ولا انها واقعة موقعها حتى يستغنى عن
تقديرها ولا ن حتى معنيين كلاهما يصلح لألغائية كأمثله والتعليل اذا كان ما بعده علة لما قبلها نحو لا رضين
الله أو يغفر لى فهذا خارج عن عبارة التسهيل ولا تصح فيه الغاية لايهاه انقطاع الارضاء عند حصول
الغفران وليس مرادو تعين الغاية فيما يحصل شيئا فشيئا نحو لا تنظر نه أو يحى والاستثناء فيما يحصل دفعة
نحو لا قتلنه أو يسلم ويحتمل الثلاثة لانه لك أو تقضى حتى والمعنى على الاستثناء لانه لك فى جميع الازمان
الازم من القضاء أى وقت انتهائه وخرجت أو التى لا تقدر بما ذكر بان تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل
بعدها الا اذا عطف على اسم خالص كاسماتى (قوله لاستسهلن الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية
بل يحتمل الاستثناء أيضا كما قاله أبو حيان (قوله فأدرك منصوب بان) أى وهو مؤول بمصدر معطوف
بأعلى مصدر متصيد من الكلام السابق أى ليكون منى استسهل أو أدرك وكذلك يقاس الباقي (قوله
وكننت اذا عمزت) بالغين المجمة والزاي أى عصرت وهزرت الرمح والقناة بالقاف والنون والكعوب
هى النواشر فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا أخذنى فى إصلاح قوم انصفو

بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها الفساد لأن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها مما يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا اذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه (قوله و بعد حتى) متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أى اضمار أن بعد حتى حتم كهذا الاضمار السابق في التثنية وعلى هذا فقولوه هكذا احشوفان جعل متعلقا باضمار أو خبر عنه وحتم خبر ثان محيى به ليبيان وجه الشبه لا خيال ان التشبيه في مطلق النصب ما فليس حشوا (قوله حتى) أى الجارة للمستند المناسب من ان الفعل وتكون غائية ان كان ما بعده غاية لما قبلها كمثلها وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كالمسلم حتى تدخل الجنة وبكشال الماتن ولا تصح فيه الغاية لايهاه ترك الجود عند حصول السرور وليس مراد او يحتملها حتى تنفى الى أمر الله زاد في التسهيل كونها بمعنى الار هو ظاهر في قوله

(ص)

و بعد حتى هكذا اضماران

حتم كجد حتى تسردا حزن

(ش) وما يجب اضماران

بعده حتى نحو سرت حتى

أدخل البلد حتى حرف جر

وأدخل منسوب بان المقدرة

بعد حتى هذا ان كان الفعل

مستقبلا فان كان حالا أو

مؤولا بالحال وجب رفعه

واليه أشار بقوله (ص)

وتلو حتى حالا أو مؤولا *

به ارفع حتى وانصب المستقبلا

(ش) فتقول سرت حتى

أدخل البلد بالرفع ان قلته

وأنت داخل وكذا ان كان

الدخول قد وقع وقصدت

به حكاية الحال الماضية نحو

كنت سرت حتى أدخلها

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا غاية لايهاه انقطاع في ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أى شابه ذلك سواء جاد مع الفقراء أم لا فهي للاستثناء المنقطع أى ليست السماحة في الجود مع الغنى لسكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون لسكنها للاستثناء المتصل من عموم الاحوال أما حتى الجارة للفرد الصريح فيلزم كونها غائية لان مجرورها آخر أو متصل به كما كانت السمكة حتى رأسها وحتى مطلع الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقدم مرافى العطف (قوله نحو سرت الخ) أى اذا قلته قبل الدخول ليسكون مستقبلا (قوله بان المقدرة بعد حتى) أى بدليل ظهورها في المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * وأرأى تبيان جيعا وهو مختار

وجعل الكوفيون النصب بحتى نفسها ورد بعملها الجرفى الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أى لان النصب بان المقدرة وهي تخاص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضى (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أى قدرت نفسك موجودا في وقت الدخول الماضى كما أشار له الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضى واقعا حال التسكيم وعلى كل تعبى بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت اتصافك وقت التسكيم بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ تناو بالاولئك قرئ قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغبر نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع أو شعيبا ماض بالنسبة لزم حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزلزال غير معتبر لكنه على تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلا تناو يلاورفعه نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية استحضار صورته وحاصل مسألة حتى أن الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتسكيم وجب نصبه حتى يرجع اليها موسى أو حاضر وقتها وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت الدخول أو ماضيا جاز الامر ان باعتبار جواز التناو يل فان قدرته حاضر وقت التسكيم على حكاية الحال وجب رفعه أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التسكيم وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض المستقبل حاضر فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه * واعلم ان شروط الرفع بعد حتى ثلاثة حالية الفعل كما ذكر ونسبته عما قبلها فلا يرفع في سرت حتى تطلع الشمس لعدم نسبته عن السير وكونه فضلا أى ليس ركنافى الاسناد فلا يرفع في كان سيرى حتى أدخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول السير والدخول ونسبته الثانى عن الاول والنصب يفيد الاخبار بحصول شئ واحد وهو السير وبان شيئا آخر مترقب الحصول وهو الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معاوما من شئ آخر وكذا يقال في الزلزال

والقول (قوله وبعد فالخ) أن مبتدأ خبره نصب وبعده متعلق به وجلة رسترها حتم حال من فاعل نصب كما أشار له الشارح في الحل أو معترضة بين المبتدأ والخبر وذ كر ضمير ان الذي في نصب لتأوله بالحرف وأنه في رسترها التأويل بالكلية ومحضين صفة لنفي وطلب (قوله المحجوب بها الخ) سمي ما بعد الغاء جوابا لان ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط اذا العدول عن عطف الفعل بالغاء الى نصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك اتيان فتحدث ولا يكون قضاء عليهم فوهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخل وفي ليت لي مالا فأتى حجت ليت حصول مال لي فحجوا وهكذا وهذا من العطف على المعنى والتوهم كما في المغنى فان لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بان كان جلة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد فذكر مك فنقل الصبان عن السيوطي منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف أو عطف جلة على جلة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدر من لازم الجلة كما ثبت كونك زيدا فأكرامك ولذلك نظائر تقدمت ثم رأيت الاستقاطعي نقل ذلك عن أبي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام (قوله نفي محض) أى سواء كان بالحرف كشأله أو بالفعل كما بس زيدا حاضرا فيك كمالك أو بالاسم كانت غيرأت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقوله أو قد مراد بها كمال النفي نحو كانتك والعلينا فاشتتمنا وقوله اتينا فتحدثنا وقد كنت في خير فتعرفه بالنصب أى ما كنت ولا تاتينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالمحض لا يأتى في جميع أنواع الطلب بل في الأمر والنهي والدعاء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون بفعل صريح (قوله نحو ما تاتينا فتحدثنا) نصبه اما على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الاول لتسببه عنه أو على معنى ما تاتينا فحدثنا فجعل الثاني قيما في الاول فينصب عليه النفي قصدا الى نفي اجتماعهما أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث ثم قد يفتنى الاتيان أيضا فيكون في الغاء معنى التسبب وقد ثبتت وحده وحينئذ فالغاء للمعية بالاتسبب أصلا وانما نصب الفعل بعدها تشبيها بتلك كما قاله الرضى قال في المغنى وعلى المعنى الاول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثاني اذ يتبع ان يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان ويتمين الثاني في نحو ما يحكم الله كما في جوار لا تقف الجور وحده فان قصد بالغاء الاستئناف أو مجرد العطف بالاتسبب ولا معية تعين الرفع اما على معنى ما تاتينا فتحدثنا باضمار مبتدأ قصدا الى نفي الاول واثبات الثاني فهو مستأنف أو من عطف الجمل وصورة التحديث بلا اتيان ان يكون بحائل بينهما أو باختلاف زمنهما أى ما تاتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن واما على معنى ما تاتينا فتحدثنا فتحدثنا فاعل من نفي الفعلين من مجرد العطف بالاتسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى بن عمرو لا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتدرون ولو نصب هذا على السببية كالذى قبله جاز لكنه لم يرد لتناسب الفواصل (قوله فان لم يكن خالصا الخ) أى بان انتقض بالاقبل الفعل كما مثله أو كان نفيها بعد نفي كما تزال تاتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف نقضه بالا بعد الفعل كما تاتينا فتحدثنا لا بخبر فففيه الوجهان كإص عليه سيديو به وروى بهما قوله

وما قام مناقم في ندينا * فينطق الابا لى هي أعرف

خلافا للصنف وابنه حيث مثله لوجوب الرفع والنهي كالنفي في النقض وعدمه (قوله وهو يشمل الأمر الخ) أى والترجي أيضا عند الكوفيين كما سبب في المتن فالجمله مع النفي المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهي مجموعة في قوله

(ص)

وبعد فاجواب نفي أو طلب

محضين ان رسترها حتم

نصب

(ش) يعنى أن ان تنصب

وهي واجبة الحذف الفعل

المضارع بعد الغاء المحجوب

بها نفي محض أو طلب محض

فمثال النفي نحو ما تاتينا

فتحدثنا وقال تعالى لا يقضى

عليهم فيموتوا ومعنى كون

النفي محضا أن يكون خالصا

من معنى الاثبات فان لم

يكن خالصا منه وجب رفع

ما بعد الغاء نحو ما أنت الا

تاتينا فتحدثنا ومثال الطلب

وهو يشمل الامر والنهي

والدعاء والاستفهام والعرض

والتخصيص والنهي فالامر

نحو ائتني فاكرمك ومنه

لا تطغوا فيه فيجعل عليكم
غضبى والدعاء فحورب
انصرنى فلا أخذل ومنه
رب وفقى فلا أعـدل عن
سنان الساعين في خير
سنان

والاستفهام فحول تكرم
زيد افيك كرمك ومنه قوله
تعالى فهل لنا من شفاء
فيشفعوا لنا والعرض نحو
ألا تنزل عندنا فتصيب خبرا
ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو
فتبصر ما
قد حدثوك فإراء كن
سمعا

والتهضيض فحول لا تاتينا
فتجدنا ومنه قوله تعالى
لولا نرى الى أجل قريب
فأصدق وأكون من
الصالحين والتمنى فحوليت الى
مالا فاصدق منه ومنه قوله
تعالى ياليتنى كنت معهم
فأفوز فوزا عظيما ومعنى
كون الطالب محضاً أن
لا يكون مدلولاً عليه باسم
فعل ولا بلفظ الخبر فان كان
مدلولاً عليه بأحد هذين
المدكورين وجب رفع
ما بعد الفاء نحو صه فاحسن
اليك وحسبك الحديث
فيثام الناس (ص)

والواو كالفاء ان تفد مفهوم
مع

سروانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذلك النفي قد كلا

(قوله ياناق) مرخم ناقة والعنق بفتح الحين نوع من السير ونصبه على انه صفة مصدر محذوف أى سيراً
عنقا (قوله سنان الساعين) بفتح السين أى طريقهم وفي خبر متعلق بالساعين (قوله والاستفهام)
شرط له في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل ولا يكون بحملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لمضرب زيد
فيجازيك بالنصب لمضى الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيد أخوك
فتركه لعدم ما يتصيده منه المصدر قال أبو حيان وهذا لم بشرطه أحسن أمحا بنا وقد حكى ابن كيسان أن
ذهب زيد فنصبه بالنصب مع مضى الفعل بل اذا تعذر تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء يقدر مصدر من
لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اسلام بسبب ضرب زيد فجازاه منه وهل يثبت كون زيد أخاك فاكرام
منا اه اسقاطى وهو نص فيما مر (قوله من شفاء) اما فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام أم مبتدأ
خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين
الحقيقي كالمثل والانكاري نحو من مثل زيد فيقاومه والتوبيخى فيما يظهر نحو أنما خصم زيد افيضرب
عليك وأما التقريرى الذى بعد النفي فيجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده
نحو أفلم يسبر وافي الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم أك جاركم ويكون يبنى * وبينكم المودة والاخاء

وأن يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة ولرفع هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سبباً فى الاخضرار
بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه كما فى المعنى وقد يقال يحط التقرير به وهو الانزال لا الرؤية
فالسببية موجودة ما لا فتأمل (قوله لبانانى) جمع لبانة بضم اللام فيها وهى الحاجة وانما قال بعض
الروح لانه رتب الارتداد على الرجاء والراجى شيئاً فدل لا يجوز بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب
الرجاء وهذا البيت ساقط فى نسخ (قوله باسم فعل) أى سواء كان من لفظ الفعل كنزال فنجدك بالرفع أولاً
كامله هذامذهب الجمهور وأجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال فى شرح الشذور وما أجدره بان يكون
صواباً وأما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضرباز يدا فيثام دب (قوله وحسبك
الحديث) مثال للطلب بالجللة الخبرية لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمه بناء تشبيهاً بقول
وبعد والحديث فاعله أو اسم فاعل بمعنى كاف مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمه اعراب (قوله
والواو كالفاء) مثلها ثم عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم
ينقل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضاً أفاده الشنوائى (قوله ان تفد مفهوم مع)
حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضياً للضرورة أى فهى كالفاء فى نصب المضارع بعدها فى المواضع
المدكورة بان مضمرة وفى أنها عاطفة لأصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرحوا به واستظهر
الهامينى قول الرضى بأنها ليست للعطف بل هى بمعنى مع أو لاجال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة
الاستعمال فعنى قم وأقوم قم وقيامى ثابت أو مع قيامى لان العطف يفوت النص على المعية أى ليكن قيام
منك وقيامى منى (قوله ينصب فيها كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا فى خمسة النفي والأمر والنهي والاستفهام
والتمنى وقاسه النحويون فى الباقي وقدم مثل الشارح للاربع الاولى ومثال التمنى ياليتنا زرد ولا نكذب
بآياتر بنا ونكون بنصبها الجزمة وحفص (قوله ولما يعلم الله الخ) أى لم يكن لله علم بجهادهم صاحب العلم

بصركم

(ش) يعنى ان المواضع التى ينصب فيها المضارع باضمار أن وجوباً بعد

الفاء ينصب فيها كلها بان مضمرة وجوباً بعد الواو اذا قصد بها المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقول الشاعر

فقلت ادعى وادعوان ائدى * لصوت أن ينادى داعيان وقوله لانه عن خلق وتانى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم وقوله ألم اك جاركم ويكون بيني * وينسكم المودة والاخاء واحترز بقوله ان تفهمهم ومع عما اذا لم تفهم ذلك بل أردت التشريك بين الفعلين وأردت جعل ما بعد الواو خبرا لمبتدأ محذوف فانه لا يجوز حينئذ نصب (١١٧) ولهذا جاز فيما بعد الواو في قولك

لانا كل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن الثانى الرفع على اضمار مبتدأ نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أى وأنت تشرب اللبن الثالث النصب على معنى النهى عن الجمع بينهما نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن أى لا يكن منك أن تا كل السمك وأن تشرب اللبن فتنصب هذا الفعل بان مضمره

(ص)

وبعد غير النفي جزم ما عتمد * ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد

(ش) يجوز في جواب غير النفي من الاشياء التى سبق ذكرها ان تجزم اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء نحو زرنى أزررك وكذلك الباقي وهل هو مجزوم بشرط مقدر أى زرنى فان تزرنى أزررك أو بالجملة قبله قولان ولا يجوز الجزم في النفي فلا تقول ماتا تبنا تحدثنا (ص)

وشرط جزم بعد نهى ان تضع

ان قبل لادون تخالف يقع

بصبركم لعدم الصبر فلا يعمله الله تعالى ومعنى تعلق عمله بالمعذوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم المعذوم واقعه جهل (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو للثقل ثم الواو لساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز ضمها نظر الأصل وكسرها نظرا للآن اه اسقاطى وقوله ائدى اسم ان من الندى بفتح النون مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت وأن ينادى خبرها أو عكسه (قوله عار عليك) خبر محذوف أى ذلك عار وعظيم صفته وجلة اذا فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أى في النهى فكل منهما منتهى عنه استقلالاً وقال الدمامى الجزم ليس ناصى النهى عن كل الابعادة لا فان لم تعد احتمال النهى عن المصاحبة وردده الشمنى بانه احتمال بعينه (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا انه نهى عن الاول واباحة للثانى وهو المشهور فالواو استئنافية أى ولك شرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحويين ويحتمل انهى عن المصاحبة على ان الواو للحال فيتمتعين تقدير المبتدأ لان المضارع المثبت لا يقع حالامع الواو معنى (قوله ان تسقط الفاء) أى لم توجد الآن سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلا وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقصد الجزاء) أى بان قصدت بسبب الفعل عن الطلب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله نكرة نحو فهب لى من لذك وليا برئى بالرفع أو على الحال نحو ولا تمنن تستكثر أو على الاستئناف كقوله * وقال رائداهم ارسوا نزالها * ويحتمل الحال والاستئناف قوله تعالى وألقى ما فى يمينك تلقف بالرفع فاضرب لهم طريقا فى البحر يسا لاتخاف ويحتمل هذا الوصفية أيضا أى لاتخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ولكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة لانها نكرة (قوله بشرط مقدر) أى مع فعله بعد الطلب وهذا من ذهب الجمهور وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها أم الباب لتصر يحكم بانه لا يخفى غير هار لا يرد أن قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة لو كان تقديره ان تقل لهم ذلك يقيموا لم يتخلف عنها أحد لوجود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع لان القول ليس شرطانا لامتثال بل لا بد معه من التوفيق فتقدير (قوله أو بالجملة قبله) أى فالجزم بنفس الجملة اما لنيابتها عن حرف الشرط كما ناب ضربا عن اضرب فى العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل بكل وبقي قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو أن الجزم بلام الامر مقدرة (قوله قبل لا) جعل الشاطبي والمكودي لانه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها (قوله لا بشرط الخ) لهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالا من فاعل تمنن لعدم صحة ان لاتمنن تستكثر وأما جزمه في قراءة الحسن فعلى انه بدل كل من تمنن لانه بمعناه أى لاتستكثر ما نعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة يعنى الصوم فلا يقر بن مسجدنا يؤذنا يجزم يؤذ بدلا اشتغال من يقرب لافى جواب النهى اذ لا يصح ان لا يقرب به يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر من الثواب أى تزدد منه صح كونه جواب النهى لصحة ان لاتمنن أى تعدد النعم على الغير تزدد ثوابا (قوله وأجاز ذلك السكسائي) أى تمسكا بالآية والحديث المذكور وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء فى لاتدن من الاسديا كالك ورد بتخريج الآية والحديث على ما مر وبان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفي ولا يجزم بعده اه وفى هذا نظر لتجوز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضا (تنبيه) شرط

(ش) أى لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهى لا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا فتقول لاتدن من الاسد تسلم بجزم تسلم اذ يصح ان لاتدن من الاسد تسلم ولا يجوز الجزم فى قولك لاتدن من الاسديا كالك اذ لا يصح ان لاتدن من الاسديا كالك وأجاز ذلك السكسائي بناء على انه لا يشترط عنده دخول ان على لا جزمه على معنى ان تدن من الاسديا كالك

(ص) والامر ان كان بغير افعـل فلا * تنصب جـوانهـ وجـزمه اقـبـلا (ش) قد سبق انه اذا كان الامر مدلولاً عليه باسم فـهـل
أو بلفظ الخبر لم يجز نصبه بعد الفاء وقد صرح بذلك هنا فقال متى كان الامر بغير صيغة افعـل ونحوها فلا تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء
جزمته كقولك ما أحسن اليك وحسبك (١١٨) الحديث يثم الناس واليه أشار بقوله وجزمه اقـبـلا (ص)

والفعل بعد الفاء في الرجا
نصب

كنصب ما الى التثنية ينصب
(ش) أجاز الكوفيون
قاطبة أن يعامل الرجا
معاملة التثنية في نصب جوابه
المقرون بالفاء كما ينصب
جواب التثنية وتابعهم
المصنف ومما ورد منه قوله
تعالى اذ بلغ الاسباب
أسباب السموات فاطلع في
قراءة من نصب أطلع وهو
حفص عن عاصم (ص)
وان على اسم خالص فعل
عطف

تنصبه أن تابعا أو من عطف
(ش) يجوز أن ينصب بان
محدوفة أو مذكورة بعد
عاطف تقدم عليه اسم
خالص أي غير مقصوده
معنى الفعل وذلك كقوله
لللبس عبادة وتقر عيني *
أحب الى من لبس الشفوف
فتقر منصوب بان محدوفة
وهي جائزة الحذف لان
قبله اسم صريح وهو لبس
وكذلك قوله

اني وقتلي سليكا ثم أعقله
* كالشور يضرب لما عافت
البقر
فأعقله منصوب بان

محدوفة وهي جائزة الحذف لان قبله اسم صريح وهو وقتلي وكذلك قوله
لولا توقع معترفا ضيه * ما كنت أؤثر أبا على تربي فارضيه منصوب بان محدوفة جواز بعد الفاء لان قبله اسم صريح وهو توقع
وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيرسل منه سموا وحيا وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصود به معنى الفعل لم يجز النصب نحو

الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهي صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن اليك
أحسن اليك بخلاف لا أحسن اليك فلا يجزم اذ لا يناسب ان تحسن الى لا أحسن اليك ونحو أن بيتك
أزرك أي ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق وقس الباقي (قوله) أجاز
الكوفيون أي دون البصريين وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن أو عطفه على الاسباب على حد
* لولا توقع معترفا ضيه * أو بتضمين لعل معنى التثنية ليندفع الاعتراض بان الترجي انما يكون
في الممكن القريب واطلاع فرعون وبلوغه الاسباب محال وقد يدفع به انه ادعى قر به لقصد التلبيس على
قومه فأني لعل قال في الارشاف وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيون (قوله) المقرون بالفاء
مثلهما والمعية كما مر (قوله) فعل عطف فيه مسامحة لان المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك (قوله) بعد
عاطف مراده به خصوص الوار والفاء ونحو ذلك لم يثب عليها لعدم سماعه (قوله) اسم خالص أي
من شائبة الفعلية وهو الحمد المحض مصدرا كان كما مثله وغيره كقولنا زيد ويحسن الى هلكتك وكقوله
ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

بنصب أسوء عطف على رجال وعلقم منادى مرخم علقمة (قوله) لللبس عبادة الصواب كما في نسخ وليس
بالواو عطف على قولها قبله

لميت تخفق الارياح فيه * أحب الى من قصر منيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه (قوله) اني وقتلي سليكا بالتصغير اسم رجل كان قد مر
بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوق عليهما فآخبر به هذا الشاعر فقتله ثم علقه أي دفع ديته فقال البيت
تمثيلا لحاله حيث ضرب نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر لان انائها اذا عافت الماء أي
امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي وتشرب فضرِب الثور لنفع غيره (قوله)
لان قبله اسم صريح محال (ش) اعترض بان قتلي مؤول بالفعل بدليل نصبه سليكا على المفعولية وأجيب بان
المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابقه فهو اسم تأويل (قوله) لولا توقع معتر (بالعين المهملة أي
فغير متعرض للسؤال والاثراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوي في العمر أي لولا اني متوقع لارضاه كل
من سألني ما كنت أؤثر على أترابي بالعطاء أحدا بل أقتصر عليهم (قوله) فيرسل منصوب أي لغير نافع
عطف على وحياء الاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشرا في حال من الاحوال الا
في حال كونه موحى اليه أي ملهمه كأم موسى أو مسامعاه من وراء حجاب كوسى أو مرسله اليه وسولا
كمادة باقي الانبياء فكلمها نصب على الحال وتحتل المفعولية المطلقة على معنى الاتكليم وحى أو تكليم من وراء
حجاب أو تكليم ارسال وعلى هذين فكان تامة وأن يكلمه فاعلمها أو ناقصة وعلى الثاني خبرها وحيا أي ما كان
تكليم الله بشرا الاتكليم ايحاء الخ ولشمر متعلق بكان أو تبين فهو خبر المحذوف أي ارادني لبشر أو مضمحل
لمحذوف أي لبشر أعني (قوله) لم يجز النصب أي مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله أما مع غير الصريح
بان كان مصدرا متوهمما كالصيد مما قبل فاء السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجعل هذا كاسم الصريح

لانه

لولا توقع معترفا ضيه * ما كنت أؤثر أبا على تربي فارضيه منصوب بان محدوفة جواز بعد الفاء لان قبله اسم صريح وهو توقع
وكذلك قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيرسل منه سموا وحيا وهو اسم صريح فان كان الاسم غير صريح أي مقصود به معنى الفعل لم يجز النصب نحو

الطائر في غضب زيد الباب في غضب يجب رفعه لانه معطوف على طائر وهو اسم غير مصرح لانه واقع موقع الفعل من جهة انه صلة لال وحق الصلة ان تكون جملة فوضع الطائر موضع يطير والاصل الذي يطير فلما

(١١٩)

الفاعل لا لاجل آل لانها لا تدخل الاعلى الاسماء (ص)

وشذ حذف أن ونصب في سوى * مامر فاقبل منه ما عدل روى

(ش) لما فرغ من ذكر الاماكن التي ينصب فيها بأن محذوفة اما وجوبا

واما جوازا ذكر ان حذف أن والنصب بهافي غير ما ذكر شاذ لا يقاس

عليه ومنه قولهم مره يحفرها بنصب يحفر رأى مره أن يحفرها وقولهم

خذ اللص قبل يا خذك أي خذ اللص قبل أن يا خذك ومنه قوله

ألا بهذا الزاجري أحضر الوغي * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

في رواية من نصب أحضر أي أن أحضر (ص) عوامل الجزم

بلا ولا م طالبا ضع جزما في الفعل هكذا لم ولما واجزم بان ومن وما ومهما

* أي متى أيان أين اذا وحيثما أي وحرف اذا * كان وباقي الادوات أصما

(ش) الادوات الجازمة للمضارع على قسمين أحدهما ما يجزم فعلا واحدا وهو

اللام الدالة على الامر نحو

لانه غير موجود (قوله الطائر) مبتدأ خبره الذباب (قوله في سوى مامر) هو عشرة يجوز الاضمار في خمسة لام كي والعطف على اسم خالص بالواو والفاء أو ثم أو أو ويجب في خمسة لام الجود وحتى وأو بمفناها وفاء الجواب وواو المعية ويزاد كي التعليمية فان المصنف لم يذكرها والاضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين ويزاد أيضا ما سيأتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فانه بان مضمرة وجوبا وما عد ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أي عند البصريين وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح (قوله ألا بهذا) الاستغنائية وأنها منادى وذات صفة في محل رفع والزاجري بدل من ذا أو صفته وأحضر في تأويل مصدر حذف جاره أي عن حضور الوغي وحسن حذف أن في ذلك وجودها فيما بعدها على حد تسمع بالمعدي خبر من أن تراه بنصب تسمع بخلاف مره يحفرها فانه حذف بالادلة وخرج محذوفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل فأجازة الأخفش وجعل منه أفغبر الله تأمروني أعبد وتسمع بالمعدي خبر برفع أعبد وتسمع وظاهر شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن آياته ير يك البرق أن يريكم صلة أن حذف وبقى الفعل مر فوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فحذفه بطل عمله اه وذعب قوم الى أن الحذف في غير مامر سماعي مطلقا رفع أو نصب قيل وهو الصحيح ويحتمل شرح التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

(قوله طالبا) أي أمر أو ناهيا أو داعيا أو ملتصقا (قوله وحرف) خبره مقدم عن اذا (قوله ما يجزم فعلا واحدا) أي أصالة ولا فاعل يجزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الأمر) أي وضعها وان استعملت في غيره كالأخبار في فليمدد له الرحمن مسدا والتهديد في ومن شاء فليذكر وكذا يقال في لا الناهية واعلم أن الغالب في لام الأمر جزمها فاعل الغائب كمثاله وكذا الفعل المجعول للمتكلم والمخاطب نحو لا كرم وتكريم يازيد لان الأمر فيهما اللغائب وتقل في فعلهما المعلوم والثاني أقل لان له صيغة تخصه وهي فعل الأمر فيستغنى به عن اللام ومنه قراءة أي وأنس فبذلك فلتفرحوا وحديث لنا خذوا ما صافكم ومن الاول وانحمل خطاياكم قوموا غلاصل لكم والفاء فيه لعطف جملة طلبية على مثلها الزائدة على الأظهر ويروي فلاصلي بالنصب على انها لام كي والفاء زائدة ويروي بسكون الياء تخفيفا وهذه اللام مكسورة جملة على لام الجر لانها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كمثلها بالاسماء والشيء يحتمل على مقابلة وسليم تفتحها كلام التبداء وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر وتحرى بها بعد ثم أجود والاصح أن حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطي (قوله الدالة على النهي) خرج الزائدة والناحية وجوز الكوفيون جزم الناهية اذا صلح قبلها كي لحكاية الفراء بطلت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم واجب بان الجزم على توهم الشرط قبله أي ان لم أر بطله ينفلت وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل المتكلم قليل جدا لان أمر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر الا ان كان مجعولا فيكثر لان النهي غير المتكلم كما في التوضيح كلا أخرج أي لا يخرجني أحد (قوله وهما للنفى الخ) أي يشتركان في النفي والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا في الحرفية ودخول الهمزة عليهما مع بقاها على عملهما نحو لم نشرح

* المأصص والشيب وازع * وخرج بهما هذه الحينسة فتخصص بالماضى لفظا ومعنى كما مر في الاضافة ولما لا يجازية وهي التي بمعنى الافتخاض بالجل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالماضى لفظا لا معنى كأنشدك الله لما فعلت كذا أي ما أسألك الافعله فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ)

ليتمز يد على الدعاء نحو ليقتض علينا ربك ولا الدالة على النهي نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وعلى الدعاء نحوور بنالناؤاخذنا ولم ولما وهما للنفى ويختص بالمضارع ويقبلان معناه الى المضى نحو لم يقم زيد ولم يقم عمر ولا يكون المنفى بلما لا متصلا بالحال

أشارة لبعض ما يفتقران فيه فتختص لما يجوز اتصال نفيها بحال النطق وأما في لم فقد يتصل نحو لم يلد ولم يولد
وقد ينقطع نحو لم يكن شيئا لم يكد كورا أي ثم كان وبقرب نفيها من الحال فلا يجوز لما يقيم بدلي العام الماضي
بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالباً نحو لما يذوقوا عذاب أي إلى الآن ماذا قوه وسيدوقونه قال
الزحشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الإيمان في قلوبكم مشعرا بإيمانهم بعد لان توقعه تعالى محقق
الحصول ومن غير الغالب ندم أليس ولما ينفعه الندم ويجوز حذف مجزومها واختيار الدليل كقاربت
المدينة ولما أي ولما أدخلها ولا يحذف في لم الا ضرورة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة وإن كلاً لما يوفينهم
بشأن ولما أي لما همأوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام
لما يوفوا أعمها لهم بدليل ليوفينهم لأن التوفية متوقعة بخلاف لا همأوا وأجاب الدماميني بأن توقع ما بعدها
أغلب كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتسكك ولا شك في توقع الكفار الا همأوا بدليل استرسالهم
في القبائح ونختص لم بضد ما مر وبصاحبة الشرط كالولم وان لم وتفصل من مجزومها اضطرارا كقوله

فاضحت مغانيها قفار ارسومها * كان لم سوى أهل من الوحش توهل

وقد لا تجزم نحو لم يوفون بالخارقيل والنصب به الغة كقراءة ألم نشرح وقوله

في أي يوحى من الموت أفر * أي لم يقدر أم يوم قدر

بفتح نشرح و يقدر ورد بعمله على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وبقاء الفتحة دليلاً عليها قاله في شرح
الكافية وفيه شذوذان توكيد المنفي بل وحذف النون لغير وقف ولا ساكن (قوله والثاني ما يجزم فعلين)
أي غالباً وقد يجزم فعلاً وجملة كما سيمثله الشارح وقد يجزم فعلاً واحداً كما سيأتي في قوله

* وبعد ما مضى رفعك الجزأ حسن * وإنما عملت هذه الادوات في شيئين دون حروف الجر لا فادتها
ربط الثاني بالاول فكأنهما شئ واحد وقيل الادوات لم تعمل الا في الشرط والشرط وحده عمل في الجواب
أو هو مع الاداة لضعفها وادها وقيل الشرط والجواب مجازاً ثم ان الجواب ان كان مضارعاً وماضياً خالياً
من الفاء فالفعل نفسه مجزوم لفظاً ومحملاً ولا محل لجملة كجملة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط على محل
الجملة وان كان غير ذلك مما يفتقرن بالفاء أو اذا الفجائية فمجموع الجملة مع الفاء أو اذا في محل جزم لانه لو وقع
موقعه فعل يقبل الجزم لجزم فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المعنى والكشاف وقال الدماميني
وأقره الشمني الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها اه ولا يقال
انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام به كما يتم
بهذه الجملة فتأمل فعلى الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقوم فاني أكرمه في محل
جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية بناء على أن الجواب هو الخبر وعلى الثاني محل الخبرية فقط كهي في
نحو من يقوم أكرمه انما الظهور أثر الشرط في الفعل (قوله وهي ان) هي أم الباب وقد تكون نافية كاليس
ومخففة من المشددة كما مر في باب ما وزائدة كقوله

ورج الفتى للخير ما ان لقيته * على السن خير الا يزال يزيد

ونحو زيد وان كان كثر ماله بخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل أي وصل الكلام ببعضه والواو
للحال أي زيد بخيل والحال أنه كثر ماله وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على
مقدراً أي ان لم يكثر ماله وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التماق اذ لا يعلق على
الشئ وتقيضه معا بل التعميم أي انه بخيل على كل حال (قوله وما تفعلاوا الخ) ما اسم شرط جازم مفعول
مقدم لفعل الشرط وهو تفعلاوا أي أي شئ تفعلاوا ومن خير بيان لما حال منها على قاعدة البيمان وفيه اكتفاء
أي ومن شر وبعبارة جواب الشرط أي يجاز كبه من اطلاق السبب وهو العلم على المسبب وهو الجزاء

والثاني ما يجزم فعلين
وهي ان نحو وان تبعدوا
ما في أنفسكم أو تخفوه
بحاسبكم به الله ومن نحو
من يعمل سوءاً يجز به
وما نحو وما تفعلاوا من خير
يعلمه الله وما نحو وقالوا

وحاصل اعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأتت وأيان تؤمنك وحيثما تستقيم الخ وظرف خبره ان كان ناقصا كإينما تكونوا يدر كحكم الموت فإنما ظرف متعلق بمحذوف خبرتكونوا الذي هو فعل الشرط ويذكر كحكم جوابه وان وقعت على حدث ففعل مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب أو على ذات فان كان فعل الشرط لازما نحو من يقيم أضربه فهي مبتدأ وكذا ان كان متعديا وقع على أجنبي منها نحو من يعمل سواء يحجز به وخبره اما جلة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال فان كان متعديا وساط على الاداة فهي مفعوله نحو وما تفعل من خير ومن يضرب زيداً أضربه وان ساط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاهم يداضربه فيجوز في من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ماضيا وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذ الان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ولانه قد يفتقرن بالفاء أو اذا الفجائية وما بعدهما لا يسمي فيها قبلهما واغتر ذلك في اذالتهما مضافة لشرطهما فلا يصلح للعمل فيها كما مر في الاضافة (قوله مهمانا تنال الخ) مهمانا اسم شرط اما مبتدأ في خبر ماضيا ومفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهوات على حد زيدا امرت به والاول أرجح لما مر في الاشتغال ومن آية بيان لهما فهو حال منها أو من هاء به العائدة اليها والضمير في هاء عائد على آية كما اختاره في المغني لا على مهما وقوله فإين نحن الخ جواب الشرط والارجح كون ما تحجز به لا مهمة لان الخبر بعدهم يأتي في القرآن مجر دامن الباء الامنصوب بالاولى الجمل عليه فمؤمنين اما في محل نصب خبر ما أرفع خبر نحن (قوله أيا ما تدعوا) أيا اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط وهو تدعوا لانه بمعنى تسموا كما في البيضاوي وحذف مفعوله الاول وتنوين أي عوض عن المضاف اليه أي أي اسم تسموه وماصمة لتأكيد الابهام في أي وكان أصل الكلام أيا ما تدعوا فهو حسن فوقع فله الاسماء موقوع الجواب للبالغة (قوله تعشوا) حال من فاعل تات فهو مرفوع لا مجزوم من تعشوا اذا أتى نار ابرجوع عندها القرى (قوله أينا الريح الخ) صدره * صعدة نابتة في حائر * أي تلك المرأة كالصعدة أي الريح في اللين والاعتدال والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخصه بالذكور لان النابت فيه أنضر من غيره (قوله وانك اذماتات) من الاتيان أي تفعل وكذا آتيا يروى تاب وآتيان أي ياتي إذا امتنع (قوله نجاحا) أي ظفرا بالمراد وغاز الا زمان يطلق على المستقبل كما هنا وعلى الماضي أيضا (قوله الان واذما) فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما مجرد التعليق لا محل لهما والبواق أسماء اتفاقا الامم فاعلى الاصح وقد علمت اعرابها وكما ظروفي الامن وما مرهما فن للتعميم في ذوى العلم وما مرهما لفبرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهما أعم من ما والا أي فيحسب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زما في وهو متى وأيان فهما للتعميم الازمنة وقيل أيان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال أيان خرجت أو مكانى وهو أين وأنى وحيثما فهي لتعميم الامكنة خلة الادوات الجازمة فعلين أحدهما مشروهي بالنظر لا اتصالهما وعدمه ثلاثة أقسام نظمها بعضهم بقوله

تسزم ما في حيثما واذما * وامتنعت في ما ومن ومهما

كذلك في أنى وباقيها أنى * وجهان اثبات وحذف ثبتا

ولم يذكرا المصنف منها اذ وكيف ولولان المشهور في اذا لا تجزم الا في الشعر كما في شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزمها في الشعر كثير وفي النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرط غير جازم نحو ينفق كيف يشاء يصورك في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبله وأجاز الكوفيون جزمها فقيل مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما وأما لو فستأني (قوله فعلين الخ) مفعول مقدم ليعتضين والجملة مستأنفة لانعت

مهما تاتنا به من آية لتسحرنا
بها فنحن لك بمؤمنين
وأى نحن أيا ما تدعوا فله
الأسماء الحسنى ومتى كقوله
متى تاتت تعشوا الى ضوء ناره
نجد خبر نار عند ما خبر موقد
وأيان كقوله
أيان تؤمنك تأمن غيرنا
واذا
لم تدرك الامن منالم نزل
حنرا
وأينا كقوله
أينما الريح تهب تهب
واذما نحو قوله
وانك اذماتات ما أنت آسى
به تلف من اياه تأمر آتيا
وحيثما كقوله
حيثما تستقيم بقدرك الله
نجاحا في غابر الارمان
وأنى كقوله
خللى انى تاتنا بى تاتنا
اخا غير ما يرضى كما لا يحاول
وهذه الادوات التي تجزم
فعلين كلها أسماء الان
واذما فانهما حرفان
وكذلك الادوات التي تجزم
فعلا واحدا كلها حروف

(ص)

فعلين يعترضين

شرط قدما * يتلو الجزء جوابا وبما (ش) يعني أن هذه الأدوات المذكورة في قوله واجزم بان إلى قوله أنى تقتضى جملتين أحدهما
وهي المتقدمة تسمى شرطا والثانية (١٣٣) وهي المتأخرة تسمى جوابا وجزاء ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية

وما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية ويجوز أن تكون اسمية نحو أن جاء زيدا كرمته وإن جاء زيد فله الفضل (ص) وماضيين أو مضارعين * تلفيها أو عتخالفين

(ش) أى إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء الأول أن يكون الفعلان ماضيين نحو أن قام زيد قام عمرو ويكونان في محل جزم ومنه قوله تعالى أن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم الثاني أن يكونا مضارعين نحو أن يقوم زيد يقوم عمرو ومنه قوله تعالى وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله الثالث أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا نحو أن قام زيد يقوم عمرو ومنه قوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها الرابع أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا وهو قليل ومنه قول الشاعر من يكذبني بشئ كنت منه كالشجاع بين حلقه والوريد وقوله صلى الله عليه وسلم من يقوم ليلة القدر

لقوله اسمها لا يهامة أن أن وإذا لا يقتضيان فعلين وعلى هذا فقول قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من هنا أو أن فعلين مفعوله وجلة يقتضيان صفة حذف را بطلها أى يقتضين ما وعلى هذا حذف وا حرف إذا مام مترضة بين الفعل ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوغ التفصيل أو خبر محذوف أى أحدهما شرط وقدم صفة وجلة يتلو الجزء من الفعل والفعل اما مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له والرابط محذوف أى يتلوه وفى نسخ شرط بالنصب فهو مفعول ليقترضين على أن جملته مستأنفة لانت لفعلين الذى هو مفعول اجزم (قوله وبما) أى سمي ونائب فاعله يعود على الجزء وجوابا مفعوله الثانى أى أن الفعل الثانى كما يسمى جزاء لترتبه على الاول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جوابا بالشبه جواب السؤال فى لزوم كلام سبقه فالترسمية بهما مجازى فى الأصل ثم صار حقيقة عرفية (قوله جملتين) الاولى فعلين كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جملة أصلا ولا يكون فيه تنبيه على أن حق الجزء كونه فعلا كالشرط وإن لم يكن لازما فيه (قوله وهو المتأخرة) أخذه من قوله يتلو الجزء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أدواته كما هو مذهب البصريين وماية تقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لاهو الجواب نفسه خلافا للكوفيين وكذا لا يتقدم معموله على الشرط ولا أدواته ولا معمول الشرط على الاداة لصدارتها فلا يتقدم عليها شئ من أجزاء جملتها خلافا لكسائى فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلفيها بمعنى تجدهما والمراد ماضيين لفظا فقط لان هذه الأدوات تقاب الماضى للاستقبال شرطا وجوابا سواء فى ذلك كان وغيره على الاصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقدم لا وأما ما يكون فيه معنى الشرط أو الجواب أو هما واقعان الماضى كان كمن قتلته فقد علمته وإن يسرق فقد سرق أخ له من قبل وإن كان قبسه قدم من دبر فكذب فتورل بان المراد ان يقين فى المستقبل انى كمن قتلته فى الماضى فانا أعلم أنك قد علمته وإن يسرق فى المستقبل فأنه قد سرق أخوه وإن يقين قد قبسه من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب فى الاخيرين محذوف والمذكور تعليل له أى ان يسرق فتتأسس لانه قد سرق الخ وإن تبين قد قبسه من دبر فهو برى لانها كذبت ونظيره وإن يكذبوك فقد كذبت رسل أى فقتل بمن قبلك (قوله على أربعة أنحاء) أى أقسام والاحسن كونها مع مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين للشاكلة فى عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظا أو معنى وهو المضارع المنقى بل أو مختلفين كان لم تقم فتتم كون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه خروجا من الاضعف وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير وأما عكسه فخصه بالجهور بالضرورة وأجازه الفراء والمصنف اختيارا بدليل الحديث الذى فى الشرح فقوله وهو قليل أى عند المصنف والفراء والاولى فى المعطوف على الشرط أو الجواب موافقة له مضيا وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من يكذبني الخ) كمن بفتح التاء خطا بالمندوحة والشجا بفتح الشين المجعومة والجيم ما يشب فى الخلق أى يتعلق به من عظم وغيره والور يدعرق غليظ فى العنق (قوله وبعدهماض) امامة معلق برفع وإن كان مؤخرا لان الاصح توسعهم فى الظرف كما مر أو حال من الجزء أى رفعك الجزاء حال كونها بعدماض حسن والمراد الماضى ولو معنى كان لم تقم أقوم بالرفع ومنه ما فى حديث جبريل فى تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على قول الصوفية تراه جواب الشرط أى ان فنيبت عن نفسك وشهواتها رأيتة روية حضور ومشاهدة قلبية (قوله حسن) فيه اشارة الى أن الجزم أحسن كافى شرح الكافية والرفع عند سيديويه على تقدير تقديمه عن الاداة الاعلى الجواب المحذوف لأنه هو الجواب فيجوز أن يفسر عاملا فيما قبل الاداة كزيدا ان أتانى

أكرمه

غفر له ما تقدم من ذنبه (ص) وبعدهماض رفعك الجزاء حسن * ورفعه

بمعنى مضارع وهن (ش) أى إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جازم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان جاء زيد يقوم عمرو ويقوم عمرو ومنه قوله

أكرمه وضمنه جزم الماء طوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه هو الجواب بتقدير الفاء
وسياق ان المضارع مع الفاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق فالجمله الاسمية مع الفاء
في محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما
قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بالفاء لان الاداة لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل
في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد أن حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان
ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كناقيل وفيه مجال للنقاشه
(قوله وان انه خليل) أي فقير من الخلة بفتح المحجمة وهي الحاجة والمسغبة الجماعه ويروي يوم مسئلة
وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعا) أي غير منفي بل والا
فكالماضي كما مر (قوله وجب الجزم) أي ترجح بدليل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره كالمصنف انه
لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أيها تكونوا يدرككم
الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الفاء مطلقا كما بعد الماضي وقال سيبويه لا يرجح
ذلك اذ لم يكن قبله ما يطلبه كانك في بيت الشارح والاطلاوى كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقديم
والتاخير ويجوز فيه العكس وانظر لم فصل هنا واطلق حذف الجواب فيما مر ولا يأتي هنا القول الثالث
فيما مر لفقد علمته اذ الاداة وثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء
فيكون موافقا للمبرد أو معناه جزاء لدلالته عليه فيوافق سيبويه (قوله يأقرع الخ) بالضم والفتح كما مر
في نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالفاء) أي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بدونها
لا ربط لعدم صاوح الجواب لمباشرة الاداة وخضت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء
المسبب عن الشرط والعاقبة ولا تخذف الا في ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد لفي والصبا * سيأتي على طول السلامة نادما

وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الناس مثلان

أوندور كحديث فان جاء صاحبها والاستمتاع بها (قوله كالجمله الاسمية) أورد عليه وان أطمعتموهم
انكم لمشركون وأجيب بأن الجمله جراب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالته عليه أي
أشركتم ولم تذكروا الموطئة للقسم لتدل عليه لان ذكرها عند حذف القسم كيد لا واجب كما صرح
به الشمني وغيره ويتكفي الدال على القسم عدم الفاء في الجواب وجمله ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله
طلبية واسمية وبجانب * وبما وقروا بلن وبالتنقيس

مشال الجامدان ترني أنا أقل منك مالا وولدا فسي ربي والمفرون بقدان يسرق فقد سرق أخ له بالتنقيس
وان خنتهم عيلة فسوف يغنيكم الله وزاد في المعنى الجواب المقرون بحرف له المصدر كرب ومثلهما كان نحو انه
من قتل نفسا بغير نفس أو فسادا في الارض فكأنما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو باداة شرط نحو
وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفعل الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر
والاستفهام وغيره نصريح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء لقوة تصدراها بعر اقتها
في الاستفهام نحو أغن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ أو غيرها آخرتها كان قام زيد فهل تكرمه
أو غن يكرمه أو فأيكم يكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالفاء) بل ان كان مضارعا مجردا أو منفيا بلا ولم جاز
اقترانه بها كما صرح به ابن النظم قال الاسقاطي وفي الكافية والجامي ما يخالفه في الاخير ويجب رفع المضارع
مع الفاء على انه خبر مبتدأ محذوف والجمله الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو
الجواب والا كان يجب جزمه ويحكم بزيادة الفاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على اصالتها داخلة

وان انه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم
وان كان الشرط مضارعا
والجزاء مضارعا وجب الجزم
فيهما ورفع الجزاء ضعيف
كقوله

يأقرع بن حابس يا قرع
انك ان تصرع أخوك
تصرع
(ص)

واقرون بفا حتما جوا وبالا
جعل

شرط لان أو غيرهما لم ينجعل
(ش) أي اذا كان الجواب
لا يصلح أن يكون شرطا
وجب اقترانه بالفاء وذلك
كالجمله الاسمية نحو ان جاء
زيد فهو محسن وكفعل
الامر نحو ان جاء زيد
فأضربه وكالفعلية المنفية
بما نحو ان جاء زيد فبما
أضربه أو لن نحو ان جاء
زيد فلن أضربه فان كان
الجواب يصلح أن يكون
شرطا كالمضارع الذي ليس
منفيا بما ولا بلن ولا مقرونا
بحرف التنقيس ولا بقدر
وكالماضي المتصرف الذي
هو غير مقرون بقدر لم يجب
اقترانه بالفاء نحو ان جاء
زيد بجئ عمرو وأقام عمرو

اقتراانه بالفاء ويجوز إقامة
إذا المفاجأة مقام الفاء ومنه
قوله تعالى وإن تصبهم سيئة
بما قدمت أيديهم إذا هم
يقنطون ولم يقيد المصنف
الجملة بكونها اسمية استغناء
بفهم ذلك من التمثيل
وهو أن تجدد الالف المكافئة
(ص)
(والفعل من بعد الجزاء ان
يقترن

بالفاء والواو بثلاثين
(ش) إذا وقع بعد جزاء
الشرط فعل مقرون بالفاء
أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه
الجزم والرفع والنصب وقد
قرئ بالثلاثة قوله تعالى وإن
تبدوا ما في أنفسكم وأنخفوا
يتخاسبكم به الله في غير لمن
يشاء يجزم بغيره ورفعه
ونصبه وكذلك روي بالثلاثة
قوله

فإن يهلك أبو قابوس يهلك
ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش
أوجب الظاهر ليس له سنم
روي يجزم نأخذ ورفعه
ونصبه (ص)

وجزم أو نصب لفعل اثر فاء
أو الواو بالثلاثين اكتنفا
(ش) أي إذا وقع بين فعل
الشرط والجزاء فعل مضارع
مقرون بالفاء أو الواو جاز
بجزمه ونصبه نحو إن يقوم
زيد ويخرج خالداً كرمك

على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو فن يؤمن بر به فلا يخاف أي فهو لا يخاف فإن لم يكن هناك
ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة ان تضل أحدهما فتذكر بكسر ان ورفع
تذكر مشدداً فهي أي القصة تذكر الخ ونحو ان قام زيد فيقوم عمرو وإن كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد
وما فعل ثلاثة أضرب فإن كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام
عمرواً وما ضياعاً ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قبضه الخ فإن قصد بالاستقبال وعداً أو وعيد
جاز قرنه بالفاء على تقدير قد اجراء له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيئة فسكت
وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقباله (قوله وتختلف الفاء) بالمضارع وتختلف وإذا فاعله وهي مضافة إلى
المفاجأة من إضافة الدال للدلول وهل إذا هذه حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف (قوله جملة اسمية)
أي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتعين الفاء في نحو ان قام زيد فويل له أو فاعمر وقام أو فان عمر قائم
وأشعر مثله أنه لا يربط بالفاء دون غيرهما من الادوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد
تظافت النصوص على الإطلاق لكن مورد السماع ان فيه يحتاج في غيرها إلى سماع وقد سماع بعد إذا
الشرطية نحو فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون اهـ وأفهم قوله تختلف منع جمعها مع الفاء
لأنها خلف عنها وأما قوله تعالى حتى إذا فتحت يأجوج إلى قوله فإذا هي شاخصة فاذا فيه لجواز التوكيد ومحل
المنع إذا كانت للربط عوضاً عن الفاء اسقاطي (قوله والفعل من بعد الخ) تقدم اعراب مثله غير مصرحة
(قوله الجزم) أي عطفاً على الجزاء ولو جملة اسمية كافي التصريح أي لما صرح عن المعنى انها مع الفاء في محل
الجزم كقراءة من يضل الله فلا هادي له ويذرهم وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر
بجزم يذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء لما ذكرنا على قول
الدمايني لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا يجزم بالعطف عليها ويجعل الجزم في الآيتين على توهم شرط مقدر
أي وإن يقع ذلك نذرهم ونكفر (قوله والرفع) أي استثناء فبناء على ان الفاء يستأنف بها كالواو وعطفاً
على مجموع الشرط وجوابه (قوله والنصب) أي باضمار أن وجوباً كما ينصب بعد الاستثناء لان الجزاء
يشبهه في عدم التحقق وهذا أضعفها فإن اقترن الفعل بضم جاز الرفع كآية وإن يقاتلوكم يولوكم لا يبارئكم لا
ينصرون والجزم كآية وإن تنولوا يستبدل قومنا غيركم ثم لا يكونوا وامتنع النصب إلا ما دخل فيه ثم (قوله
بجزم بغير) أي لغير عاصم من السبعة والرفع له والنصب شاذ لابن عباس (قوله أبو قابوس) كنية النعمان
ابن المنذر ملك العرب غير مصروف للعلمية والحجوة وشبهه بالبيع في الخصب وبالبلد الحرام في أمن
المنجى إليه وذناب العيش بكسر الميم عتبة وأجب الظاهر أي مقطوعه والسنم بالفتح ما ارتفع من ظهر
البعير والمعنى تمسك بعده بطرف عيش قليل الخير كالبعير المهزول الذي ذهب سنمه أي نبقى بعده في شدة
وسوء حال (قوله وجزم أو نصب) مبتدأ سوغه التقسيم ولعل لما خبر أو متعلق بهما على التنازع
والخبر محذوف أي جائز أو هو الجملة الشرطية واثرف صفة لفعل واكتنفا بضم التاء ماض مجهول أي
حوط بالثلاثين ونائب فاعله اما عائد لفعل فالله لا إطلاق أو للفاء والواو لثنية وجواب الشرط محذوف أي
جاز ذلك (قوله جازمه) أي بالعطف ونصبه أي لشبه الشرط بالاستثناء في عدم التحقق ويمتنع الرفع
لامتناع الاستثناء قبل الجزاء اشعوني قال الاسقاطي وهذا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين
الشرط والجزاء وإن صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المعنى اهـ وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت
بالجزم عطفاً على يخرج وجواب الشرط فقد وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النخعي ويحيى بن
مطرف بالرفع وخرجه ابن جني على اضمار مبتدأ أي ثم هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي
جملة الشرط المجزوم كذا في اعراب السمين (قوله ان المعنى فهم) أي بذلك مع علمه مما قبله تفننا للايضاح

وحاصله

بجزم يخرج ونصبه ومن النصب قوله
فلا يخش ظمناً ما أقام ولا هضم (ص)
والشرط يقتضي عن جواب قديم * والعكس قديماً في ان المعنى فهم

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه *

(ش) يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند ما يدل دليل على حذفه نحو أنت ظالم ان فعلت فحذف جواب الشرط لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت ظالم ان فعلت فأنت ظالم (١٢٥) وهذا كثير في لسانهم وأما عكسه

وهو حذف الشرط والاشتغاء عنه بالجزاء فقليل ومنه قوله

فطلقها فليست لها بكف

والايعل مفرقك الحسام

أي وان لا تطلقها يعل

مفرقك الحسام (ص)

واحذف لدى اجتماع

شرط وقسم * جواب

ما أخرت فهو ملتزم

(ش) كل واحد من

الشرط والقسم يستدعي

جوابا وجواب الشرط اما

محذوم أو مقرون بالفاء

وجواب القسم ان كان

جمله فعلية مثبتة مصدرة

بمضارع أكد باللام

والنون نحو والله لأضربن

زيدا وان صدرت بماض

اقترن باللام وقد نحو والله

لقد قام زيد وان كان جمله

اسمية فبان واللام أو

اللام وحدها أو بان

وحدها نحو والله ان زيدا

لقام والله ان زيدا قام والله

ان زيدا قام وان كان جمله

فعلية نفي بما أولا وان

نحو والله ما يقوم زيد

ولا يقوم زيد وان يقوم

زيد والاسمية كذلك

فاذا اجتمع شرط وقسم

حذف جواب المتأخر

منهما لدلالة جواب الاول

وحاصله اشتراط الدليل على أيهما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أي بشرط الدليل عليه كاذ كره وأن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما مثله أو معنى وهو المضارع المنفي لم كانت ظالم ان لم تفعل ومنه ولأن سألهم من خلقهم ليقولن الله ان لم تنقه لارجنك لجملة ليقولن ولا رجنتك جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى وان يكذبوك فقد كذبت رسل حيث صرحوا بان جوابه محذوف والمذكور تعليل له أي وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتأس لانه قد كذبت مع ان شرطه غير ماض لان محل المنع اذ لم يسد شي في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصورك في الارحام كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصورك مع أن فعله غير ماض الا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر (قوله وهذا كثير) عبارة المنفي حذف جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو كتنفقه ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وان ان شاء الله لم تدون اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كاسيأتي وخرج بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبني نفقا الخ أي فافعل أو وقع جوابا نحو ان جاء في جواب أتكرم زيد فان حذف فيه ما جاز لا واجب (قوله فقليل) أي اذا حذف جلة الشرط كلها كقوله * متى تؤخذوا قسم ابظنة عامر * أي متى تشقغوا تؤخذوا أما اذا بقي منها بقية كالا نفيسة في بيت الشارح ونحو ان خير خير فخير كثير فخل الشرح البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وبقاء مفسره في نحو وان أحد من المشركين استجارك لكن بشرط مضى الفعل مع ان خاصة بالحذف والتفسير مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أينما الريح تهبها تمل * وقوله * ولديك ان هو يسئرك مزيد * (قوله مفرقك) كقعد ومجاس وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ) أي يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو للقسم بهذه العلامات (قوله باللام والنون) أي بهما معا وجوابا عند البصريين فان خلا منهما قسريه النفي كما مر في نون التوكيد (قوله باللام وقد) أي غالبا وقد يجرد لفظا منهما معا أو أحدهما فيقدر ان فيه كقتل أصحاب الاخذود فإنه جواب القسم في أول السورة حذف منه اللام وقد للطول كما في المنفي وهذا في الماضي المثبت المتصرف أما المنفي فسيأتي وأما الجاء فية تترن باللام فقط نحو والله لسي زيد ان يقوم أولهم رجلا زيدا ليس فلا تترن بشئ كوالله ليس زيدا قائما فامل (قوله فبان واللام الخ) الا كثيرا اجتماعهما وتدرج جدهما منهما كقول أبي بكر في نسا جري بينهما وبين عمر والله أنا كنت أظلم منه الا ان استطال القسم فيه حسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف كقول ابن مسعود والذي لاله غيره هذا مقام الذي أنزل عليه سورة البقرة (قوله نفي بما الخ) أي وجود من اللام وجوبه سواء كان الفعل مضارعا كما مثله أو ماضيا كآية ولئن زلتان أمسكها من أحد أي ما أمسكها ونحو والله ما قام زيد ولا قام وشأن النفي لم أولن كما شئت اقترا المنفي باللام (قوله والاسمية كذلك) أي تنفي بما أولا وان وتجرد من اللام وما مر كما في القسم غير الاستعطائي أما هو لجوابه جلة انشائية كقوله

بربك هل ضمنت اليك ليلي * قبيل الصبح أوقبلت فاهما

وقوله * بعينيك يا سمى ارحني ذاصبا * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع شرط وقسم) أي ولو كان القسم مقدرا كما مر في وان أطمعتموهم انكم لمشركون (قوله حذف جواب المتأخر منهما)

عليه فتقول ان قام زيد والله يتم عمر وفتح حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وتقول والله ان قام زيد ليقوم من عمر وفتح حذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه

والقسم أجيب السابق
منهما وحذف جواب
المتأخر هذا اذا لم يتقدم
عليه ما ذوخير فان تقدم
عليه ما ذوخير رجح الشرط
مطلقا أي سواء كان متقدما
أو متأخرا فيجب الشرط
ويحذف جواب القسم
فتقول زيدان قام والله
أكرمه وزيد والله ان قام
أكرمه (ص)

ورجحا رجح بعد قسم
شرط بلاذى خبر مقدم
(ش) أي وقد جاء قليلا
ترجيح الشرط على القسم
عند اجتماعهما وتقدم
القسم وان لم يتقدم ذوخير
ومنه قوله
لئن منيت بنا عن غيب معركة
لا تلغنا من دماء القوم نقتل
فلام لئن موطئة لقسم محذوف
والتقدير والله لئن وان
شرط وجوابه لا تلغنا وهو
محذوم بحذف الياء ولم يجب
القسم بل حذف جوابه
لدلالة جواب الشرط عليه
ولجاء على الكثير وهو
اجابة القسم لتقدمه اقبل
لا تلغينا بانيات الياء لانه
صرفوع (ص)
(فصل لو)

لو حرف شرط في مضي ويقل
ايلاؤه مستقبلا لكن قبل
(ش) لو تستعمل استعمالين
أحدهما أن تكون

يستثنى الشرط الامتناعي كقولنا لولا في عين الاستغناء بيقولنا عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور
كقوله « والله لولا الله ما اهتدينا » قال الساماني « والحق ان لولا وجوابها جواب القسم ولم يشئ شيء
عن شيء وهو مقتضى كلام التسهيل في باب القسم (تنبيه) اذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب
له وجلة القسم جواب الشرط كان قام زيد فوالله لأضربنه وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب
الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها خاص بالضرورة أشموني (قوله وقبل) بالضم
خبر مقدم عن ذوخير أي ما يطلب خبرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد جاء قليلا الخ) هذا مذهب الفراء كما
في حواشي البيضاوي ومنعه الجمهور وحلوا البيت على الضرورة وان اللام زائدة لاموطئة وانظر لم يجعل
الشرط وجوابه جواب القسم كما مر في لولا الله الخ (قوله لئن منيت) أي ابتليت وغيب الشيء بكسر الغين
المججمة عاقبته وخص غيب المعركة لانه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيه على شدة
شجاعتهم وعدم اهتمام العدو في أي حالة ونقتل بالفاء لا بالقاف أي تبترا ونفصل (قوله فلام لئن موطئة
الخ) هو من قولهم موضع وطى أي يسهل المشي فيه فكانها وطأت طريق القسم أي سهلت على السامع
تفهم الجواب وعرفوها بأنها اللام الداخلة على أداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظي أو مقدر لتؤذن بأن الجواب
له لا للشرط والغالب دخوله على ان وهي غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمع وقال
الزنجشيري وغيره لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا فهل يشترط دخوله على ما يشبهه كالموصولة
في آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة أولا كما لزائدة في آية وان كاللما ليوفيتهم ظاهر المغنى الاول كذا في
حواشي البيضاوي (قوله بانيات الياء) واحتمل انه جواب القسم حذف ياء للضرورة بعيد والله أعلم
(فصل لو) (قوله استعمالين) زاد غيره أربعة العرض نحو لو نزل عندنا فتصيب خبرا والتحضيض
لوتا من فطاع والتقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي فهي حينئذ حرف تقليل
لجوابه كالأولين لكن نظريه الساماني بأن كل ما ورد شاهد على التقليل تصلح فيه شرطية بمعنى ان
حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام أي وان كان التصديق بظلف فلا تتركه الرابع التثني نحو لو تأتينا
فتجدنا بالنصب قيل ومنه لو أن لنا كرامة أي رجعة الى الدنيا ولنا نصب فتكون في جوابها لكن يحتتمل
انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرامة ومنه المصنف ان لو هذه هي المصدرية أغنت عن فعل التثني
والاصل وددت لو تأتيني الخ حذف وددت لاشعار لو به لكثرة صاحبه فاشتهرت ليت في الاشعار بالتثني
فنصب جوابها كليت وانما دخلت على أن المصدرية مع أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير
لوثبت أن لنا كرامة فملة لمحوذوفة وان وصلتها فاعل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب أن يطلبها عامل
مثلا ولا عامل هنا قلت الظاهر انها مفعول لفعل التثني الذي ثابت عنه والتقدير وددت ايمانك فتجدنيك
ووددت ان يوت كرامة لنا فتكون وقال غير المصنف هي لوالشرطية أشهرت معنى التثني أي فلا بد لها من جزاء
كالشرط ولو مقدر او قيل هي قسم برأسها فلا جزاء لها كما هي على قول المصنف ولا تنسبك بمصدر بخلافها
على قوله وعلى كل الأقوال قد يجرى عليها جواب منصوب كليت وقد لا يجرى (قوله مصدرية) أي فترادف
أن معنى وسبكا في ابقاء الماضي بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال الا انها لا تنصب ولا بد أن
يطلبها عامل كأن تكون فاعلا كقوله لما كان ضرك لومنت أي منك أو مفعولا نحو بودأحدهم لو يعمر
أو خبرا كقول الاعشى

وربما فات قوم اجل أمرهم * من الثاني وكان الحزم لو عجلوا

ولظاهر أنها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأكثر وقوعها بعد نحوود وأحب وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية

بل هي في ذلك شرطية حذفت جوابها مع مفعول بود أي بودأ حذفهم التعجيل لو يعمر لسره وفيه تسكاف لا يخفى
ويشهدا بثنائها ودوا لودهن فيدهنوا بنصب يدهنوا عطفا على تدهن لان معناه ان تدهن فهو من العطف
على المعنى وقيل نطبت في جواب ودوا لشعاره بالتمني وفيه ان الجواب لا يكون الا لاداء بالاستقراء ودوا
خبر عن تمن حصل منهم فتأمل (قوله في مضي) متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذ المراد به
التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون الجزء على حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف
للحصولين وكذا التعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما وأما التعليق بمعنى الاخبار بان الجواب كان
مربوطا بالشرط ومعلقا عليه في النفس فهو حال أي حال الذوق بل ولا في الماضي أمادهم (قوله حرف لما
كان سيقع) وهو الجواب لوقوع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع
عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير بالاثبات بكان للاحتراز عن ان فانها لما يقع في المستقبل ومثلا
اذا السكتها ليست حرفا ولا ثبات بالفعل المستقبلي للاحتراز عن لما الوجودية فاهل المارقع في الماضي لوقوع غيره
وبالسبب الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يقع الآن لضرر توقعه كالم يقع في الماضي فهي مصرحة بان
الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الآن فعني عبارته أن لو تدل بما بقية على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند
حصول الاول وتدل الزما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم بوجوب عدم
الملزوم كذا في السمايين ومنه يعلم ان عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لامتناع كانه
الشمعي عن البدر بن مالك وان اؤهم صنيع الشرح خلافة في اللمع عن أبي حيان ان سيبويه نظر الى
منطوق لو وغيره الى المفهوم اه نصبان وقول السمايين لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما
لثاني بل مازوم له وسبب كاهو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فلا اول
م لازم لا لازم وامتناع المازوم لا بوجوب امتناع اللازم كاسيأتي وبعبارة سيبويه انما تفيد ان لو تدل التزاما على
امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بمقتضاها لان من حيث ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول
فتأمل (قوله حرف امتناع لامتناع) أي يفيد امتناع الجزء لامتناع الشرط وهذه عبارة الجوهري ويطاها
فاسد لا تقتضائها كون الجواب بمتناع كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب وملتزم والجواب مسبب
ولازم وانتفاء السبب والملزوم لا بوجوب انتفاء السبب واللازم لجواز تعدد الاسباب فيوجد سبب آخر وكذا
يرد على مفهوم عبارة سيبويه المارة ولهذا قال في شرح السكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل
على امتناع ثل يلزم لثبوته ثبوت تاليه أي في الماضي فجنى عز يد محكوم بانتفاء مقتضى لو بكونه يستلزم
ثبوته ثبوت كرامه في الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المحي أو لا لا يتعرض لذلك بل
الأكثر امتناع الاول والثاني معا اه الآن تؤول عبارة القوم وسيبويه بان المراد فيها انها تدل على
امتناع الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها امتنع من حيث
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا بسبب غيره لأنه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه
ما ذكره الحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب ويلزمه انتفاء شرطها
أبدا اذ لو كان حاصلها كان الجواب كذلك ولم تسكن للتعلق في الماضي بل للايجاب فيه مثل لما لان الثابت
الحاصل لا يتعلق بما جابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذ لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولوشئنا
لرفعناه بها ولو شاء لهذا كم أجمعين فانتفاء الرفع وعداية الجميع لا من ذات لو بل لانه لا سبب لهما غير المشيئة
المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه
بل قد تدل على نفيه ولا ثبوته كوا كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لاحتمال وجوده من غير الشمس
كالسراج ونفيه أصلا وقد تدل على ثبوته قطعاً في جميع الأزمنة وذلك كإلى المطول اذا كان الشرط مما

في مضي وذلك نحو قولك
لو قام زيد لقلت وفسرها
سببويه بانها حرف لما
كان سيقع لوقوع غيره
وفسرها غيره بانها حرف
امتناع لامتناع وهذه
العبارة الأخيرة هي
المشهور

يستبعد استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه أليق به فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لربطه بالبعد
النقيضين سواء اختلفا نفيًا وإثباتًا كما يؤولون ما في الأرض من شجرة أقلام الخ ونحوه ولم تذكر منى لأنثيت
عليك أو كانا مثبتين كأولهنّني لأنثيت عليك أو منفيين كقول عمر بن عبد الصميص لم يخف الله لم يعصه
فقد دللت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف في الماضي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم
الخوف وجعله سببًا لذلك لتحقيقه مع ما يقتضي عدم العصيان كالحبة أو الاجلال وإذا امتنع الشرط وهو
عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه
فاذا ثبت عدم العصيان مطلقًا لانه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتلخص ان لو قد ترد للاستمرار
وهو ما ذكر وقد ترد للترتيب الخارجي أي الدلالة على امتناع الثاني لامتناع الاول كلوشاء هذا كما وقد ترد
للاستدلال العقلي أي الدلالة على امتناع الاول لامتناع الثاني عكس ما قبله كما كان فيهما آلهة الخ فتفهم
ذلك والله أعلم **(قوله والاولى أصح)** قد علمت ما فيه **(قوله ما هو مستقبل المعنى)** أي وترادف ان
الشرطية في التعليق الا انها لا تجزم على المختار فبا بعده ان كان ماضى اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله أو مضارعاً
خاصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا * ومن دون رمسينا من الأرض سبب
أظلم صدى صوتي وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

أي وان تلتقي القبر والسبب كحفر المقبرة الواسعة والرمة العظام البالية ويهش أي يرتاح وقيل
لا تجي للمستقبل أصلاً وما ورد من ذلك مؤثلاً بالماضي والحق أن ذلك وان أمكن في الآية يجعل المعنى
لوعلموا فيما مضى انهم يترون ذرية ضعافاً خافوا لا يمكن في جميع ما ورد كهذين البيتين ونحوه ولو كره
المشركون ولو أعجبك كثرة الخبيث الى غير ذلك مما هو كثير **(قوله لو تركوا)** أي قاربوا أن يتروكوا لان
الخطاب للأوصياء على الاطفال بحثهم على نصحتهم والخوف الذي هو مضمون الجزاء انما يقع قبل الترك
لانهم بعده أموات **(قوله ولو ان ليلى الخ)** سلمت خبراً والوارث في ودوني حالة والجندل الحجرة والصفايح
الحجارة العراض التي تكون على القبور وزقا بالزاي والقاف أي صاح والظاهر ان أو عاطفة اما على أصلها
أو بمعنى الواو وجعلها بمعنى الى أن تكاف والصدى كالقفي ما تسمعه مثل صوتك في الخلاء والجبان * ومن
اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى انه لما مات وتزوجت برجل من أقربائها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر
الكذاب فقالت حاش لله انهم يكذب فقال أليس هو القائل ولو ان ليلى الخ فاستأذنته في السلام عليه فاذن
لها فقالت السلام عليك يا قبيل الغرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقط ميتة ودفت
عنده فطلع من قبرها شجرة فان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار وعظيم قدرته
اه سندوني **(قوله وهي)** أي لو المذكورة في كلامه وهي الشرطية بقسميها ومثلها المصدرية ككافي
التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أقسامها كذلك بل يتعين **(قوله في الاختصاص)** متعلق بمعلق
الكاف أو بالكاف نفسها لما فيها من معنى التشبيه **(قوله لكن لو الخ)** لو اسم لكن وان مبتدأ خبره وقد
تقرن والجملة خبر لكن وقد لا تحقيق لا للتقليل لكثرة ذلك فيها كافي التوضيح **(قوله فلا تدخل على**
الاسم) محله اذ لم يكن معمولاً لمخوف يفسر ما بعده والادخلت عليه قليلاً كقوله

أخلأى لو غير الحمام أصابكم * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

أي لو أصابكم غير الحمام وكما حكى عن سيدنا عمر بن أراد الرجوع عن الشام لما بلغه ان بها طاعوناً فقال له
أبو عبيدة أفرار من قدر الله فقال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أي لو قالها غيرك
والجواب عندوني أي لا تقمت منه وكقول حاتم لما طمته الجارية وهو أسير لودات سوار طمته أي لو

والأولى أصح وقد يقع
بعدها ما هو مستقبل المعنى
واليسه أشار بقوله ويقل
ايلاؤها مستقبلًا ومنه قوله
تعالى وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم ذرية
ضعافاً خافوا عليهم وقول
الشاعر

ولو ان ليلى الاخيالية سلمت *
على ودوني جندل وصفايح
سلمت تسليم البشاشة
أوزقا

اليها صدى من جانب القبر
صائح (ص)
وهي في الاختصاص بالفعل
كان

لكن لو ان بها قد تقرن
(ش) يعني أن لو الشرطية
تختص بالفعل فلا تدخل
على الاسم كأن ان الشرطية
كذلك لكن تدخل على
ان واسمها وخبرها نحو لو
أن زيد أقام لقمم
واختلف فيها والحالة هذه
ف قيل هي باقية على
اختصاصها وأن وما دخلت
عليه في موضع رفع

لطمتي حرة طمان على تلان الاماء عندهم لا يلبسون السورار ولا يختص ذلك بالضرورة والندور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل لو أنتم تعلمون خزان رحمة ربي أي لو تعلمون فمما يكون حذف الفعل الاول اكتفاء بمفسره فان فصل الضمير ومنه التمس ولو تخافا من حديد أي ولو كان الممتس خائفا وأما قوله

لو بغير الماء خلق شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصاري

أي نجاني ف قيل على ظاهره وان الجلة الاسمية وليتها شذوذا وجعله ابن خروف على اضمار كان الشانية وقال السيرافي هو من الاول خلقي فاعل بمحذوف يفسر شرق أي لو شرق خلقي هو شرق حذف الفعل الأول ثم الضمير المبتدأ فهي مختصة بالفعل لفظا أو تقديرا (قوله فاعل بفعل محذوف) أي كما هي كذلك بعد ما المصدرية انفاقا نحو لا كلمة ما ان في السماء نجما أي ما ثبت ان الخ و يرجح ان فيه ابقاء لوعلى اختصاصها بالفعل وأوجب الزخشمري كون خبر ان حينئذ فعلا ليسكون عوضا عن المحذوف مع ان وقوعه اسما شائع جامدا كان كآية ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام أو مشتقا كقول ليبيد

لو أن حيا مدرك الفلاح * أدركه ملاعب الرماح

ومثله كثير (قوله وهذا مذهب سيمويه) ظاهره رجوع الاشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من أن مذهبه كون ان وصلتها بمبتدأ لا يحتاج لخبر لا شتمال صلتها على المسند والمسنود اليه ولعله قول ثان له (قوله أن لو هذه) أي الشرطية بقسميها الامتناعية والتي بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية لان التي تصرف المضارع الى الماضي هي الامتناعية فقط كما مر (قوله رهبان مدين) بلدة بساحل بحر الطور وجلة يبكون حال من هاء عهدتهم وعزة امم محبو بته وصرح باسمها قلندا تصحيحا للوزن والاخفها الاضمار كسابقه (قوله ولا بد لا هذه) أي الشرطية بقسميها اخرج الزائدة لجرد الوصل فلا يحتاج لجواب كزيد ولو كثرت له بحيل كما مر في ان الوصاية والجواب اما مذكورا ومحذوف لدليل نحو ولو أن قرأتنا سرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم منافعهم وكقول عمرو وحاتم الماربن (قوله منفي لم) أي لا يغيرها لانه يشترط في جوابها الماضي لفظا أو معنى وهو هذا والماضى امام مثبت أو منفي بخصوص ما ولا يجوز أن تجاب بغير الثلاثة وأما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لي مثل أحد ذهب ما يسرنى أن لا يمر على ثلاث وعندي منه شيء فهو على حذف كان أي ما كان يسرنى فلا يرد ان المضارع المنفي بما مستقبل لفظا ومعنى والظاهر أن لا في ان لا يمر زائدة للتوكيد على حد ثلاث يعلم أهل الكتاب أي لان يعلم قيل وقد تجاب بجملة اسمية للدلالة على استمرار الجزاء نحو ولو أنهم آمنوا وتقوا لثوبت الخ لان بين الاسم والماضى تشابها من حيث قبول اللام والاصح أن جملة لثوبت الخ مستأنفة فاللام لا ابتداء أو في جواب قسم مقدر لا في جواب لو بل هي في الوجهين للتمني لا يحتاج لجواب كافي للتوضيح والتمني على سبيل الحكاية أي أنهم بحال يتمنى العارف بها إيمانهم تلهفا عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها أي لا يلبوا (قوله مثبتا أي ماضيا مثبتا) (قوله منفي بلم) أي مضارع منفي بلم (قوله لم تصحبه اللام) أي لانها لا تصحب منفي بلم ما كافي التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لا ابتداء غالب أدوات النفي باللام والله أعلم

(أما ولولا ولوما)

(قوله أما كهما الخ) المراد انها نائبة عنهما وقائمة مقامهما كافي الشارح لانها بمنزلة ما لا يحذف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفالخ) كالا ستدراك على ما قبله لما استعرفه وفلم مبتدأ خبره جملة ألف وألفه للاطلاق ووجوب الحال من ضمير ألف الراجع للفاء ولتأول ففعوله ان بنى للفاعل بزائدة اللام للتقوية والانعاق بمحذوف حال من نائب فاعله أي ألف الفاء حال كونه مصاحبا لتاليها راعى على هذا الاعراب فلا مسوغ لا ابتداء بفا الا أن يجعل الجملة لازمة من أما فسوغ على حد * سر ينال نجم قدأضاء *

وأن وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لو أن زيد أقام ثابت لعمت أي لو قيام زيد ثابت وهذا مذهب سيمويه (ص) وان مضارع تلاها صرفا إلى الماضي نحو لو يني كفي (ش) قد سبق ان لو هذه لا يليها في الغالب الا ما كان ماضيا في المعنى وذ كر هنا انه ان وقع بعدها مضارع فانه انقلب معناه الى الماضي كقوله

رهبان مدين والذين عهدتهم
يكون من حذر العذاب
فعودا
لو يسمعون كما سمعت
كلامها

خرو العزرة كما وسجودا
أي لو سمعوا ولا بد لا هذه من جواب وجوابها اما فعل ماض أو مضارع منفي لم واذا كان جوابها مثبتا فلا كثر اقترانه باللام نحو لو قام زيد لقام عمرو ويجوز حذفها فتقول لو قام زيد قام عمرو وان كان منفي بلم لم تصحبه اللام فتقول لو قام زيد لم يقم عمرو وان نفي بما فلا كثر تجرده من اللام نحو لو قام زيد ما قام عمرو ويجوز اقترانه بها نحو لو قام زيد ما قام عمرو (ص)

ويمكن جعل قوله لتاوصفة لفايسوغيا أي وفام صاحبة التلو تلوها ألف وجو بافتأ مل (قوله أما حرف تفصيل)
 أي غالب الاداء على المختار ومن غير الغالب أما زيد فمطلق ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم
 الآخر ومجمل يشملهما لكن قال الموضح في الخواشي الحق ان ذلك لا يقال الا عند التردد في شخصين
 نسبيا أو أحدهما الى الانطلاق فتقول أما زيد فمطلق أي وأما غيره فلا فهمي على هذا التفصيل اه تصریح
 والحق ان ذلك لا يتأتى في كل المواضع اذ التزامه في نحو أما بعد فأقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير المجمل
 والمقابل كان يقال الا زمان مختلفة أما بعد كذا فأقول وأما قبلها فلا وقيل حفيد العصام عن الزخشي ان
 التفصيل المجمل سابق أولتعدد في الذهن يختار التسكيم منه ما يجهل ويترك ما عده ومنه أما بعد فلا تقدير
 على هذا الا انه مخالف لاكثر النحاة اه واذا كانت للتفصيل فاما أن تذكر مع كل الأقسام كأما السفينة
 وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به الخ أي وأما غيرهم
 فبصد ذلك أو بكلام يذكّر في موضعه نحو فأما الذين في قلوبهم زيغ الخ أي وأما الذين آمنوا فيكون علمه الى
 ربهم بدليل والراسخون في العلم الخ (قوله مقام أداة الشرط) أي دائما فلا تفارقه كالتوكيد ولذا قال الموضح
 هي حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا وصرح الشارح أنها غير موضوع للشرط بل نائبة عنه
 ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف اذ
 لا يعطف المبتدأ على خبره في نحو وما في ولا الفعل على مفعوله في نحو فاما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا للزيادة
 لعدم الاستغناء عنها فتعميت للجزء أو كونهما زائدا لازمة كالباء في أفعول به باطل لان اللزوم لغیر مقتض ينافي
 الزيادة بخلاف اللزوم في أفعول به فرفع قبح اسناد صورة الأمر الى الظاهر فان قيل لو كانت للشرط لتوقف
 جوابها على شرطها مع أنك تقول اما علمنا فاعلم ولا شك انه عالم ذكر العلم أم لا يجب بانه من اقامة السبب
 مقام المسبب أي مهمان ذكر العلم فانت محق لانه عالم ومثله كثير وأما كونها للتوكيد فقل من ذكره وقد
 أحكم الزخشي شرحه بما حاصله ان جوابها لما كان معلقا على المحقق وهو وجود شيء في الدنيا بدليل
 تقديرها بمهما يكن من شيء أفادت تحققه ووقوعه لاحالة اذ ما دامت الدنيا لا تخلو عن وجود شيء فلان ذكره
 عند قصد التحقيق (قوله ولهذا فسر هاسيبويه الخ) قد يقال هذا التفسير لا يدل على نياتها عن الاداة
 فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم
 الزموا حذف الفعل بعد ما وأن يقع بينهما وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه
 جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها قصد العوض وكراهة تاو الفاء أما اه صبان (قوله فذلك لزمتهما
 الفاء) أي لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزمتهما الفاء التي تدخل الجواب قضاء
 بحق ما حذف وابقا لاثره في الجملة فلزوم الفاء انما هو لنيابتها عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع
 في بعض عبارات لانها لم تنب عنه كما مر ولوسلم فالفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هي العامة في الجواب
 على المختار فان قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح لمباشرة الاداة كما مر فلم لزمتم أماما مطلقا جيب
 بانه لما كانت شرطيتها خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضی لانها لما
 حذف شرطها فعمل فيه قبح عملها في الجزء فلزمتهما الفاء وامتنع جزمه ولو مضارعا (قوله والأهل مهمما
 الخ) فهم السمع شرط مبتدأ وفي خبره خلاف السابق ويكن امانامة ففاهلها ضمير مهمما أو ناقصة فهي واسمها
 وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء يبان لهما للتعميم ودفع ارادة نوع بهينه وقيل من زائدة وشئ فاعمل
 يكن وحيث أن فرباط جملة الخبر بالمبتدأ اعادته بمعناه لان مهمما معناه شيء وانما خص الجمهور مهمما بالتقدير لعدم
 مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق واما يستدعي زيادة المفسر للزومها للاضافة وخبرهما خاص
 بقبيل كالزمان في متى والعاقلة في من وغيره في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء ما لكن هذا انما يتم على
 القول بان مهمما أهم من ما لا على انها بمعناها وحكي المصريح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم الباب أي ان

(ش) أما حرف تفصيل
 وهي قائمة مقام أداة الشرط
 وفعل الشرط ولهذا فسرهما
 سيبويه بمهما يكن من شيء
 والمذكور بعدها جواب
 الشرط فذلك لزمتهما الفاء
 نحو وأما زيد فمطلق
 والاصل مهمما يكن من شيء
 فزيد مطلق فأنبت أما
 مناب مهمما يكن من شيء
 فصارا أما فزيد مطلق

ثم أخرت الفاء الى الخبر فصار اماز يدفنطلق ولهذا قال وفاء لتاوتوا وجوبا لفاء (ص) وحذف ذي الفاعل في ترداد
 * لم يك قول معها قد نبدا (ش) قد سبق ان هذه الفاء متروكة الذكر وقد حذفت في الشعر كقول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكمو
 * ولكن سيرا في عرض المواقب أي فلا قتال وحذفت في النثر بكثرة وبقلة (١٣١) فالكثرة عند حذف القول معها

كقوله عز وجل فاما الذين
 اسودت وجوههم ا كفرتم
 بعد ايمانكم أي فيقال
 لهم ا كفرتم بعد ايمانكم
 والقليل ما كان بخلافه
 كقوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم ا ما بعد ما بال رجال
 يشترطون شروطا ليست
 في كتاب الله هكذا وقع في
 صحيح البخاري ما بال يحذف
 الفاء والاصل ا ما بعد ما بال
 رجال حذفت الفاء (ص)
 لولا ولوما يلزمان الابداء
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 (ش) لولا ولوما استعجم الان
 أحدهما أن يكونا دالين
 على امتناع الشيء لوجود
 غيره وهو المراد بقوله
 اذا امتناعا بوجود عقدا
 ويلزمان حينئذ الابداء
 فنز يدخلان الاعلى المبتدا
 ويكون الخبر بعدهما محذوفا
 وجوبا ولا بد لهما من جواب
 فان كان مثبتا قرن باللام
 غالبا وان كان منفيًا بالجر
 عنها غالبا وان كان منفيًا لم
 لم يقترب بها نحو لولا زيد
 لا كرمتهك ولوما زيد
 لا كرمتهك ولوما زيد ما جاء
 عمرو ولوما زيد لم يجئ عمرو
 فن يذ في هذه المثل ونحوها
 مبتدأ وخبره محذوف

أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب حذفت ان وشروطها وأثبت أمامنا بهما (قوله ثم أخرت الفاء) أي
 اصلاحا للفظ لكرامة تلو الفاء ا ما لوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فز حلقوا الفاء عن موضعها
 وفصلوا بينهما بحز من الجواب وذلك واحد من ستة ا ما بالابتداء كشال الشارح أو بالخبر كما في الدار فز يد
 أو باسم منصوب بـ ما بعد الفاء لفظا فاما اليتيم فلا تقهر أو محلا وأما بنعمة ربك فحدث أو بمنصوب بمحذوف
 يفسره ما بعد الفاء وأما مود فهديناهم على نصب ثم ووجب تقدير عامله بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينها
 وبين أما أو بظرف كما اليوم فاضرب زيدا والمختار عند المصنف انه معمول للجواب لالفعل الشرط المحذوف
 ولالا ما النابتة عنه ليسكون المعلق عليه مطلقا فيكون أبغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيها قبلها
 الامع أما لكونها من حلقة عن مكانها كما ص السادس بجملة الشرط دون جوابه فأما ان كان من المقر بين
 فروح أي جزاؤه روح حذفت جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس ا لا يحذف بها لان قاعدة
 اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد أنه لا سابقة لهما فالفصل اما باسم واحد ومنه الموصول مع صلته أو بما هو في
 حكمه بجملة الشرط لا باكثر لا بالجملة الدعائية ان تقدمها فاصل كما اليوم رحك الله فالامر كذا اه
 أشموني والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتي عن الجمع في آية فاما الذين اسودت وجوههم (قوله
 فاما القتال الخ) مبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم والرباط اعادة المبتدأ بلفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم
 قول محذوف للضرورة وقد يقال يصح تقدير القول أي فاقول لا قتال لديكم والرباط حيثئذ ما مر أو محذوف
 أي فيه أي في شأنه ولا شك في صحة الاخبار والمعنى حيثئذ خذ الافالن منعه وقوله سيرا اسم لكن وخبرها
 محذوف أي ولكن سيرا لديكم أو هو مصدر محذوف واسم لكن محذوف أي ولكنكم تسرون سيرا وعراض
 المواقب بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة شقها وناحتيتها (قوله فالكثرة عند حذف القول معها) ظاهره
 تبع المفهوم المتن ان حذفتها حيثئذ كثير فيفيد جواز ابتداء الجمع حذف القول على قلة وهو ظاهر الجمع
 وصرح الاشموني كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنها بالمقول وحكي في الجمع قول لا يمنع
 حذفها ولو مع القول للضرورة وان الجواب في الآية فنزقوا والاصل فيقال لهم نزقوا فحذف القول
 وانتقلت الفاء للقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله
 ما بال رجال) الأولى في هذا عدم تحريكه على القليل لجواز تقدير فأقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما
 الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا وطافوا واحدا فانه اخبار بشئ مضي لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا
 امتناعا) مفعول لعقدا أي رباطا امتناعا لشيء بوجود غيره (قوله الاعلى المبتدأ) أي ولوضميرا متصلا
 كلوا له ولولاك فانها وان كانت في ذلك حرف جولا يتعلق بشئ عند سيبويه لكن مجزورها في محل رفع
 بالابتداء وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أي كجواب لوفى شروطه المارة وقد يحذف للدليل نحو
 ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أي هل لكم (قوله غالبا) من غيره في المثبت
 * لولا زهير جفاني كنت معتبرا * وفي المتن بما قوله

لولا رجا الفاء الظاعنين لما * أ بقت نواهم لنا ورجا لا جسدا
 (قوله وبهما الخ) متعلق بمزأي ميزو التحضيض مفعوله وهلا عطف على الهاء من بهما أو مبتدأ حذفت
 خبره أي كذلك والاعلى عطف على هلا بحذف العاطف (قوله فان قصدت بهما التوبيخ) أي بالولا ولوما وكذا

وجوبا بالتقدير لولا زيد موجود وقد سبق ذكر هذه المسئلة في باب الابداء (ص) وبهما التحضيض من وهلا * الا لا وأوليتها الفعل
 (ش) أشار في هذا البيت الى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل نحو لولا ضر بتز يدا ولوما
 قتلت بكر فان قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيا وان قصدت بهما الحث على الفعل

كان مستقبلا بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فالاولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين أي لينفروا بقية أدوات التحضير حكمها
كذلك فتقول هلاضر بتريدا (١٣٢) والأفعلت كذا أو لا تخفقا كالأشهاد (ص) وقد يليها اسم بفعل مضمير

هلا أو لا فانها كما ترد للتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل والتنديم أي الإيقاع في الندم وحينئذ تنضم
بالماضى لفظا نحو لولا جازا عليه باربعة شهداء فالاولا نصرهم الذين اتخذوا ومنه هلا التقدّم في البيت الآتي
أو تأويلا كقوله لولا السكى الخ أي لولا عدتهم وإنما قال تعدون لحكاية الحال اه أشموني (قوله كان
مستقبلا) أي لفظا كما لا تضرب زيدا أو معنى كما مثله (قوله وألا تخفقا الخ) أي فيكون للتحضير
نحو الاتقان قومنا كمنوا لم يذكروا في التسهيل لأن أكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضير لا أنه
طلب بلين لا بازعاج فيحتمل أنه ذكرها هنا لشاركتها هلا في الاختصاص بالفعل لا في التحضير فتكون
أدواته أربعة فقط وهو المشهور والأشارة إلى أنها قد تأتي له كآلية فتكون خمسة (قوله بفعل مضمير)
متعاقبة على الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهري أو بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ وخبر فيكون الفعل
المضمر كان الشانية نحو * هلا نفس ليلى شقيها * (قوله الان بعد الخ) قيل بحذف الهمزة ونقل
حركتها للام ولعله الرواية والأفالوزن صحيح مع الهمزة والليجاجة من الج يالج كعلم يعلم وتلحوني من حيث
الرجل اذلمته وقوله والقلوب صحاح أي خالية من الغضب عامرة بالود (قوله تعدون عقر النيب) بكسر النون
جمع ناب وهي المسنة من النوقر بني منادى وضو طرى بفتح الضاد المجمعة وسكون الواو وفتح الطاء والراء
المهملتين المرأة الحقة والسكى الشجاع المتكسبي في سلاحه أي المتعطي به والمقعع الذي على رأسه بيضة
الحديد والله أعلم

﴿ الاخبار بالذي والالف واللام ﴾

(قوله ما قيل الخ) ماموصول مبتدأ خبره لفظ خبر وجملة قيل أخبر صلتها والعائد الهاء في عنه والذي مقصود
لفظه أو لا وثانيا فلا صلة له ومبتدأ حال من الذي الثاني وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية اما ترادفة
أو متداخلة (قوله وما سواهما) أي سوى الاسم الذي قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذي من بقية الجملة
(قوله خلف معطى التكملة) هو الضمير الذي يخلف الاسم المطاوب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطى
التكملة أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فانه يصير خبرا بعد ان كان مقولا مثالا (قوله لامتحان
الطالب) أي فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك أي سبك كلام من آخر وكثيرا ما يصاغ
هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوى الحكم لان فيه اسنادين الى الضمير والى الظاهر أو الفصير في نحو
الذي قام زيدا على من اعتد خلافة أو شركته أو تشويق السامع كقول راصف ناقة صالح
والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جاد

(قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف كأن يقال
كيف تبنى من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الام برع فيه كالأحسن الجواب هنا الابارع في العربية لا بقنائه
على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأ كسكرى وأصله قرأ بهمزتين كجعفر فلبت الثانية ياء ثم ألفا ماسيا في
في الإبدال قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فاعرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهي
كيف تبنى من وى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجمعه بالواو والنون ثم نضيفه لنفسك
وجوابها ان أصله وى كوكب قلبت الياء ألفا لتركها وفتح ما قبلها فصار وى كسكرى ثم حذف الهمزة
لنقل حركتها الى الواو الساكنة قبلها فصار ووى كفتى فاجتمع واو وان أول الكلمة قلبت الاولى همزة فصار ووى
فاذا جمعته قلت أرون بحذف الالف آخره لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفون فاذا أضفته لنفسك قلت أوى

عاق أو بظاهر مؤخر
(ش) قد سبق أن أدوات
التحضير تنضم تحت فعل
فلا تدخل على الاسم
وذكر في هذا البيت أنه قد
يقع الاسم بعدها ويكون
معمولا لفعل مضمير أو
أو لفعل مؤخر عن الاسم
فالاول كقوله
الان بعد الجاجتي تلحوني
هلا التقدّم والقاب صحاح
فالتقدّم صرف فوع بفعل
محذوف تقديره هلا وجد
التقدّم ومثله قوله
تعدون عقر النيب أفضل
مجدكم

بني ضو طرى لولا السكى
المقنما
فالسكى مفعول بفعل
محذوف والتقدير لولا
تعدون السكى المقنع
والثاني كقولك اولازيدا
ضربت فريدا مفعول
ضربت (ص)
﴿ الاخبار بالذي والالف
واللام ﴾

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر
* عن الذي مبتدأ قبل
استقر
وما سواهما فوسطه صلة
عائدها خلف معطى التكملة
نحو الذي ضربته زيد فدا
ضربت زيدا كان قادر
المأخذ

بحذف

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدرسه كما وضعوا

باب التمرين في التصريف لذلك فاذا قيل لك أخبر عن اسم من الاسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبرا عن ذلك الاسم لكن
الامر ليس كذلك بل المحمول خبرا هو ذلك الاسم والخبر عنه انما هو الذي كما استقر ففقيه ان الباء في بالذي

بمعنى عن فساكنه قيل أخبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فبى بالذى واجعله مبتدأ واجعل الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى
 كثر فيها ذلك الاسم فهو وسطها بين الذى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا متجسدا
 به ضمير من ذلك الاسم الذى صيرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد

فالذى مبتدأ وزيد خبره
 وضربه صلة الذى والهاء
 فى ضربته خاف عن زيد
 الذى جعلته خبرا وهى
 عائدة على الذى (ص)
 وباللذين والذين والنون
 أخبر مراريا وفاق المثلث
 (ش) أى اذا كان الاسم
 الذى قيل لك أخبر عنه مثنى
 فبى بالموصول مثنى كاللذين
 وان كان مجموعا فبى به
 كذلك كالذين وان كان
 مؤنثا فبى به كذلك كالتى
 والحاصل انه لا بد من
 مطابقة الموصول للاسم
 المخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد
 من مطابقة الخبر للخبر
 عنه ان مفردا ففرد وان
 مثنى فثنى وان مجموعا
 فمجموع وان مذكرا
 فمذكر وان مؤنثا فمؤنث
 فاذا قيل لك أخبر عن
 الزيدين من ضربت
 الزيدين قلت اللذان
 ضربتهما الزيدان واذا
 قيل أخبر عن الزيدين من
 ضربت الزيدين قلت
 الذين ضربتهم الزيدون
 واذا قيل أخبر عن هذين
 من ضربت هذين اقلت التين
 ضربتهما ههنا (هـ)

بمعنى خبر عن الذى والمقصود انه اذا قيل لك ذلك فبى بالذى واجعله مبتدأ واجعل الاسم خبرا عن الذى وخدا الجملة التى
 كثر فيها ذلك الاسم فهو وسطها بين الذى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا متجسدا
 به ضمير من ذلك الاسم الذى صيرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك (١٣٣) ضربت زيدا فتقول الذى ضربته زيد
 فالذى مبتدأ وزيد خبره
 وضربه صلة الذى والهاء
 فى ضربته خاف عن زيد
 الذى جعلته خبرا وهى
 عائدة على الذى (ص)
 وباللذين والذين والنون
 أخبر مراريا وفاق المثلث
 (ش) أى اذا كان الاسم
 الذى قيل لك أخبر عنه مثنى
 فبى بالموصول مثنى كاللذين
 وان كان مجموعا فبى به
 كذلك كالذين وان كان
 مؤنثا فبى به كذلك كالتى
 والحاصل انه لا بد من
 مطابقة الموصول للاسم
 المخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد
 من مطابقة الخبر للخبر
 عنه ان مفردا ففرد وان
 مثنى فثنى وان مجموعا
 فمجموع وان مذكرا
 فمذكر وان مؤنثا فمؤنث
 فاذا قيل لك أخبر عن
 الزيدين من ضربت
 الزيدين قلت اللذان
 ضربتهما الزيدان واذا
 قيل أخبر عن الزيدين من
 ضربت الزيدين قلت
 الذين ضربتهم الزيدون
 واذا قيل أخبر عن هذين
 من ضربت هذين اقلت التين
 ضربتهما ههنا (هـ)

قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قدحما كذا الغنى عنه بأجنبي أو * بضم شرط فراع ما عوا (ش) يشترط فى
 الاسم المخبر عنه بالذى شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر بالذى عمله صدر الكلام كاسماء الشرط والاستفهام نحو من وما الثانى
 أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث أن يكون صالحا للاستغناء عنه بأجنبي

فلا يجوز في جاز يذرا كباوطاب نفسا ان تقول الذي جاز يذرا كباوطاب اياه نفس (قوله فلا يخبر عن الضمير الخ) مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الإشارة في ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظاهر في * وأنت الذي في رجة الله أطمع * فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك ولا الذي في رجة أطمع الله للمانع الآتي وكذا الاسماء الواقعة في الامثال كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها باجني اذا لامثال لا تغير ألفاظها (قوله كالماء في زيد يضر بته) أي لعدم الغنى عنها بالاجني كزيد وعمر ولا تك تقول في الاخبار عنها الذي زيد يضر بته هو فتصلها مؤخره وهاء ضر بته الآن خلف عنها ويجب في الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى حينئذ جملة الخبر عن زيد بل رابط فان جعلتها رابطا انخرمت قاعدة الباب وبقي الموصول بلا عائد (قوله الرابع الخ) هذا الشرط يغني عن الثاني اذا ضار تعريفا ووزيادة وقد نبه في شرح الكافية على ان ذكر الثاني زيادة بيان وقد ظهر ان أوفى قوله أو بمضمرة بمعنى الواد لا نه شرط مستقل غير الغنى بالاجني وان الشرط في كلامه ثلاثة فقط لان الثاني مكرر وبقي منها أن لا يكون الاسم ملازما للنفي كديار ولا غير الرفع كسبحان والظرف غير المتصرف كعند لم تعد رجلا خبرا ولا في جملة انشائية كزيد من أين زيد لانها لا تصلح لجملة موصولة وان يكون فيه فائدة بخلاف ثواني الاعلام كبسكرو من أبي بكر اذا لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء وأن يكون بعض جملة واحدة أو في حكم الواحدة كالشرط وجوابه في ان قام زيد بقدر فتقول الذي ان قام قت زيد وكلتعا طغين بالغاء في قام زيد فتعذر وعمر وفتقول الذي قام فتعذر وعمر و زيد لان ما في الغاء من التسبب جعل الجملتين كالشرط والجزاء (قوله بمضمرة) أي يعود على ما قبله ليصح كونه عائدا الموصول فلا يخبر عن مجرور رب في رب زجل لقيته لان الضمير المجرور بها لا يعود الا لما بعده كضمير الشأن وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كخني ومذلاته لا يتخلفه الضمير ولا عن الاسماء العامة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يتخلفها (قوله فلا يخبر عن الموصوف الخ) أي ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الشارح لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ومثلها الموصول وحده وصلته وحدها لكونها شيئا واحدا ويجوز عنهما معا في جاء الذي قام تقول الذي جاء الذي قام فتجعل خلفه ضميرا مستترا في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما فلا يخبر عن أحدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشيء ولا يتعلق بشيء أما الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجوز خلفه في كاسم مثاله بقي ما اذا كان المتعلق واجب الحذف كزيد في الدار وعندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما كأن تقول الذي زيد هو كأن عندك بذكر المتعلق أو يبقى على حذفه أو يتمنع أصلا فيلحق (قوله عن المضاف الخ) أي بخلاف المضاف اليه في خبر عنه وحده كالمجرور بدون جاره في نحو سراً باز يد قرب من بكر الكريم يصح الاخبار عن زيد وحده بقولك الذي سراً باز يد قرب من بكر الكريم زيد ويتمنع عن كل من الباقي وحده لان الاب مضاف و بكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا يتخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم يخبر عنهما معا فتقول الذي سراً باز يد قرب من بكر الكريم في سراً ضمير مستتر هو الخلف كما يخبر عن المضاف مع المضاف اليه كالذي سره قرب من بكر الكريم أبوزيد وعن بكر مع صفته كالذي سراً باز يد قرب منه بكر الكريم وفي هذا الاخبار عن المجرور بدون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعلة مقدما أي على سائر أجزائه لا مطلقا بان تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شيء من أجزائها فلا يخبر بأل في زيد يضر بته لانه يجب الترتيب في وضع أجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين آل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر محذوف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال لما هو وليس فيه إشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة المصدر محذوف أي صوغا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي يشترط

بعض مرفلا يخبر عن الموصوف دون صفته ولا عن المضاف دون المضاف اليه فلا يخبر عن رجل وحده من قولك ضربت رجلا ظريفا فلا تقول الذي ضرب بته ظريفا رجل لانك لو أخبرت عنه وضعت مكانه ضميرا حينئذ يلزم وصف الضمير والضمير لا يوصف ولا يوصف به فلو أخبرت عن الموصوف مع صفته جاز ذلك لا تتفاء هذا المحذور فتقول الذي ضرب بته رجل ظريف وكذلك لا يخبر عن المضاف وحده فلا يخبر عن غلام وحده من قولك ضربت غلاما زيد لانك تضع مكانه ضميرا كما تقرر والضمير لا يضاف فلو أخبرت عنه مع المضاف اليه جاز ذلك لا تتفاء المانع فتقول الذي ضرب بته غلام زيد (ص) وأخبر واهنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان يصح صوغ صفة منه لأل كصوغ واق من وقى الله البطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية فتقول في الاخبار عن زيد من قولك زيد قام الذي هو قائم زيد تقول في الاخبار عن زيد من قولك ضربت

زيد الذي ضرب بته زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الا اذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح أن يصاغ منه صلة الف واللام كاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم

الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف كالرجل من قولك نعم الرجل اذ لا يصح أن يستعمل من نعم صلة للالف واللام وتخبر عن الامم الكريم من قولك رقي الله البطل فتقول الواقى البطل الله البطل (ص) وان يكن ما رقت صلة ال * ضمير غيرها أبين وانفصل (ش) الوصف الواقع صلة لال ان رفع ضمير افاما (١٣٥) أن يكون عائدا على الالف واللام أو

على غيرها فان كان عائدا عليها استتر وان كان عائدا على غيرها انفصل فاذا قلت بلغت من الزيد بن الى العمر بن رسالة فان اخبرت عن التاء في بلغت قلت المبلغ من الزيد بن الى العمر بن رسالة أنا في المبلغ ضمير عائدا على الالف واللام فيجب استقارها وان اخبرت عن الزيد بن من المثال المذكور قلت المبلغ أنامنها الى العمر بن رسالة الزيدان فانما صر فوع بالمبلغ وليس عائدا على الالف واللام لان المراد بالالف واللام هنا مثنى وهو المخبر عنه فيجب ابراز الضمير وان اخبرت عن العمر بن من المثال المذكور قلت المبلغ أنامن الزيد بن اليهم رسالة العمر بن فيجب ابراز الضمير كما تقدم وكذا يجب ابراز الضمير اذا اخبرت عن رسالة من المثال المذكور لان المراد بالالف واللام هنا الرسالة والمراد بالضمير الذي ترفعه الصلة المتكلم فتقول المبلغ أنامن الزيد بن الى العمر بن رسالة (ص) العدد

زيادة على ما صرر أربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه واثنائه وأشار المصنف هذين بقوله ان صح الخ لان صلة ال لا تصاغ من جامد ولا منفى (قوله الواقى الله) وذكر الهاء واجب لان عائدا لا يحذف الا ضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أى جريان الصلة على غير ما هي له والله أعلم

(العدد)

هو ما وضع الكمية الآحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين ومعنى التقابل ان تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالاربعة فان حاشيتها الماخسة وثلاثة أو ستة أو ثمان أو سبعة أو واحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عدد لقوة في جوابكم واذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزداد العليا عليه من الكسر ولا تختص بالنصف خلافا لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة أعشار فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهم متقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعدود (قوله ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر أو مبتدأ خبره قل بحذف الرابط أى قلها وبالتاء حال منه لقصد لفظه أو نعتة وللعشرة متعلق بقل (قوله ما آحاده الخ) أى معدود آحاده مذكرة فالعبارة بتدكير الواحد وتأنيشه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة جمادات بالتاء على المختار وثلاث هنود بالتاء تبعالة تدكير المفرد وتأنيشه هذا في الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبارة بهما أنفسهما لا بواحد ههما فتقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتدكيرهما وثلاث من الابل والنخل بالتاء لتأنيشهما وثلاث من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكر ويؤنث (قوله في الضمير) أى مع تسكين عشرة قال تعالى وليال عشر (قوله في ثلاثة الخ) الاولى قول الموضح في ثلاثة وعشرة وما بينهما الفص على دخول العشرة وانما لحقت التاء هذه الاعداد لانها أسماء جوع كرمية وفرقة وأمة فخها أن تؤنث كمنظائر هافا فتصحب ذلك مع المنكر لسبق رتبته ثم حذفت مع المؤنث فرقا بينهما تصريح وخرج بها واحد واثان فلا يجزى فيهما ذلك ولا يضافان الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا ثمان رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان اللفظ الثانى فيهما يغنى عن الاول في الغادة والزوجية ويزيد عليه بأفاده جنس المعدود فجمع معه لغو بلا فائدة (قوله ن كان مؤنثا) أى ولو تجاوزا وكذا المذكور كسبع ليال وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلو قسم وجعل اسم العدد صفة له جازاؤها وتركها كما لو حذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة فاحفظها فانها مازينة النقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوى وقوله كما لو حذف أى المعدود مع قصده في المعنى فيجوز حذف التاء من المذكور كحديث وأتبعه ستاسن شوال واثنائها في المؤنث كعندى ثلاثة تريد نسوة لكن نقل الاسقاطى عن بعضهم منع الثانى اما اذا حذف المعدود ولم يقصد أصلا بل قصد اسم العدد فقط كانت كها بالتاء كشلاثة خير من ستة وتمنع الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث (قوله ويضاف) أى ما ذكر من الثلاثة وأخواتها الى جمع ليطلقها في الجمعية وكذا في القلة الآتية وهذا الجمع هو غيرها أو راجع على نصبه تخفيفا بحذف التنوين ويجوز جمع له عطف بيان عليها كخمسة أثواب بقنوئهنما ولا تصاف لمفرد الا في نحو ثلثة لان المائة جمع في المعنى اذ هي عشر عشرات فمطابقها في الجمعية والقلة وقد وقع في الشعر ثلاث مئين شذوذا أو ضرورة وخرج بالجمع

ثلاثة بالتاء قل للعشرة * في ههما آحاده مذكرة في الضمير ودالميزاجر * جمعا بلفظ قلة في الاكثر (ش) تثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعد ههما الى عشرة ان كان المعدود بهما مذكرا وتسقط ان كان مؤنثا يضاف الى جمع نحو عندى ثلاثة رجال وأربع نساء وهكذا الى عشرة وأشار بقوله * جمعا بلفظ قلة في الاكثر الى ان المعدود بهما ان كان له جمع قلة وكثرة لم يضاف العدد في الغالب

الا الى جمع القلة فتعول عندى ثلاثة أفس وثلاث أنفس ويقل عندى ثلاثة فلوس وثلاث نفوس ومما جاء على غير الاكثر قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة (١٣٦) قروء فاضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو اقروء فان لم يكن

للاسم الا جمع كثر لم يضاف
الا اليه نحو ثلاثة رجال (ص)
ومائة والالف للفرد اضاف
ومائة بالجمع نزا قيرد ف
(ش) فليسبق ان ثلاثة
وما بعدها الى عشرة لا تضاف
الا الى جمع وذ كر هنان
مائة والفا من الاعداد
المضافة وانهما لا يضخان
الا الى مفرد نحو عندى
مائة رجل وألف درهم
وورد اضافة مائة الى جمع
قليل ومنه قراءة حزة
والكسائي ولشبوا في كهفهم
ثلاثمائة سنين باضافة مائة
الى سنين والحاصل ان
العدد المضاف على قسمين
أحدهما ما لا يضاف الا الى
جمع وهو من ثلاثة الى
عشرة والثاني ما لا يضاف
الا الى مفرد وهو مائة ألف
وتسعين كما نحو مائة درهم
والف درهم واما اضافة مائة
الى جمع فقليل (ص)
وأحد اذ كر وصلته بعشر
مركبا قاصدا معدودا
وقل لدى التائيت احدى
عشره
والشين فيها عن تميم كسره
ومع غير واحد واحد
مماهما فعلت فافعل قصدا
ولثلاثة وتسعة وما
بينهما ان ركبا ما قصدا

اسم الجنس كطير وبقرو اسم الجمع كقوم ورهط فالأكثر جره عن نحو فندار بعثة من الطير وقد يضاف اليه
سما على الصحيح نحو وكان في المدينة تسعة رهط ليس فيما دون خمس ذود صدقة فقول الشارح وأربع نساء
لعله من المسموع (قوله الا الى جمع القلة) والغالب كونه من جوع التكسير وهي أفعلة أفعل ثم فعله ثمت
أفعال لان الثلاثة وأخوانها أقرب اليه من جمى التصحيح فيقل استعمالهما وان كانا للقلة أيضا عند سيبويه
كثلاثة أحدين وثلاث زينات والكثير أحامد وزيانب الا ان أهمل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات
وسموات أو ندر كمثلاث سعادات وآيات لنسور سعائندواى أو جاورمأ أهمل كسبع سفلات لجاورته بقرات
(قوله فان لم يكن الخ) مثل ذلك ما اذا شذ جمع القلة وندر استعماله فيجعل كالعديم ويضاف للكثرة
فالاول كمثلاثة قروء فان مفردة قرء بفتح فسكون وجعه على أفعال شاذ والثاني كمثلاثة شموع فان اشباع
قليل الاستعمال في جمع شمع وهو أحد سيور النعل كذا في الاشعوني تبعاً للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة
قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته والصواب ما في الشارح كابن الناطم من جعله من القليل لانه ان كان
جمعاً لقرء بالفتح فله جمع قلة قياسى وهو أقرؤ كفلس وأفلس أو لقرء بالضم فله أقرء كأفعال وعلى هذا عمل
الشارح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسى فيكون قليلا (قوله نحو ثلاثة رجال) أى
وجوارد دراهم وانظر اذا كان له جمع كثره وتصحيح مع اهما لقلته أو شذوذ كجوار وجاريات هل الأرجح
الاول أم الثاني (قوله ومائة الجمع) مبتدأ وسوغة التقسيم وردف ماض مجهول أى تبع خبره وبالجمع متعلق
به ونزرا حال (قوله مائة وألفاً) أى جنسهما ولو غير مفرد كما ثابوا ب ثلاثة آلاف فرس (قوله الا الى مفرد)
أى لاشتغال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما انفردت فيها فاخذت من العشرة الاضافة ومن
العشرين الافراد ولم يعكس خلفه هذا بخلاف التنوين للاضافة وأما الالف فموض شذ عشر مائة فعمل
معاملتها (قوله ومنه قراءة حزة الخ) أى فستين تمييزاً للمائة لشبهها بالعشرة اذ هي عشر عشرات كما ان
تلك عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلاً من ثمانية أو يسانله لا تمييزاً للثلاثين من وجهين جمع تميز
المائة ونصبه قال الزجاج ولا يقتضاه أن كل واحد من الثلاثمائة جمع من السنين اذ تمييز المائة واحد مضافاً
لثلاثة فقل ما لبثوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجرا أيضاً اذ هو تميز لا غير لكن أجاب ابن السكيت بانه
لا يلزم كون تمييز المائة واحداً منها الا اذا كان مفرداً أما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كقولهم العشرة في قولك
عشرة أبواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمساكنة في الجمعية كما مر (قوله واحد) أى المستعمل
في الاثبات وأصل همزة الواو وقد يؤتى بها تنبيهاً على الاصل فيقال واحد عشر ومعناه أول العدد وجهه
أحاديث الملازم للنفى فيهمزة أصالية ومعناه انسان ولا يستعمل في العدد ولا في الاثبات (قوله مركبا)
الاولى كسر كافه ليناسب قاصدي كونه حالاً من فاعل اذ كر (قوله احدى عشرة) يجب سكون الشين لا لاقافية
اذهوى في مقابلة كسرة آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الاصل الا ان السكون أفصح وهو لغة الحجاز ولا
تستعمل احدى الامركبة أو معطوفا عليها ومضافة كاحدى الكبر لا مفردة (قوله ومع غير واحد الخ)
تقدير البيت افعل في العشرة مع غير واحد واحد مفعلة فيها معهما أى من تأنيث المؤنث وتذكيرها
لأن كرفاء زائدة وما فاعول مقدم لا فاعل ومع ظرف لغو متعلق بافعال أحوال من العشرة المعروفة بمساكنة
ومتعلق فاعل وأفعول محذوف أى في العشرة وقصدا اى معنى قاصدا للفعل ومتوجها اليه أو مقتصدا أى عادلا
فيه وأقارب هذا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع الة فادونها وما بعده حكم التسعة فادونها مع العشرة

قوله

(ش) لما فرغ من العدد المضاف ذكر العدد المركب فتركب عشرة مع مادونها الى واحد نحو واحد عشر

واثنى عشر وثلاثة عشر وأربع عشر الى تسعة عشر وهذا المذكر وتقول في المؤنث احدى عشرة واثنى عشرة وثلاث عشرة وأربع عشر الى
تسع عشرة فلما ذكر احدواثنا والمؤنث احدى واثنى

وأما ثلاثة وما بعدها الى تسعة فحكمها بعد التركيب حكمها قبله فتثبت التاء فيها ان كان المعدود مذكرا وتسقط ان كان مؤنثا وأما عشرة وهو الجزء الأخير فتسقط التاء منه ان كان المعدود مذكرا وتثبت ان كان مؤنثا على العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول عندى ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة مع أحد واحد واثنين (١٣٧) واثنين فتقول احد عشر رجلا اثنا عشر

عشر رجلا باسقاط الاء وتقول احدى عشرة امرأة واثنتان عشرة امرأة اثنتان التاء ويجوز مع المؤنث تسكين الشين ويجوز أيضا كسرهما وهى لغة نعيم (ص)

وأول عشرة اثنتى وعشرا اثنتى اذا أنثى تشا أو ذكرا والياء غير الرفع والرفع بالالف والفتح فى جزأى سواهما ألف

(ش) فتسبق أنه يقال فى العدد المركب عشر فى الذكرو عشرة فى التأنيث ويسبق أيضا أنه يقال أحد فى المذكر واحد فى المؤنث وأنه يقال ثلاثة وأربعة الى تسعة بالتاء لأمذكر وسقوطها للمؤنث وذكر هذا أنه يقال اثنا عشر لأمذكر ثلاثة فى الصمد والعجز نحو عندى اثنا عشر رجلا ويقال اثنا عشرة امرأة للمؤنث بقاء الاء فى الصمد والعجز ونحو بقوله والياء غير الرفع على ان الاعداد المركبة كلها مبنية صدرها ونحوها وتبنى على الفتح نحو أحد عشر بفتح الجزأين وثلاث عشرة بفتح الجزأين ويسقط من ذلك

(قوله) وأما ثلاثة وما بعدها الخ منه ثمانية فاذا ركبت تكون كالحاق قبل أى بالتاء فى المذكر كثمانية عشر يوما وبحذفها فى المؤنث كثمانى عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها وأما إذا لم تتركب فانها أضيفت الى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر فى منع الصرف كثمانى نسوة فيقاس عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالتنقوص أو الى مذكرا فبالتاء لا غير كثمانية رجال وكذا ان لم تصف والمعدود مذكرا فان كان مؤنثا فالكثير اجزاؤها كالتنقوص كجاءنى من النساء ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا بالتنوين لانه مصروف ككسر ويقال رأيت ثمانى بالانوين لشبهها بجوارى لفظا ومعنى ويقل حذف الياء مع امرائها على النون كقوله لها ثمانيا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان (قوله) وأما عشرة الخ انما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخوانها الكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالسكامة الواحدة كثلاثة عشر رجلا وكراهة اخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة فى ثلاث عشر امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخوانها على العشرة فاستحققت الاصل فى العدد دونها ولان تأنيث السكامة وتذكيرها انما يكون قياسا فى آخرها وانما لم يبالوا باجتماع تأنيثين فى إحدى عشرة وثنى عشرة مع انه كسكامة واحدة لا اختلافهما فى الاول مع ان الالف كجزء السكامة ولم تسقط فى تصحيح ولا تكسيرا ذقالوا فى حبلى حبليات وحبلى بخلاف التاء فتسقط كجفان وجففات فى جفنة ولبناء السكامة على التاء فى الثانى اذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل والتأنيث مستفاد من الصيغة (قوله) ويجوز مع المؤنث تسكين الشين ظاهرة مع إحدى وغيرها الى تسع ويصرح به قول التوضيح واذا كانت العشرة التاء وهى مركبة سكنت شينها فى لغة الحجاز كراهة توالى أربع حركات فيها وكسامة واحدة وكسرهما أكثر نعم تشبيها بقاء كسفت وبعض تميم ببقيةما على فتحها الأصل وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهو الأعمش فانه جرت منه اثنا عشرة عينا اه وبذلك يعلم ان الجواز فى كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات والافالسكون واجب عند الحجازيين فان حذف التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبى جعفر احد عشر كوكبا وقد فرى اثنا عشر شهر ابالسكون وفيه اجتماع ساكنين (قوله وأول) أى أتبع أى اجعل لفظ عشرة تاء الاثنى الخ ف عشرة مفعول أول واثنى ثان وقوله اذا أنثى فشر على ترتيب الالف وتشا بالقصر لغة أو ضرورة أو حذف همزة لا اجتماعا مع همزة أو وأقارب ذلك حكم اثنين واثنين اذ اركبا اثلا توهم انهما فى التذكير والتأنيث كالثلاثة فى حال تركيبها أما حكم العشرة فمعلوم من قوله ومع غير أحد الخ كان قوله والياء لا غير الرفع الخ معلوم من باب الاعراب لكن ذكره لدفع توهم بناءهما عند التركيب (قوله) كلها مبنية الخ أما العجز فلتضمنه معنى حرف العطف اذ الأصل خمس وعشر مثلا ولذلك يبطل البناء والتركيب اذا ظهر العطف كقوله * كأنها البدر ابن عشر وأربع * وهذا عام فى عجز اثنى عشر وغيره وأما الصمد فلانه كجزء كلمة أولوقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث فى لزوم الفتح واعتراض بان جزء السكامة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه موقع موقعه لانه وسط كلمة والبناء انما يكون فى الآخر كالاعراب ولو سلم لوجب بناء صدر المركب المزجى مطلقا ولو غير عددى الا أن يقال تسويع فى تسمية فتحة الصدر بناء لمشا كلمة العجز ولشبهها البناء فى اللزوم وان كانت فى الحقيقة فتحة بنية (قوله) وتبنى على الفتح انما بنيت على حركة اشعارا بعروض البناء وكانت فتحة تخفيفا لثقل التركيب (قوله) يعرب بالالف أى لعدم تركيبه بل عشر واقعة

(١٨ - (خبرى) ثاى) اثنا عشر واثننا عشرة فان صدرهما يعرب بالالف رفعا وبالياء نصبا وجزا كما يعرب المثنى وأما عجزهما فيبنى على الفتح فتقول جاء اثنا عشر رجلا ورأيت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا وجاءت اثنا عشرة امرأة ورأيت اثنتى عشرة امرأة ومررت باثنتى عشرة امرأة (ص)

وميز العشر بن للتسعينا * بواحد كـار بعين حيناً (ش) قد سبق ان العدد مضاف ومركب وذ كر هنا العدد المفرد وهو من عشرين الى تسعين ويكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث ولا يكون مميّزه الا مفردا منصوبا نحو عشرين رجلا وعشرون امرأة ويند كر قبله النيف ويعطف هو عليه فيقال أحد وعشرون واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون بالتاء في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة الى التسعة للذكر ويقال للمؤنث إحدى وعشرون واثنان وعشرون (١٣٨) وثلاث وعشرون بالتاء في ثلاث وكذا ما بعد الثلاث الى التسع وتلخص بما

سبق ومن هذا ان أسماء العدد على أربعة أقسام مضافة ومركبة ومفردة ومعطوفة (ص) وميز وامر كبا بمثل ما ميز عشرين فسوينهما (ش) أي يميز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو أحد عشر رجلا واحد عشر امرأة (ص) وان أضيف عدد مركب * يبقى البناء وعجز قد يعرب (ش) يجوز في الأعداد المركبة اضافتها الى غير يميزها ماعدا اثني عشر فانه لا يضاف فلا يقال اثنا عشر كـ واذا أضيف العدد المركب فذهب البصريين انه يبقى الجزآن على بناءهما فتقول هذه خمسة عشر كـ ورأيت خمسة عشر كـ ومررت بخمسة عشر كـ بفتح آخر الجزأين وقد يعرب العجز مع بقاء المصدر على بناءه فتقول هذه خمسة عشر كـ ورأيت خمسة عشر كـ ومررت بخمسة عشر كـ (ص)

موقع نون المثنى وما قبل النون محل اعراب لا بناء ففي جاء اثنا عشر رجلا اثنا عشر فوع بالالف لانه ملحق بالمثنى وعشر مبني على الفتح لتضعه معنى العطف كما في لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثنى ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه (قوله واحد) أي منكر منصوب كاي عطية المثال والحين بالكسر الزمن (قوله النيف) بفتح النون وشد التحية مكسورة وقد تخفف وأصله نيوف كسيوف من ناف نيوف اذا زاد وهو كافي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد الى العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فيطلق النيف على الواحد فافوقه بخلاف بضعة وبضع فن ثلاثة الى تسعة على المختار ولهما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفردا منصوبا) أي عند الجمهور وأجاز الفراء جمعه تمسكا بظاهر قوله تعالى اثنتي عشرة أسباطا أمها وأجيب بان أسباطا بدل كل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي فرقة لتمييز والاوجب تذ كبر العددين لان السبط مذكر وقال المصنف انه تمييز أثنتي عشره لوصفه بالمؤنث وهو أمها لانه جمع أمة ومقتضاه موافقة الفراء على جواز جمع تمييز المركب والا فهو مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعا جاز جمع التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التقسيم وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الأعداد المركبة الخ) أي كما يجوز في غيرها فان العدد مطلقا تجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشرون وثلاثة زيد وحيثئذ يستغنى عن التمييز فلا يندكر أصلا لانك لا تقول ثلاثة زيد الا لمن عرف جنسها وانما خص المركب لأجل قوله يبقى البناء الخ (قوله ماعدا اثني عشر) أي واثنتي عشر لان عشر فيهما بمنزلة نون المثنى فلا تجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى اثنتين (قوله وقد يعرب العجز) أي لأن الامة تترد الأسماء الى أصولها من الاعراب ولذا استحسنه الأخفش وقال ابن عصفور انه الأصح لكن في التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب المصدر لأن المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد اعرابه في آخره (قوله مع بقاء المصدر على بنائه) فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب المصدر مضافا الى العجز مطلقا واستحسنوا ذلك اذا أضيفت خمسة عشر كـ (قوله كفاعل) اما صفة للمفعول صغ المحذوف أي صغ وزنا كفاعل من اثنتين الخ أو السكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الآتي حكم جاعله احكما ان فاعل المذكور صوغ من لفظ اثنتين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض أو جاعل وهو مسلم في الأول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعي لانها أسماء أجناس غير مصادر كاستحجر الطين من الحجر وترت بداه من التراب ولا فعل لها معناها وأما الثاني فشتق من اثني والثالث والرابع وهكذا مصادر ثنيت الرجل وثلثت الرجلين ورعت الثلاثة الخ وكلاهما من باب ضرب يضرب ضربا الاربع والسبع والتسع فن باب شفع يشفع شفعا الآن يرجع الضمير في قوله له احكما الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنتين أو يقدّر هنا مضاف أي من مادة اثنتين (قوله منه بنى الخ) الهاء في منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل فالصلة جرت على غير صاحبها كما يشير له الشارح في الحبل ومفعول تضاف ضمير محذوف يعود الى فاعل أيضا ومثل بعض حال منه أي حال كون فاعل مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كله (قوله

احدهما

وصغ من اثنتين فافوق الى * عشرة كفاعل من فعلا

واختتمه في التأنيث بالتاو متي * ذكرت فاذا كفاعل غيرتا (ش) يصاغ من اثنتين الى عشرة اسم موازن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثان وثالث ورابع الى عاشر بالتاء في التذكير وبتاء في التأنيث (ص) وان ترد بعض الذي منه بنى * تضاف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق حكم جاعله احكما (ش) لفاعل المصوغ من اسم العدد استعماله لان

أحدهما أن يفر دقيقة قال ثان وثانية وثالث ورابعة كما سبق والثاني أن لا يفرد وحيداً ما أن يستعمل مع ما اشتق منه وإما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ففي الصورة الأولى يجب إضافة فاعل إلى ما بعده فتقول في التذكير ثانی اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة إلى عاشر عشرة وتقول في التأنيث ثانیة اثنتین وثالثة ثلاث ورابعة أربع إلى عاشرة عشر والمعنى أحد اثنين واحد اثنتين واحد عشر واحد عشري عشرة وهكذا هو المراد بقوله وإن ترد بعض الذي البيت أى وإن ترد بفاعل المصوغ من اثنين فأفوقه إلى عشرة بعض الذى بنى فاعل منه أى واحداً مما اشتق منه فأضف إليه مثل بعض والذي يضاف إليه هو الذى

(١٣٩)

أحدهما أن يفرد) أى عن الإضافة لعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حيثئذ واحد موصوف بكونه ثالثاً أو رابعاً
أى فى المرتبة الثالثة أو الرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لامطلق واحد كفى التوضيح وهذا هو المراد
بقوله وصح من اثنين الى آخر البيتين (قوله والثانى أن لا يفرد الخ) تحته استعمالان ذكرهما المتن بقوله
وان ترد بعض الخ وبقوله وان ترد جعل الخ فاستعماله مع غير العشرة ثلاثة وسبباً لى له معها ثلاثة أخرى ومع
عشرين واحد فجملة استعمال فاعل العدد سبعة كفى التوضيح (قوله والمعنى أحداً اثنين) عبارة
التوضيح وشرح مع زيادة الوجه الثانى فى فاعل ان يستعمل مع أصله الذى صيغ هو منه ليقيد ان الموصوف
بعض تلك العدد المعينة لا غير كخمس خمسة أى بعض جماعة منحصرة فى خمسة أى واحد منها لازماً عليها
ويجب حينئذ إضافة لاصلة كما يجب إضافة البعض لكانه كيدز يد فلا ينصب ما بعده على المختار لانه اسم جامد
بمعنى بعض فلا يعمل النصب قال الله تعالى اذا خرجته الذين كفروا اثنى اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله
ثالث ثلاثة اه وصريح ذلك انه لا يعتبرى الموصوف اتصافه بمعنى ذلك الاسم أى بكونه ثالثاً أو رابعاً مثلاً كما
يعتبر فى الحالة الاولى فيصح فى نحو عاشر عشرة أن يكون فى الرتبة الاولى ولا يجب كونه فى العاشرة اذ يبعد
فى الآية أن المراد بشانئ اثنين وثالث ثلاثة كونه فى الرتبة الثانية أو الثالثة بل المراد انه بعض تلك العدد لازماً
عليهما بل انظر لكونه ثانياً أو غيره ففى الصبان عن الجاهل مما يخالف ذلك غير سديد فتأمل (قوله وانصب
ما يليه به) اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتين إضافته لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر
فعله كاسر (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره انه لا يقال ثانى واحد وأجازوا بعضهم ونقله عن العرب ورجحه
الساميى بأن معناه مصير الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أى بدرجة فقط فلا يقال
رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل مفعول أردت ومركباً حال منه أو بالعكس وهذا شروع فى بيان
استعمال فاعل مع العشرة وهو اما أن يستعمل كثنائى اثنين أى انه بعض تلك العدد بل انظر للاتصاف بمعناه
وهو الذى ذكره المصنف وذكره ثلاثة أوجه ستعرفها واما أن يستعمل كجامع وسينير اليه الشارح زاد
الموضح أن يستعمل كالمفرد لىفيد الاتصاف بمعناه مقيماً بمصاحبة العشرة أى ان المعدود واحد متصف بكونه
ثنائى عشر أو ثالث عشر مثلاً وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكرهما للذكر والذد والاقتصار
على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معافيه (قوله بى)
محزوم فى جواب أضف أشبعت كسرتة للروى أو مرفوع على ان جعلته صفة لمركب أى مركب وافهما
تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أى عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب بمحاذى عشر أى فى
إفادة معنى ثانى اثنين (قوله وقبل عشرين) متعلق بأذكره بانه عطف على عشرين والفاعل نصب بأذكر
(قوله من اسم العدد) أى من مادته ليصح فى الوجه الثانى كما

وهكذا إلى ناسع عشر تسعة عشر وثلاثة عشر ثلاث عشرة إلى تاسعة عشر تسعة عشر وتسكون السكيمات الاربع مبنية على الفتح الثاني
أن يقتصر على صدر المركب الاول فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقيا الثاني على بناء جزأيه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثلاثة ثلاث
عشرة الثالث أن يقتصر على المركب (١٤٠) الاول باقيا بناء صدره وعجزه نحو ثالث عشر وثلاثة عشر واليه أشار

بقوله * وشاع الاستعمال
بحدادي عشر اي نحو ولا
يستعمل فاعل من العدد
المركب للدلالة على المعنى
الثاني وهو أن يراد به جعل
الاقل مساويا لما فوقه فلا
يقال رابع عشر ثلاثة عشر
وكذلك الجميع ولهذا لم
يذكر المصنف واقتصر
على ذكر الاول وحادي
مقابوب واحد وحادية مقابوب
واحدة جعلوا فاءهما بعد
لامهما ولا يستعمل حادي
الامع عشر ولا تستعمل
حادية الامع عشرة
ويستعملان أيضا مع
عشرين وأخواتها فتقول
حادي وتسعون وحادة
وتسعون وأشار بقوله
وقبل عشرين البيت الى
ان فاعلا المصوغ من اسم
العدد يستعمل قبل العقود
ويعطف عليه العقود نحو
حادي وعشرون وتاسع
وعشرون الى التسعين
وقوله بحالتيه معناه انه
يستعمل قبل العقود
بالحالتين اللتين سبقتا
وهو انه يقال فاعل في
الثاني كبر وفاعله في الثاني

(س)

(قوله وتسكون السكيمات الاربع مبنية على الفتح) أي ما عدا اثنا واثنا وكذا يقال فيما سمي من محل التركيب
الاول بحسب العامل فيه والثاني جزأيه لانه مضاف اليه وهذا الوجه قليل حتى قيل بمنته (قوله على صدر
المركب الاول) هو لفظ ثاني وثالث فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثاني بتمامه كما ذكره
المثن بقوله أو فاعلا بحالتيه الخ أي حالتي التذكير وصدده (قوله الثالث) أي من أوجه استعماله كثنائي اثنين
أن يقتصر الخ أي ويحذف الثاني بتمامه والشارح تابع في ذلك للمصنف وولده ويرده التباسه بما ليس أصله
تركيبين وهو المستعمل كالمراد ليفيد الاتصاف بمعناه والصحيح كما ذكره الموضح ان المقتصر عليه في هذا
الوجه هو فاعل صدر الاول وعشر عجز الثاني وحذف باقيهما فصار حادي عشر مثلاً وحينئذ لما أن يعرب با
مزالوا التركيب فيهما فيعرب الثاني أبداً بالاضافة ويكون الاول بحسب العوامل أو يعرب الاول ويبنى
الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أن يقتصر ما حذف من الثاني فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا
لقلته ويمتنع بناؤه معاً على حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل لانه لا دليل حينئذ على
انتراعهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فتلخص ان في استعماله كثنائي اثنين خمسة أوجه يمتنع آخرها
وليس منها الاقتصر على التركيب الاول بتمامه وانما هو في استعماله كالمراد أفاده في التوضيح (قوله فلا
يقال رابع عشر ثلاثة عشر) أي عند الكوفيين وأكثر البصريين وأجازه سيديويه وجماعة قياساً فيؤتى
بتركيبين صدر ثانيهما أقل من صدر الاول بواحد كما مثله الشارح والمعنى مصر الثلاثة عشر أربع عشرة بنفسه
ويتعين اضافة الاول للثاني لان الوصف لا يعمل بالنصب الامنوناوتنوينه هنا يمتنع لتركيبه مع عشرين
لك أن تحذف عشر من الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان نوتته نصبت به الثاني محلاً (قوله جعلوا فاءهما الخ)
أي فصار أحاداً وحاداً وقبلت واوهماء لتطرقها ان كسرة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ثم أعمل الاول
كقاض دون الثاني لفتح يائه (قوله الى أن فاعل المصوغ الخ) هذا هو الاستعمال السابع (قوله ويعطف
عليه العقود) الظاهر انه حينئذ يفيد الاتصاف بمعناه مقيماً بصاحبة العشرين كالمراد فان عطفت العقود
على ما اشتق منه كثنائي اثنين وعشرين كان بمعنى بعض أو ما قبله كثنائي اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل
فتجوز فيه الاضافة والنصب ويمتنع حادي عشرين بحذف العاطف لا تمتناع التركيب مع هذه العقود قال
ابن هشام في قول الشهود حادي عشرين شهر جادي ثلاث لحنات حذف الواو واثبت نون عشرين مع
أنه مضاف لما بعده وذ كر لفظ شهر وهو لا يندكر الامع رمضان والربيعين اه قال السيوطي والمنقول عن
سيديويه جواز ذكره مع كل الشهر وهو قول الأكثر والله أعلم

(كم وكأين وكذا)

ذكرها بعد العدد لانها كناية عن (قوله كم كم شخصاً) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاً تمييزه
منصوب به وجملة سماخبره والجملة في محل جر بالكاف (قوله وأجزاء) بنقل فتحة الهمزة الى الزاى للوزن
(قوله استفهامية) أي بمعنى أي عدد فلا استفهام بها عن كمية الشيء (قوله وخبرية) أي بمعنى قولك
عدد كثير سميت بذلك لان ما هي فيه اخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قوله مفرداً منصوباً) أي
لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله السامعي وأجاز الكوفيون جمعه مطلقاً وبعضهم ان كان

(كم وكأين وكذا) ميز في الاستفهام كم بمثل ما * ميزت عشرين كم كم شخصاً

السؤال
وأجزاء تجر من ضمها * ان وليت كم حرف جر مظهر (ش) كم اسم والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم
على كم جزع سقفت بيتك وهي اسم اعداد مبهم ولا بد لها من تمييز نحوكم رجلاً عندك وقد يحذف للدلالة نحوكم صمت أي كم يوماً صمت
وتسكون استفهامية وخبرية فالخبرية سيد كرها والاستفهامية يكون ممييزها كم ميز عشرين وأخواته فيكون مفرداً منصوباً بنحو

السؤال عن جماعات لاعتد من الآحاد ككم غلما نالك أى كم صنفان أصناف الغلمان استقر والكم بخلاف كم فردانها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهما قبضت) كم استفهامية مفعول مقدم لقبضت ودرهما تمييزها منصوب بها (قوله ويجوز جره الخ) أى يرجع على النصب بالشرط المذكور وقوله بمن مضمرة أى عند الخليل وسيبويه وهى من البيانية لأنها هى التى تميز مطلقا لبيان جنس المميز وقال الزجاجى بإضافة كم اليه وعلى الأول فالشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جرح الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكر سيبويه وغيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرت كم بالإضافة كعبك كرجلا ضربت فانظره ووراء هذا التفصيل منه بان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجوازه مطلقا فلا على الخبرة وعليه حل بعضهم كم عملة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه استفهامية للتحكم وانظر هل هذا الجري بمن مقدرة كما اذا دخل عليها حرف جر أو باضافتها اليه * واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على خبر الخبر به بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة أى وان لم تجر قال الرضى ولم أعر على شاهده فردة في المطول بقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه لطافة فأقدمه الصبان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أى عندي أو مفعول محذوف أى ملكك ورجال تمييز مجرور بإضافتها اليه كتميز العشرة ومرة كتميز المائة فهو نفس على ترتيب اللف وأصلها مرة حذف الهزمة بعد نقل حركتها الى الراء (قوله ككم كآين الخ) مبتدأ وخبر أى لفظ كآين وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروف لها وهو الدلالة على عدم مبهم والتكثير وقوله وينتصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بمفرد مجرور) هو الأكثر والأصح ومنه كم عملة لك يا جري بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذقيل ولغة تميم نصب تمييزها المفرد جلا على الاستفهامية وحل عليها كم عملة بالنصب ومضى في المبتدأ شرح هذا البيت والصحيح ان الجري هنا بإضافة كم اليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن رجما يؤيدهم ما مر من كثرة جره بها نحو وكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصالها بما فان فصل منها باحد الطرفين اختير نصبه ويجوز الجر كقوله

كم بجود مقرف نال العلى * وكرم بخله قد وضعه

بجر مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الأب اذ هو من أبوه عجمي وأمه عربية أو بهما معا ككم عندي من الناس رجلا أو بجملة كقوله * كم نالني منهم فضلا على عدم * وجب نصبه لتعذر الإضافة حيث غفلت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة (تنبيه) تتفق كم الخبرية والاستفهامية في الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى المميز لا بهما معا وجواز حذفه لدليل ولزوم الصدر كاسيأتى وفي وجوه الاعراب فان تقدمها جار فحلها جار والافان كنى بهما عن الحدث أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربة أو يوماضرت وان كنى بهما عن الذوات فان لم يلها فعل ككم رجل عندي أو كان لازما ككم رجلا قام أو متعليا رافعا لميزهما ككم رجل ضرب زيد أو سببهما ككم رجل ضرب أبوه زيدا أو أخذ مفعوله ككم رجل ضربت زيدا عنده فهم ما في ذلك كاه مبتدأ وان وما بعدهما خبر وان كان متعليا لم يشغل بشئ ككم عبد ملكك فهما مفعولان أو اشغل بضميرهما أو سببهما ككم رجل ضربته أو ضربت عبده فاشغال ويفترقان في أن تميز الاستفهامية مصدر على الأصح وأصله النصب ويفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفردا وجعا وأصله الجر ولا يفصل الا ضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكثير ونخص بالماضى فلا يجوز كم غلمان سألهم والكلام معها يتمم الصدق والكذب ولا تستدعى جوابا ولا يقترب البدل منها بالهزمة بخلاف الاستفهامية

كم درهما قبضت ويجوز جره بمن مضمرة ان رايت كم حرف جر نحو بكم درهم اشتريت هذا أى بكم من درهم فان لم يدخل عليها حرف جر وجب نصبه (ص) واستعملتها بخبرا كعشرة * أو مائة ككم رجال أو مرة ككم كآين وكذا وينتصب تمييز ذين أو به صل من نصب

(ش) استعمل كم للتكثير فتميز بجمع مجرور كعشرة أو بمفرد مجرور كآية نحو كم غلمان ملكك وكم درهم أنفقت والمعنى كثيرا من الغلمان ملكك وكثيرا من الدراهم أنفقت ومثل كم

في الجميع (قوله في الدلالة في على التكثير) ظاهره في كآين دون كذا لانها كناية عن عدم مبهم قل
أو كثر ولو واحد ما مبنى (قوله وكآين) أي بفتح الهمزة وشدة الياء ممنونة لزوما ويكتب نونا لانها مركبة من
الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبهه النون الأصلية ولذا رسم في المصحف نونا وجاز
الوقف بها ومن وقف بجندفها اعتبر أصله ويقل فيها كآئن كلفظ قاض وكان بجندف المدة بعد الكاف وكآين
يسكون الهمزة وكسر الياء وكآئن بتقديم الياء على الهمزة ففيها خمس لغات والنون في السكك أصلها التنوين
وأفصحها الأولى وهي الأصل وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير ويلها كآئن كقاض وبها قرأ ابن كثير وهي
أكثر في الشعر كقوله

اطرد اليأس بالرجاء فكآئن * ألمأحم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرور بمن) خاص بكآين بدليل مثاله وأما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجز بمن اتفاقا ولا بالإضافة
خلافًا للكوفيين لأن مجزها اسم إشارة لا يقبلها باعتبار أصله وإن أمكن تغير حكمه بالتركيب فقول المصنف
أو به صل من أي تمييز ذين بالنظر للجموع (قوله وهو لا كثر) أي جزم تمييز كآين بمن أكثر من نصبه
بل أوجب ابن عصفور ومنع جزمه بالإضافة لأن تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله (قوله ومركبة)
أي مكررة وليس المراد جمعها كقوله واحدة لأن الأولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول مملكت ودرهما
تمييزها والثانية تاء كيد لها (قوله ومعطوف عليها) هو الغالب وقل ورود الأولين كافٍ للتسهيل بل منع
ابن خروف جمعها (قوله لها صدر الكلام) أي فلا يتقدم عليها عامل الاضاف وحرف الجر وحكي
الفراء أن تقدم عامل الخبر لغة وبني عليها اعرافا فلا في قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكتنا والصحيح
ان الفاعل ضمير المصدر أي الهدى أو الله ولا تخرج الآية على اللغة الرديئة وأما قوله تعالى أولم يروا كم
أهلكنا الخ فكذلك فيه مفعول أهلكتنا والجملة في محل نصب بير والتعليق عنها بكم وأنهم اليهم لا يرجعون
مفعول لأجله يروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل فيها ما قبلها كمثلها واعلم ان
كآين وكذا يفتقان مع كم في الاسمية والبناء والابهام والافتقار الى المميز وتنفرد كآين بموافقتها في المصدر
وفي التكثير تارة وهو الأغلب والاستفهام أخرى وهو نادرو لم يثبتته الجمهور ومنه قول أبي بن كعب لابن
مسعود كآين تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز بجمع ومفرد
ويخالفانها في ان كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما في وفي منع اضافتهما الى التمييز كما في وتنفرد
كآين بمخالفتها في غلبة جزم تمييزها بمن حتى قيل يوجب به ولا يدخل عليها جازم خلاف ان أجاز بكآين تبيع هذا
الثوب ولا تميز الا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدير وجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالبا الا
معطوف عليها كما في والله أعلم

(الحكاية)

(الحكاية)

درهما (ص)

(الحكاية)

هي لغة المماثلة واصطلاحا ايراد اللفظ المسموع بهيئته أو ايراد صفته أو معناه وهي اما حكاية جملة وتسكون
بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها أو معناها واما حكاية مفرد وهي ضربان حكاية اللفظ المفرد مع
استفهام ويسمى الاستثبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف والمحكي فيها صفة اللفظ وحكاية بدون
استفهام فان كان المحكم على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب دعنان تمرتان لمن قال
لهاتان تمرتان أو على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقول الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فان أو عرب واجعلها اسما

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظا جاز اعرابه بحسب العوامل وجازت حكاية على أصل
تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظا أو بفتح الأولين ويسكون الثانيين حكاية
لأصلها مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكى لم يغير سواء كان ثانيا ليشاء لا كغيره وان أعرب

في الدلالة على التكثير
كذا وكآين وبعينهما منصوب
أو مجرور بمن وهو لا كثر
نحو قوله تعالى وكآين من
نبي قتل معه وملكت كذا
درهما وتستعمل كذا
مفردة كهذا المثال ومركبة
نحو ملكت كذا كذا
درهما ومعطوف عليها مثلها
نحو ملكت كذا وكذا
درهما وكم لها صدر
الكلام استفهامية كانت
أو خبرية فلا تقول ضربت
كم رجلا ولا ملكت كم
غلمان وكذلك كآين بخلاف
كذا نحو ملكت كذا

احك باي المنكور سئل * عنه باي الوقف اوحين اصل ووقف احك المنكور بمن (١٤٣) والنون حرك مطلقا واشبعن

وقل منان ومنين بعدلى
الغان بابنين وسكن بعدل
وقل لمن قال أنت بنت منه
والنون قبل التاني مسكنه
والفتح نزروصل التاوالالف
بن باثذا بنسوة كلف
وقل منون ومنين مسكنا
ان قيل جاقوم لقوم فطنا
ان تصل فلفظ من لا يختلف
ونادر منون في نظم عرف
(ش) ان سئل باي عن
منكور منكور في كلام
سابق حكى في أى مال ذلك
المنكور من اعراب
وتذكير وتأنيث وافراد
وتثنية وجمع ويفعل بها
ذلك وصلا ووقفا فتقول
لمن قال جاءني رجل أى
ولمن قال رأيت رجلا أى
ولمن قال مررت برجل أى
وكذلك تفعل في الوصل
نحو أى يافتي وأيا يافتي وأى
يافتي وتقول في التأنيث أية
وفي التثنية أيتان وأيتان
رفعا وأيتين وأيتين جرا
ونصباً وفي الجمع أبون وأيات
رفعا وأيتين وأيات جرا
ونصباً وان سئل عن
المنكور المنكور بمن
حكى فيها ما له من اعراب
وتشبع الحركة التي على
النون فيقول منها حرف
مجانس لها ويحكى فيها ما له
من تأنيث وتذكير وتثنية
وجمع ولا تفعل به ذلك كله

وثانية لين وجب تضعيفه نحو اوق في حرف بشد الواو الياء كقوله
الأم على لو ولو كنت عالما * باذئاب لولم تفتنى أوائله
ومنه الحديث اياكم والوقوفان اللو فتتح عمل الشيطان فضاغفها وقرنها بأل اصبر ورتها اسما للفظ ويقلب
الحرف الضاعف همزة في ما ولا لسا كسكين تقول ماء ولا حرف بهمزة بعد الالف فان صح ثانيه يكن جاز
التضعيف وعدمه أفاده الفارضى وفي الرضى وشرح اللبان للسيد انه يجب تضعيف الثاني المراد لفظه اذا
أعرب صحيحا كان أو متلافاً جعل علمه الغير لفظه امتنع التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى
ووجب في المعتل لئلا يسقط حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف اه فتلخص ان أقسام الحكاية
أربعة اقتصر المصنف على الثاني وثالثها شاذ وقد علمت الباقيين (قوله احك باي) الباء لالة وظرفية
سم (قوله المنكور) أى ثابت له من صفة الاء اب وغيره وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وحدها بل
هى وصفتها بعد من خاصة (قوله في الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير
لاحك لان حكاية النكرة بمن هى نفس تحريكها واشباعها لا غيرهما كما يوتنه العطف (قوله مطلقا) أى
في أحوال الاعراب الثلاثة (قوله واشبعن) بنون التوكيد التثنية خفت للوقف لا الخفيفة والابدات
فيه انما كما قاله ابن غازي (قوله منان ومنين) بصيغة المثني فيهما (قوله الغان) بكسر الهمزة مثني الف
كذلك بمعنى مؤلف وبابنين أى معهما وهو لاف ونشر مرتب فنان الحكاية القان ومنين لابنين (قوله
وسكن) أى النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما سياتى (قوله أنت بنت) الجملة مفعول
قال ومنه مفعول قل وهى بقاء التأنيث قلبت هاء الوقف فالنون قبلها مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة
التاء تنبيه على انه تأنيث محكى لا من فيقال منت لا غتفار الساكنين في الوقف وانما حكى فيها التأنيث
دون الاعراب لسكون التاء في الوقف أبدا فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه)
أى للتثنية على ان التاء ليست لتأنيث من بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر
لدفع الساكنين (قوله مسكنا) حال من فاعل قل أى مسكنا آخرهما (قوله وان اصل) محترز قوله
وروقفا احك الخ (قوله منكور الخ) خرج المسؤول بها ابتداء فلا يحكى فيها شى بل تكون بحسب العوامل
ومفردة منكرة لا غير مثل من وشذ قوله باي كتاب أم بأية سنة * ترى جهنم عار على ونحسب (قوله
فتقول لمن قال الخ) فإى في جميع الامثلة المذكورة استقهامية معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو
ما فهم من الحركات والحروف أو هى لحكاية ما فى اللفظ المسموع والاعراب مقدر قولان فعلى الاول
تكون بحسب مثل عوامل المحكى لكن في نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها
اصدارتها أى أى جاء وقال الكوفيون فاعل محذوف ليطلق المحكى واستفهام الاستثبات لا يلزم الصذر
عندهم ما التانيية فمفعول محذوف مؤخر لما ذكر أى أيارأت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه
أى باي مررت وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وبقاء عمله شاذ وعلى القول الثاني تكون مبتدأ دائماً
محذوف الخبر أى أى هو أو هم مثلاً ورفعه مقدر لحركة الحكاية أو حرفها مطلقاً وقيل ظاهر في الرفع اذ لا
ضرورة لتقديره (قوله وان سئل عن المنكور) أى العاقل لا اختصاص من به بخلاف أى وانما اختصت حكاية
الصفة من بالسؤال عن نكرة لانها عدم تعيينها يكثر السؤال عنها خفف فيها بحذف المسؤول عنه والحقاق
صفته لمن بخلاف المعرفة فتذكر بمن من غالبها محكية أو غير محكية (قوله وتشبع الحركة) أى التي اجتلبت
للا حكاية بالحروف التي بعدها انما هى اشباع لمادة الوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع
بل اجتلبت للحكاية أولاً فلزم تحريك ما قبلها وصححها أبو حيان وقيل بدل من التنوين في المحكى ومن
مبينة على سكون مقدر منعه حركة الحكاية أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أولاً وليست منان ومنين

الاوفا فتقول لمن قال جاءني رجل منون لمن قال رأيت رجلا منان لمن قال مررت

علامة التأنيث تاء أو ألف * وفي أسام قدسروا التاء كاستغف ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير (ش) أصل الاسم ان يكون مذكرا والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير (١٤٥) هو الاصل استغنى الاسم المذكور عن

علامة تدل على التذكير
ولكون التأنيث فرعاً عن
التذكير افتقر الى علامة
تدل عليه وهي التاء
والالف المقصورة أو
الممدودة والتاء أكثر
في الاستعمال من الالف
ولذلك قدسرت في بعض
الاسماء كمين وكنف
ويستدل على تأنيث مالا
علامة فيه ظاهرة من
الاسماء المؤنثة بعود الضمير
اليه مؤنثاً نحو السكتف
نمشتها والعين ككنها
وبما أشبه ذلك كوصفه
بالمؤنث نحواً كانت ككتفا
مشوية وكرد التاء اليه في
التصغير نحو كتيقة ويديته

(ص)

ولا تلي فارقة فعولاً
أصلاً ولا المفعول والمفعول

كذلك مفعول وماتيه
تالفرق من ذي فشدوذ

فيه

ومن فعيل كقتيل ان تبيع
موصوفه غالباً التامتنع

(ش) قد سبق ان هذه

التاء تميزت في الاسماء

لتمييز المؤنث من المذكر

وأكثر ما يكون ذلك في

الصفات كقامم رقائمة وقاعد

وقاعدة ويقبل ذلك في

الاسماء التي ليست بصفات

ليرقل والتذكير كقال المعرب والمبني والتكسرة والمعرفة لانه لم يمتنه هنا قصدا وان لزم من بيان التأنيث
بيانه بخلاف ما ذكر **(قوله)** علامة التأنيث الخ أي التأنيث السكأن في مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب
الاصل كطلحة فخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والألف كالسكر في أنت والنون في
هن **(قوله)** تاء أو ألف لم يعبر بالهاء لان التاء أصل عند البصريين ولتشمل تاء الفعل الساكنة وأشار
بالواو لعدم اجتماعهما فلا يقال ذكراً وأما علاقة لنبت وارطاة لشيء جرح فالفهما مع التاء للإخلاق بجرح
ومع عدمها للتأنيث سم وفيه انه في حالة عدم التاء منها ما يحتمل أن ألفهما للإخلاق أيضاً كما هو سمياني
فتدبر **(قوله)** وفي أسام جمع أسماء جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهى الجوع كجوار
(قوله) والالف المقصورة هي ألفاينة زائدة على بنية السكامة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك
الأنه يزداد قبلها ألف فتقلب هي همزة كاسمياني عن البصريين **(قوله)** أ كثر الخ أي وأظهر دلالة
على التأنيث لانها لا تلبس أما الالف فتلبس بالف الخالق والتكثير فيحتاج الى تمييزها باسمياني **(قوله)**
ولذلك قدسرت أي ولان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف بخلاف الالف **(قوله)**
مالا علامة فيه أي عما هو مجازي التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والاوجب تذكيره
وقد مر ذلك في باب الفاعل مع التفصيل بين الحقيقي والمجازي موضحاً منظوماً مع حكم الالفاظ المقصودة
فانظره **(قوله)** كوصفه الخ أي وكذا تأنيث خبره أحواله أو عدده أو اشارته أو فعله **(قوله)** في التصغير
هذه العلامة تختص بالثلاثي وبالرباعي اذا صغر للترخيم ككنيقة وذريعة تصغير عناق وذراع **(قوله)** نحو
كتيفة ويديته أي من الاعضاء المزدوجة فانها مؤنثة كمين وأذن ورجل وغير المزدوج مذكر كذنا
التصريح وهو غير مطرد فمن المزدوج الحاجب والصدغ والحد واللعجى والمرفق والزند والكوع
والكرسوع وهي مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكك والعصا والابط والخرس مما يذكرون مؤنث
وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتبعه الجوهري وغيره ومن المنفرد السكبد والكركش وهما مؤنثان
والعنق واللسان والقفا والمتمى والمعى تذكر وتؤنث أفاده الغارضي بزيادة من فتح الباري وبعضه في
المصباح **(قوله)** ولا تلي أي التاء فارقة أي بين المذكر والمؤنث اما غير الفارقة فتلي فعولاً كغيره
كقوله من المثل وفروقة من الفرق بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيها مالمبالغة للفرق ولذا لم يحق
المذكر والمؤنث **(قوله)** ولا المفعول بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعول **(قوله)** تا الفرق بقصرنا
واضافتها للفرق **(قوله)** ومن فعيل) متلقى بفتح الواقع خبراً عن التاء وكقتيل حال من فعيل لقعد
لعظه وجواب الشرط محذوف للدلالة تمتنع عليه **(قوله)** لتمييز المؤنث أي الاصل فيها ذلك بتكثير
زيادتها في الاسماء لتمييز الواحد من الجنس في المخالقات كشجر وشجرة والمصنوعات كالبن والبنية وقد
ترادف في الجنس لتمييزه من الواحد ككفاة وكهم وقد تأتي للبالغية كراوية لكثير الرواية أولتاً كينها
كعلامة ونسابة وتأتي في الجمع عوضاً عن ياء النسب التي في المفرد كاشعبي واشاعثة وقد تعوض عن فاء
نحو عدة وعين إقامة ولا مئة سنة أو عن مدة تفعيل كتركية وقد تأتي لمجرد تكثير حروف السكامة كقربة
وبلدة وغرفة وغير ذلك وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا
التي للبالغية أولتاً كينها فانسلخت عن التأنيث فتأمل **(قوله)** ويقبل ذلك في الاسماء أي أسماء
الاجناس الجامدة بدليل مثاله لانها أكثر في الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر **(قوله)** وانسانة في الفاسوس
امرأة انسان وبالله لغة عامية وسمع في شعر كانه موله

(١٩ - خضري) ثاني كرجل ورجلة وانسان وانسانة وامرأة وأشار بقوله يولاتي فارقة فعولاً في الآيات الى ان من

الصفات مالا تلي حقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فاعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلاً واحترز بذلك من الذي بمعنى مفعول

والجاء جعل الاول أصلا لانه أكثر من الثاني وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكر وصابر فيقال للمذكر والمؤنث صبور وشكور بلا تاء نحو هذا رجل شكور وامرأة صبور فاذا كان فعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء في التأنيث نحو كوبة بمعنى مركوبة وكذلك لانحقي التاء وصفا على مفعال كامرأة (١٤٦) مهذا وهي الكثيرة الطنروها والنديان أو على مفعيل كامرأة معطير من

صطرت المرأة اذا استعملت الطيب أو على مفعول كعشم وهو الذي لا يثنيه شيء عما يريد وهو من شجاعته وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لا يقاس عليه نحو عدو وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة * واما مفعيل فاما ان يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فان كان بمعنى فاعل لحقته التاء في التأنيث نحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد حذف منه قليلا قال الله تعالى ان رجعة الله قريب من المحسنين وقال تعالى من يحيي العظام وهي رميم وان كان بمعنى مفعول واليه أشار بقوله كقتيل فاما ان يستعمل استعمال الاسماء أولا فان استعمل استعمال الاسماء أي لم يتبع موصوفه لحقته التاء نحو هذه ذبيحة ونطيحة وأكيلة أي مذبوحة ومنطوحة وما كولة السبع وان لم يستعمل استعمال الاسماء بان تبع موصوفه حذف منه التاء غالبا نحو مررت

لقد كسنتني في الهوى * ملابس الصب للغزل * انسانة فتانة *

بدر الدجى منها خجل * اذا زنت عيني بها * فبالدموع تغسل

اه (قوله لانه أكثر) أي ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) يفيد عدم وجوبها بل انها قليلة (قوله مهذار) بالذال المعجمة (قوله عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لامن وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس بشاذ (قوله وميقان) من اليقين أي لا يسم شيئا الا ييقنه وتحققه (قوله لحقته التاء في التأنيث) أي فرقا بينه وبين مفعول بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل يطرد من اللازم نحو ظرف ورجم فصار كفاعل بخلاف الثاني فانه سماعي لا ينقاس ف فعل من الافعال فكان بعيدا عن فاعل فلم يعط حكمه من التأنيث (قوله وقد حذف منه) أي حذله على فاعيل بمعنى مفعول كما جعل هذا عليه في لحاقه التاء كاسيأتى (قوله وهي رميم) مبنى على انه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي عر موم فليس من القليل وكذا قرىب أي مقربة وقيل انما حذف التاء لتأويل الرجعة بالغمران أو على حذف مضاف أي اثر رجعة الله قريب وقيل غير ذلك (قوله أي لم يتبع موصوفه) أي لم يتبعه لفظا ولا معنى بان لم يحجر على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل نخرج ما علم موصوفه بقرينة كاشارة اليه أو ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلان تلحقه التاء فالمدار على العربة وان لم يتبعه لفظا فاول قال المتن ومن فاعيل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التاني حذف

لكان أوضح (قوله لحقته التاء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف تغني عن في ذلك وهذا التعليل موجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صبوراً ومهذاراً ومعطراً ومغشماً ولم يفرقوا في حذف تأنيها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فالكل سواء أو بالسمع وهو الظاهر فلا اشكال اه سيوطي (قوله بان تبع موصوفه) أي ولوتقدير كاسر والمراد الموصوف المعنوي فيشمل ما اذا كان الوصف خبرا أو حالا أو بيانا لا خصوص النعت النحوي (قوله وقد تلحقه التاء) أي تشبيها بمفعيل بمعنى فاعل كاسر (قوله وذات) اعتراض بانه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو حراء هي الألف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تعد مع ان هذا لم يقله أحد بل هي عند الاخفش اواف والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الالف قبلها كاسر ويحاج بان الاضافة في ذات مد لادنى ملابس والمعادنها مصاحبة وتابعة للذات فيجوز على أحد المذهبين الأخيرين ويحمل على مذهب البصريين لانه المختار والمراد انها مشتملة على المد من اشمال الكل على جزئه فيجوز على مذهب الاخفش غاية الامر أنه أطلق الالف على مجموعهما (قوله أنى الغر) أي نحو الالف التي في اسم الانثى من الغر وهو غراء كحمر وحراء (قوله والاشتهار) مبتدأ وفي مبانى صفته أي الكائن في مبانى ويديه خبره والمراد بالمبانى الالفاظ التي تحمل فيها الالف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من أوزان المقصورة بالنظر لمجموعها الماسياتنى (قوله أبى) بضم الهمزة وفتح الراء والباء الموحدة (قوله والطول) بالضم أفعل تفضيل مؤنث أطول كفضلى وأفضل (قوله كشمى) مؤنث شيعان مثال لاسفة (قوله وكبارى) الكاف اسم بمعنى مثل عطف على أبى أو على وزن وكبارى بضم الحاء المهملة فوحدة اسم طائر يستوى فيه الواحد المذكر وضميره طويل العنق

والمنقار

بأمرأة جريح بعين كحيل أي مجرحة ومكحولة وقد تلحقه التاء قليلا نحو خصلة ذميمة

أي مذمومة وفعلة جيدة أي محمود (ص)

والاشتهار في مبانى الاولى * يديه وزن أبى والطولى * ومطوى ووزن فعلى جعاً * أو مصدرا أو صفة كشعبى وكبارى

هو اعز لغير هذه استندارا

(ش) قد سبق ان ألف

التأنيث على ضربين

أحدهما المقصورة كحلى

دكبرى والثانى المدودة

كحمرأ وضراء ولكل

منهما أوزان تعرف بها فأما

المقصورة فلها أوزان

مشهورة وأوزان نادرة

فمن المشهورة فعلى نحو

أربى للداهية وشعبى

لموضع ومنها فعلى اسما

كبهى لنبت أوصفة

كحبلى والطولى أو

مصدرا كرجعى ومنها

فعلى اسما كبرى لنهر

أو مصدرا كمرطى لضرب

من العدو أو صفة كحيدى

يقال حمار حيدى أى

يحيد عن ظله للنشاطه قال

الجوهري ولم يجئ فى نعوت

الاند كرشى على فعلى غيره

ومنها فعلى جمعا كصرعى

جمع صريع أو مصدرا

كدعوى أو صفة كشعبى

وكبلى ومنها فعلى كبحارى

أطأرو بفتح على الذكر

والانثى ومنها فعلى

كسمهـى للباطل ومنها

فعلى كسبطرى لضرب

من المشى ومنها فعلى

مصدرا كذكرى

أو جمعا كظربى جمع ظربان

دهى دويبة كاهرة مثناة

الرجح ترجم العرب انها تقسو

فى ثوب أحدهم اذا صاها ولا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وكحجلى جمع حجل وليس فى الجمع ما هو على وزن فعلى غيرهما ومنها فعلى

كحشيشى بمعنى الحش ومونها

والمنقار مادى اللون شديد الطيران كثير السلاح أى الروث وهو ما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو ما كثر ولدها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل (قوله سمهـى) بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح الواو واحدة وسكون الطاء المهملة بعد هاء (قوله وحثيى) بهملة مكسورة فثلاثين أولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتية (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشدة الراء وبتأنيث الكاف مع فتح الفاء أشموى (قوله خيلطى) بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين المعجمة وشدة القاف (قوله استندارا) أى ندورامفعول اعز بمعنى انسب (قوله ولكل منهما أوزان) ذكر المصنف للمقصورة اثني عشر والمدودة سبعة عشر (قوله فن المشهورة فعلى) أى بضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المثنى وقد استشكل الموضع بندوره فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه إلا ربى للداهية وأربى بالنون لحب يعقابه الابن ورجعى بضم فمهملة فوحدة لكسب الفاعل وشعبى بمعجمة فمهملة فوحدة وأدعى بدال مهملة فميم ورجعى بضم فنون ففاء لموضع وهو فى المدودة كثير وسيأتى آخر الباب فهو من الأوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمهـى وخيلطى وشقارى من الالبية الشاذة الآن يراد المجموع كما مر (قوله ومنها فعلى) أى بضم فسكون كبهى لنبت أى فالفه للتأنيث فلا تفتحها لتاء وفولهم همزة شاذ وقيل لللاحق وأما الذى بمعنى الشجاع فهمة بالتاء (قوله ومنها فعلى اسما) أى بفتحات وعدة فى التسهيل من المشترك ومنه مع المدودة قراءه وفتحاء لموضعين ويقصر ان أيضا ابن دأناهم مهملة فهمزة فثلاثة وميم الامة ولا يحفظ غيرها (قوله كبرى) بموحدة فراء فمهملة نهر بدمشق (قوله كمرطى) بميم فراء فطاء مهملة مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة كمرطى وبشكت بشكى بموحدة فجمجمة وحزت جزى بجمع فميم فزأى أى أسرع والافعال الثلاثة بوزن ضرب ومصادرهما على فعلى (قوله كحيدى) بمهملتين بينهما تحتية (قوله فعلى جمعا) أى بفتح فسكون وهو من الأوزان المشتركة فى الصفة ومنه فى المدودة جراء واحترز بقوله جمعا الخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون ألقه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كرضوى وسامى وقد تمد كالعواء أحسن منازل القمر ويقصر أيضا ولللاحق أخرى كلقاة بالتاء ومما فيه الوجهان أربى لشجر يدفع به وتلقى لنبت وتترى بمعنى متواترين فن نونها جعل الالف لللاحق ومن لم ينون جعلها للتأنيث (قوله فسالى) بضم الفاء ويجبى اسما كبحارى وسامى وجمعا كسكارى قيل وصفة لمفرد كجمل علادى بعين ودال مهملتين أى شديد (قوله ومنها فعلى كسمهـى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشبة فيها تخفرو دقى بهملة ففاء ففاف بوزنها مشبة بتدقق واسراع (قوله فعلى مصدرا) أى بكسر فسكون ولم يطلتها كالمصنف بل قيد بالصادر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون لللاحق ان نونت كمرعى للرجل الذى لا يلم وانظر الاشموى (قوله ظربى) بطاء مشالة فراء فوحدة (قوله ظربان) بفتح فسكون أو بكسر فسكون (قوله تمسوا الخ) أى فى جعل فسوه سلاحا يحترزه فلا يقرب به أحد الا أرسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه ففرق الابل لفارها من فسوه ويدخل حجر الضب فى فسوه عليه ثلاثا فى شى عليه فيأكله وأولاده (قوله وكحجلى) بهملة فميم جمع حجلة بفتحات طائر (قوله فعلى) أى بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يجبى الا مصدرا كحشيشى مصدر حش أى طلب بشدة على غير قياس وجعله فى التسهيل من المدودة أيضا كخصيصاء للاختصاص ونخيراء للفخرو ويقصر ان

فعلى نحو كبرى لوعاء الطمع ومنها فبلى نحو خلى لالاختلاط ويقال وقعوا في خبايطى أى اختلط عليهم أمرهم ومنها فعلى نحو شقارى
لنبت (ص) لمداه فعلاء أفعله * مثلث العين وفعلا س ففعلا فاعولا * وفاعلاء فعليا مفعولا ومطابق العين فعلا لا وكذا *
مطابق فاء فعلاء أخذنا (ش) (١٤٨) لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة نبتة المصنف على بعضها ففاعلاء

(قوله فعلى) بضم الاولين وشد الثالث (قوله فعلى) أى بضم الاول وفتح الثانى مشددا ومنه فبلى لسوع
من الخلو يسمى الناطف والغيزى للغزول يسمع منه مع الممدودة الاقوالم هو عالم بدخيلته أى بأمره
الباطن (قوله فعلى) أى بضم الاول وشد الثانى ومنه الخبازى المعروفة وتخفف بأوهاو يقال خبيرة
(قوله مثلث العين) حال من فعلاء وضافته لفظية فلا يتعرف بها (قوله ومطابق العين) حال من
فعلى ومطابق فاء حال من ضمير أخذنا الرجوع الى فعلاء أى غير مقيد بحركة (قوله كديمة هطلاء) الكديمة
مطر بالرعد ولا برق (قوله سحاب هطل) أى بكسر الطاء ويقال هطل هطالا بكسر الهاء (قوله روعاء) قيل بالراء
والعين المهملة من راع الثأب ذهب منه ويسرة لكن فى الصحاح فى باب العين المهملة والروعاء من النوق
الحديدة النؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به الذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه
فتدبر (قوله تهطل هطلا) كتنصر نصر او هطلا بفتحات وتهطلا بفتح المثناة فوق (قوله مثلث
العين) أى مع فتح الهمزة (قوله ومنها فعلا) أى بفتح فسكون فتح (قوله لائى العقارب) أى
ولم كان أيضا (قوله ومنها فعلاء) أى بكسر الفاء (قوله كقر فضاء) بضم الاول ويجوز فى ثالثة الفتح
والضم يقال فعد القر فضاء اذا قعد على قدميه وأليمه وألقى بطنه بفخذه (قوله لجر) بضم الجيم
وسكون الحاء المهملة من جرة بوزن عنبة جمع حجر كفى المصباح (قوله فعليا) بكسر الفاء واللام وسكون
العين (قوله فعلا مطلق العين) أى مع فتح الفاء (قوله دبوقاء) بدال مهملة فوحدة ثم كاف (قوله
للعدرة) بفتح المهملة وكسر المججمة هى الفضلة الغليظة (قوله برساء) بفتح الواو وحدة والراء والسين
المهملة (قوله فى البرساء) أى بمدودا (قوله وكثيرا) بالمثلثة اسم لبر كفى الفارضى (قوله مطابق
الفاء) أى مع فتح العين (قوله خيلاء) بضم المججمة وفتح التحتية (قوله جنفاء) بفتح الجيم
والنون والفاء (قوله وسيرا) بكسر السين المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى نبت
أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

(المقصور والممدود)

قال الجار بردى هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان اصطلاحا على المبني ولا الفعل والحرف أى كإفئده
تعريف الشارح وقولهم فى هؤلاء مدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء مدودان
اه ويرد عليه اطلاقهما على أنى التأنيث اطلاقا شاعرا كالالف المقصورة والممدودة كما يطلقان على الاسم
المشتمل عليهما كجبل وصحراء ويعدا أنه ليس حقيقة عرفة الآن يستثنيا من غير المتمكن فتأمل ثم
ما قيل ان تعريفى الشارح يشملان نحو حبلى وصحراء مع انها قد تقدم ما قبل فذكرهما ثانيا تذكرا ليرد بان
ذكرهما السابق من حيث التأنيث ودخولهما هنا من حيث المد والقصر فلا تكرر على ان ذكر العام
بعد الخاص لا يعتكر اكرار تدبر (قوله اذا اسم) أى صحيح (قوله وكان ذا نظير) أى من المثل وقوله
كلا سلف مثال للصحيح المستوجب للفتح لم يمثل لنظيره من المثل (قوله كفعل) بكسر ففتح وفعل
بضم ففتح وفعله بكسر فسكون والثانى بضم فسكون وهذا عطف على قوله كلا سلف بتقدير العاطف كما قاله
ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب الفتح أعم من كونه صحيحا ومعتلا وقوله نحو الدى مثال للمعتل من
هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعله مثالا لقوله فلنظيره المثل اسخ

اسما كصحراء أو صفة
مذكروها على أفعل كحمره
أو على غير أفعل كديمة
هطلاء ولا يقال سحاب
أهطل بل سحاب هطل
وكفولهم فرس أو ناقة
روعاء أى حديدة القياد
ولا يوصف به الذكر منها
فلا يقال جبل أروغ
وكامرأة حسناء ولا يقال
رجل أحسن وأهطل تتابع
المطر والدمع وسيلانه
يقال هطلت السماء تهطل
هطلا وهطلا ناهطا لا ومنها
أفعلاء مثلث العين نحو
قولهم لليوم الرابع من أيام
الاسبوع أربعاء بضم الباء
وفتحها وكسرها ومنها
فعلاء نحو عقرباء لائى
العقارب ومنها فعلاء نحو
قصاصا للقصاص ومنها
فعلاء كقر فضاء ومنها
فاعولاء كعاشوراء ومنها
فاعلاء كقاصصاء لجر من
جيرة البر بوع ومنها فعليا
نحو كبرياء وهى العظامة
ومنها مفعولاء نحو مشيخوا
جمع شيخ ومنها فعلاء
مطابق العين أى مضمومها
ومفتوحها مكسورها نحو
دبوقاء للعدرة وبراء لغة

كما

فى البرساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري أى البرساء هو أى الناس هو وكثيرا

ومنها فعلاء مطابق الفاء أى مضمومها ومفتوحها ومكسورها نحو خيلاء للتكبر وجنفاء اسم مكان وسيرا لبرد فيه خطوط صفر (ص)
(المقصور والممدود) اذا اسم مستوجب من قبل الطرف * فهاو كان ذا نظير كلا سلف فلنظيره المثل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر
كفعل وفعل فى جمع ما * كفعله وفعله نحو الدى (ش) المقصور هو الاسم الذى

حرف اعرابه ألف لازمة فخرج باللام الفعل نحو يرضى ويحرف اعرابه ألف المبني نحو اذا وبلازمة المثني نحو ازيدان فان ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب والمقصود على قسمين قياسي وسماحي فالقياسي كل اسم معتل له نظير من الصحيح ملنزم فتح ما قبل آخره وذلك كمصدر الفعل اللازم الذي على وزن فعل فانه يكون فعلا بفتح الفاء والعين نحو أسف (١٤٩) أسفا فاذا كان معتلا وجب قصره

نحو جوى جوى جوى فان نظيره من الصحيح الآخر ملنزم فتح ما قبل آخره ونحو فعل في جمع فعلة بكسر الفاء وفعل في جمع فعلة بضم الفاء نحو مرمى جمع صرية ومدى جمع مدية فان نظيره من الصحيح قرب وقرب جمع قرية وقرية لان جمع فعلة بكسر الفاء يكون على فعل بكسر الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم الفاء يكون على فعل بضم الاول وفتح الثاني والهمي جمع دمية وهي الصورة من العاج ونحوه (ص) وما استحق قبل آخر ألف فالتدبر في نظيره حتما عرف كمصدر الفعل الذي قد بدنا بهمز وصل كارعوى وكارتأى (ش) لما فرغ من المقصور شرع في الممدود وهو الاسم الذي آخره همزة تلي ألفا زائدة نحو جراء وكساء ورداء فخرج باللام الفعل نحو يشاء بقوله تلي ألفا زائدة ما كان في آخره همزة تلي ألفا غير زائدة كما وآء جمع آء وهو شجر

كأن الاسف مثال للصحيح كما قاله سم وأقرره لئلا يوهم انه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر والحاصل ان الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتله مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين في الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتح حتين وقد أشار الى هذا مقتصر على تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعلة على فعل وفعل وقد صرح به واقتصر على تمثيل معتله بالهمي ففيه شبه احتباك ومنها اسم مفعول غير الثلاثي كمكرم ومحترم فان معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كمعطى ومصطفى ومنها فعل سواء كان للتعجيل كقصي نظير أفضل أم لا كما عني وكاجر ومنها جمع فعلى بالضم أنثى أفضل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصي ودنى جمع قصوى ودنيا وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للحال فيه لان الالف محل الاعراب لا نفسه وهذا التعريف لما يعي القياسي والسماحي وكذا ان يعرف الممدود الآتي بخلاف تعريف المتان ففاصر ان على القياسي منهما (قوله نحو يرضى) هو خارج ايضا بقوله لازمة لان ألفه تذهب للجزم (قوله المبني) أي سواء كان اسما كذا ومني أو فعلا كرمي ودعا أو حرفا كعلى والى فشكل ذلك لا يسمى مقصورا اصطلاحا (قوله المثني) مثله الاسماء الخمسة لذهاب ألفها رفعا وجرالا يقال ألف المقصور تذهب اذا نون فلا تكون لازمة لان المحذوف لعلة تصريفية كالثابت (قوله قياسي) هو وظيفة النحوى والسماحي وظيفة اللغوى الذى يسرد الفاظ العرب ويفسرها (قوله كل اسم معتل) الاولى محل لان المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا والمحل هو المغرب وهو المراد هنا لان الامم لا يوصف بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا وأما قول المتان المحل الآخر فالاولى في المعتل لانه هو الذى يصح فيه تعليل ثبوت القصر اما المحل وهو المغرب فالقصر ثابت فيه فلا معنى لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى جوى) بالتجيم كفتح فرحا وهو الحرقه من حزن أو عشق (قوله فان نظيره الخ) المراد المناظرة في الوزن ونوع الاسم كالصدرية والجمعية لخصوص الوزن (قوله صرية) بالراء هو الجبال ومدينة بالهال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب ما قبله (قوله وما استحق) أي من الصحيح وألف مفعوله وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله في نظيره أي من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا تطرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو جراء الخ) هو داخل في تعريف الشرح لالمتان لما سياتى (قوله كاء) أي فلا يسمى ممدودا كائنص عليه الفارسي اعروض مسده لان ألفه بدل من الواو في موه لازائدة (قوله وآء) بهمزتين بينهما ألف وكذا آء كجام وجامه وانظرا أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أي معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان ان نحو حبلى وسجرا من السماحي لا القياسي لانهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فنقلب ان عن أصل كالاينفى وقد توقف في ذلك وسببنا عن الغراء ما يصرح بأن نحو جراء من الممدود قياسا الا ان يقال المراد هنا القياسي غيرهما التقدم الكلام على ما ينقسمان فيه من الاوزان فتدبر (قوله وارثاى) بوزن افتعل من الرأى أي التدبر يقال ارثاى في أمره ارثاء اذا تدبره وأصله ارثاى ارثاى كافقتل افتلا قبلت ياء الفعل ألفا لا افتتاح ما قبلها و ياء المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالا على صوت أو مرض فان قياسه فعال بالضم كغاء لصوت ذوات الخلف وثقاء

والممدود أيضا كالمقصود قياسي وسماحي فالقياسي كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملنزم زيادة ألف قبل آخره وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى ارعواء وارثاى ارثاء واستقصى استقصاء فان نظيره من الصحيح انطلق انطلاقا واقتصدرا واقتصدرا واستخرج استخرجا

وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى إعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم أكراما (ص)
والعادم النظير ذاق قصر وذا * متبقل كالجحي وكالحداء (ش) وهذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والمدود السماعي وضما طعما
ان ما ليس له نظير اطر دفتح ما قبل آخره قصره وقوف على السماع وما ليس له نظير اطر دز ياءة الالف قبل آخره فده مقصور على السماع فن
المقصور السماعي الفتى واحدا والفتيان (١٥٠) والجحي أى العقل والثرى التراب والسنا الضوء ومن المدود السماعي الفتاة

حادثة السن والثناء الشرف
والثناء كثرة المال والحداء
العمل (ص)

وقصر ذى المد اضطرارا جمع
عليه والعكس يخلف يقع
(ش) لاخلاف بين
البصريين والكوفيين
في جواز قصر المدود
للضرورة واختلاف في جواز
مسد المقصور فسند
البصريون الى المنع
وذهب الكوفيون الى
الجواز واستدلوا بقوله
يالك من تمر ومن شيشاء
يشب في المسعل واللاه
فسد اللاه للضرورة وهو
مقصور (ص)

كيفية تثنية المقصور
والمدود وجههما تصحيحا
آخر مقصور نشي اجعله يا
ان كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذي الياء له نحو الفتى
والجامد الذى أميل كنى
في غير ذاق قلب واو الالف
وأولهما كان قبل فدا لاف
(ش) الاسم المتمكن ان
كان صحيح الآخر أو كان
منقوصا لحقته علامة التثنية
من غير تغيير فتقول

بمثلة فحجمة لصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظير همنان من الصحيح بعام لصوت الظبي وبدوار
لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عداة كضارب ضرابا وقاتل قتالا وغير ذلك
(قوله والعادم النظير) مبتدأ خبره بنقل وذاق قصر وذامد حالان من المستكن في الخبر أى العادم
النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذاق صراح وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي ومرفاهيه (قوله كالجحي
الح) لفون شر مرتب فالجحي بمهملة الجيم مقصور لا غير والحداء بمهملة فحجمة بمدود لا غير لكن قصره
لوزن (قوله فن المقصور السماعي الح) أى لانه ليس لها نظير من الصحيح بمائتها في جميع الاوصاف
من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب (قوله مجمع عليه) أى في
الجملة والاف قد منعه لغراء فيا له قياس يوجب مده كفعلا مأفول ويرده في السماع (قوله قصر المدود) أى
لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله * لا بد من صنعا وان طال السفر * (قوله يالك الح)
بالتشبيه ولك خبر مبتدأ محذوف أى لك شئ ومن للبيان كذا في الصبان وفيه نظر لعدم ملائمة للمعنى
فالظاهر انه كقوله لم يالاء والعشب تجبمان كثرتهما فيا واللام للاستعانة استعمالا في النجيب مجازا ومن
تمر بيان لكاف كقوله فيا لك من ليل كأنه قيل انضر يا تمر ليتجيب منك فالمدادى في الحقيقة هو الكاف
فتدبر والشيشاء بمجمعتين أولا هما مكسورة بينهما تحتية هو الشيص أى التمر الذي لم يشد حبه ويشب
بفتح الشين أى يتعلق والمسعل بفتح الميم العين المهملة موضع السعال من المقي واللاه جمع لهواة ككسرى
وحصاة وهي لغة مطابقة في أقصى سقم الحنك والله أعلم

(كيفية تثنية المقصور والمدود وجههما تصحيحا)

اقتصر عليهما الوضوح تثنية غيرهما رجعه وان كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا عاما
تتميز محمول عن المضاف اليه أى وكيفية تصحيح جمعهما أو حال من جمع أى تصحيحا ولم يذ كر تكسيرا هما
لان له بابا يخصه (قوله رابعة الح) أى سواء كان أصليا ياء كسرى من سميت أو واوا كذا كره (قوله
قلت ياء) أى لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة ونفذها ياء كسرى
عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلت ياء غير الثلاثي رجوعا الى أصلها في نحو
مسمى كارجعت اليه في نحو فني وحلا على الفعل غير الثلاثي في نحو ملهى رد لوار وفيه الى الياء كاهليت
واصطقيت من اللهو والصغوة كاسيأتى في قوله

* والواو لا ما بعد ففتح يا انقلب * وأما في الجامد الذى أميل فلان الامة في المفرد تنحو بالالف نحو الياء
فردت الياء في التثنية أماما لم يعمل فلم يلاحظ فيه الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هي التي في
حرف أو شبهه كإثو خدمن مثاله تبع لابن الحاجب واطهار ابن المصنف وجعل المرادى ألفهما أصلية ومثل
مجهولة الاصل بنحو الدد ابد الدين مهماتين كالفتى وهو اللهو قال لانه لا يدري أى عرو أو ياء اه أى لانه
ليس له أصل يرجع اليه في الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن أصلها
والظاهر في ألف موسى ونحوه من الاسماء الاعجمية انها من المجهولة بمعنى انه لا يدري اهي زائدة ككبلى

في رجل وجارية وقاض رجلان وجارياتان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما نذكره

الآن وان كان مدودا فسيأتى حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلت ياء فتقول في ملهى ملهيات وفي مستقصى
مستقصيان وان كانت ثالثة فان كانت بدلا من الياء كفتى ورعى قلت أيضا ياء فتقول فتيان ورحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل
وأميلت فتقول

في متى علمت بيان وان كانت الثالثة بدلا من واو كعصا وقفا قلبت واو افتقول عصوان وفقوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل
كأن علمت افتقول الوان فالخصل ان ألف المقصور تغلب ياء في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلا من ياء
الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأملت وتغلب واو في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلا من الواو والثاني اذا كانت ثالثة مجهولة
الاصل ولم تمل وأشار بقوله وأولهاما كان قبل فداً ألف الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور أعني قلب الالف ياء أو واو لحقتها
علامة التننية التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ما قبله والنون المكسورة جوا ونصبا (ص)
وما كصحاء بوأونيا * ونحو علماء كساء وحيا بوأوا همز وفي ما ذكر * صحح وما شذ على نقل قصص (ش) لما فرغ من
الكلام على كيفية تننية المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تننية (١٥١) الممدود والممدود اما أن تكون همزة

بدلا من ألف التأنيث أو
اللاحق أو بدلا من أصل
أو أصلا فان كانت بدلا من
ألف التأنيث فالشهور
قلها واو افتقول في صحراء
وجراء صحرا وان جروا وان
وان كانت لللاحق
كعلماء أو بدلا من أصل
نحو كساء وحيا جاز فيها
وتجهان أحدهما قلها واو
فتقول علماء وان وكسا وان
وحيا وان والثاني ابقاء
الهمزة من غير تغيير فتقول
علماء آن وكسا آن وحيا ان
والقلب في الملحقة أولى من
إبقاء الهمزة وإبقاء الهمزة
المبدلة من أصل أولى من
قلبها واو وان كان الهمزة
الممدودة أصلا وجب
إبقاؤها فتقول في قسراء
ووضاء قرا آن ووضا آن
وأشار بقوله وما شذ على
نقل قصص الى ان ما جاء من

أم أصلية أم منقلبة وموسى الحسيد قبل وزن حبلى فالله زائدة للتأنيث وقبل مذكر بوزن مفعول من
أوسيت رأسه حلقه فالله عن ياء أماده في الصحاح (قوله في متى علمنا) قيد به هنا وفيما يأتي لأنه قبل
الصلمية لا يثنى ولا يوصف بالقصر لبعده (قوله ونحو علماء) مبتدأ وكساء وحيا عطف عليه وبواو خبره
وقوله صحح أي همزه رجوا فلا يجوز إبدالها (قوله كعلماء) بكسر العين المهملة هي عصابة العنق وأصلها
علماء بن ياء للاحقها بقرطاس فغلبت همزة لتطرفها الترانة زائدة (قوله في الملحقة) بكسر الحاء
لأنها ألحقته مدخولها بغيره وانما ترجع قلبها الشبه بالهمزة في أنها بدل عن حرف زائد (قوله إبقاء
الهمزة الخ) أي لقرينها من الاصل بابدالها من أصل (قوله فراء) هو الناسك المتعبد ووضاء هو الوضوء
حسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كسأل ووضوء كظرف (قوله الخوزلي) بفتح المعجمة وسكون
الواو وفتح الزاي مشبهة في تناقل وتبخر وهو مثال للمقصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على
حد المثنى) أي طريقته في الاعراب بغير في سلامة بناء واحده وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكور
السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق (قوله وان جمعه) أي المقصور (قوله فالالف)
مفعول اقلب وقلبه مفعول مطلق نوعي أي اقلبه اقلبا كقلبه في التننية (قوله وتاء) بالمد مفعول أول
لأنهم همزة القطع مفتوحة لانه من ألزم الرباعي ذي التاب القصير مضاف اليه وتنحيه أي ازاله مفعوله الثاني
(قوله ادا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنان بعد من زيادة على المثنى وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور
والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتننيته سواء استغنى عن ذكره
رذ كرجع المقصور لمخالفته تننيته (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا
بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله ولأنه يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل الياء)
أي في النصب والجر والمراد إبقاء كسره لانه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسر اجديا لتناسب الياء الواو
في اجتناب حركة ما قبلها وهو تكاف (قوله قاضون) أصله قاضيون بضم الياء وأصل قاضين
قاضيين بياء من أولهما مكسورة حذفت حركة ياءهما لئلا ياء لسا كنين ثم ضمت ضادا لاول لمناسبة
الواو وبقي كسر الثاني لمناسبة الياء أو يقال في الاول نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركتها
ثم حذفت الياء لسا كنين (قوله مصطفون) أصله مصطفون بواو كنين أولاهما مضمومة

تننية المنقصر أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم في الخوزلي الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم في جراء
جرايان والقياس جروان (ص) وحذف من المقصور في جمع على * حد المثنى ما به تكملا
والفتح أبني مشعرا بحذف * وان جمعه بقاء وألف فالالف اقلب قلبها في التننية * وتاء ذي التان الزمن تنحيه
(ش) ادا جمع صحيح الآخر على حد المثنى وهو الجمع بالواو والنون لحقته العلامة من غير تغيير فتقول في زيزيدون وان جمع المنقوص هذا
الجمع حذفت ياءه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جروا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه
معاملته في التننية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو للاحق جاز وجهان إبقاء الهمزة وإبدالها واو فتقول في كساء علماء كساؤون
وكساؤون وكذلك علماء وان كانت الهمزة أصلية وجب إبقاؤها فتقول في قراء قراؤون وأما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فحذف ألفه
اذا جمع بالواو والنون وتبقى الفحة دليلا على إبقائها فتقول في مصطفى مصطفون رفعا ومصطفين جروا ونصبا بفتح القاء مع الواو والياء وان جمع بألف

وتاء قلبت ألفه كما قلبت في التثنية فتقول في حبل حبلات وفي فتى وعصا علمى مؤنث فتيات وعصوات وإن كان بعد ألف المقع وزناء وجب حينئذ حذفها فتقول في فتاة فتيات وفي فتاة فنوات (ص) والسالم العين الثلاثي اسما أنل * اتباع عين فاءه بما شكل إن ساكن العين مؤنثا بدا * (١٥٢) مختمها بالتاء أو مجردا وسكن التالي غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد روا

لام الكلمة لأنه من الصفوة والثانية واو الجمع وأصل مصطفين مصطفون بواو مكسورة فياء قلبت واوهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف للساكنين و بقيت الفتحة دليلا عليها وما قيل إن الواو الأولى قلبت أو لا ياء لتطرفها بعدد أربعة فيصير مصطفون ومصطفين ثم قلبت الياء الغامضة ود أن تطو بل بلا طائل إذ لا حاجة إلى الياء هنا بل قلبت ألفا من أول الأمر بخلافها في التثنية وجمع المؤنث فتقلب ياء للاحتياج إلى بقائها فيهم الماسر آنفا (قوله قلبت ألفه الخ) أي حكمه كثنائية سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والألف فلم يحكم ثنيتيهما وإنما يستغن عن ذلك جمع المنقوص بذ كثنيتيه كالممدود لاختلاف حكمه في جمى التصحيح كما علمت بخلاف الممدود وأما المنقوص فليس الباب له (قوله علمى مؤنث) قيد به لأن الجمع بالألف والتاء لا ينقص في الخالي من العلامة إلا إذا كان علم مؤنث أو مصغر غير العاقل أو وصفه كاسم (قوله في فتاة) بالفاء والتاء المثناة فوق لقول الشارح في جمعها فتيات بالياء أما جمع فتاة بالياء والنون أي الرمح وحفرة الماء فنوات بالواو كما في التصريح (قوله والسالم العين) أي من الأعلام والتضعيف كاسمائي وهو مفعول أول بأنل أي أعطى والثلاثي نعتا واسما حال منه واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاء مفعوله الثاني وبما شكل متعلق باتباع والياء بمعنى في ونائب فاعل شكل ضمير الفاء وذكره لتأويلها باللفظ ومتعلقه محذوف أي شكل به فصلة ماجرت على غيرها وحذف العائد المجزور بما جر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو ما ذكر كاسم في الموصول أي أعطى الاسم الثلاثي السالم العين اتباع عينه لفاته في الحركة التي شكلت بها الفاء (قوله إن ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدا العائد للسالم العين وبد الفعل الشرط وحواله محذوف أي فأنله ما ذكر ومختمها حان ثالثة ومجردا عطف عليه (قوله وسكن التالي) أي العين التالي وغير مفعول التالي أو مجردا بضافته إليه (قوله اتبعت عينه) أي وجوب باقي مفتوح الفاء وجواز في مضمومها ومكسورها فالأمر في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزناو معنى (قوله جل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التسكين والفتح) أي مع الاتباع في مضموم الفاء ومكسورها ثلاث لغات إلا إذا كانت لام الأولى والثاني واو أو فيمتنع الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ أمامة ووح الفاء فليس فيه إلا الاتباع صحيحا كان كجفنة أو معتلا كظبية وظبيات وجوز في التسهيل تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضربان ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كمتارة ودولة رديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع طنديل والاسكان لغبرهم وسيد كرهذا في المنتهى لقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بالفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينه في الجمع (قوله ومنعوا الخ) إشارة إلى أن لا اتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة وهو أن لا تكون اللام واو أو في اتباع الكسرة ولا ياء في الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ ادلم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة إذا كانت اللام واو أو كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كاحية وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات كالم ببالوا بضمين قبل الواو في خطوات (قوله ذرورة) بكسر الدال المعجمة أعلى الشيء وزبية بضم الزاي وسكون الواو حفرة الأسد والجرورة

(ش) إذا جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنها المؤنث المختوم بالتاء أو المجزور عنها بالف وتاء أتبعته عينه فاءه في الحركة مطلقا فتقول في عدد دعدات وفي جفنة جفئات وفي جبل وبسرة جلات وبسرات بضم الفاء والعين وفي هندد وكسرة هنددات وكسرات بكسر الفاء والعين ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التسكين والفتح فتقول جلات وجلات وبسرات وبسرات وهنددات وهنددات وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك بعد الفتحة بل يجب الاتباع واحترز بالثلاثي عن غيره كجعفر علم مؤنث وبالاصل عن الصفة كضخمة وبالصحيح العين عن معتلها كجوزة وبالساكن العين من متحركها كشجرة فانه لا اتباع في هذه كلها بل يجب بقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع فتقول جعفرات وضخمات وجوزات وشجيرات واحترز بالمؤنث عن المذكور

كبدرقانه لا يجمع بالألف والتاء (ص) ومنعوا اتباع نحو ذروره * وزبية رشند كسر جوره مثلث (ش) يعني أنه إذا كان المؤنث المذكور مكسورا فاءه وكانت لامه واو فانه يمتنع فيه اتباع العين للفاء فلا يقال في ذرورة ذروات بكسر الفاء والعين استثقالا للكسرة قبل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها فتقول ذروات أو ذروات وشذوقهم جزوات بكسر الفاء والعين وكذلك لا يجوز الاتباع إذا كانت الفاء مضمومة واللام ياء نحو زبية فلا تقول زبيات بضم الفاء والعين استثقالا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو

التسكين فتقول ز بيت أوز بيت (ص) ونادر أوذواضطرا رغبما * قدمته أولاناس (١٥٣) انتهى (ش) يعني إن ماجاه من

جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكره نادرا أو ضرورة أولغة لقوم فالاول كقولهم في جرة جروات بكسر الفاء والعين والثاني كقوله

وجات زفرات الضحى فأطقتها

ومالي بزفرات العشى يدان فسكن عين زفرات

ضرورة والقياس فتحها اتباعا والثالث كقول

هذيل في جورة وبيضة ونحوهما جوزات وبيضات

بفتح الفاء والعين والمشهور في لسان العرب تسكين

العين اذا كانت غير صحيحة (ص)

(جمع التكسير)

أفعلة أفعل ثم فعه *

ثمت أفعال جوع فله (ش) جمع التكسير هو

مادل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال

أو مقدر كفلك للمفرد والجمع فالضمة التي في المفرد كضمة

فعل والضمة التي في الجمع كضمة أسد وهو على ضربين

جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما

فوقها الى العشرة وجمع الكثرة يدل على ما فوق

العشرة الى غير نهاية وقد يستعمل كل منهما في موضع

الآخر مجازا فأمثلة جمع القلة كاسلحة وأفعال كافلس وفعلة كفتية وأفعال كافراس وما عدا هذه الاربعة من أمثلة التكسير فجمع كثرة (ص)

مثالث الجيم مع سكون الراء الا نقي من ولد الكاب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله وجات زفرات) جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين وشدة وخص الضحى والعشى لزيادة وجد المتيم فيهما عن غيرهما ويدان تثنية يد بمعنى القوة للتأكيده والله سبحانه وتعالى أعلم

(جمع التكسير)

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري لفساد السنة العامة الا في الجوع فلم يحتج للتنبيه عليها لان النحوي انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجوع مرجعها السماع فالاولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجوع مما عي لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه أفاده في التثنية (قوله أفعلة) مبتدأ وأفعل وفعلة وأفعال عطف عليه وجوع خبرها والثلاثة الاول غرض من ضرورة العلم على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعل ولها والتأنيث اللفظي في الباقيين لكن نون أفعلة للضرورة ونمت هي ثم العاطفة أثبت بالهاء المفتوحة في لغة وأصلها السكون فان قلت جوع جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على ان جوع ما يستعمل في القلة حقيقة لانه ليس لمفرد جوع كرجل وقلوب كإسياني أو بحري على منذهب السعد الآتي (قوله بتغيير) أي لصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صوري لا حقيقي لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والباء الالة أو السببية فتنبه ان التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحيث أن فلا يشمل جمعي التصحيح لان دلالة ما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بل بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لزما التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكور تفيد الجمعية في الفعل وحل عليه المؤنث وأما نحو صنوا فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعته ليست بها بل بالتغيير وخرج أيضا نحو قاضون وجففات بالفتح اذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية بل هو للاعلال والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث ان نحو جففات تكسير فندس (قوله كذلك للمفرد والجمع) هذا منذهب سيبويه واختار في التسهيل انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدرفيه تغيير وانما يحمل كجنب يستوى فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا أو اسما لانهم ثنوه مراداه المفرد فقالوا فليكان ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب بالفرق بينهما بتثنية المفرد ودوامها ولم يأت مثل ذلك الاسبعة ألفاظ في الاشموني وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخلية بقرينة ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهم مختلفان بدأوا انتهاء واختار السعد وغيره ان بدء كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولانهاية للكثرة فيمتحان بدأوا انتهاء وعلى هذا الذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالنيابة وبذلك يدفع ما أورده الفرافي على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم انه يقبل بثلاثة من أنه جمع كثرة وأفعلة أحد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضا بان دراهم ليس مجازا في الثلاثة لانه ليس لمفرد جوع قلة أما نحو ثياب مما له جمع قلة فيتمين فيه الجواب الاول (قوله مجازا) أي ان وجدا لجمعان للمفرد كإسياني (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا التصحيح فهم المطلق الجمع المنحقق في الكثرة والقلة لا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضي تبعه ابن خروف فيصالحان لها حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان للانسان والفرس لا اللفظي كما نوههم وقيل هما القلة حقيقة والكثرة مجازا وأعلم ان جوع التكسير ثمانية وعشرون منها الالة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي لا كثرة وكلاهما في المتن الالفعال بالضم كسكاري كندا في الفارسي

و بعض ذى بكثرة وضعها في
 * كرجل والعكس جا كالصفي
 (ش) قد يستغنى ببعض
 أبنية القلة عن بعض أبنية
 الكثيرة كرجل وأرجل
 وعنق وأعناق وفؤاد
 وأفتة وقد يستغنى ببعض
 أبنية الكثيرة عن بعض
 أبنية القلة كرجل ورجال
 وقلب وقلوب (ص)
 لفعل اصباح عينا أفعال
 ولار باعى اسما ايضا يجعل
 ان كان كالعناق والذراع في
 * مدون تأنيث وعد الاحرف
 (ش) أفعال جمع لسكل اسم
 ثلاثي على فعل صحيح العين
 نحو كاب وأكاب وطبي
 وأطب وأصله أظبي فقلبت
 الضمة كسرة لتصح الياء
 فصار أظبي فعومل معاملة
 قاض وخرج بالاسم الصفة
 فلا يجوز نحو وضعهم وأضعهم
 وجاء عباد وأعبدا لاستعمال
 هذه الصيغة استعمال
 الاسماء وخرج بصحيح
 العين المعتل العين نحو
 ثوب وعين وشد عين
 وأعين وثوب وأثوب وأفعل
 أيضا جمع لسكل اسم مؤنث
 رباعي قبل آخره نعت
 وأعناق وأعني وأعني وشد
 من المذكور شهاب وأشهب
 وغراب وأغرب (ص)
 وغير ما أفعال فيه مطرد *
 من الثلاثي اسما بافعال يرد

والقلة والكثرة انما يعتبران في نكرات الجوع أمام عارفها بأل أو الاضافة فصاحته لهما باء تبار الخنس أو
 الاستغراق (قوله وبعض ذى) أى وبعض موازات ذى يبنى بكثرة ووضعا تمييز محمول عن الفاعل على
 الظاهر أى يبنى وضعه وقوله والعكس جا أى وضعها أيضا بان تضع العرب أحد البناءين صالحا للقلة والكثرة
 ويستغوابه عن وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوي
 ويسمى ذلك بالنيابة وضعا كرجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم
 يضعوا بناء كثرة للاول ولا قلة للثاني فان وجد البناء للفظ واحد كفلوس وفلوس في فلس وأثواب وثياب
 في ثوب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كاطلاق أفلس على أحد عشر وفلوس على ثلاثة وتسمى
 النيابة في الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثيله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعا بالضم الصاد وكسر
 الفاء جمع صفاة وهي الصخرة المساء وأصله صفوى كفلوس قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء
 لمناسبتها فيه نظرا لزم يهمل جمع قلته بل قالوا اصفاء على أفعال أيضا كافي الصحاح فكان الاولى حذفه الآن
 يحمل قوله والعكس جا على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال و بعد ذلك فنيابة
 بناء الكثرة عن القلة وضعا أو استعمالا انما تأتى على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) صوابه
 قد ذكر أى المصنف اذ لم تسبق النيابة وضعا بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغنى وهو الصواب
 (قوله لفعل) أى بفتح فسكون (قوله صح عينا) أى وفاء ولم يضاعف وكان عليه أن يزيد ذلك فان أفعال
 لا يطرء في معتل الفاء كوعد ووجد ووقف وكرر ووصف ووقت ووهم لثقل الضم بعد الواو ولا في المضاعف
 كجد وحدث وروى وقدر وندم وفن وشد من الاول وجه وأوجه ومن الثاني كفرأ كف بلفظا سهما
 أفعال كارعاد وأوقات وكاجداد وأرباب وافذاد وكثيرا ما يجيء الثاني بجمع الكثيرة كحدود وحدود
 وقدر وقد نبه في الكافية وشرحها على استثناء هذين نعم ان أريد بصحيح العين ما ليس معتلا ولا مضاعفا
 كما هو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثاني نكت بزيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على أفعال ومفعوله الثاني
 قوله لار باعى وقوله ان كان أى الر باعى والعناق بفتح المهملة أنى المعز (قوله صحيح العين) أى سواء صحت
 لامه أيضا أم لا كما مثله (قوله وأطب) بفتح الهززة وكسر الموحدة آخره منونا ومثله أدل وأجروا جمع دلو
 وجروا مة بفتح حين وأصلها أدلو وأجروا وضم ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة توصلا لقلب الواو ياء
 لانه ليس في العربية اسم مغرب آخره واو قبلها ضمة ثم أعل كقاض وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على
 وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفعال تجمع على أفعال صبان وفي الصحاح أصل الامة أموة بالتحرير كجمع
 على آم وهو أفعال كائين ولا يجمع فعلة بالسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه أظب
 وأدل وآم ومررت بأظب وأدل وآم ورأيت أظبا وأدليا وآميا كما تقول في قاض (قوله لاستعمال هذه
 الصيغة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعال (قوله وشد عين وأعين) أى
 قياسا لكثرة استعمالها وأعينهم تفيض من الدمع ولذا لا عين (قوله لسكل اسم مؤنث) أى بغير علامة
 لانحو سحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالمد نحو خنصر (قوله وغير ما أفعال الخ) غير
 مبتدأ خبره يردو بافعال متعلق به وجلة أفعال فيه مطردة صلة ما ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتيهض
 فهو حال منها أو من ضميرها في يرد لا بيان لما لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه أفعال يرد بافعال
 فيصدق بالزائد على الثلاثة مع ان أفعال فيه سماح كشهيد وأشهد وشريف وأشرف وأجهال
 وعدو واعداء واعلم ان أوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب تثلث فأن في تثلث عينه وسكونها منها وزن
 مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين وعكسه نادر كإسأتى في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطرء فيها

أفعل وهي فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجمع على أفعال وكذا فاعل المعتل العين كشوب
 وأثواب فالجملية عشر صور يشتملها قوله وغير الخ وقد مثل الشرح جميعها الأفعال يضممتين كعنى
 وأعناق و بفتح فسكون ككتف وأكتاف ويزاد عليها فاعل المعتل الغاء ككوههم فيطرده فيه أو هام
 ويدخل في إطلاق المصنف أن ما عدا فاعل بفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحة كان أو معتلة حيث
 فصل فيه دون غيره فانظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا تجمع على أفعال بل نحو هذين يجمع
 على فعال كما يعلم مما ياتي وشهد من الصفة جلف واجلاف وحز وأحزار (قوله وغالب الخ) إشارة إلى
 استثناء صورة مما دخل تحت قوله وغير الخ وهي فعل بضم ففتح فجمع على أفعال قليل كما مثله الشارح
 أي شاذ والغالب فيه فعلا بفتح فسكون وهو من جوع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك
 على قوله وغير الخ (قوله كشوب) مثال للمعتل من فاعل وكل أمثلة فتح الغاء بقوله وجعل بالجيم وعضد
 سكن ترك منه كسر العين ككتف ونحوه مثل لكسور الغاء بحمل وعذب وابل وضم العين فيه مهمل كما مر
 ولم يذكر الضموم الغاء الأفعال وبقى عنق وسيمائي صرد وكسر العين منه قليل كما مر فهذه أمثلة الثلاثي
 (قوله وآبال) أصله آبال بهمزتين أبدلت الثانية ألفا (قوله الصحيح العين) أي والغاء وغير
 المضاعف كما مر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زند وأزناد (قوله كصرد) طائر فوق العصفور
 نصفه أبيض ونصفه أسود كما حرام على المعتمد اه سيوطي (قوله ونفر) بالنون والعين المجمة
 طير كالصنوبر أحر المنقار الانثى غرة كهمة وأهل المدينة يسمونه البلبيل (قوله في اسم مذكر)
 متعلق بطرد وكذا عنهم وبمصرفة لاسم وثالث صفة لما أو مضاف إليه وأفعلة مبتدأ غير مصروف للعلمية
 والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزته بل بنقل فتحها التنوين ثالث واطرد خبره (قوله
 والزمه) بفتح الزاي أي الزم أفعلة في فعال بالفتح أو فعال بالكسر حال كونهما صاحبي الخ وأشار بذلك
 إلى أن ما مبدئيه أواد من الرباعي المذكور كغيف وعمود ومادته ألف وهو غير مضاعف أو معتل
 كعدال ينقاس فيه غير أفعلة أيضا وهو فعل يضممتين كما سيذكره أما ذوالالف المضاعف أو المعتل فيلزم
 فيه أفعلة (قوله جمع لكل اسم الخ) القيود أربعة فتنى أحدها في كلمة فلا تجمع على أفعلة
 وشهد من الصفة صحيح وأشحة وقياسه أشحاء وشحاح ومن المؤنث عقاب وأعقبه وقياسه
 أعقب وعقب يضممتين وعقبان ومن غير الرباعي قدح وأقدحة وباب وأبوبة والقياس قداح وأقداح
 وأبواب ومما ليس مده ثالث نحو جائز وأجوزة وهي الخشبة الممتدة في أعلى السقف والقياس جوائز
 (قوله نحو قدال) بالقاف والذال المججمة كسحاب يجمع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس
 خلف الذائبة (قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجردا كان أو
 مزيدا (قوله كبتات) بموحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد ومتاع البيت وأصل أبتة ابنته فلما
 اجتمع مثلاًن نقلت كسرة أو طما إلى الباء قبله ثم أدغم ومثله أزمة والزماء في الأصل الخيط الذي يشد
 في البرة أو في الخشاش ثم يشد في طرف المقود ثم سمي به المقود نفسه ذكره في المصباح والبرة حلقة تجعل
 في أنف البعير تكون من صغر ونحوه والخشاش بالكسر الخشب الذي يجعل في عظم أنف البعير وأما
 الخزيمة فهي من شعروها تظهر لك معنى البرة والخشاش والخزيمة اه سيجاعي (قوله قباء) بفتح
 القاف نزع من الشيا ب وأصله قبوا بالواو وقال في المصباح كأنه من قبوت الحرف أقبوه إذا ضمه ته أي عند
 النطق به سمي بذلك لانه يضم على البدن فسكانه المسمى الآن بالقفطان (قوله وفناء) بكسر الغاء والنون
 ما حول الدار وأصله فمأى بالياء (قوله فعل لنحو الخ) أي بضم فسكون سكن يجب كسر فائه في جمع
 ما عينه ياء كبيض في أبيض وبيضاء كما سيأتي في قوله ويكسر الضموم الخ ويكثر في الشعر ضم عينه ان صحت

وغالبا أغناهمو فعلا *
 في فعل كقولهم صردان
 (ش) قد سبق أن أفعل
 جمع لكل اسم ثلاثي على
 فعل صحيح العين وذكر
 هنا ما لم يطرده فيه من
 الثلاثي أفعل يجمع على
 أفعال وذلك كشوب
 وأثواب وجعل وأجبال
 وعضد وأعضاء وجعل
 وأجبال وعذب وأعقاب
 وابل وآبال وقفل وأقفال
 وأما جمع فعل الصحيح
 العين على أفعال فشاذ
 كفرخ وأفراخ وأما فعل
 غاء بعضه على أفعال كطب
 وأرطاب والغالب بجيئته
 على فعلا كصرد وصردان
 ونحوه ونيران (ص)
 في اسم مذكر رباعي مبدئ
 ثالث أفعلة عنهم اسم اطرده
 والزمه في فعال أو فعال
 مصاحبي تضعيف أو اعلال
 (ش) أفعلة جمع لكل
 اسم مذكر رباعي ثالث مبدئ
 نحو قدال وأقدلة ورغيف
 وأرغفة وعمود وأعمدة
 والزم أفعلة في جمع المضاعف
 أو المعتل اللام من فعال أو
 فعال كبتات وأبتة وزمام
 وأزمة وقباء وأقبية وفناء
 وأفنية (ص)
 فاعل لنحو أحر وجرا

وهي جمعا بنقل يدري (ش) من (١٥٦) أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف يكون المذكور منه على أفعال والمؤنث

منه على فعلاء نحو أجر
وجراء وحجر ومن أمثلة
القلة فعلة ولم يطر في شيء
من الابنية وانما هو محفوظ
ومن الذي حفظ منه في
وفتية وشيخ وشيخة وغلان
وغلمة وصبي وصبية (ص)
وفعل لاسم ر باعى بمد
قنر يدقبل لام اعلالا فقد
مالم يضاعف في الاعمال
ذوالالف

وفعل جمعا لفعلة عرف
ونحو كبرى ولفعة فعل
وقد يجيء جمعه على فعل
(ش) من أمثلة جمع السائرة
فعل وهو مطرد في كل اسم
ر باعى زيد قبل آخره مدة
بشرط كونه صحيح الآخر
وغير مضاعف ان كانت
المدة ألفا ولا فرق في ذلك
بين المذكور والمؤنث نحو
قتال وقتل وجار وجمر
وكراع وكرع وذراع وذرع
وفضيب وفضب وعمود
وعمد وأما المضاعف فان
كانت مدته ألفا فجمعه على
فعل غير مطرد نحو عنان
وعنان وحجاج وحجج وان
كانت مدته غير ألف فجمعه
على فعل مطرد نحو سرير
وسرر وذلول وذلل ولم
يسمع من المضاعف الذي
مدته ألف سوى عنان
وعنان وحجاج وحجج ومن

هي ولا مه ولم يضاعف كقوله * وأنكرتني ذوات الاعين النجل * بضم الجيم فان اعتلت عينه كبيض
أولاه كعمى أرضوعف كغير بالغين المججمة لم يجز الضم (قوله رفعلة) بكسر فسكون مبتدأ خبره يدري
وبنقل متعلق به وجمعا مفعوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في الجوع الواردة لقول ابن السراج بانه اسم
جمع لا جمع لعدم اطراده والاولى تقديم عجز البيت على صدره لتتوالى جوع القلة (قوله في وصف يكون
الخ) أي فاعل وفعلاء حيث لا وصفان متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لما منع في الخلقة
لاختصاص المعنى بأحدهما كما كر وأدر لذكر ورتقاء وعفلاء للمؤنث وهي بمهمة ففاء التي يجتمع في
فرجها شيء يشبه الادرة للرجل فيتعين فيهما كروأدر ورتقى وعفل بضم فسكون أما اذا انفرد
أفعل عن فعلاء لما منع في الاستعمال لا في الخلقة كرجل إلى لكبير الالية وامرأة عجزاء لكبير العجز اذ لم
يقولوا عجز ولا ألياء في أشهر اللغات مع صحتها معنى ففتضى اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجز وألى
وهو مانص عليه في شرح الكافية وفي التسهيل انه محفوظ فيه (قوله وفعل) بضم تين مبتدأ خبره
لاسم ومد صفة اسم والباء للمصاحبة وجلة قدز يد صفة مدو اعلالا مفعول مقدم لفقد وفاعله ضمير اللام
والجلة صفة لها (قوله في الاعمال) أي في الاستعمال الاعمال أي الغالب المطرد وذوالالف نائب فاعل
يضاعف وهو استثناء من قوله بمد والجار متعلق بمحذوف متصيد من المقام أي يشترط في ذى الالف عدم
المضاعفة في الاستعمال الاعمال فان ضوعف لم يجمع على فعل في الاعمال بل في النادر أما غيره فلا فرق فيه
بين المضاعف وغيره (قوله وفعل جمعا) أي بضم ففتح وفعلة بضم فسكون ونحو بالجر عطا على فعلة
(قوله ولفعة) أي بكسر فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح (قوله وهو مطرد
في كل اسم الخ) خرج الصفة فلا يجمع منها على فعل الا فاعل بمعنى فاعل كسبور وصبر وغفور وغير
ونفور ونفوذ ونذر في نذر وصنع في صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة الممتنة في مفهوم
الاسم تفصيل وخروج بالرباعي غيره كسار وقنطار وبالمدخالي منه وشذرة ونمر بكونه قبل اللام نحو دانق
و بصحة اللام معتلها كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان كانت واوا
لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك أما غير الواو فيجوز ضمها وتسكينها سواء تحت كفتال
وقتل أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شالك وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها ما صر
في يرض ويمتنع تسكين المضاعف كسرير وسرر (قوله بين المذكور والمؤنث) يؤخذ من هنا مع ما صر
ان نحو قضيب وعمود وقنال من المذكور ينقاس فيه كل من أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث
ينقاس فيه كل من أفعال وفعل (قوله وكراع) بضم أوله وهو مستندق الساق من الغنم والبقر يذكرو يؤنث
ومثله في الفرس والابل يسمى وظيفابوا وفضاء مثالة ثم فاء كفاي الصحاح وفي المثل أعطى العبد كراعا
فطلب ذراعا يضرب لمن أعطى شيئا لم يكن برجوه فطمع في أكثر منه والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل
وتمثله بذلك تبع الشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كفتوحها ومكسورها كما هو
ظاهر اطلاق المصنف هنا الكنه ذ كفي التسهيل انه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب
وعقاب وعقب وينقاس في كراع كراع باعتبار تأنيثه وأكرعة باعتبار تكبيره فتأمل (قوله نحو عنان)
بكسر العين المهملة ما تقادبه الدابة وفتحها السحاب وقياسه أعنة وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة
وكسرهما وبجيمين العظم الذي ينبت عليه الحاجب (قوله لاسم على فعلة) أي بضم فسكون خرج
الصفة لندور مجيئها على فعلة كضخمة وشذرة رجل بهمة أي شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة) أي بشرط
كون الاسم تاما لم يحذف من أصوله شيء فخرج بالاسم الصفة كصخرة وكبرة وبالتام نحو كسرة كسرة وكسرة وكسرة وكسرة

ورق

أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة أو على فعل أي أفعلا فالاول كقربة وقرب وغرفة وغرف
والثاني كالكبرى والكبرى والصغرى والصغرى من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع لاسم على فعلة نحو كسرة وكسرة وكسرة وكسرة

ومصرى وفيدجي م جمع فعلة على فعل نحو حلية وحلية وحلى (ص) في نحو رام ذو اطراد فعله * وشاع نحو كامل وكمله (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو مطرد في كل وصف على فاعل معتل اللام له كرا عاقل كرا ورما وقاض وقضا ومنها فعلة وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام له كرا عاقل نحو كامل وكلة وساحر وسحرة (١٥٧) واستغنى المصنف عن ذكر القيود

المدكورة بالتفصيل بما اشتمل عليها وهو رام وكامل (ص)

فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قن

(ش) من أمثلة جمع فعلى وهو جمع وصف على فاعل بمعنى مفعول دال على هلاك أو

تراجع كقتيل وقتلى وجرح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فاعل بمعنى فاعل

كمر يض ومرضى ومن فعل كمن وزنى ومن فاعل كمالك وهلكى ومن

فيعمل كيت وموتى (ص)

لفعل اسما صح لا مفعله والوضع في فعل وفعل فله

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو جمع لفعل اسما صحيح اللام نحو قرط

وقرطه ودرج ودرجه وكوز وكوزة ويحفظ في اسم على فعل نحو قرد

وقردة أو على فعل نحو غرد وغردة (ص)

وفعل لفاعل وفاعله وصفين نحو عاذل وعاذله

ورق بكسر الواو حذفت فاؤها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل وشذ من الاول رجل صمة أى شجاع وصمم وأمرأة ذر به أى حديدة اللسان وذرب ولا يرد عليه افعال هذين الشرطين لان فعلة لم تجب صفة الانادرا في الفاظ ذكرها ابن السيد في المخصص بل منعها بعضهم وامارقة فليس الآن على فعلة (قوله في نحو رام) متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لانه لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدأ خبره ذو اطراد أى فعلة ذو اطراد يطرد في نحو رام (قوله على فاعل صحيح اللام الخ) خرج نحو سيدو برو خبيث وما عني بجمعها على سادة وبررة وخبيثة ونفقة شاذ أشموني (قوله فعلى لوصف) أى بفتح فسكون (قوله وزمن وهالك) بالجر عطف على قتيل وميت مبتدأ خبره قن بكسر الميم أى حقيق أو زمن وما بعده مبتدأ خبره قن لكن يتعين حينئذ فتح ميمه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوى فيه الواو وغيره قاله المكودي في قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى هذا السكن يلزم عليه عيب السناد في القافية فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لتأولها بالمدكور أو خبرا عن زمن وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه أو عكسه (قوله على هلاك الخ) أى أو تشقت ليدخل أسير وأسرى (قوله ما أشبهه) أى في الدلالة على الهلاك أو التوجع وذلك ستة أوزان الاربعة في الشارح وأقول كاجنى وحقى وعلان كسكران وسكرى وبها قرأ حجة وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوف كقولهم رجل كيس أى عاقل ورجال كيسي وسنان ذرب أى حاد رأسه ذرب قيل والتوجع اما في نفس الموصوف أو غيره ليدخل أحق وسكران لانهما يوجعان غيرهما وفيه انه حينئذ يدخل ذرب لانه يوجع غيره مع ان فعلى لا يشقاس فيه وان سمع فالاولى قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاحق أن يوجع نفسه وأدخلهما الموضح بقوله مادل على آفة قال شارحه وهذا ان الوصفان مادل على نقص ما (قوله كيت) أصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فيعمل بتقديم الياء على العين المكسورة وقيل غير ذلك (قوله لفعل اسما) أى بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة كالأومر ويصح لاما نحو عضو ولا يجمعان على فعلة (قوله الوضع) مبتدأ خبره فله أى ان وضع العرب قل وزن فعلة في جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشارح وقدم الاشموني المفتوح وهو أولى وهما مقيدان بما مر في فعل بالضم أى بكونهما اسمين محالاما فالمعتل كظي ونحى لا يجمع على فعلة أصلا وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع أنه يقل في الاسم أيضا تمييز القليل من الممتنع والنادر (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة ما يتعلق في شحمة الاذن (قوله قرد) بكسر القاف وضبطه بضمها سبق فلم قال في الصحاح القرد واحد القرد وقد يجمع على قردة كفيل وفيلة (قوله غرد) بفتح المجمة وسكون الراء فدا لانه مهملة نوع من السكابة وحكى كسر العين صحاح (قوله وفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة (قوله فيما ذكر) بشد الكاف أى في خصوص المذكور (قوله واذن) بالنون لا بالكاف اشارة لفعل وفعال وألف بدير اللتشبة (قوله في وصف) خرج الاسم كحاجب العين وجائز البيت وهي الخشبة المعتضة في وسطه فلا يجمعان على ما ذكر اما حاجب بمعنى مانع وجائز بمعنى مارة فيجمعان لانهما وصفان (قوله على فاعل) نحو صائم وصوام أقاد قيد التذكير الذي في المتن بسكونه

ومثله الفاعل فيما ذكر * واذن في المثل لا ماندا (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل وأفاعلة نحو ضارب وضرب وصائم وضارب وضرب وصائمة وصوم ومنها فعال وهو مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل له كرا نحو صائم وصوام وقائم وقوام ونذر فعل وفعل في المعتل اللام له كرا نحو غان

وغيري وساروسرى وهفى وقالوا ذوا فى جمع غاز وسراة فى جمع سارو ثدراً يضاف فاعلة كقول الشاعر
أبصارهن إلى الشبان مائلة * وقد أراهن عنى خير صداد يعنى جمع صادة (ص) فعمل وفعله فعال لهما * وقل فيما عنيمة الياسمين
(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو يطر فى فعل وفعله اسمين نحو كذب وكعب ونوب وثياب وقصة وقصاع أو وصفين نحو ضعب وضعباب
وضعبه وضعباب وقل فيما عنيمة ياء نحو ضعبه وضعباب (ص) وفعل أيضاً فعال * ما لم يكن فى لامة اعتلال
أويك مصنف ومثل فعل (١٥٨) ذوا التاء فعل مع فعل فاعيل (ش) أى طردأ يضاف فعل فى فعل

وفعله مالم يكن لاهما
معتلا ومضاعفا نحو جبل
وجبال وجمل وجمال ورقبة
ورقاب وثمرة وثمار واطرد
أيضا فعال في فعل وفعل
نحو ذئب وذئاب وريح
ورماح واحترز من المعتل
اللام كفتى ومن المضاعف
كطلل (ص)

وشاع في وصف على فعلانا*
 أو أنثيته أو على فعلانا
 ومثله فعلانة والزمه في *
 نحو طويل وطويلة تفي
 (ش) أي واطرد أيضا
 بجيء فعال جمعاً لوصف
 على فعلا ن أو على فعلانة
 أو على فعلى نحو عطشان
 وعطاش وعطشي وعطشانة
 وندمانة وندام وكذلك

وخلص والتزم فعال في كل وصف على فاعل أو فاعلية معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص)

و بفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا كذا ك يطرد
 وشاع في حوت وقاع مع ما * ضاهاهما وقل في غيرهما
 وكبد وروعل وروعل وهو ملتزم فيه

غالباً واطر د فعولاً إضافي اسم على فعل بفتح الفاء نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس أو على فعل بكسر الفاء نحو حمل وحول وضرس وضروس
أو على فعل بضم الفاء نحو جنس وجنود وبرد وبرود ويحفظ فعول في فعل نحو (١٥٩) أسد وأسود قيل ويفهم كونه غير

مطر من قوله وفعله ولم
يقيده باطراد وأشار بقوله
وللفعال إعلان حصل إلى
أن من أمثلة الكثرة إعلان
وهو مطرد في اسم على
فعال نحو غلام وغلمان
وغراب وغربان وقد سبق
أنه مطرد في فعل كسر د
وصردان واطرد إعلان
أيضاً في جميع ما عينه وأو
من فعل أو فعل نحو عود
وعيدان وحوت وحيتان
وقاع وقيعان وناج ونيجان
وقل إعلان في غير ما ذكر
نحو أخ وأخوان وغزال
وغزلان (ص)

وفعالها وفعلا وفعل
غير محل العين إعلان
شمل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة
إعلان وهو مقيس في اسم
صحيح العين على فعل نحو
ظهر وظهران وبطن
وبطنان أو على فعيل نحو
قضيض وقضبان ورغيف
ورغفان أو على فعل نحو
ذكر وذكران وحمل
وحلان (ص)

ولكريم ونجیل فعلا *
كذا لما ضاهاهما قد جعل
وناب عنه أفعلام في المفعول
لأما ومضعف وغير ذلك
قل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة

فعلاء وهو مقيس في فعيل بمعنى فاعل صفته كذا عاقل غير مضاعف ولا معتل نحو ظريف وظرفاء وكريم وكريماء ونجیل ونجلاء وأشار
بقوله * كذا لما ضاهاهما إلى أن ما ضاهه فعلاً

(قوله غالباً) تقدم محترزه (قوله على فعل) بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه واو أو شذ فوج
وفودج (قوله أو على فعل) بضم الفاء أي غير واو العين كحوت ولا يأتي اللام كدى ولا مضاعفاً تخف
وتخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجاف وحلو فلا تجمع على فعول (قوله قيل ويفهم الخ) قاله
ابن المصنف قال ابن هشام فإن قلت لو كان الإطلاق هنا يقتضي عدم الاطراد لازم مثله في قوله
* لفعل اسمها صح عينا أفعول * لا إطلاقه أيضاً قلت الإطلاق هنا قد صاحب مانص على اطراد فبقي
هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المراد في المفهوم من المتن أنه مطرد لأنه لم يذكر الاطراد
غالباً فإن ذكر غيره بينه بنحو قول أونذر اه ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص
على اطراده في العمدة وشرحها والتسهيل وعلى عدمه في شرح السكاكية (قوله من فعل) أي بضم
فسكون والثاني بفتحين وقوله نحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للثاني وكذا ناج ودار
وجار فاصلها فروع وتوج ودور وجور (قوله في غير ما ذكر) أي في غير حوت وقاع كاهوم وفادالمتن لكنه
غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصرد بدليل قوله وللفعال إعلان وغالباً أغناهم فعلاً الخ كما أشار له الشرح
وقد ذكر ابن جني مما يقبل فيه إعلان تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله

للحسل والخرص في التفسير إعلان * وهكذا قل خشقان وخيطان
رئد وشقن وشيخ هكذا جعلت * ومثل ذلك صنوان وقنوان

فالْحَسْلُ بكسر الحاء المهملة والذال الضب ويجمع أيضاً على حصول والخرص بضم وكسر الخاء المعجمة وسكون
الراء فصاد مهملة سنان الريح كما في الصحاح والخشف الغزال والخيط بالخاء المعجمة والتحتية قطع
النعام والرئد المثل وأيضاً فرخ الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقن ولد الخرباع والشيخ نبت والصنو
والقنوم مثلاً نصريح (قوله نحو أخ) تبع شرح السكاكية في عدم اطراده في فعل بفتحين صحيح العين
وان ورد منه نحو أخ وأخوان وفتي وفتيان وخر بفتح المعجمة والراء وهو ذكر الحباري وخر بان لكن
في شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه وأصل أخ أخو حذف لامه اعتباطاً ولا يجمع على اخوان إلا أخ
الصدقة أما أخ النسب فجمعه أخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد إنما المؤمنون أخوة لان معناه كاخوة
النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال أخوة وأخوان في كل منهما (قوله وفعالها) بفتح فسكون
وفعل الثاني بفتحين وفعال بضم فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج نحو
ضخم وجيل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان وفي التسهيل قياسه
أيضاً في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في شرح السكاكية بعدم اطراده (قوله في اسم
صحيح العين الخ) صريحان قول المتن غير محل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط نحو
قوى وعويل ونحو قود وقاع وخصه الاشمو في الأخير فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوى فتأمل
(قوله ومضعف) عطف على المفعول أي وفي مضعف (قوله في فعيل الخ) جملة الشروط ثمانية تعلم
منه صريحاً وتلوياً ككون المفرد بوزن فعيل وشبهه مما سيأتي وكونه صفة لذكر عاقل بمعنى
اسم الفاعل غير مضاعف ولا معتل دال على سجيبة مدح أو مذم نخرج بالوصف الاسم كعقوب وذئب وذئب
وبالذكر المؤنث كشريفة وأما خليفته وخلفاء وسفينة وسفهاء فبالجمل على الذكر وبالعاقل
نحو مكان فسيح وبمعنى فاعل نحو قتييل وجريح وشذ وأسير وأسراء ونحوه وسيأتي المعتل والمضاعف

في كونه الاصل منى هو كالفريز فيجمع على فعلاء نحو عاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء وينوب عن فعلاء في المضاعف والمعتل
أفعلاء نحو شديدا وشديدا وروى وأولياء (١٦٠) وقل مجيء أفعلاء جعاً لغير ما ذكر نحو نصيب وأنصاء وهين وأهون =

والقياس نصباء وهو ناء (ص)

فواعل افوعل وعاعل
وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله

وشدني الفارس مع ما مثله
(ش) من أمثلة جمع الكثرة

فواعل وهو لاسم على
فوعل نحو جوهر وجواهر

أوعلى فاعل نحو طابع
وطوايع أوعلى فاعلاء نحو

قاصعاء وقواصع أوعلى
فاعل نحو كاهل وكواهل

وفواعل أيضاً جمع لوصف
على فاعل ان كان لمؤنث

عادل نحو حائض وحواض
أولئك مالا يعقل نحو

صاهل وصواهل فان كان
الوصف الذي على فاعل

لمذكر عاقل لم يجمع على
فواعل وشدني فارس

وفوارس وسابق وسوابق
وفواعل أيضاً جمع لفاعلة

نحو صاحبة وصواحب
وفاطمة وفواطم (ص)

وبفعائل اجتمع فعلاه
وشبهه ذاتاء او من الله

(ش) من أمثلة جمع
الكثرة فعائل وهو لكل

اسم رباعي عمدة قبل آخره
مؤنثا بالتاء نحو سحابة

وسحائب ورسالة ورسائل
وكناسة وكناس وكنيسة

(قوله في كونه دال الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالة على مذكر أعم من كونها
في اللفظ أيضاً تكهيت ولثيم أو لا سواء كان على فاعل كما مثله أفعال بالضم كشجاع وشجاع وسواء دلا على
المسح كاذ كرا أو الذم كفساق وفسقاء وخفاف أي خفيف وخففاء كافي التسهيل وان اقتصر في شرح
الكافية على فاعل وعلى المسح وتبعه الشارح في التثنية فخرج المشابهة في اللفظ فقط كقتيل (قوله في
المضاعف الخ) أي من فعيل المتقدم ذكره كافي الاشموني والتصريح (قوله لهيرماذ كز) أي لفير
المضاعف والمعتل من فعيل بمعنى فاعل فدخل في النادر نحو ظنين وأظناء بمعنى مشهور وصديق أو أصدقاء لانه
ليس مضاعفا ولا معتلا (قوله والقياس نصباء وهو ناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لان نصيب اسم فلا
يجمع على فعلاء كما مر قرر يباين قياسه نصب بضمين أو أنصبة كما مر سابقا وأما هين فقد استكمل الشروط
الثمانية المارة الا ان أصله هيون فعل به كسيد مع ان فعلاء لا ينقاس الا في فعيل وشبهه من فاعل أو فاعل كجاء
مر فتأمل (قوله لفوعل وفاعل) أي بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أي من كل اسم على فاعل
بالكسر غير صفة علما كان كجاء وجوار أو لا ككاهل وهو أعلى الظهر عما يلي العنق (قوله قاصعاء)
هو حجر البرج الذي يقصع فيه أي يدخل زكريا (قوله وشدني فارس وفوارس) مثله هالك وهو الالك
وشاهد وشواهد لكن تأولها بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو
قياسي لانه جمع فاعلة لا فاعل (قوله لفاعلة) أي صفة كانت أو عاملا كما مثله أواما غير علم ككناسية
ونواصي (قوله وبفعائل) بفتح الفاء اجتمع فعالة مثلث الفاء (قوله أدمزله) الهاء اما ضمير التاء
على تأويلها بالحرف فزال عطف على ذافه وحال من فعالة أو هي هاء التانيث فهو عطف على مخدوف صفة
لتاء أي ذاتا ثابتة أو من الله (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أركان بشملها المقتن
لان فعالة مثلث الفاء بقاء كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها كشمال بالفتح للريح والكسر لليد وعقاب
بالضم فتلك ستة والمراد بشبهها فاعول وفعيل بقاء كحلوكة وحلائب وظرفية وظرائف وبدونها كجوز
وعجائز وسعيد علم امرأة وسعائد وشرط الخمسة الجردة من التاء كونها وثنية المعنى وشذائيل ودلائل
وجزول للبعير المذكر المذبح وجزائر ووصيد للباب ورسائد وسماء بمعنى المطر وسماء بكسر الهاء منونة لان
أصلها صمائي أصل الجوار وتقييد الشرح بالاسم يقتضي انه شرط في الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في
ذوات التاء سوى فعيلة فانها ينداس فيها فعائل ولو كان صفة كظرفية وظرائف كافي التسهيل ولم يقتضيه
الموضح بذلك في ذى التاء ولا غيره وصرح شارحه بالتعميم وشمل بحلوكة وحلائب (قوله وبالفعالي)
بفتح الفاء وكسر اللام والفعالي بفتحهما ولا تثبت ياء الاول الا اذا كان بال أو مضافا أما المجرد فكجوار
(قوله كصحراء وصحار الخ) وجاء أيضا صحارى وعذارى بشد الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء
تقلب ياء لان كسار ما قبلها في الجمع وتقلب الهزة أيضا ياء ثم يدغم الياء فيهم خففوه بخذف إحدى الياءين
فان حذف الثانية المتحركة قيل صحارى بالكسر أو الاولى الساكنة فتحت الراء لتقلب الياء المتحركة
ألفا وتسلم من الحذف فيقال صحارى (قوله أوصفة كعنداء) هو صفة للبكر سميت بذلك
لتمنر زوال بكارتها وصرح الشرح كالصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضا وهو ما في شرح
الكافية وخالفه في التسهيل وقييد الموضح فعلاء بكونه لامد كزله وهو مستفاد من مثالي المقتن

(قوله)

وهائث وحلوكة وحلائب أو مجردا منها نحو شمال وشمال وعقائب وعجائز (ص)

وبالفعالي والفعالي جعاً صحراء والعنداء والقياس اتبعها (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالي وفعالي ويشتركان

فما كان على فعلاء اسما كصحراء وصحار وصحارى أو صفة كعنداء وعذار وعذارى (ص)

واجعل فعالاً غير ذي نسب * جدد كالكرمى تتبع العرب (ش) من (١٦١) أمثلة جمع الكثرة فعالاً وهو وجع السهل

اسم ثلاثى آخره ياء مشددة
غير متجددة للنسب نحو
كرسى وكراسى وبردى
وبرادى ولا يقال بصرى
وبصارى (ص)

وبفعال وشبهه انطقا
في جمع مافوق الثلاثة انقى
من غير ماضى ومن
خماسى

جود الآخرانف بالقياس
والرابع الشبه بالزيد فد
يحذف دون مابه ثم العدد
وزائد العادى الرابعى
احذفها

لهيك ليننا اثره اللسخنا
(ش) من أمثلة جمع الكثرة
فعال وشبهه وهو كل جمع
ثلاثة ألف بعدها حرفان
فيجمع فعال كل اسم
رابعى غير مزبد فيه نحو

جعفر وجعفر وزبرج
وزبارج وبرن وبران
ويجمع شبهه كل رابعى
مزبد فيه كجواهر وجواهر
وصيرف وصيراف
ومسجد ومساجد واحترز

بقوله من غير ماضى من
الرابعى الذى سبق ذكر
جمعيه كاحر وجسراء
ونحوهما مسبق ذكره
وأشار بقوله ومن خماسى
* جرد الآخرانف بالقياس *

الى أن الخماسى الجرد عن
الزيادة يجمع على فعال
قياسا ويحذف خامسه
نحو سفارجى في سفر رجل وفرار

(قوله واجعل فعالاً) بفتح الفاء وكسر اللام وشدة التحتية (قوله غير ذي نسب * جدد) بان لا يكون فيه نسب
أصلاً ككرسى أو فيه نسب غير محدد بان صار منسياً فالتحق بما لا نسب فيه ككهرى فان أصله البعير المنسوب
الى مهرة قبيصة باليمن ثم كثر فصار اسماً للنسيب من الابل فيجمع على مكارى وبهذا التقرير يندفع
الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسياً فيه نسب غير محدد مع أنه لا نسب فيه أصلاً وذلك لان توجه النفي الى
مقتضى قيد يصدق بنفيهما معاً بنفى القيد وحده وبالكرسى مثال الاول وترك مثال الثانى فلا حاجة الى جعل
جدد صفة كاشفة ولا يرد أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير
فيه ياء بذلك وعلامة ياء النسب المحددان بدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب اليه
وأما غيرهما فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له (قوله وبفعال الخ) اعلم ان الجوع المتقدمة كلها
لثلاثى المجرد والمزبد وهى خمسة وعشرون بناء منها أربعة للعلة والباقي للكثرة ومثلها في كونه لثلاثى شبه
فعال وبقي منها فعال بضم الفاء وفتح اللام وقد أخل به المصنف وهو يرجع في نحو سكران وسكرى على
فعال بفتح الفاء ويستغنى به عنه في نحو أسير وقديم مالم يكن أوله ياء كقيم فيقال أسارى وقدمى بالضم لا غير
وفي غير ذلك مستغنى عنه بالفتوح وأما فعال فللرابعى الاصول فافوقه فالجثة ثمانية وعشرون هى أبنية
التكسير المشهورة وبقي أبنية أخرى مختلف فيها وهذا يعلم ان قوله من غير ماضى خاص بشبه فعال أى فى
المرتقى على الثلاثة غير ماضى جمعه على غير ذلك ولم يعض ذكر لثلاثى المزبد كباب أجز وجراء وكبرى
وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب أما فعال فلم يعض لمفرده وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلاً
كداقيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ماضى يصدق بالثلاثى المزبد والمغايير للاوزان المتقدمة منه
وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير ماضى فيصح رجوعه لفعال وشبهه لكن على التوزيع فتدبر
(قوله ومن خماسى) متعلق بانف وجلة جرد صفة لخماسى والآخر مفعول انف أى احذف الآخر من كل
خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى والحرف الرابع من الخماسى المجرد قد يحذف الخ (قوله وزائد
العادى) اسم فاعل من عدا كذا اذا جازاه والرابعى مفعوله وسكنت ياءه للضرورة كقوله

دع القتال وأعط القوس ياربها * أو على لغة من يقدر النصب على الياء أو يضاف اليه أى احذف زائد
الاسم المجازى الرابعى (قوله مالم يكن) أى الزائد ليننا بفتح اللام كجواهر الرواية مخفف لين بالشديد فان
كسرت قدر مضاف أى ذالين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختم بالبناء للفاعل صلته والجملة صفة ليننا
أى احذف زائد مجازى الرابعى مالم يكن حرفاً ليننا وقع بعده الحرف الخاتم للاسم أى مالم يكن ليننا قبل الآخر
(قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريف كساجد وصيارف
وسلام فان وزنهما التصريف مفاعل وفياعل وفعال ومنهما ماضى من نحو كواهل وكراسى وصحارى (قوله
جعفر) هو فى الاصل الهراء غير (قوله وزبرج) بكسر الزاى والراء بينهما واحدة ساكنة والجيم
هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حرة والحلى من ذهب وغيره (قوله وبرن) بضم الموحدة والمثلثة
لا المثلثة كقيل وسكون الراء آخره نون يطلق على الكف مع الاصابع كفى القاموس وعلى مخالب الاسد
والطير وهو الذى كالا صبيغ للانسان (قوله كل رابعى مزبد فيه) فى التوضيح ان فعال بنقاس فى أربعة
أنواع الرابعى المجرد كجعفر والمزبد كيدسرح ومتدسرح والخماسى المجرد كسفرجل والمزبد كسندريس
وشبه فعال بنقاس فى مزبد الثلاثى غير ماضى سواء كان بحرف كسجد أو حرفين كمنطلق أو ثلاثة كسخرج
وسواء كانت زيادته للحاق كجواهر وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح
لانه يوهم ان المراد رابعى الاصول المزبد فيه وليس كذلك الا يقال مثله يدل على ان المراد ما صار

خدرنق وأشار بقوله والرابع
الشبيه بالزيد البيت إلى
أنه يجوز حذف رابع
الخماسي المجرد عن الزيادة
وابقاء خامسه إذا كان
رابعه مشبها للحرف الزائد
بأن كان من حروف الزيادة
كمنون خدرنق أو كان
من مخرج حروف الزيادة
كدال فرزدق فيجوز أن
يقال خدرارق وفرارق
والكثير الأول وهو حذف
الخماس وابقاء الرابع نحو
خدران وفرزد فان كان
الرابع غير مشبه للزائد لم يجز
حذفه بل يتعين حذف
الخماس فتقول في
سفرجل سفارج ولا يجوز
سفالر وأشار بقوله وزائد
العادي الرابعي البيت إلى
أنه إذا كان الخماسي من هذا
فيه حرف حذف ذلك
الحرف ان لم يكن حرف
مد قبل الآخر فتقول في
سبطرى سباطر وفي
فدوكس فدأكس وفي
مدحج مدحارج فان كان
الحرف الزائد حرف مد قبل
الآخر لم يحذف بل يجمع
الاسم على فعاليل نحو
فسرطاس وفسرطاسيس
وقد يدل وقد يدل وعصفور
وعصافير (ص)
والسين والتامن كاستدع
أزل
اذيننا الجمع بقاها مخل

رابعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتأمل (قوله في فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة
وهي القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة تساع أو مرادهم الجمع اللغوي وبه سمي الشاعر المشهور
(قوله في خدرنق) بخاء مجعمة فالدال مهملة فراء فنون هو العنكبوت كافي الصحاح اما خورنق بالواو
بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام في الخماسي المجرد والواو في هذا
زائدة لاحاقه بسفرجل فيجمع على خرائق بخذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أي المجموعة في أمان
وتسهيل والمراد أنه منها صورة لأنه من يد حقيقة والام يكن الاسم خماسيا مجردا وسيأتي ان لكل واحد
من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم زيادته فيها دون غيرها كالنون لا تزداد الا في آخر نحو سكران
ووسط غضنفر بشرط سكونها فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق)
أي فانها من مخرج التاء الفوقية وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله في سفرجل) هو نمر
معروف مقومدر مشه مسكن للعطش واذأ كل بعد الطعام أطلق وأنفعه ما فور وأخرج حبه وجعل مكانه
عسل وطيب وشوى (قوله وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم ان كلام المصنف يشتمل ما كان رباي
الاصول زيد فيه حرف كمدحج أو حرفان كمدحج فيقال مدحارج أو ثلاثة كاحرجام فيقال حراجيم بقلب
الالف الاخيرة ياء وحذف غيرهما يشمل أيضا الخماسي المزيد فيه حرف كقربوس لاداهية وخدريس
للخمر لان العادي الرابعي يشمل ما جوزه زائد فقط أو بزائد وأصل في حذف منه حرفان الزائد ما ذكره
هنا وخاء من الاصول لقوله فيما ص ومن خماسي الخ فتقول قراطيب وخندار لكن الشارح اقتصر على الاول
فقط وقوله اذا كان الخماسي مزيدا فيه حرف المراد به ما صار خماسيا بالزيادة لأنه خماسي الاصول فتأمل
(قوله سبطرى) بكسر السين مشية بفتح سبطر (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو
وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كافي القاموس والعبد الكثير كافي زكريا
(قوله حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أعم من أن يكون قبله حركة مجانسة له وهو حرف المد اصطلاحا
أولا وهو المسمى باللين كغرنق وفردوس فيقال فيها غرنق وفردايس فخرج بالساكن المتحرك فيجب
حذفه نحو كنهار في كنهور كسفرجل للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الاصل
كخنثار ومنقاد فانه لا يقبل بل يحذف ويقال مخنثار ومنقاد كدال في الاشموني وفيه نظر ظاهر اذا القياس ان
يقال مخنثار ومقايد بحذف النون والتاء لزيادتهما دون الفاء بل ترد لاصطلاحها والياء وقد اعترض عليه
ابن ميم بان الصواب حذفهما لانهم ليسا من افراد الرباعي المزيد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المزيد
الآتي في قوله والسين والتاء الخ ونقل القارض عن المصنف في العمدة انهما لا يكسران بل يقال مخنثارون
ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشند ملاعين في ملعون ويستثنى مفعل للوثث كرضع
ومراضع ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد (قوله قنديل) قال الشمني في حواشي الشفاء
بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في القنديل المعروف لحن كإص عليه
(قوله والسين والتاء الخ) اعلم أن قول المصنف وبفعال الخ يشتمل الرباعي فأكثر من هذا وغيره
ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك إلى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما
احتاج الخماسي المجرد إلى الحذف بينه بقوله ومن خماسي الخ إلى آخر البيتين ثم ذكر حكم رباعي الاصول
وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادي الخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزيد بقوله
والسين والتاء الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله اذيننا الجمع الخ فأفاد أنه يحذف كل
مأخوذ بصيغة الجمع من الثلاثي المزيد وغيره ثم بين ما هو الاولي بالحذف بقوله والميم اولى الخ أفاده سم

والميم أولى من سواء بالبقا * والهمز والياء مثله ان سبقا (ش) اذا شتمت الاسم على زيادة لو بقيت لا حثل بناء الجمع الذي هو نهاية ما ترقى اليه الجوع وهو فعال وفعل بال حذف الزيادة فان أمكن جمعه على إحدى الصيغتين بحذف بعض الزائد وابقاء البعض فله حالان أحدهما أن يكون للبعض مزية على الآخر والثانية أن لا يكون كذلك والاولى هي المرادة هنا والثانية ستأتي في البيت في آخر الباب ومثال الاول مستدع فتقول في جمعه مداع فتحذف السين والتاء وبقى الميم لانها مصدرية ومجردة للدلالة على معنى وتقول في التنددو يندد اولادو يلا فتحذف النون وتبقى الهمزة من التندد والياء من يندد لتصدرهما (١٦٣) ولانهما في موضع يقعدان فيه دالين على معنى نحو قوم وبقوم

خلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا والاندد والياندد الخصم يقال رجل النددو يندد أي خصم مثل الالد (ص) والياء لا الواو احذف ان جعت ما

كحزبون فهو حكم خما (ش) أي اذا شتمت الاسم على زيادتين وكان حذف أحدهما يتأتى معه صيغة الجمع وحذف الأخرى لا يتأتى معه ذلك حذف ما يتأتى معه صيغة الجمع وأبقى الآخر فتقول في حزبون حزابين فتحذف الياء وتبقى الواو فتقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وأوثر الواو بالبقاء لانها لو حذفت لم يبق حذفها عن حذف الياء لان بقاء الياء مفوت لصيغة منتهى الجوع والحزبون المجوز (ص) وخبروا في زائد سرندي

(قوله والميم أولى من سواء) أي من باقي حروف الزيادة لترجحها عليها بما سيأتي واعلم حذف منها قيد السابق اعلمه مما بعد أولان زيادتها في غير المصدر ممتعة أو نادرة والمراد بقوله أولى وجوب ابقائها (قوله والهمز) أي همزة القطع أما همزة الوصل فتحذف أبدا للاستغناء عنها بلزوم فتح أول الجمع المتناهى (قوله مزية) أي من جهة المعنى واللفظ معا كما مثله أو اللفظ فقط كان يفنى حذفه عن حذف غيره كما يأتي في حيزبون وكان لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظر كاستخراج جمعه بخارج بقاء التاء لاستخراج لان وزن سفاعيل ليس موجودا في الكلام بخلاف فتاعيل كنهائيل وانظر نحو انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما انطابق وحتافيط بقاء النون والتاء لعدم اخلاهما بالجمع ولا يكسران أصلا لصيرورة وزنهما فتاعيل بالنون وفتاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمل (قوله مداع) بفتح الميم وجوب لانها أول الجمع المتناهى (قوله وتبقى الميم) مثله نحو منطلق فيقال مطاق بحذف النون لا الميم قال سم وهل يقال في نحو حنظف وسطا في محافظ ومضاف أي بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجوع كمداع ومضاف حكمه كجوار في لفظه واعلمه الا ان عوضت من المحذوف ياء قبل الطرف كما سيأتي في التصغير فيجوز مضافي مداعي وأصله مضافي ومداعي بشد الياء لا دغام ياء العوض في لام الكلمة ثم تحذف أحدهما تخفيفا فان حذفت الثانية المتحركة أجزبه كجوار أو الأولى الساكنة قلبت المتحركة ألفا بعد فتح ما قبلها هنا هو مقتضى الفياس وقدمي نظيره فتأمل (قوله على معنى) أي مختص بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول (قوله اولادو يلا) بشد الدال المهملة وأصله الادد فادغمه (قوله مفوت الخ) أي لانه لا يقع بهد ألف التكبير ثلاثة أحرف الا ووسطها ساكن معتل كصايح (قوله رابقاء الالف) أي فتقلب ياء وتعمل الكلمة كجوار فتقول سرادو علا دبال كسر مع التنوين والله أعلم

(التصغير)

ذكره عقب التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة ولان كلاهما يغير اللفظ والمعنى ولم يعكس لان التكسير أكثر وقوعا لانه تكبير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفوائد التصغير أربع تصغير ما يتوهم كبره كجيبيل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيح وتقليل ما يتوهم كثرته كدريهمات وتقرريب ما يتوهم بعز منه كقبيل العصر أو محله كفوق هذا أو رتبته كصغير منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويمة تصغر منها الانامل

فصغر الداهية لتهظيمها لان المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعده وورده البصريون الى التحقير بتأويله انه إشارة الى أن حقف النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي

* وكل ما ضاهاه كالعلندي (ش) يعني انه اذا لم يكن لأحدى الزائدين مزية على الآخر كمت بالخيار فتقول في سرندي سرائد بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون وابقاء الالف وكذلك علندي فتقول علاندو علاندو مثلها حبنطى فتقول حبانط وحباط لانها ما زائدتان زيدتا مع الالف الحاق بسفرجل ولا مزية لاحدا مع الالف الأخرى وهذا شأن كل زيادتين زيدتا بالالف الحاق والسرندي الشديد والانتى سرنداة والعلندي بالفتح الغليظ من كل شيء ور بما قيل جل علندي بالضم والخبطنطى القصير البطين يقال رجل حبنطى بالتنوين وامرأة حبنطاة (ص) (التصغير) فعيلا اجعل الثلاثي اذا * صغرت نحو قدي في قدي فعيلا مع فعيلا

فاق يجعل درهم درهما

(ش) اذا صغر الاسم المتمكن ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة ويقتصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثياً فتقول في فليس فليس وفي قدي قدي فان كان رباعياً كثر فعل به ذلك وكسر ما بعد الياء فتقول في درهم درهم وفي عصفور عصفور فأمثلة التصغير الثلاثة: ففعل وفي فعل وفي فعل (ص) وبما انتهى الجمع وصل * به الى أمثلة التصغير صل (ش) أي اذا كان

(١٦٤)

(ص)

(قوله اذا صغر الاسم المتمكن) أي فلا يصغر غير الاسم وشذ نصغير فعل التهجيب ولا يصغر المتمكن أي الماهر به وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات لكن يرد عليه يجوز تصغير خمسة عشر وسيدويه كما سيأتي مع أنه مبني فالأولى ابدال المتمكن بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل ما ذكره لانه لروض شبه بالتركيب لم يتوغل فيه بشرط أيضا قبول الاسم للتصغير وخاوه من صيغته فلا يصغر نحو كيت ومبيط ولا الاسماء المعظمة شمر عاصم اديها مسمياتها الأصلية ولا يرد منه من لوضعه هكذا فالشروط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثانيه) أي ولو تقدير في نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو برج فيقدر زوال الحركة الأصلية وإتيان غيرها كما جزم به ابن اياز (قوله وفي قدي قدي) أي بقلب ألفه ياء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وادغام ياء التصغير فيها (قوله وفي عصفور الخ) كان عليه أن يبدله بدنيار ودنيار ليستوفي الأمثلة الثلاثة التي بني عليها الخليل باب التصغير وهي فليس ودرهم ودنيار قيل له لم يثبت على ذلك فقال ما معناه لاني وجدت مبني الدنيا الحقة على ما وانما تركه الشارح لاحتمياجه الى زيادة عمل رد الياء الى أصلها وهو النون اذا دل دنيار دنار بشد النون بدليل جمعه على دنانير كما يأتي (قوله فأمثلة التصغير) أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تفرضا بتقليل الاوزان وليس جازيا على مصطلح الصرفيين ألا ترى ان وزن أحيمر ومكبرم وسفيرج في التصغير ففعل وفي التصغير ففعل وفي الفعل وفي فعل وفي فعل (قوله من حذف حرف الخ) أي الاماسيات في قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله وان شئت قلت علبه) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعل كتماض ولم تصحح الالف يفتح ما قبلها لانها لا الحاق بسفرجل وألف الالحاق لا تنفي في التصغير اه صبان (قوله عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف أصليا كسفرجل أو زائدا كحنطى ومثله منطلق فتقول فيه مطيلق ومطاليق ومحل تعويض الياء أن لم يستحقها الاسم بدونه بان وجدت في المفرد والمكبر كافي لغيزي واحترجما فان جمعه حراجم واغايرو تصغيره حراجم ولغيزين بفك الادغام وحذف النون وألف التأنيث لا خلاهما بالصيغة ولا يعوض بينهما الاشتغال محله بالياء الموجودة في لغيزي والمنقلبة عن ألف احترجما (قوله المغيزبان الخ) والقياس مغيزب وعشبة بحذف إحدى الياءين اللتين في المكبر لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الاخرى كما يأتي في تصغير نحو علي (قوله أراهط الخ) القياس رهط كفلس وأراهط ككلب أراهط ككلاب وأراهطان بالضم كظهران كما علم عامر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله لتلوا يا التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله ففعل مع ففعل الخ (قوله أو مدته) أي مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهمزة لا المدونة على الاصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والالف المقصورة ومدته المدة التي قبل الهمزة في المدودة (قوله مدة أفعال) مفعول سبق مقدم ومدسكران عطف عليه والجملة صلة ما (قوله وبما التحق) أي عافيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثة فعلاية ولم يجمعه على فعالين فخرج بالاول مانونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف إحدى السينين كما قاله السامعي والقياس حسيين بفك الادغام كافي لغيزي سم وبالثاني

الاسم ما يصغر على ففعل أو دلي ففعل توصل الى تصغيره بما سبق انه يتوصل به الى تكسيره على فعال أو فعالين من حذف حرف أصلي أو زائد فتقول في سفرجل سفيرج كما تقول سفارج وفي مستمع مديع كما تقول مداع فتعذف في التصغير ما حذف في الجمع وتقول في علبدي علبند وان شئت قلت علبه كما تقول في الجمع علاند وعلاد (ص)

وجازر تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما ان حذف

(ش) أي يجوز أن يعوض عما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر فتقول في سفرجل سفيرج وسفاريح وفي حنطى حبنيط وحبانيط (ص)

وحاند عن القياس كل ما * خالف في البابين حكما ربما (ش) أي قد يحى كل من التصغير والتكسير على غير لفظ واحد فيحفظ ولا يقاس عليه كقوظم في تصغير مشرب المغيزبان وفي عشبة

عشيشية وقوظم في جمع رهط أراهط وفي باطل أباطيل (ص)

لتلوا يا التصغير من قبل علم * تأنيث أو مدته الفتح انتم (ش) أي يجب فتح ما لى ياء التصغير

نحو

كذلك مأمدة أفعال سبق * ومدسكران وبما التحق

ان وليته ناء التأنيث أو
ألفه المقصورة أو الممدودة
أو ألف افعال جها أو ألف
فعلان الذي مؤنثه فعلى
فتقول في نمة نيرة وفي
حبلى حبيلي وفي جراء
جيرا وفي أجال أجيل
وفي سكران سكران فان
كان فعلان من غير باب
سكران لم يفتح ما قبل ألفه
بل يكسر فتقلب الالف باء
فتقول في سرحان سريحين
كما تقول في الجع سراحين
ويكسر ما بعد ياء التصغير
في غير ما ذكر ان لم يكن
حرف اعراب فتقول في
درهم درهم وفي عصفور
عصيفير فان كان حرف
اعراب حرك بحركة
الاعراب نحو هذا فليس
ورأيت فليسا ومررت
بفليس (ص)
وألف التأنيث حيث مدا
وتأوه منفصلين عدا
كذا المزيد آخر النسب
* وعجز المضاف والمركب
وهكذا زيدا فاعلانا
من بعد أربع كزغرا نا
وقدر انفصال مادل على
تشية أو جمع تصحيح جلا
(ش) لا يعتد في التصغير
بألف التأنيث الممدودة
ولا بقاء التأنيث ولا بزيادة
ياء النسب ولا بتجز المضاف
ولا بتجز المركب ولا
بالالف والنون الزيدتين

تتبعه في النون وسيفانه فيقال فيه سيفين وبالتالى ما جمعه على فعالين كسرحان وساطان فيصغر على
سرحان وساطان لهو لهم سراحين وسلاطين فلا يغير في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب ألف ياء الكسر
بألف ياء النون وسوى وزعفران كما سيأتي (قوله ان وليته ناء التأنيث) أى مع اتصالها به ومثلها الالف الممدودة
والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الاصل كما سيأتي في حنظلة وخجيداء
وزعفران وعجز المركب بمنزلة التاء فيفتح ما قبله في بعيلبك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد
الياء تلى كسره في معيسد يكرب (قوله أو ألفه) خرج بها ألف الاطلاق مقصورة كعزى أو ممدودة
كعلباء فيقلب ياء لاجل الكسرة وتعل الكامة كقاض وتحذف الهزمة من الممدودة فيقال عزيه
وعليها بالكسر مع التنوين والاصل عزيهى وعليها والعزى بكسر المهملة الرجل الذى لا يلهو (قوله
أو ألف افعال) أى بفتح الهزمة وقوله جعل البيان الواقع لان لم يثبت في المفردات عند الاكثرين رأيا
قولهم برمة اعشار اذا تكسرت قطعاً ونوب أخلاق واسمال أى بال فن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفردا
اذا سمى به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية فيفتح ما قبل ألفه كما قاله سيديوه فرقا بينه وبين افعال
بالكسر لانه لا يكون الا مفردا لانه مصدر (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وألف
التأنيث الخ) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله وما به المنتهى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعده لتتصل
بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل بالحذف في هذه الاشياء الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان
عجز المضاف لا يحذف في الجمع أيضا بل يثنى ويجمع صدره الاول مضافا للجزء فلا يليق عده من المستثنيات
أفاده في التوضيح وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان انه ا كتنى في هذه الاشياء بحصول
صورة التصغير تقدير اجمع وجودها لتقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أهم من أن يفعل مثل ذلك في
الجمع أولا وما علم ان السبعة التى هي ماعدا المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها ا ه صبان والحكم
على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظرا لان عجز المركب المزجى وزيادة المثنى
والمجموع لا تحذف في الجمع أيضا كالتصغير وان تخالفنا في أن التصغير يرد على ما قبل الجز كما مثله
الشارح والجمع لا يغيرها أصلا بل يضاف اليها زور فيقال جاءنى ذو بعيلبك وذور يدين ومساهمين
فلم يبق لما يصح استثناءه من الحذف سوى أربعة ناء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون
بمدار بعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناظل وخجادب وعباقر وزعافر في حنظلة وخجيداء
وعبقرى وزعفران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال
النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كما سيأتي لاختلافها بالصيغة وتبقى رابعة كحبلى لعدم اختلاها
حينئذ يفتح ما بعد الياء لاجلها ولا تكرار في هذا مع قوله السابق لتأويل التصغير الخ لان ذكر الالف
والتاء فيما مر من حيث انه يفتح لهما ما بعد الياء وهما من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير
خلوه عنهما (قوله آخر النسب) اعلم احترزه عن الالف المتوسطة عوضا عن احدى ياءى النسب
في نحو يمان وشام ماصار كصحرار في تصغيره على يمين وشويم بحذف الالف (قوله والمركب) أى
المزجى ولو عدديا أو مختوما بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيديوه وخيسة عشر سوا سمى به أو أريد
العدد فيكون مستثنى من المبنى أما المركب الاسنادى فلا يصغر (قوله جلا) اما بمعنى أظهر عطف
على دل وجمع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة لجمع المعطوف على تشية أى جمع ظاهر واختار
به عن نحو سمين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى في التصغير بل يصغر على سنيات لان اعرابها
بالياء والواو انما كان عوضا عن اللام المحذوفة والتصغير يرد هافيا لزم الجمع بين العوض والمعوض عنه
ومن أغرب سنين كمين صغره على سنين كدرهم فادغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنين

بعد أربع أحرف فصاعدا ولا بعلامة التثنية ولا بعلامة جمع التصحيح ومعنى كون هذه لا يعتد بها أنه لا يضر بقاؤها مفصلة عن ياء التصغير
بحرفين أصليين فيقال في بحر ياء بحري ياء وفي حنظلة حنظلة وفي عبقرى عبقرى وفي عبد الله عبد الله وفي بعلمك بعلمك وفي زعفران
زعفران وفي مسلمين مسلمين (١٣٦) وفي مسالمين مسالمين وفي مسلمات مسلمات (ص)

والتأنيث ذوالقصر
مق

زاد على أربعة لن يثبتا
وعند تصغير حبارى خير
بين الحبيرى فأدرو الحبير
(ش) أى إذا كانت ألف
التأنيث المقصورة خامسة
فصاعدا وجب حذفها في
التصغير لأن بقاءها يخرج
البناء عن مثال ففعل
أو ففعل فتقول في
قرقرى فريقر وفى لغزى
لغيز فان كانت خامسة
وقبلها مدة زائدة جاز
حذف المدة الزائدة وبقاء
ألف التأنيث فتقول في
حبارى حبيرى وجاز أيضا
حذف ألف التأنيث وبقاء
المدة فتقول حبير (ص)
واردد لاصل ثانيا لينا
قلب

فقيمة صير قوينة تصب
وشد فى عيديد وحتم *
للجمع من ذما التصغير علم
والالف الثانى الزيد
يجعل
واو كدما الاصل فيه
يجعل
(ش) أى إذا كان ثانى
الاسم المصغر من حروف
اللين وجب رده الى أصله

كفليس (قوله بعد أربعة) لم يقيد بذلك فى الالف المدودة والتاء مع أنه قيد فيهما كفى التوضيح لكنه
يؤخذ من قوله الآتى بحر فين أصليين يخرج به نحو سكران وحراء وتمرة فلا تعد منفصلة لأن الفاصل بينها
وبين الياء حرف واحد فلذلك يستحق لها ما بعد محافظتها على بقائها (قوله لا يضر بقاؤها) أى لكونها
فى نية الانفصال فتزل منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كأنه غير متمم بها فلم يخرج معها أبنية التصغير عن
صيغها الأصلية بل هى موجودة تقديرها وهذه الزيادة كالعدم (قوله بحري ياء) بضم الحيم وسكون
الخاء المجهمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح أو المهملة كفى السجاعي وضم الدال المهملة فوحدة وهو
ضرب من الجنادب أى الجراد وهو الأخضر الطويل الرجلين (قوله عبقرى) نسبة الى عبقر كعبير
تزع العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شئ تعجبوا من حسن صنعه وفى الحديث كان صلى الله
عليه وسلم يسجد على عبقرى أى بساط فيه صبغ ونقوش (قوله وعند تصغير حبارى الخ) استثناء من
قوله لن يثبتا كما بينه الشارح (قوله وجب حذفها) ولا تعد منفصلة كالممدودة لأنها تستقل فى النطق
(قوله لان بقاءها يخرج الخ) قال فى التصريح فان قلت فببلى فعلى وليست من الأبنية الثلاثة قلت نعم
ولكنها توافق فعلا فيما عدا الكسرة التى تمنع منها مانع الالف اهـ (قوله قرقرى) بقافين ورايين
مهملتين موضع (قوله لغزى) بضم اللام وفتح الغين المجهمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاى
اسم للغز من الغزى كلامه اذا عجم وأصله بحر اليربوع لأنه يحفره أو لا مستقيما ثم يعدل عن يمينه
وشماله ليخفى مكانه فذلك الالغاز وقوله لغيز أى بفك الادغام وبقاء قبل الزاى لوجودها فى المكبر وحذفها
فى نسخ لعله تحريف (قوله حبير) أى بادغام ياء التصغير فى المنقلبة عن الالف قبل الراء (قوله ثانيا)
مفعول أول لاردد لاصل فى محل المفعول الثانى ولينانعت لثانيا كما أشار الشارح فى الحل وكذا قلب
ويصح كون لينا مفعولا ثانيا لقلب لأنه يتعدى لاثنتين أى اردد ثانيا حول لينا أى صار الآن لينا لاصله
الذى حول عنه (قوله وحتم الخ) لا يقال كيف أحل الجمع على التصغير مع ان الحوالة انما تكون على
المتقدم لان الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله
والالف الثانى الخ كما أشار الشارح لان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لأقسام الحرف الثانى
فهو فى قوة المتقدم فكانه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثانى
بأقسامه فتدبر (قوله وجب رده الى أصله) شمل ذلك ستة أشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن
همزة كذيب بالياء فيقال ذوب بالهمزة أو واو عن ياء كوقن أو الفاعن أو كباب بموحدين أو عن ياء
كتاب بالنون أو معتلا عن صحيح كدنيار وقيراط اذا أصلهما دنار وقيراط بشد النون والراء فابدل من أول
المثالين ياء ساكنة فتقول فيهما دنينير وقرير يربط فان كان الثانى غير لين فلا يرد لاصله كاستعداد أصله مواعد
قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال فتقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لانها زائدة محلة بالصيغة (قوله
أو مجهولة الخ) مثلها المنقلبة عن همزة نلى همزة كالف آدم فيقال أويدم بالواو فهنا موضع رابع تقاب فيه
الالف الثانية واو أو قلب ياء فى واحد وهو ما أصلها الياء (قوله والتكسير فيما ذكرناه) أى من قلب
الحرف الثانى بأقسامه ومحل ذلك ان تغير فيه شكل الاول والابقى الثانى على ما هو عليه كقيمة وقيم وديعة وديم

فان كان أصله الواو قلب واو افتقول فى قيمة قوينة وفى باب بويب وان كان
أصله الياء قلب ياء فتقول فى موقن ميين وفى ناب نيب وشدقو لم فى عيديد والقياس عويد بقلب الياء واو لانها أصله لانه من عادى يعود
فان كان ثانى الاسم المصغر ألفا مديدة أو مجهولة لاصل وجب قلبها واو افتقول فى ضارب ضو يرب وفى عاج عويج والتكسير فيما ذكرناه
كالتصغير فتقول فى باب أبواب وفى ناب أنياب وفى ضارب ضوارب (ص) وكل المنقوص فى التصغير ما *

(قوله)

(قوله لم يحو الخ) غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قسم عليها أى مادام لم يحو حرفا ثالثا غير التاء بأن لم يحو ثالثا أصلا كيدأ ويحو ثالثا هو تاء كسنة اماما فيه ثالث غير التاء فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتى الآن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تحذف فى التصغير للاستغناء عنها بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخوة بنية والاصل بنية وأخوة قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كما) مثال للمنعوص المكمل فى التصغير ان جعل بمعنى المشروب ويكون قصوره للضرورة فيقال فيه مويه يرد الهاء المنعوبة همزة فالمراد بالمنعوص حينئذ ما حذف منه حرف أصلى ولومع ابداله باخر فان جعل ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة لغرضها فى المحذوف منه حرف وهذا ثنائى الوضع فذكره للتنظير فى وجوب مطلق التكميل توصلا الى بناء فعيل نعم ان اريد بالمنعوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائى وضعا (قوله وعيدة) أى يرد الواو التى هى فاؤها ويجوز ابدالها همزة فيقال أعيدة وتاؤها الآن هى التى تزداد فى تصغير المؤنث الثلاثى كسن لالتى كانت عوضا عن التاء لذهابها يرد التاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال فى أخوة وبنية تصغيراً وأخت و بنت (قوله وفى ماء مسمى به) أى لانه لا يصغر الا لاماء المعربة بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موى أى بقلب ألفها او لانها ثنائية مجهولة بزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير * واعلم ان الثنائى وضعه المالم يعلم له ثالث يرد اليه اختلاف فى تكديسه فقل يضعف ثانيه ثم يصغر فيقال من وهل وكى أصلا مائنين وهليل وكى وفى لو ومالوى وموى والاصل لى لوى بالواو فتقلب ياء وجوباً وموى بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فينال ماء ثم تقلب الهمزة ياء لأجل ياء التصغير جوازاً كفى الفارضى ويجوز موى بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبي والياء أولى لعدم احتياجها الى زيادة عمل بل تدغم فى ياء التصغير من أول الامر فيقال مئى وهلى وكى لوى وموى بشد الياء من أول الامر وجرم بهذا بعضهم وأجاز فى الكافية والتسميل الوجهين لكن الثانى لا يتأتى فى نحو ما ولولان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر فولا واحدا فيقال لوى وكى بالشدديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزدافيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شويك) اعلم ان أصل شاك شاك لانه من الشوكه فقياسه شاك بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير كقويم بشد الياء وأما شاك فقليل حذفت واوه على غير قياس فوزنه قال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء وراوه منقلبة عن الألف الزائدة وأما الواو التى هى عين الكلمة فباقية على حذفها وهذا مجمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهى الواو موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف لمناسبتها وأعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه فى الاعراب والتصغير كقاض فيقال فى الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة والياء محذوفة للساكنين فهى كالثابتة وفى النصب شويكيا (قوله من الزوائد) أى وان كانت للحاق كقعيس فى مقعنسس (قوله ألحق تاء التأنيث) أى لانه من الثلاثى ما لا كاسيأتى ومحل ذلك ما لم يختص بالمؤنث وضعا كخائض وطائق والا لم تلحقه التاء فيقال حبيض وطلق بحذف ألفهما وبلاتاء لانه فى الاصل صفة لمذكر أى شخص طائق واذا صغرت هما لغير ترخيم قلت حوىض بشد الياء وطوىلق بقلب ألفهما واوا لانها ثنائية زائدة (قوله فيقال فى المعطف عطف) يشير الى أن التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للقاء وتعلب والمعطف بكسر الميم الرداء وكذا العطف وقد عطف بالعطف أى ارتدبت بالرداء كذا فى المصباح وقال الشاطبي المعطف العطف وهو الجانب من كل شئ وعطف الرجل جانبه من رأسه الى وركيه ﴿ تنبيه ﴾ حكى سيبويه

لم يحو غير التاء ثالثا كما
(ش) المراد بالمنعوص هنا
ما نقص منه حرف فاذا صغر
هذا النوع من الاسماء فلا
يحو لوا ما أن يكون ثنائيا
مجردا عن التاء أو ثنائيا
ملتبسا بها أو ثنائيا مجردا
عن التاء أو ملتبسا بها
الى فى التصغير ما نقص منه
فيقال فى دم دى وفى شفة
شفيه وفى عدة وعيدة وفى
ماء مسمى به موى وان كان
على ثلاثة أحرف وثلاثه
غير تاء التأنيث صغر على
لفظه ولم يرد اليه شئ فتقول
فى شاك السلاح شويك
(ص)

ومن بترخيم يصغرا كتنفى
* بالاصل كالعطف يعنى
المعطف

(ش) من التصغير نوع
يسمى تصغير الترخيم وهو
عبارة عن تصغير الاسم بعد
تجريدته من الزوائد التى
هى فيه فان كانت أصوله
ثلاثة صغره على فعيل ثم ان
كان المسمى به مذكرا
جرد عن التاء وان كان
مؤنثا ألحق تاء التأنيث
فيقال فى المعطف عطف

وفی حامد حمید وفی حبلی

حبيبة وفي سوداء سويقة
وان كانت أصوله أربعة
صغر على فاعيل فتقول
في قرطاس قرطاس وفي
عصفور عصفور (ص)
واختم بالتأنيث ما صرت
من

مؤنث عار ثلاثي كسكن
 مالم يكن بالتاريخي ذاللبس
 كشجرو بقر وخمس
 وشذترك دون لبس ونذر
 لحاق تا فيما ثلاثيا كثر
 (ش) اذا صغر الثلاثي
 المؤنث الخالي من علامة
 التأنيث لحقته التاء عند
 أمن اللبس وشذ حذفها
 حينئذ فتقول في سن
 سنيته وفي دارديرة وفي
 يديدي فان خيف اللبس
 لم تالحقه التاء فتقول في
 شجرو بقر وخمس شجير
 وبقر وخمس بلاتاء اذلو
 قلت شجيرة وبقيرة وخمسة
 لاللبس بتصغير شجرة
 وبقرة وخمسة المعداد
 به من ذكر ومما شذ فيه
 الحذف عند أمن اللبس
 قو لهم في ذرد وحرب وقوس
 ونعل على ذويد وحريب
 وقويس ونعل وشذا أيضا
 لحاق التاء فيما زاد على
 ثلاثة أحرف كقو لهم في
 قدام قديديعة (ص)
 وصغروا شذوا الذي التي
 وذامع الفروع منها تاتي
 (ش) التصغير من خواص

في تصغير ابراهيم واسماعيل للترخيم برها وسمي معا وهوشاذ لان فيه حذف أصلين وزائدتين وقياسه عند
سبويه برهم وسمي بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والالف والياء وعند المبرد أثيره وأسمي جمع لان
الهمزة عنده أصلية لان بعدها أربعة أصول ولا تزداد الهمزة ولا في بنات الأربعة في حذف الالف والياء
الزائدتين وخامس الاصول لاختلاله بالصيغة وينبغي على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيره فقياسهما عند
سبويه برهم وسمي بحذف زائدتي الهمزة والالف دون الياء لانها لينة قبل الآخر وعند المبرد أثيره وأسمي جمع وأباريه وأسمي جمع بحذف خامس الاصول لاختلاله بالصيغة
والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء لصيرورتها لينة قبل الآخر والصحيح منه سبويه لانه المسموع
وحكى الكوفيون براهم وسماعل بالياء وبراهمة وسماعلة بتعويض الهاء عن الياء والوجه جمعهما تصحيحا
فيقال ابراهيميون وسماعليون (قوله وشذرك) أي لئلا (قوله كثير) بفتح المثناة أي زاد على الثلاثي
من قولهم كثرته فكثيره أي غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثي) أي الثلاثي حالا كامثله أو ما لا بأن
صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيم من نحو حنبلي وسوداء كما صغر الثاني ما كان رباعيا
بمدة قبل لانه المعتلة كسماء فتصغيره سمية لان أصله سمي بثلاث يا أت الأولى للتصغير والثانية بدل المدة
والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان أصل سماء سما ومن سمايسم وهذا حذف الثالثة لتوالي الامثال
بقي ثلاثيا فتلحقه التاء وتخرج بذلك نحو سعاد وزينب فيقال سعيد بشد الياء وزينب بالاناء واختص
الثلاثي بذلك تخفته (قوله في زود الخ) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بالاناء مع انها مؤنثة شذوذ اجمعها
بعضهم بقوله

ذود وقوس وحرب درعها فرس * ناب كذا نصف عرس صحنى عرب
 وكذا نعل وشول بفتح المجمة وسكون الواو جمع شائلة وهى الناقة التى أتي عليها من حملها أو رضعها
 سبعة أشهر غف لبنها وأما شائل بلاتاء فالناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاوح وجمعها شول كرا كم
 وركع والذود بفتح المجمة وسكون الواو من ثلاثة أبعرة إلى عشرة والمراد بالدرع درع الحديد لما معنى
 القميص فذكر والناب الناقة المسنة والنصف بفتح تين المرأة المتوسطة فى العمر والعرس بالكسر امرأة
 الرجل وهو المراد هنا أما بالضم فيطلق على طعام الوليمة وعلى النكاح كما فى القاموس (قوله وحرب)
 قديقال هوم من النوع الاول لان تصغيره بالتاء يلبس بحربة الحديد سم (قوله قديمة) أى بقلك
 ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الالف ياء لانها مبدية قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله
 منها نارتى) مخالف لنصهم على انه لا يصغر من ألفاظ المؤنث الا تاء وهو المفهوم من التسهيل الا أن يريد
 بقوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير (قوله وشذ تصغير الذى الخ) لكن سوغه ان فى الذى وذا
 وفروعها ما شبهها بالاماء المتمكنة بكونها توصف بوصف بها وقد كرت وتوث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها
 لكن على وجه خلاف به تصغير المتمكن فترك أولها على حاله من فتح كالذى وذا أو ضم كالأى وعوض
 من الضم المجتبى للضم غير ألف من زيادة فى آخر غير المثنى ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ثالثة ساكنة
 بعد فتحة فليل اللذان واللتما بفتح اللام وادغام ياء التصغير فى يائهما ثم ألف التعويض وضم لاهما لغنة
 كما فى التسهيل خلافا لمن أنكرها كالحريرى فى درة الغواص وفى تشبيها اللذين واللتيان بلانوىض
 عن الضم لظواهرهما بالزيادة وفى الجمع على لغة من بناء اللذين فى الرفع وغيره بفتح الدال وكسر الياء المندغم
 فيها عند سبويه وكذا على لغة الاعراب فى غير الرفع ويقال فى الرفع اللذين بفتح الدال وضم الياء
 وقالوا فى جمع التيات بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه لالتقاء ساكنة مع ألف الجمع وفى

الاسماء المتمكنة فلا يصغر المبنيات وشذذ تصغير الذي وفروعه وذافر وعه قالوا في الذي المادي وفي التي اللتاوفي

تصغير اللاتي اللو يتا بقلب الالف واوا وحذف الياء الاخيرة لانه لو قيل اللو يتا لزم كونه سداسيا بالف التعويض مع أن ياء التصغير لا تصحب خمسة سواها أفاده سم وفي اللاتي انلو يادغام ياء التصغير في الياء الاخيرة بعد حذف الهزمة كافي العارضى (قوله ذياوتيا) أي بفتح الذال وشد الياء وأصله ذياوتيا بثلاث ياء آت الاولى عين السكامة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير تخفف بحذف الاولى والثالثة اثلاثا يلزم فتح ياء التصغير لمساواة الالف وهي لا تحرك لشبهها بالالف التفسير واغتفر وقوع ياء التصغير ثانية بكونه معضدا لما قصدا ومن مخالفته للتمكين وقالوا في تشنية ذيان وتبان وفي أولى بالقصر أليا بضم الهزمة على أصلها وفتح اللام وادغام ياء التصغير في الياء المتقلبة عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفي أولاء بلدا أليا بضم الهزمة بعد الياء ثم ألف التعويض والظاهر أن الياء ساكنة لا مشددة وأن الالف التي كانت قبل الهزمة حذفت لما قيل في اللو يتا ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله أعلم

(النسب)

سماء سيمو به باب الاضافة أيضا وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظي وهو ثلاثون زيادة ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابها الياء وأفاده المصنف بقوله ياء كيا الكرسى الى آخر البيت والثاني مخوي وهو صير ورته اسمها لم يكن له وهو المنسوب بعد أن كان اسمها المنسوب اليه والثالث حكمي وهي معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد (قوله كيا الكرسى) أفاد ان ياء ليست بالنسب لان المشبه به غير المشبه والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم لبقاء دلالة على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء الكرسى يصير اللفظ لامعنى له ولما كان النسب معنى حادثا افتقر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت من حروف اللين خفتها ولم تلحق الالف لثلاثي صير الاعراب تقدير يا ولا الواو لثقلها وشدت الياء لثلاثي لتبس بياء المتكلم والتجري عليها وجوه الاعراب (قوله أومدته) بالنسب عطفا على تالانه مفعول مقدم لتثبتنا بضم أوله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ماهية والمراد بمدته أي التأنيث الالف المقصورة فقط وسين كرحم الممدودة بقوله وهمز ذى مدالخ (قوله وان تكن) أي مدة التأنيث فقط وتربع مضارع ربت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا استثناء من قوله أومدته المفيد وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة أو لا حرك ثاني ما هي فيه أولا فافاد ان الوجوب في غير الرابعة بقيدتها (قوله حسن) الارجح كونه خبرا عن حذفها وخبرها محذوف للاشعار به أي جائز ليسكون منها على ربحان الحذف قال سم ويشعر به أيضا فهو قوله وللأصل قلب يعتمى لانه بيان لمخالفة الأصل لها اه وفيه ان المخالفة تصدق بالمساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد حرف كحى أو حرفين كعدى فسيأتى حكمهما (قوله وجب حذفها) أي كراهة توالي أربع ياءات ويظهر أن ذلك فيما إذا سمي بنحو نحائي وكرامى بشد الياء جمع بنحى وكرسى ثم نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف المنتهى الجمع تبعالما قبل التسمية لكون الياء من بنىة السكامة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى يمان بتعويض الالف عن احدى ياء النسب اذا نسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانها بمنزلة الياءين قلت لا كما نص عليه أبو على لانفصالهما والثقل انما هو في اجتماع الياءات لافي وجودها منفصلة نكت (قوله مكى) بحذف التاء لثلاثي تقع حشوا ولثلاثي مجتمع علامتا تأنيث لو قيل في المؤنث مكية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتي وقياسه خاني كما سيأتى وقول المتكلمين في النسبة الى الذات ذاتى اصطلاح لم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصريح بقياسه ذوى بحذف

ذوات ذياوتيا (ص)

(النسب)

ياء كيا الكرسى زادوا بالنسب وكل ما تليسه كسر ووجب (ش) اذا أر يداضافة شئ الى بلدا وقبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياء مشددة مكسورا ما قبلها فيقال في النسب الى دمشق دمشقي وإلى تميم تميمي وإلى أجد

أجرى (ص)

ومثله ما حواه حذف وتا تأنيث أومدته لا تثبتا وان تكن تربع دائان سكن فقلها واوا وحذفها

حسن

(ش) يعني انه اذا كان

في آخر الاسم ياء كياء

الكرسى في كونها مشددة

واقعة بعد ثلاثة أحرف

فصاعدا رجب حذفها وجعل

ياء النسب موضعها فيقال

في النسب الى الشافعي

شافعي وفي النسب الى

مصرى مصرى وكذلك اذا

كان آخر الاسم تاء التأنيث

وجب حذفها للنسب فيقال

في النسب الى مكة مكى ومثل

تاء التأنيث في وجوب

الحذف للنسب ألف التأنيث

المقصورة اذا كانت خامسة

فصاعدا كجبارى وجبارى

أورابعة

بحر كائن ما هي فيه كجزى وان كانت رابعة سا كئنانا ما هي فيه كجلى جاز فيه وجهان أحدهما الخذف وهو المختار فتقول
جلى والثاني فليها واو افتقول حباوى (ص) (١٧٠) لشبهها الملحق والاصل ما * لها ولاصلى قلب يعتمى

التاء وقلب ألفه واو ورد لاهم المحذوفة (قوله بحر كائن ما هي فيه) أى لان الحركة كحرف خامس
فى الثقل فيخفف بحذف الالف (قوله كجزى) بفتح الجيم والميم والزى وصف بمعنى سريع
يقال جار جزى (قوله والثاني قلبها) ويجوز حينئذ زيادة ألف قبل الواو تشبيها بالممدودة كحباوى
(قوله لشبهها) أى فى كونها رابعة ذى ثان سكن لانه لا تقع رابعة ذى ثان محرك الألف التأنيث
كلى التوضيح (قوله الملحق) بكسر الحاء أى الملحق كلمة بأخرى (قوله ما لها) أى حيث كانت
رابعة ذى ثان سكن أمامها خامسة فى البيت بعد هذا فتقول الشارح يعنى الخ ليس مراعى فيه
ترتيب الابات (قوله والالف الجار الخ) بالجيم أى الذى جاز رابعة فصار خامسا أو سادسا سواء
كانت للحاق أو بدل أصل أم ألفت التأنيث فتقدمت فى عموم قوله أو مدته لا تثبتا (قوله وحتم) خبر
مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أى يعترض ويوجد أى يجب قلب كل ثالث معقل ألف مقصور
كان أو ياء منقوص أم ألفت التأنيث والالحاق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله حبرى)
بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراء وألفه للحاق بسفرجل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم
نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أى المنقلبة عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون غير منقلبة الا
فى حرف أو شبهه (قوله فان كانت ثالثة الخ) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واو)
أى وان كان أصلها الياء لوجوب كسر ما قبل ياء النسب واجتماع الكسر والياء آت ثقیل والالف لا تقبل
الحركة (قوله يقال اعتميت الشئ) أى كاصطفيته وزنا ومعنى ويقال أيضا اعتماه يعتماه كاختاره
يختاره كذلك قال طرفه

أرى الموت يعتم الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش المقشدة
(قوله كصطفى) أى فتقول العامة مصطفوى ومصطفاوى لحن (قوله وأشار بقوله كذاك) أى الى
آخر البيت بعده حكم الياث الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والخذف فى الياث والخامسة
من كذاك الخ فلم يرتب فى شرح الابات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح ما قبلها) هذا ما أخذ من
البيت الآتى (قوله فى شج) أى بحذف الياء أصله شجى كفتح أعل كقاض فان جعلته بوزن فعيل
من شجاء الحزن فهو مشجوق فتشجى بشد الياء تكلى وسيأتى فى قوله وألحقوا مع لأم الخ (قوله
قاضوى) ظاهره كالمصنف اطراده وذكرك غيرهما انه من شواذا النسب عند سيديويه قيل ولم يسمع الا فى قوله
فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

فجعل اسم مكان الجرحانية ونسب اليه بقلب الياء واو من قولهم حنوت عليه أى عطفت فساكنها نحو على
ذوبها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلایاء (قوله وان كانت خامسة وجب حذفها) شمل نحو محي
بثلاث يا آت كركى اسم فاعل من حي كركى فتحذف ياؤه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يزداد على ذلك عند
المبرد فيقال محي بياءين مشددتين كما يقال فى النسبة الى أمية أمى وفيه وجه آخر وهو أن تحذف ياءه الاولى
لتوالى الياء آت اذهى تشبه الزائد فى السكون فتقلب الثانية ألغا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الاخيرة
للسب فتقلب الالف واو افيصير محوى بياء واحدة مشددة كاموى ويرجع هذا عدم نوالى الياء آت والاول
انه ليس فيه الاحذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذا القلب الخ) أى اجعل هذا القلب
تاليا لانفتاح بان تفتح ما قبل الحرف ثم قلبه فذا امم اشارة مفعول أول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا
مفعوله الثانى أو ذا معنى صاحب أى أول الحرف صاحب القلب أى المقلوب انفتاحا والاول أظهر لانه على

والالف الجائر أربعة أزل
كذلك بالمنقوص خامسا
عزل
والخذف فى اليا رابعة اسحق
من
قلب وحتم قلب ثالث يعن
(ش) يعنى ان ألف الالحاق
المقصورة كالف التأنيث
فى وجوب الخذف ان كانت
خامسة كحبرى وحبرى
وجواز الخذف والقلب ان
كانت رابعة كعلقى وعلقى
وعلقوى لكن المختار هنا
القلب عكس ألف التأنيث
واما الالف الاصلية فان
كانت ثالثة قلبت واو اعصا
وعصوى وفقى وفتوى وان
كانت رابعة قلبت أيضا واو
كلهوى وربما حذفت
كلهوى والاول هو المختار
واليه أشار بقوله
* وللاصلى قلب يعتمى *
أى يختار يقال اعتميت
الشئ أى اخترته وان كانت
خامسة فصاعدا وجب
الخذف كصطفى فى مصطفى
والى ذلك أشار بقوله
* والالف الجائر أربعة أزل *
وأشار بقوله كذاك
بالمنقوص الى آخره الى انه
اذ نسب الى المنقوص
فان كانت ياءه ثالثة قلبت
واو وفتح ما قبلها نحو
شجوى فى شج وان كانت

رابعة حذفت نحو قاضى وقاضى وقلب واو نحو قاضوى وان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كعتمى
فى معتمد ومعتمى فى مستعل والجبرى القراء والائى جبركا والعلى نبت واحدة هلقاة (ص) وأول ذا القلب انفتاحا وفعل
تاخر

وفعل عينهما افتتح وفعل (ش) يعني انه اذا قلبت ياء المنقوص واو اوجب فتح ما قبلها نحو شجوى وقاضى وأشار بقوله وفعل الى آخره الى أنه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة وكانت الكسرة مسبوقه بحرف واحد وجب التخفيف بحذف الكسرة فتحة فيقال في خبرى وفى دئل دؤلى وفى ابل ابلى (ص) وقيل فى المرمى مرمى * واختير فى استعمالهم مرمى (ش) قد سبق أنه اذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقه بأكثر من حرفين وجب حذفها فى النسب فيقال فى

(١٧١)

الشافى شافى وفى مرمى مرمى وأشار هنا الى أنه اذا كانت احدى الياءين أصلاً والآخرى زائدة فن العرب من يكتفى بحذف الزائدة منهما ويبقى الاصلية ويقبلها واذا فيقول فى المرمى مرمى وهى لغة قليلة والختار اللغة الاولى وهى الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول فى الشافى شافى وفى مرمى مرمى (ص)

ونحو شى فتح ثانيه يجب وارده واوان يكن عنه قلب (ش) قد سبق حكم الياء المشددة المسبوقه بأكثر من حرفين وأشار هنا الى أنها اذا كانت مسبوقه بحرف واحد لم يحذف من الاسم فى النسب شئ بل يفتح ثانيه ويقرب ثالثه واوام ان كان ثالثه ليس بدلا من او لم يغير وان كان بدلا من واو قلب واو فتقول فى شى حيوى لانه من حيث وفى طى طوى لانه من طوى (ص) وهى التثنية احذف للنسب ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب

تأخر القلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثانى بضم فكسر منونا والثالث بكسرتين (قوله وجب فتح ما قبلها) ظاهره أن الفتح بعد القلب والتحقيق انه قبله كما يفهم من المتن لانه اذا أريد النسب الى نحو شج وعم فتحت عينه كما تفتح فى غير الآتى فتقلب اللام ألفا فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واو للنسب وكذا يقال فى قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لان الآخر يجب كسره لاجل الياء ولو بقي كسر ما قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فيثقل فان سبقت الكسرة بأكثر من حرف فلا تغير سواء كانت فى خمس كحجر ش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فجمعة للجوز أم رباى تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم أو فتحتها وفتح النون وكسر الدال لجمع الحجارة وكذا ان سكن ثانيه على الأوجه كتقلب وقد سمع الكسر والفتح فى غلبى ويحصى ويثرى والفتح عند الخليل وسيدويه سماعى وقاسه غيرهما فيقال مغربى ومشرقى بالفتح (قوله دؤلى) بضم المهملة وفتح الهمة بدلاً أن كانت مكسورة فى دئل (قوله ابلى) بكسر الهمة وفتح الواو وحدة بعد كسر هاءى ابل (قوله وقيل فى المرمى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف ولعله آخره لانه لا ارتباط الايات المارة ببعضها (قوله قايصة) فى الارتشاف انه شاذ (قوله بحرف واحد) وستأتى المسبوقه بحرفين فى قوله وألحقوا مع لام (قوله حيوى) أى لانه لما فتحت الياء الاولى فى حى قلبت الثانية ألفا فتحر كها وانفتح ما قبلها فصار كفتى فقلب الالف واو للنسب وكذا يقال فى طى الا أن ياء الاولى بعد تحريكها ترد الى أصلها وهو الوارل زوال مقتضى فها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء فى أصله وهو طوى فيصير طوى بلادغام لوجوب فتح ثانيه كما فى المتن ولان اجتماع المثليين فيه عارض بخلاف ما ثانيه واومشدة قبل النسب كدو للفلاة الواو لا يغير بل يقال دوى بالادغام ولم تقلب عين حيوى ونحوه لغامع تحركها وانفتح ما قبلها لان حركتها عارضة ولما يسه من اللبس ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها كاسيأتى فى قوله

* من واو اياء يتحرىك أصل * الخ كيف وياء النسب تقتضى قلب الالف واو لوجوب كسر ما قبلها (قوله انشيد) أى المثنى وما ألحق به كائنين فيرد الى واحد المقدور يقال انى ببقاء همزة الوصل لانها عوض عن لامه أى المحذوفة ويجوز نوى بلا همزة لرد اللام اذا صله نون كاسيأتى عند قوله واجبر برد اللام (قوله أوجع تصحيح) وما ألحق به كعشرين فيقال عشرين (قوله وأعر بته بالالف) فان أعر بته بحركات النون فلا حذف وكذا فى الجمع وما ألحق بهما (قوله وثالث) مبتدأ أسوغه الوصف بالظرف وحذف خبره والجار متعلق بحذف والمسوغ لا ابتداء كونه صفة لمحذوف أى وحرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أى أصلية كانت كطبيب أو منقلبة عن واو كيمت أو زائدة كغزىل تصغير غزال كانص عليه فتقول ميثى وغزىل بسكون الياء وكسر ما بعدها كراهة اجتماع الياءات والكسرتين فتقول المصنف وثالث بيان للواقع فى طبيب لا قيد الرابعة كما ذكر كذلك ولوقال ونحو ثالث لطبيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طي) بياء مشددة فهمزة وقوله طبيب بسكون الياء وكسر الهمة (قوله بابدال الياء) أى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا بالمتحركة فلو قيل يحذف الساكنة وقلب المتحركة الغال كان قياسا

(ش) يحذف من المذنوب اليه ما فيه من علامة تنذية أوجع تصحيح فاذا سميت رجلا زيدان وأعر بته بالالف رفعوا بالياء جوا ونصب اقلت زيدى وتقول فيمن اسمه زيدون اذا أعر بته بالحروف زيدى وفيمن اسمه هندات هدى (ص) وثالث من نحو طبيب حذف * وشذائى مقولا بالالف (ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف الذى يجب كسره فى النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء وجب حذف الياء المكسورة فتقول فى طبيب وطيب وقياس النسب الى طي عطى لكن تركوا القياس وقالوا طائى بابدال الياء ألفا

لو كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف نحو هبيخى في هبيخ والهميخ الغلام الممتلئ والاثني هبيخة (ص) وفعل في فعيلة التزم
فعل في فعيلة حتم (ش) يقال في النسب الى فعيلة فعل يفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما سيأتي فتقول في
حتمية حتم في النسب الى فعيلة فعل يفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن مضاعفا فتقول في جهينة جهنى (ص) وألحقوا معسل لام عريا *
من المثاليين بما التاؤليا (ش) يعنى أن (١٧٢) ما كان على فعيل أو فعيل بلا تاء وكان معتل اللام حكمه حكم ما فيه

لتاء في وجوب حذف يائه
وفتح عينه فتقول في
عدى عدوى وفي قصي
قصوى كما تقول في أمية
أموى فان كان فعيل
وفعيل صحيح اللام لم
يحذف منهما شئ فتقول
في عقيل عقيلي وفي عقيل
عقيلي (ص)

وعموما كان كالطويله *
وهكذا ما كان كالجليله
(ش) يعنى أن ما كان على
فعيلة وكان معتل العين
أو مضاعفا لا تحذف يائه
في النسب فتقول في طويلة
طويل وفي جلييلة جليلي
وكذلك أيضا ما كان على
فعيلة وكان مضاعفا فتقول
في فلييلة فليلي (ص)

وهمز ذى مد يال في النسب
ما كان في ثنية له انقلب
(ش) حكم همزة الممدود
في النسب حكمها في
التثنية فان كانت زائدة
للتأنيث قلبت واوا نحو
جرأوى في جراء أو زائدة
للإخاق كعلاء أو بدلا من
أصل نحو كساء فوجهان
المراد صحيح نحو علبائى
ر كسائى والقلب نحو

اسقاطى (قوله ولو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغم فيها نحو مغييل يضم
الميم وسكون الغين المجهمة وهو الولد اذا أرضعته أمه وهى توطأ حاملا فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال مغيلى
(قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وشدا التحية المفتوحة آخره مججمة (قوله وفعل في فعيلة) بفتح
فأهما والثانيين بالضم وفعيلة فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن والتأنيث لكنه تون الثانية للضرورة
(قوله وحذف يائه) أى فرقا بين المذكر والمؤنث كحيمي وشريفي في حنيف وشريف ولم يعكس لان الهاء
تحذف للنسب فتدبر بها الياء والحذف بأنس مثله ثم فتحت عينه لتلايتوا الى كسر تان كما صر في نمرود شدا بقاء
الياء في ألفاظ نهو اها على الاصل المرفوض كقوله

ولست بنعوى يولك لسانه * ولكن سلبقى أقول فأعرب

نسبة الى السليقة وهى الطبيعة وحقه ساقى (قوله عريا) أى خلا من التاء ومن المثاليين حال من ضمير
عري (قوله في وجوب حذف يائه) أى الزائدة وهى الساكنة كراهة توالى الياءات فتقلب الثانية واوا
امرجوعا لاصلها كقصى وعدى وعلى أولا جل ياء النسب كولى فيقال ولوى وتفتح عينه كما صر (قوله لم
تحذف منهما شئ) أى قياسا عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرة كسفه في قرشى وهذلى
في ثقف وقريش وهذيل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغير قلة
تطلق على ماء كالجرة وعلى أعلى الشئ كقلة الجبل وقلة الانسان رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام
مثله ماء فتقول مائى وماوى لان الهمزة بدل غاية الامر ان المبدل منه في كساء واو وفي ماء هاء اه ومقتضاه
جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القلب كما في الاشمونى ومثل ماء شاء (قوله
فوجهان) أى والاحسن فى ألف الاخاق القلب فى المنقلبة عن أصل التصحيح كما صر (قوله لصدر جملة)
أى مسمى بها لصدر ماركب من جأى ولو عدد يافتقول خمسى فى خمسة عشر مسمى به أولا كما يقتضيه كلام
الفارضى ومثل ذلك مسمى به من نحو حيثما وأينما ولولا ما من المركبات فتقول حيثى ولوى بالتخفيف
لا يهلى من الثنائى الآتى فى قوله ومضاعف الثانى الخ بل رباعى حذف عجزه (قوله ولشان) عطف على
لصدر وتما بالبناء للفاعل على صفة واضافة مفعول تما (قوله أو اب) بنقل فتح الهمزة للواو (قوله أو ماله)
عطف على ابن أى أو مبدوءة بماله الخ وعطاه على ثان مفسد قيل هو عطف عام لشموله الابن وغيره من كل
ما يتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبع الابن الناظم ويرده أن عطف العام لا يكون الا بالواو
وأيا فرادهم بالماض الذى ينسب لصدوره فقط أو عجزه فقط ما كان علما بالوضع أو بالغلبة أما غير العلم
كغلام زيد فليس مما هنا لانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد
وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفضل المضاف وجعله عطف مرادف بأن يراد بماله التعريف
والمصدر بابن أو أب شئ واحد وهو العلم بالغلبة كابن الزبير تكرار بلا فائدة فالاولى أن يراد بالمصدر بابن أو
أب ما كان كشيء من الاعلام الوضعية كآبى بكر وابن وردان ومثله أم كلثوم والمعرف بالثانى العلم الغامض
كابن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف اوله بشايبه ثم غلب عليه دون

سائر

علبادى وكساوى أو أصلا فالصحيح لا غير نحو قرأتى فى قراء (ص)

وانسب لصدر جملة وصدرا * ركب من جاولشان تما
فما سوى هذا النسب الاول * ما لم يخف لبس كعبد الاشهل (ش) اذا نسب الى الامم المركب فان كان مركبا تركيب سجلة
أو تركيب مزيج حذفت عجزه وألحق صدره ياء النسب فتقول فى تأبط شرانا بطى

سائر أخواته فصار تعريفاً بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كاسرى القيس وعبد شمس فهو المراد بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بان ان علمية الكنية بالوضع والثاني بالغلبة أفاده الصبان لكن هذا الحل لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بان الزبير لانه علم غاي كائن عمراً لا كنية فالحاصل أن المركب الإضافي ان كان علماً بالوضع غير كنية نسباً صدره ان أمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية أو علماً بالغلبة نسباً الى عجزه أو ليس علماً أصلاً فليس مما نحن فيه خلافاً لتمثيل الشارح بعلام زيد ولا يصح حمله على المجهول علماً لانه حينئذ من الاول قال الاسقاطى الآن يحمل على ما اذا علم على واحد من علمان زيد كافي ابن عمر اه وقتضاه أن العلم الغلبى لا يشترط تصديره بان وعلى هذا فالخلاص مما سر أن يراد بقوله بان أو أب ما يعي الكنية والعلم الغلبى المصدرين وبالمعرف بالثاني العلم الغلبى غير المصدرين بهما كعلام زيد اذا غلب فالتمام كلام الشارح بالمتن ويندفع الاعتراض عنهما وعن ابن المصنف ويكون المظن مغايراً فتدبر (قوله وفي بعليك الخ) أى رضى معديكرب معدي ومعدي لانه بعد حذف الجزء الثاني يصير منقوصاً كقماض فيجوز فيه ما سر (قوله فان كان صدره ابناً الخ) أى بان كان كنية أو علماً غلبياً وقوله أو كان معرفاً الخ أى بان كان علماً غلبياً غير مصدر كعلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أى بان كان علماً بالوضع غير كنية أما غير العلم أصلاً فخرج كما سر (قوله اسرى) أى بكسر الراء بعدها همزة ويقال سرى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المظن عند سيديويه لانه المسموع تصریح (قوله مامنه حذف) ما بمعنى اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرت على غير صاحبها وهاء منه تعود لما أى اجبر الاسم الذى حذف لامه ردها اليه وقوله جواز أى جبر اذا جواز أو جازراً (قوله فى جمى التصحيح) متعلق بالف ولا فائدة له كرجع المذكور مع التثنية لان ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام أب وأخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا أن يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر فى التسهيل على التثنية وجمع المؤنث (قوله بهندى) أى فى هذه الثلاثة وهى جمعا التصحيح والتثنية توفيه أى جبر فى النسب وجوبا (قوله جازلك الخ) أى بشرط صحة العين والواجب الجبر وان لم يجبر فى التثنية كشاة فان أصلها شوهة لجمع على شياء حذف لامها وهى الهاء تخفيفاً وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بهد سكوتها لاجلها ثم قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتد لاما فى النسب ويقال شوهى بسكون الواو عند الاخفش لانه يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيديويه والجمهور شاهى لان المجبور عندهم تفتح عينه وان سكنت فى الاصل فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول فى ذى وذات بمعنى صاحب ذوى بفتح الدال والواو اتفاقاً لان أصله فعل بفتح حين عندهما كما سر فى باب الاعراب فتد لامة وتقلب ألفاً ثم الالف واو لاجل الياء كفتى قاله الساماني اه صبان ورد اللام فى هذا واجب لشيئين اعتلال عينه وردها فى تثنية ذات نحو ذواتا أفنان لكن ينظر لم تقلب العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال ذوى كشاهى وليس فيه تولى اعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طورى المتقدم اعروض حركة العين فيه وأصلها هنا بل هذا أولى بالقلب من شاهى العارض الحركة كما مر فتأمل (قوله يدوى) أى بسكون الدال عند الاخفش تبعاً لأصلها و بفتحها عند سيديويه لما سر وهو الصحيح و به ورد السماع ومثله نحو دم وغدما أصل عينه السكون اذا ردت لامه فى النسب وجواز الرد وعدمه فى ذلك انه اهو عند من يقول فى تثنية يدان ودمان اممن يقول يدان بارد فلا يجوز ضيره (قوله بنوى) أى بخنث همزة الوصل لانها عوض اللام فلا يجمع بينهما وانى باثبات همزة وحذف اللام وكذا كل ما حذف لامه وعوض عنها همزة كامم واست (قوله علماً لذلك) قيد لصحة جمعه بالواو والنون وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

وألقى عجزه ياء النسب فتقول فى ابن الزبير زبيرى وفى أبى بكر بكبرى وفى غلام زيد زيدى فان لم يكن كذلك فان لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب الى صدره فتقول فى اسرى القيس اسرى وان خيف لبس حذف صدره ونسب الى عجزه فتقول فى عبد الاشهل وعبد القيس أشهلى وقيسى (ص) واجبر برد اللام مامنه حذف

جواز ان لم يك رده ألف فى جمى التصحيح أوفى التثنية وحق محبور بهندى توفيه (ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف اللام فلا يخلو اما أن تكون لامه مستحقة للرد فى جمى التصحيح أوفى التثنية أولا فان لم تكن مستحقة للرد فيما ذكر جازلك فى النسب الرد وتركه فتقول فى يد وابن يدوى وبنوى أو يدى وابنى كقولهم فى التثنية يدان وابنان وفى يد علمان كريدون وان كانت مستحقة للرد فى جمى التصحيح أوفى التثنية وجب ردها فى النسب فتقول فى أب وأخ وأخت أبوى وأخوى كقولهم ابوان وأخوان وأخوات (ص)

و بأح اختاروا بن بنتا * ألحق ويونس أبي حذف التا (ش) مذهب الخليل وسيدويه رحمهما الله تعالى إلحاق أخت و بنت في النسب
 باخ وابن في حذف منهما تاء التأنيث (١٧٤) ويرد اليهما المحذوف فيقال أخوى و بنوى كما يفعل ذلك باخ وابن

ومذهب يونس أنه ينسب اليهما على لفظيهما فتقول أختي و بنتي (ص) وضاعف الثاني من ثنائى ثانيه ذواين كلا ولائى (ش) اذا نسب الى ثنائى لاثالث له فلا يخالوا الثاني من أن يكون حرفا صحيحا أو حرفا معتلا فان كان حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم ككى وككى وان كان حرفا معتلا بالواو وجب تضعيفه فتقول في لولوى وان كان الحرف الثاني الفاضو عفت وأبدت الثانية همزة فتقول في رجل اسمه لالائى ويجوز قاب الهمزة واوا فتقول لاوى (ص) وان يكن كشية ما لفاعدم غيره وفتح عينه التزم (ش) اذا نسب الى اسم محذوف الغاء فلا يخالوا أن يكون صحيح اللام أو معتلا فان كان صحيحها لم يرد اليه المحذوف فتقول في عدة وصغة عدى وصفى وان كان معتلا وجب الرد ويجب أيضا عند سيدويه فتح عينه فتقول في شية وشوى (ص) والواحد ذكر ناسبا للجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع

(قوله ألحق) أى في ثبوت الجبر برد اللام بالنظر لجوبه وجوازه فلا يثنى وجوبه في بنت كاخت دون ما ألحق به وهو ابن وانما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيه على خلاف يونس (قوله ويونس) يقرأ غير مصروف على أصله اذا حاجة بالوزن الى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزتها لتدل على ان المذهب منها واو وخبت بذلك دون أخ لاجل التاء اللازمة لها وصلوا وقفا كالامم الثلاثى صحاح (قوله أخوى و بنوى) أى بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما ولا يضر التباسهما بالنسب الى أخ وابن لانهم لا يبالون به في النسب صبان (قوله ومذهب يونس إلخ) أى لان التاء وان أشعرت بالتأنيث تشبهه ما جبت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة فكانت بمنية السكامة و برده حذفها في الجمع كتاء التأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنات وأختات (قوله كلا ولائى) أى كما يقال لائى بـة فهمزة فياء مشددة في النسب الى لا (قوله الى ثنائى) أى وضعه وقدم الثنائى لا بالوضع في قوله واجبر إلخ (قوله فتقول في لواخ) أى سواء كانت اسم رجل أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها لا كشاره منها فتقول لوى بالادغام لاجتماع المثليين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجورودو وأما نحو كى وفي فتقول فيه كى وكى وفى بالادغام كى وفى فى ل عدم اجتماع المثليين اذ الياء المضافة تغلب واو والنسب وانما يدغم طوى لى لى (قوله ويجوز قاب الهمزة واوا) أى كالمبدلة عن أصل فى نحو كساء كندافى التصريح وفيه أن الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لاعتق أن كالمبدلة عن ألف الالحاق فى نحو علماء الآن يقال لما كان التضمين هنا لتصيير السكامة ثلاثية كان بمنزلة الأصل فتدبر (قوله وان يكن كشية إلخ) شروع فى بيان محذوف الغاء بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين لغتته جدا انظر الاشمونى (قوله عند سيدويه) أى لانه يفتح عين المحجور وان كان أصلها السكون وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله فى شية) هى لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره وأصلها وثنى بكسر فسكون كورعدى عدة نقلت كسرة الواو لما بعدها وحذفت وعوض عنها التاء (قوله وشوى) أى بفتح الشين عند سيدويه والواو الاولى فاء السكامة مكسورة على أصلها والثانية منقلبة عن اللام لانه لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهى الياء ألغائى واو الياء النسب كافى فتى وأما الاخفش فيقول وشى يسكون الشين وكسر ياء السكامة لاجل ياء النسب وانما سحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك دية فسيدويه يقول ودوى والاخفش ودبى (قوله ناسبا للجمع) قال الشاطبى أراد الجمع اللغوى ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه أن حكم التثنية والسالمين علم من قوله ووعلم التثنية احذف للنسب * إلخ مع انه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه كفى التثنية واسم الجنس الجمعى كمنل قال الدمامينى ولا يعلم أين نسب اليه أم الى مفردة الا الله تعالى استسقط التاء فى النسب البتة صبان (قوله جى بواحدة) أى ان لم يتغير المعنى والنسب الى الجمع نفسه كأعرابى اذ لو قيل عربى ردا الى مفردة لتبادر الاعم والقصد الاختصاص الأعراب بسكان البوادرى وعموم العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان (قوله فرضى) أى بفتح الغاء والراء لان واحدا الفرائض فريضة * وفعلى فى فعيلة التزم * وفوهم فرائضى خطأ كفوهم كتبى وآفاقى وفلاسى فى النسب الى كتب وآفاق وفلاسى والقياس كتابى وآفاقى وفلاسى بالرد الى الواحد فتحذف الواو من فلاسوة على قاعدة النسب الى ما فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالعلم كائنصار فلا يكون النسب اليه خطأ

(قوله)

(ش) اذا نسب الى جمع باقى على جمعته جى بواحدة ونسب اليه كقوله لك

النسب الى الفرائض فرضى هذا ان لم يكن جاريا مجرى العلم

فان أجري مجراه كانصار نسب اليه على لفظه فتقول في أنصار انصاري وكذا ان كان علمنا فتقول في أنمار أنماري (ص)
ومع فاعل وفعال فعل * في نسب أغنى عن الياف قبل (ش) يستغنى غالباً (١٧٥) النسب عن يائه بيناء الاسم على فاعل بمعنى

صاحب كذا نحو وصاحب
ولابن أي صاحب تمر
وصاحب ابن وبينائه على
فعال في الحرف غالباً
كبقال وبزاز وقد يكون
فعال بمعنى صاحب كذا
وجعل منه قوله تعالى وما
ربك بظلام للعبيد أي بذى
ظلم وقد يستغنى عن ياء
النسب أيضاً بفعل بمعنى
صاحب كذا نحو رجل طعم
ولبس أي صاحب طعام
ولباس وأنشد سيبويه رحمه
الله تعالى

لست بلبلى ولكنى نهر
لا أدج الليل ولكنى أبتكر
أي ولكنى نهاري أي باملل
بالنهار (ص)

وغير ما أسلفته مقرراً *
على الذي ينقل منه اقتصرنا
(ش) أي ما جاء من المنسوب
مخالفاً لما سبق تقريره فهو
من شواذ النسب التي تحفظ
ولا يقاس عليها كقولهم
في النسب إلى البصرة

بصري وإلى الدهر دهرى
وإلى سرور سرورى (ص)

الوقف
تنويناً إثر فتح جعل ألفاً
وقفاً ولو غير فتح أحذفنا
(ش) أي إذا وقف على
الاسم المنون فان كان
التنوين واقفاً بعد فتحة
أبدل ألفاً ويشمل ذلك

(قوله فان أجري الخ) شمل العلم بالوضع كآمار وكلاب أو بالعلبة كأنصار وفرائض لاسم المخصوص واسم
الجمع كصاحب واسم الجنس كشجر والجمع الذي لا واحد له من لفظه كعباديد فسكها ينسب إلى لفظها (قوله
ومع فاعل الخ) فعل بفتح فكسر مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعبة في الحكم فقط وهذه الصيغة
غير مقبولة عند سيبويه وإن كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لبيع الدقيق والفاكهة والبرقياس على
ما سمع من نحو عطار وبقال والمبرد يقيسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل
ان الثاني يفيد العلاج ويقبل التاء دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أي لان جعله صيغة مبالغة
يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وأوجب أيضاً بان النفي منصب على المقيد وهو الظلم مع
قيد وهو كثرته معاً كما في قوله تعالى ولا تشقيع بطاع اذ المقصود نفي التشقيع أصلاً فهو حينئذ بمعنى اسم
الفاعل وعادل عنه تعريضاً بان ثم ظلاماً للعبيد من ولاية الجور وبان العبيد جمع كثره فخفى في مقابلته بالكثرة
(قوله إلى البصرة) بفتح الباء بصري بكسرهما والقياس الفتح وهو مسموع أيضاً لكن قيل ان بصرية
العراق مثلية الباء فيجوز في المنسوب إليها بفتح الكسر بلا شذوذ ويتمنع الضم لثلاث لم يمتس بالنسب إلى
بصري كجبل بلد بالشام اذ ان نسب إليها بحذف الالف كذا قيل وفيه أنهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما مر
(قوله دهرى) بضم الدال الشيع الكبير والقياس فتحها والله أعلم (الوقف)

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختارى بالمشناة بالتحية بان قصد لذاته أو اضطرارى بان قطع
النفس عنده أو اختارى بالموحدة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقتضاء بالوجه الآتى
وعلى نحو ألا يسجدوا وأما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو في التقدير أكثر فان ما في الاخير ليست
هي الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما وأما الايسجدوا فعلى قراءة الكسائي
بتخفيف ألفه في حرف استفتاح وبالتنبيه أو المنادى مخدوف واسجدوا فاعل أمر فيوقف على ما مفصولة
من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط أيضاً لكن وصل في المصحف العثماني فصار بصورة المضارع لفظاً
وخطاً وفي التقدير غيره وعلى قراءة الباقيين بالتشديد فهي أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة ولذا سقطت نون
المضارع والمصدر المنسبك مفعول يمتدون بحذف الخافض أي لا يمتدون إلى السجود فيوقف على أن
عند قطع النفس أو على لادون بالانهاجزة كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع إلى ثمانية أنواع
من التغير غالباً بمجموعة في قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا * التضعيف والنون والاشمام والبدل

وقد لا يغير أصلاً كالفتى والقاضى وحبل (قوله تنويناً اثر) بنقل كسرة الهمزة إلى النون الساكنة
قبلها (قوله وقفاً) أي في الوقف أو لاجله أو واقفاً (قوله أبدل ألفاً) أي وجوباً في غير لغة ربيعة
وجوازاً فيها كما نقله الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضاً المقصور كرايت فتى فالفه في النسب
بدل من التنوين وفي غيره لام السكامة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور وقيل بدل من
التنوين مطلقاً فيقدر اعرابه على الالف المحذوفة وقيل لام السكامة مطلقاً فيقدر عليها بدليل املتها وكتبها
بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك (قوله حذف) أي في الاشهر ولغة الازد قلبه واوا
بعد الضمة وياء بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أي أشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف
لن (قوله على هاء الضمير) أي المتصل بخلاف هو وهى فلا يحذف منهما شئ لتماميهما بالحركة

ما فتحته للاعراب نحو رأيت زيدا وما فتحته لغير الاعراب كقولك في ايها ويا ايها ويا وان كان التنوين واقفاً بعد ضمة أو كسرة حذف
وسكن كقولك في جاز يدوم رت بز يد جاز يدوم رت بز يد (ص) واحذف لوقف في سوى اضطرار * صالة غير الفتح في الاضمار
وأشبهت اذن منونا صاحب * فالقافى الوقف نونها قلب (ش) اذ اوقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة نحو رأيت أو مكسورة نحو ممرت به

حذفت صلتها ووقف على الهاء سا كنة الالف بالضرورة وان كانت مفتوحة نحو هند رأيتها ووقف على الالف ولم تحذف وشبهوا اذن بالمنصوب المنون فابدلوا نونها ألفا في الوقف (ص) وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلمنا وغير ذي التنوين بالعكس وفي * نحو مصر لزوم رد اليا اقفى (ش) اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا (١٧٦) فاختار الوقف عليه بالحذف الا ان يكون محذوف العين أو الفاء كما سيأتي فتقول

(قوله حذفت صلتها) أى حرف العلة المتصل بهامن جنس حركتها (قوله الالف بالضرورة) أى فتثبت صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك فى آخر العروض أو الضرب كقوله ومهمه مغبرة أراجؤه * كأن لون أرضه مياؤه

بأثبت الواو بعد الهاء (قوله فابدلوا) أى الجهور ونونها ألفا وغيرهم يقف بالنون كان ولان وأما رسمها فقل بالالف كالصحيح وقيل بالنون وقيل ان ألغيت فبالنون لتتميز عن اذا الشرطية وان أهملت فبالالف كفى المغنى وينبئ تفريع القولين الاولين على الوقف فنوقف بالنون أو الالف رسمها بما هو لا وجه لرسمها بالنون عند من يقف بالالف ولا عكسه اذ الوقف على مرسوم الخط وأما الثالث فتقول مستقل غير مفرع على غيره ومحل الخلاف فى غير القرآن اما فيه فبالالف وقفا وخطا اجماعا كفى الاتقان وغيره صبان (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) أى فثبت يائه ما لم ينصب اولى وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقبده فمكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل فى كلامه المنصوب غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لا اولى (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) أى حذف الياء كما تحذف فى الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزداد فيه عن الوصل فيحذف التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس إعادة الياء لزال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أى مضارع وفى أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عدويتها الياء والكسرة وانما قلنا علما لان المنقوص لا يكون الا اسما وتنوينه حينئذ للعوض كجوار لانه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل (قوله هذا مرى) أى باسكان الياء وأصله مرئى بهمزة بعد الراء كذكرم تقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذف تنوينه لآل كما مثله أولمغ الصرف كرايت جوارى أولمغ كقاض أو لاضافة كقاضى مكة أما الاول فحكيمه ما ذكره ومثله الثانى فتثبت ياء المنصوب منه وجوبا وياء غيره رجحانا كفى الجمع وأما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيبويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فليحمل عليه كلام المصنف وأما الرابع فكالمونون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالمنون الالف بالنصب فلا يقلب تنوينه العائد ألفا لضعفه عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا المقسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك الآن يقال لمعاد اليه التنوين كان داخلا فى قوله وحذف يا المنقوص الخ لافى قوله وغير ذي التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أى حركة أصلية قبل الوقف اما عارض الحركة كثناء اقتربت وذال يومئذ فيجب تسكينه كالسا كن الأصل (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهى بالسكون أبلغ (قوله عن الاشارة للحركة) أى ولو فتحة خلافا لمن منعه فيها كما كثر القراء لكنها تحتاج الى رياضة وتأن لحقتها وسرعة اللسان اليها نعم لا يمكن الروم فى المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لاجل الالف بدل التنوين (قوله الالف بما حركته ضمة) أى سواء كانت اعرابية نحو واياك نستعين أو بنائية نحو من قبل والغرض به الفرق بين السا كن اصاله والمسكن للوقف وكذا الروم الآن

هذا قاض وممرت بقاض ويجوز الوقف عليه بأثبت الياء كقراءة ابن كثير والسكل قوم هادى فان كان المنقوص محذوف العين كراسم فاعل من أرى أو الفاء كيف علمنا لم يوقف عليه الا باثبات الياء فتقول هذا مرى وهذا بنى واليه أشار بقوله وفى * نحو مصر لزوم رد اليا اقفى وان كان المنقوص غير منون فان كان منصوبا ثبتت ياءه سا كنة نحو رأيت القاضى وان كان مصرفا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجود نحو هذا القاضى وممرت بالقاضى (ص)

وغيرها التأنيث من محرك سكنه أو وقف رائم التحرك أو اشمم الضمة أو وقف مضعفا مالىس همزا أو هليلا ان قفا

محركا وحركات انقلابا اساك كن تحريكه ان يحظلا

(ش) اذا اريد الوقف على الاسم المتحرك الآخر

فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أو غيرها

فان كان هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون كقولك فى هذه فاطمة أقبلت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنيث فى الوقف عليه خسة أو وجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الاشارة للحركة بصوت خفى والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد انسكين الحرف الاخير ولا يكون الا فيما حركته ضمة وشرط الوقف بالتضعيف

الفرق

ان لا يكون الآخر همزة مكشوفة ولا معتلا كفتى وأن يلى حركة كالجل فتقول في الوقف عليه اجل بتشديد اللام فان كان ما قبل الاخير سا كذا امتنع التضعيف كالجل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حركته الى الحرف الذى قبله وشرطه ان يكون ما قبل الآخر سا كافا بلا حركة نحو هذا الضرب ورأيت الضرب وممرت بالضرب فان كان ما قبل الآخر محر كالم بوقف عليه بالنقل كجعفر وكذا ان كان سا كذا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا * براه بصري وكوف نقلا (ش) مذهب السكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة وسواء (١٧٧) كان الآخر مهموزا أو غير مهموز فتقول

عندهم هذا الضرب ورأيت

الضرب وممرت بالضرب

في الوقف على الضرب وهذا

الردء ورأيت الردء وممرت

بالردء في الوقف على الردء

ومذهب البصريين أنه

لا يجوز النقل اذا كانت

الحركة فتحة الا اذا كان

الآخر مهموزا فيجوز

عندهم رأيت الردء بمتنع

الضرب ومذهب السكوفيين

أولى لانهم نقلوه عن العرب

(ص)

والنقل ان يعد نظير بمتنع

وذلك في المهموز ليس بمتنع

(ش) يعنى انه متى أدى

النقل الى ان يصير السكامة

على بناء غير موجود في

كلامهم امتنع ذلك الان

كان الآخر همزة فيجوز

فعلى هذا بمتنع هذا العلم

الوقف على العلم لان فعلا

مفقود في كلامهم ويجوز هذا

الردء لان الآخر همزة (ص)

في الوقف تا تأ ثبت الاسم

ها جعل

ان لم يكن بسا كن صح وصل

وقل ذاتي جمع تصحيح وما

الفرق به اتم لانه يدركه الاعشى والبصير لما فيه من الصوت الخفى والاشمام لا يدركه الا البصير (قوله ان لا يكون الآخر همزة) أى لثقلها كالمعتل فلا تزداد بالتضعيف نقلا (قوله كفتى) لاولى حذفه لان الكلام فى متحرك الآخر يمثل رأيت القاضى وقضى الامر وقضوا الرجل بضم الصاد أى صار قاضيا (قوله وان يلى حركة) أى لثلاثي جمع ثلاث سوا كن المدغم وهو المزيد للتضعيف وما قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان أن الآخر محرك فى الأصل ولما بمتنع تضعيف المنون المنصوب لظهور حركته بنهايه فهو شرط آخر (قوله ونقل حركته) أى الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة أو التخاص من السكونين ونعم لم يجب لان التقاء الساكنين جائز فى الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غيره ولغة نظم النقل اليه أيضا كقوله من ياتر بالخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سلب فتحها (قوله كالالف) أى وأختبها كقنديل وعصفور وز يدوثوب وكذا المدغم كجد وعم فلا نقل فى ذلك كله لتعذر الحركة فى الف والمدغم ونعم هانى الباقي بشرط أيضا صحة المنقول منه فلا نقل فى دلو وظي وأن لا يؤدى الى عدم الظاهر كما سيأتى (قوله على الردء) أى بكسر الراء وسكون الدال آخر همزة أى الميم فى المهمات ومنه قوله تعالى فأرسله معى ردأ يصدقنى أما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه اتفاقا لان ما قبل الآخر لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أى لما يلزم على النقل من حذف ألف التنوين فى المنون وحمل غيره عليه وانما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان لزم عليه ما ذكر تسهلا للنطق بها فيجوز رأيت ردأ بالنقل وان لم يمثل الشارح الا لغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز وأما فتح غيره فعند السكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أى بكسر فضم مفقود أى اتفاقا أو ما عكسه فتاد فى الاسماء وقيل مفقود فلا نقل فى أثبت بقفل لخروجه لتلك (قوله ويجوز هذا الردء) أى بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم الظاهر لثقل الهمزة (قوله فى الوقف) بمتعلق يجعل الواقع خبرا عن تاوها مفعوله الثانى والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أى بان كان متحركا كفاطمة أو سا كذا معتلا وهو خصوص الف كفتاة كفايه من تمثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أى توصل الى بقاء الحركة وقفا كما توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما استفهامية والمبنى على حركة لازمة وكذا فى المثنى (قوله بحذف آخر) أى فقط كاعط أو مع حذف الفاء كأمير أو العين كأمير (قوله بحزونا) حال من يع وأصله يوعى حذف لامه للحجازم وقاؤه وهى الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة وأصل ع اوى حذف الياء للبناء والواو حلا على المضارع حذف همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلها مافه ولم يفه من الوفاء به بمعنى عد ولم ياه ونحوهما من كل فعل

(٢٢٠ - خضري) ثانى ضاهى وغير ذين باله كس انتمى (ش) اذا وقف على ما فيه تاء التاء ثبت فان كان فعلا وقف عليه

بالتاء نحو هند قامت وان كان اسما فان كان مفردا فلا يخول ما ان يكون ما قبلها سا كذا صحيحا أو لا فان كان ما قبلها سا كذا صحيحا وقف

عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان كان غير ذلك وقف عليه بالياء نحو فاطمة وحزرة وفتاة وان كان جعلا أو شبهه وقف عليه بالتاء نحو هندات

وهيات وقل الوقف على المفرد بالتاء نحو فاطمة وعلى جمع التصحيح وشبهه بالياء نحو هنداء وهيات (ص) وقف بها السكت على الفعل المعلن

* بحذف آخر كاعط من سأل وليس حتما سوى ما كع أو * كيع بحزوما فراع ما رعو (ش) يجوز الوقف بها السكت على فعل حذف آخره

قد بقي على حرف واحد
أو حرفين أحدهما زائد
فالأول كقولك في ع وق
ع وقه والثاني كقولك في
لم يع ولم يق لم يعه ولم يقه
(ص)

وما في الاستفهام ان جرت
حذف

ألفها وأولها الهاء ان تقف
وليس حتما في سـوى
ما انخفضا

باسم كقولك اقتضاء
م اقتضى

(ش) اذا دخل على

ما الاستفهامية جار وجب
حذف ألفها نحو عـم تسأل

وهم جئت واقتضاءم اقتضى
زيد واذا وقف عليها بعد

دخول الجار فما أن يكون
الجار لها حرفا أو اسما فان

كان حرفا جاز الحاق هاء
السكت نحو عـم وفيه وان

كان اسما وجب الحاقها نحو
اقتضاءم عـم وحج عـم (ص)

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما
حرك تحريك بناء لزم

ووصلها بغير تحريك بنا
أدب شد في المدام استعسنا

(ش) يجوز الوقف بهاء
السكت على كل متحرك

بحركة بناء لازمة لا تشبه
حركة اعراب كقولك في

كيف كيفه ولا يوقف بها
على ما حركته اعرابية نحو

جاء زيد ولا على ما حركته

مشبهة بالحركة الاعرابية كحركة الفعل الماضي ولا على ما حركته البنائية غير لازمة

حذفت فاؤه ولا هو بقيت عينه وأما رة فالباقي منه الفاء فقط وأصله رأى ولم يرأى كيرعى حذفت الهجزة
بعد نقل حركتها للراء حذفت همزة الوصل للاغتناء عنها والالف الاخيرة للجزم أو البناء وبقيت الفاء
وهي الراء وفي الدماميني على المغنى ان نحو هذه الافعال مما بقي على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا
لكن لا ينطق بها الا في الوقف خلفها وصلا أعما هو في اللفظ لا الخط (قوله للجزم أو الوقف) المراد بالوقف
هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله أو حرفين أحدهما زائد) أى فتجب فيه الهاء
لبقائه على أصل واحد كذا قال المصنف ورده الموضح باجاء المسلمين على ترك الهاء في الوقف على لم أك
ومن يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سينة متبعة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تنمعه لا يقال كلام
المصنف في المعتل وأك صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأك كذلك نعم يرد على الموضح
انه وافق المصنف في باب كان من شرح القطر فريد عليه ما ذكر ويرد على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب في
ما المجزورة بحرف لصيرورته كجزمها ككسبأتى وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فها لا قيل فيه أيضا
بالجواز (قوله وليس حتما الخ) أى وليس ايلأوها الهاء حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من
أولها لا المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما مثله الشارح أولا وجوز الشاطبي اثبات الالف مع
جرها بالاسم ونقله عن سيديويه وحكاها الاخفش لغة في الحرف أيضا وعليها قراءة عماليق ساء لون وقول حسان
على ما قام يشتمنى لثيم * كخزير يترغم في رماذ

(قوله اقتضاء) بالمد مع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجو بالاضافته لواجب التصدير واقتضى
الثاني فعل ماض أى اقتضى أى اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أى فرق بينهما وبين الشرطية والموصولة
ولم يعكس لان كلام من هـذين مع ما بعده كامم واحد فصارت ألفها واسطا والحذف بالا واخر أليق وشرط
الحذف أن لا تترك مع ذا والامة منع نحو لماذا نأومنى كالى الاشمونى أى نصير ورتهما كلمة واحدة للاستفهام
فأجزء كلمة لا كلمة تامة فان جعلت ذازامة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذفت الالف
لان ألفها حينئذ آخر كما صرى الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذال اشارية مبتدأ مؤخرا وما خبرا
مقدما فحذف ألفها الماذ كرفق تدبر (قوله جاز الحاق الهاء) أى لكون الحرف منها كالجزء فكأنها على
حرفين فجاز الوقف عليها بدون الهاء وان كان اثباتها وجود قياسا لتكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة
وأكثر استعمالا وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أما المضاف فستقل بمعناه فهمي
معه في تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله ووصلها
بغير الخ) في نسخ الاقتضاء على هذا البيت وعليها شرح الاشمونى وفي أخرى زيادة بيت قبسه وهو
ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزم

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجمال هذا (قوله بغير تحريك بنا أدب) يصدق بتحريك البناء غير
الدائم كما مثله الشارح وبتحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد أولا اعرابا ولا بناء
كنون المثني والجمع فقتضاء ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط أما الثاني فلا تلحقه
أصلا والثالث تلحقه بلا شدوذ كالزيدانه والزيدونه كالى الهمع وبجاء بان سيديويه حكى أعطنى أبيضه
بالحق الهاء للعرب شذوذ ولا نسلم ان حركة نون المثني والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هي بناء لازم
فتدبر وان ساط النقي المستفاد من غير على القيد فقط وهو أدب لم يصدق الا بالاول وكنه قال ووصلها
بتحريك بناء غير مدام شذوذ (قوله في المدام استعسنا) فيه قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أى المدام
غير الشبيه بالاعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند سيديويه والجمهور واختاره المصنف لان حركته
وان كانت بناء لازمة تشبه الاعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفوة وخبر واحالا كما صرى
والهاء تمنع في المعرب لان عامله يفنى عنها في الدلالة على الحركة فكذلك في شبهه ولئلا يتوهم كونها ضميرا

فيهما (قوله نحو قبل الخ) أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها خمسة عشر (قوله من عله) أي في قوله يارب يوم لي لا أظله * أرمض من تحت وأضحى من عله
 أي لا أظلم فيه وأرضى وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترفت بحر الرضاء وهي الأرض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالسكسر والفتح إذا برزت لها مكشوفة اه ذكروا فيه أن رمض وضحي بهذا المعنى لازم فكيف يبينان للفعول مع كون النائب ليس ظرفا ولا مصدرا فالظاهر بناؤهما للفاعل صبان ولو بني الأول للجھول على معنى بحر فني حر الشمس لكان له وجه فضة على بناء عارضة كقبيل وبعد كما مر في الإضافة ولحقته الهاء شذوذا (قوله لم يتسنه) أي بناء على أنه من السنة واحدة السنين وإن لا مهاو أو فالأصل يتسنو قلبت الواو ألفا وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفا وأجرى الوصل مجراه وكذا على أنه من الحاء المسنون وأصله يتسن ثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا ففعال التوالي الامثال كتظني وتقضي في تظان وتقضض أي سقط أ ما على قول الجواز بين أن لام السنة هاء فيقسنه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانهما كجنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنباً وشرابه عصيرا أولينا ولما انقضى بعد المائة سنة وجدده على حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر إشارة إلى أن القلة انما هي في الوصل أما في الوقف فكثيرة اتفاقا (قوله مثل الحر يق الخ) في نسخ قبله لقد خشيت أن أرى جديا يشاء الباء للوقف وهو ضرورة في هذا انقطاع لما مر أن شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوبا بمنونا فلا يصح شاهد اوله إذا حذفت في نسخ والجذب ضد الخصب وجلة وفق القصب حال من الحر يق والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله أعلم ﴿الامالة﴾
 تسمى الكسرة والبطح والاضجاع لانها اصطلاحات فيميل الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الياء كما في الشرح فكمكانك بطحتها أي رميتها وأضعفتها الياء والغرض الأصلي منها تناسب الاصوات وتقايرها لان النطق بالياء والكسرة مستقل منعجرو بالفتحة والالف متصعد مستعمل وبالإمالة نصير من نمط واحد في التسفل والانحدار وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره وحكمها الجواز فكل عمل يجوز ترك امالته والاسباب الآتية انما هي للجواز ومحملها الاسماء المتمكنة والافعال غالبا كما سيأتي وأصحها تيم ومن جاورهم وأما الجوازون فالإيميلون الألفي مواضع قليلة وسببها الغلظ ومعنوي فالاول الياء والكسرة الظاهرتان والثاني الدلالة على ياء كدع ورعى وكسرة تخاف وسيأتي موانعها وموانع موانعها وجلة ما ذكره المتن من أسباب امالة الالف ستة انقلابا عن الياء ورجوعها اليها وكونها بدل عين ما يؤل إلى فلت ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسرها ما قبلها أو بعدها والتناسب وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرتين أو المقدرين (قوله في طرف) أي طرف اسم كرمي أو فعل كرمي أما الالف المبدلة من الياء في غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كدان أميأت وعين اسم كدباب وعاب لم تمل عند سيبويه كاسيأتي وأما المبدلة من الواو في الطرف فلا تمل مطلقا وفي غيره فيها تفصيل يأتي (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على أنه خبر الواقع على تأويله بالصائر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون من يد) مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما لماعدا) ما مبتدأ مؤخر على حذف مضاف خبره لما تليه والهاء مفعول لعدم أي حكم ما عدم الهاء في الإمالة ثابت لما تليه (قوله عبارة عن أن ينحى الخ) اعترض بأنه لا يشمل ما دالم يكن بعد الفتحة ألف كنعمه وشجرة فالاولى قول الاشموني تيمعلا بن هشام هي أن تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتعمل الالف نحو الياء ان كان بعدها ألف وقديقال قول الشارح وبالالف نحو الياء ليس من تمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار إليه بقول الاشموني ان كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء غاية الامر انما كتفي في النوع الثاني بذكر اللازم لان امالة

نحو قبل و بعد والمنادي
 المفرد نحو يازيد و يارجل
 واسم لا التي لتفي الجنس
 نحو لارجل وشد وصلها بما
 حركته البنائية غير لازمة
 كقولهم في من عد من عله
 واستحسن الحاقها بما
 حركته دائما لازمة (ص)
 وربما أعطى لفظ الوصل ما
 للوقف نثرا وفشا منتظما
 (ش) قديعطى الوصل
 حكم الوقف وذلك كثير في
 النظم قليل في النثر ومنه في
 النثر قوله تعالى لم يتسنه
 وانظر ومن النظم قوله
 مثل الحر يق وافق القصب
 فضعف الباء وهي موصولة
 بحرف الاطلاق وهو الالف
 (ص)

﴿الامالة﴾

الالف المبدل من ياء طرفي
 أمل كذا الواقع منه الياء
 خاف
 دون من يد أو شدوذ ولما
 تليه هالتأنيث ما لماعدا
 (ش) الامالة عبارة عن
 ان ينحى بالفتحة نحو
 الكسرة وبالالف نحو الياء
 وتعال الالف اذا كانت طرفا

بدلامن ياء أو صائرة إلى الياء دون زيادة أو شذوذ فالأول كالقوى ومصرى والثانى كالف مملهى فانها تصير ياء فى التثنية نحو مملهين واحترم بقوله دون مزيد أو شذوذ فمما تصير ياء (١٨٠) بسبب زيادة ياء التصغير نحو قفى أو فى لغة شاذة كقول هذيل فى قفا

إذا أضيف إلى ياء المتكلم قفى وأشار بقوله يولمانيه ها أنتأ نيت ما لها عندما إلى ان الألف التى وجد فيها سبب الامالة تمال وان وليتها هاء التأنيت كفتاة (ص) وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل الى فلت كماضى خف ودن

(ش) أى كمال الألف المتطرفة كما سبق تمال الألف الواقعة بدلامن عين فعل يصير عند اسناده الى ناء الضمير على وزن فلت بكسر الفاء سواء كانت العين واول تخاف أو ياء كباع ودان فيجوز املتها كقولك خفت ودنت وبعث فانت كان الفعل يصير عند اسناده الى التاء على وزن فلت بضم الفاء امتنعت الامالة نحو قال وجال فلا تملها كقولك قلت وجلت (ص) كذلك نالى الياء والفصل اغتفر

بحرف او مع ها كجيبها أدر

(ش) أى كذلك تمال الألف الواقعة بعد الياء متصلة بها نحو بيان أو منفصلة بحرف نحو يسار أو بحرفين أحدهما هاء

نحو أدر جيبها فان لم يكن أحدهما هاء امتنعت الامالة لبعده الألف من الياء نحو يبتنا والله أعلم (ص)

كذلك ما يليه كسر أو يلى * تالى كسر أو سكون قدولى

الالف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلامن ياء) سبب أول وصير ورتها للياء ثان ودون زيادة الخ قدبى الثانى فقط (قوله كالف مملهى) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف تأنيت مقصورة كجلى وسكرى (قوله فانها تصير ياء الخ) أى فتشبه المنقلبة عن الياء (قوله نحو قفى) بضم ففتح وأصله قفىو اجتمعت الواو والياء الخ ويقال فى تكسيره قفى بكسرتين وأصله قفوء وكفولوس قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة توالى واوين فان قلبت الاولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء أو دغمت ثم كسرت الفاء للمناسبة والقاف للاتباع تصريح (قوله قفى) بفتح حتين مع شد الياء وأصله قفأى بضم خفيف الياء وهى اللغة الشهيرة فقلبت الالف ياء أو دغمت كما مر فى قوله * وعن هذيل انقلب الياء حسن * وعلم بذلك أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى الواوى لا يعال لان ألفه لا تعود للياء الا فى شذوذ أو بزيادة شئ ليس فى تقدير الانفصال بخلاف ألف مملهى فانها وان عادت للياء بسبب زيادة التثنية والجمع لكنهما زيادة فى تقدير الانفصال وشذوذ الامالة السكبا بالكسرة وهى الكناسه من كبوت البيت أى كنيسته ولا يقال هى لأجل الكسرة لانه لا يؤثر فى المنقلبة عن واو ولا يرد أن امالة الرباع انه واوى من رباير بوأى زاد قياسه لأجل الكسرة كما صرح به شيخ الاسلام فى شرح الشافيه لان كسر الراء له قوة فى الامالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا بدل عين الخ) هذاهو السبب الثالث وهو من المعنوى كالثانى (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع محذورم بان (قوله من عين فعل) خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقا عند سيوييه سواء كانت بدلا عن واو كساج وقاع وباب وداروان رجعت للياء فى قيعان وتيجان لان العود للياء الساكنة لا يؤثر بل الى المفتوحة أو عن ياء كتاب من العيب وناب بالنون وجعه أنياب لكن الثانية أميلت شذوذاً وقيل قياساً (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت نقلت كسرة الواو الى الخاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل ناء الضمير وأصل دنت ديت بالفتح فالما أن بقدر نحو يله الى باب فعل بالكسر ويفعل مامر كما هو مذهب كثير من النحويين واما أن تقلب الياء ألفاً لتجر كها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويحتاب كسر الدال ليدل على أن العين المحذوفة ياء (قوله قلت) أصله قولت بالفتح نقل الى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفاً وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليدل على ان العين واو نظير مامر والحاصل ان الالف التى هى عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهاب أو عن واو مكسورة كخاف أميلت بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسيأتى فى التصريف ان باب فعل بالضم لم يأت يائى العين الا فى هبواى حسنت هيتشه (قوله كذلك نالى الياء) هو السبب الرابع (قوله أومع ها) عطف على مقدر اى بحرف واحد أومع ها (قوله الواقعة بعد الياء) مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعته أو مفصولة بحرف فقط كشاهين بفتح الهاء اما بكسرها ففيه سببان الكسر والياء (قوله بيان) أى بضم خفيف الياء أو أقوى منه امالة كمال ويباع بشدها لتكرار السبب وامالة نحو شيبان أقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخوت الهاء كما مثله أو تقدمت كجاء شويتهاك وهو الظاهر لما سميأتى ان فصل الهاء كلافصل فشويتهاك مسا لشيبان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كهنأجيبها قال سم والظاهر ان مثله ضم الهاء نفسها المتقدمة كهنأشويتهنا تصغير شاه بمعنى سلطان فى لغة الجهم فالجهم انه يشترط لتأثير الياء أن لا يفصل من الالف بأكثر من حرفين ولا بحرفين ليس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل (قوله كذلك مالخ) أى كالسابق فى جواز الامالة ما أى الالف التى يليها كسر أو تلى هى حوفاة لا كسر فالضمير فى يليه وبلى راجع

كسر أو فصل الحاء كالأفصل بعد * فدرهماك من يلهل يصد (ش) أي كذا كمال الالف اذا وليتها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد خرف يلى كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أحدهما ساكن نحو شلال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما نحو يريد أن يضربها وكذا يمال ما فصل فيه الحاء بين الحرفين اللذين وقعا بعد الكسرة أو طمسا ساكن نحو هذان درهمك والله أعلم (ص)
وحرف الاستعلاء يكف مظهرا * من كسراويا وكذا تكفرا (١٨١) ان كان ما يكف بعد متصل *

و بعد حرف أو بحرفين فصل
كذا اذا قدم ما لم يكسر
أو يسكن اثر الكسر
كالطواع مر

(ش) حروف الاستعلاء
سبعة وهى الخاء والصاد
والضاد والطاء والظاء والغين
والقاف وكل واحد منها
يمنع الامالة اذا كان سببها
كسرة ظاهرة أو ياء
موجودة ووقع بعد الالف
متصلها كساخط وحاصل
أو مفصولا بحرف كنافع
وناعق أو حرفين كمناسيط
وموائيق وحكم حرف
الاستعلاء في منع الامالة
يعطى للسراء التى ليست
مكسورة وهى المضمومة
نحو هذا عذار والمفتوحة
نحو هذان عذار بخلاف
المكسورة على ما سياتى
ان شاء الله تعالى وأشار
بقوله كذا اذا قدم البيت
الى أن حرف الاستعلاء
المتقدم يكف سبب الامالة
ما لم يكن مكسورا أو ساكنا
اثر كسرة فلا يمال نحو صالح
وظالم وقائل ويمال نحو طلاب
وغلاب واصلاح (ص)

لما أو ما ضمير ولى فلستكون وهذا سبب خامس (قوله كالأفصل) أى خلفها فلم تعد حاجزا (قوله فدرهماك الخ) ذكر ابن الحاجب ان أمالة مثله شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلا منزلة حرف متحرك ليس هاء ولا امالة مع الفصل يتمحركين اه تصریح (قوله بعد حرف يلى كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها الى كسرة لانها تطالب بفتح ما قبلها أبدا (قوله شمالا) بكسر المجمة النافقة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أى غير مضموم ما قبلها فلا يمال نحو ويضربها كما مر مثله فى الياء ويظهر هنا أيضا ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو يذهبنا (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من أسباب امالة الالف شرع يذكر مواضعها وانما أخذ ذكر التناسب لندوره ولعل هذه الموانع لا تجرى فيه كما يفهمه صنيعة (قوله يكف مظهرا) فيه حذف مضاف وموصوف أى يمنع تأثير سبب مظهر من أسباب الامالة ومن كسراويا ياء بيان لمظهر نخرج به السبب الخفى من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنع ما ذكر لئلا يفتنى ما يدل عليه فتجوز الامالة في نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاص بشد المهمة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقوف أو الادغام وفى نحو خاف وطاب وبني مما سبب امالته الدلالة على كسراويا منويين (قوله وكذا تكفرا) تكف مضارع كفورا بالقصر فاعله أى وكذا تمنع الراء غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظاهر عند الجمهور وبعضهم يميل ولا يلتفت اليها كفى الجمع اما الراء المكسورة فسيأتى أنها تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح الياء مبنيًا للفاعل وقوله بعد بالضم أى بعد الالف الممالة وهو حال من ما متصل خبر كان (قوله كذا اذا قدم) أى ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالطواع بكسر الميم معنى المطيع أى الطائع مفعول مر بكسر الميم أمر من ماره غيره أى أأماه بالطعام ومنه قوله تعالى وغير أهلنا أو بمعنى أعطاه مطلقا قال الشاطبي وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ما ذكره فى التسهيل والكافية ونوزع بانه غير معروف فى الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة نحو طغيان وصيادور يان ونحو بياض وهذه ابيبارك مما تقدم فيه المانع وتأخر (قوله يعطى للراء) أى لانها حرف تكرر فاشتبهت المستعلية فى استعلاء النطق بها الى الحك فتمت امالة الالف للناسبة (قوله الى أن حرف الاستعلاء المتقدم) أى وكذا الراء المتقدمة تمنع الامالة فى نحو راشدا فى نحو رجال لكسرها ولا فى ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعمل) مبتدأ خبره يكفورا بالقصر والتنوين عطف على مستعمل وترك تنوينه خطأ عند الشاطبي كما مر وسيأتى كمن يد فى الابدال (قوله غلبتهما الراء المكسورة) لانها حرف تكرر فربكانت بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب الامالة وانما تغلبهما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع كمثلها فى نحو طارق لتأخر القاف عنها ولا فى رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يعمل أحد من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعمل بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ضده فلا يمال الالف للياء فى رأيت يدى سابورا لافصالهما كذلك ولا يرد امالة ألف هاوانا فى نحو

وكف مستعمل وراينكف * بكسرا كغار ما لا جفو (ش) يعنى انه اذا اجتمع حرف الاستعلاء والراء التى ليست مكسورة مع الراء المكسورة غلبتهما الراء المكسورة وأمليت الالف لاجلها فيمال نحو على أبصارهم ودار القرار وفهم منه جواز امالة نحو جارك لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء والراء التى ليست مكسورة فامالتهما مع عدم المقتضى لتركها أولى وأحرى (ص)
(ش) اذا انفصل سبب الامالة لم يؤثر ولا لعل لسبب متصل * والكف قد يوجب ما يتفصل

بخلاف سبب المنع فإنه قد يؤثر منفصلا فلا يقال أني قاسم بخلاف أني أحمد (ص) وقدما مالوا لتناسب بلا داع سواء كعمادا وتلا (ش) قد تم الالف الخالية من سبب الامالة لمناسبة ألف قبلها مشتتة على سبب الامالة كامالة الالف الثانية من نحو عمادا المناسبة الالف الامالة قبلها وامالة ألف تلا كذلك (ص)

ولا تميل مالم ينفصل تمسكتا دون إسماع وغيرها (ش) الامالة من خواص الاسماء المتمكنة فلا يقال غير المتمكن الاسماء الاهاونا فانها بما يقالان قياسا مطردا نحويريد أن يضربها ومربنا (ص)

والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كالأيسر مل تسكف السكف

كذا الذي تليها التأنيث في

وقف اذا ما كان غير ألف (ش) أي تمال الفتح قبل الراء المكسورة وصلا ووقف نحو بشرر ولا يسرمل وكذا يقال ما وليه هاء التأنيث من قيمة ونعومة (ص)

(التصريف) حرف وشبهه من الصرف برى

وماسواهما بتصريف حوى (ش) التصريف صابرة عن علم يبحث فيه عن أحكام

أدر جيبها ومربنا ولم يضربها ونظر الينامع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف بتمثيله فيما مر بادر جيبها وقال ابن غازي لا استثناء لان مثل ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان عدم الامالة هو الاصل في صار اليه بآني سبب (قوله أني قاسم) بالثنية فوق وتبع الشارح في هذا التمثيل المصنف وولده وقد نظره ابن هشام بان سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب ألف أني عن الياء فلا يؤثر فيه الممانع ولومع اتصاله والمثال الجيد ككتاب قاسم (قوله بخلاف أني أحمد) أي فيما لا اتصال سببه وهو الالف المبديل من ياء في طرف ولا فائدة لذكر أحد الايمان فاعل الفعل ولا توقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة كالياء والكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة ألف قبلها) أي اما في كلتها كعمادا أو في كلمة أخرى كتلا والاولى أن يقول لمجاورة ألف عمالة لتشمل المتقدمة كعمادا والتأخرة كيتاحي فان ألفه الاولى أميت لمناسبة الثانية الراجعة الى الياء في التثنية ولان ألف تلام عمل المناسبة ما بعده هو جلاها ويغشاها لا نقلاهما عن الياء لما قبلها وهو ضحاها لانه واوى ومقتضى ذلك ان تاليس فيه سبب غير التناسيب وهو لا يأتى على قول سيبويه بمالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلار جوعها للياء في البناء للمجهول ففيها سبب آخر بل على مذهب المبرد وجماعة من أن امالة نحو دعال غير التناسيب فيبعة (قوله المتمكنة) أي ولوى الاصل كاسم لا والمنادى وكان عليه أن يزيد والافعال لانه لا اشكال في امالة الماضى وان كان مبذبا لكانه اكتفى عن ذكره هنا بذكره فيما مر (قوله الاسماء) منهذا الاشارية ومتى وأتى ومن الحروف بلى ويأى النداء ولا في قولهم امالا وكذا الجوارية عن قطرب ولا يقال غير ذلك من الحروف الا اذا سمى به ووجد فيه سبب كحكي لانها تكون ألفها رابعة تعود للياء في التثنية بخلاف الى لصير ورتها بعد القسمية من الواوى لكونه أكثر فتشنى على الوان بالواو وامالة القرا ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا بابا ونامن حروف التهجي فليسبب آخر غير ما سبق زاده به ضمهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة الاستعمال كامالة الناس رفعها ونصبها في جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو والكسائي فان جو كانت قياسية للكسر (قوله الاها) أي ضمير الغائبة لالتنبيه (قوله في طرف) صفة لاوليس قيما بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة ففتح الطاء في رأيت خيط رياح وذ كر غير امالة ففتح العسين في العرد والراء فيها ليست طرفا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا طاع (قوله كالأيسرمل) أي مل للامر الايسر (قوله كذا الذي تليها هالخ) هذا سبب ثان لامالة الفتح لكانه خاص بالوقف وما قبله عام فالعنى كذا أمل الفتح الذي تليها هالتأنيث الخ وحينئذ فلا وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يقال لا الحرف الذي قبل الاء حتى تدخل فيه الالف لكانه ارجع ضمير كان الى ما تليها الاء لا بقيد كونه فتحا لدفع توهم ان من أسباب امالة الالف وقوعها قبل الاء كالفتح ولو قال عطفها على ما قبلها وقبلها التأنيث أيضا ان تقف * ولا عمل لهذه الاء الالف

لكان أحسن (قوله تمال الفتح الخ) أي سواء كانت في مستعمل كمن البقر أو راء كترى بشرر أو غيرهما كاحدى الكبر ولا يسرلكن بشرط أن لا تكون على ياء كمن الغير ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كمن الشرق فان تقدم المستعمل غلبته الراء ولذا أميل أولى الضرر (قوله قبل الراء المكسورة) أي فلا تمال الفتح بعدها نحو روم وظاهره انه لا بد من اتصالها لان القبلية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهما بحرف مكسور أو ساكن غير ياء فتمال فتحة الهمزة والعين في ممرت باشر وعمر وبخلاف فتحة الجيم في بحير كائن عليه سيبويه والله أعلم (التصريف)

بنية السكامة العربية وما حروفها من اصالته وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك ولا يتعلق بالاسماء المتمكنة والأفعال فأما الحروف وشبهها فلا يتعلق لعلم التصريف بها (ص) وليس أدنى من ثلاثي يرى * (١٨٣) قابل تصريف سوى ما غيرها

(ش) يعني انه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحد أو على حرفين الا ان كان محذوفاً منه فأقل ما تبني عليه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف ثم قد يعرض لبعضها نقص كيد وقلوم الله وقز يد (ص) ومتتهى اسم خمس ان تجردا وان يزد فيه فما سبعة اعداد (ش) الاسم قسمان مزيد فيسه ومجرد عن الزيادة فلزيد فيه هو ما بعض حروفه ساقط في أصل الوضع وأكثر ما يباغ الامم بالزيادة سبعة أحرف نحو احر نجام واشهيباب والمجرد عن الزيادة هو ما بعض حروفه ليس ساقطاً في أصل الوضع وهو اما ثلاثي كفسلس واما رباعي كجعفر واما خامسي وهو غايته كسفرجل (ص) وغير آخر الثلاثي افتح وضع واكسر وزد نسكين ثانيه تعم (ش) العبرة في وزن السكامة بماء الحرف الاخير منها وحيفئذ فالاسم الثلاثي اما أن يكون مضموماً الاول أو مكسوراً أو مفتوحاً وعلى كل من هذه التقادير اما أن يكون

أصله تصريف براءين لان فعله صرف بشد الراء ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله أبدلت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لان نقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل ما وازنه كاستقديس وتكريريم ونفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها واصطلاحاً يطلق على شيئين الاول تحويل السكامة الى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني كالصغير والتكسير واسمى الفاعل والمفعول أو التثنية والجمع وسوت عادتهم بذلك هذا القسم مع علم الاعراب كفاعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير السكامة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعاني كالالحاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا وينحصر في ستة أشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها أنواع تحت الاعلال كما في الصبان وفي الشافية وشرح الغزي ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالاً وقد يطلق التصريف على ما يعم الامرين معا (قوله بنية السكامة) أي صيغتها التي حقه أن توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن أحوال أو آخرها حال التركيب فانه علم النحو وخرج بالعربية الجممية فلا يدخلها تصريف (قوله وما حروفها) عطف تفسير على قوله أحكام بنية السكامة (قوله وشبه ذلك) قيل كالاخفاء والادغام والاظهار اه وفيه ان الادغام من الاعلال كما مر عن الصبان ومثله الاخفاء والاظهار من الصنعة الا ان تخص الصنعة والاعلال بغير ذلك أو يجري على ما مر عن الشافية (قوله والأفعال) أي المتصرفه فقط وهو فيها بطريق الاصاله لكثرة تغييرها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبنيه والأفعال الجامة كعسى وليس فانها تشبه الحرف في الجود (قوله فلا تعلق لعلم التصريف بها) أي بمعنييه السابقين وأما تغيير ذوا الذي وتثنيتهما والحذف من سوف وان وابدال اهل فساد (قوله وليس أدنى الخ) أي بذلك توضيحاً لمن لا يعرف ان الاقل من الثلاثة وضعها خاص بالحرف وشبهه والاولى وليس بالتفريع وأدنى اسم ليس وجعله يرى بالبناء للجهول خبرها ونائب فاعله يعود على أدنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثاني (قوله فأقل الخ) الغناء للتعليل (قوله ثلاثة أحرف) أي ليتبدأ بحرف ويوقف على آخره يفصل بينهما بآخر كراهم توالي المبدأ والنهاية مع تنافيهما حركة وسكوناً ولا يتكفي الفصل بزياد لان شأنه أن يزول فوجوده كالعدم (قوله الله) أي عند من يجعله مختصراً من أبين الله في القسم (قوله من بد فيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه وهو نائب فاعله فان لم يذكر احتمال ذلك بتقدير في وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره السعد في شرح العزية (قوله احر نجام) مصدر احر نجت الابل اذا اجتمعت وهذا رباعي الاصول زيد فيه الألفان والنون (قوله واشهيباب) بمجمة فهاء فتحتية فوحدتين بينهما ألف مصدر اشهاب الفرس بشد الموحدة اذا صار اشهب والشبهة بياض غلب على السواد وهذا الثلاثي الاصول من شهب شهبقة زيد فيه الألفان والياء التحتية وواحدى الموحدين (قوله وهو غايته) ولوزاد على خمسة لتوهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة أحرف (قوله العبرة في وزن السكامة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بماء الحرف الاخير أي لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل الخ) رتب الامثلة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحته وكل منهما ضم الاول ثم مع كسره امام فتحته فبدأ بسكون الثاني ثم فتحته ثم ضمه ثم كسره ولو آخر فرس عن كبد جرى على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة دويبة كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى

مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنه يخرج من هذه اثنا عشر بناءً حاصله من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قفل وعنى ودئل وصرد ونحو علم

وحبك وإبل وعنب ونحو فاس وفرس وعندوكيد (ص) وفعل أهمل والعكس بقل * لقصد هم تخصيص فعل بفعل (ش) يعني ان من الأبنية الاثني عشر بناءً من أحدهما مهمل والآخرون قليل فالأول ما كان على وزن فعل بكسر الأول وضم الثاني وهذا بناء من المصنف على عدم اثبات حبك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الأول وكسر الثاني كبذل وانما قل في الامماء لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل مالم يسم فاعله كضرب وقتل (ص) وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد نحو ضمن ومثلها أربع ان جر دأ * وان يزد فيه فاستاعدا (ش) لفعل ينقسم الى مجرد والى من يذ فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف وأكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وثلاثي (١٨٤) المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل وواحدة لفعل المفعول فالتالي لفعل الفاعل وفعل

بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كضرب وفعل بضمها كضرب والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضمن ولا تكون الفاء في المبنى للفاعل المفتوحة ولهذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثاني فجعل الثاني مثلثا وسكت عن الأول فعلم أنه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح وللباعى المجرد ثلاثة أوزان واحد لفعل الفاعل كدسج وواحد لفعل المفعول كدسج وواحد لفعل الامر كدسج وأما المزيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة أحرف كضارب أو على خمسة كإطلاق أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كدسج أو على ستة كاحرنجم (ص)

لأنهم اصابوا بوزنه غيره واستدرك عليه ثم بضم الراء وكسر الهززة اسم للاست ووعلة لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى فهذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أى بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحبك بضميتين جمع حبك وهو الطريق في الرمل وتطلق على طرائق التجوم كقوله تعالى والسماء ذات الحجاب وعلى درج الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح وأما قراءة أبي السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان ألبينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذهى كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحكم وقول الروح بخلاف قل انظر واوان احكم والقول بأنهما من تداخل اللغتين بأن نطق القارى بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضميتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كافي شرح الكافية (قوله الى ستة) أى لان التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أربعة أوزان) جرى على مذهب السكوفيين والمبرد من أن صيغة المجهول أصل ونقل عن سيديويه وأما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم وهو الاظهر فليس للثلاثي المجرد الا ثلاثة أوزان أصول (قوله فعل) بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كمنصر ينصر فيخير بينهما ما اذالم يشترأ أحدهما وشذ الفتح في أبي يابى وسلي يسلى الا اذا كان حاقا العين أو اللام فقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع يمنع ويتعين الكسر في يأتى أحدهما كباع يبيع ويرى يرى والضم في واو يد كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحق مضارعه الفتح كضرب يشرب وخاف يخاف وبقى يبقى وجاء الكسر في ألفاظ قليلة كورث يرث ووقى (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالضمين ولم يأت يأتى العين الا في هيؤاى حسنت هيئته اه أشموني أى لشغل الضم على الياء والنظر لم تقلب الياء ألفا كما قلت الواو في طال مع ان أصله طول بالضم (قوله الامفتوحة) أى لوجوب تحريكها للبدء بها والفتح أخف من غيره واللام مفتوحة أبدا البناء على الفتح وأما العين فتتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لثلاثى يلقى ساكنان في نحو ضربت وأما نحو نعم وشهد بالسكون وقالوا بفتح عن أصله للخفة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها أصولا بل المبنى للفاعل فقط كما هو وانما يذكر الامر في الثلاثي المجرد لانه لا يكون الا مزيدا فيه كاضرب وانصر واعلم أن أقصاعها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان) أى تبعالا لسكوفيين والاختف في زيادة الأخيرة (قوله زرج) بزى فوحدة هو السحاب الرقيق أو الاجر وهو من أسماء الذهب (قوله برثن) بوحدة فراء فتلاثة لا مشاة كما صوبه يسن فنون وهو اسم لخلب الاسد (قوله عز بر) بهاء فزاي فوحدة فراء من أسماء الاسد (قوله) جندب يحيم فحجة فمهمة الجراد الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين أن هذا

ومع فعل فعل وان علا * فع فعل حوى فعلا كذا فاعل وفعل وما * غير لازيد والنقص انتمى (ش) لاسم الرباعى البناء المجرد له ستة أوزان الأول فاعل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو جعفر الثاني فعل بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو زرج الثالث فعل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه نحو درهم وهجرع الرابع فعل بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه نحو برثن الخامس فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو هزج السادس فعل بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه نحو جندب وأشار بقوله وان علا الى الأبنية الخمسة وهى أربعة الأول فاعل بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه نحو سفرجل الثاني فاعل بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه نحو

بجهرش الثالث فعل بالضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه نحو قد عمل الرابع فعل بالفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه نحو قرطعب وأشار بقوله وما غير إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر فهو إما ناقص وإما من يد فيه فالأول كيدودم والثاني كاستخراج واقتدار (ص) والحرف ان يلزم فاصل والذي * لا يلزم الزائد مثل نا احتذى (ش) الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الاصل والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو ضارب ومضروب (ص) (١٨٥) بضمن فعل قابل الأصول في وزن وزن وزائد بلفظه ا كتنفي وضاعف اللام اذا أصل بقي كراء جعفر وقاف فستق (ش) اذا أريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالغاء والعين واللام فيقابل أولها بالغاء وثانيها بالعين وثالثها باللام فان بقي بعد هذه الثلاثة أصل عبر عنه باللام فاذا قيل ما وزن ضرب فقل فعل وما وزن زيد فقل فعل وما وزن جعفر فقل فعل وما وزن فستق فقل فعل وتكرر اللام على حسب الأصول فان كان في الكلمة زائد عبر عنه بلفظه فاذا قيل ما وزن ضارب فقل فاعل وما وزن جوهر فقل فوعول وما وزن مستخرج فقل مستعمل هذا ان لم يكن الزائد ضعفا حرف أصلي فان كان ضعفا عبر عنه بما يعبر به عن ذلك الأصلي وهو المراد بقوله (ص)

البناء السادس فرع عن فعل بالضم فتح تخفيفا أصلي كما عند الكوفيين (قوله بجهرش) بجيم فمهمة فيم فراء فمهمة هي الجوز المسنة والعظيمة من الاماعي (قوله فندعمل) بقاف فندال معجمة وعين مهمة هو الضخم من الابل وانفذ عمله من النشاء الغصيرة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فمهمة هو الشيء الخثير (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصل من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو وعدي ياء وما لا يسقط أصلا لوجود كلمته وهو زائد كنون قر نفل لتوسطها بين أربعة أصول ورواوكوب لصاحبتهما أكثر من أصليين فيصير كل من التعريفين ليس جامعا ولا مانعا وأجيب بان الاصل الساقط لعله تصر بفيه كالثابت والزائد اذا لزم لعله كالجود كان مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ماسقط في أصل الوضع تحقيقا وتقدبرا (قوله احتذى) ماض مجهول من احتذى به أي اقتدى به وحذا حذوه تبعه ويقال احتذى لبس الحذاء وهو النعل (قوله والذي يسقط الخ) أي كان يسقط من المصدر كالف ضارب في ضرباً ومن فرعه كالف كتاب في كتب أو من نظير الكلمة كياء ابطل في اطل بكسرتين اسم للخاصرة وتاء احتذى في حذاء (قوله هو الزائد) هو نوعان لانه امانا تكرر أصل لحاق كسبتين افعلس لاحاقه باسرتنجم أو اغييره كمال قدس ولا يجب في هذا كونه من أحرف الزيادة المجموعة في امان وتسهيل واما زائد بغير تكرير أصل وهذا لا يكون الا منها كتاء احتذى وقد تكون هي أصول كتاء مات وهمزة كل وجه مكان (قوله بضمن فعل) أي بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته لان الميزان لا يلزم هيئة بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزن قبل تغييره فيقال في رد وقال وزنه ما فعل بفتحين وفي مرد ومقال مفعل واذا وقع في الموزن قلب أو حذف فعل مثله في الميزان فتقول في آدر وأصع عدا همزة وضم ما بعدها جمع دار وصاع وزنه اعمل لان أصله أدور وأصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ثم قدمت الهمزة على الغاء وقلبته ألفا وتقول في ناء بالموزن فلم لانه من النأي أي البعد فاصله نأي قدمت لاه وهي الياء على الهمزة ثم قلبت ألفا لتحررها وانفتاح ما قبلها وفي قاض وزنه قاع وفي عدة علة نعم اذا أريد بيان الاصل قيل أصله كذا ثم أعمل بالغالب وغيره وانما اختاروا للوزن مادة ف عمل لانها تهم أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها (قوله اغدودن) بغين معجمة فداين مهملتين بينهما واو يقال اغدودن الشعر اذا طال والنبت اذا اخضر حتى يضرب للسواد (قوله ولا يجوز ان يعبر الخ) أي خلافا لمن قال بذلك والحاصل ان الزائد مطلقا يعبر عنه بلفظة الاشياء المكرر وقد علمته والمبدل من ناء الافتعال فيعبر عنه باصله وهو الناء فوزن اصطر بافتعل ولا ينطق بالطاء لزال مقتضيها (قوله سمس) بكسر المهملتين للحب المعروف و بفتحهما للشلب واسم وضع والحكم فيهما واحد كما في الفارضي (قوله كلم) بكسر اللام الثانية لانه أمر من لم الشيء ضم بعضه إلى بعض وحرك بالكسر للربى ولا يصح كونه ماضيا لانه واجب البناء على الفتح (قوله يحكم على حروفه كلها الخ) أي لان اصالة أحد المكررين واجبة تكميلا لأصول الثلاثة وليس أحدهما أولي من الآخر وظاهر الشرح كالتن عدم الخلاف في هذا النوع ليس كذلك بل أشار بعضهم إليه سيوطي

(٢٤ - (خضري) ثاني) كما عبرت بها عن الدال الأولى لان الثانية ضعفا وتقول في وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول ولا يجوز ان تعبر عن هذا الزائد بلفظه فلا تقول في وزن اغدودن افعول ولا في وزن قتل فعمل ولا في وزن كرم فعمل (ص) واحكم بتأصيل حروف سمس * ونحوه والخلف في كلم (ش) المراد بسمس الرباعي الذي تكرر فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بانها أصول

من كف فكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة وكف واختلاف الناس في ذلك فقيس بـهما مادنان وليس كف فكف من كف ولا لم من لم فلا تكون الكاف واللام زائدين وقيل اللام زائدة وكذا الكاف وقيل هما بدلان من حرف مضاعف والأصل لم وكفف ثم أبدل من أحد المتضاعفين لام في لم وكاف في كف فكف (ص)

فأب أكثر من أصلين صاحب زائد بغير مبدل (ش) إذا صحبت الألف ثلاثة أحرف أصول حكم زائدتها نحو ضارب وعضبان فان صحبت أصلين فقط فليست زائدة بل هي أم أصل كالي أو بدل من أصل كقال وابع (ص)

والياء كذا ولو ان لم بقعا كما هما في يؤ يؤ ووعوعا (ش) أي كذلك إذا صحبت الياء أو الواو ثلاثة أحرف أصول فانه يحكم زائدتهما إلا في الثنائي المكرر فالأول كصيرف وبعمل وجوهر وعجوز والثاني كيؤ يؤ طائر ذي مخالب ووعوعة مصدر ووعع إذا صوت فالياء والواو في الأول زائدتان وفي الثاني أصليتان (ص)

(قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلا تكون الكاف واللام زائدين) أي فوزنه فعل بلامين وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج (قوله وقيل اللام زائدة) أي الثانية لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج فوزنه فعقل بتشكر يرالفاء بناء على الصحيح من أن الزائد المكرر يقابل بمثل الأصلي إما على أنه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقاً فوزن كف فكف فمكمل بكاف فلام ووزن لم فعل بلامين (قوله وقيل هما بدلان الخ) هذا مذهب الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف الياءين فالأصل لم وكفف بشد الميم والفاء الأولى فاستثقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطهما حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا فعل بشد العين (قوله فأنف الخ) شريع في بيان ما تدرى زيادته من الحروف العشرة بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الأصلي وما يقبضه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ وأجلة صاحب صفته وأكثر مفعول صاحب وزائد خبر والميم الكذب ومراده هنا الألف اللينة وسيد كراهية (قوله حكم زائدتها) أي وان لم تنقط أصليان كانت في اسم جامد لان أكثر ما وقعت فيه الألف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فعل عليه ما سواه وما ذكرنا هو في الأفعال والاسماء العربية المتمكنة جادة كانت أو مشتقة أما في الميفيات والحروف فلا يحكم زائدتها مع أكثر من أصلين حتى ومهما ولا بادلها من غيرها مع الأقل كالي ومتى بل تكون أصلية غير منقبة وكذلك في الاسماء الأعجمية كإبراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر (قوله وعضبان) في نسخ بنون بعد الألف من الغضب وفي أخرى بلا نون فيحتمل عليها أنه بالغين المعجمة مع القصر مؤنث غضبان أو بالهملة مع المد وهي المشقوقة الاذن من باقة أو شاة والضاد مججمة في الكل وناقرة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضباء وليست مشقوقة الاذن والكل صحيح (قوله أما أصل) أي في الحرف وشبهه (قوله أو بدل عن أصل) أي ياء أو واو في فعل كما مثله أو اسم متمكن كرحي وعصا واعلم ان الألف لا تزداد إلا في غير الأول لتعذر الابتداء بها كما كنه (قوله والياء كذا والواو الخ) أي يحكم زائدتهما مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزداد إلا عند الجهور مطلقاً لثقافتها والياء تزداد بشرط أن يكون بعدها ثلاثة أصول كيجمع أو أربع في خصوص المضارع كيد حرج أما في غيره كيدستهور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم المهملة آخره راء اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهي أصلية فوزنه فعلاول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله كما إذا صحبت أصلين فقط كبيت وسوط (قوله كما هما الخ) الجملة حال من فاعل بقعوما كقوله لكاف عن العمل أو نعت لمخزوف ومصدرية أي وقوعاً كوقوعهما في يؤ يؤ بضم الياءين وسكون الهمزة الأخرى وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه ياكى كساجد ووعوع أي صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فاندلج خفض أو وعو فعل قصداً فمفعول الصرف للعلمية على لفظه ووزن الفعل والوعوع اسم لابن آوى فان أريد هنا كان مفعولاً معه لا عطفاً على يؤ يؤ إلا كان يجب جره بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناءه ههنا مع أنه علم عامر في سمي ان كل ثنائي مكرر لا يحكم زائدته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الياء والواو عملاً باطلاً ههنا (قوله كصيرف) هو المختار المتصرف في الأمور (قوله ويعمل) هو البعير القوي على العمل (قوله إذا تقدمت على ثلاثة) خرج ما إذا توسطت أو تأخرت فلا يحكم زائدتهما إلا بدليل كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاريح كهمزة شمأل واحتياطاً في شمل بفتح الميم وسكونها وفي حبط بطنه حبطاً كفرح فرحاً إذا انتفخ من كل الزرق وهو الخندق وكيم دلامص في قولهم درع دلامص ودلاص أي براق وميم زرقم لشدي لون الزرق وكذا كل ثلاثي زيد في آخره ميم للتكثير كسهم لكبير المسته أي العجز ودلهم للجوز والناقاة المسنة من الاندلاق وهو الخروج (قوله أصول) خرج به نحو أمان ومعزى (قوله فان سبقتا أصلين حكم باصالتهما) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كما صطلح

(ش) أى كذلك يحكم
على الهمزة بالزيادة إذا
وقعت آخر بعد ألف
تقدمها أ كثر من حرفين
نحو حراء وعاشوراء
وقاصعاء فان تقدم الألف
حرفان فالهمزة غير زائدة
نحو كساء ورداء فالهمزة
في الاول بدل من واو وفي
الثاني بدل من ياء وكذلك
إذا تقدم على الألف حرف
واحد كما ورداء (ص)

والنون في الآخر كالهمز وفي
نحو غضنفر أصالة كفي
(ش) النون إذا وقعت
آخر بعد ألف تقدمها
أ كثر من حرفين يحكم
عليها بالزيادة كما يحكم
على الهمز حين وقعت
كذلك وذلك نحو زعفران
وسكران فان لم يسبقها
ثلاثة فهي أصلية نحو
مكان وزمان ويحكم أيضا
على النون بالزيادة إذا
وقعت بعد حرفين وبعدها
حرفان كغضنفر (ص)
والتاء في التأنيث والمضارعة
ونحو الاستفعال والمطاوعة

(ش) تزداد التاء إذا كانت
للتأنيث كقائمة والمضارعة
نحو أوت تفعل أو مع السين
في الاستفعال وفروعه
نحو استخراج ومستخرج
واستخرج أولفاوعة فعل
نحو علمته فتعلم أو فعل
كاستخرج (ص)

(ش) تزداد الهاء في الوقف

ومر زجوش لبست طيب الرائحة ويقال فيه مر زنجوش لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثل ذلك وقياس
إبراهيم واسماعيل أصالة همزتهما وإن كانا معجميين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق
على مهد الصبي وجهه مهد كسهم وسهام وعلى الفرش وجهه مهد كفلس وفلوس اه مصباح (قوله
آخر) نعمت لهمز بعد نعمت ثان لها كثره فعول ردف الواقع خبرا عن لفظها ووجهة المبتدأ والخبر نعمت لآلف
ولو قال أ كثر من أصلين لسكان أجود لأن الشرط أن يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان أحدهما زائدا حكم
بأصالة الهمزة كحواء الذي يعانى الحيات لأنه من الحواية فنضعيف الواو زائد والهمزة أصلية بدليل صرفه
على أحواء من الحوة وهي السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف أصلى وهي مؤث أحوى وخرج
بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخر لا عد ألف كاحبظا فلا يحكمز يادتها لا بدليل عامر
(قوله أ كثر من حرفين) الأولى أصلين كما سرف الهمزة ليخرج نحو موهوان فان نونه أصلية لأنه من
الهُوان مع ان قبلها أ كثر من حرفين لان بعضها زائد وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أى إذا كان
قبلها حرف مشدد أولين كحسان وعقيان فتحتمل الزيادة والأصالة على حد سواء كالهمزة في حواء فلا يلى
أحدهما لا بدليل كافى التسهيل والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون
التضعيف أصليا (قوله بعد حرفين الخ) أى بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها
وعدم ادغامها كها في غضنفر وحبظا فخرجت الواقعة أولا كنهشل للذئب وثانيا كقنطار والمتحركة
كغريق وخزوب فانها في ذلك أصلية لا بدليل وأما المدخمة في نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم
فالزائد فيه هو التضعيف لا النون الاولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزنه فعل وبقى من مواضع زيادة
النون أول المضارع والمطارع كانه كسر وباب الافعال كالأحرجام وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق
فهو الدليل الأعظم (قوله والتاء في التأنيث) أى في مفرد كالمثلة وأجمع كسمات (قوله والمضارعة)
قال ابن هشام لم يبعد من حروف المضارعة إلا التاء مع أنه لا فرق بينها وبين غيرها (قوله ونحو الاستفعال)
خصه بالتدوين الافتعال مثلا للإشارة الى ما تزداد فيه السين فلا يرد عليه اه ما إذا لا تظردز يادتها في
غير هذا بل تحفظ فقط كسين قدموس لاحاقه بعصفور لأنه من التقدم وهو ما تقدم من أنف الجبل والسيد
المتقدم في قومه - تصریح وادخل بنحو باب التفعّل والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والاقنطار
وفروعه او كدباب التفعيل والتفعال كالتقديس والترداد دون فروعهما كقدس وردذفانها بالياء (قوله
كقائمة) أى لا كقامت لان تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هذا لان القصد بيان أجزاء الكلمة كقائمة
وطنا لاجلها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقفا الخ) ليس من ذلك نحو طامحة ومسامة بل الهاء فيه
بدل التاء لامر بدة استقلالا (قوله كلة) ألف فيه بعضهم بقوله

ياقارنا أليس تاء ابن مالك * وسال كافي أحسن المسالك * في أى بيت جاء في كلامه
لفظ بديع الشكل في نظامه * حروفه أربعة تضم * وان تشأقل ثلاث راسم
وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلة * وقد ذكرت لفظه لتفهمة

(قوله واللام) اما فاهل بحذوف على حذف مضاف كما أشاره الشارح بقوله واطردز زيادة اللام أو نائب
فاعل بحذوف أى وتزداد اللام في الإشارة كما قدره الشارح في التاء في التأنيث والهاء وقفا أو هي مبتدأ
وفي الإشارة صفته والخبر محذوف أى واللام السكائنة في الإشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الأوجه
فالمشتهرة اما صفة اللام احتراز من الشاذة في نحو عبل وزيد كانه السيوطى عن ابن هشام أو صفة لازمة
للاشارة وهو أولى لان تلك اللام خرجت بالإشارة فان جعل في الإشارة خبرا عن اللام امتنع جعل المشتهرة
والهاء وقفا كلة ولم تره * واللام في الإشارة المشتهرة

نحوه ولم يره وقد سبق في باب الوقف بيان ما زاد فيه وهو الاستفهامية المجرورة والفعل المحذوف اللام للوقف محوره أو المجزوم نحو لم يره وكل مبنى على حركة نحو كيفه الأما قطع عن الإضافة كقبل وبعد وأما التي لنفي الجنس نحو لا رجل والمنادى نحو يازيد والفعل الماضي نحو ضرب وأطرأ أيضاً زيادة اللام في (١٨٨) أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك (ص) وأمنع زيادة بلاقيده ثبت

ان لم تبين حجة كحظت (ش) اذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها فسو لك سألقونها خاليا عما قيدت به زيادته فاحكم بأصالة الا ان قام على زيادته حجة بينة كسقوط همزة شمأل في قولهم شملت الريح شمولاً اذا هبت شمالاً وكسقوط نون حنظل في قولهم حظت الابل اذا آذاها أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت في الملك (ص)

فصل في زيادة همزة

الوصل

للولل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدئ به كاستثبتوا (ش) لا يبتدأ بسا كن كما لا يوقف على متحرك فان كان أول السكامة سا كننا وجب الاتيان بهمزة متحركة توصلا للنطق بالسا كن وتسمى همزة وصل وشأنها أنها نثبت في الابتداء وتسقط في الدرج نحو استثبتوا أمر للجماعة بالاستثبات (ص) وهو لفعل ماضى احتوى على

صفة للام لا تمنع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطي المشتهرة مبتدأ حذف موصوفه وفي الإشارة خبره والجملة خبر اللام أى واللام زيايتها المشتهرة كائنة في الإشارة فيفيد انها تزداد في غير الإشارة لكن غير مشهورة (قوله نحوه) فيه أن هاء السكت كلمة برأسها جى معها معنى وهو بيان حركة وألف في نحوه ويازيداه واللام مكان في نحوه وعه فهي كياء الجر مما ليس جزأً وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كتاء التأنيت وتخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء في فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تبين حذف إحدى التاءين فحجة فاعل أو بضمها مضارع مجهول وحجة نائب (قوله كحظت) بالطاء المسألة من باب فرح (قوله سألقونها) وكذا هم يتساءلون وقد جعلها المصنف في بيت أربع مرات فقال

هنا وتسلم ثلاثاً نيس يومه * نهاية مسئول أمان وتسهيّل

(قوله في قولهم شملت الريح) أى تحولت شمالاً وبابه دخل كما في المختار واعترض بأنه يحتمل أن أصله شمألت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذف فلاولى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الاحدى عشرة وهى شمأل ككوكب بتخفيف اللام وبشدها وشأمل بتقديم الهمزة على الميم وكقنأل وكقاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهر والله أعلم

فصل في زيادة همزة الوصل

هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفردناها باختصاصها بالاحكام الآتية (قوله الا اذا ابتدئ) أصله بهمزة مفتوحة أبدلت ياء لكسر ما قبلها وذلك قياسي كمية في مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البنائية كقراءة ما بقى من الريا بسكون الياء (قوله كاستثبتوا) بفتح التاء وكسر الموحدة أمر للجماعة أو بفتحها ماضى معلوم أو بضم التاء وكسر الموحدة ماضى مجهول (قوله وتسمى همزة وصل) أى مجاز العلاقة الضدية لانها تسقط وصلافاً فكان حقها أن تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت بذلك لوصول ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لو وصول المتكلم بها الى النطق بالسا كن وفيه أن اللائق حينئذ أن تسمى همزة الوصول أو التوصل لا الوصل ومماها الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط في الدرج) وقد ثبت للضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين مرفانه * يثبت وتكثر الوشاة قين

(قوله على أكثر من أربعة) أى اماها كنجلى أو سواها كاستخرج وخرج الماضى الثلاثى والرابعى (قوله والامر والمصدر) بالجر عطفاً على فعل (قوله فكل فعل ماضى الخ) في هذه السكامة نظرفان من الخامسى ما لا تدخله ولا مصدره كتعلم وتقاتل وتدسج ولا يرد ذلك على عبارة المصنف كما لا يخفى (قوله في أمر الثلاثى) أى الذى يسكن ثانياً مضارعه لفظاً سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها كما مثله فان تحرك ثانياً مضارعه لفظاً لم يحتج الى الهمزة لان الأمر هو المضارع بعد أن يحذف منه حرف المضارعة فثبت تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همز وان سكن تقدراً كقيم من يقوم فاصله أقوم كالنصر فقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت للسا كنين وكعدور دمن وعديه وورد يرد فاصلهما اربع

وأورد

أمر الثلاثى كخش وامض وانفدا (ش)

لما كان الفعل أصلاً في التصريف اختص بكثرة جىء أولها كشا فاحتاج الى همزة الوصل فكل فعل ماضى احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الاتيان في أوله بهمزة الوصل نحو استخرج وانطلق والامر منه نحو استخرج وانطلق والمصدر نحو استخرج وانطلق وكذلك يجب الهمزة في أمر الثلاثى نحو اخش وامض وانفد من خشى ومضى ونفذ

وارد حذف وأوهما جلا على حذفهما من المضارع المبدوء بالياء لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة
 فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع بتحريك أو طاء وهذا الشرط عام في أمر غير الر باعى مطلقا ليخرج نحو تعلم
 وتدرج ولا تلهزمه الهمزة لتحرك ثاني مضارعه وأما الر باعى فسكت عنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا تحركا
 فيستغنى عن الهمزة كدسج وقاتل وأما يكرم فأصله يؤكرم كيدسج فيقال في أمره أكرم بهمزة قطع
 مفتوحة لأنها هي التي بعد حرف المضارعة وإنما حذف من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أكرم وحل
 الباقي عليه كما يأتي ولم تحذف من الأمر لزال مقتضيه مع تعاضلها بالحركة بخلاف واوعد فتدبر ويستغنى من
 أمر الثلاثي خذ وكل وصر فانها يسكن ثاني مضارعها لفظا كما أخذ ويأكل ويأمر مع أن الاكثر فيها
 الاستغناء عن الهمزة بحذف فأنها الساكنة والأصل أخذهم من ثين حذف الثانية لكثرة الاستعمال تحذف
 الأولى للاستغناء عنها وفي شرح العزية أن الحذف من كل وخذ واجب ومن مرجأ لانهما أكثر منه
 قاعدة إذا كان أول المضارع مفتوحا كيكتب وينطلق ويستخرج فهمزة أمره وصل أو مضموما كيكرم
 ويعطى فقطع ولا يضم إلا الر باعى لا غير مجردا كان أو مزيدا كيدسج ويكرم ولا تحذف همزة القطع
 الا ضرورة (قوله وفي اسم) متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل (قوله وتأنث) بالجر عطف على اسم
 وجلة تبع البناء للفاعل صفة أي وسمع الهمز في تأنث أي وثنت تابع لذكره وهو مبتدأ خبره تبع أي تبع
 مذكرة في ذلك (قوله وإيمن) عطف على اسم فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه الابتداء
 فلا يجوز ولا يصب وهو بوصل الهمزة على القياس وقطعها لحن ونخل بالوزن (قوله همز آل) مبتدأ خبره
 كذا أي للوصل سماعا قياسا ومثلها أم في لغة جبر (تنبيه) علم من كلامه أن همزة الوصل لا تدخل
 المضارع أصلا ولا الحرف سوى أل ولا ماضى الثلاثي والر باعى ولا ما غير مصدر الخماسي والسداسي والاسماء
 العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتي جملة الاسماء اثنا عشر لا غير وأما إيمن فالتان في إيمن
 ولذا تركهما المصنف وإنما ذكر إيمن مع أنه لغة في ابن لانهم يزيد الميم تغير معناه بأفادته المبالغة وحكمه باتباع
 ما قبل الميم لها في حركات الإعراب ولا كذلك إيم (قوله ويبدل) أي همز آل ومثله همزة إيمن لما
 سيأتي (قوله لم تحفظ الخ) يعني أن افتتاح هذه الاسماء بالهمزة طريقة السماع بخلاف المصادر المذكورة
 لانهما كان الفعل أصلا في التصريف استثنى بأمور منها يسكن أوائل بعضه فيحتاج للهمزة فعمل
 مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الاسماء فحذف حركة أوله لكن شئت هذه الاسماء العشرة عن القياس
 لتسكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين سمو
 بكسر السين أو ضمها من سمو وهو العلو وحذف لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل
 أصله ومم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله سته
 كفرنس يقال سته سته كتبها كتهب تعبا إذا كبرت عجيزته ثم سموها بالحجزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية
 فحذفوا العين نارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سينها والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا
 سين الثاني واجتلبوا همزة الوصل كأنها عوض عن اللام فقالوا است كما في اسم والدليل على أن أصله
 سته بفتح السين فتحها في سه وست لغتان فيه وعلى تحرك عينه بعد ثبوت فتح فأنه جمع على استناه لان
 فعلا لا ينقاس في فعل بفتح فسكون وعلى انها فتحة خفتها وعلى أن لامه هاء رجوعها في الجمع والتصغير
 كاستناه وسهية (قوله وابن) أصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين وفتح العين لجمعه على أبناء
 كما ذكر في است قيل ولامه واو فلو لم بنوة ويرده أن لام الفتى باء لجمعه على فتيان مع قولهم فتوة فقلت فيها
 الياء والناسبة الضم والواو قبلها إذا أصلها فتوة فسكنها يقال في بنوة وقيل لانه عوض عنها التاء في بنت
 وأبدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لانه ياء لانه من قولهم بنى بامرأته يبنى بها إذا دخل عليها (قوله

(ص)

وفي اسم است ابن إيمن سمع
 واثنين وأمرى وتأنث تبع
 وإيمن همز ال كذا ويبدل
 مدافى الاستفهام أو يسهل
 (ش) لم تحفظ همزة الوصل
 في الاسماء التي ليست مصادر
 لفعل زائد على أربعة الألف
 عشرة أسماء اسم واست
 وابن

وابنهم) هو ابن زيادة الميم للمبالغة كزرقم (قوله واثنين) أصله اثنين يقتضيان لقولهم في النسب اليه
ثبوت كذا ولا ياء لانه من ثبوت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامرئ) هو
امم تام لم تحذف منه شيء لان أصله امرء كغلس لكنه يجوز تحفيف لامه بنقل حركتها للراء ثم حسنتها مع
أل فيقال المرء جعلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض الاحيان وأما امرأة وابنة واثنين
فكمنه كراتها (قوله وايم في القسم) خرج به نحو بر القوم في أيهم فانه جمع يمين وهمزته قطع
اتفاقا أما الاول فهو عند البصر بين اسم مفرد من الجن وهو البركة وهمزته وصل خلافا للكونيين فيها
والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض اغانه كاي ثم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف كافي امرئ
وفيه لغات أيمن بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم وفتحها رايم وأم بفتح الهمزة وكسر هاء مع ضم الميم فيها
وم ومن بثلاث الميم فيها ويجب اضافة السك للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف انظر أي أيمن الله
قسمي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي أيمن الله كافي المغنى (قوله الا في أل) أي معرفة كانت أو زائدة
ومثلها أم في لغة جبر وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعده مع الاسماء العشرة والمصدر تبلغ اثني
عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في أل ويترجع على الكسر في أيمن وإيم و يترجع كسر هاء على
غيره في لفظ امم ويجب كسر هاء في باقي الاسماء الاثني عشر وأما في الفعل فتضم وجو بان ضم ثالثه ضما
أصليا ظاهرا كاسكن وكان طاق مجهولا ومقدرا كغزى ياءه اذا أصله اغزى بضم الزاي وقال ابن المصنف
الضم في هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عدا ذلك سواء فتح ثالث الفعل كاعلم أو كسر كاضرب ولو بحسب
الاصل كامشوا فان أصله أمشيوا بالكسر قال ابن الجزري

وابدا بهمز الوصل من فعل يضم * ان كان ثالثا من الفعل يضم

واكسر محال الفتح والكسوف * الاسماء غير الادم كسر هاء في

(قوله لم يجز حذف همزة الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز تحقيقهما لانها لا تثبت
درجافوجبالبدال ومثل ذلك يجري في أيمن لان الة واحدة (قوله ومنه) أي من التسهيل ولا يجوز
في البيت المدلل لا ينكسر (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ خبره ان قلبك طائر وعكسه على ان الحق ظرف
محاذي أي أي الحق طيران قلبك وان شرطية ودار فاعل بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تبعاعدت
والجواب محذوف لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة وانبت بسكون النون وفتح الموحدة وشبه
المنشاء فوق انقطع والله أعلم

(الابدال)

هو اصطلاح جعل حرف مكان آخر مطلقا فيشمل القلب لان كلا منهما تغيير في الموضع الا ان القلب خاص
بحروف الة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعميض فانه كافي الاشمو في يكون في غير الموضع كتاء عدة
وهمزة ابن ويكون عن حرف كذا كرو عن حركة كسين اطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع
فان أصله عند سيبويه اطاع يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان أصل اطاع أطوع وصبر
المصرح بان العوض قد يكون في غير الموضع فافهم انه قد يكون في الموضع أيضا فيكون أهم منهما لامباينا
ويؤيده ما صر في التصغير في قوله * وجأرتعويض يا قبل الطرف * من ان ياء فريزيق وفراز يق
عوض عن دال فرزدق مع انها في محلها فتدبر وأما الاعلال فقد تقدم (قوله آخر الخ) قيل آخر ظرف
متعلق بمحذوف صفة لواو ياء أي كائنين في آخر وفيه ظرفية الشيء في نفسه اذ هما نفس الآخرا لأن يراد به
ما قبل الاول فيكون من ظرفية الجزء في السك والاولى كونه اسما غير ظرف حالانها وان كانا نكرتين أي
حال كون كل منهما آخر أو ما اثر ظرف بمعنى عقب حال ثائية أو صفة لا بدل من آخر ولو جعل طرفا لان كذا
منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أي وضمه أر بعة أحكام من التصريف الابدال والقلب

والنقل

وابنهم واثنين وامرئ
وامرأة وابنة واثنين
وايم في القسم ولم تحذف في
الحروف الا في أل ولما
كانت الهمزة مع أل مفتوحة
وكانت همزة الاستفهام
مفتوحة لم يجز حذف همزة
الاستفهام لئلا يلتبس
الاستفهام بالخبر بل وجب
ابدال همزة الوصل ألفا
نحو ألامير قائم أو تسهيلها
ومنه قوله

الحق ان دار الرباب
تبعادت

وانبت جبل ان قلبك طائر
(ص) (الابدال)
أحرف الابدال هاءات
موطيا

فأبدل الهمزة من وارويا
آخر اثر الف زيد وفي
فاعل ما عمل عينا اذا افتق
(ش) هذا الباب عقده
المصنف لبيان الحروف
التي تبدل من غيرها

والنقل والحذف ثم ذكر الإدغام بعده وتقدمت الزيادة (قوله ابدالاً شائعاً) أى قياسياً يضطر إليه في التصريف بان يوقع عدمه في الخطأ كقوله في مال مول وأعلم ان حروف الابدال أربعة أقسام ما يبدل للادغام شيوعاً وهو جميع الحروف الا الألف اللينة وما يبدل لغيره فاما نادورا وهو كما في الأشموني على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قولك (قد خاب ذو ظلم ضاع حليمه غيا) وذلك كقوله لم خراذل بالذال المعجمة في خراذل بالمهملة أى مقطوع وقرأ الاعمش فشرذهم بالمعجمة بدل المهملة كما قاله ابن جني واما شيوعاً ويضطر إليه وهو ما في المتن ولا يضطر بأن يشيع عند قوم قاصرا على السماع وهو ما عدا القسمين قبله وذلك كالطبع الآتي في الشرح ومنه عجمة قضاة وهي ابدال الجيم من الياء المشددة وقفا كقوله (خالى عوفى وابوعليج) أى على (المطعمان اللحم في العشي) أى العشى وكذا من الخففة كقوله (لاهم ان كنت قبلت حجتج) أى حجتج (ولا يزال شاحج يأتيك حج) أى بي والشاحج البغل وكذا عن عنة نيم (كظمنت عنك قائم) أى انك وكشكشتهم بالمعجمة في خطاب المؤنث نحو (مالدى جاء بش) وقرئ (قد جعل ر بش تحقش سرياً) والسكسكة بالمهملة لغة بكر كقوله للثؤنة (أبوس وأمس) أى أبوك وأمك وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها في التسهيل في طويت دائماً فاسقط الهاء لان ابدالها انما يطرأ من التاء وفقاً كرحمة وهو مدكور في بابيه وعددها هنا للحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء سماعاً كقوله لمك قائم وهردت الشئ وهياك في لانك وأردت واياك (قوله وطأت الرجل) أى يسكون الحاء المهملة اذا جعلته وطية بوزن فاعيل أى عهد الينام مستوي (قوله الطبع الخ) أى بابدال اللام من الضاد لقربها منها كراهة اجتماع حرفي الطباق عند بعضهم ومن نون أصيلان لقرب مخرجيهما في قوله رقت فيها أصيلاً لأساقفها * أعيت جواباً لما بالربع من أحد وأصيلان اما تصغيراً أصلان جمع أصيل كبير وبعران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغر الجع شذوذا كما قاله الجوهري او تصغير أصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو أولى لكثرة مثل هذا كغيره بان في مغرب (قوله من كل واو اوياء) وكذا الالف فان جراء اصلها كسرى زيدت قبل الفها ألف للبد ككتاب فأبدلت الثانية الفاً فاحسن مما هنا قول الكافية

من حرف لين آخر بعد ألف * من يد ابدال همزة كما أصف

(قوله تطرفت) أى حقيقة كما مثله او حكما بان كان بعد هاء تاء تأنيت او علامة تنفية عارضان كبناء و بناء بشد النون من البناء وكرداءين وكساءين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعدارة وكقوله عقلته بثنايين ومساطرفا العقل فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعا والخ) انما لم يسم حرف الالف لسكون ما قبله كدلو وطى لان الساكن هنا غير حصين لسكونه حرف عللة زائدة فوجوده كعدمه فكأن الواو والياء تليها فتحة فقلبا الفاً كباب وعصاور حى فلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حذاق الصرفيين وقيل قلبا همزة من أول الأمر (قوله نحو آية ورأية) أصلهما عند الخليل آية ورية كسمكة قلبت الياء الأولى الفاعلى غير قياس اذا قياس قلب الثانية كما سيأتى وقيل أصل راية رأية بالهمز ترك تخفيفاً (قوله وكذلك ان لم تتطرف) مثله ما لو تطرفت لا بدم الالف كدلو وطى (قوله عين اسم فاعل) أى ولوموثنا ومثنى او مجموعاً ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعلة وان لم يكن وصفاً كجائز للبستان وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بحجم وزاى ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينهما وبين الياء ولذا ان كتب ياء لكن بلا نقط لان ابدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو فلائد وأوائل مما سيأتى * حكى أن أباعلى الفارمى دخل على بعض التسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قائل بنقط الياء فقال له أبوعلى هذا خط من قال خطي فالتفت

ابدالاً شائعاً وهي تسعة احرف جمعها المصنف رحمه الله تعالى في قوله هذأت موطيا ومعنى هذأت سكنت وموطيا اسم فاعل من أوطأت الرجل اذا جعلته وطياً ولكنه خفف همزته بابدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها وأما غير هذه الحروف فابدالها من غير هاء شاذ أو قليل فلم يتعرض المصنف له وذلك كقوله لم واضطجع الطبع وفى أصيلان أصيلاً فتبدل الهمزة من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت بعد ألف زائدة نحو دعاء وبناء والاصل دعاور وبنأى فلو كانت الالف التى قبل الياء أو الواو غير زائدة لم تبدل نحو آية ورأية وكذلك ان لم تطرف الياء أو الواو كتباًين وتعاون وأشار بقوله وفى فاعل ما أعل عيناً اذا اقتفى * الى أن الهمزة تبدل من الياء والواو قياساً متبعاً اذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل وأعلت في فعله نحو قائل

وبائع وأصله ما قال وبائع لكن اعلاوا جلا على الفعل فكما قالوا قال وبائع فقلوبوا العين ألفا قالوا قائل وبائع فقلوبوا عين اسم الفاعل همزة
فان لم تعمل العين في الفعل صحت في اسم (١٩٢) الفاعل نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين (ص) والمزيد ثالثا في الواحد

همز ابرى في مثل كالفلا ند
(ش) يبدل الهمز ايضا
ولي ألف الجمع الذي على
مثال مفاعل ان كان مدة
من زيادة في الواحد نحو فلاة
وقلائد وصحيفة وصحائف
ومحجوز ومحجوزات فلو كان غير
مدة لم تبدل نحو قسورة
وقساور وهكذا ان كانت
مدة غير زائدة نحو مغارة
ومغاز ومعيشة ومعاش
الافيا سمع فيحفظ ولا
يقاس عليه نحو مصيبة
ومصائب (ص)

كذلك ثاني لينين اكتنفا
مد مفاعل كجمع نيفا
(ش) أي كذلك تبدل
الهمزة من ثاني حرفين
لينين توسط بينهما مدة
مفاعل كما لو سميت رجلا
بنيف ثم كسرت فذلك تقول
نياف ببدال الياء الواقعة
بعد ألف الجمع همزة ومثله
أول وأوائل فلو توسط
بينهما مدة مفاعل امتنع
قلب الثاني منهما همزة
كطوا ويس ولهذا قيل
المصنف رحمه الله تعالى
ذلك بمد مفاعل (ص)
وافتح ورد الهمز يافيا عمل
لما وفي مثل هراوة جعل
واو وهمزا أول الواو ين رد
في بدء غير شبهه وفي الاشد

الى صاحبه وقال قد أضمتنا خطواتنا في زيادة مثله وخرج من ساعته * ومن اطائف العلامة الأمير أنه كتب له
سؤال تعنت ومن جملة لفظ صغار بنقط الياء فقال في ضمن جوابه ميكتا * وما نقطكم الياء من الصغار *
وخرج باسم الفاعل فعل الأمر من المفاعلة فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن (قوله وأصلهما
قوله وبائع) ظاهره كالمصنف ابن الهمزة من أول الأمر كقيل به وقال حذاق الصرفيين أبدال ألفا
ثم لألف همزة لما في دعاء وكسرت الهمزة على أصل التخلص من السا كنين وقال المبرد دخلت ألف
فاعل قبل ألف قال وبائع فركت الثانية للسا كنين ولأن أصلها الحركة والألف المتحركة همزة (قوله
والمد) أي حرفه واو كان أو ألفا أو ياء وجهه لا بد حال من ضمير يرى الواقع خبر عن المد وثالثا حال
من ضمير زيد في معنى حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا للاحتراز
وكاف كالفلا ند زائدة (قوله ان كان مدة) أي لا اجتماع تلك لمدة سا كنة مع ألف الجمع ولا يمكن
حذفها الفوات الجمع ولا المدة لتغير بناء مفاعل لأن شرطه أن يكون بعد ألفه حرفان أو هما مكسوران ليكون
كمفاعل فوجب تحريك الهمزة لأنها الأصل لها في الحركة كذا قال الخليل وإنما اشترط كون المد
ثالثا لأنه لا يلي ألف الجمع الا حينئذ نخرج نحو حائض ومفتاح وفنديل ومكوك فلا يبدل مد همزة بل واو
في حوائض و يافيا بعده همزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة عن الياء في الخيض لانه فاعل ما عمل عينا
(قوله غير مدة) أي بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بلاتاء فلا يهمز لتعاضيه بالحركة (قوله غير
زائدة) أي لان حرف المد الأصلي متحرك في الأصل فيتعاضى بحركته الأصلية عن القلب فأصل مغارة
مغورة كمنفوعة من الفوز نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا جلا على فعلها ومثلها منارة من النور وأصل
معيشة كسر الياء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو نقل الى الصاد فقلبت هي ياء لسكونها اثر
كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يصيب وعينها واو بدليل الصواب والصوب حق المد في ذلك تصحيحه في
الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعاش كاصح في مغازر وقد نطق بها كذلك لكن قلب همزة في مصائب
ومناثر شذوذا وكذا في معاش في رواية عن نافع (قوله اكتنفا) أي أحاطا وألأف ضمير اللينين
فاعله ومد مفعوله والجملة صفة للينين (قوله كجمع نيفا) جمع مصدر منون ونيفابشدا الياء مفعوله وفاعله
مخنوف أي كجمعك نيفا أي كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نياف فصيح التمثيل به لمفاعل بهذا
التقدير والنياف ما زاد على العقد الى العقد الثاني من نافي نياف اذا زاد فياؤه أصلية وقيل من نافي ينوف
فأصله ينوف فعل به كسيد (قوله كالوسميت رجلا الخ) لاحاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل)
فأصله أو أول يجعل ألف الجمع بين واو أول أبدأت الثانية همزة لما ذكر وأصله الأصيل واول بثلاث
واوات كان أصل أول وولأ بدأت الأولى همزة لما سيأتي قريبا ووزنهم نحو أوائل ونياف بمفاعل انما هو
وزن عروضي أما الصري فوزن نياف فيا عمل بزيادة الياء وأوائل ففاعل ووزن زوايا فواصل وهراوا
ففاعل لما سيأتي (قوله وافتح ورد) تنازع في الهمز أي افتتح الهمز ورده ياء الخ وهذا كالاقتدار
على قوله همز ابرى في مثل كالفلا ند * وقوله كذلك ثاني الخ أي ان المد الزائد وثاني اللينين انما يبدل
همزة في الجمع وتبقى محالها في صحيح اللام والاقاوت تلك الهمزة المبذلة ياء أو واو اعلى ماسيأتي فألف الهمزة
للهاء الذي كرى أي الهمز المبطل كاعلمت فخرج به الهمز الأصلي في المفرد فانه يسلم في الجمع كمرأة ومراء بكسر
الهمزة منونة كجوار لفظا واضلا وأصل مرأة مرأية بفتح الياء من الرؤية فقلبت القواشند مرأيا كهديا
ساو كالأصل مسالك المعارض كما شند عكسه في قول بعضهم اللهم اغفر لي خطيئتي بهمزتين (قوله جعل)
أي همز الجمع المبطل من مد المفرد وثاني لينيه (قوله زهمزا) مفعول ثان لرد أو أول الواو بن مفعوله الأول

والاشد

(ش) قد سبق انه يجب ابدال المدة الزائدة في الواحد همزة اذا

وقعت بعد ألف الجمع نحو صحيفة وصحائف وأنه اذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة نحو نياف وكرهنا انه

النوعين فإنه يخفف بإبدال
كسر الهمزة فتحة ثم إبدالها
ياء فمثال الأول قضية وقضايا
وأصله قضائي بإبدال سدة
الواحد همزة كالفعل في
صحيفة وصحائف فإبدلوا
كسرة الهمزة فتحة فحينئذ
تحركت الياء وانفتحت
ما قبلها فاقبلت ألفا فصارت
قضايا فإبدلت الهمزة ياء
فصارت قضايا ومثال الثاني
زاوية وزوايا وأصله زوائي
بإبدال الواو الواقعة بعد
ألف الجمع همزة كنيف
ونيف فقبلوا كسرة
الهمزة فتحة فحينئذ قبلت
الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت زوايا
ثم قبلوا الهمزة ياء فصارت
زوايا وأشار بقوله وفي مثل
هراوة جعل واوا إلى أنه
انما تبدل الهمزة ياء إذا لم
تكن اللام وأواسلت في
المفرد كما تبدل فان كانت
اللام وأواسلت في المفرد
لم تقلب الهمزة ياء بل تقلب
واو والبشاكل الجمع واحده
وذلك حيث وقعت الواو
رابعة بعد ألف وذلك
نحو قولهم هريرة وهراري
وأصلها هرأو كصحائف
فقبلت كسرة الهمزة
فتحة وقلب الواو ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار هرأو ثم قبلوا الهمزة

والاشد نائب فاعل ووفى وهو القوة ما بين ثمانين عشرة سنة إلى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى حتى إذا
بالغ أشده أنه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتبار غايته وأما قوله تعالى ولا تقر بومال اليقيم إلا بالتي هي
أحسن حتى يبلغ أشده فعناه حتى يحتمل وهو تفسيره باعتبار سجدته لأنه عبارة عن شدة الإنسان وقوته
واشتعال حرارته وهذا يكون من البلوغ إلى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد انضم اسم مفرد
كأنك بمد الهمزة رضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وقيل جمع شدة
كسمة وأنعم أو شد بالكسر كسر وأصر أو شد ككلب وأكلب اه من البيضاء وغيره (قوله إذا
اعتلت لام الخ) بأن كانت ياء أو واو أو همزة لأن المصنف أدرجها في حروف العلة أمال الشبه بها أول كونها
منها عند الفارسي فاللام همزة من النوع الأول كخطيئة وخطايا وكذا يرشدة وبرأ لأنه من برأ بمعنى
خلق إلا أن الهمزة بر يشة أبدلت ياء وأدغمت في الياء تخفيفا فاللام ياء كقضية وقضايا وهدية وهدايا واللام
وأول تسل في المفرد كخطية ومطاي لأن من المطا وهو الظاهر فاصلها مطبوعة فعل بها كسيد والسالمه كهراوة
وهراوى وأما النوع الثاني فلم يمثله إلا باللام ياء كزاية وزوايا فاصل خطايا خطائي بياء مكسورة هي ياء
خطيئة ثم همزة هي لامها فإبدلت الياء همزة كصحائف فصارت خطائي بهمزتين أبدلت الثانية ياء لتطرفها
أثر همزة مكسورة عملا بقوله الآتي ما لم يكن لفظا أتم الخ ثم فتحت الأولى تخفيفا فقبلت الياء ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصارت خطاء الهمزة بين ألفين وهي تشبه الألف لقرب مجزئها وهو أقصى الخلق من الجوف
مخرج الألف فإبدلت الهمزة ياء كراهة توالي ثلاث ألفات ولتفصل بين الهمزة خطايا بعد خمسة أعمال
ومثلها سواء رايا وأصل مطايا مطاي بياء هي ياء فعيلة وواو هي لامها قبلت الواو ياء لتطرفها أثر كسرة كما
في الغازی والماعى فصارت مطاي بياء من أبدلت الأولى همزة كصحائف إلى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضا
وأما في قضايا وهدايا فربعة فقط بينها الشرح لأن لامة ياء لا تحتاج إلا قبلها ألفا فقط (قوله فإبدلوا كسرة
الهمزة فتحة) أي تخفيفا لثقل الكلمة بكونها جمعا ومتناهيا واللام معتلة بعد كسرة على همزة عارضة
(قوله فصارت قضايا) أي بهمزة بين ألفين (قوله وأصله زوائي) أي أصله الثاني كما يفيد قوله بإبدال الخ
وأصله الأول زواوي براوين الأولى بدل ألف زاء يما سمر في قوله هو الألف الثاني المز يدجمل واوا
والثانية هي واو زواوية بينهما ألف التكسير فقبلت الثانية همزة على حد نياف فصارت كما في الشرح (قوله
فصارت زوايا) بهمزة بين ألفين (قوله إذا لم تكن اللام الخ) أي بأن كانت ياء أو همزة أو واو لم تسلم في
المفرد وقد عادت أمثلتها (قوله نحو هراوة) بكسر الهاء هي العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء (قوله
وأصلها هراوات الخ) أي بعد قلب ألف هراوة همزة في الجمع كقلادة وقلايد وظاهر كلامه أن الواو تقلب ألفا
من أول الأمر لكن مقتضى القياس قلبها أول ياء لتطرفها أثر كسرة ثم تفتح الهمزة فتقلب الياء ألفا الخ
ففيه خمسة أعمال كخطايا كما في التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواو الخ) أعلم أن الهمزة تبدل
من الواو والياء وجوب في أربع مسائل ذكرها المصنف وهي نظرها بعد ألف زائدة وفي فاعل ما أعل عينا
وفي جمع ما ثلثة مدزائد وجمع ما ثمانية وثلاثة أيمان وقد علمتها وهذه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء
وأنما لم يقدمها على قوله وافتتح وداخل الذي هو في إبدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا بالثالثة والرابعة
و بقی عما تبدل منه الهمزة وجوب بالالف في نحو جراء وفي جمع نحو قلادة وتبدل جوا كما من الواو المضمومة ضمها
لازم مصدره كانت كاجوه في وجوه ولا كادور بهمزة بعد الل في أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط
تصدرها كاشاح وفادة وإسادة في وشاح وفادة ووسادة وقرى من أعاء أخيه ولا تبدل من المفتوحة
الاشد وذا كاسماء علمها أصله وسما من الوسامة وكاحد في العدد أصله واحد من الوحدة وتبدل من الياء جوازا
في نحو رائي وغائي نسبة إلى راية وغاية أصله راوي وغاي بثلاث ياء تخفف بإبدال الأولى همزة وأما إبدالها

وإفصار هراوى وأشار بقوله وهمز أول الواو بن رد إلى أنه يجب رد أول الواو بن

الاولى فاء السكامة والثانية بدل من ألف فاعلة فان كانت الثانية بدلا من ألف فاعل لم يجب الا بدال نحو ووفى ووروى أصله وافي ووارى فلهما بي للفعل وحتيج الى ضم ما قبل الالف فأبدلت الالف واوا (ص)

ومدا ابدال ثاني الهمزين من كلمة ان يسكن كاستروا ثمن ان يفتح اترضم ارفتح قاب

واوا ياء اثر كسر ينقلب ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم

واوا أصرم مالم يكن لفظا ثم فذاك ياء مطلقا جارا ثم ونحوه وجهين في ثانيه أم (ش) اذا اجتمع في كلمة

همزتان وجب التخفيف ان لم يكونا في موضع العين نحو وسا كل ورأس ثم ان تحركت أولا هما وسكنت

ثانيتهما ما وجب ابدال الثانية مدة نجاس حركة الاولى فان كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفا

نحو أثرت وان كانت ضمة أبدلت واوا لنحو أثرت وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو ايثار وهذا هو

المراد بقوله ومدا ابدال البيت وان تحركت ثانيتهما فان كانت حركتها فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت واوا فالاول نحو أو آدم جمع آدم

من غير ذلك فشاذا أرقا سل (قوله المتصدرين) خرج هووي ونووي نسبة الى هووي ونووي (قوله مالم تكن الثانية بدلا الخ) اعلم ان الشرط كون الواو الثانية ليست مدة عارضة بان تكون مدة أصلية أي غير مبدلة من شيء كاولي أني الاول أصلها وبلى بضم فسكون أولم تكن مدة أصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كواصل المذكور وكاول بضم ففتح جمع أولي أصله وول بواوين أو سكنت بعد ضم كاول بفتح فسكون أصله وول بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الا بدال أمام المدة العارضة فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كورفي ووروي فيجوز أو في وأورى بالهمز أو من همزة كورفي مخفف الوؤلى بضم الواو وسكون الهمزة وهي أني الاول من وال اذ ارجع فيجوز أو لى أو من غيرهما كما فصله الاشمونى اذ اعلمت ذلك في قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من ألف فاعل تبع الظاهر المتين قصور مع أنه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبهه ووفى ثانيه مدة عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوافي ووارى (قوله والاصل وواصل) أي بواوين الاولى فاء السكامة والثانية مبدلة من ألف واصله كالف حائض في حوائض فهي وان كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الاولى همزة ومثله في ذلك أراق جمع وافية فاصله وراق (قوله لم يجز الا بدال) في نسخ لم يجب وهو الصواب الذي في التوضيح وغيره ومفهومه الجواز وبه صرح الاشمونى في كل مامدته عارضة ولا يراد أن المتن بوجه عدم الجواز في شبهه ووفى لانه لا يوهوم ذلك الا ان جعل رد في كلامه مجهولا فان جعل أصرا والاصل فيه الوجوب كان مفهوما انه لا يجب في شبهه ووفى كما قاله الشرح فيصدق بالجواز سم (قوله واثنان) أي عنده الا بتداء به لان همزته للوصل فتسقط درجا وهو بفتح الهمزة وكسر الميم فعل أمر كما يشهد به رسمه بالياء كسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قيل لرسم بالواو بضم همزته وتشاربذ كره الى أن همزة الوصل كالقسطح (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثاني الهمزين مطلقا وكذا الضمير في قلب وينقلب السكون بعد تقييده بالفتح وقوله والاكسر مبتدأ خبره كذا ومطلقا حال أي سواء كان اترفتح أو ضم أو كسر (قوله وما يضم) مفعول أول لاصر بمعنى اجعل ووارى مفعوله الثاني (قوله مالم يكن) اسمها ضمير يعود لثاني الهمزين في البيت الاول وجلة أتم خبرها ولفظا مفعول أتم (قوله فذاك) أي ثاني الهمزين الذي أتم لفظا جاياء مطلقا أي سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكوف وجا بالقصر على لغة (قوله وأوم) ممتدأ خبره جملة أم بمعنى أقصد وجهين مفعوله وهذا تقييده بعض ما تقدم أي انما يجب ابدال ثاني الهمزين المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اترضم الخ في غير نحو أوم مما أول همزته للضارعة اما هو ففقيه الوجهان (قوله اذا اجتمع في كلمة) خرج به نحو أنت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الا بدال بل يجوز تحقيقهما (قوله ان لم يكونا في موضع العين الخ) اعلم ان للهمزتين في كلمة ثلاثة أحوال أن تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحرك كما ماما سكونهما معا فتدثر فان سكنت الثانية فقط أبدلت من جنس ما قبلها كما ذكره بقوله ومدا ابدال الخ وان سكنت الاولى فقط فان كانت في موضع العين أدغم كسا كصيفة مبالغة من السؤال ورأس نسبة لبيع الرأس ولم يذكر المصنف هذا لانه لا بدال فيه وفي موضع اللام أبدلت الثانية ياء وكذا ان تحركت ماما فيه كما ذكره بقوله مالم يكن لفظا أتم الخ فالمتطرفة تبدل ياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربعة الاولى في ثلاثة الثانية وان تحركت ماما في غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب ثلث الاولى في ثلث الثانية ذكرها بقوله أن يفتح الخ فتبدل واوا في خمسة وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء في الاربعة الباقية وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك في المتن (قوله أبدلت الثانية ألفا) أي وجوبا ولو كانت الاولى للضارعة

للمضارعة نحو أو كل وآمن وسمه نول * ثم رضى الله تعالى عنها كان رسوا . الله صلى الله عليه وسلم بأمرى
إذا مضت ان أنزرم ثم يباشرنى وعوام المحذنين يحرفونه فيشدون التاء بالامد و بعضهم يحقق الهمزتين
وكلاهما الحن لانه مضارع من الازار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الاولى للمضارعة والثانية فاء الكلمة
ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحقيقة هما في مثل ذلك لكن حكى الزحشرى عن العرب انزور بالادغام فيكون
سما عيا كاسمى أى في قوله * وشدى ذى الهمزة نحو أو استكلا * وقد مثل به الشرح هنا (قوله والأصل
أ آدم) أى أصل الجمع آدم همزتين فالف التفسير ابدلت الثانية واو والفتحة اثرت فتح وليست الواو بدلا
من الف المفرد خلافا للمازنى لان الف لم توجد في الجمع اذ الفتحة لقلب همزة المفرد الفاء وهو سكرتها اثر
فتح يزول في الجمع وكذا في التصغير ولو بنيت افعل التفضيل من أن قلت ز بدأون من عمر واصله ان
كا كرم نقلت فتحة النون للهمزة رادغم ثم قلبت الهمزة واو وعند الجمهور والممازنى يقلبها ياء (قوله نحو
أو يمر) في نسخة أو يذم تصغير آدم فيراد به الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهي لون السمرة لاسم الذي
أبى البشر لان الاسماء المظلمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه أعجمى كفى الكشاف فلا يعرف له اشتقاق
يرد اليه في التصغير لكن قال في المفصل انه عر في على وزن أفعل من الأدمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة
وفتح الياء وشبه الميم (قوله مثا اصبغ) بكسر الهمزة وفتح الباء احدى لغات العشرة من ضرب تمليث
همزة في تمليث باء والعشرة كعصفور (قوله من أم) أى صار اما أو بمعنى قصد (قوله وأصله أثم)
همزتين مكسورة فسا كنة وفتح الميم الاولى (قوله فنقلت حركة الميم الخ) أى لبتمكن من ادماغها في
الثانية (قوله فصار اثم) أى بكسر ففتح فشد الميم (قوله وأصله أن) أى بفتح فكسر فشد النون واصله
الاول ان كاضرب نقلت كسرة النون الاولى الى الهمزة رادغم وقوله وقد تحقق بقافين أى لانه من نحو
أوم الآتى (قوله الاى أمة) أى جمع امام واصله أمة كسلاح واسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا
للادغام فصار امة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل الفاء من
جنس حركة ما قبلها كما فعل با كيسة جمع انا لوجود المائتين المتقربين للادغام بعدها هنا فتنتقل حركة
أولاهما للهمزة توصلا لاراعتناهم به أشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من أن أن وأثم (قوله فانها
جاءت بالا بدال التصحيح) عبارة التوضيح وذلك راجب يبنى ابدال المكسورة بفتح ياء وأما قراءة ابن
عاصم والكوفيين أمة بالنسبة فيهما بوقف عنده ولا يتجاوزاه فتدبر (قوله والثاني) أى ما كسرت
همزة الثانية مع كسر الاولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشد الميم وقوله مثال اصبغ أى بكسرتين (قوله
والثالث) أى ما كسرت همزته الثانية مع ضم الاولى (قوله والأصل أو أن) أى همزة مضمومة فسا كنة
فنونين أولاهما مكسورة وأصله الاول أو أن بثلاث همزات الاولى للمضارعة مضمومة لان ما ضير باعى
متعد بالهمزة كا كرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التي دخلت على الماضى كهمزة أ كرم والثالثة
فاء الكلمة سا كنة فخذف الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كاسمى أى في قوله وحذف همز ادخل
استمر الخ فصار أو أن بالضم كا كرم (قوله مضارع آفته) أى بوزن أ كرمته همزة مفتوحة فالف منقلبة
عن همزة سا كنة فنونين بلادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنتقل فتحة النون الى الهمزة السا كنة بل قلبت
الما فاولم تتصل به التاء لوجب ان يقال اون والأصل أن كا كرم فتنتقل فتحة النون الاولى الى الهمزة السا كنة
لاجل الادغام فتقلب الهمزة واو الفتحة بفتح ياء مفتوحة (قوله فدخله) أى المضارع (قوله نحو ارب)
بفتح الهمزة وضم الواو وشد الواو جمع أب بفتح الهمزة وشد الواو وحذف همز الميم وقيل الفاء كنة

من جنس حركتها فصا رين وأشار بقوله وما يضم واو أو الى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واو اسواء انفتحت الاولى
أو انكسرت أو انضمت فلاول نحو أو ب جمع أب وهو المرعى أصله أ أب

حركة ما قبلها كسرة

قلب ياء نحو ايم وهو مثال

اصبغ من أم وأصله أثم

فنقلت حركة الميم الاولى

الى الهمزة التى قبلها

وأدغمت الميم فى الميم فصا ر

أثم فقلب الهمزة الثانية ياء

فصار ايم وهذا هو المراد

بقوله وياء تركسرى يقابل

وأشار بقوله ذوالكسر

مطلقا كذا الى ان الهمزة

الثانية اذا كانت مكسورة

تقلب ياء مطلقا أى سواء

كانت اتي قبلها مفتوحة أو

مكسورة أو مضمومة فالاول

نحو ايم مضارع أن وأصله

أثم فخفت بابدال الثانية

من جنس حركتها فصا رين

وقد تحقق نحو أو أن

همزتين ولم تعامل بهذه

العاملة فى غير الفعل الا فى

أمة فانها جاءت بالا بدال

والتصحيح والثانى نحو

وايم مثال اصبغ من أم

وأصله أثم فنقلت حركة

الميم الاولى الى الهمزة

الثانية وأدغمت الميم فى الميم

فصار اثم فخفت الهمزة

الثانية بابدالها من جنس

حركتها فصا رين والثالث

نحو أو أن والأصل أو أن لانه

مضارع آفته أى جعلته

يأين فدخله النقل والادغام

ثم خفف بابدال ثانى همزته

أو انكسرت أو انضمت فلاول

لأنه أفعَل فنقلت حركة عينه إلى فائه ثم أدغم فصار أب ثم خففت ثانية الهمزةين بإبدالهما من جفن حركتهما فصار اوب والثاني نحو اوم مثال اصبع من أم والثالث نحو اوم مثال (١٩٦) ابل من ام وأشار بقوله ما لم يكن لفظا ثم قدالة ياء مطلقا إلى ان الهمزة الثانية

المضمومة بما تصير واوا اذا لم تكن طسرفا فان كانت طسرفا صيرت ياء مطلقا سواء انضمت الأولى أو انكسرت أو انفتحت أو سكنت فتقول في مثال جعفر من قرأ قرأ ثم قلب الهمزة ياء فيصير قرأى فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا فيصير قرأ وتقول في مثال زبرج من قرأ قرئ ثم قلب الهمزة ياء فتصير قرئيا كالمنقوص وتقول في مثال برن من قرأ قرؤ ثم قلب الضمة التي على الهمزة الأولى كسرة فيصير قرئيا مثل المولى وأشار بقوله وأم

ونحوه وجهين في ثانية أم إلى انه اذا انضمت الهمزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهمزة الأولى للتركيب جاز لك في الثانية وجهان الا ببدال والتحقيق وذلك نحو أوم مضارع أم فان شئت أبدت فقلت أوم وإن شئت حققت فقلت أوم وكذا ما كان نحو أوم في كونه أولى همزتيه للتركيب وكسرت ثانيتهما يجوز في الثانية منهما الا ببدال والتحقيق نحو أن مضارع أن فان شئت أبدت فقلت

اليابسة (قوله لانه افعَل) أي بوزن افعَل كالفعل من جوع الفعلة (قوله والثاني اوم) أي بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبع بكسر ثم ضم فأصله ام فعل به مامس (قوله مثال ابل) أي بضم الهمزة واللام وسكون الواو وهو خوص المقل أي شجر الدوم (قوله إلى ان الهمزة الخ) الأولى سذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فبالبالك بالكسورة أو المفتوحة فامم يكن في المتن راجع لثاني الهمزةين كما مر للامايضم والأمثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصالح للكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاي وسكون الواو وكسر الراء هو الذهب والزينة كما مر (قوله كالمنقوص) أي فيعدل كفاض (قوله برن) بضم فسكون فضم (قوله ثم قلب الضمة الخ) أي لناسبة الياء فيصير منقوصا كالفاضي فتسكن الياء تخفيرا ثم تحذف للسكونين (قوله مثل المولى) أي بضم الميم وكسر اللام امم فاعل من ألى بمعنى حلف فالقرئ الذي على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ما اذا كانت الأولى ساكنة وهوان تبني من قرأ مثال قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كما مر فتقول قرأى بكسرة ففتح فهمزة ساكنة فيياء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأهمزتين ساكنة فتتحرك الأولى بدلت الثانية ياء وسكنت لسكون ما قبلها فكلمات أمثلة الهمزة المتطرفة وهي اثنا عشر كما مر باعتبار حركات الاعراب عليها لخصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أي تشبيه الهمزة المتكسرة الهمزة الاستفهام في نحو انت وأنتزتهم بحاجم الدلالة على معنى زائد على أصل الكلمة وإيضافا في أحرف المضارعة يجوز في الهمزة بعدها وجهان كافيان يؤمن من الإيمان ويؤمن من التأمين فيجوز التحقيق والابدال واو اسأ كنة في الاول مفتوحة في الثاني فكذا بعد الهمزة (قوله والتحقيق) بقافين وكذا قوله حققت (قوله وكسرت ثانيتهما) سكت الشارح عما ادفع تحت نحو ال مضارع اللت اسنانه اذا فسدت ونحو أوم من مضارع من التأمين ولم أر من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشموني راقم ونحوه مما أول همزتيه للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التاميل المتقدم فغضى ذلك جواز تحقيقتها وإبدالها واوا لقوله ان يفتح أرضهم او فتح قلب واوا فيقال أول وأومن وقول الشارح وانفتح ما قبلها لم يذكركم الموضع ولا الأسموني فتدبر (قوله وياء) مفعول ثان لاقاب وألفا مفعول أول وكسر المفعول تلا الواقع صفة لافلا وهذا شروع في ابدال الياء من أختيها الألف والواو فتبدل من الألف في مسئلتين ذكرهما المتن ومن الواو في عشرة مسائل كما في التوضيح منه في قوله بواوذا افعلا إلى قوله كالعطيان الخ أربعة وفي قوله بالعكس جاء لام فعلى وصفا واحدة وفي قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفي قوله وصحح المفعول من نحو عدا إلى آخر الفصل ثلاث فبالجمله تسع وترك واحدة وهي ان تلي كسرة وهي ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات أصلهما موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت في ذلك لثقل الخروج من الكسر إلى الواو وأما قلبها ياء في أجر وادل جبي جرو ودلو فليس زائدا على ما ذكر بل يشمله قوله في آخر لان أصلهما أجر وودلو كفافس قلبت اضممة قبلهما كسرة لانه ليس في العربية اسم معرب بالحركات آخره وار قبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلب ياء فان قلت لم لم تقب الضمة فتحة توعدا إلى قلب الواو الفاقات والله أعلم لنلا يخرج من باب المنقوص إلى المقصور فتدبر (قوله بواوذا) أي القلب إلى الياء لكسر ما قبلها وفي آخر صفه لاول فصل بينهما بالابتداء للضرورة أو ظرف لغو متعلق بأفعلا وقوله أو قبل الخ عطف على محل في آخر وز يادني فعلا ن عطف على نا وهذا كله هو المسئلة الأولى لان العلة في الجميع تطرف الواو حقيقة أو تقديرًا

أثر

أين وان شئت حققت فقلت ان (ص)

وياء قلب ألفا كسر انلا * اوياء تصغير بواوذا افعلا في آخر أو قبل ثاء التانيث أو * زيادني فعلا ن

ذا أيضا روا في مصدر المعتل عينا والفعل * منه صحيح غالب نحو الحول (ش) اذا وقعت الالف بعد كسرة وجب قلبها ياء كقولك في جمع
مصدر صحيح وفيه نادر مصدر صحيح وكذلك اذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في (١٩٧) غزال غزى وفي قذال قذيل وأشار بقوله

بواو اذا افعل في آخر الى آخر

الميت الى أن الواو تقاب

أيضا ياء اذا نظرت بعد

كسرة أو بعد ياء تصغير أو

وقعت قبل تاء التانيث أو

قبل ز ياد في فعلان مكسورا

ما قبلها فالاول نحو ورى

وقوى وأصلهما روض وروى

لانهما من الرضوان

والقوة فقايت الواو ياء

والثاني نحو جرى تصغير

جر وأصله جرى فوافجة مت

الواو والياء وسبقت

احدهما بالسكون فقلبت

الواو ياء وأدغمت الياء في

الياء وأثالث نحو شجوة

وهي اسم فاعل للؤث

وكذا شجوة مصغرا وأصله

شجوبة من الشجور الرابع

نحو غزبان وهو مثال

ضربان من الغزو وأشار

بقوله ذا أيضا رافى مصدر

المعتل عينا الى أن الواو

تقلب بعد الكسرة ياء

في مصدر كل فعل اعتلت

عينه نحو صام صياما وقام

قياما والاصل صوام وقوام

فاعلت الواو في المصدر

جلاله على فعله فلو صحت

الواو في الفعل لم تعتل في

المصدر نحو لاوذ لواذ جار

جوارا وكذلك تصح

اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل نحو حال جولا

(ص) وجمع ذي عين أعل أو سكن * فاحكم بهذا الاعلال فيه حيث عن

(ش) أى متى وقعت الواو عين جمع

أثر كسرة وقوله في مصدر المعتل مسئلة ثانية وقوله وجمع ذي عين الخ ثالثة وقوله والواو لا مالخ رابعة (قوله
ذا أيضا) أى قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها رأوه في مصدر المعتل أى الفعل المعتل والاولى الماعل ليفيد اشتراط
تفسير هين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسرة وفتح منه
أى من مصدر المعتل يعنى اذا كان ذلك المصدر على فعل صحيح غالبا (قوله أو بعد ياء تصغير) هذا الثانى دخل
في المثال استطرادا والمقصود التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتى بيانه ولا يختص بالآخر فلو
قال بانزيا التصغير أو كسر ألف * تغلب بالواو ان كسر اردف

في آخره قبل الخ لوافق مقصوده أشموني (قوله أو وقعت قبل تاء التانيث الخ) أى لان كلا من التاء
وز يادى فعلان كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقدير لانهما في ثبة الانفصال وليس المراد بفعلان خصوص
هذه الهيئة فان الواو لا تغلب ياء في فعلان سا كن العين بل في مكسورها لتقع اثر كسرة كما مثله الشارح
وانما هو تمثيل لموضع الز يادتين ولذا قال الموضح أو قبل الألف والنون الزائدين (قوله مكسورا ما قبلها)
أى أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والألف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تالية ياء
التصغير كما يشمل كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجوة مصغرة ومثال الثانى ما لو صغر غزبان
فيكون حكمه كذلك (قوله فقلب الواو ياء) أى لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها ياء كفى ميزان
للماصر وهي بالتأخير متمرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحركها وصلا لتوقع السكون ومن ثم لم
تتأخر يكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض عوج الا اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كاعلاطافى
فعل المصدر أو مفرد الجمع كما سيأتى في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كغازى والداعى أو فعل
معلوم كما مثله أو مجهول كعفى ودعى ولا بين كون الكسرة اصلية كما ذكر أو محولة عن الضمة كما مر في
أدل (قوله تصغير جرو) بقتلث الجيم والكسر أفصح ولدالكب والسبع ويطلق على الصغير مطلقا
(قوله والثالث شجوة) أى بفتح فكسر فياء مخففة وأصله شجوة من الشجور وهو الهم والحزن (قوله
غزبان) أى بفتح فكسر والالف والنون زائدان كافى قطران لالتئمة اه صبان (قوله مثال
ضربان) أى بفتح المجهمة وكسر الراء ففتحية مثنى ضرى وهو العرق الذى لينة طع دمه يقال ضرا
العرق يضرب وضروا من باب قعد اذا نزل دمه كذا قيل وفيه أنه حيث أنه يكون بشد الياء كقفرده وأصله
ضربوان بدليل ضروا قايت الواو ياء لاجتماعها مع الياء سا كنه لالكسرة ما قبلها فالظاهر أنه بالوحدة مع
الطاء المشالة وهو الحميمون الذى مر ذكره أو مع الصاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أى جلالة على
فعله ووجه الشرط أربعة المصادر ية وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها
ألف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح نخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحا فلا تغلب في
ذلك وان أعل الفعل لعدم جله عليه في الاول وعدم كسر ما قبلها الى الثانى ومختز الباقيين في الشارح (قوله
اعتلت) الاولى أعلت للماصر (قوله نحو صام صياما) أى وانقاد انقيادا واعتادا واعتادا والاصل
انقواد واعتوادا فلا يختص بالمصدر الذى على فعال خلافا لما يوهه الشارح كشرح الكافية (قوله لو اذا)
بكسر اللام مصدر لاود القوم ملاوذة ولو اذا أى لاذ بعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم يكن الخ)
أى غالبا كما فى المتن ومن غير الغالب قراءة نافع ابن عامر في النساء لكم قياما وارضوهم وابن عامر في المسألة
قياما للناس والاصل قوما فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها مع اعلاطافى الفعل (قوله فاحكم) الفاء في جواب
أمامقبرة أى وأما جمع الخ كما في ور بك فكسر أو هي زائدة وجمع امام مبتدأ خبره جملة أحكم الخ أو مفعول

اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل نحو حال جولا (ص) وجمع ذي عين أعل أو سكن * فاحكم بهذا الاعلال فيه حيث عن
(ش) أى متى وقعت الواو عين جمع

واعلمت في واحدة أو سكنت وجب قلبها ياء ان انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب أصلهما دوار وثوباب فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسر ما قبلها ووجب الالف (١٩٨) بعدها مع كونها في الواحد امام متلة كدارا وشبيهة بالمتقل في كونها حرف لين

ساكننا كشوب (ص) وصححوها فعلة وفي فعل وجهان والاعلال أولى كالحليل (ش) اذ وقعت الواو عين جمع مكسورا ما قبلها واعلمت في واحدة أو سكنت ولم يقع بعدها ألف وكان على فعلة وجب تصحيحها نحو هود وعودة وكوز وكوزة وشذوثر وثيرة ومن ههنا يعلم انه انما اعتل في الجمع اذ وقع بعدها ألف كما سبق تقريره لانه حكم على فعلة بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج والاعلال نحو وقامة وقيم وديمة وديم والتصحيح فيها قليل والاعلال غالب (ص) والواو لا ما بعد فتح ياء انقلب كالعطيان يرضيان ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف ويا كوقن بذالها اعترف (ش) اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت ياء نحو اعطيت أصله أعطوت لانه من عطاي عطا اذا ناول فقلبت الواو في الماضي ياء جلا على المضارع نحو يعطى كما جلا اسم المفعول نحو معطيان على اسم الفاعل نحو معطيان وكذلك يرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان

لخبر وف يفسرده حكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار ومخوان وهو سفره الا كل (قوله) واعلمت في واحدة فيه ما سر وخرج به نحو طويل وطوال وشذ قوله تبين لي ان القماءة * وان اعزاء الرجال طياها * والقماءة بالمد القصير قيل ومن الشداد الصافات الجياد لسلامتها في مفردة وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسى لاعلال المفرد اذ أصله جيود فعل به كسيد (قوله) ان انكسر ما قبلها خرج أسواط وأحواض وأتواب (قوله) ووقع بعدها ألف جعله الشارح شرطاً في كل من المعتلة في المفرد والساكنة أخذ من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بهذا الاعلال أى الذى في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في المفرد تقلب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلاها في المفرد وقربها من الطرف فسلطت الكسرة عليها كحيلة وحيل وديمة وديم وشذ حاجة وحوج خلافاً للماسيا في أمالسا كنية في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالالف القرينة من الياء لانها ليست في الضعف كامتلة كسوط وسياط وحوض وحياض فالولم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة ويشترط أيضاً كافي التسهيل صحة اللام لثلاثا يتوالى اعلاها مع اعلاز العين ولذا صحت الواو في رداء وجواء بوزن عطاش جوى ريان وجووال اصل رداى وجواو قلبت اللام همزة تنطرقها اثر ألف زائدة فسامت العين وأصل ريان رويان فتلخص أن الشروط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلاها في المفرد مطلقاً أو سكونها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله) وكان على فعلة لم يعمل لها الا بالساكنة في المفرد (قوله) وجب تصحيحها أى لانه لما عدت الالف قل عمل اللسان تخفت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تخفيفها بيهدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعد علم اعلاها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قريبة من الطرف ولم يمتثلوا له الا بالاعلة في المفرد فكان أولى بالاعلال كما قاله المصنف وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما مر فلو قال وفي فعل * قد شذ تصحيح ختم أن يعمل * لوفى بالمراد أشموني (قوله) وثيرة بكسر المثناة وفتح التحتية وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الاقط وبمعنى الحيوان حيث جموا الاول على ثورة وقيل أصله ثيارة كحجارة فقلب الواو قياسى لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيهاً على الاصل (قوله) نحو حاجة وحوج قد علمت أنه شاذ لا قليل والقياس صحيح لاعلاها في المفرد (قوله) والواو مبتدأ خبره انقلب وبعد فتح متعلق به وياء معمولة ولا ما حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالعطيان اي قيد اشتراط كونها رابعة فصاعداً أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كمطوت وزكوت (قوله) وجب الخ شروع في ابدال الواو من اختيها الالف والياء فتبدل من الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستانى كلها (قوله) ويا مبتدأ ويكون صفته على حذف مضاف وجملة اعترف خبرها أى وباء كائنة كياء موقن التي كانت فيه في انهما مفردة ساكنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بهذا الحكم أى قلبها ياء فخرجت الياء المدغمة كخيض والمتحركة كهيام فلا قلبان لتحصينها بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع تخفتها والتي في الجمع كاسيا في البيت بعده (قوله) جلا على المضارع أى فان الواو تقلب في مضارع الرابعى ياء لتطرقها اثر كسرة وكذا في اسم فاعله فعمل عليه ما غيرهما جلا للفرع على أصله وقال سيبويه يوماً للخليل لم أعل تغازينا وتباغينا وأصله تغازونا وتباغونا مع أن مضارعه وهو تغازى وتباغى لا كسر قبل آخره حتى يعمل ويحمل عليه الماضي فاجابه بان اعلال المضارع ثبت في تغازى وتباغى المكسور ما قبل آخرهما قبل مجئ تاء التفاعل ثم استصحب معها كاستصحبه مع الهاء في نحو المعطاة فاعل تغازينا جلا عليه

فقلبت واوه بعد الفتحة ياء جلا لبناء المفعول على بناء الفاعل نحو يرضيان وقوله وجب ابدال واو بعد ضم من ألف معناه انه يجب ان يبدل من الالف واوا اذا وقعت بعد ضمة كقولك في باع بوبع وفي ضارب ضروب وقوله ويا كوقن بذالها اعترف * معناه

أن الياء اذا سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها واوا نحو موقن وموسر أصلهما (١٩٩) ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فلا

تحركت الياء لم تغل نحو
هيام (ص)

ويكسر المضموم في جمع كما
يقال هيم عند جمع أهيا

(ش) يجمع فعلاؤه وأفعلا
على فعل بضم الفاء وسكون

العين كما سبق في التكسير
كحمراء وحمر وأحمر وحمر

فاذا اعتلت عين هذا النوع
من الجمع بالياء قلبت الضمة

كسرة لتصح الياء نحو هيماء
هيم وبيض وبيضاء ولم

تقلب الياء واوا كما فعلوا في
المفرد كموقن استغفالا

لذلك في الجمع (ص)

وواوا اثر الضم رد الياء في
ألفي لام فعل أو من قبل تا

كتاء بان من رمى كقادره
كذا اذا كسبعان صيره

(ش) اذا وقعت الياء لام
فعل أو من قبل تاء التانيث

أوز يادتي فعلاان وانضم
ما قبلها في الاصول الثلاثة

وجب قلبها واوا فالاول
كقضو الرجل والثاني كما اذا

بنيت من رمى اسما على
وزن مقدرة فانك تقول

هرموة والثالث كما اذا
بنيت من رمى اسما كسبعان

فانك تقول رموان
فتقلب الياء واوا في هذه

المواضع الثلاثة لانضمام
ما قبلها (ص)

وان تسكن عين الفعل وصفا
فذلك بالوجهين عنهم بلني

(قوله اذا سكنت) أي وكانت غير مدغمة كما مر وقوله في مفرد أخذته من البيت بعده (قوله نحو هيماء)
بالمدحمر أأنى أهي (قوله استغفالا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالصريح في اختصاص ذلك
التخفيف بالجمع وانما تبدل في المفرد واوا سواء وقعت فاء كموقن وهو اتفاق أو عيننا كأن يبنى من
البياض اسما مفردا على مثال برد فتقول بوض والاصل بيض بضم فسكون وهو مذهب الاخفش وقال
سيبويه في هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجاء فتقول بيض بالكسر كما فعل مثله في
مبيع فان أصله مبيعوع نقلت ضمة الياء للياء وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء
كاسيأتى ولذلك كان ذلك عنده يحتمل ان أصله فعل وان أصل مبيشة مفعلة بالضم أو بالكسر فيهما
وعند الاخفش يتعين فيهما الكسر اذ لو كانا بالضم لقليل درك ومعوشة (قوله واوا اثر الضم الخ) هذه
ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوا الضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله واوا كموقن وسيأتى واحدة في قوله
وان تسكن عين الخ وواحدة في قوله من لام فعل الخ والسبب في جميعها ضم ما قبلها في الاخير كما سيأتى
(قوله أو من قبل تاء) أي أو التي لام اسم من قبل تاء التانيث أوز يادتي فعلاان وانما اشترط ذلك في الاسم
ولم يشترط في الفعل شيء لانها لو تبدلت في الاسم بدون ما ذكر لزم كون آخر الاسم المعرب واوا بعد ضمة لازمة
وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من رمى اسما كعضد لا تقل فيه رمولذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول
رم كشيخ لانه مقوص أمام التاء فالواو غير آخر ولذا يشترط بناء السكامة عليها لتكون لازمة كما يفيد
قوله كتاء بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكور فلا تبدل معها الياء واوا لانها في نية الانفصال فاقبلها
آخر بل تكسر الضمة لتصح الياء كتواني توافية فان أصله توافيا بضم النون كتكاسلا كسرت النون
لما مر واستصحب ذلك مع الهاء لعمري فاده في التوضيح ويؤخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت
السكامة عليهما كما يفيد قول المتن كذا اذا كسبعان صيره (قوله كتاء بان) أي كتاء شخص بان من رمى
كامة كقدرته بفتح الميم وضم الدال واذ صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة
أي كذا ترد الياء اثر الضم واوا اذا صير الشخص الباني البناء الذي من رمى كسبعان بفتح السين المهملة
وضم الموحدة اسم موضع ونونه امام فتوحة على لغة من يجري المثنى المسمى به كسبعان في منعه الصرف
للعلمية والزيادة أو كمسورة على لغة من يلزمه الالف ولو سمى به صبان (قوله كقضو الرجل) أي عند
التعجب من قضائه فاعني ما قضاه وأصله قضى لانه من قضيت (قوله اسما كسبعان) أي اسما مفردا موازنا
لذلك فتقول رموا واوا أصله رميان فقلبت الياء واوا الضم ما قبلها لان الالف والنون اللازمتين ليسا باضعف
من التاء اللازمة في تحصيل الواو من الطرف حتى لا يلحقها الاعلال لكن استشكله الموضح بان ما قبلها
أعطى حكم الآخر المحض في نحو غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كما مر فكان مقتضاه قلب الضمة ههنا
كسرة لتسلم الياء فتدبر (قوله اذا وقعت الياء) أي المضموم ما قبلها عيننا الصفة الخ اعلم ان فعل بالضم ان
كان اسما محضا أو صفة جارية مجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها واوا للضمة قبلها فالاول كطوبى مصدر
لطاب أو اسما لشجرة في الجنة وأصلها طيب لانها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمعجمة
والراء اسما تفضيل مؤنثات أطيب رأ كيدس وأخير فاصلها طيب وخيرى وكيسى من الكيس بفتحتين وهو
الطننة والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الاسماء ايلاؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن
أفعل التفضيل يجمع على أفعل كالا سم المحض فيقال أفضل وأفاضل كما يقال في أفكل اسم الرعدة أفأكل
فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقدرها وجب قلب
الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضيزى أي جائرة ومشية حيكي

فذلك بالوجهين عنهم بلني (ش) اذا وقعت الياء عيننا الصفة على وزن فعلى جاز فيها وجهان أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح الياء والثاني ابقاء
الضمة فتقلب الياء واوا نحو الضيق والكيسى والضوق والكوسى وهما تانيث الاضيق والاكيس (ص)

وشد معطى غير ما فدر سما
(ش) اذا اجتمعت الواو
والياء في كلمة واحدة
احداهما بالسكون وكان
سكونها أصليا أبدلت الواو
ياء وأدغمت الياء في الياء
وذلك نحو سيد وميت
والاصل سيود وميوت
فاجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وأدغمت
الياء في الياء فصار سيد
وميت فان كانت الياء
والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك
نحو يعطى وفد وكذا ان
عرضت الياء الواو للسكون
كقولك في رؤية روبة وف
قوى قوى وشدة التصحيح
في قولهم يوم أبوم وشدة
أيضا ابدال الياء واو في
قولهم عوى السكب عوة (ص)

من ياء اوواو بتحرك
أصل
ألفا بدل بعد ففتح متصل
ان سرك التالى وان سكن
كف
اعلال غير اللام وهي
لا يكف
اعلالها بساكن غير ألف
أو ياء التشديد فيها ألف
(ش) اذا وقعت الواو والياء
محركة بعد ففتح قلبت ألفا
نحو قال وباع أصلهما قول
وبيع فقلبت ألفا فتحركها

وانفتح ما قبلها هذا ان كانت حركتها أصلية فان كانت عارضة لم يعتد بها

الاسم دون الصفة ويجعلون خزوى شاذوا هذا الدليل عليه (قوله خزوى) بضم المهملة فزاي موضع
بالجواز عنه ذوالرمة بقوله

أدارا بخزوى هجت للامين عبرة * فناء الهوى يرفض أو يترفرق

وانما انصب دار الوصفه بخزوى قبل النداء فاشبهه المضاف على حد اعظما برجى لسكر عظيم ويرفض بفتح
الفاء وشذوذ الضاد المججمة أى يسيل بعضه في أثر بعض ويتفرق براءين وقافين أى يبقى في العين متحيرا يجنى
ويذهب والله أعلم

(فصل) (قوله واتصلا) أى بان لم يفصل بينهما فاصل وكانا من كلمة واحدة أو فى حكم الواحدة كسأنى
فأفاد شرطين (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من الشرح أو لارجاع ضمير عرى لسكون السابق
ففيه شرط واحد والأولى ارجاعه للسابق نفسه أى وعرى السابق من العروض ذاتا وسكونا ففيه شرطان
كفى التوضيح ويدل عليه كلام الشرح في المحترزات وعلى كل فالعري بالاطلاق وقضية ما ذكر ان
الذاتى منهما لا يشترط أصالته وهو كذلك حفى وخمس الشروط في هذا البيت قوله * ان يسكن الخ (قوله
أبدلت الواو ياء) أى تخفيفا وهذا موضع سادس سواء تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطى ولما صدرا
طويت ولو يت وكسأنى والأصل طوى ولوى ومسأوى فعل به ما ذكر وقلبت ضمة الميم فى مسأوى كسرة
لمناسبة الياء (قوله والاصل سيود وميوت) أى من سادسود ومات يموت فوزنها مافعل بكسر العين
هذه البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيفم وصيرف نقل الى فيعمل بكسرها ثم أعل وأدغم لان فيعمل
بالكسر لم يوجد فى الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قديما فى فيه ما ليس فى
الصحيح كقوله بالضم جمع فاعل المعتل كقضاة ورمادة دون الصحيح فسمع سيد وميت بالكسر دليل على
انه أصلهما ولا حاجة للتحويل على انه يقال ليس المكسور موجودا فى الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يحمل
وزنها فعمل بتقديم العين لانه غير موجود فى كلامهم ووجد من الارض ضيفم وصيرف وان كانا بالفتح (قوله
لم يؤثر) وكذا فى كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء الواو) أى عرض السابق منهما
للسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمز أبدلت واو الضم ما قبلها وكذا نحو بويع واوه بدل من ألف
بائع وباع ديوان بدل من الواو الاولى فى وان بالتشديد وأعرض سكونه فقط كقوى فعل ماض بسكون
الواو مخففا من كسرها كما تخفف نحو علم بسكون ثانيه فلا يبدال فى ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل
وغيور (قوله يوم أبوم) أى كثر الشدة ومثله ضيول للسور والذكر وعوى السكب كرمى غوبة فهذه
صح مع استيفائها الشروط شاذوا وقياسها أهم وضين وعية بشد الياء المفتوحة كاشد ابدال مع فقد
بعض الشروط فى قراءة بعضهم ان كنتم للرب تاعبرون بشد الياء وأصلها بالهمز كما فى ابدلت واوهم ووكا
شد ابدال الياء واو فى قولهم عوى عوة (قوله أصل) ضبطه المغرب بالبناء للجھول واختار الصبان
ضبطه ككرم مبنيا للفاعل معنى تأصل قال ورأيت منقولاً عن خط ابن النحاس تلميذا المصنف وهو وان كان
يلزم عليه عيب السناد أولى لان لم نجد فى القاموس ولا غيره فعلا متبعيا من هذا المعنى حتى يبنى للمفعول اه
ولك ان نفر من بشاعة القافية حيث نبجعه اسم فاعل بوزن حذرو أصله فعمل حذف ياؤه للضرورة أو
تجربة على مذهب من يجوز بناء اللازم للجھول (قوله ألفا ابدال) بنقل حركة همزة ابدال الى تنوين
ألف لانها همزة قطع وهذا شروع فى ابدال الالف من أختيه الواو والياء ولهذا ابدال عشرة شروط كلها فى
المتن منها فى هذه الايات خمسة كما ستعلمه (قوله ان حرك التالى) أى الحرف الذى يتلو الواو والياء
(قوله كف) أى منع اعلال غير اللام أى اعلال الواو والياء الواقفين غير لام للكلمة أى لام ثانية بان
يقع عينا أو لا أولى (قوله متحركة بعد ففتح) هذا ان شرطان خرج بالاول نحو القول والبيع عمال

بجليل وتوم وأصلها ماجيئل وتوأم فنقلت حركة الهمزة إلى الياء والواو فصارجيلا وتوما فلو سكن ما بعد الياء والواو لم تكن لا ما واجب التصحيح نحو بيان وطويل فان كانتا لا ما واجب الاعلال ما لم يكن الساكن بعدهما ألفا أو ياء مشددة كرميا وعلاوى وذلك نحو يخشون أصله يخشيون فقلبت الياء ألفا لتحركها (٢٠٢) وانفتاح ما قبلها ثم حذف لالتقاءها ساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصح عين فعل وفعل
ذا أفعول كاغييد وأحولا
(ش) كل فعل كان اسم
الفاعل منه على وزن أفعول
فانه يلزم عينه التصحيح
نحو عور فهو أهور وهيف
فهو أهيف وغيف فهو أغيف
وحول فهو أحول وحل
المصدر على فعله نحو هيف
وهور وحول وغيف (ص)
وان بين تفاعل من افتعل
والعين واوسامت ولم نعل
(ش) اذا كان افتعل معتل
العين فحقه ان تبدل عينه ألفا
نحو اعتاد وارتاد لتحركها
وانفتاح ما قبلها فان أبان
افتعل معنى تفاعل وهو
الاشتراك في الفاعلية
والمفعولية جعل عليه في
التصحيح ان كان واويا
نحو اشتوروا فان كانت
العين ياء وجب اعلاؤها نحو
اشتاعوا واستافوا أى
تضار بواو السيموف (ص)
وان الحرفين ذا الاعلال
استحق

يتحرك وبالثاني نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ما قبلها وتأصل الحركة ثالث كما بينه
الشرح واتصالها رابع كما في المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج
نحو ان أجد وجد يز يد ونحو تباين وتهاون لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكن ما بعدهما على التفصيل
المذكور خامس (قوله بجليل) بفتح الجيم والياء من أسماء الضمغ وتوم بفتح المثناة فوق والواو أصله
التوأمين وهما ولدان في بطن وأصلها ماجيئل وتوأم كلاهما بوزن جعفر بوزن الياء والواو ومثلها
في عدم الابدال لعروض الحركة نحو لتبلون ولا تنسوا الفضل (قوله فلو سكن ما بعدهما) مفرع على
محذوف أى محذوف ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ (قوله رجب التصحيح) أى لا يلتقي
ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفا كميان أو غيرها كطويل وغبور وخورنقى (قوله كرميا الخ)
مثال للنفي الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء مشددة وانما تصحح ذلك لئلا يجتمع
ألفان في رمية وحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحمل ما لا يلبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب في علاوى
تقتضى ابدال الالف واوا كما سرف كيف تبدل الواو معها ألفا (قوله وذلك) أى سكن ما بعد اللام
الذى لا يمنع اعلاؤها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) بفتح عين
وفعل بفتح فكسر وذا أفعول حال من الثاني وأشار بذلك الى شرطين آخرين أن لا تكون الواو والياء
عين الفعل وصفه على أفعول ولا عين المصدره (قوله كاغييد) من الغيد كالفرح وهو نومة البدن وأهيف
من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعول) هو فاعل بكسر
العين اللازم الدال على لون أو خلقه أو وصف ظاهر في البدن كسود وعود وحول وغيف فهو أسود وأعور
وأحول وأغيد وانما صحت عين هذا الفعل جلا على ما هو بمعنىاه وهو فاعل بشد اللام كاعور وأحول لان
عينه صحت لسكون ما قبلها وما بعدها حمل هذا عليه وحل على هذا مصدره فخرج بذلك فعل الذى وصفه
على فاعل تخاف فهو خائف فانه يعمل كفعل بالفتح والضم (قوله وان بين) بكسر الواو وحدة مضارع
بان أى ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو أى يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا أن لا يكون بمعنى
التفاعل والاسامت فان كانت ياء أعلت مطلقا (قوله ارتاد) بالراء والمثناة فوق أى طاب (قوله فان
أبان الخ) مقابل لمحذوف أى محل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان الخ (قوله حل عليه)
أى لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كفتاور وتبايع ولما كان هذا بعينه حل عليه واختص التصحيح
بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبهة بها فاعلت (قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام
قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع (قوله فاعلة) أى واوان أو يا أن أو مختلفان
(قوله لئلا يتوالى اعلالان) أى بلا فصل بينهما وهو ممنوع لا يخافه أمامع الفاصل لجأرت نحو يفون اذا أصله
يوفون ولا يردتوا اليه ما فى ما عو شاء وترى من الرؤية لانها شاذة عن القياس على انه قيد فى شرح الكافية
منع توالى الاعلالين بكونهما من جنس واحد ما اذا اختلفا كنه فلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله والاحق
منهما بالاعلال الثاني) أى لان الطرف محل التغيير (قوله نحو الحيل) أى بالقصر وهو المطر وكذا الهوى
بالقصر وهو ميل النفس الى الشئ وشاع فى المذموم أما الممدود منها فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق

الاعلال

واحدة اعلالان فيجب اعلال أحدهما وتصحيح الآخر والاحق منهما

بالاعلال الثاني نحو الحيا والهوى والاصل حى وهوى فوجد فى كل من العين واللام سبب الاعلال فحمل به فى اللام وحدها لكونها طرفا
والاطراف محل التغيير وشذ اعلال العين وتصحيح اللام

الاعلال لانه بالالف الساكنة بعدها والحياء مثال لاجتماع ياءين لانه من حيث والهو لوالوا والياء لانه من
هو يت ومثال الوار ين الطوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى اذا اسود فلامه واو كعينه
لقولهم في تشبته حووان وفي جمع أحوى حو بالضم والتشديد وكذلك قوى أصله بواو ين من القوة **(قوله)**
نحو غاية) مثلها راية وكذا آية عند الخليل فاصلها غيية ورية واية قلبت الياء الأولى ألفا شذوذ القياس
قلب الثانية لكن سهله كون الثانية غير طرف قال في التسهيل وهذا أسهل الوجوه في آية وقيل أعلت الثانية
فصار راية كبنوة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتح الحاء وقيل أصلها اية بضم الاو كسمة وقيل
اية كنية فاعلاها على القياس لان الثانية لا تستحق الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كفاعلة وآية
بشدة الياء وكما مرردودة كافي التصريح **(قوله ما آخره)** بالنصب طرف لزيد وما يخص نائب فاعله والجملة
صلة ما الأولى وان يسلمها فاعل بواجب الواقع خبرا عن عين أى وعين اللفظ الذى زيد في آخره ما يخص
الاسم واجب سلامتها وهذا عشر الشروط وحاصله أن لا تكون الياء والواو عينا لما في آخره زيادة تختص
بالاسم **(قوله نحو جولان)** مصدر جال يحول وهما مصدرهما بهم وانما سلمت عينهما لان زيادة
الالف والنون في آخرهما أبعدهما عن الفعل الذى هو الأصل في الاعلال لانهما لا يلحقانه أصلا ومثلهما
الألف المقصورة هندسيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صوري بفتح الحاء اسم ماء وجار حيدى
بوزنه أى يحيد من ظله لنشاطه وحكم الأخفش بشذوذ هذين لان الألف وان اختصت بالاسم لا تخرجه
عن صورة فعل أسند لالف الاثنين كضربا فلا تمنع الاعلال كالاتمعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت
بالأسماء لكن جنسها يلحق الماضى فلا يثبت باحقها للاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جى قائل
وبائع والأصل قوله وبيعة ككسلة وشذوذ تصحيح حوكة وخونة جى حائك وخائن **(قوله)** وشذوذ ما هان
وداران) وقياسهما موهان زدوران لان أصلهما تشبیه ماء ودار وفى نسخ هاما بقديم الهاء وقياسه
هيمان لكن قيل ان هاما وداران أعجميان فلا يحسن عددهما فيما شذوذ **(قوله)** وقبل بالـ هذا البيت
دخيل في هذا الفصل لعدم مناسبته لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكره مع التاء والطاء والدال لاتفاق
السكر في انها غير علة وأفراده بفصل كما فعله الموضح والحاصل ان المصنف بين فيما مر ابدال الهزة وحروف
العلة الذى لا يتوقف على نقل حركة وذكر في الفصل الآتى ابدالها المتوقف على النقل ثم بين باقى حروف
الابدال فى فصل ذواللين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك **(قوله ميم)** مفعول ثان لقلب والنون
مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والاولى التعبير بالابدال لما مر أول الباب الآن يقال لاحظ اصطلاح
القراء في تسميتهم هذا العمل اقلا بـ **(قوله المنفصلة)** أى عن الباء بان كانتا من كلمتين ودخل في النون
الساكنة المنفصلة التنوين نحو مؤمن بالله وتبدل الميم أيضا من الواو فى فم ومن النون المتحركة شذوذ
كسوة ولم في البنان أى الاصابع البنان والله أعلم

(فصل فى النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الاولى فى قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل فعل الخ
والثالثة وألف الافعال الخ والرابعة وما لافعال الخ وبعد النقل فى المسائل الأربع يجب ابقاء الحرف المعتل
ساكنا ان جانس الحركة المنقولة كمثل الشارح من نحو يبين ويقوم والارجب قلبه من جنسها
كيجاف ويخيف أصلها ما يخوف كينذهب ويخوف كيكرم فقلت فتحة الأول وكسرة ثانى الى الخاء ثم
قالت الواو ألفا فى الاول لتجانس الفتحة قبلها وياء فى الثانى لسكونها الترسرة **(قوله من ذى لين)** جرى
على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقا وأما الد
فهو الساكن بعد حركة تجانسه وأما العلة فعامة ومثل ذى اللين فيما ذكر الهزة **(قوله)** وجب نقل حركة
العين الخ أى لنقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان ساكن ما قبلها للزومها بخلافها فى دلو وظي

نحو غاية (ص)
وعين ما آخره قد زيدما
يخص الاسم واجب أن
يسلم
(ش) اذا كان عين الكلمة
واو متحركة مفتوحا
ما قبلها أو باء متحركة
مفتوحا ما قبلها وكان فى
آخرها زيادة تخص الاسم
لم يحز قلبها ألفا بل يجب
تصحيحها وذلك نحو
جولان وهيمان وشذوذ هان
وداران (ص)
وقبل بالقلب ميم النون اذا
كان مسكنا كمن بت انبدا
(ش) لما كان النطق
بالنون الساكنة قبل الباء
عسرا وجب قلب النون
سما ولا فرق فى ذلك بين
المتصلة والمنفصلة ويجوزهما
قوله من بت انبدا أى من
قطعك فالقه عن بالك
واطرحة وألف انبدا بدل
من نون التوكيد الخفيفة
(ص)
(فصل) لسا كن صح
انقل التحريك من
ذى لين أعين فعل كآين
(ش) اذا كان عين الفعل
ياء أو واو متحركة وكان
ما قبلها ساكنا صح
وجب نقل حركة العين
الى الساكن قبلها نحو

يبين ويقوم والاصل يبين ويقوم بكسر (٢٠٤) الياء وضم الواو فنقلت حركتهما الى الساكن قبلهما وهو الباء والقاف وكف ذلك

عل في ابن فان كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق (ص) ما لم يكن فعل تعجب ولا كايض أو أهوى بلام علاد (ش) أي انما تنقل حركة العين الى الساكن الصحيح باله اذا لم يكن الفعل للتعجب ومضاعفاً ومعتل الادم فان كان كذلك فلا نقل نحو ما بين الشيء وأبين به وما أقومه وأقوم به ونحو أبيض وأسود ونحو أهوى (ص) ومثل فعل في ذا الاعلال اسم

ضاهما مضارعاً وفيه رسم (ش) يعني انه ثبت للاسم الذي يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل ما ثبت للفعل فالذي أشبه المضارع في زيادته فقط تبيع وهو مثال تحلى بالهمزة من بيع والاصل تبيع بكسر التاء وسكون الباء فنقلت حركة الياء الى الباء فصار تبيع والذي أشبه المضارع في وزنه فقط مقام والاصل يقوم فنقلت حركة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة فان أشبهه في الزيادة والزيادة فاما أن يكون منقولاً من فعل والا فان كان منقولاً منه أعل كيزيد

لأنها حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم أخف من الفعل كما استثقلت الفتحة في معد يكرب دون قاض لازومه مع كون المركب ثقيلاً يحتاج للتخفيف (قوله نحو يمين) اما بفتح الياء مضارع بان أي ظهر فاصله كيضرب أو بضاهما مضارع بان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في ابن) فاصله آ بين ككرم نقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذفت للساكنين (قوله غير صحيح) دخل في الهمزة لان المصنف أدرجها في حروف العلة فلا تنقل في نحو يأس كيعل مضارع أيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلبها ألفاً تخفيفاً والالف لا تنقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل في نحو بايع وقاول وأما عدم النقل في بين وعوق بشد الياء والواو مع تحريك عينهما بناء على ان أول المضارعين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه ألفاً لتحريكه وفتح ما قبله فيلتقي ساكنان فان حذف الأول قلت بين وعوق بالسكون أو الثاني قلت بان وعاق وفي ذلك الباس صيغة باخرى فترك أماً على ان الثاني من المضارعين هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها أفاده المصريح ونبيه الخواشي وفيه أن المنقول اليه عروض حركته لا يصلح لتعليقه ألفاً كما علم من قوله بتحريك أصل القياس حينئذ قلب الثاني لتحريكه في الاصل وافتتاح ما قبله الآن فيصير بيان وعوق وهو أيضاً ليس بصيغة الاسم فترك (قوله بلام علاد) أي حكم بان لاه حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك مع علمه من قوله أهوى ليشمل غير افعال كاستهوى (قوله للتعجب) أي لان ما فعله يشبهه أفعال التفضيل في الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعمل ماسياً أي فكندا شبهه وحل أفعال به صليته (قوله ونحو أبيض واسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لغائه لوجب قلبها ألفاً لتحريكها في الاصل وافتتاح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيصير باض وساد بالتشديد فيلتبس باسم الفاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة ومن السد تصريح (قوله ونحو أهوى) أي لا يتوالى فيه اعلالان في الادم والعين (قوله وفيه رسم) أي علامة يمتاز بها عن المضارع بان يشبهه في الوزن فقط أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم وأسود بوزن أعلم فلا يعمل لئلا يتوهم انه فعل وكذا لو باينه فيهما لبعده عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أفعالاً على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الياء والواو لئلا يلبس بالفعل لو نقلته وأما يزيد علماً فنقول بعد اعلاله كما سيأتي (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة (قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية (قوله وهو مثال تحلى) أي اسم مبني من البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا فاعيل من التبيع أي يتبع أمه في المرعى فتأوه أصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحلى بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام فهزمة يطاق على قشر الاديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وسخه وشعره (قوله من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذاً من بيع وهو مصدر باع ولو بنيت على مثال تحلى من القول قلت تعجيل بكسر تين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها ثم قلبت ياء لسكونها اثر كسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه رسم امتياز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تعجلاً بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكندا تفعل بضمها فيعمل ماوازنهما من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيعل المبني للفاعل أو بضمها فاصله كالمنبي للفعل وكندامقيم ومبين أصلهما كيكرم بالكسر فيعمل كل ذلك لامتيازهما عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححوا نحو مدين ومريم لان ميمهما أصلية فوزنه فاعل لا مفعول (قوله أعل كيزيد) أي استصحب اعلاله لانه انما يعمل قبل النقل لا بعده (قوله ومفعول) بكسر الميم وفتح العين وكندا بالمفعول وهذا مختار قوله ضاهي مضارعاً على ماسياً أي (قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغز بيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق بعرض والباء لالا بمسة

والاصح كايض واسود (ص) ومفعول صحيح كالفعال * وألف الافعال واستفعال (قوله) أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض (ش) لما كان مفعولاً غير مشبه للفعل استحق التصحيح كسهمي الك

وحمل مفعل عليه لما شابهته له في المعنى فصحيح كما صحيح مفعول كقول ومقوال وشار بقوله وألف الافعال واستفعال أنزل الى آخره الى ان المصدر اذا كان على وزن افعال واستفعال وكان معتل العين فان ألفه تحذف للثقل (٢٠٥) ساكنة مع الالف المبذلة من عين

المصدر وذلك نحو اقامة واستقامة وأصله اقوام واستقوام فنقلت حركة العين الى الفاء وقلبت الواو ألفا لمجانسة الفتحة قبلها فالتقى ألفان خذفت الثانية منهما ثم عوض عنها تاء التأنيث فصار اقامة واستقامة وقد تحذف هذه التاء كقولهم اجاب اجابا ومنه قوله تعالى واقام الصلاة (ص)

وما لافعال من النقل ومن حذف فمفعول به أيضا فنحو مبيع ومصون ونذر تصحيح ذى الواو وفي ذى اليا الشتر

(ش) اذا بنى مفعول من الفعل المعتل العين بالياء أو الواو وجب فيه ما وجب في افعال واستفعال من النقل والحذف فتقول في مفعول من باع وقال مبيع ومقول والاصل مبيع ومقول فنقلت حركة العين الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان العين وواو مفعول خذفت واو مفعول فصار مبيع ومقول وكان حق مبيع أن يقال فيه مبيع لكن قلبوا الضمة كسرة لتصحيح الياء ونذر التصحيح فيما عینه واوقالوا

(قوله وحمل مفعل الخ) أشار بذلك الى ما قاله المصنف وابنه ان مفعلا يستحق الاعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط اذ هو كعلم عند من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعول في التصحيح لشبهه به لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كلا اسم آلة كخيط ومخيط أو صيغة مبالغة كقول ومقول ولم يعكس لاصالة التصحيح وتعقبه الموضح بأنه لو صح ذلك لزم تصحيح مثال تحلى ممن البيع لشبهه بتعسب أو تضرب في تلك اللغة وزنا وزادة وهو ممنوع والظاهر ان تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل أصلا اذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتفت اليه أولا نه مقصور من مفعول كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بمد حذف الالف فهو هو لأنه محمول عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فان ألفه تحذف الخ) أفاد كالمثل ان المحذوف هو الالف الثانية وهو الصحيح لزادتها وقر بها من الطرف وحصول الثقل بها وهو مذهب الخليل وسببويه والمصنف ولذا قال وألف الافعال الخ وقيل هي بدل العين لان بدله يحذف كثيرا في غير هذا ولان تعويض التاء لم يعمد في غير الاصول (قوله وقلبت الواو ألفا الخ) لا برد أن شرط قلب العين ألفا أن لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله وان سكن كفال الخ لان محل ذلك فيما اشلاله بالاصالة أما الالف والاصالة والاستفعال فبالحمل على الفعل (تنبيه) قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما في الفاظ منها أغول وأغول وأغيمت السماء أغياما واستغوا واستغوا واستغيل الصبي استغيا لا أى شرب الغيل بفتح المجمة وهو اللبن الذي ترضعه المرأة وهي تؤثي أو وهي حامل وهذا اذا عند الذحاة وقيل لغة فصيحة يقاس عليها (قوله لمجانسة الفتحة قبلها) أى لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله من النقل ومن حذف) أى دون التمويض بالتاء (قوله فمفعول) أى فاعلم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بفتح أى تحقيق (قوله خذفت واو مفعول) أى عند سببويه وقال الاخفش عين السكامة لان واو مفعول جاءت المعنى وهو كونها علامة اعم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف أول الساكنين كقل وبع وقاض لا الثاني وأجيب عن الاول بانها لو كانت علامة اسم المفعول لوجب في الزائد على الثلاثة كالمعتل نظر وانما العلامة الميم وحى بالواو لرفضهم مفعلا بالضم في الكلام الا في مكرم ومعون ومهلك ومألك بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بان محل ما ذكر فيه اذا كان ثاني الساكنين صحيحا كما مثله وهما هنا معتلان تبصر مج وقد يقال في الجواب الاول تسليم أنها جى مع المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يلحق حذفها القوت ما جى بها لاجله تقدير الان وزن نحو مصون يكون عند سببويه مفعول بانبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرته الخلاف في نحو مسوء بالهمزة اذا خفف فعند الاخفش يقال مسوء بشد الواو لان الهمزة اذا وقعت اثرها وزائدة لغير الحاق خففت بقلبها واو او ادغامها فيها وعند سببويه مسوء بنقل حركة الهمزة الى الواو لكونها أصلية ثم حذف الهمزة كما يقال في تخفيف خب خب (قوله فصار مبيع ومقول) أى بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله وكان حق مبيع الخ) أى لما مر في قوله ووجب * ابدال واو بعد ضم من ألف * وبالح من انه يجب قلب الياء واو الضم ما قبلها كوقن في ميمن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة تقلب كسرة لتصحيح الياء كبيض وهيم في جمع أبيض وأهيم ومرأيا ان سببويه يجعل الياء الواقعة عين المفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصحيح الياء وان الاخفش بقلبها في المفرد مطلقا سواء كانت فاء أو عين أو يبق الضمة قبلها فقد جرى سببويه به هنا على مذهبه فبعد أن حذف واو مفعول قلبت الضمة

نوب مصورون والقياس مصون واغة تميم تصحيح ما عینه ياء فيقولون مبيع ونحو وط ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى ونذر تصحيح ذى الواو وفي ذى اليا الشتر (ص) وصحح المفعول

من نحو عدا * وأعمال ان لم تتحرر الاجودا (٢٠٦) (ش) اذ انبنى المفعول من فعل معتل اللام فلا يخلو اما أن يكون

معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اغلاله بقلب واومفعول ياء وادغامها في لام السكامة نحو مرمى والاصل مرمى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وانما لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى هذا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فلا جود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو مرمى من هذا ولهذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعل نحو مرمى وان كان الواوى على فعل فالتصحيح الاعلال نحو مرمى من رضى قال الله تعالى ارجع الى ربك راضية مرضية والتصحيح قليل نحو مرمى ص) كذلك ذا وجهين جا الفعول من

ذى الواو لام جمع ارفرد يسن (ش) اذ انبنى اسم على فعول فان كان جمعا وكانت لامه واواجاز فيسه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصى ودلى في جمع عصا ودلو ونحو أبو ونحو جمع أب ونحو والاعلال أجوده من التصحيح في الجمع فان كان مفرد اجاز فيه وجهان

كسرة لتصح الياء لانها عين مفردا ما على رأى الاخفش من أن الحذف العين فيصير بعد النقل والحذف مبعوع فكسرت الفاء وقلبت الواو ياء لتلايتهم انه من ذوات الواو كقول وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه أن مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واوا فاولى ابقاؤه مع المعدومة وانما هو للفرق المذكور فلم يخالف مذهبه المار * والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيهما سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كجميع ففيها مع النقل على مذهب سيبويه حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصحيح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لرفع توهم أصالتها فتدبر (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين فخرج يأتى اللام مطلقا واوى بها مع كسر العين كرضى وقوى فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتى وأما ضمومها فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما ذكر هذه المسئلة هنا انما هو باعتبار حذف واومفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أى جلا على فعل اما على لكونه الاصل كعدا ودعا فان واوه لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذا الاصل عدو ودعو (قوله على فعل) أى بفتح فكسر (قوله نحو مرمى) أصله معدو وبواو ين الاولى واومفعول والثانية لام السكامة فقلبت الثانية ياء جلا على فعل المفعول لان واوه تقلب ياء لتطرفها كسرة كدعاهم الاولى لاجتماعها مع الياء سا كنة ثم أدغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مرمى) أصله مرمى وبواو ين قلبت الثانية ياء جلا على الفعل لانها تقلب فيه لكسر ما قبلها سواء بنى للفعل أو للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو الفصحح الوارد في القرآن لان موافقة المفعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوى العين والاعتين الاعلال كقوى فهو مقبوى والاصل مقو وقلبت الواو الاخيرة ياء لنقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ * والحاصل ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اخير في مفعوله التصحيح أو مكسور العين غير واويها اختيار فيه الاعلال أو واويها وجب الاعلال (قوله كذلك ذا وجهين الخ) كذا اما حال من الفعول بضميتين أو صفة لمصدر محذوف أى جاء الفعول بحيثا مثل ذاك وذا وجهين حال أيضا منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة أو متعلق بجماعة ضمينة معنى أخذوا لام جمع حال من الواو وظاهر الماتن النسوية بين فعول الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في السكافية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفي * مفرد التصحيح أولى ما قفى وأطاق جواز الوجهين في فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والاوجب الاعلال كفى المفعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال والاصل عصور ودلوو بضميتين ثم واو ين قلبت الثانية ياء لنقل الواو ين مع الضمة في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم أدغم وكسرت العين لمناسبة الياء الفاء اتباعا لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حياهم وعصيمهم بضم العين وقيل لما كانت واو فعول زائدة سا كنة لم يعتد بها فكان الواو الاخيرة وليت ضمة فقلبت ياء لما قيل في أدل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وأدغم الخ وقد قيل بذلك في المفعول المتار (قوله نحو أبو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كفى التمهيل والتوضيح وكذا الاعلال المفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبو ونحو وكفوس فادغم والتجو اما بالجيم وهو السحاب الذى هراق ماءه أو بالحاء المهملة وهو الجهة حكى سيبويه انكم لتطيرون في نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى في التوضيح وغيره أنه واجب خلفه المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غيره من النحويين على اطراده وان كان التصحيح أكثر على الا ل وهذا ناسع موضع لقلب الواو ياء وهي وقوعها فينا لجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله نى)

الاعلال والتصحيح أجود نحو عدا ولا واعتا عواو يقل الاعلال نحو قسا قسيا أى قسوة (ص) أى وشاع نحو نيم في نوم * ونحو نيام شذوذه نى (ش) اذا كان فعل جمعا لما بينه واوجاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقولك في جمع

أى نسب للعامة (قوله صائم) أصله صاوم لانه من الصوم أبدلت الواو همزة لما سر وكذا قائم وجاءت
(قوله وصيم) أصله صوم فاستعمل اجتماع واو ين وضمة مع نقل الجمع تخفيف بقلبه ما ياءين لانهما أخف
نصر يح (قوله وجب التصحيح) أى خفته ولبعد الواو عن الطرف الذى هو محل التغيير بسبب الالف
وكذا يجب التصحيح ان اعتلت اللام كشوى وغوى بشد الواو جى شاور وغار لئلا يتوالى اعلالان ويجوز
فى نحو نيم بعد اعلاله ضم الفاء وكسرهما والضم أولى والله أعلم

(فصل فى ابدال فاء الافتعال وتائه) (قوله ذو اللين) مبتدأ خبره جملة ابدلا وفالحال من نائب فاعله
العائد لذى اللين وهو فاعله الاول وتام فاعله الثانى وكل من فارنا بالقصر وتقدم للشاطبي أن ما قصر من
أسماء هذه الحروف منون على حد شر بت ما و صوب ابن غازى عن بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها
وضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على انه مختصر من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء
(قوله فاؤها حرف لين) مرادهم به الياء والوار فقط اذا لالف لاتقع فاء مطلقا ولا عيننا ولا لا ما بطريق
الاصالة (قوله وجب ابداله تاء) أى لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجيهما

ومتفاوتة صفتهم لان حرف اللين مجهور والتاء مهملة وسواء أيضا لو أقرره لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون
ياء بعد الكسرة وألفا بعد الفتحة وواو بعد الضمة فأبدلوا منه حرفا يلزم وجه واحد وخصوا التاء لتدغم
فيما بعدها هذه هي اللغة الفصحى وبعض الحجازيين يجعلون الفاء بحسب الحركات قبلها فيقولون يتصل
يا اتصل فهو موصل وحكى الجرجى ابدالها همزة كما اتصل يا اتصل فهو موصل وهو غريب (قوله نحو اتصال الى
الح) مثال للواو ومثال الياء اتسار واتسر ومتسر والاصل ايتسار وايتسر وميتسر قال فى المصباح الميسر

كسجدة قمار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر اه وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه
يورث اليسار (قوله والاصل أو اتصال الح) ظاهر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل
أولا ياء لكسر ما قبلها فى الماضى والمصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسرة وحل الباقي عليهما ثم
تقلب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائما فتقلب تاء من أول الامر تقبلا

للعمل اذا فائدة فيما ذكر وان كان قياسيا وأيضا لو قلبت ياء لا متنع قلب هذه الياء تاء كما فى الياء المنقلبة
عن الهمزة فى نحو اتسار بجامع عدم الاصلة الا أن يجاب عن هذا بان التاء لم تبدل من الهمزة أصلا امتنع
ابدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء فى غير هذا الباب كثرث ونحوه فجاز هنا
ابدالها من بدلها وأيضا كل من المبدل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة)

أى الثانية الساكنة وهى فاء الكلمة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ قو لهم اترز)
لما فعل ماضى معلوم أى لبس الازار فيكون بفتح التاء والزى أو أمر فبكسر الزاى ولا يصح ماضيا مجهولا
الا اذا كان أصله أوترز بالواو لا بالياء كما فى الشارح وأصله الاصيل اترز بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي
فاء الكلمة لانه من الازار قلبت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها ثم الياء تاء فصارت اترز بالادغام فهذا

الابدال الثانى شاذ يقصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجازته
البعيداد يون كما حكاه الزخشرى وعلى قولهم يتخرج ادغام عوام المحدثين اترز فى حديث عائشة المتقدم
وقول الشارح كالاشمونى وشذ قو لهم اترز صريح فى انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتسار الذى
فى المتن تبعه لابن المصنف فى انه لم يسمع فإرادته بالتمثيل به انه مما سمع الابدال فى جنسه لافى شخصه ونقل
المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح فى قول التوضيح وشذ قو لهم اتسار ومن المسموع أيضا اتن من الامانة
وقياسه أو تن بالواو ان كان ماضيا مجهولا أو اتنم بالياء ان كان معلوما وأما اتخذ فالتصحيح انه من اتخذ
يتخذ نخدا كتب يتعب تعب بمعنى اتخذ كما أن اتبع من تبع فتأوله الاولى أصلية لا تبدل عن همزة أخذ كما وهم

صائم صوم وصيم وفى جمع

نائم نوم ونيم فان كان قبل

اللام ألف وجب التصحيح

والاعلال شاذ نحو صوام

ونوام ومن الاعلال قوله

فما أرتق النيام الا كلامها

(ص)

(فصل)

ذو اللين فانا فى افتعال

أبدلا

وشذنى ذى الهمز نحو

ايتسكا

(ش) اذا بسى افتعال

وفروعه من كلمة فاؤها حرف

لين وجب ابدال حرف

اللين تاء نحو اتصال واتصل

ومتصل والاصل فيسه

او اتصال واتصل ومو اتصل

فان كان حرف اللين بدلا

من همزة لم يجز ابداله تاء

فتقول فى افتعل من الاكل

اتسكل ثم تبدل الهمزة ياء

فتقول ايتسكل ولا يجوز

ابدال الياء تاء وشذ قوله

اتر بار ببدال الياء تاء (ص)

طائنا افتعال رداثر مطبق
في اذان وازدد واذ كر دالا
بقي

(ش) اذا وقعت تاء الافتعال
بعد حرف من حروف
الاطباق وهي الصاد والضاد
والطاء والظاء وجب ابداله
طاء ككوة لك اصطر
واضطجع واطعنوا واطلموا
والاصل اصطر واضطجع
واطعنوا واطلموا فابدل
من تاء الافتعال طاء وان
وقعت تاء الافتعال بعد
الذال والزاي والذال قلبت
دالا نحو اذان وازدد واذكر
والاصل اذنان وازناد
واذ تكرر فاستثقلت التاء
بعد هذه الاحرف فابدت
دالا وادغمت الذال في
الذال (ص)

(فصل) فأمروا مضارع
من كوعد
احذف وفي كعدة ذلك
اطرد

وحذف همز أفعل استمر في
مضارع وبنيتي متصف
(ش) اذا كان الفعل
الماضي معتل الفاء كوعد
وجب حذف الفاء في الامر
والمضارع والمصدر اذا
كان بالتاء وذلك نحو وعد
و يعد وعدة فان لم يكن
المصدر بالتاء لم يحذف
الفاء نحو وعده وكذلك

فيه الجوهرى فجعله من الشاذ والثانية تاء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالواو لغة في أخذ فأصله اوخذ
ابدلت الواو تاء على القياس ونخرج على هذه اللغة وان كانت قليلة أولى من قول الجوهرى (قوله طائنا
الخ) تامة بدأ خبره رد ما ضياعه ولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تناو طاء فاعله الثاني
فان جعل ردأمرأ كان تام فاعله الاول لا مبتدأ لاحتياجه الى تقدير الرابطة (قوله وجب ابداله طاء الخ)
أى لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما وتباين صفتيهما اذ التاء مهموسة مستغلة والمطبق
مجهور مستعمل كايصدر النطق بها بعد الدال والذال والزاي لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج في تسهيل
النطق الى ابدال التاء حرفا يوافقها في المخارج المشعر بها ويوافق ما قبلها في الصفة وهو الطاء والدال واذا
ابدلت طاء بعد الطاء أو دال بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين كاطبر واطعن واذان أو طاء بعد
الصاد والضاد ودال بعد الزاي جاز الفك كاصطر واطجع وازدد والادغام قبلها من جنس ما قبلها كاصبر
واضجع وازجر ويمتنع العكس كاطبر واطجع واذجر لثلاثي فوت ص غير الصاد والزاي واستطالة الضاد أما
الطاء بعد الطاء المشالة والدال بعد الدال المحجمة فيجوز فيهما الاوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذي يعطيك نائلة * عنوا ويظلم أحيانا فيظلم
هكذا بالفك ويظلم بشد المحجمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مدكر بالفك ومدكر بشد المهملة
ومدكر بشد المحجمة وهي شاذة فتدبر والله أعلم

(فصل في الاعلال بالحذف) هو نوعان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذي تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة
أنواع ما يتعلق بفناء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وقد
ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت (قوله وبنيتي متصف) أى صيغتي شخص متصف أى
الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهما أسماء الفاعل
والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضي) أى المفتوح العين مضمومها فلا تحذف فاء مضارعه
كوضؤ يوضؤ ووشم يوشم وفي مكسورها تفصيل يعلم مما سيأتى (قوله معتل الفاء) أى بخصوص
الواو كما يفيد تخصيصها بالحذف في المثال أما الياء فلا تحذف الا ما شذ من قول بعضهم يسر يسر كوعد يعد
ويئس يئس والاصل يسر ويئس (قوله يعد) أصله يوعد فنقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة
والكسرة وهما ضدان لها فحذفت وحل على المبدوء بالياء أخواته كاعد واعد واعد كذا الامر نحو وعد
فأصله اوعد حذفت الواو وحل على المضارع المبدوء بالياء فاعتنى عن الهمزة بتحرك ما بعدها وكذا حل عليه
المصدر الذي على فعل بكسر فسكون وأفهم قوله كوعدان الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف
الواو من يوعد بالضم سواء فتحت العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويذر مجهولين في لغة وبكسر عين
الفعل فلا تحذف في مفتوحها كوجل يوجل ووجع يوجع ولا في مضمومها كوضؤ يوضؤ وشذ قول بعضهم
وجيد يجيد بالضم وهي لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فلا كسر المقدر
لانها تكون ماضيا فعمل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر لكنه فتح تخفيفا لكون عينه أو
لامه حرفا حلقيا فكان الكسر مقدرا فيه وأما سيع ففتحته قياسا لكون ماضيه وسع بالكسر فكان حقه
اثبات الواو فقليل حذفت شذوا وقيل لانه قد ورد الكسر في مضارع فعل المكسور كومي يمي ووثق
يشق وورث يرث فحذف ووسع دل على ان أصله الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الحلق (قوله
وعدة) أفاد التمثيل به ان حذف الفاء شرطين كونها في مصدر على فعلة بكسر فسكون وكونه غير الهيئة
فلا تحذف من اسم غير مصدر وشذرة للفضة وحشة للأرض الموحشة ولله صفة بمعنى ترب وهو المساوى
في العمر ولا ما قصد به الهيئة كوعدة الامير ووقعة زيد للاباس وبوجود الشرطين يجب الحذف

يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو (٣٠٩) قولك في أكرم بكرم والأصل

يؤكرم ونحو مكرم ومكرم
والأصل مؤكرم ومؤكرم
فحذفت الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول
(ص)

ظلت وظلت في ظلت
استعملا

وقرن في اقررن وقرن نقل
(ش) اذا أسند الفعل

الماضي المضاعف المكسور
العين الى ناء الضمير أرنونه
جاز فيه ثلاثة أوجه أحدها
اتمامه نحو ظلت أفع ل
كنا اذا عملته بالنهار

والثاني حذف لاه ونقل
حركة العين الى العاء نحو

ظلت والثالث حذف لاه
وابقاء فائه على حركتها

نحو وظلت وأشار بقوله
وقرن في اقررن الى أن

الفعل المضارع المضاعف
الذي على وزن يفعل اذا

اتصل بنون الاناث جاز
تخفيفه بحذف عينه بعد

نقل حركتها الى الفاء وكذا
الأسر منه وذلك نحو

قولك في يقرن يقرن وفي
اقررن قرن وأشار بقوله

وقرن نقلا الى قراءة نافع
وعاصم وقرن في يوتسكن

بفتح القاف وأصله اقررن
من قولهم قرب بالمكان يقر

بمعنى يقر حكاة ابن القطاع
ثم خفف بالحذف بعد نقل
الحركة وهو نادر لأن هذا

كعدة وصلة وثقة وممة فاصلا وعدو وصل ووثق ووثق بكسر فسكون حذفت فاؤها جلا على مضارعها
كأمر ونقلت كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضعة بالفتح
ويكسران في لغة وهاقري عشاذا ولم يؤت سعة من المال بالكسر وشذا الضم في صلة ثم أتى بالهاء عوضا عن
الفاء فحذفها شاذ خلافا لافراء أو ما قوله * وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا * فخرج على أن عدا جمع عدوة
بضم فسكون بمعنى ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووثبة ووجهة لكن قال الفارسي
لا شذوذ في وجهه لأنها اسم المكان المتوجه إليه لا مصدر حتى تحذف فاؤه وظاهر كلام سيديويه أنه مصدر
وسوغ عدم الحذف فيه كونه لأفعل له اذ لا موجب للحذف الا الجمل على المضارع ولا يحفظ وجهه بل توجه
راتجه ومصدره التوجه والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهه (قوله يجب حذف الهمزة) أي الزائد على
أصول الثلاثي لتصير باعيا كهمزة أكرم وأمن بالمدا أصلا كرم كظرف وأمن كفجر أما الهمزة
الاصلية في نحو كل وأخذ وأمن بشد الميم فلا تحذف بل تغلب ألفا في نحو كل روا في نحو وأمن أو تحقق
كأعلم مامر وأما همزة أفعل فلز يادتها تحذف في المضارع المبسو بهمزة التكامل لئلا يجتمع همزتان في كلمة
وجعل على المبسو بالهمزة أخواته وصيغتها الفاعل والمفعول (قوله والأصل يؤكرم) أي بوزن يدرج
لأن حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي بأسرها وكناؤ كرم بوزن مدرج فحذفت الهمزة لمامر
ويجوز اثباتها الا في ضرورة كقوله * فانه أهل لان يؤكرما * أو ندر كقولهم أرض مؤرنة بكسر
النون أي كثيرة الارانب وكساء مؤرنا اذا خلط صوفه برارانب والقياس مرتبة ككريمة بناء على
أن همزة أرنب زائدة وهو الاظهر أما على أنها أصلية فلا يكون ذلك نادرا (تنبيه) لو أبدلت همزة
أفعل هاء كهراق في أراق أو عينا كهعمل الابل في أنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق
يهريق فهو مريق ومهراق بفتح الهاء في الكل وعنهل بعنل الخ (قوله ظلت بالكسر) مبتدأ والثاني
بالفتح عطف عليه واستعمل الخبر فألفه للثنائية وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقررن أي مستعمل فيه
بغذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعمال قوله أو هو فاعل محذوف يدل عليه استعماله وقرن الثاني
بالفتح مبتدأ خبره نقلا فالفه للإطلاق هذا ما يفيد صنيع الشارح كالأشموقي (قوله اذا أسند الفعل
الماضي) أي الثلاثي أما الزندعلها فيتم عين اتمامه نحو أقررت وشذا أحست في أحسست وخرج بالماضي
المضارع والأمر ففيهما الوجهان الأولان فقط كما سيأتي في الشارح (قوله المضاعف) هو من الثلاثي
ماعينه ولا منه من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج بفتوحها فيتم عين اتمامه لعدم نقله نحو حالات
رشذهمت في همت (قوله والثاني حذف لاه) هذا ما في شرح الكافية وذهب في التسهيل الى أن
المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيديويه وسيجري عليه الشارح في اقررن الآتي جري في كل محل على قول
من قول المصنف (قوله على وزن يفعل) أي بالكسر (قوله في يقررن) أي بكسر الراء الأولى وقرن
بكسر القاف منقول لاه من الراء وكذا قرن لانه من قرر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلهما اجتماع مثالان
أولهما مكسور حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي رقبيل هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن
وقرن محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يوقرن ويرجح الأول توافق القراءتين (قوله وأصله اقررن) أي
بفتح الراء فينقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قولهم قرب بالمكان) أي استقر كلم يعلم فاصله
قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية في قرب بالمكان حكاها ابن القطاع من أئمة اللغة ولدسنة ثلاث
وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة (قوله وهذا نادر) أي لا يطرد كما أشار له الشارح
بقوله نقلا وصرح به في الكافية وأما قرن بالكسر فطرد كما هو مفاد المتن وصرح الكافية وظاهر التسهيل
عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور الى أن الحذف في ظلت كذلك وصرح سيديويه بشذوذه وأنه لم يرد

التخفيف اتما هو المكسور العين

الافى لفظين من الثلاثي ظلت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد عليه وهو أحست والى الاطراد ذهب
الشوايخ وحكى في التسهيل ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله أعلم **(الادغام)**
هو بسكون الدال لفظ الكوفيين وبشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو افتعال الادخال يقال ادغمت
الليجاء في فم الفرس ودغمت بالشد يدأى ادخلته واصطلاحا الايمان بحرفين ساكن ومتحرك من نخرج
واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك فكانه
داخل فيه ونخرج بالخرج الواحد الاخفاء فان الحرف الخفي ليس من مخرج ما بعده والادغام يكون في
المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع ومما أنه يدخل جميع الحروف ما عدا الألف
اليمينية واقتصر النباظم على ادغام المتماثلين في كلمة لانه الاثنى بالتصريف وأما الاثنى بالقراءة فهو أعم **(قوله)**
أول مثليين) مفعول مقدم لادغم بسكون الدال فعل أمر فهمزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحه التثنية بن
كلمة بسكون اللام للوزن **(قوله لا كمثل)** عطاف على محذوف أى في كلمة بوزن مخصوص لا كمثل الخ
(قوله صفف) جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء في الدار وعلى الظلة كالسقيفة **(قوله وذلل)**
بضمين جمع ذلول بالمجوعة ضد الصعوبة **(قوله وكال)** بكسر ففتح جمع كاة بكسر فتشديد ستر فقيق يخاط
كالبيت ويسمى في عرفنا بالناموسية تصريح **(قوله ولبيب)** بفتحين وموحدتين موضع القلادة من
الصدر ويطلق على السير الذي يشد في صدر نحو الجار لينع الرحل بالمهمة من التأخر وعلى ما استدل من
الرمح **(قوله كجسس)** بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جسس الشيء اذ المس به بيده أو من
جسس الخبر اذ اخص عنه وهو الجاسوس **(قوله كاخصص)** فعل أمر أصله بسكون الصاد الثانية وأبى مفعوله
مضاف الياء المتكلم لكن نقلت فتحة الهزمة الى الصاد وحذفت تخفيفا كما هو شأنها بعد الساكن نحو قد
أفصح فن أوقى **(قوله كهيل)** فعل ماض زيدت فيه الياء لاحاقه بدحرج ومصدره هيلة كدحرجة
ويقال فيه هال تهليلا وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات كما مر في البسملة **(قوله اذا تحرك المثلان)**
أى كل منهما نخرج ما اذا سكن ثانيهما فيمنع الادغام كظلمات أقول الحق لان شرط الادغام تحرك المثلان
فيه وكذا ان عرض تحرك يكة كما سيأتى في اخصص أبى أما اذا سكن أول المثلين فيجب ادغامه الا اذا كان
هاء سكت لان الوقف عليها مذموم ولذا ضعف قياسا ادغام ورش مالبه هالك أو كان همزة مفصولة من فاء
الكلمة كما يقرأ أحد فان ادغامه ردى بخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسا كل ورأس بوزن فعال
مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرأس أو كان مدة في الآخر فلا بدغم لئلا يذهب المد كي عطى يأمر ويدعو
واقب بخلاف اللين غير المد فيدغم كخشوا واقدا وكذا المد في غير الآخر كغز وأصله مغز ورواغت زوال مده
لقوة الادغام فيه **(قوله في كلمة)** خرج ما اذا كانا في كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن
لا يكونا همزتين كقرأ آية فان ادغامه ردى كما مر وان لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان
خذ العفو وأمر الشمس سراجا فان ادغام ذلك ممنوع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على
غير حده وضلوقرأ به أبو عمرو فقل انه اخفاء للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمى بالروم فسمى ادغاما
لقربه منه والصحيح أنه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة ولوسلم عدم تواتره فنقل
القراء أثبت فهو شاذ قياسا ثابت نفلا **(قوله ان لا يتصدرا)** اعلم ان شروط وجوب الادغام أحد عشر ذكر
المصنف منها عشرة أولها من قوله في كلمة الى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم التصدير فك كره
الشارح **(قوله على وزن فعل)** بضم ففتح والثاني بضمين والثالث بكسر ففتح والرابع بفتحين على ترتيب
قوله صفف الخ وعلة منع الادغام في هذه الاربعة ان الثلاثة الأولى منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لكونه
فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فوازن

(ص) **(الادغام)**

أول مثليين محركين في

كلمة ادغم لا كمثل صفف

وذلل وكل وللب

ولا كجسس ولا كاخصص

ابى

ولا كهيل وشذ في أل

ونحوه فك بشقل فقبل

(ش) اذا تحرك المثلان في

كلمة ادغم أولهما في ثانيهما

ان لا يتصدرا أو لم يكن ما هما

فيه اسماء على وزن فعل أو

على وزن فعل أو فعل أو

فعل ولم يتصل أول المثلين

بمدغم ولم تكن حركة

الثاني منهما عارضة ولا

ما هما فيه ملحقا بغيره فان

نصدرا فلا ادغام

كردن وكذا ان وجدوا أحدهما سبق ذكره فالاول كصنف ودرر والثاني كندال (٢١١) وجدوا الثالث ككامل ولم والرابع

الفعل لكن لم يدغم خفته وللتنبيه على فرعية الادغام في الاسماء وقوته في الافعال حيث ادغم موازن لبب من الافعال كردون الاسماء (تنبيه) مران أوزان الاسم الثلاثي اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع تثنية العاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دودب ودرر فلا يكون أول المثلين بالاصالة والتسعة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه وأربعة المتن يمتنع فيها الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المصنف لقلمته مع انه لم يسمع مضاعفا يبقى ثلاثة وهي مثال كسف وعضد ودنل بضم فكسره فهذه بوزن الفعل وليست في الخفة كالبب فلذا ادغم الجهور وألها وادغم الثالث من يرى أن صيغة المجهول أصل في الفعل فلو بنيت من الرد على مثلها قلت رد بالادغام في السكك لكن بفتح الراء في الاولين وضمها في الثالث وأوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل ان ادغام المثلين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من أوزان الاسم الثلاثي الا في ثلاثة منها بخلاف فتدبر (قوله كردن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال ددا كفتي ودد كهم ونالم يدغم لاستدعائه تسكين أول المثلين فيتمتعنر الا بتدابه وهمزة الوصل لا يجتلب الا في أشياء مخصوصة ليس هذا منها الا اذا كان المثلان تاءين ففيه تفصيل سيأتي (قوله ودرر) جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة (قوله وجدد) بضم تين جمع جديد اما جدد كصنف فجمع جادة كصفة وهي الطريق في الجبل (قوله ولم) جمع لمة بالكسرة والقشيد وهي الشعر الجاوز شحمة الاذن تصريح بعبارة المصباح الشعر بلم بالانسكاب أي يقرب (قوله كطلال) هو ما شخص من آثار الديار (قوله كجسس) انما وجب فكك لثلاثي في فيه ساكنان (قوله والسادس) أي ما حركة ثاني مثليه عارضة فيفك لعدم الاعتداد بالعارض فكانه ساكن ولا ادغام عند سكون ثاني المثلين كما مر (قوله والسابع) أي الملتحق بغيره وهو نوعان ما حصل فيه الاخاق بزائد قبل المثلين كياء هيال لاخاقه بدحرج أو بأحد المثلين كاحد مثلي جلبب لاخاقه بدحرج وفردد لاكان الغليظ ومهدد علم امرأة ملحقان بجمع غفر وانما وجب فكك لذلك لثلاثي فبوت ما فصد من الاخاق (قوله وذن) بالمجمة والنون من بابي نعب وضرب (قوله والاصل ردد) أي كضرب وذن كعب وللبب كظرف (قوله وأشار بقوله وشداخ) هذا ناسع الشروط وحاصله أن لا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذا فلا يدغم كالألفك غيره قياسا عليه (قوله ألل السقاء الخ) بوزن فرج وكذا ألل اسنانه اذا فسد منه بها والاذن اذا زقت والسقاء بالكسر والماء ما يوضع فيه الماء واللبن والذي لخصوص الماء قرية وخصوص اللبن وطب وللسمن نحي كما في الصبحاح (قوله ولخت) بمهملتين كدفرح أما بالخاء المججمة فادغم كما في الصبحاح والمصباح يقال لخت عينه كثر دمه واذا كره الاشمونى فمكوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا النصقت بالرصاص) قال الجوهري الوسخ المجتمع في الموق ان سال فهو غصص بنين مججمة أو جدد فرصص بفتح تين فيهما وبقى مما سمع فكك قوهم دب الانسان كضرب وقيل كدفرح اذا نبت الشعر في جهته وصكك الفرس من باب دخل اذا اصطك عرقوبه وضربت الارض كدفرحت اذا كثرت ضبابها بالكسر جمع ضرب حيوان معروف وقطط الشعر كدفرح اذا اشتدت جعودته ويدغم أيضا ومشتت الدابة كدفرحت اذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم وعززت الناقة كسكرت كما في القاموس اذا ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شاذ فيها الفك فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر فكوكا من غير ما عدا من الضرورات كقول أبي النجم * الحمد لله على الاجال * (قوله وادغم) بشد الدال فعل أمر من ادغم مشددا ومفعوله مخدوف وهو ضمير حي وليس تنازعا لان المصنف لا يراعي المفعول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكك وادغم أي لا تخش بأسا في واحد منهما والورد هما (قوله فيجوز الادغام) أي نظرا الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما أصالية

كطلال وللبب وكجسس جمع جاسر والسادس كخصص ابى فنقلت حركة الهجزة الى الصاد وحذفت الهجزة والسابع والخامس كهبال أي أكرم من قول لاله الا الله ونحو فردد ومهدد فان لم يكن شيء من ذلك وجب الادغام نحو ردد وذن أي بخل وللب والاصل ردد وذن وللب وأشار بقوله وشداخ في ألل ونحوه فكك بنقل فقبل الى أنه قد جاء الفك في الالفاظ قياسا بها وجوب الادغام لجعل شاذ يحفظ ولا يقاس عليه نحو الل السقاء اذا تغيرت رائحته ولخت عينه اذا التصقت بالرصاص (ص) وحي افكك وادغم دون حذر كذا ك نحو تتجلى واستنر (ش) أشار في هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام والفك وفهم منه ان ما ذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بجي ما كان المثلان فيه ياءين لازما متحركين ما نحوحي وعي فيجوز الادغام نحوحي وعي فلو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقا نحو لن يحي وأشار بقوله كذا ك نحو تتجلى واستنر الى ان الفعل

المتبدا بتعين مثل تتجلى يجوز فيه الفك والادغام من فك وهو القياس نظر الى ان المثلين مصدران ومن ادغم أراد التخفيف (قوله والمصباح) سبق فلم فانه لا وجود له فيه

وكذلك قياس تاءى استتر
يجوز فيه الفك لسكون
ما قبل المثلين ويجوز
الادغام فيه بعد نقل حركة
أول المثلين إلى الساكن
نحو ستر يستتر استارا (ص)
وما بتاءين ابتدى قد
يقتصر

على تاء كتيين العبر
(ر) في تعلم وتنزل
وتبين وحوها تعلم ونزل
وتبين بحذف إحدى
التاءين وإبقاء الأخرى
وهو كثير جدا ومنه قوله
تعالى نزل الملائكة والروح
فيها (ص)

وفك حيث مدغم فيه
سكن
لكونه بمضمر الرفع اقترن
نحو حالات ما حدث وفي

جزم وشبه الجزم تخيير في
(ش) اذا اتصل بالفعل
المدغم عينه في لامة ضمير
رفع سكن آخره فيجب
حينئذ الفك نحو حالات
وحالات الهندات حلان فاذا

دخل عليه جازم جاز الفك
نحو لم يحل ومنه قوله تعالى
ومن يحل عليه غضبي ومن
يرتد منكم عن دينه
والفك لغة أهل الحجاز وجاز
الادغام نحو لم يحل ومنه قوله
تعالى ومن يشاق الله في سورة
الحشر وهي لغة تميم والمراد
بشبه الجزم سكن الآخر
في الأمر نحو احل وان

لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا إلى أن حركة الثاني كالعارض لوجوده في الماضي
دون المضارع والأمر فلا يعتد بهما ومن ثم امتنع الادغام في لن يحل ورأيت محييا عروض الحركة بالعامل
وكل منهما فصيح مقروء به في المتواتر ولكن الفك أجود وأعمل المصنف أشار لذلك بقرينه (قوله فيقول
انجلي الخ) تتبع الشارح في هذا شرح الكافية وقد تعقب بأن تنجلي مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلا
والذي ذكره النحاة أن الفعل المفتوح بتاءين إن كان ماضيا كتقبع وتتابع جاز ادغامه واجتماع
همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضارعه فيقال اتبع يتبع اتباعا بشد التاء والباء في السكك واتباع يتابع
اتباعا بشد التاء فقط وإن كان مضارعا كتبت كرم يحجز ادغامه إلا في الوصل بعدلين أو حركة نحو ولا تيموا
تسكك تميزا لهم الاحتياج حينئذ للهمزة بخلافه في الابتداء به ولا يصح حل كلام شرح الكافية على ذلك
لتصريحه باجتماع الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف إقدامه على ذلك بمجرد التشهي بل سند كسماح
أو استنباط من اللغة أو قياس لا ينافيها وناهيك بين قال طالع صحاح الجوهرى كاه فلم أستفد منه إلا ثلاث
مسائل ولا يصح عدم ذكر السند صريحا لأنه ثقة لكن قال يس نص ابنه على أنه ذكر المسألة في بعض
كتبه على ما وافق الجمهور (قوله نحو ستر) أي بفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاختفاء
عنها بحركة النقل ومضارعه يستر بفتح الياء والسين وشدة التاء كسورة وأصله يستر كيف فعل فقلت فتحة
تاء الأولى للسين وأدغمت في الثانية المكسورة والمصدر ستارا بكسر السين وشدة التاء وأصله استقارا
كافتعالا نقلت كسرة التاء الأولى للسين وأدغمت فسقطت الهمزة وأما ستر الذي بوزن فعل مضارع
العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستر كتسكريم (قوله في يقتصر) التقليل بالنسبة لعدم الحذف
والأفوهو كثير جدا في القرآن وغيره كإلى الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر الميم ملة فيهما كسورة
وسدر بمعنى الاعتاض والتذكر تصريح (قوله بحذف إحدى التاءين) أي أثقل اجتماع المثلين ولا سبيل
إلى الادغام لا احتياجه للهمزة وهي لا تدخل المضارع تخفف بحذف أحدهما وهي الثانية عند سيبويه
والبصريين لحصول الثقل بهما الأولى عند الكوفيين وهشام لأن الثانية لمعنى كالمطوعة وحذفها يخل به
ويعارضه أن الأولى لمعنى المضارعة وحذفها يخل به (قوله وفك الخ) هو فعل أمر حذف مفعوله أي
أول المثلين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لكونه علة لسكن وقوله بمضمر الرفع أي
البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله أن لا يعرض سكون ثاني المثلين إلاما اتصاله
بضمير رفع أو لجزم وشبهه (قوله نحو حالات) بضم التاء والثاني بفتحها واللام الأولى مفتوحة فيهما أو أما
المضارع فإن كان بمعنى مقابل الحركة في الكسر أو بمعنى نزل البلاد مثلا فلا بضم وكذا بمعنى فككت العقدة
أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه في الوجهين وبهما قرئ في جعل عليكم غضبي ومن يحل (قوله فيجب
حينئذ الفك) أي لتعذر الادغام بسكون ثاني المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهي لغة ضعيفة (قوله
والفك لغة أهل الحجاز) أي فهو أفصح وبها جاء القرآن غالباً نحو ان تمسككم أغصص من صوتك ولا تأمن
فراد المن بالتخيير استواء اللغتين في الجواز لا في الفصاحة وأما جاز الادغام مع سكون ثاني المثلين نظرا
إلى عروض السكون بمعامل الجزم وعدم لزومه وحل عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أي
بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكى الكسائي إثباتها عن عبد الغيس فيقول ارد واغض وحل
التخيير إذا لم يتصل بالفعل وأوجع كردوا أو ياء مخاطبة كرى أو نون تأكيد كردن والأوجب الادغام
عند الكل لا بقاء الفعل على هذه العلامات فتأني مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى بفك (تنبيه)
إذا اتصل بأخر الفعل المنغم من الجزم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كردها ولم يردّها أو هاء الغائب
وجب ضمّه كرده ولم يردّه لأن الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الألف والواو وحكى ثعلب التمثيل

قبل هاء الغائب وغلظ في جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الاخفش مده وغلظه وحكى الكوفيون التثنية قبل كل منهما فان اتصل بالآخر الفعل سا كن فأكثروا بكسره كرد القوم بالكسر لانها حركة لاتقاء الساكنين وبنوا أسد فتحة تخفيفا وحكى ابن جني ضمه اتباعا وقد روي بهن قول جرير ففرض الطرف انك من غير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قليل ولذا أنكره في التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للتحفة مطلقا أي في مضموم الفاء كرد ومكسورها ككفر ومفتوحها كعض وهو لغة أسد وغيرهم والكسر مطلقا على أصل التخاص وهو لغة كعب والاتباع بحركة الفاء كرد بالضم وكر بالكسر وعض بالفتح وهذا أكثر في كلامهم (قوله وفك أفعل) أي بكسر العين في قولك أفعل به بخلاف ما أفعله فيجب ادغامه لدخوله في الضابط المتقدم نحو ما أحب زيد عمرو (قوله لما ذكر ان فعل الأفعال) أي فهذا البيت استدراك على قوله وفي شبه الجزم تخيير الساكن استثناء أفعل انما هو بالنظر لصورته فانه ليس أمرا حقيقة بل ماض على صورة الأمر كما مر واستثناء هلم بالنظر للغة تميم لانها عندهم فعل أمر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كهماء هلموا الخ أما على لغة الجواز فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر فلزم لفظا واحدا للمفرد المذكور وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا (قوله يجب فك) قال في شرح الكافية باجاء وكأنه أراد اجماع العرب فانه لم يسمع غيره والا فقد حكى الكسائي اجازة ادغامه (قوله التزوا ادغامه) أي باجاء أيضا كافي شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم بالفك تخفيفا لثقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند البصريين من هاء التثنية ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شهنة أي جمعه كانه قيل اجمع نفسك اليها فخذت الالف من هاء تخفيفا وقال الخليل ركبت هاء مع الم أصله قبل ادغامه فخذت همزته للوصل وألف هاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى للام وأدغم وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فنقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار هلم ومنه ذهب البصريين أقرب للمواب وخففوه أيضا بالتزام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو هلمه ولا يضم تبعها وكذا ان اتصل به سا كن كهم الرجل وحكى الجرمي فيها الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهماء وهلموا وهلمى بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هلمن بالفك وزعم الفراء ان المواب هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حذفا لفتح ميمه وحكى عن أبي عمرو انه سمع هلمين يانبوه بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما يجمعه) الواو للاستئناف أو عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ بدليل قوله نظما ولاك أن توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في ألفيه وتذكيره الضمير باعتبار لفظ ما أولتا ويلها بالمتن أو المؤلف مثلا قيل وقوله يجمعه يقتضي ان ما في هذا المتن كله من كلام النحاة لم يخترع شيئا منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازما وأجيب بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو لكن قدم ان التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبديل المطابق من مخترعاته فلا حسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تعبيره بذلك تواضعا وباعتبار الغلب ولك منع الاقتضاء أصلا بانه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره فتدبر (قوله عنيت) هو من الأفعال الخمسة اللازمة بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل فرفعها فاعل لا نائبه على الراجح كما مر في أبنية المصادر وانما يلزم ذلك في عني اذا كان بمعنى اهتم كما هنا وبناؤه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عني يعني كرمي يرمي عناية ما عني عنوا من باب فعب بمعنى خضع وذلل وعنا يعنوه عنوة بمعنى أخذ

(ص)
وفك أفعل في التعجب التزم
والتزم الادغام أيضا في هلم
(ش) لما ذكر ان فعل
الأمر يجوز فيه وجهان
نحو احلل وحل استثنى
من ذلك مسئلتين احدهما
أفعل في التعجب فانه يجب
فكه نحو وأحب بزيد
وأشدد ببياض وجهه
والثانية هلم فانهم التزموا
ادغامه والله سبحانه وتعالى
أعلم (ص)
(وما يجمعه عنيت)

الصبان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى بمعنى استلزم وعبر بالماضي لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان يفسأ عنه ويرتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء كما هنا والكسر والمد التثنية بالاحسان وبالفتح والمد النفع ويصح هذا هنا أيضا كفى الفارضى أى كما اقتضى نفعا (قوله بالاختصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به نوههم بخال الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهول بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) الغاء سببية عاطفة على جلة وما يحجمه الخ أى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فتدق بال الشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاجل احوال ذلك وعينه في البدء والختام (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدره أو مقارنة ماسلف في الخطبة (قوله خير نبى) بدل من محمد لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفًا وتنكيرًا (قوله وآله) عطف على محمد لاعلى خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الأصل الأبيض الجبهة من الخيل فشبه به آل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض فى كل فيكون تلميحًا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وتسكن مصدرًا واسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيديًا لان المقام للدس ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالتشديد حكى الفراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بالاختصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبى أرسلنا

وآله الغر الكرام البرره

وصحبه المنتخبين الخيره

الصبان ولك جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى معنى استلزم وعبر بالماضى لقوة رجائه في تحقيقه أى أحصى
 الخلاصة لاجل استلزامه الغنى أى لاجل ان ينشأ عنه ويترتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر
 والقصر الاستغناء كما هنا والكسر والمد التغنى بالالخان وبالفتح والمد النفع ويصح هذا هنا أيضا كافي
 الفارضى أى كما اقتضى نفعا (قوله بلاخصاصه) بفتح الخاء المعجمة أى فقر واحتياج دفع به توهم تحلل
 الفقر بين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر
 وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأجد الله) الغاء سببية عاطفة على جملة وما يجمعه الخ أى بسبب
 كمال هذا النظم على الوجه المذكور أجد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الانعام وأردفه بالصلاة
 على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام لاجرا أجز ذلك وبمنه في البدء والختام
 (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدر أو مقارئة ما سلف في الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد
 لانعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفنا وتنكيرنا (قوله وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو
 ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر ضبطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الأصل الابيض الجبهة من
 الخيل فشبه به الآل واستعار اسمه لهم استعارة تصريحية والجامع امام طلق الشرف والرفعة أو مطلق
 المياض فى كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء
 والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة أى المختارين (قوله الخيرة) بكسر
 الخاء المعجمة وفتح التختية وتسكن مصدرا واسم مصدر معنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم
 افراد أى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيذا لان المقام للدح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء
 على انه جمع خير بالتشديد حكى الغراء قوم خيرة برة والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى
 على هذا الشرح المبارك والحمد لله أولا وآخر وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 دائما الى يوم الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر
 من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

بلاخصاصه

فأحمد الله مصليا على

محمد خير نبي أرسله

وآله الغر الكرام البرره

وصحبه المنتخبين الخيرة

فهرست

(الجزء الثاني من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل)

صفحة	صفحة
٩٦	٢ الاضافة
١٠٩	٢٠ المضاف الى ياء المتكلم
١١٩	٢١ افعال المصدر
١٢٦	٢٤ افعال اسم الفاعل
١٢٩	٢٩ ابنية المصادر
١٣٢	٣٣ ابنية اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات
١٣٥	المشبهة بها
١٤٠	٣٥ الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٤٢	٣٨ التعجب
١٤٤	٤١ نعم وبئس وما جرى مجراهما
١٤٨	٤٦ أفعال التفضيل
١٥٠	٥٠ النعت
١٥٣	٥٦ التوكيد
١٦٣	٥٩ العطف
١٦٩	٦٠ عطف النسق
١٧٥	٦٨ البدل
١٧٩	٧١ النداء
١٨٢	٧٦ فصل تابع ذى الضم الخ
١٨٨	٧٨ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
١٩٠	٧٩ أسماء لازمت النداء
٢٠٠	٨٠ الاستغاثة
٢٠١	٨١ الندبة
٢٠٣	٨٣ الترخيم
٢٠٧	٨٦ الاختصاص
٢٠٨	٨٧ التحذير والاغراء
٢١٠	٨٩ أسماء الأفعال والاصوات
	٩٢ نونا التوكيد

